II

18

اول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملهم لتحميده حمدا موافيا لنعمه ومكافيا لمزيده واشهد
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة مخلص في توحيده و
اشهد ان محمدا عبده ورسوله اشرف خلقه واعظم عبيده صلى الله
وسلم عليه وعلى اله واصحابه وجنوده وبعد فيقول العبد الفقير
الى مولاه الغني خالد بن عبد الله الازهري عامله الله بلطفه الخفي واجراه
على عوايد بره الحفي ان الشرح المشهور بالتوضيح على الفية ابن مالك
في النحو المنسوب الامام العالم العلامة الرباني جمال الدين ابي محمد عبد الله
بن يوسف بن هشام الانصاري تغمده الله بالرحمة والرضوان في غاية
حسن الوقع عند جميع الاعيان لم يات احد بمثاله ولم ينسج على منواله
ولم ينسج ذو ترتيب لاقسام مثله ولم يبرز للوجود في هذا الفن شكله غير انه يحتاج
الى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب ويبرز من خفي مكنوناته
ما وراء الحجاب وقد ذكرت ذلك لمصنفه في المنام فاعترف بهذا
الكلام ووعد بانه سيكتب عليه ما يبرز [illegible] ويظهر مفاده فقصصت
هذه الرؤيا على بعض الاخوان فقال هذا اذن لك يا فلان فان
الشيخ الكتابة الى نفسه مجاز كقولهم بنى الامير المجاز ولبسه هو الباني
بنفسه وانما يامر العملة من ابنا جنسه وكنت انت المشار اليه لما
تمثلت بين يديه وخاطبك بهذا الخطاب فانهض وبادر الى الاجر الشرح
رقمت

فاقتفيت بحر مرب العباد وشمرت ساعد الاجتهاد وشرحته شرحا
كشف خفاياه وابرز اسراره وخباياه ونهج سبيله المكتوم وجمع
شمله باصل المنظوم وسميته التصريح بمضمون التوضيح وشحنته
بعدة امور مهمة مشتملة على فوايد جمة احدها اني مزجت شرحي
بشرحه حتى صارا كالشيء الواحد لا يميز بينهما الا صاحب بصر او بصيرة
ومن فوايد ذلك بيان حل تراكيبه العسيرة ثانيها اني تتبعت
اصوله التي اخذ منها وربما شرحت كلامه بكلامه ومن فوايد ذلك بيان
قوة [illegible] ومرامه ثالثها اني ذكرت ما اهمله من الشروط في بعض
المسايل المطلقة ومن فوايد ذلك تقييد ما اطلقه رابعها اني كملت
ابيات كل شاهد مما اقتصر على شطره وعزوته الى قايله الا قليلا لم
اظفر بذكره وشرحت منه الغريب ومن فوايد ذلك معرفة كونه غريبا
حتى يتم به التقريب خامسها اني ضبطت الالفاظ الغريبة بالحرف وبينت
جميع معانيها ومن فوايد ذلك الامن من التحريف وحفظ مبانيها سادسها
اني طبقت الشرح على النظم ومن كان اغفله ومن فوايد ذلك معرفة
شرح كل مسئلة سابعها اني ذكرت حجج المخالفين وقوة الترجيح ومن
فوايد ذلك اعلام المتعلم بما يفتى به على الصحيح ثامنها اني ذكرت غالب احكام
ادلتها ومن فوايد ذلك تمكينها في الاذهان والجزم بمعرفتها تاسعها
اني بينت المعتمد من المواضع التي تناقض كلامه فيها وما خالف فيه
التسهيل ومن فوايد ذلك معرفة ما عليه التعويل عاشرها اني بينت
المواضع التي اعترضت عليه فيها مع انها من الجادة ومن فوايد ذلك معرفتها
حين عند باته اقول فلي هذه اقوال واستغفر الله مما وقع لي من الخلل في بعض
المسايل المبسوطة واعوذ بالله من شر حسادي الذين يريدون
ان يطفئوا نور الله بافواههم ويابى الله الا ان يتم نوره واسال
فضل من حسن نيته وسلم من داء الحسد اديمه اذا عثر على شيء
طغى به القلم او زلت به القدم ان يدرأ بالحسنة السيئة ويحضر قلبه

للانسان محل التنبيها يدون النصفح عن عثرات الضعفا من شيم
الاشراف وان الجنسنا يذهبفنا لسبيا وملتو فيتقي الا بالله عليه توكلت .
واليه انيب وينحصر في علمي النحو والتصريف وقد اتفقا فرغ الرواة
على ان اول من وضع النحو ابو الاسود وانه اخذه اولا عن علي بن ابي طالب
صلوات الله عليه واله وكان ابو الاسود ذكر في الدار بصري المنشا
وقد اتفقوا على ان اول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح
الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية ثم خلف ابا الاسود خمسة
انهم اولهم عنبسة الفيل وثانيهم ميمون الاقرن وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني
ثم الرابع والخامس ولدا ابي الاسود عطا وابو الحرث ثم خلف هؤلاء
عبد الله بن اسحق الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي وابو عمرو بن العلا ثم
خلفهم الخليل بن احمد الفراهيدي ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس
بعد ذلك فريقين كوفيا وبصريا ثم خلف سيبويه ابو الحسن الاخفش
الاوسط سعيد بن مسعدة وخلف الكسائي الفرا ثم جاء بعد ذلك
صالح بن اسحق الجرمي وبكر بن عثمان المازني ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد
المبرد وجاء بعده ابو اسحق الزجاج ابو بكر بن السراج وابن درستويه و
ابو بكر محمد بن عثمان ثم جاء بعد هؤلاء ابو علي الحسن بن عبد الغفار
الفارسي وابو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي وعلي بن عيسى
الرماني ثم ابو الفتح ابن جني ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ثم الزمخشري
ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك ثم مصنف هذا الكتاب ولد رحمه الله
بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان
وسبعمائة ووافق وفاته خامس ذي القعدة ايضا سنة احدى وستين
وسبعمائة وله من المصنفات المغني والتوضيح وعمدة الطالب في تحقيق
تصريف ابن الحاجب في مجلدين ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة
اربع مجلدات وشرح التسهيل في عدة مجلدات قيل ولم يكمل
وشرح الشواهد الكبرى والصغرى والقطر وشرحاهما وشرح

4

لنحو ابي حيان واتصاف لمغني وفضله وحواشي قواعده الذي لم يكمل لغيره

وفضله عن ان يكون لكتابه علم عن احكامه لو وجدت كل منهما في جزء

لطيف وشرح بانت سعاد وشرح البردة واقامة الدليل على صحة

التخليل والتذكرة في خمسة عشر جزء او الجامع الصغير وحواشي

التسهيل في مجلدين وغير ذلك وكان شافعي المذهب ثم تقلد الامام

احمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين قال الشيخ رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

اقتداء بالقرآن العظيم وعملا بقول النبي الكريم صلى الله عليه وآله

وسلم كل امر ذي بال لا يبدا فيه بذكر الله وهو حديث حسن ويحمل

حديث البسملة على الابتداء الحقيقي بحيث لا يسبقه شيء وحديث

الحمد لله على الابتداء الاضافي ومنوما بعد البسملة ولم يعكس لان

حديث البسملة اقوى بكتاب الله العظيم الوارد على هذا المنوال

واضافة اسم الى الله من اضافة العام الى الخاص كخاتم حديد

قيل المضاف هنا مقحم لدوسا وحسن الاداء وقيل الاسم هنا

بمعنى التسمية وقيل في الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله

ومنشأ ذلك انهم اختلفوا في الاسم والمسمى هل هما متغايران لم

الاول الاول راي المعتزلة والثاني قول الاشعري وقيل الاول وهو

راي اهل النقل والتحقيق ان الخلاف لفظي وذلك ان الاسم ان اريد به

اللفظ فغير المسمى وان اريد به ذات الشيء فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا

المعنى قال الامام الرازي انا لم نجد شيئا معتدا به في النزاع ان الاسم

هل هو عين المسمى او غيره والله علم على الذات المعبود بالحق وقيل

هو وصف مشتق من الاله وقيل اصله لاها بالسريانية فعرب بحذف

الالف الاخيرة وادخال الالف واللام عليه وتفخم لامه اذا انفتح ما قبله

او انضم والرحمن فعلان من رحم بالكسر كغضبان من غضب صفة

مشبهة لكن نقل الرحمن بضم العين او بعد تنزيل المتعدي

لابتداء فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر اي ذاهب البركة رواه الخطيب بهذا اللفظ

في كتابه الجامع والحافظ عبد القادر الرهاوي والتوفيق بينه وبين حديث الابتداء

فيه بالحمد لله ممكن بان يراد بكل منهما الذكر اذ قد جاء في بعض الروايات

بمنزلة الفعل اللازم كما في فلان يعطي لان الصيغة
المشبهة لا تصاغ من المتعدي وقيل علم والرحيم فعيل من رحم
بالضم كمريض من مرض لكن في الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم
واشتقاقهما من الرحمة وهي هنا مجاز عن الانعام لان الامور
التي اذا وصف الله بها ولم يصح وصفه بها يحمل على غاياتها
ومباديها وهذه قاعدة في كل مقام الحمد لله الحمد لغة الوصف
بالجميل الاختياري على قصد التعظيم والوصف لا يكون الا
باللسان فيكون مورده خاصا وهذا الوصف يجوز ان يكون
بازاء نعمة وغيرها فيكون متعلقه عاما والشكر على العكس لكونه
لغة فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الشاكر او غيره فيكون
مورده اللسان والجنان والاركان ومتعلقه النعمة الواصلة
الى الشاكر فكل منهما اعم واخص من الاخر بوجه ففي الفضائل حمد
فقط وفي افعال الجوارح والقلب شكر فقط وفي فعل اللسان
بازاء الانعام حمد وشكر والحمد عرفا فعل يشعر بتعظيم المنعم من حيث
انه منعم على الحامد او غيره والشكر عرفا صرف العبد جميع ما انعم الله
به عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله فالشكر اخص مطلقا لاختصاص
تعلقه بالباري تعالى ولتقييده بكون المنعم منعما على الشاكر ولوجوب
شمول الآلات فيه بخلاف الحمد واعلم ان صرف الجميع واخذ اعتبارا
كالعسكر وان كان افعالا حقيقة فيصدق عليه الحمد العرفي فحصل
من ذلك ستة اقسام حمدان لغوي وعرفي وشكران كذلك وحمد
وشكر لغويان وحمد وشكر عرفيان وحمد لغوي وشكر عرفي وحمد
عرفي وشكر لغوي فيتبين لك بادنى توجه ان النسبة بين الحمد
وبين الحمد اللغوي والشكر اللغوي عموم من وجه وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي
وبين الحمد والشكر العرفيين وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي
عموم مطلق وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي تساو واختار لفظ

الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة لكتاب الله تعالى ودلالة على الدوام
والثبات وتقديم الحمد باعتبار انه اهم نظرا الى كون المقام مقام
الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في اقرأ باسم
ربك وان كان ذكر الله اهم نظرا الى ذاته وال في الحمد للاستغراق
عند الجمهور وقيل للجنس وقيل للعهد واللام في لله للملك او الاستحقاق
وقيل للتعليل والمعنى على الاول جميع المحامد مملوكة لله او مستحقة له
وعلى الثاني جميع المحامد ثابتة لاجل الله فان قيل ما معنى كون
حمد العباد لله تعالى مع ان حمدهم حادث والله تعالى قديم ولا يجوز
قيام الحادث بالقديم فالجواب ان المراد منه تعلق الحمد ولا
يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم بالمعلومات رب معناه المالك
صفة من ربه يربه فهو رب وقيل هو في الاصل مصدر بمعنى
التربية وهو تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به للمبالغة
كما وصف بالعدل وهو من اسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره الا مقيدا
كرب الدار ومنه ارجع الى ربك وقد يستعمل في المالك لانه يحفظ
ما يملكه العالمين جمع عالم بفتح اللام وهو اسم عام لجميع
المخلوقات سمي عالما لكونه علما على حدوثه وافتقاره الى موجد
قديم وانما جمع باعتبار انواع كل جنس مما سمي به ولانه يتوجه
الى عالم كل زمان وجمع بالواو والياء والنون لان الاصل فيه العقلاء
وغيرهم تطفل عليهم قاله شارح السراجية وقال ابن مالك المحقق
انه اسم جمع محمول على الجمع لانه لو كان جمعا للعالم لزم ان يكون المفرد
اوسع دلالة من الجمع لان العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص
بالعقلاء المنتهي والصلوة فعلة من صلى اذا دعا تجوز في المراد بها الاعتناء بشأن
المصلى عليه وارادة الخير له والسلام التحية وجمع بينهما امتثالا
لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
وحذرا من كراهة افراد احدهما عن الاخر ولو خطا الاتمام ان يكون

نعتان للصلوة والسلام على سيدنا من ساد قومه يسودهم
سيادة فهو سيّد ووزنه فيعِل بكسر العين واصله سيود اجتمعت
الواو وياء وادغمت في الياء ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع
قدره عليهم وعلى الحليم الذي لا يستفزه غضبه وعلى الكريم وعلى
المالك قاله النووي في اذكاره محمّد علم منقول من اسم مفعول
بالتشديد به سمي صلّى الله عليه واله بذلك لكثرة خصاله المحمودة
قال حسّان رضي الله تعالى عنه وشق له من اسمه ليجله فذو العرش
محمود وهذا محمد خاتم اي اخر النبيين جمع نبي بغير همز ماخوذ من
النبوة بفتح النون وسكون الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة
بمعنى الارتفاع وبالهمز من النبا وهو الخبر وامام المتقين جمع متق وهو
الخائف من الله تعالى والامام المقتدي به والمتبع وقائد اي دليل الغر
جمع اغر من الغرة وهي في الاصل بياض في وجه الفرس فوق درهم المحجلين
جمع محجل من التحجيل وهو بياض في قوائم الفرس والمراد الموصوفون ببياض
مواضع الوضوء من الوجوه والايدي والاقدام على طريق الاستعارة
وعلى آله وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في الفه فقيل
عن هاء او عن واو وقال بالاول سيبويه واصله عنده اهل وقال
بالثاني الكسائي واصله عنده اول من آل اليه في الدين يؤول وينبني
على القولين في التصغير فمن قال اصله اهل قال في تصغيره اهيل ومن
قال اصله اول قال في تصغيره اويل وكلاهما مسموع ولكن الاول
اشهر ثم اختلف في معناه فقال الشافعي اقاربه المؤمنون من بني
هاشم والمطلب ابني عبد مناف لا زمهم اهلوه او آل امره بينهم اليه
وقيل غير ذلك وصحبه اسم جمع صاحب كركب وراكب وعطف الصحب
على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة بقيتهم اجمعين بتوكيد
معنوي مفيد للاحاطة والشمول صلاة وسلاما اسما مصدرين منصوبان
على المفعولية المطلقة مفيدان لتقوية عاملهما وتقرير معناه

بين نعت صلوة وسلاما بدوام اي ببقاء رب السموات جمع
سماء على غير قياس والارضين بفتح الراء ولا يجوز اسكانها الا في
الشعر كقوله لقد ضجت الارضون اذ قام من بني هداد خطيب
فوق اعواد منبر وجمعت ارض جمع المذكر السالم شذوذا اما
بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني حرف فيه معنى
الشرط صرح به جماعة من النحويين لا حرف شرط انتهى وهي هنا
مجردة عن التفصيل كما نص عليه في المغني في اما زيد فمنطلق و
نقل العلامة عبد القادر المكي في حاشيته على هذا الكتاب ان اما
هذه حرف شرط وتفصيل وهو مخالف لما ذكرنا من النقلين معا
بعد ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا تقول في الزمان جاء
زيد بعد عمرو وفي المكان دار زيد بعد دار عمرو وهي ههنا
صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقوم واختلف
في ناصبها اذا وقعت بعد اما فقيل فعل الشرط المقدر وقيل اما لنيابتها
عن الفعل المقدر وهو مذهب سيبويه فعلى الاول اما نائبة
عن الفعل معنى لا عملا وعلى الثاني نائبة معنى وعملا والاصل مهما يكن
من شيء بعد حمد الله فهما هنا مبتداء والاسمية لازمة للمبتدا ويكن
شرط والفاء لازمة له غالبا فحين تضمنت اما معنى الابتداء والشرط
لزمتها الفاء ولصوق الاسم اقامة للازم وهو الفاء ولصوق الاسم
مقام الملزوم وهو الابتداء والشرط وابقاء لاثره في الجملة مستوجب الحمد
وملهمه نعتان لله لمجرد المدح وصح نعت المعرفة بهما لانهما للدوام
والاستمرار فاضافتهما محضة او بدلان ويمتنع جعلهما عطف بيان على
الله لان عطف البيان للتوضيح المستلزم ايهاما او لتخصيص المبدل عنه
عموما وكلاهما منتف [illegible] هو الاستحقاق الاختصاص والالهام ما يلقى
في الروع بضم الراء وهو القلب ومنشي الخلق ومعيده نعتهما الاعراب المتقدم
ثم الانشاء هنا الايجاد قال الله سبحانه وتعالى انا انشاناهن انشاء

الضجة الصيحة والاصحاح كذلك يقال ضج القوم ضجاجا اذا جلبوا وصاحوا وافزعوا من شي وعليه قيل ضجوا

اي وجد تاهن ايجادا والخلق بمعنى المخلوق فى الاعدام الافناء و
الانفاذ ولا يخفى ما فى مقابلة الانشاء بالاعدام من الطباق والخلق
والسند مجروران بالعطف على حمد الله و تقدم تفسيرهما على اشرف فهو
متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب ايضا للصلوة من جهة المعنى على
سبيل التنازع واكرمه معطوف على اشرف المنعوت بالنون من النعت
بمعنى الصفة باحسن متعلق بالمنعوت الخلق بضم الخاء مع ضم اللام
وسكونها والضم اشهر والخلق والخلق بفتح الخاء فى الاول وضمها فى الثاني
فى الاصل واحد كالشرب والشرب لكن خص المفتوح بالهيات والاشكال
والصور المدركة بالبصر وخص المضموم بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة
والمراد هنا السجية والطبيعة وبينهما من البديع الجناس المحرف واعظمه معطوف
على احسن وهو مقتبس من قوله سبحانه وتعالى وانك لعلى خلق عظيم
محمد بدل من اشرف ويجوز كونه عطف بيان عليه فان اضافة اسم
التفضيل الى المعرفة خلافا لابى البقاء العكبري حيث ذهب الى انها لفظية
نبيه ورسوله وخليله وصفيه نعوت لمحمد صلى الله عليه واله والخليل الذي خلصت
محبته والصفي المختار وعلى اله واصحابه واحزابه واحبابه معطوفات على اشرف وعاد
الجار مع الظاهر لاجل الفصل والاصحاب جمع صاحب خلافا للجوهري نظيره
شاهد واشهاد وفى التنزيل ويوم يقوم الاشهاد قال بعض اهل
التفسير جمع شاهد والاحزاب جمع حزب وحزب الرجل جنده و
اصحابه وقال الراغب الحزب جماعة فيها غلظة ويطلق على الانصار وكلا
المعنيين جايز هنا اما الثاني فظاهر واما الاول فلقوله تعالى وليجدوا
فيكم غلظة وقوله تعالى والذين معه اشداء على الكفار والاحباب جمع حبيب
وبين الاحزاب والاحباب نوع من الجناس اللاحق فانه بعد الحمد والصلوة
جواب اما ولذلك قرن بالفاء وصح ذلك ... من المجاز وذلك
لان جواب الشرط مستقبل وكون الخلاصة بالصفات المذكورة ليس
مستقبلا فينبغي ان الجواب محذوف والمذكور معموله اقيم مقامه عنه

حذفه والتقدير فاني قايل ملته ان كنا ما الخلاصة كنا وليها الى اخره
واضافة كتاب الى الخلاصة من قبيل اضافة الاعم الى الاخص كشجر الارك
الحمراو من قبيل اضافة المسمى الى اسمه اى الكتاب المخصوص بهذا الاسم
كما في قوله شرتها ذات مرة اي مرة مختصة بهذا الاسم الالفية بالنصب بدل
من كتاب وبالجر بدل من خلاصة منسوبة الى الالف بنا على اشهر القولين
من ان البيت اسم للصدار والعجز عند العروضيين وقيل كل منهما بيت على حدة
في علم العربية حال من كتاب والمراد بعلم العربية هنا علم النحو المشتمل
على التصريف وله حد وموضوع وفايده وغاية فحده علم باصول يعرف بها
احوال ابنية الكلام اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات لانه يبحث فيه عن
عوارضها الذاتية من حيث الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على
فهم كلام الله ورسوله وفايدته معرفة صواب الكلام من خطايه نظم.
معنى منظوم نعت لكتابا بان نصب وللخلاصة ان خفض الامام مجرور
باضافة نظم اليه العلامة صفة مبالغة في عالم والتا فيه لتاكيد المبالغة
جمال الدين لقب ابي عبد الله كنية محمد اسم ابن مالك نعت اول الطائي نعت ثان
رحمه الله جملة دعائية لا محل لها من الاعراب وفي كلامه مخالفة لاصلين
احدهما ان الامام العلامة نعتان لجمال الدين وما يكون بعده فقدمهما
والنعت لا يتقدم على المنعوت والثاني انه متى اجتمع الاسم واللقب
وجب على الافصح تاخير اللقب عن الاسم كما سيصرح به وهنا قدم اللقب
على الاسم والجواب عن الاول ان النعت اذا تقدم وكان صالحا لمباشرة
العامل فانه يعرب بحسب ما يقتضيه العامل فيه ويجعل المنعوت بدلا
ويصير المتبوع تابعا وانما ضمحلت النعتية كقوله تعالى الى صراط العزيز
الحميد الله في قراءة الخفض والجواب عن الثاني ان اللقب هنا مسوق
للمدح فاذا اجري لفظ المدح اولا تشوقت النفس الى ممدوح فاذا ذكر
الممدوح بعد ذلك كان له وقع في النفس على ان ذلك لغة كما سياتي كتاب
خبران وصح الاخبار بكتاب عن الالفية لتغاير لفظا لتخالفهما اضافة ونعتا

صغر حجمه وعز علمه نصب على الفعليين وفاعلهما ضمير مستتر فيهما يرجع الى كتاب والجملتان نعت لكتاب والمنصوب بعدهما تميز محول عن الفاعل والاصل كتاب صغر حجمه وعز علمه هذا ان كانا باقيين على اصلهما من افادة الاخبار فان كانا حولا الى معنى المدح على حد قوله تعالى حسنت مرتفقا فهما خبرثان لان لا نعت لكتاب لان الجملة الانشائية يخبر بها ولا ينعت والصغر القلة والحجم الشي بقليس مرفقة نتو وانما الكثرة وبين الصغر والعزارة نوع من الطباق غير بالنصب على الاستثناء المنقطع المخرج عما دخل في حكم دلالة مفهوم واختلف في نصبها في باب الاستثناء فقال ابن عصفور عن تمام الكلام وقال الفارسي على الحالية وقال ابن البادش على التشبيه بظرف المكان ويجوز ان يكون فتحة غير هنا بنائية لان غير اذا اضيفت لمبني جاز بناؤها على الفتح كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال قاله في المغني بفتح الهمزة والضم لكتاب لا افراط اي مجاوز الحد لا يجاز الاختصار فيكاد يعد اي يقارب ان يعد من جملة الالغاز جمع لغز بضم اللام وفتح الغين المعجمة مثل رطب وارطاب يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز كالرطب واللغز كالعنب واللغز كالقفل حكاها الدماميني فقال وعينه تفتح وتضم وتسكن وقد اسعفت لتنبيه حملة ذا العلم اي ساعدتهم يقال اسعفت الرجل بحاجته اذا قضيتها له والمساعفة المواتاة والمساعدة بمختصر صفة لمحذوف اي بشرح مختصر يدانيه اي يقاربه في مسايله التي هي فيه وليس المراد بقاربه في حجمه لان الحس يخالفه وتوضيح اي مبين وكاشف وبه اشتهر يسايره اي يجاريه وقيل يمشي مشيه وبيان اي يجاريه وقيل يمشي مشيه ويباريه اي يحاضره ويفعل مثل فعله احل به الفاظه مفردات الفاظه واوضح معانيه واحج ابيا اي اكشفها وابينها واعرب اي افصح تراكيبه اي مركباته واتقح اي اهذب مباينه بفتح اليا المثناة تحت جمع

مبني ومباني الكتاب ما نبني عليه مسائله وأعذب بالذال
المعجمة اي احلى ومنه الماء العذاب بموارده جمع مورده يالها وهي في
الاصل طرق الماء بالطاء المهملة واعقل اي منع والعقل المنع بشوارده جمع
شاردة اي نافرة وفيه استعارة حيث شبه ما تضمنته الالفية بالابل الشاردة
ورشحها بذكر صفة ملائمة للمستعارة منه وهي العقل ولا اخلى اي ترك منه مسئلة وهي مفعلة
من السؤال وهي ما يبرهن عليه في العلم من شاهد اي دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة من كتاب
او سنة او من كلام عربي فصيح او تمثيل اي مثال وهو جزئي من جزئيات قاعدة تذكر ايضاحا
لتلك القاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس وربما اشير اثناء ما فيه الى خلاف في بعض المسائل
اي مخالفة للناظم وغيره كقوله في باب الجوازم خلافا لابن مالك او نقد بالدال اي انتقاد
للناظم كقوله في باب الوقف في مسئلة تاتي فهذا مردود باجماع المسلمين على الوقف
على كذا او تبيين لحكم ولم آل بمد الهمزة من الالو ويحتمل ان يكون بمعنى امنع فيتعدى الى اثنين
حذف اضعفهما العدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم امنع احدا جهدا ويحتمل ان يكون
بمعنى اقصر فيكون قاصرا وانما يتعدى باسقاط الجار والتقدير ولم اقصر في جهد
ثم حذف الجار فانتصب انتصابه وهو بفتح الجيم وضمها وفصل الفراء فقال الجهد بضم
الطاقة وبالفتح المشقة في تهذيبه اي تنبيه بالذال المعجمة اي تنقيته وتصفيته
[illegible] كما فعل في الاسم والفعل والحرف حيث جعلها اقساما للكلام [illegible]
[illegible] وهو كثير ومنه ما فعل في باب نائب الفاعل حيث اخر الكلام على [illegible]
الكلام على النائب وسميته [illegible] ليطابق اسمه معناه والمسالك
جمع مسلك وهي طريق السلوك [illegible] اي ممتنع [illegible] اي المنع [illegible]
بفتح الياء وكسر الصاد المهملة من الوصم بسكون الصاد وهو العيب والعار [illegible]
[illegible] اي راجع قال الناظم الكلام وما يتالف منه هذه
الترجمة فيها حذف واصلها هذا باب شرح ماهية [illegible]
وهو الكلام [illegible] التاليف وقوع الالفة والتناسب بين الجزئين وهو اخص من
التركيب اذ التركيب ضم كلمة الى اخرى فاكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس [illegible] في اصطلاح
اللغويين عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كما ذكر في القاموس وفي

اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالنفس وفي اصطلاح النحويين
عنهما اي مؤلف اجتمع فيه امران اللفظ والافادة والظرفية هنا مجازية كقوله
تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة اي انه صلى الله عليه وآله في نفسه
اسوة حسنة كما قاله في الكشاف والمعنى الكلام في نفسه اللفظ والافادة لا ان هنا
ظرفا ومظروفا حقيقة ولو قال عبارة عن اللفظ والافادة كما قال الناظم لفظ مفيد كان
اجود واللفظ في الاصل مصدر لفظت الرحى الدقيق اذا رمته الى خارج والمراد
هنا الملفوظ به وهو الصوت من الفم المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقا كزيد او تقديرا
كالفاظ الضمائر المستترة وسمي الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب رمي الهواء
من داخل الرية الى خارجها اطلاقا لاسم السبب على المسبب قاله الفخر الرازي
والافادة مصدر افاد بمعنى دل دلالة مطلقة والمفيد الدال على معنى مطلقا
والمراد بالمفيد هنا اي لفظ دال على معنى يحسن السكوت من المتكلم عليه اي على ذلك
اللفظ بحيث لا يصير السامع منتظر الشيء آخر وعلم من تفسير المفيد بما ذكر
انه لا يحتاج الى قولهم المركب لان المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب ولا
الى قولهم المقصود لان حسن سكوت المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا لما تكلم
به وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في نحو زيد قائم
ويوجد اللفظ بدون الافادة كما في المفرد وتوجد الافادة بدون اللفظ كما في
الاشارة وكل شيئين كان كل واحد منهما اعم من الآخر من وجه يجعل
احدهما جنسا والآخر فصلا فيحترز بكل عما يشاركه الآخر من غيره فيحترز
باللفظ عن الدوال الاربع الاشارة والكتابة والعقد والنصب اذ كل منها مفيد
وليس بلفظ ويحترز بالمفيد عن المفرد وعن المركب غير المفيد كالاضافي
نحو غلام زيد والمزجي كبعلبك والاسنادي المسمى به كبرق نحره والمعلوم
للمخاطب كالسماء فوقنا اذ كل منها لفظ وليس بمفيد ولعل هذا هو الحامل له
على التعبير بالاجتماع ولا يحتاج الى ذكر الوضع لان الاصح ان دلالة الكلام عقلية
لا وضعية فان من عرف مسمى زيد وقائم واعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى
هذا الكلام وهو نسبة القيام الى زيد وهو اي المؤلف الكلام ستة اسمان نحو

او اسم فعل واسمان فعلي وثلثة اسماء بفعل واربعة اسماء جملة القسم وجوابه او
الشرط وجوابه واقل ما يتالف منه الكلام خبرا كان او انشاء فعل مضمر حقيقة كهيهات
العقيق او حكما كزيد قائم فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد بدليل
ان الضمير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر
فسقط ما قيل ان زيد قائم ثلثة اسماء لا اسمان فقط ومن فعل واسم كقام زيد
ونعم العبد ومنه اي من التاليف من فعل واسم استقم فانه اي فان استقم
مع مرفوعه المستتر فيه كلام مولف من فعل اذ هو المنطوق به وهو استقم ومن ضمير
المفرد الخاطب المستتر فيه المقدر بانت ولا يجوز ان يتلفظ به وانما فصله بقوله
ومنه لامور احدها التنبيه على انه مثال لا من تتميم الحد خلافا للشارح و
المكودي ثانيها انه لا فرق في التاليف بين ان يكون الجزآن مذكورين او احدهما
بالقوة ثالثها انه لا فرق في الكلام بين الاخبار والانشاء رابعها ان شرط حصول الفائدة
مع الفعل والضمير المنوي ان يكون الضمير واجب الاستتار فقام على تقدير
ان يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الاصح خامسها الرد على ابي حيان حيث
قال ان مقتضى تمثيله يعني الناظم باستقم انه بسيط لان التركيب من عوارض
الالفاظ ويستدعي تقدم وجود ولا وجود ورد بان المراد بالالفاظ
ما تكون بالقوة او بالفعل والضماير المستترة الفاظ بالقوة الا ترى انها
مستحضرة عند النطق بما يلابسها من الافعال استحضار الاخفاء معه والالتباس
قال الموضح في شرح اللمحة والكلم الذي يتالف الكلام منه اسم جنس لانه يدل على
الماهية من حيث هي وليس بجمع خلافا للمرادي في شرح الشذور لانه يجوز تذكير
ضميره والجمع الغالب عليه التانيث ولا اسم جمع خلافا لبعضهم لان له واحدا من
لفظه والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك جمعي لدلالته على اكثر من اثنين وليس
بافرادي لعدم صدقه على القليل والكثير واستفيد كونه اسم جنس للانواع
الثلاثة من قول الناظم واسم وفعل ثم حرف الكلم وكونه جمعيا من قوله واحده
كلمة وظاهر النظم ان الكلم مبتدأ مؤخرا قدم له خبره فتوقف ماهية الكلم
على الانواع الثلثة ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوعين منها بل من نوع واحد

فقط فلا جرم عدل الموضح عن ذلك وجعل الاقسام الثلاثة خبر المبتدأ
محذوف وجعل جملة قوله واحده كلمة خبرا ثانيا بلصق الكلم ولو قال واحده بتذكير
الضمير تبعا للناظم ولو قال واحدها تبعا لابن معط لجاز لان اسم الجنس
الجمعي يجوز فيه الوجهان وقد ورد القرآن بهما قال الله تعالى كانهم اعجاز نخل
منقعر ونخل خاوية وهي اي الكلمة جنس تحته ثلثة انواع الاسم والفعل والحرف
ونقل عن الفراء ان كلا ليست واحدة من ثلثة بل هي بين الاسماء والافعال
وقال الفخر الرازي لا يصح ان تكون الكلمة جنسا لهذه الانواع الثلثة لانها لو كانت
جنسا لها لكان امتياز كل واحد من هذه الثلثة بفصل وجودي مع ان
الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمي وهو كون مفهومه غير
مستقل بالمفهومية والاسم ايضا يمتاز عن الفعل بقيد عدمي وهو كونه
غير دال على زمانه المعين انتهى وحاصل كلامه ان الماهيات لا تتقوم
بالعدم لكنه قال قبل هذا الكلام الا اذا عني بالجنس مجرد القدر المشترك بين
هذه الثلثة فحينئذ يستقيم انتهى وينقسم اسم الجنس الجمعي الى ثلثة
اقسام ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء في مفرده نحو كلم وكلمة وكماء وكماة وما يفرق
بينه وبين مفرده بياء النسب وهي في المفرد نحو روم ورومي وزنج وزنجي
وما اطلق الموضح اسم الجنس الجمعي واراد الاول لغلبته يدل على ذلك قوله
ولفظ كل اسم جنس جمعي انه يدل على جماعة من الكلمات اقلها ثلثة ولم يغلب
التانيث وانه اذا زيد على لفظه تاء التانيث فقيل فيه كلمة نقص معناه عن الجمع
وصار مع زيادة التاء دالا على الواحد فقط ونظيره من اسماء الاجناس الجمعية من
المصنوعات الغير المفردة نحو لبن ولبنة وهي الطوبة النية ومن المخلوقات
المفردة نحو بقر وبقرة وليس نظيره نحو كماء وكماة مما يدل على الجمع بالتاء وعلى
الواحد بتركها ولا نحو زنج وزنجي مما يدل على الواحد بياء النسب وعلى الجمع
بتركها فتبين ان الضابط المذكور للقسم الاول فقط فسقط ما قيل ان
الضابط غير جامع لخروج نحو كماء وكلم غير مانع لدخول نحو تخم وتخمة من
الجموع الغالب عليها التانيث وقد علمت بما ذكرناه من قبل في تفسير ماهية

في المفرد كرطب ورطبة وما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء في الجمع

الكلام من ان تجتمع فيه اللفظ والفائدة وبهذا التقدير يسقط ما قيل
انه يجعل الافادة اولا شطرا وثانيا شرطا ومن انه قد ينتقض بكلمتين وتمييز
ما هي قول مشهور عندهم من ان اقل الجمع ثلثة من الاحاد اي من مجموع هذين الامرين
تبين ان بين الكلام والكلم من النسب الاربع عموما من وجه وخصوصا من وجه فالكلم
اعم من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد كضربت زيدا وعلى غيره اي غير المفيد كان
قام زيد واخص من جهة اللفظ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين كقام زيد و
الكلام اعم من جهة اللفظ لانطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر واخص من جهة
المعنى لكونه على غير المفيد فنحو زيد قايم ابوه كلام لوجود الفايدة فيه وكلم لوجود
الافراد الثلثة التي هي زيد وقام واب بدون الهاء بل الاربعة بالهاء من ابوه وكلمه
اشتمالها لا باطليه ولم يقل ابتدا لوجود الاربعة لقوله اولا اقل الجمع ثلثة
نحو ان قام زيد بالعكس اي كلم لوجود الثلثة لا كلام لعدم الفايدة وفي كلامه
ثلث مناقشات احدها ان ذكر هذه النسبة ههنا قال الحداوي تعد من
فضول الكلام قال تلميذه الشيخ عز الدين بن جماعة لا بد في اللذين بينهما عموم
وخصوص من وجه من معرفتهم معروضين وعارضين وثلث مادات
ومادة ومتعلق وهذا البحث بمعزل عن موضوع الفن انتهى الثانية انه جعل
جهة العموم في الكلم راجعة الى المعنى وجهة الخصوص راجعة فيه الى اللفظ وهذا مما
يليق لان النسبة بين اللفظين انما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ وكان ينبغي
ان يقول الكلم اعم باعتبار انطلاقه على اللفظ المفيد وغيره واخص باعتبار
عدم انطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين قاله بعض المتاخرين الثالث
ان مصدق الاجتماع يفسد حد كل منهما لدخول كل منهما في حد الاخر والمتغاير
في المفهوم ينبغي ان يتغاير في الماصدق ويمكن ان يدفع بان الحيثية في
التعريفات مرعية والقول على الاصح عبارة عن اللفظ المفرد او المركب الدال
على معنى يصح السكوت عليه اولا فهو اعم من الكلام لانطلاقه على المفيد وغيره
من ... لانطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر ومن الكلم لانطلاقه على
المفرد والمركب فهو ... لصدقه على الكلام والكلم والكلمة وانفراده في مثل

لاينطلق م

وقام زيد كلام لوجود الفائدة

غلام زيد فانه ليس كلاما لعدم الفائدة ولا كلما لعدم الثلاثة ولا كلمة لانه
ثنتان لا تحوسا من وجه دون وجه اذ لا يوجد شي من الكلام والكلم والكلمة بدون
القول فكلما وجد واحد منها وجد القول ولا عكس وفيه ايماء الى ان عم في قول
النظم والقول عم افعل تفضيل اصله اعم حذفت الهمزة ضرورة كما حذفت
تخفيفا من خير وشر ولي هنا تشكيك وهو ان يقال دلالة اللفظ على المعنى
تنقسم الى وضعية كما في المفردات الحقيقيه والى عقليه كما في المركبات و
المفردات المجازية والى طبيعية كاح فانه يدل على الم الصدر دلاله طبيعيه
اراد الاول كما هو ظاهر كلامه في شرح القطر والقول خاص بالموضوع خرج عنه
المركبات والمفردات المجازية وان اراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقيه وقد
قال ان القول اعم من الكلام والكلم والكلمة فان اراد مطلق الدلالة دخل نحو اح
واللفظ المصحف اذا فهم معناه والمهمل كديز فانه يدل على حياة الناطق
به وجميع ذلك لا يسمى كلمه كما قال المرادي في شرح التسهيل فضلا عن ان
يسمى قولا ويطلق القول لغة ويراد به الراي والاعتقاد نحو قال الشافعي بحل
كذا اي راى ذلك واعتقده ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد نحو زيد في
نحو قولهم من اين زيد عند سيبويه قال ابن الناظم في نكت الحاجبية ونقله
عن ابي الحسين البصري من الاصوليين ويطلق الكلم لغة ويراد به
الكلام نحو الكلم الطيب وتطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام مجازا من تسمية الشي
باسم جزئه نحو قوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها اي ان مقاله من قال رب ارجعون لعلي
اعمل صالحا فيما تركت كلمة ونحو قوله صلى الله عليه واله اصدق كلمه قالها شاعر
كلمه لبيد الا كل شي ما خلا الله باطل وقولهم كلمه الشهادة يريدون لا اله الا الله
محمد رسول الله وذلك كثير في الورود لا قليل كما يفهم من قول النظم وكلمة بها كلام قد يؤم
لان قد يشعر بالتقليل في عرف المصنفين كما ذكره الموضح في باب الامالة
ولك ان تقول اطلاق الكلمة على الكلام وان كان كثيرا في نفسه لكنه قليل
بالنسبة الى اطلاقها على المفردات فصل تميز الاسم عن قسيمية الفعل و
الحرف بخمس علامات اشار اليها في النظم بقوله بالجر والتنوين والندا وال ومسند

فهو فى الاصل مصدر جر وليس المراد به فى النظم حينئذ اي دخول حرف
الجر كما قدره صاحب المكمل في عبارة المفصل حيث قال واراد بالجر دخول
حرف الجر انتهى وكما قال الموضح فى الندا وليس المراد به دخول حرف الندا كما
بينا في فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه بدليل قوله لانه اي حرف الجر
قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم على المتقديم والتاخير والاصل قد يدخل
على ما ليس باسم في اللفظ لان الغرض نفي الاسمية في اللفظ وان كانت ثابتة
فى التقدير لا الدخول فى اللفظ فليتامل نحو عجبت من ان قمت فدخل حرف الجر وهو
من على ان قمت وهو ليس باسم في اللفظ وان كان اسما بالتاويل اي من قيامك
بل المراد به اي بالجر الكسرة التي يحدثها عامل الجر او نائبها ونسبة الاحداث الى العامل
استعارة لانه مجاز مبني على التشبيه كتشبيه الارادة الى الجدار في قوله تعالى جدارا يريد
ان ينقض سواء كان ذلك العامل للجر حرفا نحو مررت بزيد ام اضافة نحو غلام زيد
ام تبعية نحو مررت بزيد الفاضل وهذه العوامل الثلثة قد اجتمعن في البسملة
فاسم مجرور بالحرف والله مجرور بالاضافة والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية
للموصوف هذا هو الجاري على الالسنة والتحقيق خلافه قال الموضح في باب
الاضافة من هذا الكتاب ويجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وقال في
شرح الشذور وانما لم اذكر الجر بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست
عندنا العامل وانما العامل عامل المتبوع فى غير البدل وقال في شرح اللمحة في باب
المجرورات كان ينبغي للمؤلف يعني ابا حيان ان لا يذكر الجر بالتبعية كما لم يذكر
في باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والنصب بها يعني بالتبعية كجاء زيد الفاضل
ورايت زيدا الفاضل انتهى فلم يذكر الجر بالمجاورة وبالتوهم لانهما يرجعان
عند التحقيق الى الجر بالمضاف والجر بالحرف كما قاله فى شرح اللمحة لكن قال
في شرح الشذور وقسمتها يعني المجرورات الى ثلثة اقسام مجرور بالحرف
ومجرور بالاضافة ومجرور بالمجاورة فجعله قسما برأسه وهذا العلامة
الثانية التنوين وهو في الاصل مصدر نونت اي ادخلت نونا وفي الاصطلاح
نون ساكنة اصالة بكسر الهمزة اي بنفسه لا لغيره لاخط المعنى توكيد فخرج نحو زيد بسكون

وبقيد عدم الخط ايضا النون الاولى في نحو ضيفن للطفيلي وهو الذي يجيء
مع الضيف متطفلا قاله في القاموس والنون الاولى في رعشن للمرتعش لتحركهما
وصلا وثبوتهما خطا وهاتان النونان المتحركتان زايدتان فيهما للالحاق
بجعفر وما بعدهما تنوين وزيدت السكون بالاضافة لئلا يخرج بعضا فراد التنوين
اذا حرك لالتقا الساكنين نحو محظورا انظر وخرج بقيد لحوق الاخر وبقيد عدم
الخط ايضا النون في انكسر ومنكسر لانها لم تلحق الاخر وتثبت في الخط لا يقال يخرج
بقيد الاخر قول بعضهم شربت ما بالقصر والتنوين فان الميم اول الاسم واخره وقد
لحقها التنوين لانا نقول ان التنوين لحق الالف وهي اخر ثم حذفت لالتقاء الساكنين
قاله الموضح في الحواشي والمراد بالاخر ما كان اخرا في اللفظ حقيقة كزيدا وحكما كيد و
خرج بقوله خطا النون اللاحقة لاخر القوافي وسياتي قريبا والنون الخفيفة اللاحقة
لاخر الافعال توكيدا لها المصورة نونا والنون اللاحقة لاخر كلمة اخرى نحو محمدا نطلق
لثبوتها في الخط ولا حاجة الى زيادة الحدثي في حد التنوين ولا يكون جزءا غيرها
ولا الى اعتذار الدماميني عنه بان المراد باللحوق التبعية وخرج بقوله لغير توكيد
نحو لنسفعا خاصة على تقدير رسمها في الخط الفا لوقوعها بعد الفتحة بخلاف
الواقعة بعد الضمة والكسرة فانها تصور نونا فتثبت في الخط فيخرج بقوله
لا خطا ومن ثم قيل ان الموضح ضرب بالقلم على قوله ولتضربن يا قوم ولتضربن
يا هند بضم الباقي الاول وكسرها في الثاني من نسخة تلميذه الزيلعي عند القراءة
عليه ولهذا لم يوجدا في بعض النسخ المعتمدة ولا عرج عليهما في المغني وغيره وانواع
التنوين الخاصة بالاسم اربعة احدها تنوين التمكين والاولى التمكن مصدر تمكن لقوله
بعد لتمكنه والوصف متمكن لا امكن ويسمى تنوين الامكنية وتنوين الصرف وهو
اللاحق لفظا لغالب الاسماء المعربة المنصرفة معرفة كزيد ونكرة نحو رجل ورجال و
الذي يدل على ان التنوين نحو رجل للتمكين لا التنكير بقاؤه مع العلمية بعد النقل
قاله ابن الحاجب وغيره ورد وفايدته الدلالة بتثليث الدال على خفة الاسم بكونه
معربا منصرفا وعلى تمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف شبها قويا فيبنى ولم
يشبه الفعل في فرعيتين فيمنع من الصرف وهو التنوين النوع الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق

بعض الاسماء المبنية للدلالة على التنكير قياسا في باب العلم المختوم بويه
وسماعا في باب اسم الفعل المختوم بالها وغيرها وفي اسم الصوت تقول سيبويه
بلا تنوين اذا اردت شخصا معينا اسمه ذلك اي اسمه سيبويه وتقول ايه
بكسر الهمزة وسكون اليا المثناة تحت وكسر الها بلا تنوين اذا استزدت
مخاطبك اي طلبت منه زيادة حديث من حديث معين فان نكرتهما
اي شخص كان اسمه سيبويه او اردت استزادته من حديث ما اي حديث
كان نونتهما فقلت سيبويه وايه بالتنوين فيهما فسيبويه بلا تنوين معرفة
بالعلمية وايه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرفة باللام العهدية اي الحديث المعهود
كذا قالوا وهو مبني على ان مدلول اسم الفعل المصدر واما على القول بان
مدلوله فعل فلا لان جميع الافعال نكرات وتقول صاح الغراب غاق غاق
فاذا لم تنونهما كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص واذا نونتهما كانت
نكرة مبهمة ودلت على معنى مبهم قاله التمانيني الثالث تنوين المقابلة
وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بالف وتاء مزيدتين سمي بذلك لان العرب
جعلوه في مقابلة النون في نحو مسلمين مما جمع بالواو والنون او اليا والنون
قال الرضي معناه انه قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين
فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما ان النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد
في المشهور والذي يدل على انه لتمام الاسم ليس غير انه ليس غيره ليس للتمكين
خلافا للربعي لثبوته مع ما فيه فرعيتان كعرفات ولا للتنكير لثبوته مع المعرفات
ولا عوض عن شيء والقول بانه عوض عن الفتحة نصبا مردود بان الكسرة قد عوضت
منها وقال شارح اللباب في توجيه المقابلة ان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان
وفي المؤنث لم يزد الا حرف واحد لان التاء موجودة في مفرده فزيد التنوين فيه
لتوازي النون في جمع المذكر كما ان الحركة في مسلمات موازنة لحرف العلة في مسلمين
انتهى وفيه نظر لان التاء التي في المفرد ليست التاء التي في الجمع بل غيرها ولو سلم فهذا
الجمع لا يختص بما في مفرده التاء لفظا بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقديرا كهندات
بل يكون لمذكر كاصطبلات والحكم واحد في الجميع وقال الاخرون الالف والتاء

في مقابلة الواو ولدلالتهما على الجمع وان التنوين في مقابلة النون ولا يخفى
ضعفه والنوع الرابع تنوين التعويض وهو تفعيل من العوض والتعويض
فعل الفاعل وليس هو عوضا عن شيء فالاولى التعبير بالعوض كما عبر به
في المغني ولكنه هنا قصد المناسبة لقوله التمكين والتنكير مع ان المقصود
حاصل والخطب سهل وهو اللاحق لنحو غواش وجوار من الجموع المعتلة
الآتية على وزن فواعل حال كونه عوضا او لاجل العوض عن الياء المحذوفة
اعتباطا رفعا وجرا وفاقا لسيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحتها
النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد
الحذف مثل سلام وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافا
للاخفش وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق
لمثل اعيم ويعيل مصغري اعمى ويعلى فانهما ممنوعان من الصرف للوصفية ولكونهما
يشبهان الفعل في زنتيه نحو ابيطر وبيطر وتنوينهما عوض عن الياء المحذوفة
وسياتي بيانهما في باب ما لا ينصرف واللاحق لاذ في نحو يومئذ وحينئذ منونا
عوضا عن الجملة التي تضاف اذ اليها والاصل والله اعلم ويوم اذ غلبت الروم
يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين عوضا عن الجملة المحذوفة
ايجازا او تحسينا فالتقى ساكنان ذال اذ والتنوين فكسرت الذال على اصل التقاء
الساكنين وليست كسرة اعراب باضافة يوم اليها خلافا للاخفش لان اذ ملازمة
للبناء لشبهها بالحرف في الافتقار الى الجملة وفي الوضع على حرفين وليست الاضافة
في يومئذ ونحوها من اضافة احد المترادفين للآخر خلافا لابن مالك بل من
اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وفاقا للدماميني ولم يذكر هنا العوض عن مفرد
وهو اللاحق لكل وبعض اذا قطعا عن الاضافة مع انه ذكره في المغني لان التحقيق ان
تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها ولا العوض عن
الالف كجندل الاصلية جنادل بغير تنوين حذف منه الالف وعوض عنه التنوين كذا قاله
ابن مالك والمختار في المغني انه للصرف وهذه الانواع الاربعة فقط مختصة بالاسم فلا تدخل
على غيره لدلالتها على معان لا توجد في غيره ولو قال يختص الاسم بهذه الاربعة لكان في ذلك

لكن

كون الاسم يلحقه تنوين الحكاية وتنوين الضرورة وتنوين الشذوذ وزاد جماعة
من النحويين منهم الموضح في المغني على هذه الاربعة تنوين الترنم اي المحصل للترنم
كما صرح به ابن يعيش مدعيا ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن
فكذا قال شارح اللباب ايضا جيء به لتجويد الترنم وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق
فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان التنوين عنه في الخيشوم انتهى وقال جماعة
هو بدل عن الترنم ثم اختلفوا في التعبير عنه فقيل الصواب ان يقال تنوين ترك الترنم
واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح في اللمع الكاملية وقيل يجوز ان يقال
تنوين الترنم على حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك في شرح الكافية وهو اللاحق القوافي
جمع قافية وهي من اخر متحرك في البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل
الساكن هذا مذهب الخليل وعند غيره اخر كلمة في البيت المطلقة اي التي اخرها حرف مد
وهو الالف والواو والياء المولدات من اشباع الحركة وتسمى احرف الاطلاق وقد
يلحق الاعاريض المصرعة وهي التي غيرت لتوازن ضروبها عند حذف حرف الاطلاق
كقوله وهو جرير اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فلحق العروض و
القافية وهما العتابن واصابن والاصل العتابا واصابا فجيء بالتنوين بدلا من الالف والاول
اسم والثاني فعل واقلي امر من الاقلال واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح
اللام ترخيم عاذلة ولقد اصاب مفعول قولي وجواب الشرط محذوف والمعنى ان
اصبت انا وان كنت نطقت بالصواب فلا تعذلي وقولي لقد اصاب وقد
يدخل الحرف كقول النابغة افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قدن
الاصل قدي فجيء بالتنوين بدلا من الياء لترك الترنم على ما صرح به
سيبويه وغيره من المحققين من ان الترنم وهو التغني انما يحصل باحرف
الاطلاق لقبولها لمد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون
في مكانها في لغة تميم اكثرهم او جميعهم وكثير من قيس واما الحجازيون فلا
لانهم يدعون القوافي على حالها في الترنم وغيره ولا يتبوون فيه الترنم موافقة
لابن مالك في شرح العمدة نظرا الى توجيه ابن يعيش ومن وافقه وثانيا بترك
الترنم موافقة وثانيا بترك الترنم موافقة للتسهيل نظرا الى ما صرح به سيبويه

واصحابه وقد يبدل التنوين من حروف الاطلاق في غير القوافي
كقراءة بعضهم والليل اذا يسر كما ذكره في المغني في حرف الكاف وزاد بعضهم
وهو الاخفش والعروضيون كما قال في المغني تنوين الغالي وهو اللاحق
لما يقيده اي التي يكون حرف رويها ساكنا ليس حرف مد والاعاريض المصرعة
زيادة على الوزن فهو في اخير البيت كالخزم بالزاي في اوله فمن ثم غاليا وسمى
الاخفش الحركة التي قبلها تغلوا وزعم ابن الحاجب انه انما سمي غاليا لقلته
ونفاه السيرافي والزجاج وزعما ان الشاعر زاد ان في اخر البيت ايذانا بتمامه
فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضح وفي هذا توهيم الاخفش
والعروضيين وغيرهم بجر دالمطن والمشهور تحريك ما قبله بالكسرة كما في صه ويومئذ
واختار ابن الحاجب الفتح حملا على ما قبل نون التوكيد كاضربن قال وهو اشبه
قياسا على ما له اصل في المغني ثم قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله
ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما اجمعوا عليه وقد مضى
ان الحركة قبله تسمى غلوا واختلف مثبتوه شذوذا في فايدته فقال ابن يعيش
فايدته الترنم ايضا ورد على من جعله قسيم تنوين الترنم وقال الجرجاني في نحو امارة
على الوقف اذ لا يعلم في الشعر المسكن الاخر واصل انه تام واقف قال وهو نظير
فصلهم بينهما بالسكت في نحو قام زيد ووقع في شرح اللباب هذا التنوين انما يلحق الكلم
اذا اريد به ترك الوقف ووصل اخر البيت الاول باول البيت الثاني وليتحرز به عن
الاول وهذا يدخل الاسم كقول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن والفعل كالعجاج
من كلل كالاجم انهجن والحرف كقوله وهو مروية على ما قيل قالت بنات العم يا سلمى وان
نصيرا معدما قالت وان فلحق العروض والقافية زيادة على حد الوزن والمعنى قالت
بنات العم يا سلمى اترضين به وان كان هذا البعل فقيرا معدما قالت رضيت به وان كان
فقيرا معدما واختلف في هذين التنوينين المسميين بالترنم والغالي على اقوال احدها
انهما تنوينان لهما خصوصيات منها مجامعة ال والاتصال بغير الاسم والثاني ان الترنم
نون مبدلة من حرف العلة كما يبدل منه في نحو رايت زيدا قاله ابن معروف وزعم
انه ظاهر قول سيبويه وان الغالي نون ان خففت الهمزة والثالث هو ما قاله

ابن

ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه في نكت الحاجبية ليسا تنوينين بل هما
نونان زيدتا في الوقف وتقدم حكاية ما في شرح اللب كازيدان زيدون ضيفن
للطفيلي في الوصل والوقف وجه التشبيه الزيادة في الوقف خاصة وليسا
من انواع التنوين حقيقة في شيء لثبوتهما مع ال كالعتابين والمخترقن وفي الفعل
كاصابن واهجن وفي الحرف بقدن وانه اول الامثله للترنم وثانيهما للغالي
وفي الخط والوقف وحذفهما في الوصل وليس شيء من اقسام التنوين كذلك
وعلى هذا التقدير فلا يرد ان على من اطلق من النحويين كالناظم ان الاسم يعرف
بالتنوين الا من جهة انه يسميهما تنوينا اما باعتبار ما في نفس الامر فلا
يردان عليه وزاد بعضهم سابعا وثامنا وهما تنوين الضرورة فيما لا ينصرف
كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عُنَيْزَةٍ وفي المنادي المضموم كقوله سلام
الله يا مطر عليها وتاسعها وهو تنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاءٍ قومك
حكاه ابو زيد وعاشرا وهو تنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلةٍ لبيبةٍ
فانك تحكي اللفظ المسمى به قاله ابن الخباز وقد جمعها بعضهم في قوله مكن وقابل
وعوض والمنكر زد ورنم اضطرر غالٍ واحكِ ما هم العلامة الثالثة من علامات
الاسم الندا بالمد مع كسر النون وضمها ولنبس المراد به اي بالندا دخول حرف الندا
كما يوهم قول ابن مالك في شرح العمدة لان الندا قد يباشر الفعل والحرف حيث
يحذف المنادي اذ ما هي لان يا خاصة قد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم حرفا
كان او فعلا فالاول نحو يا ليت قومي والثاني نحو الا يا اسجدوا لله في قراءة
الكسائي رحمه الله فانه يقف على يا ويبتدي اسجدوا واختلف في توجيه
ذلك فقيل يا فيهما حرف تنبيه لا للندا وقيل للنداء والمنادي محذوف بتقدير
يا قوم ليت قومي ويا هؤلاء اسجدوا وهو مقيس في الامر كالاية والدعاء كقوله
الا يا اسلمي بل المراد بالندا كون الكلمة مناداة اي مطلوبا اقبالها بحرف مخصوص نحو
يا ايها الرجل ويا ايتها المراة ويا فُل بضم القاف واللام وسكونها بمعنى يا رجل
ويا امرة وقول ابن مالك بمعنى يا زيد ويا هند قال الموضح وهم ويا مكرمان
بفتح الرا الكريم الواسع الخلق حكاه سيبويه والاخفش وصاحب الصحاح

عنيزة بالمهملة المصغرة مة الثنية
لعله التنوين والنون والراء المهملة والباء قال
الصحاح العكاح نادر حضري المهوى
وهي ممنوعة من الصرف بالتاء و
دخلت التنوين عليها للضرورة
الشعر ١٢

والقاموس ويا ملأمان لليئم الذي الاصيل الشحيح النفس ولما خص هذه
الاسماء بالذكر لملازمتها للندا فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة الا كونها
مناداة العلامة الرابعة ال بجميع اقسامها غير الموصولة والاستفهامية
كالفرس من غير العقلا والغلام من العقلا واما ال الموصولة فقد تدخل على
الفعل المضارع اختيارا عند الناظم وبعض الكوفيين واضطرارا عند الجمهور
قال الشيخ عبد القاهر انه من اقبح الضرورات كما نقله الموضح عنه في
شرح الشذور كقوله وهو الفرزدق يخاطب رجلا من بني عذره هجاه
بحضرة عبد الملك بن مروان ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل
ولا ذي الراي والجدل فادخل ال على ترضي وهو فعل مضارع والحكم بفتحتين
المحكم يحكمه الخصمان في الامر والترضي بادغام اللام في التا والبنا للمفعول
وحكومته مرفوع به على النيابة عن الفاعل والذي سوغ دخول ال على ترضي
وهو فعل مضارع كونه تشبيه الوصف نحو مرضي حجة الناظم ومن وافقه
ان الشاعر متمكن من ان يقول المرضي قيل وقد سبقه الى هذا التوجيه
سيبويه ثم ابن السراج واما ال الاستفهامية فتدخل على الفعل الماضي
نحو ال فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب العلامة الخامسة الاسناد اليه
اي الى الاسم من فعله يتميز الاسم ومعنى الاسناد اليه هو ان ينسب اليه ما اي
حكم تحصل به الفايدة التامة وذلك الاسناد كما في نسبة القيام الى
تا قمت وكما في نسبة الايمان الى نا في قولنا نا مؤمنين ولستفيد من هذين
المثالين انه لا فرق بين تاخر المسند اليه وتقدمه ولا بين ان يكون
المسند اليه فاعلا او مبتدا ولا بين ان يكون المسند فعلا او وصفا ثم
لا فرق بين الاسناد المعنوي كما مر واللفظي نحو زيد ثلاثي وضرب
فعل ماض ومن جرف جر اذ لا يسند الى الفعل والحرف الا مجكوما باسميتهما
قال في الكافية وان نسبت لاداة حكما فاحك او اعرب واجعلنها اسما فعلى
الحكاية تبقيها على ماكانت عليه من حركة او سكون وعلى الاعراب ترفعها
على الابتداء فصل في الفعل ويتميز من قسيميه الاسم والحرف باربع علامات

دونها

ذكرها في النظم بقوله بتا فعلت وأتت ويا افعلي ونون اقبلن احدها
ضمير الفاعل المغني فالبدور مرفوع والابراد ممنوع متكلما كان الفاعل
نحو قمت بضم التاء او مخاطبا نحو تباركت بفتح التاء واجبت بكسر التاء العلامة
الثانية تاء التانيث الساكنة في الاصل كقامت وقعدت ولا التفات الى عروض
الحركة نحو قالت اسمة بنقل حركة الهمزة الى التاء وقالت امراة العزيز قالتا اتينا
بكسر التاء في الاولى وفتحها في الثانية لالتقاء الساكنين فيهما فاما المتحركة
بحركة الاعراب فتختص بالاسم كقائمة وقاعدة والمتحركة بحركة البنا فقد
تتصل بالحرف نحو لات وثمت وربت وبالاسم نحو لا قوة وبهاتين العلامتين
وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة رد على من زعم ممن [illegible] بن جزير
ليس كالفارسي ومن تابعه كابي بكر بن شقير قياسا على ما النافية
بجامع النفي ورد على من زعم حرفية عسى من الكوفيين قياسا على لعل بجامع
الترجي والصحيح ان ليس وعسى فعلان لقبولهما التائين المذكورتين
تقول لست وليست وعسيت وعست وبالعلامة الثانية فقد وهي تاء التانيث
رد على من زعم من الكوفيين كالفرا اسمية نعم وبئس لدخول حرف الجر عليهما
في بعض المواضع كقول بعضهم وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد وقول
آخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير وتا
ولهما انما نعون على حذف الموصوف وصفته ودخول حرف الجر على
معمول الصفة والاصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير
مقول فيه بئس العير فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على الاسم وانما لم
يقل وبالعلامتين كالتي قبلهما لان تاء الفاعل لا تدخل على نعم
وبئس بخلاف ليس وعسى فانهما يقبلان العلامتين كما مر العلامة
الثالثة يا ضمير المونثة المخاطبة كقومي يا هند وبهذه العلامة رد على
من قال كالزمخشري ان هات بكسر التاء وتعال بفتح اللام اسما فعلين
للامر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى اقبل والصحيح انهما فعلا
امر لدلالتهما على الطلب وقبولهما يا المخاطبة تقول هاتي بكسر التاء

وتعالى بفتح اللام وهما مبنيتان على حذف حرف العلة من آخرهما
فالمحذوف من هات الياء كما في ارم والمحذوف من تعالى الالف كما في
اخش العلامة الرابعة نون التوكيد شديدة كانت نحو لينبذن او
خفيفة نحو لنسفعن وجمعها ليسجنن بالتشديد وليكونن بالتخفيف
واما قوله وهو رؤبة اريت ان جاءت به املودا مرجلا ويلبس البرودا اقائلن احضروا
الشهودا فضرورة نادرة دخول نون التوكيد على قايل مع انه اسم والذي سوغ ذلك
شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع نحو اتقولن واريت اصله ارايت
حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة الغصن الناعم والمرجل بالجيم
الذي يسرح شعره بين الجعودة والسبوطة يقول اخبرني ان جاءت هذه بشاب يتزوجها
مرجل الشعر حسن الملبس كالغصن الناعم آانت باحضار الشهود لعقد نكاحها
عليه تنكرون ذلك منه ولقايل ان يقول لا نسلم ان في قوله قايلن توكيدا
بالنون لاحتمال ان يكون اصله قايل انا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم ادغم التنوين
في نون انا على حد لكنا هو الله ربي قاله الدماميني وقال غيره نقلت حركة الهمزة
الى التنوين قبلها ثم حذفت الهمزة ثم ادغم التنوين في نون انا والالف المقصور
المسافة وعليه اعتراض من وجهين احدهما انه يعتبر في المقيس ان يكون على وفق
المقيس عليه [illegible]نا ليس كذلك لان الالف الثانية في المقيس عليه مذكورة وفي
المقيس محذوفة والثاني ان هذا الضمير انما يحسن حيث كان المعنى قايل انا على
التكلم اما اذا كان المعنى على الخطاب كما تعطيه السوابق واللواحق فلا على
ان العيني قال والعين فهل انتم قايلون فاجراه مجرى اتقولون انتهى ويوخذ
منه ان الوصف هنا مسند الى ضمير جماعة الذكور بناء على انه يسلك به مع نون
التوكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع المفرد وعلى الضم مع جماعة
الذكور ولم اقف على نص في ذلك فصل ويعرف الحرف بانه لا يحسن فيه شيء من
العلامات التسع المذكورة للاسم والفعل ولغيرهما واليه اشار في النظم بقوله سواهما
الحرف كهل من حروف الاستفهام وفي من حروف الجر ولم من حروف الجزم وذكر
في النظم هذه المثل الثلاثة وتعبيره بالمثل مجازا عن استعمال بنا الكثرة للقلة

ولو عبر بالامثلة كان خفيفة الى بيان انواع الحروف بالنسبة الى الاختصاص وعدمه فانها منها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال فلا يعمل شيئا كهل حيث لم يكن في حيزها فعل فانها تدخل على الاسم تقول هل زيد اخوك بخلاف ما اذا كان في حيزها فعل فتختص بالفعل اما صريحا نحو هل قام زيد وهل يقوم واما تقديرا نحو هل زيد قام فزيد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور على حد وان امرأة خافت عند جمهور البصريين فاعل بالفعل المذكور عند الاخفش والكوفيين وللاختصاص هل بالفعل اذا كان في حيزها وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو هل زيدا ضربته ومنها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال ويعمل كما ولا ولات ولن المشبهات بليس ومنها ما يختص بالاسماء فيعمل فيها الجر كفي نحو وفي الارض ايات للموقنين وفي السماء رزقكم او يعمل النصب والرفع كان واخواتها ومنها ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف ومنها ما يختص بالافعال فيعمل فيها الجزم كلم نحو لم يلد ولم يولد او يعمل فيها النصب كلن نحو لن نبرح عليه عاكفين لن يناله الله لحومها ومنها ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف فصل الفعل بكسر الفاء من حيث هو فعل جنس تحته ثلثة انواع عند جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين والاخفش باسقاط الامر بناء على ان اصله مضارع وانتصر لهم الموضح في المغني وقواه وسياتي تقريره احدها الفعل المضارع اي المشابه وسياتي وجه الشبه وعلامته ان يصلح لان يلي لم بان يقع بعدها من غير فصل نحو لم يقم ولم يشم وهذه العلامة انفع علاماته المضارع فلذلك اقتصر عليها في النظم فقال فعل مضارع يلي لم كيشم والافصح فيه اي في يشم فتح الشين مضارع شمم بكسر الميم لا ضمها مضارع شم بفتح الميم والافصح في الماضي منه شممت بكسر الميم لا فتحها والحاصل انه جاء من بابي فرح يفرح ونصر ينصر والاول افصح من الثاني وبه يرد على ابن درستويه حيث انكر مجيئه من باب نصر ينصر وقال انه خطا والصواب ورود وممن حكاه الفراء وابن الاعرابي وغيرهما كما قال المرادي وانما سمي هذا الفعل مضارعا لمشابهته الاسم الموضوع للفاعل من جهتي اللفظ والمعنى اما من جهة اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا وفي تعيين الحروف الاصول والزوائد وتعيين محالها ما عدا الزيادة الاولى واما من جهة المعنى فلان كل واحد منهما ياتي بمعنى الحال والاستقبال قال الشاطبي وهذا التوجيه احسن ما سمعت انتهى فلهذا اقترت

عليه دون غيره من الترجيحات لعدم سلامتها من الطعن فيها فهذا الشبيه
المضارع واستحق التقديم في الذكر على نوعيه الماضي والامر فينبغي للشخص ان يتحلى
بالاوصاف الجميلة ليحصل له التقديم على اقرانه ومتى دلت كلمة من الكلمات
بمعنى الفعل المضارع وهو الحدث المقترن باحد الزمانين الحال والاستقبال
ولم تقبل تلك الكلمة لم فهي اسم اما الوصف كضارب الآن او غدا واما الفعل كاوه وأف
بمعنى اتوجع واتضجر فاوه اسم لاتوجع واف اسم لاتضجر وفي اف اربعون لغة ذكرها
في الارتشاف وحاصلها ان الهمزة اما ان تكون مضمومة او مكسورة او مفتوحة
فان كانت مضمومة فاثنتان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انها اما مجردة
عن اللواحق او ملحقة بزوايد والمجردة اما ان يكون اخرها ساكنا او متحركا والمتحركة
الآخر اما مشددة او مخففة وكل منهما مثلثة الآخر مع التنوين وعدمه فهذه اثنتا
عشرة في المتحركة والساكنة اما مشددة او مخففة فهذه اربع عشرة واللواحق لها
من الزوايد اما هاء السكت فالفاء مثلثة مشددة فهذه سبع عشرة وان كان
مدة فهي اما واو او ياء او الف والفاء فيهن مشددة والالف اما مفخمة او بالامالة
المحضة او بين بين فهذه خمسة اخرى مع السبع عشرة وان كانت مكسورة
فاحدى عشرة مثلثة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهذه ست وفتح الفاء
وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه اربع لغات والحادية عشرة
افي بالامالة وان كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر والتنوين
وعدمه والخامسة افي بالسكون والسادسة افى بالامالة والسابعة افاه بهاء
السكت فهذه السبع مكملة للاربعين النوع الثاني الفعل الماضي ويتميز عن اخويه
المضارع والامر بقبول تاء الفاعل كتبارك وعسى وليس تقول تباركت يا الله وعسيت
ولست وتاء التانيث ساكنة كنعم وبئس وعسى وليس تقول نعمت وبئست وليست
فنبه بتكرير عسى وليس على اشتراك التائين فيهما كما اومى اليه سابقا بقوله وبتا
العلامتين وبعدم تكرير تبارك ونعم وبئس على انفراد تبارك بتاء الفاعل وانفراد
نعم وبئس بتاء التانيث كما اومى اليه ايضا بقوله وبالعلامة التانيثية وهو في ذلك
تابع لابن مالك في شرح الكافية حيث قال وقد انفردت يعني تاء التانيث بلحاقها

ت المحذوفات كان
اء السكت م

نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل فلحاقها تباركت وفي شرح
الآجرومية للشهاب الخفاجي ان تبارك تقبل التائين تقول تباركت يا الله
وتباركت اسماء الله تعالى انتهى وهذا ان كان مسموعا فذاك والا فاللغة
لا تثبت بالقياس واستفدنا من تعبير الموضح بالتائين ان أل في التائي في
قول النظم وماضي الافعال بالتا مز للعهد المتقدم في قوله بتا فعلت واتت.
ومتى دلت كلمة على معنى الفعل الماضي وهو الحدث المقترن بالزمن الماضي ولم تقبل
تلك الكلمة احدى التائين المتقدمتين وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة
فهي اسم اما لوصف كضارب امس او لفعل كهيهات وشتان بمعنى بعد وافترق
فهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق وفي هيهات اربعون لغة ذكرتها في
باب اسم الفعل من هذا الكتاب لا يقال يشكل عليه افعل في التعجب وما عدا
وما خلا وحاشا في الاستثناء وحبذا في المدح فانها افعال ماضية ولا تقبل
احدى التائين فيلزم ان يكون اسما لانا نقول عدم قبولها لاحدى التائين
عارض نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح والعبرة بالاصل النوع
ثالث الفعل الامر وعلامته ان يقبل نون التوكيد مع دلالته على الامر اي الطلب
بصيغته فالدور مدفوع وايراد الامر باللام ممنوع فان دلالته على الطلب نشأت
من اللام لا من الصيغة بخلاف الامر بالصيغة نحو قومن فانه دل على الطلب وقبل
النون التوكيد وهذا معنى قول النظم والامر بالنون فعل الامر ان امر فهم فان قبلت كلمة
النون المذكورة ولم تدل تلك الكلمة على الامر الذي هو الطلب فهي فعل مضارع نحو
ليسجنن وليكونا وفعل تعجب نحو احسنن بزيد فانه ليس امرا على الاصح بل على
صورته وان دلت كلمة على الامر الذي هو الطلب ولم تقبل النون المذكورة فهي اسم اما
لمصدر نحو صبرا بني عبد الدار بمعنى اصبروا او اسم لفعل نحو نزال ودراك بمعنى
انزل وادرك او هي حرف نحو كلا بمعنى انته وهذا التمثيل بنزال ودراك اولى من
التمثيل بصه وحيهل في قول النظم والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل
فان اسميتهما اي اسمية صه وحيهل معلومة مما تقدم في علامات الاسم لانهما يقبلان التنوين
تقول صه وحيهلا بالتنوين وعلى هذا الان ينبغي للموضح ان لا يمثل فيما تقدم بان لانهما

تقبل التنوين قاسميتها معلومة مما تقدم ايضا ثم النظر في هاتين وتعالى هل يقبله
نون التوكيد فيه خلاف في علامة الامر ولا يخالف ما اختاره ولا فيهما فلله دره
حيث تمم اقسام اسم الفعل من الماضي والمضارع ومفهوم علامة الامر التي اغفلها
الناظم هذا باب شرح المعرب وشرح المبني المشتقين من الاعراب والبنا وانما
قدم الفرع على اصله وان كان معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه لطول
الكلام على الاعراب والبنا تاصيلا وتفريعا الاسم بعد التركيب ضربان اشار به
الى ان في كلام النظم حذفا والتقدير والاسم منه معرب ومنه مبني على حد فمنهم شقي
وسعيد فاندفع اعتراض من اعترض بان عبارة النظم يقتضي بظاهرها ان من الاسم هذين
الشيئين ومنه شيء اخر وهو لم يذكره ضرب معرب وهو الاصل في الاسما وهو
ما تغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه ويسمى الاسم المعرب متمكنا لتمكنه في باب
الاسمية ثم ان كان منصرفا يسمى امكن والا سمي غير امكن وانما يعرب الاسم اذا لم يشبه الحرف
وانما كان الاصل فيه الاعراب الاختصاص بتعاقب معان عليه كالفاعلية والمفعولية
والاضافة فيفتقر في التمييز بينهما الى الاعراب وضرب مبني وهو ما لا يتغير اخره بسبب
العوامل الداخلة عليه وذهب قوم الى ان المضاف الى يا المتكلم لا معرب ولا
مبني وسموه خصيا وليس بشيء والمبني هو الفرع ويسمى لعدم اعرابه غير متمكن في
الاسمية وانما يبنى الاسم اذا اشبه الحرف لا الفعل عند الناظم شبها قويا يدنيه
اي يقربه الشبه المذكور للاسم من الحرف وهذا معنى قول النظم لشبه من الحروف مدني
وانواع هذا الشبه [illegible] هنا [illegible] الشبه الوضعي اي المنسوب الى الوضع الاصلي
والمشار اليه بقوله في النظم كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا وضابطه المنطبق على
جزئياته ان يكون الاسم موضوعا على حرف واحد او على حرفين فقط سواء كا
ثانيهما حرف لين ام لا فالاول وهو الموضوع على حرف واحد كتا قمت اي كتا
من قمت [illegible] في حال الكسر شبيهة بحرف الباء مطلقا واللام مع ظاهر غير المستغاث
في حال الفتح شبيهة بحرف [illegible] والعطف [illegible] وفي حال الضم شبيهة بمُ الله في القسم في
لغة من ضم الميم اذا لم تكن محذوفة من ايمن ذكرها في شرح الشذور وفي الحروف
المبنية على الضم [illegible] وهو الموضوع على حرفين كنا من قمنا فان نا [illegible]

وماولا

ومطولا وقال الشاطبي نا في قوله جئتنا موضوع على حرفين
ثانيهما حرف لين وضعا اولينا كما ولا فان شيئا من الاسما على هذا
الموضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف ما هو
على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف
المختص به ثم قال وبهذا بعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبنا كم ومن بانهما
موضوعان على حرفين فاشبها هل وبل ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف
المختص به انما هو اذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم فما
اشار اليه هو التحقيق ومن اطلق القول في الوضع على حرفين واثبت شبه الحرف
فليس باطلاقه بسديد انتهى ثم استشعر اعتراضا بان نحو اب واخ على حرفين
مع انهما معربان فاجاب بقوله ونحو اب واخ اضعف الشبه فيه وجوزنا
بعد حذف لامهما فانا اصلهما قبل الحذف ابو واخو بدليل قولهم في التثنية ابوان
واخوان برد المحذوف والتثنية ترد الاشيا الى اصولها فثبت انهما موضوعان
على ثلثة احرف واما ابان واخان من غير رد فتثنية ابا واخا بالقصر
كما سياتي فان قيل لم يعتبر الشبه بالحروف الموضوعة على ثلثة احرف كنعم
وبلى فالجواب ان هذا الشبه مهجور لان اكثر الاسما موضوع على ثلثة احرف فيلزم
ان يكون غالب الاسما مبنيا فان قيل نحن نجد بعض الاسما الثلاثية مبنيا
كنحن فالجواب ان بنا نحو نحن ليس لهذا الشبه بل لشبه آخر يلحق في بنا المضمرات
النوع الثاني الشبه المعنوي وهو المشار اليه بقول الناظم والمعنوي في متى وفي هنا
وضابطه المنطوق على جزئياته ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف اي من المعاني
التي يؤدى بالحروف سوا وضع لذلك المعنى الذي تضمنه ذلك الاسم حرف ام لا فالاول يوضع
حرف اصلا فالاول وهو الذي تضمن معنى وضع له حرف كمتى فانها تستعمل شرطا
فتجزم فعلين نحو متى تقم اقم فهي حينئذ اي حين اذا استعملت شرطا تشبه في
تاديته المعنى وهو تعليق الجواب على الشرط بان الشرطية نحو ان تقم اقم وتستعمل ايضا
استفهاما فلا تعمل شيئا نحو متى نصر الله فهي حينئذ اي حين اذا استعملت استفهاما
تشبه في تاديته المعنى وهو طلب الفهم همزة الاستفهام في طلب التصور ولما كان

هنا مظنة سؤال وهو ان يقال اي الشرطية واي الاستفهامية اشبها الحرف ومع
ذلك فهما معربان فاشار الى جوابه بقوله وانما اعربت اي الشرطية نحو ايما الشيئين
قضيت فلا عدوان علي فايا اسم شرط جازم منصوب على المفعول به بقضيت
وقدمت لان لها الصدر وما صلة والاجلين مضاف اليهما وجملة فلا عدوان
على جوابها واي الاستفهامية نحو فاي الفريقين احق بالامن فاي اسم استفهام
مبتداء والفريقين مضاف اليهما واحق خبر المبتداء لضعف الشبه فيهما بما عارضه
من ملازمتهما للاضافة الى المفرد وفي بعض النسخ لملازمتها بالافراد والمراد
لملازمتها اي في الشرط والاستفهام للاضافة التي هي من خصائص الاسماء و
الثاني وهو الاسم الذي تضمن معنى ولم يوضع له حرف نحو هنا من اسماء
الاشارة للمكان فانها متضمنة لمعنى الاشارة اي لمعنى هو الاشارة فالاضافة
بيانية كشجر اراك وهذا المعنى الذي هو الاشارة لم تضع العرب له حرفا يدل
عليه ولكنه من المعاني التي من حقها ان تودي بالحروف لانه اي معنى الاشارة
كالخطاب الموضوع له الكاف المسماة بكاف الخطاب ومثل التنبيه الموضوع له
ها المسماة بهاء التنبيه بالقصر فهنا لتضمنها معنى الاشارة مستحقة البناء لتضمنه
اي لفظ هنا لمعنى شرفا الذي كان يستحق الوضع ليودي به الاشارة وعدل عن قول
الاكثر منهم لانه كالتمني والترجي الى الخطاب والتنبيه لكونهما يكشفان للاشارة
في بعض المواضع نحو هذاك فوضعوا للتنبيه الهاء وللخطاب الكاف وتركوا
الاشارة بلا حرف فكانت تستحق ان يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها ولما بعدها
وانما اعرب هذان وهاتان من اسماء الاشارة مع تضمنهما لمعنى الاشارة لضعف الشبه بما
عارضه من مجيئهما على صورة المثنى والتثنية من خصائص الاسماء وهذا القول مفرع من
قولين فان من قال بانهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال بانهما مبنيان قال
جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة وهو الاصح لان من شرط التثنية
قبول التنكير واسماء الاشارة ملازمة للتعريف كما ذكره في شرح الشذور وفي حالة
الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع في حالتي الجر والنصب وضعا على صيغة المثني
المجرور والمنصوب فقوله اولا وانما اعرب هذان وهاتان يقتضي انهما مثنيان حقيقة

كالقول الاول وقوله ثانيًا لمجيئهما على صورة المثنى يقتضي انهما ليسا بمثنيين
حقيقة كالقول الثاني واذا جمع بين طرفي كلامه انتج كونهما معربين مع عدم
تثنيتهما وهذا القول ثالث لم اقف عليه النوع الثالث الشبه الاستعمالي وهو
ان يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقول الناظم وكنيابة عن الفعل
بلا تأثر وكافتقار اصلا وضابطه المنطبق على جزئياته ان يلزم الاسم طريقة من
طرائق الحروف الدالة على المعاني كان ينوب الاسم عن الفعل في معناه وعمله
ولا يدخل عليه عامل من العوامل فيؤثر فيه لفظا او محلا فاما قول زهير ولنعم
حشو الدرع انت اذا دعيت نزال ولج في الذعر فمن الاسناد الى اللفظ بما ذا وعنى
هذه الكلمة وقوله فيؤثر بالنصب جواب النفي المنصب على الدخول الناشي عنه التأثير
يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مع ان العوامل اللفظية لا تدخل على
اسماء الافعال باتفاق كما صرح الموضح به في باب الاضافة فلو اقتصر على نفي
الدخول لكان افعل في المشبه به الآتي لكفاه ولكنه حاول شرح قول الناظم بلا تأثر
الذي لو حذفه وجعل الالف في قوله اصلا ضمير تثنية عائدا على النيابة
والافتقار او للاطلاق والحذف من الاول لدلالة الثاني عليه والاصل كنيابة
اصلت وافتقار اصل لسلم مما نقله الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال وهنا
يعني بلا تأثر لا محصول له فان تقديره من شرط بناء اسم الفعل ان لا يكون
العامل مؤثرا في لفظه وهذا هو نتيجة وجوب البناء لا شرط له لا سبب فحاصل
المعنى على هذا من شرط بناء اسم الفعل ان لا يكون معربا وهذا محال انتهى ولما
ورد المصدر النائب عن فعله لان نيابته عن الفعل عارضة في بعض التراكيب
كما صرحوا به بخلاف اسم الفعل فان نيابته عن الفعل متاصلة في المرتجلات
ومنزلة المتاصل في المنقولات وهذا هو السر في بناء اسم الفعل واعراب المصدر
النائب عن فعله مع ان كلا منهما نائب عن الفعل والا لما افهمه كلام المتاملين وكان
ينقسم الاسم افتقارا بمناسبته الى الجملة اسمية او فعلية فالاول وهو الذي ينوب عن
الفعل ولا يدخل عليه عامل هيهات وصه واوه من اسماء الافعال فانها اي فان هيهات
وصه واوه نائبة عن بعد بضم العين واسكت واتوجع على طريق اللف والنشر على

منزلة

نائبة

الترتيب فهيهات نائبة عن فعل ماض وهو بعد وصه نائبة عن فعل
امر وهو اسكت واوه عن فعل مضارع وهو اتوجع ولا يصح ان يدخل
عليها شيء من العوامل اللفظية والمعنوية فتتأثر به على القول الصحيح من
انها لا محل لها من الاعراب وقد بسطت الخلاف في ذلك في باب اسم الفعل
فاذ خرجت من الحروف ليت ولعل مثلا الا ترى انهما نائبتان عن الفعل فليت
نائبة عن اتمنى ولعل نائبة عن ترجى ولا يدخل عليهما عامل اصلا فضلا عن انه
يتاثر به واحترز الناظم باشتراط التاثر من المصدر النائب عن فعله نحو ضربا
في قولك ضربا زيدا فانه اي ضربا نائب عن اضرب وهو مع نقده اي مع كونه نائبا
عن الفعل معرب وذلك لانه منصوب بالفعل المحذوف وجوبا والتقدير
اضرب ضربا كما انه اذا ناب عن ان والفعل تدخل عليه العوامل اللفظية فتؤثر
فيه تقول في الرفع اعجبني ضرب زيد وفي النصب كرهت ضرب عمرو وفي الخفض عجبت من ضربه وبهذا التقدير
يندفع ما قيل ان التمثيل غير مطابق للحكم والثاني وهو الذي يفتقر افتقارا
متاصلا الى الجملة كاذ واذا من ظروف الزمان وحيث خاصة من ظروف المكان
وحيث لم العمايم نادرو كالذي والتي من الموصولات الا ترى انك تقول جئتك
اذ فلا يتم معناه حتى تقول جاء زيد ونحوه من الجمل وكذلك الباقي من الظروف
والموصولات فانها اشبهت الحروف باسرها في افتقارها في افادة معناها
الى ذكر متعلقها افتقارا متاصلا الى الجملة لانها انما وضعت لنسبة معاني الافعال
الى الاسماء واحترز بذكر الاصالة المستفادة من قول الناظم اصلا من نحو يوم في
هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بيوم في قراءة الرفع خبر هذا وهو مضاف
بدليل حذف تنوينه الى الجملة بعده وهي الفعل ومفعوله وفاعله والمضاف
ابدا مفتقر الى ذكر المضاف اليه في افادة معناه ولكن هذا الافتقار عارض
في بعض التراكيب ويزول في بعضها الا ترى انك تقول صمت يوما اذا اخبرت
عن الترك وسرت يوما اذا اخبرت عن الايجاد فاليوم تام في تمام معنى يوم الى شيء
آخر واحترز بذكر الجملة من نحو سبحان من اسما المصادر وعند من الظروف
فانهما مفتقران بالاصالة لكن افتقارها الى مفرد لا الى جملة [illegible]

محمد زيني

زيد قلت للبالغ بانتصابا على المصدرية والظرفية والناصب لسبحان فعل
محذوف تقديره أسبح والناصب لعند جلست وما ذكره من أن سبحان
ملازم للإضافة هو المشهور وقال الفخر الرازي سبحان مصدر لا فعل له
يستعمل مضافا وغير مضاف وإذا لم يضف ترك تنوينه فقيل سبحان من زيد
أي براءة منه كقوله سبحان من علقمة الفاجر وإنما امتنع من الصرف لأنه معرفة
وفي آخره ألف ونون أشبه بجر وفه وأما استعمال عند غير مضافة كقوله
كل عند لك عندي لا يساوي نصف عندي فمن كلام المولدين وليس
بلحن خلافا للحريري بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فشائع أن تتصرف تصرف
الأسماء وأن تعرب وتحكى أصلها قاله في المغني ثم استشعر اعتراضا بأن اللذين
واللتين وأيا من الموصولات معربة مع أنها مفتقرة بالأصالة إلى الجملة فأجاب
بقوله وإنما أعرب اللذان واللتان والذين وأي الموصولة فتخالفه إلى آخره
ينصب لي لأن جملة أشاء صلة تامة فيسقط القول بأن أيا هنا مبنية على الضم
لإضافتها وحذف صدر صلتها وهذا سهو عن شرط المسألة لأن حذف
صدر الصلة مشروط فيها بأن يكون جزءه مفردا وحتى كان جزءه جملة امتنع حذفه
كما سيأتي لضعف الشبه متعلق بقوله أعرب بما عارضه متعلق بضعف
من لزومي بيان لما متعلق بعارضه على صورة التثنية متعلق بالمجيء وهو
راجع إلى اللذين واللتين وفيه البحث السابق في هذين وهاتين بما عارضه
من لزوم الإضافة إلى مفرد راجع إلى أي ومهمل النسبة الإهمالي وضابطه أن يشبه الاسم
الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا معمول كأسماء الأصوات أو الأعداد المسرودة قبل
التركيب وفواتح السور وأدخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي
وأدخله غيره في الاستعمالي وأدخل الشاطبي أسماء الأصوات في قول النظم وكنيابة
عن الفعل بلا تأثر فقال لأنها تعطي من المقصود في الزجر والاستدعاء ما
يعطيه الفعل لو كان للزجر والاستدعاء لمن يخاطب ومثل حكاية الأصوات
كغاق وقب على أسماء الأصوات ذكره في باب اسم الفعل هذا حكم ما أشبه
من الاسم وأما ما سلم منه من مشابهة الحرف فمعرب وهو أي المعرب

نونا ان بان فيه من اعرابه كارض تقول هذه ارضٌ بالرفع ورايت ارضا بالنصب
ومررت بارضٍ بالخفض وسالا يظهر اعرابه كالفتى من المقصور نحو
جاء الفتى بضمة مقدرة على الالف ورايت الفتى بفتحة مقدرة عليها ومررت
بالفتى بكسرة مقدرة عليها فالاعراب مختلف من الفتى لفظا الموجود
فيه تقديرا ونظير الفتى في تقدير الحركات في آخره سُمى بضم اوله وفتح
ثانيه والقصر كهُدى وهو اي سُمى لغة في الاسم من ست ثانيها سِمى بكسر
السين والقصر كرِضى وثالثها ورابعها سُم بضم السين وكسرها من غير
قصر وخامسها وسادسها اُسم بضم الهمزة وكسرها والى الاشارة بقوله
النظم ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف كارضٍ وسُمى بضم السين
والقصر لغة في الاسم بدليل قول بعضهم وقد سال عن اسم شخص ما اسمك
اي ما اسمك حكاه صاحب الافصاح فيه وجه الدلالة منه انه اثبت الالف
مع الاضافة وذلك يفيد كونه مقصورا واما انه يفيد ضم السين فلا
اذ يحتمل كسرها وبعضهم استدل على ثبوت هذه اللغة بقول ابي
خالد القناني نسبه الى القنان بفتح القاف جبل لبني اسد والله اسماك
سُما مباركا وهو ليس بنص في المقصور فلاجل ذلك قال وانما قوله
اسماك سُما مباركا آثرك الله به ايثاركا فلا دليل فيه لانه اي سُما منصوب
منون فيحتمل ان الاصل سم من غير قصر ثم دخل عليه الناصب وهو اسماك
نفتح ونصب على انه مفعول ثان لاسماك لانه بمعنى سماك وقد روي
ايضا [illegible] اذا دخل عليها ناصب رايت يدا ومعنى آثرك الله به
ايثاركا اختصك به الاسم المبارك كاختصاصه اياك بالفضل فاضاف
المصدر الى مفعوله وطوى ذكر الفاعل فضل والمعرب ايضا ضربان ضرب
مبني وهو الاصل في الافعال اذ لم يعتورها معان تفتقر في تمييزها الى اعراب
وضرب معرب وهو ما ليس كذلك اي بخلاف المبني وهو الفرع فالمبني من الافعال نوعان
احدهما الفعل الماضي مبني باتفاق وبناؤه على الفتح للخفة ثلاثيا كان كضرب
او رباعيا كدحرج او خماسيا كانطلق او سداسيا كاستخرج وما يزيد على ذلك

ولاث

على

على حركة لمشابهته المضارع في الجملة لوقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا ولثقل الضم والكسرة ثقل الفعل عدلوا الى الفتح لخفته واما ضربت ونحوه مما اتصل به ضمير رفع متحرك بارز فالسكون فيه عارض اوجبه كراهتهم اي العرب توالي اربع متحركات وهي احرف الفعل الثلثة وتا الفاعل فيما هو كالكلمة الواحدة لان تا الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء وكذلك ضمة الباء من ضربوا عارضة لمناسبة الواو باضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله والاصل لمناسبتها الواو وفي النوع الثاني الامر مبني على الاصح عند جمهور البصريين والى هذين اشار بقوله وفعل امر ومضي بنيا و[illegible] مختلف فالماضي بناؤه على الفتح كما تقدم والامر بناؤه على ما يجزم به مضارعه المبدوّ بتاء الخطاب فنحو اضرب مبني على السكون لان مضارعه يجزم بالسكون نحو لم تضرب ونحو اضربا واضربوا واضربي مبني على حذف النون لان مضارعها يجزم بحذف النون نحو لم تضربا لم تضربوا ولم تضربي ونحو اغز واخش وارم مبني على حذف اخر الفعل لان مضارعها يجزم بحذف اخره نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم فاغز مبني على حذف الواو واخش مبني على حذف الالف وارم مبني على حذف الياء وذهب الاخفش والكوفيون الى ان الامر معرب مجزوم بلام الامر وانها حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد والاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال في الموضح في المغني وبقولهم اقول لان الامر معنى حقه ان يؤدي بالحرف ولانه اخو النهي وقد دل عليه بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقولهم لتقم انت يا ابن خير قريش كي لتقضي حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا بالتاء الفوقية وفي الحديث لتاخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء لم [illegible] ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان

كبعت واقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا لان نحو بها عارضها
عند نقلها من الخبر ولا يمكن ادعاء ذلك في قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ
فتشكل فعليته واذا ادعي ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى
كلامه في المغني وهذا ما وعدنا به عند تقسيم الافعال والمعرب من الافعال
المضارع نحو يقوم زيد لكن لا مطلقا على الاصح بل بشرط سلامته من نون اناث
ومن نون التوكيد المباشرة والى ذلك الاشارة بقوله واعرب مضارعا ان عريا من نون
توكيد مباشر ومن نون اناث فانه مع نون الاناث مبني على الاصح على السكون
كالماضي نحو والمطلقات يتربصن وذهب في التسهيل الى انه مع نون الاناث
معرب تقديرا ومع نون التوكيد المباشرة مبني على الاصح وقيل لا مطلقا لتبلون
مبني على الفتح وقيل الجميع معرب تقديرا والمختار انه مع المباشرة مبني على الفتح
لتركيبه مع النون تركيب خمسة عشر ولهذا لو فصل بين الفعل والنون الف
اثنين او واو جمع او ياء مخاطبة لم يحكم على الاصح ببنائه لانهم لا يركبون ثلثة اشياء
بل نون التوكيد غير المباشرة لفظا وتقديرا فانه اي المضارع معرب معها نحو
قوله لتبلون مضارع بلا يبلو مبني للمجهول مسند لجماعة الذكور من البلاء وهو
التجربة اصله قبل التوكيد لتبلوون كتنصرون بواوين الاولى لام الفعل
الثانية واو الجماعة فاما ان تقول استثقلت الضمة على لام الفعل فحذفت
لاستثقالها او تقول تحركت ونفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين
التقى ساكنان الواوان على التقدير الاول والالف والواو على التقدير الثاني
فحذف اولهما لالتقاء الساكنين فصار لتبلون بوزن تفعون ثم اكد بالثقيلة فصار لتبلونن
بثلث نونات حذفت نون الرفع لفظا لتوالي النونات فالتقى ساكنان
واو الجمع ونون التوكيد المدغمة وتعذر حذف احدهما فحركت الواو بحركة تجانسها
وهي الضمة ولم تحرك النون محافظة على الاصل ولعروض الضمة لم تقلب واوا الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الامثال فهي مقدرة
الثبوت لانها علامة الرفع فهو معرب معها تقديرا بخلاف ما اذا حذفت للجازم
فان المضارع معرب مع نون التوكيد لفظا نحو واما ترين اصله ترأيين

تَرَيِيْنَ كتمنعين نقلت حركة الهمزة الى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة .
فصار تَرَيِيْنَ بفتح الراء وكسر الياء الاولى وسكون الثانية فاما ان تقول
حذفت الكسرة لاستثقالها او تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين
التقى ساكنان حذف اولهما كما مر فصار تَرَيْن بفتح الراء وسكون الياء ثم
دخل الجازم وهو ان الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذفت نون الرفع فصار فاما
ترى بسكون الياء المفتوح ما قبلها ثم اكد بالنون فالتقى ساكنان ياء المخاطبة
ونون التوكيد ولغت حذف احدهما فحركت الياء بحركة تجانسها وهي
الكسرة الى اخر ما مر في لتبلون ونحو لا تتبعان اصله قبل التوكيد والنهي
تتبعان بتخفيف النون للرفع فدخل عليه لا الناهية فحذف نون الرفع
فصار لا تتبعا ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان الالف ونون التوكيد المدغمة .
ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس بالواحد ولا تحريكها لانها لا تقبل الحركة ولم
يجز حذف النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسر تشبيها بنون التثنية
بعد الالف هذه امثلة غير المباشرة لفظا واما غير المباشرة تقديرا فنحو ولا
يصدنك بضم الدال اصله قبل التوكيد والنهي يصدونك فحذفت
النون للجازم وهو لا الناهية صار يصدونك ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان
حذفت الواو لدلالة الضمة عليها فصار ولا يصدنك فنون التوكيد وان
باشرت الفعل لفظا الا انها لم تباشره في الاصل لان الواو المحذوفة
فاصلة بينهما تقديرا والضابط ان الفعل المضارع ان كان يرفع بالضمة
فانه اذا اكد بالنون بني وان كان يرفع بثبات النون فانه اذا اكد بالنون يبقى
على اعرابه لفظا او تقديرا لوجود الفاصل لفظا او تقديرا وقد تبين
مما قررناه ان الاعراب التقديري في لتبلون خاصة بخلاف فاما ترين
ولا تتبعان فانه فيهما لفظي وفي ذلك خلاف سابقه كلامه والحروف مبنية
لانها لا تتصرف ولا تتعاقب عليها من المعاني ما يحتاج معه الى اعراب وهذه
العبارة احسن من قول الناظم وكل حرف مستحق للبنا اذ لا يلزم من استحقاق
الاتصاف به والبناء لغة وضع شيء على صفة يراد بها الثبوت وفي الاصطلاح

الواقعة

لزوم آخر الكلمة حالة واحدة على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي نقله
ابن مالك ما جيء به لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية
او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين فصل في انواع البنا اربعة لا زايد
عليها احدها السكون وهو الاصل واليه اشارة بقوله والاصل في المبني ان يسكنا
وانما كان الاصل في البنا السكون لخفته واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة فلا
يبنى عليها الا لسبب كالتقاء الساكنين في نحو امس وكون الكلمة على حرف واحد كتا
وكونها عرضة للابتداء بها كلام الابتداء وكونها لها اصل في التمكن كاول لشبهها
بالمعرب كضرب ويسمى عدم الحركة ايضا وقفا كما يسمى سكونا والسكون خفيف
ولخفته دخل في الكلم الثلث الحرف والفعل والاسم ففي الحرف نحو قد وفي الفعل
نحو قم وفي الاسم نحو كم قدم الحرف لتوغله في البنا وثنى بالفعل لانه الاغلب فيه النوع
الثاني الفتح وهو اقرب الحركات الى السكون لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم
والكسر فان الاول انما يحصل باعمال العضلتين معا الواصلتين الى طرف الشفة و
الثاني انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة الى اسفل فلهذا القرب دخل الفتح
ايضا في الكلم الثلث في الحرف نحو سوف وفي الفعل نحو قام وفي الاسم نحو اين والنوعان
الاخران وهما الكسر والضم ثقيلان والثقلهما لكونهما يحتاجان الى اعمال احدى العضلتين
او كليهما لم يدخلا الفعل لدلالته على الحدث والزمان مطابقة والفاعل التزاما فهو ثقيل
فيه لئلا يجمع بين ثقلين ودخلا في الحرف والاسم لخفتهما بدلالتهما على شيء
واحد فالكسر في الحرف نحو لام الجر الداخلة على ظاهر غير مستغاث والكسر في الاسم نحو
امس عند الحجازيين بشرطه الآتي والضم في الحرف والاسم نحو منذ في لغة من جر بها
او رفع فان الجارة للاسم حرف والرافعة له اسم وسياتي ايضاح ذلك في باب حروف
الجر والى انواع البنا الاربعة اشار بقوله في النظم ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كاين
امس حيث والساكن كم واقوى الحركات الضم ويليه الكسر ثم الفتح وسمي الاول ضما لانه
ينشأ من ضم الشفتين اولا ثم رفعهما ثانيا وسمي الثاني كسرا لانه ينشأ من انحدار
اللحي الاسفل الى سفل الجوارح غالبا وسمي الثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح
الفم وهذه الحركات تكون ظاهرة كما مر ومقدرة كتقدير الضم في

والفتح في نحو لا فتى الا علي فصل الاعراب لغة البيان واصطلاحا تغيير اواخر الكلم لاختلاف
العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا على القول بانه معنوي وعلى القول بانه
لفظي اثر ظاهر في اللفظ او مقدر فيه يجلبه العامل المقتضي له في اخر كلمة التي هي اسم لم
يشبه الحرف او فعل مضارع لم يتصل به نون الاناث ولم يباشره نون التوكيد والمراد
بالاثر الظاهر او المقدر نفس الحركات الثلث والسكون وما ناب عنها والمراد
بالظاهر ما يلفظ به من حركة او حرف او سكون او حذف والمراد بالمقدر ما ينوي
من ذلك كما ينوي الضمة والفتحة والكسرة في نحو الفتى وكما ينوي الواو في نحو مسلمي
رفعا وكما ينوي النون في نحو لتبلون وكما ينوي حذف الحركة في نحو لم يقرا اذا كان
الابدال قبل دخول الجازم ولم يعتد به والمراد بالعامل ما به يحدث المعنى المحوج
للاعراب والمراد باخر الكلمة ما كان اخرا حقيقة كدال زيد او مجازا كدال يد والمراد
بالكلمة هنا الاسم والفعل المعربان والاعراب جنس وانواعه الداخلة تحته اربعة رفع
ونصب يشتركان في اسم وفعل فالرفع نحو زيد يقوم فزيد مرفوع بالابتداء ويقوم
مرفوع بالتجرد والنصب نحو ان زيدا لن يقوم فزيد منصوب بان ويقوم منصوب
بلن وجر مختص بمعنى في اسم نحو مررت بزيد فزيد اسم مجرور بالباء وجزم مختص بمعنى
في فعل نحو لم يقم فيقم فعل مجزوم بلم والى هذا اشار الناظم بقوله والرفع والنصب
اجعلن اعرابا لاسم وفعل نحو لن اهابا والاسم قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل
بان ينجزما ولهذه الانواع الاربعة التي هي الرفع والنصب والجر والجزم علامات جمع علامة
بمعنى علم او جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل فالضم علم وسمة للرفع وكذا
الباقي وبهذا يندفع ما يقال ان في كلامه تناقضا وذلك انه جعل الاعراب اولا نفس
الحركات وما ناب عنها بقوله اثر الخ وجعله ثانيا علامات الاعراب بقوله
ولهذه الانواع الاربعة علامات اصول وهي الضمة للرفع نحو جاء زيد والفتحة للنصب
نحو رايت زيدا والكسرة للخفض نحو مررت بزيد وحذف الحركة للجزم نحو لم يقم وذلك
مستفاد من قول النظم فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا واجزم بتسكين وعلامات
فروع نائبة عن هذه العلامات الاصول وهي عشرة ثلثة تنوب عن الضمة
وهي الواو والالف والنون واربعة تنوب عن الفتحة وهي الكسرة والالف والياء

وحذف واثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة والياء وواحد ينوب عن حذف الحركة وهو حذف الحركة وهو حذف العلة او حذف النون واليه اشار بقوله وغيرها ذكر ينوب وهذه العشرة واقعة في سبعة ابواب متفرقة الباب الاول المشار اليه بقول الناظم وارفع بواو وانصبن بالالف واجرر بياء ما من الاسماء اصف ذاك ذو ان صحبة ابانا والفم حيث الميم منه بانا اب اخ حم كذاك وهن وهو باب الاسماء الستة المعتلة المضافة فانها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة وتخفض بالياء نيابة عن الكسرة وهي ذو بمعنى صاحب لا ذو بمعنى الذي والفم اذا فارقته الميم لا المتصل به والاب والاخ بالتخفيف والحم لغير هن والهن قال ابن مالك في شرح العمدة جعل اولها ذو لانه مختص بملازمة الاعراب بالحروف وجعل قرين ذو في الذكر لتساويهما في لزوم الاضافة والاعراب بالحروف الا ان ذو لا تضاف لياء المتكلم وفو تضاف اليها فلهذا انحط عن درجة ذو واخر عنه الاب والاخ والحم مستوية في الاعراب بالحروف اذا اضيف لغير ياء المتكلم فقرن بينها في الذكر وقبل الهن واخر الهن لان اعرابه بالحروف قليل انتهى ملخصا

ويشترط لاعراب هذه الاسماء بالحروف في غير ذو ان تكون مضافة لا مفردة عن الاضافة فانها افردت عنها اعربت بالحركات الثلث ظاهرة فالرفع نحو له اخ فاخ مرفوع على الابتداء وخبره في الجار والمجرور قبله والنصب نحو ان له ابا فابا اسم ان وخبرها الجار والمجرور المقدم على اسمها والجر نحو وبنات الاخ فالاخ مجرور باضافة بنات اليه ثم استشعر اعتراضا بانه فاجاء معربا بالحروف مع انه مفرد فاجاب بقوله فاما قوله يعني العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا فشاذ لانه منصوب بالالف بالعطف على خياشيم المنصوب بخالط على المفعولية مع انه غير مضاف وخرجه ابو الحسن وتابعه ابن مالك على انه حذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه والاضافة منوية في المعطوف والمعطوف عليه اي خياشيمها وفاها فابقاه على حاله غير مضاف لفظا فيه صريحة وقال ابن كيسان انما جاز ذلك لانه موضع لا يلحقه التنوين فحذف بعض التنوين وبقي مفردا على حرفين اذ الالف المنقلبة عن عين الكلمة فلم يلزم في ذلك

ان يبقى على حرف واحد نحو على فوله ابن مالك لا يشترط في الاضافة ان تكون
ملفوظة بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء ويشترط في الاضافة ان تكون
لغير ياء الدالة على المتكلم سواء في ذلك الظاهر وضمير المتكلم مع غيره وضمير
المخاطب وضمير الغايب وفروعهما فان كانت الاضافة للياء المذكورة اعربت
هذه الاسماء بالحركات المقدرة في الاحوال الثلثة على الاصح فالرفع نحو واخي هرون
فاخي مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الخاء منع من ظهورها
اشتغال الاخر على المحل بحركة المناسبة وهرون بدل منه او عطف بيان
عليه وجملة هو افصح مني لسانا خبره ومما يحتمل الرفع والنصب ان هذا اخي
له تسع وتسعون نعجة فاخي يحتمل ان يكون منصوبا على البدلية من هذا
ويحتمل انه يكون مرفوعا على خبر اسم ان وجملة له تسع وتسعون خبر ثان
ومما يحتمل الاوجه الثلثة اني لا املك الا نفسي واخي فاخي يحتمل ان يكون
مرفوعا وان يكون منصوبا وان يكون مجرورا فرفعه من ثلثة اوجه احدها ان يكون
عطفا على الضمير المستتر في املك ذكره الزمخشري واعترضه الموضح بان املك
لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه ظاهر وجوابه انه يغتفر في التابع ما لا
يغتفر في المتبوع والذي حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الفصل بين
المعطوف عليه بالمستثنى الوجه الثاني ان يكون معطوفا على ان واسمها الثالث
ان يكون مبتدا حذف خبره والتقدير واخي لا يملك الا نفسه فهو على
هذا من عطف الجمل وعلى الاولين من عطف المفردات ونصبه من
وجهين احدهما ان يكون معطوفا على اسم ان والثاني ان يكون معطوفا
على نفسي وجره من وجه واحد وهو ان يكون معطوفا على الياء المجرورة باضافة
نفس اليها وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لعدم اعادة الجار
واستغنى عن اشتراط التكبير والافراد المقابل للتثنية والجمع جمعا لا صله
حيث اقتصر على فعلا وشرط الاعراب ان يضفن لا للياء لكونه ذكرها لكن
حالة افرادها ملازمة للاضافة لغير الياء من اسماء اخباس الظاهرة غير
فاه فلا حاجة الى اشتراط الاضافة فيها لانها حاصلة والاشتراط لتحصيل

الله

بدله
الموضح

المعطوف

ماليس بحاصل وان كانت ذو موصولة بمعنى الذي واخواته لزمتها الواو وفي الاحوال
الثلث غالبا والبناء على السكون وقد يعرب بالحروف الثلثة رفعا ونصبا وجرا
كقوله وهو منظور بن سحيم الفقعسي فاما كرام موسرون رايتهم فحسبي من ذي
عندهم ما كفانيا هكذا رواه ابو الفتح بن جني بالياء معربا ورواه غيره بالواو
على البناء واذا اثبتنا اعرابها في الجر قلنا به في الرفع والنصب وقيل ان المطابق في
ذلك بحالة الجر لانه محل السماع واذا لم تفارق الميم الفم اعرب بالحركات الثلاث
سواء افردا واضيف ولا يختص ثبوت الميم في الفم حالة الاضافة بالضرورة نحو
يصبح ظمآن وفي البحر فمه خلافا للفارسي ويرده قوله صلى الله عليه وآله لخلوف
فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك فصل الافصح في الهن اذا استعمل
مضافا النقص اي حذف اللام منه وهي الواو والى ذلك بقوله اشار والنقص في
هذا الاخير احسن فيعرب بالحركات الثلث على العين وهي النون فتقول هذا هنك
ورايت ونظرت الى هنك ومنه اي من النقص في الهن الحديث وهو قوله صلى
الله عليه واله وسلم من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا قال
الموضح في شرح شواهد ابن الناظم تعزي بمثناة مفتوحة فعين مهملة مفتوحة
فزاء مشددة اي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول يا لفلان ليخرج الناس معه
الى القتال في الباطل فاعضوه بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد
مشددة معجمة اي قولوا له اعضض على هن ابيك اي ذكر ابيك اي قولوا له
استهزاء به لا تجيبوه الى القتال الذي اراده اي تمسك بذكر ابيك الذي
انتسبت اليه عسى ان ينفعك فاما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا اي لا تذكروا
الكناية الذكر وهو الهن بل اذكروا له صريح اسم الذكر وهو الاير وتكنوا بفتح التاء
وسكون الكاف بعدها نون والشاهد في قوله بهن ابيه لانه استعمل منقوصا
انتهى ولذا استعمل الهن غير مضاف كان بالاجماع منقوصا تقول هذا هن ورايت
هنا ونظرت الى هن وهو اسم يكنى به عن اسماء الاجناس كرجل وفرس وغيرهما
وقيل عما يستقبح التصريح بذكره وقيل عن الفرج خاصة قاله الموضح في
شرح القطر ويجوز النقص وهو حذف اللام والاعراب بالحركات

وكلا

ونقص وهو المراد بقول النظم وفي اب وتاليه ينذر فنقول هذا ابك
واخك وحمك وهذا ضربت ابك واخك وحمك ومنه اي من النقص قال وهو
رؤبة يمدح عدي بن حاتم الطائي بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه
فما ظلم فابه الاول مجرور بالكسرة وابه الثاني منصوب بالفتحة وهذا البيت مقتبس
من المثل السائر من اشبه اباه فما ظلم واختلف في معنى نفي الظلم في المثل فقيل
فما ظلم في وضع الشبه في موضعه وقيل فما ظلم ابوه حين وضع زرعه حيث ادى اليه
الشبه وقيل الصواب فما ظلمت اي امه حيث لم تزن بدليل مجي الولد على
مشابهة ابيه قال اللحياني ومن مطلق النقص من غير نظر الى الاعراب بالحركات
قول بعضهم اي العرب في التثنية اي تثنية الاب والاخ المنقوصين ابان واخان
قال الفراء ابان جاء على لغة من قال هذا ابك قال الموضح في الحواشي وكذا قياس
اخان انتهى فظهر ان المسموع ابان فقط واخان مقيس عليه فاذا جاز اخان قياسا
فينبغي ان يكون حمان كذلك ولم اقف عليه ونقل عن ثعلب احمد بن يحيى
انه قال يقال هذا ابوك واباك وابك فمن قال هذا ابوك او اباك قال في التثنية
ابوان ومن قال هذا ابك قال في التثنية ابان والاب والاخ والحم قصرهن ومن
نقصهن وهو المراد بقول النظم وقصرها من نقصهن اشهر وعدل الموضح عن
الهن لان الاكثر فيهن ان يعود الى جمع القلة وها بعكس ذلك والمراد بقصرهن
ان يلزم اخرهن الالف المنقلبة عن لامهن في الاحوال الثلثة نيعربن بحركات مقدرات
عليها كقوله وهو ابو النجم فيما قال الجوهري وقيل رؤبة ان اباها وابا اباها قد بلغا
في المجد غايتاها انشده ابن جني وغيره واباها الاول وما عطف عليه لا شاهد فيه
لان كل واحد منهما يحتمل ان يكون منصوبا بالالف نيابة عن الفتحة ويحتمل
ان يكون مقصورا منصوبا بفتحة مقدرة على الالف والشاهد في اباها
الثالث اذ هو نص في القصر لانه مضاف اليه فهو مجرور بكسرة مقدرة على
الالف والا لجر بالياء وقول بعضهم وهو ابو حنش حبيب قال الله خاله وقد بلغه
ان ناسا من اشجع في غار يشربون وهم قاتلوا اخوته هل لك في غار فيه ضباع لعلنا
منه نطلق حتى اقامه على فم الغار ثم دفعه في الغار فقال اضربا ابا

خنش فقال بعضهم ان ابا حنش لبطل فقال له ابو حنش مُكرَهٌ أخاك لا بطل
فصار هذا مثلا يضرب لمن يحمل على ما ليس من شانه وقيل اول من قاله عمرو بن
العاص لما عزم عليه معاوية ليخرجن الى مبارزة علي عليه السلم فلما التقيا قال
عمرو مكره اخاك لا بطل فاعرض عنه وذكر اللخ للاستشهاد فمكره خبر مبتدا
مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الالف وبطل معطوف بلا على مكره ومكره
اسم مفعول خبر مقدم ولا يجوز ان يكون مكره مبتدا واخاك نايب عن
الفاعل سد مسد الخبر لعدم اعتماده على النفي والاستفهام عند جمهور
البصريين واجازه الاخفش والكوفيون كما سياتي وقولهم بالجر وهم العرب
للمراة حماة فانه يستدعي ان يقولوا للرجل حمى لان صيغة المؤنث هي صيغة المذكر
بزيادة التانيث فلما انفصلت التاء انتقل الاعراب من الالف اليها وظهر لانها
حرف صحيح والمذكر على اصله فيقدر الاعراب فيه ونظير ذلك فتى وفتاة
وحاصل ما ذكره تبعا لاصله ان الاسماء الستة على ثلثة اقسام ما فيه
لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب والفم بغير ميم وما فيه لغتان وهو الهن
فان فيه النقص والاتمام وما فيه ثلث لغات وهو الاب والاخ والحم فان فيها
الاتمام والقصر والنقص الباب الثاني من ابواب النيابة باب المثنى وهو
في الاصل المعطوف من ثنيت العود اذا عطفته وفي الاصطلاح
ما وضع لاثنين واغنى عن المتعاطفين فما وضع جنس ولاثنين فصل
اول مخرج لما وضع لاقل كرجل او اكثر كصنوان واغنى عن المتعاطفين
فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنين واثنتين وشفع وزوج
وزكا بالتنوين اسم للشيئين ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر قال
الموضح في شرح اللمحة والذي اراه ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى
لغلبة ذكرهم له فيما حمل على المثنى انتهى وصرح المرادي بانه ملحق بالمثنى
ودخل فيه ايضا تثنية المفرد المذكر اسما كان او وصفا كالزيدان والمسلمان
والمونث كذلك نحو الهندان والمسلمتان وتثنية الجمع المكسر كالجمالان وتثنية
اسم الجمع كالركبان وتثنية اسم الجنس كالغنمان وثبوت الالف مع الجار و

هذه الامثله من استعمال الشيء في واحد لا له وهو الرفع واقترانها بالالف عوضا عن تعريف العلمية الذاهب عند ارادة التثنية فيما اصله العلمية وجميع ذلك معرب على الاصح فانه يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها والى ذلك اشار بقوله بالالف ارفع المثنى مع قوله وتخلف اليا في جميعها الالف جرا ونصبا بعد فتح قد الف وقدم الجر على النصب لان الجر اصل والنصب هنا محمول عليه وذهب الزجاج الى ان المثنى مبني ويشترط في كل ما يثنى عند الاكثرين ثمانية شروط احدها الافراد فلا يثنى المثنى والمجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الاحاد الثاني الاعراب فلا يثنى المبني واما نحو ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد اتفاقا ولا مزج على الاصح واما المركب تركيب اضافة من الاعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف اليه الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى الخامس اتفاق اللفظ واما نحو الابوان للاب والام فمن باب التغليب السادس اتفاق المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز واما قولهم القلم احد اللسانين فشاذ السابع ان لا يستغنى بتثنية غيره فلا يثنى سواء لانهم استغنوا بتثنية سي عن تثنيته فقالوا سيان ولم يقولوا سواآن وان لا يستغنى بملحق بالمثنى عن تثنيته فلا يثنى اجمع وجمعا استغنى بكلا وكلتا الثامن ان يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر واما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز فما استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة يعرب بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا على اللغة المشهورة ومن العرب من يلزمه الالف في الاحوال الثلاثة ويعربه بحركات مقدرة على الالف ومنهم من يلزمه الالف دائما ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء للمثنى مجرى المفرد قاله المرادي في شرح التسهيل والمثنى الحقيقي حملوا عليه في الاعراب بالحروف اربعة الفاظ اقتصر عليها في النظم اثنين واثنتين في لغة الحجازيين وثنتين في لغة التميميين مطلقا سواء افردا او ركبا مع العشرة واضيفا الى ظاهر او مضمر

ويمتنع اضافتهما الى ضمير تثنية فلا يقال جا الرجلان اثناهما او ثنتاهما المرأتان

ضمير التثنية نص فى الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى

نفسه قاله الموضع في شرح اللمحة وكلا وكلتا بشرط ان يكونا مضافين لمضمر

تقول جاني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ورايت الرجلين كليهما والمرأتين

كلتيهما ومررت بالرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما فان اضيفا الى ظاهر لزمتهما

الالف فى الاحوال الثلثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الالف اعراب المقصور

تقول جاني كلا الرجلين وكلتا المرأتين ورايت كلا الرجلين وكلتا

المرأتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين فعلى هذا الالف كلا كالف

عصا والف كلتا كالف حبلى ووزن كلا فعل كمعى والفها قيل عن واو لقلبها

تاء فى كلتا وقيل عن يا لقلبها يا فى التثنية عند سيبويه اذا سمي بها ووزن

كلتا فعلى كذكرى والفها للتانيث والتا بدل عن لام الكلمة وهي اما

واو وهو اختيار ابن اختيار ابن جنى او يا وهو اختيار ابي على والتفرقة

بين الاضافة الى الظاهر والاضافة الى المضمر هي اللغة المشهورة وهي مراعاة

الاصل الاصل والفرع ووراء هذه التفرقة اطلاقان احدهما الاعراب

بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة والثاني الاعراب بالحركات مطلقا وهي

لغة بلحارث حكاها الفراء ويلتحق بالمثنى ايضا ما سمي منه به كزيدان علما

فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء ويجوز في هذا النوع ان يجرى مجرى سلمان

فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه

الجر بالكسر كقوله الا يا ديار الحي بالسبعيان وهو اسم موضع نقل من تثنية

سبع الباب الثالث باب جمع المذكر السالم وهو الجمع الذي على هجائين كالزيدون

من الاسماء والمسلمون من الصفات واتى بالمثال مع الجامد مرفوعا لانه اول

احواله وهو معرب خلافا للزجاج فانه يرفع بالواو المضموم ما قبلها لفظا نحو

جا الزيدون او تقديرا نحو وانتم الاعلون ويجر وينصب بالياء المكسور

ما قبلها لفظا نحو رايت الزيدين ومررت بالزيدين او تقديرا نحو رايت

المصطفين وانهم عندنا لمن المصطفين والى هذا اشار الناظم بقوله وارفع

الى

الموضح

بواو

بواو وبيا اخره والنصب سالم الجمع عامر ومذنب وانما فتح ما قبل يا المثنى
وكسر ما قبل يا الجمع لوجهين احدهما ان المثنى اكثر من الجمع فخص
بالفتحة لانها اخف من الكسرة بخلاف الجمع والثاني ان نون المثنى كسرت على اصل
التقا الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل اليا فرارا عن ثقل الكسرتين
وبينهما يا ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ليعتدل اللفظ
لنصيبه في كل واحدة منهما يا بين فتحة وكسرة قاله ابو البقا في شرح لمع ابن جني
يشترط لما يجمع هذا الجمع من اسم او صفة ثلثة شروط احدها الخلو من التا
فلا يجمع هذا الجمع من الاسماء نحو طلحة ولا من الصفات نحو علامة بتشديد اللام
لئلا يجتمع فيهما علامتا التانيث والتذكير ولو حذفت التا التبس بالمجرد منها
تقييد التانيث بالتا احترازا من المؤنث بالالف كحبلى وحمراء علمين لرجلين
فانهما يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوا فيقال الحبلون
والحمراوون الشرط الثاني ان يكون مذكرا او مشتبها بينهما فلا يجمع هذا الجمع علم المؤنث
نحو زينب ولا صفة المؤنث نحو حائض لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المؤنث فلو كان
نحو زينب علما لمذكر جاز ان يجمع هذا الجمع لعدم اللبس ولو كان نحو زيد علما
لامراة امتنع ان يجمع هذا الجمع لما تقدم الشرط الثالث ان يكون عاقلا او مشتبها بينهما
لان هذا الجمع مخصوص بالعقلا فلا يجمع هذا الجمع نحو واشق علما لكلب ولا
صفة لفرس لعدم العقل فلو كان واشق علما لرجل وسابق صفة له جمع هذا الجمع
وجميع هذه الشروط جارية في الاسم والصفة ثم يشترط في انفراد كل منهما عن
الاخر ان يكون الاسم علما لان هذا الجمع يجبر العلمية الزايلة لاجله وان يكون العلم غير
مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع المركب الاسنادي نحو برق نحره علما اتفاقا
لان المحكي لا يغير ولا المزجي نحو معدي كرب ونحو سيبويه على الاصح فيهما تشبيها بالمحكي
في التركيب وقيل يجوز مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز في المختوم
بويه فمنهم من يلحق العلامة باخره فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف ويه ويقول
سيبون وسكت عن المركب الاضافي فانه لا يجمع المتضايفين ويضاف الثاني
فتقول في غلام زيد علما غلاموا زيد وغلامي زيد وعن الكوفيين اجازة جمعهما

معا فيقال غلاموا الزيدين وغلامي الزيدين بكسر الدال فيهما ودخل في قوله
علما ما كان علما على التوكيد نحو اجمع فانه يقال في جمعه اجمعون. واما صفة يصح
جمعها بالالف والتا وهي التي تقبل التا المقصود بها معنى التانيث فلا يجمع هذا
الجمع علامة ونسابة لان التا فيهما لتاكيد معنى المبالغة لا لقصد معنى التانيث او صفة
لا تقبل التا لكنها تدل على التفضيل فالصفة التي تقبل التا المذكورة نحو قائم من
المجرد ومذنب من المزيد تقول قائمة ومذنبة والصفة التي تدل على التفضيل نحو
افضل فهذه الصفات الثلث تجمع هذا الجمع كما تجمع بالالف والتا فتقول قائمون و
مذنبون وافضلون كما يقال قايمات ومذنبات وفضليات فلا يجمع هذا الجمع
نحو جريح بمعنى مجروح وصبور بمعنى صابر وسكران واحمر لانها لا تقبل التا ولا تدل
على التفضيل لان جريح وصبور مما يستوي فيه المذكر والمؤنث وسكران مؤنثه
سكرى واحمر مؤنثه حمرا فلا يقال جريحون وصبورون وسكرانون واحمرون كما
لا يقال جريحات وصبورات وسكرانات وحمراوات فلو جعلت اعلاما جاز الجمعان
فصل وحملوا على هذا الجمع السالم المذكر اربعة انواع اعربت بالحروف وليست جمع تصحيح
نبه عليها في النظم بقوله وبه عشرونا وبابه الحق والاهلونا اولو وعالمون عليونا وارضون
شذ والسنونا وبابه فهذه كلها ترجع الى اربعة انواع احدها اسم جموع وهي اولو
بمعنى اصحاب اسم جمع ذو بمعنى صاحب وقيل جمع ذو على غير لفظه وعالمون اسم جمع
عالم بفتح اللام وليس جمعا له لان العالم عام في العقلاء وغيرهم والعالمون مختص بالعقلاء
والخاص لا يكون جمعا لما هو اعم منه قاله ابن مالك وتبعه الموضح هنا وذهب كثير الى انه
جمع عالم على حقيقة الجمع ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع فذهب ابو
الحسن الى انه اصناف الخلق العقلاء وغيرهم وهو ظاهر كلام الجوهري وذهب ابو عبيدة
الى انه اصناف العقلاء فقط وهم الانس والجن والملائكة وعشرون وبابه وهو سائر العقود
الى التسعين وكلها في التنزيل قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وواعدنا
موسى ثلثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين فلبث فيهم الف سنة الا
خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين
جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة والنوع الثاني جموع تكسير تغير فيها بناء الواحد

اعمّ بت بالحروف وبني بنون جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال
في تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية ادت الى حذف الهمزة
واحرون بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها وبفتح الحا المهملة وتشديد الرا جمع حرّه
بفتح الحا ارض ذات حجارة سود نخرة كانها احرقت بالنار واصلها احره كما يفهم
من كلام الجوهري كانه جمع احرة وعلى هذا يشكل المثالان لان بنون جمع باعتبار
اصله وهو بنو واحرون جمع باعتبار اصله وهو احرة فصارا من جمع السلامة
بلا تكسير ويجاب بان ذلك الاصل قد ترك وصار نسيا منسيا وارضون بفتح
الرا جمع ارض بسكونها وجمع هذا الجمع لانه ربما يورد في مقام الاستعظام كقوله
لقد ضجت الارضون اذ قام من بني سدوس خطيب فوق اعواد منبر الا انه
يسكن الرا للضرورة وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها اسم للعام ولامها واو
او ها لقولهم سنوات او سنهات بابه الجاري على سنة وضابطه مستفاد من قوله فانه هذا
الجمع مطرد في كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها ها التانيث ولم يكسر تكسير العرب
بالحركات نحو عضة وعضين واصل عضة عضه بالها من العضه وهو الكذب
والبهتان وفي الحديث لا يعضه بعضكم لبعضا وقيل اصلها عضو من قولهم عضيته
تعضية اذا فرقته ومنه قول رؤبة وليس دين الله بالمعضي اي المفرق فعلى الاول
لامها ها ويدل عليه تصغيرها على عضيهة وعلى الثاني واو يدل له جمعها
على عضوات فكل من التصغير والجمع يردان الشئ الى اصله وعزة وعزين فالعزة
بكسر العين المهملة وفتح الزاي اصلها عزي فلامها يا وهي الفرقة من الناس
العزين الفرق المختلفة لان كل فرقة تعتزي الى غير من تعتزي اليه الاخرى وثبة
وثبين والثبة بضم الثا المثلثة وفتح الموحدة الجماعة واصلها ثبو وقيل ثبي من
ثبيت اي جمعت فلامها على الاول واو وعلى الثاني يا واما الثبة التي هي
وسط الحوض فليس مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من
ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل هي محذوفة اللام ايضا من ثبيت فعلى الاول لا تجمع
بالواو والنون وتجمع على الثاني بهما وحاصل ما ذكره من محذوف اللام ثلثة
انواع مفتوح الفا نحو سنة ومكسورها نحو عضة وعزة ومضمومها نحو ثبة فلكل

مفتوح الفا كسرت فاؤه في الجمع نحو سنين وما كان مكسور الفا لم يغير في
الجمع نحو عضين وعزين وما كان مضموم الفا ففيه في الجمع وجهان الضم
والكسر نحو ثبين بضم الثا وكسرها وهو الاكثر ووقع جمع سنة وعضة وعزة
في التنزيل قال الله تعالى كم لبثتم في الارض عدد سنين فسنين مجرور باضافة
عدد اليه وعلامة جره اليا الذين جعلوا القران عضين فعضين مفعول ثان
لجعلوا وعلامة نصبه اليا قال الذين كفروا قبلك مهطعين عن اليمين وعن
الشمال عزين فعزين صفة لمهطعين ومهطعين حال من الذين كفروا وهو
منصوب وعلامة نصبه اليا ولم يقع جمع ثبة في التنزيل الا بالالف والتا
نحو فانفروا ثبات ولا يجوز ذلك الجمع المعرب بالحروف في نحو ثمرة لعدم الحذف
ولا في نحو عدة وزنة غير علمين لان المحذوف منها الفا لا اللام واصلهما وعد ووزن
بكسر اولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها
ثم حذفت الواو وعوض عنها الها وشذ لدون جمع لدة واصلها ولدة وهي
المساوي في السن فان كانا علمين لمذكر جمعا هذا الجمع فيقال عدون
وزنون ولا يجوز ذلك في نحو يد ودم لعدم التعويض من لاميهما المحذوفة واصلهما
يدي ودمي بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال واختاره ابن طاهر
وذهب المبرد الى فتح الميم وضعفه الجاربردي وحذفت لامهما على غير قياس
وجعل الاعراب على عينهما وشذ ابون واخون وهنون فانها جمعت هذا
الجمع مع عدم التعويض واصلها ابو واخو وهنو فحذفت لاماتها كما مر ولم يعوض
منها شي ولا يجوز ذلك في اسم واخت وبنت لان العوض فيهن عن لاماتهن المحذوفة
غير الها اما اسم فاصله سمو عند البصريين فحذفت لامه وعوض منها الهمزة
في اوله واما اخت وبنت فظاهر كلامه هنا ان اصلهما اخو وبنو حذفت لامهما
وعوض منهما تا التانيث لا ها التانيث والفرق ان تا التانيث فيهما لا تبدل
في الوقف ها وتكتب مجرورة وها التانيث يوقف عليها بالها وتكتب مربوطة
وذهب يونس الى ان تا اخت وبنت ليست للتانيث لان ما قبلها ساكن
صحيح ولانها لا تبدل في الوقف ها نقل ذلك المصنف عنه في باب النسب وسلمه

وادعى ان الصيغة كلها للتانيث وسياتي قولان الثاني انهما للالحاق بجذع
وقفل الحاقا للثاني وشبيبون جمع ابن لان المعوض فيه همزة الوصل واصله
بنو لان هو شبه بنت ولم تزد هذه التا تلحق مؤنثا الا ومذكرها محذوف الواو قال
الجوهري عنهما يجوز ذلك في نحو شاة وشفة وان كانا محذوفي اللام معوضا
ها التانيث لانهما كسرا تكسيرا يعرب بالحركات وذلك ان شاة كسرت على شياه و
شفة كسرت على شفاه بالها فيهما واصل شاة شوهة بسكون الواو كصفحة فلما الحقت
الواو الها لزم انفتاحها فانقلبت الفا فصار شاهة فحذفت لامها وبقي الهاء
عوض منها ها التانيث واصل شياه شواه قلبت الواو يا لانكسار ما قبلها
واصل شفة شفهة حذفت لامها وهي الها ايضا وعوض منها ها التانيث و
الدليل على ان لامها ها تصغيرهما على شويهة وشفيهة وتكسيرهما على شياه
وشفاه والتصغير والتكسير يردان الاشيا الى اصولها وزعم قوم ان لام شفة
واو لقولهم في الجمع شفوات قال الجوهري ولا دليل على صحته وانما لم يجمعا
بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما وشذ ظبون جمع
ظبة فانهم كسروها على ظبى ولامها واو محذوف والها عوض منها والظبة بكسر
الظا المعجمة وفتح الموحدة طرف السيف والسهم واصلها ظبو لقولهم ظبوته
اذا اصبته بالظبة والنوع الثالث مما حمل على هذا الجمع جموع تصحيح تستوف
الشروط المتقدمة في الاسم والصفة كاهلون جمع اهل وهم العشيرة ووابلون
جمع وابل وهو المطر الغزير لان اهلا ووابلا ليسا علمين ولا صفتين فهما قل
وتقدم ان شرط هذا الجمع ان يكون لعلم من يعقل او صفته ووقع جمع اهل
في التنزيل دون وابل قال الله تعالى شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا واهلونا من
اوسط ما تطعمون اهليكم الى اهليهم ابدا والنوع الرابع ما سمي به من هذا
الجمع المستوفي للشروط ومن ما الحق به فالثاني كعليون فانه ملحق بهذا الجمع
وسمي به اعلا الجنة قال الله تعالى كلا ان كتاب الابرار لفي عليين وما ادريك
ما عليون وهو في الاصل جمع على بكسر العين واللام مع تشديد
اللام والياء وزن فعيل من العلو ونقل العزيزي عن يونس ان واحد

عليين على وعلية وهي الغرفة والاول نحو زيدون مسمى به شخص فيعربان باعراب
اجراء لهما على ما كانا عليه قبل التسمية بهما وان كانا بمفردين حينئذ ويجوز في هذا
النوع المسمى به ان يجري في الاعراب مجرى غسلين وهو ما يسيل من جلود اهل
النار بلزوم الياء في الاحوال الثلثة والاعراب بالحركات الثلث ظاهرة على النون حال كونها
منونة ان لم يكن اعجميا فتقول هذا زيدون وعليون ورايت زيدينا وعليينا ومررت
بزيدين وعليين فان كانا اعجميا امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف
فتقول هذه قنسرين وسكنت قنسرين ومررت بقنسرين واطلاقه تبعا للنظم في
قوله ومثل حين قد يرد ذا الباب محمول على المنصرف بقرينة التشبيه وعدله
عن التشبيه بحين الى التشبيه بغسلين لانه يشبه الجمع في كونه ذا زيادتين الياء
والنون ودون هذا المجري من لزوم الياء والاعراب بالحركات على النون منونة
ان يجري مجرى هرون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية و
شبه العجمة كحمدون قالوا هذا ياسمون بضم النون من غير تنوين او يجري مجرى
عربون بفتح العين والراء المهملتين والباء الموحدة في لزوم الواو والاعراب
بالحركات الثلاث على النون حال كونها منونة فتقول هذا زيدون ورايت زيدونا
ومررت بزيدون كقوله طال ليلي وبت كالمجنون واعترتني الهموم بالماطرون بكسر
النون وعدم التنوين لوجود ال ويحتمل ان يكون من باب هرون وهذا
البيت قال ابن بري في حواشي الصحاح انه لابي ذهل الجزاعي ردا على الجوهري
حيث زعم انه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت الانصاري والماطرون
بالميم والطاء المهملة موضع بناحية الشام قاله صاحب القاموس وهو جمع لما
لا يسمى به ودون هذه اللغة ان يلزمه الواو وفتح النون مطلقا ذكره السيرافي
في وزعم ان ذلك صحيح من كلام العرب ونظير هذه من يلزم المثنى الالف
مطلقا ويكسر النون ويقدر الاعراب كقوله وهو يزيد بن معوية يتغزل في
نصرانية كانت قد ترهبت في دير خراب عند الماطرون ولها بالماطرون
اذا اكل النمل الذي جمعا الرواية بفتح النون في الماطرون وتقدم انه اسم
موضع واورده في الصحاح في فصل النون من باب الواو والياء بالنون مفتوحة وكسر

المنون في اخره فغير اوله بالنون بدل الميم واخوه بالكسر بدل الفتح قاله الموضح
في الحواشي والها من لهما تعود على النصرانية والجار والمجرور في موضع الجر لقوله
خرفة في البيت بعده والبا للظرفية والمعنى لهذه النصرانية خرفة وقت اكل النمل
الذي جمعه واراد به ايام الشتا فان النمل يخزن ما يجمعه تحت الارض ليأكله ايام
الشتا والخرفة بكسر الخا المعجمة ما يخترف من الثمر اي يجتنى وبعضهم اي العرب [illegible]
بنين وباب سنين وان لم يكن علما [illegible] في لزوم اليا والحركات
على النون منونة مع اليا على لغة بني عامر وغير منونة على لغة بني حكاه عنهم الفراوله
لا يسقط النون للاضافة قال احدا ولاد علي بن ابي طالب عليهما السلام [illegible]
[illegible] الرواية بنين باليا والاعراب على النون وقال الصمة بن عبد
الله بن الطفيل [illegible] من نجد [illegible] لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا الرواية
سنينه باثبات النون ولم تسقط للاضافة وعلامة نصبه الفتحة لا اليا والا لقال
فان سنيه بحذف النون للاضافة وهذه لغة بني عامر فانهم يعربون المعتل اللام
بالحركات على النون مع اليا لانها اخف عليهم ولان النون قامت مقام الذاهب
من الكلمة ولو كان الذاهب موجودا لكان الاعراب فيه كسائر المفردات فكذلك
يكون ما قام مقامه وقوله دعاني امر ومعناه اتركاني من نجد وهو من خطاب
الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم وشيبا بكسر الشين جمع اشيب وهو حال
من المجرور بالبا ومردا حال من مفعول شيبننا [illegible] اي النحاة [illegible]
وهي لزوم اليا والاعراب على النون منونة في جميع [illegible]
لان باب اليا اوسع من باب الواو وهذا اعم من قول النظم وهو يعني باب سنين
عند قوم يطرد [illegible] دعجي عرندس ذي طلال [illegible]
[illegible] الرواية ضاربين باثبات النون مع الاضافة الى القباب فدل على ان
ضاربين معرب بالفتحة على النون كمساكين لا باليا والا لحذفت النون
بالاضافة ونقيل بسار في القراب ورد بانه يحتمل ان يكون الاصل ضاربين
ضاربي القباب فحذف البدل الذي هو ضاربي لدلالة المبدل منه وهو ضاربين
عليه قاله في المغني ويحتمل ان يكون الاصل ضاربين نفس القباب فحذف

المضاف وتبقى المضاف اليه على حاله ويحتمل ان يكون القباب منصوبا بضارب
والاصل القبابي بيا النسب في الجمع ثم حذف احدى اليائين واسكن اليا
الباقية وعربدس بفتح العين والرا المهملتين وسكون النون وفتح الدال
وفي اخره سين مهملة الشديد القوي والطلاول بفتح الطا المهملة وتخفيف
اللام الحالة الحسنة والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف جمع قبة وهي التي تتخذ
من الاديم والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البنا وقوله وهو
بحيم وما ذا تبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين الرواية بكسر النون على
انها كسرة اعراب وبه قال الاخفش الصغير علي بن سليمان ولم يفرق بين العقود
وغيرها وجعله بمنزلة الجمع المكسر وجعل اعرابه في اخره كما يفعل في نشيان و
قال الاعلم يوسف الشنتمري هو في السنين والعقود امثل منه في المسلمين
ونحوه لانه لفظ مخترع للعقود فهو اشبه بالواحد الذي اعرابه بحركة اخره
من المسلمين ونحوه ولا دليل لهما في هذا البيت لجواز ان يكون كسرة النون
فيه كسرة بنا ضرورة كما سياتي وبذلك صرح ابن جني فصل في حكم
حركة نون الجمع والمثنى وما الحق بهما المشار اليهما في النظم بقوله ونون
مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق ونون ما ثني والملحق به
بعكس ذاك استعملوه فانتبه ولما كان المثنى سابقا على الجمع قدمه
الموضح عليه فقال نون المثنى وما حمل عليه مكسورة لعيد الالف والياء على اصل
الساكنين وضمها بعد الالف لغة كقوله يا ابتا ارقني القذان فالنوم لا تالفه
العينان بضم النون والقذان بكسر القاف واعجام الذال المشددة جمع قذ
وهو البرغوث بضم البا وفتحها بعد اليا لغة لبني اسد حكاه الفرا كقوله وهو
بالضم كمكسك بن الحدث حاشية ج الصراح عينه
حميد بن ثور وقيل ابو خالد يصف قطاة على احوذيين استقلت عشية
فما هي الا لمحة وتغيب الرواية بفتح النون من احوذيين تثنية احوذي بفتح
الهمزة وسكون الحا المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد اليا اخر
الحروف وهو الخفيف في المنتهى لخفته وفي ديوان الادب الاحوذي الذي يعمر
المتشمر للرياعة الضابط لما ولي واراد بالاحوذيين هنا جناحي قطاة

بذلك
في المثني

يصفها

يضمهما بالخفية وفاعل استقلت ضميرا لقطاة وعشيته نصب على الظرفية
ومعنى ان قطاة ارتفعت في الجو عنه على جناحين ضما يشاهدها الرائي لها اللمحة
وتغيب عنه وقيل للتخصص فتح النون باليا بل يكون بعدها وبعد الالف في لغة
من يلزم المثنى الالف في كل حال قاله ابن عصفور كقوله اعرف منها الجيد والعينانا
ومنخرين اشبها ظبيانا انشده ابن عصفور والسيرافي وغيرهما بفتح النون في
العينانا تثنية عين واما ظبيانا بفتح الظا المعجمة وسكون الموحدة وباليا
اخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تثنية ظبي خلافا للهروي في قيل هذا البيت مصنوع
وضمها شاذ سمع حكي الانبضم النون لا دليل فيه وقال ابو زيد هو لرجل من بني
ضبة هلك منذ اكثر من مائة سنة وظاهر كلام الموضح ان الفتح يجري بعد
الالف اذا كانت علامة للرفع وفي نون اثنين فانهما محمولان على المثنى ولم
اقف على نص صريح في ذلك اعتمد عليه ولا على شاهد استند اليه ونون الجمع
السالم للمذكر وما حمل عليه مفتوحة بعد الواو واليا للخفة لان الجمع اثقل من المثنى
وكسرها جائز في الشعر بعد اليا كقوله وهو جرير لا سحيم خلافا للجوهري عرفنا جعفرا وبني
ابيه وانكرنا زعانف آخرين الرواية بكسر النون من آخرين وهو جمع اخر بفتح الخا بمعنى مغاير
وجعفر وبنو ابيه اولاد ثعلبة بن يربوع والزعانف بفتح الزاي وبالعين المهملة و
بالنون قبل الفا جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو القصير واراد به الادعيا الذين
ليس اصلهم واحدا وقوله وهو سحيم وماذا تبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين
بكسر النون وتقدم ما فيه واختلف راي ابن مالك فتارة حكم عليه بانه مجرور بالكسرة
وتارة بانه مجرور باليا وكسر النون على لغة وتابعه الموضح هنا فاستشهد به اولا على
الاعراب بالكسرة وثانيا على كسر النون في الشعر ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا
في شعر لعدم التجانس . ثم من ابواب النيابة الجمع بالف وتا مزيدتين ولا فرق ان
يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى فقط كهندات ودعدات او بالتا والمعنى جميعا
كفاطمات ومسلمات او بالتا دون المعنى كطلحات وحمزات او بالف المقصورة كحبليات
او الممدودة كصحراوات او يكون مسماه مذكرا كاصطبلات ولا فرق بين ان يكون
سالما بنية واحدة كضخمة وضخمات او متغيرها كسجدة وسجدات وحبلى وحبليات

واثنتين

مثل

وصحراء وعذراوات فالاول جرك وسطر والثاني قلبت الفه يا والثالث قلبت
همزته واوا ولهذا عدل الموضح عن قول اكثرهم جمع المؤنث السالم الى قوله
الجمع بالف وتاء مزيدتين ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد
وما تغير فان في جميع ذلك نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا للنصب على
الجر كما في جمع المذكر السالم اجراء للفرع على وتيرة الاصل وانما تخلف الفرع عن
الاصل في الاعراب بالحروف لعلة مفقودة في الفرع وهي المذكورة في آخره حروف
تصلح للاعراب نحو خلق الله السموات فالسموات منصوب بالكسرة على انه مفعول به
عند الجمهور ومفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري
وابي عمرو بن الحاجب وصوبه الموضح في المغني ووضحه بان قال المفعول به ما كان
موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق هو
ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله تعالى موجد للافعال
وللذوات جميعا انتهى وسبقه الى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر فقال في
اسرار البلاغة اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول
مطلق لان المفعول به هو الذي كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيئا آخر كقولك
ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وانت فعلت به الضرب والمفعول المطلق
هو الذي لم يكن موجودا قبل فعله والعالم لم يكن موجودا بل كان عدما محضا
والله اوجده وخلصه من العدم فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر ولم
يكن مفعولا به انتهى واحتج الذاهبون الى ان العالم مفعول به لا مفعول مطلق
بامور اولها انا قد نعلم العالم وان كنا لا نعلم انه مخلوق الله تعالى الا بدليل
منفصل والمعلوم مغاير للمجهول فاذن كون الله تعالى خالقا للعالم غير ذات العالم
وثانيها انا نصف الله بالخالقية فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم ان يكون الله
تعالى موصوفا بالعالم كما انه موصوف بخالقية العالم وثالثها ان نقول العالم ممكن
فلم يوجد الا لان الله تعالى اوجده واحدثه وابدعه فلو كان ايجاد العالم واحداثه
نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لان الله اوجده جاريا مجرى قولنا العالم
وجد لانه وجد فيكون ذلك تعليلا للشيء بنفسه ويرجع حاصله الى ان

وجد

وجد بنفسه وذلك نفي للصانع قاله الفخر الرازي في شرح المفصل وينصب
الجمع بالالف والتا المزيدتين بالكسرة مطلقا هو الغالب وربما نصب بالفتحة
على لغة كما قال احمد بن يحيى ان كان محذوف اللام ولم ترد اليه في الجمع كسمعت لغاتهم
بفتح التا حكاها الكسائي ورايت بناتك بفتح التا حكاه ابن سيده
بقوله فلما جلاها بالايام تحيزت ثبات عليها ذلها واكتيابها والايام الدخان
وثباتا بضم التا الجماعات المتفرقة منصوبة على الحال بالفتحة والكثير ان
تنصب بالكسرة كقوله سبحانه وتعالى فانفروا ثبات والضماير المونثة للنحل
بالحا المهملة والمراد بيان حالها حين يؤخذ عسلها وانما نصب هذا النوع
بالفتحة تشبيها لهذه التا بالتا التي تبدل في الوقف ها او جبرا لما فاته من حذف
لامه كما اعرب نحو سنين بالحروف جبرا لما فاته من حذف لامه وليس الوارد
من ذلك مفردا مردود اللام خلافا لابي علي في زعمه ان نحو سمعت لغاتهم
بالفتح مفرد رُدت لامه واصله لغية او لغوة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله
فقلبت الفا فصار لغاة ورُد بانه يلزم الجمع بين العوض والمعوض فان ردت
اللام في الجمع كسنوات او سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو اعتكفت
سنوات او سنهات بكسر التا هذا اذا كانت الالف والتا زايدتين وان كانت
التا اصلية والالف زايدة كابيات جمع بيت واموات جمع ميت او كانت الالف
والتا زايدة كقضاة جمع قاض وغزاة جمع غاز واصل قضاة وغزاة قضية وغزوة
تحركت اليا والواو وانفتح ما قبلهما قلبت الفين فالالف فيهما اصلية لكونها منقلبة
عن اصل والتا زايدة للتانيث فالنصب بالفتحة على الاصل نحو رايت قضاة وجهزت
غزاة والمطرد من الجمع بالالف والتا المزيدتين ما كان علما لمؤنث مطلقا او صفة
له مقرونة بالتا او دالة على التفضيل او علما لمذكر مقرونا بالتا او صفة لمذكر
غير عاقل كجبال راسيات او مصغرة كدريهمات وحمل على هذا الجمع شيآن احدهما
اولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه وواحده في المعنى ذات بمعنى
صاحبة واصله الى بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء الفا ثم حذفت لالتقائها
بالالف والتا المزيدتين ووزنه فعات نحو وان كن اولات حمل فاولات خبر كان

وهو منصوب بالكسرة واسمها ضمير النبوة وهو النون المدغم في نونها واصل
كن كونن بضم الواو وبعد النقل الى باب فعل بضم العين لما استثقلت الضمة على
الواو فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء
الساكنين و الثاني ما سمي به من ذلك الجمع وما الحق به نحو رايت عرفات وهو علم الموضع
الوقف واستدل سيبويه على علميته بقوله هذه عرفات مباركا فيها بنصب مباركا
على الحال ولو كان نكرة لجري عليه صفة وبانه لو كان نكرة لدخلت عليه الالف و
اللام وهي لا تدخل عليه وسكنت اذرعات بكسر الراء قاله في الصحاح وزاد في القاموس
وقد تفتح وفيه وفي تهذيب الاسماء واللغات النسبة اليها اذرعي بالفتح وهي جمع
اذرعة واذرعة جمع ذراع في لغة من ذكره قاله ابو الفتح الهمداني في اشتقاق
البلدان واذرعات هي قرية من قرى الشام وقال الجوهري هي موضع بالشام ولا منافاة
بينهما واختلف العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلث فرق فبعضهم
يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف تنوينه لانه في الاصل للمقابلة
فاستصحب بعد التسمية وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع و
يترك تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتانيث وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف
فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فالاول راعي الجمعية فقط والاخير راعي التسمية
فقط والمتوسط بين الامرين فراعي الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعي اجتماع العلمية
والتانيث فترك تنوينه وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين فانه اخذ من الاولى
النصب بالكسرة ومن الاخيرة حذف التنوين فيحصل في المسئلة ثلثة اوجه وورد بالاوجه
الثلثة قوله وهو امرء القيس الكندي في محبوبته تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب
ادنى دارها نظر عالي الرواية بجر اذرعات بالكسرة مع التنوين وتركه وبالفتحة بلا تنوين
ومعنى تنورتها نظرت الى نارها بقلبي من اذرعات وانه بالشام واهلها بيثرب
مدينة الرسول صلى الله عليه واله وسلم سميت باسم الذي نزلها من العماليق وهو
يثرب بن عبيد وفي الحسنة منع اطلاق هذا الاسم عليها لانه من مادة التثريب
اما قوله تعالى يا اهل يثرب فحكاية عمن قال من المنافقين ولهذا الاشارة
بقول الناظم وما بتا والف قد جمعا يكسر في الجر وفي النصب معا كذا اولات والذي

قد جعل كاذرعات فيه ذا ايضا قبيل الباب الخامس من ابواب النيابة

ما لا ينصرف اي ما لا يدخل تنوين الصرف وهو ما فيه علتان من علل تسع جمعها ابن النحاس في قوله اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا وسياتي شرح ذلك في باب معقود له والذي يخصه هنا انه متى اجتمع في اسم علتان منها كاحسن فان فيه الصفة ووزن الفعل او واحدة منها تقوم مقامهما في منع الصرف كمساجد وصحرا فان صيغة منتهى الجموع بمنزلة جمعين والتانيث بالالف بمنزلة تانيثين فكل من صيغة منتهى الجموع والف التانيث قائم مقام علتين فاده جره بالفتحة نيابة على الكسرة نحو فحيوا باحسن منها ونحو اعتكفت في مساجد الا ان اضيف لفظا نحو في احسن تقويم وفي مساجد عايشة او تقديرا نحو ابدأ بذا من اول في رواية من جر اول بالكسرة بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه او دخلته المعرفة كانت نحو وانتم عاكفون في المساجد او موصولة نحو قوله وهن الشافيات الحوايم بخفض الحوايم بالكسرة لدخول ال الموصولة عليه وهي جمع حايمة واما ال الداخلة على الصفة المشبهة كالاعمى والاسم والبقصان فانها حرف تعريف على الاصح كما في المغني وغيره لا موصولة او زايدة كقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله بخفض اليزيد لدخول ال الزايدة عليه بناء على انه باق على علمية ويحتمل ان يكون قدر فيه الشيوع فصار نكرة ثم ادخل عليه ال للتعريف كما قاله الموضح في شرح القطر وعلى هذا البيت لابن سيادة الرماح يمدح به الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان من بني امية والاعبا جمع عباء بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفي اخره همزة كل ثقل بكسر المثلثة وسكون القاف واراد به امور الخلافة الشاقة والكاهل ما بين الكتفين والمعنى بصيرته شديدا كاهله يحمل اثقال الخلافة والى هذا الباب اشار الناظم بقوله وجر بالفتحة ما لا ينصرف ما لم يضف او يك بعد ال ردف وان دخله ال او اضيف يجر بالكسرة ، هل يعود منصرفا ام لا قولان المختار انها ان كانت العلتان باقيتين فيه فهو باق على منع صرفه والا صرف وهو المختار الباب السادس من ابواب النيابة الافعال الخمسة سميت بذلك لانها ليست افعالا باعيانها

فلان يتخذه وه

بعد

كما ان الاسماء الستة اسما باعيانها وانما هي ما تلبه يكنى بها عن كل فعل
كان بمنزلتها وسميت خمسة على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين و
الاحسن ان تعد ستة قاله الموضح فى شرح اللمحة وهي كل مضارع اتصل
الف اثنين بالتا للمخاطبين نحو تفعلان يا زيدان او للمخاطبتين نحو تفعلان
يا هندان او للغائبتين نحو الهندان تفعلان وباليا للغائبين نحو الزيدان
يفعلان او واو جمع بالتا للمخاطبين نحو انتم تفعلون وباليا للغائبين نحو هم
يفعلون او يا مخاطبة نحو انت تفعلين والفرق بينهما ان يكون الالف والواو
ضميرين كما تقدم او علامتين كيفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون
فى لغة طي فانها ترفع بثبوت النون وتجزم وتنصب بحذفها نحو فان لم تفعلوا ولن
تفعلوا الاول جازم ومجزوم والثاني ناصب ومنصوب وقدم الجزم على
النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل النصب على الجر في المثنى و
المجموع على حدة لان الجزم نظير الجر فى الاختصاص فيفعلان كالزيدان
ويفعلون كالزيدون وتفعلين كالزيدين فى مطابق الحركات والسكنات
وقد جعلوا علامة الرفع في زيدون الواو ولا يمكنهم ذلك فى يفعلون لانه يؤدي
الى اجتماع واوين فجعلوا النون علامة للرفع لانها شبيهة بالواو من حيث الغنة
ثم حذفوها لاجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كما فعلوا ذلك فى نظيره من
الاسماء وحملوا يفعلان وتفعلين على يفعلون ولما كان هنا مظنة سوال
وهو ان يقال انك قلت ان المضارع المتصل به واو الجماعة ينصب بحذف
النون ويعفون من قوله تعالى الا ان يعفون منصوب بان والنون لم تحذف
فاشار الى جوابه بقوله واما الا ان يعفون فالواو لام الكلمة لا ضمير الجماعة وهي واو
عفا يعفوا والنون ضمير النسوة عايد على المطلقات لا نون الرفع والفعل معها مبني
على السكون لاتصالها بنون النسوة مثل يتربصن لا معرب ووزنه يفعلن فالعين
فاؤه والفاء عينه والواو لامه وهذا بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو فيه ضمير
الجماعة المذكرين كالواو فى قولك يقومون والواو لام الفعل محذوفة والنون علامة
رفع ووزنه يفعون فتحذف النون للجازم والناصب نحو لم تعفوا وفى التنزيل

مسعود الخا

64

حذفت

وان تقفوا نحو التقوى ووزنه تفعوا واصله تقفووا بواوين الاولى لام الكلمة والثانية
واو الجماعة استثقلت الضمة على الواو الاولى فحذفت فالتقى ساكنان
الواو الاولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة والى هذا
الباب اشار الناظم بقوله واجعل لنحو يفعلان النون رفعا وتدعين و
تسلون وحذفها للجزم والنصب سمة الباب السابع من ابواب البناء وهو
خاتمتها الفعل المضارع المعتل الآخر وهو ما آخره حرف علة الف كيخشى او ياء كيرمي
او واو كيدعو فاجزم منهن بحذف الآخر نيابة عن السكون نحو لم يخش ولم يرم
ولم يدع فالمحذوف من يخش الالف والفتحة قبلها دليل عليها ومن يرم الياء
والكسرة قبلها دليل عليها ومن يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها ثم القول

حرف

بان علامة الجزم فيها حذف العلة انما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه
بان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة في الالف
في حالة النصب وعلل ذلك بان الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره
فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم كالدواء المسهل ان وجد فضلة ازالها
والا اخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها فعلى قول
سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة
المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلى
قول ابن السراج الجازم حذف العلة نفسه وقول الناظم واحذف جازما ثلاثهن
يحتمل المذهبين ثم استشعر اعتراضا بان احرف العلة قد تثبت مع الجازم
فاشار الى الجواب بقوله فاما قوله اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق
وقوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع و
قوله وهو قيس بن زهير الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد فضرورة
فيهن حيث اثبت احرف العلة الثلاثة مع الجازم وقيل هذه الاحرف اشباع
والحروف الاصلية محذوفة للجازم وقيل هذه الاحرف اصلية بناء على قول من
يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة ويقر حرف العلة على حاله والابيات جميعها
على قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة ويقر حرف العلة على حاله

والاتب بجيم ثم با وهو الجمر وتنمي بفتح التا المثناة من نميت الحديث بالتخفيف اذا بلغته على وجه الاصلاح وبالتشديد اذا كان على وجه الافساد
واللبون الناقة ذات لبن ويروي قلوص بفتح القاف وضم اللام الناقة
الشابة بدل اللبون وبنو زياد الربيع بن زياد واخوته وفاعل يأتيك مضمر وبما
لاقت متعلق بتنمي لقربه ويجوز ان يكون ما لاقت فاعل يأتيك والباء زايدة
في الفاعل مثلها في كفى بالله شهيدا واما قوله تعالى انه من يتقي ويصبر باثبات
اليا في يتقي وتسكين يصبر في قراءة قنبل عن ابن كثير فاختلف في تخريجه فقيل
من موصولة لا شرطية ويتقي مرفوع لا مجزوم وتسكين يصبر مع انه معطوف على
مرفوع اما لتوالي حركات البا الموحدة والرا من يصبر والفا والهمزة من فان كما
في يامركم باسكان الرا تنزيلا للكلمتين بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة
وهم يكرهون توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة واما على تنزيل
برفي يصبر فان منزلة بنا على فعل بكسر الفا وضم العين فسكن لانه
بنا مهمل وهم يخففون مضموم العين اذا كان مستعملا فما بالك
بالمهمل ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس فاليوم
اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل منزل ربع من لحرب غير منزله
يقال احتقب فلان الاثم كانه جمعه
عضد وسكن البا كما يسكن عضد ... اي قبيلا ... الوقف كقراة
الحسن البصري ولا تمن تستكثر مع انه مرفوع باجماع السبعة وكقراة نافع
محياي ومماتي بسكون يا محياي وصلا ... اما على العطف على المعنى لان من الموصولة
بمعنى من الشرطية لعمومها وابهامها ولكون مدخولها مستقبلا سببا لما بعده
ولهذا دخلت الفا في الخبر كما تدخل في الجواب قال الفارسي فلذلك صح العطف
بالجزم على الصلة كما يعطف على الشرط وقيل من شرطية واليا في يتقي اما اشباع
ولام الفعل حذفت للجازم واما على اجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف
الحركة المقدرة ولم يستتبع حذفها حذف العلة تنبيه لم من جهة حرف
العلة للجازم فهو ما اذا كان اصليا فاما ... حرف العلة عارضا بان كان
بدلا من همزة مفتوح ما قبلها كيقرا مضارع قرا او مكسور ما قبلها نحو يقري مضارع

داعل لسكونه ... كسير ... احوال ...
واعل لغة منه ... اصلاح

تنبيه

66

اقول و مضموم ما قبلها نحو يوبو مضارع وضو بضم الضاد بمعنى حسن عمل
زاك فان الابدال للهمزة يعني بدخول الجازم على المضارع فهو ابدال قياسي لكون
الهمزة ساكنة لحذف حركتها بالجازم وابدال الهمزة الساكن من جنس حركة
ما قبله قياسي ويمتنع ح اي حين اذا ابدل بعد دخول الجازم الحذف
للحرف المبدل من الهمزة لاستيفا الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التي كانت
موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيء آخر وان كان الابدال قبله اي قبل
دخول الجازم فهو ابدال شاذ لكون الهمزة متحركة فهي متناعية بالحركة
عن الابدال وابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ ويجوز ح مع
دخول الجازم الاثبات للحرف المبدل والحذف له بناء على قولي الاعتداد بالعارض
فهو الابدال هنا وعدمه اي عدم الاعتداد بعروض الابدال فعلى القول به
بعروض الابدال يحذف حرف العلة للجازم لان حرف العلة على هذا القول
معتد به ومنزل منزلة الحرف الاصلي وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض
الابدال يثبت حرف العلة لانه لا يحذف للجازم الا الحرف الاصلي لا العارض
وعدم الاعتداد بالعارض هو الاكثر في كلامهم وعليه الاكثرون ففي كلامه
لف ونشر غير مرتب لان الاعتداد بالعارض علة للحذف وعدمه علة للاثبات
وما ذكره من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب
غيره الى ان الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف
لذلك الحرف المبدل ممتنع لان تسهيل الهمزة كتحقيقها فصل تقدر
الواو رفعا في جمع المذكر السالم اذا اضيف الى يا المتكلم نحو جاء مسلمي
والنون رفعا في المضارع المعتل اذا اسند الى واو الجماعة او الف الاثنين
او يا المخاطبة واكد بالنون الثقيلة نحو لتبلون لتبلين وتقدر الحركات
الثلث لتعذرها في اسم المعرب الذي آخره الف لانها غير ممكنة نحو الفتى مما
الفه منقلبة عن يا والمصطفى مما الفه منقلبة عن واو فان صورتيهما
يا نظرا الى اصلها في الاول ومجاورتها الثلثة في الثاني ويسمى الاسم
المعرب الذي آخره الف لازمة مقصورا لكون آخره حرف علة

متعاصية
بالاعتداد ٢
لتبلون ٣

مونه مقصورا عن ظهور الحركات فيه والقصر المنع او لكونه منع المد
والمقصور يقابله الممدود فعلى هذا لا يسمى نحو يسعى مقصورا وان كان
ممنوعا من ظهور الحركات فيه لانه ليس فى الافعال ممدود تقول جاء
الفتى والمصطفى ورايت الفتى والمصطفى ومررت بالفتى والمصطفى
بلفظ واحد فى الاحوال الثلثة والتقدير مختلف فيقدر فى الرفع الضمة
وفى النصب الفتحة وفى الجر الكسرة فى الالف ان قلنا بمقارنته الاعراب لاخر
المعرب وهو الاصح والا فبعدها وموجب هذا التقدير ان ذات الالف
لا تقبل الحركة وتقدر الضمة والكسرة فقط فى الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة فى الاحوال
الثلثة مكسور ما قبلها نحو المرتقى من مزيد الثلاثى والقاضى من الثلاثى ويسمى
الاسم المذكور معتلا لكون اخره حرف علة ومنقوصا لانه نقص منه بعض
الحركات فيظهر فيه بعضها او لانه تحذف لامه لاجل التنوين نحو مرتق وقاض
والحذف نقص وكلا التعليلين لا يخرج عن نظر اما الاول فلان نحو يدعو ويرمى
نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا واما الثانى فلان نحو فتى حذف
لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا وخرج بذكر الاسم فى حد المقصور الفعل
نحو يخشى والحرف نحو على مما فى آخره الف لازمة وفى حد المنقوص الفعل نحو يرمى
والحرف نحو فى مما فى آخره ياء لازمة وخرج بذكر المعرب فى حديهما المبنى
نحو ذا وانا والذى والتى وخرج بذكر اللزوم فى الالف نحو رايت اخاك وفى الياء
نحو مررت بابيك فانهما يتغيران بحسب الاعراب وخرج باشتراط الكسرة قبل
الياء فى حد المنقوص نحو ظبى مما اخره ياء قبلها ساكن صحيح وكرسى مما اخره ياء
قبلها ساكن معتل والى ذلك اشار الناظم بقوله وسم معتلا من الاسماء ما
كان كالمصطفى والمرتقى مكارما فالاول الاعراب فيه قدرا جميعه وهو الذى قد
قصرا والثان منقوص ثم قال ورفعه ينوى كذا ايضا يجر ونقدر الضمة والفتحة فى
الفعل المضارع المعتل بالالف نحو هو يخشى ولن يخشاها كيحتهى فى الاول
مرفوع وفى الثانى منصوب بتقديرهما فيهما لعدم قبولهما متصلين بها الالف
اللفظ بالالف الخط ونقدر الضمة فقط فى المضارع المعتل ... آخره ...

هو يرمي وهو يدعو فيدعو ويرمي مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء وما
ذكرته من تقدير الحركات في المعتل هو قول سيبويه ومتابعيه وقال ابن السراج
ومن تابعه لا تقدير لانه انما قدرنا في الاسم لان الاعراب فيه اصل فيجب المحافظة
عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره والمعتمد الاول وعليه جرى في النظم فقال
واي فعل اخر منه الف او واو او ياء فمعتلا عرف فالالف انو فيه غير الجزم ثم قال والرفع
فيهما انو وتظهر الفتحة لخفتها في الواو والياء في الفعل المضارع وهو المنبه عليه
في النظم بقوله وابد نصب ما كيدعو يرمي وفي الياء في الاسم وهو المنبه عليه
في النظم بقوله ونصبه ظهر نحو ان القاضي لن يرمي ولن يغزو وليس في العربية اسم
متمكن معرب في اخره واو لازمة قبلها ضمة هذا باب النكرة والمعرفة وهما في الاصل
اسما مصدرين لنكرته وعرفته فنقلا وسمي بهما الاسم المنكر والاسم المعرف الاسم
ضربان على الاصح نكرة وهي الاصل لانها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة
وما يحتاج فرع عن ما لا يحتاج وهي بالحد عبارة عما شاع في جنس موجود او مقدر
فالاول كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا بالغا فكل ما وجد من هذا
الجنس واخذ فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها موضوعة لما كان
كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها ان تصدق على متعدد كما ان رجلا
كذلك وانما تخلف ذلك من جهة عدم وجود افراد له في الخارج ولو وجدت
لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على ان يكون خاصا كزيد وعمرو وانما
وضع وضع اسماء الاجناس وكذلك قمر فاما قوله فكانه لمعان برق او شعاع
شموس وقوله وجوههم كانها اقمار فان العرب تنسب اليهما التعدد باعتبار
الايام والليالي وان كانت حقيقتهما واحدة يقولون شمس هذا اليوم احر من
شمس امس وقمر هذه الليلة اكثر نورا من قمر اول ليلة ذلك الشهر وبالخاصة
عبارة عن نوعين احدهما ما يقبل ال المؤثرة للتعريف كرجل لحيوان مذكر عاقل وفرس
لحيوان مذكر غير عاقل ودار لموضع غير حيوان وكتاب لمذكر غير حيوان وهذه الامثلة
الاربعة تقبل ال المؤثرة للتعريف تقول الرجل والفرس والدار والكتاب والنوع
الثاني ما لا يقبل ال المؤثرة للتعريف ولكنه يقع موقع ما يقبل ال المؤثرة للتعريف

نحو ذي بمعنى صاحب ومن بفتح الميم بمعنى إنسان وما بمعنى شيء في نحو قولك
ذي مال ومررت بمن معجب لك ومررت بما معجب لك فذو ومن وما نكرات لان ذي نعت
لنكرة ومن وما نعتا بنكرة ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة وهي لا تقبل
ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل الماذ و فانها واقعة موقع صاحب وصاحب يقبل
ال المؤثرة للتعريف فتقول الصاحب وليست ال فيه موصولة لانه قد تنوسي فيه
معناه الاصلي بحسب الاستعمال وصار من قبيل الجوامد ولذلك لا يعمل لا تقول
مررت برجل صاحب اخوه عمرو قاله الشاطبي في باب المبتدا واما من فانها نكرة
موصوفة واقعة موقع انسان وانسان يقبل ال فتقول الانسان واما ما فانها
نكرة موصوفة ايضا واقعة موقع شيء وشيء يقبل ال فتقول الشيء فمن للعاقل وما
لغيره وكذا اذا استعملا في الشرط والاستفهام فمعناهما في الشرط كل انسان وكل
شيء وفي الاستفهام اي انسان واي شيء فانسان وشيء يقبلان ال قاله الشاطبي
ثم قال وكذلك اين وكيف فانهما واقعان موقع قولك في اي مكان وعلى اي حال
ومكان وحال يقبلان ال انتهى وذهب ابن كيسان الى ان من وما الاستفهاميتين
مبتين معرفتان وكذلك نحو صه حال كونه منونا فانه نكرة لا يقبل ال ولكنه واقع
موقع قولك سكوتا وسكوتا يقبل ال لانه مصدر فتقول السكوت بناء على ان التنكير
والتعريف في اسم الفعل راجعان الى المعنى المصدري نحو الذي ذهب اليه الجمهور ان
اسماء الافعال واقعة موقع الافعال انفسها وكذلك نحو احد وديار وعريب وكتيع
من الاسماء الملازمة للنفي فانها نكرات ولا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما
يقبل ال وهو مثلا رجل وحي او ساكن او نحو ذلك قاله الشاطبي وانكر النكرات
شيء ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم
رجل فهذه عشرة يقابل كلا منها ما هو في مرتبته والضرب الثاني معرفة والى هذين
الضربين اشار الناظم بقوله نكرة قابل ال مؤثرا او واقع موقع ما قد ذكرا
وغيره معرفة وهي افرع لانها تحتاج في دلالتها الى قرينة وما يحتاج افرع مما
لا يحتاج كما تقدم وهي منحصرة في نوعين ما لا يقبل ال فالنكرة
بقطع الهمزة سماعا قاله شارح اللباب والقياس وصلها وبانها تقع موقع ما

نحو زيد وعمرو فاما قوله باعلام العمرو من اشبرها جراس بوابعلى قطورها وفر وز
والمح [illegible] الى ما يقبل ال ولكنها غير موثرة للتعريف نحو حارث وعباس وضحاك فان
ال الداخلة عليها غير موثرة للتعريف لانها معارف بالعلمية وانما دخلت عليها ال للمح
الاصل بها وهو التنكير وفي بعض النسخ للمح الوصف والقول الى لان مدخولها قد يكون
غير وصف كالنعمان فانه في الاصل اسم عين للدم بالدال المهملة وتخفيف الميم و
ظاهر كلامه ان ال في هذه الامثلة دخلت عليها وهي اعلام وقال الشاطبي لم تدخل
عليها وهي اعلام بل على تقدير تنكيرها لتكون ال مشعرة باصلها من الصفة
فدخولها عليها كدخولها على القايم والقاعد وبابه وهذا معنى ما ذكره سيبويه
ثم قال فاذا ثبت ان ال قد اثرت معنى التعريف تقديرا ولمح الصفة صار
التعريف مشكلا واجاب غيره بما حاصله انها لم توثر تعريفا فيما لم يكن فيه
تعريف وفيه نظر يظهر بالتامل واقسام المعارف سبعة احدها المضمر بضم
الميم الاولى وفتح الثانية لحاضر او غايب كانا وهو والثاني العلم لمذكر او مونث
زيد وهند والثالث الاشارة كذا للمذكر وذي للمونث والرابع الموصول بنا ان تعريفه
بالعهد الذي في اصله لا بال ملفوظة كالذي او مقدرة كمن او بالاضافة كاي
كالذي للمذكر والتي للمونث والخامس ذو الاداة للمذكر والمونث كالغلام والمراة
والسادس المضاف اضافة محضة لواحد منها اي من هذه الخمسة معنى لا كان وصحيحا
كابني وغلامي والسابع المزيد على قول الناظم كهم وذي وهند وابني والغلام و
الذي المنادي المنكر المقصود نحو يا رجل لمعين بنا على ان تعريفه بالقصد
بحرف تعريف منوي قال في التسهيل واعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير الغايب
السالم عن ابهام يعني بان يتقدمه اسم واحد معرفة او نكرة ثم المشار به و
المنادي يعني انهما في مرتبة واحدة لان التعريف فيهما بالقصد عنده ثم
الموصول وذو الاداة يعني انهما في مرتبة واحدة لان تعريفهما بالعهد وفي
بعض نسخه ثم ذو الاداة فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف اليه
فجعل المضاف الى الضمير في مرتبة الضمير والصحيح ما نسب الى سيبويه ان
المضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الى الضمير فانه في رتبة العلم وذهب

المبرد الى ان المضاف دون المضاف اليه مطلقا فتحصل ثلثة اقوال فصل
في المضمر بفتح الميم الثانية المضمر اسم مفعول من اضمرته اذا اخفيته وسترته
واطلاقه على البارز توسع والضمير بمعنى المضمر على حد قولهم عقدت العسل
فهو عقيد اي معقود وهو اصطلاح بصري والكوفيه يسمونه كناية ومكنيا
لانه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هاني فصح بعض من تهوى
ودعني من الكنى فلا خير في اللذات من دونها ستر فالضمير والكناية بالاصطلاح
اسمان لما وضع لتعيين مسماه وهو اما لمتكلم كانا بزيادة الالف عند البصريين
وباصالتها عند الكوفيين ولمخاطب كانت بزيادة التا عند البصريين و
باصالتها عند بعض الكوفيين او لغايب كهو بتمامها عند البصريين والها وحدها
عند الكوفيين واليه اشار في النظم بقوله فالذي غيبة او حضور كانت وهو
بالضمير او لمخاطب تارة ولغايب اخرى وهي ثلثة الالف والواو والنون والى ذلك اشار
الناظم بقوله والف والواو والنون لما غاب وغيره واراد بغيره المخاطب كقوما
للمخاطبين وقاما للغايبين وقوموا وقاموا وقمن باهندات والهندات قمن
وينقسم الضمير الى بارز وهو ما له صورة في اللفظ كتا قمت وكاف اكرمك وها اكرمه
فكل من التا والكاف والها يلفظ بصورته والى مستتر وهو بخلافه اي بخلاف
البارز وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوي كالضمير المقدر في اقوم وقم ينقدر في
اقوم انا وفي قم انت ولم تضع العرب لهما لفظا يعبر به عنهما ولكن يصدق العبارة
عبر عنهما بلفظ الضمير المنفصل تعليما للمبتدئين وليسا هما اياهما على الحقيقة
وينقسم الضمير البارز الى متصل بعامله وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد الا كيا
ابني وكاف اكرمك وها سليه وياء وهذا معنى قول النظم وذو اتصال منه ما لا يبتدا
ولا يلي الا اختيارا ابدا كاليا والكاف من ابني اكرمك واليا والها من سليه
وشملت هذه الامثلة انواع الضمير الثلثة من المتكلم والمخاطب والغايب ومحاله
الثلثة من الرفع والنصب والجر فاليا من ابني للمتكلم ومحلها جر والكاف من
اكرمك للمخاطب ومحلها نصب واليا من سليه للمخاطبة ومحلها الرفع على
الفاعلية والها من سليه للغايب ومحلها نصب على المفعولية والحاصل ان

نحو تنوي

كأنما

البارز

اما انت وما انا بلى وما قوله او اما اليلو الكاف والها لا يبتدا بشيء منها ولا تقع بعد الا
جاورنا ان لا يجاورنا الا انت ديار فرهونة والقياس الا اياك ولكنه اضطر فحذف
ايلو وابقى الكاف او اوقع المتصل موقع المنفصل وما في نبالي نافية وما الثانية
زايدة لا مصدرية لان اذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية ونبالي من المبالاة بمعنى
الاكتراث وجارتنا خبر كان من الجوار وان مصدرية وديار بمعنى احد فاعل
يجاورنا وان وصلتها مفعول نبالي وهي مفردة للجملة والآخر ايجاب والكاف
في موضع نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار والمعنى
اذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة احد غيرك واجاز ابن الانباري
وقوع المتصل بعد الا مطلقا ومنعه المبرد مطلقا وانشد هكان الا الذي سواء
ويحتاج الى الجواب عن قول الشاعر اعوذ برب العرش من فيئة علي فما لي عوض
الاه ناصر فاوقع الها المتصل موقع اياه والى منفصل من عامل وهو اي المنفصل
ما يبتدا به في النطق ويقع بعد الا وذلك نحو انا تقول في ابتداء النطق به انا مؤمن و
في وقوعه بعد الا ما نام الا انا وتقسيم هنا البارز الى متصل ومنفصل لا ينافي تقسيمه
المتصل الى مستتر وبارز في باب العطف لاختلاف المدركين فانه هنا ناظر
الى مواقعه من الاعراب وهناك ناظر الى صحة العطف على الضمير المرفوع وظاهر
صنيعه ان كلا من المتصل والمنفصل اصل براسه وذهب بعضهم الى ان
المتصل اصل للمنفصل محتجا بان مبنى الضماير على الاختصار والمتصل اخصر
من المنفصل وينقسم الضمير المتصل بحسب مواقع الاعراب من رفع ونصب وجر
الى ثلثة اقسام الاول ما يختص بمحل الرفع فقط وهو خمسة احدها التاء مضمومة
كانت او مفتوحة او مكسورة كقمت بالحركات الثلث وثانيها الالف الدالة
على اثنين كقاما وقامتا وثالثها الواو الدالة على جمع الذكور كقاموا ورابعها
النون الدالة على جمع الاناث كقمن وخامسها يا المخاطبة بناء على انها ضمير وهو قول
سيبويه خلافا للاخفش والمازني وزعما انها حرف تانيث والفاعل ضمير
مستتر ويقع في الامر كقومي والمضارع كتقومين وخرج بقيد المخاطبة يا
المتكلم فانها لا يكون في محل رفع اصلا والقسم الثاني من الاقسام الثلثة ما هو

مشترك بين محلي النصب والجر فقط وهو ثلثة احدها ياء المتكلم نحو ربي اكرمني فالياء
من ربي في محل جر باضافة رب اليها وفي اكرمني في محل نصب على المفعولية
باكرم وثانيها كاف المخاطب بفتح الطاء نحو ما ودعك ربك فالكاف في ودعك
في محل نصب على المفعولية ومن ربك في محل جر باضافة رب اليها وثالثها
هاء الغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره فالهاء من له وصاحبه في محل جر في الاول باللام
والثاني بالاضافة وفي يحاوره في محل نصب على المفعولية بيحاور وذلك داخل
تحت قول الناظم ولفظ ما جر كلفظ ما نصب والقسم الثالث من اقسام الثلاثة
ما هو مشترك بين المحال الثلثة محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر وهو نا فقط بشرطين الاتحاد معنى
والاتصال نحو ربنا اننا سمعنا فنا في ربنا في محل الجر باضافة رب اليها وفي اننا
في محل نصب بان وفي سمعنا في محل رفع على الفاعلية بسمع ونظير ذلك قول
الناظم كاعرف بنا فاننا نلنا المنح وقال بعضهم وهو ابو حيان معترضا على الناظم
في قوله للرفع والنصب وجر نا صلح لا يختص ذلك بكلمة نا بل الياء وكلمة هم كذلك
فانهما يقعان في المحال الثلثة لانك تقول في الياء في الرفع قومي وفي النصب اكرمني وفي
الجر غلامي وتقول في هم في الرفع هم فعلوا وفي النصب انهم وفي الجر لهم ما لهم ورده
المتأخرون فقالوا هذا النقض غير سديد بالسين المهملة لان المدعي ان يكون
الضمير في الاحوال الثلثة متحد المعنى ومتصلا وما اورده ليس كذلك لان المخاطبة
غير المتكلم بدليلين احدهما ان ياء المخاطبة مختلف في اسميتها وياء المتكلم لم
يختلف فيها والمختلف فيه غير المتفق عليه والثاني ان ياء المخاطبة موضوعة
للمؤنث وياء المتكلم موضوعة للمذكر والمؤنث غيرهما للمذكر ولان الضمير
المنفصل غير الضمير المتصل ضرورة فانتفى الايراد وثبت المراد والفاظ الضمائر كلها
مبنية وذلك مفهوم من قول الناظم وكل مضمر له البنا يجب واختلف في سبب
بنائها فقيل شبه الحرف في المعنى لان كل مضمر متضمن معنى التكلم او الخطاب او
الغيبة وهي من معاني الحروف وقيل شبه الحرف في الوضع لان اكثر المضمرات
على حرف او حرفين وحمل الاقل على الاكثر وقيل شبه الحرف في الافتقار لان المضمر
لا تتم دلالته على مسماه الا بضميمة مشاهدة او غيرها وقيل شبه الحرف في الجمود

وقيل

وقيل اختلاف صيغه لاختلاف معانيه وقيل غير ذلك ولا يختص الابراز
بضمير بعينه بل يكون في ضمير الرفع والنصب والجر ويختص الاستتار بضمير
الرفع فقط وينقسم المستتر الى قسمين مستتر وجوبا وهو المقتصر عليه في النظم بقوله
ومن ضمير الرفع ما يستتر بقرينة تمثيلية بقوله كافعل اوافق نغتبط اذ تشكر
وضابط واجب الاستتار ما لا يخلفه في مكانه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل وهو
المرفوع بامر الواحد المذكر كقم واستخرج بخلاف المرفوع بامر الواحدة والمثنى و
الجمع فانه يبرز في الجميع نحو قومي وقوما وقوموا وقمن او المرفوع بمضارع مبدوء بتاء
الخطاب للواحد كتقوم وتستخرج بخلاف المبدوء بتاء الغايبة نحو هند تقوم فان
استتاره جائز لا واجب وبخلاف المبدوء بتاء الخطاب للواحدة والتثنية والجمع
فانه يبرز فيها الجمع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن او المرفوع بمضارع
مبدوء بالهمزة كاقوم واستخرج والمرفوع بمضارع مبدوء بالنون كنقوم ونستخرج
والمرفوع بفعل استثناء كخلا وعدا وليس ولا يكون في نحو قولك القوم قاموا ما خلا
زيدا وما عدا عمرا وليس بكرا ولا يكون زيدا ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير
مستتر وجوبا مرفوع عايد على البعض المفهوم من كلمة السابق او على اسم
الفاعل المفهوم من الفعل السابق ~~والمرفوع بفعل استثناء كخلا وعدا وليس~~
~~ولا يكون في نحو قولك القوم قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا وليس بكرا ولا يكون~~
~~زيدا ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا مرفوع عايد على البعض~~
~~المفهوم من كلمة السابق او على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق~~ والمرفوع
بافعل في التعجب وبافعل في التفضيل فالاول كما احسن الزيدين بفتح الدال وكسرها
والثاني نحو هم احسن اثاثا ففي احسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر
وجوبا واثاثا تمييز او المرفوع باسم فعل غير ماض كاوه بمعنى اتوجع ونزال بمعنى
انزل او المرفوع بالمصدر النايب عن فعله نحو فضرب الرقاب ففي جميع هذه
الامثلة لا يرتفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز الا افعل التفضيل فانه
قد يرفع الظاهر في مسئلة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على
لغة نحو مررت برجل افضل منه انت اي لم يعرب انت مبتدا وعلى هذا

فعدا فعل التفضيل من امثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبا مشكل على الضابط المذكور
وينقسم المستتر جوازا وهو ما يخلفه ذلك الظاهر او الضمير المنفصل وهو الضمير
المرفوع بفعل الغايب او بفعل الغايبة او الصفات المحضة وهي الخالصة من شايبة الاسمية
او اسم الفعل الماضي فالمرفوع بفعل الغايب نحو زيد قام وبفعل الغايبة نحو هند
قامت او تقوم وبالصفات المحضة وهي اما اسم فاعل نحو زيد قايم او اسم مفعول نحو
زيد مضروب وصفة مشبهة نحو زيد حسن او امثلة المبالغة نحو زيد ضراب او ضروب
او ضروبا وضريب وضرب وباسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات اي بعد
فالضمير في هذه الامثلة وما اشبهها مستتر جوازا واذا برز تقول
زيد قام هو وكذا الباقي والدليل على جواز ذلك انه يخلفه الظاهر او الضمير
المنفصل الا ترى انه يجوز في الفصيح ان يقال زيد قام ابوه فيخلفه الظاهر وهو ابوه
او ما قام الا هو فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد الا وكذا الباقي من الامثلة المذكورة
بلا فرق وهذا الحكم جار في الضمير المنتقل الى الظرف وعديله اذا وقعا صفة او صلة
او خبرا او حالا نحو مررت برجل امامك او في مجلسك وجا الذي عندك او في
الدار وزيد خلفك او في المسجد وجا زيد فوق فرس او على حمار وقد يجب ابراز
الضمير المستتر اذا جرى رافعه على غير من هو له نحو غلام زيد ضاربه هو تنبيه
التقسيم الضمير المستتر الى مستتر وجوبا وجوازا انقسم من مالك في التسهيل و
غيره وابن يعيش في شرح المفصل وغيرهما من النحويين ووافقهم الموضح في شرح
القطر وخالفهم هنا فقال وهذا التقسيم فيه نظر اذ الاستتار للضمير في قام من
نحو قام زيد واجب لا يجوز ابرازه فانه لو برز وجب انفصاله فتقول قام هو و
لا يقال قام هو على الفاعلية بل على التوكيد لذلك المستتر واما خلف الظاهر له او
الضمير المنفصل ففي غير تركيبه فزيد قام تركيب اسند فيه القيام الى ضمير
زيد من غير حصر واما زيد قام ابوه وما قام الا هو فتركيب آخر اسند فيه القيام
الى سببي زيد او الى ضمير المحصور بالا هذا تقرير كلامه وفيه امران احدهما
ان قوله فتركيب آخر يوهم ان ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قايلون بان نحو زيد
قام هو وزيد قام ابوه تركيب واحد مع اختلاف المسند اليه ولا يظن بهم ذلك

الا ان يقطع النظر عن حصر ضمير المسند اليه والثاني انه ينبغي ان يقال قام
هو على اتفاق عليه والمنقول عن سيبويه انه اجاز في هو من نحو قوله تعالى
انه يمل هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا ونقل المرادي عنه ايض في شرح
التسهيل انه اجاز في هو من نحو مررت برجل مكرمك هو ان يكون فاعلا
وان يكون توكيدا وكذلك اذا جرى الوصف على غير من هو له وابراز الضمير
يكون فاعلا باتفاق البصريين والكوفيين والنظر الجيد ان يقال ما ذهب
اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلو اما ان يريد والجواز
الاستثنا ولم يجوز ابراز الضمير متصلا او منفصلا والاول متعذر والثاني
مخالف لما اصلوه من القواعد وهو انه اذا امكن الاتصال لا يعدل منه الى الانفصال
الا فيما يستثنى وليس هذا منه والتحقيق في التقسيم ان يقال ينقسم العامل الى
ما لا يرفع الا الضمير المستتر كاقوم ونقوم والى ما يرفعه وغيره اي الظاهر كقام وهيهات
وينقسم الضمير المنفصل بحسب مواقع الاعراب الثلثة الى قسمين احدهما
ما يختص بمحل الرفع لا يتجاوزه الى غيره وهو انا للمتكلم وانت بفتح التا للمخاطب
وهو للغايب وفروعهن ففرع انا واحد فقط وهو نحن للمتعدد وفرع المفرد
وفرع انت بفتح التا المعتبر وهي انتِ بكسر التا وانتما وانتم وانتن لان المؤنث
فرع المذكر والمثنى والجمع فرع المفرد وفرع هو اربعة ايض وهو هي وهما وهم وهن
وتعليله ما تقدم تنبيه المختار في انا ان الضمير هو الهمزة والنون فقط و
الالف زايدة لبيان الحركة ومذهب الكوفيين انه الاحرف الثلثة واختاره
ابن مالك وفي انت وفروعه ان الضمير نفس ان عند البصريين واللواحق لها
حروف خطاب وذهب الفرا الى ان انت بكماله هو الضمير وذهب ابن كيسان
الى ان التا هي الضمير وهي التي في فعلت وكثرت بان وفي هو وهي الجميع ضمير
وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الضمير هو الها فقط والواو
والياء اشباع وفي هما وهم الضمير الها وحدها وحكي عن الفارسي انه المجموع وفي هن
الها وحدها والنون الاولى كالميم في هم والثانية كالواو في هو او القسم الثاني
ما يختص بمحل النصب لا يتجاوزه الى غيره وهو ايا بتشديد اليا المثناة تحت حال كونه

مرد فانا بيد لتعلى المعنى المراد منه تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتانيث وافراد وتثنية وجمع نحو اياي للمتكلم وحده واياك للمخاطب المذكر واياه للغايب المذكر هذه الثلثة هي الاصول وفروعها تسعة وفرع اياي ايانا لا غير وفرع اياك بفتح الكاف اربعة اياك واياكما واياكم واياكن وفرع اياه اربعة ايضا اياها واياهما واياهم واياهن على ما تقدم من التعليل وفي بعض النسخ باسقاط العاطف تنبيه المختار من الخلاف ان الضمير نفس ايا فقط وان اللواحق بها حروف تكلم وخطاب وغيبة وهو مذهب سيبويه واستشكل بان الضمير ما دل على متكلم او مخاطب او غايب وايا على حدتها لا تدل على ذلك واجيب بانها وضعت مشتركة بين المعاني الثلثة فعند الاحتياج الى التمييز اردفت بحروف تدل على المعنى المراد كما اردف الفعل المسند الى المونث بتا التانيث ومقابل المختار مذاهب احدها ما ذهب اليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره ابو حيان ان اللواحق هي الضماير وكلمة ايا عماد اي زيادة يعتمد عليها اللواحق ليتميز الضمير المنفصل من المتصل والثاني ما ذهب اليه الخليل وجمع واختاره ابن مالك ان ايا ضمير مضاف الى ما بعده وان ما بعده ضمير ايضا في محل خفض باضافة ايا اليه والثالث ما ذهب اليه الزجاج ان ايا اسم ظاهر لا ضمير واللواحق له ضماير اضيف ايا اليها فهي في محل خفض بالاضافة وهذه الضماير الاربعة والعشرون ضميرا من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة مستفادة من قول النظم وذو ارتفاع وانفصال انا هو وانت والفروع لا تشتبه وذو انتصاب في انفصال جعلا اياي والتفريع ليس مشكلا وجملة الضماير البارزة ستون ضميرا وذلك لان البارز اما متصل او منفصل والمتصل مرفوع ومنصوب ومخفوض والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط فهذه خمسة اقسام ثلثة للمتصل والاثنان للمنفصل ولكل من هذه الخمسة اثنا عشر لفظا واحدة للمتكلم وحده وواحدة له ولمن معه وخمس للمخاطب واحدة للمذكر وواحدة للمونث وواحدة لجمع المذكر وواحدة لجمع المونث وخمس للغايب كذلك واذا ضربنا خمسة في اثني عشر خرج

منها ستون امثله المرفوع المتصل قمتُ قمنا قمتَ قمتِ قمتما قمتم قمتن
قام قامت قاما قامتا قاموا قمن امثلة المنصوب المتصل اكرمني اكرمنا
اكرمكَ اكرمكِ اكرمكما اكرمكم اكرمكن اكرمه اكرمها اكرمهما اكرمهم اكرمهن
امثلة المخفوض ولا يكون الا متصلا غلامي له غلامنا لنا غلامكَ لكَ
غلامكِ لكِ غلامكما لكما غلامكم لكم غلامكن لكن غلامه له غلامها لها غلامهما
لهما غلامهم لهم غلامهن لهن وتقدمت امثلة المرفوع المنفصل والمنصوب
المنفصل في كلام الموضح فلم احتج لسردها مرة ثانية فهذه الستون متفق
عليها ورأى سيبويه في ضماير الرفع المتصلة بالمخاطبة في تقومين وقومي
وخالفه الاخفش والمازني ذاهبين الى انها حرف تانيث والفاعل
المستتر كما يستتر ضمير المفرد في تقوم وقم وقد تقدم فصل القاعدة لغة
الاساس واصطلاحا حكم كلي منطبق على جميع جزئياته لتتعرف احكامها
منه ومن هنا انه متى تأتى ولكن اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله لان وضع الضمير
على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فنحو قمت بضم التاء واكرمتك لا يقال
فيهما قام انا ولا اكرمت اياك لان التاء اخصر من انا والكاف اخصر من اياك والى
هذا اشار الناظم بقوله وفي اختيار لا يجي المنفصل اذا تأتى ان يجي المتصل اما
وقوله وهو زياد بن جمل التميمي وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا
الي هم فلوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل وقوله وهو الفرزدق
بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير فاوقع الضمير
المنصوب المنفصل مكان المنصوب المتصل فضرورة فيهما ومعنى البيت الاول
على ما قال ابن كيسان ما صحبت قوما بعد قومي فذكرت لهم قومي الا بالغوا في
الثناء عليهم حتى يزيد واقومي حبا الي ويدل عليه انه وجد في اصل
لم الق بعدهم حيا فاخبرهم الا الى آخره وهم الاولى مفعول اول ليزيد
مفعوله الثاني وهم الثانية آخر البيت فاعل حبا يليه والاصل يزيدون فعدل
عن الواو الى هم للضرورة وقال ابن مالك الاصل الا يزيدون انفسهم فحذف
المضاف وفصل ضمير الفاعل قال الموضح في المغني وحامله على ذلك الظن ان

كذلك

الضميرين لمسمى واحد وليس كذلك فان مسمى الاول المصاحبون ثانيا ومسمى
هم المصاحبون اولا ومراده انه ما يصاحب قوما بعد قوم فيذكر قومه
لهم الا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم ويجوز
في فاذكرهم النصب في جواب النفي والرفع بالعطف على اصاحب قاله الموضح في
شرح الشواهد والباقي قول الفرزدق بالباعث متعلق بحلفت في بيت قبله
والباعث هو الذي يبعث الاموات ويحييهم والوارث هو الذي يرجع اليه
الاملاك بعد فناء الاملاك والاموات اما مجرور رباضا فنعت الباعث او الوارث
البه حد قولهم بيض ذراعي وجهة الاسد او منصوب بالوارث على ان الوسنين
تنازعاه واعمل الثاني وضمنت بكسر الميم مخففة بمعنى تضمنت اي اشتملت
عليهم او بمعنى تكلفت باياهم والارض فاعل ضمنت واياهم مفعوله
والدهر الزمان والدهارير بمعنى الشدايد مضاف اليه و اذا لم يتات الاتصال
وجب الانفصال فيه مثال ما لم يتات فيه الاتصال ان يرفع الضمير بمصدر مضاف
الى المنصوب نحو قوله بنصركم نحن كنتم ظافرين او ينصب بمصدر مضاف
الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك فان قالوا هي زمن ضربك
الامير قلنا ويجوز بضربنا اياكم فما كان جوابهم فهو جوابنا او ان يرفع بصفة
جرت على غير من هي له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند
الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو او ان يحذف عامله كقوله فلن انت
لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الاوائل اي فان ضللت
لم ينفعك علمك او ان يكون عامله حرف نفي نحو ما هن امهاتهم او ان
يقع بعد واو المصاحبة كقوله فاليت لا انفك احدو قصيدة تكون و
مثلا لعدي او ان يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم
او ان يلي اما المكسورة الهمزة المشددة الميم نحو اما انا واما انت او ان يلي
اللام الفارقة كقوله ان وجدت الصديق حقا مطيعا او ان يكون منادي
نحو يا اياك ويا انت او ان ينصبه عامل مضمر قبله غير مرفوع ان اخرت
رتبته نحو ظننتني اياي وسيأتي او ان يتقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد

فمر لو كلا بالك ذلك اذا م

هو

يتفاخر عن عامله وبلي لا انفطا نحو امران لا تعبدوا الا اياه او معنى نحو انما قام انا
ومنه قوله وهو الفرزدق انا الزايد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا
او مثلي لان انا وقع الا فالمعنى لان المعنى ما يدافع عن احسابهم الا انا او مما تلي في
احراز الكمالات ولما كان غرضه ان يحصر المدافع لا المدافع عنه فصل
الضمير واخره ولو وصله وقال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع
عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وذلك غير مقصود ولا يصح حمله على
الضرورة لانه كان يصح ان يقول انما ادافع عن احسابهم انا على انه يكون انا
توكيد وليست ما موصولة وانا خبر ان اذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من
الى لفظ ما وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد انما محمول على
انه لا يري الحصر بانما وخولف في ذلك والذايد بالذال المعجمة اوله ومهملة اخره
من ذاد يذود ذادا منع او من الذود وهو الطرد يقال رجل ذايد اي حامي الحقيقة
والحامي هنا تفسير الذايد وهو اسم فاعل من الحماية وهي الدفع والذمار بكسر الذال
المعجمة وتخفيف الميم هو ما لزم الشخص حفظه مما وراءه ويتعلق به والاحساب
جمع حسب بفتح السين ماخوذ من الحساب كانهم يحسبون مناقبهم ويعدونها
عند المفاخرة قاله في تحفة العروس ويستثنى من هذه القاعدة المذكورة وهي انه
اذا تاتى اتصال الضمير لا يعدل الى انفصاله مسئلتان يجوز فيهما الانفصال مع
تاتي الاتصال وهو المشار اليهما في النظم بقوله وصل وافصل هاء سلنيه وما
اشبهه في كنته الخلف انتمى كذاك خلتنيه احديهما وهي الاولى في النظم ان يكون
عامل الضمير الجايز فيه الاتصال والانفصال عاملا في ضمير اخر اعرف منه مقدم عليه
وهو مراد النظم بقوله وقدم الاخص في اتصال وليس المقدم مرفوعا اذ لا يكون
منصوبا او مجرورا فيجوز في الضمير الثاني الوجهان المتقدمان وهما قصيدتان
نظرا الى الاصل والانفصال هربا من توالي اتصالين في فضلتين ثم ان كان
العامل في الضميرين المذكورين فعلا غير ناسخ كما في باب اعطى فالوصل ارجح لكونه
الاصل ولا مرجح لغيره ولذلك اقتصر عليه سيبويه كالهاء من قولك للشخص في
عبد سلنيه او ملكنيه والكاف من قولك لعبدك زيد سالكيك يجوز

على منهج سلني اياه وملكني اياه وسلني اياك ولكون الوصل ارجح لمجي
يات التنزيل الايه قال الله تعالى فسيكفيكهم الله انلزمكموها
يسئلكموها كل ذلك من الوصل ومن الفصل قوله صلى الله عليه وسلم ان الله ملككم
اياهم ولو وصل لقال ملككموهم ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع
الواو مع ثلث ضمات وان كان العامل في الضميرين اسما وكانا اول الضميرين
مجرورا فالفصل ارجح لاختلاف محل الضميرين نصبا سواء كان الاسم العامل
مصدرا نحو عجبت من حبي اياه فحب مصدر مضاف الى فاعله وهو يا المتكلم واياه
مفعوله وهذا من الفصل ومن الوصل قوله في الحماسة لين كان حبك لي كاذبا لقد
كان حبيك حقا يقينا اللام في لين موطئة للقسم وفي لقد جواب القسم هذا هو
المعتمد ولا التفات الى غيره وفي لي مقويه لعمل المصدر في مفعوله لكونه فرعا
عن الفعل في العمل وحبك الاول بغير يا والكاف مضاف اليها من اضافة المصدر
الى فاعله وحبيك الثاني باليا وفيه الشاهد فانه اتى معه بالضمير الثاني وهو
الكاف متصلا ولو فصله لقال حبي اياك او كان الاسم العامل اسم فاعل نحو
عجبت من المولي اياه ومن الوصل قوله لا ترج او تخش غير الله ان الذي
واقيكه الله لا ينفلت مامونا فاتى بالضمير الثاني متصلا ولو فصله لقال
وقيك الله اياه وان كان العامل في الضميرين فعلا ناسخا من باب ظن نحو خلتنيه
فالارجح عند الجمهور الفصل لانه خبر في الاصل وحق الخبر الفصل قبل دخول
الناسخ فيترجح بعده وهو المراد بقول النظم غيري اختار الانفصالا كقوله
اخي حسبتك اياه وقد مليت ارجا صدرك بالاضغان والاحن والارجا النواحي جمع
رجا كالعصا والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة وهو الحقد والاحن بكسر
الهمزة وفتح الحا المهملة جمع احنة بكسرة الهمزة وسكون الحا وهو الحقد
ايض فهو من عطف احد المترادفين على الاخر والشاهد في حسبتك اياه حيث
فصل الضمير الثاني والارجح عند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل وقد
صرح بذلك في النظم فقال ...اتصالا اختار ...حجته ان الاصل الاتصال وقد
امكن وجا به التنزيل كقوله تعالى اذ يريكهم الله وورد به الشعر كقوله بلغت

صمیم غیر لكه اذلم يرد للالتباس بالجمد مبتدء المسئلة الثانية من
المسئلتين المستثنيتين من القاعدة المذكورة ان يكون الضمير منصوبا
بكان واحدى اخواتها سواء كان قبله ضمير ام لا وبذلك فارقت المسئلة
الاولى نحو الصديق كنته لذكانه زيد فيجوز فی ها الوجهان الاتصال والانفصال
وفی الارجح من الوجهين الخلاف المذكور في الترجيح فی نحو خلتنيه فالارجح عند
الجمهور الفصل وعند الناظم والزماني وابن الطراوة الوصل وتوجيههما
ما سبق وكلاهما وارد ومن ورود الوصل الحديث وهو قوله صلى الله عليه وآله
لعمر لما طلب ان يقتل ابن الصياد حين اخبر بانه الدجال ان يكنه فلن تسلط
عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله ومن ورود الفصل قوله وهو عمر بن عبد الله
بن ابي ربيعة المخزومي لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان
قد يتغير ثم شرع في محترزات القيود المتقدمة في المسئلة الاولى فقال
ولو كان الضمير السابق فی المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته ولا يجوز ضربت
اياه لما تقدم ولو كان الضمير المتقدم على الضمير الثاني غير اعرف اي غير اخص
وجب الفصل لانه مع الاتصال يجب تقديم الاخص فمع تقديم غير الاخص
يجب الانفصال وهذا معنى قول الناظم وقدم ما شئت في انفصال ٢
نحو اعطاه اياك او اعطاه اياي فان كلا من ضميري المخاطب والمتكلم اخص
من ضمير الغائب واعطاك اياي لان ضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب
واما قول عثمان اراهمني الباطل شيطانا فنادر والاصل اراهم الباطل اياي
شيطانا والمعنى اري الباطل القوم اني شيطان واجاز المبرد وكثير
من القدماء تقديم غير الاخص مع الاتصال نحو اعطيتهوك ولكن الانفصال
عندهم راجح ومن ثم بفتح الثاء المثلثة اي من هنا اي من اجل انه يجب
الفصل اذا تقدم غير الاعرف وجب الفصل اذا اتحدت الرتبة بان يكونا
لمتكلم او مخاطب او غائب لانه يصدق ان المتقدم منهما غير اعرف والى ذلك
اشار الناظم بقوله وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا نحو قول العبد لسيده ملكتني
اياي وقول السيد لعبده ملكتك اياك وقول السيد اذا اخبر شخصا انه ملك

عبده نفسه ملكتنه اياه لكن شرط جواز الاتصال تقديم الاخص وتساوي
الوصل ان كان الاتحاد في ضميري الغيبة واختلف لفظ الضميرين تذكيرا وتانيثا
وافرادا او تثنية وجمعا وهو مراد الناظم بقوله وقد يبيح الغيب فيه وصلا
وفي بعض النسخ مع اختلاف ما كقوله لوجهك في الاحسان بسط وبهجة
انالهماه قفو اكرم والد بسط بمعنى بشاشة وطلاقة ووجه مبتدا تقدم خبره
في المجرور باللام قبله وبهجة بمعنى حسن وسرور معطوف على بسط وانال
فعل ماض متعد لاثنين اولهما ضمير التثنية الراجع الى بسط وبهجة وثانيهما
ثانيهما ضمير المفرد الراجع الى الوجه واتى به متصلا والاكثر انالهما اياه بالانفصال
وقفو بمعنى اتباع فاعل انال واكرم مضاف اليه واحترز بالغيبة من
ضميري المتكلم وضميري المخاطب فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور
لاتحاد مدلولي الضميرين فلا يقال علمتناني ولا علمتيننا ولا ظننتكماك ويصح
الاختلاف في ضميري الغيبة لصحة تعدد مدلوليهما نحو جاريتي زيد اعطيتهما
واعطيتهوها واحترز باختلاف لفظ الضميرين من ان لا يختلف لفظهما فلا بد
بد من الفصل نحو مال زيد اعطيته اياه فصل قد مضى في تقسيم الضمير بحسب
مواقع الاعراب ان يا المتكلم من الضماير المشتركة بين محلي النصب والخفض
فتنصب بواحد من ثلثة فعل واسم فعل وحرف وتخفض بواحد من
اثنين حرف واسم وهذه العوامل على قسمين ما يمتنع معه نون الوقاية
وما تلحقه فالذي تلحقه نون الوقاية على اربعة احوال وجوب وجواز بتساو
ورجحان الثبوت ورجحان الترك فان نصبها فعل او اسم فعل وليت وجب
قبلها نون الوقاية لتقي الفعل او شبهه من نظير ما لا يدخله وهو الكسر الشبيه
بالجر ولتقي ما بني على الاصل وهو السكون من الخروج عن ذلك الاصل
فاما الفعل فنحو دعاني في الماضي ويكرمني في المضارع واعطني في الامر وجميع
الثلثة ملازمة للفعلية وتقول فيما تردد بين الفعلية والحرفية قام
القوم ما خلاني وما عداني وحاشاني بنون الوقاية ان قدرتهن افعالا فان
قدرتهن احرف جر وما زايدة اسقطت النون وتقدير الفعلية هو الراجح فتثبت.

الجنون قال تمس ندني ملتنديا ... بجر ند يا يهوى نديمي هو مع والندامي جمع ندمان
وهو نديم الرجل في الشرب مرفوع على النيابة عن الفاعل بتمل وموقع بفتح
اللام بمعنى معزي جران والمعنى تمل الندامي بلا مجاوز الى غيري واما
انا فلا امل فانني معزي بكل ما يهواه نديمي وتقول في المختلف فيه بين
الاسمية والفعلية والاصح الفعلية ما افقرني الى عفو الله وما احسنني ان اتقى
الله وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه والمثال الاول شاذ والثاني
منقاس وتقول في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية والاصح الفعلية قام
القوم ليسني قال بعضهم وقد بلغه ان انسانا يهدده عليه رجلا ليسني حكاه سيبويه
عن بعض العرب فعليه اسم فعل بمعنى الامر ورجلا مفعول به وليس فعل
واسمه مستتر فيه عايد على رجل وياء المتكلم خبره اي ليلزم رجلا غيري وهذا
مبني على جواز اعزاء الغايب وهو شاذ لانه ليس امره بفعل وضع للامر بل
بفعل وضع للامر بل بفعل مقرون بلام الامر كما ان النهي بفعل مقرون بلا
وكما ان اسماء الافعال لا تكون نايبة عن فعل مقرون بحرف النهي لا تكون نايبة
عن فعل مقرون بحرف الامر لان الفعل والحرف مختلفا الجنس فلا ينبغي
ان ينوب عنهما الاسم وماذكره من لزوم النون في نحو ما احسنني هو قول
البصري وهو مبني على ان افعل في التعجب فعل ماض واما تجويز الكوفي ما
احسني بحذف نون الوقاية سماعا كما في شرح الكافية فمبني على قوله ان احسن
ونحوه في الوزن من افعال التعجب اسم بدليل تصغيره سمع ما احيسنه ورد بان
التصغير فيه شاذ واما تجويز بعضهم ليسي بحذف نون الوقاية من ليس
لجموده فلا يعول عليه واما قوله وهو رؤبة عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب
القوم الكرام ليسي بغير نون فضرورة اشار اليها الناظم بقوله وليسي قد نظم والعديد
كالعدد يقال هم عديد الثري اي عدد الثري والطيس بفتح الطاء المهملة
وسكون الياء المثناة تحت وفي آخره سين مهملة الرمل الكثير وليس فعل
ماض واسمه مستتر فيه وجوبا عايد على البعض المفهوم من القوم وياء المتكلم
المتصلة به خبره وماذكره من لزوم نون الوقاية في الفعل مطلقا هو ما اشار

اليه الناظم بقوله وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية فاما نحو تأمروني
وتحاجوني بتخفيف النون في قراءة نافع فالصحيح عند سيبويه ان المحذوف
نون الرفع والمذكور نون الوقاية واختاره ابن مالك لان نون الرفع عهد حذفها
للجازم والناصب ولتوالي الامثال في نحو لتبلون ولغير ذلك نحو قوله ابيت
اسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي ولان نون الرفع نائبة
عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا في قراءة ابي عمرو ويامركم فحذف النون
ليس من تفضيل الفرع على الاصل وقيل المحذوف النون الوقاية وجزم به
الموضح في شذوره واسقط من شرحه وهو مذهب الاخفش والمبرد و
ابي على وابن جني والكثير المتاخرين واستدلواله باوجه احدها ان نون الوقاية
حصل بها التكرار والاستثقال فكانت اولى بالحذف وثانيها ان نون
الرفع علامة الاعراب فالمحافظة عليها اولى وثالثها ان نون الرفع لعامل
فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا اثر مع امكانه واما اسم الفعل المزيد على
النظم فنحو دراكني وتراكني بكسر الكاف فيهما وعليكني بفتحها فالاول بمعنى
ادركني بقطع الهمزة والثاني بمعنى اتركني والثالث بمعنى الزمني بوصل الهمزة
فيهما واما ليت المشار اليها بقول النظم وليتني فشا نحو ياليتني قدمت لحياتي وانما
وجبت النون مع ليت لقوة شبهها بالفعل لكونها تغير معنى الابتدا ولا تعلق
ما بعدها بما قبلها واما قوله وهو ورقة ابن نوفل ابن عم خديجة رضي الله
تعالى عنها لما ذكرت لخديجة عن غلامها ميسرة ما راي من رسول الله صلى
الله عليه واله في سفره ومما قاله بحيرة الراهب في شانه فيا ليتي اذا ما
كان ذاكم ولجت وكنت اولهم ولوجا باسقاط نون الوقاية من ليتي فضرورة عند
سيبويه لانه يوجب ليتني باثبات نون الوقاية وقال الفرا يجوز اختيارا
ليتي بحذفها وان نصبها لعل المشار اليه في النظم بقوله ومع لعل اعكس
فالحذف لنون الوقاية نحو لعلي ابلغ الاسباب الكريم من اثبات ها كقوله وهو حاتم
بن عدي الطائي وقيل حطايط بن يعفر اخو الاسود النهشلي يخاطب امراة عذلته
عن نفاقه ماله اريني جوادا مات هزلا لعلني اري ما ترين او بخيلا مخلدا

فالمعنى

والمعنى ليتني جوادا مات بالجل الهزال او بخيلا مخلدا لم يمت لعلي اري
ما تريين وحاصل ان انفاق المال لايميت الكريم لهزاله ولا امساكه يخلد
البخيل في الدنيا واثبات النون في لعلني هو اكثر من حذفها في ليتني وغلط ابن
الناظم في شرح النظم فجعل ليتني نادرا مع انه ضرورة عند سيبويه كما تقدم
فجعل لعلني ضرورة مع انه نادر بل كثير كما تقدم وهو في الاولى تابع لابيه
في قوله وليتني ندر ومخالف له في الثانية في قوله ومع لعل اعكس وانما كان
الاكثر في لعل التجرد لانها شبيهة بحروف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها
كما في قولك تب لعلك تفلح بخلاف ليت فانها شبيهة الفعل في تغيير معنى
الابتداء وعدم تعليق ما بعدها بما قبلها وان نصبها بقية اخوات ليت ولعل
واليها اشار في النظم بقوله وكن مخيرا في الباقيات ومن ان المفتوحة ولكن وكان
بالوجهان على السواء فالاثبات نظر الى شبهها بالافعال المتعدية في عمل النصب
والرفع والحذف لكراهة اجتماع الامثال فلما تعارض التوجيهان تساقطا و
استوى الامران كقوله وهو قيس بن ملوح واني على ليلى لزار وانني على ذاك فيما
بيننا مستديمها فاتى مع ان بنون الوقاية ثانيا وجردها منها اولا والزار رجزان
وهو بزاي ثم زاء منقوص من زريت عليه زراية اذا عتبت عليه والمعنى
واني لعاتب على ليلى واني مستديمها على ذلك العتب وكقول امرء القيس
كاني لم اركب جوادا اللذة ويحوز كانني وكقوله تعالى ولكني اريكم قوما وكقول
الشاعر ولكنني على حبها لعميد وان خفضها حرف وان كان ذلك الحرف من وعن
وجبت النون قبل يا المتكلم محافظة على بقاء السكون لانه الاصل في البناء الا في
الضرورة فلا تلحقها النون والى ذلك اشار الناظم بقوله في النظم واضطرارا
خففا مني وعني بعض من قد سلفا كقوله ايها السايل عنهم وعني لست من قيس ولا
قيس مني بتخفيف نون من وعن وقيس هو ابن عيلان بالعين المهملة و
اسمه الناس بفتح النون وسكون الهمزة وبالسين المهملة ابن مضر بن
نزار واسم اخيه الياس بالياء المثناة تحت وان كان الخافض ليا المتكلم غيرهما اي
غير من وعن امتنعت نون الوقاية نحو لي وبي وما هو على حرف واحد في بتشديد

اليا مما هو على حرفين وعلى مما هو على ثلثة احرف وبل[illegible] وعداي و[illegible] بفتح
اليا فيهن وانما امتنعت النون في لي وبي لانهما مبنيان على الكسر واما في ملا
وان كان مبنيا على السكون فان سكونه الاصلي ليزول عند اتصاله
بيا المتكلم بل تدغم اليا في اليا واما خلاي وعداي وحاشاي فلان الالف
لا تقبل التحريك ومقتضى هذا التعليل الا تلحقهن نون الوقاية اذا قدرن
افعالا ولكنهم اجروا باب الفعل مجرى واحدا وحملوا المعتل على الصحيح
بخلاف الحروف فانها لا خط لها في ذلك بل تفتح يا المتكلم بعد الالف
قال الاقيشر واسمه المغيرة بن الاسود لقب بالاقيشر لانه كان احمر الوجه
اقشر في فتية جعلوا الصليب الههم حاشاي اني مسلم معذور بعين مهملة وذال
معجمة اي مقطوع العذرة وهي قلفة الذكر ويقال فيه مختون من الختان
وهو القطع قلفة الذكر وان تخفضها معناه فان كان المضاف لدن او قد
او قط مما آخره ساكن والغالب الاثبات لنون الوقاية محافظة على السكون
لان لدن بمعنى عند وقط وقد بمعنى حسب وعند وحسب لا يلحقهما
النون فكذلك ما كان بمعناهما عند التحقيق ولا يختص الحذف بالضرورة كما
قال ابن مالك خلافا لسيبويه لما سياتي وغلط ابن الناظم في شرح النظم فجعل
الحذف في قد وقط اعرف من الاثبات والصواب العكس كما مر ومثالهما اي الاثبات
والحذف في لدن وقط وقد قد بلغت من لدني عذرا قرئ بتشديد وعلى الاثبات
وبتخفيفها على الحذف والتشديد هو الاكثر واقرا به من السبعة من عدا
نافعا وعاصما من رواية ابي بكر عنه والتخفيف هو القليل وقرا به نافع
وابو بكر وروي في حديث النار بالاضافة قطني قطني بنون الوقاية وقطي قطي
بحذفها والنون اشهر حفظا للبنا على السكون وقال حميد بن مالك الارقط
قدني من نصر الخبيبين قدي باثبات الوقاية في الاول وحذفها في الثاني ولك
ان تقول الشاهد فيه على ترك النون ويكون اصله قد باسكان الدال ثم
الحق يا القافية لا يا الاضافة وكسر الدال لالتقا الساكنين لا لمناسبة اليا
قاله الموضح في شرح الشواهد والخبيبين بتثنية خبيب بضم الخا المعجمة

وفتح اليا الموحدة وسكون اليا اخر الحروف وهو من باب التغليب كالقمرين
واراد بهما عبد الله بن الزبير واخاه مصعبا وكان عبد الله يكنى بابي خُبَيب
ثم قيل هما عبد الله وولده خبيبا الذي كان يكنى به ويروى الخبيبين بكسر
الباء على ارادة الجمع واراد بالثلثة عبد الله واخاه مصعبا وابنه خُبَيبا وذلك
مستفاد من قول الناظم وفي لدني لدني قل وفي قدني وقطني الحذف ايضا
قد يفي وعلم منه ان قد وقط بمعنى حسب كانهما لو كانا اسمي فعلين بمعنى يكفي
لكانت يا المتكلم معهما منصوبة لا مخفوضة وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة
ولو كانت قد حرفا وقط ظرفا لم تتصل بهما يا المتكلم اصلا وان كان المضاف
نحوهن اي غير لدن وقط وقد امتنعت نون الوقاية نحو ابي واخي لعدم السكون
هذا باب العلم بفتح العين واللام وهو نوعان جنسي وسيأتي اخر الباب وشخصي وهو
اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا من غير قيد زائد عليه بل بمجرد الوضع والغلبة و
اليه اشار الناظم بقوله اسم يعين المسمى مطلقا فخرج بذكر التعيين النكرات
كرجل فانها لا تعين مسمياتها وكشمس وقمر فان لفظهما لا يعين مدلولها
من حيث الوضع وانما حصل التعيين بعد الوضع لامر عرض في المسمى وهو
الانفراد في الوجود الخارجي وخرج بذكر الاطلاق ما عدا العلم من المعارف فان
تعيينه المسميات ليس تعيينا مطلقا بل هو تعيين مقيد اما بقرينة لفظية
او معنوية الاولى بيان ذا اللام مثلا انما تعين مسماه ما دامت فيه ال واذا فارقته
فارقه التعيين ونحو الذي انما يعين مسماه بالصلة ونحو انا وانت وهو انما
يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة فان انت مثلا موضوع للمخاطب
المعين من حيث هو مخاطب فاذا جعل صالحا لكل شخص من المخاطبين
فهو غير معرفة مجازا قاله الشاطبي ونحو هذا انما يعين مسماه ما دام حاضرا
فاذا فارقه الحضور فارقه التعيين قال الشاطبي فان ذا مثلا وضع
للشخص مفرد قريب فهو باعتبار الحال والمحل معرفة وباعتبار
صلاحية لفظه لكل من اتصف بتلك الحال وحل ذلك المحل غير معرفة
انتهى وكذا الباقي من المعارف فنحو يا رجل لمعين انما يعين مسماه

كالالف وم

بالفصل والاتصال ونحو غلامي وغلام
غلامه وهذا وغلامه الذي كالموصول وغلامه
انما يعين مسماه

بالمضاف اليه فاذا فارقه فاتته التعيين فصل العلم الشخصي مسماه
نوعان احدهما اولو العلم من المذكر نحو جعفر وهو علم منقول عن اسم
النهر الصغير لرجل وهو ايضا ابو قبيلة من عامر وهو جعفر بن كلاب
بن ربيعة بن عامر ومنهم الجعافرة والمؤنثات كخرنق بكسر الخاء المعجمة
والنون وهو علم منقول عن ولد الارنب لامراة شاعرة وهي اخت طرفة
بن العبد لامه قال ابو عبيدة وهي خرنق بنت عفان من بني سعد بن
ضبيعة رهط الاعشى انتهى والثاني ما لا يعقل كالقبايل جمع قبيلة والاحياء
جمع حي كقرن بفتح القاف والراء وهو اسم قبيلة من مراد ابوهم قرن بن
ردمان بن ناجية بن مراد واليه ينسب اويس القرني رضي الله عنه ومن
قال انه منسوب الى قرن المنازل بسكون الراء كالجوهري فقد سهي والبلاد
جمع بلد كعدن بفتح العين والدال المهملتين علم بلدة بساحل اليمن و
الخيل اسم جمع لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو فرس
كلاحق علم فرس كان لمعاوية بن ابي سفيان والبغال كدلدل والحمير
كيعفور وكلاهما كانا للنبي صلى الله عليه واله والابل اسم جمع كشدقم علم
فحل من فحول الابل كان للنعمان بن المنذر واليه تنسب الابل الشدقمية
والبقر اسم جنس كعرار بفتح العين والراء المهملتين وكسر الراء الاخيرة
علم بقرة وفي المثل باءت عرار بكحل بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة
علم بقرة ايضا واصل هذا المثل ان عرار وكحل اصطدمتا فماتتا جميعا فباء
كل منهما بالاخرى فصار مثلا يضرب لكل مستويين والغنم اسم جمع كهيلة
علم العنز لبعض نساء العرب والكلاب جمع كلب كواشق علم الكلب وذكر في
النظم سبعة اعلام وثامنهم علم الكلب فقال كجعفر وخرنق وقرن وعدن
ولاحق وشدقم وهيلة وواشق وفي ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون
سبعة وثامنهم كلبهم فصل وينقسم العلم بحسب الوضع الى قسمين مرتجل
من الارتجال بمعنى الابتكار قيل كانه ماخوذ من قولهم ارتجل الشيء اذا
فعله قايما على رجليه من غير ان يقعد ويتروى وهو في كلام سيبويه على

وجهين

وجهين احدهما مالم تقع له مادة مستعملة في الكلام العربي فانها ولم يات
من ذلك الا فقعس وهو ابو قبيلة من بني اسد وهو فقعس بن طريف
بن عمرو بن الحرث بن ثعلبة بن ذودان بن اسد ولم يستعملوا مادة فقعس
في غير هذا الموضع والثاني ما استعملت مادته لكن لم تستعمل تلك الصيغة
بخصوصها في غير العلمية بل استعملت من اول الامر علما وهذا هو الكثير ولذلك
اقتصر عليه كادد علما لرجل وهو ابو قبيلة من اليمن وهو ادد بن زيد بن
هلال بن سبا بن حمير وذكر سيبويه انه من الود من مادة ودد فاصل همزته
الواو واستعملت هذه المادة في الود والودود وغيرهما وسعاد علما للمراة
لم تستعمل هذه البنية في النكرات واستعملت مادة سعد في السعد
وساعد والساعدان وغير ذلك ثم المرتجل قسمان قياسي وشاذ فالقياسي
ماله نظير في ابنية الاسماء والشاذ ما لا نظير له فالاول نحو غطفان وعمران
وحمدان وفقعس وخنفق فان نظيرها نزوان وسرحان وندمان
وجعفر وعنبس والثاني نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة
ومنقول وهو الغالب في الاعلام وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها والنقل اما ان
يكون من اسم جامد والاسم الجامد اما ان يكون لحدث اي مصدر كزيد
فانه في الاصل مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة وفضل وهو في الاصل
مصدر فضل يفضل فضلا او يكون لعين اي ذات كاسد فانه في الاصل
اسم جنس للحيوان المفترس وثور بالمثلثة فانه في الاصل للفحل من البقر واما ان
يكون من وصف وذلك الوصف اما لفاعل كحارث فانه في الاصل اسم
فاعل من حرث يحرث وحسن بفتح المهملتين فانه في الاصل صفة
مشبهة من حسن يحسن او لمفعول كمنصور فانه في الاصل اسم مفعول
من نصر الثلاثي المجرد ومحمد فانه في الاصل اسم مفعول من حمد بتشديد
الميم الثلاثي المزيد واما ان يكون من فعل مجرد عن الفاعل وذلك الفعل
اما ماض كشمر بتشديد الميم لفرس او مضارع كيشكر لرجل وهو نوح عليه
السلام او امر كاصمت لبرية قال الرضي وكسر الميم منه والمسموع في الامر الضم

لان الاعلام كثيرا ما تغير لفظها عند النقل انتهى واما ان يكون نقله
من حرف كما لو سميت رجلا برب اخذا من صيغ الحروف قاله الفخر
الرازي في شرح المفصل واما ان يكون من جملة وتلك الجملة اما فعلية
فاعلها ظاهر كشاب قرناها اي ذوائبها شعرها او فاعلها مضمر بارز كاطرقا
او مستتر كيزيد من قوله بني يزيدُ بضم الدال واسمية كزيد منطلق ولم يسمع
النقل من الجملة الاسمية بمسموع من العرب كما قاله في شرح التسهيل و
لكنهم اي النحاة قاسوه على ما سمع من النقل من الجمل الفعلية وجعلوا قسيما له
على تقدير التسمية بها وما ذكره من تقسيم العلم الى مرتجل ومنقول هو
المشهور وهو في ذلك تابع للناظم في قوله ومنه منقول كفضل واسد
وذو ارتجال كسعاد وادد وعن سيبويه الاعلام كلها منقولة لان الاصل
في الاسماء التنكير وعن الزجاج كلها مرتجلة لان الاصل عدم النقل وما وافق
وضعا او غيره فهو اتفاقي لا مقصود فصل وينقسم العلم ايضا الى مفرد عن التركيب
كزيد وداود وهند وسعاد والى مركب وهو ثلثة انواع وذلك انه اما مركب اسنادي
وهو كل كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى كبرق نحره وشاب قرناها وهذا
النوع مبنى وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية به قال كذبتم
وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب وقال دوبة في حكاية
الفعل المسند الى الضمير المستتر نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد و
القوافي مرفوعة فلولا ان في يزيد ضميرا مرفوعا على الفاعلية لما رفع على الحكاية
والجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه مفرد غير منصرف والمانع من الصرف
العلمية ووزن الفعل ونبئت بمعنى اخبرت متعد لثلثة والهاء ضمير
المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل واخوالي مفعوله الثاني وبني يزيد
عطف بيان عليه وجملة لهم فديد بالفاء بمعنى صياح في موضع المفعول
الثالث اي فديد وظلما مفعول لاجله وناصبه محذوف تقديره يصيحون
وعلينا متعلق بذلك المحذوف لا بفديد لان صلة المصدر لا تتقدم عليه
ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره في اعادة الضمير تقول انا وزيد

فعلنا ولا تفضل فعلا والجاري على الالسنة يزيد بالياء اخر الحروف
اوله وقال ابن يعيش صوابه بالتاء المثناة فوق وهو اسم رجل واليه ينسب
الثياب التريدية انتهى قيل ولا يتعين ذلك في البيت الا ان يريد تزيد بن
جشم بن الخزرج او تزيد بن حلوان بن عمران ابن قضاعة فان كلا من هذين
ابو قبيلة وهما بالتاء الفوقانية واما مركب مزجي وهو كل كلمتين نزلت ثانيهما منزلة
تاء التانيث مما قبلها في ان ما قبله مفتوح الاخر ما لم يكن ياء ولكل من جزئيه
حكم يخصه فحكم الجزء الاول ان يفتح آخره كما يفتح ما قبل تاء التانيث وينتقل الاعراب
الى الجزء الثاني لصيرورته كالجزء مما قبله كما ينقل الاعراب مما قبل تاء التانيث
اليها لما صارت كالجزء مما قبلها كبعلبك وحضرموت لبلدين والاصل قبل
التركيب بعل وبك وحضر وموت فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة و
حكمهما ان يفتح اخر اولهما الا ان كان ياء فيسكن للتثقل بالتركيب والاعلال
كمعدي كرب لرجل وقالي قلا لمكان وكسر الدال من معدي شاذ والقياس
فتحها كمرمى ومسعى وحكم الجزء الثاني منهما ان يعرب بالضمة رفعا والفتحة
نصبا وجرا اعراب ما لا ينصرف للتركيب والعلمية الا ان كان الجزء الثاني
ويه فيبنى على الكسر في الاشهر عند سيبويه اما البناء فلانه اسم صوت واما
الكسر فعلى اصل التقاء الساكنين وذلك كسيبويه وعمرويه واختار الجرمي
ان يعرب اعرابه ما لا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين قال ابو حيان وهو
مشكل الا ان يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم
بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا انتهى والى هذا التفصيل الاشارة بقول
الناظم ذا ان بغير ويه تم اعربا واما مركب اضافي وهو الغالب في الاعلام المركبة لان
الاكثر فيها الكنى وهي مضافة وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما
قبله في ان الجزء الاول جار بوجوه الاعراب والجزء الثاني ملازم لحالة واحدة
الا ان التنوين ملازم المسكون والمضاف اليه ملازم للجر وما قبلهما
يختلف بوجوه الاعراب كعبد الله مما المضاف اليه مجرور بالكسرة والمضاف
معرب بالحركات وابي قحافة مما المضاف اليه مجرور بالفتحة والمضاف معرب بالحروف

وحكمه ان يجرى الجزء الاول وهو المضاف بحسب العوامل الثلثة رفعا ونصبا وجرا ويجر بالبناء للمفعول بمعنى يخفض الجزء الثاني وهو المضاف اليه بالاضافة دائما والى هذه الاقسام الثلثة اشار الناظم بقوله وجملة وما بمزج ركبا وشاع في الاعلام ذو الاضافة فصل وينقسم العلم ايضا الى اسم وكنية ولقب وهو المشار اليه في النظم بقوله واسما اتى وكنية ولقبا فالكنية كل مركب اضافي صدره اب او ام كابي بكر بن ابي قحافة وام كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وآله زاد الامام الفخر الرازي في العلم الجنسي او ابن او بنت كابن داية للغراب وبنت الارض للحصاة انتهى واللقب كل ما يشعر برفعة المسمى او ضعته بفتح الضاد المعجمة والقياس كسرها وانما فتحت تبعا للمضارع والها عوض من الواو والوضيع الدني من الناس فالرفعة كزين العابدين لقب علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب عليهم السلام والضعة نحو انف الناقة لقب جعفر بن قُريع تصغير قرع بفتح القاف وسكون الراء وبالعين المهملة ابو بطن من سعد بن زيد مناة وسبب جريان هذا اللقب عليه ان اباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته امه الى ابيه ولم يبق الا راس الناقة فقال له ابوه شانك به فادخل يده في انف الناقة وجعل يجره فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم الحطيئة بقوله قوم هم الانف والاذناب غيرهم ومن يسوي بانف الناقة الذنبا صار اللقب مدحا والنسبة اليه انفي فمرجع الكنية الى اللفظ وان اشعرت بالتعظيم ومرجع اللقب الى المعنى والاسم ما عداهما وهو الغالب كزيد وعمرو وفرق الابهري في حواشي العضد بين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد به الدلالة على الذات المعينة واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم او الاهانة واذا اجتمع الاسم واللقب يؤخر اللقب عن الاسم غالبا لان الغالب في اللقب ان يكون منقولا من اسم غير انسان كبطة فلو قدم لتوهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك مامون بتاخيره ولان اللقب يشبه النعت في اشعاره بالمدح والذم والنعت لا يقدم فكذلك ما اشبهه كزيد زين العابدين وانف الناقة وهذا مراد الناظم بقوله واخرن ذا ان سواه صحبا وربما تقدم اللقب على الاسم كقوله

وهو اوس بن الصامت اخو عبادة بن الصامت رضي الله عنهما انا ابن مزيقيا
عمرو وجدي ابوه منذر ماء السماء فقدم اللقب وهو مزيقيا على الاسم وهو
عمرو ومزيقيا بضم الميم وفتح الزاي وسكون اليا المثناة التحتانية و
كسر القاف وتخفيف اليا اخر الحروف لقب مقدم عليه وعمرو بالجر عطف
بيان على مزيقيا او بدل منه وسبب جريان هذا اللقب على عمرو انه
كان من ملوك اليمن وكان يلبس كل يوم حلتين فاذا امسى مزقهما كراهة
ان يلبسهما ثانيا وان يلبسهما غيره ومنذر احد اجداده لامه وهو منذر
بن امرء القيس بن النعمان احد ملوك الحيرة وماء السماء لقب منذر واختلف
في سبب جريانه عليه فقيل لحسن وجهه وقيل ان امه كان يقال لها
ماء السماء لحسنها واشتهر المنذر بلقبها وهو واسمها ماوية بنت عوف
بن جشم بن الخزرج واراد اوس بن الك انه كريم الطرفين نسيب الجهتين
ولا ترتيب بين الكنية وغيرها من اسم او لقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم
واللقب وتاخيرها عنهما قال اعرابي اخبارا عن عمر بن الخطاب اقسم بالله ابو حفص
عمر ما مسها من نقب ولا دبر فاغفر له اللهم ان كان فجر فقدم الكنية وهي ابو حفص
على الاسم وهو عمر وسبب انشاده ذلك ان قائلها قال لعمر ان ناقتي قد نقبت
فاحملني فقال له عمر كذبت وابى ان يحمله وحلف على ذلك فانشده ذلك
يقال نقب البعير ينقب بكسر القاف في الماضي وفتحها في المضارع اذا رق خفه
ودبر البعير اذا حفي فكانه تفسير له ويقال فجر اذا حنث في يمينه وقال
حسان بن ثابت يرثي سعد بن معاذ وما اهتز عرش الله من اجل هالك
سمعنا به الا لسعد ابي عمرو فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهي ابو عمرو
اصل هذا البيت ان السيد سعد بن معاذ اصيب يوم الخندق بسهم
في الاكحل فتألم قليلا ومات منه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله اهتز
العرش لموت سعد بن معاذ فنظمه حسان وتقول جاءني ابو عبد الله بطه وبطه
ابو عبد الله وفي نسخة من الخلاصة ما اي شيء وهو قوله وان يكن ذا ان سواه
صحبا وذلك يقتضي ان اللقب يجب تاخيره عن الكنية كابي عبد الله انف الناقة لان سوى

اللقب يشمل الاسم والكنية وكانه قال واخر اللقب ان صحب الاسم او الكنية
فالامر بوجوب تاخير اللقب عن الاسم صحيح وليس الحكم مع الكنية كذلك
بل يجوز تقديم اللقب على الكنية وتاخيره عنها كما تقدم وفي نسخة اخرى
من الخلاصة وذا اجعل آخرا اذا اسما صحبا فالاشارة بذا الى اللقب وهي
اصرح في المراد ولكن قال المرادي وما سبق اولى لان هذه النسخة لا يفهم منها
حكم اللقب مع الكنية انتهى ولك ان تقول اما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع
الكنية فمسلم باعتبار المنطوق وغير مسلم باعتبار المفهوم واما كونها اولى
فممنوع لانها تفهم غير الصواب ثم ان كان اللقب وما قبله من الاسم مفردين كسعيد
زين العابدين او انف الناقة او كان الاول مفردا عن الاضافة والثاني مضافا
كزيد زين العابدين او انف الناقة وكانا بالعكس بان كان الاول مضافا والثاني
مفردا كعبد الله كرز بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفي اخره زاي وهو في الاصل
خرج الراعي فالاقسام ثلثه فان ثبت اتبعت الثاني للاول في اعرابه اما بدلا
من الاول بدل كل من كل او عطف بيان على الاول او قطعته عن التبعية اما رفعا خبرا
لمبتدأ محذوف او نصبا مفعولا به بفعل محذوف فتقول على الاتباع جاءني عبد
الله زين العابدين برفعهما ورأيت عبد الله زين العابدين بنصبهما ومررت
بعبد الله زين العابدين بجرهما وان شئت قطعت من الرفع الى النصب ومن
النصب الى الرفع ومن الجر الى الرفع والنصب فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير
اعني ولو اظهر لجاز وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب اتباعا
وقطعا الا ان الكنية لا تكون الا مضافة واللقب والاسم يكونان مضافين
ومفردين فان كانا مضافين او احدهما مضافا والاخر مفردا فحكمهما
ما سبق وان كانا مفردين كسعيد كرز جاز ذلك المتقدم وهو جواز الاتباع و
القطع وجاز وجه آخر وهو اضافة الاول الى الثاني ان لم يمنع مانع كما اذا كان الاسم
معرفا بال كالحرث قفه او كان اللقب وصفا في الاصل مقرونا بال كهرون الرشيد
ومحمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني نص على ذلك ابن خروف وجواز
الاضافة مع انتفاء المانع هو قول الكوفيين والزجاج وهو الصحيح والاتباع

قيس والاضافة اكثر وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه وهو الاضافة ووجوب
الاضافة يرده النظر من جهتي الصناعة والسماع اما الصناعة فلانا لو
اضفنا الاول الى الثاني لزم اضافة الشيء الى نفسه بيان الملازمة ان
الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد فاضافة احدهما الى الاخر اضافة
الشيء الى نفسه واللازم باطل فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين
واما السماع من العرب فهو قولهم لرجل ضخم العينين اسمه يحيى ولقبه
عينان هذا يحيى عينان بغير اضافة والا لقالوا عينين بالياء واجيب
عن الاول بانه من اضافة المسمى الى الاسم فمعنى جاءني سعيد كرز
بالاضافة جاءني مسمى هذا الاسم وانما اول الاول بالمسمى والثاني
بالاسم لان الاول هو المعرض للاسناد اليه والمسند اليه انما هو المسمى
فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ واجيب عن الثاني بانه
يحتمل ان يكون جاء على لغة من يلزم المثنى الالف مطلقا والى
وجوب الاضافة في المفردين وجواز الاتباع في غيرها اشار الناظم
بقوله وان يكونا مفردين فاضف حتما والا اتبع الذي ردف
وما ذكره من النظر على القول بوجوب الاضافة يأتي مثله في حال الاضافة
على القول بالجواز فهو مشترك الالزام فما كان جواب المجيز فهو جواب الموجب
فصل في العلم الجنسي الموعود بذكره اول الباب اسم يعين المسمى بغير قيد تعيين
ذي بأداة الجنسية او ذي الاداة الحضورية وبذلك يفارق العلم الشخصي تقول
في تعيينه تعيين ذي الاداة الجنسية اسامة اجرأ من الجراة وهي الشدة من
ثعالة فيكون في تعيين الجنس بمنزلة قولك الاسد اجرأ من الثعلب وال في الاسد
والثعلب هذين للجنس لا للعهد اذ كل منهما اسم جنس وتقول في تعيينه تعيين
ذي الاداة الحضورية هذا اسامة مقبلا فيكون في تعيين الحضور المستفاد
من الاشارة بمنزلة قولك هذا الاسد مقبلا وال في الاسد هذه لتعريف الحضور بعينه
المستفاد من الاشارة الى الجنس فان قيل كيف تقول هذا الاسد مشيرا
الى واحد بعينه وانت تعني الجنس فالجواب ان اصل الاسم لو وضع على حمله

الجنس فاذا اشرت اليه فانما تعني به ذلك الفرد من حيث هو
معروف معلوم الاشباه لا باسد بعينه قال سيبويه اذا قلت
هذا ابو الحرث انما تريد هذا الاسد اي هذا الذي سمعت باسمه
او عرفت اشباهه ولا تريد ان تشير الى شي قد عرفته بعينه كزيد
ولكنك اردت هذا الذي كل واحد من امته له هذا الاسم انتهى و علم
العلم الجنسي يشبه علم الشخصي من جهة الاحكام اللفظية فانه يمتنع من
دخول ال عليه فلا يقال الاسامة كما لا يقال الزيد ويمتنع من الاضافة
فلا يقال اسامتكم كما يقال زيدكم الا ان قصد فيهما الشياع في المسميين
لان المانع من ذلك اجتماع معرفين مختلفين على معرف واحد وذلك
مأمون بالشياع ويمتنع من الصرف وهو التنوين فلا يجر بالكسرة ولا ينون
ان كان سببا آخر مع العلمية كالتانيث اللفظي في اسامة وثعالة وكزيادة الالف
والنون في حمار قبان وكوزن الفعل في بنات اوبر علم على ضرب من الكماة وابن آوى
بالمد وهو حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب وفيه شبه من الذئب
ومن الثعلب طويل المخالب والاظفار صياحه يشبه صياح الصبيان
قاله الكمال الدميري فان قلت وزن الفعل في المضاف اليه فقط والعلم
هو مجموع المضاف والمضاف اليه قلت اجيب عنه بان الاعلام الجنسية
الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علما وحده قاله الدماميني
ويمتنع وصفه بالنكرة فلا يقال اسامة مفترس بل المفترس ويبتدأ به
ويأتي الحال منه بلا مسوغ فيهما كما تقدم في المثالين السابقين وهما اسامة
اجرأ من ثعالة وهذا اسامة مقبلا ويشبه النكرة من جهة المعنى لانه شائع في
امته وجماعته لا يختص به واحد دون آخر كان النكرة نحو رجل كذلك فظهر
من كلامه اولا ان علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس المعرف بال الجنسية واخواته
لا فرق بين علم الجنس واسم النكرة من حيث المعنى وانما الفرق بينهما من جهة
التعريف وعدمه وقد يقال لما عاملوا اسد معاملة النكرة واسامة معاملة
المعرفة دل ذلك على افتراق مدلوليهما والا لزم التحكم فبالاثر يستدل على

المؤثر

المؤثر والفرق ان الصورة الذهنية لها خصوص من حيث استحضار
في الذهن لبطابق بها شخص ما وعموم من حيث هي كلية مجردة
من اللواحق فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم جنس كاسامة
والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كاسد وهي من حيث خصوصها
وعمومها تطبق على كل فرد من افرادها والحاصل ان اسدا موضوع
للحقيقة الذهنية من حيث هي هي من غير اعتبار قيد معها اصلا واسامة
موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها
مع قطع النظر عن افرادها وينقسم علم الجنس الى اسم وكنية ولقب وذلك
مستفاد من قول الناظم ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا
وهو عم فصل وسمي علم الجنس ثلثة انواع احدها وهو الغالب اعيان لا تولف
للواضع كالسباع جمع سبع وهو ما له ناب والحشرات جمع حشرة وهي صغار
دواب الارض فالسباع كاسامة للاسد وكنيته ابو الحارث وثعالة للثعلب
وكنيته ابو الحصين وابي جعدة كنية للذئب واسمه ذؤالة والحشرات نحو
[illegible] كنية للعقرب واسمها شبوة والى هذا النوع اشار الناظم بقوله من ذلك
ام عريط للعقرب وهكذا ثعالة للثعلب النوع الثاني اعيان تولف كهيان بن بيان
بفتح اولهما وتشديد ثانيهما المثناة تحت للمجهول العين وهي الذات والنسب
من بني ادم كطامر بن طامر لمن لا يعرف ولا يعرف ابوه وفي المحكم لابن سيده
ما ادري اي هي معناه اي الخلق هو وهو من اسماء الاضداد لان المجهولات
مستصعبة خفية لا هينة ولا بينة وقيل هيان بن بيان قبيلين لآدم
عليه السلام ويقال ايضا للذي لا يعرف صلمعة بن قلمعة وضل بن ضل
وابي المضا بفتح الميم والضاد المعجمة والمد للفرس وابي الدغفا بفتح الدال المهملة
وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدودا للاحمق لان العرب اذا حمقوا انسانا
قالوا له يا ابا الدغفا ولذها فقالوا اي شيئا لا راس له ولا ذنب والمعنى
كلاهما ما لا نطيق ولا يكون قال الموضح في حواشي التسهيل كان العرب
جعلت هيان بن بيان لعدم الشعور بحقيقته وابا الدغفا لحمقهم عنه

تحمقه بمنزلة ما لا يولف النوع الثالث موزون منونة كسبحان علما للتسبيح بمعنى التنزيه ينصب كما ينصب مسماه ثم استعملوه مكان يسبح وصار بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى براءة لله من السوء قاله ابن اياز ورد جعله علما لملازمته للاضافة قاله الموضح في الجامع الصغير وكيسان بفتح الكاف وسكون اليا آخر الحروف وبالسين المهملة علما للغدر بفتح العين المعجمة وعليه قوله اذا دعوا كيسان كانت كهولهم الى الغدر اسعى من شبابهم المرد وقال ابن جني في المنهج والدليل على انهم سموا التسبيح بسبحان والغدر بكيسان انهما غير منصرفين والسبب الواحد وهو الالف والنون حاصل فلا بد من حصول العلمية ويسار بفتح اليا المثناة تحت والسين المهملة وكسر الراء علما للميسرة بمعنى اليسر كقوله فقلت امكثي حتى يسار لعلنا نحج معا قالت وعاما وقابله وفجار بفتح الفا والجيم وكسر الراء علما للفجرة بسكون الجيم بمعنى الفجور وبرة بفتح الموحده وتشديد الراء علما للمبرة بمعنى البر وقد اجتمعا في قول النابغة انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار والى هذا النوع اشار الناظم بقوله ومثله برة للمبرة كذا فجار علما للفجرة هذا باب اسما الاشارة وهي كل اسم دل على مسمى واشارة اليه والمشار اليه اما واحد او اثنان او جماعة هذه ثلثة وكل واحد منها اما مذكر او مؤنث هذه ستة تحصل من ضرب اثنين في ثلثة وكل واحد من هذه الستة اما قريب المسافة او بعيد هذا هذه اثنا عشر تحصل من ضرب اثنين في ستة وعلى اعتبار المتوسط تصير ثمانية عشر قامت من ضرب ثلثة في ستة والمخاطب بالاشارة يكون واحدا مذكرا او مؤنثا او اثنين مذكرين او مؤنثين وجماعة ذكورا او اناثا هذه ستة تتنوع الثمانية عشر المذكورة في المشار اليه بحسب هذه الستة تصير ثمانية عشر في ستة فالمجموع مائة وثمانية فللمفرد المذكر في القرب عشرة ذا بالف ساكنة وذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذاؤه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة قال وهنا وفي الدار جهرة فتى في حلاف قوم ماجد مصور يروى بكسر الهاء وضمها وفي كتاب ابي الحسن

الحيثم

للمبتثم انما حركنا لها فيهما المضرورة والاصل فيهما ذا والفه اصلية عند البصريين
لا زايدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثي الاصل حذفت لامه على الاصح لا عينه
وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح وللمفرد المونث في القرب عشرة خمسة مبدوة
بالذال وخمسة مبدوة بالذال وخمسة مبدوة بالتا وهي ذي وتي بكسر اولهما
وسكون ثانيهما وذهي وتهي باشباع الكسرة وذه وته باختلاس وهو اختطاف
الحركة من الهاء والاسراع بها لا ترك الاشباع وذه وته بالاسكان للها وذات وتا
بضم التا من ذات قال الموضح في الحواشي التسهيلية الاشاره ذا والتا للتانيث
وهي التا في امرأة ونحوه مما فيه فا الفرق وليس بصفة انتهى وللمثنى في القرب
ذان في التذكير وتان في التانيث بالالف فيهما رفعا وذين وتين بالياء فيهما جرا و
نصبا ونحو ان هذان بالالف وتشديد نونان لساحران مؤول وتاويله اما على حذف
اسم ان ضمير شان على حد ان بك زيد ماخوذ واللام داخلة على مبتدا محذوف
والاصل انه هذان لهما ساحران او على ان بمعنى نعم وهي لا تعمل شيئا لانها حرف
تصديق فلا اسم لها ولا خبر او على انه جا على لغة خثعم فانهم لا يقلبون الف
المثنى يا في حالتي النصب والجر او على ان الالف الموجوده الف المفرد والف
التثنية حذفت لاجتماع الالفين والف المفرد لا يقلب ياء او على انه جي به
على اول احواله وهو الرفع كما في اثنان قبل التركيب وعلى ان نافية بمعنى ما
واللام بمعنى الا الايجابية كما تقول به الكوفيون او على انه مبني لدلالته على
معنى الاشارة واختاره ابن الحاجب ولجمعهما في التذكير والتانيث اولاء حال كونه
ممدودا عند الحجازيين نحو هؤلاء القوم وهؤلاء بناتي مقصورا عند اهل نجد من
بني تميم وقيس وربيعة واسد وذكر ذلك الفراء في لغات القران ولم يخصه بتميم
كما قاله الموضح في حواشي التسهيل ومن خطه نقلت والاكثر مجيئه للعقلاء
ويقل مجيئه لغير العقلاء كقوله وهو جرير بن عطيه ذم المنازل بعد منزلة اللوى
والعيش بعد اولئك الايام فاشار بها وليك للايام وهي مما لا يعقل وذم امر
من ذم يذم ويجوز في ميمه الكسر على اصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف
والضم للاتباع والمنازل مفعول به وبعد متعلق بمجد وفي محل من المنازل

اللوى

على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره والتقدير كائنة بعد مفارقة
منزله الدلال والالاء ممدود وقصره للضرورة والعيش منصوب بالعطف
على المنازل والايام عطف بيان على اولئك او نعت له والمخاطب بالاشارة
مذكر ولا يخفي ما في ذلك من الزيادة على قول الناظم بذا لمفرد مذكر اشر بذي
وذه تي تا على الانثى اقتصر وذان تان للمثنى المرتفع وفي سواه ذين تين اذكر
تطع وباولى اشر لجمع مطلقا والمد اولى فصل ما تقدم في المشار اليه اذا كان
قريبا واذا كان المشار اليه بعيدا لحقته كاف حرفية لان اسماء الاشارة لا تضاف وهذه
الكاف تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا ليتبين بها احوال المخاطب من الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمخاطب
وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية والجمعين فتقول ذاكَ وذاكِ
وذاكما وذاكم وذاكن ومن غير الغالب ان تفتح في التذكير وتكسر في التانيث ولا يلحقها
دليل تثنية ولا جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا يلحقها علامة تثنية
ولا جمع ويحتملهما قوله تعالى ذلك يوعظ به في البقرة وقوله تعالى ذلك
خير لكم في المجادلة ولك مع الحاق الكاف ان تزيد قبلها لاما مبالغة في البعد
وهذه اللام اصلها السكون كما في تلك وكسرت في ذلك لالتقاء الساكنين
او فرقا بينها وبين لام الجر في نحو ذا لك بفتح اللام والى ذلك اشار الناظم بقوله
ولدى البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام او معه الا في التثنية مطلقا من غير
تقييد بلغة دون اخرى وسواء في ذلك تثنية المذكر والمؤنث و
الا في الجمع في لغة من مده وهم الحجازيون وفي لغة بعض من قصره وهم
التميميون والا فيما سبقتها ها التنبيه بالف غير مهموزة والى الاستثناء
الاخير اشار الناظم بقوله واللام ان قدمت ها ممتنعة وبنو تميم لا ياتون باللام
مطلقا لا في مفرد ولا في مثنى ولا في جمع حكاه الفراء عنهم وتقييد الجمع
بلغة من مده احترازا من لغة من يقصره غير التميميين كقيس
وربيعة واسد فانهم ياتون باللام قال شاعرهم اولالك قومي لم
يكونوا اشابة وهل يعظ الضليل الا اولالكا والاشابة بضم الهمزة وبالشين

المعجمة والبا الموحدة واحدة الاشابيب وهم الاخلاط من الناس والضليل
بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام الكثير الضلال وماذهب اليه من ان اسم
الاشارة له مرتبتان قربى وبعدي لا غير تبع فيه الناظم وخالفه في شرح
اللمحة فقال والمشار اليه اما قريب المسافة او متوسطها او بعيدها فللمفرد
المذكر ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد وللمثنى ذان للقريب
وذانك بتخفيف النون للمتوسط وذانّك بتشديدها للبعيد وللجمع
اولا للقريب بمد وبقصر واولاك بالقصر للمتوسط واولئك بالمد للبعيد
وللمفرد المؤنث ذي وتي للقريب وتيك للمتوسط وتلك للبعيد وللمثناة تان
للقريب وتانك بالتخفيف للمتوسط وتانّك بالتشديد للبعيد وللجمع
اولا للقريب واولاك للمتوسط واولئك للبعيد انتهى وقد يتجوز في اسم
الاشارة بالنسبة الى المرتبة وبالنسبة الى المسمى فالاول نيابة ذي البعد عن ذي
القرب نحو ذلك الكتاب والثاني نيابة ما للواحد عما للاثنين او عما للجمع
فالاول نحو عوان بين ذلك اي بين الفارض والبكر والثاني كقول لبيد
ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس كيف لبيد او ينوب
ما للاثنين او للجماعة عما للواحد فصل ويشار الى المكان القريب بلفظين هنا
مجردة عن ها التنبيه او ههنا مقرونة بها التنبيه نحو انا ههنا قاعدون و
يشار للبعيد بالفاظ هنالك مجردة عن ها التنبيه او ههنالك مقرونة بها.
التنبيه من غير لام ~~او هنالك مقرونة بها التنبيه من غير لام~~ او هنالك بضم الها
وتخفيف النون وباللام المكسورة او هنّا بفتح الها وتشديد النون واصلها
هنن بثلاث نونات ابدلت الثالثة الفا لكثرة الاستعمال او هِنّا
بكسر الها وتشديد النون والكلام فيها كالتي قبلها وكسر الها ردى من
فتحها قاله السيرافي وانشد لذي الرمة هنا وهنا ومن هنا لهن بها ذات
الشمائل والايمان هينوم او هنّت بفتح الها والنون المشددة وسكون
التا وهي هنا المفتوحة الها زيدت عليها التا الساكنة فالتقى ساكنان
فحذفت الالف لالتقا الساكنين وقد تكسرها ؤها او ثَمّ بفتح المثلثة وتشديد

الميم وبنيت على الفتح للتخفيف ولم تكسر على اصل التقا الساكنين لاستثقال
الكسرة مع التضعيف نحو وازلفنا ثم الاخرين وهي ملازمة للظرفية فلا تخرج
عنها الا الى حالة شبيهة بها نحو جيئت من ثم لان الظرف والجار والمجرور اخوان
واما قوله تعالى واذا رايت ثم رايت فثم ظرف مكان لرايت المتقدمة
عليه لا مفعولا مطلقا على الصواب واذا قلنا بمذهب الجمهور ان المراتب ثلث
فيشار الى المكان القريب بهنا والى المتوسط بهناك والى البعيد بهنالك
واخواته وعند الناظم مرتبتان اشار اليهما بقوله وبهنا او ههنا اشر الى داني
المكان وبه الكاف صلا في البعد او بثم فه او هنا او بهنالك انطقن او هنا
هذا باب الموصول وهو في الاصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره اذا جعله من تمامه
وفي الاصطلاح ضربان موصول حرفي وموصول اسمي فالموصول الحرفي كل حرف اول
مع صلته بالمصدر ولم يحتج الى عايد وهو ستة ان المفتوحة الهمزة المشددة النون
وتوصل بجملة اسمية وتأول مع معمولها بمصدر فان كان خبرها مشتقا فالمصدر
المؤول من لفظه وان كان جامدا اول بالكون وان كان ظرفا او مجرورا اول
بالاستقرار وحكم الفعل في التصرف والجمود حكم الاسم فيهما قاله في المغني
وحكم المخففة من الثقيلة حكم المشددة في ذلك وان بفتح الهمزة وسكون النون
وهي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان او مضارعا
اتفاقا او امرا على الاصح وما المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر وبجملة
اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضح في الحواشي وكي المصدرية وتوصل بمضارع
مقرونة بلام التعليل لفظا او تقديرا ولو المصدرية وتوصل بفعل متصرف
غير امر والذي على وجه حكاه الفارسي في الشيرازيات عن يونس وانه جعل منه
ذلك الذي يبشر الله قال الموضح في الحواشي ومن افصح الدلالة على ذلك قول ابي
ذهيل الجمحي ياليت من يمنع المعروف يمنعه حتى يذوق رجال مر ما صنعوا
وليت رزق رجال مثل نايلهم قوت كقوت ووسع كالذي وسعوا وعلى
القول به فقال الرضي لا خلاف في اسمية الذي المصدرية وضيع الموضح يأباه
مثال المخفف بالتشديد نحو اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا ومثال ان بالتخفيف

نحو وان تصوموا خير لكم اي صومكم خير لكم ومثال ما بما نسوا يوم الحساب اي بنسيانهم
اياه ومثال كي لكيلا يكون على المؤمنين حرج اي لعدم كون على المؤمنين حرج
ومثال لو يود احدهم لو يعمر اي التعمير ومثال الذي المصدرية وخضتم كالذي خاضوا اي
كخوضهم والمانع يدعي ان الاصل كالذين حذفت النون منه على لغة او ان الاصل كالخوض
الذي خاضوه فحذف الموصوف والعايد او ان الاصل كالجمع الذي خاضوا
فقال الذي باعتبار لفظ الجمع وقال خاضوا باعتبار معناه او انه اوقع الذي
على الجمع كقوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد او
ان الذي مشترك بين المفرد والجمع على قول الاخفش كما قاله الموضح في شرح
اللمحة والموصول الاسمي كل اسم افتقر الى الوصل بجملة خبرية او ظرف او جار ومجرور
تامين او وصف صريح والى عايد او خلفه قاله الموضح في شذوره وهو ضربان
نص في معناه لا يتجاوزه الى غيره ومشترك بين معان مختلفة بلفظ واحد فالنص
ثمانية هنا منها للمفرد المذكر الذي للعالم بكسر اللام وهو من تقوم به العلم وغيره بالجر
فالعالم المنزه عن الذكورة والانوثة نحو الحمد لله الذي صدقنا وعده والعالم
المذكر نحو والذي جاء بالصدق وغير العالم نحو هذا يومكم الذي كنتم توعدون
وللمفرد المؤنث التي للعاقلة وغيرها فالاول نحو قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها
الثاني نحو ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها فاوقع التي على القبلة وهي غير عاقلة ولك في
ياء الذي والتي وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون اما خفيفة فتكون
ساكنة واما شديدة فتكون اما مكسورة او جارية بوجوه الاعراب وعلى الحذف
فيكون الحرف الذي قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف واما ساكنا فهذه
خمس لغات في الذي والتي ولتثنيتهما اللذان واللتان بالالف رفعا واللذين واللتين
بالياء المفتوح ما قبلها جرا ونصبا تقول جاءني اللذان قاما واللتان قامتا ورأيت
اللذين قاما واللتين قامتا ومررت باللذين قاما واللتين قامتا وتثنيتهما
بحذف الياء على غير قياس وكان القياس في تثنيتهما وفي تثنية ذا وتا السابقين
في مبحث الاشارة ان يقال في تثنية الذي اللذيان باثبات الياء مخففة وتثنية
التي اللتيان باثبات الياء مخففة وفي تثنية ذا ذيان بقلب الالف ياء وفي تثنية تا

ثنيان بقلب الالف يا كما يقال في تثنية القاضي من المعرب المنقوص القاضيان
باثبات اليا وكما يقال في تثنية فتى من المعرب المقصور فتيان بقلب الالف
ياء ولكنهم فرقوا بين تثنية المبني كالذي وذا وتثنية المعرب كالقاضي وفتى
بحذفوا الحرف الاخر وهو اليا من الذي والتي والالف من ذا وتا وابقوه في قاضي
وفتى ففرقوا بين المعرب والمبني في التثنية كما فرقوا بينهما في التصغير اذ قالوا في
تصغير الذي والتي وذا وتا اللذيا واللتيا وذيا وتيا فابقوا الحرف الاول وهو
اللام الاولى من اللذيا واللتيا والذال من ذيا والتا من تيا على فتحه الذي كان
قبل التصغير وزادوا الفا في الاخر في الالفاظ الاربعة عوضا من ضمة التصغير التي
تكون في اول المصغر ومن العرب من يقول اللذيا واللتيا بضم اللام فيجمع في
التصغير بين الضمة والالف وما ذكره الموضح هنا تبعا للناظم من ان اللذان
واللتان تثنية الذي والتي مخالف لقول الناظم في شرح التسهيل ان العرب
استغنت بتثنية اللذ دون اليا واللت كذلك عن تثنية الذي و
التي باليا فان العرب لم تثنهما انتهى وعلى تقدير تسليم ما هنا فلا يختص
حذف الاخر بتثنية المبني بل قد يحذف الاخر بتثنية المعرب نحو عاشوران
وخنفسان تثنية عاشورا وخنفسا حكاه الفرا عن العرب وحيث ثني
الموصول واسم الاشارة فجمهور العرب يخففا النون فيهما وتميم وقيس
يشددان النون فيهما تعويضا من المحذوف منهما وهو اليا في الذي والتي و
الالف في ذا وتا او تاكيدا للفرق بين تثنية المبني والمعرب الحاصل بحذف
اليا والالف والى التشديد والتعويض اشار الناظم بقوله والنون ان تشدد
فلا ملامة والنون من ذين وتين شددا ايضا وتعويض بذاك قصدا
ولا يختص ذلك التشديد بحالة الرفع عند الكوفيين بل يكون فيها وفي حالتي
الجر والنصب خلافا للبصريين في زعمهم ان التشديد مختص بحالة الرفع لانه قد قرئ في
السبع ربنا ارنا اللذين حذي ابنتي هاتين بالتشديد فيهما في حالتي النصب في الذين
والجر في هاتين كما قرئ في حالة الرفع واللذان ياتيانها منكم فذانك برهانان بالتشديد
فيهما فجوز احدهما ومنع الاخرى تحكم بلحارث بن كعب اجمعون وبعض ربيعة

يحذفون

تحذف نون اللذان واللتان في حالة الرفع تقصيراً للموصول لطوله بالصلة لكونهما
كالشيء الواحد قال الفرزدق ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا
اراد اللذان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية لان وبني منادي بالهمزة
وكليب بالتصغير ابو قبيلة وهو كليب بن يربوع وعمي بالتثنية هما هذيل بن
هبيرة التغلبي وهذيل بن عمران للاصغر كان اخاه لامه والاغلال جمع غل وهو
حديد يجعل في العنق من الاساري وغيرهم واراد الفرزدق بذلك الافتخار
على جرير فانه من بني كليب بان عميه قتلا الملوك وخلصا الاساري من
اغلالهم وقال الاخطل هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم اراد اللتان فحذف
النون وهو مرفوع على الخبرية للمبتدا وهو هما وتميم قبيلة وصميم بمعنى خالص
والمعنى هما المراتان لو ولدتهما تميم لقيل فخر لهم خالص ولقب هذا الشاعر
بالاخطل لكبر اذنه واسمه غياث بن عوث التغلبي وكان نصرانيا وجاز
حذف النون في اللذان واللتان لعدم الالتباس ولا يجوز ذلك الحذف في
نون ذان وتان للالتباس بالمفرد ولعدم الطول وللمخصّان في نون الموصول ثلث
لغات الاثبات والحذف والتشديد وفي نون الاشارة لغتان الاثبات والتشديد
وبجمع المذكر العاقل كثيرا ولغيره اي لغير العاقل قليلا الأُلى على وزن العلي ويكتب
بغير واو قاله الموضح وفي شرح اللمحة مقصورا على المشهور كقوله رايت بني عمي الالى
يخذلونني على حدثان الدهر اذ يتقلب وقد يمد كقوله ابى الله الشم الالاء كانهم
سيوف اجاد القين يوما صقالها وهي في هذين البيتين للعاقل ومن ورودها
لغير العاقل قوله تهيجني للوصل ايامنا الالى مررن علينا والزمان وريق
والذين بالياء مطلقا في الاحوال الثلثة وهي مبنية وان كان الجمع من خصايص
الاسما لان الذين مخصوص باولي العلم والذي عام فلم يجر على سنن الجموع
المتمكنة بخلاف المثنى فانه جار على سنن المثنيات المتمكنة لفظا ومعنى
وقد يقال جا الذون بالواو رفعا ورايت الذين ومررت بالذين بالياء جرا
ونصبا وهي ح معربة لان شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصايص الاسماء
وهي لغة هذيل او عقيل بالتصغير فيهما او لبني ... شاعرهم نحن الذون صبحوا

الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا نحن مبتداء والذون خبره والنخيل تصغير
نخل بالنون والخا المعجمة موضع بالشام وغارة مفعول لاجله وهو اسم مصدر
اغار والقياس اغارة والملحاح بكسر الميم من الح السحاب دام مطره وجمع المؤنث
اللائي واللاي باثبات اليا فيهما وقد تحذف ياوهما اجتزاء بالكسرة فيقال اللاء
واللا والى هذه الثمانية اشار الناظم بقوله موصول الاسما الذي الانثى التي واليا
اذا ما ثنيا لا تثبت بل ما تليه اوله العلامة جمع الذي الالى الذين مطلقا
وبعضهم بالواو رفعا نطقا باللات واللاء التي قد جمعا وقد يتعارض الالى واللاء
فيقع كل منهما مكان الاخرى قال مجنون ليلى قيس بن الملوح محى حبها حب الالى كن
قبلها وحلت مكانا لم يكن حل من قبل فاوقع الالى مكان اللاء اي حب اللاتي بدليل عود
الضمير المؤنث اليهن وقال رجل من بني سليم فما اباؤنا بامن منه علينا اللاء قد مهدوا
الحجورا فاوقع اللاء موقع الالى بدليل عود ضمير جمع المذكور عليها والالى بمعنى
الذين والذين اشهر منها فلذلك عدل الموضح وقال اي الذين اذ لا فرق بينهما فى
المعنى ليس اباؤنا الذين اصلحوا اشاتنا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد باكثر
امتنانا علينا من هذا الممدوح والى تعارضهما اشار الناظم بقوله واللاء كالذين
نزرا وقعا والموصول المشترك ستة من بفتح الميم وما وأي بفتح الهمزة وتشديد
اليا وال وذو وذا وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال ومن وما وال تساوي
ما ذكر وهكذا ذو ومثل ماذا اي كما ولكل منها كلام يخصها فاما من فانها تكون
فى اصل الوضع للعالم بكسر اللام نحو ومن عنده علم الكتاب وتكون لغيره اي غير العالم
على سبيل التطفل فى ثلث مسايل احدها ان ينزل ما وقعت عليه من غير العالم
منزلته اي منزلة العالم نحو قوله تعالى ومن اضل ممن يدعوا من دون الله من لا
يستجيب له وقوله وهو العباس بن احنف اسرب القطا هل من يعير جناحه لعلي الى من
قد هويت اطير فاوقع من على سرب القطا وهو غير عالم وقوله وهو امرؤ القيس بن
حجر الكندي الا عم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان فى العصر الخالي فاوقع
على الطلل وهو غير عاقل وعم فعل امر معناه الدعا اصله انعم حذفت منه الالف
والنون تخفيفا وصباحا منصوب على الظرفية وهو من عادة تحيات العرب فى الصباح غم

صباحا

تبعا حاو في المساعم مساء نحكا بهم قالوا انعم لله صباحك ومسايك
ويعمن اصله ينعمن حذف منه النون الاولى والنون الساكنة في
آخره للتوكيد ومن فاعل بيعمن والعصر بضمتين بمعنى العصر
بفتح العين وسكون الصاد الزمان ويجمع في القلة على اعصر وفي
الكثرة على عصور نزلا الخالي لغته فنحو الاصنام في قوله تعالى يدعوا من دون
الله من لا يستجيب له ونداء القطا في قوله اسرب القطا هل من يعير جناحه
نداء الطلل في قوله ايها الطلل البالي سوغ ذلك وهو وقوع من على الاصنام
لما كانت عندهم مدعوة وعلى السرب والطلل لما كانا منادين ولا يدعى وينادى
الا العاقل المسئلة الثانية من وقوع من على غير العالم ان يجتمع غير العاقل مع
العاقل فيما وقعت عليه من الموصولة نحو كمن لا يخلق فانه عام في العاقل وغير
لشموله الادميين والملايكة والاصنام فان الجميع لا يخلقون شيئا ونحو الم تر ان
الله يسجد له من في السموات فانه يشمل الملايكة والشمس والقمر والنجوم والجبال
والشجر والدواب بالذكر في الاية لشمولها واستبعاد السجود منها ونحو يمشي على
رجلين فانه يشمل الادمي والطاير ولا فرق في هذه المسئلة بين ان يكون العاقل
اكثر من غيره كالمثال الاول او اقل منه كالمثال الثاني او مساويا له كالمثال الثالث
ولذلك عاد لفظه نحو في الامثلة الثلثة المسئلة الثالثة من وقوع من على غير العاقل
ان يقترن غير العاقل اي بالعاقل في عموم فصل بمن الموصولة نحو من يمشي على
بطنه ومن يمشي على اربع الاقترانهما بالعاقل في عموم كل دابة في قوله تعالى والله خلق
كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من
يمشي على اربع فاوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل ولكن للاختلاط
فيها على ضربين اختلاط فيما وقعت عليه من وهو من يمشي على رجلين فانه
يشمل الادمي والطاير كما تقدم واختلاط في عموم فصل بمن وهو من يمشي
على بطنه ومن يمشي على اربع فانهما اختلطا بالعاقل في عموم كل دابة لان
الدابة لغة لما يدب على الارض عاقلا كان او غيره بدليل ان شر الدواب عند الله
الذين كفروا الا دابة الارض تاكل منساته ويحتمل عندي ان تكون من فيهن

وغيرها ومعرفة الاعراض انه يشمل
الادمية عادة السجود ونحوهم

نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع يمشي على بطنه ومنهم
نوع يمشي على رجلين ومنهم نوع يمشي على اربع على حد ومن الناس
من يعبد الله على حرف قال الموضح في شرح الشذور ويجوز في من
ان تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير ومن الناس ناس
يعبدون الله انتهى واما ما الموصولة فانها في اصل وضعها لما لا يعقل وحده
نحو ما عندكم ينفد اي الذي عندكم ينفد وقد تكون اي لما لا يعقل مع
العاقل نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض فانه يشمل العاقل وغيره ويكون
لانواع من يعقل هذه عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك تبعا للفارسي
ولصفات من يعقل ومثالهما عند ابن عصفور وابن مالك نحو فانكحوا ما
طاب لكم من النساء وكلا التعبيرين متكلم فيه اما الاول فرده ابن الحاجب بان
النوع لا يعقل فهذا مستغنى عنه بقوله لما لا يعقل واما الثاني فلانه لا يصح
ان يقال انكحوا الطيب والطيبة لان النكاح انما هو للذوات لا للصفات
نقله الموضح في الحواشي وتكون ما للمبهم امره من الاشخاص كقولك وقد رايت شبحا
بفتح البا الموحدة وبالحا المهملة لا يدري ابشر هو ام مدر انظر الى ما ظهر
وكذا لو علمت انسانيته ولم تدر اذكر هو ام انثى قاله ابن مالك في شرح
التسهيل اخذا من قوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا وللبحث
فيه مجال والاربعة الباقية من الستة تكون للعاقل وغيره وفيها تفصيل فاما اي بفتح
الهمزة وتشديد اليا فخالف في موصوليتها ثعلب ابو العباس احمد بن يحيى محتجا بانه
لم يسمع ايهم هو فاضل جاني بتقدير الذي هو فاضل جاني ويرده قوله وهو غسان
اذا ما لقيت بني مالك فسلم على ايهم افضل وجه الرد منه ان ايهم مبنية على الضم
وغير الموصولة لا تبنى ولا تصلح هنا واذا انتفى غير الموصولة تعينت الموصولة
وهو المدعي وهي ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا الى معرفة ولا تضاف لنكرة خلافا
لابن عصفور وابن الضايع بالضاد المعجمة والعين المهملة فانهما اجازا اضافتها
الى نكرة وجعلا من ذلك وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي
عندهما موصولة والعلم بمعنى يعرف والتقدير وسيعرف الذين ظلموا المنقلب

الذي

انقلاب ينقلبونه ومذهب الجمهور ان ايا هنا استفهامية منصوبة بينقلبون
على انها مفعول مطلق وليعلم على بابه وهو معلق عن العمل فيما بعده لاجل
الاستفهام باي والتقدير وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون اي انقلاب
واي الموصولة لا يعمل فيها الا عامل مستقبل متقدم عليها نحو لننزعن من كل شيعة
ايهم اشد خلافا للبصريين في الاستقبال والتقديم قال في التسهيل ولا يلزم
استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين وقال ابو حيان في شرح التسهيل
وسئل الكسائي في حلقة يونس لم لا يجوز اعجبني ايهم قام فمنع من ذلك فقيل له
لم فلم يلح له وجه المنع فقال اي كذا خلقت انتهى اي كذا وضعت قال ابن السراج
موجها قول الكسائي بالمنع ما معناه ان ايا وضعت على العموم والابهام فاذا
قلت يعجبني ايهم يقوم فانك قلت يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام كائنا
من كان ولو قلت اعجبني ايهم قام لم يقع الا على الشخص الذي قام فاخرجها
ذلك عن ما وضعت له من العموم وانما اشترط كون العامل فيها متقدما مع كونه
مستقبلا للتمايز عن الشرطية والاستفهامية لانهما لا يعمل فيهما الا متاخر والمشهور
عند الجمهور اعرابها وتذكيرها وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعضهم فتقول
اية وايان وايتان وايون وايات وعلى الحالين هي معربة تقبل مطلقا سواء اضيف
ام لم تضف ذكر صدر صلتها او حذف وهو قول الخليل ويونس والاخفش
والزجاج والكوفيين واليه اشار الناظم بقوله وبعضهم اعرب مطلقا وقال
سيبويه تبنى على الضم اذا اضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا وهو مراد
الناظم بقوله واعربت ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف نحو ايهم اشد
وقوله على ايهم افضل بالبناء على الضم فيهما تشبيها بالغايات اذ كان بناؤها
بسبب حذف شيء وخولف في ذلك قال الزجاج ما تبين لي ان سيبويه غلط
الا في موضعين هذا احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول
ببنائها اذا اضيفت انتهى وزعم المانعون ان ايا في الاية استفهامية وانها مبتدا
واشد خبره ثم اختلفوا في مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن
الذين يقال فيهم ايهم اشد وقال يونس المفعول الجملة وعلقت ننزع عن العمل

فيها وقال الكسائي والاخفش المفعول كل شي نعم ومن زايدة ورد الموضح
ذلك في المغني بما يطول ذكره وبالبيت السابق وقد تعرب ج اي حين
اذا اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا كما في فريت الآية وبي ايهم
اشد بالنصب وهي قراءة هرون ومعاذ ويعقوب قال بيت وهو على ايهم
افضل بالجر قال سيبويه وهي لغة جيدة وبذلك احتج من قال باعرابها
مطلقا واما ال فنحو المصدقين والمصدقات مما صلته اسم فاعل ونحو والسقف المرفوع
والبحر المسجور مما صلته اسم مفعول وسكت عن الصفة المشبهة نحو الحسن
لان ال الداخلة عليها حرف تعريف على ما صححه في المغني وليست ال الداخلة
على اسمي الفاعل والمفعول موصولا حرفيا خلافا للمازني في احد قوليه ومن وافقه
ويرده انها لا تؤول بالمصدر وان الضمير يعود عليها في نحو قولهم قد افلح
المتقي ربه والضمير لا يعود الا على الاسماء واجاب المازني عن الثاني بان الضمير
يعود على موصوف محذوف ورد بان لحذف الموصوف مطابا لا يحذف
في غيرها الا ضرورة وليس هذا منها ولا حرف تعريف خلافا لابي الحسن الاخفش
وهو ثاني قولي المازني وحجتهما ان العوامل تتخطاها نحو جاء الضارب كما
تتخطاها مع الجامد نحو جاء الرجل وهي مع الجامد معرفة اتفاقا فتكون مع
المشتق كذلك ويجاب بالفرق بانها مع المشتق داخلة على الفعل تقديرا لان
المشتق في تقدير الفعل فيعود عليها ضمير وال المعرفة لا يعود عليها ضمير و
انما نقل الاعراب الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويدعي على كونها
اسما ان الوصف يعمل معها بلا شرط ولو كانت معرفة لكانت مبعدة من
شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملا واجاب الاخفش بالتزام مذهب
الى ان اسم الفاعل لا يعمل مع ال واما ذو فخاصة بطي وذلك مستفاد من قول
النظم وهكذا ذو عند طي شهر والمشهور عنهم بناؤها ~~جنس والثانية~~ على سكون
الواو وقد تعرب بالحروف الثلثة اعراب ذو بمعنى صاحب وخص ابن الضايع ذلك
بحالة الجر لانه المسموع كقوله وهو منظور ابن سحيم الفقعسي فلما كرم موسرون لقيتهم
فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا فيمن رواه بالياء وهو ابو الفتح بن جني في كتاب المحتسب

الجـزو الـ 112

ويبكك قولنا سبب البنا قايم ولم يعارضه معارض والمشهور عنهم ايض افرادها
وان وقعت مثنى اوجمع وتذكيرها وان وقعت على مؤنث كقوله وهو سنان
بن الفحل الطائى فان الما ما ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت فاتى بذو
مفردة مذكرة مع انها واقعة على البئر وهي مؤنثة ويحتمل انه راعى معنى القليب
وهو مذكر والحفر معروف والطي من طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة
وقد تونث وتثنى وتجمع عند بعض بني طي فتقول في المذكر ذو قام وفي المؤنث
ذات قامت وفي المثنى المذكر ذوا قاما وفي مثنى المؤنث ذوانا قامتا وفي
جمع المذكر ذو واقاموا وفي جمع المونث ذوات فمن حكاه ابن السراج في
الصول عن جميع لغة طي على الاطلاق وتبعه ابن عصفور في المقرب ونازع
في ثبوت ذلك المحكى على الاطلاق ابن مالك في شرح التسهيل فقال واطلق
ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها قال الشاطبي والمرد وعليه انما هو
الاطلاق في جميع لغة طي واما كون ذو تثنى وتجمع وتذكر وتونث عند
بعض طي فهو ثابت انتهى قال الفرا في لغات القران وربما قالوا هذان
ذو للعرف وهؤلاء ذووا تعرف ويجعلون مكان التي ذات ويرفعون التا
على كل حال وفي تثنيتها هاتان ذواتا تعرف وفي جمعها هؤلاء ذوات
تعرف انتهى وابن السراج وابن عصفور وابن مالك كلهم حكى عن بعض طي
ذات للمفرد وذوات لجمعها مضمومتاين على انهما موصولان مستقلان مرادفان للتي
واللاتي قال في التسهيل وقد ترادف التي واللاتي ذات وذوات مضمومتين
مطلقا وقال في النظم وكالتي ايضا لديهم ذات وموضع اللاتي اتى ذوات
بقوله وهو رجل من بني طي كما قال الفرا في لغات القران سمعنا اعرابيا
من طي يسال ويقول بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به فبني
ذات على الضم ونقل حركة الها الى ما قبلها وحذف الالف فسكنت الها وبالفضل
متعلق بمحذوف اي اسلكم بالفضل ونحوه والكرامة بالخفض معطوفة
على الفضل وكانه يشير الى قوله تعالى والله فضل بعضكم على بعض في الرزق
قال الموضح في الحواشي ذو لو هو مرفوعة جمعتها من ابنق موارق ذوات ينهضن بغير سائق

الاخيرة

فبني ذوات على الضم والهاء في جمعتها للنوق المذكورة في بيت قبله
والاينق بتقديم الياء المثناة تحت الساكنة على النون المضموم جمع
ناقة واصل ناقة نوقة تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا
وتجمع في القلة على انوق قدمت الواو على النون فصار اونق ثم قلبت
الواو ياء فصار اينق ويجمع اينق على ايانق والمارق جمع مارق من مرق
السهم شبه النوق بالسهام في سرعة مشيها وسابق من السوق بفتح
السين وحكي في ذات وذوات اعرابهما بالحركات اعراب ذات وذوات
بمعنى صاحبة وصاحبات حكي الاول ابو حيان في الارتشاف وحكي الثاني ابو جعفر
بن النحاس الحلبي واذا اعربا نونا لعدم الاضافة فتقول جاءتني ذاتٌ قامت
ورايت ذاتًا قامت ومررت بذاتٍ قامت بالحركات الثلث مع التنوين
وتقول جاءتني ذواتٌ قمن بالرفع والتنوين ورايت ذواتٍ قمن ومررت
بذواتٍ قمن بالكسرة مع التنوين جرا ونصبا قاله الموضح في الحواشي
واما ذا فشرط موصوليتها ثلثة امور احدها ان لا تكون للاشارة لانها اذا كانت للاشارة
تدخل على المفرد نحو من ذا الذاهب وما ذا التواني والمفرد لا يصلح ان يكون صلة
لغير ال والام الثاني ان لا تكون ذا ملغاة والغاؤها على وجهين احدهما حكمي و
الاخر حقيقي فالحكمي ما ذكره بقوله وذلك الالغا بتقديرها مركبة مع ما في نحو ماذا
صنعت فيصيران اسما واحدا من اسما الاستفهام في محل نصب على المفعولية
المقدمة بصنعت والتقدير اي شي صنعت كما قدرها ايضا اي مركبة مع ما
الا انهما في محل جر من قال لسائل عن شي عماذا تسال والتقدير عن اي شي تسال
فاثبت الالف من ما لتوسطها في اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت
الالف لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها جار حذف الفها لتطرفها نحو عم يتسالون
فرقا بين ما الاستفهامية والموصولة نحو قوله سبحانه وتعالى عما يقولون وخصت
الاستفهامية بحذف الالف للتطرف وصينت الموصولة عن الحذف لتوسط الالف
لان الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والالغاء الحقيقي ما ذكره بقوله
وجوز الالغا عند الكوفيين وابن مالك على وجه اخر وهو تقديرها زايدة بين ما و

وكان

وكانت قلت ما صنعت والبصريون لا يجيزون زيادة شيء من الاسماء
وسكت عن الغاء ذا مع من لمنع ابي البقاء وثعلب وغيرهما ان تكون من
وذا مركبتين وخصوا جواز ذلك بما وذا الآن ما اكثر ابهاما فجنس ان يجعل
مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها ويجوز على قول الكوفيين
بزيادة الاسماء كون ذا زايدة ومن مفعولا في نحو من ذا ضربت فظاهر
كلامهم جماعة انه يجوز ان يكون من وذا مركبتين قاله في المغني وهو ظاهر
قول النظم ومثل ماذا بعد ما استفهام او من اذا لم تلغ في الكلام والامر
الثالث ان يتقدمها استفهام بما باتفاق من البصريين او بمن على الاصح عندهم
لان كلا منهما للاستفهام واجاب المانع بالفرق بان ما تجانس ذا لما فيها
من الابهام بخلاف من فانها لا ابهام فيها لاختصاصها بمن يعقل فلا تجانس
بينهما وكلا التعليلين ضعيف اما الاول فلان بقية ادوات الاستفهام
كما في الابهام فلا خصوصية لالحاق من دونهما واما الثاني فلان ما مختصة بما
لا يعقل كما ان من مختصة بمن يعقل الا ان يقال ان ما لا يعقل اوسع دايرة ممن يعقل
والمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع فالاول كقول لبيد بن ربيعة الا تسألان
المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل انشده سيبويه فما مبتدأ
وذا اسم موصول خبره وجملة يحاول صلته والعايد محذوف ويحاول يطلب
والنحب بفتح النون وسكون الحاء المهملة اصله المدة والوقت يقال
قضى فلان نحبه اذا مات والمراد به هنا النذر والمعنى الا تسألان المرء ما
الذي يطلبه ويحاوله باجتهاده في الدنيا انذرا وجبه على نفسه فهو يسعى
في وفائه ام هو في ضلال وباطل والثاني نحو قوله وهو امية بن ابي عايذ
الهذلي كما قال ابن مالك او امية بن الصلت كما قال العيني الا ان قلبي لدى الظاعنين
حزين فمن ذا يعزي الحزينا انشده ابن مالك فمن مبتدأ وذا اسم موصول خبره
وجملة يعزي الحزينا صلة والظاعنين جمع ظاعن من ظعن اذا سار والكوفي
لا يشترط في موصولية ذا من ولا ما الاستفهاميتين واحتج بقوله وهو يزيد بن
مفرغ الحميري عدس ما لعباد عليك امارة نت وهذا تحملين طليق وتقرير الحجة

يعني ان هذا اسم موصول مبتدأ ولم يتقدم عليه ما ولا من وتحملين
صلته والعائد محذوف وطليق بمعنى مطلق خبر المبتدأ اي والذي تحملينه
طليق وعندنا معشر البصريين انه هذا اسم اشارة على اصله لا موصول لان
هاء التنبيه لا تدخل على الموصولات وهو مبتدأ وطليق خبره وهي جملة اسمية وتحملين
حال من فاعل طليق المستتر فيه مقدمة على عاملها اي وهذا طليق محمولا
لك وعدس بفتح العين والدال وبالسين المهملات اسم صوت لزجر
البغل وعباد هو ابن زياد ابن ابي سفيان وكان يزيد يكثر من هجوه حتى
كتبه على الحيطان فلما ظفر به الزمه محوه باظفاره ففسدت انامله ثم اطال
سجنه فكلموا فيه معوية فامر باخراجه فلما خرج قدمت له بغلة فركبها فنفرت
فقال عدس ما لعباد عليك امارة البيت وامارة بكسر الهمزة اي امر ولا
يختص ذا الاشارية بذلك عند الكوفيين بل جميع اسماء الاشارة يجوز ان
تستعمل عندهم موصولات نحو وما تلك بيمينك يا موسى قالوا ان تلك
موصول وبيمينك صلته اي وما التي بيمينك وعندنا ان بيمينك
حال من المشار اليه والموصولات عندهم الاسم المحلى بالالف واللام نحو قوله
لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد من افنائه بالاصائل كانه قال لانت الذي
اكرم صلة البيت ومنها الاسم المضاف نحو قوله يا دار مية بالعلياء فالسند العلياء
لعلياء صلة لدار مية ومنها النكرة الواقعة بعدها جملة نحو هذا رجل ضربته
فضربته عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيئا من ذلك قاله ابو حيان
في النكت الحسان على غاية الاحسان فصل ويفتقر كل الموصولات الاسمية نصا
كانت ومشتركة الى الصلة تتصل بها لانها نواقص لا يتم معناها الا بصلة
متأخرة عنها لزوما لان الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتأخر
وكما لا يتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معمولها عليه لانه جزؤها واما
نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه محذوف دل عليه صلة ال والتقدير وكانوا
من الزاهدين فيه من الزاهدين وتتميز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية
بان الاسمية لا بد لها من صلة مشتملة على ضمير مطابق لها في الافراد والتذكير

متعلق صح

ونحوها

ثم الموصول صح

والتفخيم

وجزو عنهما بخلاف الحرفية فان صلتها لا ضمير فيها فسقط ما قيل
ان قول الناظم وكلها يلزم بعده صلة على ضمير لائق مشتملة يعم
الموصولات الاسمية والحرفية وهذا الضمير يسمى العايد لعوده الى الموصول
فان طابق لفظه معناه فلا اشكال في مطابقة العايد لفظا ومعنى وان
خالف لفظه معناه بان يكون مفردا اللفظ مذكرا واريد به غير ذلك
نحو من وما ففي العايد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم
من يستمع اليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم
يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو اعط من سالتك ولا تقل من سالك
او قبح نحو من هي حمراء امك فيجب مراعاة المعنى وما لم يعضد المعنى سابق
فيختار مراعاته كقوله وان من النسوان من هي روضة تهيج الرياض قبلها
وتصوح وقد يخلف الضمير في الربط الاسم الظاهر نحو وانت الذي في رحمة
صح الكسر اعراب ونحو الحديث لا تغضبن احدكم على الصبي والطفل فانه مقصود الشيطان ة من الراعي عينه
الله اطمع الاصل في رحمته وسعاد التي اضناك حب سعاد اي حبها والصلة
اما جملة تامة اسمية او فعلية وشرطها ان تكون خبرية وهي المحتملة التصديق
والتكذيب في نفسها من غير نظر الى قايلها لان الموصول وضع صلة الى وصف
المعارف بالجمل نحو جا الرجل الذي قام ابوه ومن شرط الجملة المنعوت بها
ان تكون خبرية معهودة للمخاطب لانك انما تاتي بالصلة لتعرف المخاطب الموصول
الحال المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من انتسابه بمضمون الصلة الا في مقام
التهويل والتفخيم وهو التعظيم فيحسن ابهامها لذلك فالمعهودة كجا الذي قام ابوه
اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في شخص قام ابوه والمبهمة نحو فغشيهم
من اليم اي البحر ما غشيهم اي الذي غشيهم امر عظيم والمرجع في ذلك الى
الموصول فان اريد به معهود فصلته معهودة نحو واذ تقول للذي انعم الله
عليه وان اريد به الجنس فصلته كذلك نحو كمثل الذي ينعق وان اريد به
التعظيم ابهمت صلته نحو فاوحى الى عبده ما اوحى ولا يجوز في الصلة ان تكون
جملة انشائية وهي ما قارن لفظها معناها كبعتكه فلا تقول جا العبد الذي
بعتكه قاصدا انشا البيع ولا جملة طلبية وهي ما تاخر وجود معناها عن وجود

لفظها امرا كانت او نهيا كانهيه وكالفعل فلا تقول جا الذي اضربه او لا تضربه لان كلا من الانشا والطلب للخارج له فضلا عن ان يكون معهودا فلا يصلح لبيان الموصول ومن ثم امتنع الوصل بالتعجب وان كان خبرية فلا يقال جا الذي ما احسنه لما في التعجب من الابهام المنافي للبيان فيكون مستثناة من الخبرية كما ان جملة القسم مستثناة من الانشائية فيجوز الوصل بها نحو وان منكم لمن ليبطئن وقيل لا استثنا فيهما اما التعجبية فلانها انشائية نظرا الى حالة الاستعمال واما القسمية فلان الوصل انما هو بجملة الجواب وهو خبري وجملة القسم انما جي بها لمجرد التاكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاما قبلها فلا يقال جا الذي لكنه قايم او حتى ابوه قايم لان فيه استعمال لكن من غير تقدم مستدرك واستعمال حتى من غير تقدم مغي واجاز الكسائي الوصل بالامر والنهي و المازني بالدعا بما لفظه الخبر نحو جا الذي يغفر الله له وصاحب الافصاح بنعم وبئس وهشام بليت ولعل وعسى هذا حكم الجملة واما شبهها في حصول الفايدة فهو ثلثة الاول والثاني الظرف المكاني والجار والمجرور التامان والمراد بالتام منهما ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به نحو جا الذي عندك وجا الذي في الدار وتعلقهما باستقر محذوفا وجوبا وبذلك اشبها الجملة بخلاف الناقصين نحو جا الذي مكانا والذي بك فلا يتم معناهما الا بذكر متعلق خاص جايز الذكر نحو ان تقول جا الذي سكن مكانا والذي مر بك والى ذلك اشار الناظم بقوله وجملة او شبهها الذي وصل به والثالث الصفة الصريحة اي الخالصة للوصفية وهي التي لم تغلب عليها الاسمية لان فيها معنى الفعل ولذلك عملت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه نحو ان المصدقين والمصدقات واقرضوا ونحو امصبي فتدجي او دارج وبذلك اشبهت الجملة وتختص الصفة الصريحة بال اى الالام والى ذلك يشير قول الناظم وصفة صريحة صلة ال كضارب ومضروب اتفاقا وحسن على قول ابن مالك ونصه وعنيت بالصفة المحضة اسما الفاعلين واسما المفعولين والصفات المشبهة باسما الفاعلين انتهى وصحح الموضع في المغني ان ال الداخلة على الصفة

المشبهة

المشبهة حرف تعريف بخلاف ما غلبت عليه الاسمية من الصفات كالبطح منه كيه
بطحا فانه في الاصل وصف لكل مكان بسطح من الوادي ثم غلب على الارض
المتسعة واجرع منه كجرعا فانه في الاصل وصف لكل مكان مستو ثم غلب
عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا كثيرا وراكب
فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على راكب الابل دون غيره وعلى راس الجبل
قال الشاطبي والدليل على ان هذه الاسماء انسلخ منها المعنى الوصفية انها لا تجري
صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا اشبهي فلا توصل
بها ال لعدم شبهها بالفعل وقد توصل ال بمضارع اختيارا كقوله وهو الفرزدق
خطابا لرجل من بني عذره هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان ما انت بالحكم الترضى
حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل فادخل ال على ترضى وهو فعل مضارع
مبني للمفعول وحكومته نايب الفاعل به ولا يختص ذلك عند ابن مالك بالفرزدق
بل اشار الى قلته بقوله في النظم وكونها بمعرب الافعال قل وهو اختيار ثالث
في المسئلة فان بعض الكوفيين يجوزونه اختيارا والجمهور يمنعونه ويخصونه
بالضرورة فالقول بالجواز على قلته قول ثالث والمدرك مختلف فابن مالك
يرى ان الضرورة ما يضطر اليها الشاعر ولم يجد عنه مخلصا ولهذا قال لتمكنه
من ان يقول المرضي والجمهور يرون ان الضرورة ما جا في الشعر ولم يجي
في الكلام سواء اضطر اليه الشاعر ام لا فلم يتواردا على محل واحد والحكم
بفتحتين المحكم بين الخصمين للفصل بينهما والاصيل الحسيب والجدل
بفتحتين شدة الخصومة فصل يجوز حذف الصلة اذا دل عليها دليل
او قصد الابهام ولم يكن صلة ال فالاول كقوله نحن الاولى فاجمع جموعك
ثم وجههم الينا اي نحن الاولى عرفوا بالشجاعة والثاني كقولهم بعد اللتيا
والتي اي بعد الخطة التي من فضاعة شانها كيت وكيت وانما حذفوا ليوهموا
انها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه ويجوز حذف
العايد المرفوع بشرطين اذا كان مبتدا غير منسوخ وكان مخبرا عنه بمفرد نحو لا
في نحو الذان قاما او ضربا بالبنا للمفعول او كانا قايمين لانه غير مبتدا فانه فاعل

+ وصاحب فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك صح

فاعل وفي الثاني نايب عن فاعل وفي الثالث منسوخ فهو فاعل
مجازا والفاعل ونايبه لا يحذفان ولا يحذف في نحو جا الذي هو يقوم
او هو في بدار لان الجزء غير مفرد لانه في الاول جملة فعلية وفي الثاني جار ومجرور
فاذا حذف الضمير المنفصل المقيد للاختصاص لم يدل دليل على حذفه اذ الباقي بعد
الحذف للضمير جملة او شبهها وكل منهما صالح لان يكون صلة كاملة لاشتماله
على ضمير مستتر في الفعل وفي الجار والمجرور والى ذلك اشار الناظم بقوله
وابوا ان يختزل ان صلح الباقي لوصل مكمل بخلاف الجزء المفرد فانه لا يصلح
للوصل على حدته ولا فرق في ذلك بين صلة اي وغيرها فاي نحو ايهم اشد
فاشد خبر مبتدأ محذوف تقديره هو اشد وذلك المبتدأ هو العايد وخبره
مفرد وهو اشد وغير اي نحو وهو الذي في السماء اله فاله خبر مبتدأ محذوف
تقديره هو اله وذلك المبتدأ هو العايد وخبره مفرد وهو اله وفي السماء
متعلق باله لانه بمعنى معبود اي هو في السماء اي معبود فيها ولا يجوز تقدير اله
مبتدأ مخبرا عنه بالظرف لان الصلة تصح خالية من العايد ولا يحسن تقديره
الظرف صلة واله بدلا من الضمير المستتر فيه وتقديره وفي الارض اله معطوفا
لكن لذلك لتضمنه الابدال من ضمير العايد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه
قاله في المغني ولا يكثر الحذف للضمير المرفوع في صلة غير اي عند البصريين الا
ان طالت الصلة اما بمعمول الخبر او بغيره سواء تقدم المعمول على الخبر نحو وهو الذي
في السماء اله او تاخر نحو قولهم ما انا بالذي قايل لك سوءا حكاه الخليل ويستثنى
من اشتراط الطول لا سيما زيد فانهم جوزوا في زيدا ذا رفع ان تكون ما موصولة
وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا والتقدير لا سي الذي هو زيد فحذف
العايد وجوبا ولم تطل الصلة وهو مقيس وليس بشاذ وذلك لانهم
نزلوا لا سيما منزلة الا الاستثنائية فناسب ان لا يصرح بعدها بجملة فان
قلت لا سيما زيد الصالح فلا استثنا لطول الصلة بالنعت كقوله ولا سيما
يوم بدارة جلجل فيمن رفع يوم والتقدير ولا سي الذي هو يوم وحسن حذف
العايد طول الصلة بصفة يوم وهو بدارة قاله الموضح في المغني والى اشتراط
الطول

الطول اشار الناظم بقوله وفي ذا الحذف ابا غير اي تقفي ان يستطل وصل
وشذت قراءة بعضهم وهو يحيى بن يعمر وابن ابي اسحق تماما على الذي احسن
بالرفع وشذت قراءة ابي عبلة والضحاك ورؤبة بن العجاج مثلا ما بعوضة
برفع بعوضة اي الذي هو احسن والذي هو بعوضة وشذ قوله من يعن بالحمد
لم ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم اي بما هو سفه ويعن بالبنا
للمفعول من قولهم عنيت بحاجتك اعني بها بضم اولهما ويحد بفتح اليا المثناة
تحت وكسر الحا بمعنى يعدل والمعنى من يعتني بحصول الحمد ويرغب في حمد
الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذي هو سفه ولا يعدل عن طريق
الحلم والكرم والكوفيون لا يشترطون في حذف العايد المرفوع استطالة
الصلة ويقيسون على ذلك المسموع من الاية والبيت ونحوهما وتبعهم
الناظم الا انه جعل قليلا فقال وان لم يستطل فالحذف نزر ويجوز حذف
العايد المنصوب ان كان متصلا وناصبه فعل او وصف غير صلة الالف واللام فالفعل
نحو يعلم ما يسرون وما يعلنون اي يسرونه ويعلنونه ولا يتعين في ما هنه ان تكون
موصولا اسميا لجواز ان يكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم
بدليل انه قد جا مصرحا به في مكان آخر وهو يعلم سركم وجهركم قيل وشرط
جواز حذف العايد المنصوب ان يكون متعينا للربط كما مثل فلو كان غير
متعين لم يجز حذفه نحو جا الذي اكرمته في داره فان العايد احدهما لا بعينه
قاله ابن عصفور وغيره قال الموضح في الحواشي وفيه نظر فانه متى كان
العايد احدهما لا بعينه لا يسمى منصوبا ولا مجرورا انتهى وشرط الفعل ان
يكون تاما فلا يحذف في نحو جا الذي كانه زيد على الاصح والوصف نحو
قوله ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر فما موصول اسمي في موضع
رفع على الابتدا وفضل خبره والله موليك صلته ما والعايد محذوف منصوب
بالوصف والتقدير الذي الله موليكه فضل نحو جا الذي اياه اكرمت لانه
منفصل وحذفه يوقع في الالتباس بالمتصل ومفوت لما قصد به من
التخصيص عند البيانيين والاهتمام عند النحويين وانما حذف منفصلا

من قوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون والاصل رزقناهم اياه بتقديره
منصلا يلزم منه اتصال الضميرين المتحدي الرتبة في ضمير الغيبة وهو
قليل بخلاف جاء الذي انه فاضل وكانه اسد لان اسم ان وكان المشددتين
لا يحذف الا شذوذا واتى بمثالين احدهما ما لا يغير معنى الجملة وهو ان و
الثاني ما يغيرها وهو كان في الذي انا الضاربه لان الوصف صلة الالف واللام
واسميته الخفية والضمير اذا كان مذكورا يدل على اسميتها نصا فاذا حذف
فات هذا المعنى ولم يضد والتنصيص على اسميتها قاله قريبا الموضح في حاشية
هذا الكتاب وهو سهو لان العايد المنصوب ليس عايدا على ال في هذا المثال حتى
يدل على اسميتها نصا وانما هو عايد على الذي كما يفيده العطف بالواو والعايد
على ال انما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف والتحرير ان العايد المنصوب
بالوصف المقرون بال ان كان عايدا على غير ال كالمثال المذكور جاز حذفه
وان كان عايدا على ال نحو جاءني الضاربه زيد امتنع حذفه لما تقدم من التعليل
وشذ قوله ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر فحذف العايد
الى ال المنصوب بالوصف وما نافية والمستفز بالسين المهملة والفاء والزاي
بمعنى المستخف اسمها والمحمود خبرها ان كانت حجازية واتيح بالبناء للمفعول
بتاء مثناة فوق وياء مثناة تحت وحاء مهملة بمعنى قدر والمعنى ليس المستفزه
الهوى محمود عاقبة ولو قدر له صفو خالص من الكدر وحذف منصوب الفعل
كثير لان الاصل في العمل الفعل فكثر تصرفهم في معموله بالحذف وحذف منصوب
الوصف قليل جدا بل قال الفارسي لا يكاد يسمع من العرب وقال ابن السراج اجازوه
على قبح وقال المبرد رديء جدا وعلى هذا فيشكل قول الناظم والحذف عندهم كثير
منجلي في عايد متصل ان انتصب بفعل او وصف فسوى بين منصوب
الفعل والوصف في كثرة الحذف ويجوز حذف العايد المجرور بالاضافة ان كان
مضافا الجار للعايد وصفا ناصبا للعايد تقديرا بان كان اسم فاعل بمعنى
الحال او الاستقبال غير ماض خلافا للكسائي نحو فاقض ما انت قاض والاصل
ما انت قاضيه الذي انت قاضيه فحذف العايد على ما وهي موصول اسمي قال الموضح في

الحواشي

الحواشي قال الموضح تحتمل أن تكون مصدرية إي اقض قضاءك او مدة
قضائك بدليل انما تقضي هذه الحيوة الدنيا انتهي ولكنه هنا ولشرح
قول النظم لذا الحذف ما بوصف خفضا كانت قاض بعد امر من قضا بخلاف
جا الذي قام بوه لان المضاف الجار للعايد ليس بوصف او جا الذي انا بهو ضارب
لان المضاف وصف ماض وهو لا يعمل على الاصح وبخلاف جا الذي انا مضروب به
لان الوصف اسم مفعول وانما لم يجز حذفه فيهن لانه ليس منصوبا تقديرا او
يجوز حذف العايد مجرورا بالحرف اذ كان في موضع نصب وكان الموصول او الاسم
الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف لفظا ومعنى او معنى فقط واتفقا فيهما
متعلقا سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى او معنى فقط ام اختلفا نوعا و
اتحدا مادة لان الضمير عبارة عن الموصول او الموصوف به فلا بد ان يكون الجار
لهما متحدا من جهة المعنى والمتعلق فاذا حذف الجار والمجرور كان في الكلام
ما يدل عليها وذلك معنى قول النظم كذا الذي جر بما الموصول جر نحو ويشرب
مما تشربون فالموصول وهو ما مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بيشرب
قبلها والعايد المحذوف مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بيشربون والتقدير
وتشرب من الذي تشربون منه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقها او
نحو قوله وهو كعب بن زهير لا تركنن الى الامر الذي ركنت ابنا العصر حين اضطرها
التقدير فالموصوف بالموصول وهو الامر مجرور بالي المعدية وهي متعلقة
بتركنن والعايد المحذوف مجرور بالي المعدية وهي متعلقة بركنت والتقدير
لا تركنن الى الامر الذي ركنت اليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا
اقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول لانه نفسه في المعنى وبعض نسخ ابناء
بوزن يبصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو ابو قبيلة من باهله
وحكم المضاف للموصول كذلك نحو مررت بغلام الذي مررت اي به ومثال
اتفاقهما معنى فقط حللت في الذي حللت به فيجوز حذف الضمير المجرور
بالباء لانها بمعنى في كذا قالوا وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف ومثال
اختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما معنى نحو فاصدع بما تؤمر اي به لان

شعر
ومن حسدٍ يجورُ عليَّ قومي
وأيّ الدهر ذو لم يحسدوني

صدع في معنى امر على خلاف في هذه والتي قبلها ومثال الاختلاف المتعلقين
نوعا واتحادهما مادة قوله وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة فبح الان منها بالذي
انت بايح وشذ قوله وهو حاتم بن عدي الطائي ومن حسد يجور علي قومي واي الدهر
ذو لم يحسدوني فاي استفهامية مبتداء وذو خبره وهي موصولة عند
الطائيين واقعة على الدهر وجملة لم يحسد في صلتها والعايد محذوف
اي فيه والذي سهل حذفه كون مدلول الموصول زمانا وقد عاد عليه الضمير المجرور
بفي كما تقول اعجبني اليوم الذي جئت تريد فيه وجعله بعضهم منقاسا بخلاف
غير الزمان فانه لا يتعين فيه الجار وهذا ظاهر ان قلنا بان الحذف ليس على
التدريج كما يقول به سيبويه اما اذا قلنا انه على التدريج كما يقول به الاخفش
فلا يكون شاذا لانه لما حذف في اولا اتصل الضمير منصوبا على المفعول به توسعا
فكانه قال واي الدهر ذو لم يحسدونيه ثم حذفت الهاء وحذف الضمير المنصوب
بالفعل كثير كما تقدم ويمكن ان يخرج عليه قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده
اي به فحذف الجار اولا والضمير ثانيا من نصب لا من جر وذهب يونس وابن
الزكي في البديع الى ان الذي في الاية موصول حرفي ولا حذف وشذ ايضا قوله
وهو رجل من بني همدان وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم
انشده الفارسي وشهدة بضم الشين المعجمة العسل بشمعه وهو بتشديد
الواو المفتوحة على لغة فيها مبتداء وعلقم خبره وعلى من متعلق بعلقم لانه بمعنى
مر والعلقم الحنظل وجملة صبه الله صلة من المجرورة بعلى والعايد على
من محذوف مجرور بعلى وهي متعلقة بصب والتقدير وهو علقم
على من صبه الله عليه والمعنى وان لساني مثل العسل الشهد يشتفي
به الناس وانه مثل الحنظل في المرورة على من سلطه الله عليه فحذف
حاتم الطائي العايد المجرور بفي مع انتفاء خفض موصوله وهو ذو في البيت
الاول وهو قوله ومن حسد الى اخره وحذف الهمداني العايد المجرور بعلى
مع اختلاف المتعلق في البيت الثاني وهو قوله ان لساني شهدة الخ و
المتعلقان بفتح اللام هما صب وعلقم ويمتنع الحذف فاذا كان العايد المجرور

محضوراً نحو مررت بالذي مامررت الا به وانما مررت به او كان نائبا
عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به او كان لا يتعين للربط نحو
مررت بالذي مررت به في داره او كان حذفه ملبسا نحو رغبت فيما
رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه او عنه وقيل يجوز لان الحذف
يدل على اتفاق الحرفين ولو كانا متعلقا بفعلين لم يجز الحذف لانه مشروط
فيه اتفاق الحرفين وهذا اوفق هذا باب المعرف باداة قال في التسهيل وهي
ال لا اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويه وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه انتهى وقال
الموضح في شرح القطر والمشهور بين النحويين ان المعرف ال عند الخليل واللام
وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان والثاني عن بقية
النحويين ونقله بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك انه لا خلاف بين سيبويه
والخليل في ان المعرف ال وانما الخلاف بينهما في الهمزة ازائدة هي ام اصلية واستدل
على ذلك بمواضع اوردها من كلام سيبويه وتلخص في المسألة ثلثة مذاهب
احدها ان المعرف ال والالف اصل والثاني ان المعرف ال والالف زائدة والثالث ان
المعرف اللام وحدها انتهى واسقط مذهبا رابعا وهو ان المعرف الهمزة وحدها
واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد ولكل منهم
حجة تعضده حجة الاول فتح الهمزة وانهم يقولون الاحمر بنقل حركة همزة احمر الى اللام
قبلها فيثبتونها مع تحرك ما بعدها ويثبتونها في القسم والنداء والتذكر ويقولون
قدي ويثبتونها مسهلة في نحو الذكرين وحجة الثاني سقوطها في الدرج واما فتحها
فلمخالفتها القياس بدخولها على الحرف واما ثبوتها مع الحركة فالحركة عارضة
فلا يعتد بها واما ثبوتها في القسم والنداء نحو ها الله لافعلن ويا الله فلان ال
صارت عوضا من همزة اله واما قولهم في التذكر الي فلما كثرت مصاحبة الهمزة
اللام نزلا منزلة قد واما الذكرين فلالتباس الاستفهام بالخبر وحجة الثالث
انها ضد التنوين الدال على التنكير وهو حرف واحد ساكن فكذا كانت
لتشبه مثالها ولا تقوم بنفسها وانما خالفت التنوين ودخلت اولا لان الآخر
يدخله الحذف كثيرا فحصنت من الحذف وانما كانت هنا الا ان اللام تدغم

ای لا یقولون صح

في ثلثة عشر حرفا واذا ظهرت جاز وحجة الرابع انها جاءت لمعنى وولي
الحروف العلة وحركة لتعذر الابتداء بالساكن فصارت همزة كهمزة المتكلم
والاستفهام وان اللام تغير عن صورتها في لغة حمير قال الزجاجي في حواشيه
على ديوان الادب حمير يقلبون اللام ميما اذا كانت مظهرة كالحديث المروي
الا ان المحدثين ابدلوا في الصوم والسفر وانما الابدال في البر فقط وربما وقع
في اشعارهم قلبا للام المدغمة كقوله ولم سلمه انتهى واراد بالحديث المروي
قوله صلعم وليس من البر الصيام في السفر والناظم في النظم اقتصر على
قولين فقال الحرف لتعريف او اللام فقط وهي على كل قول قسمان اما جنسية
وانواعها ثلثة وجه الحصر فيها ان يقال لا يخلو اما ان تخلفها كل حقيقة او
مجاز او لا تخلفها اصلا فان لم تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا فهي لبيان الحقيقة
والماهية من حيث هي نحو وجعلنا من الما اي من حقيقة الما المعروف وقيل المني
كل شي حي والفرق بين المعرف بال هذه واسم الجنس النكرة هو الفرق بين
المقيد والمطلق وذلك ان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها
في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد قاله
في الموضح في المعنى وان خلفها كل حقيقة فهي لشمول افراد الجنس نحو وخلق الانسان ضعيفا
فانه لو قيل وخلق كل انسان ضعيفا لكان صحيحا على جهة الحقيقة وان خلفتها
كل مجازا فهي لشمول خصايص الجنس مبالغة نحو انت الرجل علما فانه لو قيل انت كل رجل
علما لصح على جهة المجاز على معنى انك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال
من جهة كمالك في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وفي الحديث
كل الصيد في جوف الفرا وقال ابن هاني وليس على الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد
فان قيل هذا الضابط يصدق على ال في الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة
اي صاغة بلده او مملكته فان كلا تخلف الاداة فيه مجازا وليست فيه لشمول
الخصايص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الامير وصاغة مملكته
دون من عداهم اجيب بان الكلام في ال المعرفة وال في الصاغة موصول على الاصح
واما عهدية وهي ثلثة انواع ايضا وجه الحصر ان يقال العهد اما ذكري بكسر الذال المعجمة

وهي

وهي التي يتقدم لمصحوبها ذكر نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون
الرسول وفايدتها التنبيه على ان الرسول الثاني هو الرسول الاول اذ
لوجي به منكرا لتوهم انه غيره ولذلك لا يجوز لغته والذكر باللسان ضد
الانصات وذاله مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذاله مضمومة قاله
الكسائي وقال غيره هما لغتان بمعنى حكاه الماوردي في تفسير سورة البقرة
او علمي وهو ان يتقدم لمصحوبها علم نحو بالواد المقدس تحت الشجرة اذ هما في الغار
لان ذلك معلوم عندهم او حضوري وهو ان يكون مصحوبها حاضرا نحو اليوم
اكملت لكم دينكم اي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة وفي بعض النسخ اسقاط حضوري
واثباته على مكانه ومثله باليوم اكملت فصل وقد تزد ال زايدة اي غير معرفة وغير موصولة
وهي اما لازمة لانها كالتي في علم قارنت وضعه سواء قارنت ارتجاله او نقله فالاول
كالسموءل بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهمزة وفي آخره
لام علم لرجل من اليهود شاعر وفي القاموس السموءل بالهمزة طير كني ابا براء
واليسع بفتح اليا المثناة تحت والسين المهملة علم نبي وهو اعجمي معرب
لفظ المضارع قاله الفارسي والثاني نحو اللات والعزى علمان مؤنثين
لصنمين فاللات كانت لثقيف بالطايف وكانوا يعكفون على قبره فجعلوه
وثنا وكانت تاؤه مشددة فخففت والعزى كانت لغطفان وهي سمرة
واصلها تانيث الاعز وبعث اليها رسول الله صلعم خالد بن الوليد فقطعها
فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها داعية ويلها واضعة يدها على راسها
وجعل يضربها بالسيف حتى قتلها وهو يقول يا عز كفرانك لا سبحانك
اني رايت الله قد اهانك ورجع فاخبر رسول الله صلعم بذلك فقال رسول
الله صلى الله عليه واله وسلم تلك العزى ولن تعبد ابدا او كالتي في اسم
اشارة نحو الان فانه علم الزمان الحاضر مبني لتضمنه معنى حرف الاشارة
الذي كان يستحق الوضع قاله ابن مالك وقال الفارسي لتضمنه حرف التعريف
وال فيه زايدة وفاقا للزجاج والناظم في قوله وقد تزاد لازما كاللات والآن
والذين ثم اللات او كالتي في موصول وهو الذي والتي وفروعهما من التثنية و

الجمع قال في جميع هذه الامثلة زايدة لا معرفة لانه لا يجتمع تعريفان وهما
تعريف ال وغيرها من العلمية والاشارة والصلة معرف واحد وهذه الامثلة
معارف بالعلمية كما في الاربعة الاول واعترض الدماميني القول بزيادة ال فيها
فقال العلم هو مجموع لفظة ال وما بعدها فهي جزء من العلم كالجيم من جعفر
ومثل هذا لا يقال بانه زايد انتهى والاشارة كما في الان خاصة والصلة كما في
الموصول واما زايدة عارضة وهي نوعان وذلك لانها اما خاصة بالضرورة كقوله
ولقد جنيتك اكموا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الاوبر انشده ابن جني واصل
جنيتك جنيت لك من جنيت الثمرة جنيها فحذف الجار توسعا والاكمو بفتح
الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفي آخره همزة جمع كمو كفلس وهو ايضا واحد
كماة جمة وعساقل جمع عسقول بضم العين وسكون السين المهملة وهو الكماة
الكبار البيض التي يقال لها شحمة الارض واصله عساقيل فحذفت المدة ضرورة
وبنات اوبر جمع ابن اوبر كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو عرس
لانها لا تعقل وبنات اوبر كماة صغار مزغبة ردية الطعم وهو اول الكماة
وقيل مثل الكماة وليست كماة وقوله وهو رشيد بن شهاب اليشكري يخاطب
قيس بن مسعود بن خالد اليشكري رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت
النفس يا قيس عن عمرو اراد بالوجوه اعيان القوم والمعنى ابصرتك حين عرفت
اعياننا صددت عنا وطابت نفسك عن قتلنا صديقك عمرو والشاهد
في زيادة ال على بنات اوبر في البيت الاول وعلى النفس في البيت الثاني وهي لا
تدخل عليها لان بنات اوبر علم لضرب من الكماة والنفس تمييز واجب التنكير عند
البصريين فلا يقبلان التعريف فال الداخلة عليهما زايدة للضرورة والى ذلك
اشار الناظم بقوله ولاضطرار كبنات الاوبر كذا وطبت النفس يا قيس السري
ويلحق بذلك ما زيد في النثر شذوذا نحو قولهم ادخلوا الاول فالاول فالسابق منهما
حال واللاحق معطوف وال فيهما زايدة لان الحال واجب التنكير والاصل ادخلوا
اول فاول ونايبة العطف بالفا الدلالة على الترتيب التعقيبي والمعنى ادخلوا
مترتبين الاسبق فالاسبق واصل اول على الاصح أوأل على وزن افعل قلبت الهمزة الثانية

ايوائم

واواثم ادغمت الواو في الواو لاجتماع المثلين وله استعمالان احدهما ان يكون اسما بمعنى قبيل فح يكون منصرفا منونا ومنه قولهم اولا واخرا والثاني ان يكون صفة فيكون افعل تفضيل ومعناه الاسبق فيكون غير منصرف للوزن الفعل والوصف واما مجوزة للمح الاصل المنقول عنه وذلك بان العلم المنقول مما اي من شيء يقبل ال قد يلمح اصله وهو التنكير فيدخل عليه ال للمح الاصل به والاكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وقاسم من اسماء الفاعلين وحسن وحسين من الصفات المشبهة مكبرة او مصغرة وعباس وضحاك من امثلة المبالغة وقد يقع ذلك في المنقول عن مصدر كفضل فانه في الاصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلا اذا صار ذا فضل او عن اسم عين كنعمان بضم النون فانه في الاصل اسم للدم بتخفيف الميم ومنه سميت شقايق النعمان لشبه لونها في حمرته بالدم فان قلت في كلام الموضح مخالفتان لكلام ابن مالك في شرح التسهيل الاولى انه جعل المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين في مرتبة واحدة وجعلهما ابن مالك في مرتبتين فقال ما حاصله واكثر وقوعها على منقول من صفة ويليه دخولها على منقول من مصدر ويليه دخولها على منقول من اسم عين والثانية انه مثل بالنعمان لما فيه ال للمح الصفة تبعا للناظم في قوله وبعض الاعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا كالفضل والحارث والنعمان فذكر ذا وحذفه سيان فتكون ال فيه غير لازمة ومثل به ابن مالك في شرح التسهيل لما قارنت الاداة نقله فتكون لازمة فالجواب عن الاولى بانها من اختيارات ابن مالك بل قيل انها من عند بايته فلا يتابع عليها وعن الثانية بانه يمكن ان يكون سمي بنعمان مجردا من ال كقوله ابا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص الي نسيمها ومقرونا بها فلا مخالفة واباب تلك سماعي يقتصر فيه على الوارد فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومعروف ان يقال فيها المحمد والصالح والمعروف حال العلمية لانه لم يسمع واللغة لا تثبت بالقياس ولم يقع دخول ال في نحو يزيد ويشكر علمين لان اصله الفعل وهو لا يقبل ال في غير الموصولة فاما قوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله ففيه

دخول ال على اليزيد سماها تقدم ذكر وليد وال في الوليد للمح الصفة وقيل ال
في اليزيد للتعريف وانه نكرتم ادخلت عليه ال كما ينكر العلم اذا اضيف كقوله
علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يماني حكاه في
المغني ولم يتعقبه وعندي فيه نظر لانه وان نكر لا يقبل ال الى اصله وهو نظرا
الفعل لا يقبل ال بخلاف زيد اذا نكر فصل من المعرف بالاضافة والاداة ما يغلب والفعل
على بعض من يستحقه حتى يلتحق بالاعلام المتشخصة في احكامها وصار علما اتفاقا
فالاول وهو المعرف بالاضافة كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن
العاص وابن مسعود قيل والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود لان ابن
مسعود مات قبل اطلاق اسم العبادلة وهو من الطبقة الاولى قيل وهذا
انما يرد على من قال غلبت عليهم العبادلة دون من قال غلب على العبادلة دون
من عداهم من اخوتهم فليتامل والثاني وهو المقرون بالاداة كالنجم فانه في
الاصل يتناول كل نجم ثم صار علما للثريا فقط واصلها قبل التصغير
ثروى من الثروة لكثرة الكواكب لان كواكبها سبعة فصغرت فصارت
ثريوي فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فصارت ثريا قاله الفخر الرازي و في الياء
العقبة فانها في الاصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل ثم اختص بعقبة
منى التي تضاف اليها الجمرة العقبة قاله الشاطبي وقيل عقبة ايلة والبيت فيقال جمرة
فانه في الاصل يتناول كل بيت ثم اختص بالبيت الحرام والمدينة الطيبة
مدينة رسول الله صلعم والاعشى فانه في الاصل لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على
اعشى همدان ونحوه والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد يصير علما بالغلبة
مضاف او مصحوب ال كالعقبة وال هذه لازمة دائما الا في نداء واضافة فيجب حذفها
لان حرف النداء والاضافة لا يجامعان ال هذه كما اشار اليه الناظم بقوله وحذف
ال ذي ان تناد او تضف اوجب نحو يا اعشى باهله بموحدة قبيلة من قيس
عيلان بعين مهملة ويا اعشى تغلب بفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون
الغين المعجمة وكسر اللام وفي آخره باء موحدة قبيلة سميت باسم ابيها تغلب بن وائل
وقد يحذف ال هذه في غير ذلك المذكور من النداء والاضافة وهذا معنى قول الناظم وفي

غيرهما قد تحذف سمع من كلامهم عذا عيوق صالعاً حكاه ابن الاعرابي وعيوق
فيعول بمعنى فاعل كقيوم بمعنى قايم واشتقاقه من عاق يعوق كانه عاق كواكب
وراه من المجاورة ويجوز ان يكون سموه بذلك لانهم يقولون الدبران
يخطب الثريا والعيوق يعوقه عنها لكونه بينهما قاله الفخر الرازي وسمع من
كلامهم ايضاً هذا اليوم اثنين مباركا فيه حكاه سيبويه ومجي الحال منه في الفصيح
يوضح فساد قول المبرد في جعله ال في الاثنين وساير الايام للتعريف فاذا
زالت صارت نكرات والصحيح عند الجمهور ان اسما الايام اعلام توهمت فيها
الصفة فدخلت عليها الصفة ال كالحارث ثم غلبت فصارت كالدبران
هذا باب مبتدأ وخبر ولم يحد الناظم المبتدا بل اكتفى بالمثال فقال فيه مبتدا
زيد وعاذر خبر وحده الموضح بقوله المبتداء اسم صريح وبمنزلته مجرد عن العوامل
اللفظية وبمنزلته اي بمنزلة المجرد مخبر عنه او وصف رافع للمكتفى به عن الخبر او بمنزلة
الوصف فالاسم الصريح نحو قول من يعتقد السامع علم ايمانه الله ربنا ومحمد
نبينا وقيل المراد بهذا الاسناد التعظيم والاقرار لا الاخبار وهذا الوجهان
نقلهما ابو البقا والذي بمنزلته اي بمنزلة الاسم الصريح هو المصدر المنسبك
من ان والفعل نحو وان تصوموا خير لكم فان تصوموا مبتدا وهو بمنزلة الاسم الصريح
لانه في تاويل صومكم وخبره خير لكم والمصدر المنسبك من الفعل نحو سواء عليهم
أانذرتهم ام لم تنذرهم فانذرتهم مبتدا وهو في تاويل المصدر وام لم تنذرهم
معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير انذارك وعدمه سواء عليهم
وصح الاخبار به عن الاثنين لانه في الاصل مصدر بمعنى الاستوا والمصدر يقع
على القليل والكثير ومنع الفارسي في الحجة وتبعه ابن عمرون كون انذرتهم وما يليه
مبتدأ وسواء خبر لان ما في خبر الاستفهام لا يتقدم عليه واجيب بان الاستفهام
هنا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى المصدر المنسبك من الفعل
المقدر معه ان نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فتسمع مبتداء وهو في تاويل المصدر على
تقدير ان مقدرة والذي حسن حذفها من تسمع ثبوتها في ان تراه قاله الموضح
في شرح الشذور والفرق بين هذا والذي قبله ان السبك في هذا شاذ وفي

الذي قبله مطرد لان السبك بدون وجود حرف مصدري مطرد في باب
التسوية شاذ في غيرها والمجرد عن العوامل اللفظية كما مثلنا للصريح والمؤول
به والذي بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية ما دخل عليه حرف زايد او شبهه
فالاول نحو هل من خالق غير الله ونحو بحسبك درهم لا فرق في ذلك بين الوصف وغيره
فخالق وحسبك مبتداءان وان كانا مجرورين بمن والبا الزايدتين لان وجود
الحرف الزايد كلا وجود ومنه اي من المبتدا المجرور بحرف زايد عند سيبويه
قوله تعالى بايكم المفتون فايكم مبتدا والبا زايدة فيه والمفتون خبره ولم
يعكس لان صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر وعند الاخفش
بالعكس فالمفتون بمعنى الفتنة مبتدا مؤخر بايكم خبر مقدم والبا بمعنى في
لا زايدة والمعنى على الاول ايكم المفتون اي المجنون وعلى الثاني الفتنة
بايكم اي الجنون في ايكم ومنه عند بعضهم وهو ابن عصفور قوله صلعم
ومن لم يستطع فعليه بالصوم فالصوم مبتدا مؤخر وعليه خبر مقدم والبا
ثابتة في المبتدا وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر فيه والصوم مفعول به
والبا زايدة في المفعول وتحته الاول لان اغراء الغايب شاذ فان عليه اذا كان
اسم فعل يكون نايبا عن ليلزم والشي الواحد لا يقوم مقام شيئين
مختلفين في الجنس وهما اللام والفعل ورد بان ذلك اذا كان المراد بالغايب
والمراد هنا المخاطب وانما جي بالضمير غايبا على لفظ من والا فهو للمخاطب في
المعنى قاله ابو اسحق الجزري في نقده على مقرب ابن عصفور والثاني نحو هو
الذي يشبه الزايد نحو لعل ابي المغوار منك قريب ونحو رب رجل صالح
لقيته فمجرور لعل ورب في موضع رفع بالابتدا لان لعل ورب اشبها الحرف
الزايد في كونهما لا يتعلقان بشي والوصف يتناول اسم الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب نحو اقايم الزيدان وما مضروب
العمران وهل احسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره وما قرشي ابواك والذي
بمنزلة الوصف نحو قولهم لا نولك ان تفعل فنولك مبتدا وهو بمنزلة الوصف
في كونه قايما مقام الفعل وهو ينبغي وان تفعل فاعل بنولك سد مسد الخبر

وسيأتي في باب لا وخرج بقوله مخبر عنه او وصف نحو نزال من اسما الافعال
فانه لا مخبر عنه ولا وصف فلا يكون مبتدا بنا على ان اسم الفعل لا محل له من
الاعراب وهو الاصح وخرج بقوله رافع المكتفى به نحو قايم ابواه زيد فان
المرفوع بالوصف وهو ابواه غير مكتفى به في حصول الفايدة مع قطع النظر عن
زيد فزيد مبتدا مؤخر والوصف خبر مقدم وابواه فاعله ولا بد للوصف المذكور
ومما هو بمنزلته من اشتراط تقدم نفي او استفهام عليها وهل ذلك شرط في العمل
او في الاكتفا بالفاعل عن الخبر قولان ارجحهما الثاني قاله في المغني والنفي
يشمل النفي بالحرف وبالفعل وبالاسم فالنفي بالحرف نحو قوله خليلي ما واف
بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع فما نافية وواف مبتدا وانتما فاعل سد
مسد الخبر وفيه رد على الزمخشري وابن الحاجب حيث شرطا ان يكون المرفوع
ظاهرا قاله الموضح في شرح الشذور ورد جوابه ان المراد بالظاهر ما يقابل المستتر
والنفي بالفعل نحو ليس قايم الزيدان فقايم اسم ليس والزيدان فاعل قايم سد
مسد خبر ليس قاله ابن عقيل والنفي بالاسم نحو غير قايم الزيدان فغير مبتدا
وقايم مضاف اليه والزيدان فاعل بقايم سد مسد خبر غير لان المعنى ما قايم الزيدان
فعومل غير قايم معاملة ما قايم قاله ابن عقيل ايضا والنفي في المعنى كالنفي الصريح
نحو انما قايم الزيدان لانه في قوة قولك ما قايم الا الزيدان والاستفهام يشمل
الاستفهام بالحرف وبالاسم فالاستفهام بالحرف نحو قوله اقاطن قوم سلمى ام نووا
ظعنا ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا فقاطن مبتدا من قطن بالمكان اذا اقام
به وقوم سلمى فاعل سد مسد الخبر والظعن السير والاستفهام بالاسم
نحو كيف جالس العمران وانما لم يجعل المرفوع بالوصف خبرا فيهن لان الوصف
قايم مقام الفعل والفعل لا يخبر عنه فكذا ما قام مقامه والى ذلك اشار
الناظم بقوله واول مبتدا والثاني فاعل اغنى في اسار ذان وقس وكاستفهام
النفي واذا لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام لا يكون مبتدا خلافا للاخفش
والكوفيين في اجازتهم وقوعه مبتدا من غير ان يتقدمه نفي او استفهام
ولا حجة لهم في نحو قول بعض الطائيين خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا

الضير مرت خلافا للناظم في شرح التسهيل وابنه في شرح النظم لجواز كون الوصف
وهو الخبير خبرا مقدما وبنو لهب مبتدا موخرا وانما سهل الاخبار به اي بخبير مع كونه
مفردا عن الجمع وهو بنو لهب لانه اي خبير على وزن فعيل وفعيل على وزن المصدر
كصهيل والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فاعطي حكم ما هو على زنته
فهو على حد والملائكة بعد ذلك ظهير ولهب بكسر اللام وسكون الهاء حي من الازد
فان قلت اذا جوز الاخفش كون الوصف مبتدا من غير ان يعتمد على نفي او
استفهام فما مسوغ الابتداء به وهو نكرة قلت عمله في المرفوع بعده وسياتي
ان العمل من جملة المسوغات فان قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف
هنا قلت الاخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماده على شيء كما حكاه السهيلي
عنه والجمهور وافقة الاخفش والكوفيين اشار الناظم بقوله وقد يجوز
نحو فائز اولو الرشد واذا رفع الوصف ما بعده فله ثلثة احوال وجوب الابتدائية
و وجوب الخبرية وجواز الامرين وذلك انه ان لم يطابق الوصف ما بعده
تعينت ابتدائيته نحو اقايم اخواك فقايم مبتدا واخواك فاعله سد مسد
خبره ولا يجوز ان يكون اخواك مبتدا موخرا وقايم خبرا مقدما لانه لا يخبر عن
المثنى بالمفرد وان طابقه اي طابق الوصف ما بعده في غير الافراد وهو التثنية
والجمع تعينت خبريته نحو اقايمان اخواك واقايمون اخوتك بالتاء الفوقانية و
اقيام الزيدون فالوصف فيهن خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدا موخر ولا
يجوز ان يكون الوصف فيهن مبتدا والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر لان
الوصف اذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الافراد على اللغة
الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ومسئلة جمع التكسير نص عليها الشاطبي
وان طابقه اي الوصف ما بعده في الافراد تذكيرا او تانيثا احتملهما اي
الابتدائية والخبرية على السواء نحو اقايم اخوك واقايمة اختك فيجوز ان
يجعل الوصف مبتدا وما بعده فاعلا سد مسد الخبر ويجوز ان يجعل
المرفوع مبتداء موخرا والوصف خبرا مقدما فان رجح الاول بان الاصل
في المقدم الابتدا عورض بان الاصل في الوصف الخبرية فلما تعارضا الاصلان

تساقطا

بيان عامل المبتدأ والخبر

ساقطا والى هذا التفصيل اشار الناظم بقوله والثان مبتدأ وذا
الوصف خبران في سوى الافراد طبقا استقر وارتفاع المبتدأ بالابتداء وهو
تجرد عن العوامل اللفظية للاسناد وارتفاع الخبر بالمبتدأ عند سيبويه واليه
ذهب الناظم فقال ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذا رفع خبر بالمبتدأ فاذا قلت
زيد اخوك فزيد مرفوع بالابتداء واخوك مرفوع بزيد وصح رفعه به وان كان
جامدا لان اصل العمل الطلب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما به له
طلبا لازما كما ان فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طايفة وان كان
الفعل لا يعمل في الفعل واعترض بان المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو القايم ابوه
ضاحك فلو كان رافعا للخبر لادى الى رفع شيئين لم يكن احدهما تابعا للاخر
واجيب بان الجهة مختلفة لان طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما
عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به له لا ارتفاعه بالابتدا وهو قول
ابن السراج وصححه ابو البقا وحجة من قال به ان الابتدا رفع المبتدأ فيجب ان يرفع
الخبر لانه مقتض لهما فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول ولا ارتفاعه
بهما اي بالابتدا والمبتدأ وحجة من قال به ان الابتداء عامل ضعيف فقوي
بالمبتداء كما قوي حرف الشرط بفعله حين عملا جميعا في الجزاء عند طايفة
وهذه الاقوال الثلثة عند البصريين وعن الكوفيين انهما اي المبتدأ والخبر ترافعا
فرفع كل منهما الاخر وحجتهم ان كل واحد منهما مفتقر الى الاخر فكان كل منهما
عاملا في صاحبه كما ان ايا الشرطية عاملة في الفعل بعدها وهو عامل فيها
في نحو ايا ما تدعوا وهذه الاقوال كلها ضعيفة اما الاول فلان الخبر قد يكون
نفس المبتدأ في المعنى نحو زيد اخوك فلو رفع الاخ بزيد كان رافعا لنفسه
بنفسه واما الثاني فلان الابتدا عامل ضعيف لا يرفع شيئين واما الثالث
فلان اجتماع عاملين معنوي ولفظي على معمول واحد لا يعهد واما الرابع
فلان العمل تاثير والمؤثر اقوى من المؤثر فيه فيلزم ان يكون الشيء الواحد قويا
ضعيفا من وجه واحد اذا كان مؤثرا فيما اثر فيه من ذلك الوجه وهو الرفع واحترز
بقوله للاسناد عن الاعداد المسرودة نحو واحد اثنان ثلثة فانها وان تجردت

فلا اسناد معها فليست مبتدات واثبات الالف في اثنان من استعمال
الشي في اول احواله فصل والخبر هو الجزء الذي حصلت به او بمتعلقه الفايدة التامة
مع مبتدا غير الوصف المذكور في قوله او وصف رافع المكتفى به فخرج بذكر المبتدا
فاعل الفعل نحو زيد في قولك قام زيد فانه وان حصلت به الفايدة لكنه ليس
مع المبتدا بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو هيهات العقيق وخرج
بقوله غير الوصف المذكور فاعل الوصف المذكور نحو الزيدان من قولك
اقايم الزيدان فانه وان حصلت به الفايدة لكنه ليس مع مبتدا غير الوصف
المذكور بل مع مبتدا هو الوصف المذكور فلا يكون الزيدان خبرا بل فاعلا
سد مسد الخبر وسلم الحد بعد ذلك للخبر بخلاف قول النظم والخبر الجزء المتم
الفايدة [struck out] فانه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف وهو اما مفرد وهو ما ليس
جملة فيشمل المثنى والمجموع واما جمله اسمية او فعلية وذكر ابن الخروف في
شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى نيف وسبعين قسما كل منهما يخالف صاحبه
في حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة ولذلك اقتصر الناظم عليهما فقال
ومفردا ياتي وياتي جملة والمفرد الجامد وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق
له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كزيد فانه لا يدل على معنى زايد
الى المدلول زيادة وكاسد اذا اريد به شجاع على راي فانه وان كان في الاستعمال
مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجع وكصاحب
فانه وان كان مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب القياس الاستعمالي بل بحسب
القياس الاصلي وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال فكل من زيد واسد
وصاحب عندهم من قبيل الجوامد فلا يتحمل ضمير المبتدا نحو هذا زيد وهذا
اسد وهذا صاحب فليس في شي منها ضمير يعود على المبتدا والى ذلك
اشار الناظم بقوله والمفرد الجامد فارغ الا ان اول الجامد بالمشتق فيتحمل ضمير
المبتدا نحو زيد اسد اذا اريد به شجاع عند جمهور البصريين فان اريد به التشبيه
على اضمار الكاف او انه نفس الاسد مبالغة فلا يتحمل ضمير المبتدا عندهم وذهب
الكسائي من الكوفيين والرماني من البصريين ومن وافقهما الى ان الجامد

يتحمل

يتحمل ضمير المبتدا مطلقا سواء اول بمشتق ام لا او المشتق وهو ما اشعر بمعني
الفعل الموافق له في المادة بالنظر الي القياس الاستعمالي كقايم فانه دال على معني
القيام فاذا اخبر به عن مبتدا فيتحمل ضميره والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يشتق
فهو ذو ضمير مستكن نحو زيد قايم والزيدان والزيدون قايمون وهند قايمة والهندان
قايمتان والهندات قايمات فالخبر في ذلك كله محتمل لضمير مستتر عايد على
المبتداء والالف في قايمان والواو في قايمون حرفان دالان على التثنية والجمع
كما في الرجلان والزيدون الا ان رفع المشتق الاسم الظاهر نحو زيد قايم ابوه او رفع
الضمير البارز نحو زيد قايم انت اليه فانه لا يتحمل ضمير المبتدا لانه لا يرفع فاعلين
ويبرز الضمير المتحمل بفتح الميم وينفصل اذا جرا الوصف الواقع خبرا على مبتدا غير من هو له
في المعنى سواء البس الحال نحو غلام زيد ضاربه هو فضاربه وصف في المعنى لزيد لانه
هو الضارب للغلام وذلك اذا كانت الهاء المفعولة للغلام لانه المضروب وقد جري
الوصف وهو ضاربه على الغلام لفظا لانه خبر عنه فلو لم يبرز الضمير المستتر
في ضاربه لتوهم السامع ان الغلام بحسب ظاهر الاسناد اليه هو الضارب
لزيد وانقلب المعني فوجب ابراز الضمير الفاعل رفعا لهذا اللبس فان كانت
الها لزيد فقد جري الوصف على من هو له لفظا ومعنى فيستغني عن ابراز
الضمير ام لم يلبس الحال نحو غلام هند ضاربته هي فتا التانيث في ضاربته تدل
على ان الوصف في المعني لهند وكان ينبغي ان لا يبرز ضميرها الا ان البصري
التزم الابراز مطلقا طرد الباب وجري على ذلك الناظم فقال وابرزنه
مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا والكوفي انما يلتزم الابراز عند الالباس
خاصة تمسكا بنحو قوله قومي ذري المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان
وجه التمسك به ان قومي مبتدا اول وذري المجد مبتدا ثان وبانوها
خبر ذري المجد وذري المجد وخبره خبر قومي والها عايدة على ذري المجد والضمير
العايد على قومي مستتر في بانوها فقد جري الوصف وهو بانوها على
ذري المجد وهو في المعنى لقومي لانهم البانون ولم يبرز الضمير المستتر في بانوها
لان اللبس مامون فان الذري مبنية لا بانية ولو برز لقيل على اللغة الفصحي

بانيهما ثم لان حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جمع الظاهر فيكون الوصف
مفردا كالفعل اذا اسند الى جمع وعلى لغة اكلوني البراغيث بانوها هم.
ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال ان يكون ذري المجد منصوبا بوصفه
محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير بانو ذري المجد بانوها
والذري جمع ذروة وذروة الشي اعلاه والمجد الكرم وبانون جمع بان اسم
فاعل من بني يبني والاصل بانيون اعل اعلال قاضون وحذفت النون للاضافة
وقال العيني من البون بضم البا وهو الفضل والمزية يقال بانه يبونه
ويبينه قاله الجوهري انتهى فان اراد انه جملة فعليه ماضوية فالضمير هو
الواو في بانوها اذ ليس ثم فاعل غيره حتى يبرز وان اراد الوصف من بان
يبون او يبين فقياسه باين بهمزة بعد الالف بدلا من عين الفعل والجمع
باينون لا بانون والجملة اما نفس المبتدا في المعنى فلا يحتاج لرابط يربطها بالمبتدا
والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن اياه معنى اكتفى بها نحو قل هو الله احد
اذا قدر هو ضمير الشان فهو مبتدا والله احد جملة خبره وهي عينه في المعنى
لانها مفسرة له والمفسر عين المفسر اي الشان الله احد واما اذا قدر هو
ضمير المسئول عنه فخبره مفرد وهو الله واحد خبر بعد خبر او بدل ونحو فاذا
هي شاخصة ابصار الذين كفروا اذا قدر هي ضمير قصه فهي مبتدا وشاخصة
خبر مقدم وابصار الذين كفروا مبتدا مؤخر وجملة ابصار الذين كفروا
شاخصة في موضع رفع خبر هي وهي عينها في المعنى اي فاذا القصة ابصار
الذين كفروا شاخصة فلا تحتاج الى رابط واما اذا قدر هي ضمير
الابصار كما قال الفرا او عمادا وتقدم مع الخبر على المبتدا والاصل فاذا
ابصار الذين كفروا هي شاخصة كما قال الكسائي فالخبر مفرد ومنه قول
الناظم نطقي الله حسبي فنطقي مبتدا والله حسبي مبتدا وخبر والجملة خبر نطقي
وهي نفسه في المعنى لان المراد بالنطق المنطوق والمنطوق به هو الله حسبي
فلا يحتاج الى رابط والتحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد
على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة

بدله الذى

قاله الدماميني والمرادي واما بغيره اي غير المبتدأ في المعنى فلا بد من اشتمالها
على معنى المبتدأ التي هي مسوقة له والى ذلك اشار الناظم بقوله ويأتي جملة
حاوية معنى الذي سيقت له وذلك بان تشتمل على اسم بمعناه اي بمعنى المبتدا
هو اي الاسم المشتملة عليه الجملة اما ضميره اي ضمير المبتدا حال كون الضمير
مذكورا وهو الاصل نحو زيد قام ابوه فجملة قام ابوه خبر عن زيد والرابط
بينهما الهاء او مقدرا وهو اما مجرور او منصوب فالاول نحو السمن منوان بدرهم
فالسمن مبتدأ اول ومنوان مبتدا ثان وسوغ الابتدا به الوصف المحذوف
اي منوان منه وبدرهم خبر المتبدأ الثاني وهو وخبره خبر المبتداء الاول و
الرابط بينهما الضمير المجرور بمن المقدرة والثاني نحو قراءة ابن عامر وكل
وعد الله الحسنى برفع الكل في سورة الحديد فكل مبتدا وجملة وعد الله
الحسنى من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدا والرابط بينهما الضمير
المقدر المنصوب بوعد على انه مفعوله الاول اي وعده الله او اشارة اليه
اي الى المبتدا نحو ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدأ ثانيا لا تابعا
للباس فلباس مبتدا والتقوى مضاف اليها وذلك مبتدأ ثان وخير
خبره وهو وخبره خبر الاول والرابط بينهما الاشارة الى الاول وخص ابن الحاج
المسئلة بكون المبتدا موصولا وموصوفا والاشارة للبعيد ورد بقوله
تعالى ان السمع والبصر الاية اما اذا قدر ذلك تابعا للباس على انه بدل منه
او عطف بيان عليه لا نعت خلافا للفارسي ومن تبعه لان النعت لا
يكون اعرف من المنعوت كما قال الحوفي فالخبر مفرد قال الاخفش او بغيرهما
اي غير المضمير والاشارة وهو اعادة المبتدا بمعناه نحو والذين يمسكون
بالكتاب الاية وتمامها واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين
مبتدا وجملة يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة واقاموا الصلوة معطوفة
على الصلة وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين خبر المبتدا والرابط
بينهما اعادة المبتدأ بمعناه فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب
في المعنى ورد بمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور بالعطف على الذين

الاخفش

ينفون ولئك سلم فالرابط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين. او ضمير محذوف فاي منهم اوالخبر محذوف والجملة قبله دليله والتقدير ما جورون قاله في المغني او تشتمل الجملة على اسم بلفظه اي بلفظ المبتدا ومعناه نحو الحاقة ما الحاقة فالحاقة الاولى مبتدا وما اسم استفهام مبتدا ثان و الحاقة الاخيرة خبر ما الاستفهامية وما وخبرها خبر الحاقة الاولى والرابط بينهما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه او تشتمل الجملة على اسم اعم منه اي من المبتدا نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدا ونعم الرجل خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل الشامل لزيد ونحو قوله وهو الرماح بن ميادة الا ليت شعري هل الى ام معمر سبيل واما الصبر عنها فلا صبرا فالصبر مبتدا وعنها متعلق به ولا نافية وصبرا اسمها مبني معها على الفتح والخبر محذوف تقديره لي وجملة لا صبر لي خبر المبتدا والرابط بينهما العموم الذي في اسم لا لان النكرة المنفية تفيد العموم والمطرد من هذه الروابط هو الضمير لا غير اما الاشارة فلانه لا يقال زيد قايم هذا والزيدون خرج اولئك واما اعادة المبتدا بمعناه فقد تقدم رده واما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه وهو مخصوص بموضعين احدهما اما العبيد فلنو عبيد وثانيهما حيث قصد التهويل والتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة قاله الشاطبي واما العموم فلانه لا يجوز زيد مات الناس وزيد نعم الرجال وهند نعمت النسا واما فاما الصبر عنها فلا صبرا فمن باب اما العبيد فذو عبيد فهو من تكرار المبتدا بلفظه ومعناه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له عن كل شيء قاله في المغني فصل ويقع الخبر ظرفا نحو والركب اسفل منكم ومجرورا نحو الحمد لله وشرطهما ان يكونا تامين كما مثل فلا يجوز زيد مكانا ولا زيد بك لعدم الفايدة ويتعلقان بمحذوف وجوبا ثم قيل الخبر نفس الظرف والمجرور وحدهما والمصحح لذلك تضمنهما معنى صادقا على المبتدا وقيل هما ومتعلقهما والمتعلق جزء من الخبر واختاره الرضي والسيد عبد الله والصحيح عند الموضح تبعا للطايفة انه

الخبر

هو في الحقيقة متعلقهما المحذوف لا هما ولا مع متعلقهما واختلف في
تقديره فقال الاخفش والفارسي والزمخشري تقديره كان او استقر
وحجتهم ان المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور
والاصل في العامل ان يكون فعلا والصحيح عند جمهور البصريين
ان تقديره كاين او مستقر لا كان او استقر وحجتهم ان المحذوف هو الخبر
في الحقيقة والاصل في الخبر ان يكون اسما مفردا فكل من الفريقين استند
الى اصل صحيح ورجح الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل
نحو اما في الدار فزيد اذا لهم مكر في اياتنا لان اما لا تفصل من الفا الا باسم
مفرد او جملة شرط دون جوابه ولان اذا الفجائية لا يليها الا فعل على الاصح
وفي المواضع في المغني والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا
بل بحسب المعنى انتهى والى ابن رشد قول النظم واخبروا بظرف او بحرف جر ناوين
معنى كاين او استقر وذهب الكوفيون وابن طاهر وخروف الى انه لا تقدير
ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وخروف الناصب لهما المبتدا وزعما انه يرفع
الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره نحو زيد عندك
وقال الكوفيون الناصب لهما معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدا وقال
في المغني والمعول على هذين القولين وعلى القول بان لهما متعلقا محذوفا
فالصحيح ان الضمير الذي كان فيه انتقل عنه الى الظرف والمجرور وسكن فيهما كقوله
وهو جميل بن عبد الله وان يك جثماني بارض سواكم فان فوادي عندك الدهر اجمع
وجه الدلالة منه ان اجمع مرفوع لا يصلح ان يكون توكيد الفوادي ولا للدهر
لانهما منصوبان ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف
متنافيان ولا لاسم ان على محله من الرفع على الابتدا لان الطالب للمحل قد زال
بدخول الناسخ واذا ابطلت هذه الاقسام تعين ان يكون توكيدا للضمير المنتقل
الى الظرف وهو المطلوب ولا يشكل بالفصل بالاجنبي وهو الدهر فانه جايز في
الضرورة وقيل لا ضمير في الظرف والمجرور مطلقا تقدم او تاخر وان الضمير
حذف مع المتعلق وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير

فيه عند سيبويه والمفرد الا اذا تاخر عن المبتدا انما اذا تقدم عليه
فلا ضمير فيه واستدل على ذلك بانه لو كان فيه ضمير اذ تقدم لجاز ان
يؤكد وان يعطف عليه وان يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتاخر
انتهى ولك ان تقول انما امتنع جواز الاتباع للفصل بالاجنبي ولا
يلزم منه عدم وجود المتبوع فلا يتم التقريب ويخبر بالمكان عن اسما
الذوات والمعاني نحو زيد خلفك والخير امامك ولا يخبر بالزمان الا
عن الاسما المعاني اذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم اليوم والسفر غدا
فاذا كان الحدث مستمرا امتنع الاخبار به عنه فلا يقال طلوع الشمس
يوم الجمعة لعدم الفايدة ولا يخبر بالزمان عن اسما الذوات نحو زيد اليوم
والفرق ان الاحداث افعال وحركات وغيرهما فلابد لكل حدث من زمان
يختص به بخلاف الزوات فان نسبتها الى جميع الازمنة على السوية فلا فائدة
في الاخبار بالزمان عنها فان حصلت فايدة جاز الاخبار بالزمان عن اسما
الذوات وتحصل الفائدة كان يكون المبتدا عاما والزمان خاصا امابالاضافة
نحو نحن في شهر كذا فنحن مبتدا وهو عام لصلاحيته في نفسه لكل متكلم
يختص بمتكلم اذ لا يختص بمتكلم دون اخر وفي شهر كذا خبره وهو خاص
بالمضاف اليه واما بالوصف نحو نحن في زمان طيب واما نحو الورد في ايار
بفتح الهمزة وتشديد الياء اخر الحروف والمنع من الصرف للعلمية والعجمة
لانه بهاى رومي واليوم خمر والليلة الهلال بنصب اليوم والليلة فلتاويل فيها
واجب بتقدير مضاف كما قال الفارسي والاصل خروج الورد في ايار واليوم
شرب خمر والليلة روية الهلال فالاخبار في الحقيقة انما هو عن اسم المعنى
لا عن اسم الذات والتفصيل بين حصول الفايدة وعدمها هو اختيار ابن
الطراوة وجماعة ووافقهم الناظم فقال ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة
وان يفد فاخبرا والصحيح المنع مطلقا وما ورد من ذلك يؤول فصل ولا يبتدأ
بنكرة لانها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد غالبا الا ان حصلت فايدة كان تخ
عنها بمختص بما يصلح للاخبار عنه مقدم نعت لمختص ظرف او مجرور بدل من مختص

او عطف

او عطف بيان عليه فظاهر كلامه ان التقديم له مدخل في التسويغ والتحقيق
ان المسوغ للابتدا بالنكرة ان يخبر عنها بظرف مختص والتقديم انما هو لدفع
التباس الخبر بالصفة صرح بذلك في المغني فالظرف نحو ولدينا مزيد والمجرور
نحو وعلى ابصارهم غشاوة فمزيد وغشاوة مبتدآن وهما نكرتان وسوغ الابتدا بهما
الاخبار عنهما بظرف او مجرور مختصين باضافتهما الى ما يصلح للاخبار عنه
وهو الضمير والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم
تفد كعند زيد نمره وهو مثال لما يجوز ولا يجوز رجل في الدار لفوات الاختصاص
والتقدم معا ولا يجوز عند رجل مال لعدم الاختصاص بما يصلح للاخبار عنه
او كان تتلو نفيا نحو ما رجل قايم ومثله في النظم بقوله فما خل لنا فرجل وخل
مبتدآن وسوغ الابتدا بهما تقدم النفي عليهما وبذلك تحصل الفايدة لان
النكرة في سياق النفي تعم واذا عمت كان مدلول النكرة جميع افراد الجنس
فاشبهت المعرف بال الاستغراقية او تتلو استفهاما نحو االه مع الله ومثله في النظم
بقوله وهل فتى فيكم فاله وفتى مبتدآن وسوغ الابتدا بهما وقوعهما في حيز
الاستفهام وبذلك تحصل الفايدة لان الاستفهام سوال عن غير معين بطلب
تعيينه في الجواب فاشبه العموم الخاص وفيه رد على ابن الحاجب حيث قال في شرح
منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتدا هو الهمزة المعادلة بام نحو ارجل في
الدار ام امراة او تكون موصوفة سوا ذكرا اي الموصوف والصفة نحو ولعبد مومن خير من
مشرك فعبد مبتدا وهو نكرة وسوغ الابتدا به وصفه بمومن لان النكرة اذا وصفت
قربت من المعرفة وقال ابن الحاجب المسوغ للابتدا بالنكرة في هذه الاية
انما هو معنى العموم وحرج المبتدا ومثله الناظم بقوله رجل من الكرام عندنا
او حذفت الصفة وذكر الموصوف نحو السمن منوان بدرهم ونحو طايفة قد اهمتهم
انفسهم فمنوان وطايفة مبتدآن وسوغ الابتدا بهما كون كل منهما موصوفا بصفة
محذوفة اي منوان منه وطايفة من غيركم بدليل يغشى طايفة منكم وفيه رد
على ابن مالك حيث مثل بالاية للتسويغ بتوالي الحال كما قاله في المغني او حذف
الموصوف وذكرت الصفة كالحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم فسودا بالمد

مبتدا وسوغ الابتدا بها كونها صفة لموصوف محذوف اي امراة سوداء فحذف الموصوف واقيمت صفته مقامه ولو د صفته ضخامه بانية لامراة وخبره خبر المبتدا او كانت النكرة عاملة كالحديث امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة فامر ونهي مبتدان وسوغ الابتدا بهما كونهما عاملين في محل المجرور بعدهما لانهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله ومثله الناظم بقوله ورغبة في الخير خير ومن النكرة العاملة النكرة المضافة لان المضاف عامل في المضاف اليه الجر كالحديث خمس صلوات كتبهن الله على العباد فخمس مبتدا وسوغ الابتدا به كونه عاملا في المضاف اليه ومثله الناظم بقوله عمل بر يزين ولا بد في هذه المسوغات من مراعات معنى صحيح مقصود والا ورد على الظرف والمجرور عند الناس درهم وفي الدنيا رجل وعلى النفي ما حمار ناطق وعلى الاستفهام هل امراة في الارض وعلى الموصوف رجل ذكر واضح وعلى العمل شرب للماء نافع وغلام انسان موجود فهذه كلها لا تصح لان تكون امثلة لحصول الفائدة مع انها مشتملة على المسوغات المذكورة ويقاس على هذه المواضع المذكورة في كلام الموضح ما اشبهها في المعنى فيقاس على الدنيا مزيد وعلى ابصارهم غشاوة نحو قصدك غلامه رجل وعلى اله مع الله نحو كم رجلا في الدار وعلى ما رجل في الدار نحو قوله لولا اصطبار لا ودى كل ذي مقة لما استقلت مطاياهن للظعن وعلى ولعبد مؤمن خير نحو رجيل في الدار بالتصغير وعلى وعلى العاملة النصب او الجر العاملة الرفع نحو قايم الزيدان عند من لا يشترط الاعتماد وانما قيست عليها لشبه الجملة وهي قصدك غلامه بالظرف والمجرور في التقديم والاختصاص بالمعمول ولشبه اسم الاستفهام وهو كم بالاسم المنكر ونعرفه وهو اله ولشبه تالي لولا وهو اصطبار بتالي النفي وهو رجل في ما رجل ولشبه المصغر وهو رجيل لاسم الموصوف وهو لعبد مؤمن لان التصغير وصف في المعنى بالصغر هكذا اثبت في بعض النسخ وفيه لف ونشر مرتب وهو اخص من قول النظم وليقس ما لم يقل ولم يذكر مسوغ الاخبار بالنكرة غير المفيدة تبعا للنظم ومن ذلك التسويغ بالنعت نحو قوله تعالى انكم قوم تفتنون والمتعلق والركب اسفل منكم ومما اشبه ذلك ذكره الموضح في شرح بانت سعاد فصل للنكرات

حالات احدها التاخر وهو الاصل والى ذلك اشار الناظم بقوله والاصل
في الاخبار ان تؤخرا لان المبتدا محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق
تعقله فيكون حق الخبر التاخير لانه محكوم به كزيد قايم ويجب تاخر الخبر في
اربع مسايل احدها ان يخاف التباسه بالمبتدا وذلك اذا كانا معرفتين او
نكرتين متساويتين في التخصيص ولا قرينة تميز احدهما عن الاخر فالمعرفتان
نحو زيد اخوك فان كلا من هذين الجزئين صالح لان يخبر عنه بالاخر
ويختلف المعنى باختلاف الغرض فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه
ولا يعرف اتصافه بانه اخو المخاطب واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد
اخوك ولا يصح لك ان تقول اخوك زيد واذا عرف اخا له ولا يعرفه على
التعيين باسمه واردت تعيينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح لك ان تقول
هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدا وخبرا مطلقا وقيل
ان كان احدهما مشتقا فهو الخبر وان تقدم نحو القايم زيد وقيل ان كان
احدهما اعرف فهو المبتدا نحو هذا زيد وان استويا في الرتبة وجب
الحكم بابتدائية المقدم نحو الله ربنا قاله في المغني والنكرتان المتساويتان
نحو افضل منك افضل مني فان كل واحد من هذين الوصفين صالح لان يخبر
عنه بالاخر لعماله في المجرور بعده فاذا جعلت افضل منك مبتدا وافضل
مني خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة
والى ذلك اشار الناظم بقوله فامنعه حين يستوي الجزآن عرفا ونكرا عادمي
بيان بخلاف ما اذا كان معه قرينة لفظية او معنوية فالاول نحو رجل صالح حاضر
فان القرينة اللفظية وهي الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية
تقدمت او تاخرت الثاني نحو ابو يوسف ابو حنيفة فان القرينة المعنوية وهي
التشبيه الحقيقي قاضية بان ابو يوسف مبتدا لانه مشبه وابو حنيفة خبر لانه
المشبه به تقدم او تاخر وقوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد
فان قرينة التشبيه الحقيقي قاضية بان بني الابناء مشبهون بالابناء فبنو ابنائنا
ابنائنا مبتدا مؤخر وبنونا خبر مقدم والمعنى بنو ابنائنا مثل بنينا هذا على حقيقة

زيد اخوك ص

التشبيه ويضعف ان يكون على عكس التشبيه للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع
ومخالف الاصول للبهم الا ان يقتضي المقام المبالغة فلا شاهد فيه
وبنا تنا مبتدا أول وبنوهن مبتدا ثان وابنا الرجال خبر الثاني وهو وخبره
خبر الاول والاما عد لغت الرجال المسئلة الثانية مما يجب فيه تاخر الخبر ان يخاف
التباس المبتدا بالفاعل اذا تقدم الخبر وكان فعلاً مسندا الى ضمير المبتدا المستتر
نحو زيد قام او يقوم فلو تقدم والحالة هذه وقيل قام او يقوم زيد لا لتبس
المبتدا بالفاعل بخلاف ما اذا كان الخبر صفة نحو زيد قايم او كان فعلا رافعا
لظاهر او لضمير بارز فالاول نحو زيد قام ابوه والثاني نحو اخواك قاما على
اللغة الفصحى فلا لبس فيهن فيجوز تقديمه فتقول قايم زيد وقام ابوه زيد
وقاما اخواك وهذا التقييد لا بد منه في قول الناظم كذا اذا ما الفعل كان الخبر
المسئله الثالث ان يقترن الخبر بالا معنى نحو انما انت نذير فلا يجوز تقديم الخبر
لانه محصور فيه بالا معنى اذ التقدير ما انت الا نذير او يقترن بالا لفظا
نحو وما محمد الا رسول فلا يجوز تقديم الخبر لما مر والى ذلك الناظم بقوله او قصد
استعماله منحصرا فاما قوله وهو الكميت بن زيد فيارب هل الا بك النصر يرتجى
عليهم وهل الا عليك المعول فضرورة لانه قدم الخبر المقرون بالا لفظا والاصل
وهل المعول الا عليك ولا يجوز ان يكون المعول مرفوعا على الفاعلية بالجار
والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام لان الا مانع من ذلك كما لا يقال
هل الا قام زيد لا يقال هل الا في الدار زيد من باب اولى المسئلة الرابعة مما يجب
فيه تاخر الخبر ان يكون المبتدا مستحقا للتصدير اما بنفسه بان يكون له صدر
الكلام نحو ما احسن زيدا فما مبتدا وسوغ الابتدا بها ما فيها من معنى التعجب
واحسن زيدا خبره ومن في الدار فمن اسم استفهام مبتدا وفي الدار خبره و
من يقم اقم معه فمن اسم شرط فهو مبتدا ويقم خبره على الاصح وقيل الجواب وقيل هما
وكم عبيد لزيد فكم مبتدا وهي خبرية وعبيد مضاف اليهم ولزيد خبر كم
فالخبر في هذه الامثلة واجب التاخير وهو في الاول فعل ماض وفي الثاني
جار ومجرور وفي الثالث فعل مضارع وفي الرابع جار ومجرور والمبتدا

فيها

استعمال

فيها لازم الصدر والى ذلك اشار الناظم بقوله ولازم الصدر او مشبها
اي بما يستحق التصدير نحو الذي ياتيني فله درهم فالذي مبتدا وهو اسم
موصول وياتيني صلته وجملة فله درهم خبره وهو واجب التاخير
ان المبتدا هنا وهو الذي شبه باسم الشرط لعمومه وابهامه واستقبال الفعل
الذي بعده وهو ياتيني وكونه اي الفعل الذي بعده سببا لما بعده وهو جملة
الخبر كالشرط سبب للجواب ولهذا التشبيه دخلت الفا في الخبر كما تدخل في
الجواب لتقييد التنصيص على ان استحقاق الدرهم مسبب عن الاتيان
فلو لم تذكر الفا احتمل ذلك واحتمل الاقرار او يكون مستحقا للتصدير بغيره وذلك
الغير الذي له الصدر اما ان يكون متقدما عليه اي على المبتدا نحو لزيد قائم فزيد
مبتدا وقائم خبره وهو واجب التاخير لان المبتدا تقدم عليه لام الابتداء في
بالغير من تاخيره فان لام الابتدا ملازمة لصدر الكلام وما اقترن بلازم الصدر
وجب تقديمه والى ذلك اشار الناظم بقوله او كان مسند الذي لام
ابتدا فاما قوله وهو رؤبة ام الحليس لعجوز شهربة ترضى من اللحم بعظم الرقبة فاللام
داخلة على مبتدا محذوف والتقدير لهي عجوز والجملة خبر ام الحليس ولا يمتنع
دخول اللام في الخبر اذا كان جملة بخلاف المفرد او لا حذف واللام زائدة لا لام
الابتدا كقوله خالي لانت ومن عويف خاله ينل العلا ويكرم الاخوالا ويضعف
التقدير الاول ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين
ويضعف التقدير الثاني ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر قاله في
المغني واذا دار الامر بين التقديرين فدعوى الزيادة اولى من دعوى الحذف
لئلا يجتمع التوكيد والحذف وهو ممتنع عند الجمهور او يكون ذلك الغير الذي
له الصدر متاخرا عنه اي عن المبتدا بان يكون ما له الصدر مضافا اليه
المبتدا نحو غلام من في الدار فغلام مبتدا ومن اسم استفهام مضاف اليه وفي
الدار خبر المبتدا وغلام من يقم اقم معه فغلام مبتدا ومن اسم شرط مضاف اليه
ويقم خبر المبتدا واقم معه جواب الشرط وما لكم رجل عندك فمال مبتدا وكم خبرية
مضاف اليها ورجل مميز مخفوض باضافتها اليه وعندك خبر المبتدا وحاصل

ما اتي به امثلة ما يستحق التصدير سبعة اضرب ما التعجبية ومن
الاستفهامية والشرطية وكم الخبرية والموصول الذي في جزء الفاو لام الابتدا
والمضاف الى ماله الصدر وبقي عليه ضمير الشان فانه يلزم صدر الكلام
والاخبار بالجمل واذا اخبر عنه بجملة لا يعوفها يتقدم عليه الحالة الثالثة
التقدم ويجب في اربع مسايل ايضا في غالب النسخ اسقاط الحالة الثانية
التقدم واثبات ويمتنع يعني تاخير الخبر في اربع مسايل احدها ان يوهم
تاخيره في لبس ظاهر نحو في الدار رجل ففي الدار خبر مقدم ورجل مبتدا موخر
وجوبا وعندك مال فعندك خبر مقدم ومال مبتدا موخر وجوبا وقصدك
غلامه رجل فجملة قصدك غلامه خبر مقدم ورجل مبتدا موخر قال
ابو حيان ولا اعلم لابن مالك سلفا في هذه الاخيرة وعندي انك فاضل
فعندي خبر مقدم وانك فاضل بفتح ان مبتدا موخر ولا يجوز تاخير
الخبر في شي من ذلك فان تاخير الخبر في هذا المثال الاخير وهو عندي انك
فاضل يوقع في الب[illegible] ان المفتوحة بان المكسورة لفظا وفي الباس ان الموكدة
المفتوحة بان المفتوحة التي بمعنى لعل معنى فاذا قدم المبتدا واخر الخبر
بصير انك فاضل عندي فيحتمل ان يكون ان مفتوحة وهي وصلتها
مبتدا والظرف خبر ويحتمل ان تكون مكسورة لكونها وقعت في ابتدا
الجملة والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها موكدة وكونها
بمعنى لعل لانها احد لغاتها والمعنى لعلك فاضل عندي وهذا الالباس
لا ياتي مع تقدم الظرف لان ان الموكدة المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يتقدم
معمول خبرها عليها ولهذا يجوز تاخره اي الخبر عن المبتدا بعد اما الشرطية المفتوحة
الهمزة المشددة الميم كقوله عندي اصطبار واما انني جزع يوم النوى فلوجد كاد
يبريني فانني جزع بكسر الزاي مبتدا ويوم النوى بالنون بمعنى البعد و
الفراق متعلق بجزع لانه صفة مشبهة من الجزع بفتحتين وهو نقيض
الصبر فلوجد جار ومجرور وخبر انني جزع على حد ما زيد ففي الدار ويبريني
من بريت القلم اذا نحته واصل البري القطع والمعنى واما جزعي يوم الفراق

ما يستحق التصدير اسم استفهام او ما دخل عليه ... الموضع وتقدم عليه ضمير الشان

فلوجد

فلاجل وجد قاربه ان يخلي بها انما جاز تاخر الخبر عن المبتدا هنا لان
ان المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يدخلان هنا لان كلا منهما مع معموليها جملة
تامة مستقلة واما لا تقصل من الفا بجملة تامة وانما تقصل باسم مفرد وجملة
شرط دون جوابه نحو علم ان كان من المقربين فروح وناخره اي الخبر عن المبتدا
في المسألة الثلث الاولى بضم الهمزة وهي في الدار رجل وعندك مال وقصدك
غلام رجل يوجب ان لا يلتبس الخبر بالصفة لان النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة
لتخصص بها طلبا حثيثا فلو تاخر الخبر فيها لتوهم انه صفة لان الجمل وشبهها
بعد النكرات صفات فالتزم التقديم رفعا لهذا الالتباس واليه اشار الناظم
بقوله ونحو عندي درهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم الخبر وانما لم يجب تقديم الخبر في
نحو اجل مسمى عنده لان النكرة وهي اجل قد وصفت بمسمى فضعف طلبها في الظرف
فكان الظاهر فيه الخبرية وهو عنده لا الصفة للاجل لان صفته ثابتة له وفي الكشاف ان تقديم
المبتدا هنا واجب لان المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فلما
جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم المسألة الثانية مما يجب فيه تقديم
الخبر ان يقترن المبتدا بالا لفظا نحو ما لنا الا اتباع احمد صلى الله عليه وآله فلنا
خبر مقدم واتباع مبتدا موخر او يقترن بالا معنى نحو انما عندك زيد فعندك
خبر مقدم وزيد مبتدا موخر وهو محصور فيه والمعنى ما عندك الا زيد
وشمل ذلك قول الناظم وخبر المحصور قدم ابدا المسألة الثالثة ان يكون الخبر لازم
الصدرية بنفسه نحو اين زيد او بغيره اما متقدما عليه نحو لقايم زيد متاخرا
عنه وذلك اذا كان الخبر مضافا الى لازمها اي الصدرية نحو صبيحة اي يوم سفرك
فصبيحة خبر مقدم واي اسم استفهام مضاف اليه وسفرك مبتدا موخر والى
ذلك اشار الناظم بقوله كذا اذا يستوجب التصدير المسألة الرابعة ان يعود
ضمير متصل بالمبتدا الى بعض متعلق الخبر نحو قوله تعالى ام على قلوب اقفالها
فاقفالها مبتدا موخر وعلى قلوب خبر مقدم ولا يجوز تاخره لئلا يعود
الها المتصلة باقفالها على قلوب وهي متاخرة في الرتبة لانها بعض متعلق
الخبر لان الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور متعلق

الجز لان الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور متعلق به
ومتعلق به الخبر رتبته التاخير فيعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وكذا اذا
عاد الى مضاف اليه الخبر نحو قول الشاعر وهو نُصيب بالتصغير الاكبر بن رياح
وهو عبد اسود لبني مروان لا نُصيب الاصغر مولى المهدي يخاطب امراة اهابك
اجلالا ومابك قدرة على ولكن ملء عين حبيبها فملء خبر مقدم وحبيبها مبتدا
مؤخر ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يعود الضمير على عين وقد اضيف اليها
الخبر وهو متاخر في الرتبة وتسميتها بعض الخبر مجاز وانما الخبر المضاف
لا غير وقول الخطيب التبريزي ان الضمير المضاف اليه المبتدا يجوز ان يرجع
الى المراة بعيد والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا اذا عاد عليه مضمر مما به عنه
مبينا يخبر ويوجد في بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتاخير
وذلك فيما فقد فيه موجبهما كقولك زيد قايم فيترجح تاخيره على الاصل
ويجوز تقديمه لعدم المانع والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوزوا
التقديم اذ لا ضررا فصل وما علم من مبتدا وخبرهما يحذف والى ذلك اشار
الناظم بقوله وحذف ما يعلم جايز وقد يجب حذف المعلوم منهما فاما حذف
المبتدا جوازا فنحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اسا فعليها ويقال كيف زيد
فتقول في الجواب دنف بكسر النون فلنفسه وعليها ودنف اخبار لمبتدات حذفت
جوازا للعلم بها والتقدير فعمله لنفسه واساته عليها وهو دنف اي مريض من
العشق وطريق العلم بها ان عمله واساته مصدران ماخوذان من فعليهما
السابق ودخول الفا على ما لا يصلح ان يكون مبتدا قرينة دالة على حذفه
وان الضمير معلوم من العايد عليه في السوال والى ذلك اشار الناظم
بقوله وفي جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغني عنه اذ عرف واما
حذفه اي المبتدا وجوبا فاذا اخبر عنه بنعت مقطوع عن متبوعه لمجرد مدح
نحو الحمد لله الحميد او ذم نحو اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين او ترحم نحو
مررت بعبدك المسكين برفع الحميد وعدو والمسكين على انها اخبار
لمبتدات محذوفة وجوبا والتقدير هو الحميد وهو عدو المؤمنين هو

المسكين وانما وجب حذفه لانهم لما قطعوا هذه النعوت الى النصب التزموا
اضمار الناصب امارة على انهم قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم كما
فعلوا في النداء اذ لو اظهروا الناصب لاوهم الاخبار واجروا الرفع في وجوب
الحذف مجرى النصب واحترز بقوله لمجرد مدح الخ من ان يكون النعت
للايضاح او التخصيص فانه اذا قطع الى الرفع جاز ذكر المبتدا وحذفه كاظهار الناصب
واضماره او اخبر عنه بمصدر جيء اي بالمصدر بدلا اي عوضا من اللفظ بفعله اي
بفعل المصدر والمراد انهم تلفظوا بالمصدر عوضا عن تلفظهم بالفعل نحو
سمع وطاعة وقوله فقالت حنان ما اتى بك ههنا اذو نسب ام انت بالحي عارف
فسمع وحنان خبران لمبتدأين محذوفين وجوبا والتقدير امري حنان
وامري سمع وطاعة واصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا
لانها من المصادر التي جيء بها بدلا من اللفظ بافعالها ولكنهم قصدوا الثبوت
والدوام فرفعوها وجعلوها اخبارا عن مبتدات محذوفة حملا للرفع على
النصب وفاعل فقالت مستتر عائد على المراة المعهودة والمعنى اي احن عليك
اي شيء جاء بك ههنا الك قرابة ام معرفة بالحي وانما قالت له ذلك خوفا من انكار
اهل الحي عليه فيقتلوه او اخبر عنه بمخصوص بمعنى نعم في افادة المدح او بئس في
افادة الذم مؤخر المخصوص عنهما اي عن نعم وبئس نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل
عمرو اذا قدرا اي زيد وعمرو خبرين لمبتدأين محذوفين وجوبا كان سامعا سمع نعم
الرجل او بئس الرجل فسأل عن المخصوص بالمدح او الذم من هو فقيل له هو زيد
او هو عمرو واما اذا قدرا مبتدأين وخبرهما الجملة قبلهما او محذوف على راي ابن
عصفور فليسا مما نحن فيه فان كان المخصوص مقدما على نعم او بئس نحو زيد
نعم الرجل او عمرو بئس الرجل فمبتدأ اي فهو مبتدأ للتعين والجملة بعده خبره والرابط
بينهما العموم الذي في الرجل ومن ذلك اي من حذف المبتدأ وجوبا قولهم
من انت زيد بالرفع فزيد خبر لمبتدأ محذوف وجوبا اي مذكورك زيد وهذا
التقدير اولى من تقدير سيبويه كلامك زيد لان المعاني لا يخبر عنها بالذوات
ولان زيد ليس بكلام لعدم تركيبه واجيب بانه من باب اطلاق الكلام

على المفرد وهو جاير لغة كما جا عكسه وهو اطلاق الكلمة على الكلام والمعنى
على التقدير ان شخصا ذكر زيدا وهو ليس اهلا لذكره فقيل له من انت
زيد يروي برفع زيد ونصبه فالرفع على ما مر والنصب بفعل محذوف وجوبا
والتقدير من انت تذكر زيدا ومن ثم قال ابن طاهر في الرفع التقدير مذكورك
زيد ليكون المقدر في الرفع من لفظ المقدر في النصب والتزم حذف الرافع كما
التزم حذف الناصب نص عليه سيبويه وافاد ذلك تعظيم زيد واجلاله
وتحقير المخاطب واذلاله ومن حذف المبتدا وجوبا قولهم في ذمتي لافعلن ففي ذمتي
خبر لمبتدا محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسده اي ذمتي ميثاق او عهد ذكره
ابو علي ولما حذف الخبر جوازا نحو خرجت فاذا الاسد فالاسد مبتدا وخبره محذوف
جوازا اي حاضر لان اذا الفجائية تشعر بالحضور ونحو اكلها دايم وظلها فظلها مبتدا
وخبره محذوف جوازا لدلالة ما قبله عليه اي كذلك اي دايم ويقال من عندك
فتقول زيد فزيد مبتدا وخبره محذوف جوازا لدلالة الخبر من عليه اي عندي
واليه اشار الناظم بقوله كما تقول زيد بعد من عندكما ويقال ما عندك
فتقول درهم اي درهم عندي فيقدر الخبر متاخرا قال ابن مالك ولا يجوز
ان يكون التقدير عندي درهم الا على ضعف لان الجواب ينبغي ان يسلك به
مسلك السوال والمقدم في السوال هو المبتدا فكان هو المقدم في الجواب ولان
الاصل تاخير الخبر فترك في مثل عندي درهم لان التاخير يوهم الوصفية وذلك
مامون فيما هو جواب فلم يعدل عن الاصل بلا سبب انتهى فان قلت اذا قدر
الخبر متاخرا فما سوغ الابتدا بدرهم قلت كونه جوابا للاستفهام واما
حذفه اي الخبر وجوبا ففي اربع مسايل احدها ان يكون الخبر كونا مطلقا
والمبتدا واقع بعد لولا الامتناعية والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق
عدم التقييد بامر زايد على الوجود وايضاح ذلك ان يقال ان كان
امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدا فالخبر كون مطلق نحو لولا زيد لاكرمتك
فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدا وخبره محذوف وجوبا وهو كون
مطلق اي لولا زيد موجود وان كان امتناع الجواب لمعنى زايد على الوجود

المبتدا

لملكت لولا احسان زيد ٢م

المبتدا فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد
اي لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان
وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضى لولا
اذ هي دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول
على وجوده هو المبتدا فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك لم يشك في ان وجود
زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعيين المحذوف وانما وجب لسد الجواب
مسده وحلوله محله والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد لولا غالبا حذف
الخبر حتم فلو كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زائد على الوجود وجب ذكره ان فقد دليله
كقولك لولا زيد سالمنا ما سلم من القتل فزيد مبتدا وجملة سالمنا خبره وهو كون
مقيد لان وجود زيد مقيد بالمسالمة ولا دليل يدل على خصوصيتها
فلذلك وجب ذكره وفي الحديث خطابا لعايشة لولا قومك حديثوا
عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم وحكاه في المغني بلفظ لولا قومك
حديثوا عهد بالاسلام لهدمت الكعبة فقومك مبتدا وحديثوا خبره وهو كون
مقيد بالحداثة وجاز الوجهان وهما ذكر الخبر وحذفه ان وجد الدليل الدال عليه
نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم فحموه خبر انصار وهو كون مقيد بالحماية
والمبتدا دال عليها اذ من شان الناصر ان يحمي من ينصره ومنه قول ابي العلا
احمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري في وصف السيف يذيب
الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد
بالامساك والمبتدا دال عليه اذ من شان غمد السيف امساكه ويذيب بضم
اوله ومعناه يسيل والرعب بضم الراء وسكون العين المهملة الخوف
فاعل يذيب وكل عضب مفعوله وهو بعين مهملة مفتوحة فضاد
معجمة ساكنة فموحدة وهو السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة
غلاف السيف والاسالة ايجاد السيلان والهاء في يمسكه عائدة على كل عضب
قال الموضح في شرح الشواهد والمعنى ان هذا السيف تفزع منه السيوف
فلولا ان اغمادها تمسكها لسالت من ذوبانها من فزعها منه انتهى وهنا

التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك واليه اشار
في النظم بقوله غالبا وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا اصلا بناء عندهم على
انه لا يكون الا كونا مطلقا واوجبوا جعل الكون الخاص اي المقيد مبتدأ فيقال
في لولا زيد سالمنا ما سلم لولا مسالمة زيد ايانا اي موجودة ما سلم ويقال في
لولا انصار زيد اياه اي موجودة ما سلم ولحنوا المعري في قوله فلولا الغمد يمسكه
قال الموضح في المغني وليس يعني التلحين بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل
اشتمال على ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان فارتفع الفعل او بقدر
يمسكه جملة معترضة انتهى وفي الاحتمال الاول نظر فقد قال الموضح نفسه
في شرح شواهد ابن الناظم في من لدشولا فذره سيبويه من لدان كانت
واعترض عليه في تقديره ان انه يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه
هذا كلامه ومن خطه نقلت وهذا يعترض ايضا على الدماميني في قوله
ويحتمل ان يخرج على حذف ان الناصبة للاسم الرافعة للخبر والاصل فلولا
ان الغمد يمسكه فحذفت وارتفع الاسم بعدها انتهى ولا يجوز ان يكون
يمسكه حالا من الخبر المحذوف لانهم لا يذكرون الحال بعد لولا لانها خبر في المعنى
نقله الموضح في المغني عن الاخفش واقره وقالوا الحديث المتقدم مروي بالمعنى
لا باللفظ قال ابن ابي الربيع لم ار هذه الرواية يعني بهذا اللفظ من طريق
صحيح والروايات المشهورة في ذلك لولا حدثان قومك لولا حداثة قومك
لولا ان قومك حديثوا عهد بجاهلية ونحو ذلك نقله المرادي عنه في شرح
النظم وما ذكره الموضح من ان الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح عند
البصريين وذهب الكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف وقيل هو
مرفوع بلولا وسيأتي المسألة الثانية ان يكون المبتدأ صريحا في القسم
بمعنى انه لا يستعمل الا في القسم ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه نحو
لعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل
في القسم مرادا به الحيوة اي وحياتك لافعلن وايمن الله بفتح الهمزة وضم الميم
من اليمن وهو البركة اي بركة الله تعالى فعلك وايمن الله مبتدأ ان حذف

حمو ما سلم لولا مسالمة زيد
انضار زيد

خبرانهما وجوبا اي لعمرك قسمي وايمن الله يميني فانما وجب حذفه لسد جواب
القسم مسده فان قلت عهد الله لافعلن جاز اثبات الخبر وحذفه لعدم الصراحة
في القسم به لان عهد الله غير ملازم للقسم اذ يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب
الوفا به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه وزعم ابن عصفور انه يجوز
في نحو عمرك لافعلن ان يقدر لعمرك قسمي فيكون من حذف المبتدا والاول اولى
لانه اذا دار الحذف بين ان يكون من الصدر او العجز فالحذف من العجز اولى وتقديرا اولى من جعلها داخله
في اللفظ على شي وفي التقدير على شي اخر والى هذه المسئلة اشار الناظم
بقوله وفي نص يمين ذا استقر المسئلة الثالثة ان يكون المبتدا معطوفا عليه اسم
بواو هي نص في المعية نحو كل رجل وضيعته بالضاد المعجمة وهي الحرفة سميت بذلك
لان صاحبها يضيع بتركها والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد واو عينت
مفهوم مع كمثل كل صانع وما صنع فكل مبتدا وصانع مضاف اليه وما صنع
معطوف على المبتدا والخبر محذوف وجوبا اي مقرونان وانما حذف لدلالة
الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران وانما وجب الحذف لقيام الواو مقام
مع ولو جي بمع مكان الواو كان كلاما تاما ولو قلت زيد وعمرو واردت الاخبار
باقترانهما جاز حذفه اي الخبر اعتمادا على ان السامع يفهم من اقتصارك على
ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب وجاز ذكره لعدم التنصيص
على المعية قال الفرزدق تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى وكل امرء والموت
يلتقيان فاتى بذكر الخبر وهو يلتقيان ويشعب بفتح العين المهملة يفرق
وما ذكره الموضح هو قول جمهور البصريين وزعم الكوفيون والاخفش ان نحو
كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته وذلك كلام تام
لا يحتاج الى شي اخر والبيت ضرورة المسئلة الرابعة ان يكون المبتدا اما
مصدرا صريحا عاملا في اسم مفسر بكسر السين لضمير بالتنوين متعلق بمفسر
ذي حال نعت لضمير لا يصح كونها اي الحال خبرا عن المبتدا المذكور نحو ضربي زيدا
قايما فضربي مبتدا وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعوله وقايما
حال من ضمير يفسره زيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لان الخبر

والاول اولى من الاعجاز والا
فالحمل على الاول اخر اولى لانها
حمل التقدير على الباء ولان دخول
على شي واحد لفظا م

وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام فلا يقال ضربي قايم وامّا
مصدرا ماولا نحو ان ضربت او ان تضرب زيدا قايما على راي بعض
الكوفيين او يكون المبتدا اسم تفضيل مضافا الى المصدر المذكور نحو اكثر
شربي السويق ملتوتا فاكثر اسم تفضيل مبتدا مضاف الى مصدر عامل في
اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عنه او مضافا الى شي ماول بالمصدر
المذكور نحو اخطب ما يكون نحو اخطب ما يكون الامير قايما فاخطب اسم تفضيل
مبتدا مضاف الى ماول بالمصدر وهو ما والفعل اي اخطب كون الامير قايما
وخبر ذلك كله في الامثلة السابقة مقدر باذ كان ان اريد الماضي واذا كان
ان اريد المستقبل عند سيبويه وجمهور البصريين فيكون الخبر ظرف زمان
متعلقا بمحذوف والتقدير حاصل اذ كان او اذا كان فحاصل خبر واذ او
اذا ظرف للخبر مضاف الى كان التامة وفاعلها ضمير مستتر فيها عايد على
مفعول المصدر وقايما وملتوتا حالان من الضمير المستتر في كان وانما لم
يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لوجهين احدهما التزام تنكيره
فانهم لا يقولون ضربي زيدا القايم والثاني وقوع الجملة الاسمية
مقرونة بالواو موقعه كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد
قاله ابن الناظم ومقدر بمصدر مضاف الى صاحب الحال عند الاخفش واختاره
الناظم في التسهيل لقلة الحذف مع صحة المعنى فيقدر الخبر في ضربي زيدا
قايما ضربه قايما وفي اكثر شربي السويق ملتوتا شربه ملتوتا وفي اخطب ما
يكون الامير قايما كونه قايما فالمصدر الثاني هو الخبر وفاعله محذوف
والهاء المضاف اليها مفعوله وهي صاحبة الحال وهذا وان كان اقل حذفا
من الاول لكنه غير مرضي عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف
المصدر وابقاء معموله وهو لا يجوز عندهم ولان تقدير الظرف يناسب
الحال قال ابن عصفور وانما صح للحال ان تسد مسد الخبر لانها بمنزلة
الظرف في المعنى الا ترى انه لا فرق بين ضربي زيدا قايما وضربي زيدا
قايما وضربي زيدا وقت قيامه فكل منهما سد مسد الخبر وكل منهما على معنى

156

في والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى وقيل الخبر نفس الحال
كما قيل به في الظرف وقيل الحال اغنت عنه كما اغنى مرفوع الوصف عن الخبر
محذوف وجوبا لسد الحال مسده كما نبه عليه الناظم بقوله وقبل حال
لا يكون خبرا عن الذي خبره قد اضمرا واحترز الموضح بقوله عاملا في اسم مفسر
لضمير ذي الحال من ان يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فان
الحال لا تسد مسد الخبر نحو ضربي زيدا قائما شديد فان قائما حال من زيد
والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربي فلا يغني عن الخبر لانها من
صلة المصدر وشمل قوله عاملا في اسم مفسر كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه
فاعلا في المعنى نحو قيام زيد ضاحكا قاله المرادي في شرح التسهيل واحترز
بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدا عما اذا صحت فانه لا يجوز ضربي زيدا شديد
بالنصب لصلاحية الحال للخبرية فالرفع لشديد واجب لانه وصف للضرب لا لزيد
وقيل انما وجب الرفع لعدم احتياجه الى اضمار وهو مشكل غايته ان يكون
راجحا كما في زيد ضربته وشذ قولهم لرجل حكموه عليهم واجازوا حكمه حكمك مسمطا
بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي آخره طا مهملة اي
مثبتا وكان القياس رفعه لصلاحيته للخبرية ولكنه نصب على الحالية والخبر
محذوف اي حكمك لك مثبتا اي نافذا وشذوذه من وجهين احدهما النصب
مع صلاحية الحال للخبرية والثاني ان الحال ليس من ضمير معمول المصدر و
انما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح ان يكون الحال من الكاف
المضاف اليها في حكمك لان الذوات لا توصف بالنفوذ واشذ منه قراءة
علي عليه السلام ونحن عصبة بالنصب مع انتفاء المصدر بالكلية فعصبة حال
من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبة فصل والاصح جواز تعدد الخبر
لفظا ومعنى لمبتدا واحد لان الخبر كالنعت فيجوز تعدده والى ذلك اشار الناظم
بقوله واخبروا باثنين او باكثرا عن واحد سواء اتفقا افرادا او جملة او
اختلفا فالاول نحو زيد شاعر اي ناظم كاتب اي ناثر يعني انه ينظم الكلام وينثره
والثاني نحو زيد ينام ضحك والثالث نحو زيد قاعد ضحك وعكسه والمانع

والصحيح ان الخبر

لجواز التعدد كابن عصفور يدعي تقدير هو الثاني من الخبرين او يدعي انه
اي المبتدا جامع للصفتين الشعر والكتابة لا الاخبار بكل منهما على انفراده
لوجود التعدد لفظا ومعنى نص على ذلك ابن عصفور في المغرب وشرحي الجمل
وليس من تعدد الخبر لواحد ما ذكره ابن الناظم في شرح النظم من قوله وهو طرفة
على ما قيل يداك يد خيرها يرتجى واخرى لاعدائها غائظه بل من تعدد الخبر
المتبدا متعدد في نفسه حقيقة لان يداك في قوة مبتدأين كل منهما اخبر على حدة
ولان التحقيق ان العطف ليس من التعدد وقول ابي في التسهيل بعطف وغير
عطف منتقد عليه وليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ما ذكره ابن الناظم ايضا من
نحو قولهم الرمان حلو حامض بل من تعدد الخبر لفظا لا معنى لانهما بمعنى خبر واحد اي مز
وضابطه ان يكون المخبر عنه مشتملا على طرف من كل من الخبرين لا عليهما معا الا
الا ترى ان المز ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة ولكنه بينهما ولهذا اي ولاجل
كونهما في معنى خبر واحد يمتنع العطف للثاني على الاول على الاصح لان العطف
يقتضي المغايرة فلا يقال الرمان حلو وحامض خلافا للفارسي في احد قوليه
ويمتنع ايضا ان يتوسط المبتدا بينهما وان يتقدما على المبتدا على الاصح فيهما
عند الاكثرين قاله في البديع فلا يقال حلو الرمان حامض ولا حلو حامض
الرمان وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد احدهما بل كلاهما ولا صفة لامتناع وصف
الشيء بمناقضه ونقل عن الاخفش جواز كونه وصفا للاول على معنى حلو
والصفة فيه حموضة وتوصف اذا نزلت منزلة الجامد نحو مررت بالضارب العاقل
ورد بان الصفة كالفعل وهو لا يوصف ولو صح هذا لم يصح التصغير وهو
جاير بلا خلاف قاله الموضح في شرح بانت سعاد وللمجوز هنا مبتدا محذوف لان
المراد انه جمع الطعمين وهل في كل واحد منهما ضميرا ولا ضمير فيهما او في الثاني
فقط اقوال اختار ابو حيان اولها وصاحب البديع ثانيها وللفارسي ثالثها و
تظهر ثمرة الخلاف في عملهما او عمل احدهما في هذا البستان حلو حامض رمانه
فان قلنا لا يحتمل الاول ضميرا تعين رفع رمانه بالثاني وان قلنا انه يحتمل فيجوز
ان يكون من باب التنازع في السببي المرفوع على القول به وليس من تعدد الخبر

ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو والذين كذبوا بآياتنا صم وبكم في الظلمات لان الثاني
تابع بالعطف بالواو على ما قبله والاصل والذين كذبوا بآياتنا بعضهم صم
وبعضهم بكم فحذف المبتدان وبقي خبراهما فعطف احدهما على الاخر هذا باب
الافعال الداخلة على المبتدا اذا لم يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا
الابتدائية بنفسه او بغيره فالاول كاسم الشرط والثاني كالمخبر عنه بنعت مقطوع
والثالث كطوبى للمؤمن والرابع نحو اقل رجل يقول ذلك الا زيدا والخامس
كمصحوب اذا الفجائية والجزاء اذا لم يكن طلبا ولا انشاء فترفع المبتدا تشبيها بالفاعل
ويسمى اسمها حقيقة وفاعلها مجازا وتنصب خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها
حقيقة ومفعولها مجازا لانها اشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كضرب
زيد عمرا وهذا مذهب البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى انها لا تعمل في
المرفوع شيئا وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وخالفهم الفراء
الى انها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل واتفقوا على نصبها الجزء الثاني ثم
اختلفوا في نصبه فقال الفراء تشبيها بالحال لانها شبيهة بقام وقال بقية
الكوفيين منصوب على الحال والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمرا
ومعرفة وجامدا ولكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شان الحال وعورض بوقوعه
جملة وشبهها ولا يقع المفعول به كذلك واجيب بان الجملة تقع موقع المفعول
كالمحكية بالقول نحو قال اني عبد الله وكذلك شبهها كمررت بزيد ودخلت
الدار ولاختيار مذهب البصريين اشار الناظم بقوله ترفع كان المبتدا
اسما والخبر تنصبه وهذه الافعال هنا ثلاثة عشر فعلا وهي ثلاثة اقسام احدها
ما يعمل هذا العمل وهو رفع الاسم ونصب الخبر مطلقا من غير شرط سواء كانت
مثبتة او منفية صلة لما الظرفية او لا وهو ثمانية كان وهي ام الباب لاختصا
صها بامور لا تكون لاخواتها كما ستأتي وامسى واصبح واضحى وظل وبات وصار
وليس نحو وكان ربك قديرا وامسيت خلا فاصبحتم بنعمته اخوانا واضحى يمزق
اثوابي وظل وجهه مسودا وابيت مريان الجفون وصار الشعر حيضا وليس
مصروفا والقسم الثاني ما يعمله اي هذا العمل بشرط ان يتقدمه نفي بحرف او اسم او فعل

موضوع للنفي او عارض فيه نقل او استلزام او نهي او دعا بلا خلاف
كما في الارتشاف وهو اربعة بعد زال الماضي يزال وبرح وفتي وانفك وانما
اشترطوا فيها ذلك لانها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي انقلبت
اثباتا فمعنى ما زال زيد قايما هو قايم فيما مضى والدليل على انقلابه
انه لا يجوز ما زال الا زيد قايما كما يجوز ما كان زيد الا قايما هذا قول
البصريين وصححه ابو البقا والى ذلك اشار الناظم بقوله وهذه الاربعة
لشبه نفي او لنفي متبعة مثالها بعد النفي بالحرف ولا يزالون مختلفين فيزال فعل
مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره لن نبرح عليه عاكفين فنبرح مضارع
برح واسمه مستتر فيه وجوبا وعاكفين خبره ولم اقتصر على المثال الثاني
لكفاه ولكن حاول التنصيص على ان ذلك يسوغ مع ذكر لا وحذفها ومنه
تالله تفتوء تذكر يوسف وقوله وهو امرء القيس الكندي فقلت يمين الله
ابرح قاعدا ولو قطعوا راسي لديك واوصالي اذ الاصل لا تفتوء ولا ابرح ولا
ينقاس حذف النافي الا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعا وكونه جواب
قسم وكون النافي لا وهذه الشروط الثلثة مستفادة من الاية والبيت ويمين
يروى بالرفع على انه مبتدا حذف خبره اي يمين الله قسمي وبالنصب على ان اصله
اقسم بيمين الله فحذف حرف الجر او لا فوصل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل
وبقي النصب بحاله ولا ابرح جواب القسم وجواب لو محذوف لدلالة ما
قبله عليه والتقدير ولو قطعوا راسي لا ابرح ومثالها بعد النفي بالاسم قوله
غير منفك اسير هوى كل وان ليس يعتبر ومثالها بالفعل الموضوع للنفي قوله
ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع ومثالها بالفعل العارض
النفي قوله فلما يبرح اللبيب الى ما يورث الحمد داعيا ومجيبا فان قلما خلع منه
معنى التقليل وصير بمعنى ما النافية ومثالها بالفعل المستلزم للنفي ابيت اذا
استغفر الله اي لا ازال قاله الفرا ووجهه ان من ابى شيئا لم يفعله والابا مستلزم
للنفي ولهذا ساغ بعد ابي تفريغ الاستثنا قاله الموضح في الحواشي ومثالها بعد
نهي قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين صاح مرخم صاحب

على غير القياس وشم بكسر الميم امر ولا نهي واسم تزل مستتر فيها وجوبا
تقدير انت وذاكر الموت خبرها ومثالها بعد الدعا قوله وهو ذو الرمة
الا يا اسلمي يا دار مي على البلا ولا زال منهلا بجرعائك القطر فالقطر اسم زال
مؤخر ومنهلا خبرها مقدم والاصل ولا زال القطر منهلا بجرعائك و
الا حرف استفتاح ويا حرف نداء والمنادى محذوف اي يا هذه او
حرف تنبيه مؤكد لالا الاستفتاحية لما فيها من معنى التنبيه واسلمي فعل
امر من السلامة وهي البراءة من العيوب ومعناه الدعا لدار مي بالسلامة
ومي اسم امراة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم وعلى للمصاحبة اي اسلمي
مع بلائك والمنهل السائل بشدة والجرعا تانيث الاجرع رملة
مستوية لا تنبت شيئا والقطر جمع قطرة المطر وهذا البيت خاتمة كتاب
الصحاح لما فيه من الدعا بالسلامة من العيوب وباستمرار النفع به
وانما قام النهي والدعا مقام النفي لان المطلوب بهما ترك الفعل
وترك الفعل نفي وقيدت زال بماضي يزال احترازا من زال ماضي يزيل
بفتح اليا فانه فعل تام متعدي الى مفعول واحد ووزنه فعل بفتح العين
ومعناه ماز بمعنى ميز تقول زل ضانك من معزك اي ميز بعضها من بعض و
مصدره الزيل بفتح الزاي لانه من باب ضرب يضرب ضربا واحترازا من
زال ماضي يزول فانه فعل تام قاصر ووزنه فعل بفتح العين ايضا لانه من
باب نصر ينصر ومعناه الانتقال تقول زل عن مكانك اي انتقل عنه
ومنه ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا اي تنتقلا ولئن زالتا اي
انتقلتا ومصدره الزوال اي الانتقال بخلاف ذاك فانه وزنه فعل بكسر العين
لانه من باب علم يعلم ولا يوصف بتعد ولا قصور وليس له مصدر
وحكى الكسائي والفرا ان زال الناقصة مضارعا اخر وهو يزيل فيكون مشتركا
بين التام والناقص بل قال الفرا انه زال الناقصة من زال التامة بتحويلها
الى فعل بكسر العين بعد ما كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص
بل قال ابن خروف يجوز كون الناقصة منقولة من زال يزيل فعلى هذا عينهما

ماضي يزال

يا أو زال ينول عينه واو والقسم الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط
تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام خاصة نحو واوصاني بالصلاة
والزكوة ما دمت حيا فما مصدرية ظرفية ودمت دام واسمها وحيا خبرها
والدليل على مصدريته ما وظرفيتها انها تؤول بمصدر مضاف اليه الزماه
اي مده دوامي حيا وسميت ما هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر وهو
الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة فاصل ما دمت حيا مدة
ما دمت حيا فحذف المضاف وهو المدة وناب المضاف اليه وهو ما وصلتها
عنها في الانتصاب على الظرفية كما ناب المصدر الصريح عن ظرف
الزمان كجيئتك صلوة العصر اي وقت صلوة العصر قاله في المغني.
واطلق الناظم ما اعتمد على المثال فقال ومثل كان دام مسبوقا
بما كاعط ما دمت مصيبا درهما فلو كانت ما مصدرية غير ظرفية
لم تعمل دام بعدها العمل المذكور فان ولي مرفوعها منصوب فهو
حال نحو يعجبني ما دمت صحيحا اي يعجبني دوامك صحيحا ولو لم
تذكر ما الصلا فاحري ان لا تعمل نحو دام زيد صحيحا فدام فعل ماض
تام بمعنى بقي وزيد فاعله وصحيحا حال من زيد ولا يلزم من وجود
ما المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل ما دامت السموات و
الارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية
بدون المصدرية فصل وهذه الافعال الثلثة عشر في تصرفها وعدمه
ثلثة اقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق لانها وضعت وضع الحروف
في انها لا يفهم معناها الا بذكر متعلقها ودام عند الفراء وكثير من المتاخرين
لانها صلة لما الظرفية وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه قاله
ابو حيان في النكت الحسان واما يدوم ودم ودايم ودوام فمن تصرفات
التامة وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها الثلث برح وفتي و
انفك فانها لا يستعمل منها امر لان من شرط عملها النفي وهو لا يدخل الامر
ولا مصدر لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين ودام عند

الاقدمين فقليل من المتاخرين فانهم تبتو لها مضارعا وهو يدوم وما
يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي بنا على ان لها مصادر فمصدر كان الكون
والكينونة ومصدر اضحى وامسى واصبح الاضحا والامسا والاصباح
ومصدر صار الصير والمصيرورة ومصدر بات البيات والبيتوتة ومصدر
ظل الظلول قاله ابو حيان والمضارع في هذين القسمين وهما المتصرف
التصرف التام والناقص ما للماضي من العمل بشرط وغيره والى ذلك اشار الناظم
بقوله وغير ماض مثله قد عملا ان كان غير الماض منه استعملا فالمضارع
نحو ولم اك بغيا فاك مضارع كان واصله اكون حذفت الضمة للجازم والواو
لالتقا الساكنين والنون للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوبا وبغيا خبره
واصله بغويا اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت
الواو ياء وادغمت اليا وقلبت الضمة كسرة والامر نحو كونوا حجارة اصله قبل
اتصال الواو كون فحذفت الواو لالتقا الساكنين فصار كن فلما اتصل به
واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو والمحذوف لزوال التقا الساكنين
والواو اسمه وحجارة خبره ومثله كونوا ربانيين ولو مثل به لكان حسنا
والمصدر كقوله ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير كونك
مبتدا وهو مصدر مضاف الى اسمه وهو كاف المخاطب واياه خبره من جهة
نقصانه والاصل وكونك فاعله فحذف المضاف وانفصل الضمير وفيه
رد على ابي الحجاج في زعمه ان المنصوب بعد مصدر كان حال لان الضمير لا ينتصب
على الحال ويسير خبره من جهة ابتدائيته والبذل بالذال المعجمة العطا والبا متعلقة
بساد وعليك متعلق بيسير مقدم من تاخير واسم الفاعل كقوله وما كل من يبدي
البشاشة كاينا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا فكاينا خبر ما الحجازية واسمه مستتر
جوازا تقديره هو واخاك خبره والبشاشة بفتح الموحدة وشينين معجمتين
طلاقة الوجه وتلفه بالفا بمعنى تجده متعد لاثنين وفي التنزيل الفوا اباهم
ضالين ومنجدا بالجيم مفعوله الثاني لا حال خلافا للعيني واسم المفعول كقول
سيبويه في الظرف مكون فيه قاله ابو حيان وتوله وهو الحسين بن مطر الاسدي

في الباء

تقضي الله يا اسماء ان لست زائلا احبك حتى يغمض الجفن مغمض فزايل اسم فاعل
زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديره انا وجملة احبك خبره فصل
وتوسط اخبارهن بينهن وبين اسمائهن جايز خلافا لابن درستويه في
ليس ولابن معط في دام نص عليه في الفية قيل ولم يعرف لغيره و
الصحيح الجواز من غير استثنا وعليه قول الناظم وفي جميعها توسط
الخبر اجز قال الله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين فحقا خبر كان بحذف
ونصر المؤمنين اسمها مؤخر ومن لازم تقديم خبرها على اسمها
توسطه بينها وبين اسمها اذ لم يتقدم عليها وقرا حمزة وحفص ليس البر
ان تولوا وجوهكم بنصب البر على انه خبر مقدم وان تولوا اسمها مؤخر فقد
توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن درستويه
ويؤخذ من كلام المغني ان رفع البر ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه
في التعريف فانه قال واعلم انهم حكموا لان وان المقدرتين بمصدر معرف
بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك فلهذا قراءت السبعة
ما كان حجتهم الا ان قالوا بالنصب والرفع ضعيف وقال الشاعر لا طيب
للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم فمنغصة خبر دام مقدم
ولذاته اسمها مؤخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف
ما منعه ابن معطي وله ان يقول لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل
بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع في التبيين المرفوع
الا ان يكون لا يراه واولى منه قول الاخر ما دام حافظ سري من وثقت
به فهو الذي لست عنه راغبا ابدا فقدم الخبر على الاسم الا ان يمنع من جواز
التوسط مانع كحصر الخبر نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكا صفيرا
وكخفا اعرابهما نحو كان موسى فتاك وقد يكون التوسط واجبا نحو كان
في الدار صاحبها فتحصل ثلثة اقسام قسم يجوز وقسم يمتنع وقسم يجب
فصل وتقديم اخبارهن عليهن جايز عند البصريين اذا عريت عما يوجب
التقديم او التوسط او التاخير بدليل اهؤلاء اياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا

يظلمون

يعلمون فايا لم وانفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها وتقديم
المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل
وسبقه الى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو
غير لازم فان البصريين اجازوا زيدا عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا
كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل وفي التنزيل فاما
اليتيم فلا تقهر فتقدم معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان
اما لا يليها فعل قاله الموضح في الحواشي لا الخبر دام فلا يجوز تقديمه على ما دام
اتفاقا لان معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا يجوز توسط
بين ما ودام على الصواب ان قلنا ان الموصول الحرفي لا يفصل من صلته
بمعمولها وان قلنا يفصل اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور
فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي ان يجري فيه الخلاف الذي في ليس و
ان قلنا بتصرفها فينبغي ان يجوز قطعا قاله الموضح في حواشيه وحكى الناظم
الاتفاق على المنع فقال وكل سبقه دام حظر والاخر ليس فلا يجوز ان
يتقدم عليها عند جمهور البصريين من متاخريهم وجمهور الكوفيين وهو
المختار واليه اشار الناظم بقوله ومنع سبق خبر ليس اصطفي وحجتهم
انهم قاسوها على عسى وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجمود
واجاز الخبر من قدماء البصريين والفراء وابن برهان والزمخشري والشلوبين
وابن عصفور من المتاخرين نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم
وتقرير الحجة منه ان يوم ياتيهم معمول لمصروفا وقد تقدم على ليس واسمها
ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفا خبرها وتقديم المعمول
لا يصح الا حيث يصح تقديم عامله فلولا ان الخبر وهو مصروفا يجوز
تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها واجيب بالمنع وسنده
ما تقدم وعلى تقدير تسليمه يجاب بان معموله ظرف فيتسع فيه ما لا يتسع
في غيره او بان يوم معمول لمحذوف وتقديره يعرفون يوم ياتيهم وليس
مصروفا جملة حالية مؤكدة او مستانفة او بان يوم في محل رفع على الابتدا

وبني على الفتح لاضافته الى الجملة يا تيهم وليس مضروفاجره وذو
الفصل عما النافية جاز توسط الخبر بين النافي وهو ما والفعل المنفي مطلقا
سوا كان النفي شرطا في العمل ام لا نحو ما قايما كان زيد ونحو ما قايما زال زيد
ويمتنع التقديم على نفس ما عند البصريين والفرا من الكوفيين لانها من
ذوات الصدور والى ذلك اشار الناظم بقوله كذاك سبق خبر ما النافية
واجازه بقية الكوفيين بنا على انها لا تستحق التصدير قياسا على اخواتها
وخص ابن كيسان من الكوفيين المنع بغير زال واخواتها لان نفيها ايجاب
بدليل انه لا يجوز ما زال زيد الا قايما كما لا يجوز كان زيد الا قايما ورد
بان ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتبارا باصل الوضع
وعمم الفرا المنع في جميع حروف النفي ويرده قوله وهو المعلوط القريعي
ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد فقدم معمول الخبر
على لا النافية والاصل لا يزال يزيد خيرا ورج امر من رجا والفتى الشاب
يقال فهو فتى بالقصر والسن هنا العمر وخيرا مفعول يزيد يعني ابلك اذا
رايت الشاب يزيد خيرا كلما ازداد عمره فرجه للخير وما يحتمل ان يكون مصدرية
ظرفية وزيدت ان بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية وجزم به في المغني
ويحتمل ان يكون زايدة وان شرطية وجوابها محذوف فصل ويجوز باتفاق
ان يلي هذه الافعال معمول خبرها ان كان المعمول ظرفا او جارا ومجرورا للتوسع نحو
كان عندك او في المسجد زيد معتكفا والاصل كان زيد معتكفا عندك
او في المسجد فقدم معمول خبر كان على اسمها فوليها والى ذلك اشار
الناظم بقوله ولا يلي العامل معمول الخبر الا اذا ظرفا اتى او حرف جر وان
لم يكن المعمول احدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقا لما في ذلك من الفصل
بينها وبين اسمها باجنبي منهما والكوفيون يجيزون مطلقا لان معمول
معمولها في معنى معمولها وفصل ابن السراج والفارسي من البصريين وابن
عصفور من المتاخرين فاجازوه ان تقدم الخبر معه نحو كان طعامك اكلا زيد
لان المعمولين كمال الخبر وكالجزء منه ومنعوه ان تقدم وحده نحو كان طعامك

زيد

زيد طلا اذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه باجنبي ويتحصل من هذه
المسئلة اربع وعشرون صورة ذكرها المرادي في شرح التسهيل وحجة
الكوفيين القائلون بالجواز مطلقا نحو قوله وهو الفرزدق قنافذ هدا
جون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا وجه الحجة منه ان اياهم معمول
عودا وعودا خبر كان فقد ولي كان معمول خبرها وليس ظرفا ولا جارا و
مجرورا وقنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ بضم الفاء وفتحها خبر مبتدا محذوف
اي هم قنافذ وهدا جون جمع هداج بتشديد الدال وفي اخره جيم من
الهدجان وهو مشية الشيخ وعطية ابو جرير واراد الفرزدق بهذا البيت هجو
جرير وشبههم بالقنافذ في مشيهم بالليل وطوي ذكر المشبه فهو من
الاستعارة بالكناية وخرج هذا البيت على زيادة كان بين الموصول و
الصلة او على اضمار الاسم فيها حال كونه مرادا به الشان وعلى هذا اقتصر الناظم
فقال ومضمر الشان اسما انو ان وقع موهم ما استبان انه امتنع او رابعا
اليا الموصوله وعلى هذا فعطية مبتدا وعودا خبره واياهم معمول الخبر مقدم على
المبتدا وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا جائز عند البصريين وقيل
التقديم ضرورة وهذا التخريج الاخير وهو دعوى الضرورة متعين في قوله
باتت فوادي ذات الخال سالبة فالعيش ان حم لي عيش من العجب فلا يجوز
دعوى زيادة بات ولا اضمار اسمها مرادا به الشان لظهور نصب الخبر وهو
سالبة لان ضمير الشان لا يخبر عنه بمفرد وجم بالبنا للمفعول بمعنى قدر ولا
يتعين دعوى الضرورة لجواز ان يكون فوادي منادي سقط منه حرف
الندا ومعمول الخبر محذوف واي سالبة لك فصل قد تستعمل هذه الافعال
تامة اي مستغنية بمرفوعها عن منصوبها هذا هو الصحيح عند ابن مالك و
اليه اشار بقوله وذو تمام ما برفع يكتفي وتبعه الموضح وهو مخالف
لمذهب سيبويه واكثر البصريين من ان معنى تمامها دلالتها على الحدث
والزمان وكذا الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصا فسمي ناقصا على
الاول لكونه لم يكتف بمرفوعه وعلى قول الاكثرين لكونه مسلوب الدلالة على الحدث

في المطبوع

ومجرد للدلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الاكثرين
بعشرة اوجه مذكورة في شرحه على التسهيل واذا استعملت تامة كانت بمعنى
اي هذه الافعال
فعل لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة اي وان حصل ذو عسرة
وامسى بمعنى دخل في المسا واصبح بمعنى دخل في الصباح نحو فسبحان الله حين
تمسون وحين تصبحون اي حين تدخلون في المسا وحين تدخلون في الصباح
ودام بمعنى بقي نحو خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي ما بقيت وبات
بمعنى عرس وهو النزول ليلا نحو قول عمر رضي الله عنه اما رسول الله صلى الله عليه وآله
فقد بات بمنى اي عرس بها وقوله وهو امرؤ القيس بن عانس بالنون وفاقا
لابن دريد لا ابن حجر الكندي خلافا لمن زعمه وبات وباتت له ليلة كليلة
ذي العاير الارمد اي وعرس والعاير بالعين المهملة اسم فاعل من
العور وهو القذى في العين تدمع له وقيل الرمد والارمد صفة له مخصصة
على الاول وكاشفة على الثاني وقالوا بات بالقوم اي نزل بهم ليلا وظل بمعنى
دام واستمر نحو ظل اليوم بالرفع اي دام ظله واضحى بمعنى دخل في الضحى نحو
اضحينا اي دخلنا في الضحى وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك اي
انتقل وبمعنى رجع نحو الا الى الله تصير الامور اي ترجع وبرح بمعنى ذهب
نحو واذ قال موسى لفتاه لا ابرح اي لا اذهب وانفك بمعنى انفصل نحو
فككت الخاتم فانفك اي انفصل وتكون هذه الافعال التامة لمعان اخر
غير ما ذكر وجميع افعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة الا ثلثة افعال
فانها التزمت النقص ولم تستعمل تامة اصلا وهي فتئ وزال وليس وما اوهم
خلاف ذلك يؤول والى ذلك اشار الناظم بقوله والنقص في فتئ ليس زال
دائما قفي وذهب ابو حيان في نكته الى ان فتئ تكون تامة بمعنى سكن وذهب
ابو علي في الحلبيات الى ان زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه اي لم
ينتقل عنه وذهب الكوفيون الى ان ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر
نحو انما يجزى الفتى ليس الجمل فصل يختص كان بامور منها جواز زيادتها بشرط
احدها كونها بلفظ الماضي لتعين الزمان فيه دون المضارع وشذ قول ام

عقيل

عقيل بن ابي طالب وهي ترقصه انت تكون ماجد نبيل اذا تهب شمأل بليل
انشده ابن مالك شاهدا على ذلك فانت مبتدأ وماجد خبره وتكون زائدة
بين المبتدا والخبر ونبيل فعيل من النبالة بمعنى الفضل خبر بعد خبر وشمأل
بجعفر ريح تهب من ناحية القطب وبليل كفتيل بمعنى مبلولة والشرط الثاني
كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا وليس المراد بزيادتها
انها لا تدل على معنى البتة بل انها لم يؤت بها للاسناد والا فهي دالة على المضي
ولذلك كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة
على المضي نحو ما كان احسن زيدا فكان زايدة بين المبتدا وخبره وقد تزاد بين
الفعل ومرفوعه نحو قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم فزادكان بين الفعل ونايب
الفاعل تاكيدا للمضي وشذ زيادتها بين الجار والمجرور ومنه قوله جياد بني ابي
بكر تسامى على كان المسومة العراب انشده الفرا فزاد كان بين الجار والمجرور وهما
كالشئ الواحد والجياد جمع جيد وتسامى اصله تتسامى فحذفت احد التاءين
من السمو وهو العلو والمسومة اسم مفعول من السومة وهي العلامة والعراب بكسر
العين المهملة نعت المسومة وهي الخيل العربية التي جعلت عليها علامة وتركت
في المرعى واطلق الناظم المسئلة اعتمادا على المثال فقال وقد تزاد كان في حشو
كما كان اصح علم من تقدما وليس من زيادتها قوله وهو الفرزدق فكيف اذا مررت
بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام لزمتها الضمير وهو الواو والزايد لا يعمل شيئا
عند الجمهور وهذا مذهب ابي العباس المبرد واكثر النحويين حيث ذهبوا الى
ان كان في هذا البيت ليست بزايدة بل هي الناقصة والواو اسمها ولنا خبرها
والجملة في موضع الصفة لجيران وكرام صفة بعد صفة هو نظير قوله تعالى وهذا
كتاب انزلناه مبارك خلافا لسيبويه والخليل حيث ذهبا الى انها في البيت
زايدة واختلف في الغائهما الزيادة فيها فالذي فهم النحويون انهما ارادا
حقيقة الزيادة واختلفوا في تخريج ذلك فابن مالك لا يمنع من زيادتها
اسنادها الى الضمير كما لم يمنع من الغا ظن اسنادها الى الفاعل في نحو
زيد ظننت قايم وقال الفارسي في التذكرة فان قلت كيف تلغى وقد عملت

فى الضمير قلنا تكون لغوا والضمير الذي فيها توكيد لما في لنا لانه مرتفع بالفاعل الا ترى انه الخبر له وقال ابو الفتح محتجا للخليل وجه زيادتها فى هذا البيت ان تعتقد الضمير المتصل وقع موقع المنفصل والضمير مبتدا ولنا خبر فلكنك لما وصلت اعطيت اللفظ حقه ولم تعتقد ان الواو مرفوعة بكان وقال ابن عصفور اصل المسئلة وجيران لنا هم فلنا في موضع الصفة وهم فاعل بلنا على حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت كان بين لنا وهم لانها تزاد بين العامل والمعمول فصار كان هم ثم اتصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه لان الضمير قد يتصل بغير عامله لضرورة نحو قوله ان لا يجاورنا الاك ديار والصل الا اياك واذا كان يتصل بالحرف فالاحرى ان يتصل بالفعل انتهى قال المرادي في شرح التسهيل وهذه تخريجات متكلفة ثم قال وقال بعضهم لا يعني الخليل وسيبويه ما فهم النحويون انما اراد بالزيادة انه لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هولاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى وانه قد فارقهم فالجيرة كانت فى الزمن الماضي فجي بقوله كانوا لنا لتاكيد ما فهم من الماضي قبل دخولها فاطلق الخليل الزيادة لهذا المعنى ويدل على انه يصف حالا ماضية قوله قبل هذا هل انتم عائجون بنا لعنا نرى العرصات او اثر الخيام ولا يمتنع ايضا في البيت ان تكون كان تامة على حذف مضاف تقديره وجدت جيرتهم لنا ثم حذف المضاف اليه مقامه فقال كانوا والجملة صفة انتهى كلام المرادي والحاصل على القول بزيادة كان فى البيت قولان فى الاعمال والاهمال وفى كل واحد منهما قولان فعلى الاهمال قيل الحاصل هم لنا ثم وصل الضمير بكان لاجل اصلاح اللفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل بل الضمير توكيد للمستتر في لنا على ان لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر وعلى الاعمال قيل الضمير معمول لكان بالحقيقة على انها ناقصة ولنا خبرها وقيل تامة وقيل انها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى نحو زيد ظننت عالم هنا ما فى المغني مرتبا ومنها اي من الامور المختصة بها كان انها تحذف ويقع ذلك الحذف على اربعة اوجه احدها وهو الاكثر ان تحذف مع اسمها ضميرا كان او ظاهرا ويبقى الخبر

المضاف واقامه

دالة عليهما وكثر ذلك بعد ان ولو الشرطيتين لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بان ولو دون بقية ادوات الشرط لان ان ام ادوات الشرط الجازمة ولو ام ادوات الشرط غير الجازمة كما ان كان ام بابها فهم يتوسعون في الامهات ما لم يتوسعوا في غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر مثال ان والغالب فيها ان تكون تنويعية قولك سر مسرعا ان راكبا وان ماشيا اي ان كنت راكبا وان كنت ماشيا وقوله لا تقربن الدهر آل مطرف ان ظالما ابدا وان مظلوما اي ان كنت ظالما وان كنت مظلوما وقال ابو حيان يمكن ان لا يكون من اضمار كان وانما انتصبا على الحال وان بقية اما وهذا البيت قالته ليلى الاخيلية وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر بنصب الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدا محذوف اي وان كان عملهم [illegible] او هم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وفيه رد على التسهيل حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا وهو معدوم من مفرداته ويجوز ان خير فخيرا وان شر فشرا برفع الاول على انه اسم لكان المحذوفة مع خبرها ونصب الثاني على انه مفعول ثان لفعل محذوف اي ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا ويجوز نصبهما معا بتقدير ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا ورفعهما معا بتقدير ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير والوجه الاول من الاوجه الاربعة ارجحها لان فيه اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد والوجه الثاني اضعفها لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف فعل ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه والوجهان الآخران متوسطان بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما متكافئان يعني على حد سوا قال تلميذه ابن الضائع لان في كل منهما الاقوى والاضعف ففي نصبهما قوة نصب الاول وضعف نصب الثاني وفي رفعهما قوة رفع الثاني وضعف رفع الاول فتساويا وقال ابن عصفور رفعهما احسن من نصبهما ومثال ان غير التنويعية قولهم الطم يحق وان مستنجحا احنا اي وان كنت مستنجحا ومثال لو قوله صلى الله عليه واله لبعض اصحابه

التمس ولو خاتما من حديد اي التمس شيئا ولو كان ما تلتمسه خاتما وقوله لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل اي ولو كان صاحب البغي ملكا ذا جنود كثيرة وقولهم الا حشف ولو تمرا وفيه رد على ابي حيان حيث شرط ان لا يكون ما بعد لو اعلى مما قبلها ولا اعم فان الملك اعلى مما قبله والتمر اعم من الحشف ونقوضه فيما اذا كان ما بعد لو مندرجا فيما قبلها الا اعم ولا اعلى على ما مثل به سيبويه من قولهم الا الطعام ولو تمرا فان الطعام اعم من التمر وجوز سيبويه فيه الرفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر فحذف يكون وخبرها وبقي اسمها ويقل الحذف المذكور وهو حذف كان واسمها بدون ان ولو الشرطيتين كقوله من لد شولا فالى اتلائها قدره سيبويه من لدان كانت شولا بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر والتنوين جمع شائلة على غير قياس وهي النوق التي خف لبنها وارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها سبعة اشهر او ثمانية واما الشايل بلا هاء فهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح ولا لبن لها اصلا وجمعها شول بتشديد الواو كراكع وركع والاتلاء مصدر اتلت الناقة اذا تلاها ولدها اي من زمن كونها شولا الى زمن كونها متلوة باولادها وانما قدره سيبويه من لدان كانت ولم يقدره من لد كانت لانه لا يرى اضافة لدن الى الجمل نقله في المغني عن الغرة لابن الدهان واعترض على سيبويه في تقديره ان ان يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه بل نص سيبويه في باب الاستثنا على ان الموصول الحرفي لا يجوز حذفه وان حمل على انه تقدير اعراب لزم منه ان ما فر منه وقع فيه الوجه الثاني ان تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف وهذا ضعف ولو تمر ان بجر تمر والوجه الثالث ان تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها وكثر ذلك بعد ان المصدرية الواقعة في موضع المفعول لاجله في كل موضع اريد فيه تعليل فعل بفعل في مثل قولهم اما انت منطلقا انطلقت فانطلقت معلول وما قبله علة له مقدمة عليه واصله انطلقت لان كنت منطلقا ثم قدمت اللام التعليلية وما بعدها للحصر او ربنا على انطلقت للاختصاص عند البيانيين او للاهتمام عنده

معنى لا تقديره

التنوين فصار لان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت اللام الجارة
للاختصار فصار ان كنت منطلقا ثم حذفت كان ان للاختصار
فانفصل الضمير الذي هو اسم كان فصار ان انت منطلقا ثم زيدت ما
للتعويض من كان فصار ان ما انت ثم ادغمت النون من ان في الميم من ما لتقارب
في المخرج فصار اما انت والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ان تعويض
ما عنها ارتكب وقد يحذف متعلق الجار والمجرور اذا فهم من المقام وعليه
قوله وهو عباس بن مرداس ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم ياكلهم
الضبع اي لان كنت ذا نفر فخرت ثم حذف فخرت وهو متعلق الجار لان وما بعدها
وابا خراشة منادي سقط منه حرف النداء وهو بضم الخاء المعجمة وحكي كسرها
وبراء مهملة وشين معجمة كنية شاعر مشهور واسمه خفاف بخاء معجمة
مضمومة وفائين خفيفتين بينهما الف والنفر بفتح النون والفاء الرهط والضبع
على وزن العضد السنين المجدبة وفيه تورية لانه يريد الحيوان المعروف ورشح
بقوله لم تاكلهم وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جدب لسنة تشبيها بالاكل
فهو استعارة تبعية ودخلت الفاء في فان قومي لان الثاني مستحق بالاول فهو
مسبب عنه والاول سبب فيه فاشبه الشرط والجزاء هذا قول البصريين وذهب
الكوفيون الى ان ان المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفاء في جوابها ومعنى
المثال المذكور عندهم ان كنت منطلقا انطلقت معك الاول اشهر ونقل
ابو الفتح عن ابي علي ان ما الخالفة عن كان عاملة في الجزئين المذكورين
~~ان كنت منطلقا انطلقت معك الاول اشهر ونقل ابو الفتح عن ابي~~
~~علي ان ما الخالفة عن كان عاملة~~ اي بدون ان المصدرية كقوله وهو
عبيد بن حصين الراعي ازمان قومي والجماعة كالذي لزم الرحالة ان تميل
مميلا قال سيبويه اراد ازمان كان قومي مع الجماعة فحذف كان التامة وابقى
فاعلها وهو قومي والجماعة مفعول معه والناصب له كان المحذوفة والرحالة
بكسر الراء وبالحاء المهملة سرج من جلود ليس فيه خشب تتخذ للركض الشديد
وتميل بفتح التاء منصوب بان وهي منصوبها في موضع التعليل ومميلا بفتح الميم

اوهم انه

الاولى بمعنى ميل مفعول مطلق والوجه الرابع ان تحذف كان مع معموليها ويعوض
وذلك بعد ان الشرطية في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فما عوض من
كان واسمها وادغمت نون ان فيها لتقارب مخرجهما ولا هي النافية للجزء وهو
تفعل وجواب الشرط محذوف للدلالة ما قبله عليه تقديره فافعله قال
الجاربردي تقول اخرج فاذا امتنع تقول اما لا فتكلم اي ان كنت لا تفعل
الخروج فتكلم هكذا ذكر في بعض شروح المفصل وهو يدل على ان
الهمزة من اما مكسورة وقال بعض شراح الشافية املا بفتح الهمزة فان
معنى اما لا هو ان كنت لا تفعل ذلك افعل هذا اي لان كنت فحذف اللام
ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا وزيدت ما عوضا من الفعل
المحذوف وقلبت النون ميما وادغمت في الميم انتهى كلام الجاربردي في باب
الامالة وهو عجيب فان صيرورة الضمير المتصل منفصلا انما هو في اما انت
لا في اما لا والحذف في هذا الوجه والذي قبله واجب وفيما قبلهما جائز قاله
الخضراوي وحكى الكوفيون انه يقال لا اتيك ان كان الامير فانه جائز فتقول لا اتيك
وان اي وان كان جائرا فتحذف كان مع معموليها من غير تعويض وعليه قوله
قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اي وان كان فقيرا معدما ولا
يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين ومنها اي الامور المختصة بكان لام
مضارعها وهو النون يجوز تحذفها تخفيفا وصلا لا وقفا نص على ذلك ابن جني
والى الجواز اشار الناظم بقوله ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون وهو
حذف ما التزم وذلك بشرط كونه مجزوما بالسكون حال كونه غير متصل بضمير نصب
ولا متصل بساكن نحو ولم اك بغيا وان تك حسنة يضاعفها اصلهما اكون
وتكون بالرفع فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف
ووقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعا بخلاف من تكون له عاقبة الدار
تكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم فيهما لان الاول مرفوع والثاني منصوب وبخلاف
نحو وتكونوا من بعده قوما صالحين لان جزمه بحذف النون بالعطف على يخل بالجازم
المجزوم في جواب الامر وانما لم تحذف نون تكون فيهن لانها محركة في الاولين بحركة

الاعراب وفي الثالث بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف بخلاف ما اذا
كانت ساكنة فانها شبيهة باحرف المد واللين في سكونها وامتداد الصوت
بها فتحذف كما يحذفن بجامع انها تكون اعرابا مثلهن وتحذف بالجازم
كما يحذفن وبخلاف نحو ان يكنه فلن تسلط عليه فلا يحذف ايضا لاتصاله بالضمير
المنصوب والضماير ترد الاشياء الى اصولها فلا يحذف معها لبعض الاصول و
بخلاف نحو لم يكن الله ليغفر لهم فلا يحذف ايضا لاتصاله بالساكن وهو لام
التعريف فالنون مكسورة لاجله فهي متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة
قاله الموضح في شرح القطر وخالف في هذا الاخير يونس بن حبيب فاجاز الحذف
ولم يعتد بالحركة العارضة لالتقا الساكنين تمسكا بنحو قوله وهو الخنجر بن ضخر
الاسدي فان لم تك المراة ابدت وسامة فقد ابدت المراة جبهة ضيغم فحذف
النون مع ملاقات الساكن والمراة بكسر الميم ومد الهمزة الة الرؤية فكانه
نظر وجهه فلم يره حسنا فتسلى بانه يشبه الضيغم وهو الاسد والوسامة
بفتح الواو الحسن والجمال وهذا البيت حمله الجماعة المعتذرون في المنع
بمطلق الحركة على الضرورة كقوله وهو النجاشي فلست باتيه ولا استطيعه ولكن
اسقني ان كان ماؤك ذا فضل فحذف نون لكن ضرورة واستدل به الفرا على ان
لكن المشددة مركبة واصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن
لالتقا الساكنين قاله في المغني وقبل هذه ابيات تتضمن ان النجاشي عرض
له ذيب في سفره فحكى انه دعى الذيب الى الطعام وقال له هل لك من اخ يعني
نفسه يواسيك بطعام بغيرمن ولا بخل فقال له الذيب دعوتني الى شيء لم
تفعله السباع قبلي من مواكلة بني ادم ولست باتيه ولا استطيعه ولكن ان كان
في ماءك الذي معك فضل عما تحتاج اليه فاسقني منه فصل في ما ولا ولات وان
المعملات عمل ليس تشبيها بها في النفي اما ما فاعملها الحجازيون وبلغتهم جاء التنزيل قال الله
تعالى ما هذا بشرا ما هن امهاتهم ثم اختلف النحاة فقال البصريون عملت في الجزئين
وقال الكوفيون عملت في الاول فقط واما نصب الثاني فعلى اسقاط الخافض كذا
قال الشاطبي وفيه نظر فان المنقول عنهم ان المرفوع بعدها مبتدا والمنصوب

جره ونصب باسقاط الخافض واهملها التميميون قال سيبويه وهو القياس
كما اهملوا ليس حملا عليها فقالوا ليس الطيب الا المسك قاله في المغني ولا يعملها
الحجازيون مطلقا بل لاعمالهم اياها عندهم اربعة شروط احدها ان لا يقترن
اسمها بان الزيدة فان اقترن بها بطل عملها وجوبا عند البصريين كقوله بني
غدانة ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم الخزف برفع ذهب على الاهمال
انما لم تعمل حـ لانها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها بان
واما رواية يعقوب بن السكيت ذهبا بالنصب فيخرج على ان ان نافية مؤكدة لما
لا موسسة لان نفي النفي ايجاب ولا زايدة كافة لما وهذا التخريج انما يتمشى
على قول الكوفيين ان ان المقرونة بما هي النافية جيء بها بعد ما توكيدا
وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزايدة بعد ما الموصولة الاسمية
والحرفية لشبهها في اللفظ بما النافية فلو لم تكن ان المقرونة بما النافية
زايدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ قاله المرادي وغدانة
بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة والنون قبلها الف تانيث حي من يربوع
والصريف بالصاد المهملة الفضة الخالصة والخزف بفتح الخا والزاي
المعجمتين وبالفا قال الجوهري هو الجر وزاد في القاموس وكل ما عمل
من طين وشوي بالنار حتى يكون فخارا الشرط الثاني ان لا ينتقض نفي خبرها
بالا فان انتقض بطل عملها لبطلان معنى ليس فلذلك وجب الرفع في
واحدة من قوله تعالى وما امرنا الا واحدة وفي رسول من قوله تعالى وما محمد الا
رسول فاما قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا
فمن باب المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم عين مبتدا
على حد ما زيد الا سيرا اي ما زيد الا يسير سيرا والتقدير وما الدهر الا يدور
دوران منجنون فالدهر مبتدا ويدور خبره ودوران مفعول مطلق وعامله
يدور فحذف واقيم المضاف اليه دوران مقامه والباعث على نصب منجنون
على هذا التقدير امران كونه لا يصح ان يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الا
والباعث على تقدير دوران ان منجنون لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه اسم

للدولاب

المدونة الا بالتي يستقي عليها المأ فتارة تجعل السافل عاليا وتارة يعكس
واسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة الا ان تكون آلة لها
نحو ضربته سوطا وكذا القول في وما صاحب الحاجات الا معذبا فانه في
تقدير الا يعذب بمعذبا اي تعذيبا والباعث على نصبه وقوعه بعد الايجاب
والباعث على تاويله بالمصدر ما تقدم لان معذبا اسم مفعول وهو لا يقبل
النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر على مذهب الاخفش واما ما ذهب
اليه سيبويه فلا لانه يري ان صيغة المفعول تكون بمعنى المصدر واجاز
يونس النصب بعد الايجاب وهذا البيت يشهد له والاصل عدم التاويل
وانشد ابن مالك اري الدهر الا منجنونا وحكم بزيادة الا واعترضه في المغني
وما ذكره من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه بالا هو قول الجمهور
والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب
بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفرا والرابع جواز النصب بشرط كون
الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين ولاجل هذا الشرط ايضا وهو ان لا ينتقض
نفي الخبر وجب الرفع بعد بل ولكن في نحو ما زيد قايما بل قاعد او لكن قاعد على انه خبر مبتدا
محذوف اي هو قاعد ولكن هو قاعد ولم يجز في قاعد نصبه بالعطف على قايما لانه
واقع بعد بل ولكن والواقع بعدهما موجب بفتح الجيم اي مثبت والى
ذلك اشار الناظم بقوله ورفع معطوف بلكن او ببل من بعد منصوب
بما الزم حيث حل واجاز المبرد كون بل ناقلة معنى النفي الى ما بعدها فيجوز
على قوله ما زيد قايما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا نقله
الموضح عنه في باب العطف من هذا الكتاب الشرط الثالث ان لا يتقدم الخبر
على الاسم خلافا للفرا وان كان ظرفا او جارا ومجرورا على الاصح خلافا لابن
عصفور فان تقدم بطل العمل كقوله ما مسي من اعتب فمسي خبر مقدم ومن
اعتب مبتدا مؤخر وحكى الجرمي ما مسيا من اعتب على الاعمال وقال انه
لغة والمعتب الذي عاد الى مسرتك بعد ما سائك وقوله وما خذل قومي فاخضع
للعدى ولكن اذا ادعوهم فهم هم فخذل بتشديد الذال المعجمة جمع خاذل خبر مقدم

تغو مي مبتدا مؤخر واما قوله وهو الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر بنصب مثلهم مع تقدمه فقال سيبويه شاذ وكلا يكاد يعرف وقيل غلط وان الفرزدق تميمي لم يعرف شرطها عند الحجازيين فقصد ان يتكلم بلغة الحجازيين فغلط فيها وفيه نظر فان العربي لا يطاوعه لسانه ان ينطق بغير لغته كما قاله سيبويه وقيل بشر خبر ومثلهم مبتدا ولكن بني على الفتح لابهامه مع اضافته للمبني وهو الضمير والمبهم المضاف لمبني يجوز بناؤه واعرابه ونظيره في البنا على الفتح انه لحق مثل ما انكم تنطقون لقد تقطع بينكم في قراءة من فتحها مع انهما يستحقان الرفع على التبعية لحق في الاولى والفاعلية في الثانية واتى بنظيرين لئلا يتوهم ان ذلك خاص بلفظ مثل وقيل مثلهم حال لان اضافة مثل لا تفيد التعريف وهو في الاصل نعت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال وبشر مبتدا والخبر محذوف مقدم على المبتدا لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرفي وهو ممتنع او نادر اي ما في الوجود بشر مثلهم اي مماثلا لهم قاله المبرد ورد بان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع قاله في المغني وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره واذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله ابو البقا وقيل ظرف مكان والتقدير واذ ما مكانهم بشر اي في مثل حالهم واسم الفرزدق همام بن غالب وقال ابن قتيبة هميم بن غالب ويكنى ابا فراس واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق فقال في ادب الكاتب الفرزدق قطع العجين واحدتها فرزدقة ولقب به لانه كان جهم الوجه وقال في كتاب طبقات الشعرا انما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره قال ابو محمد بن السيد والاول اصح لانه كان اصابه جدري في وجهه ثم بري منه فبقي وجهه جهما وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول النظم اعمال ليس اعملت ما دون ان مع بقا النفي وترتيب ذكر اي علم الشرط الرابع ان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها فان تقدم بطل عملها كقوله وهو مزاحم بن الحارث العقيلي وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى انا عارف والاصل ما انا

عارف كل من وافي منى فكل منصوب على المفعولية بعارف يقال
تعرفت ما عند فلان بتتبعه بدا له انطلبت حتى عرفت والمنازل
مفعول فيه وذلك ان مزاحما لما اجتمع بمحبوبته في الحج ثم فقدها فسأل
عنها فقالوا له تعرفها في منازل الحج من منى فقال انا لا اعرف كل من وافي
منى حتى اسأله عنها الا ان كان المعمول ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز العمل للتوسع
فيهما كقوله يا هبة حزم لذ وان كنت امنا فما كل حين من توالي مواليا والاصل فما
من توالي مواليا كل حين فما نافية ومن توالي اسمها ومواليا خبرها وكل حين
ظرف زمان منصوب بمواليا والى ذلك اشار الناظم بقوله وسبق حرف
جر او ظرف كما بي انت معنيا اجاز العلما والاصل ما انت معنيا بي وفهم
منه ان المعمول اذا لم يكن احدهما انهم لا يجيزون العمل وهو الشرط الرابع
اما لا فاعمالها عمل ليس قليل جدا عند الحجازيين واليه ذهب سيبويه
وطائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه وعلى الاعمال يشترط
الشروط السابقة في عمل ما ما عدا الشرط الاول وهو ان يقترن اسمها بان الزائدة
ويشترط ان يكون المعمولان نكرتين نحو لا احد افضل منك والى هذا اشار الناظم
بقوله في النكرات اعملت كليس لا واما قول النابغة وحلت سواد القلب
لا انا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا وقول المتنبي فلا الحمد مكسوبا
ولا المال باقيا فمن النوادر فان قلت كيف جعلته نادرا وفي مثل سيبويه
ما زيد ذاهبا ولا اخوه قاعدا قلت لا عمل للا بل هي زائدة والاسمان تابعان
لمعمولي ما والغالب في لا ان يكون خبرها محذوفا حتى قيل يلزم ذلك كقوله وهو سعيد
بن مالك جد طرفة بن العبد من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح فبراح
اسم لا وخبرها محذوف اي لا براح لي والصحيح جواز ذكره اي الخبر كقوله تعز فلا
شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا فتعز فعل امر من التعزية وهي
التسلية ومعناه تصبر ولا نافية للجنس هنا وهي عاملة عمل ليس ووهم من ظن
كثيرا ان لا العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة وليس كذلك نبه عليه في
المغني وشيء اسمها وعلى الارض ظرف مستقر صفة لشيء او لغو متعلق بباقيا

وسوداؤه وسويداؤه حبة القلب

وباقيا خبرلا والاولى وكمن الفول فيما بقي والوزر الملجا والوالي الحافظ
وانما يشترط الشرط الاول وهو ان لا يقترن اسمها بان لان أن لا تزاد بعد
لا اصلا فلا حاجة الى اشتراط ذلك فيها واما لات فاصلها لا النافية ثم زيدت
عليها التا لتانيث اللفظ او للمبالغة في معناه او لهما وخصت بنفي الحين
وزيادة التا هنا احسن منها في ثمة وربتة لان لا محمولة على ليس وليس تتصل
بها التا ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على ان قال صاحب الكافي للت نوع
لا ولا نوع ليس وليس نوع ضرب وهي في المرتبة الرابعة وهي كلمتان عند
الجمهور لا النافية وتا التانيث وحركة لالتقا الساكنين وقال ابو عبيدة
وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية وتا الزايدة في اول الحين
وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا هل هي ماضي بليت بمعنى نقص
استعملت للنفي او هي ليس بكسر اليا قلبت اليا الفا وابدلت السين تا كما قاله
ابن ابي الربيع تو لان حكاهما في المغني وعملها اجماع من العرب وفيه خلاف عند النحاة
فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيئا وان وليها مرفوع فمبتدا حذف خبره او منصوب
فمعمول الفعل محذوف وهذا احد قولي الاخفش وعنه ايض انها تعمل عمل ان
فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور انها تعمل عمل ليس فترفع الاسم
وتنصب الخبر وله عندهم شرطان كون معموليها اسمي زمان وحذف احدهما والغالب
في المحذوف كونه المرفوع نحو ولات حين مناص بنصب حين على ان خبرها واسمها
محذوف وهي بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار اي ليس الحين حين فرار ومن القليل
قراءة بعضهم وهو عيسى بن عمر في الشواذ ولات حين مناص برفع الحين على انه
اسمها وخبرها محذوف اي ليس حين فرار حينا لهم وكان القياس ان يكون
هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها
محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في
اصله وقرى ايض ولات حين مناص بخفض حين فزعم الفرا ان لات تستعمل
حرفا جارا لاسما الزمان خاصة كما ان منذ ومذ كذلك فتحصل في حين ثلث
قراآت الرفع والنصب والخفض وفي الرفع ثلثة اقوال اما على الابتدا او على انه اسمها

للات ان كانت عاملة عمل ليس وعلى الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ان
وفي النصب ثلثة اقوال ايضا اما على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ان
او على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ليس او على انه مفعول بفعل محذوف
وتقديره لا ارى حين مناص وفي الخفض وجه واحد وعلى كل حال لا تعمل الا
في اسما الزمان كما يؤخذ من قول الناظم وما للات في سوى حين عمل فاما قوله وهو
تيم دلت الليثي لهفي عليك للهفة من خايف يبغي جوارك حين لات مجير فارتفاع
مجير على الابتدا وسوغ الابتدا به تقدم خبره في المجرور وقبله تقديرا او على الفاعلية
بفعل محذوف والتقدير حين لات له مجير على الفاعلية ولات مهملة لعدم دخولها
على الزمان ومجير بالجيم اسم فاعل من اجار ومثله في اهمال لات قوله وهو عيني
ميمون لات هنا ذكرى جبيرة او من جا منها بطايف الاهوال اذ المبتدا هنا ذكرى بفتح
الرا مصدر ذكر وليس هو بزمان وخبره هنا بفتح الها وتشديد النون وهي ههنا
محتملة للمكان والزمان اي ليس في هذا المكان او الزمان ذكر جبيرة بضم الجيم
وبفتح الموحدة والرا مصغر جبيرة وقيل مكبر وهي بنت عمرو من حزم بن بكر بن
وايل قيل هي مراة قايل هذا البيت واو من عطف على مقدر اي الجيرة تذكران
ومن جا منها بطايف الاهوال والطايف الذي يطوف بالليل واراد به هنا
الخيال الذي راه في النوم فكانه يراها وهو غضبي ففزع من ذلك والاهوال
جمع هول وهو الخوف واما ان النافية فاعمالها نادر عند ابن مالك وقال غيره
انه اكثر من عمل لا وهو لغة اهل العالية بالعين المهملة واليا المثناة تحت وهي ما
فوق نجد الى ارض تهامة والى ما ورا مكة وما والاها والنسبة اليها عالي وعلوي
على غير قياس كذا في الصحاح واختلف في جواز اعمالها فذهب الكسائي واكثر
الكوفيين وابو بكر وابو علي وابو الفتح الى الجواز وذهب الفرا وطايفة
اكثر اهل البصرة الى المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي
الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد بعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك
الاجازة عنهما وسمع ذلك من اهل العالية كقول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية
وانه ذلك نافعك ولا ضارك وان قايما ان انا قايما وكقراة سعيد بن جبير ان

الذين تدعون من دون الله عباد امثالكم بسكون النون ان ونصب عباد
خرجها بعضهم على انها ان المخففة من الثقيلة وانها نصبا الجزئين مثل
جرا سنا اسدا وجعله احسن ليوافق القرانات اثباتا وهو تخريج على شاذ
وقول الشاعر ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين انشده الكسايي شاهد
على عمل ان عمل ليس فصل وتزاد البا بكثرة في خبر ليس غير الاستثنائية وفي خبر ما نحو
اليس الله بكاف عبده وما الله بغافل وذلك عند البصريين لرفع توهم الاثبات
فان السامع قد لا يسمع اول الكلام وعند الكوفيين لتاكيد النفي قالوا ليس زيد
بقايم رد لان زيد القايم قالا بمنزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية قاموا
ليس زيدا فان البا لا تدخل هنا لان مصحوب ليس الاستثنائية كمصحوب الا فكما
تقول ما زيد الا بقايم لا تقول قاموا اليس بزيد كما تزاد البا في خبر ليس تزاد في
اسمها اذا تاخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا وجوهكم
بنصب البر وقوله اليس عجيبا بان الفتى يصاب ببعض الذي في يديه
وهذا من الغريب كما قاله في المغني وتزاد البا بقلة في خبر لا وفي الجزء الثاني معمولي
كل ناسخ منفي كقوله وهو سواد بن قارب يخاطب النبي صلعم وكن لي شفيعا يوم
لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب فادخل البا في مغن وهو خبر لا وفتيلا
بفتح الفا هو الخيط الذي يكون في شق النواة وهو مفعول مطلق اي مغن اغنا
ما كاحد الوجهين في ولا يظلمون فتيلا والمعنى يوم لا صاحب شفاعة مغنيا
عني شيئا فاقام الظاهر مقام المضمر وكقول بعض العرب لا خير بخير بعده النار
فزاد البا في خبر لا التبرية اذا لم يحمل الباء بمعنى في قاله ابن مالك وقوله وهو عمر
بن براق الازدي وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل
فزاد البا في اعجلهم وهو خبر لم اكن واجشع تبفعل بجيم الجنم على الشين المعجمة
الفايق في الجشع وهو شدة الحرص على الاكل واعجل بمعنى عجل لا للتفضيل
وقوله وهو دريد بن الصمة دعاني اخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني
بقعدد فزاد البا في قعدد وهو المفعول الثاني لوجدوا لقعدد بضم القاف
وسكون العين المهملة وضم الدال الاولى وفتحها الضعيف وتزاد البا بندور

في غير دلهن الجزات المكسورة وبلى وليت في قوله وهو امرء القيس الكندي فان تنا
عنها حقبة لا تلاقها فانك مما احدثت بالمجرب فزاد البا في المجرب وهو خبران وتنا
من النأي وهو البعد والها في عنها عايدة على ام جندب المذكورة في قوله او
خليلي مرا بي على ام جندب لنقضي حاجات الفؤاد المعذب وحقبة بكسر الحا الهمله
نصب على الظرفية بمعنى السنة وجمعها حقب وتلاقها مجزوم لانه بدل من تناقا له
الموضح في شرح الشواهد والمجرب بكسر الرا من التجربة وهي الاختبار وفي قوله ولكن
اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاجر فزاد البا في هين وهو خبر
لكن المشددة ولو فعلت شرط معترض بين اسم لكن خبرها وجوابه محذوف ومفعول
فعلت والاصل ولكن اجرا هين لو فعلته اصبت وفي قوله وهو الفرزدق يهجو جريرا
وكليبا رهطه ويرميهم باتيان الاتن بالمشاة اتان الحمير كما ان بني فزاره يرمون
باتيان الابل ويقول اذا اقلولى عليها واقردت الا ليت ذا العيش اللذيذ بدايم فزاد البا في
دايم وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا ونعت له واللذيذ نعت
العيش واقلولى بالقاف ارتفع واقردت بالقاف والرا سكنت وذلت ومعنى البيت
يقول الكلبي انه ارتفع على الاتان وسكنت له الا ليت هذا العيش اللذيذ دايم
ويروي الا هل اخو عيش لذيذ بدايم وعليه تكون البا زايدة في خبر المبتدا الداخلة
عليه هل وهي هنا جحد وعليه شراح التسهيل قال الكسائي تاتي هل استفهاما
وجحدا وشرطا وامرا وتوبيخا وتقريرا وبمعنى قد وقد اقتصر الناظم في زيادة البا
على خبر ليس وما ولا كان المنفية فقال وبعد ما وليس جر البا الخبر وبعد لا ونفي
كان قد يجر وانما دخلت في خبر ان المفتوحة في اولم يروا ان الله الذي خلق السموات
والارض ولم يعي بخلقهن لما كان في معنى اوليس بقادر بقادر فالنفي متناول
لها مع ما في حيزها فليس من النوادر وهو نظيرها اجازة الزجاج من
قولك ظننت ان احدا بقايم لما كان في معنى ليس في ظني احد بقايم هذا باب
افعال المقاربة وهذا مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام
كلمة وكتسميتهم ربية القوم عينا وحقيقة الامر في ذلك انا افعال هذا الباب
ثلثة انواع احدها ما وضع للدلالة بتثليث الدال على القرب للمسمى باسمها وهو

ثلثة كاد وكرب بفتح الرا وكسرها واوشك والثاني وضع للدلالة على رجائه اي
رجا المتكلم الخبر في الاستقبال فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وحذف
فاعله وهو ثلثة ايضا عسى وحرى بفتح الحا والرا المهملتين نص عليها ابن طريف
في كتاب الافعال وانكرها ابو حيان مع انه ذكرها في لمحته واخلولق بخا معجمة
وقاف والنوع الثالث ما وضع للدلالة على الشروع فيه اي على شروع المسمى باسمها
في جزءها وهو كثير وانهاه بعضهم الى نيف وعشرين فعلا ومنه انشا والشي
وطفق بفتح الفا وكسرها وطبق بكسر البا الموحدة وجعل وهب وعلق وهلهل
واخذ وقام وجميع افعال هذا الباب تعمل عمل كان من رفع الاسم ونصب الخبر
الا ان خبرهن يجب كونه جملة ليتوجه الحكم الى مضمونها وشذ مجيئه مفردا عن الجملة
بعد كاد وعسى واوشك كقوله وهو تابط شرا واسمه ثابت بن جابر فابت الى فهم وما كدت
آيبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر فاتى بخبر كاد مفردا وهو آيبا اسم فاعل
من آب اذا رجع ويروى وما كنت آيبا وابت بضم الهمزة وسكون الموحدة يعني
رجعت وفهم بفتح الفا وسكون الها ابو قبيلة وهو فهم بن عمرو بن قيس بن
عيلان وكم خبرية ومثلها تمييز مجرور بالاضافة والها المضاف اليها ترجع الى
القبيلة وتصفر من صفر الطاير والمعنى فرجعت الى القبيلة المسماة بفهم وما
كدت راجعا وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر وقولهم في المثل عسى
الغوير ابؤسا فابؤسا جمع بؤس ومعناه العذاب او الشدة خبر عسى وهو مفرد
لانه ليس جملة هذا قول سيبويه وابي علي من البصريين وقال الكوفيون خبر
تكون محذوف والتقدير ان يكون ابؤسا وقال الاصمعي خبر يصير محذوف وقيل
مفعول به والتقدير عسى الغوير ياتي بابؤس بحذف الناصب والجار
توسعا وتلخص ان ابؤسا خبر لعسى او لكان او لصار او مفعول به قال الموضح
في شرح الشواهد والاحسن من ذلك كله ان يقدر يبوس ابؤسا فيكون
مفعولا مطلقا على حد فطفق مسحا اي يمسح مسحا انتهى وقال في المغني
الصواب انه مما حذف فيه كان اي يكون ابؤسا لان في ذلك ابقاء لها على الاستعمال
الاصلي انتهى وسبقه الى ذلك ابن جني فقال في البيت التقدير وما كدت

اكون

تكون ابؤسا انتهى والغوير تصغير غار بالغين المعجمة واصل هذا المثل
فيما قيل ان الزبا قالت لقومها عند رجوع قصير من الغزو اليها ومعه الرجال
وكان الغوير وهو معلكلب على طريقه عسى الغوير ابوسا تريد لعل الشر يأتيكم
من قبل الغوير فصار مثلا يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها وكقول
حسان رضي الله عنه من خمر بيسان تخيرتها ترياقة توشك فتر العظام انشده
ابو محمد بن بري في حواشي الصحاح وقد يقال انه على حذف كان اي يوشك
يكون فتر العظام واما طفق سحا فالخبر فعل محذوف لدلالة مصدره عليه
وسحا مفعول مطلق كالجزاي فطفق يمسح مسحا وفيه رد على الناظم في قوله وحذف
عامل المؤكد امتنع كما سياتي في بابه وفي قوله وشذ مجيئه مفردا بعد كاد وعسى
تقييد لقول النظم ككان كاد وعسى لكن ندر غير مضارع لهذين خبر وشرط الجملة
الواقعة خبرا لهذه الافعال ان يكون فعلية لتدل على الحدث وشذ مجي الجملة الاسمية
خبرا بعد جعل في قوله في الحماسة وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب
فقلوص بفتح القاف الشابة من النوق اسم جعل ومرتعها قريب جملة
اسمية خبر جعل واصله يقرب مرتعها فاقام الجملة الاسمية مقام الفعلية قاله
الموضح في شرح الشواهد ويروى ابني سهيل بالتثنية ومن الاكوار متعلق
بقريب وهي ما جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بأداته وجمع كور بفتحها
وهو الجماعة الكثيرة من الابل والمرتع مكان الرتوع والمعنى ان هذه القلوص حصل لها
اعيا ولغب وكلال فلم يبعد من الاكوار بل رتعت بالقرب منها قال ابن ملكون
في املائه على الحماسة وقيل جعل بمعنى صير ثم اختلف فقيل القيت على حذف اجازة
الاخفش ظننت زيد قايم وقيل الاصل جعلته اي حملة القلوص اللام والشان
كما قالوا ان بك زيد ماخوذ انتهى واعترضه الموضح في الحواشي بان افعال
التصيير لا تلغى وشرط الفعل المشتمل عليه الجملة ثلثة امور احدها ان يكون رافعا
لضمير الاسم الذي لهذه الافعال نحو وطفقا يخصفان ونحو وما كادوا يفعلون وذلك لان افعال
هذا الباب انما جاءت لتدل على ان مرفوعها هو الذي تلتبس بالفعل او شرع فيه

لا غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك الا وقوله
وهو ابو حية النميري وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب
الثمل وقوله وهو ذو الرمة واسقيه حتى كاد مما ابثه تكلمني احجاره وملاعبه فثوبي
في البيت الاول واحجاره في البيت الثاني بدلان من اسمي جعل في الاول وكاد في الثاني
بدل اشتمال لا فاعلان فيثقلني وتكلمني بل فاعلهما مستتر فيهما والتقدير
جعل ثوبي يثقلني وكادت احجاره تكلمني فعاد الضمير على البدل دون المبدل
منه لانه المقصود بالحكم والمعتمد عليه في الاخبار غالبا واغنى ذلك عن عوده
الى البدل منه فسقط ما قيل انه ليس في الفعل ضمير يعود على اسمي جعل و
كاد وتقدم ان ذلك شرط وفي البيت الاول تاويلان اخران ذكرهما الموضح
في الحواشي وفي البيت الثاني مستنة تاويل اخر ذكرها الخضراوي تركت الجميع
خوف الاطالة ويجوز في خبر عسى خاصة ان يرفع السببي وهو الاسم الظاهر
المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقوله وهو الفرزدق خبب هوب من الحجاج لما
توعده بالقتل وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده اذا نحن جاوزنا حفير زياد يروى
بنصب جهده على المفعول بيبلغ ورفعه على الفاعلية به وهو محل الاستشهاد
فانه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم عسى وفيه رد على ابي
حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان وحفير زياد موضع بين
الشام والعراق وزياد هو ابن ابي سفيان اخو معاوية كان اميرا بالعراق
نيابة عن معوية والامر الثاني ان يكون الفعل مضارعا ليدل على الحال والاستقبال
وشذ في جعل قول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا
فارسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح في شرح الشواهد وهذا لم
ار من يحسن تقديره ووجهه ان اذا منصوبة بجواب على الصحيح والمعمول مؤخر
في التقدير عن عامله فاول الجملة في الحقيقة ارسل فتقديره انتهى وفيه رد
على ابن مالك حيث قال في التسهيل وفعلية مصدرة باذا قال الموضح في
الحواشي الصواب ان يقال او جملة فعلية فعلها ماض فان هذا هو محط
الشذوذ واما نفس اذا فلا وجه لكونه مرجعا للشذوذ ولهذا لا يقل.

اجمع فيما علمنا ان قوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي شاذ من جهة
التصديربها او انما جعلوا شذوذه من جهة رفع السبب خاصة فافهم انتهى
وبالام الثالث او يكون المضارع مقرونا بان المصدرية وجوبا ان كان الفعل الدال على
الترجي حرى واخلولق لان الفعل المرجي وقوعه قد يتراخى حصوله فاحتيج الى
ان المشعرة بالاستقبال نحو حرى زيد ان ياتي واخلولقت السماء ان تمطر واستشكل
الاقتران بان لانه يؤدي الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز واجيب
بانه من باب زيد عدل او على تقدير مضاف اما قبل الاسم او قبل الخبر والتقدير
حري امر زيد الاتيان واخلولق امر السماء الامطار او حري زيد صاحب
الاتيان واخلولقت السماء صاحبة الامطار بكسر الهمزة وكذا البواقي وان يكون
الفعل مجردا منها اي من وجوبا ان كان دالا على الشروع نحو طفقا يخصفان لانه للاخذ
في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي الاستقبال والغالب في خبر عسى وخبر اوشك
اقترانه بها اي بان لان عسى من افعال الترجي وكان القياس وجوب اقتران خبرها
بان حتى ذهب جمهور البصريين الى ان التجريد من ان خاص بالشعر واما اوشك
فانما يغلب معها الاقتران حيث جعلت للترجي اختا لعسى قال الشاطبي والصحيح
ذكره الشلوبين وتلامذته ابن الضايع والابدي وابن ابي الربيع ان اوشك
من قسم عسى الذي هو للرجا قال ابن الضايع والدليل على ذلك انك تقول
عسى زيد ان يحج ويوشك ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يحج الا
وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو في بلده انتهى كلام الشاطبي واما اذا
جعلت للمقاربة كما ذهب اليه الموضح هنا تبعا للناظم وابنه فيشكل كون الغالب
معها الاقتران كالاقتران الغالب في عسى نحو عسى ربكم ان يرحمكم ونحو قوله ولو
سئل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا فان يملوا خبر اوشك وهو
مقرون بان وفيه رد على الاصمعي اذ قال لم يستعمل ماض ليوشك والمعنى
ان من طبع الناس الحرص حتى انهم لو سئلوا في اعطاء التراب بالمودة لقاربوا
الامتناع من ذلك والملل اذا قيل لهم هاتوه والتجرد من ان قليل كقوله وهو هدبة
بن خشرم العذري عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب فيكون خبر عسى

وهو مجرد من ان والكرب بفتح الكاف وسكون الرا الحزن يا خذ بالنفس
وامسيت قال الموضح تبعا لليمني الرواية بفتح التا على الخطاب وفرج بالجيم
كشف الغم وهو مبتدأ تقدم خبره في الظرف قبله والجملة في محل نصب خبر
يكون واسمها مستتر فيها عايد على الكرب وقريب نعت لفرج وتنكيره ان جعل
الاطراد لا بان تكون تامة ووراءه متعلق بها ويجوز ان يكون وراءه في الاصل صفة
لقريب ثم قدم عليه فانتصب على الحال فيتعلق بمحذوف وفيه ضمير واجاز
بعض المغاربة ان يكون حالا من ضمير قريب وفيه نظر انتهى ووجه النظر تقديم
معمول الصفة على الموصوف ولا يجوز ان يكون فرج مرفوعا بيكون لا على التمام
ولا على النقصان لان ذلك يخلي يكون من ضمير يعود على اسمها وتقدم
ان شرط خبر عسى ان يرفع الضمير او السببي وقوله وهو امية بن ابي الصلت
الثقفي يوشك من فر منيته في بعض غراته يوافقها فيوافقها بالفا والقاف من ا
خبر يوشك وهو مجرد من ان ومن فر بمعنى هرب اسم يوشك والمنية الموت
والغرات بكسر الغين المعجمة وتشديد الرا جمع غرة وهي الغفلة والمعنى ان من
هرب من الموت في الحرب يوشك ان يوافقه الموت في بعض غفلاته وكاد وكرب بالعكس
فيكون الغالب في خبرهما التجرد من ان لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومدا
ومته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان يقترن
بان غالبا ويقل اقترانه نظرا الى اصلهما فمن الغالب قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول
الشاعر وهو كالجنة اليربوعي وقيل رجل من بني طي كرب القلب من جواه يذوب حين
قال الوشاه هند غضوب فيذوب خبر كرب مجرد من ان والقلب اسمها والجوى
شدة الوجد والوشاة جمع واش من وشي به اذا نم عليه وغضوب نعت
فاعل كصبور يستوي فيه المذكر والمؤنث والمعنى كاد القلب يذوب ويضمحل
من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون محبوبتك هند غضوب عليك
ومن القليل قوله بعدي سيبقا كادت النفس ان تفيض عليه اذ غدا حشو ريطة وبرود فان
تفيض خبر كاد وهو مقرون بان واوله فاو ثانيته با مثناة تحت وثالثه ضاد معجمة
على لغة تميم ومثلثه على لغة قيس قال ابو زيد وابو عبيدة يقال فاض الميت يفيض فيضا

من

ادالفصل

اذا انقضى قاله ابو الفرج بن سهيل وغدا بمعنى صار واسمه مستتر فيه يعود الى
ما عاد اليه مضمر عليه قبله وهو الميت المرثي وحشو خبر غدا والربطة بفتح
الراء وسكون الياء المثناة تحت وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة
واحدة والبرود بضم الموحدة جمع برد نوع من الثياب والمراد بهما الكفن و
يروى ... بالمثلثة بمعنى اقام وقوله وهو ابو زيد الاسلمي سقاها ذوو
الاحلام سجلا على الظما وقد كربت اعناقها ان تقطعا فان تقطعا خبر كربت وهو
مقرون بان وفيه رد على سيبويه حيث زعم ان خبر كرب لا يقترن بان قاله كو
في شرح الشواهد واصل تقطع تتقطع بتائين حذفت احداهما وسقا يتعدى
الى اثنين اولهما الهاء المتصلة به وهي عائدة على العروق المذكورة في قوله قبله مدحت
عروقا وسجلا بفتح السين المهملة وسكون الجيم مفعوله الثاني وهو الدلو
المشغول بالماء والاحلام بالحاء المهملة العقول والظما بالمثلثة العطش ولم يذكر
سيبويه في خبر كرب الا التجرد من ان وفي نسخة وهو مردود بالسماع والحاصل ان خبر هذه
الافعال بالنسبة الى اقترانه بان وتجرده منها اربعة اقسام ما يجب فيه الاقتران وهو
حرى واخلولق واليه اشار الناظم بقوله وكعسى حرى ولكن جعلا خبرها حتما بان
متصلا والزموا اخلولق ان مثل حرى وما يجب تجرده من ان وهو افعال الشروع
المشار اليها بقول النظم وترك ان مع ذي الشروع وجبا وما يجوز فيه الامران و
الغالب الاقتران وهو عسى واوشك وهو المشار اليه بقول النظم اولا وكونه بدون
ان بعد عسى نزر وثانيا بقوله وبعد اوشك انتفا ان نزرا وما يجوز فيه الامران
والغالب التجرد وهو كاد وكرب وهو المشار اليه بقول النظم اولا وكاد الامر فيه
عكسا وبقوله ثانيا ومثل كاد في الاصح كربا فصل وهذه الافعال ملازمة صيغة
الماضي الا اربعة استعمل لها مضارع وهو كاد وعينها واو وجاءت من باب خاف يخاف
ومن باب قال يقول يقال كدت بكسر الكاف كخفت وبضمها كقلت حكاهما سيبويه
فعلى الاول مضارعها يكاد كيخاف نحو يكاد زيتها يضيء وعلى الثاني مضارعها يكود
كيقول حكاه ابن افلح في منتخب الالباب قال الموضح في الحواشي فان احتج على اهمال يكود
العرب بقولهم لا افعله ولا كيدا قلنا معارض بقولهم ولا كودا او نجعل الواو اصلا وسيله

الى مجئ اليا للتخفيف انتهى واوشك كقوله يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها انشا بيتا
وتقدم الكلام عليه قريبا وهو اكثر استعمالا من ماضيها حتى ان الاصمعي وابا على
انكرا مجئ ماضيها وهما محجوجان بما تقدم ولقلته لم يمثل اكثر النحويين لها
الا بالمضارع وطفق حكى ابو الحسن الاخفش طفق يطفق بفتح العين في الماضي
وكسرها في المضارع كضرب يضرب وطفق يطفق بالعكس كعلم يعلم ايضا وفرح يفرح
وجعل حكى الكسائي ان البعير ليهلك حتى يجعل بالرفع اذا شرب الماء مجه وفيه شذوذ وقوع
الماضي خبرا كما تقدم توجيهه في ارسل رسولا وكرب يكرب كنصر ينصر قاله ابن فلاح
في منت الالباب وعسى يعسى حكاه ابن ظفر في شرح المقامات وزعم غيره انه
يقال عسى يعسر وعسى يعسى فتكون مما اعتقبت الواو والياء على لامه قاله قريب
الموضح في حاشيته على هذا الكتاب واقتصر الناظم على اثنين منها فقال و
استعملوا مضارعا لاوشكا وكاد لا غير واستعمل اسم فاعل الثلثة وهي كاد قاله
الناظم في شرح الكافية وانشد عليه قول كثير بالباء الموحدة والبكر بن عبد الرحمن
اموت اسى يوم الرجام وانني يقينا لرهن بالذي انا كايد فكايد بصورة اليا المثناة
من تحت بعد الالف اسم فاعل من كاد والاسى بالقصر الحزن والرجام بكسر الراء المهملة
وبالجيم اسم موضع ويقينا مفعول مطلق ورهن بمعنى مرهون نجران وكرب قاله حكاه
وانشدوا عليه قول عبد قيس بن خفاف ابني ان اباك كارب يومه فاذا دعيت الى المكارم
فاعجل فكارب اسم فاعل كرب الناقصة واسمه مستتر فيه وخبره محذوف و
اوشك وعليه اقتصر الناظم فقال وزاد واموشكا كقوله وهو كثير بن عبد الرحمن فلمثله
موشك ان لا تراها وتعدو دون غاضرة العوادي فموشك اسم فاعل اوشك
وتعدو مضارع عدا اذا جاوز وغاضرة بغين وضاد معجمتين جارية ام البنين
بنت عبد العزيز بن مروان اخت عمر بن عبد العزيز والعوادي بالعين المهملة
عوايق الدهر فاعل تعدو والصواب ان الذي في البيت الاول بالباء الموحدة من
المكابدة والعمل وهو اسم للفاعل غير جار على الفعل لان فعله كابد وقياس اسم فاعله
الجاري عليه مكابد لا كابد وبهذا جزم يعقوب بن السكيت في شرح ديوان كثير عزة
فلا دليل للناظم فيه وقد ثبت عن الموضح انه رجع لقول الناظم اخرا فقال في

شيخ

شرح الشواهد الكبرى والظاهر ما انشده الناظم وقد كنت اقمت مدة على فتح الفاء
وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي ان الحق معه انتهى والصواب
ان كاربا في البيت الثاني اسم فاعل كرب التامة في نحو قولهم كرب الشتاء اذا قرب وبهذا
جزم الجوهري في الصحاح واصله كارب يومه برفع يومهم اي قريب يوم وفاته
في كرب استعمالان ناقصة وتامة والتامة قاصرة ومتعدية فالقاصرة نحو كرب
الشتاء وقولهم وكل وان قريب فهو كارب والمتعدية نحو قولهم كربت القيد اذا
ضفته على المقيد واستعمل مصدر لا ثنين وهما طفق وكاد حكى الاخفش طفوقا
كقعود عن من قال طفق بالفتح فان قياسه الفعول وطفقا بفتحتين كفرحا عن
من قال طفق بالكسر فان قياسه الفعل بفتحتين وقالوا كاد كودا كقال قولا وكادا
كمقالا ومكادة كمقالة وكيدا انقلب الواو ياء وفي حواشي سنن ابي داود للمنذري
حكاية ايشاك مصدرا وشك قاله الموضح في الحواشي فصل تختص عسى واخلولق
واوشك من بين افعال هذا الباب بجواز اسنادهن الى ان يفعل حال كون ان يفعل
مستغنيا عن الخبر فتكون تامة وهذا معنى قول الناظم بعد عسى اخلولق اوشك
قد يرد غني بان يفعل عن ثان فقد نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى
ان تحبوا شيئا وهو شر لكم ويبتنى على هذا الاصل فرعان احدهما انه اذا تقدم
على احدهن اسم هو المسند اليه الفعل في المعنى وتاخر عنها ان والفعل نحو زيد
عسى ان يقوم جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم المتقدم عليها فتكون عسى
مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر فتكون تامة وهذه لغة اهل
الحجاز وجاز تقدير اسنادها الى الضمير العائد الى الاسم المتقدم عليها
فيكون الضمير اسمها ويكون ان والفعل في موضع نصب على الخبر فتكون ناقصة
وهذه لغة بني تميم والى هذا اشار الناظم بقوله وجردن عسى او ارفع
مضمرا بها اذا اسم قبلها قد ذكرا ويظهر اثر هذين التقديرين في حال التانيث
والتثنية والجمع المذكر والمؤنث فتقول على تقدير الاضمار في عسى هند عست ان
تفلح هند مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند وان
تفلح في موضع نصب على انه خبر عسى وعسى ومعمولاها في موضع رفع على انه خبر المبتدا

والزيدان عسيا ان يقوما فالزيدان مبتدا وعسى فعل ماض ناقص والالف
المتصل بها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى ومعمولها خبر المبتدا والزيدون
عسوا ان يقوموا كذلك والهندات عسين ان يقمن كذلك وتقول على تقدير
الخلو من الضمير في عسى هند عسى ان تفلح والزيدان عسى ان يقوما والزيدون
عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن فتقدر عسى خالية من الضمير في الامثلة
الجميع وهي تامة وان والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها وهي مع
مرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتدا قبلها والخلو من الضمير هو الافصح وبه
جا التنزيل قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نسا من نسا
عسى ان يكن خيرا منهن الفرع الثاني اذا ولي احديهن ان والفعل وتاخر عنها اسم هو مسند
اليه في المعنى نحو عسى ان يقوم زيد جاز الوجهان السابقان فيما اذا تقدم المسند اليه
في المعنى وعلى هذا يكون مبتدا موخرا لا غير وجاز ايضا وجهان اخران احدهما انه يجوز
في ذلك الفعل المقرون بان ان يقدر خاليا من الضمير العايد الى الاسم المتاخر فيكون
الفعل مسندا الى ذلك الاسم المتاخر ويكون عسى مسندا الى ان والفعل مستغنيا بهما عن
الخبر فتكون تامة والثاني انه يجوز ان يقدر ذلك الفعل متحملا الضمير ذلك الاسم
المتاخر فيكون الاسم المتاخر مرفوعا بعسى وتكون ان والفعل في موضع نصب على الخبرية
لعسى متقدما على اسمها فتكون ناقصة ومنع الشلوبين هذا الوجه الثاني لضعف
هذه الافعال عن توسط الخبر واجازه ابو العباس المبرد وابو سعيد السيرافي وابو علي
الفارسي ويظهر اثر الاحتمالين ايضا في حال التانيث والتثنية والجمع المذكر والمونث
فتقول على وجه الاضمار في الفعل المقرون بان عسى ان يقوما اخواك فاخواك اسم عسى
موخر وان يقوما في موضع نصب خبر عسى متقدم على اسمها وعسى ان يقوموا اخوتك
فاخوتك اسم عسى وان يقوموا خبرها وعسى ان يقمن نسوتك فنسوتك اسم عسى
ان يقمن خبرها وعسى ان تطلع الشمس بالتانيث لا غير فالشمس اسم عسى وان تطلع
خبرها وانما وجب تانيث الفعل لانه اذا استند الى ضمير متصل وجب تانيثه لئلا
يلتبس بالاسناد الى الظاهر كما سيجي في باب الفاعل وتقول على الوجه الاخر وهو عدم
الاضمار في الفعل عسى ان يقوم اخواك وعسى ان يقوم اخوتك وعسى ان تقوم نسوتك

نحو عسى ان تطلع الشمس فالاسم المتاخر في هذه الامثلة فاعل تقوم و يطلع
وعسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر ففي الامثلة الثلثة الاول توحيد
يقوم لانه مسند الى ظاهر وسياتي ان الافصح توحيده وفى المثال الاخير تؤنث تطلع
او تذكره لانه اسند الى ظاهر مجازي التانيث وسياتي انه يجوز تانيثه وتذكيره
لا يقال اذا تاخر المسند اليه في المعنى فيكون مطلوبا لكل من الفعلين فلا ينافي
فيه ما تقدم لانا نقول دعوى التنازع فيه ممنوعة لان احد الفعلين جامد وشتى
ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره مسئلة يجوز كسر سين عسى
في لغة من قال هو عس بكذا مثل شج من شجي خلافا لابي عبيدة في منعه الكسر وليس ذلك
الجواز مطلقا سواء اسند الى ظاهر او مضمر خلافا للفارسي في اجازته الكسر مطلقا
فيجيز عسى زيد بكسر السين كرضي زيد بل يتقيد بان يسند الى ضمير يسكن معه
اخر الفعل فيشمل ما اذا كان مسندا الى التاء او النون او نا نحو عسيت بالحركات
الثلث في التاء وعسيتما وعسيتم وعسيتن وعسين وعسينا بفتح السين
وكسرها في الجميع وبهما قرئ في السبع قال الله تعالى هل عسيتم ان كتب عليكم القتال
فهل عسيتم ان توليتم قراهما نافع بالكسر لمناسبة الياء وغيره بالفتح وهو المختار لجريانه
على القياس وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر بخلاف الكسر ولانه اللغة الشايعة
والى ذلك اشار الناظم بقوله والفتح والكسر اجز في السين من نحو عسيت وانتقا
الفتح زكن هذا باب الاحرف الثمانية عبر بالاحرف نظرا الى ان هذا العدد للقلة و
بالثمانية لادخال ان المفتوحة وعسى ولا التبرئة وعبر سيبويه بالحروف الخمسة
المفتوحة مع المكسورة عنده الداخلة على المبتدا والخبر فتنصب المبتدا اتفاقا بشرط
ان يكون مذكورا غير واجب الابتدا والتصدير ويسمى اسمها وترفع خبره على الاصح
عند البصريين بشرط ان لا يكون طلبيا ويسمى خبرها فلو كان المبتدا محذوفا
نحو الحمد لله الحميد برفع الحميد على انه لمبتدا محذوف او واجب الابتدا كما تم من
او واجب التصدير بغير ضمير الشان كاي وكم ولم تنصبه هذه الاحرف ولو كان الخبر
طلبيا نحو زيدا اضربه وابن زيد لم ترفعه هذه الاحرف الا ان يكون الاستفهام
جوابا لما حكي من كلامهم ان اين الماء والعشب جوابا لمن قال ان في موضع كذا الما

مراتب الاحرف الثمانية

والعشب قاله ابو حيان وذهب الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا عمل في الخبر
وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولهن وهو المبتدا ولكل من الفريقين
حجة فحجة البصريين ان هذه الاحرف شبهها بكان الناقصة في لزوم دخولهن
على المبتدا والخبر والاستغنا بهما فعملت عملها معكوسا ليكون المبتدا والخبر
معهن كمفعول قدم وفاعل اخر تنبيها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يجوز
ان قايم زيدا ولو كان الخبر معمولها لجاز ان يليها ويتبنى على هذا الخلاف
خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجي الخبر وسياتي فالحرف الاول والثاني
ان المكسورة وان المفتوحة وهما التوكيد النسبة بين الجزئين ونفي الشك عنهما
ونفي الانكار لها بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والانكار لها فان كان المخاطب
عالما بالنسبة فهما لمجرد توكيد النسبة وان كان مترددا فيها فهما لنفي الشك
عنها وان كان منكرا لها فهما النفي للانكار لها فالتوكيد لنفي الشك مستحسن ولنفي
الانكار واجب ولغيرهما لا ولا والحرف الثالث لكن وهو الاستدراك وهو تعقيب الكلام
برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه من الكلام السابق والتوكيد قاله جماعة منهم صاحب
البسيط فالاول وهو الاستدراك كقولك زيد شجاع فيوهم ذلك انه كريم لان
من شيمة الشجاع الكرم فتقول لكنه بخيل وتقول ما زيد شجاع فيتوهم
انه ليس بكريم ويكونهما للاستدراك لا بد ان يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو اما
بعدها اما يكون نقيضا لما قبلها نحو هذا متحرك لكن هذا ساكن او ضدا له
نحو ما هذا اسود لكنه ابيض او خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرا يشرب او مثاله
نحو ما زيد قايم لكن عمرا قايم فالاول والثاني جايزان باتفاق والثالث جايز
على الاصح والرابع ممتنع بلا اتفاق قاله ابو حيان في النكت الحسان والثاني وهو
التوكيد نحو قولك لو جاني زيد اكرمته فهذا يدل على امتناع المجي لان لو اذا دخلت
على مثبت نفته فاذا اردت توكيده قلت لكنه لم يجي فاكدت لكنه ما افادته لو من
الامتناع وهو بسيطة على الاصح وذهب الكوفيون الى انها مركبة من لا وان والكاف
زايدة بينهما لا للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا والحرف الرابع كان بتشديد النون وهو
للتشبيه المؤكد بفتح الكاف نعت للتشبيه نحو كان زيدا اسد او حمار مما الخبر فيه ارفع من الاسم

او اخفض منه ففيه تشبيه موكد بكان لانه مركب من الكاف المفيدة للتشبيه وان
المفيد التوكيد والاصل ان زيدا كالاسد وكالحمار فقدمت الكاف على ان ليدل
اول الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت همزة ان وصارا كلمة واحدة
ولهذا لا تتعلق الكاف بشيء وقيل التقديم والتركيب كانت متعلقة بمحذوف
على الاصح وكان مثلا انما هي للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا
حجة لهم في قوله فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام لانه
معمول على التشبيه فان الارض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون ولا
للظن فيما اذا كان خبرها فعلا او ظرفا او صفة من صفة اسمائها نحو كان زيدا
قعد او يقعد او في الدار او عندك او قاعد خلافا لابن السيد ولا للتقريب
نحو كانك بالدنيا ولم تكن خلافا لابي الحسين الانصاري ولا للنفي نحو كانك
دال عليها اي ما انت دال عليها خلافا لفارسي و الحرف الخامس ليت وهو للتمني
طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فالاول نحو قول الطاعن في السن ليت الشباب عائد فان
عود الشباب لا طمع فيه لاستحالته عادة والثاني نحو قول منقطع الرجا من مال يحج به ليت لي
مالا فاحج منه فان حصول المال ممكن ولكن فيه عسر ويمتنع ليت غدا يجيء فان غدا
واجب المجيء والحاصل ان التمني يكون في الممتنع والممكن ولا يكون في الواجب و
الحرف السادس لعل وهو للتوقع وعبر منه قوم بالترجي في الشيء المحبوب نحو لعل الحبيب قادم
ومنعه عند البصريين لعل الله يحدث بعد ذلك امرا والاشفاق في الشيء المكروه نحو فلعلك
باخع نفسك اي قاتل نفسك والمعنى اشفق على نفسك ان تقتلها حسرة على ما فاتك
من الاسلام قومك قاله في الكشاف فتوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه
يسمى اشفاقا ولا يكون التوقع الا في الممكن واما قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات فجهل منه او افك قاله في المغني والاشفاق لغة الخوف يقال
اشفقت عليه بمعنى خفت عليه واشفقت منه بمعنى خفت منه وحذرته قال
الاخفش والكسائي و تاتي لعل للتعليل نحو ما قال الاخفش بقول الرجل لصاحبه افرغ عملك
لعلنا نتغدى واعمل عملك لعلك تاخذ اجرك اي لنتغدى ولتاخذ انتهى ومنه اي من
التعليل لعله يتذكر اي ليتذكر قاله في المغني ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجا ويصرفه للمخاطبين

اي اذهبا على رجائكما انتهى وقال الكوفيون وتاتي لعل للاستفهام قلت في المغني ولم اعلق بها الفعل لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك لعله يزكي انتهى وعلى هذا فالتقدير لا تدري الله يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك لعله يزكي والمعنى لا يدري جواب الله يحدث وما يدريك جواب ايزكي قاله الموضح في حاشية وهذان المعنيان لا يثبتهما البصريون وعقيل الا صغر تجر اسمها وكسر لامها الاخيرة وحذف لامها الاولى واثباتها قال شاعرهم لعل ابي المغوار منك قريب وظاهر كلامه هنا انها في حالة الجر عاملة عمل ان وان اسمها في موضع نصب وخالف ذلك في المغني فقال لما نصه واعلم ان مجرور لعل في موضع رفع الابتدا لتنزيل لعل منزلة الجار الزايد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله قريب خبر لذلك المبتدا انتهى و الحرف السابع عسى في لغية بالتصغير وهو بمعنى لعل في الترجي والاشفاق فحملت في العمل عليها كما حملت لعل على عسى في ادخال ان في خبرها كالحديث لعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض وشرطان يكون اسمه ضميرا غايبا ومتكلما ومخاطبا كقوله وهو صخر بن العود الحضرمي وكان يرجى ان محبوبته يصيبها مرض ليكون ذلك وسيلة الى عيادته اياها فقلت عساها نار كاس وعلها تشكى فاتي نحوها فاعودها فالها المتصلة بعسى اسمه ونار كاس خبره وقوله وهو عمران بن خطاب الخارجي وكان سنيا فتزوج امراة من الخوارج فقيل له فيها فقال اردها عن مذهبها فغلبت هي عليه واضلته عن مذهبه اهل السنة ولي نفس تنازعني اذا ما اقول لها لعلي او عساني فيا المتكلم اسم عسى وخبره محذوف وقول اخر يا ابت علك او عساكا فالكاف اسمه وخبره محذوف وما ذكره الموضح من ان الضمير المتصل بعسى هو اسمه وهو في موضع نصب وما بعده خبره هو مذهب سيبويه وذهب المبرد والفارسي الى ان خبر عسى مقدما وما بعده اسمها مؤخر اورد قولهما بامرين احدهما اداؤه الى كون خبر عسى اسما مفردا وهو ضرورة او شاذ جدا والثاني من قال او عساها فقط اقتصر على فعل ومنصوبه دون مرفوعه ولا نظير لذلك ولا يرد هذا على سيبويه لانه يرى ان عسى الذي تنصب الاسم حرف فهو نظير انه ما لا وان ولدا وذهب الاخفش الى ان الضمير المنصوب في موضع

رفع

رفع على انه اسمها وما بعده خبرها فانه وضع المنصوب موضع المرفوع ويرده فقلت
عساها نار كاس من برفع نار وهو اي عسى حينئذ اي حين اذ نصب الاسم ورفع
الخبر حرف كلعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف ونقل السيرافي بكسر السين
نقله اي نقل السيرافي القول بحرفيته عن سيبويه خلافا للجمهور في اطلاق القول بفعليته
سواء كان بمعنى الطمع ام لا وخلافا لابن السراج وثعلب في اطلاق القول بحرفيته والحاصل
وعسى فيه ثلثة اقوال فعل مطلقا حرف مطلقا التفصيل ان عمل عمل لعل فحرف و
الا ففعل ومحل الخلاف في عسى الجامدة اما عسى المتصرفة فانها فعل باتفاق
ومعناها اشتد قال عذي لولا الحيا وان راسي قد عسى فيه المشيب لزرت ام القاسم
اي فقد اشتد والحرف الثامن لا النافية للجنس وسياتي في باب معقود لها بعد هذا و
هذه الاحرف الثمانية لا يتقدم خبرهن عليهن مطلقا من استثناء ولو كان ظرفا
او جارا ومجرورا لعدم تصرفهن ولا يتوسط خبرهن بينهن وبين اسمائهن لان
التوسط يذهب صورة ما ارادوه من تقديم المنصوب وتاخير المرفوع
ومن عادتهم انهم اذا تركوا شيئا لا يعودون اليه قال شاعرهم اذا انصرفت
نفسي عن الشيء لم تكن عليه بوجه اخر الدهر بقتل الا ان كان الحرف العامل غير عسى و
لا لان شرط عملهما اتصال اسمهما بهما والا ان كان الخبر ظرفا ومجرورا فيجوز توسط
فالظرف نحو ان لدينا انكالا فلدينا خبر مقدم وانكالا اسمها مؤخر والمجرور نحو
ان في ذلك لعبرة فالمجرور خبر مقدم وعبرة اسمها مؤخر وقد يجب التوسط نحو ان
عند هند عبدها وان في الدار مالكها واغتفروا التوسط بالظرف والمجرور
للتوسع فيهما لكثرتهما ولا يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقدم على هذه
الحروف لانه لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره بخلاف العكس والى جواز
التوسط بالظرف وعدمه في غيره اشار الناظم بقوله وراع ذا الترتيب الا في الذي
كليت فيها او هنا غير البذي ولا يلي هذه الاحرف معمول خبرها الا ان كان
ظرفا او مجرورا ويجوز توسط بين الاسم والخبر مطلقا فصل تتعين ان المكسورة
وهو الاصل عند الجمهور حيث لا يجوز ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وتتعين
ان المفتوحة ومي الفرع حيث يجب ذلك اليهما اشار الناظم بقوله وهمز ان افتح لسد مصدر

مسدها وفي سوا ذلك الكسر وتجوزان بالتثنية اي وتجوز ان المكسورة
والمفتوحة ان صح الاعتباران وهما سد المصدر مسدها وسد معموليها عدمه
فالاول وهو تعيين ان المكسورة في مواضع عشرة لا يجوز فيها ان يسد المصدر
مسدها ومسد معموليها وهي ان تقع في الابتدا حقيقة ان [illegible] اذ لو فتحت
لصارت مبتدا بلا خبر لان المفتوحة في تاويل مفرد والمفرد لا يستقل به
الكلام وفي ليلة متعلق بانزلنا لا باستقرار او حكما ومنه اي ومن الابتدا
الحكمي الا ان اولياء الله لان الواقعة بعد الا الاستفتاحية واقعة في الابتدا حكما او
تقع تالية لحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس او لاذ نحو جئتك اذ ان زيدا امير لان حيث
واذ لا تضافان الا الى الجمل وفتح ان يؤدي الى اضافتهما الى المفرد او تالية لموصول
اسمي او حرفي نحو واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء فما موصول اسمي ووجب كسر ان
بعدها لوقوعها في صدر الصلة وصلة الموصول غير ال يجب ان تكون جملة
الا ان الواقعة في حشو الصلة نحو جا الذي عندي انه فاضل فانه يجب فتحها
فانها مع معموليها مبتدا تقدم خبره في الظرف قبله والمبتدا وخبره صلة الذي
وانما وجب كسرها في نحو اعجبني الذي ابوه انه منطلق مع انها واقعة في
حشو الصلة لانها خبر اسم عين فاطلاقه هنا محمول على تقييده بعد
بخلاف قولهم لا افعله ما ان حري مكانه بفتح ان لوقوعها في حشو الصلة
تقديرا اذ التقدير ما ثبت ذلك اي ما ثبت ان حري مكانه وليست في التقدير تالية الموصول
لانها فاعل بفعل محذوف والجملة الفعلية صلة ما الموصول الحرفي والظرفي
والمعنى لا افعله مدة جرا مكانه وحرى بكسر الحا المهملة وبالراء جبل على
ثلثة اميال من مكة على يسار الذاهب الى منى قال القاضي عياض يمد ويقصر و
يؤنث ويذكر فعلى التذكير يصرف وعلى التانيث يمنع والتذكير بارادة
الموضع والتانيث بارادة البقعة او تقع جواب القسم لم يذكر فعلها
او ذكر وجاءت اللام فالاول نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه والثاني نحو اقسمت
ان زيدا القايم لان جواب القسم يجب ان يكون جملة او تقع محكية بالقول نحو قال
اني عبد الله لان المحكي بالقول لا يكون الا الجملة او ما يؤدي معناها فان وقعت بعد

القول غير محكية فتحت نحو اخصك بالقول انك فاضل ونحو اتقول ان زيدا
عاقل فانها في الاصل للتعليل اي لانك فاضل وفي الثاني مفعول بمعنى
الظن او تقع بالا مقرونة بالواو او لا فالاول نحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق
وان فريقا من المؤمنين لكارهون فجملة ان معمولها في موضع نصب على الحال
والثاني نحو جاء زيد انه فاضل ولم تفتح ان فيهما وان كان الاصل في الحال الافراد
لان ان المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير واما وما ارسلنا قبلك
من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام فانما كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها
حالا على ان ابن الجنان قال في الكفاية يجب كسر ان بعد الا نحو ما يجيء به الا
انه يقوا القران اشي او تقع صفة لاسم عين نحو مررت برجل انه فاضل لان الفتح
يؤدي الى وصف اسما الاعيان بالمصادر وهي لا توصف بها الا بتاويل وذلك
مقصود مع ان بخلاف الواقعة في حشو الصفة فانها تفتح نحو مررت برجل
عندي انه فاضل فان الوصف بالجملة لا بالمصدر او تقع بعد عامل علق عن عمله
فيها باللام الابتدائية نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون
لانها لو فتحت لزم تسليط العامل عليها ولام الابتدا لها صدر الكلام وما له
صدر الكلام يمنع ما قبله ان يعمل فيما بعده وهذه اللام وان كانت متاخرة
في اللفظ في نيتها التقديم على ان وانما اخرت لئلا يدخل حرف التوكيد على
مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل وانما فتحت في نحو علمت ان زيدا لقعد لان اللام
ليست للابتدا لدخولها على الفعل الماضي وسياتي انها لا تدخل عليه الا مع قد ظاهرة
او مقدرة او تقع خبرا عن اسم ذات غير منسوخ نحو زيد انه فاضل لان المصدر لا
يخبر به عن اسما الذوات الا بتاويل وذلك ممتنع مع ان او منسوخ ومنه ان الذين
امنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين اشركوا ان الله يفصل
بينهم فجملة ان ومعموليها خبر ان الذين امنوا وما عطف عليه وهي اسما ذوات قبل
دخول ان عليها او الواقعة بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى والمفرون خبرها باللام من
غير تعليق نحو ان ربك لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية الابتدائية نحو
مرض زيد حتى انهم لا يرجونه والتابعة لشيء من ذلك نحو ان زيدا فاضل وان عمرو

اجاهل فان في ذلك كله واجبة الكسر والحق ان ان في ذلك كله ابتدائية فهي داخلة
في قوله اولا ان تقع الابتدا واقتصر الناظم على ستة مواضع فقال فاكسر وفي الابتدا
وفي بدو صلة وحيث ان ليمين مكملة اوحكيت بالقول او حلت محل حال وكسر من
بعد فعل علقا باللام والثاني وهو تعيين فتح ان المفتوحة في مواضع ثمانية يجب
فيها ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وهي ان تقع فاعله نحو اولم يكفهم
انا انزلنا اي انزلنا او تقع مفعولة غير محكية بالقول نحو ولا تخافون انكم اشركتم اي اشراككم
بخلاف المحكية بالقول فانها واجبة الكسر كما تقدم او تقع نائبة عن الفاعل نحو قل
اوحي الي انه استمع نفر اي استماع نفر او تقع مبتدا في الحال او في الاصل فالاول نحو ومن
اياته انك ترى الارض اي رؤيتك الارض من اياته هذا مذهب الخليل وقال
المطرزي اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه وانما يعتمد الظرف
على شي ومنه ومن اياته انك ترى الارض انتهى والثاني نحو كان عندي انك
فاضل والفرق بين قوله اولا ان تقع في الابتدا وقوله هنا ان تقع مبتدا انها
اذا وقعت في الابتدا تكون داخلة في اول الجملة مستقلة واذا وقعت مبتدا
تكون مع معموليها في تاويل مصدر مرفوع على الابتدا محتاج الى خبر ومنه عند
سيبويه فلولا انه كان من المسبحين ثم قيل لا يحتاج الى خبر لاشتمال صلتها على المسند
والمسند اليه وقيل له خبر محذوف والتقدير لولا كونه من المسبحين موجود وذهب
المبرد والنجاج والكوفيون الى انها فاعل بفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت انه
كان من المسبحين على الخلاف في لو انهم صبروا قاله في المغني او تقع خبرا عن اسم
معنى غير قول ولا صادق عليه اي اسم المعنى خبرها اي خبر ان نحو اعتقادي انه فاضل يجب
فتحها لانها خبر اعتقادي وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادي خبرها
لان فاضل لا يصدق على الاعتقاد وانما فتحت لسد المصدر مسدها ومسد معموليها
والتقدير اعتقادي فضله اي معتقدي ذلك ولم يجز كسرها على ان تكون
مع معموليها جملة مخبرا بها عن اعتقادي لعدم الرابط لان اسم ان لا يعود
على المبتدا الذي هو اعتقادي لان خبرها غير صادق عليه فهو يعود على غيره
فتبقى الجملة بلا رابط بخلاف قولي انه فاضل فيجب كسرها لانها وقعت خبرا عن قول

ولا تحتاج

ولا تحتاج الى رابط لان الجملة اذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدا في
المعنى والتقدير قولي هذا اللفظ لا غيره اما اذا اريد ان جملة ان منصوبة بقولي
كانت من تتمة المبتدا فيحتاج الى خبر ولا يصح فتحها لفساد المعنى لان القول لا
يخبر عنه بالمفصل و بخلاف اعتقادي زيدا انه حق فيجب كسرها ايضا لان خبرها
وهو حق صادق على الاعتقاد ولا مانع من وقوع جملة ان ومعمولها خبرا
عن المبتدا لان اسم ان رابط بينهما ولا يصح فتحها لانه يصير اعتقاد زيد
كون اعتقاده حقا وذلك لا يفيد لان الخبر لا بد ان يستفاد منه ما لا يستفاد
من المبتدا وسكت عن القسم الرابع وهو ان تقع خبرا عن قول وخبرها صادق
عليه نحو قولي انه حق اظهور انها اذا كانت نكسر مع احدهما فمعهما اولى او تقع
مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق لان المجرور بالحرف لا يكون الا مفردا
او تقع بالاضافة الى غير ظرف نحو انه لحق مثل انكم تنطقون فمثل مضاف الى
انكم تنطقون وما صلة اي مثل نطقكم لان المجرور بالمضاف حقه الافراد اذا
يكن المضاف ظرفا يقتضي الجملة فان كان كذلك كسرت كما تقدم في حيث واذا او
تقع تابعة لشيء من ذلك وهي اما ان تكون معطوفة على شيء من ذلك نحو واذكروا
نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم فاني فضلتكم معطوف على نعمتي وهو مفعول
به والمعنى اذكروا نعمتي وتفضيلي او مبدلة من شيء من ذلك نحو واذ يعدكم الله
احدى الطائفتين انها لكم فانها لكم بدل اشتمال من احدى والتقدير احدى
الطائفتين كونها لكم فهذه الاماكن الثمانية يجب فيها فتح ان لانها اماكن
المفردات لا اماكن الجمل والثالث ما يجوز فيه الامران كسر ان وفتحها باعتبارين
مختلفين وذلك في مواضع تسعة احدها ان تقع بعد فا الجزاء نحو فانه غفور
رحيم من قوله تعالى من عمل منكم سوءا بجهالة الاية قرئ بكسر ان وفتحها فالكسر
على جعل ما بعد فا الجزاء جملة تامة على معنى فهو غفور رحيم والفتح على تقدير ان
ومعمولها مبتدا خبره محذوف او خبر مبتدا محذوف على معنى فالغفران والرحمة اي
حاصلان او فالحاصل الغفران والرحمة واذا دار الامر بين حذف احد الجزئين
فحذف المبتدا اولى لانه المعهود في الجملة الجزائية كما قال الله تعالى وان مسه الشر فيؤوس اي

فهو يؤس الموضع الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية نسبة الى الفجاءة بضم الفاء
والمد والمراد بها الهجوم والبغتة تقول فجأني كذا اذا هجم عليك بغتة والغرض
من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجاة
كقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم انشده سيبويه
ولم يعزه الى احد واري بضم الهمزة بمعنى اظن يتعدى الى اثنين وهما زيدا
وسيدا وما بينهما اعتراض واذا انه يروى بكسر ان وفتحها فالكسر على معنى الجملة
اي فاذا هو عبد القفا فالجملة مذكورة بتمامها والفتح على معنى الافراد اي فاذا
العبودية حاصلة على جعلها مبتدا حذف خبره كما تقول خرجت فاذا الاسد اي حاضر
وذهب قوم على ان اذا هي الخبر فلا حذف واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام
والزاي وهو طرف الحلقوم وقيل مضغة تحت الاذن والمعنى كنت اظن سيادته
فلما نظرت الى قفاه ولهازمه تبين لي عبوديته وقيل المعنى كنت اظنه سيدا
كما قيل فاذا هو ذليل خسيس عبد البطن وخص هذين بالذكر لان القفا موضع
الصفع واللهازم موضع اللكز الموضع الثالث تقع في موضع التعليل نحو انه هو
البر الرحيم من قوله تعالى انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قراه نافع والكسائي بالفتح
على تقدير لام العلة اي لانه وحرف الجر اذا دخل على ان لفظا او تقديرا فتحت
همزتها فهو تعليل افرادي وقراه الباقون من السبعة بالكسر على انه تعليل مستانف
بياني فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكانهم لما قالوا انا كنا من
قبل ندعوه قيل لهم لم فعلتم ذلك فقالوا انه هو البر الرحيم فهو تعليل جملي
وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم بكسر ان على انه تعليل مستانف ومثله في جواز
الوجهين لبيك ان الحمد والنعمة لك يروى بكسر ان وفتحها فالفتح على تقدير
لام العلة والكسر على انه تعليل مستانف وهو ارجح لان الكلام حينئذ
جملتان لا جملة واحدة وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب قاله الموضح في
شرح بانت سعاد والكسر اختيار ابي حنيفة والفتح اختيار الشافعي قاله في
الكشاف الموضع الرابع ان تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها كقوله وهو رؤبة او
تحلفي بربك العلي اني ابو ذيالك الصبي يروى بكسر ان وفتحها فالكسر على الجواب لقسم

البصريون يوجبونه واختاره الزجاج والفتح عند الكسائي والبغداديين واوجبه
ابو عبد الله الطوال بتقدير على وان مؤولة بمصدر معمولا لفعل القسم وهو
مخلفي بإسقاط الخافض وعلى هذا ليست جوابا للقسم لانها مفرد وجواب
القسم لا يكون الا جملة واذا امتنع ان يكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا بمعنى
الطلب للقسم لا قسما اذ الاصل في الجواب ان يكون مذكورا لا محذوفا ولو اضمر
الفعل اي فعل القسم وذكرت اللام او لم تذكر او ذكرت اللام وذكر فعل القسم
تعين الكسر اجماعا من العرب نحو والله ان زيدا لقايم او قايم وحلفت ان زيدا لقايم
وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين اذا اضمر الفعل ولم تذكر اللام
نحو والله ان زيدا قايم وانهم يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر وان ابا عبد
الله الطوال منهم يوجبه وهذا لا يقدح في دعوى الاجماع السابقة عن العرب
فان الكوفيين ومنهم الطوال لم يثبت لهم سماع بذلك الموضع الخامس ان تقع
خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول والقايل للقولين شخص واحد نحو قولي اني احمد الله بفتح
ان وكسرها فاذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية اي قولي حمد الله واذا
كسرت فهو بمعنى المقول اي مقولي اني احمد الله قاله الموضح في حواشيه على التسهيل
ومن خطه نقلت فالخبر على الاول مفرد وعلى الثاني جملة وهي مستغنية عن
العايد لانها نفس المبتدا في المعنى على حد قوله تعالى دعواهم فيها سبحانك اللهم
قاله الموضح في شرح الشذور ولو انتفى القول الاول فتحت وجوبا نحو عملي اني احمد الله
لانها خبر عن اسم معنى غير قول والتقدير عملي حمد الله وهذا مبني على انحصار العمل في الحمد
اذ لا يخبر بالخاص عن العام الا اذا ادعي انحصاره فيه نحو صديقي زيد لان المحمول
لا يكون اخص من الموضوع لا يقال الحيوان انسان وانما يكون اعم منه كالانسان
حيوان ومساويا كالانسان ناطق ولا يجوز كسرها لعدم العايد على المبتدا
وبذلك فارقت معتقدي زيد انه حق والجامع بينهما ان خبران فيهما يصدق
على المبتدا الا ان يقال باستغنائها عن العايد لكونها نفس المبتدا في المعنى
فيشكل الفرق ولو انتفى القول الثاني او وجد القولان ولكن اختلف القايل لهما
كسرت وجوبا فيهما فالاول نحو قولي اني مؤمن فالقول بمعنى المقول مبتدا وجملة ا

خبره وهي نفسه في المعنى فلا يحتاج لرابط ولا يصح الفتح لان الايمان لا يخبر به
عن القول لاختلاف موردهما فان الايمان مورده الجنان والقول مورده اللسان
والثاني نحو قولي ان زيدا يحمد الله فالكسر على ما مر قبله ولا يصح الفتح لفساد المعنى
اذ لا يصح ان يقال قولي حمد زيد الله لان حمد زيد غير قايم بالمتكلم فكيف يسند
المتكلم الى نفسه الموضع السادس ان تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه
نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعري وانك لا تظما فيها ولا تضحى قرا نافع وابو بكر بالكسر
في وانك لا تظما اما على الاستيناف فتكون جملة منقطعة عما قبلها او بالعطف
على جملة ان الاولى وهي ان لك ان لا تجوع وعليهما فلا محل لهما من الاعراب وقرا
الباقون من السبعة بالفتح بالعطف على ان لا تجوع من عطف المفرد على مثله
والتقدير ان لك عدم الجوع وعدم الظما واحترز بقوله صالح للعطف
عليه من نحو قولك ان لي مالا وان عمرا فاضل فان مالا مفرد غير صالح للعطف
عليه اذ لا يصح ان يقال ان لي مالا وفضل عمرو فيجب كسر ان الموضع السابع
ان تقع بعد حتى من حيث هي ثم تارة يجب كسرها وتارة يجب فتحها وليس
المراد جواز الفتح والكسر في محل واحد كما مر قبله بل يختص الكسر بالابتدائية نحو
مرض زيد حتى انهم لا يرجونه لان حتى الابتدائية بمنزلة الا الاستفتاحية
فتكسر ان بعدها ويختص الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل
فحتى في هذا المثال تصلح لان تكون جارة ولان تكون عاطفة وان فيهما مفتوحة
فان قدرت حتى جارة فان في موضع جرها وان قدرتها ناصبة فان في موضع نصب
والتقدير على الجر عرفت امورك الى فضلك وعلى النصب عرفت امورك
وفضلك اما فتحها في الجر فلدخول الجار عليها واما فتحها في النصب فلعطفها
على المفعول الموضع الثامن ان تقع بعد اما بفتح الهمزة وتخفيف الميم نحو اما انك
فاضل فالكسر على انها اي اما حرف استفتاح فتكون حرفا واحدا بمنزلة الا الاستفتاحية
وتلك تكسر ان بعدها والفتح على انها من كبة من همزة الاستفهام وما العامة
بمعنى شيء وصار بعد التركيب بمعنى احقا بتقديم الهمزة على حقا على الصواب
لا باسقاطها كما قال الموضح في الحواشي وهو قليل فالهمزة للاستفهام وما في محله

نصب

نصب على الظرفية كما انتصب عليها حقا في قوله احقا ان جيرتنا استقلوا فنيتنا ونيتهم فريق تقديره في حق وقد جا مصرحا بفي كقوله اني حق مواساتي اخاكم وان وصلتها في موضع رفع على الابتدا عند سيبويه والجمهور فهي بمنزلتها في ومن اياته انك ترى الارض خاشعة وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك فهي بمنزلتها في اولم يكفهم انا انزلنا واصل ذلك ان حقا عند سيبويه ظرف مجازي بمنزلة كيف ومصدر بدل من اللفظ بفعله عند المبرد وابن مالك ورده ابو حيان الموضع التاسع ان تقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على ان جرم فعل ماض معناه وجب وان وصلتها فاعل اي وجب ان الله يعلم ولا صلة زايدة للتوكيد ورده الفراء بان لا لا تزاد اول في الكلام وعلله في المغني بان زيادة الشي تقيد اطراحه وكونه اول الكلام يفيد الاعتنا به وجوابه ما اجاب به الفارسي عن القول بزيادة لا في لا اقسم من ان القران كالسورة الواحدة وقال المرادي في شرح التسهيل وجرم عند سيبويه بمعنى حق ولا رد لما قبلها والوقف على لا وان وما بعدها في موضع الفاعل انتهى وما نقله المرادي عن سيبويه حكاه في المغني عن قطرب والفتح عند الفراء على ان لا جرم مركبة من حرف واسم بمنزلة لا رجل في التركيب ومعناها بعد التركيب لا بد او لا محالة او في معناهما ان مقدرة اي لا بد من ان الله يعلم او لا محالة في ان الله يعلم ونقل ابن مالك عن الفرا ان لا جرم بمنزلة حقا واصل جرم من الجرم بمعنى الكسب والكسر على ما حكاه الفرا عن العرب من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لاتينك ولام لقد احسنت ولا جرم ان لك ذاهب بكسر ان واقتصر الناظم من ذلك على قوله بعد اذا فجاة او قسم لا لام بعده بوجهين نمي مع تلو فا الجزا وذا يطرد في نحو خير القول اني احمد فصل وتدخل لام الابتدا بعد ان المكسورة نحو ان زيد القايم وتسمى اللام المزحلقة والمزحلفة بالقاف والفا وبنو تميم يقولون زحلقوه بالقاف واهل العالية زحلفوه بالفا سميت بذلك [illegible] لان

زيد القايم لان زيدا قايم فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلقوا
اللام دون ان لئلا يتقدم معمولها عليها ولما لم يدع ان الاصل ان لزيد
القايم لئلا يحول ماله صدر الكلام بين العامل والمعمول قاله في المغني وانما
دخلت اللام بعد ان لانها شبيهة للقسم في التاكيد قاله سيبويه وسميت لام
الابتدا لانها تدخل على المبتدا وتدخل على غيره بعد ان المكسورة على اربعة اشيا
احدها الخبر وذلك بثلثة شروط كونه موخرا عن الاسم وكونه مثبتا وكونه وغير ماض
فيشتمل المفرد ان ربي لسميع الدعاء وجملة المصدرية بالمضارع نحو وان
ربك ليعلم والجار والمجرور والظرف اذا كم يقدر متعلقها ماضيا نحو وانك
لعلى خلق عظيم وان زيدا لعندك اما اذا قدرا متعلقين باستقر لم تدخل
عليهما اللام لان معمول الفعل الماضي لا تدخل عليه اللام خلافا للاخفش كما
سياتي والجملة الاسمية على قله نحو وانا لنحن نحيي ونميت وليس نحن ضمير فصل
خلافا للجرجاني بخلاف نحو ان لدينا انكالا لتقدم الخبر بخلاف نحو ان الله لا يظلم
الناس شيئا لنفي الخبر وشذ قوله وهو ابو حزام بن غالب بن الحارث العكلي وا علم
ان تسليما وتركا للامتشابهان ولا سواء من وجهين دخول اللام على الخبر المنفي و
تعليق الفعل عن العمل حيث كسرت ان وكان القياس ان لا يعلق لان الخبر
المنفي ليس صالحا للام الابتداء وسوغ ذلك كما قيل انه شبه لا بغير فادخل عليها
اللام والمعنى ان التسليم على الناس وتركه ليسا متشابهين ولا قريبين من
السواء وكان حقه ان يقول للاسواء ولا متشابهان ولكنه اضطر فقدم و
اخر وسوا في الاصل مصدر بمعنى المساواة فلذلك صح وقوعه خبرا عن
اثنين وبخلاف نحو ان الله اصطفى لان الخبر ماض وانما دخلت اللام على
الخبر المفرد لانه اشبه المبتدا وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف
وعديله لانهما في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدأ او خبر ولم تدخل
على الخبر اذا تقدم لئلا يتوالى حرفا تاكيد ولا اذا كان منفيا لئلا يجمع بين مثلين
في نحو لم ولن ولما وكلا وحمل الباقي عليه ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه
بالاسم
الاخفش والفرا وتبعهما ابن مالك ان زيدا لنعم الرجل مما سلبت الدلالة

عن

عن الحدث والزمان وان زيدا لعسى ان يقوم مما دل على الزمان واشتمل الى
الانشا لان الفعل الجامد كالاسم ووافق الشاطبي على الاول دون الثاني والفرق
لا يخ واجاز الجمهور ان زيدا لقد قام لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع لقرب زمانه من الحال
والمضارع شبيه بالاسم ومشابه مشابه وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير
اللام للقسم لا للابتدا خلافا لصاحب التوشيح بالواو وهو خطاب بالماردي حيث
ذهب الى منع دخول لام الابتدا على قد وادعي ان هذه اللام الداخلة عليها
لام جواب القسم والتقدير ان زيدا والله لقد قام ووافقه على ذلك محمد بن
مسعود الغزني بغين معجمة مفتوحة وزاي ساكنة فنون مكسورة واما
نحو ان زيدا لقام بدون قد ظاهرة ففي الغرة بضم الغين المعجمة لابن الدهان
ان البصري والكوفي اتفقا على منعها ان قدرت اللام للابتدا لا للقسم والذي
يحفظ نحن وهو المنقول في المغني ان الاخفش من البصريين وهشاما الضرير
من الكوفيين اجازها على اضمار قد ومنعها الجمهور وقالوا انما هي لام القسم
فمتى تقدمها فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا القايم والصواب عند الكسائي
وهشام الكسر فهي كلام المغني الا انه لم يذكر فيها الاخفش بل ذكر بدله الكسائي
ويشترط في الخبر ايضا ان لا يكون جملة شرطية لان اللام لا تدخل على الشرط
اتفاقا ولا على الجواب خلافا لابن الانباري الثاني مما تدخل عليه اللام معمول
الخبر لانه من تتمة الخبر وذلك بثلثة شروط ايضا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون
الخبر صالحا للام نحو ان زيدا لعمرا ضارب وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون
معموله نحو ان ربهم بهم يومئذ لخبير وقد تدخل عليهما معا حكى الكسائي والفراء من
كلام العرب اني لبحمد الله لصالح وذلك قليل واجازه المبرد ومنعه الزجاج
وهو الصحيح كما امتنع دخولها على الخبر اذا دخلت على الاسم المتاخر وعلى
ضمير الفصل بخلاف ان زيدا جالس في الدار لتاخر المعمول ولام الابتدا تطلب
الصدر ما امكن وبخلاف ان زيدا راكبا منطلق لان المعمول حال ولم يسمع دخول
اللام عليه ونص الائمة على منعه ومقتضى قياس دخولها على المفعول والظرف
جوازه وفرق ابن ولاد بينه وبين الظرف بان الحال لا تكون خبرا ... في

الظرف فانه يكون خبرا وهو ظرف انتهى والفرق بينه وبين المفعول به انه ينوب
عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم على عامله صار مبتداء واللام تدخل
على المبتدا الخ فان زيدا لطعامك ماكول بخلاف ان زيدا عمرا واضرب لان
الخبر غير صالح اللام لكونه فعلا ماضيا خلافا للاخفش من البصريين و
الفرا من الكوفيين في هذه المسئلة الاخيرة اي لدخول اللام وحجتهما ان
المانع انما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا فاما المعمول فاسم وحجة المانعين
ان دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل فكيف يتفرع فرع
عن غير اصل قال الموضح في الحواشي وينبغي ان يجري الخلاف في ان زيدا
طعامك قد اكل فان خطابا يمنع دخول اللام على قد وبعد فالقول عندي
قول الاخفش والفرا بدليل اجازة البصريين زيدا عمرا وضرب وزيدا
اجله قرب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول
وان لم يجز تقديم العامل لان المانع من تقديم العامل الالتباس وذلك
معنى خاص به دون المعمول فكل هنا انتهى الثالث مما تدخل عليه اللام بعد ان
الاسم بشرط واحد وهو ان يتاخر اما عن الخبر نحو ان في ذلك لعبرة او عن معمولها اي
الخبر اذا كان المعمول ظرفا نحو ان عندك لزيدا مقيم او جارا ومجرورا نحو ان
في الدار لزيدا جالس فهم ما اختاره هنا من جواز تقديم معمول خبرها على اسمها
اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا امنعه ابن عقيل في اول باب ان فقال لا يجوز
ان يقول ان بك زيدا واثق وان عندك زيدا جالس ثم قال واجازه بعضهم
الرابع مما تدخل عليه اللام الفصل وهو المسمى عند الكوفيين عمادا لانه
يعتمد عليه في تادية المعنى وضمير فصل عند البصريين لانه يفصل بين
الخبر والنعت وانما دخلته اللام لانه مقو للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر
تابعا فنزل منزلة الجزء الاول من الخبر وقال ابن عصفور لانه اسم ان في المعنى
وذلك بلا شرط ولا المتفق لمن يجيز تقديمه مع الخبر نحو هو القايم زيد على
ان الاصل زيد هو القايم فلذلك قال ابن عقيل وشرط ضمير الفصل ان يتوسط
بين ما اصله المبتدا والخبر نحو ان هذا لهو القصص الحق هذا اذا لم

يرب هو الداخلة عليه لسلام ذ بتدا فان اعرب مبتدا وما بعده خبره والجملة
خبران فلا يكون ضمير فصل لان ضمير الفصل لا محل له من الاعراب
على الصحيح والحاصل ان لام الابتدا تدخل بعد ان المكسورة على اربعة
اشياء اثنين مؤخرين واثنين متوسطين فالمتاخران احدهما الخبر اذا
لم يكن منفيا ولا ماضيا متصرفا مجردا من قد والى ذلك اشار الناظم بقوله
وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء نحو اني لوزر ولا يلي ذا اللام ما قد نفيا
ولا من الافعال ما كرضيا وقد يليها مع قد كان ذا لقد سما على العدا مستحوذا والثاني
الاسم واليه اشار الناظم بقوله واسما حل قبله الخبر واما المتوسطان فهما معمول
الخبر وضمير الفصل واليهما اشار الناظم بقوله وتصحب الواسط معمول الخبر و
الفصل فصل وتتصلها الحرفية الزايدة بهذه الاحرف المتقدمة الا عسى ولا فان ما لا تتصل
بهما وتتصل بان وان كان ولكن وليت ولعل فتكفها عن العمل في ما دخلت
عليه من الجمل الاسمية وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية قال في المغني وتسمى الكافة
لعمل النصب والرفع المتلوه بفعل مهيئة فمثال ان وان نحو قل انما يوحي الى انما
الهكم اله واحد فان في الاول مكسورة ومدخولها جملة فعلية وفي الثاني مفتوحة
ومدخولها جملة اسمية ومثال كان نحو كانما يساقون الى الموت ومثال لعل قوله
لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا ومثال لكن قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل
بخلاف قوله فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكنما يقضى فسوف يكون فما اسم موصول
لا زايدة في موضع نصب على انها اسم لكن ويقضى صلتها وجملة فسوف
يكون خبرها ودخلت الفا خبرها لان ما الموصولة شبيهة باسم الشرط في الابهام
والعموم فلذلك دخلت الفا في الخبر كما تدخل في الجواب نص عليه ابن مالك.
ويوجد في غالب النسخ اسقاط لفظ بخلاف وليس بجيد والمعتمد اثباتها
وانما اهملت هذه الاحرف لزوال اختصاصها الا ليت فتبقى على اختصاصها
بالجمل الاسمية على الاصح خلافا لابن ابي الربيع وطاهر القزويني فانهما اجاز
ليتما قام زيد ويجوز اعمالها استصحابا للاصل حتى قيل بوجوبه ويجوز اهمالها
حملا على اخواتها وقد روي بهما قوله وهو النابغة الذبياني قالت الا ليتما هذا الحمام لنا

الى حمامتنا او نصفه فقد يروى برفع الحمام ونصبه فالرفع على الاهمال
والنصب على الاعمال وليس فيه رد على القايل بوجوب الاعمال لان سيبويه
اجاز في رواية الرفع ان تكون ما موصولة اسم ليت وهذا خبر مبتدا محذوف
والحمام نعت هذا او لنا خبر ليت والتقدير ليت الذي هو هذا الحمام لنا
وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت وقيل هذا البيت واحكم كحكم فتاة
الحي اذ نظرت الى حمام شراع وارد الثمد ولعد فحسبوه فالفوه كما ذكرت
تسعا وتسعين لم ينقص ولم يزد فكملت مائة فيها حمامتها واسرعت حسبة
في ذلك العدد والمعنى كن حكيما كفتاة الحي وهي زرقاء اليمامة قيل وكانت تبصر من
مسيرة ثلثة ايام وقصتها انها كان لها قطاة ثم مر بها سرب من القطا بين
جبلين فقالت ليت الحمام ليه الى حماميه ونصفه قديه ثم الحمام مية فنظر فاذا
القطا قد وقع في شبكة صياد فعد فاذا هو ست وستون قطاة ونصفها
ثلث وثلثون قطاة فاذا ضم ذلك الى قطاتها كان مائة ووصف الحمام بصفة
الجمع وهو شراع وشراع يحتمل اوله اعجام والاهمال وبصفة الافراد وهو وارد
والثمد بفتح المثلثة والميم الماء القليل وجسوه من الحسنات وهو العدد وندر
الاعمال في انما نحو انما زيدا قايم بنصب زيد رواه الاخفش والكسائي عن العرب سماعا
وهل يمتنع قياس ذلك المسموع في البواقي مطلقا اي في بقية اخوات ان الاربعة
وهي ان المفتوحة وكان ولعل ولكن وقوفا مع السماع ذهب الى ذلك سيبويه
والاخفش او يسوغ القياس على ما سمع في انما مطلقا في بقية اخواتها الاربعة
اذ لا فرق ذهب الى ذلك الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك او
يسوغ القياس في لعل فقط لانها اقرب الى ليت حتى قال بعضهم في قراءة
من قرأ فاطلع ان لعل ضمنت معنى ليت ذهب الى ذلك الفرا او يسوغ فيها اي في
لعل وفي كان لقربهما من ليت لان الكلام معهما صار غير خبر ذهب الى ذلك
ابن ابي الربيع هذه اقوال اربعة والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ودر
ما بذي الحروف مبطل اعمالها وقد يبقي لعمل فصل يعطف على اسما هذه الاحرف
بالنصب قبل مجي الخبر وبعده كقوله وهو رؤبة ان الربيع الجود والخريفا يدا ابي العباس والصيوفا

فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مجيء الخبر وهو يدا ابي العباس
وعطف الصيوف وجمع صيف على الربيع بالنصب بعد مجيء الخبر
الجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالدال المطر الغزير ويروي الجون
بالنون بدل الدال والمراد به السحاب الاسود والمراد بالربيع والخريف و
الصيوف امطارهن والمراد بابي العباس السفاح اول الخلفا من بني
العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لان الغرض تشبيه يديه بالامطار
الواقعة في الربيع والخريف والصيف وحقيقة التشبيه ان يقول ان يدي
ابي العباس الربيع والخريف والصيوف ويعطف بالرفع على محل اسما هذه الاحرف
بشرط استكمال الخبر وكون العامل ان وان ولكن مما لا يغير معنى الجملة نحو ان الله بري
من المشركين ورسوله فعطف رسوله على محل الجلالة بعد استكمال الخبر وهو
بري وقوله فمن يك لم ينجب ابوه وامه فان لنا الام النجيبة والاب فعطف الخال على
محل نجيبة بعد استكمال الخبر وهو الطيب هذا معنى قول النظم وجايز رفعك
معطوفا على منصوب ان بعد ان تستكملا والحقت بان لكن وان كون الرفع
بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود
المحرز اي الطالب لذلك المحل والمحققون من البصريين وهم الذين يشترطون
ذلك مجمعون على ان رفع ذلك ونحوه ليس بالعطف على محل الاسم بل على انه
مبتدا حذف خبره لدلالة خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير ور
سوله بري ولنا الاب النجيب والخال الطيب الاصل وعلى انه مرفوع بالعطف على
ضمير الخبر المستتر فيه وذلك اذا كان بينهما فاصل فهو من عطف مفرد على
مفرد فرسوله معطوف على الضمير المستتر في بري اي بري هو ورسوله
لوجود الفصل بالجار والمجرور وهو من المشركين والاب معطوف على
الضمير المستتر في لنا لوجود الفصل بالصفة فالموصوف والخال معطوف
على الضمير المستتر في الطيب لوجود الفصل بالمضاف واليه لا ان رفع ذلك
ونحوه بالعطف على محل الاسم مثل عطف امراة على محل رجل في قولك ما جاءني من
رجل ولا امراة بالرفع لان الرافع للمحل رجل الفعل وهو جاءني وهو باق ولا يمنعه عن

قوله فما فضل ... قوله
في النسخ ...
ولكن عن الطيب الاصل والخال

العمل في محل رجل الحرف الزايد لان الزايد وجوده كلا وجود والرفع
لمحل الاسم في مسئلتنا التي نحن فيها الابتدا وقد زال بوجود الناسخ وهو ان
وان ولكن والعامل اللفظي يبطل عمل العامل المعنوي فان قيل اذا كان
هذا من عطف الجمل او من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراط
استكمال الخبر وكون العامل ان وان ولكن عندهم قلنا اما اشتراطهم الاول
اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم تقدم العطف قبل تمام المعطوف عليه
واذا كان العطف على الضمير فلئلا يلزم تقديم المعطوف عليه واما اشترا
طهم الثاني اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم عطف الخبر على الانشا
واذا كان من العطف على الضمير فلم يحضرني عنه جواب شاف ولم يشترط
الكسائي وتلميذه الفرا الشرط الاول وهو استكمال الخبر تمسكا بنحو ان الذين
امنوا والذين هادوا والصابئون فعطف الصابئون بالرفع على محل الذين
امنوا قبل استكمال الخبر وهو من امن بالله واليوم الاخر وبقراة بعضهم
ان الله وملائكته يصلون على النبي فعطف ملائكته بالرفع على محل الجلالة
قبل استكمال الخبر وهو يصلون وبقوله وهو ضابي بالضاد المعجمة وبعد
الالف باء موحدة فهمزة ابن الحارث البرجمي بضم الموحدة والجيم فمن يك
امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب فعطف قيار بالرفع على محل ياء
المتكلم قبل استكمال الخبر وهو لغريب وقيار بقاف مفتوحة وياء مثناة
تحتية مشددة اسم فرس عند الخليل واسم الجمل عند ابي زيد وضميرها
للمدينة وقوله وهو بشر بن خازم بالخاء والزاء المعجمتين والا فاعلموا انا وانتم
بغاة ما بقينا في شقاق فعطف انتم وهو ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم
المعظم نفسه او المشارك لغيره قبل استكمال الخبر ولما كان ظاهر استدلال
الكسائي والفرا جميعا والفرا لا يوافق على نحو ان الله وملائكته يصلون استدرك
ذلك بقوله ولكن اشترط الفرا اذا لم يتقدم الخبر على المعطوف بالرفع خفا اعراب
الاسم برفع الخبر ونصب خفا على المفعولية لاشترط والظرف مقدم من
تاخير ولكن اشترط الفرا خفا اعراب الاسم اذا لم يتقدم الخبر والتعبير بخفا الاعراب

اخذه من التسهيل واعترضه في حواشيه فقال المعروف عن الفرا انه يشترط
بنا الاسم فلا يدخل في ذلك الاسم المقصور والمضاف للياء ويدخلان في نقل
المؤلف انتهى فبخبران كان الاسم مبنيا كما في بعض هذه الادلة وهما ان الذين امنوا
الاية والبينات ويمنع ان كان الاسم معربا كما في نحو ان الله وملائكته بالرفع
لما فيه من تخالف المتعاطفين في الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلة انه
يجوز ان الفتى وزيد ذاهبان برفع زيد لعدم التخالف اللفظي فان اعراب
الاسم خفي ومنعه البصريون مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول
واحد عملا واحدا لان الناسخ عامل في الخبر والمعطوف مبتدا وهو ايضا
عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملا واحدا وذلك ممتنع ولا
يتاتى ذلك على مذهب الكسائي والفرا لان الرافع للخبر عندهما في باب ان هو
رافعه في باب المبتدا الا انه مشكل اما على القول بالترافع وهو المشهور
عن الكوفيين فلان المبتدا قد زال بدخول الناسخ واما على القول بان رافعه
الابتدا في باب ان كما نقله الشاطبي عنهم فلانه يلزم ان يكون الخبر في مسئلتنا
توارد عاملان من جهة واحدة وهما الابتدا والمبتدا انما هو باعتبر وقع فيه ما تمسكا
به من الادلة المتقدمة خرجها المانعون من البصريين على التقديم والتاخير فيكون
من آمن خبر ان وخبر الصابئون محذوفا اي والصابئون والنصارى كذلك
والاصل والله اعلم ان الذين امنوا والذين هادوا من امن بالله واليوم
الاخر والصابئون والنصارى من امن بالله واليوم الاخر وعلى تقدير الحذف
من الاول لدلالة الثاني عليه فيكون من امن خبر الصابئون وخبر ان محذوفا
لدلالة خبر المبتدا عليه كقوله خليلي هل طب فاني وانتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان
فحذف خبر ان لدلالة خبر المبتدا عليه والتقدير فاني دنف اي مريض وانتما
دنفان والتوجيه الاول اجود لان الحذف من الثاني لدلالة الاول اولى من
العكس قاله الموضح في شرح الشذور ويتعين التوجيه الاول وهو التقديم
والتاخير في قوله فاني وقيار بها لغريب والاصل فاني لغريب وقيار غريب
ولا ياتي التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول لاجل اللام لانها لا تدخل في خبر

المبتدا الا ان قدرت زايدة مثلها في قوله ام الحليس لعجوز شهربة على احد
الوجهين المنقدمين فيصح التخريج الثاني ويصير التقدير فاني غريب
وقيار لغريب ويتعين التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول في قوله
تعالى ان الله وملئكته بالرفع والتقدير ان الله يصلي وملئكته يصلون
ولا يتاتى فيه التوجيه الاول وهو التقديم والتاخير لاجل الواو في يصلون
لانها للجماعة المشتركة والله واحد لا شريك له الا ان قدرت الواو
للتعظيم للواحد مثلها في قال رب ارجعون فانها للتعظيم الواحد المخاطب
على احد الوجهين فياتي التوجيه الاول ايض ويصير التقدير ان الله
يصلون وملئكته يصلون فان قلت كلا التوجهين مشكل فان شرط
الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف معنى اما على التوجيه الاول فان
الصلوة المذكورة بمعنى الرحمة والمحذوفة بمعنى الاستغفار فلم يتطابقا
واما على التوجيه الثاني فعلى العكس لان الصلوة المذكورة بمعنى الاستغفار
والمحذوفة بمعنى الرحمة فلم يتطابقا ايض قلت اجاب عنه في المغني فقال الصواب
عندي ان الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة و
الى الملئكة الاستغفار والى الادميين دعا بعضهم لبعض انتهى وموضع
الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا نحو انك وزيد ذاهبان
واما نحو ان زيدا وعمرو في الدار فجائز باتفاق قاله الموضح في شرح بانت سعاد
هو مخالف لما اطلقه هنا ولم يشترط الفرا الشرط الثاني وهو كون العامل الا
ان وان ولكن تمسكا بنحو قوله وهو العجاج يا ليتني وانت يا لميس في بلد
ليس به انيس فعطف انت بكسر التا على محل اسم ليت وهي يا المتكلم وليس
علم امراة وانيس بمعنى مونس وخرج بتشديد يا ان او البنا للمفعول على ان انت
مبتدا حذف خبره وان الاصل وانت معي والجملة من المبتدا والخبر حالية
متوسطة بين اسم ليت وخبرها فالاسم يا المتكلم والخبر قوله في بلد وهذا
تخريج ابن مالك وهو على ندور وقلة فان اكثر النحويين على امتناع
تقديم حال المتشبه بالظرف وهو ممن نص على ذلك فقال في باب الحال

وندر نحو شعيد مستقر في هجر وسرح الموضح تقوله يجوز بقلة توسط قول الحال بين او المجرور انتهى والنادر والقليل لا يقاس عليهما وابعد منه
بعضهم ان الاصل انا وانتما نا مبتدا وانت معطوف عليه وخبر المبتدا.
وما عطف عليه قوله في بلد فحذف نا انتهى فصل تخفف ان المكسورة
لثقلها بالتضعيف فيكثر اهمالها لزوال اختصاصها نحو وان كل لما جميع لدينا
محضرون في قراة من خفف لما فكل مبتدا واللام لام الابتدا وما زايدة
وجميع خبر المبتدا ومحضرون لغته وجمع على المعنى ويجوز اعمالها على قلة
استصحابا للاصل واليه يشير قول الناظم وخففت ان فقل العمل نحو وان كلا لما
ليوفينهم ربك اعمالهم في قراة نافع وابن كثير بتخفيف ان ولما فان مخففة
من الثقيلة وكلا اسمها واللام في لما لام الابتدا وما موصولة خبر ان وليوفينهم
جواب لقسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا
للذين والله ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سدت
مسد الصفة والتقدير وان كلا لخلق موفى عماله وتلزم لام الابتدا بعد ان
المكسورة المخففة المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله وتلزم اللام اذا ما
تهمل حال كون اللام فارقة بين الاثبات والنفي في ان زيد لقايم بتخفيف ان
وبرفع زيد فلولا اللام لتوهم ان ان نافية وان المعنى ما زيد بقايم فلما جي
باللام ارتفع التوهم وهذه اللام قد تغني عنها قرينة لفظية بان يكون الخبر
منفيا نحو ان زيد لن يقوم فيجب حينئذ ترك اللام كما قاله في المغني
لان الخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتدا كما تقدم او قرينة معنوية كان يكون
الكلام سبق للاثبات والمدح كقوله وهو الطرماح واسمه الحكم بن
حكيم انا ابن اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن ولو قال
لكانت باللام لجاز ولكن استغنى عنها لكونه في مقام المدح وتوهم النفي
هنا ممتنع واباة جمع آب كقضاة جمع قاض من ابي اذا امتنع والضيم الظلم
ومالك اسم قبيلة ولذلك قال كانت فصرفها مراعاة للحي والى ذلك اشار
الناظم بقوله وربما استغني عنها ان بدا ما ناطق اراده معتمدا وان في المكسورة

المخففة من الثقيلة فعل فشرطه ان يكون ناسخ وربما تخلف وشرط الناسخ كونه غير ناف فخرج بذلك ليس وغير منفي فخرج بذلك زال واخواتها ونحو ماكان وغير صلة فخرج بذلك مادام ولا فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع الا انه كثر كونه مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان نظنك لمن الكاذبين واكثر منه اي من المضارع كونه ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة ان كدت لتردين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين و تدخل اللام على الجزء الثاني من معمولي الناسخ اما دخول ان على الناسخ فلانها كانت مختصة بالدخول على المبتدا والخبر في الاصل فلما خففت وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ لئلا تفارق محلها بالكلية الا ترى انها اذا دخلت على الناسخ كان مقتضاها موفرا عليها اذ الجزآن مذكوران بعد مدخولها واما دخول اللام في الجزء الثاني من معمولي الناسخ فكما تدخل على خبرها لانك اذا قلت ان كان زيد القايم واما كون الماضي اكثر من المضارع فلان ان المشددة شبيهة بلفظا ومعنا فقصد ابعد تخفيفها ان يدخلوها على مشابهها ويقاس على النوعين اتفاقا ولا يجيز جمهور البصريين دخولها على غير الناسخ وندر عندهم كونه ماضيا غير ناسخ كقوله وهو الشخص المسمى بعاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب تخاطب عمرو بن جرموز قاتل الزبير بن العوام. شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد فادخل ان المخففة على قتلت وهو فعل ماض غير ناسخ وشلت بفتح الشين المعجمة افصح من ضمها اخبار ومعناه الدعا وحلت وجبت ولا يقاس عليه اي عليه ان قتلت لمسلما ان قام لانا وان قعد لزيد خلافا للاخفش فانه اجازه كما قاله في المغني وزادهنا والكوفيين وهو يوهم ان الكوفيين يجيزون تخفيف ان المكسورة ويدخلونها على نحو قام وقعد وذلك مخالف لما عنهم فانهم لا يجيزون تخفيف ان المكسورة ويحملون ما ورد من ذلك على ان ان فيه نافية بمنزلة ما واللام ايجابية بمنزلة الا قال في المغني في بحث اللام

فانهم

وزعم الكوفيون ان اللام في ذلك كله بمعنى الا وان ان قبلها نافية انتهى
ومما ورد من ذلك قراءة ابن مسعود قال ان لبثتم لقليلا حكاها
الاخفش في معانيه وقول امرأة من العرب والذي يحلف به ان جاء الخاطبا
فدخلت على الماضي غير الناسخ واندر منه كونه لا ماضيا ولا ناسخا بان يكون
مضارعا غير ناسخ اذ لا مشابهة بينهما كقولهم ان يزينك لنفسك وان يشينك
لهيه ولا يقاس عليه اتفاقا والحاصل ان اللام بعد ان المخففة ثلاث حالات
وجوب تركها وجواز الامرين فالاول نحو ان زيد لقايم بالاهمال حيث لا قرينة
والثاني نحو ان زيد لن يقوم والثالث نحو ان زيدا قايم بالاعمال وماذكره من
انها لام الابتدا قال به سيبويه والاخفشان واكثر البغداديين وذهب الفارسي
وابن جني وابن ابي العافية وابن ابي الربيع الى انها غيرها اجتلبت للفرق
وحجتهم انها دخلت على ما ليس مبتدا ولا خبرا في الاصل ولا راجعا الى
الخبر كالمفعول في نحو قتلت لمسلما واجيب بان الفعل والفاعل بمنزلة
الشي الواحد وهما حالان محل الجزء الاول الذي يلي ان والمفعول كالجزء الثاني
فان قتلت لمسلما بمنزلة ان قتيلك لمسلم ثم ان كان الفعل ناسخا
دخلت على الجزء الذي كان خبرا في الاصل كما مر وان كان غير ناسخ دخلت
على معموله فاعلا كان او مفعولا ظاهرا كان او ضميرا منفصلا كما مر فان
اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميرا متصلا
ثم ان تقدم عليها فعل من افعال القلوب نحو قد علمنا ان كنت لمؤمنا
فان قلنا اللام للابتدا كسرت ان وقلنا لام اخرى اجتلبت للفرق فتحت
والى دخولها على الفعل مطلقا اشار الناظم بقوله والفعل ان لم يك
ناسخا فلا تلفيه غالبا بان ذي موصلا فصل وتخفف ان المفتوحة فيبقى العمل
وجوبا لتحقق مقتضاها وهو افادة معناها في الجملة الاسمية لانها اكثر
مشابهة للفعل من المكسورة ولكن يجب في اسمها كونه مضمرا لا ظاهرا ومحذوفا
لا مذكورا سواء كان للشان ام لا عند ابن مالك لان المكسورة ثبت اعمالها
في الظاهر دون المفتوحة وقد قرروا اعمالها في المضمر لئلا ينحط الاقوى عن

الاضعف وذهب ابن الحاجب الى انه لا يكون الا للشان فاما قوله وهو الشخص
المسمي بجنوب باخت عمرو ذي الكلب بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك
تكون الثمال الافزعة من وجهين ابن حاجب كونه غير ضمير الشان وكونه
مذكورا وعند ابن مالك من وجه واحد وهو كونه مذكورا وان ربيع ربيعان
ربيع الشهور وربيع الازمنة فربيع الشهور شهران بعد صفر وربيع الازمنة
ربيعان اولهما ياتي فيه النور والكمأة والثاني ما يدرك فيه الثمار والمراد
هنا ربيع الازمنة والغيث الكلا والمطر والمريع اما بفتح الميم ان جعل
الغيث اسما للكلا اي خصيب واما بضمها ان جعل اسما للمطر يقال مرع
الوادي وامرعه المطر والثمال بكسر المثلثة الغياث جزيكون ويجب في خبرها
ان يكون جملة لاشتمالها على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث
لا يذكر الاسم ثم ان كانت الجملة اسمية او فعلية فان كانت فعلها جامدا او
دعاء لم يحتج لفاصل من الفواصل الاتية اما في الاسمية فلانه جي بعد
ان باسم وخبر كما جي بهما بعد المثقلة العاملة واما الفعل الجامد فهو
كالاسم والاسم غير محتاج الى فصل فكذلك ما اشبهه واما الدعاء فتشبيه
بالجامد في عدم التصرف قاله الشاطبي فالاسمية نحو واخر دعواهم ان
الحمد لله رب العالمين والفعلية التي فعلها جامد نحو وان ليس للانسان الا
ما سعى والفعلية التي فعلها دعاء اما بخير نحو ان بورك من في النار ومن
حولها او بشر نحو والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة من خفف النون
وكسر الضاد في غير السبع وهذا مبني على جواز تفسير ضمير الشان بالجملة
الانشائية وهو الصحيح ويجوز الفصل فيهن ويجب الفصل في غيرهن
ليكون عوضا مما حذفوا من ان وهو احدى النونين والاسم ولئلا
يلتبس بان المصدرية ولما كان التعبير مع الفعل اكثر مما هو مع
الاسم وما اشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما
اشبهه والفصل اما بقد لانها تقرب الماضي من الحال نحو ونعلم ان قد
صدقتنا او تنفيس نحو علم ان سيكون او نفي بلا او لن او لم فقط مثال لا

وحسبوا

وحسبوا ان لا تكون فتنة في قراءة من ضم نون تكون وحسبت ان لا قام
زيد ومثال لن نحو ايحسب ان لن يقدر عليه احد ومثال لم ايحسب ان لم يره احد
ومثال لو نحو وان لو استقاموا ان لو نشاء اصبناهم وهو كثير والحاصل
ان الفعل اما مثبت او منفي وكل منهما اما ماض واما مضارع فالمثبت
ان كان ماضيا ففاصله قد فقط وان كان مضارعا ففاصله حرف
التنفيس والمنفي ان كان ماضيا ففاصله لا فقط وان كان مضارعا
ففاصله لن او لم او لا واما لو فانها في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل
على الماضي والمضارع كما مثلنا وندر تركه اى الفصل بواحد منها كقوله
علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسئلوا باعظم سؤل والقياس علموا اي
سيؤملون وسول بمعنى مسئول كقوله تعالى قال قد اوتيت سؤلك يا موسى
ولم يذكروا في الفواصل الا قليل من النحويين هذا شرح قول النظم وان تخفف
ان فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد ان وان يكن فعلا ولم يكن
دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا فالاحسن الفصل بقد او نفي او تنفيس او لو
وقليل ذكر لو وقولا بن الناظم ان الفصل بها اي بلو قليل وهم بفتح الها اي غلط
منه على ابيه كان الموضح وقع له النسخة التي فيها وربما فصلت بلو فاعترض
عليها والا فالذي قاله ابن الناظم في شرح النظم في غالب النسخ ما نصه و
اكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين ان المخففة وبين الفعل بلو والى
ذلك اشار الناظم بقوله وقليل ذكر لو انتهى وهو مساو لنص الموضح
فلينظر فصل وتخفف كان فيبقى ايضا اعمالها استصحابا للاصل لكن يجوز
اثبات اسمها وافراد خبرها والى ثبوت اسمها وحذفه اشار الناظم بقوله
وخففت كان ايضا فنوى منصوبها وثابتا ايضا روي كقوله وهو رؤبة
كان وريديه رشاء خلب فوريديه وهما عرقان في الرقبة اسم كان ورشا بكسر
الراء والمد خبرها وهو مفرد لا مثنى وصح لصعة انه مثنى بالفين والرشاء
للحبل والخلب بضم الخاء المعجمة الليف قاله ابو اسحاق وقال غيره الخلب البئر
البعيدة القعر وقوله وهو باغث بالموحدة فالمعجمة فالمثلثة ابن صريم بالتصغير اليشكري

قال النحاس وقال السيرافي وهو ارقم بن علباء وقال صاحب المنقذ هو علباء بن
ارقم اليشكري يذكر امراته ويمدحها ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية
تعطو الى وارق السلم يروى بالرفع لظبية على انها خبر كان على حذف الاسم اي
كانها ظبية ويروى بالنصب لظبية على انها اسم كان على حذف الخبر اي كان
مكانها ظبية ويروى بالجر لظبية على ان الاصل كظبية وزيدت ان بينهما اي
بين الكاف ومجرورها وعليهن فجملة تعطو صفة لظبية والموافاة الاتيان
والمقسم بضم الميم وفتح القاف وبالسين المهملة مع التشديد المحسن
من القسام وهو الحسن يقال فلان قسيم الوجه ومقسم الوجه اي حسنه
وتعطو اي تتناول وعداه بالى لتضمنه معنى تميل والوارق واسم فاعل
من ورق الشجر يرق مثل اورق اي صار ذا ورق ويروى فاض السلم
والنضرة الحسن والبهجة والسلم بفتحتين شجر العضاة له شوك واذا
حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفصل كما تقدم تعليله في ان المخففة
كقوله ووجه مشرق اللون كان ثدياه حقان فثدياه حقان مبتدا وخبر في موضع
رفع خبر كان واسمها ضمير شان محذوف اي كانه وهذا البيت رواه سيبويه
هكذا ورواه غيره وصدر مشرق النحر والمعنى على الاول ورب وجه يلوح
لونه وثديا صاحبه كحقين في الاستدارة وان كانت الجملة فعلية فصلت بلم
في المضارع المنفي او قد في الماضي المثبت فالاول نحو كان لم تغن بالامس و
الثاني لنفي نحو قوله لا يهولنك اصطلى لظى الحرب فمحذورها كان قد الما
ففصل بين كان والما بقد والهول الفزع يقال هاله الامر يهوله اذا
افزعه ولظى الحرب نارها والاصطلا من اصطليت بالنار تدفيت بها و
المحذور من الحذر وهو ما يخاف منه والم ماض من الالمام وهو النزول
يقال الم به امر اذا انزل به مسئلة وتخفف لكن فتهمل وجوبا لزوال اختصاصها
بالجملة الاسمية ولسيابن لفظها لفظ الفعل نحو فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم
وعن يونس والاخفش جواز الاعمال قياسا على انه ولم يسمع من العرب ما زيد قائما
لكن عمرو اقائم بنصب عمرو وما ورد عن يونس انه حكى فيها العمل فهي رواية

لا تكاد تعرف والفرق بينها وبين ان زوال الاختصاص هذا باب لا العاملة عمل ان
المشددة وتسمى التبرية دون غيرها من احرف النفي وحق لا التبرية
ان تصدق على لا النافية كاينة ما كانت لان كلا من رأيته فقد نفيت عنه
شيئا ولكنهم خصوها بالعاملة عمل ان فان التبرية فيها امكن منها في غيرها
لعمومها بالتنصيص وتسمى النافية للجنس وافردت بباب لطول الكلام
عليها قال ابو البقا وانما عملت لا عمل ان لمشابهتها لها من اربعة اوجه احدها
ان كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية الثاني ان كلا منهما للتاكيد فلا لتاكيد النفي
وان لتاكيد الاثبات الثالث ان لا نقيضة ان والشي يحمل على نقيضه كما يحمل
على نظيره والرابع ان كلا منهما له صدر الكلام ولكون لا محمولة على ان في
العمل انحطت درجتها عن ان في امور منها ان اسم لا لا يكون الا مظهرا واسم
ان يكون مظهرا ومضمرا ومنها ان اسم لا لا يكون الا نكرة واسم ان يكون نكرة ومعرفة
ومنها ان لا لا يجوز ان يتقدم خبرها على اسمها اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا ويجوز
في ان ومنها ان اسم لا لا ينون واسم ان ينون ومنها ان اسم لا المفرد مختلف في اعرابه
وبنائه واسم ان لا خلاف في اعرابه انتهى ومنها ان ان تعمل بلا شرط ولا لا تعمل الا بشرط
وشرطها ان يكون نافية لا زايدة وان يكون للنفي بها الجنس باسره وان يكون نفيه نصا وذلك
انما يحصل اذا دخلت على نكرة واريد بها النفي العام وقدرت فيه من الاستغراقية لان من هي
الموضوعة للجنس فاذا قلت لا رجل في الدار وانت تريد نفي الجنس كله لم يصح
الا بتقدير من ولو لم ترد من لكنت نافيا رجلا واحدا وجاز ان يكون في الدار اثنان
فاكثر ومن هنا قال النحويون ان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل في الدار سوق
سايل عن كل الجنس قاله ابو البقا في شرح لمع ابن جني وان لا يدخل عليها جار
وهو المراد بقولهم ان لا تقع بين عامل ومعمول وان يكون اسمها نكرة لانه على تقدير
من كما تقدم ومن الاستغراقية مختصة بالنكرات وان تكون النكرة متصلة بها
خلافا لابي عثمان فانه اجاز فيها ان تعمل مع فصلها لكنه لا يعني وقد جاء في الشعر
منها بدباليا مع الفصل وليس مما يعول عليه قاله الموضح في الحواشي وان يكون
خبرها ايضا نكرة على الاصل فجملة الشروط سبعة اربعة راجعة الى لا واثنان الى اسمها

وواحد الى خبرها وسياتي محترزاتها واذا اجتمعت هذه الشروط عملت عمل
ان من نصبا الاسم ورفع الخبر نحو لا غلام سفر حاضر فغلام سفر اسمها وهو
منصوب وحاضر خبرها وهو مرفوع بها اتفاقا لانها غير مركبة واما اذا
ركبت فعند سيبويه انها لا تعمل في الخبر بل النكرة مع لا في موضع رفع بالابتدا
والخبر خبر المبتدا مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والاصح عند الناظم انه
مرفوع بها ايض وهو مذهب الاخفش والمازني والمبرد فان كانت غير نافية
لم تعمل في الاسما شيئا وشذ اعمال الزائدة في قوله وهو الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة
الفزاري لو لم يكن غطفان لا ذنوب لها اذا للام ذوو احسابها عمرا فاعمل لا الزائدة
وذنوب اسمها ولها خبرها وانما عملت مع الزيادة لانها اشبهت النافية
لفظا وصورة فلوحظ فيها جانب اللفظ دون جانب المعنى والدليل على زيادتها
ان المعنا المستفاد منها مستفاد من لو لان لو شرطها ممتنع والغرض انه منفي
بلم وامتناع فدل على اثبات الذنوب لغطفان لا نفيها عنها واذا اثبت
الذنوب امتنع اللوم لان الجواب لو اذا كان مثبتا في نفسه يكون منفيا بعد دخول
لو وانما شذ عمل الزائدة لانها غير مختصة وشرط العمل الاختصاص فان قيل لا
النافية غير مختصة مع انها عاملة فالجواب ما قاله المرادي ان لا اذا قصد بها
النفي العام اختصت بالاسم فليست اذن هي الداخلة على الفعل ولو كانت لا
لغير نفي الجنس بل لنفي الوحدة عملت عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر نحو لا رجل
قائما فالمنفي هنا الواحد دون الجنس اذا قلت عقبه بل رجلان فيكون المنفي الواحد
والمثبت اثنين وكذا تعمل ليس ان اريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص بل
على سبيل الظهور نحو لا رجل قائما ويمتنع ان يقال بعده بل رجلان والحاصل
ان لا اذا عملت عمل ليس احتمل نفي الواحد ونفي الجنس وهو الظاهر لان النكرة
في سياق النفي تعم فاذا اردت نفي الواحد مبينة تقول عقبه بل رجلان ثم
اذا اردت نفي الجنس لم تعقبه بشئ بل لا يجوز ان تقول بعده بل رجلان هذا حاصل
كلام ابن عقيل وان وقعت لا بين عامل ومعمول كما اذا دخل عليها الخافض فانها لا تعمل
شيئا وخفض الخافض النكرة لقوته ولان لا لا تحول بين العامل ومعموله نحو جئت بلا زاد وغضبت

من لا شيء باتحر بينهما بحرف الجر والكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض
دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها
زايدة ويعنون بذلك انها معترضة بين شيئين متطالبين وان لم يصح اصل
المعنى باسقاطها وشذجئت بلا شيء بالفتح على الاعمال والتركيب ووجه ان الجار
دخل بعد التركيب نحو لخمسة عشر فليس حرف الجر معلقا بلا وما ركب معها
في موضع جر لانهما جريا مجرى الاسم الواحد قاله ابن جني في كتاب القد وقال في
الخاطريات ان لا نصبت شيء ولا خبر لها لانها صارت فضلة نقله عن ابي علي وان
وان كان الاسم معرفة او منفصلا منها اهملت وجوبا ووجب عند غير المبرد وابن كيسان
تكرارها في الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضا من مصاحبة ذي العموم
او لان العرب جعلها في جواب من سال بالهمزة وام والسوال بهما لا بد فيه من العطف
فكذا الجواب نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ونحو لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون وانما لم تكرر
مع المعرفة في قولهم لا نولك ان تفعل وفي قوله اشاء ما شئت حتى لا ازال لما لا انت شائنا شاني لله
الضرورة في هذا البيت واللام في للضرورة للتعليل متعلقة بلم تتكرر والمعنى وانما لم
تتكرر في لا انت للضرورة واشاء مضارع شاء مسند للمتكلم وما موصول في موضع نصب
على المفعولية باشاء وشئت بكسر التاء صلة ما والعايد محذوف وحتى بمعنى الى وازال
مضارع زال منصوب بان مضمرة بعد حتى وجوبا واسم زال مستتر فيه وجوبا وخبره
شاني اخر البيت بنون من الشنآن وهو البغض ووقف عليه بحذف الالف على لغة
ربيعة ولما متعلق به وما موصول اسمي ولا نافية وانت مبتدا وشاني من المشية
خبره ومن شاننا متعلق به والجملة صلة ما والعايد محذوف والمعنى اشاء الذي
شئته حتى لا ازال شانيا للذي لا انت شائيه من شاننا اي امرنا ولتاول معطوف
على الضرورة لا نولك بذا ينبغي لك ولا اذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها لانه
في معنى النكرة ونولك بفتح النون وسكون الواو من التنويل والنوال وهو العطية
مبتدا وان تفعل سد مسد خبره كما في الوصف مع مرفوعه قاله الخضراوي وقال
ابو حيان فالذي ذهب اليه انه خبر لا فاعل لان نولك ليس بوصف وقال الموضح لا
ادري كيف يتاتى ان يقول هذا مع قوله انه لا نولك مؤول بلا ينبغي لك ولم

ينزل كتاب بان المرفوع السادّ مسدّ الخبر لا يرتفع الا بالوصف انتهى وارد بالاول فالظاهر ان المرفوع هنا نايب عن الفاعل قال الرضي والتناول مصدر بمعنى المتناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس مثلا ولك هذا الفعل اي لا ينبغي ان تتناوله انتهى فسقط بالتاويل في المثال ودعوى الضرورة في البيت ما احتج به المبرد وابن كيسان على عدم وجوب تكرار لا اذا دخلت على معرفة والى الغاء لا عملا ان اشار الناظم بقوله عملا ان اجعل للا في نكرة مفردة جاءتك او مكررة

فصل واذا كان اسمها مفردا اي غير مضاف ولا شبيه به بنى على الفتح ان كان مفردا لفظا ومعنى او لفظا لا معنى او جمع تكسير لمذكر او مؤنث فالاول نحو لا رجل والثاني نحو لا قوم ولا شجر والثالث نحو لا رجال ولا هنود والى ذلك اشار الناظم بقوله وركب المفرد فاتحا وبني عليه اي على الفتح او على الكسر ان جمعا بالف وتاء مزيدتين كقوله وهو سلامة بن جندل يبكي على فراق الشباب لا مقبل خلافا لابن عصفور ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه ولا لذات للشيب بكسر التا وفتحها روي بهما في لذات جمع لذة وهو اسم لا وللشيب بفتح الشين خبرها وفي الجمع بالالف والتاء اذا كان اسم لا اربعة اقوال احدها انه يجعل في البنا كما هو في الاعراب فكما ان فتحته في الاعراب كسرة فكذلك في البنا قاله ابن عذره وهو قول الاكثرين وقال ابو الفتح ابن جني في الخصايص ما حاصله انه لا يجيز فتحه بصري الا ابو عثمان المازني وعبارة الخصايص لم يجز اصحابنا الفتح الا شيئا قاسه ابو عثمان والصواب الكسر بغير تنوين انتهى الثاني كالاول الا انه ينون لان تنوينه كنون مسلمين لا كتنوين زيد فلا ينافي البنا جزم به ابن مالك في سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وتابعه ابن خروف الثالث انه يفتح لان الحركة ليست له بل المجموع المركب وهو لا والاسم قاله المازني والفارسي وهو حسن في القياس ورجحه الموضح في المغني وشرح الشواهد الرابع انه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر عليه هنا وقال بعض المغاربة جواز الامرين مبني على الخلاف في حركة اسم لا فمن قال هي اعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي والرماني والكوفيين كسر ومن قال هي بنا وهم جمهور البصريين فتح وبني على اليا ان كان مثنى او مجموعا على حده اي على حد المثنى وطريقته

بنى

تلذ

في اعرابه

مجاعرابه بالحروف وسلامته واحده واختتامه بنون زايدة تحذف للاضافة كقوله
تعز فلا الفين بالعيش منعا ولكن لورّاد المنون تتابع فالفين بكسر الهمزة تثنية
الف اسم لا مبني على اليا ومنعا بالبنا للمفعول نجها وتعز امر من التعزية وهي الحمل
على الصبر عند المصيبة والمنون الموت ووراده الذين يردونه وهو جمع وارد
وقوله يحشر الناس لا بنين ولا اباء الا وفد عنتهم شوون فبنين بكسر النون
الاولى جمع ابن اسم لا مبني على اليا ولا ايا جمع اب عطف على ما قبله والحرف
ايجاب وقد عنتهم بفتح العين المهملة والنون وسكون التا المثناة فوق
بمعنى اهمتهم وشوون جمع شان وهو الخطب فاعل عنتهم والجملة في موضع
رفع خبرها ولا يضر اقترانه بالواو لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقوله الحماسي
فامسى وهو عريان وقولهم ما احد الا وله نفس امارة وليست حالا خلافا للعيني
لان واو الحال لا تدخل على الماضي التالي الا كما قال الموضح في باب الحال وذهب
المبرد الى ان المثنى والمجموع على حده في باب لا معربان بناء على ان التثنية
والجمع عارضا التضمن او التركيب في علة البنا ولو صح ذلك لزم الاعراب
في يا زيدان ويا زيدون ولا قايل به وعلى القول بالبنا في اسم لا المفرد اختلف
في علته فقيل وعلة البنا فيه تضمن معنى من الاستغراقية بدليل ظهورها في قوله فقام
يذود الناس عنها بسيفه وقال الا لا من سبيل الى هند واختار هذا القول ابن عصفور
وعلله بان تركيب الاسم مع الحرف قليل والبنا للتضمن كثير واعترضه ابن
الضايع بان المتضمن لمعنى من انما هو لا نفسها لا الاسم بعدها وقيل علته البنا تركيب
الاسم مع الحرف كما في تركيب الاسمين كخمسة عشر هذا قول سيبويه والجماعة
ويؤيده انهم اذا فصلوا اعربوا فقالوا لا فيها رجل ولا امراة وقد جا تركيب
الاسم مع الحرف المؤخر كقوله ابؤسا ما اصيد كم لم تؤدين ودليل التركيب والبنا
ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لاصيد واما كم فعلى التوسع باسقاط اللام
والمعنى اصيد لكم ثورا ام ثورين واما المضاف وشبهه فمعربان اتفاقا نحو لا غلام
سفر حاضر ولا طالبا علما ممقوت واما لا اباك فاللام زايدة لتاكيد معنى الاضافة
وهي معتد بها من وجه دون وجه اما وجه الاعتداد فلان اسم لا لا يضاف لمعرفة

فاللام مزيلة لصورة الاضافة واما وجه عدم الاعتداد فهو ان ما قبلها معرب
بالالف وانما يعرب اذا كان مضافا او شبهه هذا مذهب سيبويه والجمهور
ويشكل عليهم لا ابالي باللف مع الاضافة الى يا المتكلم والمراد بشبهه اي بشبه
المضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه مرفوع او منصوب او مجرور نحو لا قبيحا فعله
محمود ولا طالعا جبلا حاضر ولا خيرا من زيد عندنا فلا في الجميع نافية وما بعدها
اسمها وهو منصوب بها والمتاخر خبرها وفعله في الاول فاعل قبيحا لانه صفة
مشبهة وجبلا في الثاني مفعول طالعا لانه اسم فاعل ومن زيد في الثالث متعلق
بخيرا لانه اسم تفضيل وما ذكره من نصب لشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب
البصريين واجاز البغداديون لا طالع جبلا بلا تنوين اجروه في ذلك
مجرى مجراه في الاعراب وعليه يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي
لما منعت قاله في المغني فصل ولك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه احدها فتحهما
اي فتح ما بعد لا الاولى وما بعد لا الثانية وهو الاصل نحو لا بيع فيه ولا خلة بفتحهما
في قراءة ابن كثير وابي عمرو بن علا والثاني رفعهما اما بالابتدا او على اعمال لا عمل ليس كالاية المقدمة
في قراءة الباقين من السبعة وقول وهو عبيد الراعي حصين وما هجرتك حتى قلت معلنة
لا ناقة لي في هذا ولا جمل برفع ناقة وجمل والمعنى وما تركتك حتى تبرت مني وقلت
صريحا لا ناقة لي ولا جمل وهو مثل ضرب لبراءتها منه والثالث فتح الاول ورفع الثاني
كقوله هذا لعمركم الصغار بعينه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب واختلف في قايله فنسبه
سيبويه في الكتاب الى رجل من بني مدحج ونسبه ابو رياش الى همام بن مرة ونسبه
ابن الاعرابي الى رجل من بني عبد مناف ونسبه الحاتمي الى ابن الاحمر ونسبه
للاصبهاني الى ضمرة بن ضمرة والصغار بفتح الصاد الذل وبعينه توكيد له والباء
الزايدة وقوله وهو جرير يهجو نمير بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن ابي
بكر بن هوازن وهو ابو قبيلة من قيس باي بلاء يا نمير بن عامر وانتم ذنابي
لا يدين ولا صدر باي متعلق بمحذوف والتقدير باي بلاء تفتخر وصور ذنابا
بضم الذال المعجمة وتخفيف النون وبعد الالف باء موحدة مفتوحة اي اتباع
وجملة لا يدين ولا صدر تفسير للذنابي والمعنى لستم براوس بل اتباع لا

بذين لكم ولا صدلة الرابع تسكين الثالث وهو رفع الأول وفتح الثاني كقوله
وهو امية بن الصلت في احوال الجنة فلا لغو ولا تاثيم فيها وما فاهوا به ابو مقيم
واللغو الباطل والتاثيم من اثمته اذا قلت له اثمت وفاهوا تلفظوا والمعنى
ليس في الجنة قول باطل ولا تاثيم احد لاحد وما تلفظوا به من طيب شهوة
حاصل مقيم على التابيد الخامس رفع الاول نصب الثاني كقوله وهو انيس بن العباس
السلمي جد العباس بن مرداس وقيل ابو عامر جد العباس لا نسب اليوم ولا خلة
اتسع الخرق على الراتع وهذه الاوجه الخمسة الخارجة في نحو لا حول ولا
قوة الا بالله مستفادة من قول الناظم وركب المفرد فاتحا كلا حول ولا قوة
والثاني اجعلا مرفوعا او منصوبا او مركبا وان رفعتا ولا لا تنصبا ولكل منها
توجيه يخصه اما فتحهما فوجهه ان يجعل لا فيهما مركبة مع اسمها كما لو انفردت
فعلى مذهب سيبويه يجوز ان يقدر بعدهما خبرهما معا اي لا حول ولا قوة
لنا اي موجودان لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فهما
في موضع رفع فلا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر عنهما
جميعا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو قايمان ويجوز ايضا عنده
ان يقدر لكل واحدة منهما خبر اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون
الكلام جملتين وعلى مذهب غير سيبويه القايل بان لا المفتوح اسمها عاملة
في الخبر كما عملت فيه لا الناصبة اسمها فيجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد وذلك
يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وان كانتا عاملتين الا انهما تماثلتا
فيجوز ان يعملا في اسم واحد كما في ان زيدا وان عمرا قايمان لانهما شي واحد
ويجوز ايضا عند هولاء ان يقدر لكل منهما خبر على حاله واما رفعهما فوجهه
ان تجعل لا الاولى ملغاة لتكرارها فما بعدها مرفوع بالابتدا او عاملة عمل ليس
فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين فلنا خبر عن الاسمين ان قدرت لا
الثانية تكرارا للاولى وما بعدها معطوف فان قدرت لا الاولى مهملة والثانية
عاملة عمل ليس وبالعكس فلنا خبر عن احدهما وخبر الاخر محذوف كما في
زيد وعمرو قايم فلا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم محذور ان احدهما كونه الخبر

الواحد مرفوعا منصوبا والثاني تواردعاملين على معمول واحد قاله في المغني
في مسئلة لا رجل ولا امراة برفعهما واما فتح الاول ورفع الثاني فوجهه ان لا
الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زايدة وما بعدها معطوف على محل لا الاولى مع
اسمها فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد لانه خبر مبتدا وما عطف
عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر لئلا يجمع لا ولا ابتدا في رفع الخبر الواحد
ويجوز ان تجعل لا الثانية غير زايدة وهي ملغاة او عاملة عمل ليس واما رفع الاولى
وفتح الثاني فوجهه ان لا الاولى ملغاة او عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة
عمل ان وتقدير الخبر في هذا الوجه كالوجه الذي قبله سواء على المذهبين و
اما فتح الاول ونصب الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زايدة
وما بعدها منصوب منون وهو اضعفها لان نصب الاسم مع وجود لا ضعيف
والقياس فتحه بلا تنوين حتى قال ابن الدهان في الغرة خصه يونس وجماعة من
النحويين بالضرورة كتنوين المنادي المفرد المعرفة وجعله الزمخشري منصوبا على
اضمار فعل اي ولا ارى قوة وهو عند غيرهم على تقدير لا زايدة موكدة وان الاسم بعدها
منتصب بالعطف على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعند غيره على لفظ اسم
لا الاولى لانه لما اطرد في لا بنا اسمها معها على الفتح تنزلت منزلة العامل المحدث
للفتحة الاعرابية واما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبر واحد بعدهما
لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا عنده وخبر ما بعد لا
الثانية مرفوع بلا الاولى لان لا الناصبة لاسمها عاملة في الخبر عنده كما يقول غيره
فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب ان تقدير لكل منهما
خبر على حياله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لان العامل عنده لا وحدها ويجوز
ان يقدر لكل خبر وهذه الاوجه الخمسة ماخوذة من اثني عشر وجها وذلك
لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البنا الفتح والرفع على الالغا والرفع على اعمالها عمل
ليس فهذه ثلثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك ووجه رابع وهو النصب واذا
ضربت هذه الاربعة في الثلثة الاول بلغت اثني عشر وكلها جايزة الا اثنين
وهما رفع الاول على الالغا وعلى الاعمال عمل ليس ونصب الثاني وانما هما ابن النحاس

في شرح الجمل الى مائة و واحد وثلثين وجها هذا اذا عطفت وكررت لا
فان عطفت ولم تكررها اوجب فتح الاول على اعمال لا عمل ان وجاز في الثاني النصب
عطفا على محل الاول والرفع عطفا على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح لعدم ذكر لا
كقوله وهو رجل من بني عبد مناة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك فلا اب
وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازر روي وابنا بالنصب ويجوز
وابن بالرفع ولا يجوز وابن بالفتح واما حكاية الاخفش لا رجل وامراة بالفتح بلا تنوين
فشاذة والاصل ولا امراة فحذفت لا وبقي البنا بحاله على نية لا كما قالوا ولا بيضا
شحمة على نية كل والى ذلك اشار الناظم بقوله والعطف ان لم تتكرر لا احكما
بما للنعت ذي الفصل انتهى فصل واذا وصفت النكرة المبنية بمفرد متعلق بوصف
متصل لنعت مفرد جاز في الوصف المفرد فتحه على انه مركب معها اي مع النكرة
قبل مجي لا وصار الوصف والموصوف كالشي الواحد ثم دخل عليهما لا مثل
لا خمسة عشر عندنا وقيل علة البنا كون الوصف من تمام اسم لا واجب البنا
لتضمنه معنى من فصارا كانهما معا تضمنا معنى من وقيل انه اجري على لفظ الموصوف
لانه اشبه المعرب وقيل فتحة اعراب وحذف تنوينه للمشاكلة وجاز نصبه
مراعاة لمحل النكرة الموصوفة لانها في المحل النصب بلا وقال الشاطبي النصب
بالحمل على لفظ النكرة وان كان مبنيا لان حركة البنا شبيهة بحركة الاعراب
بل الاعراب باصلها انتهى وجاز رفعه مراعاة لمحلها مع لا لانهما في محل رفع بالابتدا
لصيرورتهما بالتركيب كشي واحد فحكموا على محلهما بالرفع وجعلوا النعت
للمجموع كما فعلوا بالنعت المقرون بلا نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم
قال الرضي جعل حرف النفي مع الاسم بعده صفة لرجل انتهى نحو لا رجل ظريف
فيها هذا من امثلة الخليل فيجوز فيه لا رجل ظريف فيها بفتح ظريف ولا
رجل ظريفا بنصبه ولا رجل ظريف برفعه ومثله لا رجالين ظريفين او ظريفان
ولا رجال ظريفين وظريفون يستوي فيهما لفظ المفتوح والمنصوب
ولا هندات ظريفات لان اسم لا في ذلك كله مبني ولا فرق في النعت
بين المشتق كما مر والجامد المنعوت بمشتق ومنه لا ماء ماء باردا عندنا فيجوز

في ماء الثاني الفتح على انه مركب مع الاول والنصب والرفع على مراعاة الصفة
الكمال الانصاري في شرح المفصل كون ماء الثاني صفة لماء الاول وقال كيف
يوصف الشيء بنفسه مع انه جامد وانما هو من قبيل التوكيد اللفظي والبدل
انتهى وجوابه انه لا بعد في جعله صفة لانه لما وصف ببارد صار مغايرا
للاول تغاير المطلق والمقيد ولانه يوصف بالاسم الجامد اذا وصف كمررت
برجل رجل عاقل والقول بانه توكيد لفظي او بدل خطا لان ماء الثاني لما وصف
وتقيد خرج عن كونه مرادفا للاول فلا يصح كونه توكيدا له ولا بدلا منه
لعدم مساواته للاول وان جعلنا باردا نعتا لماء الاول وماء الثاني بدلا من الاول
لزم مع ذلك تقديم البدل على النعت وهو ممتنع وقال ابو حيان وتكرير النكرة
هنا توطية للنعت كما جاءت توطية للحال في قوله تعالى فيها يفرق كل امر
حكيم امرا من عندنا واعترضه الموضح في الحواشي بانه انما جيء بالجامد توطية
للحال ليجري النعت على منعوت اذا كان ذلك حق المشتقات وهنا لو لم
يذكر التابع جرى قولك باردا نعتا على ماء الاول فلا فائدة هذه التوطية انتهى فان
فقد الافراد في النعت نحو لا رجل قبيحا فعله عندنا او فقد الافراد في المنعوت نحو لا
سفر الظريفا عندنا او فقد الاتصال بان كان بين النعت والمنعوت فاصل نحو لا
رجل في الدار ظريف او لا ماء عندنا ماء باردا امتنع الفتح فيهن لانه يستدعي التركيب
ولم لا يركبون ما زاد على كلمتين وجاز الرفع بالنظر الى المحل والنصب بالنظر
الى لفظ المنعوت ان كان معربا والى محله ان كان مبنيا قال ابن خروف
الحمل على الموضع في هذا الباب حسن في المعرب والمبني لان الموضع للابتدا
انتهى والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ومفردا نعتا لمبني يلي فافتح
او انصبن او ارفع تعدل وغير ما يلي وغير المفرد لا تبن وانصبا او ارفع واقصد
كما تقدم في المعطوف بدون تكرار لا فشبه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب
بالمعطوف وبدون تكرار لا والناظم عكس ذلك فشبه المعطوف بدون تكرار لا
بالنعت المفصول فقال والعطف ان لم تتكرر لا احكم له بما للنعت ذي الفصل
انتهى وصنيع الموضح اقعد من جهة التقسيم وانسب لقوله وكما في البدل انما

تعمل لا وهو المنكر فالعطف بدون تكرار لا نحو لا رجل وامراة فيها بنصب امراة ورفعها
والبدل الصالح لعمل لا نحو لا احد رجل وامراة فيها بنصب رجل وامراة ورفعها
ولا يجوز الفتح في المعطوف والبدل لوجود الفاصل في العطف بحرفه وفي البدل
على نية تكرار العامل فان لم يصلح البدل له اي لعمل لا بان كان معرفة فالرفع واجب
بالنظر الى محل لا مع اسمها ويمتنع النصب بالنظر الى محل اسم لا اسم لا لانها لا
تعمل في معرفة نحو لا احد زيد وعمرو فيها فزيد وعمرو بدل تفصيل من احد
وكذا يجب الرفع مع تكرار لا في المعطوف الذي لا يصلح لعمل لا نحو لا امراة فيها
ولا زيد لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة قال ابو حيان ومن قال رب شاة وسخلتها
قال لا غلام ولا العباس ولا رجل عندنا ولا اخاه قاله صاحب البسيط
ووجهه انهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوايل وسكت الموضح
عن البيان والتوكيد المعنوي بنا على انهما لا يتبعان نكرة وسياتي الخلاف
فيهما فصل واذا دخلت همزة الاستفهام على لا النافية للجنس لم يتغير الحكم بل يكون
حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها من عمل في اللفظ نحو الا غلام سفر حاضر بنصب
غلام بلا تنوين ومن تركيب نحو الا رجل في الدار بفتح رجل بلا تنوين وتكرار نحو الا رجل
والا حيا بالاوجه الخمسة ثم تارة يكون الحرفان باقيين على معنييهما من الاستفهام
والنفي وذلك اذا كان الاستفهام عن النفي كقوله وهو قيس بن الملوح عا
ما قيل الا اصطبار على لسلمى ام لها جلد اذا الاقي الذي لاقاه امثالي والمعنى
ليت شعري اذا لاقيت ما لاقاه امثالي من الموت هل عدم الاصطبار ثابت
لسلمى ام لها تجلد وتثبت وكنى عن الموت بما ذكر تسلية لها واوقع اذا الظرفية
على المضارع بدل الماضي وهو نادر وبقا الحرفين على معنييهما قليل حتى توهم
ابو علي الشلوبين انه غير واقع في كلام العرب ورد على الجزولي اجازته اياه
والحق وقوعه في كلامهم على قلة كقولهم في المثل افلا قماص بالعير ولقماص بكسر القاف
وبالصاد المهملة والعير بفتح المهملة الحمار ورد الشلوبين لفظ اعجمي ينطق
بالحرف الذي بعد واوه بين اليا الموحدة والفا ولامه مضمومة وقد
تفتح قاله الدماميني وتارة يراد بهما اي بالهمزة ولا التوبيخ والانكار كقوله الا ارعواء

الى ولّت شبيبته واذنت بمشيب بعده هرم فالاحرف توبيخ وارعوا مصدر ارعوى اي انكف عن الشيء يستعمل كثيرا في ترك ما يستهجن يقال ارعوي فلان عن القبيح اي انكف عنه وولت ادبرت وذهبت والشبيبة الشباب قال في المطول والشباب في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة انتهى وهو ماخوذ من كلام الاطبا واذنت اعلمت والمشيب واحد وقال الاصمعي المشيب دخول الرجل في حد الشيب لغير ميم بياض الشعر والهرم كبر السن كون الحرفين يراد بهما التوبيخ هو الغالب في الاستعمال واعترض الدماميني قيل اعلم ان المفيد للانكار التوبيخي هو الهمزة وحدها للمجموع الا والنفي المفاد بلا باق على حاله ففي البيت عدم الارعواء امر ثابت والتوبيخ تسلط على ذلك وح فهما حرفان كل منهما يفيد ما اختص به واجاب التمني بان المراد ان الهمزة تفيد الانكار التوبيخي وكلمة لا تفيد النفي فمجموع الا يفيد الانكار التوبيخي على النفي وتارة يراد بهما التمني كقوله الا عمر ولى مستطاع رجوعه فيراب ما اثات يد الغفلات والعمر المدة ويراب بفتح اليا المثناة تحت وسكون الراء وفي اخره با موحدة قبلها همزة بمعنى يصلح منصوب في جواب التمني وفاعله ضمير العمر وما اثات بمثلثة بعد الهمزة الاولى اي افسدت ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية استعار للغفلات يدا تشبيها بمن يكسب اشيا بيده وهو اي كون الحرفين يرد بهما التمني كثير واختلف في الا هذه في رفعها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها والغائها والمعتمد عند سيبويه والخليل ان الا هذه ملاحظ فيها معنى الفعل والحرف فهي بمنزلة اتمنى فلا خبر لها كما ان اتمنى لا خبر له وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الغاؤها اذا تكررت كما ان ليت كذلك لان ليت لا تركب مع اسمها ولا تكرر فتلغى فلا تعمل الا عندها الا في الاسم خاصة فيبني ان كان مفردا ولم ينصب ان كان مضافا او شبهه وخالفهما المازني والمبرد فجعلاها كالمجردة من همزة الاستفهام فهما عندهما مركبة ما لها مجردة من تركيب ونصب وجر والغا واتباع للفظ اسمها او محله واستدلا بالبيت السابق ووجه الدلالة منه ان مستطاع اما خبر لالا او اما صفة

لاسمها

لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها لا لمحل اسمها فقط ولا نصب وعليه فما نرجوه
مرفوع بمستطاع على النيابة عن الفاعل فاللازم احد الامرين اما ثبوت الجزاء و
مراعاة محلها مع اسمها وايا ما كان فهو المدعي ورد بانه لا دليل لهما في البيت
الذي استدلا به اذ لا يتعين كون مستطاع خبرا لا وصفة لاسمها ورفعه فاعلا
على حذف مضاف او نايب فاعل مستطاع بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ونرجوه
مبتدا مؤخر والجملة من المبتدا والخبر صفة ثانية لعمرو وصفة اولى لجملة ولي واذا
طرقه هذا الاحتمال سقط منه الاستدلال ولما فرغ من الكلام على الا المركبة اتفاقا
وبين المشار اليها في النظم بقوله واعط الا مع همزة استفهام ما تستحق دون
الاستفهام شرع في الا البسيطة على الاصح كلمة للاقسام فغير الاسلوب فقال
وترد الا للتنبيه والاستفتاح فتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية
ولا تعمل شيئا فالاسمية نحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم والفعلية نحو الا يوم ياتيهم
ليس مصروفا عنهم فالا داخلة على ليس تقديرا لان يوم منصوب بمصروف مقدم
من تاخير والاصل ليس مصروفا عنهم يوم ياتيهم وترد الا عرضية بسكون الراء و
تحضيضية بحا مهملة وضادين معجمتين فيختصان بالجملة الفعلية الخبرية ولا تعملان
شيئا فالعرضية نحو الا تحبون ان يغفر الله لكم والتحضيضية نحو الا تقاتلون قوما نكثوا
وانما اختصا بالفعلية لانهما للطلب لان العرض طلب بلين ورفق والتحضيض
طلب بحث وازعاج ومضمون الفعلية امر حادث متجدد فيتعلق الطلب به
بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث وقال ابن الحاجب في شرح
المفصل حروف التحضيض معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ
اذا وقع بعدها الماضي مسئلة فاذا جهل الخبر سواء قلنا انه خبر لا او خبر المبتدا وجب ذكره
للجهل به نحو لا احد اغير من الله عز وجل واذا علم من سياق او غيره فحذفه كثير نحو فلا فوت
اي لهم قالوا لا ضير اي علينا ولو ذكر لجاز عند الحجازيين والى ذلك اشار الناظم
بقوله وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر اذا المراد مع سقوطه ظهر وحذف للعلوم
يلتزم التميميون والطائيون هذا نقل ابن مالك ونقل ابن عصفور عن بني تميم
انهم لا يظهرون خبرا مرفوعا ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه

وقال ابو حيان واكثر ما يحذفه الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله اي لنا
او في الوجود او نحو ذلك قال الزمخشري في جزء له لطيف على كلمة الشهادة هكذا
قالوا والصواب انه كلام تام ولا حذف وان الاصل الله اله مبتدا وخبر كما تقول
زيد منطلق ثم جيء باداة الحصر وقدم الخبر على الاسم وركب مع لا كما ركب المبتدا معها
في لا رجل في الدار ويكون الله مبتدا مؤخرا واله خبرا مقدما وعلى هذا تتخرج نظائره
نحو لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي نقله في الموضح عنه وقال بعده قلت
وقد يرجح قوله بان فيه سلامة من دعوى الحذف ودعوى ابدال ما لا يحل محل
المبدل منه وذلك على قول الجمهور ومن الاخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام
بالخاص وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرا انتهى هذا باب الافعال الداخلة
بعد استيفا فاعلها على المبتدا والخبر هذا قول الجمهور وذهب السهيلي الى ان المفعولين
في باب ظن ليس اصلهما المبتدا والخبر بل هما كمفعولي اعطى واستدل بنحو ظننت
زيدا عمرا فانه لا يقال زيد عمرو الا على جهة التشبيه وانت تريد ذلك مع ظننت
واجيب بالمنع وان المراد ظننت زيدا عمرا وافتين خلافه وذهب الفرا الى ان
الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا
وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه افعال هذا الباب
نوعان احدهما افعال القلوب وانما قيل لها ذلك لان معانيها قائمة بالقلب وليس كل قلبي
ينصب مفعولين بل القلبي ثلثة اقسام ما لا يتعدى بنفسه نحو فكر في كذا وتفكر فيه
وما يتعدى لواحد بنفسه نحو عرف زيد الحق وفهم المسئلة وما يتعدى لاثنين
بنفسه وهو المراد هنا واليه اشار الناظم بقوله انصب بفعل القلب جزءي ابتدا
اعني راي خال علمت وجدا ظن حسبت وزعمت مع عد حجا درى وجعل اللذ كاعتقد
وهب تعلم وينقسم هذا القسم المتعدي لاثنين اربعة اقسام احدها ما يفيد في
الخبر يقينا وهو اربعة وجد والفى وتعلم بمعنى اعلم ودرى قال الله تعالى تجدوه عند الله
هو خيرا فالها المتصلة به مفعوله الاول وخيرا مفعوله الثاني وهو ضمير فصل
لا محل له من الاعراب وانما شاع مجيء وجد للعلم لان من وجد الشيء علم
حقيقته فقد علمه وقال الله تعالى انهم الفوا اباءهم ضالين فاباءهم مفعول اول

وضالين

وضالين مفعول ثان وقال الشاعر وهو زياد بن سيار تعلم شفا النفس قهر عدو
فبالغ بلطف في التحيل والمكر فتعلم امر بمعنى اعلم وشفا النفس مفعوله
وقهر عدو هامفعوله الثاني والاكثر وقوع تعلم هذا على ان المشددة وصلتها.
تسد مسد المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه كقوله وهو
زهير بن ابي سلمى بضم السين فقلت تعلم ان للصيد غرة وان لا تضيعها فانك
قاتله فان بفتح الهمزة وتشديد النون حرف موصول وللصيد خبرها مقدم
وغرة بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة اسمها مؤخر وان وصلتها
سدت مسد مفعولي تعلم وان لا الى اخره جملة شرطية والها في تضيعها
عايدة على الوصية فيما قبله والها في قاتله عايدة على الصيد وقد يكون تعلم
بمعنى الماضي قال يعقوب يقول تعلمت ان زيدا خارج بمعنى علمت وقال الاخر
دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط فان اغتباطا بالوفا حميد دريت مبني للمفعول
والتا مفعوله الاول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والوفي مفعوله الثاني
وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول
به وبالجر على الاضافة وعرو منادى مرخم بحذف التا وفاغتبط جواب
شرط مقدر اي ان دريت فاغتبط من الغبط وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط
من غير ان يريد زوالها عنه فان اراد زوالها كان حسدا والاكثر في درى هذا
ان يتعدى بالبا نحو دريت بزيد فاذا دخلت عليه الهمزة تعدى لاخر بنفسه نحو
ولا ادراكم به فضمير المخاطبين مفعوله الاول والمجرور بالبا مفعوله الثاني و
القسم الثاني ما يفيد في الخبر رجحانا وهو خمسة جعل وحجا وعد وهب وزعم نحو
وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فالملائكة مفعوله الاول واناثا
مفعوله الثاني ونحو قوله وهو تميم بن ابي مقبل وقيل ابو سفيل الاعرابي
قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة حتى المت بنا يوما ملمات فابا عمرو مفعوله الاول و
اخا ثقة مفعوله الثاني والملمات جمع ملمة بمعنى النازلة من نوازل الدهر والمت بمعنى
نزلت و نحو قوله وهو النعمان بن بشير الانصاري فلا تعدد المولى شريكك في
الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم فالمولى بمعنى الصاحب هنا مفعوله الاول

وشريكك مفعوله الثاني والعدم بضم العين الفقر ونحو قوله وهو ابن همام
السلولي فقلت اجرت اباخالد والا فهبني امرءا هالكا فيا المتكلم مفعوله
الاول وامرا مفعوله الثاني وهالكا نعت امرا والاقل في هب هذا ووقوعه على ان
وصلتها كما في المسئلة الحمارية في الفرايض هب ان ابانا كان حمارا ونحو قوله
وهو ابو امية الحنفي واسمه اوس زعمتني شيخا ولست بشيخ انما الشيخ من يدب
دبيبا فيا المتكلم مفعوله الاول وشيخا مفعوله الثاني ويدب دبيبا يدرج
في المشي درجا رويدا والاكثر في زعم هذا ووقوعه على ان بتخفيف النون او ان بتشديدها
وصلتهما وافراد الضمير في مثل هذا افصح من تثنيته وهو راي البصريين و
التثنية راي الكوفيين فالاول نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا والثاني نحو قوله
وهو كثير عزة وقد زعمت اني تغيرت بعدها ومن ذا الذي يا عز لا يتغير منادي
مرخم القسم الثالث ما يرد لوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم
كقوله جل ثناؤه انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا الاول للرجحان والثاني لليقين وكقوله
تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات الاولى لليقين والثانية
للرجحان القسم الرابع ما يرد بهما اي بالوجهين والغالب كونه للرجحان وهو ثلثة ظن
وحسب وخال فالرجحان كقوله ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا فعردت فيمن
كان عنها معردا فالكاف مفعوله وصاليا مفعوله الثاني وان شبت بالبنا للمفعول
شرط ولظى الحرب نايب الفاعل وجواب الشرط محذوف والتعريد بالعين المهملة
الانهزام والجبن يقال عرد في الحرب اذا جبن وقال الخليل عرد وعرج في الحرب
واحد والمعنى ظننتك صاليا الحرب اذا اوقدت نارها فانهزمت فيمن كان منهزما
واليقين نحو قوله تعالى الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم اي يتيقنون ذلك والرجحان
في حسب كقوله الشاعر وهو زفر بن الحارث الكلابي وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة
عشية لاقينا جذام وحميرا فكل مفعوله الاول وشحمة مفعوله الثاني وعشية منصوب
على الظرفية وجذام وحمير قبيلتان لم ينصرفا للعلمية والتانيث واليقين فيها
نحو قوله وهو لبيد العامري حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا
فالتقى مفعوله الاول والجود معطوف عليه وخير مفعوله الثاني ولم يثن لانه اسم تفضيل

اسم التفضيل

اسم التفضيل اذا اضيف الى نكرة لزمه الافراد والتذكير وربا حابا لباء الموحدة
والحا المهملة تمييز واذا شرطية وما زايدة والمرا مرفوع بفعل محذوف
يفسره اصبح وثاقلا بمعنى ثقيلا خبر اصبح المحذوف والمعنى تيقنت التقى
والجود ذخيرة تجارة رابحة اذا اصبح المرا ثقيلا بسبب الموت ووصف الميت
بالثقل لان الابدان تخف بالارواح فاذا مات صاحبها تصير ثقيلة كالجمادات
والرجحان في خال كقوله اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع
من الوجد اخال بكسر الهمزة والقياس فتحها والكاف مفعوله الاول وذا هوى
مفعوله الثاني وان لم تغضض الطرف شرط جوابه محذوف وجملة يسومك
بمعنى يكلفك نعت هوى وفاعله ضمير مستتر يعود على هوى وهو العايد
من الصفة الى الموصوف وما لا يستطاع في موضع المفعول الثاني ليسومك
ومن الوجد بيان لما والبقين فيها نحو قوله ما خلتني زلت بعدكم ضمنا اشكو اليكم
حموة الالم انشده خلف الاحمر من الكوفيين ويا المتكلم مفعوله الاول وضمنا مفعوله
الثاني وهو بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم والنون الزمن المبتلى وفي نسخة ظمئا بالظاء المشالة
والهمزة وهو بمعنى مشتق قال في الصحاح وظميت الى لقائكم اشتقت وزلت بعدكم
معترض بين المفعولين وخلتني معترض بين النافي وهو ما والمنفي وهو زلت
وضمنا معترض بين اسم زال وهو التا وخبرها وهو اشكو وبعدكم متعلق
بضمنا وجاز تقدمه على الصفة المشبهة لانه ظرف وحموة بضم الحا المهملة
والميم وتشديد الواو الشدة والتقدير خلتني ضمنا بعدكم ما زلت
اشكو شدة الفراق تنبيهان اثنان الاول ترد علم بمعنى عرف وترد ظن بمعنى اتهم
واليهما اشار الناظم بقوله لعلم عرفان وظن تهمة تعدية لواحد ملتزمة
ترد راى بمعنى ذهب من الراي بالمذهب ترد حجا بمعنى قصد فتتعدى هذه
الافعال الاربعة الى مفعول واحد فقط فاولها نحو والله اخرجكم من بطون امهاتكم
لا تعلمون شيئا اي لا تعرفون شيئا وثانيها نحو وما هو على الغيب بظنين بالظاء
المشالة اي بمتهم وثالثها تقول راى ابو حنيفة حل كذا وراى الشافعي حرمته
اي ذهب ابو حنيفة الى حل كذا وذهب الشافعي الى حرمته ورابعها نحو حجوت بيت الله

وقصد به ونزد وجد بمعنى حزن او حقد فلا يتعديان يقال وجد زيد اذا حزن
او حقد ويختلفان في المصدر فمصدر وجد بمعنى حزن وجد ومصدر وجد
بمعنى حقد موجدة وتاتي هذه الافعال الخمسة وبقية افعال الباب لمعان اخر غير
قلبية فلا يتعدى لمفعولين فتاتي علم للعلمة بضم العين لعلم الرجل اذا كان به
مشقوقة الشفة العليا وتاتي راي بمعنى ابصر نحو رايت زيدا اي ابصرته وبمعنى
اشار نحو راى زيد كذا اي اشار به وبمعنى ضرب نحو رايت الصيد اي ضربت
رينه وتاتي حجا بمعنى غلب في المحاجة نحو حجا زيد عمروا اي غلبه في المحاجة وبمعنى
رد نحو حجوت السايل اذا رددته وبمعنى ساق ونحو حجوت الابل اي سقتها
وبمعنى كتم وبمعنى حفظ نحو حجوت الحديث اي كتمته او حفظته وبمعنى اقام
نحو حجا بمكة اي اقام بها وبمعنى بخل يقال حجا بماله اي بخل به وبمعنى وقف
كقوله فهن يعكفن به اذا حجا اي وقف وتاتي وجد بمعنى اصاب نحو وجد زيد
ضالته اي اصابها وبمعنى استغنى يقال وجد فلان اي استغنى وتاتي عد بمعنى
حسب بفتح السين نحو عددت المال اي حسبته حسبا بضم السين في المصدر.
وتاتي زعم بمعنى كفل نحو زعمت زيدا اي كفلته وضمنته وفي التنزيل
وانا به زعيم وفي الحديث الزعيم غارم وبمعنى راس بالهمزة وتذكره نحو زعم
زيد اذا راس ومنه زعيم القوم فلان اي رايسهم وبمعنى قال كقول
ابي زبيد الطائي بالهف نفسي ان كان الذي زعموا حقا وماذا يريد.
القوم تلهيفي اي ان كان الذي قالوه حقا نص عليه ابن بري وبمعنى سمن
وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت وهزلت وبمعنى طمع قاله في
الصحاح وفي حواشيه لابن بري قال ابن خالويه يقال زعم في غير مزعم اي
طمع في غير مطمع وتاتي دري بمعنى خدع نحو دري الذيب الصيد اذا خدعه
واستخفى له ليفترسه وتاتي حسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حسب الرجل
اذا احمر لونه وابيض كالبرص وتاتي خال للتعجب يقال خال الرجل تكبر واعجب
بنفسه وبمعنى ظلع بالظا المشالة يقال خال الفرس ظلع اي غمز في مشيه ذكر
ذلك في التوضيح وانما لم يعترض عنها لانها لم يشملها قولنا افعال القلوب للتنبيه الثاني من التنبيهين

الحق

لحقوا اراي الحلمية براي العلمية في التعدي لاثنين بجامع ادراك الحسن الباطن
كقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا فاري عملت في ضميرين متصلين لمسمى
واحد واولهما فاعل وثانيهما مفعول اول وجملة اعصر خمرا المفعول الثاني كقوله
وهو عمرو بن احمر الباهلي يذكر جماعة من قومه لحقوا بالشام فراهم في منامه اراهم
رفقتي حتى اذا ما تجافى الليل وانخزل الخزالا فالها والميم مفعول اول ورفقتي بضم
الراو وكسرها مفعول ثان والرفقة الجماعة ينزلون جملة ويرتحلون جملة وسمو
رفقة لارتفاق بعضهم ببعض والرويا هنا حلمية بدليل قوله حتى اذا ما تجافى
الليل وانخزل انخزالا اي انطوى وانقطع والى هذا اشار الناظم بقوله ولرا
الرويا انم ما العلما طالب مفعولين من قبل انتمى وذهب بعضهم الى ان راى الحلمية
لا تنصب مفعولين وان ثاني المنصوبين حال ورد بوقوعه معرفة كما هنا واعترض
بان رفقة الرفقا وهم المخالطون والمرافقون فهو بمعنى اسم الفاعل فالاضافة
فيه غير محضة قاله الموضح في الحواشي وفيه نوع مخالفة لما هنا واي الحلمية لا
يدخلها الغا ولا التعليق خلافا للشاطبي مصدرها الرويا نحو قوله تعالى هذا تاويل
رويا ي من قبل ولا تختص الرويا بمصدر الحلمية بل قد يقع مصدرا للبصرية خلافا
للحريري وابن مالك بدليل وما جعلنا الرويا التي اريناك الا فتنة للناس قال ابن عباس
رويا عين ولكن المشهور استعمالها في الحلمية النوع الثاني من انواع هذا الباب
الناصبة للمبتدا والخبر مفعولين افعال التصيير وانما قيل لها ذلك لدلالتها
على التحويل والانتقال من حالة الى اخرى جعل ورد وترك واتخذ وتخذ وصير ووهب
واليها الاشارة بقول الناظم والتي كصير ايضا بها ميتدا وخبرا قال الله تعالى فجعلناه
هباء منثورا فالها مفعوله الاول وهباء مفعوله الثاني ومنثورا نعت هباء
وقال الله تعالى لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا حسدا فالكاف والميم مفعول اول
وكفارا مفعول اول وكفارا مفعول ثان وحسدا مفعول لاجله وقال الله تعالى
وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض فبعضهم مفعول اول وجملة يموج في بعض في
موضع المفعول الثاني وقال الله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا فابراهيم مفعول اول وخليلا
مفعول ثان وقال الشاعر وهو ابو جندب بن مرة الهذلي تخذت غراز اثرهم دليلا

في الحجاز ليعجزوني نعزان بضم الغين المعجمة وتخفيف الزاء المهملة وفي آخره
زاي اسم واد قاله العيني وانشده الموضح مختوما بنون وقال انه اسم جبل
وهو مفعول اول لايتصرف على ارادة البقعة ودليلا مفعول ثان واثرهم
منصوب على الظرفية والضمير المضاف اليه فاعل غزوا ويعجزوني يرجع
الى بني لحيان في البيت قبله وفي بمعنى الى واللام في ليعجزوني للتعليل و
قال رؤبة بن العجاج ولعبت طير بهم ابابيل فصيروا مثل كعصف ماكول وهو
من السريع مستفعلن مستفعلن مفعولات مرتين والواو في صيروا نايب
الفاعل وهو المفعول الاول ومثل المفعول الثاني وكعصف مضاف اليه
على تقدير زيادة الكاف بين المتضايفين وقال الدماميني ينبغي ان
تكون الكاف اسما اضيف اليه مثل فيكون عمل كل من الكلمتين موفورا
عليها اما اذا جعلت حرفا زايدا وجعل مثل مضافا الى عصف لزم قطع
الحرف الجار عن عمله بلا كاف له اللهم الا ان يقال نزل منزلة الجزء
من المجرور انتهى وقيل الكاف اسم بمعنى مثل ومثل الثانية توكيد لها قاله
في المغني في حرف الكاف والعصف قال الحسن زرع اكل حبه وبقي تبنه وقال
الفرا ورق الزرع وقالوا في الدعا هبني الله فداك اي صيرني فحكاه ابن الاعرابي
عن العرب وهو قليل فيا المتكلم مفعوله الاول وفداك مفعوله الثاني وهب
هذا ملازم للمضي لانه انما سمع في مثل والامثال لا يتصرف فيها فصل لهذه الافعال
ثلثة احكام احدها الاعمال وهو الاصل وهو واقع في انواع هذا الباب الجميع الجامد
منها والمتصرف والقلبي والتصيري ويختص الحكمان الباقيان بالقلبي والمتصرف
والحكم الثاني الالغا وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه بين
المبتدا والخبر او تاخره عنهما فالتوسط كزيد ظننت قايم والتاخر نحو زيد قايم ظننت قال
منازل بن ربيعة المنقري ابالاراجيز يا ابن اللوم توعدني وفي الاراجيز خلت اللوم
والخور فوسط خلت بين المبتدا المؤخر واللوم والخبر المقدم وهو في الاراجيز جمع
ارجوزة بمعنى الرجز واراد بها القصايد المرجزة الجارية على بحر الرجز واللوم بفتح
اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ودناءة الابا فهو من ادم ما يهجى به وقد بالغ هنا

الشاعر في هجو روبة او العجاج على ما قيل حيث جعله ابنا للوم اشارة
الى ان ذلك غريزة فيه والخور بفتح الخاء المعجمة والواو وفي اخره راء
مهملة الضعف والمعنى اتوعدني يا ابن اللوم بالاراجيز وفيها اللوم والخور
وقال ابو سيدة الدبيري وان الناشيخين لا ينفعانا تاعتيين لاكثري علينا
غناهما هما سيدانا يزعمان وانما يسودانا ان يسرت غناهما فاخ يزعم عن المبتدا
والخبر وان حذف شرط حذف جوابها والمعنى هذان الشيخان يزعمان انهما سيدانا
وانما يكونان كذلك اذا يسرت غنماهما بان كثرت البانها ونسلها واجرى علينا
من ذلك والغاء العامل المتاخر عن المبتدا والخبر اقوى من اعماله بخلاف لضعفه
بالتاخر والعامل المتوسط بالعكس فالاعمال فيه اقوى من اهماله لان العامل اللفظي
اقوى من الابتدا وقيل هما اي الالغاء والاعمال في المتوسط بين المفعولين سواء لان ضعف
العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداله فلكل منهما مرجح قاله ابو حيان تنبيه
هذا الالغاء بالنسبة الى المفعولين واما بالنسبة الى الفعل ومرفوعه نحو قام
ظننت زيد فقام يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين ووجهه انه انما ينصب
بظننت ما كان مبتدا قبل مجيئها ولا يبتدا بالاسم اذا تقدمه الفعل قاله الحضر
اوي وابو حيان وشاهد الجواز قوله شجاك اظن ربع الظاعنينا بروي برفع ربع
ربع على الفاعلية وبنصبه على انه مفعول اول وشجاك مفعوله الثاني وفيه
ضميره مستتر راجع الى ربع قاله في المعنى واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل
ومفعول بل مضاف واليه مبتدا وربع الظاعنينا خبر عنه على تقدير رفعه و
مفعولا اول مقدم وربع الظاعنينا مفعول ثان واظن عامل على تقدير نصبه
والحكم الثالث التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا لمجي ماله صدر الكلام بعده ويسمى
تعليقا لانه ابطال في اللفظ مع تعلق العامل بالمحل وتقدير اعماله والمانع
من اعماله في اللفظ اعتراض ماله صدر الكلام وهو لام الابتدا نحو ولقد علموا لمن
اشتريه الاية وتمامها ماله في الاخرة من خلاق فمن مبتدا فهو موصول اسمي
وجملة اشتريه صلة من وعايدها فاعل اشتراه المستتر فيه وما نافية وله وفي
متعلقان بالاستقرار خبر خلاق ومن زايدة وجملة ماله في الاخرة من خلاق

الجزء من والرابط بينهما الضمير المجرور باللام وجملة من وخبره في محل نصب
معلق عنها العامل بلام الابتداء لان لها الصدر فلا يتخطاها عامل
وانما تخطاها في باب ان فرقع الجزء لانها مؤخرة من تقديم لاصلاح
اللفظ واصلها التقديم على ان ولام القسم كقوله وهو لبيد على ما قيل ولقد
علمت لتأتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها فاللام في لتأتين لام القسم
وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه جملة في محل نصب معلق عنها
العامل بلام القسم لا جملة الجواب فقط فسقط ما قيل جملة جواب القسم
لا محل لها وان الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتنافيان ولهذا قال
ابو حيان واكثر اصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات وفي العزو لام
القسم لا تعلق كقوله لقد علمت اسماء انا لهم يوم نصر لنعم النصير بفتح ان
فهذه لام القسم ولم تعلق وتقول علمت ان زيدا ليقومن فتفتح ان انتهى وفي
المغني ان افعال القلوب لافادتها تجاب بما يجاب به القسم كقوله ولقد علمت
لتأتين منيتي انتهى فاخرج لام لتأتين عن كونها للقسم وما النافية نحو لقد علمت
ما هؤلاء ينطقون فما نافية وهؤلاء مبتدا وينطقون خبره والجملة الاسمية
في موضع نصب بعلمت وهي معلق عنها العامل في اللفظ بما النافية ولا
ان النافيتان الواقعتان في جواب قسم ملفوظ به اي بالقسم او مقدر
فالقسم الملفوظ به نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله
ان زيد قايم والقسم المقدر نحو علمت لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت ان زيد
قايم فهذه اربعة امثلة لكل واحد من الحرفين مثالان وجملة القسم وجوابه
في الامثلة الاربعة معلق عنها الفعل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت
والاستفهام وله صورتان احديهما ان يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة
بعده نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون فقريب مبتدا وام بعيد معطوف
عليه وما موصول اسمي في محل رفع خبر المبتدا وما عطف عليه وجملة توعدون
صلة الموصول والعايد محذوف والجملة المبتدا وخبره في موضع نصب بادري
المعلق بالهمزة والصورة الثانية ان يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو لنعلم

يا لحزنين احصي فاي اسم استفهام مبتدا واحصي خبره وهو فعل ماض
وقيل اسم تفضيل من الاحصا بحذف الزوائد وجملة المبتدا والخبر معلق
عنها نعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق في العمدة بين المبتدا كما مر
والخبر علمت متى السفر والمضاف اليه المبتدا نحو علمت ابو من زيد والخبر
نحو علمت ابو من زيد والخبر نحو علمت صبيحة اي يوم سفرك او فضلة نصبا
عطفا على عمدة نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي منقلب
مفعول مطلق منصوب بينقلبون مقدم من تاخير والاصل ينقلبون اي
انقلاب وليست اي مفعولا به ليعلم كما قد يتوهم لان الاستفهام لا يعمل فيه
ما قبله وجملة ينقلبون معلق عنها العامل فهي في محل نصب والى ذكر المعلقات
اشار الناظم بقوله والتزم التعليق قبل نفي ما وان ولا لام ابتدا او قسم
كذا والاستفهام ذا له انحتم ولا يدخل الالغا ولا التعليق في شيء من افعال التصيير
لقوتها ولا قلبي جامد لعدم تصرفه وهو اثنان هب وتعلم فانهما يلزمان الامر والى ذلك
اشار الناظم بقوله وخص بالتعليق والالغا ما من قبل هب قد الزما كذا تعلم
واعترض بان تعلم قد يكون بمعنى الماضي كما تقدم وما عداهما من افعال هذا الباب
منصرف واما تعلم وهب من افعال التصيير فانه ملازم للمضي كما مر في اخر النوع
الثاني ولتصاريفهن ما لهن من الاعمال والالغا والتعليق تقول في اعمال المضارع
اظن زيدا قايما ولاسم الفاعل انا ظان زيدا عمرا قايما وتقول في الالغا للمضارع
مع التوسط زيد اظن قايم ومع التاخر له زيد قايم اظن ومع التوسط للوصف
زيد انا ظان قايم فزيد مبتدا وقايم خبره وجملة انا ظان متوسطة بينهما
ومع التاخر له زيد قايم انا ظان فالغي الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدا و
تقول في التعليق اظن ما زيد قايم وانا ظان ما زيد قايم وقس على ذلك بقية التصاريف
والمصدر في ذلك كالفعل فيما ذكر من الاعمال والالغا والتعليق قاله ابو موسى
الجزولي وذلك ماخوذ من قول الناظم ولغير الماض من سواهما اي هب وتعلم
اجعل كل ما له ذكر اي علم وقد تبين مما قررناه في حكمي الالغا والتعليق ان الفرق
بين الالغا والتعليق من وجهين احدهما ان العامل الملغى لا عمل له البتة لا في اللفظ ولا في

المحل وان العامل المعلق له عمل في المحل لا في اللفظ فيجوز على اعتبار المحل علمت لزيد قايم وغير ذلك من اموره بالنصب لغير عطفا على المحل اي محل جملة زيد قايم فانها في محل نصب على المفعولين لعلمت ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب وفي هذا المثال فايدتان احداهما انه من محل الخلاف قال ابو حيان في الجملة المقرونة بمعلق غير الاستفهام ثلثة مذاهب احدها لسيبويه والبصريين وابن كيسان انها في موضع نصب الثاني للكوفيين لا موضع لها وانه اضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له والثالث للمغاربة لا موضع لها ايضا الا ان الافعال انفسها ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدي وصارت الجملة جوابا له وصححه ابن عصفور في شرح الجمل انتهى والفايدة الثانية انه انما يعطف على محل الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فتقول علمت لزيد قايم وغير ذلك من اموره ولا تقول علمت لزيد قايم وعمرو الا ان مطلوب هذه الافعال انما هو مضمون الجملة فاذا كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح ان تتعلق به والا فلا قال كثير عزة وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت فعطف موجعات بالنصب بالكسرة على محل قوله ما البكا الذي علق عن العمل فيه قوله ادري هذا مراده هنا وصرح بذلك في شرح القطر وقال في المغني هكذا استدل به ابن عصفور ولك ان تدعي ان البكا مفعول وان ما زايدة وان الاصل ولا ادري موجعات فيكون من عطف الجمل وان الواو للحال وموجعات اسم لا اي وما كنت ادري قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا انتهى وعلى الاول فالمعنى وما كنت ادري اي شيء البكا وصح عطف موجعات على محل الجملة لانه يؤدي معنى الجملة لان المعنى ولا موجعات القلب ولا موجعات قلبي وهو في معنى قلبي له موجعات والوجه الثاني وجهي الفرق بين الالغا والتعليق ان سبب التعليق موجب للاهمال لفظا فلا يجوز معه الاعمال نحو ظننت ما زيدا قايما بنصبهما وسبب الالغا مجوز للاعمال والاهمال فيجوز زيد ظننت قايما بنصبهما مع التوسط وزيدا قايما ظننت بنصبهما مع التأخر

ولا يجوز

ولا يجوز الغاء العامل المتقدم والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز الالغا لا في
المبتدا خلافا للكوفيين والاخفش فانهم اجازوا الالغا مع التقدم نحو ظننت
زيد قائم برفعهما واستدلوا على ذلك بقوله وهو لبعض بني فزارة كذاك
ادبت حتى صار من خلقي اني وجدت ملاك الشيمة الادب برفع ملاك على
الابتدائية والادب على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما وفي الحماسة نصبهما
على الاعمال وقوله وهو كعب ابن زهير ارجو وآمل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا
منك تنويل برفع تنويل على الابتدائية وخبره المجرور قبله مع تقدم اخال
بكسر الهمزة والقياس فتحها كما هو محكى عن بني اسد خاصة ووجه الدليل
من هذين البيتين ان العامل الغي فيهما مع تقدمه على المبتدا والخبر
واجيب عنهما بان ذلك محتمل لثلاثة اوجه احدها ان يكون من التعليق بلام الابتدا
مقدرة والاصل لملاك ولَلَدينا ثم حذف اللام وبقي التعليق بحاله كما كان مع وجود
المعلق وهذا انما ينسخ لفظه وبقي حكمه قاله في المغني وعلى هذا حمل سيبويه
قوله ولخال اني لاحق مستتبع بكسر ان على تقدير اني للاحق والوجه الثاني ان يكون
من الالغا لان التوسط المبيح للالغا ليس هو التوسط بين المعمولين فقط بل توسط
العامل في الكلام مقتض ايضا للالغا نعم الالغا للتوسط بين المعمولين اقوى من
الالغا مع التقدم عليهما والعامل هنا وهو وجدت في البيت الاول واخال
في البيت الثاني قد سُبق بمتقدم عليه اما وجدت فقد سُبق باني واما اخال
فقد سبق بما النافية فجاز الغاؤهما لكونهما يتصدرا ونظيره في المسبوقة
بالغير متى ظننت زيدا قايما يجوز فيه الالغا لعدم تصدره والاعمال لتقدمه
على المعمولين والوجه الثالث ان يكون من الاعمال على ان المفعول الاول محذوف
وهو ضمير الشان والاصل اني وجدته ما اخاله فحذف ضمير الشان منهما كما حذف في قوله
اي العرب ان بك زيد ماخوذ والاصل انه والى الوجه الاول والثالث اشار
الناظم بقوله وانو ضمير الشان اولام ابتدا في موهم الغاء ما تقدم والوجه
الاول اولى لان حذف اللام قد عهد في الجملة كقوله تعالى قد افلح من زكيها
والاصل لقد افلح والوجهان الاخيران ضعيفان اما ضعف الاضعف الالغا المذكور

فلانهم نزلوا تقديم المسند اليه في الجملة وهو الياس اي منزلة تقديم
المبتدا المطلوب للعامل ونزلوا تقديم النفي والاستفهام لكونهما داخلين
على الجز تقديرا منزلة تقديم الجزا ما اذا فقدا داخلين على العامل بطل الالغا
واما ضعف الحذف فمن وجهين ضعف حذف احد المفعولين دون
الاخر وسياتي بيانه وضعف حذف ضمير الشان لانه يستعمل في مواطن
التفخيم والحذف مناف لذلك فصل ويجوز بالاجماع حذف المفعولين
لافعال القلوب اختصارا اي لدليل يدل عليهما نحو اين شركائي الذين كنتم تزعمون
وقوله وهو الكميت يمدح اهل البيت باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي
وتحسب فحذف في الاية مفعولا تزعمون وفي البيت مفعولا تحسب لدلالة ما قبلهما
عليهما اي تزعمونهم شركا وتحسبه اي حبهم عارا علي وعدل عن تقدير تزعمون
انهم شركا وان كان الكثير الي تزعمون هم شركا لان الكلام في حذف المفعولين
معا لا في حذف ما يسد مسدهما واما حذفهما اقتصارا اي لغير دليل ففي سيبويه
فيما نقل ابن مالك وعن الاخفش والجرمي وابن خروف وشيخه ابن طاهر
والشلوبين المنع مطلقا سواء في ذلك افعال الظن والعلم واختاره الناظم
وحجتهم في ذلك ان العرب تجري هذه الافعال مجري القسم فتتلقاها
بما تتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص ولقد علمت لتاتين منيتي
والجواب لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلته ورد بان تضمنها معنى القسم ليس
بلازم وعن الاكثرين الاجازة مطلقا لمجيء ذلك في افعال العلم كقوله تعالى و
الله يعلم وانتم لا تعلمون اعنده علم الغيب فهو يري اي يعلم والاصل والله
يعلم العلم الاشيا كاينة ويري ما نعتقده حقا ونحو ذلك مما يعطيه معنى
الكلام وفي افعال الظن نحو وظننتم ظن السوء فظن السوء مفعول مطلق
مفيد للنوع وقولهم في المثل من يسمع يخل اي تقع منه خيلة قال الموضح و
صاحب التقريب والمعنى من يسمع خبر الحدث له ظن ومن قال المعنى
يخل مسموعه صادقا فقد جعله من الحذف الاختصاري ولبس الكلام
فيه وعن الاعلم يوسف الشمري تفصيل فقال يجوز في افعال الظن لكثرة

السماع

السماع فيهما دون افعال تعلم وعن ابي العلا ادريس يجوز في ظن وخال وحسب لانه سمع فيهما ويمتنع في الباقي ونسبه لسيبويه ويمتنع بالاجماع حذف احدهما اقتصارا اي لغير دليل لان المفعولين هنا اصلهما المبتدا والخبر فكما لا يجوز ان يؤتى بمبتدا دون خبر ولا بخبر دون مبتدا قبل دخول الناسخ فكذلك بعده والى امتناع حذف المفعولين او احدهما اقتصارا اشار الناظم بقوله ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين او مفعول واما حذف احدهما اختصارا اي للدليل فمنعه ابو اسحاق ابن ملكون من المغاربة وطائفة وحجتهم ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه احد جزئي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه لكنا قالوا وما قالوه منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اذا دل دليل عليه واجازه الجمهور كقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم تقديره ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا لهم فحذف المفعول الاول للدلالة عليه وكقوله وهو العنترة العبسي ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم تقديره فلا تظني غيره مني واقعا فحذف المفعول الثاني والتا من نزلت مكسورة والحا والرا من المحب المكرم مفتوحتان فرفع اذا قلت زيدا اظننته قايما فالتقدير عند الجمهور ظننت زيدا قايما ظننته قايما وعند ابن ملكون وموافقيه اظننت زيدا ظننته قايما اولا تنسب قال الموضح في الحواشي فايدة هذا الخلاف في الحذف وعدمه مجرد اصطلاح النحويين وليس من الحذف في شي عند البيانيين لان غرض المتكلم مختلف في افادة المخاطب لانه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل فيسند الفعل الى المصدر فيقول وقع ظن او علم وتارة يقصد نسبته الى فاعل من غير تعلق بمفعول فتقول فلان يظن او يعلم فينزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر وح فلا يقال انه حذف منه شي كما لا يقال في القاصر انه حذف منه شي واما اذا لم ينزل منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما لان الغرض تعلق

اصلهما

بالكاد نهما فصل تحكي الجملة فعلية بعد القول عند جميع العرب الجملة الاسمية
عند بعضهم فلا يعمل القول في جزئيها شيئا كما يعمل الظن لان الظن يقتضي
الجملة من جهة معناها فجزاها معه كالمفعولين في باب اعطيت فصح ان
ينصبهما واما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها فلم يصح ان تنصب
جزئيها مفعولين لانه لم يقتضها من جهة معناها فلم يشبه باب اعطيت
ولا ان ينصبهما مفعولا واحدا لان الجملة لا اعراب لها فلم يبق الا الحكاية
قاله ابن الناظم وسليم بالتصغير قبيلة من قيس عيلان وهو سليم بن منصور
بن عكرمة بن حصفة بن قيس بن غيلان وسليم ايضا قبيلة من جذام
من اليمن يجرون القول مجرى الظن ويعملونه فيها اي في الجملة الاسمية عمل ظن
فينصبون المبتدا والخبر بالقول مطلقا من غير شرط من الشروط الاتية وعليه
يروي قوله وهو امرء القيس بن حجر الكندي ويصف نساء اذا ما جرى شاوين
وابتل عطفه تقول هزيز الريح مرت باثاب بالنصب لهزيز على انه مفعول اول
لتقول وجملة مرت باثاب مفعول ثان وشاوين تثنية شاو بسكون الهمزة
وهو التسبق ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر وعطفه الجانب
وهزيز الريح دويها عند هبوبها والاثاب بفتح الهمزتين وسكون الثاء المثلثة و
في اخره باء موحدة جمع اثابة وهي نوع من الشجر وقوله وهو الحطيئة يصف جملا
اذا قلت اني ايب اهل بلدة وضعت بها عنه الولية بالهجر بالفتح لاني على انها
مع معموليها سدت مسد مفعولي قلت وايب اي راجع واهل بلدة
مفعول ايب والضمير في عنه يعود الى الجملة والولية بفتح الواو وكسر اللام
وتشديد الياء اخر الحروف البرذعة التي توضع تحت الرحل والهجر
بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والاصل فتحها نصف النهار عند
اشتداد الحر والى راي سليم اشار الناظم بقوله واجري القول
كظن مطلقا عند سليم وغيرهم يشترطوا في اعمال لفظ القول عمل ظن شروطا
وهي كونه فعلا مضارعا فخرج المصدر والوصف والماضي والامر فلا
يعمل شيء من ذلك عمل ظن لانها لم تقو قوة المضارع في هذا الباب وسيذكر

السيرافي بكسر السين قلت با لخطاب وسوي به الكوفي قل فيجوز على قولهما اعمال الماضي المسند الى نا المخاطب وفعل الامر نحو قلت زيدا منطلقا وقل زيدا منطلقا بجامع الاسناد الى ضمير المخاطب ويشترط في المضارع اسناده للمخاطب لان الاعمال انما يكون مع فعل المخاطب اذا استفهمته عن ظن نفسه فلا يجوز اعمال المضارع المسند الى ضمير متكلم ولا غايب فلا تقل اقول زيدا منطلقا ولا يقول زيد عمروا منطلقا لما مر ولو قال واسناده للمخاطب وسوى به السيرافي الى اخره كان ابين للتسوية يشترط في زمن المضارع كونه حالا قاله الناظم في شرح التسهيل ورد بقوله وهو عمرو بن ابي ربيعة اما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا انشده سيبويه بنصب الدار على انها مفعول اول وتجمعنا مفعول ثان قال ابو حيان وفيه رد على من اشترط الحال لانه لم يستفهم عن ظنه في الحال ان الدار تجمعه واحبابه بل استفهمه عن وقوع ظنه لا عن ظنه في الحال انتهى وهذا مبني على ان متى ظرف لتقول والحق انه متى ظرف لتجمعنا لا لتقول وفيه نظر لان تقول على هذا غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على الاستفهام الا على قول من لم يشترط الاعتماد عليه ويشترط كونه مضارعا للمخاطب فقط على ما حكاه ابن الجنان في شرح الجزولية وليس التفريع عليه يشترط في المضارع المسند الى ضمير المخاطب كونه واقعا بعد استفهام مجرد واسم سمع الكسائي من العرب اتقول للعميان عقلا فعقلا مفعول اول وللعميان مفعول ثان على التقديم والتاخير وقال عمرو بن معدي كرب المذحجي علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذ الخيل كرت فعلام جار ومجرور والجار على والمجرور ما الاستفهامية ولكن حذفت الفها لدخول الجار عليها والرمح بالنصب مفعول اول وجملة يثقل عاتقي في موضع المفعول الثاني واطعن بضم العين يقال طعن اذا كان بالرمح ونحوه وطعن يطعن بالفتح اذا كان في النسب واذا في الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور على حد اذا السماء انشقت والتقدير اذا لم اطعن انا لم اطعن واذا كرت الخيل كرت قال سيبويه والاخفش من البصريين يشترط في

التقول

الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب كونهما متصلين من غير حاجز
بينهما فلو قلت أأنت تقول زيد منطلق فالحكاية واجبة وخولفا قال ابو حيان
وخالفهما الكوفيون وساير البصريين فلجاز والنصب ولم يعتدوا بالضمير فاصلا
ووجه قولهم بان الاستفهام يطلب الفعل وانت فاعل فعل مضمر وذلك
الفعل واقع على الاسمين فينصبهما وبهذا يتبين أن الحكم انما هو للمذكور واما
المضمر فلا عمل له الا في الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر
وهو لم يتصل بالاستفهام نقله الموضح في حواشي التسهيل بتعقبه ومن
خطه نقلت وعلى هذا فيشكل قوله هنا فان قدرت الضمير وهو انت فاعلا
بمحذوف والنصب للمفعولين بذلك المحذوف جاز اتفاقا فلينا مل واغتفر الجمهور
الفصل بين الاستفهام والفعل بظرف زماني ومكاني او مجرور او معمول للقول
مفعولا كان او حالا او غيرهما والى ذلك اشار الناظم بقوله وكتظن اجعل تقول
ان ولي مستفهما به ولم ينفصل بغير ظرف اوكظرف او عمل وان ببعض ذي فصلت
يحتمل فالفصل بالظرف الزماني كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة شملي بهم ام تقول
العبد محتوما فالهمزة للاستفهام وبعد بفتح الباء ظرف زمان وبعد بضم
الباء مضاف اليه وبينهما جناس محرف والدار مفعول اول لتقول وجامعة مفعوله
الثاني وشملي مفعول جامعة والبعد مفعول اول لتقول الثاني ومحتوما مفعوله
الآخر فاعمل تقول مرتين والاول منهما مفصول من الاستفهام بالظرف والثاني
متصل بالاستفهام بام والفصل بالظرف المكاني كقولك اعندك تقول
زيدا جالسا والفصل بالمجرور كقولك أفي الدار تقول زيدا مقيما والفصل بالمعمول
معمول لقوله وهو الكميت بن زيد الاسدي اجهالا تقول بني لوي لعمر ابيك ام متجاهلينا
فصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني والاصل تقول بني
لوي جهالا فبني لوي مفعوله الاول والمراد بهم قريشا والجهال جمع جاهل
والمتجاهل هنا الذي يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى انظن
بني لوي جهالا ام مظهرين الجهل حين استعملوا اهل اليمن على عمالهم
وقدموهم على بني مضر مع فضلهم عليهم والفصل بالحال كقولك اسرعا تقول

زيد منطلقا فالان المعمول المتقدم في نية التاخير قال السهيلي ويشترط في المضارع

ان لا يتعدي باللام نحو اتقول لزيد عمرو منطلق وبرفعهما قال لانك اذا عديته

باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الا قولا مسموعا لان الظن من افعال القلب

وذكر انه يدل عليه اصول النحاة مع استقراء كلام العرب نقله عنه المرادي

بتعليله في شرح التسهيل واقره وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو ام تقولون

ان ابراهيم الاية بالتاء المثناة فوق وكسران في قراءة الخطاب للاخوين وابن عامر

وحفص وروي علام تقول الرمح بالرفع على الحكاية واذا اعمل ظن فهل يجري مجراه

في العمل خاصة ام في العمل والمعنى معا مذهب الجمهور انه لا يعمل عمل ظن حتى يتضمن

معنى الظن في اللغة السليمية وغيرها وزعم بعضهم انه قد يجري مجرى الظن

في العمل ولا يتضمن معناه كقوله قالت وكنت رجلا فطينا هذا لعمر الله اسرائينا

فليس المعنى على ظننت لان هذه المراة رات عند هذا الشاعر ضبا فقالت

هذا اسرائين لانها تعتقد في الضباب انها من مسخ بني اسرائيل والى هذا

ذهب الاعلم وابن خروف واختاره وصاحب البسيط قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال

ان يكون هذا مبتدا واسرائين على تقدير مضاف اي مسخ بني اسرائين فحذف

المضاف الذي هو الخبر وبقي المضاف اليه على جره لانه غير منصرف للعلمية و

العجمة لانه لغة في اسرائيل واذا اجري القول مجرى الظن فهل يجوز فيه ما جاز

في الظن من الالغاء والتعليق وكون العامل والمفعول لمسمى واحد قال في النهاية

نعم وبحث الشاطبي المنع ولا يبعد تخريجه على القولين السابقين فمن قال انه

يجريه في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع قلت تفقهه

ولم اره نصا هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلثة بالنصب بدلا من مفاعيل ولم يقل ثلثة

مفاعيل بالاضافة لان اضافة العدد الى الصفة قليلة او ضرورة قاله ابو حيان

نقلا عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز ثلثة مفعولين بجمع الي هلام لان مفعولا

اسم للفظ وهو غير عاقل قاله الموضح في الحواشي وهي اعلم واري اللذان كان اصلهما

قبل دخول همزة النقل عليهما علم راي المتعديان لاثنين وانما اقتصر عليهما وقوفا

مع السماع واما بقية اخواتهما وهي ظننت واخواتها فمنع من نقلها بالهمزة كثير من

البصريين فقصروا ذلك على السماع ومنعوا ان يقال ظننت زيدا عمرا قائما لانه لم ينقل عن العرب فالزيادة عليه ابتداء لغة واجازه قوم منهم طردا للباب قاله ابو البقا في شرح لمع ابن جني وما ضمن معناهما من نبا بتشديد الموحدة وانبا وخبر بتشديد الموحدة واخبر وحدث بتشديد الدال نحو كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم فيري بضم اليا مضارع اري والهاء والميم مفعول اول والله فاعل واعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث قاله الزمخشري وهو مبني على ان الاعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر قال الموضح في حواشيه وهذا قول المعتزلة واما اهل السنة فيعتقدون ان الاعمال تجسم وتوزن حقيقة فيري على هذا بصرية وحسرات حال والمعتزلة يقولون علمية وحسرات مفعول ثالث والذي اجازوه ممكن عندنا فانهم اذا ابصروها حسرات فقد علموها كذلك والذي نقوله نحن ممتنع عندهم انتهى والحق بذلك راي الحلمية سماعا نحو اذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو اراكهم كثيرا لفشلتم فالكاف فيهما مفعول اول والها والميم مفعول ثان وقليلا في الاول وكثيرا في الثاني مفعول ثالث وفي هذه الامثلة رد على ابن الخباز حيث قال لم اظفر بفعل متعدي لثلثة الا وهو مبني للمفعول كما في قول النابغة نبئت زرعة والسفاهة كاسمها تهدي الى غرايب الاشعار فالتا نايب الفاعل وهي المفعول الاول وزرعة مفعول ثان وجملة تهدي الى مفعول ثالث وما بينهما اعتراض وقول الاعشى ميمون بن قيس وانبئت قيسا ولم ابله كما زعموا خير اهل اليمن فالتا مفعول الاول وقيسا الثاني وخير الثالث ومعنى ابله اجربه وقول العوام بن عقبة بن كعب بن زهير وخبرت سوداء الغميم مريضة فاقبلت من اهلي بمصر اعودها فالتا المفعول الاول وسودا الثاني ومريضة الثالث والغميم بالغين المعجمة موضع وقول رجل من بني كلاب وما عليك اذا اخبرتني دنفا وغاب بعلك يوما ان تعوديني فالتا المكسورة مفعول اول ويا المتكلم الثاني ودنفا الثالث والدنف المريض وقول الحارث بن حلزة اليشكري اومنعتم ما تسالون فمن حدثتموه له علينا العلاء فالضمير المرفوع مفعول اول والمنصوب مفعول ثان والجملة بعده مفعول ثالث والفعل في الجميع مبني للمفعول والى نصب هذه الافعال مفاعيل ثلثة اشار الناظم بقوله الى

ما في وعلما غدوا اذا صارا ادري واعلما ثم قال وكارى السابق بنا الخلاف حدث
ابنا كذا الشيخ قال الناظم في شرح التسهيل اذا ولي من ذلك يعني من نصب
بنا واخواته ثلثه ان يحمل الثاني منهما على نزع الخافض كما في آية التحريم وكما في
قول بعض العرب نبئت زيدا مقتصرا عليه وكما قال سيبويه في نبئت عبد الله
والثالث حال ويرجح ذلك كونه حملا على ما ثبت وهو التوسع وان فيه سلامة
من التضمين الذي هو خلاف الاصل انتهى ويجوز عند الاكثرين حذف المفعول
الاول استغناء عنه كما علمت كبشك سمينا ولا تذكر من اعلمته ويجوز الاقتصار عليه كما
علمت زيدا ولا تذكر من اعلمت به لان الفايدة لا تعدم في ما الاستغنا عن الاول
ولا في الاقتصار عليه اذ قد يراد الاخبار بمجرد اعلام الشخص المذكور هذا قول
ابي العباس المبرد وابي بكر وابن كيسان وخطاب وابن ابي الربيع وابن مالك و
الاكثرين وذهب سيبويه وابن البادش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور
الى انه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه كفاعل علم وهو قياس قول الاخفش
لا يحذف من الثلثة وزعم الشلوبين انه يجوز الاقتصار عليهما ومنع الاقتصار
عليهما ومنع الاقتصار عليه واما حذف الثلثة جميعا فقال ابن مالك الصواب
جواز حذف الثلثة لدليل وغيره وان لم يجز في باب ظن الحذف لغير دليل
وذلك لان قولك علمت وظننت لا فايدة له لان الانسان لا يخلو غالبا
من علم او ظن واما الاعلام فانه يخلو منه انتهى والثاني والثالث من المفاعيل
الثلثة بعد النقل من جواز حذف احدهما اختصارا اي لدليل ومنعه اقتصارا اي
لغير دليل ومن الالغا والتعليق ما كان لهما قبل النقل والى ذلك اشار بقول الناظم
وما لمفعولي علمت مطلقا للثان والثالث ايضا حققا خلافا لمن منع الالغاء
والتعليق مطلقا سوا كان للفاعل ام للمفعول وهو ابو علي الشلوبين ونسبه
الى المحققين وخلافا لمن منعهما في المبني للفاعل وهو ابو موسى الجزولي فانه
فرق بين البنا للمفعول والبنا للفاعل فقال يجوز في المبني للمفعول لمساواته
في الحكم لباب علم لصيرورته بالبنا للمفعول ورفع نايب الفاعل كصورته في المتعدي
الى اثنين ولا يجوز في المبني للفاعل لان الفعل يكون اذا الغي معملا ملغى في حالة واحدة

وذلك تناقض وقال خطاب في الترشيح لا يلغى اعلم واخواتها الان منصوبا لا ينعقد منهما مبتدأ وخبر لبقاء الاول غير مرتبط فان ينتها للمفعول ووسطها او اخرتها جاز ذلك اذ ليس لنا سح الا منصوبا ينعقد منهما مبتدا ولم يؤثر فيهما ثبت او لنا من الاعمولة على الالغاء في المبني للفاعل من النثر قول بعضهم بركة اعلمنا الله مع الاكابر فالبركة مبتدا ومع الاكابر خبره واعلم ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدا وخبره ومن النظم قوله وانت اراني الله امنع عاصم وارأف مستكفٍ واسمح واهبٍ فانت مبتدا وامنع خبره واراني ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدا وخبره ولنا مثل التعليق من النثر الفصيح قوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد فالكاف والميم مفعول اول وجملة انكم لفي خلق جديد في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث والفعل معلق عن الجملة باسرها باللام ولذلك كسرت ان واذا شرطية وجوابها محذوف مدلول عليه بجديد والتقدير اذا مزقتم تجدد دون وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الاول وما سد مسد المفعولين ولا يصح ان يكون جملة ان وما بعدها جواب الشرط لان الحرف الناسخ لا يكون في اول الجواب الا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم ومن النظم قوله حذار فقد نبئت انك للذي ستجزى بما تسعى فتسعد او تشقى فحذار بكسر الراء اسم فعل بمعنى احذر ونبئت بالبناء للمفعول فعل ماض والتاء نائب الفاعل وهو المفعول الاول وجملة انك للذي في موضع نصب سدت مسد المفعولين والفعل معلق عنها باللام ولذلك كسرت ان قال ابن مالك في النظم وغيره واذا كانت ارى واعلم منقولتين من رأى البصرية وعلم العرفانية المتعدية كل منهما لواحد تعديا بالهمزة لاثنين نحو ارايت زيدا الهلال اي ابصرته اياه واعلمت زيدا الخبر اي عرفته اياه قال الله تعالى من بعد ما اريكم ما تحبون فالكاف والميم مفعول اول وما تحبون مفعول ثان واما واذ يريكموهم اذ التقيتم في اعينكم قليلا فقليلا حال لا مفعول ثالث وهذان المفعولان حكمهما حكم مفعولي كسا في الحذف لهما او لاحدهما لدليل وغيره وفي كون الثاني منهما لا يكون جملة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تعديا لواحد بلا همز فلاثنين به توصلا والثان منهما كثاني اثنى كسا فهو به في كل حكم ذو ائتسا

فهما

بينهما ان الثاني منهما غير الاول الا ترى ان الحكم غير زيد في قولك علمت زيدا
الحكم كما الثوب غير زيد في قولك كسوت زيدا ثوبا فتقول حذف الاول علمت
الجهول ربت الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفي حذف الثاني اعلمت زيدا ورايت
زيدا كما تقول كسوت ثوبا وفي حذف الثاني علمت زيدا وفي حذفهما معا علمت
ورايت كما تقول كسوت وفي منع الالغاء والتعليق في المفعولين معا لانهما ليس اصلهما
المبتدا والخبر قيل وفيه نظر في موضعين احدهما ان علم بمعنى عرف انما حفظ نقلها الى اثنين
بالتضعيف لا بالهمزة نحو وعلم ادم الاسما والموضع الثاني ان ارى البصرية سمع تعليقها بالاستفهام
عن المفعول الثاني نحو رب ارني كيف تحيي الموتى فارِ فعل دعاء والمتكلم مفعول الاول وكيف
تحيي الموتى جملة استفهامية في موضع نصب على انها مفعوله الثاني متعلق عن
لفظها بالاستفهام بكيف وهذا النظر لابي حيان وقد يجاب عن الاول بالتزام
جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسا على المتعدي لاثنين كما قيس نحو ليست
زيد جبة على كسوة جبة وظاهر كلام الشاطبي انه سمع في علم نقلها بالهمزة الى اثنين
فانه قال واما السماع في المتعدي فكثير وذكر امثلة منها علم الشي واعلمته اياه
اي عرفته اياه هذا نصه فيسقط القول بانه انما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة
ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا حاجة الى دعوى القياس مع وجود السماع و
قد يجاب عن النظر الثاني بادعاء ان الرؤية هنا اي في ارني كيف تحيي الموتى علمية لا بصرية
كما قال الحرفي الم تر الى ربك كيف مد الظل الرؤية القلبية في هذا ومخرجها مخرج رؤية
العين ويجوز في مثل هذا مع الرؤية ولا يجوز مع العلم انتهى ذكره في سورة النسا
ولك ان تقول ليس هذا من التعليق في شي بل جملة كيف تحيي في تاويل مصدر
منصوب على المفعولية والتقدير ارني كيفية احيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن
مالك في وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير وتبين لكم كيفية فعلنا بهم
على انا لا نسلم امتناع التعليق عن المفعول الثاني في باب كسا لجواز ان تقول
اكسنى كيف شئت كما تقول ارني كيف تفعل لانه سوال عن مفعول به قلته بحثا
ثم ثم انه مسطور افان صح سقط النظر الثاني وصح عموم قول الناظم والثاني منهما
كثاني اثنى كسا فهو به في كل حكم ذو ائتسا هذا باب الفاعل الفاعل لغة من اوجد الفعل

واصطلاحا اسم صريح ظاهر او مضمر بارزا او مستترا وما في تاويله اي الاسم
المبتدا بفعل تام متصرف او جامد وما في تاويله اي الفعل مقدمه اي الفعل
او ما في تاويله على المسند اليه في اصلي المحل في التقديم واصلي الصيغة فالاسم
الصريح الظاهر نحو تبارك الله والمضمر البارز نحو تباركت يا الله والمستتر
نحو اقوم وقم والموول به اي بالاسم ما اقترن بسابك لفظا او تقديرا والسابك
هنا ان وان وما دون لو وكي نحو اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا الم يان للذين
امنوا ان تخشع قلوبهم اي خشوع قلوبهم يسر المرء ما ذهب الليالي اي ذهابها
ولا يقدر من هذه الاحرف الا ان بسكون النون خاصة نحو ما راعني الا يسير اي
الا ان يسير ولا تقدر ان المشددة ولا ما لعدم ثبوته ولا يقدر فاعل موول بالاسم
من غير سابك من هذه الاحرف المثلثة عند البصريين خلافا للكوفيين
والاحتجاج لهم في نحو ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه حيث اول ليسجننه
بالسجن بفتح السين على انه فاعل بدا لاحتمال ان يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه
راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بدا كما جاء مصرحا به في قوله الشطر
بدا لي من تلك القلوص بدا واليه ذهب المبرد ومن وافقه والفعل كما مثلنا
من نحو تبارك الله اولم يكفهم انا انزلنا وجهه اي من الفعل اتى زيد ونعم الفتى
لا فرق في ذلك بين المتصرف كاتى والجامد كنعم والموول بالفعل يشمل اسم الفاعل
نحو مختلف الوانه فمختلف في تاويل يختلف والوانه فاعل وصح اعماله لاعتماده على
موصوف محذوف والتقدير صنف مختلف الوانه ولا فرق في اسم الفاعل بين
العامل كما مثل وغير السالم نحو منيرا وجهه في قولك اتى زيد منيرا وجهه وهو المشار
اليه في النظم بقوله الفاعل الذي كمرفوعي اتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى فاتى فعل
ماض وزيد فاعل منيرا حال من زيد ووجهه فاعل منيرا وصح عمله فيه لاعتماده
على صاحب الحال وهو زيد وامثلة المبالغة نحو اضراب وضروب او مضراب وضريب
اوضروب زيد والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه واسم التفضيل نحو قوله ما رايت
امرا احب اليه البذل منه اليك يا ابن سنان والمصدر نحو قوله الا ان ظلم نفسه
المرء بين واسم المصدر نحو عجبت من عطا الدنانير زيد واسم الفعل نحو هيهات العقيق

والظنون

والظرف وغد يا له المعتمدين نحو ومن عنده علم الكتاب وافي الله شك قال
ابو حيان واسم موضوع موضع الفعل نحو اياك انت وزيدا ان تخرجا نفي
اياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك اكد بالمنفصل المرفوع وعطف
عليه المرفوع واياك وضع موضع احذر انتهى وقولنا تام مخرج للفعل الناقص
نحو كان زيد قايما فان زيدا لا يسمى فاعلا حقيقة في الاصطلاح وقوله مقدم
مانع لتوهم دخول زيد من نحو زيد قام في حد الفاعل خلافا للكوفيين بل زيد
مبتدا وقام متحمل الضمير والجملة خبره وينبغي ان يقيد ذلك بالاختيار فقد
حكى ابن مالك عن الاعلم وابن عصفور انهما قالا في فلما وصال على طول الصدود
يدوم ان وصال فاعل بدوم المذكور لا بمحذوف وان الذي سوغ ذلك
الضرورة انتهى وقوله اصلي المحل قيد مخرج نحو قايم زيد فان زيد ليس فاعلا لان
المسند وهو قايم مقدم في اللفظ واصله التاخير لانه خبر وزيد مبتدا هذا
قول جمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى جواز كون قايما
مبتدا وان لم يعتمد على نفي او استفهام وزيد فاعل سد مسد الخبر فعلى
قولهم يجب ادخاله في الحد فلا يحتاج الى قوله اصلي المحل وذكرا صالة الصيغة
قيد مخرج لنحو ضرب زيد بضم اول الفعل وكسر ثانيه فانها صيغة غير اصلية لانها
مفرعة عن ضرب بفتحها على الصحيح عند جمهور البصريين فزيد ليس فاعلا
بل نايب عن الفعل وعلى القول بانها صيغة اصلية يحتاج الى قيد لاخراج
نايب الفاعل ومخرج لنحو مضروب زيد فانها مفرعة عن ضارب ومخرج
لنحو اعجبني قراة في الجامع القرآن فالمصدر هنا بمعنى المفعول لانه واقع فعل
موقع مبني للمفعول فصيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل تقديرا والقران
نايب الفاعل به والتقدير يعجبني ان يقرا في الجامع القران وسلم الحد بعد
ذلك للفاعل وله احكام سبعة احدها الرفع لانه عمدة اذ لا يستغني الكلام
عنه ورافعه المسند وفاقا لسيبويه لا بكونه فاعلا خلافا لخلف الاحمر وقد ينصب
ويرفع اذا فهم المعنى سمع من كلامهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر
برفع اولهما ونصب ثانيهما وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا واستاثر له بعضهم

بقراة عبد الله فتلقى ادم من ربه كلمات بنصب ادم ورفع كلمات وفيه
نظر لامكان حمله على الاصل لان تلقى شيئا فقد تلقاه الآخر ونحو يجر لفظا
باضافة المصدر نحو ولولا رفع الله الناس فالله فاعل والناس مفعول والتقدير
ولولا ان يدفع الله الناس او بجر باضافة اسمه اي المصدر نحو قول عايشة
من قبلة الرجل امراته الوضو فالوضو مبتدأ موخر ومن قبلة الرجل خبر مقدم
وقبله بضم القاف اسم مصدر قبل والرجل فاعله وامراته مفعوله وسياتي ان
اسم المصدر غير العلم والميمي انما يعمل عند الكوفيين والبغداديين او بجر
بمن او البا الزايدتين او اللام الزايدة فالاول نحو ان تقولوا ما جاءنا من بشير اي
ماجاءنا بشير والثاني نحو كفى بالله شهيدا اي كفى الله والثالث نحو هيهات هيهات
لما توعدون اي هيهات ما توعدون الحكم الثاني وقوعه بعد المسند وهذا مستفاد
من قوله في الحد مقدم اي على الفاعل ولكنه ذكره توطية لقوله فان وجد في
اللفظ ما ظاهره انه فاعل مقدم على المسند وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا
في المسند وكون المسند اليه المقدم اما مبتدأ في نحو زيد قام ففي قام ضمير مستتر
مرفوع على الفاعلية عايد على زيد وزيد مبتدا وقام فاعله خبر زيد واما
فاعلا حالكونه محذوف الفعل في نحو وان احد من المشركين استجارك
فاحد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وان استجارك احد
استجارك وانما لم يجعل احد مبتدا واستجارك خبره من غير حذف لان اداة
الشرط لتعليق فعل بفعل فهي مختصة بالجمل الفعلية على الاصح عند جمهور البصريين
خلافا للاخفش والكوفيين فيجوز عندهم ان يكون احد مبتدا وسوغ الابتدا
به تقدم الشرط عليه او نعته بالجرور بعده واستجارك خبره وجاز الامران الابتدا
ئية والفاعلية في نحو ابشر يهدوننا فبشر يجوز ان يكون مبتدا وسوغ الابتدايه
تقدم الاستفهام عليه وجملة يهدوننا خبره ويجوز ان يكون فاعلا بفعل
محذوف يفسره يهدوننا والتقدير ايهدينا بشر يهدوننا والتقدير ايهدينا بشر يهدوننا
والارجح الفاعلية لان الغالب في الهمزة دخولها على الافعال وجاز الامران في
انتم تخلقونه فانتم يجوز ان يكون مبتدا وتخلقونه وخبره ويجوز ان يكون

258

فاعل نعل محذوف يفسره المذكور والاصل تخلقونه تخلقون نحن ف
الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم ابدل من الضمير المتصل
به ضمير منفصل على هو القانون عند حذف العامل والذي رجح الفاعلية لان
الاستفهام بالفعل اولى منه بالاسم وعورض بان في الفعلية تخالفا
في عطف ام نحن الخالقون عليه وفي الابتدا يتناسبا والتناسب اولى من
التخالف ومن ثم قال الموضح في المغنى وتقدير الاسمية في انتم تخلقونه ار
جح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي ام نحن الخالقون انتهى و
هذه الارجحية وان كانت بالنسبة لشي خاص مطلوب في الجملة لاجل
المعادلة واذا تعارض المرجحان تساقطا وبقي الوجهان على السوا وماذكره
من وجوب تاخير الفاعل عن المسند هو مذهب البصريين وعن الكوفيين
جواز تقديم الفاعل المسند تمسكا بنحو قول الزبا بفتح الزاي والبا الموحدة المشددة
والمد ملكة الجزيرة وتعد من ملوك الطوايف ما للجمال مشيها وئيدا اجندلا يحملن
ام حديدا وجه التمسك ان مشيها روي مرفوعا ولا يجوز ان يكون مبتدا اذ لا خبر له في
اللفظ الا وئيدا وهو منصوب على الحال فتعين ان يكون فاعلا بوئيد لتقدمه
عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعي ووئيدا بفتح الواو وكسر
الهمزة وبعدها يا مثناة تحت فدال مهملة التؤدة قاله الجوهري وفي
القاموس الوئيد الرزانة والتاني وهو عندنا معشر البصريين ضرورة والضرورة
تبيح تقديم الفاعل على المسند كما تقدم او مشيها مبتدا حذف خبره لسد الحال
مسدة اي يظهر وئيدا كقولهم حكمك مسمطا فحكمك مبتدا حذف خبره لسد
الحال مسدة اي يظهر حكمك لك مثبتا قيل ومشيها بدل من ضمير الظرف المنتقل
اليه بعد حذف الاستقرار وذلك ان ما استفهامية في محل رفع على الابتدا
وللجمال خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عايد على
ما الاستفهامية وهذه التخريجات ضعيفة اما الضرورة فلانه لا اي لانها التمكن
منها بنصبه على المصدرية او الجر على البدلية من الجمال بدل اشتمال واما الابتدائية
فتخريج على شاذ كما مر في بابه واما البدل من الضمير فلانه لا عايد لبعض واشتمال

وكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظا او تقديرا او على تقدير تحلّله ففيه ضعف من وجه اخر وهو ان الضمير المستتر في الظرف وضميرها الاستفهامية واذا ابدل شيء منها منه وجب ان يقترن بحرف الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به في المغني فان قلت ما فايدة الخلاف بين اهل البلدين قلت فايدته تظهر في التثنية والجمع فتقول على راي الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالافراد فيهما ولا يجوز ذلك على راي البصريين بل لا بد من الضمير المطابق في قام الحكم الثالث من احكام الفاعل انه لا بد منه لان المسند حكم ولا بد للحكم من المحكوم عليه فان ظهر الفاعل في اللفظ بان نطق به ظاهرا كان او مضمرا نحو قام زيد والزيدان قاما فذاك واضح وان لا يظهر في اللفظ فهو ضمير مستتر راجع اما المذكور متقدم على المسند كزيد قام كما مر في الحكم الثاني ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله او راجع لما دل عليه الفعل المسند المستتر فيه الضمير كالحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ففي يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الشارب لدلالة عليه يشرب بالالتزام اي ولا يشرب هو اي الشارب لان يشرب يستلزم شاربا وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزني الزاني وليس براجع الى الزاني لفساد المعنى او راجع لما دل عليه الكلام او دل عليه الحال المشاهدة فالاول نحو كلا اذا بلغت التراقي ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها سياق الكلام اي اذا بلغت هي اي الروح والتراقي عالي الصدر والثاني نحو قولهم اي العرب اذا كان غدا فاتني بنصب غدا وقوله وهو سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج خوفا على نفسه فان كان لا يرضيك حتى تردني الى قطري لا اخالك راضيا ففي كان منهما ضمير مستتر مرفوع بكان مدلول عليه بالحال المشاهدة ينطلق اي اذا كان هو اي ما نحن الان عليه من سلامة في غد هذا في المثال هنا وفي البيت فان كان هو اي ما تشاهده مني ففيه لف ونشر مرتب ويجوز في كان فيهما ان يكون تامة وان يكون ناقصة فان جعلتها ناقصة كان غدا في المثال ولا يرضيك في البيت في موضع جرها وان جعلتها تامة كان غدا منصوبا على الظرفية متعلقا بكان ولا يرضيك في موضع

الحال

الحال من فاعل كان وحكي سيبويه اذا كان عبد بالرفع على انه فاعل كان وتميم تنصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم وقطري بفتح القاف والتاء المهملة وكسر الراء وتشديد اليا اخر الحروف وهو قطري بن الفجاءة الخارجي والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر ففهم منه الا انه يجوز حذفه وعن الكسائي اجازة حذفه وتبعه السهيلي تمسكا بنحو ما اولناه من الاية والحديث والمثل والبيت .

ويطرد حذف الفاعل في اربعة مواضع في باب النايب عن الفاعل نحو قضي الامر وفي الاستثنا المفرغ نحو ما قام الا هند وفي افعل بكسر العين في التعجب اذا دل عليه متقدم مثله نحو اسمع بهم وابصر وفي المصدر نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما الحكم الرابع انه يصح حذف فعله جوازا ان اجيب به نفي كقولك بلى زيد جوابا لمن قال ما قام احد فزيد فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول النفي والجملة فعلية اي بلا قام زيد ليطابق الجواب مدخول النفي في الفعلية ولو جعل مبتدا حذف خبره لم يطابق ومنه قوله // تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه من الوجد شيء قلت بل اعظم الوجد فاعظم الوجد فاعل لفعل محذوف دل عليه مدخول النفي والتقدير بل عراه اعظم الوجد والتجلدت من التجلد وهو التصبر على الهموم ونحوها ولم يعر بالعين والراء المهملتين من عراه الامر اذا غشيه وقلبه مفعول يعرو شيء فاعله وبل للاضراب واعظم الوجد شدة الشوق او اجيب به استفهام محقق اي ملفوظ به نحو نعم زيد جوابا لمن قال هل جاك احد فزيد فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ولم يجعله مبتدا حذف خبره لفوات مطابقة الجواب للسوال ومنه ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فالله فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقنا الله لان مثل هذا الكلام عند التحقيق مانوض من الشرط والجزيكون جوابا عن سوال محقق قاله التفتازاني وهو متعين لان القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه ثم قال والدليل على ان المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدا انه جا عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم انتهى وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتدا انه قد جاء كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر

المقوله فل الله ينجيكم منها ومايقال انه قدم لافادة الاختصاص ممنوع
لان الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله الاصح والاحسن ان يقال ان الجملة
الفعلية هنا في الباب اكثر فالحمل عليها اولى وان كانت لا تطابق جملة ال
السوال فى الاسمية واجيب به استفهام مقدر يدل على تقدير لفظ الفعل
المبني للمفعول قاله السيد عبد الله كقراءة الشامي وابي بكر يسبح له فيها بالغدو
والاصال رجال فيسبح مضارع مبني للمفعول وله نايب الفاعل وولجه الخفات
لخفا الاعراب وعدم القرينة وقال الموضح فى الحواشي الجيب بل هو اولى مما هنا
والاصال جمع اصل بضمتين واصل جمع اصيل والجمع آصال على اصايل ورجال
فاعل لفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر وكانه لما قيل يسبح
له فيها بالغدو والاصال قيل من يسبحه رجال حذف الفعل لانتصار يسبح
المبني للمفعول به ولا يصح اسناد رجال الى الفعل المذكور المبني للمفعول
لفساد المعنى لان الرجال ليسوا مسبحين بفتح اليا بل مسبحين بكسرها فالوقف
دونهم قاله وهو ضرار بن نهشل يرثي اخاه يزيد بن نهشل كما قال التفتازاني
في وافيلى وقال ابو عبيده هو مهلهل وقال العيني هو نهشل وقال بعضهم هو
الحارث بن بهنل النهشلي لبيك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح
الطوايح فضارع الفاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر
كانه قيل من يبكيه فقيل ضارع اي يبكيه ضارع ثم حذف الفعل كما قيل ان رجال
فاعل لفعل محذوف اي يسبحه رجال ويبكيه ضارع ويزيد نايب فاعل بيك
المجزوم بلام الامر والضارع الفقير الذليل والمختبط الذي ياتي اليك للمعروف
من غيره وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوايح
جمع مطيحة على غير قياس كلواقح جمع ملقحة والقياس المطاوح والملاقح
ومن تعليلية متعلقة بمختبط وما مصدرية والمعنى ليبك يزيد رجل
ذليل ومتوقع معروف لاجل اذهاب المنايا يزيد ويروى ليبك يبنا
الفعل للفاعل ويزيد مفعوله وضارع فاعله وفي كل من الروايتين
وجه حسن اما الاولى فمن جهة جعل يزيد الذي هو ملاذ الضعفا في صورة

الجمل

العمدة واما الثانية فمن جهة عدم الحذف وهو اي حذف فعل الفاعل كما في
الاية والبيت قياس وفاقا للجرمي بفتح الجيم نسبة الى بني جرم قبيلة مشهورة
واسمه صالح بن اسحاق وكنيته ابو عمر ولابن جني بكسر الجيم واسكان اليا ليس
منصوبا وانما هو معرب كني واسمه ابو الفتح وهما من البصريين اجاز اكل
الطعام زيد وشرب الما عمرو بالبنا للمفعول فيهما ومذهب الجمهور انه لا ينقاس
عليه والمرفوع في الاية والبيت خبر مبتدا محذوف والتقدير المسبح له رجال
والباكي ضارع صرح بالتقدير الاول ابو حيان وبالثاني صاحب البسيط
على القياس للجوزي في نحو يوعظ بالبنا للمفعول في المسجد رجل ان يجعل رجل فاعل
فعل محذوف لاحتماله للمفعولية والرفع بالنيابة عن الفاعل فيقع اللبس فيجب ان
يكون مرفوعا على النيابة عن الفاعل بخلاف يوعظ في المسجد رجال زيد فانه يجوز
ان يجعل زيد فاعل فعل محذوف لعدم احتماله للمفعولية لان الفعل المبني
للمفعول رفع رجال على النيابة عن الفاعل ونايب الفاعل لا يكون الا واحدا كالفاعل
كما لو قيل من يعظهم فيقال زيد اي يعظهم زيد والى ذلك اشار الناظم بقوله
برفع الفاعل فعل اضمر كمثل زيد في جواب من قرا واستلزمه اي استلزم الفعل
الرافع للفاعل ما ذكر قبله من فعل لقوله وهو الفرزدق غداة احلت لابن اصرم طعنة
حصين عبيطات السدايف والخمر فالخمر مرفوع بفعل محذوف يستلزمه احلت اي وحلت
له الخمر لان احلت المزيد يستلزم حلت المجرد وحكي ان الكسائي سئل بحضرة يونس
بن حبيب عن توجيه رفع الخمر في هذا البيت فقال باضمار فعل اي وحلت
له الخمر فقال يونس ما احسن والله ما وجهته غير اني سمعت الفرزدق ينشد
بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا نقله محمد بن سلام
فغداة نصب على الظرفية وطعنة فاعل احلت وحصين بالجر بدل من ابن
اصرم او عطف بيان عليه وعبيطات مفعول احلت والعبيط بالعين
المهملة الطري من اللحم والسدايف بالسين المهملة والفا اخره سقف السنام
وغيره مما غلب عليه السمن وكان حصين بن اصرم قتل له قريب فحرم على نفسه
شرب الخمر واكل اللحم الطري حتى يقتل قاتل قريبه فلما طعنه وقتل احلت له

الطعنة شرب الخمر واكل اللحم الطري او نسة اي فسر الفعل الرافع للفاعل بعد ما
من فعل نحو وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل فعل محذوف يفسره
استجارك والتقدير وان استجارك احد والحذف في هذه الاخيرة واجب لان
استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض
والمعوض وتقدم الخلاف فيها والحكم الخامس من احكام الفاعل ان فعله
وما هو بمنزلته يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع افراده فكما تقول قام اخوك
واقايم اخوك كذا تقول قام اخواك واقايم اخواك وقام اخوتك واقايم اخوتك
وقام نسوتك واقايم نسوتك بتوحيد المسند في الجميع لانه لو قيل قاما
اخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدا موخر
وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم وكذا في تثنية الوصف وجمعه فالتزم
توحيد المسند دفعا لهذا الابهام وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين
علامة التانيث ليست بعلامة اضمار فلا تلتبس بعلامته ولغة التوحيد
هي الفصحى وبها جا التنزيل قال الله تعالى قال رجلان ونحو وقال الظالمون وقال
نسوة واليها اشار الناظم بقوله وجرد الفعل اذا ما اسندا لاثنين او
جمع كفاز الشهدا وحكى البصريون عن حي وطي وبعضهم ازد شنوه
بفتح الهمزة وسكون الزاي والسين قال في الصحاح ازد ابو حي من
اليمن وهو بالسين افصح يقال ازد شنوه وازد عمان وازد السراة واختلف
في تسميته ازدا او اسدا فقيل لانه كان كثير العطا فقيل له ذلك لكثرة
من يقول اسدي الي كذا وقيل لانه كان كثير النكاح والازد والاسد
النكاح وشنوه بفتح الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة نحو يوم ضربوني
قومك وضربتني نسوتك وضرباني اخواك وفي الحديث او مخرجي هم قاله
صلعم لما قال له ورقة بن نوفل وددت ان اكون معك اذ يخرجك قومك
والاصل او مخرجوي هم فقلبت الواو ياء وادغمت اليا في اليا وقال عمرو بن ملقط
الجاهلي الفينا عيناك عند القفا اولى فاولى لك ذا وافيه فالفينا بالبنا
للمفعول فعل ماض وعيناك نايب الفاعل والحق الفعل علامة التثنية مع

264

اسناده الى الظاهر ونايب الفاعل كالفاعل وعند ظرف بمعنى قرب متعلق بالهنيا وذا واقية حال من المضاف اليه وهو الكاف وواقية مصدر معناه الوقاية كالكاذبة مصدر معناه الكذب واولى فاولى لك دعاء اي قاربك ما يهلكك وهذا البيت يصفه به رجلا يهرب اذا اشتد الوطيس فهو يلتفت الى ورائه مخافة ان يتبع فتلتقي عيناه عند قفائه من شدة الالتفات وقال امية يلومونني في اشتراء النخيل اهلي فكلهم الوم فاهلي فاعل يلومونني فالحق الفعل علامة الجمع مع انه مسند الى الظاهر واشتراء مصدر مضاف الى مفعوله وحذف فاعله ويروى اشتراي النخيل باضافة المصدر الى فاعله ونصب مفعوله وكلهم مبتدأ والوم بفتح الواو خبره وهو اسم تفضيل من ليم بالبناء للمفعول كقيل اي وكلهم اكثر ملومية واللوم العذل ويروى وكلهم يعذل وبعده واهل الذي باع يلحونه كما لحي البايع الاول وقال الاخر نتج الربيع محاسنا القحنها غر السحايب فنعم جمع غراء مؤنث اغر بمعنى ابيض فاعل القح والحقه علامة جمع المؤنث وهي النون والسحايب جمع سحابة والفعل والفاعل نعت محاسنا ومحاسن جمع محسن كمساوي جمع مسوء على غير قياس والوصف في ذلك كالفعل الا ان الوصف اذا اسند الى جماعة الاناث لحقه الالف والتاء دون النون نحو اقايمات الهندات والصحيح عند سيبويه ومتابعيه ان الالف والواو والنون في ذلك المسموع احرف وان طيا وازد شنوءة دلوا بها على التثنية والجمع تذكيرا وتأنيثا كما دل الجمع من العرب بالتاء في نحو قامت على التانيث بجامع الزعينة عن الغير فالتثنية والجمع فرع الافراد كما ان المؤنث فرع المذكر قال سيبويه واعلم ان من العرب من يقول ضربوني قومك فشبهوا هذا بالتاء التي يظهر في قالت فلانة كانهم ارادوا ان يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة ثم قال وهي لغة قليلة والى ذلك تشير قول النظم وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند لانهما اي الفاعلين وما بعدها من الظاهر مبتدا وهي وما قبلها خبر على التقديم للخبر والتاخير للمبتدا وما بعدها تابع لها على الابدال من الضمير بدل كل من كل والصحيح ايضا ان هذه اللغة وهي الحاق العلامات لا تمتنع مع المفردين والمفردات المتعاطفة يعزو

خلافًا فان اعمي ذلك بكسر ميم الجمع اي محلا قال من زعم ان الظواهر مبتدا ت تو...
زعم انها ابداله ولمن زعم انها ابدال امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات وانما
كان الصحيح انها حروف لا ضماير لقول الائمة من اهل اللغة ان ذلك لغة لقوم معينين
وتقييم الجر كما يقول به الاول والابدال من الضمير كما يقول به الثاني بجرها جميع العرب
ولا اختصاص بلغة قوم باعيانهم قاله ابن مالك في شرح التسهيل وانما كان الصحيح
ان هذه اللغة لا تمتنع مع المتعاطفات لمجي قوله وهو عبيد الله بن قيس الرقيات
يرثي مصعب بن الزبير بن العوام رضي الله تعالى عنه تولي قتال المارقين بنفسه
وقد اسلماه مبعد وحميم فالحق علامة التثنية وهي الالف في اسلماه مع المتعاطفين
وهما مبعد وحميم والمارقين الخارج من مرق السهم من الرمية مروقا
اذا خرج من الجانب الاخر واسلماه خذلاه يقال اسلمت فلانا اذا لم تعنه ولم
تنصره على عدوه والمبعد اسم مفعول من الابعاد والمراد به الاجنبي من النسب
والحميم القريب وقوله وهو عروة بن الورد يمدح الغنى ويذم الفقر فريني للغنى
اسعى فاني رايت الناس شرهم الفقير واحقرهم واهونهم عليهم وان كان له نسب
وخير فالحق علامة التثنية وهي الالف في كانا مع المتعاطفين وهما نسب
بكسر الخا المعجمة اي الكرم والمعنى وان كان للفقير [illegible] كرم فهو احقر الناس واهونهم
لاجل فقره وبهذين البيتين رد ابو حيان على الخضراوي حيث قال لا نعلم لحاقها
بخبرنا اما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر قال الموضح في المغني وليس برد
بشيء لانه يمنع التخريج لا التركيب شيء الحكم السادس من احكام الفاعل انه ان كان مؤنثا
انث فعله بتا ساكنة في اخر الماضي جامدا كان او متصرفا تاما كان او ناقصا وذلك
مستفاد من قول الناظم وتا تانيث تلي الماضي اذا كان لانثى وبتا المضارعة
في اول المضارع ولم يتعرض له في النظم ويجب ذلك التانيث في مسئلتين
احديهما ان يكون الفاعل ضميرا متصلا لغايبة حقيقية التانيث او مجازيته
ونعني بحقيقي التانيث ماله فرج وبالمجازي خلافه فالحقيقية كهند قامت
او تقوم والمجازية نحو الشمس طلعت او تطلع وانما وجب تانيث الفعل
في ذلك لئلا يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها

والشمس

والشمس طلع قرنها بخلاف الضمير المنفصل نحو هند ما قام الا هي وما يقوم الا هي والشمس ما طلع الا هي وما تطلع الا هي فالتذكير واجب في النثر لعدم التنويم المذكور لان الفعل لا يكون له فاعلان وبخلاف قول المراة الحاضرة قمت او اقوم. فانه لا يمكن تانيثه وان كان ضميرا متصلا للمؤنث تا التانيث يجوز تركها في الشعر مع اتصال الضمير ان كان التانيث مجازيا واليه اشار الناظم بقوله ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع كقوله وهو عامر بن جوين الطائي يصف سحابة وارضا نافعتين فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها وكان القياس ابقلت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه حذفها للضرورة وقال ابن كيسان يجوز ترك التا في الكلام النثر فيقال الشمس طلع كما يقال طلع الشمس لان التانيث مجازي ولا فرق بين المضمر والظاهر واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على انه مختار لا مضطر واجيب بانه انما يثبت ما ذكره بعد ثبوت ان هذا الشاعر ممن يخفف الهمزة بالنقل وغيره فان من العرب من لا يجيز في الهمزة الا التحقيق وقد يعارض بالمثل فيقال انما يثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمزة بالنقل ويؤيد ما قاله ابن كيسان ان الاعلم حكى في شرح ابيات كتاب سيبويه انه روي ابقلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال ولا مزونة فيه على هذا اذ هذا دليل على ان قابله يجز النقل قال وعلى رواية تحقيق الهمزة انما هو لتاويل الارض بالمكان فلا ضرورة انتهى وفي هذا التاويل نظر لان الها في ابقالها قاباه وقوله وهو الاعشى ميمون بن قيس قصيدة يمدح بها رهط قيس بن معديكرب ويزيد بن عبد الدار الحارثي. فاما تريني ولي لمة فان الحوادث اودى بها وكان القياس اودت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف التا ضرورة واللمة بكسر اللام وتشديد الميم شعر الراس دون الجملة والحوادث جمع حادثة والجمع في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي وقيل المراد الحدثان الليل والنهار واودي بمعنى هلك يتعدى بالبا. والمسئلة الثانية من وجوب التانيث ان يكون الفاعل ظاهرا متصلا حقيقي بالفعل

التانيث نحو اذ قالت امراة عمران والى هاتين المسئلتين اشار الناظم بقوله
وانما تلزم فعل مضمر متصل او مفهم ذات حر وشذ قول بعضهم قال فلانة حكاه
سيبويه عن بعض العرب وهو ردي لا ينقاس عليه فيقتصر فيه على السماع
وظاهر قول النظم والحذف قد ياتي بلا فصل انه ينقاس على قلة وانما جاء
في الكلام الفصيح نحو نعم المراة في المدح وبئس المراة في الذم بترك التا فيهما
لان المراد بالمراة فيهما الجنس وهو مؤنث مجازي وسياتي ان الجنس فيه معنى
الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك يجوز فيه ذلك الترك واليه اشار
الناظم بقوله والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لان قصد الجنس فيه بين
ويجوز الوجهان التانيث والتذكير في مسئلتين احدهما المؤنث الحقيقي
الظاهر المنفصل من الفعل بفاصل كقوله وهو جرير يهجو الاخطل لقد
ولد الاخيطل ام سوء على باب استها صلب وشام فترك التا من ولدت
جاير لوجود الفصل بالمفعول وهو الاخيطل بالتصغير والصلب بضم الصاد
المهملة واللام جمع صليب النصارى والشام جمع شامة وقولهم اي العرب
حضر القاضي اليوم امراة فامراة فاعل حضر وترك التا للفصل بالمفعول
وذكروا الظرف قصدا لحكاية الشاهد بتمامه وانما لم يجب التانيث مع الفصل
لان الفعل بعد عن الفاعل المؤنث وضعفت العناية وصار الفصل كالعوض
من تاء التانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد يبيح الفصل ترك
التا في نحو اتى القاضي بنت الواقف والتانيث اكثر من التذكير لقوة جانبه
الا ان كان الفاصل بين الفعل وفاعله المؤنث الا الاستثنائية الايجابية
فالتانيث خاص بالشعر نص عليه الاخفش واوجب التذكير في الكلام نحو ما قام
الا هند لان ما بعد الا ليس هو الفاعل في الحقيقة وانما هو بدل من فاعل
مقدر قبل الا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر ولذلك ذكر الفعل
والتقدير ما قام احد الا هند وانشد الاخفش على التانيث في الشعر ما
برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم فبنات العم فاعل برئت وانثه مع وجود
الفصل بالا وجوزه ابن مالك في النثر على قلة فقال والحذف مع فصل بالا فضلا

دينا الحسن
الاقناة ابن العلاء وقرئ ان كانت لا صيحة بالرفع وقرأ ما البتن و
وابو رجا وعاصم الجحدري بخلاف عنه وجماعة من التابعين فاصبحوا لا يرى
الا مساكنهم بضم التاء من ترى ورفع مساكنهم على النيابة عن الفاعل وقال
ابن جني انها ضعيفة في العربية المسئلة الثانية من جوازا الوجهين المجازي
التانيث نحو جمع الشمس والقمر ولو ورد وجمعت بالتاء لم يمتنع ومنه اي مجازي
التانيث اسم الجنس كشجر واسم الجمع المعرب كقوم ونسوة والجمع المكسر كاعراب
وهنود لانهن في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك جاز التانيث في الفعل
مع اسم الجمع نحو كذبت قبلهم قوم نوح ومع الجمع المكسر نحو قالت الاعراب و
مع اسم الجنس نحو اورقت الشجر وجاز التذكير في الفعل مع اسم الجنس نحو
اورق الشجر ومع اسم الجمع المذكر نحو وكذب به قومك ومع اسم الجمع المؤنث نحو
وقال نسوة مع الجمع المكسر المذكر نحو قال الرجال ومع جمع التكسير المؤنث نحو جاء
الهنود فاتى في جانب التذكير بالنشر مرتبا على ترتيب اللف وفي جانب التانيث
مخلطا كقولهم هو شمس واسد وبحر جودا بهاوشجاعة وقيدنا اسم الجمع بالمعرب
احترازا من اسم جمع المبني نحو الذين فانه لا يقال فيه قالت الذين امنوا بالتانيث
وان قيل ان جمع الذي وانما لم يجب التانيث مع المؤنث المجازي لامرين احدهما
ان التانيث غير حقيقي فتضعف العناية به والثاني ان هذا المؤنث في معنى المذكر
فيحمل عليه كما حمل المذكر على المؤنث في جاءتني كتاب زيد اي صحيفته والى ذلك
اشار الناظم بقوله والتاء مع سوى السالم من مذكر كالتاء مع احدى اللبن الا ان
سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح المذكر والمؤنث اوجبت التذكير في الفعل في
نحو قام الزيدون وفي التنزيل قد افلح المؤمنون واوجبت التانيث في الفعل في نحو
[illegible] ات هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين خلافا للكوفيين فيهما
[illegible] ام اجازوا في الفعل مع كل من جمع التصحيح التذكير والتانيث وخلافا للفارسي
من البصريين في جمع تصحيح المؤنث فانه انفرد عن اصحابه بجواز الامرين ووافق
اصحابه في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر وتبعه الناظم فلم يستثنه واحتجوا
بنحو الا الذي امنت به بنوا اسرائيل فانث الفعل مع جمع تصحيح المذكر وبنحو اذا جاءك [illegible]

فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث ونحو قوله فبكى بناتي شجوهن وزوجتي و
الطامعون الي ثم تصدعوا فذكر الفعل مع اسناده الى جمع تصحيح المؤنث و
شجوهن بمعنى حزنهن مفعول لاجله وتصدعوا تفرقوا واجيب بان البنين
في قوله بنو اسرائيل والبنات في قوله بناتي لم يسلم فيهما لفظ الواحد اذ الاصل
بنو فحذفت لامه وزيد عليه واو ونون في التذكير والف وتاء في التانيث فلما لم
يسلم فيه بنا الواحد عومل معاملة جمع التكسير وليس الكلام فيه قال الشاطبي
ومحل الخلاف في تصحيح الجمعين اذ لم يحصل تغيير فيهما كبنين وبنات فيجوز
فيه الوجهان اتفاقا انتهى او لان التذكير في جاءك المؤمنات للفصل بالمفعول
وهو الكاف على حد قولهم حضر القاضي امراة او لان الاصل النساء المؤمنات و
النسا اسم جمع فحذف وخلفت صفة فعوملت معاملة او لان ال في المؤمنات
اسم موصول مقدرة باللاتي وهي اي اللاتي اسم جمع وتقدم انه يجوز مع الفصل
واسم الجمع التذكير والتانيث قيل وفي هذه الاجوبة الثلثة الاخيرة نظر اما الاول
فلان الفصل يغير الا الارجح فيه التانيث وترك مرجوح وقد اجمعت السبعة على
تركه فيلزم ان يكونوا قد اجمعوا على وجه مرجوح واما الثاني فلانه من حذف الفاعل
فالبصري لا يقول به فلا يحسن منه ارتكابه على ان الصفة قامت مقام الموصوف
واما الثالث فلان ال في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام
لا للحدوث والتجدد وسكت الموضح تبعا للنظم عن اسناد الفعل الى المثنى وحكمه
حكم مفرده فان كان لمذكر وجب تذكير الفعل نحو قال رجلان وان كان لمؤنث
وجب تانيث فعله نحو قالت الهندان والحكم السابع من احكام الفاعل ان الاصل
فيه ان يتصل بفعله لانه منزل منه منزلة جزئه ثم يجي المفعول بعدهما وقد يعكس
ذلك فيتصل المفعول بالفعل ثم يجي الفاعل بعدهما وقد يتاخر الفعل والله اعلم
ويتقدمهما المفعول وكل من ذلك المذكور من تقديم الفاعل على المفعول وعكسه
تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا جايز وواجب فهذه ست مسايل داخلة
تحت قول الناظم والاصل في الفاعل ان يتصلا والاصل في المفعول ان ينفصلا وقد
بخلاف الاصل وقد يجي المفعول قبل الفعل فاما جواز الاصل وهو تقديم الفاعل

المفعول

المفعول فنحو وورث سليمان داود فسليمان فاعل وداود مفعول واما وجوبه
اي الاصل ففي مسئلتين احدهما ان يخشى اللبس في الفاعل ولا قرينة تميز الفاعل
من المفعول كضرب موسى عيسى فموسى فاعل وعيسى مفعول ويمتنع هنا تقديم
المفعول على الفاعل خشية التباس احدهما بالآخر وصور ذلك ستة عشر صورة
قامت من ضرب اربع في مثلها وذلك بان يكونا مقصورين او اشارتين
او موصولين او مضافين ليا المتكلم وكلها داخلة تحت قول الناظم واخر
المفعول ان لبس حذر فيتعين في هذه الصور ان يكون الاول منهما
فاعلا والثاني مفعولا قال ابو بكر بن السراج والمتأخرون كالجزولي وابن عصفور
وابن مالك في نظمه وغيره وخالفهم في ذلك ابن الحاج في نقده على المقرب لابن عصفور
فقال لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الاغراض الواهية محتجا بان العرب
تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير مع وجود اللبس وبان الاجمال من مقاصد العقلاء فانهم
غرضا في الاجمال كما ان لهم غرضا في البيان وبانه يجوز ان يقال زيد وعمرو ضرب احدهما
الآخر اذ لا يبعد ان يقصد قاصد ضرب احدهما من غير تعيين فيأتي باللفظ المحتمل
وبان تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق عند الاصوليين ولغة عند
اللغويين فلا يمتنع [illegible] تأخير البيان الى وقت الحاجة كمختار و
منقاد فانهما محتملان لتردد هما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة
او المفتوحة الفا وجائز شرعا على الاصح خلافا للمعتزلة ولنحو كثير من اصحاب ابي حنيفة
واصحاب الظاهر وابي اسحاق المروزي وابي بكر الصيرفي لان المراد بالبيان حصول
تمكن المكلف من امتثال الامر والحاجة لذلك الا عند تعين الامتثال فاما قبل
ذلك فلا وبان الزجاج نقل في معانيه انه لا خلاف بين النحويين في انه يجوز في نحو ان
زال تلك دعواهم كون تلك اسمها اي اسم زال ودعواهم الخبر وبالعكس انتهى كلام
ابن الحاج قال المرادي ولا يلزم من اجازة الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك
في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها
وذلك واضح انتهى نعم يقال في الباقي فلو زال الالتباس بقرينة لفظية نحو ضربت
سعدى او معنوية كاكلت الكمثري الحبلى جاز التقديم بلا خلاف في المسئلة

الثانية من مسئلتي وجوب تقديم الفاعل على المفعول ان يحصر المفعول بانما
انما ضرب زيد عمرا فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقا لانه لو اخر انقلب
المعنى وذلك لان معنى قولنا انما ضرب زيد عمرا انحصار ضرب زيد في عمرو ومعناه
ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر فاذا اخر وقيل انما ضرب عمرا زيد كان
لان يكون زيد ضاربا لشخص اخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر ولكن
يحصر بالا عند ابي موسى الجزولي وجماعة من المتاخرين فانهم اوجبوا تاخير
المفعول المحصور بالا نحو ما ضرب زيد الا عمرا واجاز البصريون والكسائي والفراء وابن
الانباري من الكوفيين تقديمه اي المفعول مع الا على الفاعل كقوله وهو دعبل ابن
علي الخزاعي ولما ابى الا جماحا فؤاده ولم يسل عن ليلى بمال ولا اهل فقدم المفعول
المحصور بالا وهو جماحا على الفاعل وهو فؤاده والجماح هنا الاسراع في الجموح
من الرجال الذي يركب هواه بلا يرده شيء وقوله وهو مجنون بني عامر تزودت
من ليلي بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بي كلامها فقدم المفعول المحصور بالا
وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها وقوله وهو زهير بن ابي سلمى بضم وهل
ينبت الخطي الا وشيجه وتغرس الا في منابتها النخل فقدم الجار والمجرور وهو
بمثابة المفعول المحصور بالا على نائب الفاعل وهو النخل لانه بمثابة الفاعل وينبت
بضم اليا مضارع انبت والخطي بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء الرمح المنسوب
الى الخط وهو سيف البحر عند عمان بتخفيف الميم والبحرين والخطي مفعول
مقدم ووشيجه بالشين المعجمة والجيم جمع وشيجة وهي عروق شجر الرماح فاعل
موخر وتغرس بالبنا للمفعول والنخل نائب الفاعل والمانع لتقديم المفعول
المحصور مع الا على الفاعل يدعي تقدير عامل للمرفوع قال في التسهيل وتبعه
في المغني ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان يكون مستثنى نحو ما قام الا زيد او
مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا له نحو ما قام احد الا زيدا فاضل وما ظن
من غير هذه الثلثة معمولا لما قبلها قدر له عامل انتهى ولو قيل المرفوع في هذه
الابيات ليس واقعا في مركزه الاصلي لانه موخر من تقديم فهو واقع قبل الا تقديرا
الا بعدها لم يبعد ولكنهم لم ينظروا الى ذلك محتجين بان الشيء اذا احل [illegible]

او بنوي به غيره والا لجاز ضرب غلامه زيدا والى هذه المسألة اشار الناظم بقوله وما بالا او بانما انحصر اخر وقد يسبق ان قصد ظهر واما توسط المفعول بين الفعل والفاعل جوازا فنحو ولقد جاء ال فرعون النذر فالنذر فاعل جاء وال فرعون مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل ونحو قولك خاف ربه عمر فعمر فاعل وربه مفعول قال جرير يمدح عمر بن عبد العزيز جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر فموسى فاعل وربه مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتاخر لتقدمه في الرتبة واليه اشار الناظم بقوله وشاع نحو خاف ربه عمر والمراد به عمر بن الخطاب واما وجوبا اي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ففي مسئلتين احديهما ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه فابراهيم مفعول مقدم وربه فاعل مؤخر وجوبا ونحو يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم فمعذرتهم فاعل مؤخر والظالمين مفعول مقدم وجوبا وانما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود ضمير على المفعول وهو متاخر لفظا ورتبة ولاجل ذلك لا يجيز اكثر النحويين نحو زان نوره الشجر بتقديم الفاعل على المفعول لا في نثر ولا شعر واجازه فيهما الاخفش وابن جني من البصريين وابو عبد الله الطوال بضم الطا وتخفيف الواو من الكوفيين وابن مالك في التسهيل في باب الضمير احتجاجا في النثر بقولهم ضربوني وضربت قومك باعمال الثاني حكاه سيبويه واجازه البصريون وضربته زيد بابدال زيد من الها باجماع حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه ما في ضرب غلامه زيدا من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة وفي الشعر نحو قوله وهو النابغة او ابو الاسود او عبد الله بن همارق على اختلاف فيه جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل فربه فاعل وهو متصل بضمير عائد الى عدي وهو مفعول ورتبته التاخر وجزاء الكلاب مفعول مطلق واختلف في معنى جزاء الكلاب فقيل هو الضرب والرمي بالحجارة وقال الاعلم ليس بشيء انما هو دعاء عليه بالابنة والكلاب تتعاوى عند طلب السفاد قال وهذا الطف الهجو والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة وهو الانصاف لان ذلك انما

ورد في الشعر فلا يقاس عليه ولما الاعمال والبدل فمستثنيان لمجيئهما على خلاف الاصل اذ الاصل والكثير الشايع تقدم مفسر ضمير الغايب باعتراف ابن مالك وغيره فمتى جا ما يخالفه فلا يعول عليه في قياس ما ليس من بابه كما استثنى بيع العرايا بخرصها تمرا الى الجذاذ مما هو خارج عن القواعد والى ذلك اشار في النظم فقال وشذ نحو زان نوره الشجر والمسئلة الثانية من مسئلتي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ان يحصر الفاعل بانما باتفاق نحو انما يخشى الله من عباده العلما فالعلما فاعل محصور فيه الخشية فوجب تاخيره فلزم توسط المفعول والمعنى ما يخشى الله من عباده الا العلما وكذا الحصر بالا عند غير الكسائي فانه يجب تاخير الفاعل المحصور بالا نحو ما ضرب عمرا الا زيد واحتج الكسائي على عدم وجوب تاخير الفاعل المحصور بالا بقوله ما عاب الا لئيم فعل ذي كرم ولا جفا قط الا جبا بطلا فقدم الفاعل المحصور بالا في موضعين والاصل ما عاب فعل ذي كرم الا اللئيم و جفا بطلا الا جبا وعاب بالعين المهملة من العيب واللئيم هنا البخيل مقابل الكريم والجبا بضم الجيم وتشديد البا الموحدة وفي آخره همزة غير ممدودة الجبان ومقابله البطل وهو الشجاع ~~وقوله تقدم عذبوا~~ التار جار فهم وهل يعذب الا الله بالنار فقدم الفاعل المحصور بالا على المجرور بالبا وطوي ذكر المفعول وهل بمعنى ما والاصل ما يعذب احدا بالنار الا الله وبيتهم مبني للمفعول وضمير المتكلم مفعوله الاول قايم مقام الفاعل وضمير الغايبين مفعوله الثاني وجملة عذبوا في موضع المفعول الثالث وجار بهم مفعول عذبوا لا المفعول الثالث خلافا للعيني وقوله فلم يدر الا الله ما هيجت لنا. عشية انا الديار وشامها فقدم الفاعل المحصور بالا على المفعول وهو ما هيجت لنا والاصل فلم يدر ما هيجت لنا الا الله وعشية منصوب على الظرفية واللنا بكسرة الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالابعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشية الكلام الشر والعداوة والوشام ايضا من الوشم يقال وشم يده وشما اذا غرزها بالابرة ثم ذر عليها النيلة مرفوع على الفاعلية

وعن الكسائي

ونحو غير الكسائي قدر المنصوب والمجرور غير المحصورين في هذه الابيات ونحوها
عاملا فقدره قبل فعل ذي كرم عاب وقبل بطل اجفا وقبل بالنار يعذب
وقبل ما هيجت درى بناء على ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا في مستثنى
او مستثنى منه او تابع له كما تقدم تمثيله وتقديره وعليه جرى في التسهيل
وخالف هنا فقال وما بالا وبانما انحصار وقد يسبق ان قصد ظهر واما تقديم
المفعول على الفعل والفاعل جوازا فنحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون ففريقا
فيهما مفعول مقدم للفعل الذي بعده ويجوز في غير القران تاخيره واما وجوبه
اي وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا ففي مسئلتين
احديهما ان يكون المفعول مما له الصدر كان يكون اسم استفهام نحو فاي ايات الله
تنكرون فاي مفعول مقدم لتنكرون او اسم شرط نحو ايا ما تدعوا فله
الاسماء الحسنى فايا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم
بايا فكل منهما عامل في عامله من جهتين مختلفين المسئلة الثانية من وجوب
تقديم المفعول على عامله ان يقع عامله بعد الفا الجزائية في جواب اما ظاهرة او
مقدرة و لم يكن له اي لعامل المفعول منصوب غيره اي غير المفعول مقدم نعت
منصوب عليها اي على الفا مثال اما المقدرة نحو وربك فكبر تقديره واما
ربك فكبر مثال اما الظاهرة نحو فاما اليتيم فلا تقهر وانما وجب تقديم المفعول
فيهما حذرا من ان تلي الفا اما الملفوظة او المقدرة ففصل بينهما بالمفعول
فان قيل ما بعد فا الجزاء لا يعمل فيما قبلها فكيف عمل ههنا في المفعول فا
فالجواب انها انما تمتنع ما بعدها ان يعمل فيما قبلها اذا كانت في مركزها
الاصلي وهي ههنا ليست فيه لانها مؤخرة من تقديم وكان حقها ان تدخل
على المفعول المتقدم لطلبها الصدر ما امكن ولكنها زحلقت الى الفعل حذرا
من ابلائها اما بخلاف ما اذا كان للفعل منصوب غير المفعول به مقدم على
الفا فانه يكتفي بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقديم المفعول نحو اما
اليوم فاضرب زيدا فالعامل وهو فعل الامر له منصوبان وهما الظرف والمفعول
تقدم الظرف وحصل الفصل به فاستغنى عن تقديم المفعول تنبيه يدرك

بالتامل فيما تقدم اذا كان الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين ولا حصر في احدهما
وجب تقديم الفاعل على المفعول كما هو الاصل فيهما كـ ضربته فالتاء فاعل والهاء
مفعول اذ لو قدم المفعول على الفاعل هنا لتعين ترك الاتصال في الفاعل و
اذا كان المضمر المتصل احدهما فان كان المضمر مفعولا والظاهر فاعلا وجب في
المضمر وصله بالفعل وتاخير الفاعل الظاهر عن المفعول كضربني زيد لانه لو قدم
الفاعل والحالة هذه وجب ان يؤتى بالضمير مفعولا مع امكان اتصاله وان
كان المضمر فاعلا والظاهر مفعولا وجب في المضمر وصله بالفعل ووجب اما تاخير
المفعول الظاهر عن الفاعل وتقديمه عليه وعلى الفعل معا كضربت زيدا وزيدا
ضربت حذرا من ارتكاب الانفصال مع التمكن من الاتصال وكلام الناظم في
النظم يوهم امتناع التقديم للمفعول على الفعل كزيدا ضربت لانه سوي في النظم
بين هذه المسئلة وهي مسئلة ضربت زيدا ومسئلة ضربت موسى عيسى في
وجوب تاخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال واخر المفعول ان ليس حذرا واضمر
الفاعل غير منحصر فاقتضى انه لا يجوز زيدا ضربت كما لا يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم
المفعول على الفعل والغنوا ماذكرنا من جواز نحو زيدا ضربت اذ لا لبس
وامتناع نحو عيسى ضرب موسى لئلا [illegible] عيسى مبتدا وان الفعل
متحمل الضمير وان موسى مفعول وحاصل ما ذكره الموضح من اول الحكم السابع
الى هنا من احكام الوجوب انه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلاث مسائل
ان يخشى اللبس وان يكون المفعول محصورا فيه وان يكون الفاعل والمفعول
ضميرين متصلين وانه يجب توسط المفعول في مسئلتين ان يكون الفاعل
متلبسا بضمير المفعول وان يكون الفاعل محصورا فيه وانه يجب تقديم المفعول
على عامله في مسئلتين ان يكون له صدر الكلام وان يكون معمولا لما بعد الفا
بشرطه وانه يجب تاخير الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان المفعول ضميرا متصلا
والفاعل اسما ظاهرا وانه يجب اتصال الفاعل بالفعل ويجري في المفعول بين تقديمه
على الفعل وتاخيره عن الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا
والمفعول اسما ظاهرا والجواز فيما عدا ذلك وهذا باب نائب عن الفاعل قال ابن مالك

هذه الترجمة

بهذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله
قد يحذف الفاعل للجهل به كسرق المتاع اذا لم يعلم السارق من هو. او لغرض لفظي
كالايجاز في نحو قوله تعالى بمثل ما عوقبتم به وكاصلاح السجع كقولهم من طابت
سريرته حمدت سيرته فانه لو قيل حمد الناس سيرته لاختلفت السجعة قاله الموضح في
شرح القطر وغيره وكتصحيح النظم كما وقع للاعشى ميمون بن قيس في قوله في فتنة
كانت لرجل من العمرو بن مرثد علقتها عرضا وعلقت رجلا غيري وعلق اخرى ذلك
الرجل فبنى علق في المواطن الثلاثة للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو الله
تعالى لتصحيح النظم اذ لو قال علقنيها الله اياها وعلقها الله رجلا غيري وعلق
الله اخرى ذلك الرجل لاختل النظم والتعليق هنا المحبة وعرضا بالعين المهملة
وفتح الراء مفعول مطلق اي تعليقا عرضا من غير قصد قال في الصحاح وقولهم
علقتها عرضا اذا هوي امراة اي اعترضت لي فعلقتها من غير قصد انتهى
واسم هذه الفتنة هريرة كما صرح به في بيت اول القصيدة في قوله ودع هريرة
ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل وهريرة هذه عشقت رجلا
غيره وذلك الرجل الذي عشقته هريرة عشق امراة غيرها او لغرض معنوي كان
لا يتعلق بذكره غرض اي نحو فان احصرتم واذا حييتم اذا قيل لكم تفسحوا
اذ ليس الغرض من هذه الافعال اسنادها الى فاعل مخصوص بل الى اي فاعل
كان وحيث حذف الفاعل فينوب عنه في رفعه وعمديته ووجوب التاخير عن
فعله واستحقاقه للاتصال به وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه وتانيث
الفعل لتانيثه ان كان مؤنثا غير مجرور واحد فاعل ينوب من اربعة بيان
لواحد الاول منها المفعول به لانه كالفاعل في كون الفعل حديثا عنه وفي جواز
اضافة المصدر اليه ولا فرق في الفعل بين الصحيح كضرب زيد والمعتل العين
او اللام نحو وغيض الماء وقضي الامر والاصل غاض الله الماء وقضى الله الامر فحذف
الفاعل للعلم به وانيبت المفعول به منابه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا
وعمدة بعد ان كان فضلة وواجب التاخير عن الفعل بعد ان كان جائز
التقديم عليه والى ذلك اشار الناظم بقوله ينوب مفعول به عن فاعل فيما له انا

المجرور كما عبر به البصريون سوا كان الفعل لازما للبنا للمفعول اولا فالاول نحو ولما سقط في ايديهم والثاني نحو قولك سير بزيد لان المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل هذا مذهب الجمهور وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه ابو علي الرندي بالراء المهملة والنون النايب ضمير المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه والتقدير ولما سقط هو اي السقوط وسير هو اي السير لا المجرور المعدي بالحرف لانه لا يتبع على المحل اي محل المجرور اذا ناب من الفاعل بالرفع اي فلا يقال مر بزيد الظريف ولا ذهب الى زيد وعمرو برفع التابع فيهما ولو كان المجرور نايبا عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع كقوله طلب المعقب حقه المظلوم برفع المظلوم على محل المعقب فلما لم يتبع على المحل علمنا انه ليس هو النايب ولانه اي المجرور قد يتقدم على عامله نحو كان عنه مسئولا فلو كان عنه هو النايب لما تقدم على عامله وهو مسئولا والفاعل لا يتقدم على عامله فنايبه كذلك اذ لا يتقدم الفرع الا حيث يتقدم الاصل ولانه اي المجرور اذا تقدم لم يكن مبتدا وكل شي ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدا نحو الزيت كيل [illegible] ضرب شديد ضرب كما ان الفاعل اذا تقدم كان مبتدا نحو زيد قام واجاز الكوفيون تقديم الفاعل ونايبه باقيين على حالهما ولان الفعل لا يؤنث له اي المجرور المؤنث اذا ناب عن الفاعل في نحو مر بهند وكل مؤنث ينوب عن الفاعل يؤنث له نحو ضربت هند فيثبت بهذه العلل الاربع ان المجرور لا ينوب عن الفاعل وقال الجمهور لنا من الادلة على نيابة المجرور في لسان العرب قولهم سير بزيد سيرا بالنصب فانابوا المجرور ولم ينيبوا المصدر لاهتمامه بل ابقوه منصوبا ولو انابوه رفعوه واذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره اولى بالمنع لكونه اشد ابهاما منه واحتمال كونه يرجع الى معهود فالاصل عدمه ولنا من الاجوبة انه انما يراعي محل يظهر اعرابه في الفصيح من الكلام وهو المجرور بحرف زايد وغير زايد ودخوله طرفي فالاول نحو لست بقايم ولا قاعدا بالنصب اتباعا للمحل قايم فانه يظهر اعرابه بحذفه

في فصيح الكلام فيقال لست قايما والثاني نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان و
الداً ودون معد فلتزعك العواذل بنصب دون الثانية اتباعا لمحل دون الاولى
فان اعرابها النصب بتجد ويظهر في الفصيح نصبه فيقال فان لم تجد دون عدنان
بخلاف المجرور بحرف اصلي معدّ نحو مررت بزيد الفاضل بالنصب اتباعا لمحل المجرور
المنصوب على المفعولية او مر بزيد الفاضل بالرفع اتباعا لمحل المجرور المرفوع على
النيابة عن الفاعل فلا يجوز ان خلافا لابن جني لانه لا يجوز في الفصيح حذف
الجار ولتعدية الفعل اليه بنفسه مع دون ان والنحويين الا شذوذا فلو نقل مررت زيدا
بالنصب على المفعولية وكامر زيد بالرفع على النيابة عن الفاعل واذا لم يكن و
فصيحا فلا يجوز مراعاته واما قوله يسلكن في نجد وغورا غايرا بالنصب ف
فالصحيح انه منصوب بفعل محذوف اي ويسلكن غورا لا بالعطف على محل
نجد فسقط قولهم لانه لا يتبع على المحل بالرفع واما قولهم ولانه يتقدم نحو
كان عنه مسؤلا ففيه ليس هو النايب عن الفاعل خلافا لصاحب الكشاف ورد
ضمير المصدر كما قالوا وانما النايب في هذه الاية ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو
المكلف المدلول عليه بالمعنى والتقدير مسؤلا هو اي المكلف وانما لم يقدر ضمير كان
راجعا لكل لئلا يخلو [illegible] ضميره يكون مسندا الى عنه وذلك لا يجوز كما تقدم
واما قولهم ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدا فذاك حيث لم يمنع مانع وامتناع
الابتدا فالمجرور بحرف اصلي لعدم التجرد من العوامل اللفظية غير المزيدة و
شبهها هكذا اجاب ابن عصفور واجاب الخفاف بانه قد يتفق في بعض
الفاعلين انه لا يجوز ان يتقدم مبتدا فالنايب احق واجدر وذلك نحو نعم امراة
هند اذ لو قيل هي نعم امراة لم يجز لان المبتدا ح يصير عايدا على شي من الجملة
مؤخر انتهى وقد يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل انه لا يجوز ان يتقدم بالكلية
فضلا عن ان يكون مبتدا وذلك انهم اجازوا النيابة في لم يضرب من احد اتفاقا
لان الجر بالحرف الزايد كلا جر مع امتناع من احد يضرب لانه من الزايد في
الايجاب لا لوقوع احد في الاثبات لان نفي ضميره مسوغ لذلك كقوله اذا احد لم
يعنه شان طارق نص عليه ابن مالك في التسهيل في باب العدد وحيث امتنع التقديم ا

امتنع الابتدا واما قولهم ولان الفعل لا يؤنث له في نحو مر بهند فلانه لما لم
يظهر للفعل تاثير في رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزلة الفضلة فلم يؤنث
الفعل له فاما قوله تعالى ان تعف عن طايفة منكم بالتا المثناة فوق في قراة
مجاهد فقال ابن جني محمولة على معنى ان تسامح طايفة بدليل تعذب طايفة
ولئن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب التانيث في الفعل المسند الى المؤنث المجرور
بالحرف فقد قالوا في كفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند بتانيث
الفعل مع ان الفاعل مجرور بحرف زايد فما بالك اذا كان مجرور الجر فاصلي هذا
تقدير كلام الموضح وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة فلو
تحمل من انثى بتانيث الفعل مع ان فاعله مجرور بحرف زايد واختلف في سبب
امتناع كفت بهند فقال الزجاج لان كفى متضمن معنى اكتف وفعل الامر لا يؤنث
لتانيث فاعله وقال ابن السراج ان فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفا و
البا متعلقة بالمضمر اي كفى بهند ورد بان ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين
وهو منهم خلافا للكوفيين الثالث مما ينوب عن الفاعل مصدر متصرف مختص
بصفته وغيرها نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة فنفخة نايب الفاعل وهو مصدر
متصرف لكونه مرفوعا ومختص لكونه موصوفا ~~بالواحدة~~ وغير المتصرف من المصادر
ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان الله ومعاذ الله وغير المختص المبهم نحو سير
فيمتنع سبحان الله بالضم على ان يكون نايب فاعل فعله المقدر على ان الاصل
يسبح سبحان الله لعدم تصرفه ويمتنع سير سير لعدم الفايدة اذ المصدر المبهم
مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند والمسند اليه ولا بد من تغايرهما بخلاف
ما اذا كان مختصا فان الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد فيتغايران فتحصل
الفايدة واذا امتنع سير سير مع اظهار المصدر فامتناع سير بالبنا للمفعول
على انه مار ضمير المصدر احق بالمنع لان ضمير المصدر المؤكد كمظهره اما من طهره
خلافا لمن اجازه كالكسايي وهشام فيما نقل ابن السيد انهما اجازا جلس بالبنا
للمفعول وفيه ضمير مجهول قال ثعلب اراد ان فيه ضمير المصدر وتبعهما ابو حيان
في النكت الحسان فقال ومضمر المصدر يجري مجرى مظهره فيجوز ان يقال قم

وتنفذ فيضمر المصدر كانك قلت تيم القيام ونعد المفعود انتهى والصحيح المنع واما قوله وهو امرا القيس الكندي وقالت متى يبخل عليك ويعتلل بسؤك وان يكشف عزاملك تدرب عن الفاعل بيعتلل ضمير مصدر مختص بلام العهد او بصفة محذوفة والمعنى بنعلل هواي الاعتلال المعهود او اعتلال ثم خصصه بعليك اخرى في موضع الحال من الضمير ليتقيد بها فيفيد ما لم يفد الفعل لانه انما يدل على مصدر نكرة مخصص وهي حال محذوفة للدليل الدال عليها وهو عليك المذكور قبل وحذفت كما تحذف الصفات المخصصة للموصوفات للدليل كقوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيمة وزنا اي نافعا لان اعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الاية قاله في المغني واضمار المصدر النوعي اجاز سيبويه لان الفعل لا يدل عليه قاله ابن خروف في شرح كتاب سيبويه ويسؤك من الاساة جواب الشرط الاول وتدرب بالدال المهملة من الدربة وهي العادة جواب الشرط الثاني والاعتلال الاعتذار يقال اعتل عليه بعلة اعتذر له عن قضاء حاجته وبذلك التوجيه يوجه وحيل بينهم بالنصب فيكون المعنى وحيل هو اي الحول المعهود او حول بينهم الا ان الصفة هنا مذكورة وبذلك يوجه ايضا قوله ~~وهو طرفة~~ بن العبد فيالك من ذي حاجة حيل دونها وما كلما يهوي امرء هو نايله فيكون المعنى حيل هو اي الحول المعهود او حول دونها وليس النايب الظرف فيهما لانه غير متصرف عند جمهور البصريين وعن الاخفش انه اجازه في لقد تقطع بينكم وما دون ذلك ان يكون الظرف في موضع رفع مع فتحه ثم قال ابو علي وتلميذه ابن جني فتحة اعراب واستشكل وقال غيرهما فتحة بناء وهو المشهور ولو قرئ وصيل بينهم او روي حيل دونها بالرفع فيهما كما قرئ لقد تقطع بينكم بالرفع وكما روي وباشرت حد الموت والموت دونها بالرفع ايضا لجاز ولم يحتج الى هذا التوجيه وبذلك يوجه ايضا قوله وهو الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين عليهم الصلوة والسلام يغضي حياء ويغضى من مهابته فما يكلم الا حين يبتسم فيكون المعنى يغضى الاغضاء المعهود او اغضاء من

مهابته ولا يقال النايب المجرور بمن وهو مهابته لكونه مفعولا له قاله ابن جني
فيما كتب على الحماسة وتبعه ابو البقا في شرح لمع ابن جني فقال والجمهور على
منع نيابة المفعول له للاخفش وضعفه قال الخفاف وعلة المنع ان المفعول له
مبني على سوال مقدر فكانه من جملة اخرى انتهى وبهذا يعلل منع نيابة
الحال لانه مبني على سوال مقدر ولا ينوب التميز خلافا للكسائي وهشام
ولا المفعول معه ولا خبر كان فلا يقال كين قايم خلافا للفرا الرابع مما ينوب عن
الفاعل ظرف زماني او مكاني متصرف مختص فالزماني نحو صيم رمضان و
المكاني نحو جلس امام الامير فرمضان وامام ظرفان متصرفان لانهما يخرجان
عن الظرفية الى الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها ومختصان بالعلمية
في الاول والاضافة في الثاني ويمتنع نيابة نحو عندك ومعك وثم بفتح المثلثة
فلا يقال جلس عندك ومعك وثم لامتناع رفعهن وخصهن بالذكر لانهن
لا يتصرفن تصرفا كاملا لان من تدخل عليهن فما لا يتصرف بحال كقط وعوض
اولى بالمنع ويمتنع نيابة نحو مكانا وزمانا اذا لم يقيدا بقيد يخصصهما فلا يقال
جلس مكان ولا صيم زمان لعدم الفايدة لان الفعل يدل على مطلق المكان و
الزمان التزاما في الاول ووضعا في الثاني ~~فان تميد~~ او وصف مثلا جاز نيابتهما نحو
جلس مكان حسن وصيم زمان طويل الفايدة بالاختصاص بالوصف لان الفعل
لا يدل على خصوصية الوصف والى جواز نيابة المجرور والمصدر والظرف اشار
الناظم بقوله وقابل من ظرف او من مصدر او حرف جر بنيابة حرى حيث
وجد المفعول به وغيره من مصدر وظرف ومجرور ولا ينوب غير المفعول به مع وجوده
والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا ينوب بعض هذا ان وجد في اللفظ
مفعول به لان غير المفعول به انما ينوب بعد ان يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد
المفعول به حقيقة لم يتقدم عليه غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل لغير موجب
واجازه الكوفي اي اجاز الكوفيون ان ينوب غير المفعول به مع وجوده مطلقا
من غير شرط اي سواء تاخر النايب عن المفعول به او تقدم عليه فالاول كقراة
ابي جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون فبني يجزي للمفعول واناب المجرور بالباء

الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوما مقدما على النايب والثاني كضرب
في الدار زيدا واجازه الاخفش بشرط تقديم النايب على المفعول به كالمثال
الثاني وكقوله انما يرضي المنيب ربه ما دام معنيا بذكر قلبه فمعنيا اسم مفعول
من عني بحاجتك اصله معنوي كمضروب اعل بقلب الواو يا وادغامها في
اليا وقلب الضمة كسرة ونايب فاعله هو المجرور بالبا وهو ذكر مع وجود المفعول به
مؤخرا وهو قلبه ونحو قوله وهو روبة لم يعن بالعليا الا سيدا ولا شفا ذا الغي
الا ذو هدى فيعن مضارع مبني للمفعول من عني بكذا وبالعليا نايب الفاعل
وسيدا مفعول به مؤخر واختاره الناظم في التسهيل وظاهر قول النظم وقد يرد
يشمل مذهب الكوفيين والاخفش واجاب جمهور البصريين عن البيتين
بانهما ضرورة وعن القراءة بانها شاذة قال الموضح في شرح القطر ويحتمل ان
يكون النايب عن الفاعل في الاية ضميرا مستترا في الفعل عايدا على الغفران المفهوم
من قوله يغفروا اي ليجزي الغفران قوما وانما اقيم المفعول به غاية ما فيه انه
المفعول الثاني وذلك جايز انتهى وان لم يوجد المفعول به فقال الجزولي وت[illegible]
البقية واختار ابن عصفور اقامة المصدر وابو حيان ظرف المكان وابن معط
المجرور مسئلة وغير النايب مما معناه متعلق بالرافع للنايب عن الفاعل واجب
نصبه لفظا ان كان غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس امام الملك ضربا شديدا
فرفع زيد على النيابة عن الفاعل ونصب الظرفية والمصدر ومن ثم اي
من اجل انه يجب نصب ما عدا النايب نصب المفعول الذي لم ينب عن الفاعل
سواء كان الاول ام الثاني في نحو اعطي زيد دينارا واعطي دينارا زيد ويسمى
المفعول المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسم فاعله وواجب نصبه محلا ان كان
غير النايب جارا ومجرورا نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة فرفع نفخة على
النيابة عن الفاعل ونصب محل الجار والمجرور وهو في الصور وعلة
ذلك النصب الواجب لفظا او محلا لما عدا النايب ان الفاعل لا يكون الا واحدا
فكذا النايب لا يكون الا واحدا فينصب ما عداه والى هذا اشار الناظم بقوله
وما سوى النايب مما علقا بالرافع النصب له محققا وهل نصبه بالرافع النايب

فيكون متحدا وبرابع الفاعل المتخذ لضمير يكون مستصحبا فيه مذهبا وفي اصحهما الاول ويعزي لسيبويه فصل واذا تعدي الفعل لاكثر من مفعول واحد فنيابة الاول جايزة اتفاقا وينابة الثالث ممتنعة اتفاقا نقله ابن هشام الخضراوي وابن ابي الربيع وابن الناظم في شرح النظم والصواب بعضهم اجازه ان لم يلبس بعني نحو اعلمت زيدا كبشك سمينا فتقول اعلم زيدا كبشك سمين قاله ابو حيان في النكت الحسان وقال الشاطبي اجاز بعض المتاخرين اقامة الثالث لكن مع حذف الاول واجري فيه الخلاف في الثاني والزم ابن الحاج من قال باقامة الثاني ان يقول باقامة الثالث اذ لا فرق بينهما قال الشاطبي وهو الزام صحيح انتهى والناظم لم يذكر الناظم حكم الثالث لانه داخل في حكم الثاني فياتي فيه الخلاف الاتي فيه ويكون فيه ويكون الصحيح فيه الجواز ان لم يلبس وهو قضية كلام التسهيل واما الثاني في باب كسا وهو ما ليس خبرا في الاصل عن الاول ان البس نحو اعطيت زيدا عمروا امتنع نيابته اتفاقا للالباس تقدم او تاخر لان كلا منهما يصلح ان يكون معطي ولا يتبين الماخوذ من الاخذ الا بالاعراب فلو قيل اعطي عمرو زيدا او اعطي زيدا عمرو لتوهم ان عمرا اخذ وزيدا ماخوذ والغرض العكس وقال بعض المتاخرين ينبغي ان يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في ضرب موسي عيسي فيكون المقدم هو المسند اليه وان لم يلبس نحو اعطيت زيدا درهما جاز نيابته مطلقا سواء اعتقد القلب ام لا تقدم او تاخر او كان الثاني نكرة والاول معرفة ام لا لان زيدا اخذ ابدا ودرهما ماخوذ ابدا وقيل يمنع مطلقا طردا للباب فيتعين نيابة الاول لانه فاعل معني وقيل يمتنع نيابة الثاني ان لم يعتقد القلب في الاعراب وهو كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا فان اعتقد القلب جاز والنايب في الحقيقة هو الاول لان نيابة الثاني مع اعتقاد القلب مجاز صوري ورفعه مجاز كما ان نصب الاول مجاز فهو من اعطا المرفوع اعراب المنصوب وعكسه عند امن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وهو من ملح كلامهم وقيل يمتنع نيابة الثاني ان كان نكرة والاول معرفة قاله الفارسي فلا يقال اعطي درهم زيدا ويتعين اعطي زيد درهما لان المعرفة احق بالاسناد اليها من النكرة وقيل يمتنع وقيل يجب

بالجواز

بالجواز في الثاني فقال البصريون اقامة الاول اولى لانه فاعل معنى وقيل
عن الكوفيين انهم قالوا ان كان الثاني نكرة والاول معرفة فاقامته
قبيحة وان كانا معرفتين استويا في الحسن قال المرادي نقلا عن الكوفيين
في شرح التسهيل وقال ابو حيان محل الخلاف اذا كان درهما منصوبا
باعطى اما من جعله منصوبا بغير اعطى وقدر له فعلا اخر تقديره يأخذ
درهما فلا يصح على مذهبه اقامة الدرهم معمولا لاعطى لانه معمول لغيره
انتهى و المفعول الثاني في باب ظن وهو ما كان خبرا في الاصل عن الاول قال قوم
كثيرون يمتنع نيابته مطلقا سواء البس ام لم يلبس وسواء كان جملة
ام لا وسواء كان نكرة والاول معرفة ام لا للالتباس في النكرتين نحو ظن افضل
منك افضل من زيد اذا كان افضل منه زيد هو الاول وفي المعرفتين نحو ظن
صديقك زيدا اذا كان زيد هو الاول ولعود الضمير على المؤخر من المفعولين
ان كان الثاني نكرة والاول معرفة لان النائب في الثاني كونه مشتقا وحينئذ
اي حين اذ ناب عن الفاعل شبيه بالفاعل لانه مسند اليه الفعل المبني للمفعول فرتبته
التقديم نحو ظن قائم زيدا ففي قائم ضمير مستتر يعود على زيد وهو متاخر لفظا
ورتبة لانه مفعول غير نائب عن الفاعل وقائم متقدم الرتبة لانه نائب عن الفاعل
ولا يصح ان يعود من المرفوع ضمير على المنصوب الا في الشعر وهذا القول اختاره
ابو موسى الجزولي وابن هشام الخضراوي وقيل يجوز نيابة الثاني في باب ظن
ان لم يلبس نحو ظن قائم زيدا ويمتنع ان البس نحو ظن عمرو زيدا اذا كان عمرو
مفعولا ثانيا ولم يكن جملة اسمية او فعلية لان الفاعل ونائبه لا يكونان
جملة على الاصح وهذا القول اختاره ابن طلحة والعبدي في الاقناع وابن
الانباري وابن عصفور وابن مالك وجماعة من المتاخرين وقيل اشترط في
اقامة الثاني ان لا يكون نكرة والاول معرفة فيمتنع ظن قائم زيدا برفع قائم لانه يؤدي
الى الاخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك مرفوض في الكتب وما سمع منه حمله جماعة على
القلب ونص على هذا المعنى سيبويه في كان رجل زيدا وابا بان واحد قال الناظم
و المفعول الثاني في باب اعلم اجازه قوم منهم الجزولي والشلوبين في التوطئة وتلميذ

ابن الحاجب في الرد على المقرب اذا لم يلبس فيمتنع اعلم عمرو زيدا قائما على ان
زيدا هو الاول ومنعه قوم منهم الخضراوي والابدي بضم الهمزة وتشديد الموحدة
نسبته الى ابدة بلد بالاندلس وابن عصفور لان المفعول الاول واتبع عليه
الاعلام فهو مفعول صحيح لصحة اطلاق المفعولية عليه حقيقة ولان اصله
الفاعلية فهو احق بما كان متلبسا به اما المفعولان الاخران فاصلها مبتدا
وخبر شبها في نصبهما بمفعولي اعطى فاطلاق المفعولية عليهما مجاز ولان السماع
انما جاء باقامة الاول قال الفرزدق وبنئت عبد الله بالجو اصبحت كراما مواليها
لئيما صميمها فالتاء هي المفعول الاول نائبة عن الفاعل وعبد الله علم قبيلة المفعول
الثاني وجملة اصبحت المفعول الثالث واسم اصبحت ضمير مستتر فيها يعود على
عبد الله وانثها باعتبار القبيلة وكراما خبر اصبحت ومواليها فاعل كراما و
لئيما خبر بعد خبر وصميمها فاعل لئيما والجو بفتح الجيم وتشديد الواو اليمامة
كانت تسمى جوا والكريم الشريف واللئيم ضده وصميم الشيء خالصه والمراد اعيان
القبيلة ورؤساؤها والمعنى اخبرت ان القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة باليمامة
مواليها كرام ورؤساؤها لئام وقد تبين مما ذكر من جريان الخلاف في باب
كسا واشتراط كون الثاني في باب ظن ليس جملة وجريان الخلاف في الثالث في
باب اعلم ان في النظم امورا غير مناسبة وهي حكاية الاجماع على جواز اقامة الثاني من
باب كسا حيث لا لبس فانه قال وباتفاق قد ينوب الثان من باب كسا فيما التباسه
امن وعدم اشتراط كون الثاني من ظن ليس جملة حيث قال في ظن وارى المنع
اشتهر ولا ارى منعا اذا القصد ظهر وايهام ان اقامة الثالث من باب اعلم غير جائز
بالاتفاق لانه لم يذكره مع المتفق عليه وهو اقامة الاول ولا مع المختلف فيه وهو
اقامة الثاني ولعل هذا الصنيع المبهم هو الذي غلط ولده في شرح النظم حتى حكى
الاجماع على الامتناع فهذه ثلثة امور والاولان مسلمان والثالث منظور فيه
من وجهين احدهما ان الناظم وان لم يتعرض للثالث صريحا فقد تعرض له التزاما
وبيانه لان الثالث في باب اعلم هو الثاني باب علم وقد ذكر الثاني فلو ذكر الثالث
لكان ذلك تصريحا بما علم التزاما ففيه شائبة تكرار والثاني ان ابن الناظم مسبوق بما

قلا ينسب

الاتفاق على الامتناع وهي نابه كما نقله الموضح اول الفصل عن الخضراوي
فصل حاكيها الى غلط غاية ما في الباب ان حاكي الاتفاق لم يقف على الاختلاف
ضم اول فعل المفعول الذي لم يسم فاعله مطلقا سواء كان ماضيا ام مضارعا
والى ذلك اشار الناظم بقوله فاول الفعل اضممن ويشركه في الضم ثاني الماضي
المبدو بتا زايدة معتادة سواء كانت للمطاوعة ام لا فالثاني تضارب والاول
نحو تعلم وتدحرج وقيدنا الزيادة بالمعتادة احترازا من التاني نحو قولهم ترمس
الشي بمعنى رمسه فالتا زايدة ولا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها غير معتادة
قاله المرادي والى تا المطاوعة اشار الناظم بقوله والثاني التالي تا المطاوعة
كالاول اجعله بلا منازعة ويشركه ثالث المبدو بهمزة الوصل سواء كان متعديا
ام لازما فالثاني كانطلق والاول نحو استخرج واستحلى واليه اشار الناظم بقوله
وثالث الذي بهمز الوصل كالاول اجعلنه كاستحلي وفي جمل الزجاجي لا يجوز ان يبنى
الفعل اللازم للمفعول عند اكثر النحويين انتهي وخصه ابو البقا بما لا يتعدى بحرف
جر ومثله بقام وجلس وعلله بانه لو بني للمفعول لبقي الفعل خبرا بغير مخبر عنه وذلك
محال ويكسر ما قبل الاخر من الماضي واليه اشار الناظم بقوله ثم المتصل بالاخر اكسر في
مضي كوصل ومن العرب من يسكنه كقوله لو عصر منها البان والمسك انعصر واختار
قطرب قال الخضراوي وهي لغة بكر من وايل وكثير من بني تميم ومن العرب
من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام فيقلب اليا الفا فيقول في روي زيد
بفتح الهمزة وهي لغة طي فتحصل في المعتل اللام ثلث لغات كسر ما قبل اخره وتسكينه
وفتحه ويفتح ما قبل الاخر من المضارع واليه اشار الناظم بقوله واجعله من
مضارع منفتحا هذا كله في صحيح العين السالم من التضعيف اما اذا اعتلت عين
الماضي وهو ثلاثي كقام من الواوي وباع من اليائي او كان على وزن افتعل وانفعل
كاختار من اليائي وانقاد من الواوي فلك في العين كسر ما قبلها باخلاص او اشمام
الضم فتقلب الالف يا فيهما واخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم واشمام الكسر الضم
لغة كثير من قيس واكثر بني اسد قال الشاطبي وكيفية الاشمام ثلثة مذاهب احدها
ضم الشفتين مع النطق بالفا فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر هذا هو

المعروف المشهور المقروء به والثاني ضم الشفتين مع اخلاص كسرة الفا والثالث
ضم الشفتين قبيل النطق بها لان اول الكلمة مقابل لآخرها فكان الاشمام
في الاواخر بعد الفراغ من اسكان الحرف فكذا يكون الاشمام في اولها قبل
النطق بكسر الحرف انتهى وقال المرادي الاقرب ما حرره بعض المتاخرين فقال كيفية
النطق به ان تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين افرازا لا شيوعا
جزء الضمة مقدم وهو الاقل يليه جزء الكسرة وهو الاكثر ومن ثم تمحضت اليا
انتهى ولك اخلاص الضم فتنقلب الالف واوا والياء في الثلاثي المعتل العين اشار الناظم
بقوله واكسر او اشمم فا ثلاثي اعل عينا وضم جا كبوع فاحتمل واشار الى ما كان
على وزن انتعل وانفعل بقوله وما لفا باع لما العين تلي في اختار وانقاد وشبه
ينجلي زؤبة في الضم الخالص ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت
فبوع مبني للمفعول وهو خبر ليت الاولى وشبابا اسمها وليت الثانية توكيد للاولى
فلا اسم لها ولا خبر وليت الوسطى فاعل ينفع وشيئا مفعول مطلق اي نفعا
وفاقا للموضح لا مفعول به خلافا للعيني والجملة من الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد
والموكد وهل للنفي بدليل انه روي وما ينفع شيئا ليت والواو للاعتراض وقال آخر
حوكت على نيرين اذ تحاك تختبط الشوك ولا تشاك فحوكت من الحياكة وهو النسج
مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع الى الحلة ونيرين تثنية نير
بكسر النون وسكون اليا المثناة تحت وفي اخره را علم الثوب ولحمته ايضا فاذا
نسج على نيرين كان اصفق ولصفاقتها تختبط الشوك ولا يؤثر فيها شيئا
وهذه اللغة وهي الضم الخالص لغة قليلة موجودة في كلام هذيل وتعزى اي
تنسب لفقعس ودبير الجمع وهما من فصحا بني اسد قاله المرادي في شرح التسهيل
وقال الشاطبي حكيت عن بني ضبة وقال الموضح حكيت لبعض تميم وادعى ابن عنزة
وطائفة من متاخري المغاربة امتناعها في انتعل كاختار وانفعل كانقاد مما زاد
على الثلاثة فلا يقال اختور وانقود والمشهور الاول وهو قول ابي عصفور و
الابذي وابن مالك وينطق بالهمزة في نحو اختار وانقاد على حسب ما ينطق بالثالث
الثالث قاله ابن مالك وادعى ابن مالك امتناع ما التبس من كسر كخفت وبعت او ضم كخفت

مبنيات

مبنيات للمفعول والى ذلك اشار في النظم بقوله وان يشكل خيف ليس يجتنب
وتسل المسئلة قبل بنائهن للمفعول خافني زيد وباعني لعمرو وعاقني عن كذا فتحذف
الفاعل ثم تبنيهن للمفعول وابدلت من نا المتكلم تا فوقانية لاشتراكهما في
الدلالة على المتكلم فلو قلت خفت وبعت بالكسر في الخا والبا وعقت بالضم في اوله
لتوهم انهن فعل وفاعل والعكس المعنى المراد فتعين انه لا يجوز فيهن الا الاشمام او الضم في
خفت وبعت الاولين والكسر في عقت الثالث وتعين ان يمتنع الوجه الملبس وهو
الكسر في الاولين والضم في الثالث وجعلته المغاربة مرجوحا لا ممنوعا فقالوا ان
العرب تختار الكسر في الفا اذا كانت فيما سمي فاعله مضمومة وتختار الضم في
الفا اذا كانت فيما سمي مكسورة فرقا بينهما وهو ظاهر ولهذا لم يلتفت سيبويه
في ذلك للالباس بل اجاز الاوجه الثلثة مطلقا اكتفا بالفرق التقديري لان
الالباس غير مانع لحصوله في الاسم والفعل فالاسم نحو مختار اذ يحتمل ان يكون
وصفا للفاعل او للمفعول ومع ذلك اعلوه بقلب العين الفا واكتفوا فيه بالفرق التقديري
فعلى تقدير كونه وصفا للفاعل يكون اليا مكسورة وعلى تقديره للمفعول تكون
مفتوحة والفعل نحو تضار اذ يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل وان يكون مبنيا
للمفعول ومع ذلك ادغم فعلى تقدير البنا للفاعل تكون الراء الاولى مكسورة
وعلى تقدير البنا للمفعول تكون مفتوحة واوجب الجمهور ضم فا الثلاثي المضعف وهو
ما كان عينه ولامه من جنس واحد نحو شد ومد بضم الفا وتشديد الدال فيهما
والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر في الفا جائز ونص سيبويه على انه زاده فقال
اعلم ان لغة مطردة للعرب يجري فيها فعل من المضاعف الثلاثي مجرى فعل
من المعتل فيكسر اوله فيقال رد كما يقال قيل نقله الموضح عنه في الحواشي ومن
خطه نقلت والكسر هو لغة بني ضبة بضاد معجمة مفتوحة فموحدة مشددة فها
تانيث وهو ابن اد عم بني مرة قاله الدماميني وقال ابو محمد بن السيد البطليوسي
ضنة بالضاد المعجمة والنون كهبة بالبا وهو بطن من قضاعة ينسب اليها جماعة كذا في
مختصر الانساب انتهى ويمكن ان يكونا قبيلتين ضبط كل منهما واحد لغة لبعض
تميم وقرا علقمة ويحيى بن وثاب ردت الينا ولو ردوا بالكسر فيهما بنقل كسرة العين الى

الفاً حملاً له على المعتل وجوّز ابن مالك الاشمام ايضاً فقال في التسهيل وقد يشم
فا المدغم وقال المباباري من اشم من العرب في قيل وبيع من المعتل اشم هنا يعني في
المضعف فتحصل في فا المضاعف ما ثبت في فا المعتل من الكسر الخالص والاشمام
والضم الخالص كما اشار اليه الناظم بقوله وما لباع قد يرى لنحو حبّ وعلى
الكسر بلغز فيقال ما وجه رفع الما في قولهم ان الما بكسر الهمزة ورفع الما
وجوابه ان اصله ان زيد الماء في الحوض اذا صبه فحذف الفاعل وانيب عنه
المفعول وكسرت الهمزة على حد ردّت البنا بكسر الراء واستفدنا من تعبيره بالفعل
اذا بني للمفعول ان صيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل وبه قال جمهور البصريين
وذهب الكوفيون والمبرد الى انها صيغة اصلية مستقلة بنفسها غير مغيرة عن شيء
وسياتي في التصريف توجيه كل من القولين هذا باب الاشتغال وحده ان يتقدم اسم و
يتاخر عنه فعل متصرف او اسم يشبهه ناصب لضميره او لملابس ضميره بواسطة او غيرها
ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه
اذا تقرر ذلك فنقول اذا اشتغل فعل متاخر بنصبه لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك
الاسم المتقدم كزيدا ضربته او لمحله اي لمحل ذلك الاسم المتقدم كهذا ضربته والى هذا
اشار الناظم بقوله ان مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه او المحل.
وذهب جمهور الشارحين الى ان نصب اللفظ او المحل انما هو للضمير المشتغل به
العامل مدعين ان العامل اذا وصل الى الضمير بنفسه نصب لفظه واذا او صل
اليه بحرف جر نصب محله والتحقيق ان نصب اللفظ والمحل انما هو للاسم المتقدم
كما شرح الموضح وان الضمير لا ينصب له لفظ فالاصل جوابه اذا ان ذلك الاسم المتقدم
يجوز فيه وجهان احدهما راجح لسلامته من التقدير للعامل وهو الرفع بالابتدا فما بعده.
من الجملة الفعلية في موضع رفع على الخبر للمبتدا والرابط بينهما الها المتصلة
بالفعل وجملة الكلام من المبتدا والخبر اي حينئذ اجعل الاسم المتقدم مبتدا
جملة اسمية لتصديرها بالاسم والوجه الثاني من الوجهين مرجوح لاحتياجه الى تقدير
للعامل وهو النصب فانه بفعل موافق للفعل المذكور فيهما بلا محذوف وجوبا لان الفعل
المذكور مفسر له ولا يجمع بينهما واما قوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم

ماجدين

ماجدين فتوكيد خلافا لمن اجاز الجمع بين المفسِّر والمفسَّر ثم بعد اي بعد الاسم
المتقدم لا محل لها لانه مفسر للفعل المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال
المغني ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية
وان حصل بها تفسير انتهى وجملة الكلام من الفعل المحذوف وما بعده ح اي حين
اذ جعل الاسم المتقدم منصوبا بفعل محذوف جملة فعلية لتصديرها بالفعل
المحذوف وهذا الوجه المرجوح مراتبه متخالفة فالنصب في نحو زيدا ضربته اقوى
من النصب في نحو زيدا ضربت اخاه والنصب في زيدا ضربت اخاه احسن من النصب
في زيدا مررت به والنصب في زيدا مررت به احسن من النصب في زيدا مررت باخيه
قاله المرادي في تلخيص شرح ابي حيان على التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله
فالسابق انصبه بفعل اضمرا حتما موافق لما قد اظهرا وزعم الكسائي ان نصب
الاسم المتقدم بالفعل المتأخر والغى الضمير وزعم تلميذه الفراء انهما منصوبان بالفعل
المذكور لانهما في المعنى لشيء واحد ويرد عليهما ان زيدا مررت به وان يلهد امت
داره ثم تعرض هنا للاسم المتقدم ما يوجب نصبه وما يرجحه وما يستوي فيه الرفع
والنصب ولم يذكر هنا من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم فالنظم بقوله وان
تلا السابق ما بالابتدا يختص فالرفع التزمه ابدا كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل
معمولا لما بعد وجد لان حد الاشتغال السابق اول الباب لا يصدق عليه لانه يعتبر فيه
ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب
رفعه ليس بهذه الحيثية وسيتضح ذلك في التنبيه الاول الآتي فيجب النصب اذا وقع الاسم
المتقدم بعد ما يختص بالفعل كادوات التحضيض بحاء مهملة وضادين معجمتين نحو
هلا زيدا اكرمته واهمله في الارتشاف وادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رأيته
فيجب نصب زيد بفعل محذوف يفسره المذكور وهو رأيت ولا يجوز رفعه لان هل
اذا جاء بعدها اسم وفعل لم يجز تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيد رأيت
الا في الشعر هذا مذهب سيبويه وخالفه الكسائي في ذلك فاجاز ان يليها الاسم الذي
بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر فعلى قوله يجوز الاشتغال في النثر ولا يجب النصب
بل يترجح وما تقدم في صدر الكتاب من ان هل مشتركة بين الاسماء والافعال مقيد

عند الكسائي بما اذا لم يكن في خبرها فعل نحو هل زيد اخوك فانهما اذا لم يكن في خبرها فعل تسلت عنه بخلاف ما اذا كان الفعل في خبرها فلا تدخل الا عليه ولم ترض بافتراق الاسم بينهما قاله القفتازاني وغيره ومتى عمرو القيته فيجب النصب لما ذكر وسياتي الكلام على الهمزة في المسئلة الثالثة وادوات الشرط نحو حيث ما زيدا لقيته فاكرمه فيجب النصب لما ذكر من الاختصاص بالفعل الا ان هذين النوعين وهما ادوات الاستفهام غير الهمزة وادوات الشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر عند سيبويه واما في نثر الكلام يليهما الا صريح الفعل فلا يجوز في الكلام متى عمرو القيته وحيثما زيدا لقيته فاكرمه الا ان كانت اداة الشرط اذا مطلقا سواء كان الفعل ماضيا ام لا او ان بكسر الهمزة وسكون النون والفعل ماض لفظا او معنى فيقع الاشتغال بعدها في نثر الكلام نحو اذا زيدا لقيته فاكرمه او اذا زيدا تلقاه فاكرمه لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع مع اذا وتقول في ان والفعل ماض لفظا ان زيدا لقيته فاكرمه ومعنى فقط ان زيدا لم تلقه فانتظره ويمتنع الاشتغال في نثر الكلام بعد ان الجازمة لفعل التفسير لفظا نحو ان زيدا تلقه بحذف الالف فاكرمه لان ان لما جزمت الفعل قوي طلبها له فلا يليها غيره بخلاف ما اذا لم تجزمه لفظا اما لمضيه واما لجزمه بغيرها كما تقدم فيضعف طلبها للفعل طلبها للفعل يليها غيره ويجوز الاشتغال في الشعر بعد ان الجازمة لفعل التفسير نحو ان زيدا تلقه فاكرمه وتسوية الناظم في النظم بين ان وحيثما مردودة لان الاشتغال بعد حيثما لا يقع الا في الشعر واما بعد ان فانه ان كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا او معنى يقع الاشتغال بعدها في الكلام والشعر وان كان مضارعا مجزوما بها فالاشتغال بعدها مختص بالشعر وجوابه ان الغرض من التسوية بينهما انما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما واما التسوية بينهما في جميع الوجوه فليست بلازمة وعبارة الناظم ناطقة بذلك ونصها والنصب حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما ويترجح النصب في ست مسايل احديها ان يكون الفعل المشتغل طلبا وهو الامر والدعا بخبر او نهي ولو كان الدعا بصيغة الخبر المقابل للانشا فالامر نحو زيدا اضربه والدعا بصيغة الطلب نحو اللهم عبدك ارحمه والدعا بصيغة الخبر نحو زيدا غفر الله له اذا دعي له بالمغفرة الا ان خار

بمثلك فالنصب فيهن بفعل محذوف من لفظ الاولين ومن معنى الثالث
والتقدير اضرب زيدا والزم عبدك وارحم زيدا غفر الله له وانما يرجح النصب فيهن
على الرفع لان الطلب انما يكون بالفعل فكان حمل الكلام عليه اولى ولان في الرفع
الاخبار بالطلب وحق الخبر ان يكون محتملا للصدق والكذب قاله ابن الشجري
ونوقش فيه وقال ابو علي كنت استبعد اجازة سيبويه الاخبار بجملتي الامر و
النهي حتى مر بي قوله ان الذين قتلتم امس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما
واما في نحو زيد احسن به لان الضمير المجرور بالبا في محل رفع على الفاعلية
عند سيبويه وزيدت البا لاصلاح اللفظ فليس من الاشتغال في شيء وكذا
ان قلنا الضمير في محل نصب لان فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر
عاملا وانما اتفق السبعة عليه اي على الرفع في نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلدة لان الفا مانعة من حمله على الاشتغال فان تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم
حكم الزانية والزاني فحذف المضاف الذي هو حكم واقيم المضاف اليه مقامه وهو الزانية
والزاني وحذف الخبر وهو الجار والمجرور ثم بعد تمام الجملة استؤنفت جملة الحكم وهو فاجلدوا
فصارت جملة الطلب مستانفة فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية وبقي فاجلدوا
عن المبتدا وهو الزانية والزاني ولم يستقم عمل فعل من جملة مستانفة في متقدم
بجر عنه لغيره في ذلك الفعل من جملة اخرى وهذا التقدير متعين عند سيبويه
[illegible] المثال فانه يمنع زيادة الفا في خبر المبتدا ما لم
يكن المبتدا موصولا بفعل او ظرف وصلة الا غير ذلك ولذا اي ولاجل منع سيبويه
زيادة الفا في خبر المبتدا اذا لم يكن موصولا بفعل او ظرف قال في قوله وقائلة خولان
فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا ان التقدير هذه خولان هذا مقول قول
سيبويه فجعل خولان خبر مبتدا محذوف وجملة فانكح فتاتهم مستانفة هربا
من زيادة الفا في خبر المبتدا غير الموصول واجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا
ونقله ابن اياز في نتيجة المطارحة عن الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين
وقيد الفرا والاعلم وجماعة الجواز بكون الخبر امرا او نهيا وخولان بفتح الخا المعجمة قبيلة
من اليمن والنكاح التزويج والفتاة الشابة واكرومة بضم الهمزة من الكرم كالاعجوبة

من العجب مبتدا والحبلين تثنية حبل والمراد حبل ابيها وحبل امها يعني ان كرمها
ثابت من جهتي نسبها والخلو بكسر الخا المعجمة وسكون اللام الخالية من الازواج
خبر اكرومة وكما جار ومجرور خبر لعدو وما المجرورة بالكاف اسم موصول وكلمة هي مبتدا
محذوف الخبر والجملة صلة ما والعايد محذوف والكاف بمعنى على والتقدير على ما هي
عليه وقال المبرد الفا في فاجلدوا بمعنى الشرط لان الموصول فيه معنى الشرط فتدخل الفا في
خبره كما تدخل في جواب الشرط والمعنى ان زنيا فاجلدوهما ولا يعمل الجواب في الشرط فلذلك
ما اشبههما مما هو منزل منزلة الشرط والجواب فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل
الخبر المشبه للجواب في المبتدا المشبه للشرط وما لا يعمل لا يفسر عاملا فعلى قولي سيبويه
والمبرد ليست الاية من الاشتغال فالرفع على الابتدا عندهما واجب والخبر على قول
سيبويه محذوف وعلى قول المبرد مذكور وهو فاجلدوا وقال ابو علي الفارسي
من جعل الفا زايدة اجاز النصب في زيد فاضربه وانشد ثعلب احمد بن يحيى وقايلة
موسى اظلمي واظلم فاصيب عليه ملكا الا يرحم المعنى اظلمنا وقرا عيسى بن عمرو بن ابي
عبلة والسارق والسارقة بالنصب قال ابو محمد عبد الله بن محمد بن السيد بكسر السين
وسكون اليا آخر الحروف وهو البطليوسي وابو الحسن طاهر بن احمد بن بابشاد
بالتركيب كلمة اعجمية يتضمن معناها الفرح والسرور يختار الرفع في الاسم
المنظور فيه الى العموم بالامر كالاية ونحوها كالسارق والسارقة فاقطعوا لشبهه بالشرط
في العموم والابهام ويختار النصب في الاسم المنظور فيه الى الخصوص بالامر كزيدا اضربه لعدم
مشابهته للشرط المسئلة الثانية مما يترجح فيه النصب ان يكون الفعل المشتغل مقرونا
باللام او بلا الطلبيتين نحو عمرا ليضربه بكر وخالدا لا تهنه فان قيل كيف جاز ذلك
وقد قرر العلما ان ما لا يعمل لا يفسر عاملا واللام ولا الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما
قياسا قلت اجاب ابن عصفور بانهم اجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها
واجروا النهي بلا مجرى النفي بها ويشمل الطلب ما لفظه الخبر ومنه زيدا لا يعذبه
الله برفع يعذب لانه نفي بمعنى الطلب فزيدا منصوب بفعل محذوف تقديره
رحم الله زيدا لان عدم التعذيب رحمة ويجمع المسئلتين هذه والتي قبلها
قوله الناظم واختير نصب قبل فعل ذي طلب فاشار بذلك الى الفعل المصاحب للطلب

على تسئين على الفعل الذي هو طلب كالامر والدعا وعلى الفعل المقرون باداة طلب كالمقرون
باللام ولا الطلبيتين المسئلة الثالثة ان يكون الاسم المشتغل عنه واقعا بعد شيء الغالب
في ذلك الشيء ان يليه فعل واليه اشار الناظم بقوله وبعد ما ايلاؤه الفعل غلب
لذلك امثلة منها همزة الاستفهام نحو ابشرا منا واحدا نتبعه فيترجح نصب بشرا بفعل
محذوف يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة ان تدخل على الافعال وانما لم يجب
دخولها على الافعال كما في اخواتها لانها ام الباب وهو يتوسعون في امهات الابواب
ما لم يتوسعوا في غيرها فان فصلت الهمزة من الاسم المشتغل عنه فالمختار الرفع نحو ءانت
زيد تضربه لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت انت مبتدأ
كما هو راي سيبويه وان جعلته فاعلا بفعل مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو
راي الاخفش فالمختار النصب لان الهمزة داخلة في التقدير على الفعل الا في نحو اكل
يوم زيدا تضربه فيترجح النصب لان الفصل بالظرف وهو كل يوم بنصب كل كلا فصل
وحرف الاستفهام داخل في الحكم على الفعل وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم
فالرفع واجب نحو ازيد ضربته ام عمرو لان الضرب محقق وانما الاشكال في المفعول فالاستفهام
عن تعيينه وحكم ابن الطراوة بشذوذ النصب في قوله وهو جرير يمدح ثعلبة ربا
حاويتم طهية والخشاب اثعلبة الفوارس ام رياحا عدلت بهم طهية والخشابا بنصب
ثعلبة بمحذوف تقديره احقرت ثعلبة ولا يجوز اضمار عدلت لتعديته بالباء قاله
الموضح في الحواشي وثعلبة بثاء مثلثة وعين مهملة وباء موحدة والفوارس نعته
وان كان جمعا نظرا الى معنى اهل القبيلة ورياحا بمثناة من تحت وحاء مهملة
وطهية بضم الطاء المهملة وفتح الهاء وتشديد الياء آخر الحروف والخشاب
بكسر الخاء المعجمة وبالشين المعجمة كلها قبائل قاله الموضح في الحواشي وفي
مسائل الزجاجي قال المازني سال مروان الاخفش عن ازيدا ضربته ام عمرو فقال
الاخفش المختار النصب لاجل الالف فقال انما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل
فانما ينبغي ان يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال المازني ولكن القياس
عندي ولكن النحاة اجمعوا على اختيار النصب لما كان مع حرف الاستفهام
الذي هو في الاصل للفعل فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة شاذ بدليل قول الفر

انبدا ضربته ام عمروا بالنصب انتهى وقال الاخفش اخوات الهمزة في ترجيح النصب
كالهمزة في ذلك نحو ايهم زيدا ضربه فايهم مبتدا وزيدا منصوب بفعل
محذوف يفسره ضربه والجملة خبر ايهم والتقدير ايهم ضرب زيدا ومن امة
الله ضربها فمن بفتح الميم مبتدا وامة الله منصوب بفعل محذوف خبر من و
التقدير من ضرب امة الله ومنها اي ومن الامثلة النفي بما او لا او ان نحو ما زيدا
رايته او لا زيدا رايته او ان زيدا رايته فترجح النصب لانهم شبهوا احرف النفي
باحرف الاستفهام في ان الكلام معها غير موجب وقيل ظاهر مذهب سيبويه
اختيار الرفع في الاسم بعدها وقال ابو عبد الله ابن الباذش بباء موحدة فالف
فذال وشين معجمتين والذال مكسورة وابن خروف لا يترجح النصب صح
هذه الاحرف وانما الرفع والنصب يستويان معها لدخولها على الاسماء والافعال
بخلاف غيرها من احرف النفي وهو لم ولما ولن فانها مختصة بالافعال فحكمها حكم
ان الشرطية في وجوب النصب ان اضطر شاعر الى ذلك قاله ابن مالك في شرح
الكافية ومنها حيث نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه قال الناظم في شرح الكافية ونصه
ومن مرجحات النصب تقدم حيث مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه
لانها تشبه ادوات الشرط فلا يليها في الغالب الا فعل فان اقترنت بما صارت
اداة شرط واختصت بالفعل انتهى وهو في ذلك تابع لسيبويه فان اذا وحيث
مما يقبح بعدهن ابتداء الاسماء واذا اوقعت الفعل على شيء من سببه نصبت
في القياس تقول اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وحيث زيدا تجده فاكرمه ونوزع
سيبويه في اذا لانها عنده مختصة بالافعال ولم ينازع في حيث فظن الموضح
ان المنازع في حيث فقال وفيه نظر والعجب منه انه وافق الناظم في المغني فقال و
اضافة حيث الى الفعلية اكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو جلست حيث زيدا اراه
انتهى ولعل وجه النظر في قوله فاكرمه فانه يوهم انه جواب بحيث وحيث المجردة
من ما لا جواب عند البصريين ومن جازى بها من الكوفيين اوجب النصب
بعدها فلا يكون راجحا المسألة الرابعة مما يترجح فيه النصب ان يقع الاسم
المشتغل عنه بعد عاطف غير مفصول ذلك العاطف من الاسم بما المفتوحة الهمزة

المسئلة

المشددة الميم مسبوق ذلك العاطف بفعل غير مبني ذلك الفعل على اسم قبله والمراد ببنائه
عليه ان يجعل الفعل خبرا عن ذلك الاسم والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد عاطف
بلا فصل على معمول فعل مستقر اولا ولا فرق في الفعل بين ان يكون رافعا للفاعل
او ناصبا للمفعول فالاول كقام زيد وعمرا اكرمته والثاني نحو والانعام خلقها لكم بعد قوله
خلق الانسان من نطفة وانما ترجح نصب المعطوف فيهما لان المتكلم به عاطف
جملة فعلية على جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية وتشاكل
الجملتين المعطوفة احديهما على الاخرى احسن من تخالفهما قال في شرح الكافية
بخلاف ما اذا فصل بين العاطف والاسم باما نحو ضربت زيدا واما عمرو فاهنه فالمختار
الرفع لانه لا يحتاج الى تقدير وحكم الاسم الواقع بعد اما في الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع
في ابتداء الكلام لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام قاله
الشاطبي وقرئ واما ثمود فهديناهم بالنصب لثمود منونا وغير منون قاله الزمخشري في كشافه
والبيضاوي في تفسيره فالتنوين باعتبار الحي وعدمه باعتبار القبيلة والنصب
بلا تنوين قراءة الحسن البصري وبالتنوين قراءة ابن عباس والنصب بفعل محذوف
يفسره ما بعده على حد زيدا ضربته الا ان الفعل المحذوف لا يقدر قبل ثمود كما يقدر قبل
زيد في زيدا ضربته لئلا يلزم الفصل بين اما والفا بجملة تامة وذلك لا يجوز
فلا يقال واما هدينا ثمود فهديناهم وانما يقدر بعد الفا من لفظ المذكور و
الاصل واما ثمود فهديناهم هديناهم فلما حذف الفعل المفسر بفتح السين دخلت الفا
على مفسره فصار واما ثمود فهديناهم فان قلت ما بعد فا الجزاء لا يعمل فيما قبلها وما
لا يعمل لا يفسر عاملا قلت الفا هنا ليست في مركزها الاصلي فلا تكون مانعة من العمل
وشمل قوله العاطف الواو والفا وثم واو قاله الشاطبي وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت
القوم حتى زيدا ضربته وما رايت زيدا لكن عمرا رايت اباه وما اكرمت زيدا بل عمرا
اكرمته وانما قال كالعاطف لان المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا
جملة فجعلت هذه الاحرف منزلة العاطف في اعطاء حكم المسئلة الخامسة مما يترجح
فيه النصب ان يتوهم في الرفع ان الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو انا كل شيء
خلقناه بقدر لانه اذا رفع كل احتمل خلقناه ان يكون خبرا له فيكون المعنى على عموم خلق

كل الممكنات الموجودة بقدر خيراً كانت وشراً كما هو مذهب اهل السنة والجماعة ويحتمل
ان يكون خلقناه صفة لشيء وبقدر خبر لكل والتخصيص بالصفة يفهم ان
ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر والصفة هي المخلوقية المنسوبة له فالمخلوقية
التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر فيوهم ان ثم مخلوقا لغيره تعالى وهو مذهب
المعتزلة وانما لم يتوهم ذلك مع النصب لكل على انه مفعول بفعل محذوف يفسره خلقنا
ويمتنع جعله صفة لكل شيء لان الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا
ومن ثم بفتح المثلثة اي ومن اجل ان الصفة لا تعمل في الموصوف وجب الرفع لكل ان
كان الفعل المتصل بالضمير صفة لكل شيء نحو وكل شيء فعلوه في الزبر اي الكتب ولا
يصح نصب كل لان تقدير تسليط الفعل عليها انما يكون على حسب المعنى المراد
وليس المعنى هنا انهم فعلوا كل شيء في الزبر حتى يصح تسليط فعلوا على كل شيء و
انما المعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب
على الابتدائية والمتأخر صفة له او لشيء وفي الزبر خبر كل او ان كان الفعل صلة
لموصول نحو زيد الذي ضربته او ان كان الفعل مضافا اليه نحو زيد يوم تراه تفرح بزيد
فيهما واجب الرفع بالابتدائية ولا يجوز نصبه بفعل يفسره ضربته في الاول وتراه
في الثاني لان كلا منهما لا يعمل فيما قبله اما الاول فلانه صلة والصلة لا تعمل فيما قبل
الموصول واما الثاني فلانه مضاف اليه يوم وهو شبيه بالصلة في تتميم ما قبله
والمضاف وما لا يعمل لا يفسر عاملا او ان وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كاذا
الفجائية على الاصح متعلق بيختص وفي المسئلة الثلثة اقوال اصحها هذا مطلقا
والثاني جواز دخولها على الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين ان يقترن
الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وان لا يقترن فيمتنع حكاها في المغني وعلى
الاصح فيجب الرفع نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ويجوز النصب على الثاني
ويمتنع على الثالث لفقدان قد والى هذا اشار الناظم بقوله وان تلى السابق ما
بالابتدا يختص فالرفع التزمه ابدا او ان وقع الاسم قبل ما لا يرد ما قبله معمولا لما بعده و
اليه اشار الناظم بقوله كذا اذا الفعل تلى ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد نحو
زيد ما احسنه او زيد ان رايته فاكرمه او زيد هل رايته او زيد هلا رايته او ما زيد الا يضربه

عمرو

عمرو فيجب برفع زيد في هذه الا لا تدخل الا على ما بعدها التعجبية وان الشرطية وهل الاستفهامية
وهلا التخصيصية والا الاستثنائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا
يفسر عاملا ويقاس على ذلك سائر ادوات الصدور تنبيهات اثنان الاول ليس من
اقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما في مسئلة اذا الفجائية المقدمة لعدم
صدق ضابط الباب عليها لان من جملة الضابط المذكور ان يكون الفعل بحيث
لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك ممتنع مع اذا الفجائية وما ذكروه من
وكلام الناظم في البيتين السابقين يوهم ذلك لانه جعل من جملة اقسام الباب
لكن ضرورة تتميم الاقسام الجائه الى ذلك وهذا التنبيه تقديم التنبيه عليه
فلا حاجة الى ذكره التنبيه الثاني لم يعتبر سيبويه ايهام الصفة مرجحا للنصب كما فعل الناظم
في شرح التسهيل حيث قال ومن الموجبات للنصب ان يكون مخلصا من ايهام
غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر ثم علله بما حصر
مما قدمناه بل جعل سيبويه النصب في الاية المذكورة مرجوحا مثله في زيدا ضربته فانه
قال في اثنا كلام فاما قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فانما جاء على حد قوله زيدا
ضربته وهو عربي كثير انتهى كلام سيبويه فيكون الرفع احسن من النصب قال ابن
الشجري اجمع البصريون في هذه الاية على ان الرفع ارجح لعدم تقدم ما يقتضي
النصب وقال الكوفيون النصب فيها اجود لانه قد تقدم على كل عامل ينصب
وهو ان فاقتضى ذلك اضمار خلقنا انتهى المسئلة السادسة مما يترجح نصبه ان يكون
الاسم المشتغل عنه جوابا لاستفهام منصوب لفظا او محلا بما يليه كزيدا ضربته جوابا
لمن قال ايهم ضربت ومن ضربته فزيدا يترجح نصبه لكونه جوابا لاستفهام منصوب لفظا
في الاول ومحلا في الثاني ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية اما اذا كان الاستفهام
مرفوعا نحو ايهم ضربته برفع ايهم فانك تجيب بالرفع فتقول زيد ضربته برفع
زيد ايجابا ليطابق الجواب السؤال في الجملة الاسمية وجوز الاخفش مراعاة الصغرى
والكبرى فعلى ايهم ضربته كما يجوز الوجهان في زيد ضربته وعمرو اكرمته اجرى
الجواب مجرى العطف وما يجوز سيبويه في ذلك النصب على حد في زيدا ضربته ويقال
هل رأيت زيدا فتقول لا ولكن عبد الله لقيته ينزل ذلك منزلة الجواب وان لم يكن جوابا

عن المسئول عنه وكذا لو عطفته فقلت لا بل عمرا لقيته او وعمرو لقيته قاله
الموضع في الحواشي ومن خطه نقلت والرفع والنصب يستويان في مثل الصورة
الرابعة وهي ان يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول باما مسبوق بفعل اذ بني ذلك الفعل
السابق على اسم بان اخبر بالفعل عن اسم غير ما التعجبية وتضمنت الجملة الثانية المعطوفة
على الجملة المبني فعلها على مبتدا بها ضميره او كانت الجملة الثاني معطوفة بالفا المفيد
للسببية لحصول المشاكلة متعلق بيستويان على انه علة له رفعت ونصبت الاسم المشتغل
عنه بالضمير في الجملة الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تلى المعطوف فعلا
مخبرا به عن اسم فاعطف مخيرا وذلك نحو زيد قام وعمرو اكرمته لاجله او فعمرو اكرمته
فيجوز في عمرو الرفع والنصب على السواء وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين
ومعنى قولنا كبرى انها جملة في ضمنها جملة مبنية على مبتديها ومعنى قولنا ذات
وجهين انها اسمية الصدر بالنظر الى مبتداها وفعلية العجز بالنظر الى مسندها
وفعلية العجز بالنظر الى خبرها فان راعيت صدرها رفعت عمروا وكنت قد
عطفت جملة اسمية وكلاهما لا محل له من الاعراب وان راعيت عجزها نصبته وكنت
وقد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية والرابط بين
الجملة المعطوفة والمعطوف عليها اما الضمير من لاجله العايد على ضد الجملة
الاولى والفا فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان
وقال في البسيط ان ابا علي رجح الرفع انتهى وهو مقتضى قول ابن الشجري ان
اعتبار الاسم الذي في ضمنه فعل اولى اعتبار الفعل وقال ابو حيان قال بعض
معاصرينا لم يصرح سيبويه بانهما على حد سواء وانما ذلك قول الجزولي و
الظاهر ترجيح النصب لان الحمل على الصغرى اقرب وهم يراعون الجوار ما
امكن نحو هذا جحر ضب خرب وعورض بان الرفع ترجح بعدم الاضمار
فلكل منهما مرجح فتساويا بخلاف ما اذا بني الفعل على ما التعجبية نحو ما احسن
زيدا وعمرو اكرمته فلا اثر للعطف على الجملة الفعلية فرفع عمرو هو المختار
نص على ذلك سيبويه لان فعل التعجب قد جرى مجرى الاسما لجموده ولذلك صغر وا
عتقد الكوفيون اسميته فكانه ليس في الكلام فعل مبنى على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار

فان لم

فان لم يكن في الجملة الثانية ضمير الاول لم يعطف بالفا والاخفش والمبرد في منعهما النصب
بنا على العطف على الصغرى وهو المختار لان المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو
منفقود فالرفع عندهما واجب وان ورد النصب فهو على حدة في زيدا اضربته ابتدا
ويكون من عطف جملة اسمية وهو جايز بلا خلاف قاله المرادي في التلخيص و
الفارسي وجماعة كبيرة من المتقدمين يجيزونه اي النصب وهو ظاهر كلام سيبويه
فانه قال وقد ذكر المسئلة وذلك قولك عمرو لقيته وزيد كلمته ان حملت الكلام
على الاول وان حملته على الاخر قلت عمرو لقيته وزيدا كلمته انتهى يعني بالتصحيح وفصح
بانك ان حملت على الاخر نصبت وليس في المثال الذي ذكره ما يقتضي كونها
بعد العاطف خبرا ونقل ابن عصفور ان سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا و
استدلوا لذلك باجماع القرا على نصب والسما رفعها وهي معطوفة على يسجدان
في قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر وقال هشام
الضرير من الكوفيين الواو كالفا في حصول الربط لان الواو فيها معنى الجمعية كما ان الفا
فيها معنى السببية بدليل هذا ان زيد وعمرو ورد بان الواو انما تكون للجمع في المفردات
ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن خروف تبعا لطايفة من المتقدمين
في جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت انشده ثعلب فذر بي اجول في
البلاد لعلني اسر صديقا او ابيسا حسود وخرج على ان التقدير او ابيس به حسود
وهذه امور مهمة تتمة لما تقدم وفي بعض النسخ تنبيهات احدها ان العامل المشتغل عن
الاسم السابق كما يكون فعلا كذلك يكون اسما لكن بشروط ثلثة احدها ان يكون وصفا
فلا يكون اسم فعل ولا مصدرا الثاني ان يكون الوصف عاملا عمل الفعل فلا يكون
وصفا غير عامل الشرط الثالث ان يكون الوصف العامل يصلح للعمل فيما قبله فلا يكون
وصفا مقرونا بال ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل والى ذلك اشار الناظم بقوله وسوى
ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل ان لم يك مانع حصل فذلك الاسم المستوفي للشروط
الثلثة يشتمل اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة فالاول نحو زيدا انا ضاربه و
الثاني نحو الدرهم انت معطاه والثالث نحو العسل انت شرابه والنعم انت منحارها و
العبد انت ضروبه او ضريبه والقدم انت حذره الآن او غدا في الجميع فالاسم السابق فيهن

منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير انا ضارب زيدا انا
معطي الدرهم وانت شراب العسل وانت منحار النعم وانت ضروبا وضريب العبيد
وانت حذر القدر بخلاف زيد عليكه وزيد ضربا اياه بالياء المثناة تحت فلا يجوز
نصب زيد فيهما لانهما اي عليك وضربا غير صفة لان الاول اسم فعل والثاني مصدر واسم
الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا فزيد في المثالين واجب
الرفع على الابتدائية وخبره ما بعده من الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر نعم يجوز
النصب فيه عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي وعند من جوز تقديم
معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري كضربا النائب عن فعله الطلبي وهو المبرد و
السيرافي وعند من جوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين وبخلاف زيد انا ضاربه
امس لانه غير عامل على الاصح لانه بمعنى الماضي نعم يجوز النصب عند من جوز عمل الوصف اذا كان
بمعنى الماضي وهو الكسائي وزيد انا الضاربه ووجه الاب زيد حسنه فزيد في المثال الاول و
الاب في المثال الثاني رفعهما واجب على الابتدائية وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرهما ولا
يجوز نصبهما لان ال الصلة وهي الضارب والصفة المشبهة وهي حسن لا يعملان فيما قبلهما وما لا
يعمل لا يفسر عاملا وبخلاف زيد عمرو اكرم منه لان اسم التفضيل لا يعمل في مفعول
به اتفاقا لا تقديما ولا تاخيرا الامر الثاني لابد في صحة الاشتغال من علقة اي رابطة بين العامل
والاسم السابق لان الاصل في ذلك المبتدا والخبر ودخل حكم الاشتغال عليهما فهو فرع وكما
تحصل العلقة الرابط بضميره اي ضمير الاسم السابق المتصل بالعامل كزيدا ضربته فالعلقة
وهي الرابط بين العامل وهو ضربت وبين الاسم السابق وهو زيد الهاء المتصلة بضربت
كذلك تحصل العلقة بضميره المنفصل من العامل بحرف جر متعلق بالمنفصل نحو زيدا مررت
به فالهاء المجرورة بالباء هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل
بحرف جر وهو الباء او المنفصل من العامل باسم مضاف نحو زيدا ضربت اخاه فالهاء المجرورة باضافة
الاخ اليها هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل باسم
المضاف الذي هو الاخ والى ذلك اشار الناظم بقوله وفصل مشغول بحرف جر او باضافة
كوصل يجري او المنفصل من العامل باسم اجنبي اتبع بتابع مشتمل ذلك التابع على ضمير الاسم
السابق بشرط ان يكون التابع للاجنبي نعتا له لان النعت والمنعوت كالشيء الواحد قاله في المغني.

نحو زيدا

نحو زيدا ضربت رجلا يحبه فالهاء من يحبه هي الرابط بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة
من العامل بالاجنبي وهو رجلا وجملة يحبه نعت لرجلا وهو اجنبي من زيد لانه ليس
سببياله او يكون التابع عطفا على الاجنبي بالواو خاصة لما فيها من معنى الجمع فالاثنان
معها او الجمع بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير قاله الموضح في الحواشي نحو زيدا ضربت
عمرا واخاه او يكون التابع عطف بيان على الاجنبي لان عطف البيان كالنعت في الايضاح
والتخصيص كزيدا ضربت عمرا اخاه فالهاء في اخاه فيهما هي الرابطة بين العامل والاسم السابق
وهي منفصلة من العامل بالمعطوف وذلك مستفاد من قول الناظم وعلقه حاصله
بتابع كعلقه بنفس الاسم الواقع ومسئلة عطف البيان زايدة على التسهيل فان قدرت
الاخ فيهما بدلا من عمرو بطلت هذه المسئلة نصبت الاسم السابق او رفعت لان الاخ
يصير من جملة ثانية لان البدل على نية تكرار العامل فتخلو الجملة الاولى من ضمير يعود
على المبتدا ان رفعت وعلى المشتغل عنه ان نصبت قاله ابن عصفور اللهم الا اذا
قلنا عامل البدل والمبدل منه واحد صح الوجهان النصب والرفع لوجود الرابط فيهما
فان قلت ويمكن ان يصح الوجهان على القول الاول ايضا بان يجعل العامل في الاخ خبرا في
الرفع ومفسرا في النصب وجملة ضربت عمرا معترضة بينهما قلت عامل البدل ليس
كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح ان يكون خبرا ومفسرا لغيره وانما هو تقدير معنوي
مرو اللم يكن من بدل المفرد من المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل ما
بالاتفاق وبقي من التوابع التوكيد ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عايد
على الموكد ابدا فلا يصح عوده على الاسم السابق قاله الشاطبي الامر الثالث يجب كون
المقدر في نحو زيدا ضربته من معنى العامل المذكور ولفظه فيقدر ضربت زيدا ضربته
وفي بقية الصور من معناه او لازمه دون لفظه فيقدر في نحو زيدا مررت به جاوزت
زيدا مررت به ولا يقدر مررت لانه لا يصل الى الاسم بنفسه ويقدر في نحو زيدا لست
مثله خالفت زيدا لست مثله لان خالفت هو معنى لست مثله قاله ابو البقاء
ويقدر في نحو زيدا ضربت اخاه اهنت زيدا ضربت اخاه ولا يقدر ضربت لانه لم
تضرب زيدا وانما ضربت اخاه ومن لازم اهانة زيد لانه من ضرب اخا شخص
يقتضي اهانة ذلك الشخص وجميع ما يقدر في هذا الباب يتدرج تحت قولنا على الاسم

المنصوب الا ان يمنع مانع من حصر او غيره فيقدم متاخرا عنه الامر الرابع ما تقدم من الاوجه
الخمسة فيما اذا نصب فعل ضمير اسم سابق او ملابسا لضميره يجري اذا رفع فعل او وصف
ضمير اسم سابق لفظا نحو زيد قام او تقديرا نحو زيد غضب عليه فالها المجرور بعلى في
محل رفع على النيابة عن الفاعل على نصبا او رفع ملابسا لضميره نحو زيد قام ابوه فقد
يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد قد قام لان اذا الفجائية
لا تدخل على الافعال على الصحيح السابق وليتما عمرو قعد اذا قدرت ما كافة لليت
عن العمل فعمرو مبتدا وقعد خبره ولا يجوز ان يكون عمرو فاعلا لفعل محذوف لانه لم
يسمع ليتما قعد عمرو فان قدرت ما زائدة غير كافة لم يكن الرفع واجبا بل جائزا لما
تقدم من انها اذا اتصل بها ما الزائدة جاز اعمالها والغاؤها لعدم زوال اختصاصها به
بالجمل الاسمية وان قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا لكن على الفاعلية لان ما المصدر
يجب ان يليها فعل ظاهر او مقدر او واجب الرفع بالفاعلية نحو وان احد من المشركين
استجارك وهلا زيد قام لان ادوات الشرط والتحضيض تختص بالافعال خلافا
للكوفيين فيهما قاله ابن عصفور في شرح الايضاح وقد يكون الاسم السابق يترجح
على الفاعلية نحو زيد قام عند المبرد ومتابعيه فانهم اجازوا رفعه بفعل محذوف ومن باب
الاشتغال ذكر ذلك الفارسي في التذكرة ونقله ابن الحاج في النقد على مقرب
ابن عصفور فسقط ما قيل انه لا يعلم من اجاز رفعه على الفاعلية وعكس ابن العريف
الترجيح فرجح الفاعلية على الابتدائية ونحو هم من البصريين بوجوب ابتدائيته بعد
طالب الفعل من نفي او استفهام وتقدم عن الكوفيين اجازة تقديم الفاعل في بابه
وقد يكون الاسم السابق راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقم لان الرفع على الابتدائية
يستلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدا وهو خلاف القياس لانها لا تحتمل الصدق
والكذب والفاعلية سالمة من ذلك فترجحت هذا تقرير كلامه وفيه نظر لان رفع
زيد على الفاعلية يستلزم ان يكون بفعل محذوف مقرون بلام الامر اي ليقم
وقد قال في باب التحذير من هذا الكتاب ان اجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ
فكيف يكون راجحا مع كونه شاذا او نحو قام زيد وعمرو قعد فيترجح رفع عمرو على الفاعلية
بفعل محذوف يفسره قعد لتناسب العطف على الجملة الفعلية ونحو ابشر يهدوننا

تخلقونه فيترجح رفع البشر وانتم على الفاعلية بفعل محذوف لان الغالب في الهمزة دخولها على الافعال وتقدم في باب الفاعل ما يغني عن اعادته هنا فالرفع على الفاعلية في ابشر يهدوننا ارجح من الرفع على الفاعلية في انتم تخلقونه وتقدير الاسمية في انتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي ام نحن الخالقون صرح بذلك في المغني الابتدائية والفاعلية قد يستويان في نحو زيد قام وعمرو قعد عنده ففي الفاعلية مراعاة الصغرى ففيه عطف فعلية على فعلية وفي الابتدائية مراعاة الكبرى ففيه عطف اسمية على مثلها فالتناسب حاصل على كلا التقديرين والله اعلم هذا باب التعدي واللزوم في الافعال الفعل ثلثة انواع احدها ما لا يوصف بتعد ولا لزوم وهو كان واخواتها في حال نقصها فان منصوبها خبرها على قول البصريين وحال او شبيه به على قول الكوفيين وقد تقدمت عقب باب الابتدا والثاني المتعدي وله علامتان احدهما ان يصح ان يتصل به هاء ضمير غير المصدر على وجه لا يكون خبرا وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله علامة الفعل المعدي ان تصل ها غير مصدر به العلامة الثانية ان يصح ان يبنى منه اسم مفعول تام بان يستغني عن حرف جر كما قال في شرح الكافية وزاد في التسهيل بالاطراد وذلك كضرب بفتح الراء الا ترى انك تقول زيد ضربه عمرو فتصل اي بضرب هاء ضمير غير المصدر وهو زيد وخرج بقولنا على وجه لا يكون خبرا نحو الصديق كنته فانه يصدق على كان انه اتصل به هاء ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعديا بالاجماع والا ترى تقول هو مضروب فيكون مضروب تاما غير مفتقر الى حرف جر واحترز بالاطراد من نحو تمرون الديار فانه يصح ان يبنى منه اسم مفعول تام تقول الديار ممرورة ولكنه ليس بمطرد فلا يكون متعديا والمتعدي حكمه نصب المفعول به كضربت زيدا وتدبرت الكتب اي تاملتها الا ان ناب المفعول به عن الفاعل فانه يرفع على النيابة عن الفاعل كضرب زيد وتدبرت الكتب برفعهما وبنا الفعلين للمفعول والى ذلك اشار الناظم بقوله فانصب به مفعوله ان لم ينب عن فاعل وما ذكر من ان المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين واختلف قول الكوفيين فيه وقال هشام الناصب له الفاعل وقال الفرا كلاهما وقال خلف الاحمر معنى المفعولية ولكل حجة فحجة البصريين ان اصل العمل للافعال وحجة هشام ان نصبه بعد رفع الفاعل

وحجة هشام ان نصبه بذ ورمع الفاعل وجودا وعدما والدور ان يفيد العلية
وحجة الفرا ان الفعل والفاعل كالشيء الواحد ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها
الاخر وحجة الخلف ان المفعولية صفة قايمة بذات المفعول ولفظ الفعل غير
قايم به واسناد الحكم الى العلة القايمة بذات الشيء اولى من غيرها ورد البصريون
هذه الحجج بما يطول ذكره وعلم من تخصيص الفعل المتعدي بنصب المفعول به
ان بقية المفاعيل ينصبها المتعدي واللازم بخلاف المفعول به فانه لا ينصبه
الا المتعدي النوع الثالث اللازم وله اثنتا عشرة علامة اثنتان عدميتان وعشر
وجودية وهي مطردة فالاولى والثانية ان لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر وان لا يبنى
منه اسم مفعول تام وذلك كخرج الا ترى انه لا يقال الزيد خرجه عمرو فيتصل بخرج ضمير
غير المصدر وهو زيد ولا هو مخروج فيبنى منه اسم مفعول تام وانما يقال الخروج
خرجه عمرو فيتصل به هاء ضمير المصدر وهو الخروج وهو مخروج به او اليه بحسب
المعنى فيكون اسم مفعول ناقصا لاحتياجه الى حرف الجر الثالثة المذكورة في قوله
ان تدل على سجية بالسين المهملة وهي الطبيعة والسليقة وهي اي السجية ما ليس حركة جسم من
وصف ملازم للذات غير منفك عنها نحو جبن وشجع من الانفعال اللازمة الصادرة
عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر عنها وضم عين الفعل لمناسبة انضمام
الطبيعة الى الذات عند صدور هذه الانفعال منها قاله شارح القصاري و
اليها اشار الناظم بقوله وحتم لزوم افعال السجايا العلامة الرابعة المذكورة
في قوله او ان يدل على عرض بفتح العين والراء المهملتين وهو اي العرض ما ليس حركة
جسم من وصف غير ثابت دايما كمرض وكسل ونهم اذا شبع بكسر العين فيهن بخلاف نهم
اذا صار اكولا فليس لازما واليها الاشارة بقوله او عرضا والخامسة المذكورة في قوله
او ان يدل على نظافة كنظف وطهر ووضؤ بضم العين فيهن ويجوز في طهر فتح العين
العلامة السادسة المذكورة في قوله وان يدل على دنس نحو نجس وقذر بالذال المعجمة
كسرا فضما فيهما واليهما الاشارة بقوله وما اقتضى نضافة او دنسا العلامة السابعة
المذكورة في قوله او ان يدل على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو كسرته
فانكسر ومددته فامتد واليها الاشارة بقوله او طاوع المعدي لواحد كمده فامتدا

المطاوعة

المطاوعة قبول الاثر فقا عل الفعل اللازم قبل الاثر من فاعل الفعل المتعدي
فلو طاوع ما يتعدي فعله لاثنين تعدي المطاوع بكسر الواو لواحد كعلمته الحساب فتعلم
ففاعل تعلم قبل التعليم من فاعل علم العلامة الثامنة المذكورة في قوله وان يكون
موازنا لافعلل بفتح اللام الاولي وتشديد الثانية كاقشعر واشمأز بمعجمتين
وهو بنا مقتضب وقيل ملحق باحرنجم واصلهما اقشعرر واشمازز بسكون
العين المهملة والهمزة فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فاسكنوا الاول ونقلوا
حركته الي ما قبله ثم ادغموا احد المثلين في الاخر قاله ابو البقا واعترض بان
حكم الملحق ان لا يدغم لئلا تفوت الموازنة وهذا اوجب الفك في اقعنسس
الاستفاذ الي اتحاد المصدرين ممنوع والعلامة التاسعة المذكورة في قوله
وان يكون موازنا لما الحق به اي بافعلل وهو افوعل بسكون الفا وفتح الواو والعين
وتشديد اللام كاكوهد الفرخ اذا ارتعد والعلامة العاشرة المذكورة في قوله
او ان يكون موازنا لافعنلل بسكون الفا وفتح العين وبسكون النون وفتح اللام
الاولي وهو ما كانت فيه النون زايدة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها اصليين
كاحرنجم العلامة الحادية عشر والثانية عشر المذكورتان في قوله او ان يكون موازنا
لما الحق به اي بافعنلل باصالة اللامين وهو ما كان فيه بعد النون الزايدة حرفان
احدهما زايد بالتضعيف او من حروف سألتمونيها فالاول نحو افعنلل بزيادة احد
اللامين وهل هي الاولي او الثانية قولان كاقعنسس الجمل اذا ابي ان ينقاد والثاني نحو
افعنلي بفتح العين وسكون النون وزيادة الالف في اخره وهو من حروف
سألتمونيها كاحرنبي الديك بسكون الحا المهملة وفتح الرا وسكون النون وفتح
الموحدة اذا انتفش للقتال فان قلت زعم ابن جني وابو عبيدة ان افعنلي يتعدي
وللمتعدي ومن تعديه قول الراجز قد جعل النعاس يغرنديني ادفعه عني و
يسرنديني قال ابو عبيدة المغرندي والمسرندي الذي يغلبك ويعلوك
قلت اجيب عنه بانه شاذ والمعتمد اطلاق سيبويه بانه غير متعد واقتصر الناظم
علي افعلل وافعنلل تقول لكن افعلل والمضاهي اقعنسسا حكم الفعل اللازم ان يتعدي
بالجار وذلك مستفاد من قول الناظم وعد لازما بحرف جر وليختلف الجار باختلاف

المغني كعجبت منه ومررت به وغضبت عليه وقد يحذف الجار ويبقى الجر بحاله شذوذا لان حرف
الجر لا يعمل محذوفا كقوله وهو الفرزدق اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب
بالاكف الاصابع فحذف حرف الجر من كليب وابقى عمله والاصل الى كليب بن يربوع رهط
جرير ابو قبيلة جرير والاصابع فاعل اشارت وبالاكف حال منها والباء بمعنى مع اي
اشارت الاصابع في حال كونها مصاحبة للاكف فالاشارة وقعت بالمجموع وقيل
هذا مقلوب والاصل اشارت الكف بالاصابع وقد يحذف الجار فيتعدى الفعل
بنفسه وينصب المجرور ان كان في موضع نصب وهو ثلثة اقسام احدها سماعي جائز
في الكلام المنثور نحو نصحته وشكرته وكلته ووزنته والاثبات نحو ذكر اللام الجار نحو نصحت
له وشكرت له وكلت له ووزنت له وقال التفتازاني اللام زايدة لان معنى نصحت زيدا ونصحت
له مستويان انتهى وفي التنزيل واذا كالوهم او وزنوهم بغير ذكر اللام والثاني
خاص بالشعر كقوله وهو ساعدة بن جوية لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق
الثعلب فلدن بفتح اللام وسكون الدال المهملة خبر مبتدا محذوف اي هو لين وبهز متعلق
بيعسل بالعين والسين المهملتين اي يضطرب بهز الكف ومتنه فاعل يعسل والمتن الصدر
وضمير فيه يعود الى الهز وفي الصحاح يقول هذا الرمح يضطرب صدره بسبب الهز
معه وذلك دليل على كثرة لينه والثعلب فاعل عسل وقوله وهو المتلمس جرير بن عبد
المسيح آليت حب العراق الدهر اطعمه والحب ياكله في القرية السوس آليت حلفت يحتمل
ان يكون اخبارا عن نفسه فتكون التاء مضمومة وان يكون خطابا للملك الحيرة فتكون
مفتوحة وذلك ان شخصا هجا ملك الحيرة فبلغه ذلك فحلف الملك انه لا يطعمه
حب العراق وهو القمح واطعمه على تقدير لا اطعمه لانه جواب القسم ولذلك امتنع
ان يكون حب منصوبا على شريطة التفسير لان لا النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والسوس بمهملتين نمل القمح ونحوه والشاهد في
البيت الاول في حذف في ومضت الطريق والاصل ذكر في لان الطريق اسم مكان مختص
كالبيت والدار اي في الطريق وقول ابن الطراوة ان الطريق ظرف مردود بانه غير مبهم
وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه
بل هو اسم لما هو مستطرق قاله في المغني والشاهد في البيت الثاني في حذف على ونصب حب

علي حب

على حسب العراف والى هذين القسمين اشار الناظم بقوله وان حذف فالنصب للمنجر نقلا و الثالث
قياسي وذلك في ان وان بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الاولى وسكونها في الثانية
وكي لطولهن بالصلة نحو شهد الله انه لا اله الا هو ونحو اوعجبتم ان جاءكم ونحو كيلا يكون دولة اي
بانه لا اله الا هو ومن ان جاءكم ولكيلا وذلك اذا قدرت كي مصدرية لدخول اللام عليها تقديرا و
اهمل النحويون هنا ذكر كي مع تجويزهم في نحو جئت كي تكرمني ان تكون كي مصدرية و
اللام مضمرة قبلها والمعنى لكي تكرمني قاله في المغني واشترط ابن مالك في النظم وغيره في
حذف الجار من ان وان امن اللبس فقال في النظم وفي ان وان يطرد مع امن لبس فمنع الحذف
في نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل لاشكال المراد بعد الحذف هل هو على معنى في
او عن لان رغب يتعدى بكل منهما ومعناهما مختلف ويشكل عليه قوله تعالى وترغبون
ان تنكحوهن فحذف الحرف الجار مع ان اللبس موجود بدليل ان المفسرين اختلفوا في
المراد فبعضهم قدر في ان وبعضهم قدر عن ان واستدل كل على ما ذهب اليه
واجيب عنه بجوابين ذكرهما المرادي في شرح النظم احدهما ان يكون حذف الحرف
اعتمادا على القرينة الرافعة للبس وقد اشار الى هذا في منهج المسالك والاخر ان يكون
حذف لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب
فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد اجاز بعض
المفسرين التقديرين انتهى وفي الكشاف يحتمل في ان تنكحوهن لجمالهن وعن ان
تنكحوهن لدمامتهن وتبعه البيضاوي والجواب الاول موافق لقول الموضح في المغني
وانما حذف الجار في ان تنكحوهن لقرينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين
في الاية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى وما ذهب
اليه الموضح من ان محل ان وان نصب بعد الحذف هو مذهب الخليل واما سيبويه
فقال بعد ما اورد امثلة من الحذف ولو قال قائل ان الموضع جر لكان قولا قويا وله
نظائر نحو قولهم لاه ابوك ثم نقل النصب عن الخليل فظهر بهذا ان ما قاله ابن مالك
تبعا لابن العلج من ان الخليل يقول بالجر سهو ولا يقاس على ان وان غيرهما فلا
يقال بريت السكين القلم والاصل بالسكين خلافا للاخفش الاصغر علي بن سليمان
البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد وثم بعد الاخفش الصغير ابي الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ

سيبويه والاخفش لاالكبر غيرهما وهو ابو الخطاب شيخ سيبويه والاخافشة احد عشر نحويا والسيبويهون اربعة فصل لبعض المفاعيل الاصالة في التقديم على بعض اخر واصالة للمفعول ما يكونه مبتدا في الاصل والاخر خبرا كما في باب ظن او يكونه فاعلا في المعنى والاخر مفعول معنى كما في باب اعطى او يكونه مسرحا اي مطلقا لم يتقيد بجار لفظا وتقديرا والاخر مقيد بحرف جر لفظا وتقديرا كما في باب اختار فيتقدم كل من المبتدا في الاصل والفاعل معنى والمسرح على غيره نحو ظننت زيدا قايما فيتقدم زيدا على قايما لان زيدا مبتدا في الاصل وقايما خبره والمبتدا مقدم على الخبر واعطيت زيدا درهما فتقدم زيدا على درهما لان زيدا فاعل معنى لانه الاخذ والقايل للدرهم ومن ثم جاز اعطيت درهمه زيدا وامتنع اعطيت صاحبه الدرهم الا على قول من اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل واخترت زيدا القوم او من القوم فتقدم زيدا لانه مسرح غير مقيد بجار لفظا وتقديرا والقوم مقيد تقديرا ومن القوم مقيدا لفظا والمسرح مقدم على المقيد لان علقة ما يتعدى اليه العامل بنفسه اقوى من علقة ما قد يتعدى اليه بواسطة ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت احدهم القوم الا على قول من اجاز ضرب غلامه زيدا قال ابن مالك في شرح التسهيل ايضا والتقديم في ذلك كله جايز واليه يشير قول النظم والاصل سبق فاعل معنى وقد يجب الاصل فيجب التقديم كما اشار اليه الناظم بقوله ويلزم الاصل لموجب عرا كما اذا خيف اللبس كظننت زيدا عمرا واو كاعطيت زيدا عمرا وكاخترت الشجعان الجند ويأتي فيه البحث المتقدم في باب الفاعل عن ابن الحاج او كان الثاني محصورا كما ظننت زيدا الا قايما وكما اعطيت زيدا الا درهما وكما اخترت زيدا الا القوم فيأتي فيه الخلاف المتقدم في باب الفاعل او كان المفعول الثاني اسما ظاهرا والمفعول الاول ضميرا نحو العالم ظننته مجتهدا ونحو انا اعطيناك الكوثر والفرسان اخترتهم القوم ومر ياتي فيهما ذكر من المناقشة مع ابن مالك في اخر باب الفاعل من ان الضمير يجب وصله بالفعل وانت في الخيار في الظاهر ان شئت قدمته على الفعل والضمير وان شئت اخرته عنهما وقد يمتنع الاصل فيجب التاخير واليه اشار الناظم

وترك ذلك الاصل حتما قديري كما اذا اتصل المفعول الاول بضمير المفعول الثاني كظننت
زيدا غلامه وكاعطيتا لمال مالكه واخترت قومه عمروا وكان الاول محصورا كما ظننت
قايما الا عمروا وكما اعطيت الدرهم الا زيدا وما اخترت القوم الا بكرا او كان الثاني
مضمرا والاول ظاهرا كالفاضل ظننته زيدا وكالدرهم اعطيته زيدا والقوم اخترتهم
عمروا اما الامتناع في الاولى فلئلا يعود ضمير على متاخر لفظا ورتبة واما في الثانية
فلان المحصور فيه واجب التاخير واما في الثالثة فلانه اذا امكن الاتصال لا يعدل
عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه فصل يجوز حذف المفعول به ان
لم يضر كحذف ما سيق جوابا او حصرا ... جمع فاصلة والمراد بها رؤس الآي وذلك وذلك في نحو
ما ودعك ربك وما قلى والاصل وما قلاك فحذف المفعول لينا سب سجع والاولى
وفي نحو الا تذكرة لمن يخشى والاصل يخشاه اي القران ويحتمل ان لا حذف ومفعول
يخشى هو قوله تعالى تنزيلا والمعنى لمن يخشى تنزيل الله تعالى قال في الكشاف وهو
معنى حسن واعراب بين انتهى وكالايجاز والاختصار وذلك في نحو فان لم تفعلوا
ولن تفعلوا والاصل فان لم تفعلوا ولن تفعلوه اي الاتيان بسورة من مثله
لعرض معنوي كاحتقاره نحو كتب الله لاغلبن اي الكافرين فحذف المفعول لاحتقاره
او لاستهجانه اي لاستقباح التصريح بذكره كقول عايشة ما رايت منه ولا راى مني تعني
رسول الله صلى الله عليه وسلم فحذفت المفعول لاستقباح ذكره اي العورة وقد
يمتنع حذفه اي المفعول بان يكون محصورا فيه نحو انما ضربت زيدا لان الحذف ينافي
الحصر او يكون جوابا لسوال كضربت زيدا جوابا لمن قال من ضربت لان المطلوب
تعيينه لا يجوز حذفه وذلك كله مستفاد من قول النظم وحذف فضله اجز ان لم
يضر كحذف ما سيق جوابا او حصر وقد يجب حذف ناصبه اي ناصب المفعول
المعين لحذفه في النظم بقوله ويحذف الناصبها ان علم كقولك لمن سدد بالمهملة
سهما القرطاس ولمن تاهب لسفر مكة ولمن قال من اضرب بالمضارع شر الناس
فالقرطاس منصوب باضمار تصيب ودل عليه المشاهدة ومكة منصوب باضمار
تريد مكة منصوب باضمار والدال عليه قرينة الحال وشر الناس منصوب باضمار
اضرب ودل عليه قرينة المقال وقد يجب الحذف كما اشار اليه الناظم بقوله وقد

يكون حذفه ملتزما وذلك كما تقدم في باب الاشتغال نحو زيدا ضربته لانه لا يجمع
بين المفسر والمفسر وباب النداء فيما سيأتي كيا عبد الله لان يا عوض عن الناصب ولا يجمع
بين العوض والمعوض وفي الامثال العربية وهي كل كلام مركب مشهور شبه مضربه
بمورده نحو الكلاب على البقر فالكلاب منصوب بفعل محذوف وجوبا اي ارسل ولا يجوز
ذكره بغير المثل والامثال لا تغير لانها لما شبه مضربها بموردها لزم ان يلتزم فيها
اصلها كقولهم الصيف ضيعت اللبن يقال بكسر التاء لكل مخاطب والمراد بالبقر
في المثل المتقدم بقر الوحش وفيما جرى مجرى الامثال في كثرة الاستعمال وهو كل
كلام اشتهر فبسبب شهرته جرى مجرى المثل فاعطي حكمه في انه لا يغير نحو انتهوا
خيرا لكم فخيرا مفعول بفعل محذوف وجوبا اي واتوا خيرا لكم ولا يجوز ذكره لما تقدم
وذهب بعضهم الى ان خيرا خبر لكان محذوفة والتقدير انتهوا يكن خيرا لكم وهو
تخريج على قلة لان كان لا تحذف مع اسمها وتبقى خبرها كثيرا الا بعد ان ولو
الشرطيتين وفي التحذير باياك واخواتها من ضماير الخطاب المنفصلة نحو اياك و
الاسد فاياك منصوب المحل بفعل محذوف وجوبا وتقديره متاخرا عن اياك اي اياك
باعد على احد التقديرين الاتيين في باب التحذير والاسد منصوب بفعل محذوف
وجوبا ويقدر متقدما على الاسد اي واحذر الاسد والفرق ان اياك ضمير منفصل
فلو قدر العامل قبله لزم اتصاله بخلاف الاسد ثم في بغيرها اي بغير اياك
واخواتها بشرط عطف او تكرار فالعطف نحو راسك والسيف فراسك والسيف
منصوبان بفعلين محذوفين وجوبا اي باعد راسك واحذر السيف والتكرار
الاسد الاسد بتقدير احذر وفي الاغراء بشرط احدهما وهو العطف والتكرار فالعطف
نحو المروة والنجدة والتكرار نحو السلاح السلاح بتقدير الزم في المثالين وانما وجب
حذف الفعل فيهما لان كلا من العطف والتكرار قائم مقام العامل فالتزم حذفه
لذلك هذا باب التنازع في العمل ويسمى ايضا باب الاعمال بكسر الهمزة عند الكوفيين
وحقيقته ان يتقدم فعلان مذكوران متصرفان او اسمان يشبهانهما في التصرف او
متصرف واسم يشبهه في التصرف ويتاخر عنهما اي عن العاملين معمول غير سببي مرفوع
وغير مرفوع واقع بعد الا على الاصح فيهما وهو اي المعمول المتاخر العاملين مطلوب لكل

من جهة

من حيث المعنى والطلب اما على جهة التوافق في الفاعلية او المفعولية او مع التخالف فيهما والعاملان
اما فعلان واسمان ومختلفان وامثلتها اثنا عشر مثالا مثال الفعلين في طلب المرفوع قام
وقعد زيد ومثالهما في طلب المنصوب ضربت واكرمت زيدا ومثالهما في طلب احدهما
المرفوع والاخر المنصوب قام وضربت زيدا ومثالهما في طلب العكس ضربت وقام زيد
ومثال الاسمين في طلب المرفوع اقايم وقاعد الزيدان ومثالهما في طلب المنصوب زيد
ضارب وقاتل عمرا ومثال اختلافهما في الصورتين زيد قايم وضارب ابويه وعكسه زيد
ضارب وقايم ابواه ومثال الاسم والفعل في طلب المرفوع اقايم وقعد زيد ومثالهما
في طلب المنصوب زيد ضارب ويكرم عمرا ومثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع
اقايم ويضرب عمرا وعكسه ضربت وقايم زيد والناظم اقتصر في التمثيل على
طلب الفعلين المرفوع فقال يحسان ويسيء ابناكما وقد بغى واعتديا عبداكما والموضح
اقتصر في الانواع الثلثة في التمثيل على طلب المنصوب فقال مثال الفعلين اتوني
افرغ عليه قطرا فاتوني يطلب قطرا على انه مفعول ثان له وافرغ يطلبه على انه مفعول له
واعمل الثاني وهو افرغ في قطر واعمل اتوني في ضميره وحذفه لانه فضله والاصل اتونيه
ولو اعمل الاول لقيل افرغه ومثال الاسمين عهدت مغيثا مغنيا من اجرته فلم اتخذ الا
فناءك موئلا فمغيثا من الاغاثة بالمثلثة ومغنيا من الاغناء ضد الافقار وتنازعا
من الموصولة فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية واعمل الثاني لقربه واعمل
الاول في ضميره وحذفه والاصل مغيثه وعهدت مبني للمفعول مسند الى تاء المخاطب
ومغيثا حالان منها والفناء الجوانب والقرب والموئل الملجا ومثال المختلفين
هاؤم اقرءوا كتابيه فها اسم فعل بمعنى خذ والميم حرف يدل على الجمع واقرءوا فعل
امر تنازعا كتابيه واعمل الثاني لقربه وحذف من الاول ضمير المفعول والاصل هاؤموه
واصل هاؤم هاكم ابدل من الكاف الواو ثم ابدلت الواو همزة وفي الجزء الاول من
شرح البحرين عن صفوان بن عسال ان النبي صلى الله عليه وآله ناداه رجل فقال
صلعم هاؤم فقال الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم فقال المرء مع من احب حديث
حسن صحيح رواه الشافعي في مسنده ومالك وسفيان وشعبة بن الحجاج و
الحمادان ومعنى هاؤم تعالوا انتهى قال الموضح في الحواشي فان صح انه يرد قاصرا بمعنى

تعالوا وسبعتين الحجاج والحماد ان ومعنى هاؤم تعالوا انتهى قال الموضح في الحواشي فان صح انه برد فاصرا كما قيل في الحديث فلا تنازع في الاية ويخرج عن استدلال البصريين وهذا المعنى متعين فظاهر في الاية ولكني لا استحضر الان احدا قال به غير هذا الرجل في هذا الحديث انتهى قلت قال به الحوفي في الاية نفسها وظاهر كلام الموضح ان التنازع يكون في جميع المعمولات وفي النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع في المفعول له و الحال ولا التمييز ويجوز في المفعول معه تقول قمت وسرت وزيدا ان اعملت الثاني وقمت وسرت واياه زيدا ان اعملت الاول انتهى وسياتي الكلام في المواقع بعد ان شاء الله و استفدنا من امثلة الموضح انه لا يشترط في التنازع ان يكون احد العاملين معطوفا على الاخر خلافا للجرمي واصل التنازع ان يكون بين اثنين في معمول واحد وقد يتنازع ثلثة وقد يكون المتنازع فيه متعددا وفي الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلوة ثلاثا وثلاثين فتنازع ثلثة وهي تسبحون وتكبرون وتحمدون في اثنين ظرف وهو دبر ونايب مصدر وهو ثلثا فاعمل الاخير لقربه فنصب دبر على الظرفية وثلثا على المفعولية المطلقة لنيابته عن المصدر واعمل الاولين في ضميريهما وحذفهما لانهما فضلتان والاصل يسبحون الله فيه اياه وتكبرون الله فيه اياه وما ذكره من جواز اعمال الاول والثاني والثالث حكى بعضهم فيه الاجماع وقال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه استقرات كلام العرب فوجدت اعمال الثالث والغاء ما عداه قال ابن مالك وهو كما قال واعترض بانه سمع من كلامهم اعمال الاول من الثلثة كقول ابي الاسود كساك ولم تستكسه فاشكرن له اخ لك يعطيك الجزيل وناصر قال المرادي فدل على ان استقراه غير تام ولا يحفظ من كلامهم اعمال الثاني انتهى وقد علم مما ذكره في حقيقة التنازع من ان العاملين لابد ان يكونا فعلين او اسمين او مختلفين بالاسمية والفعلية ان التنازع لا يقع بين حرفين لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات واجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا تنازع ان ولم في تفعلوا ورد بان ان طلب مثبتا ولم تطلب منفيا وشرط التنازع الاتحاد في المعنى المطلوب ونقل الشاطبي عن الفارسي انه اجاز في التذكرة

في قوله وكان وكان اعناقها مشدذات تهربن ومنع التوكيد للعطف بالواو
انتهى وسيأتي الكلام عليه في باب التوكيد ولا يقع التنازع بين حرف وغيره من
فعل واسم ومن اجاز التنازع بين حرفين اجازه بين الحرف وغيره كما نقل ابن
عمرون عن بعضهم انه جوز تنازع لعل وعسى زيدا نحو لعل وعسى زيدا ان
يخرج على اعمال الثاني ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول ورد بان منصوب
عسى للحذف وعلم من تقييد العاملين بالتصرف انه لا يقع التنازع بين عاملين
جامدين فعلين او اسمين او مختلفين لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل
ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله قال احمد بن الخباز في النهاية فاذا
قلت سرني اكرامك وزيارتك عمرا وجب نصب عمرو بالثاني لا بالاول
للفصل بين المصدر ومعموله انتهى ولا يقع التنازع بين جامد وغيره من فعل واسم
متصرف وعن المبرد في كتابه المدخل اجازته في فعلي تعجب مع جمودهما سواء كانا بلفظ الماضي
او بلفظ الامر فالاول نحو ما احسن واجمل زيدا فتعمل الثاني في الاسم الظاهر وتعمل الاول
في ضميره وتحذفه لانه فضلة والثاني نحو احسن به واجمل بعمرو فتعمل الثاني في
الظاهر المجرور وتعمل الاول في ضميره المجرور ولا تحذف لانه فاعل والفاعل لا
يحذف وعنده لانه بصري ويحذف على القول بان المجرور في محل نصب على المفعولية
عند الفراء والجمهور على المنع فرارا من الفصل بينهما وبين معموله اذا اعمل الاول
واذا لم يصح اعمال الاول بطل التنازع لان من شرطه جواز اعمال كل منهما وعلم
من تقييد المعمول بالتاخر انه لا يقع التنازع في معمول متقدم نحو ايهم ضربت واكرمنا
وشتمته لان الثاني لم يات الا بعد ان اخذ الاول معموله المتقدم عليه وتوله
او تسلطه عليه بدخول الاستفهام خلافا لبعضهم في اجازة التنازع في المتقدم
قال به بعض المغاربة مستدلا بقوله تعالى بالمؤمنين رؤوف رحيم ولا حجة
له فيه لان الثاني لم يجئ حتى استوفاه الاول ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول
الاول عليه ومما قاله بعض المغاربة قال به الرضي وعبارته وقد يتنازع العاملان
فيما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك قمت وقعدت تبعه
البدر الدماميني فقال تلزم عليه عند اعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو

ممتنع ثم اعترض على نفسه بان الجمهور قد اذا رتكبوه في نحو فلم يسير واي جعلوا الهمزة
واقعة في الاصل لبعد العطف ولكنها قدمت عليها لفظا واجاب بان هذا الحكم ليس
بمتعد الى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم انتهى ولا يقع التنازع في معمول متوسط
نحو ضربت زيدا واكرمت لان الاول اشتغل به قبل مجئ الثاني خلافا للفارسي فانه
اجازه في قوله متى تصب افقا من بارق تشم ان تكون من زايدة وبارق في موضع
نصب بتشم ومعمول تصب محذوف وهو ضمير عايد على بارق ومال المرادي في
شرح التسهيل الى جواز التنازع في المتوسط والمتقدم فقال واقول الذي يظهر ان
تاخر المعمول ليس بشرط في جواز التنازع بل حيث تقدم المعمول او توسط جاز
عمل كل من العاملين فيه انتهى وعلم من اشتراط كون المعمول مطلوبا لكل من العاملين
من حيث المعنى ان التنازع لا يقع في نحو قوله جرى فهمت بها هيهات العقيق ومن به وهيهات
خل بالعقيق نواصله خلافا له اي للفارسي وللجرجاني لان الطالب للمعمول وهو العقيق
انما هو هيهات الاول واما هيهات الثاني فلم يؤت به للاسناد الى العقيق بل لمجرد التقوية
والتوكيد لهيهات الاول فلا فاعل له اصلا ولهذا قال الشاعر فاين الى اين النجاة ببغلتي
اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس فاللاحقون فاعل اتاك الاول واتاك الثاني لمجرد
التقوية فلا فاعل له لانه ليس من التنازع ولو كان من التنازع لقال اتاك اتوك
على اعمال الاول او اتوك اتاك على اعمال الثاني وليس بمتعين لجواز ان يضمر مفرد
في المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب وقيل
المرفوع في البيتين فاعل بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكانهما
عامل واحد فهذه ثلثة اقوال اصحها عند ابن مالك ما ذكره الموضح وعلم من تقييد
المعمول بكونه غير سببي مرفوع انه لا تنازع في نحو قول كثير عزة قضى كل ذي دين فوفى
غريمه وعزة ممطول معنى غريمها لانه لو قصد فيه التنازع لاسند احدهما الى السببي والاخر الى
ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره
قاله المرادي تبعا لابن مالك في شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لان هذا انما ياتي
فيما لو كان السببي منصوبا نحو زيدا ضربت واكرمت اخاه لان احد العاملين يعمل
في السببي والاخر يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدا فلا معنى لتقييد السببي

بالمرفوع

بالمرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره ابو محمد بن السيد البطليوسي من ان غريمها
ان رفع بمعنى يكون ممطول قد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير
وان رفع بممطول فهو خطا لانه قد وصف بمعنى والاسم الذي يعمل عمل الفعل
اذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز مررت بضارب ظريف زيدا انتهى واقول
ما ذكره ابو محمد يقال بمثله فيما اذا كان السببي منصوبا نحو غلام زيد ضارب
مهين اخاه اذا كان الضارب والمهين زيدا فان كان الناصب المسببي الثاني
وجب ابراز الضمير في الاول لكونه جرى على غير من هو له وان كان الناصب له الاول
فهو خطا لانه قد وصف بمهين والوصف لا يعمل واذا تقرر هذا فتقول غريم مبتدا
وليس ممطول ومعنى خبرين لها بل غريمها مبتدا ثان موخر عن خبره وممطول ومعنى
خبران لغريمها خبر بعد خبر او الممطول خبر وحده ومعنى صفة له لان الوصف يجوز وصفه على
الاصح ونحو المانع ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف او حال من ضمير المستتر فيه
المرفوع على النيابة عن الفاعل العايد الى غريمها وخبره خبر عزة والرابط بينهما الضمير
المضاف اليه غريم علم من تقييد السببي بالمرفوع انه لا يمتنع التنازع في السببي المنصوب
نحو زيد ضرب واكرم اخاه لان السببي وهو اخاه منصوب باحد العاملين والربط موجود
بالضمير المستتر او بالمضاف اليه السببي ومنع الشاطبي التنازع في السببي المنصوب
وعلله بانك ان اعملت الاول او الثاني فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي
لا يتقدم عندهم عليه قال ابن خروف لانه لو تقدم لكان عوضا من اسمين مضاف
ومضاف اليه وهذا مما لا سبيل اليه انتهى فالوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا
ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع الواقع بعد الا على الصحيح كقوله ما ضاب قلبي وافنا
جسمه الا كواعب من ذهل بن شيبانا والمانع من كونه من التنازع انه لو كان منه لزم
اخلاء العامل الملغى من الايجاب ولزم في نحو ما قام وقعد الا انا اعادة ضمير غايب
على حاضر قاله المرادي في شرح التسهيل انتهى وحمله في التسهيل على الحذف
وقال في شرحه على تاويل ما قام احد وقعد الا زيد فحذف احد لفظا واكتفى بقصد
ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا مذكوران انه لا تنازع بين محذوفين
ولا بين محذوف ومذكور فصل اذا تنازع العاملان جاز اعمال ايهما شئت باتفاق

من البصريين والكوفيين لان اعمال كل منهما مسموع من العرب الخلاف بينهم في
المختار هل هو الاول والثاني او هما على حد سواء اقوال اختار الكوفيون منهما الاول
لسبقه واختار البصريون الاخير لقربه والى ذلك اشار الناظم بقوله ان عاملان اقتضيا
في اسم عمل قبل فللواحد منهما العمل الثاني اولى عند اهل البصرة واختار عكسا
غيرهم ذا اسرة وقيل هما سيان لان لكل منهما مرجحا حكاه ابن العلج في البسيط
واذا تنازع ثلثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قال المرادي وسكتوا عن
المتوسط فهل يلتحق بالاول لسبقه على الثالث او بالثالث و بالثاني لقربه من المعمول
بالنسبة الى الاول او يستوي فيه الامران لم ار في ذلك نقلا وان تنازع اثنان و
اعملنا الاول وفي المتنازع فيه على اختيار الكوفيين اعملنا الاخر في ضميره مرفوعا كان او
منصوبا او مجرورا نحو قام وقعدا اخوالك وقام فضربتهما اخوالك وقام ومررت بهما
اخوالك وبعضهم كالسيرافي يجيز حذف غير المرفوع وهو المنصوب والمجرور لانه فضلة
وهو الذي يفهم من كلام التسهيل كقوله وهو الشخص المسمى بعاتكة بنت عبد المطلب
بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه فاعملت الاول وهو يعشي ورفعت شعاعه واعملت
لمحوا في ضميره وحذفته والتقدير لمحوه وعكاظ بضم العين المهملة وتخفيف الكاف
وبالظاء المشالة موضع بقرب مكة كان سوقا في الجاهلية ويعشي مضارع اعشى
بالعين المهملة وقبلها بالمعجمة وشعاعه بالشين المعجمة ضوءه والضمير المضاف اليه
للسلاح فيما قبله ولنا من الادلة على امتناع حذف غير المرفوع ان في حذفه تهيئة
العامل وهو لمحوا للعمل في شعاعه وقطعه عنه برفعه بيعشي بغير معارض قاله بعض المغاربة
وهذا البيت ضرورة عند الجمهور فان اعملت الثاني على اختيار البصريين فان
احتاج الاول لمرفوع فالبصريون يضمرونه ولا يحذفونه لامتناع حذف العمدة عندهم
وان لزم منه الاضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متاخر في اللفظ والرتبة لان الاضمار
قبل الذكر قد جاء مصرحا به في غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا فرجلا فيهما تمييز للضمير
المجرور برب والمرفوع على الفاعلية بنعم ورتبة التمييز التاخر فقد عاد الضمير على التمييز
وهو متاخر لفظا ورتبة وجاء الاضمار قبل الذكر في هذا الباب الذي نحن فيه وهو
باب التنازع نثرا وشعرا نحو قول بعض العرب ضربوني وضربت قومك بالنصب حكاه سيبويه

ففل اعل

فقد اعمل الثاني واضمر في الاول وضميره الفاعل وهو الواو العايدة على المتنازع
فيه وهو قومك المنصوب على المفعولية والمفعول رتبته التاخير فعاد الضمير
على متاخر لفظا ورتبة وقال الشاعر جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي
مهمل فاعمل الثاني ونصب الاخلا واعمل الاولي في ضميره وهو الواو المرفوعة الموضع على
الفاعلية فقد عاد الضمير علي الاخلا المنصوب على المفعولية والاخلا جمع خليل والجميل
الشئ الحسن ومهمل اسم فاعل من الاهمال وهو الترك والكسائي وهشام الضرير والسهيلي
والكوفيون يوجبون الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية هربا من الاضمار قبل الذكر وتمسكا
بظاهر قوله وهو علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغساني تعفق بالارطي لها
وارادها رجال فبذت نبلهم وكليبا فلم يقل تعففوا على تقدير اعمال الثاني ولا ارادوا على
تقدير اعمال الاول ويمكن ان يجاب عنه بانه اعمل الثاني ولم يقل تعففوا على لفظ الجمع
لانه يجوز ان ينوي مفردا على مذهب البصريين باعتبار تاويله بالمذكور ولهذا
قال الموضح بظاهر قوله ولم يقل بقوله وتعفق بفتح العين المهملة وتشديد الفاو
بالقاف اي استتر والارطي شجر وبذت بالبا الموحدة وبالذال المعجمة المشددة اي غلبت
ونبلهم بسكون الموحدة سهامهم فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع
كلب كعبيد جمع عبد والحاصل ان العمل لاحد العاملين في المتنازع فيه وتعمل المهمل
في ضميره سواء اتفق مطلوبهما ام اختلف والفرا يقول ان استوي العاملان في طلب المرفوع
وكان العطف بالواو كما في المغنى فالعمل لهما لانهما لما كان مطلوبهما واحدا كانا كعامل واحد
نحو قام وقعد اخواك فاخواك مرفوع عنده بقام وقعد فيكون الاسم الواحد فاعلا
لفعلين مختلفين لفظا ومعنى وهو مشكل فان النحويين يجعلون العوامل مؤثرا
بالحقيقة واجتماع مؤثرين على اثر واحد ممنوع عند اهل الاصول قاله الرضي ثم قال
وجاز عند الفرا وجه آخر وهو ان ياتي بفاعل الاول ضميرا منفصلا بعد المتنازع
فيه لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر هذا هو النقل الصحيح عن الفرا انتهى و
ان اختلفا اي العاملان في طلب المعمول فان كان اولهما يطلبه مرفوعا اضمرته مؤخرا
وجوبا كضربني وضربت زيدا هو انتهت مقالة الفرا فهو فاعل ضربني وانما اخر عن
الظاهر هربا من الاضمار قبل الذكر ولم يحذف هربا من حذف الفاعل هذا كله ان اتحا

الاول المرفوع مع اعمال الثاني وان اعملنا الثاني واحتاج الاول المنصوب لفظا وهو
ما يصل اليه العامل بنفسه او محلا وهو ما يصل اليه العامل بواسطة حرف جر فان اوقع
حذفه اي المنصوب في لبس ظاهرا او يوقع في لبس ولكن كان العامل من باب كان او من
باب ظن وجب اضمار المعمول مؤخرا عن المتنازع فيه في المسايل الثلث فالاولى نحو استعنـ
واستعان علي زيد به فالاول يطلب زيدا مجرورا بالبا والثاني يطلبه مجرورا بعلى لانه اشتو
في معموله المجرور بعلى فاعملنا الثاني واضمرنا ضمير زيد مجرورا بالبا مؤخرا و
قلنا به والذي حملنا على ذلك انا لو اضمرناه متقدما قبل استعان لزم الاضمار قبل
الذكر ولو حذفناه اوقع في لبس فلا يعلم هل زيد مستعان به او عليه والثانية
نحو كنت وكان زيد صديقا اياه فكنت وكان تنازعا في صديقا على الخبرية لهما فاعملنا
الثاني فيه واعملنا الاول في ضميره مؤخرا الثالث نحو ظنني وظننت زيدا قايما اياه فظنني
يطلب زيد قايما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت تطلبهما مفعولين فاعملنا الثاني ونصبنا
زيدا قايما وبقي الاول يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل مقدما مستترا
واضمرنا المفعول الثاني مؤخرا وقلنا اياه ولم يحذف المنصوب في المسألة الثانية
والثالثة لانه عمدة في الاصل لانه خبر مبتدا وقيل في باب ظن وكان يضمر مقدما كالمرفوع في
المتصل فيقال ظنني اياه وظننت زيدا قايما هكذا مثل ابو حيان في النكت الحسان
بالضمير منفصلا ولا يتعين بل يجوز اتصاله نحو ظننيه على ما تقدم من اختلاف
الترجيح وقول الشارح تبعا لابي حيان في شرح الكافية ولا يجوز تقديمه عند الجميع مخالف
لظاهر التسهيل ولتصريح ابن عصفور وابن خروف بذلك وقيل لا يضمر ولا يحذف بل
يظهر كما في المسئلة الآتية في تخالف صاحب الضمير ومفسره فيقال ظنني قايما وظننت
زيدا قايما وقيل لا يضمر ولا يظهر بل يحذف وهو الصحيح لانه حذف لدليل فان المخبر
عليه قال ابن عصفور فهذا المذهب اسد المذاهب لان الاضمار قبل الذكر لفضله
بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة اليه وحذف الاختصار في باب ظن تقدم
الدليل على جوازه انتهى وشرط الحذف ان يكون المحذوف مثل المثبت افرادا او
تذكيرا وفروعهما فان لم يكن مثله لم يحذف نحو علمني وعلمت الزيدين قايمين
فلا بد ان يقول اياه متقدما او متاخرا ولا يجوز حذفه قال ابو حيان في النكت الحسان

وان كان

وان كان العامل من غير باب كان وظن ولم يلبس وجب المنصوب لفظا او محلا لانه فضلة
مستغنى عنه فلا حاجة للاضمار قبل الذكر كضربت وضربني زيد ومررت ومر بي زيد
وقيل يجوز اضماره كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ
للود فاعمل الثاني واضمر في الاول ضمير المفعول وهذا البيت ضرورة عند الجمهور ولم
يوجب في التسهيل حذفه بل جعله اولى والى ما تقدم اشار الناظم بقوله واعمل
المهمل في ضمير ما تنازعاه والتزم ما التزما ثم قال ولا تجي مع اول قد اهملا
بمضمر لغير رفع اوهلا بل حذفه الزم ان يكن هو الخبر مسئلة اذا اختلف المخبر عنه
ومفسر الضمير واحتاج العامل المهمل الى ضمير وكان ذلك الضمير المحتاج اليه خبرا عن اسم
وكان ذلك الاسم المخبر عنه مخالفا في الافراد والتذكير او غيرهما من التانيث والتثنية
والجمع للاسم المفسر له وهو الاسم المتنازع فيه وجب العدول من الاضمار الى الاظهار
والى ذلك اشار الناظم بقوله واظهر ان يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسرا
نحو اظن ويظناني اخا الزيدين اخوين وذلك لان الاصل قبل الاعمال اظن ويظنني الزيدين
اخوين بالتثنية فيهما فاظن يطلب الزيدين اخوين مفعولين ويظنني يطلب الزيدين فاعلا
واخوين مفعولا ثانيا لانه احد مفعوليه الاول وهو ياء المتكلم المتصلة به فاعملنا الاول
وهو اظن فنصبنا الاسمين وهما الزيدين اخوين على انهما مفعولان لاظن واضمرنا
في الثاني وهو يظنني ضمير الزيدين وهو الالف في يظناني فاستوفى فاعله ومفعوله
الاول وبقي علينا المفعول الثاني ليظناني يحتاج الى اضماره وهو خبر في الاصل عن ياء المتكلم
المتصل به التي هي الان المفعول الاول بعد دخول يظن والياء مخالفة لاخوين الذي هو مفسر
للضمير الذي ياتي به فان الياء مفرد والاخوين تثنية فدار الامر بين اضماره مفردا ليوافق المخبر
عنه وهو الياء وبين اضماره مثنى ليوافق المفسر وهو الاخوين وفي كل منهما محذور
لا محيص عنه فوجب العدول الى الاظهار فقلنا اخا فوافق المخبر عنه وهو الياء في الافراد
ولم يضره مخالفته لاخوين لانه اي اخا اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره هذا تقرير ما قالوا
في هذه المسئلة قال الموضح تبعا للجماعة على سبيل البحث والذي يظهر لي فساد دعوى
التنازع في الاخوين لان يظنني لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الاول مفردا وجوابه ان
المتنازع فيه مطلق الاخوة من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى قال صاحب المتوسط

بمعناه وفيه نظر لان البتيان غ لايكون في مبهم وعن الكوفيين انهم اجازوا ثبوته
جهين حذفه واضماره مقدما على وفق المخبر عنه بفتح الواو فيقولون على الحذف
اظن ويظناني الزيدين اخوين ونجد فون اخا الدلالة اخوين عليه ويقولون
على الضمار اظن ويظناني اياه الزيدين اخوين كذ امثله في شرح الكافيه
مقدما لان العلة المقتضية لتاخره ومنع تاخيره المفسر مفردة هنا وان اعملنا
الثاني فالحكم فيه كما سبق من وجوب الاظهار ومن اجزاء الوجهين المحكيين
عن الكوفيين ولكن يضمر مؤخرا قاله المرادي في شرح التسهيل وفيه
البحث السابق والله اعلم هذا باب المفعول المطلق اي الذي يصدق عليه قولنا مفعول
بغير صلة صدقا منصوب بيصدق غير مقيد صفة صدقا بالجار حرفا واسم
متعلق بمقيد بخلاف بقية المفاعيل فان صدق المفعولية عليها مقيد بالجار
كالمفعول به والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه وهذه التسمية للبصريين
واما غيرهم فلا يسمى مفعولا الا المفعول به خاصته ويقول في غيره مشبه بالمفعول
قاله الموضح في الحواشي والمفعول المطلق هو اسم يؤكد عامله فيفيد ما افاده العامل
من الحدث من غير زيادة على ذلك او يبين نوعه اي نوع العامل فيفيد زيادة
على التوكيد او يبين عدده اي عدد العامل فيفيد عدد مراتب العامل زيادة على
التوكيد وليس هو خبرا عن عين مبتدا ولا حالا عن غيره نحو ضربت ضربا او ضربت ضرب الامير او
ضربت ضربتين فالاول مثال لما يؤكد عامله والثاني مثال لما يبين نوعه
والثالث مثال لما يبين عدده بخلاف نحو ضربك ضربتان وضربك ضرب اليم
فانه وان بين العدد في الاول والنوع في الثاني لوصفه باليم فهو خبر عن ضربك:
فلا يكون مفعولا مطلقا وبخلاف نحو ولى مدبرا فانه وان كان توكيدا لعامله فهو
حال من الضمير المستتر في عامله فلا يكون مفعولا مطلقا والى ان المفعول المطلق
يفيد المعاني الثلثة اشار الناظم بقوله توكيدا او نوعا يبين او عدد وانما يكون
المفعول المطلق مصدرا كما تقدم من الامثلة والمصدر كما قال الناظم اسم ما سوى الزمان
من مدلولي الفعل وهو اسم الحدث الجاري على الفعل وليس علما ولا مبدوا بميم زايدة
لغير المفاعلة كما قاله الموضح في باب اعمال المصدر وخرج بهذا القيد وهو الجاري على

المفعل نحو غسلا ووضوء وعطاء من قولك اغتسل غسلا وتوضا وضوءا واعطى عطاء فانهن
الثلثة اسما مصادر وليست مصادر لعدم جريانها على افعالها لان اغتسل قياس
مصدره الجاري عليه الاغتسال وتوضا قياس مصدره الجاري عليه التوضؤ و
اعطى قياس مصدره الجاري عليه الاعطا وخرج بقوله ليس علما نحو حماد علما
للمحمدة وبقولنا ليس مبدوا بميم زايدة لغير المفاعلة نحو مقتل بمعنى القتل فانهما
من اسما المصادر والفرق بين المصدر واسمه ان المصدر يدل على الحدث
بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فمدلول المصدر معنى
ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وسمي المصدر مصدرا لان فعله صدر عنه اي
اخذ منه كمصدر الابل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه و المصدر المنصوب على
المفعولية المطلقة عاملا اما مصدر مثله لفظا ومعنى نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا
فجزاء مفعول مطلق وعامله جزاؤكم وهو مصدر مثله او معنى لا لفظا نحو اعجبني
ايمانكم تصديقا وقول الجرمي لا يعمل المصدر في المصدر مردود بالاية ونحوها او ما
اشتق لفظه منه عنه من فعل غير تعجبي ولا ناقص ولا ملغى عن العمل نحو وكلم موسى تكليما وخرج
فعل التعجب فلا يقال ما احسن زيدا احسانا والافعال الناقصة فلا يقال كان زيد
قايما كونا والافعال الملغاة فلا يقال زيد قايم ظننت ظنا او من وصف اسم فاعل
او مفعول او للمبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم الفاعل نحو والصافات
صفا واسم المفعول نحو الخبز ماكول اكلا وامثلة المبالغة نحو زيد ضراب ضربا ولا يجوز
زيد حسن وجهه حسنا ولا اقوم منك قياما واما قوله اما الملوك فانت اليوم الامهم
لوما وابيضهم سربال طباخ فلوما نصب بمحذوف قاله صاحب البديع والى ناصب
المفعول المطلق اشار الناظم بقوله بمثله او فعل او وصف نصب ما ذكره من ان
الفعل والوصف مشتقان من المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين واليه
اشار الناظم بقوله وكونه اصلا لهذين انتخب وزعم بعض البصريين كالفارسي والامام
الشيخ عبد القاهر ان الفعل اصل للوصف فيكون فرع الفرع وزعم الكوفيون ان الفعل اصل
لهما اي للمصدر والوصف وزعم ابن طلحة ان الفعل والمصدر اصلان وليس احدهما
مشتقا من الاخر والصحيح الاول لان الفرع لابد فيه من معنى الاصل وزيادة والفعل

يدل على الحدث والزمان والصفة فتدل على الحدث والموصوف ولا دلالة
لها على الزمان المعين فصل ينوب عنه في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل
على المصدر من صفة له كسرت احسن السير والاصل سرت السير احسن السير
فحذف الموصوف لدلالة اضافة صفته الى مثله عليه ونابت منابه وانتصب
انتصابه واشتمل الصما والاصل الشملة الصما فحذف الموصوف ونابت صفته
منابه وضربته ضرب الامير اللص اذ الاصل ضربا مثل ضرب الامير اللص فحذف الموصوف
وهو ضربا ثم المضاف وهو مثل وصح وقوعه نعتا للنكرة وان اضيف لمعرفة لانه
لم يكتسب التعريف من المضاف اليه التوغله في الابهام وقيد ابو البقا المسئلة
بقوله وكذلك صفة المصدر اذا اضيفت اليه نحو سرت اشد السير لان الصفة
هي الموصوف في المعنى وانما قدمت لتدل على المبالغة انتهى وما ذكره الموضح من
اقامة الصفه مقام الموصوف في الانتصاب على المفعولية المطلقة تبع فيه ابن
مالك في شرح التسهيل وخالف ذلك في شرح القطر فقال وليس مما ينوب
عن المصدر صفة نحو فكلا منها رغدا خلافا للمعربين زعموا ان الاصل اكلا رغدا
وانه حذف الموصوف ونابت صفته منابه وانتصب انتصابه ومذهب سيبويه
ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكلاه حالة كون الاكل
رغدا ويدل على ذلك انهم يقولون سير عليه طويلا فيقيمون الجار والمجرور
مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على انه حال لا مصدر ولا لجاز اقامته
مقام الفاعل لان المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق انتهى او من ضمير اي من
ضمير المصدر نحو عبد الله بالنصب اظنه جالسا فعبد الله مفعول اول لاظن وجالسا
مفعوله الثاني والهاء في اظنه ضمير المصدر نايبة عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة
وهل هي نايبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير اظن ظنا او عن نوعي فيكون التقدير
ظن ظني كما قدره الشارح تبعا للمفصل فيه بحث قال الموضح في الحواشي والذي
يظهر ان الضمير انما يقوم مقام المؤكد خاصة وذلك كقوله من كل ما نال الفتى قد
نلته الا التحية وقوله هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب اي
يدرس الدرس وقد نلت النيل ولو صرح بالظاهر لم يفد الا التوكيد فكذا ضميره واما

نحو فاني اعذبه عذابا لا اعذبه احدا فتقديره لا اعذب هذا التعذيب الخاص فالضمير هنا
نايب عن المصدر النوعي فصار له حالتان انتهى كلامه في الحواشي ومن خطه نقلت وينبغي
ان تكون ال في النيل والدرس للجنس لا للعهد والا لكان نوعيا ايضا او من اشارة اليه اي
الى المصدر سواء كان اسم الاشارة متبوعا بالمصدر ام لا فالاول كضربته ذلك الضرب
بالنصب والثاني كضربته ذلك فذلك في المثالين مفعول مطلق نايب عن المصدر
وذهب ابن مالك في شرح التسهيل الى انه لا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة
المقصود به المصدرية وذهب سيبويه والجمهور الى ان ذلك لا يشترط ومن كلام
العرب ظننت ذلك يشيرون به الى الظن قاله المرادي في التلخيص او من مرادفه
معنى نحو شنيته بغضا فبغضا مفعول مطلق نايب عن شنأ فان الشنأ مصدر شني
بكسر النون مرادف للبغض واحببته مقة فمقة مفعول مطلق نايب عن محبة فان المقة
بكسر الميم مصدر ومق مرادف للمحبة وفرحت جذلا فجذلا مفعول مطلق نايب عن فرحا
فان الجذل بفتحتين وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر مرادف للفرح وظاهر
كلام الموضح تبعا لابن مالك ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني
والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير عندهم في الامثلة المذكورة
شنيته وبغضته بغضا واحببته ومقته مقة وفرحت وجذلت جذلا او من مقابله
اي للمصدر المحذوف في مادته وحروفه وهو اقسام ثلثة اسم مصدر غير علم كما تقدم
من نحو اغتسل غسلا وتوضا وضوا واعطى عطاء وفي شرح التسهيل ان المصدر
العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا واسم عين ومصدر لفعل آخر فاسم العين نحو والله
انبتكم من الارض نباتا فنباتا اسم عين للنبات وهو ما ينبت من زرع او غيره
ومنه زكاة النبات وعن سيبويه ان نباتا في الاية مصدر جار على غير الفعل فكانه
نايب عن انباتا قاله الشاطبي فعلى هذا يكون من القسم الثالث وهو ما كان
مصدرا لفعل آخر نحو وتبتل اليه تبتيلا فنباتا نايب عن نباتا وتبتيلا
والاصل في مصدر انبت وتبتل انباتا وتبتلا لان قياس مصدر انبت الانبات
لا النبات لانه مصدر نبت قال ابن القطاع نبت البقل نباتا وقياس مصدر
تبتل التبتل لان التبتيل مصدر بتل بالتشديد او من لفظ دال على نوع منه اي من

المصدر كقعد القرفصا بالمد والقصر ورجع القهقرى بالقصر فقط فان القرفصا نوع
من القعود والقهقرى نوع من الرجوع والاصل قعد القعدة القرفصا ورجع
الرجوع القهقرى فحذف المصدر وانيبت عنه لفظ دال على نوع منه فان قلت
القرفصا والقهقرى مصدران فكيف يقال نابا عن المصدر قلت اجيب بانهما
نابا عن المصدر الاصلى المحتمل للقليل والكثير وفى هذا الجواب نظر لانه
يقتضى ان انتصاب النوعي فرع عن انتصاب المؤكد ولا قايل به قاله الموضح
فى الحواشي او من لفظ دال على عدده اى المصدر كضربته عشر ضربات فعشر نايب
عن المصدر والاصل ضربته ضربا عشر ضربات فحذف المصدر وانيب عنه
عدده ومثله فاجلدوهم ثمانين جلدة والاصل فاجلدوهم جلدا ثمانين فحذف
المصدر وانيب عنه ثمانين وجلدة تمييز او من لفظ دال على آلة اى آلة المصدر
كضربته سوطا او عصى والاصل ضربته ضربا بسوط او عصى ثم توسع فى الكلام
فحذف المصدر واقيمت الآلة مقامه واعطيت ما له من اعراب وافراد و
تثنية او جمع تقول ضربته سوطين واسواطا والاصل ضربتين بسوط وضربات
بسوط قاله الشارح وقال المرادي فى التلخيص اصل ضربته سوطا ضربته ضربة
سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وذلك مطرد فى كل آلة معهودة
للفعل فلو قلت ضربته خشبة لم يجز لانه لا يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل.
انتهى او من كل وما فى معناها مضافة الى المصدر نحو فلا تميلوا كل الميل فكل مفعول
مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل فلا تميلوا ميلا كل الميل ونحو قوله.
وهو قيس بن الملوح وقد يجمع الله الشتيتين بعدما يظنان كل الظن ان لا تلاقيا.
والاصل يظنان ظنا كل الظن ونحو ضربته جميع الضرب وعامة الضرب او من بعض
وما فى معناها مضافة الى المصدر كضربته بعض الضرب فبعض مفعول مطلق نايب
عن مصدر محذوف والاصل ضربته ضربا بعض الضرب وفى التنزيل ولو
تقول علينا بعض الاقاويل ونحو ضربته يسير الضرب وفى التنزيل ولا تضرونه
شيئا وحاصل ما ذكره الموضح ان النايب عن المصدر نوعان نايب عن مؤكد و
نايب عن مبين فالنايب عن المؤكد المرادف والمشارك له فى المادة باقسامه الثلثة و.

عن المباين ما بقي وهو الوصف والضمير والاشارة والنوع والعدد والآلة كل وبعض
وذلك يدخل في قول النظم وقد ينوب عنه ما عليه دل مسئلة المصدر المؤكد لعامله
لا يثنى ولا يجمع باتفاق فلا يقال ضربت ضربين بالتثنية ولا ضربت ضروبا بالجمع
لانه اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير كما وعسل وفيق ولانه بمنزلة تكرير الفعل
والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق كذلك ما كان بمنزلته المصدر العددي وهو
المختوم بتاء الوحدة كضربة بعكسه فيثنى ويجمع باتفاق فيقال ضربت ضربتين و
ضربات لانه فرد لجنس كتمرة وكلمة واختلف في المصدر النوعي فالمشهور مع الخلاف في
تثنيته وجمعه الجواز قياسا فيقال ضربت ضربين ضربا عنيفا وضربا رفيقا
وضربت ضروبا مختلفة وظاهر مذهب سيبويه المنع وانه لا يقال منه الا ما سمع واختاره
اي المنع الشلوبين واحتج المجيز بمجيئه في الفصيح كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا
والالف مزيدة تشبيها للفواصل بالقوافي والى المنع في المؤكد والجواز في غيره اشار الناظم
بقوله وما التوكيد فوحد ابدا وثن واجمع غيره وافردا فصل النحاة اتفقوا على انه يجوز لدليل
مقالي او حالي حذف عامل المصدر غير المؤكد وهو المباين للنوع والعدد والدليل المقالي
ما مرجعه الى القول كان يقال ما جلست فيقال بلى جلوسا طويلا او بلى جلستين فجلوسا
مصدر نوعي لوصفه بالطول حذف عامله جوازا الدليل مقالي وهو قول القائل ما
جلست والتقدير بلى جلست جلوسا طويلا وجلستين مصدر عددي حذف
عامله لذلك والتقدير بلى جلست جلستين الدليل الحالي ما مرجعه الى الحال
من مشاهدة او غيرها كقولك لمن قدم من سفر قدوما مباركا ولمن تكرر منه اصابة
الغرض اصابتين فقدوما مصدر نوعي واصابتين مصدر عددي حذف
عاملهما جوازا الدليل حالي وهو الحال المشاهدة والتقدير قدمت قدوما مباركا
واصبت اصابتين واما المصدر المؤكد فزعم ابن مالك في شرح الكافية انه لا يحذف
عامله لانه انما جيء به لتقويته وتقرير معناه والحذف منافيهما فلم يجز حذفه بخلاف
المصدر المبين نوعا او عددا فانه يدل على معنى زايد على معنى الفعل فهو شبه المفعول
به فجاز حذف عامله كما جاز عامل المفعول به انتهى كلامه في شرح الكافية و
صرح بذلك في النظم فقال وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع ورد ابنه

في شرح النظم بانه ان اراد ان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دايما فلا نسلم
انه حذف فمناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان اراد ان المصدر
المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم ولكن لا
نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور
بتوكيده بالمصدر فلان يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه
احق واولى و بانه فنحذف جوازا اذا كان خبر اسم عين في غير تكرير ولا حصر في
نحو انت سيرا ووجوبا مع التكرار او الحصر في نحو انت سيرا سيرا وما انت الا سيرا
وفي غير ذلك نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا فمنع مثل هذا اما السهو عن وروده
واما للبناء على ان المسوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص وهو دعوى على
خلاف الاصل ولا يقتضيها فحوى الكلام انتهى كلام ابنه في شرحه واجاب
الشاطبي بان ما قاله ابن الناظم غير لازم لانه اذا اريد تقرير معنى العامل فقد قصد
الاتيان بلفظ اخر يقرر معنى اللفظ الاخر ويؤكده فحذفه مع هذا القصد نقض
للغرض واما ما استدل به فلا دليل فيه لان تلك المصادر لم تات للتاكيد اصلا
انما هي مصادر جعلت بدلا من افعالها وعوضت منها ففيها النيابة عن
افعالها واعطا معانيها لا تاكيدها فلو كانت مؤكدة لها لكانت مؤكدة لنفسها
والشيء لا يؤكد نفسه انتهى ملخصا مع اعترافه بان انت سيرا للتاكيد حيث قال
في شرح قول النظم كذا مكرر وتقول في المؤكد انت تسير سيرا فيظهر لفظ
العامل وهذا لم يتعقب الموضح كلام ابن الناظم بل اقره عليه لكن اقتصاره على نحو
سقيا ورعيا مشكل بل قال ابن عقيل انما قاله ابن الناظم ليس بصحيح فان جميع
ما اتي به من الامثلة ليست من المصدر المؤكد في شيء وانما هي من المصادر النائبة
عن افعالها انتهى والحق ان المصدر النائب عن فعله من قسم المؤكد وهو في
معنى الاستثنا من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع قاله الموضح تبعا لبعض شيوخه
على الخلاصة وقد نقام المصدر المؤكد مقام فعله المستعمل والمهمل فيمتنع ذكره
سم اي فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر لقيامه مقامه وهو نوعان ما لا فعل له اصلا
من لفظه نحو ويل زيد وويحه وبله الاكف بالاضافة الى المفعول فيقدر له عامل من معناه

على حد قعدت جلوسًا بنا على قول المازني ان جلوسا منصوبا بقعدت فيقدر في
نحو ويل زيد وويحه احزن الله زيدا ويله واحزن الله زيدا ويله واحزن الله زيدا
ويحه لان الويل والويح بمعنى الحزن قاله ابو البقا وقيل يقدر اهلك لانهما بمعنى الهلاك
وقيل يقدر قبل ويح رحم لانها كلمة ترحم وقبل ويل عذب لانها كلمة عذاب
وذهب بعض البغداديين الى ان ويحه وويله وويسه منصوبة بافعال من لفظها
وانشد فما وال ولا واح ولا واس ابو هند قال المرادي في شرح التسهيل وهو
مصنوع انتهى ويقدر في بله الاكف اترك لان بله الشيء بمعنى تركه والاكف جمع كف
وما له فعل مستعمل من لفظه وهو نوعان نوع اتبع في الطلب وهو الوارد دعا بخير ضد
فالاول كسقيا ورعيا والثاني ككيا وجدعا والاصل سقاك الله سقيا ورعاك الله
رعيا وكواه الله كيا وجدعه الله جدعا والجدع قطع طرف الانف او الشفة او الاذان
وغير ذلك او الوارد امرا ونهيا نحو قياما لا قعودا اي قم قياما لا تقعد قعودا وكذلك
النوع نحو فضرب الرقاب اي فاضربوا اضرب الرقاب ونحو قوله على حين الهى الناس
جل امورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب اي ندل يا زريق المال ندل الثعالب اي اختطفه
بسرعة كاختطاف الثعالب وزريق بزاي فرا مصغر علم رجل والمال مفعول به والى
ذلك اشار الناظم بقوله والحذف حتم مع آت بدلا من فعله كندلا اللذ كاندلا وا
بذ الطلق بن مالك القول بان المصدر القائم مقام فعله في الطلب يجب معه الحذف
ولم يقيده بالتكرار وخص ابن عصفور الوجوب للحذف بالتكرار كقوله وهو القطري بن
الفجاة الخارجي فصبرا في مجال الموت صبرا فما نيل الخلود بمستطاع اي اصبر اصبرا
ووجهه انه جعل تكرار المصدر قائما مقام العامل وبذلك قال ابن الضائع ونصه
واعلم انه يجري هذا في التزام الاضمار للمصدر في كلام المثناة كقولهم الحذر
الحذر والنجا النجا وضربا ضربا انتهى قال الموضح في حاشية التسهيل واشار بقولهم هذا الى
التحذير بغير ايا مثل قوله قال ابن عصفور وكلاهما مخالف للطلاق ابن مالك
القول بان المصدر الذي اتيم مقام عامله في الطلب يلتزم معه الحذف انتهى
كلام الموضح او الوارد مقرونا باستفهام توبيخي وهو اقسام توبيخ متكلم لنفسه
كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه اغدة كغدة البعير وموتا في بيت امراة سلوليه

وتوبيخ لمخاطب نحو أتوانيا وقد جد قرنائك اي تتوانى توانيا وقوله وهو جرير يهجو خالد بن
زيد الكندي أعبدا حل في شعبى غريبا ألوما لا أبالك واغترابا اي تلوم لوما وتغترب
اغترابا وعبدا منادى بالهمزة وشعبى بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة
والبا الموحدة موضع وتوبيخ لغايب في حكم حاضر كقولك لشيخ غايب وقد بلغك
انه يلعب العبا وقد علاك المشيب اي أتلعب لعبا وتوبيخ واقع في الجزو وذلك
في خمس مسائل احديها مصادر مسموعة كثر استعمالها ودلت القراين على عاملها
المحذوف كقولهم عند تذكر نعمة وشدة حمدا وشكرا لا كفرا وهي من امثلة سيبويه
وتقديره حمدا لله حمدا وشكره شكرا لا اكفر كفرا كذا يتكلم بهذه الامثلة مجتمعة قال ابن
عصفور لا يستعمل كفرا الا مع حمدا او شكرا ولا يقال حمدا وحده او شكرا الا ان يظهر
على الجواز ولا يلزم الاضمار الا مع لا كفرا فهذه الامور جرى مجرى المثل فينبغي
ان يلتزم فيها ما التزمه العرب انتهى وصبرا لا جزعا والتقدير اصبر صبرا لا اجزع جزعا
ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر المرتب وكقولهم عند ظهور امر معجب عجبا
اي عجب عجبا وعند خطاب شخص مرضي عنه او مغضوب عليه افعله وكرامة
ومسرة اي افعل انا ما تريد واكرمك كرامة واسرك مسرة ولا تستعمل مسرة
الا بعد كرامة وكرامة اسم مصدر اكرم ولا افعله ولا كيدا ولا هما اي لا اكيد كيدا ولا
اهم هما هذا تقرير سيبويه واختلف في تقرير كاد فقال الاعلم هي ناقصة وقال ابن
طاهر هي تامة والمعنى ولا اقارب وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وهما من هممت
بالشيء ولا يخفى ما في كلام الموضح من اللف والنشر المرتب فالمثبت للمرضي عنه
والمنفي للمغضوب عليه المسئلة الثانية ان يكون المصدر تفصيلا لعاقبة ما قبله من
طلب او خبر فالاول نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا وفداء ذكرا
تفصيلا لعاقبة الامر بشد الوثاق والتقدير فاما ان تمنوا منا واما ان تفدوا
فداء والثاني كقوله لاجهدن فاما درء واقعة تخشى واما بلوغ السؤل والامل
فدرؤ وبلوغ ذكرا تفصيلا لعاقبة الجهد اي اما ادرؤ واما ابلغ والى هذه
المسئلة اشار الناظم بقوله وما لتفصيل كاما منا عامله يحذف حيث عنا
المسئلة الثالثة ان يكون المصدر مكررا او محصورا او مستفهما عنه وعامله خبر عن اسم

عين في الانواع الثلثة وشروطها اربعة امور احدها التكرير او الحصر او العطف عليه
او الاستفهام عنه والثاني كون المصدر مستمرا للحال لا منقطعا عنها ولا مستقبلا
نص على ذلك سيبويه والثالث كون عامل المصدر خبرا والرابع كون المخبر عنه اسم
عين فالمكرر نحو انت سيرا سيرا والتقدير انت تسير سيرا فحذف تسير وجوبا
لقيام التكرير مقام المحصور بالا او انما نحو ما انت الا سيرا وانما انت سير البريد
التقدير ما انت الا تسير سيرا او انما انت تسير سير البريد فحذف تسير لما في
الحصر من التاكيد القايم مقام التكرير والمعطوف عليه نحو انت الاكلا وشربا و
التقدير انت تاكل اكلا وتشرب شربا لان العطف كالتكرار نصوا عليه هنا وفي
باب الاغراء والتحذير ولكن يقدر هنا عاملان بخلاف ذلك الباب والفرق
ان العامل هنا يجب ان يكون من معنى المعمول والمتعاطفان مختلفان في المعنى
فلا ينصبهما عامل واحد والعامل الثاني معطوف على الاول وكلاهما خبر
عن انت قاله الموضح في الحواشي والمستفهم عنه نحو اانت سيرا والتقدير اانت
تسير سيرا نص عليه سيبويه ووجهه ان الفعل شديد المطلوبية للاستفهام طالب
الفعل قايم مقام التكرير وجوز في المعنى ان يكون العامل المحذوف وصفا وهو غير
مناسب هنا لان الكلام في قيام المصدر مقام فعله فليتامل واقتصر الناظم
على المكرر والمحصور فقال كذا مكرر وذو حصر ورد نايب فعل لاسم عين استند
فان لم يكن المصدر مكررا ولا محصورا ومستفهما عنه ولا معطوفا عليه لم يجب
اضمار عامله نحو انت تسير سيرا وان شئت حذفته فقلت انت سيرا ولو كان
العامل خبرا عن اسم معنى لم يحتج الى اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية
نحو امرك سير سير البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم فان ذلك
يوذن منهم باعتقاد الخبرية اذ المعنى لا يخبر به عن العين الا مجازا كقوله
فانما هي اقبال وادبار اي ذات اقبال وادبار قاله في شرح الكافية المسئلة
الرابعة ان يكون المصدر موكدا لنفسه او موكدا لغيره فالاول وهو المؤكد لنفسه هو الواقع
بعد جملة هي نص في معناه نحو له علي الف عرفا اي اعترافا فجملة له علي الف نص في
الاعتراف لانها لا تحتمل غيره وسمي مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة اعادة ما قبله فكان الذي

قبله نفسه والثاني وهو المؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة يحتمل معناه وغيره ويقع منكرا
ومعروفا فالاول نحو زيد ابني حقا فجملة زيد ابني يحتمل الحقيقة والمجاز ولكنها صارت نصا
بالمصدر لان قولك حقا يرفع المجاز ويثبت الحقيقة وسمي مؤكدا لغيره لانه يجعل
ما قبله نصا بعد ان كان محتملا فهو مؤثر والمؤكد متاثر والمؤثر غير المتاثر و
الثاني قسمان ما هو جائز التعريف وما هو واجبه فالاول نحو هذا زيد الحق لا الباطل
فجملة هذا زيد يحتمل الصدق والكذب فاذا قلت الحق فقد حققت احد الاحتمالين
ورفعت الاحتمال الاخر وكانك قلت احق ذلك الحق او حقا فان كان المخاطب
يعتقد خلاف ما ذكرت واردت قصر القلب قلت لا الباطل بالنصب عطفا
على الحق والثاني نحو لا افعل كذا البتة فجملة لا افعل كذا تحتمل استمرار النفي وانقطاعه
فاذا قلت البتة حققت استمرار النفي ورفعت انقطاعه والبت القطع يقال لا
افعله البتة لكل امر لا رجعة فيه قاله في الصحاح والالف في البتة للا من الذكر قاله الموضح
في الحواشي وفي حاشية العلامة عبد القادر المكي على هذا الكتاب يقال لا افعله بتة
والبتة اي تبتة والبتة وفي اللباب لم يسمع في البتة الا قطع الهمزة والقياس وصلها والى
هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ومنه ما يدعونه مؤكدا لنفسه وغيره فالمبتدا نحو له
علي الف عرفا والثان كابني انت حقا المسئلة الخامسة يأتي المصدر فعلا علاج
تشبيهيا واقعا بعد جملة مشتملة عليه اي على اسم بمعناه ومشتملة على صاحبه اي المصدر
فهذه اربعة شروط وزاد المرادي شرطا خامسا وهو ان يكون ما اشتملت عليه الجملة
غير صالح للعمل كمررت فاذا له صوت صوت حمار واذا له بكاء بكاء ذات داهية فالمصدر
الثاني فيهما فعل علاجي لانه من افعال الجوارح واقع بعد جملة وهي له صوت وله
بكاء وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو المصدر الاول ومشتملة ايضا
على صاحب المصدر وهو الهاء في له ولا صلاحية للمصدر الاول للعمل في المصدر الثاني
لانه لا يحل محله فعل الا مع حرف مصدري ولا يدور ولان المعنى على ذلك لان المراد
انك مررت به في حال التصويت والبكاء لا انه احدث التصويت والبكاء عند مرورك به
واذا لم يصلح للعمل فيه تعين ان يكون منصوبا بفعل محذوف وجوبا بالنظر
الكلام معنى الفعل لان معنى اذا له صوت هو يصوت فانحط انتصاب ما بعده نحو نفده

الافعال بطانة

الفعل مكانه قال سيبويه وانما انتصب هذا لانك مررت به في حال تصويت
ولم ترد ان تجعل الآخر صفة للاول ولا بدلا منه ولكنك لما قلت له صوت علم
انه ثم مصوتا فصار قولك له صوت بمنزلة قولك فاذا هو يصوت فحمل المصدر
الثاني على المعنى انتهى ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط على البدلية والصفة ان
كان نكرة ذكرهما سيبويه ويجوز ان يكون خبر المحذوف ويمتنع الصفة ان كان
معرفة ولا يجوز الا في ضرورة قاله سيبويه وقال الخليل يجوز الصفة ايضا على
تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافيان او لا فذهب ابن خروف الى ان
الرفع مرجوح لان الثاني ليس هو الاول والنصب سالم من هذا المجاز وذهب ابن
عصفور الى انهما متكافيان لان في النصب التقدير والاصل عدمه ويجب الرفع
في نحو قوله فاذا له ذكاء ذكاء الحكماء لانه اي الذكاء فعل معنوي لا علاجي والمراد بالعلاجي ما يحتاج
في احداثه الى علاج بتحريك عضو من الاعضاء كالضرب والشتم والمعنوي بخلافه
كالعلم والذكاء وانما وجب الرفع مع غير العلاجي لانك اذا قلت له ذكاء فلست
تريد انه يفعل شيئا بل انه ذو ذكاء فكان بمنزلة له يد يد اسد فكما لا ينصب فكذا هنا ويجب
الرفع ايضا في نحو له صوت صوت حسن لانه غير تشبيهي وفي نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم جملة
لان صوته مبتدا وصوت حمار خبره وفي نحو فاذا في الدار صوت صوت حمار فاذا عليه نوح نوح
الحمام لعدم تقدم صاحبه فيهما اما الاول فلان الضمير المنتقل الى الجار والمجرور للمصدر
لا لصاحبه واما الثاني فلان الضمير المجرور بعلى ليس عائدا على صاحب النوح وانما
هو للمنوح عليه لا للنائح فلم يتحقق فاعل الفعل المقدر الذي ينصب المصدر وربما
نصب نحو هذين المثالين لكن على الحال من الضمير لا على المفعول المطلق لانه ليس منه تنبيه
قوله صوت صوت حمار في النصب على المفعول المطلق قوله وهو ابو كبير بالباء الموحدة
المكشوفة واسم عامر بن الحليس الهذلي يصف فرسا ما ان يمس الارض الا منكب منه وحرف
الساقطي انطي فطي مفعول مطلق وناصبه محذوف تقديره يطوي لان ما قبله وهو ما
ان يمس الارض الا منكب بمنزلة له طي فهي جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه قال
سيبويه بمعناه ونصه صار ما ان يمس الارض بمنزلة طي انتهى وما نافية وان زايدة وحرف
البراق مرفوع بالعطف على منكب والمعنى ان هذا الفرس مضمر قد بلغ في التضمير قد بلغ

صوت

في التقمير الى حد لا يصل بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منه منكبه و
حرف الساق واراد بطي المحمل انه مليح الخلق كطي المحمل وان له تجافيا كتجافي المحمل
بكسر الميم الاولى وفتح الثانية وهو علاقة السيف واقتصر في النظم على بعض شروط
المسئلة واحال بقية الشروط على المثال فقال كذاك ذا التشبيه بعد جمله كلي بكا
بكأنات عضله والله اعلم هذا باب المفعول له ويسمى المفعول لاجله والمفعول من اجله
وهو ما فعل لاجله فعل ومثاله جئت رغبة فيك فرغبة اسم فعل لاجله فعل وهو
المجيء وحكمه النصب بشروط وجميع ما اشترطوا له خمسة امور الاول كونه مصدرا
فلا يجوز جيتك السمن والعسل بالنصب لانه اسم عين لا مصدر وهذا الشرط قاله
الجمهور لان المصدر يشعر بالعلية والذوات لا تكون عللا للافعال غالبا لان العلل
احداث والمصدر اسم للحدث واجاز يونس بن حبيب اما العبيد بالنصب فذو عبيد
زاعما ان قوما من العرب يقولون ذلك اذا وصف عندهم شخص بعبيد و
غيرهم كالمنكرين عليه وصفه بغير العبيد وتاول نصب العبيد على انه مفعول له
وان كان غير مصدر بمعنى مهما يذكر شخص لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد لا يعرف لعبيد
علة للمذكور وهذا النصب انكره سيبويه قبحه وقال انه لغة خبيثة قليلة وانما يجوز
على ضعفه اذا لم يرد عبيدا باعيانهم واوله الزجاج على تقدير اما بالك العبيد اي
مهما يذكر شخص من اجل تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة للمصدرية
الشرط الثاني كونه قلبيا اي من افعال النفس الباطنة كالرغبة لان العلة هي الحاملة
على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح ليست كذلك فلا يجوز
جيتك قراءة للعلم من افعال اللسان ولا قتلا للكافر من افعال اليد وهذا الشرط
قاله ابن الخباز وغيره كالرندي ويجوز ارادة قراءة العلم وابتغاء قتل الكافر وهذا
الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا يجتمع في الزمان مع
الفعل المعلل قاله الشاطبي واجاز الفارسي جيتك ضرب زيد اي لتضرب زيدا ويوخذ
منه ان الفارسي لا يشترط الاتحاد في الفاعل ايضا لان فاعل المجيء غير فاعل
الضرب وهو مذهب ابن خروف كما سياتي والشرط الثالث كونه علة لاجل انبعاث
على الفعل واستشكل جعل العلية شرطا لانها محل الشروط ومحل الشروط لا تجعل

وجوابه

المهملتين
وجوابه بان هذه شروط لنصبه لا لتحقيق ماهيته عرضا كان بفتح العين والراء
وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كما تقدم في باب التعدي واللزوم
فسقط ما قيل ان العرض بالغين المعجمة ما كان باعثا على الفعل ووجوده
متاخر عنه فلا يصح تمثيله بقوله كرغبة بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح
الموحدة او غير عرض وهو ما كان جبليا من الاوصاف اللازمة كقعدت عن الحرب جبنا
فان الجبن وصف جبلي لازم والشرط الرابع اتحاده بالمعلل به وقتا بان يكون وقت
الفعل المعلل بفتح اللام الاولى والمصدر المعلل بكسرها واحدا وذلك صادق بان
يقع الحدث في بعض زمن المصدر كجبيك رغبة وقعدت عن الحرب جبنا او يكون
اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جيتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جيتك
اصلاحا لحالك فان لم يتحدا وقتا امتنع النصب فلا يجوز تاهبت اليوم السفر غدا لان
زمن التاهب غير زمن السفر وهذا الشرط قاله ابو علي يوسف الشنتري والمتاخرون
كالشلوبين وقال تلميذه ابن الضايع باعجام الضاد واهمال العين لم يشترطه سيبويه
ولا احد المتقدمين فعلى هذا يجوز جيتك امس طمعا في معروفك الان والشرط الخامس
اتحاده بالمعلل فاعلا بان يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا كقوله تعالى يجعلون
اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر ذكر علة لجعل الاصابع
في الاذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار فان اختلف الفاعلان امتنع النصب
فلا يجوز جيتك محبتك اياي لان فاعل المجي المتكلم وفاعل المحبة المخاطب وهذا الشرط
قاله المتاخرون ايضا وخالفهم ابن خروف فاجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجا
بنحو قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا ففاعل الاراءة هو الله تعالى وفاعل الخوف
والطمع المخاطبون واجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال معنى يريكم يجعلكم
ترون ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع وقيل هو على حذف مضاف
اي ارادة الخوف والطمع وجعل الزمخشري الخوف والطمع حالين واقتصر في النظم
على بعض الشروط ووكل الباقي الى المثال فقال ينصب مفعولا له المصدر ان ابان تعليلا
كجد شكرا ودن وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا وبقي عليه شروط ماهية المفعول له
وقد ذكرها ابو البقا في شرح اللمع لابن جني فقال وللمفعول له شروط احدها ان يصلح في

جواب لم الثاني ان يصح جعله فجراً عن الفعل العامل فيه كقولك زرتك طمعاً
في برك اي الذي حملني على زيارتك الطمع او مبتداء كقولك الطمع حملني على
زيارتي اياك الثالث ان يصح تقديره باللام الرابع ان يكون العامل فيه من
غير لفظه فلا يجوز ان يجعل زيارة في قولك زرتك زيارة مفعولاً له لان المصدر
هو الفعل في المعنى والشئ لا يكون علة لوجود نفسه انتهى ومتى فقد المعلل
بكسر اللام من شروط جواز النصب شرطاً منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط ان يجر
بحرف التعليل وهو اربعة اللام والباء وفي ومن واقتصر في النظم على اللام لانها الاصل
فقال وان شرط فقد فاجره بالحرف ففاقد الشرط الاول وهو المصدرية نحو والارض
وضعها للانام فالانام علة للوضع وليس مصدراً فلذلك جر باللام وفاقد الشرط
الثاني وهو القلبية نحو ولا تقتلوا اولادكم من املاق فاملاق وهو الفقر علة للقتل وهو
ليس قلبياً فلذلك خفض بمن التعليلية بخلاف ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق
فالخشية مصدر قلبي فلذلك جاء منصوباً وفاقد الشرط الثالث وهو كونه علة نحو
قتلته صبراً فيمتنع جره لان الجر بحرف التعليل يفيد العلية والغرض عدمها فلذلك
اسقطه وفاقد الشرط الرابع وهو الاتحاد في الوقت نحو قول امرئ القيس الكندي وجئت وقد نضت
لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل فالنوم وان كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع
سابق على وقت النوم فلما اختلفا في الوقت جر باللام ونضت بالضاد المعجمة من
النضو وهو الخلع ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب
واحد والمعنى جئت اليها في حال خلع ثيابها لاجل النوم ولم يبق عليها الا ثوب واحد
تتوشح به وفاقد الشرط الخامس هو الاتحاد في الفاعل نحو قول ابي صخر الهذلي واني
لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر فالذكرى علة عرو الهزة وفاعلهما
مختلف ففاعل العرو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكري اياك
فلذلك جر باللام والهزة بالكسر النشاط والارتياح وقد انتفى الاتحادان معاً وهما
اتحاد الوقت واتحاد الفاعل في اقم الصلوة لدلوك الشمس ففاعل القيام المخاطب وفاعل
الدلوك هو الشمس وزمنهما مختلف فزمن الاقامة متاخر عن زمن الدلوك فلذلك
جر باللام التعليل وقال في المغني اللام في الدلوك بمعنى بعد فظاهره التخالف والدلوك الميل

يقال دلكت الشمس دلوكا اذا مالت عن وسط السما ويجوز جر المستوفي للشروط وا
ذلك يشير قول النظم وليس يمتنع مع الشروط بكثرة ان كان مقرونا بال وبقلة ان كان
مجردا منها والى ذلك اشار الناظم بقوله وقل ان يصحبها المجرد والعكس في مصحوب ال
وشاهد القليل فيهما اي في المقرون بال والمجرد منها قوله لا اقعد الجبن عن الهيجاء
ولو توالت زمر الاعداء فالجبن مفعول له وهو مقرون بال وجا منصوبا على قلة والاكثر فيه
ان يكون مجرورا وقوله من امكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصره ينتصر فرغبة
مفعول له وهو مجرد من ال وجا مجرورا وفيه رد على الجزولي في منع الجر والاكثر فيه
ان يكون منصوبا وانما كان جر المجرد قليلا بخلاف المقرون بال لانه اشبه الحال
والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة وشاهد الكثير قوله تعالى ادعوا ربكم خوفا
وطمعا والنصب والجر يستويان في المضاف فالنصب نحو ينفقون اموالهم ابتغا
مرضات الله فابتغاء مفعول له وهو مضاف منصوب والجر نحو وان منها لما يهبط
من خشية الله اي لاجل خشية الله فخشية مفعول له وهو مضاف مجرور ومنه قيرو
في جر المفعول له المضاف لايلاف قريش فايلاف مفعول له مضاف مجرور باللام
وهي متعلق بيعبدوا اي فليعبدوا رب هذا البيت لايلافهم رحلتين رحلة الشتا
الى اليمن ورحلة الصيف الى الشام ودخلت الفا لما في الكلام من معنى الشرط اذ المعنى
ان نعم الله عليهم لا تحصى فاذا لم يعبدوه لساير نعمه فليعبدوه لاجل ايلافهم رحلة
الشتاء والصيف اللتين كانوا محترمين فيهما لانهم خدمة لبيت الله بخلاف غيرهم
فانهم يخاف عليهم من القطاع والمتهبين والحرف الجار في هذه الثلاثة اجب عند من
اشترط في نصب المفعول له اتحاد الزمان وهو الاعلم والمتاخرون لان زمن الائتلاف
سابق على زمن الايتلاف سابق على زمن الامر بالعبادة ولان من العبادة مستقبل
وزمن الايلاف ثابت في الحال وقال الكسائي والاخفش اللام في الايلاف متعلق
باعجبوا مقدرا وقال الزجاج متعلقة بقوله تعالى فجعلهم كعصف ماكول فتكون
السورتان سورة واحدة ويرجحه انهما في مصحف ابي سورة واحدة ويضعفه
ان جعلهم كعصف ماكول انما كان لكفرهم او جراتهم على البيت والله اعلم بكنه
واختلف في ناصب المفعول له فقال جمهور البصريين منصوب بالفعل على تقدير اللام

العلة وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال
الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جيتك اكرمك اكراما وقال
الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاق له فى المعنى وان خالفه في اللفظ
مثل قعدت جلوسا والله اعلم بالصواب وهو باب المفعول فيه وهو مسمى
عند البصريين ظرفا دون الكوفيين لان الظرف في اللغة الوعاء وهو متناهي الاقطار
كالجراب والعدل والذي يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماه الفراء محالا و
الكسائي واصحابه يسمون الظروف صفات ولا مشاحة فى الاصطلاح ابيان
ما ذكر من معنى في الظرفية ولا سماه الفراء محالا والكسائي واصحابه يسمون الظروف صفات
باطراد من اسم او وقت ومن اسم عرضت دلالته على احدهما او من اسم جار مجراه اي مجرى
احدهما فالمكان والزمان كامكث هنا ازمنا فهنا اسم اشارة من اسماء المكان و
ازمنا جمع زمن من اسماء الزمان والاسم الذي عرضت دلالته على احدهما اي الزمان و
المكان اربعة احدها اسماء العدد المميزة بهما اي بالزمان والمكان كسرت عشرين يوما
ثلثين فرسخا فعشرين مفعول فيه منصوب بنصب ظرف الزمان لانه لما ميز بيوما
وهو من اسماء الزمان عرضت له اسمية الزمان وثلثين مفعول فيه منصوب بنصب
ظرف المكان لانه لما ميز بفرسخا وهو من اسماء المكان عرضت له اسمية المكان والثاني
ما افيد به كلية احدهما اي الزمان والمكان او جزئيته كسرت اليوم جميعا وكل اليوم كل الفرسخ فجميع
وكل مفعول فيهما منصوبان بنصب ظرف الزمان فظرف المكان لانهما لما اضيفا الي الزمان
والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصار دالين على كليتهما لانهما من الالفاظ
الدالة على العموم والاحاطة او بعض اليوم بعض الفرسخ ونصف اليوم نصف الفرسخ فبعض
ونصف مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما اضيفا
الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصار دالين جزءيتهما لان و المكان
لانهما من الالفاظ الدالة على الجزئية الا ان بعض يدل على جزء مبهم ونصف يدل على جزء
معين من جهة المقدار والثالث ما كان صفة لاحدهما اي الزمان والمكان كجلست طويلا
من الدهر شرقي الدار فطويلا وشرقي مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان
لانهما لما وصف بهما الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان فطويلا صفة الزمان من

الدهر

الدهر بيان له وشرقي صفة للمكان فطويلا صفة الزمان فقد ذكر الدار معين وله الاصل
زمنا طويلا ومكانا شرقيا الرابع ما كان مخفوضا باضافة احدهما اي الزمان والمكان
ثم حذف المضاف وانيب عنه المضاف اليه بعد حذفه اي المضاف والغالب في هذا
المضاف اليه النايب عن المضاف المحذوف ان يكون مصدرا والغالب في المضاف
المحذوف المنسوب عنه ان يكون زمانا ولا بد من كونه معينا لوقت ومقدار فالمعين
للوقت نحو جئتك صلوة العصر وقدوم الحاج فصلوة وقدوم مفعول فيهما منصوبان
منتصب ظرف الزمان لانهما لما نابا عن الزمان عرضت لهما اسمية الزمان فانتصبا انتصابه
والاصل وقت صلوة العصر ووقت قدوم الحاج فحذف المضاف وهو وقت المعين
لوقت المجيء وانيب عنه المصدر وهو صلوة وقدوم المعين للمقدار نحو انتظرتك
حلب ناقة او نحر جزور فحلب ونحر مفعول فيهما والاصل مقدار حلب ناقة ومقدار
نحر جزور فنفعل فيهما ما تقدم وقد يكون النايب عن الزمان اسم عين نحو قولهم في المثل
لا اكلمه القارضين بالتثنية والاصل مدة غيبة القارضين فحذف مدة وانيب عنها غيبته
وانيب عنها القارظين وهو تثنية قارظ بالقاف والظا المشالة وهو الذي يجني
القرظ بفتح القاف والراء وهو شيء يدبغ به قال الجوهري لا ايتك او يوب
القارظ العنزي وهما قارظان كلاهما من عنزه خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا وطالت
غيبتهما وقد يكون المنوب عنه مكانا نحو جلست قرب زيد اي مكان قربه فحذف المضاف
وهو المكان وانيب عنه المصدر وهو قرب والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد ينوب
عن مكان مصدر وذلك في ظرف الزمان يكثر وانما كان ذلك كثيرا في ظروف
الزمان وقليلا في ظروف المكان لقرب ظروف الزمان من المصدر وبعد ظروف
المكان منه الا ترى ان الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما لان الفعل
يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان فان دلالة
الفعل عليه بالالتزام الخارجي اذ كل فعل لا بد له من مكان يقع فيه فلم يقو في
ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبته فكانت اقامة المصدر مقام الزمان كثيرة
ومقام المكان قليلة والجاري مجرى احدهما اي الزمان والمكان الفاظ مسموعة توسعوا
فيها فنصبوها على تضمين معنى في قولهم احقا انك ذاهب فاحقا منصوب على الظرفية

متعلقة بالاستقرار على انها خبر مقدم وانك ذاهب في تاويل مصدر مرفوع
بالابتداء عند سيبويه والجمهور على حد ومن اياته انك ترى الارض والاصل احقا
حق ذهابك فحذفت في وانتصب حقا على الظرفية وقد نطقوا بذلك الحرف
الجار في قوله افي حق مواساتي اخاكم وقال فايد بالفاء ابن المنذر بالقشيري
افي الحق اني مغرم بك هايم وانك لاخل هوان ولا خمر فصرح بفي وشبه هوى من هو
مغرم بها في كونه غير ثابت ولا مستقر على حالة بما العنب المتردد بين الخلية والخمرية
فلا هو خل صرف حتى يستعمل خلا ولا هو خمر صرف حتى يستعمل خمرا فمن كان حاله
بهذه المثابة كيف يكون عزام من اعزم بها حقا ولما كان كلام الموضح والجاري يحتمل
احدهما شاملا للزمان والمكان خصصه بقوله وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان
وهذا يتفرع على ان المصادر كما تقدم في احقا انك ذاهب دون الجثة فلا يقع الاحقاد يد
وذهب المبرد وتبعه ابن مالك الى ان احقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وان ما بعدها
من ان ومعمولها في تاويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد ولم يكفهم انا انزلنا
ورده ابو حيان ومثله اي مثل احقا انك ذاهب في الانتصاب على الظرفية المجازية
بغير شك انك قايم او جهد راي انك قايم او ظنا مني انك قايم فغير شك وجهد راي
وظنا مني منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط في والاصل في غير شك
وفي جهد راي وفي ظن مني على وزان احقا وخرج على الحد المذكور في النظم بقوله الظرف
وقت او مكان ضمنا في باطراد وتبعه الموضح ثلثة امور احدها نحو وترغبون ان
تنكحوهن اذا قدر بفي فانه يصدق عليه انه اسم ضمن معنى في اذ التقدير وترغبون في
نكاحهن وهو ليس بظرف فان النكاح ليس واحدا مما ذكرنا لانه ليس باسم زمان ولا مكان
اما اذا قدر بعن فليس مما نحن فيه والامر الثاني نحو يخافون يوما من اسماء الزمان ونحو
الله اعلم حيث يجعل رسالته من اسماء المكان فان يوما وحيث وان كانا من اسماء
الزمان والمكان فليسا ظرفين فانهما ليسا على معنى في اذ ليس المراد ان الخوف واقع في
ذلك اليوم والعلم واقع في ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله
تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فانتصابهما على المفعول به لان الفعل واقع
عليهما لا فيهما وناصب لفظ يوما يخافون وناصب محل حيث فعل مضارع منتزع من

اعلم تقديره يعلم حالكونه محذوفا لدلالة اعلم عليه لا اعلم المذكور الذي هو اسم
تفضيل لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا هذا وقد قال الموضح في الحواشي
ومن خطه نقلت قال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع غلط من قال ان
اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو اهدى سبيلا
وليس تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى كما هو في زيد احسن وجها وقول العباس بن مرداس
واضرب منا بالسيوف القونسا انتهى وفي الارتشاف لابي حيان وقال محمد بن مسعود
الغزني افعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك هو اعلم من يضل
عن سبيله انتهى وفي جعل حيث مفعولا به نظر لان هذا ضرب من التصرف وفي
التسهيل ان تصرف حيث نادر وشرح المرادي بقوله لم يجئ حيث فاعلا ولا مفعو
بها ولا مبتدا انتهى ولهذا قال الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذي هو في
محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى
لن يؤتيكم مثل ما اوتي رسله من الايات لانه يعلم ما فيهم من الزكاء والطهارة
والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك انتهى كلام الناظم نحو دخلت الدار وسكنت البيت
فانتصابهما اي الدار والبيت انما هو على التوسع باسقاط الخافض وهو في الاصل دخلت
في الدار وسكنت في البيت فلما حذف الخافض نصبا على المفعول به توسعا كما يحذف
الجار فينتصب ما بعده كقوله تمرون الديار لا انتصابهما على الظرفية فانه لا يطرد تعدي
سائر الافعال الى الدار والبيت على معنى في تقول صليت الدار ولا نمت البيت لان الدار والبيت
من اسماء المكان المختصة لان لها صورة وحدودا محصورة ولا يقبل النصب على الظرفية
من اسماء المكان الا المبهم او ما اتحدت مادته ومادة عامله كما سيجيء فصل والظرف
الزماني والمكاني حكمه النصب وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه سواء كان اللفظ
الدال فعلا ام اسما ام وصفا ام مصدرا وهذا اشمل من قول الناظم فانصبه بالواقع
فيه ولهذا اللفظ ثلاث حالات احدها ان يكون مذكورا واليه اشار الناظم بقوله
مظهرا كامكث هنا ازمنا وهذا هو الاصل لان الاصل في العامل ان يكون مذكورا او
الحالة الثانية ان يكون محذوفا جوازا لدليل مقالي وذلك كقولك فرسخين او يوم الجمعة
بنصب فرسخين من الظروف المكانية ويوم الجمعة من الظروف الزمانية جوابا لمن قال كم سرت او متى

وصمت اي سرت فرسخين وصمت يوم الجمعة والفرق بين كم ومتى في الاستفهام ان كم يطلب بها تعيين
المعدود مطلقا زمانا كان او مكانا او نحوهما ومتى يطلب بها تعيين الزمان خاصة
الحالة الثالثة ان يكون محذوفا وجوبا وذلك في ست مسايل وهي ان يقع صفة
كمررت بطاير فوق غصن ففوق صفة لطاير او صلة كرايت الذي عندك فعند
صلة الذي او حالا كرايت الهلال بين السحاب فبين حال من الهلال او خبرا كزيد عندك
فعندك خبر زيد والناصب في الجميع محذوف وجوبا تقديره استقر الا في الصلة
فيتعين استقر وهذه الاربعة ظروف مكان ويستثنى من الظروف ما قطع عن
الاضافة وبني على الضم فانه لا يقع صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا فلا يقال مررت
برجل امام ولا جاء الذي امام ولا رايت الهلال امام ولا زيد امام لئلا يجتمع عليها
ثلثة اشياء القطع والبناء ووقوعها موقع شيء اخر ومثل للزمان بمثالين احدهما قياسي
والاخر سماعي فقال او مشتغلا عنه العامل بنصبه لمحل ضميره كيوم الخميس صمت فيه فيوم
الخميس يوم الخميس صمت فيه ولم يقل صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجر
جره بفي كما مثل مسموعا بالحذف لا غير كقولهم في المثل لمن ذكر امرا تقادم عهده حينئذ
الان فحين منصوب لفظا بفعل محذوف واضيف الى اذ اضافة بيان اي اعم
الى اخص والان منصوب محلا وفتحته بناء لانه مبني لتضمنه معنى ال وال الموجودة
فيه زايدة لانه علم على الزمان الحاضر كما تقدم وناصبه فعل محذوف اي كان ذلك
واسمع الان فهما جملتان واصلهما ان يقول المتكلم لمن يقول كان كذا كذا حينئذ
الان اي كان ما تقول واقعا حين اذ كان كذا واسمع الان ما اقول لك فحين مقتطع
من جملة والان مقتطع من جملة اخرى وكان ينبغي للموضح ان يقول ليس غير لانه ترك
اي قولهم لا غير لحن كما صرح به في المغني وبالغ في انكاره في شرح شذوره والحق جوازه
لو ورد السماع به كما اوضحته في باب الاضافة ويستثنى من حذف الناصب ما يعمل بحذفه
كالمصدر واسم المفعول وما جرى مجريهما وشمل مسالة الحذف قول الناظم والا فانو
مقدرا فان ذلك يعم الجايز والواجب فصل اسما الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية
سواء في ذلك مبهمها كحين ومدة ومختصها كيوم الخميس ومعدودها كيومين واسبوع
والى ذلك اشار الناظم بقوله وكل وقت قابل ذاك والمراد بالمختص ما يقع جوابا لمتى كما

الخميس كما مثل وبالمعدود ما يقع جوابا لكم كيومين واسبوع كما مثل والمبهم ما لا يقع جوابا
لشئ منهما كحين ومدة كما مثل تقول صمت مدة كما مثل تقول صمت مدة او يوم الخميس
او يومين وبقي عليه ظرف الزمان المشتق نحو قعدت مقعد زيد يريد الزمان كما تفعل ذلك
اذا اردت المكان اذ لا فرق بينهما في صحة تقدير في ونصبه على الظرفية قاله
الشاطبي والصالح لذلك النصب على الظرفية من اسماء المكان ... الجهات الست فانها مفتقرة
... الى غيره في بيان صورة مسماه ... الجهات الست فانها مفتقرة
في بيان صورة مسماها الى غيرها وهو ذكر المضاف اليه وهذه العبارة اخذها
من الشارح والاضافة فيها بانية اي صورة هي مسماه والمراد ما افتقر الى غيره
في بيان حقيقته ويحلل الى قولنا ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه
لكان فانه لا تعرف حقيقته الا بذكر المضاف اليه ابو البقا في شرح لمع ابن جني الابهام
يحصل في المكان من وجهين احدهما ان لا يلزم مسماه الا ترى ان خلفك قد امام
لغيرك وقد تتحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة اخرى لك لان الجهات
تختلف باختلاف الكاين في المكان فهي جهات له وليس لكل واحدة منها حقيقة
منفردة بنفسها والوجه الثاني ان هذه الجهات لا اصل لها معلوم فخلفك اسم لما
وراء ظهرك الى اخر الدنيا انتهى والجهات الست نحو امام ووراء ويمين وشمال
وفوق وتحت تقول جلست امامك ووراءك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك
وسميت الجهات الست باعتبار الكاين في المكان فان له ست جهات وشبهها في
الشياع كناحية وجانب ومكان تقول جلست ناحية عمرو وجانب زيد ومكان بكر و
اعترض جانب بانه مما يتعين التصريح معه بفي وكاسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد
تقول سرت ميلا وفرسخا وبريدا النوع الثاني المشتق من اسم الحدث الذي
اشتق منه العامل واتحدت مادته ومادة عامله كذهبت مذهب زيد ورميت
مرمى عمرو ولا فرق بين الصحيح والمعتل ولا بين المفرد كما مثل والجمع نحو قوله تعالى
وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع فمذهب ومرمى ومقاعد منصوبة على الظرفية
لان مادتها عاملها متحدة فان عامل مذهب ذهب وعامل مرمى رمى وعامل مقاعد
نقعد وقس على ذلك فعل الامر نحو قم مقام زيد والوصف نحو انا قايم مقامك

والمصدر نحو عجبت من قيام زيد مقامك والى هذين النوعين اشار الناظم بقوله
وما يقبله المكان الا مبهما واشار الى مثاله بقوله نحو الجهات والمقادير وما
صيغ من الفعل واشار الى شرطه بقوله وشرط كون ذا مقيسا ان يقع ظرفا
في اصله معه اجتمع فلو اختلف مادته ومادة عامله نحو رميت مذهب زيد و
ذهبت مرمى عمرو لم يجز في القياس ان يجعل ظرفا بل يجب التصريح معه بفي فاما
قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا فشاذ نصبه لمخالفة مادته
لمادة عامله اذ التقدير هو مني مستقر في مقعد القابلة وفي مزجر الكلب وفي مناط
الثريا فعامله الاستقرار المتعلق به مني الواقع خبرا عن هو ومادة الاستقرار
مخالفة لمادة مقعد ومزجر ومناط والمعنى هو مني في القرب مقعد القابلة من
النفسا وفي البعد مناط الثريا من الدبران وفي التوسط مزجر الكلب من الزاجر فمن
الاولى متعلقة بالاستقرار كما مر ومن الثانية الداخلة على النفسا والدبران و
الزاجر متعلقة باسم المكان نفسه لانه مشتق ولو اعملها في المقعد قعد وفي المزجر
زجر وفي المناط ناط لم يكن شاذا لاتحاد المادة ويصير المعنى هو مستقر مني فقعد
مقعد القابلة وزجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا وانما استاثرت اسما الزمان
بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن اسما المكان لان اصل عوامل الفعل
ودلالته على الزمان اقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان تضمنا وعلى المكان
التزاما فصل الظرف لزمان والمكان نوعان متصرف وهو ما يفارق الظرفية الى
حالة لا تشبهها كان يستعمل مبتدا او خبرا او فاعلا او مفعولا به او مضافا اليه كاليوم
فانه يستعمل مبتدا وخبرا تقول اليوم يوم مبارك برفعهما وفاعلا تقول اعجبني
اليوم ومفعولا به تقول احببت يوم قدومك ومضافا اليه تقول سير بعض اليوم
والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرف في العرف
وغير متصرف وهو نوعان ما لا يفارق الظرفية اصلا كقط في استغراق المستقبل ولا
يستعملان الا بعد نفي تقول ما فعلته قط ولا افعله عوض والمعنى ما فعلته في الزمن
الماضي ولا افعله في الزمن المستقبل وقط مشتقة من قططت الشي اي قطعته في
معنى ما فعلته قط ما فعلته فيما قطع من عمري لان الماضي ينقطع عن الحال والمستقبل

دي

344

وهي مبنية وعلة بنائها تضمنها معنى حرف ابتداء الغاية وانتهائها اذ المعنى
فعلته مذ خلقني الله تعالى الى الآن وبنيت على حركة فرارا من التقاء الساكنين وكانت
ضمة في بعض لغاتها حملا على قبل وبعد وعوض مشتق من العوض وسمي الزمان عوضا
لان الدهر كلما مضى جزء خلفه آخر فكان عوضا منه ومبني على الحركات الثلث اذا لم
يكن مضافا والنوع الثاني ما لا يخرج عنها اي عن الظرفية الا بدخول الجار عليه وهو
من خاصة قال في درة الغواص واختصت من بذلك لكونها ام الباب ولكل باب ام
تختص بخاصة دون اخواتها نحو قبل وبعد من اسماء الزمان ولدن وعند من اسماء
فيحكم عليهن بعدم التصرف مع ان من تدخل عليهن نحو لله الامر من قبل ومن بعد آتيناه
رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما اذ لم يخرجن عن الظرفية الا الى حالة شبيهة بها اي
الظرفية لان الظرف والجار والمجرور اخوان في التوسع فيهما والتعلق بالاستقرار اذا وقعا
صفة او صلة او خبرا او حالا فان جر شيء من الظروف بغير من كان متصرفا نحو عن اليمين وعن
الشمال عزين والفرق ان من لكونها ام الباب كثرت زيادتها فلم يعتد بها بل قال ابن
مالك انه من المداخلة على قبل وبعد واخواتهما زايدة والى هذين النوعين اشار الناظم
بقوله وغير ذي التصرف الذي لزم ظرفية او شبهها من الكلم والله اعلم هذا باب المفعول
معه وهو اسم فضلة تال لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل او ذات اسم فيه معنى الفعل
وحروفه بالرفع فذات الفعل كسرت والنيل وذات الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه
نحو انا ساير والنيل فيصدق على النيل في المثالين انه اسم لدخول ال عليه وانه فضلة
لانه منصوب وانه تال لواو وتلك الواو بمعنى مع والواو تالية لجملة ذات فعل وهو
سرت في المثال الاول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو ساير في المثال
الثاني فان فيه معنى الفعل وهو اسير وفيه حروفه وهي السين والياء والراء وسمي النيل
مفعولا معه لانه فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل فخرج باللفظ الاول
وهو قوله اسم نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب كما قيده الموضح
بذلك في شرح اللمحة ونحو سرت والشمس طالعة برفعهما فان الواو وان كانت بمعنى
مع فيهما كما صرح به الموضح في شرح القطر الا انها داخلة في المثال الاول في اللفظ على
فعل وهو تشرب وداخلة في المثال الثاني على جملة وهي الشمس طالعة فليسا مفعولا معه لا بنا

على ان المؤول من ان والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى ان جملة والشمس طالعة
ليست مفعولا معه خلافا لصدر الافاضل تلميذ الزمخشري كما نقله عنه في المغني و
خرج بالقيد الثاني وهو قوله فضلة نحو اشترك زيد وعمرو فانه عمدة وخرج بالقيد
الثالث وهو قوله تالي الواو نحو جئت مع زيد فانه تال لنفس مع لا للواو التي بمعناها
وخرج بالقيد الرابع وهو قوله بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده فان التقييد
بالقبلية او البعدية نبا في المعية ولو قال بدله جاء رايت حتى يكون عمرو منصوبا لكان
اولى لان المرفوع يخرج بقوله فضلة ويمكن ان يقال لخرج بقيدين وخرج بالقيد
الخامس وهو قوله تال الجملة نحو كل رجل وضيعته بالرفع عطفا على كل فلا يجوز فيه النصب
على المفعول معه لعدم تقدم الجملة خلافا للصيمري بفتح الميم وضمها فانه يجيز
نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز وخرج بالقيد السادس وهو قوله ذات
فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو هذا لك واياك بالموحدة فلا تكلم به قال
سيبويه واما هذا لك واياك فقبيح لانك لم تذكر فعلا ولا اسما فيه معنى الفعل
قال ابن مالك اراد بالقبيح الممتنع وقد كثر في كلام التعبير بالقبيح عن عدم الجواز وعلم من هذا
ان اسم الاشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه خلافا
لابي علي الفارسي فانه اجاز في قوله هذا ردائي مطويا وسربالا اعمال الاشارة واجاز
بعضهم اعمال الظرف وحرف الجر انتهى كلام ابن مالك ولم يستوف جميع الشروط في النظم
اعتمادا على المثال فقال ينصب تالي الواو مفعولا معه في نحو سيري والطريق مسرعة
فان قلت فقد قالوا ما انت وزيدا وكيف انت وزيدا بنصب زيدا فيهما ولم يتقدم فعل
ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت اكثرهم يرفع بالعطف على انت ولا اشكال فيه و
الذين نصبوا قدروا الضمير وهو انت فاعلا لمحذوف لا مبتدا واسم الاستفهام
قبله خبره ويتعين ذلك في الثاني دون الاول والاصل ما يكون وكيف تصنع فهي
تكون وتصنع فيه مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية فلما حذف الفعل وحده
وهو تكون وتصنع برز ضميره وانفصل لتعذر اتصاله وقدر سيبويه من لفظ
الكون في المثالين وقدره بالمضارع مع كيف وبالماضي مع ما فقال الاصل كيف
تكون وزيدا وما كنت وزيدا واختلف في تقديره ذلك هل هو مقصود له ام غير مقصود

قدر

فزعم السيرافي انه غير مقصود ولو عكس لجاز وزعم ابن ولاد انه لا يجوز الا ما قدره
سيبويه قال وذلك ان ما دخلها معنى التحقير والانكار وليست سؤالا عن مسئلة
مجهولة ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع واختلف في كان المقدرة
فنص الفارسي وغيره على انها التامة فعلى هذا فتكون تكيف في موضع نصب على الحال واما
فلا تكون الا حالا وزعم بعضهم انها مخرجة عن اصلها للسؤال عن الحال والصحيح ان
كان ناقصة وكيف وما في موضع نصب خبرها والتقدير على اي حال تكون او كنت
مع زيد وهو مذهب ابن خروف والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وبعد ما
استفهام او كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب والناصب للمفعول معه ما
سبقه من فعل او شبهه وبه قال جمهور البصريين وطايفة من الكوفيين ثم اختلفوا
فقال سيبويه والفارسي وجماعة انه كالمفعول به في المعنى فمعنى سرت والنيل وزعم
الاخفش وجماعة من الكوفيين انه نصب على الظرفية والواو مهيئة للظرفية و
نظروه بمسئلة الضبع الا فالنصب لاسم بعد الواو كما انتصب بعد الا الناصب له
الواو خلافا للجرجاني عبد القاهر ورد بان الواو لو كانت عاملة لاتصل بها اذا كان
ضميرا كما في باب الحروف الناصبة والى هذين المذهبين اشار الناظم بقوله بما من
الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو في القول الاحق ولا الناصب له الخلاف اي
المخالفة خلافا للكوفيين اي اكثرهم كما صرح به الموضح في شرح اللمحة فانهم ذهبوا الى
ان الناصب للمفعول معه معنوي وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا اليه
في نصب الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدا نحو زيد عندك لان ما بعد الواو لم يصلح ان
يجرى على ما قبله كقام زيد وعمرو فلمخالفته له في المعنى انتصب على الخلاف ورد بان
الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز ما قام زيد بل عمرو بنصب عمرو وذلك لا يجوز
ولا الناصب له فعل محذوف بعد الواو والتقدير في سرت والنيل سرت ولابست النيل
فينتصب مفعولا به للزجاج ورده السيرافي بما يطول ذكره والمقدر فعل الملابسة
لانها اعم الافعال اذ لا يتحقق فعل بدونها ويؤخذ من قوله والناصب للمفعول معه
ما سبقه من فعل او شبهه ان المفعول معه لا يتقدم على عامله لا يقال والنيل سرت
ولا يتوسط نحو سار والنيل زيد لان الواو عندهم اصلها ان تكون عاطفة فكما لا يجوز

تقديم المعطوف ولا توسط بين العامل والمعطوف عليه فكل هذا والاولي متفق عليهما والثانية
طرفها خلاف لابي الفتح ذهب في الخصائص الي جواز التوسط مستدلا بنحو قوله
جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثلثا لست عنها بمرعوي وهذا مخرج ان فحشا
معطوف علي غيبة وقدم عليه للضرورة كقوله الايا نخلة من ذات عرق عليك
ورحمة الله السلام والاصل عليك السلام ورحمة الله فصل للاسم الواقع بعد الواو
خمس حالات احديها وجوب العطف كما في نحو كل رجل وضيعته ونحو اشترك زيد
وعمرو وجاء زيد وعمرو قبله او بعده لما بينا من عدم تقدم جملة في الاول ومن عدم
الفضلية في الثاني لان الفعل لا يستغني عنه لان الاشتراك لا يتاتي الا بين اثنين
ومن عدم المصاحبة في الثالث وثانيها رجحانه اي العطف علي المفعول معه كجاء زيد وعمرو
فيترجح العطف لانه الاصل وقد امكن بلا ضعف واليه اشار الناظم بقوله والعطف
ان يمكن بلا ضعف احق ويجوز النصب علي المفعول معه وثالثها وجوب المفعول معه
وذلك في نحو ما لك وزيدا ومات زيد وطلوع الشمس لامتناع العطف في المثال
الاول وهو ما لك وزيدا من جهة الصناعة لانه لا يجوز العطف علي الضمير المجرور وهو الكاف
في لك الا بعد اعادة الجار نحو وعليها وعلي الفلك تحملون واجاز ذلك اي فيه الجر
قال الموضح في الحواشي وبه اقول لا علي العطف بل علي اضمار الجار لتقدم ذكره انتهى
وفيه نظر لان الجار في الامر العام المطرد اذا حذف زال عمله فان قلت كان ينبغي
ان يمتنع ما لك وزيدا كما امتنع هذا لك واباك علي الصحيح لعدم تقدم فعل
او اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت لما اشتمل ما لك وزيدا علي ما يشتد طلبه
للفعل وهو ما الاستفهامية الانكارية قدروا عاملا بعدها لشدة طلبها
للفعل والتقدير ما كان لك وزيدا وهو احد الوجهين في التسهيل والي ذلك
اشار الناظم بقوله والنصب ان لم يجز العطف يجب ولامتناع العطف في المثال
الثاني وهو مات زيد وطلوع الشمس من جهة المعنى لان العطف يقتضي التشريك
في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت ورابعها رجحانه اي المفعول معه وذلك
في قوله فكونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال والكليتان بضم الكاف
لحمتان حمراوان لازقتان بعظم القلب عند الخاصرتين عليهما الشحم محيط بهما كالجدار

لهذا والطحال بكسر الطاء [illegible] انت وزيد اضعف العطف في الاول وهو فكونوا انتم
وبنى ابيكم من جهة المعنى لانك اذا قلت كن انت وزيدا كالاخ وعطفت زيدا
على الضمير في كن لزم ان يكون زيد موا وانت لا تريدان تامره وانما تريدان تامر
مخاطبك بان يكون معه كالاخ قاله الموضح فى شرح القطر وهو معنى قول ابن
مالك لان المراد كونوا لبنى ابيكم فالمخاطبون هم المامورون نبين لك واذا عطفت
كانت لتقتد يكونوا لهم وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود انتهى وقال ابو البقا
ت ينبغى ان النصب يجب اذ ليس المراد انه امر بنى ابيهم لشئ بل امرهم بموافقة بنى
ابيهم وبين لعلى ذلك انه اكد الضمير بقوله انتم ولوكان للمانع من الرفع كون المعطوف
عليه مضمر الجاز هنا انتهى و بقوله اوّل لضعف العطف في الثاني وهو قمت وزيدا
من جهة الصناعة انه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد توكيده
بضمير منفصل او باى فاصل كان والى ذلك اشار الناظم بقوله والنصب مختار لدى
ضعف النسق في خامسها امتناعهما اي العطف والمفعول معه [illegible]
[illegible] حتى شتت همالة عيناها وقوله اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا
اما امتناع [illegible] لان الماء لا يشارك التبن فى العلف والعيون
لا يشارك الحواجب فى التزجيج لان تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها يقال رجل
ازج وامراة زجاء اذا كان حاجباهما دقيقين طويلين واما امتناع المفعول معه
فيهما [illegible] البيت الاول لان الماء لا يصاحب التبن فى العلف [illegible]
[illegible] اي مصاحبة العيون للحواجب في البيت الثاني اذ من المعلوم ان العيون
مصاحبة للحواجب فلا فايدة في الاعلام بذلك ويجب فيهما اضمار فعل ناصب للاسم
الواقع بعد الواو وهو ما فى البيت الاول والعيون فى البيت الثاني [illegible]
والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور اي علفتها تبنا [illegible]
وزججن الحواجب وكحلن العيون هذا قول الفارسي [illegible] واليه اشار الناظم
بقوله او اعتقد اضمار عامل تصب وذهب الجرمي بفتح الجيم نسبة الى بنى جرم وبلقب
بالنباح لكثرة مناظرته فى النحو وصياحه قاله ابن درستويه والمازني بكسر الزاي نسبة
الى بنى مازن والمبرد بفتح الراء قال ابن جنى وسبب تسميته بذلك ان المازني ساله عن مسايل

فاجاب عنها واحسن فقال انتالمبرد بكسر الرا اي انتا لمبت للحق قال المبرد فغيره الكوفيون
اسمي فجعلوه بفتح الرا وابو عبيدة بضم العين والاصمعي بفتح الميم نسبته الى جد اصمعه
وابو محمد اليزيدي بفتح اليا المثناة تحت وكسر الزاي الى انه لا حذف وان ما بعد الواو
في البيتين معطوف على ما قبله وذلك على تاويل العامل المذكور قبلهما بعامل يصح
انصبابه عليهما معا انصبابة واحدة فيؤول زججن بحسن بتشديد السين لان التحسين
يصح تسليطه على العيون والحواجب فيقال حسن العيون والحواجب ويؤول علفتها
بانلتها لان الانالة يصح تسليطها على التبن والما فيقال انلتها تبنا وماء وهو باب
التضمين واحتج الاولون القايلون بالحذف بانه لو كان على التضمين لجاز علفتها
ماء وتبنا كما ساغ علفتها تبنا وماء قالوا وهو غير سايغ واجيب بان ما منعوه شايع
مسموع من العرب كقول طرفة لها سبب ترعى به الماء والشجر واختلف في التضمين اهو
قياسي ام سماعي والاكثرون على انه قياسي وضابطه ان يكون الاول والثاني يجتمعان
في معنى عام قاله المرادي في تلخيصه والله اعلم بالصواب هذا باب المستثنى وهو
المخرج تحقيقا او تقديرا او متروك بالا او ما في معناها بشرط الفايدة قاله في التسهيل
فقوله المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل نحو اكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو عتق
رقبة مؤمنة وبالشرط نحو اقتل الذمي ان حارب وبالغاية نحو اتموا الصيام الى الليل
وبالاستثنا نحو فشربوا منه الا قليلا منهم وقوله تحقيقا او تقديرا اشارة الى
قسمي المتصل والمنقطع وقوله من مذكور او متروك اشارة الى قسمي التام والمفرغ
وقوله بالا متعلق بالمخرج وهو فصل يخرج به ما عدا المستثنى مما تقدم وقوله
او ما في معناها يشمل جميع ادوات الاستثنا وقوله بشرط الفايدة احترازا عن نحو
جاءني ناس الا زيدا وجاني القوم الا رجلا فانه لا يفيد قال الشاطبي ومعنى اخراجه ان ذكره
بعد الا مبين انه لم يرد دخوله فيما تقدم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لا انه كان
مرادا للمتكلم ثم اخرجه هذه حقيقة الاخراج عند ايمة اللسان سيبويه وغيره وهو الذي
لا يصح غيره انتهى وبه يتضح الحال ويزول الاشكال وللاستثنا ادوات ثمان وهي اربعة
اقسام الاول حرفان وهما الا عند الجميع من النحويين وحاشا عند سيبويه واكثر البصريين
وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وابو زيد والفرا وابو عمرو الشيباني الى انها

Aud. 89.

تشتمل

تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا وذهب
جمهور الكوفيين الى انها فعل دائما ويقال فيها حاش بحذف الالف الاخيرة وحشى
بحذف الالف الاولى والى هما اشار الناظم بقوله وقيل حاش وحشى فاحفظهما و
اعترض بان حاشا الحرفية الاستثنائية لا يتصرف فيها بالحذف وانما ذلك في
حاشا التنزيهية نحو حاش لله وهذه عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل
قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان
الحرفية قاله في المغني والثاني فعلان وهما ليس عند الجمهور وذهب الفارسي وتبعه
ابو بكر بن شقير الى حرفيتها مطلقا وذهب بعضهم الى انها في باب الاستثنا
تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى الا ولا يكون واعترض بان المركب من حرف وفعل لا يكون
فعلا ويجاب بانهما لما ركبا غلب الفعل الحرف لشرف الفعل فسمي الجميع فعلا والثالث
مترددان بين الحرفية والفعلية فيستعملان تارة حرفين وتارة فعلين وهما
خلا عند الجميع من النحويين وعدا عند غير سيبويه فانه لم يحفظ فيها الا الفعلية
والرابع اسمان وهما غير وسوى بلغاتها فانه يقال فيها سوى بكسر السين والقصر كرضى و
سوى بضم السين والقصر كهدى وسواء بفتح السين والمد كسماء وسواء
بكسر السين والمد كبناء وبي اي هذه الاخيرة اعربها وقل من ذكرها وممن نص عليها الفاسي
في الحجة وتبعه ابن الخباز في النهاية ومنه اخذ ابن اياز والحاصل انها مقصورة مع الفتح و
مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر قاله في المغني فان استثني بالا وكان الكلام قبلها غير تام
وهو الذي لم يذكر معه المستثنى منه فلا عمل الا لا يكون الحكم عند وجودها بالنسبة الى العمل
مثله عند فقدها فان كان ما قبلها يطلب مرفوعا رفع ما بعدها وان كان يطلب
منصوبا او محلا جر بحرف جار يتعلق به نحو ما قام الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت
الا بزيد ويسمى استثنا مفرغا لان ما قبل الا تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه
بالعمل في غيره والاستثنا في الحقيقة من عام محذوف وما بعد الا بدل من ذلك
المحذوف والتقدير ما قام احد الا زيد وما رايت احدا الا زيدا وما مررت باحد الا بزيد
لكنهم حذفوا المستثنى منه واشغلوا العامل بالمستثنى وسموه استثنا مفرغا وشرطه عندهم
كون الكلام غير ايجاب وهو ان يتقدم عليه ما يخرجه عن الايجاب وهو النفي نحو ما مر والنهي

فما قبل الا وهو محمد مبتدا والمبتدا يطلب الخبر فرفع ما بعد الا وهو رسول على الخبرية والذي
نحو لا تقولوا على الله الا الحق فما قبل الا وهو تقولوا يطلب مفعولا صريحا فنصب ما بعد الا وهو
الحق على المفعولية وتقدير المستثنى منه ولا تقولوا على الله شيئا الا الحق ولا تجادلوا اهل
الكتب الا بالتي هي احسن فما قبل الا وهو تجادلوا يطلب مجرورا بالباء فجر بها ما بعد
الا وهو التي وتقدير المستثنى منه ولا تجادلوا اهل الكتب بشيء الا بالتي هي احسن و
الاستفهام الانكاري لما فيه من معنى النفي نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون فما قبل
الا وهو يهلك المبني للمفعول يطلب مرفوعا نائبا عن الفاعل فرفع ما بعد الا و
القوم على النيابة عن الفاعل وتقدير المستثنى منه فهل يهلك احد الا القوم
الفاسقون والمعنى ما يهلك الا القوم الفاسقون ولا يتاتى التفريغ في الايجاب
لانه يؤدي الى الاستبعاد كما تقول رايت الا زيدا لانه يلزم منه انك رايت جميع
الناس الا زيدا وذلك محال عادة فاما قوله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره فيحمل يابى في
افادة النفي على لا يريد لانهما اي لان يابى ولا يريد معناهما النفي فهما بمعنى واحد والمعنى
لا يريد الله الا ان يتم نوره فلا فرق في النفي بين ان يكون في اللفظ او في المعنى والى مسئلة
التفريغ اشار الناظم بقوله وان يفرغ سابق الا لما بعد يكن كما لو الا عدما وان كان الكلام
تاما وهو الذي يذكر فيه المستثنى منه ففيه تفصيل فان كان الكلام موجبا بفتح الجيم و
هو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وجب نصب المستثنى بالا والى ذلك اشار الناظم
بقوله ما استثنت الا مع تمام ينتصب نحو فشربوا منه الا قليلا منهم فما قبل الا وهو شربوا
كلام تام لان المستثنى منه مذكور وهو الواو في شربوا وموجب لانه لم يتقدم عليه
نفي ولا شبهه وما بعد الا وهو قليلا واجب النصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه
الا بتاويل كما سيجي، فاما قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله بالرفع بالرفع فا
ليست الا للاستثناء وانما هي بمعنى غير فهي صفة لالهة ولكن نقل الاعراب منها لما بعدها
لكونها على صورة الحرف واما قوله وهو الاخطل وبالصريمة منهم منزل خلق عاف
تغير الا النوي والوتد برفع النوي والوتد على البدل من الضمير المستتر في تغير والقياس
نصبهما لان الكلام موجب فيحمل تغير في افادة النفي على من لم يبق على حاله لم
اي لان تغير ولم يبق معناهما النفي فهما بمعنى واحد والصريمة بالضاد والراء المهملة

كل رملة انضرمت من معظم الجبل وخلق بفتحتين بمعنى بال وعاف بمعنى دارس
يقال عفا المنزل اذا درس وعفته الريح اذا درسته يتعدى ولا يتعدى
والنؤي بنون مضمومة فهمزة ساكنة بوزن قفل حفيرة حول الخباء تصنع
لئلا يدخله ماء المطر والوتد بكسر التاء الخازوق في الارض واختلف في ناصب
المستثنى بالا على ثمانية اقوال احدها انه نفس الا وحدها واليه ذهب ابن مالك وزعم
انه مذهب سيبويه والمبرد والثاني تمام الكلام كما ينتصب درهما بعد عشرين
والثالث الفعل المتقدم بواسطة الا واليه ذهب السيرافي والفارسي وابن الباذش
والرابع الفعل المتقدم بغير واسطة الا واليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف
من معنى الا تقديره استثني زيدا واليه ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكي عن
الكسائي والسابع ان بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها والتقدير
الا ان زيدا لم يقم حكاه السيرافي عن الكسائي والثامن ان الا مركبة من ان ولا ثم خففت
وادغمت في اللام حكاه السيرافي عن الفراء زاد ابن عصفور فاذا انتصب ما بعدها
فعلى تغليب حكم ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا لانها عاطفة وان كان الكلام التام
غير موجب ففيه تفصيل فان كان الاستثناء متصلا وهو ما يكون فيه المستثنى بعض
المستثنى منه وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء وغير متراخ المستثنى منه
ولا متقدم عليه فالارجح اتباع المستثنى للمستثنى منه في اعرابه للمشاكلة بدل بعض من كل عند
البصريين وعطف نسق عند الكوفيين لان الا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء
خاصة قاله ابو حيان وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها قاله
في المغني ورد ثعلب كلا من المذهبين فقال في الرد على البصريين كيف يكون بدلا وهو
موجب ومتبوعه منفي والبدل لا بد ان يكون على وفق المبدل منه في المعنى واجاب الابذي
بانه بدل البعض يكون فيه مخالفا للاول في المعنى الا ترى انك اذ قلت رايت القوم
بعضهم فيكون قولك اولا رايت القوم مجازا ثم بينت بعد ذلك من رايت منهم
وكما جاز في النعت المخالفة نحو مررت برجل لا كريم ولا شجاع جاز في البدل وقال
في الرد على الكوفيين بان الا لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو ما قام الا زيد وليس
شيء من احرف العطف يباشر العامل قال في المغني وقد يجاب بانه ليس تاليها في التقدير

اذ الاصل ما قام احد الا زيد انتهى والى ترجيح الاتباع اشار الناظم بقوله بعد نفي او كنفي انتخب اتباع ما اتصل مثال النفي نحو ما فعلوه الا قليل منهم بالرفع في قراءة السبعة غير ابن عامر فقليل بدل من الواو في فعلوه بدل بعض من كل عند البصريين وهو في نية تكرير العامل والتقدير ما فعلوه الا فعله قليل منهم وعطف نسق عند الكوفيين وشبه النفي النهي والاستفهام مثال النهي ولا يلتفت منكم احد الا امراتك بالرفع في قراءة ابي عمرو وابن كثير فامراتك بدل من احد بدل بعض من كل لم يصرح معه بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير غالبا ومثال الاستفهام ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون بالرفع في قراءة الجميع فالضالون بدل من الضمير المستتر في يقنط بدل بعض من كل ولم يؤت معه بضمير لما قلنا وانصب ما اتصل بعد نفي او شبهه ان ترد نصبه فهو عربي جيد وقد قرى في السبع في قليل من قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم وفي امراتك من قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك ولا يتاتى الاتباع في الموجب فاما قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم بالرفع فمحمولة على ان شربوا في معنى لم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني قاله المغني وخرج بالمتصل المنقطع وسياتي وبغير المردود به نحو ما قام القوم الا زيد بالنصب وجوبا ردا على من قال قام القوم الا زيدا قصد التطابق بين الكلامين فلم يجز الابدال نقله المرادي عن ابن السراج ورده ابن عصفور وخرج بغير المتراخي ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما يكون مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق قاله الرضي وغيره وخرج بقيد التقدم ما جاء الا زيدا القوم فانه لا يجوز الابدال كما سيجيء واذا تعذر البدل على اللفظ لمانع ابدل على الموضع نحو لا اله الا الله ونحو ما فيها من احد الا زيد برفعهما وليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبا به بالنصب قال ابن مالك في شرح التسهيل رفعت على البدل يعني الجلالة من اسم لا لانه في موضع رفع بالابتداء ولم تحمله على اللفظ فتنصب لان لا اجنبية للعمل في معرفة ولا في موجب وتبعه على ذلك ابو حيان والمرادي وناظر الجيش والسمين وهو مشكل فان اعتبار محل اسم لا على انه مبتدا تبطل دخول لا وتزول بدخول الناسخ كما قال الموضح في باب ان فاعتبار محله مع لا على انهما في محل مبتدا عند سيبويه لا يتوجه عليه فقد يرد دخول لا على الجلالة والجواب حينئذ

حيان ان الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العايد على اسم لا وزيد في المثال
الثاني مرفوع على البدلية من محل لا مع اسمها لانه في موضع رفع في الابتدا وشيئا في المثال الثالث
منصوب على البدلية من محل شيء لانه في موضع نصب على الجزئية للبس ولم يجز
خفضهما حملا على اللفظ لانهما موجبان بدخول الا عليهما ولان من والباء الزائدتين
بعد نفي او شبهه لا يعملان في موجب كذلك فان قلت يقتضي قوله فالارجح الاتباع
ان النصب على الاستثنا في هذه الامثلة مرجوح قلت اما الاخيران فواضح ذلك
لم يجوز فيهما الجر على الصفة انشد الكسائي ابني لبيني لستما بيد الا يدا ليست لها
عضد بالخفض واما الاول فقد قال ابو القاسم السهيلي في اماليه لا يجوز لا اله
الا الله من نصبا بالمستثنى جاز في نحو ما فعلوه الا قليلا منهم كما لم يجز في ولم يكن
لهم شهدا الا انفسهم الا الرفع وذلك لنكتة بديعة لم ينبه عليها من حذاق
النحويين الا قليل وهو ان النصب انما حقه الايجاب فاذا دخل النفي على كلام قايم
بنفسه جاز ذلك من النصب ما جاز قبل دخول النافي واذا دخل على كلام لا يستقيم
تقديره موجبا تعين اعتبار حكم النفي وامتنع اعتبار حكم الايجاب انتهى فان قلت
لا اله الا اله واحد لم يتعين في اله واحد على البدل من المحل ولا يجوز النصب حملا على اللفظ
وان كان البدل نكرة موصوفة موجبة لوقوعها بعد الا ولا الجنسية لا تعمل في موجب ولا
يرجح النصب على الاتباع ان تاخر صفة المستثنى منه عن المستثنى نحو ما فيها رجل الا اخوك صالح
خلافا للمازني فانه قال اذا تاخرت صفة المستثنى منه عن المستثنى منه عن المستثنى فانه
يختار النصب فيقول ما فيها رجل الا اخاك صالح فرجل مبتدا تقدم خبره في المجرور
قبله وصالح نعت رجل المستثنى منه واخاك منصوب على الاستثنا مقدم على صفة
المستثنى منه والاصل ما فيها رجل صالح الا اخاك ونقل ابن الخباز في النهاية عن المازني
انه موجب النصب وانه ينزل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف
لان المبدل منه لمعنى في بعض الوجوه والموصوف مرعي الجانب فيذا نعا والصواب
ما نقله الموضح عنه فقد قال ابو حيان انما نقله صاحب النهاية عن المازني غلط
وقال ابن مالك في شرح الكافية اذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان
احدهما ان لا يكترث بالصفة بل يكون البدل كما يكون اذا لم يذكر الصفة وذلك كقولك

مافيها رجل الا ابوك صالح كانك لم تذكر صالحا هذا راي سيبويه والشافي الا
يكثرث بتقديم الموصوف بل يقدّر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون
نصبه راجحا وهذا اختيار المبرد وعندي ان النصب والبدل عند ذلك متساويان
لان لكل واحد منهما مرجحا فتكافيا انتهى فلو وقع المستثنى بين صفتي المستثنى
منه نحو ما مررت باحد خير من زيد الا ابيك برموا الديه فالظاهر ان الخلاف قايم
فليتامل قاله الموضح في الحواشي وان كان الاستثنا منقطعا وهو ما لا يكون المستثنى
منه بشرط ان يكون ما قبل الا دالا على ما نستثني فيجوز قام القوم الا حمارا ويمتنع
القوم الا حمارا ويمتنع قام القوم الا ثعبانا وفي ذلك تفصيل فانه تارة يمكن تسليط
العامل على المستثنى وتارة لا يمكن فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب في
المستثنى اتفاقا من الحجازيين والتميميين نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فما مصدرية
ونقص صلتها وموضعها نصب على الاستثنا ولا يجوز رفع على الابدال من الفاعل
لانه لا يصح تسليط العامل عليه اذ لا يقال زاد النقص ومثله في القياس ما نفع زيد الا ما
ضر اذ لا يقال نفع الضر وزعم السيرافي وبرمان في حواشيه ان المصدر المنسبك من ما
والفعل هنا في موضع رفع على الابتدا وخبره محذوف تقديره ما زاد هذا المال لكن
النقصان شانه وما نفع زيد لكن الضر شانه وزعم الشلوبين ان
المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره ما زاد المال شيئا الا النقصان ثم فرعه
وجعله متصلا ورد بانه لا نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة ان ما
زايدة واستغنى عن الواو كما في قولك ما قام زيد الا وقعد عمرو وان امكن تسليط
العامل على المستثنى نحو ما قام القوم الا حمارا اذ يصح ان يقال قام حمار فالحجازيون
يوجبون النصب لانه لا يصح فيه الابدال الحقيقي من جهة ان المستثنى ليس من جنس
المستثنى منه والنصب غلبه في قراءة السبعة ما لهم به من علم الا اتباع الظن بنصب اتباع
وتميم ترجحه وتجيز الاتباع ويقراون الا اتباع الظن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار
الموضع ولا يجوزان يقرا بالخفض على الابدال منه باعتبار اللفظ لما تقدم من انه حرف
موجبة ومن الزايدة لا تعمل فيها والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وانصب ما انقطع
وعن تميم فيه ابدال وقع كقوله وهو جران العود عامر بن الحارث وبلدة ليس بها انيس

الا اليعافير

الا اليعافير والا العيس فابدل اليعافير والعيس من انيس والا الثانية مؤكدة للاولى واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيسا كالبيض جمع بيضا وهي الابل البيض يخالط بياضها شيئا من الشقرة وذكر سيبويه في نحو الرفع وجهين احدهما انهم حملوا ذلك على المعنى لان المقصود والمستثنى فالقايل ما في الدار احد الا حمار المعنى ما في الدار الا حمار وصار ذكره احد توكيدا ليعلم انه ليس ثم ادمي ثم ابدل من احد ما كان مقصوده من ذكر الحماد الوجه الثاني انه جعل الحمار انسان الدار اي الذي يقوم مقامه في الانس كقوله تحية بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب تحيتهم لانه الذي يقوم مقام التحية عندهم وحمل عليه اي على اتباع المنقطع الزمخشري قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله فمن في محل رفع على الفاعلية يعلم والغيب مفعول به والله مرفوع على البدلية من من على لغة تميم وهو استثنا منقطع لعدم اندراجه في مدلول لفظ من لانه تعالى لا يحويه مكان وجوز السفاقسي ان يكون متصلا والظرفية في حقه تعالى مجازية فيه وجمع بين الحقيقة والمجاز في الظرفية فعلى هذا يرتفع على البدل او عطف البيان وكلاهما ضعيف قال ابن مالك والمخلص من هذين المحذورين ان يقدر قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض انتهى وفي الاية وجه آخر ذكره في المغني وهو ان يقدر من مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثنا مفرغ انتهى فصل واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه عند البصريين مطلقا سواء كان متصلا ام منقطعا وامتنع اتباعه لان التابع لا يتقدم على المتبوع نحو وهو الكميت يمدح بني هاشم وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعب والاصل وما لي شيعة الا آل احمد وما لي مشعب الا مشعب الحق فلما تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه واراد باحمد النبي صلى الله عليه وآله وبعضهم وهم الكوفيون والبغداديون يجيز في المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه غير النصب وهو الاتباع في المسبوق بالنفي فيقول ما قام الا زيد احد قال سيبويه سمع يونس بعض العرب الموثوق بهم يقول ما لي الا ابوك ناصر بالرفع وقال حسان لانهم يرجون منه شفاعة اذا لم يكن الا النبيون شافع وقيل ما لي الا ابوك ناصر وهو مبتدا في المثال ويكن التامة في البيت وخرجا على ... وهو ابوك

فى المثال والتبيون فى البيت لان المؤخر وهو ناصر فى المثال وشافع فى البيت عام
لوقوعه فى سياق النفى اريد به خاص فصح ابداله من المستثنى منه لكنه بدل كل من كل لا بدل
بعض ونظيره فى ان المتبوع اخر من تقديم وصار تابعا بعدما كان متبوعا ما مررت بمثلك احد
بالجر والاصل ما مررت باحد مثلك فمثلك تابع لاحد على انه نعت له فلما قدم النعت
على المنعوت اعرب النعت بحسب العوامل واعرب المنعوت بدلا من النعت كقوله تعالى
الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الجر وانما الجاهم الى دعوى ان المؤخر عام اريد به
خاص ولم يتقوه على عمومه لان الاعم لا يبدل من الاخص وقال ابن الضائع الوجه انه
هو بدل من الاسم مع المجموع اى فيكون بدل شى لشى وهما لعين واحدة والى ذلك اشار
الناظم بقوله وغير نصب سابق فى النفى قد ياتى ولكن نصبه اختر ان ورد فصل وا ذا
تكررت الا فان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا تلت واوا عاطفا او تلاها اسم مماثل
لما قبلها او بعضه او مشتمل عليه او مضروبا اليه عنه الغيب جواب الشرط الثانى وهو وجوابه
جواب الشرط الاول ويشملهما قول الناظم والغ الا ذات توكيد فالاول وهو العطف نحو
ما جانى الا زيد والا عمرو فالا بعد الا الثانية وهو عمرو معطوف بالواو على ما قبلها وهو زيد عطف
نسق والا الثانية زايدة للتوكيد والاصل ما جانى الا زيد وعمرو والثانى وهو البدل باقسامه
الاربعة فبدل المماثل وهو بدل الكل من الكل كقوله اى الناظم لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا
بالمد فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالبا وهو الها والميم فالارجح فى الفتى كونه تابعا له
فى جره وعلامة جره كسرة مقدرة على الالف ويجوز على مرجوح كونه اى الفتى منصوبا
بالا على الاستثنا وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف والعلا بدل من الفتى بدل كل
من كل لانهما لمسمى واحد والا الثانية زايدة موكدة للا الاولى وبدل البعض من الكل نحو
ما اعجبنى احد الا زيد الا وجهه فزيد مستثنى من احد فالارجح فيه كونه تابعا له ويجوز
نصبه على الاستثنا ووجهه بدل من زيد بدل بعض من كل وبدل الاشتمال نحو ما
اعجبنى شى الا زيد الا علمه فزيد مستثنى من شى فيه الوجهان وعلمه بدل من زيد
بدل اشتمال وبدل الاضراب نحو ما اعجبنى احد الا زيد الا عمرو فزيد مستثنى من احد وعمرو
بدل من زيد بدل الاضراب والمعنى بل عمرو وقد اجتمع العطف والبدل فى قوله ما لك من شيخك الا
عمله الا رسيمه والا رمله فرسيمه بفتح الرا وكسر السين المهملتين بدل من عمله بدل بعض من كل

عمران ای

عند السيرافي ورمله بفتح الراء والميم معطوف على رسيمه وذهب ابن خروف الى رسيمه
ورمله بدل تفصيل من عمله وهما كل العمل والا المعترضة بكل منهما زائدة موكدة والرسيم
والرمل ضربان من السير والرسيم في السعي الركض والرمل في الطواف الاسراع وان كان التكرار
لغير توكيد وهو التاسيس وذلك في غير باب العطف والبدل فان كان العامل الذي قبل الا
مفرغا بان لم يشتغل بمعمول قبل الا تركته يؤثر في واحد من المستثنيات على ما يقتضيه من
رفع او نصب او جر ونصبت وجوبا على الاستثنا ما عدا ذلك الواحد الذي اثر فيه العامل
نحو ما قام الا زيد الا عمرو الا بكرا رفعت الاول وهو زيد بالفعل وهو قام على انه فاعل له
ونصبت الباقي من المستثنيات وهو عمرو وبكر على الاستثنا ولا يتعين للمستثنى الاول تاثير
العامل فيه بل يترجح لقربه من العامل وتقول ما رايت الا زيدا الا عمرا الا بكرا فتنصب واحدا
منها بالفعل على انه مفعول به وتنصب الباقي من المستثنيات بالا على الاستثنا ولا يتعين
المستثنى الاول لتاثير العامل بل يترجح فما كان منصوبا بالفعل لا يطرقه الخلاف المتقدم
في ناصب المستثنى وما كان منصوبا على الاستثنا يطرقه الخلاف وتقول ما مررت
الا بزيد الا عمرو الا بكر فتخفض واحدا منها بالبا وتعلقها بالفعل وتنصب الباقي ولا
يتعين الاول بل يترجح وذلك مستفاد من قول الناظم وان تكرر لا لتوكيد فمع تفريغ
التاثير بالعامل دع في واحد مما بالا استثني وليس عن نصب سواه مغني وان كان العامل
غير مفرغ بان اشتغل بما يقتضيه قبل الا فان تقدمت المستثنيات كلها على المستثنى منه
نصب كلها على الاستثنا وجوبا نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا احد فاحد فاعل قام وهو
المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز في شي منها الاتباع لما مر من ان التابع
لا يتقدم على المتبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله ودون تفريغ مع التقدم نصب
الجميع احكم به والتزم وان تاخرت المستثنيات كلها عن المستثنى منه فان كان الكلام ايجابا
نصبت ايضا كلها وجوبا نحو قاموا الا زيدا الا عمرا الا بكرا لما مر ان جواز الاتباع مختص بغير
الايجاب وان كان الكلام غير ايجاب اعطي واحد منها اي من المستثنيات ما يعطاه لو انفرد
من نصب واتباع ونصبت ما عداه وجوبا نحو ما قاموا الا زيد الا عمرا الا بكرا الذي في
واحد منها الرفع راجحا والنصب مرجوحا ويتعين في الباقي من المستثنيات النصب ولا يتعين
الاول بجواز الوجهين بل يترجح والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب لتاخير وجي بواحد

منها لو كان دون زايد واجاب الابدي رفع الجميع على الابدال هذا حكم المستثنيات المكرر
بالنظر الى اللفظ من حيث الاعراب فاما بالنظر الى المعنى من حيث المفهوم فهي نوعان ما لم
يمكن استثناء بعضه من بعض كزيد وعمرو وبكر في الامثلة السابقة فان كل واحد
منها لا يدخل فيه غيره فلا يستثنى منه شيء وما يمكن استثناء بعضه من بعض كالاعداد
نحو له عندي عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا فان كل واحد من هذه الاعداد يدخل
فيه غيره فيستثنى منه ففي النوع الاول وهو ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض ان
كان المستثنى الاول داخلا في الحكم وذلك اذا كان مستثنى من غير موجب فما بعده من المستثنيات
داخل في الحكم كذلك نحو ما قام احد الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو داخل
في اثبات القيام له لان الاستثناء من النفي اثبات وعمرو وبكر داخلان كذلك وان كان
المستثنى الاول خارجا عن الحكم وذلك اذا المستثنى من موجب فما بعده خارج نحو قام القوم
الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو خارج عن الحكم لان القيام منفي
عنه لان الاستثناء من الاثبات نفي وعمرو وبكر خارجان كذلك والى ذلك اشار الناظم
بقوله وحكمها في القصد حكم الاول وفي النوع الثاني وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض
النحاة اختلفوا على ثلثة اقوال فقيل الحكم كذلك وهو ان كان المستثنى الاول داخلا
فما بعده داخل وان كان خارجا فما بعده خارج وان الجميع من المستثنيات مستثنى من اصل
العدد وهو قول الضميري وتبعه القاضي ابو يوسف ويمكن ادراجه في قول الناظم وحكمها
في القصد حكم الاول وقال البصريون والكسائي من الاعداد المستثنى مستثنى مما يليه اي من
الذي قبله والذي قبله مستثنى من الذي قبله وهكذا حتى انتهى الى الاول وهذا القول
هو الصحيح لان الحمل على الاقرب متعين عند التردد وقيل المذهبان المتقدمان محتملان
اي يحتمل عود المستثنيات كلها الى الاول وان الجميع مستثنى من اصل العدد ويحتمل عود
كل منها الى ما يليه حتى ينتهي الى الاول وصحح بعض المغاربة وقال الا ان الاظهر فيه ان يكون
استثناء من استثناء وعلى هذا الخلاف فالمقر به في المثال المذكور وهو له عندي عشرة
الا اربعة الا اثنين الا واحدا ثلثة على القول الاول وهو ان الجميع مستثنى من اصل العدد
فتكون الاربعة والاثنان والواحد ومجموعها سبعة مخرجة من اصل العدد وهو عشرة يبقى
ثلثة وسبعة على القول الثاني وهو ان كلا من الاعداد مستثنى مما يليه فاذا استثني واحد من ثلثة

بقي واحد واذا استثني الواحد الباقي من الاربعة بقي ثلثة واذا استثنيت الثلاثة
الباقية من العشرة بقي سبعة ومحتملهما اي للثلثة والسبعة على القول ثالث
وتوجيهه يعرف مما تقدم والتي في معرفة المحصل على القول الثاني للبصريين
والكسائي طريقان احديهما ان تسقط المستثنى الاول وتجبر الباقي بالمستثنى
الثاني اي تزيده عليه وتسقط المستثنى الثالث وان كان ثمة مستثنى رابع
فانك تجبره الثالث وهكذا تفعل الى ان تنتهي الى المستثنى الاخير فالمستثنى الاول
في المثال المذكور اربعة فاسقطها من العشرة تبقى ستة فاجبرها بالمستثنى الثاني
وهو اثنان تصير ثمانية فاسقط منها الثالث وهو واحد تبقى سبعة والطريق
الثانية من الطريقين ان تحط المستثنى الاخير مما يليه ثم باقيه مما يليه وهكذا تفعل حتى
تنتهي الى الاول فما تحصل فهو الباقي ففي المثال المذكور تحط واحدا من اثنين يبقى
واحد تحطه من الاربعة تبقى ثلثة تحطها من العشرة يبقى سبعة وبقي طريق ثالث
وهو ان تجعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع فهو الحاصل ففي المثال
المتقدم اخرج اربعة وواحدا وادخل اثنين تبقى سبعة وايضاحه عندي ان تقول له
مائة الا خمسين الا عشرين الا عشرة الا خمسة اخرج المستثنى الاول والثالث وما
اشبههما في الوترية وادخل الثاني والرابع وما اشبههما في الشفعية فالباقي
بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون وذلك لانا اخرجنا من المائة
خمسين لانها اول المستثنيات فهي اذن وتر وادخلنا عشرين لانها ثانية المستثنيات
فهي اذن شفع واخرجنا عشرة لانها ثالثة المستثنيات فهي اذن وتر فصار الباقي
ستين ثم ادخلنا خمسة لانها رابعة المستثنيات فهي اذن شفع فصار الباقي خمسة
وستين وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة قال ابن مالك في شرح
التسهيل فصل واصل غير ان يوصف بها لما فيها من معنى اسم الفاعل الا ترى ان قولك
زيد غير عمرو ومعناه مغاير لعمرو والموصوف بها اما نكرة محضة نحو صالحا غير الذي
كنا نعمل فغير وصف صالح ولا اثر للاضافة الى الموصول لانها لا تعرف بالاضافة او يوصف
بها معرفة لفظا كالنكرة معنى نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم
على القول بان غير المغضوب صفة للذين انعمت عليهم وموصوفها الذين هم جنس

مبهم لا تقوم باعيانهم وذهب السيرافي الى ان غير تتعرف بالاضافة اذا وقعت بين
شيئين متضادين كما في قولهم الحركة غير السكون نعم في قوله تعالى غير في الاتيين
بدل لا صفة وقد تخرج غير عن الصفة وتتضمن معنى الا فيستثنى بها اسم مجرور باضافتها
اليه كما تخرج الا عن الاستثناء وتتضمن معنى غير فيوصف بها جمع منكر قبلها
نحو لو كان فيهما الهة الا الله اي غير الله فلما حملت الا على غير اشتقل اعراب غير
الى الاسم الذي بعد الا لكن نقل اعراب الاسم الذي بعد الا الى غير في الاستثناء
فيعرب الاسم الذي بعد الا بما يستحقه وتعرب هي اي غير نفسها بما يستحقه المستثنى
بالا في ذلك الكلام فيجب نصبها في اربع مسائل الاولى ما اذا كان الكلام
تاما موجبا كما في نحو قاموا غير زيد والثانية اذا كان الاستثناء منقطعا ولم
يمكن تسليط العامل على المستثنى كما في نحو ما نفع هذا المال غير الضرر عند الجميع
في المسئلتين الثالثة اذا كان المستثنى منقطعا وامكن تسليط العامل على المستثنى
كما في نحو ما فيها احد غير حمار عند الحجازيين والرابعة اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه
عند الاكثر في نحو ما فيها غير زيد احد ويترجح نصبها في مسئلتين احديهما عند قوم من الكوفيين
والبغداديين في نحو هذا المثال المتقدم وهو ما فيها غير زيد احد والثانية عند تميم في
الاستثناء المنقطع الذي يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى نحو ما فيها احد
غير حمار ويضعف نصبها في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الكلام تاما غير موجب
نحو ما قاموا غير زيد وحيث نصبت فناصبها ما قبلها من العوامل على الحال وفيها معنى
الاستثناء وهو ظاهر مذهب سيبويه واليه ذهب الفارسي في التذكرة ويمتنع
نصبها في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان العامل مفرغا نحو ما قام غير زيد وفي الصحاح
قال الفراء بعض بني اسد وقضاعة ينصبون غيرا اذا كانت في معنى الا تم الكلام قبلها
ام لم يتم يقولون ما جاءني غيرك وما جاءني احد غيرك انتهى بلفظه واذا كان الفراء نقل
ذلك عن العرب فكيف يسوغ منعه قاله الموضح في الحواشي واقول شاهد في تمثيله
بجواز ان تكون الفتحة في غيرك فتحة بناء لاضافتها الى المبني والى مسئلة غير اشار
الناظم بقوله واستثن مجرورا بغير معربا بما لمستثنى بالا نسبا وتفارق غير الا في خمس
مسائل احديها ان الا تقع بعدها الجمل دون غير الثانية انه يجوز ان يقال عندي درهم غير جيد

على الصفة

على الصفة ويمتنع عندي درهم الا جيد الثالثة انه يجوز ان يقال قام فيرزيد ولا يجوز قام الا زيد الرابعة انه يجوز ان يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد وعمرو ومع الا لا يجوز الا مراعاة اللفظ الخامسة انه يجوز ما جيئتك الا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو ما جيئتك لغير ابتغاء معروفك فصل والمستثنى بسوي بلغاتها كالمستثنى بغير في وجوب الخفض ولم يذكر سيبويه الاستثنا بها قاله ابو حيان ثم قال ابو القاسم الزجاجي في الجمل وابن مالك سوي كغير معنى واعرابا واليه اشار الناظم بقوله ولسوى سوى سواء اجعلا على الاصح ما لغير جعلا ويؤيدهما حكاية الفرا اتاني سواك وقوله فسواك بايعها وانت المشتري وقال سيبويه والجمهور هي ظرف للمكان بمعنى وسط غير منصرف بدليل وصل الموصول بها كالذي سواك فليست هنا بمعنى غير لان غير لا تدخل هيهنا الا والضمير قبلها يقولون جا الذي هو غيرك فلما وصلوا سوي بغير ضمير ادعي انها ظرف والتقدير الذي استقر مكانك قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر كقوله وهو شهل بالمعجمة بن شيبان ولم يبق سوى العدوا ن دناهم كما دانوا فجعلها فاعلا في الشعر والعدوان بضم العين المهملة الظلم الصريح ودنا هم بكسر الدال جازيناهم ودانوا اجازوا ومنه كما تدين تدان ثم قال الكوفيون تستعمل سوي اسما وظرفا ويجيزون في السعة اتاني سواك قاله المطرزي وقال الرماني وابو البقا العكبري تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا قال الموضح والى هذا المذهب اذهب لانه اخلص فصل والمستثنى بليس ولا يكون واجب النصب لانه خبرهما وفي الحديث ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا اي كلوا ما ذكر اسم الله عليه ليس السن والظفر بنصبهما لانهما مستثنيان من فاعل انهر المستتر فيه وما بينهما اعتراض والانهار الاسالة شبه خروج الدم بجري الما في النهر وتقول اتوني لا يكون زيدا بالنصب فالسن في الحديث وزيدا في المثال خبران لليس ولا يكون واسمهما ضمير مستتر فيهما عايد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق سيبويه قاله الموضح في الحواشي او عايد على البعض المدلول عليه بكله السابق عند جمهور البصريين او عايد على المصدر المدلول عليه بالفعل تضمنا عند الكوفيين فتقدير قاموا ليس زيدا ليس هو اي ليس القايم زيد على القول الاول ورد بانه غير مطرد لتخلفه

في نحو القوم اخوتك ليس زيدا وليس هو اي ليس بعضهم زيدا على القول الثاني فهو
بعد كلا طلاقهم ح البعض على الجميع الا واحدا قاله الموضح في شرح اللمحة على الكلام
على عدا وخلا وليس هو اي ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه على القول الثالث وربما رد به الاول وبان فيه تقدير
محذوف لم يلفظ به قط وعلى القول الثاني وهو كونه ضميرا يعود على البعض
المدلول عليه بالكل فهو نظير فان كن نسا بعد تقدم ذكر الاولاد الشامل للذكور والاناث
فالنون في كن اسمها وهو عايد على الاناث اللاتي هن بعض الاولاد المتقدم ذكرهم
في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم فانه في قوة اولادكم الذكور والاناث ونسا
خبر كن فان قلت لا فايدة في قول القايل فان كن الاناث نسا قلت الفايدة حصلت
بوصفه بالظرف بعده فان قلت اذا كان محط الفايدة هو الظرف فما فايدة ذكر
نسا قلت فايدة التوطية للوصف بعده وباب التوطية يجري في الصفة والخبر
والحال وجملتا الاستثنا من ليس زيدا ولا يكون زيدا في موضع نصب على الحال
من المستثنى منه فان قلت كيف حكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماضي لا يقع
حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله ابو حيان في النكت
الحسان مجتنا او مستانفتان فلا موضع لهما من الاعراب فان قلت دعوى الاستيناف
تخل بالمقصود قلت لا يعنون بالاستيناف عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الاعراب
فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الا زيدا لا موضع له من الاعراب مع تعلقه
بما قبله فكذلك هذه واليهما اشار الناظم بقوله واستثن ناصبا بليس ثم قال
ويكون بعد لا فصل وفي المستثنى بخلا وعدا وجهان احدهما الجر على انهما حرفا جر واليهما
الاشارة بقول النظم واجرر بسابقي يكون ان ترد وهو قليل ولقلته لم يحفظ سيبويه
في عدا ومن شواهده قوله تركنا في الحضيض بنات عوج عواكف قد خضعن الى النسور ابحنا
حيهم قتلا واسرا عدا الشمطا والطفل الصغير والقوافي مجرورة فالشمطا مجرورة بعدا وهي
انثى الاشمط وهو الذي يخالط سواد شعره بياض وحيهم بالياء المثناة تحت مفعول
ابحنا من الاباحة وقتلا تمييز محول عن المفعول وقول الاخر خلا الله لا ارجو سواك
وانما اعد عيالي شعبة من عيالك بجر الجلالة وخلا وعدا موضعهما جارين نصب بتمام

اخلف

المتقدم
اختلف فقيل هو نصب عن تمام الكلام فيكون الناصب لموضعهما هو الجملة التي
عليهما التي انتصبا عن تمامها كما قيل به في التمييز الرافع لابهام النسبة ان العامل فيه
هو الجملة التي انتصب عن تمامها حكاه المرادي في باب التمييز عن قوم وقيل انهما
متعلقان بالفعل او شبهه المذكور قبلهما على قاعدة احرف الجر فيكونان في موضع
المفعول به كمررت بزيد الا ان تعديتهما على جهة السلب قاله الجرجاني قال الموضح
في المغني والصواب عندي الاول وعلله بامرين ورد او الوجه الثاني النصب على انهما
فعلان ماضيان جامدان لوقوعهما موقع الا لان الفعل اذا وقع موقع الحرف جامدا
كما ان الاسم اذا وقع الحرف يصير مبنيا قال الموضح في شرح اللمحة هذا يعني النصب
ان صح في عدا لكونها كانت متعدية قبل الاستثنا كقوله عدا فلان طوره
اي تجاوزه لم يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف تنصب المفعول به قلت ضمنوها في
الاستثنا معنى جاوز وحسن ذلك لان كل من خلا من شي فقد جاوزه انتهى
وفاعلهما ضمير مستتر فيهما وفي نصبه وفي موضع الجملة منهما البحث السابق في ليس ولا يكون
فيكون فاعلهما المضمر اما عايدا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فاذا قلت قاموا
عدا زيدا فالتقدير عدا هو اي القايم زيدا واما على مصدر الفعل اي عدا القيام زيدا
واما على البعض المدلول عليه بكله السابق اي عدا هو اي بعضهم زيدا وفيه نظر لان
المقصود من قولك قام القوم عدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلو
بعضهم القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل بخلاف قولك
قاموا ليس زيدا اي ليس بعضهم زيدا لان البعض هنا في سياق النفي فيشمل
كل بعض من القوم فيحصل المقصود من الاستثنا بخلافه وجملتا الاستثنا
في موضع نصب على الحال او مستانفتان فلا موضع لهما وبدخل عليهما اي على خلا
وعدا ما المصدرية وهو مشكل على ما تقدم من ان خلا وعدا جامدان وما المصدرية
لا توصل بفعل جامد كما نص عليه في التسهيل وعلى القول بجواز دخولها عليهما فتتعين
النصب في المستثنى عند الجمهور لتعين الفعلية واليه الاشارة بقوله وبعد ما انصب
كقوله وهو لبيد الا كل شي ما خلا الله باطل اي ذاهب وفان اخذا من قوله تعالى كل شي
هالك الا وجهه وجملة ما خلا الله استثنائية ويحتمل ان تكون صفة للمضاف او المضاف اليه

وما زايدة والتقدير كل شيء غير الله باطل وعلى هذا فلا استثنا قال الشيخ طاهر وقوله
تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي يهوي نديمي مولع فعدا فعل ماض ولهذا
جلبت عليه نون الوقاية وما موصول حرفي وعدا صلته وموضع الموصول وصلته نصب
بلا خلاف اما على الظرفية الزمانية على حذف مضاف وعلى الحالية على التاويل باسم الفاعل
وتلك الحال فيها معنى الاستثنا ففي قاموا ما عدا زيدا قاموا وقت مجاوزتهم
زيدا على الاول او مجاوزين زيدا على التاويل قال المسير افي وعلى الاستثنا كانتصاب
غير في قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف والذي ينبغي ان يعتمد عليه هو الاول
فان كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر كما تقدم في بابه وقد يجي ان
على تقديرها زايدة وبه قال الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني واليه اشار
الناظم بقوله والجر قد يرد فقل والمعنى فانهم قالوا بالزيادة قياسا ففاسد لان ما لا
تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ
بحيث لا يقاس عليه انتهى وهو مخالف لما هنا فصل والمستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور
لا غير بالبنا على الضم مع لا وفي المغني ان ذلك لحن وان صوابه ليس غيره واختار ابن مالك
علم التفرقة ونقله عن العرب وانشد عليه لا غير تسئل وسمع غيره اي غير سيبويه
النصب رواه الاخفش وغيره كقوله اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان
وابا الاصبغ بنصب شيطان وابا الاصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد والجيم لقب
وليس منظوم كما قد يتوهم فان قلت المغفرة لاجرحسن ايتنزه احد عنه
فلم استثنى بحاشا قلت تنبيها على ان الشيطان لشدة خساسته وافراطه في قبح
الحال وسوء الصنيع تتنزه المغفرة عنه ولعظم شانها ان تتعلق به وجعل
ابا الاصبغ قرينا للشيطان تنبيها على التحاقه به في خساسة القدر وقبح الفعل مبالغة
في الذم قال الدماميني وقد ثبت النصب بنقل ابي زيد والفرا والاخفش والشيباني
وابن خروف واجازه الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والناظم حيث قال وكخلا
حاشا ولا تصحب ما وقد علم الكلام في موضعها حال كونها جارة وناصبة وفي فاعلها عند الكلام في اختيها عدا
خلا وتقدم مشروحا ولا يجوز دخول ما عليها كما افاده الناظم بقوله ولا تصحب ما خلافا
لبعضهم واستدل ابن مالك بقوله صلعم اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة ما نافية

على ان ما حاشا فاطمة من الحديث وليس بمدرج وبرده في المغني ما نافية لا مصدرية
والمعنى انه عليه الصلوة والسلام لم يستثن فاطمة وان ما حاشا مدرجة من كلام
الراوي ويؤيده ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها واما قول الاخطل رايت
الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا فنادر قال الموضح في شرح اللمحة ويحتمل
ان يكون حاشا فيه فعلا متعديا بامتصرفا من حاشيته بمعنى استثنيته واشتقاقه
من الحاشية كان المراد انك اخرجته منه وعزلته عنه انتهى ولا يجوز دخول الا
على حاشا خلافا للكسائي فانه اجاز ذلك اذا جرت نحو قام القوم الا حاشا زيد
ومنعه اذا نصبت وحكاه ايضا ابو الحسن عن العرب ومنعه البصريون مطلقا
وحملوا ما ورد من ذلك على الشذوذ قال المرادي في شرح التسهيل ووجه بعضهم
قول الكسائي بان حاشا ضعفت في الاستثناء فقويت بالا كما قويت لكن العاطفة بالواو
لوقوعها غير عاطفة وكما قويت هل بام في الاستفهام نحو ام هل والله اعلم بالصواب
هذا باب الحال والفها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها احوال وفي تصغيرها حويلة واشتقاقها
من التحول وهو التنقل ويجوز فيها التذكير والتانيث لفظا ومعنى والمذكور في هذا الباب
حدها ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها ثم الترتيب بينها وبين صاحبها ثم بينها وبين
عاملها ثم تعددها ثم توكيدها ثم انقسامها الى مفرد وظرف وجملة ثم حذف عاملها
الحال نوعان مؤكدة وهي التي تستفاد معناها بدون ذكرها وستاتي في موضعها ويقال
لها المبينة وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها وحدها وصف فضلة مذكور
لبيان الهيئة للفاعل وللمفعول او لهما معا فالاول نحو جئت راكبا فراكبا حال مبين لهيئة
الفاعل وهو التاء والثاني نحو زيد ضربته مكتوفا فمكتوفا مبين لهيئة المفعول
وهو الهاء والثالث نحو لقيته راكبين فراكبين مبين لهيئة الفاعل وهو التاء
ولهيئة المفعول وهو الهاء الغايب ولا يكون لغير الفاعل والمفعول وما خالف ذلك
مؤول بهما نحو زيد في الدار جالسا فجالسا حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى
لا من المبتدا على الاصح وهذا بعلي شيخا فشيخا حال من بعلي وهو مفعول معنى تقديره
انبه على بعلي وهو مفعول معنى تقديره انبه على بعلي او اشير الى بعلي قال في المتوسط
وخرج بذكر الوصف نحو القهقرى في رجعت القهقرى فانه وان كان مبينا لهيئة الفاعل الا

انه مصدر لا وصف والمراد بالوصف ما كان صريحا او مؤولا به لتدخل الجملة وشبهها
من الظرف والجار والمجرور اذا وقعت حالا فانها في تاويل الوصف وخرج بذكر الفضلة
الخبر في نحو زيد ضاحك فان ضاحكا وان كان مبينا للهيئة فهو عمدة لا فضلة والمراد
بالفضلة هنا ما ياتي بعد تمام الجملة لا ما يستغنى الكلام عنه ليدخل نحو كسالى
من قوله تعالى قاموا كسالى فان كسالى حال ولا يستغنى الكلام عنه وخرج بالباقي
وهو قوله مذكورة لبيان الهيئة التمييز في نحو لله دره فارسا والنعت في نحو جاءني رجل
راكب فان فارسا وراكب وان حصل منهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك لان
ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه وهو الفروسية وذكر النعت المنعوت وهو رجل بالنعت و
انما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا ورب شيء يقصد لمعنى خاص وان لزم منه معنى اخر
وقال الناظم في النظم الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كذا بزيادة كذا البيان المراد فالوصف
جنس يشمل الخبر والنعت والحال وفضلة فصل اول مخرج للخبر في نحو زيد ضاحك فانه
عمدة ومنتصب فصل ثان مخرج لنعت المرفوع والمجرور كجاء رجل راكب ومررت برجل راكب
فانهما وان قيدا المنعوت فليسا منصوبين ومفهم في حال كذا فصل ثالث مخرج لنعت المنصوب
كرايت رجلا راكبا فانه اي النعت انما سيق السين وسكون اليا المثناة تحت لتقييد
المنعوت به فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد وانما افهم بطريق اللزوم لان بالذات
التقييد بالنعت وان لزم منه بيان الهيئة بالعرض وفي هذا الحد الذي ذكره الناظم
نظر لان المراد من الحد ماهية المحدود وهي لا تتصور الا بجميع اجزاء الحد وقد
جعل النصب جزءا من الحد مع انه حكم من احكام المحدود والحكم فرع التصور اذ لا يحكم
على الشيء الا بعد تصوره والتصور لماهية المحدود موقوف على جميع اجزاء الحد ومن
جملتها النصب وهو حكم فجاء الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه اما بمرتبة
كتوقف ا على ب وب على ا او بمراتب كتوقف ا على ب وب على ج وج على ا والدور مبطل للحد و
اجيب باختلاف الجهة فان الحكم ليس موقوفا على التصور بكنه الحقيقة المتوقف على الحد
حتى يلزم البطلان وانما هو متوقف على التصور بوجه ما وذلك لا يتوقف على الحد فلا
يلزم البطلان وفيه نظر لان الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه حقيقته ليحكم عليه والتصور
بوجه ما لا يكفي في ذلك فصل للحال من حيث هي اربعة اوصاف احدها ان يكون منتقلة وهو الاصل

فيها لانها ماخوذة من التحول وهو التنقل قاله ابو البقا لا ثابتة دائما والمراد انها
تنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين منتقلة وذلك الانتقال غالب
فيها لا لازم كجاء زيد ضاحكا الا ترى ان الضحك يزايل زيدا ويفارقه وثابتة وذلك
قليل فلذلك قال وتقع وصفا ثابتا في ثلاث مسائل احديها ان يكون مؤكدة
لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا او لعاملها نحو ويوم ابعث حيا او لصاحبها
نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا فان الابوة من شانها العطف والبعث من لازمه
الحيوة والعموم من مقتضيات الجمعية المسئلة الثانية ان يدل عاملها على تجدد ذات
صاحبها او حدوثه او تجدد صفة له فالاول نحو خلق الله الزرافة بفتح الزاي افصح من ضمها
يديها اطول من رجليها فيديها بدل من الزرافة بدل بعض من كل واطول حال من
يديها ومن رجليها متعلق باطول لانه اسم تفضيل وعامل الحال خلق وهو يدل
بتجدد المخلوق قال ابو البقا وبعضهم يقول يداها اطول بالرفع فيداها مبتدا واطول
خبره والجملة حالية انتهى ولا يتعين الحالية لجواز الوصفية لان الزرافة معرفة بال الجنسية
والثاني نحو هو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا فالكتاب قديم والانزال حادث وهو احد ما
فسر به الحدوث في قوله تعالى ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث الا استمعوه قاله الموضح في
شرح اللمحة فجعله مما له ضابط وسياتي له ما يخالفه المسئلة الثالثة ان يكون مرجعها
الى السماع نحو قائما بالقسط من قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم
قائما بالقسط اذا اعربت قائما حالا من فاعل شهد وهو الله تعالى واغتفر الزمخشري
عن افراده بالحال دون المعطوفين عليه وان كان مثل جاء زيد وعمرو راكبا لا يجوز بان
هذا انما جاز لعدم الالباس وسكت عن بيان جهة تاخره عن المعطوفين قال التفتازاني
فكانها للدلالة على علو مرتبتها ونحو انزل اليكم الكتاب مفصلا اي مبينا فيه الحق والباطل
بحيث ينفي التخابط والالباس ولا ضابط لذلك بل هو موقوف على السماع فلا
يقاس عليه ووهم ابن الناظم في شرح النظم فمثل بمفصلا في الاية المذكورة للحال التي
تجدد صاحبها قال في المغني وهذا سهو منه فان القران قديم انتهى وقال الدماميني
في شرحه والسهو انما هو منه اي من الموضح فان الانزال يقتضي الانتقال والقديم
لا يقبله انتهى وقال الشمني الجواب عن هذا ان انزل الذي هو عامل في الحال يدل على تجدد

مفعوله الذي هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالته على تجدده تجدده لقيام الدليل القاطع على تقدمه وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها على ان الذي يمتنع تجدده هو الكلام النفسي القايم بذاته تعالى لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالنزول هو الثاني لا الاول انتهى الوصف الثاني ان تكون مشتقة من المصدر لا جامدة وذلك ايضا غالب لا لازم كجا نبي ضاحكا فان ضاحكا مشتق من الضحك والى هذين الوصفين اشار الناظم بقوله وكونه منتقلا مشتقا يغلب وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلث مسايل احديها ان تدل على تشبيه نحو كر زيد اسدا وبدت الجارية قمرا وتثنت غصنا فاسدا حال من زيد وقمرا حال من الجارية وغصنا حال من فاعل تثنت المستتر فيه وهي احوال جامدة مؤولة بمشتق فاسدا مؤول بالشجاع وقمرا مؤول بمضيئة وغصنا مؤول بمعتدلة اي شجاعا ومضيئة ومعتدلة والمعنى فيهن على التشبيه وقالوا في المثل وقع المصطرعان عدلي عير فعدلي بالتثنية حال جامدة من المصطرعان وعير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان او اهليا مضافا اليه وعدلي مؤول بمصطحبين على تقدير مضاف اي مصطحبين اصطحاب عدلي حمار حين سقوطها وقيل هذه الامثلة ونحوها على حذف مضاف والتقدير مثل اسد ومثل قمر ومثل غصن ومثل عدلي عير والبه يرشد قوله في النظم وكر زيد اسدا اي كاسد اي مثل اسد وصرح بذلك في التسهيل فقال او تقدير مضاف قبله وهو اصرح في الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق فيها الدلالة على التشبيه المسئلة الثانية من الثلث ان تدل على مفاعلة من الجانبين نحو البعته زيدا يدا بيد فيدا حال من الفاعل والمفعول وبيد بيان قال سيبويه كما كان لك في سقيا لك بيانا ايضا فيتعلق بمحذوف استوتف للتبيين قاله في المغني وفيه معنى المفاعلة اي متقابضين وزيد كلمته فاه الى في بالتشديد ففاه حال من الفاعل والمفعول والى في بيان وفيه معنى المفاعلة اي متشافهين وما ذهب اليه الموضح من ان فاه منصوب على الحال لكونه واقعا موقع مشافها ومؤديا معناه هو مذهب سيبويه وجري عليه في التسهيل وزعم الفارسي ان فاه حال نايبة مناب جاعل ثم حذف وصار العامل كلمته وذهب السيرافي الى انه اسم موضع

موضع المصدر الموضوع موضع الحال والاصل كلمته مشافهة فوضع فاه موضع مشافهة
موضع مشافها وذهب الاخفش الى ان الاصل من فيه الي فيّ فحذف حرف الجر وانتصب
فاه ورده المبرد بانه تقدير لا يعقل لانا لا انسان الا يتكلم من في غيره واجاب ابو علي
بانه انما يقال ذلك في معنى كلمني وكلمته فهو من المفاعلة وذهب الكوفيون الى
ان اصله جاعلا فاه الى فيّ فهو مفعول به ورده السيرافي بامتناع كلمته وجهي الى
وجهي وعينه الى عيني وهذا المثال لا يقاس عليه لان فيه ايقاع جامد موقع مشتق
ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع مفرد والوارد منه قليل المسئلة الثالثة من الثلث
ان يدل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا ورجلين ورجالا رجالا وضابطه ان يأتي
التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئيه مكررا قاله الرضي وفي نصب الجزء الثاني خلاف
ذهب الزجاجي الى انه توكيد وذهب ابن جني الى انه صفة للاول وذهب الفارسي
الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع الحال جاز ان يعمل قال المرادي والمختار انه وما
قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض
ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف الفا والمعنى رجلا فرجلا
لكان مذهبا حسنا ونص ابو الحسن على انه لا يجوز ان يدخل حرف العطف في شيء من
المكررات الا الفا خاصة انتهى قال الرضي وثم نحو مضوا كبكبة ثم كبكبة اي مترتبين
وتقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل وهي ان تكون موصوفة بمشتق
او شبهه فالاول نحو قرانا عربيا فقرانا حال من القران في قوله تعالى ولقد ضربنا للناس
في هذا القران والاعتماد فيها على الصفة وهو عربيا فتمثل لها بشرا سويا فبشرا حال
من فاعل تمثل وهو الملك والاعتماد فيها على الصفة وهو سويا والثاني نحو فيها
يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا قاله ابو حيان وتسمى الحال الجامدة الموصوفة
حالا موطئة بكسر الطا لانها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق وشبهه هذا مقتضى
كلامه وبه صرح في المغني فقال انما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا انتهى وقال ابن با
شاذ في هذا كتاب مصدق لسانا عربيا لسانا حال لانه لما نعت اللسان بعربي و
الصفة والموصوف كالشيء الواحد صارت الحال شبيهة بالمشتق وصار عربيا
هو الموطئة لكون اللسان حالا وليس حقيقة اللسان ان يكون جامدا لولا ما ذكر من الصفة

انتهى فمقتضاه ان الموطئة هي صفة للحال والموطئة لغة المهيئة او دالة على سعر بكسر السين المهملة نحو هذا البر تعبير مدا بكذا فمدا حال من الهاء وبكذا بيان لمدا او دالة على عدد نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة فاربعين حال من ميقات وليلة تمييز او دالة على طور بفتح الطا المهملة وسكون الواو اي حال قاله ابن الانباري وقع فيه تفضيل بالضاد المعجمة نحو هذا بسرا بضم الموحدة وسكون المهملة اطيب منه رطبا بضم الراء وفتح الطا فبسرا حال من فاعل اطيب المستتير فيه ورطبا حال من الضمير المجرور بمن والمعنى هذا في حال كونه بسرا اطيب من نفسه في حال كونه رطبا وسياتي بابسط من هذا او تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا فذهبا حال من مالك وهو نوع منه فان الذهب نوع من المال او فرعا له اي لصاحبها نحو هذا حديدك خاتما وهو فرع له فان الخاتم فرع الحديد وتنحتون الجبال بيوتا فبيوتا حال من الجبال والبيوت فرع الجبال وفي غالب النسخ من الجبال بيوتا وهو سهو فان بيوتا على هذا مفعول به لا حال او اصلا له اي لصاحبها وفي نسخة نحو هذا خاتمك حديدا فحديدا حال من خاتمك وهو اصل له فان الحديد اصل للخاتم ولعلها اولى نحو هذا حديدك ذهبا فذهبا حال من حديدك واصل له فان الذهب اصل للحديد واسجد لمن خلقت طينا فطينا حال اما من الضمير المحذوف العايد على الموصول بناء على جواز حذف صاحب الحال او من الموصول المجرور باللام وعلى التقديرين فالطين اصل للمخلوق وهذا احسن من جعل طينا منصوبا بنزع الخافض فانه موقوف على السماع في غير ان وان وكي وهذه المسايل العشر غير مسئلة العدد ماخوذة من التسهيل ونصه ويغني عن اشتقاقه وصفه او تقدير مضاف قبله او دلالته على مفاعلة او سعر او ترتيب او صالة او فرعية او تنويع او طور واقع فيه تفضيل تنبيه اكثر هذه الانواع العشرة وقوعا مسئلة التسعير والمسايل الثلث الاواخر اولى وهي ما دل على تشبيه او مفاعلة او ترتيب والى ذلك يشير قوله في النظم ويكثر الجمود في سعر وفي مبدي تاول تكلف ويفهم منه انها تقع جامدة بقلة في مواضع اخر وانها لا تؤول بالمشتق كما تؤول الواقعة في التسعير وفي بيبتها كلها بقوله اولا وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلث مسايل وبقوله ثانيا وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسايل الى اخرها وزعم بدر الدين ابن الناظم

في شرح النظم ان المسايل العشر لجميع تؤول بالمشتق وهذا تكلف منه وانما قلنا نحن تاويل به اي با
في المسايل الثلث الاول وهي دال على تشبيه او مفاعلة او ترتيب لان اللفظ فيها مراد به غير معناه
الحقيقي فالتاويل فيها واجب وقد تقدم كيفيته وكيفية تاويل السبع الباقية على القول بان
الاولى على معنى سويا في صفة البشر والثانية على معنى مسعرا والثالثة على معنى مفردا والرابعة
على معنى مطردا والخامسة على معنى منوعا والسادسة على معنى مصوغا والسابعة على معنى متاصلا
او مصنوعا الوصف الثالث من اوصاف الحال ان تكون نكرة لا معرفة وذلك لازم لانها الغالب
كونها مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها
منصوبا او خفي اعرابه غيره عليه فان وردت بلفظ المعرفة اولت بنكرة محافظة على ما استقر لها
من لزوم التنكير وعلم من قول التسهيل وقد يجي معرفا الى قوله بلفظ المعرفة لانه ليس معرفة
عند الجمهور وانما هو على صورة المعرفة والى ذلك يشير قول النظم والحال ان عرف لفظا
فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد وذلك ان العرب قالوا ادخلوا وحده فوحده
حال من فاعل جاء المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه
او من معناه اي متوحدا او منفردا وقالوا رجع عوده على بدئه فعوده بفتح العين حال
من فاعل رجع المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من
لفظه او من معناه اي عايدا او راجعا وعلى بدئه بيان والمعنى رجع اخره على
اوله قاله الجرمي وقال ابو البقا معناه رجع عايدا في الحال وقال الشاطبي معناه
راجعا على طريقه وقالوا ادخلوا الاول فالاول فالاول المبتدا به حال من الواو في ادخلوا
والاول الثاني معطوف بالفا وهما بلفظ المعرف بال فيؤولان بنكرة اي مرتبين
واحدا فواحدا وقالوا جاءوا الجماء الغفير فالجماء حال من الواو في جاءوا وهي بلفظ المعرفة
بال فيؤول بنكرة اي جميعا والغفير بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى الستر
والتغطية فعيل بمعنى فاعل نعت الجماء الجماء بالجيم والمد تانيث الجم وهو الكثير ومنه
قوله تعالى يحبون المال حبا جما وكان القياس ان يقول الجم الغفير او الجماء الغفيرة و
لكنهم انثوا الجم وهو الكثير ومنه قوله تعالى الموصوف على معنى الجماعة وذكروا الوصف
حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول اي الجماعة الكثيرة الساترة
لوجه الارض لكثرتها وقالوا في الابل ارسلها العراك فالعراك بكسر العين المهملة حال

من الها فى ارسلها وهى بلفظ المعرف بال فيؤول بنكرة اى معتركة قال لبيد فارسلها
العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال والنغص بفتح النون والغين المعجمة
بالصاد المهملة مصدر نغص الرجل اذا لم يتم مراده والدخال بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة
من المداخلة والعراك مصدر عارك معاركة وعراكا اى ازدحم وصف ابلا اوردها
الماء مزدحمة وخرجها والتي قبلها في شرح الشذور وعلى زيادة ال ومنها هنا اولى ليكون
التاويل في الجميع على نسق واحد الوصف الرابع من اوصاف الحال ان تكون نفس صاحبها
في المعنى لانها وصف له وخبر عنه والوصف نفس الموصوف والخبر نفس المخبر عنه فلذلك
الاتحاد جاز جاء زيد ضاحكا لان الضاحك هو زيد في المعنى وامتنع ان يقال جاء زيد
ضحكا لان الضحك مصدر وزيد ذات والمصدر يباين الذات وقد جاءت مصادر
احوالا بقلة في المعارف كجا وحده وارسلها العراك وفيهما شذوذ ذات المصدرية و
التعريف بالاضافة في الاول والاداة في الثاني وزعم سيبويه ان الذي جوز تعريفها
انها شبهت بالمصادر المنتصبة بافعالها كالحمد لله والعجب لزيد حيث كانت مصادر
مثلها وكانت غير الاول وغيرما هي له صفات انتهى وقال ابن الشجري الاصل تفترك العراك
ثم اقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال وكذا التقدير في جا وحده فهذه
واقعة موقع الحوال لا احوال انتهى وحكى الاصمعي وحد يحد كوعد يعد فعلى هذا يقال
وحد وحدة مصدران لفعل مستعمل وهو وحد كما يقال وعد وعدة مصدران
لوعد واجاز يونس والبغداذيون ان ياتي الحال معرفة وقاسوا على نحو ادخلوا الاول
واجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة اذا كان فيها معنى الشرط نحو عبد الله المحسن
افضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتاولهما بالشرط
والتقدير عبد الله اذا احسن احسن منه اذا اساء فان لم يتقدر بالشرط لم يصح
تعريفها لفظا فلا يقال عندهم جا عبد الله المحسن وجاءت مصادر احوالا بكثرة
في النكرات وفيها شذوذ واحد وهو المصدرية وكان الاصل ان لا تقع احوالا
لانها غير صاحبها في المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيرا واتساعا
نحو زيد عدل فعلوا مثل ذلك في الحال لانها خبر من الاخبار والى ذلك اشار الناظم
بقوله ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كبغتة زيد طلع فبغتة حال من فاعل طلع

وجاء ركضا فركضا حال من فاعل جاء وقتلته صبرا وهو ان يحبس حيا ثم يرمى حتى يموت
فصبرا حال من مفعول قتلته وذلك كله مع كثرته على التاويل بالوصف فيؤول بغتة
بوصف من باغت اي مباغتا وقدره ابن عقيل باغتا من بغت يقال بغته اي فجاءة
قال الشاعر ولكنهم كانوا ولم ادر بغتة واعظم شيء حين يفجاك البغت يؤول ركضا
بوصف الفاعل من ركض اي راكضا والركض في الاصل تحريك الرجل ومنه اركض
برجلك ثم كثر حتى قيل ركض الفرس اذا عدا وليس يؤول صبرا بوصف المفعول
من صبر اي مصبورا اي محبوسا ووقوع المصدر النكرة حالا كثيرا ومع كثرة ذلك
لا يقاس عند سيبويه والجمهور لا ينقاس مطلقا سواء كان نوعا من العامل ام لا كما لا ينقاس
المصدر الواقع نعتا او خبرا بجامع الصفة المعنوية وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل
فيه لانه يدل على الهيئة بنفسه فاجاز فيأتي سلجا وزيد سرعة لان السرعة نوع من المجيء
ومنع جاء ضحكا لان الضحك ليس نوعا من المجيء قال الموضح في الحواشي واتفاق سيبويه
المبرد ولم يقس سيبويه لان سيبويه يرى انه حال على التاويل ووضع المصدر موضع
الوصف لا ينقاس كما ان عكسه لا ينقاس والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله
لدليل فهو عنده مقيس كما يحذف عامل ساير المفاعيل لدليل فهذا الخلاف
مبني على الخلاف في انه حال او مفعول مطلق انتهى ومن خطه نقلت وظاهر كلامه هنا
انه عند المبرد حال وهو لا يقول بذلك وقاسه الناظم في التسهيل وابنه في شرح
النظم بعد اما بفتح الهمزة وتشديد الميم نحو اما علما فعالم والاصل في هذا ان رجلا
وصف عنده شخص بعلم وغيره فقال للواصف اما علما فعالم اي مهما يذكر شخص في
حال علم فالمذكور عالم كانه ينكر ما وصف به من غير العلم فصاحب الحال على هذا التقدير
نايب الفاعل ويذكر ناصب الحال لما تقرر ان العامل في صاحب الحال هو العامل في
الحال ويجوز ان يكون ناصب الحال ما بعد الفا اذا كان صالحا للعمل فيما قبلها
وصاحبها ما فيه من الضمير والحال على هذا مؤكدة والتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور
عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفا لا يعمل فيما قبلها تعين ان يكون منصوبا بفعل
الشرط المقدر بعد اما نحو اما علما فلا علم له واما علما فهو ذو علم
لان المصدر لا يعمل في متقدم فلو كان المصدر التالي اما معرفا بال فهو عند سيبويه

مفعول له وذهب الاخفش الى ان المعرف بال والمنكر كليهما بعد اما مفعول مطلق وذهب
الكوفيون الى انهما مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما فالذي وصف
عالم قال ابن مالك في شرح التسهيل وهذا القول عندي اولى بالصواب واحق ما اعتمد
عليه في الجواب فاساه ايم لبعد خبر شبه به مبتداؤه كزيد زهير شعرا فزهير بالتصغير خبر
مشبه به مبتداه وهو زيد والتقدير زيد مثل زهير في الشعر وانما حذف مثل
ليكون لفظ التشبيه فيكون الكلام ابلغ وشعرا حال في تقدير الصفة اي شاعرا
والعامل فيها ما في زهير من معنى الفعل اذ معناه مجيد وصاحب الحال الضمير مستتر في
زهير لما تقرر من ان الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ويجوز ان يكون شعرا
تمييزا لما ابهم في مثل المحذوف وهي لعامله فيه قاله الخضراوي في الايضاح و
استظهره ابو حيان في الارتشاف والموضح في المغني او قرن هو اي الخبر بال الدالة
على الكمال نحو انت الرجل علما فعلما حال والعامل فيها ما في الرجل من معنى الفعل اذ معناه
الكامل وفي الخاطريات لابن جني انت الرجل فهما وادبا يحتمل وجهين احدهما ان يكون في
قولك انت الرجل معنى الفعل اي انت الكامل فهما وادبا والثاني ان يكون على معنى تفهم فهما
وتادب ادبا انتهى قال في الارتشاف ويحتمل عندي ان يكون تمييزا كانه قال انت الكامل ادبا
ايجاديه فهو محول عن الفاعل انتهى فتحصل فيه ثلاث آراء حال مفعول مطلق تمييز و
يتحصل من الخلاف في المصدر المنصوب اقوال مذهب سيبويه ان المصدر هو
الحال ومذهب المبرد والاخفش انه مفعول مطلق في موضع الحال غير منصوب
بالفعل قبله وانما عامله محذوف من لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب
الكوفيين انه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور وليس في موضع الحال
وذهب جماعة الى انه مصدر على حذف مضاف وتقدير جاء ذا ركض وكذا باقيها وعلى
القول بالحالية فمذهب سيبويه عدم القياس وذهب المبرد الى قياسه فيما كان نوعا
من عامله ووافقه الناظم وابنه في ثلاث مسايل بعد اما وبعد خبر شبه به مبتداه وفيما
اذا كان الخبر مقرونا بال الدالة على الكمال فصل واصل صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه
بالحال وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا ويقع
صاحب الحال نكرة بمسوغ يقربه من المعرفة كان تتقدم عليه الحال نحو في الدار جالسا رجل وقوله وهو

عزة لمية موحشا طلل وقام عند الاعلم بلوح كانه خلل وروي لمية موحشا طلل
قديم عفاه كل اسحم مستديم فجالسا في المثال حال من رجل وموحشا في البيت
حال عن طلل وسوغ مجيء الحال من النكرة تقدم الحال على صاحبها وفي المغني
ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسويغ الحال منها بل لئلا يلتبس الحال
بالصفة في حال كون صاحبها منصوبا وفي الرضي ما يوافقه وعلى هذا فالمسوغ
في المثال تقديم الخبر وفي البيت هو او الوصف وما ذكر من انه حال من النكرة هو
ظاهر كلام سيبويه وقيل من الضمير المستكن في الظرف وهذان القولان مبنيان
على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع لانه يجب ان يكون
عاملهما واحدا وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول سيبويه وعلله بان الحال
خبر فجعلها لالاظهر الاسمين اولى من جعلها لاغمضهما قلنا نعم لو تساويا ولكن
التعريف اولى بالترجيح به وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا فالضمير
فيه عند سيبويه والفرا الا اذا تاخر ولا ضمير فيه اذا تقدم ولهذا لا يؤكد ولا
يعطف عليه ولا يبدل منه وتعقب منع العطف بقول ابن جني في عليك ورحمة الله
السلام ان العطف على الضمير في الظرف والطلل بفتح الطا المهملة واللام الاولى
ما تشخص من اثار الديار والموحش هو القفر الذي لا انيس فيه وخلل بكسر الخا المعجمة
جمع خلة بكسر الخا وهي بطانة تغشى بها اجفان السيوف منقوشة بالذهب او يكون
صاحبها مخصوصا اما بوصف كقراءة بعضهم وهو ابراهيم ابن ابي عبلة ولما جاءهم
كتاب من عند الله مصدقا نصب مصدقا حالا من كتاب لتخصيصه بالوصف بالجار و
المجرور بعده وهذا لا دليل فيه لجواز كون مصدقا حالا من الضمير في الجار والمجرور
الذي انتقل اليه بعد حذف الاستقرار على ما صحح في باب المبتدا وقول الشاعر
نجيت يا رب نوحا واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحونا فمشحونا حالا من فلك لوصفه
بماخر ويحتمل ان يكون حالا من الضمير المستتر في ماخر وهو بالخا المعجمة الذي
يشق الما شقا واليم بفتح اليا المثناة تحت وتشديد الميم البحر والمشحون
بالشين المعجمة والحا المهملة المملو وليس منه اي من المختص بالوصف قوله تعالى
فيها يفرق كل امر حكيم امرا خلافا للناظم في شرح التسهيل وابنه في شرح النظم فانهما

اعرب امر المنصوح حالا من امر المجرور بالاضافة لكونه مختصا بالوصف بحكيم مع
قولهما انه لا ياتي الحال من المضاف اليه الا بشرط ان يكون المضاف بعض المضاف
اليه او كبعضه او عاملا في الحال وذلك مفقود هنا وخالف الناظم ذلك في شرح
الكافية فجعله من التخصيص بالاضافة وفي نصب امرا اوجه احدها انه على
الاختصاص الثاني انه على المفعول له الثالث على المصدر من معنى يفرق
الرابع على الحال من كل او من ضمير الفاعل في انزلنا اي آمرين او من ضمير المفعول
وهو الها في انزلناه او من الضمير المستتر في حكيم الخامس انه مفعول منذرين
مخصوصا باضافة نحو في اربعة ايام سواء للسائلين فسواء حال من اربعة لاختصاصها
بالاضافة الى الايام او مخصوصا بمعمول غير مضاف اليه نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا
فشديدا حال من ضرب لاختصاصه بالعمل في الفاعل وهو اخوك او مخصوصا
بعطف نحو هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين قاله الناظم في شرح العمدة او مسبوقة
بنفي نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فجملة ولها كتاب معلوم
حال من قرية لكونها مسبوقة بالنفي وزعم الزمخشري انها صفة لقرية واغا توسطت
الواو بينهما لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه صاحب البديع وابن
هشام الخضراوي ورده ابن مالك من خمسة اوجه يطول ذكرها فان قلت
فقد ذكر المرادي ان من المسوغات كون الحال جملة مقترنة بالواو والحال تجلت انه
يحتاج الى ذلك في الايجاب نحو او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها.
اما في النفي فلا او نهي نحو قول النظم لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا فمستسهلا حال
من امرئ الاول لكونه مسبوقا بالنهي والبغي التعدي والاستسهال الاستخفاف
والمعنى لا يتعدي امرؤ على امرئ مستخفا به وهو قطري بن الفجاءة الخارجي
كما قال ابن مالك في شرح العمدة لا الطرماح خلافا لابن الناظم لا يركنن احد الي
الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام فمتخوفا حال من احد لكونه مسبوقا بالنهي والاحجام
بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة وبالجيم النكوص والتاخر والوغى بالمعجمة
الحرب والحمام بكسر المهملة وتخفيف الميم الموت او استفهام كقوله وهو رجل من
بني طي كما قال ابن مالك يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها

لا مراء

الاملا فباتيا حال من عيش لكونه مسبوقا بالاستفهام بهل وصاح مرخم
صاحب على غير قياس وحم بضم الحا المهملة بمعنى قدر والابعاد بكسر الهمزة
مصدر ابعد والامل مفعول له والى ذلك اشار الناظم بقوله ولم ينكر غالبا ذو
الحال ان لم يتاخر او يخصص او يبن من بعد نفي او مضاهيه وقد يقع صاحب الحال
نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة وليس تمييز
خلافا لابي العباس لان تمييز المائة لا يكون جمعا منصوبا ولا مجرورا وهو
من امثلة سيبويه والدليل على انه حال لانه لو رفع كان صفة للمائة مبهمة
الوصف وفي الحديث صلى رسول الله صلعم قاعدا وصلى وراه رجال قياما رواه
مالك في الموطا فقيام حال من رجال وهو نكرة بلا مسوغ لا يقال التخصيص
بالحكم كاف لانا نقول لو كان كافيا لما احتيج الى مسوغ اصلا وذهب بعضهم
الى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا بالمعنى واذا ثبت مجي الحال من
النكرات بلا مسوغ هل يقاس عليه او لا نهب سيبويه الى الجواز والخليل
ويونس الى المنع فصل وللحال المؤسسة مع صاحبها ثلث حالات كما ان للخبر مع
المبتدا ثلث حالات احدها وهي الاصل ان يجوز فيها ان تتاخر عنه وان تتقدم
عليه فاعلا كان او مفعولا نحو جا زيد ضاحكا وضربت اللص مكتوفا فلك في ضاحكا
ومكتوفا ان تقدمهما على المرفوع في الاول وهو زيد وعلى المنصوب في الثاني وهو اللص
فتقول جا ضاحكا زيد وضربت مكتوفا اللص هذا مذهب البصريين ومنع
الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان تقدمت على
رافعه ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر ايضا ثم قيل عنهم مطلقا وقيل
ان لم يكن فعلا الحالة الثانية ان يتاخر عنه وجوبا وذلك بان تكون نكرة محصورة نحو
وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين فمبشرين ومنذرين حالان من المرسلين
ولا يجوز تقديمها على المرسلين لكونها محصورة والمحصور يجب تاخيره ويمكن
ان يجي فيه خلاف الكسائي السابق فيما اذا تقدم المحصور مع الا او يكون صاحبها
مجرورا اما بحرف غير زايد كمررت بهند جالسة فجالسة حال من هند ولا يجوز تقديمها
عليها لا تقول مررت جالسة بهند هذا مذهب الجمهور وعللوا منع ذلك بانه تعلق العامل

بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى لصاحبه بواسطة ان يتعدى العامل
بتلك الواسطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى بحرف واحد الى
شيئين فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الواسطة التزام التاخير واليه الاشارة
بقول النظم وسبق حال ما بحرف جر قد ابوا وخالف في هذه المسئلة الاخيرة الفارسي
وابن جني وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين فاجازوا التقديم لضعف
دليل المنع قال الناظم في النظم ولا امنعه فقد ورد وقال في شرح التسهيل التقديم
هو الصحيح لوروده في الفصيح كقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فكافة
حال من المجرور وهو الناس فقد تقدم على صاحبه المجرور باللام وبخو قول الشاعر تسلية
طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كانكم عندي فطرا بمعنى جميعا حال من الكاف و
الميم وقد تقدم على صاحبه المجرور بعن والحق ان هذا البيت ونحوه ضرورة او طرا حال
من عنكم محذوفة مدلول عليها بعنكم المذكورة وان كافة في الاية حال من الكاف
في ارسلناك وان التاء للمبالغة لا للتانيث قاله الزجاج ورده ابن مالك بان الحاق التاء
للمبالغة مقصور على السماع ولا يتاتى غالبا الا في ابنية المبالغة كعلامة وكافة بخلاف
ذلك فان حمل على رايه فهو حمل على شاذ نقله الموضح عنه في الحواشي ولم يتعقبه
وقول الزمخشري الا ارسالة كافة مصادم لنقل ابن الدهان ان كافة لا تستعمل الا حالا و
الصفة لا تنوب عن الموصوف الا اذا كان معناها ذكرها معه قولا ابن مالك وغيره.
ان كافة حال من الناس يلزمه تقديم الحال المحصورة بالا على صاحبها ويلزمه تعدي
ارسل باللام والاكثر يعدونه بالى والاول وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها
ممتنع كما تقدم والثاني وهو تعدى ارسل باللام خلاف الاكثر ويدفع الاول بان تقديم
المحصور بالا ليس ممتنعا عند الجميع كيف وقد قال الموضح في باب الفاعل في المفعول
المحصور بالا واجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الانباري تقديمه على
الفاعل واي فرق بين الحال والمفعول لان الاقتران بالا يدل على المقصود ويدفع
الثاني بان مخالفة الاكثر لا تضر فان تعدي ارسل باللام كثير فصيح واقع في
التنزيل كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون فاجازوا
التقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ان كان مضمرا كمررت ضاحكة بك واسمين احدهما

مجرور بحرف جر نحو مررت مسرعين بزيد وعمرو او كان بزيد وعمرو او كان الحال
فعلا نحو مررت تضحك بهند ومنعوه اذا لم يكن كذلك واحترز بقوله
او بحرف بغير زايد عن الزايد فانه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به
اتفاقا كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول نحو ما جاني راكبا من احد وما
رايت راكبا من احد واما مجرورا باضافة بمعنى مضاف من اطلاق المصدر
على اسم المفعول كاعجبني وجهها مسفرة وهذا شارب السويق ملتوتا فلا يجوز
تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف و
المضاف اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة
من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم
ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف قاله ابن الناظم وفصل والده في شرح
التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف نحو هذا
شارب ملتوتا السويق بالخفض لان الاضافة فيه في نية الانفصال فلا
يعتد بها وان كانت محضة لم يجز باجماع ونازعه ابو حيان في القسمين ورد عليه
الموضح ذلك في الحواشي والاشتغال بذلك خروج عن المقصود. والا يجي الحال
من المضاف بعضه كهذا المثال المتقدم وهو اعجبني وجهها مسفرة وكقوله تعالى
ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من المضاف اليه وهو الهاء والميم و
الصدور بعضه كقوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فميتا حال من الاخ
المضاف اليه اللحم بعض الاخ او كبعضه نحو قوله تعالى ان اتبع ملة ابرهيم حنيفا فحنيفا
حال من ابراهيم المضاف اليه الملة والملة كبعضه في صحة حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه كما يصح ذلك في البعض الحقيقي الا ترى انه لو قيل ونزعنا ما فيهم
من غل ويأكل اخاه واتبع ابرهيم لكان صحيحا او كان المضاف عاملا في الحال كان
يكون مصدرا او وصفا فالاول نحو اليه مرجعكم جميعا فجميعا حال من الكاف و
الميم المضاف اليه مرجع ومرجع مصدر ميمي عامل في الحال النصب ونحو اعجبني
انطلاقك منفردا فمنفردا حال من الكاف المضاف اليها انطلاق وانطلاق
مصدر غير ميمي عامل في الحال النصب والثاني نحو هذا شارب السويق ملتوتا

الآن اوغدا فملتوتا حال من السويق المضاف اليه شارب وشارب اسم فاعل له
في الحال النصب لانه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على المخبر عنه والى
ذلك الاشارة بقول الناظم ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف
عمله او كان جزء ماله اضيفا او مثل جزئه فلا تحيفا وانما اشترطوا احد هذه
الشروط الثالثة لئلا تنخرم قاعدتهم وهي ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها
وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه
الفعل فاذا كان المضاف مصدرا او صفة فالقاعدة باقية لان الحال وصاحبها
معمولان لشيء واحد واذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او كجزئه فلشدة
اتصال الجزء بكله او بما نزل منزلته صار المضاف كانه صاحب الحال فيكون العامل
في الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب الحال انه لو قلت
ضربت غلام هند جالسا ونحو ذلك لم يجز قال ابن مالك بلا خلاف ونقل
غيره عن بعض البصريين اجازة ذلك قال ابو حيان والذي نختاره ان المجرور
بالاضافة اذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان
المضاف اليه جزؤه او كجزئه او لم يكن لما تقرر من انه لا بد من اتحاد الحال و
صاحبها في العامل واما ميتا فيحتمل ان تكون حالا من لحم واخوانا يحتمل ان تكون
منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل ان يكون حالا من الملة وذكر لان الملة والدين
بمعنى او من الضمير في اتبع انتهى بمعناه. الحالة الثالثة من الحالات الثلث ان [illegible]
الحال عليه اي على صاحبها وجوبا كما اذا كان صاحبها محصورا فيه نحو ما جاء راكبا الا زيد وفيه
البحث السابق فصل وللحال مع عاملها ثلث حالات ايضا احدها وهي الاصل انه
يجوز فيها ان تتاخر عنه كجاء زيد راكبا وان يتقدم عليه كراكبا جاء زيد وانما يكون
ذلك اذا كان العامل فيها فعلا متصرفا وتصرفه يكون بنقله في الازمنة الثلاثة
اي يكون ماضيا ومستقبلا وحالا قاله ابو البقا فالماضي كجاء زيد راكبا و
المستقبل كقم مسرعا والحال كيقوم زيد مسرعا الآن او صفة تشبه الفعل المتصرف
في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علامات الفرعية وهي علامة التانيث
والتثنية والجمع وسواء في ذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة

كزيد منطلق مسرعا فمسرعا حال من فاعل منطلق المستتر فيه فلك في راكبا في جاء زيد
راكبا في المثال الاول وفي مسرعا في زيد منطلق مسرعا في المثال الثاني ان تقدمهما
على جاء وعلى منطلق او زيد مسرعا منطلق هذا مذهب البصريين الا الجرمي فانه
لا يجيز تقديم الحال على عاملها والا الاخفش فانه لا يجيز تقديمها على
الفعل في نحو راكبا زيد جاء لبعدها عن العامل ورد جمهور البصريين على الجرمي و
الاخفش في السماع في الفصيح كما قال الله تعالى خشعا ابصارهم يخرجون فخشعا حال من
الواو في يخرجون وقد تقدم على عامله الفعل واجيب بان هذا لا يتعين لجواز
ان يكون خشعا صفة مفعول محذوف والتقدير يوم يدع الداع الى شيء نكر
قوما خشعا ابصارهم وقد صرح به غير واحد من المعربين ويجاب بان الاصل
عدم الحذف قالت العرب شتى تؤوب الحلبة فشتى جمع شتيت حال من الحلبة
وهو اسم ظاهر وقد تقدمت فيه على عاملها والحلبة جمع حالب تؤوب يعني
ترجع اي متفرقين يرجع الحالبون وفيه رد على الكوفيين في منعهم تقديم
حال الاسم الظاهر على عامله وحكى ان ثعلبا نوظر في هذه المسألة وانقطع
بقولهم شتى تؤوب الحراب اي متفرقة ترجع الحرب اي الى تفرق الحالة يرجع
الحرب وقال الشاعر وهو يزيد بن مفرغ الحميري يخاطب بغلته عدس ما لعباد
عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق فتحملين جملة في موضع نصب على الحال من فاعل
طليق المستتر فيه وعاملها طليق وهو صفة مشبهة وقد تقدمت عليه فان قلت معمول
الصفة المشبهة لا يكون الا سببيا مؤخرا فكيف جاز تقديمه وكونه غير سببي قلت
المراد بالعمل المذكور ما عملها فيه بحق الشبه واما عملها في الحال فيما فيها من معنى
الفعل كما صرح به الموضع في بابها واستفدنا من تمثيله انه لا فرق في ذلك
بين كون الحال مفردا او جملة ومنع الفراء وبعض المغاربة تقديم الجملة الحالية
المصدرة بالواو فلا يقال والشمس طالعة جاء زيد والجمهور على الجواز والحق
ان هذا البيت لا ينتهض على راي الكوفيين لانهم يقولون ان هذا اسم موصول
وتحملين صلته وعائده محذوف والتقدير والذي تحملينه طليق كما مر في باب
الموصول والى ذلك اشار الناظم بقوله والحال ان ينصب بفعل صرفا او صفة

اشبهت المصرفا فجاز تقديمها الحالة الثانية ان تتقدم الحال عليها اي على عاملها وجوبا نحو
كما اذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء زيد فكيف في موضع الحال من زيد وهل هي ظرف
او اسم قولان احدهما انها ظرف شبيه باسم المكان كما ان سواء كذلك ويعزى
الى سيبويه والثاني انها ليست بظرف وانما هي اسم ويعزى الى الاخفش وعلى
القولين يستفهم بها عن الاحوال فعلى الاول يكون معناها في المثال المذكور
في اي حال جاء زيد وعلى الثاني على اي حال جاء زيد وعلى القول بالظرفية لا
يفتقر الى الاستقرار بخلاف ابن رومة قاله احمد بن الخباز في النهاية الحالة
الثالثة ان تتاخر الحال عنه اي عن عاملها وجوبا وذلك في ست مسائل وهي ان يكون
العامل فعلا جامدا نحو ما احسنه مقبلا فمقبلا حال من الها وهي واجبة التاخر عن
عاملها لكونه فعلا جامدا لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم
عليه او يكون العامل صفة تشبه الفعل الجامد في عدم قبول العلامات الفرعية وهو
اسم التفضيل فانه لما لم يقبل علامة التانيث والتثنية والجمع انحط عن درجة
اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فجعل موافقا للجوامد نحو هذا افصح الناس
خطيبا فخطيبا حال من فاعل افصح المستتر فيه ولا يجوز ان يتقدم على
افصح لما تقدم او يكون العامل مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدري نحو يعجبني اعتكاف
اخوك صايما فصايما حال من اخوك والعامل فيه المصدر المقدر بان و
الفعل ومعمول المصدر المقدر من ان والفعل لا يتقدم عليه او يكون العامل
اسم فعل نحو نزال مسرعا فمسرعا حال من فاعل نزال المستتر فيه ومعمول اسم الفعل لا
يتقدم عليه او يكون العامل لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الاشارة
نحو فتلك بيوتهم خاوية فخاوية حال من بيوتهم والعامل فيها اسم الاشارة وهو
تلك وفيها معنى الفعل وهو اشير دون حروفه فان قلت العامل في الحال
وصاحبها يجب ان يكون واحدا عند الجمهور وهنا قد اختلف فان العامل
في الحال معنى الاشارة والعامل في صاحبها المبتدا قلت العامل في الحال حقيقة
انما هو الفعل المدلول عليه باسم الاشارة تقديره اشير اليها خاوية والضمير
المجرور هو صاحب الحال والعامل فيه وفي الحال واحد وذهب السهيلي الى ان اسم

مقدرا

الاشارة لا يعمل وانما العامل فعل محذوف تقديره انظر اليها خاوية وحرف التشبيه
نحو قوله وهو امرؤ القيس كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالى
فرطبا ويابسا حالان من قلوب والعامل فيهما كان لما فيه من معنى اشبه وليس فيه
حروفه فان قلت كيف يصح ان يكون رطبا ويابسا حالين من قلوب قلت على
معنى قديمة رطبا وقديمة يابسا وليس المراد بالرطب ولا باليابس الفرد قاله الدماميني
والضمير في وكرها يعود على العناب وصفها بانها لا تاكل قلوب الطير وشبه بالعناب
واليابس بالحشف البالي وهو اردأ التمر اليابس وهو تشبيه ملفوف وهو يأتي
بالمشبه بهما ثم بالمشبه بهما وحرف التمني نحو ليت هندا مقيم عندنا فمقيمة حال من هند
والعامل فيها ليت لما فيها من معنى اتمنى دون حروفه والى ذلك اشار الناظم بقوله
وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخر لن يعملا كتلك ليت وكان ويكون
العامل عاملا اخر غير ما تقدم عرض له مانع يمنع ما بعده ان يعمل فيما قبله
نحو لاصبر محتسبا فمحتسبا حال من فاعل اصبر المستتر فيه ولا عتكفن صائما فصائما
حال من فاعل اعتكف المستتر فيه ولا يجوز في محتسبا وصائما ان يتقدم على عاملهما
فان ما في حيز لام الابتداء وهو محتسبا وما في حيز لام القسم وهو صائما لا يتقدم عليهما
اي على لام الابتداء ولام القسم لانهما من ادوات الصدر فلو فصلت اللام جاز التقديم
نحو لعمرو زيد محتسبا اصبر ويستثنى من افعل التفضيل ما اذا كان عاملا في الحالين
لاسمين متحدين في المعنى او مختلفين واحدهما مفضل على الاخرى فانه يجب تقديم الحال الفاضلة
خوف اللبس فالاول كهذا بسرا اطيب منه رطبا قال ابن خروف انتصب بسرا عند سيبويه
على الحال من الضمير في اطيب وانتصب رطبا على الحال ايضا من الضمير المجرور ومع
والعامل فيهما اطيب بما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين كانه قال هذا في حال
كونه بسرا اطيب من نفسه في حال كونه رطبا يريد ان يفضل البسر على الرطب فقال
فاطيب ناب مناب عاملين لان التقدير يزيد طيبه في حال كونه بسرا على طيبه في
حال كونه رطبا واشار بذلك الى التمر والمعنى بسره اطيب من رطبه انتهى وفي ذلك
تصريح بان اسم التفضيل عامل في الحالين معا وبه قال المازني في اظهر قوليه والفارسي
في تذكرته وابن كيسان وابن جني وزعم المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي عليان

الناصب كان محذوفة تامة صلة لاذ واذا فان قلت ذلك وهو يلج فالمقدر اذا
تم فالمقدر اذ والصاحبان المضمران في كان لا المضمر في اطيب والمجرور عن وقدم
الظرف على اطيب لا تساعهم في الظرف ولهذا جاز كل يوم لك ثوب بالاتفاق
ولم يجز زيد جالسا في الدار عنده وحكى ابو حيان عن بعض اصحابه انه يجوز
تقدير كان ناقصة بدليل زيد المحسن افضل منه المسئ فجاء آمعرفتين و
انما تتعدد الحال مع افعل اذا كانتا فاضلتين فان كان الفاضل واحدا
دفعا نحو هذا بسرا اطيب منه عنبا قاله الموضح في الحواشي ونقل صاحب المتوسط
عن الفارسي ان العامل في بسرا هو هذا اي اسم الاشارة او حرف التنبيه والثاني
نحو قولك زيد مفردا انفع من عمرو معانا فمفردا حال من الضمير المستتر في انفع الراجع
الى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل في الحالين انفع او كان المحذوفة على القولين
السابقين وفي هذا المثال رد على من زعم ان العامل في المثال الاول اما ها التنبيه او
اسم الاشارة لتخلفه هنا وكان القياس وجوب تاخير الحالين في المثالين على
افعل كما في الحال الواحدة ولكن اغتفر تقدم الحال الفاضلة فرقا بين المفضل و
المفضل عليه اذ لو اخرا التبسا فان قيل اجعل احدهما تاليا لافعل ولا لبس قلنا يؤدي
الى فصل افعل من مجرورها وهما كالموصول والصلة فان قيل قد فصل بالظرف
وعديله والتمييز قلنا ذلك فصل جايز وهذا فصل واجب في نوع خاص اذ لم
يجز تقديمه قاله في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله ونحو زيد مفردا انفع
من عمرو معانا مستجاز لن يهن ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه ان يكون
العامل ظرفا او مجرورا مخبرا بهما متاخرين عن المخبر عنه فيجوز بقلة توسط الحال بين
المخبر عنه والمخبر به كقوله بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا
فوسط الحال وهو بادي ذلة بين المخبر عنه وهو الضمير المنفصل والمخبر به
وهو لديكم والاصل وهو لديكم بادي ذلة وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الظرف
وعوف فاعل عاذ بالذال المعجمة وقيدنا الظرف والمجرور بالناقص لبيان محل الخلاف
اذ لو تقدما على المخبر عنه نحو في الدار وعندك جالسا زيد جاز التوسط بلا خلاف
لان الحال لم يتقدم على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه وذلك ظاهر و

بخلاف المتقدم جار فى الحال المفردة والجملة المصدرة بالواو وغيرها والظرف والجار والمجرور
ولا فرق فى المفردة بين المضافة كما تقدم في البيت وغير المضافة كقراءة بعضهم ما في بطون
هذه الانعام خالصة لذكورنا بنصب خالصة على الحال المتوسط بين المخبر عنه وهو
ما الموصولة والمخبر به وهو لذكورنا والاصل والله اعلم ما في بطون هذه الانعام
لذكورنا خالصة وما واقعة على الاجنة وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور
بعد حذف الاستقرار وكقراءة الحسن البصري والسموات مطويات بيمينه بنصب
مطويات على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو السموات والمخبر به وهو بيمينه
والاصل والله اعلم السموات بيمينه مطويات وصاحب الحال الضمير المنتقل الى
الجار والمجرور ففى هذه الادلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف
الجار والمجرور وهو قول الاخفش وسبقه الى ذلك الفرا وتبعه الناظم في التسهيل
وشرحه واشار اليه في النظم بقوله ونذر نحو سعيد مستقرا في هجر والحق المنع وهو
قول جمهور البصريين وان البيت المقدم ضرورة وان خالصة فى الاية الاولى ومطويات
فى الثانية معمولات لصلة ما وهي في بطون ولقبضته فخالصة معمولة للجار والمجرور
قبلها على انها حال من الضمير الذي في الصلة ومطويات لقبضته على انها حال من
الضمير المستتر فيها والتاء فى خالصة للتانيث باعتبار ما وقعت عليه ما من
الاجنة وقول البيضاوي التاء فيها للمبالغة كما في رواية ومصدر كالعافية وقع
موقع الخالص فيه نظر لان تاء المبالغة في غير ابنية المبالغة والمصدر الاتي على
وزن فاعلة موقوفان على السماع فلا يقاس عليها والحق ان السموات عطف على ضمير
مستقر في قبضته لتاويلها بالمشتق لانها بمعنى مقبوضة والمصدر اذا كان بمعنى
المشتق يتحمل الضمير لا السموات مبتدا وبيمينه خبره كما قال الاخفش بل بيمينه معمول
الحال لتعلقه بها لا عاملها الى العامل الحال فصل ولشبه الحال بالخبر في المعنى والنعت
فى التقييد جاز ان تتعدد لمفرد وغيره كما يتعدد الخبر والنعت والى ذلك اشار الناظم
بقوله والحال قد يجي ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد فالاول وهو ان يتعدد لمفرد
على انها جئت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا فرجلان حافيا حالان من فاعل
الزيارة المحذوف على زيارتي بيت الله حال كوني رجلان حافيا اي ماشيا غير منتعل

ويحتمل ان يكون احالين من ياء المتكلم المجرورة بعلى ورجالان بسكون الجيم وفي
آخره نون وقد صحفه بعض الاعجميين فقراه رجلاي بالاضافة الى ياء المتكلم واعربه
فاعلا بنازلة وحافيا حالا من ضمير المتكلم في رجلاي نبه عليه الموضح في الحواشي
وهو موافق لما في شرح المفتاح للسيد الجرجاني فانه قال فيه وقد صحف جماعة
رجلان برجلاي الخ وليس منه اي من تعدد الحال المفرد نحو ان الله يبشرك بيحيى
مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا لان من شرط التعدد عدم الاقتران بالعاطف
عند الموضح والثاني وهو ان يتعدد لمتعدد وفيه تفصيل فينظر في حال المتعدد
ان اتحد لفظه ومعناه ثني او جمع فالتثنية نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين
فدائبين حال مؤسسة بمعنى دائبين والاصل دائبة ودائبا فلما اتفقا لفظا ومعنى
ثنيا ولا يضر اختلافهما في التذكير والتانيث واصل الدؤوب مرور الشيء في
العمل على عادة جارية فيه والجمع وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات
بامره فمسخرات حال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك ابن مالك
في شرح العمدة وولده في شرح النظم والاصل مسخرا ومسخرا ومسخرة فلما اتحدت
لفظا ومعنى جمعت وان اختلف لفظه ومعناه فرق بغير عطف كلقيته مصعدا
منحدرا وتقدر الحال الاول من الحالين للثاني من الاسمين وبالعكس فيقدر الثاني
من الحالين للاول من الاسمين ليتصل احد الحالين بصاحبه ولا يعدل عنه الا لقرينة
فان قلت فما بال علماء البيان جوزوا في اللف والنشر جعل الاول من اوصاف
النشر راجعا الى الاول من الامور الملفوفة والثاني للثاني وهو احسن عندهم
من عدم الترتيب قلت واجيب بانه انما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى
وان السامع يرد كل واحد من الامور المتعددة اليه فاذا اتصل احد الحالين
بصاحبه كان اعون على ذلك فمصعدا حال من الها ومنحدرا حال من التا على
غير الترتيب قال عهدت سعاد ذات هوى معنى فزدت وعاد سلوانا هواها
فذات هوى حال من سعاد ومعنى حال من التاء في عهدت وقرينة التذكير والتانيث
ارشدت الى ذلك والمعنى اني كنت انا وسعاد متحابين فاما انا فصرت الى الازدياد
المحبة واما هي فعاد هواها سلوانا وقد تاتي الحال المتعددة على الترتيب فيقدر الاول

والثاني

ومثال الثاني للثاني ان امن الملبس كقوله وهو امرؤ القيس خرجت بها نمشي تجر وراءنا على اثر
ينا ذيل مرط مرحل فجملة امشي حال من التاء في خرجت وجملة تجر حال من الهاء المجرورة
بالباء والمعنى اخرجتها من خدرها حال كوني ماشيا وحال كونها جارة على اثرينا تدفي
وقد مها ذيل مرطها لتخفى الاثر عن القافة قصدا للستر والمرط بكسر الميم وسكون الراء
كساء من خز او صوف والمرحل بالحاء المهملة ما فيه علم ومنع الفارسي وجماعة النوع الاول
وهو تعدد الحال لمفرد قائلين بان صاحب الحال اذا كان واحدا فلا يقتضي العامل
الا حالا واحدة فقدروا نحو قوله حافيا في البيت صفة لرجلان او حالا من ضمير رجلان
فتكون حالا متداخلة لا مترادفة وسلموا الجواز اذا كان العامل اسم التفضيل و
اتحد صاحب الحال نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا وتقدم الكلام فيه فصل الحال
بالنسبة الى الزمان ثلثة اقسام مقارنة وهو الغالب نحو هذا بعلي شيخا ومقدرة
وهي المستقبلة نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا
فصل الحال ضربان مؤسسة وتسمى مبينة ايضا لانها تبين هيئة صاحبها وهي
التي لا يستفاد معناها بدونها اي بدون ذكرها نحو جاء زيد راكبا فلا يستفاد معنى
الركوب الا بذكر راكبا وقدمت اول الباب ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها
دون ذكرها وذهب الفراء والمبرد والسهيلي الى انكار المؤكدة وما ورد من
ذلك يردونه الى المبينة والصحيح الاول وهو قول الجمهور والمؤكدة ثلثة اقسام
لانها اما مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو وارسلناك للناس رسولا فرسولا حال
من الكاف وهي مؤكدة لعاملها وهو ارسلنا لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ
والمعنى وقوله اصخ مصيخا لمن ابدى نصيحته والزم توقي خلط الجد باللعب فمصيخا
حال من فاعل اصخ المستتر فيه وهي مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ
بالصاد المهملة والخاء المعجمة من الاصاخة وفي المعنى وهو الاصغاء و
الاستماع والمعنى اصخ حال كونك مصغيا لمن اظهر نصيحته وتحفظ من
خلط الجد بالهزل او مؤكدة لعاملها معنى فقط واللفظ مختلف نحو فتبسم ضاحكا
فضاحكا حال من فاعل تبسم وهي مؤكدة لعاملها معنى فقط لان التبسم نوع
من الضحك ولفظهما مختلف ومثاله ولى مدبرا فان الادبار نوع من التولي

ويجمع هذين النوعين قول الناظم وعامل الحال بها قد اكدا واما مؤكدة لصاحبها نحو
لآمن من في الارض كلهم جميعا حال من فاعل آمن وهو من الموصولة مؤكدة لها وهذا
القسم من استدركات الموضح قال في المغني وغيره واهمل النحويون ذكر المؤكدة
لصاحبها واما مؤكدة لمضمون جملة قبلها معقودة ومركبة من اسمين معرفتين
جامدين والتاكيد بها اما لبيان يقين كهو زيد معلوما او فخر كانا فلان
بطلا او تعظيم كهو فلان جليلا مهابا او تحقير كهو فلان مؤاخذا مقهورا او
تصاغر كانا عبدك فقيرا اليك او وعيد كانا فلان متمكنا منك او لمعنى
غير ذلك كزيد ابوك عطوفا قاله ابن الناظم في شرح النظم زاد ابوه في التسهيل
جمودا محضا احترازا من ان يكون احد الاسمين في حكم المشتق فان الحال
لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ولا يحتاج الى تقدير عامل ولذلك جعل ابن مالك
زيد ابوك عطوفا من المؤكدة لعاملها على تاويل الاب بمشتق فالعامل الاب
لما فيه من معنى الاستشفاق وخالفه الموضح في هذا المثال تبعا للشارح وهذه
الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها واجبة التاخير عن الجملة المذكورة لانها
مؤكدة لها وحق المؤكد ان يتاخر عن المؤكد وهي معمولة عند سيبويه لمحذوف
وجوبا مقدر بعد الخبر تقديره احقه ونحوه كاعرفه ان كان المبتدا غير انا فان
كان انا فالتقدير احقني او اعرفني وقال الزجاج العامل هو الخبر لتاوله بمسمى
وقال ابن خروف العامل هو المبتدا لتضمنه معنى تنبه وكلا القولين ضعيف
لاستلزام الاول المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعدم
تمام الجملة فالعامل اذن محذوف وجوبا لتنزيل الجملة المذكورة منزلة
البدل من اللفظ والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تؤكد جملة فمضمر عاملها
ولفظها يؤخر فصل تقع الحال اسما مفردا عن الجملة وشبهها كما مر نحو
جئت راكبا وضربت اللص مكتوفا وتقع ظرفا كرايت الهلال بين السحاب
فبين ظرف مكان في موضع الحال من الهلال وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه
في زينته ففي زينته جار ومجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستتر فيه
العائد الى قارون اذا وقع الظرف وعديله حالا فانهما يتعلقان بمستقر او مستقرا

في موضع المفرد

390

في موضع المفرد او باستقر ان قدر في موضع الجملة وعليه الاكثرون حالكون مستقر
واستقر محذوفين وجوبا لكونهما كونا مطلقا واما قوله تعالى فلما راه مستقرا
عنده فمحمول على عدم التزلزل والاشتغال لا انه كون مطلق وشرط الظرف و
المجرور ان يكونا تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يجز ان يكونا حالين
فلا يقال هذا زيد اليوم ولا فيك قاله ابو حيان وتقع الحال جملة اسمية او
فعلية وذلك مفهوم من اطلاق قول النظم وموضع الحال تجيء جملة بثلاثة شروط
احدها كونها خبرية وهي محتملة للصدق والكذب وهذا الشرط مجمع عليه لان الحال
مشابهة النعت وهو لا يكون جملة انشائية فان قلت قد تقدم ان الحال لها شبه
بالخبر والنعت والخبر يكون بالانشائية فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر قلنا
الحال وان كان كخبر المبتدا في المعنى الا انها قيد والقيود تكون ثابتة باقية مع
ما قيد بها والانشا لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح
للقيد ولهذا لم يقع الانشا شرطا ولا نعتا هذا حاصل جواب الحديثي وغلط
من قال وهو الامين المحلي في كتابه المفتاح ومن خطه نقلت في قوله وهو بعض
المولدين اطلب ولا تضجر من مطلب فآفة الطالب ان يضجرا اما ترى الحبل بتكراره
في الصخرة الصماء قد اثرا ان لا ناهية وان الواو للحال قال في المغني وهذا خطأ وانما
الواو ان ها عاطفة اما مصدرا يسبك من ان والفعل على مصدر متوهم من
الامر السابق اي ليكن منك طلب وعدم ضجر او جملة على جملة وعلى الاول
ففتحة تضجر اعراب ولا نافية والعطف مثل قولك ايتني ولا اجفوك بالنصب
على الثاني فالفتحة بنا للتركيب والاصل ولا تضجرن بنون التوكيد الخفيفة
فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف مثل فاعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا
انتهى كلامه في المعنى قبيل الجملة المفسرة ثم اعاد المسئلة في النوع الثامن
من الجهة السادسة فقال ثم الاصح ان الفتحة يعني فتحة تضجر اعراب مثلها
في لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا بناء لاجل نون توكيد محذوفة انتهى الشرط
الثاني ان يكون الجملة غير مصدرة بدليل استقبال لان الغرض من الحال التخصيص
بوقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافي الاستقبال و

اعرض بان الحال بالمعنى الذي نحن بصدده يجامع كلا من الازمنة الثلثة في
السؤ اوكلا ينا شب الحالي معنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق
لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع نصب بين
الحال بعلم الاستقبال واجيب بان الافعال اذا وقعت قيود المالبه اختصاص باحد
الازمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالنظر الى ذلك القيد
لا بالنظر الى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية وح يظهر صحة كلامهم في اشتراط
التجريد من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة
بالنظر الى عاملها وغلط من اعرب كالحوفي سيهدين من قوله تعالى اني ذاهب الى ربي
سيهدين حالا مفعولا عرب وبيان غلط من جهة الصناعة ظاهر واما من
جهة المعنى فلانه يصير معنى الاية سأذهب مهديا فصرف التنفيس الى
الذهاب وهو في الاية للهداية واجيب بان مهديا وقع بعد الذهاب الذي
فيه تنفيس فيلزم ان يكون فيه ايضا تنفيس كالقيد قاله الدماميني واما قولهم
لاضربنه ان ذهب وان مكث فانما جاز وقوع الشرطية فيه حالا وان كانت
مصدرة بدليل استقبال وهو ان لان المعنى لاضربنه على كل حال اذ لا يصح اشتراط
وجود الشيء وعدمه لشيء واحد قاله في المغني وقال المطرزي طريق جعل الجملة
الشرطية حالا ان تجعلها خبرا من الحال له تقول في جاء زيد ان نسأله يعطك جاء زيد
وهو ان نسأله يعطك وتكون الحال ح هي الجملة الاسمية الشرط الثالث ان تكون
الجملة مرتبطة بالواو والضمير معا لتقوية الربط نحو الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم و
هم الوف حذر الموت فجملة هم الوف حال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة
بالواو والضمير وهو هم او بالضمير فقط دون الواو نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو
فبعضكم مبتدا وعدو خبره ولبعض متعلق بعدو والجملة حال من الواو في
اهبطوا اي متعادين يضلل بعضكم بعضا وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف
والميم والخطاب لآدم وحوى بدليل اهبطا منها جميعا وجمع الضمير لهما لانهما
اصلا البشر فكانهما جميع الجنس وقيل الضمير لهما ولابليس والحية وصحح الزمخشري
الاول او مرتبطة بالواو فقط دون الضمير نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة فجملة نحن

عصبة

غضبة حال من الذيب مرتبطة بالواو فقط ولا دخل للضمير في الربط لانها لم ترجع
الى صاحب الحال وانما جعلت الواو في باب الحال رابطة لانها تدل على الجمع و
الغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها وتجب الواو في موضعين احدهما
ان يفقد الضمير نحو جاء زيد وما طلعت الشمس والثاني قبل قد حال كونها داخلة
على مضارع مثبت نحو لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فجملة تعلمون
حال من الواو في تؤذونني وهي حال مقررة للانكار فان قد لتحقيق العلم والعلم
بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من ايذائه قاله البيضاوي وتمتنع الواو في تسع صور
احدها الواقعة بعد عاطف حالا على حال كما قال المرادي نحو فجاءها بأسنا بياتا
او هم قائلون فجملة هم قائلون من القيلولة حال معطوفة على بياتا وهو مصدر
في موضع الحال والمعنى جاءها عذابنا لكونهم بائتين او قائلين نصف النهار ولا
يقال او وهم قائلون كراهة اجتماع حرفي عطف الصورة الثانية الحال المؤكدة لمضمون
الجملة قبلها نحو هو الحق لا شك فيه وذلك الكتاب لا ريب فيه فكل من جملتي لا
شك فيه ولا ريب فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها وكما لا تدخل الواو في التوكيد
في نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا لان المؤكد نفس المؤكد في المعنى فلو دخلت الواو لكان في
ه عطف الشيء على نفسه الصورة الثالثة الماضي التالي لالا الايجابية نحو وما يأتيهم
من رسول الا كانوا به يستهزؤون فجملة كانوا به يستهزؤون حال من الهاء والميم في يأتيهم
ولا تقترن بالواو عند ابن مالك وصرح شارح اللب بجواز الواو وتركها فيما اذا
كان الماضي تاليا لالا كقوله نعم امرءا هرم لم تعر نائبة الا وكان لمرتاع بها وزر الصورة
الرابعة الماضي المتلو باو نحو لاضربنه ذهب او مكث فجملة ذهب حال من الهاء وهي متلوة
باو فلا تقترن بالواو لانها في تقدير شرط اي ان ذهب وان مكث وفعل الشرط لا يقترن
بالواو فكذلك ما كان في تقديره الصورة الخامسة المضارع المنفي بلا نحو وما لنا
لا نؤمن بالله فجملة نؤمن بالله حال من الضمير المجرور باللام ولم يقترن بالواو لان
المضارع المنفي بلا بمنزلة اسم الفاعل المضاف اليه غير فاجري مجراه في الاستغناء
عن الواو الا ترى ان معناه ما لنا غير مؤمنين فكما لا يقال ما لنا وغير مؤمنين لا يقال
ما لنا ولا نؤمن قاله ابن مالك في شرح الكافية وجعل ابن الناظم ترك الواو قليلا كثيرا

وانشد على مجيء الواو قول مالك بن رقية وكنت ولا ينهنهني الوعيد وقول مسكين
الدارمي كسبعة الورق البيض ابا ولقد كان ولا يدعى لاب الصورة السادسة
المضارع المنفي بما كقوله عهدتك ما تصبوا فيك شبيبة فما لك بعد الشيب صبا
متيما انشده ابن مالك في شرح التسهيل فجملة ما تصبوا حال من الكاف في عهدتك
ولم تقترن بالواو لما تقدم في لا وصبا حال والمعنى كنت حالة الصبى غير لاه وصرت
في حالة الشيخوخة لاهيا وكان مقتضى الحال عكس ذلك الصورة السابعة المضارع
المثبت المجرد من قد كقوله تعالى ولا تمنن تستكثر فجملة تستكثر حال من فاعل تمنن
المستتر فيه ولم يقترن بالواو لانه يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى والواو لا
تدخل على اسم الفاعل فكذا ما اشبهه واليه اشار الناظم بقوله وذات بدء
بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت واما نحو قوله وهو عنترة العبسي
علقتها عرضا واقتل قومها زعما لعمر ابيك ليس بمزعم فجملة واقتل قومها حال من
الثاني في علقتها وهي مقترنة بالواو ومع المضارع المثبت واختلف في تخريجها
فقيل ضرورة وقيل الواو عاطفة لا واو الحال والمضارع المؤول بالماضي والتقدير
وقتلت قومها فعدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع قصدا لحكاية الحال
الماضية ومعناها ان يفرض ما كان في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمن فيعبر
بلفظ المضارع وهذا القول منسوب في التلخيص البياني الى الشيخ عبد القاهر
وقيل هي واو الحال والمضارع خبر لمبتدا محذوف اي وانا اقتل قومها والجملة من المبتدا
والخبر هي الحال وعليه اقتصر في النظم فقال وذات واو بعدها انو مبتدا له المضارع
اجعلوه مسندا وعلقتها مبني للمفعول وعرضا بفتح العين المهملة والراء وزعما بفتح
الزاي والعين المهملة مصدر زعم بكسر العين يزعم بفتحها زعما بفتحتين اي طمع
يطمع طمعا كفرح يفرح فرحا والمزعم المطمع فصل وقد يحذف عامل الحال اذا كان
فعلا جوازا لدليل حالي كقولك لقاصد السفر راشدا وقولك للقادم من الحج ماجورا
او لدليل مقالي كان يقع في جواب استفهام كقولك راكبا لمن قال كيف جئت او جوابا
لنفي نحو بلى قادرين او جواب شرط نحو فان خفتم فرجالا او ركبانا فهذه الاحوال منصوبة
بعامل محذوف فجوازا فراشدا منصوب باضمار تسافر وماجورا منصوب باضمار رجعت

عاودين

354

قادرين منصوب باضمار نجمعها ورجالا منصوب باضمار صلوا ولو قيل انساشدا ورجعت ماجورا ونجمعها قادرين وصلوا رجالا لجاز ولكن القراءة سنة متبعة تحذف وجوبا قياسا في اربع صور احديها السادة مسد الخبر نحو ضربي زيدا قايما والاصل حاصل اذا كان قايما او ضربه قايما على الخلاف في تقديره ولا يجوز ذكره لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض الثانية الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا والاصل احقه ولا يجوز ذكره لتنزل الجملة قبله منزلة البدل من اللفظ وهاتان الصورتان ترهضتا فالاولى في باب المبتدا وثانية قريبا هاو الصورة الثالثة هي التي يتبين بها ازدياد في المقدار او نقص فيه بتدريج فيهما فالاول كتصدق بدينار فصاعدا والثاني نحو اشتره بدينار فسافلا فصاعدا وسافلا حالان والفا الداخلة عليهما عطفت عاملة فتحذف وبقي معموله من عطف الاخبار على الانشا والاصل تصدق بدينار فذهب المتصدق به صاعدا واشتره بدينار فانحط المشترى به سافلا قال ابو البقا ولا يجوز هنا من حروف العطف الا الفا والصورة الرابعة ما ذكر بدلا من اللفظ بالفعل التوبيخ نحو اقايما وقد قعد الناس لمن لا يثبت على حال اتميميا مرة وقيسيا اخرى فقايما حال منصوب بفعل محذوف اي اتوجد وتميميا وقيسيا حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبا اى اتحول يحذف سماعا في غير ذلك نحو هنيئا لك فهنيئا حال محتمله للتاسيس والتوكيد منصوب بفعل محذوف اي ثبت لك الخير هنيئا على التاسيس او هناك ذلك هنيئا على التاكيد وهذا التقدير ماخوذ من قول سيبويه وانما نصب هنيئا لانه ذكر ان خيرا اصابه انسان فقلت هنيئا كانك قلت ثبت لك هنيئا او هناك ذلك هنيئا انتهى فحذف الفعل وقامت الحال مقامه قاله ابن الشجري وهنا تخفيف النون وبالهمزة يقال هنئ يهنئ كعلم يعلم وهنؤ يهنؤ كظرف يظرف والى حذف عامل الحال اشار الناظم بقوله والحال قد يحذف ما فيه عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل اي منع والله اعلم بالصواب هذا باب التمييز وهو في الاصل مصدر ميز اذا خلص شيء من شيء وفرق بين متشابهين وقولهم في الاسم المميز تمييز مجاز من اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم قاله ابو البقاو ... في الاصطلاح

اسم نكرة بمعنى من مبين لابهام اسم او ابهام نسبة والى ذلك اشار الناظم بقوله اسم
بمعنى من مبين نكرة فخرج بالفصل الاول وهو نكرة المشبه بالمفعول به نحو زيد حسن
وجهه بالنصب فان فيه ما في حسن وجهها الا انه فلا يكون تمييزا للعلم تنكيره
وقد مضى في باب المعرف بالاداة ان قوله وهو رشيد اليشكري رايتك لما ان
عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو محمول على زيادة ال عند
البصريين كما زيدت في اعلام العمر وعن اسيرها وخالف في ذلك الكوفيون
وابن الطراوة فاجازوا تعريف التمييز متمسكين بنحو ما اولنا وخرج بالفصل الثاني
وهو بمعنى من نحو جاء زيد راكبا وانه بمعنى في حال انه الا بمعنى من وخرج بالفصل
الثالث وهو مبين لابهام اسم او نسبة اسم لا التبرئة نحو لا رجل وثاني مفعولي استغفر
نحو استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه الوجه والعمل فانهما اي رجلا وذنبا
وان كانا على معنى من بدليل صحة اقترانهما بها نحو لا من رجل واستغفر الله من ذنب
لكنها اي من ليست فيهما للبيان فلا يكونان مبينين بل هي في الاول وهو لا رجل
لاستغراق الجنس ولذلك بني اسم لا معها وفي الثاني وهو استغفر الله ذنبا
للابتداء كانه لما اراد الاستغفار ابتدا منه بالجانب المتناهي وهو الاول وترك
الجانب الاعلى الذي لا يتناهي لكونه غير محدود فكانه قال استغفر الله مبتدئا
من اول الذنوب الى ما لا يتناهي قال الموضح في الحواشي وليس المراد بقولهم في
التمييز بمعنى من ان تكون من مقدرة قبله لئلا يخرج عنه المحول عن الفاعل والمفعول
والمبتدا او تمييز العدد وانما المراد به ان الاسم جيء به لتبيين الجنس كما يجاء بمن المبينة
للجنس لا ان ثم من مقدرة انتهى وحكم التمييز نصب لانه من الفضلات والناصب
لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم واختلفوا في صحة اعماله مع انه جامد فقيل
لشبهه باسم الفاعل لانه طالب له في المعنى كعشرين درهما فانه شبيه بضاربين زيدا
ورطل زيتا فانه شبيه بضارب عمرو اي في الاسمية والطلب المعنوي ووجود
ما به التمام وهو التنوين والنون وقيل شبهه بالفعل من وذلك في غاية من مرتبة
فان الفعل اصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا او غير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا
وهو اصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي لا تعمل الا في السببي دون
الاجنبي

الاجنبي وهي اصل لانفعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسئلة واحدة وهو
اصل المقادير لانه يتحمل الضمير وهي لا تحمل وصحح هذا القول لان حمل الشيء على
هو ما به اشبه اولى والناصب لمبين النسبة عند سيبويه والمازني والمبرد ومتابعيهم
المسند من فعل او شبهه فالفعل كطاب زيد نفسا فنفسا منصوب بطاب وشبه
الفعل نحو هو طيب ابوة فابوة منصوب بطيب وهو صفة مشبهة وعلم بهذا
التقرير والتفصيل بطلان عموم قوله في النظم بنصب تمييز بما قد فسره فانه
يقتضي ان التمييز ينصب بما قد فسره سوا كان مفسر الابهام اسما ونسبة وليس كذلك
واجاب عنه المرادي بان التمييز لما رفع ابهام نسبة الفعل الى فاعله او مفعوله
فكانه رفع الابهام عنه فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسره وذهب قوم
الى ان العامل في المبين النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل
وما اشبهه واختاره ابن عصفور ونسبه الى المحققين ولولا ان الناظم صرح
في غير هذا الموضع وفي اخر الباب بان ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا على
ما اختاره ابن عصفور فصل والاسم المبهم اربعة انواع احدها العدد وهو قسمان
صريح وكناية فالصريح كاحد عشر كوكبا والكناية كم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت
وقدم الاسم على النسبة لان المفرد مقدم على المركب وقدم العدد لانه اولى بالتمييز
من جهتين احدهما انه يميز بالمقادير نحو احد عشر رطلا وشبرا وقفيزا ولا
بعكس والثاني انه واجب النصب ذكرهما في شرح الكافية وافراد العدد
عن المقادير بنا على انه ليس من جملتها وهو قول المحققين لان المراد بالمقدار
ما لم تزدد حقيقته بل مقداره حتى انه يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس
كذلك الا ترى انك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار
عشرين رجلا قاله الموضح في شرح القطر والنوع الثاني المقدار وهو ما يعرف
به قدر الشيء وينقسم ثلثة اقسام لانه اما مساحة كقفيز برا وذراع نسيجا
او كيل كقفيز برا ووقع في شرح لمع ابن جني لابي البقا من الموضح عندي قفيزا
شعيرا لان القفيز عبارة عن ضرب قصبته في عشر نصبا في عرف الحساب وهو عشر الجريب
انتهى ولم اره لغيره او وزن كمنوين عسلا وتمرا وهو تثنية منا بتخفيف النون والقصر كعصا

والمثانة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات فيقال في تثنيه منوان كما يقال
في تثنية عصى عصوان ويقال فيه من بالتشديد كضب وتثنيته منان
بالتشديد كما يقال في تثنية ضب ضبان والنوع الثالث ما يشبه المقدار في
الوزن فالكيل والمساحة فالاول قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا فمثقال
الذرة يشبه بما يوزن به وليس مما الشيء يوزن به عرفا والثاني نحو نحى سمنا
فالنحى بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعدها ياء اسم لوعا السمن وهو مما
يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة ويكون كبيرا وصغيرا والثالث نحو لو جئنا بمثله مددا
لمثله بالمساحة وليس مساحة حقيقة وانما هو دال على المماثلة من غير ضبط
وحمل على هذا في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة نحو ان لنا غيرها ابلا ووجه
حمله عليها انه غيره وهم يحملون الغير على المثل كما يحملون المثل على المثل ولم يحمل على
غيره لانه لا وجه لالحاقه بالمقدار الا بان يحمل على ما الحق به وهو المثل والنوع الرابع
ما كان فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديدا فان الخاتم فرع الحديد من جهة انه
مصوغ منه فيكون الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرع بهذا الاعتبار
وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون مما يصح اطلاق
الاسم عليه ومثله اي مثل خاتم حديدا في ذلك باب ساجا فان الباب فرع
الساج والساج نوع من الخشب وجبة خزا فان الجبة فرع الخز والخز نوع
من الحرير وقيل في المنصوب بعد الخاتم وبعد الباب وبعد الجبة انه حال ويبني
عليهما الخلاف في الاتباع فمن خرج النصب على التمييز قال ان التابع عطف بيان
ومن خرجه على الحال قال انه نعت والاول اولى لانه جامد جمودا محضا فلا يحسن كونه
حالا ولا نعتا والنسبة المبهمة نوعان نسبة الفعل للفاعل نحو واشتعل الراس شيبا
فان نسبة اشتعل الى الراس مبهمة وشيبا مبين لذلك الابهام وهذا التمييز
محول عن الفاعل والاصل واشتعل شيب الراس فحول الاسناد من المضاف وهو شيب
الى المضاف اليه وهو الراس فارتفع ثم جيء بذلك المضاف الذي حول عنه الاسناد
فضلة وتمييزا او نسبته للمفعول نحو وفجرنا الارض عيونا فان نسبة فجرنا الى الارض مبهمة
وعيونا مبين لذلك الابهام والاصل وفجرنا عيون الارض فحول المضاف واقيم المضاف

اليه مقامه وجيء بالمضاف تمييزا هذا مذهب الجزولي وابن عصفور وابن
مالك واكثر المتاخرين وانكره الشلوبين وحجته ان سيبويه لم يمثل بالمنقول
عن المفعول وتبعه تلميذه الابدي وابن ابي الربيع وتاول الشلوبين عيونا
في الاية على انها حال مقدرة لانها حال التفجر لم تكن عيونا وانما صارت عيونا
بعد ذلك وأولها ابن ابي الربيع على وجهين احدهما ان تكون بدل بعض من
كل على حذف الضمير اي عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثا اي ثلثه والثاني ان
يكون مفعولا على اسقاط الجار اي بعيون ورده الموضح في شرح اللمحة وقلت في
غير الاسم المفرد ان تجره باضافة الاسم اليه ان حذف ما به تمامه من تنوين ظاهرا
ومقدر او نون تثنية او جمع من الممسوحات وتغير من المكيلات ومنوي عسل
من الموزونات والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ذي وشبهها اجرره اذا
اضفتها الا اذا كان الاسم عددا من احد عشر الى تسعة وتسعين فان تمييزه واجب
النصب لما سياتي بخلاف ثلثة وعشرة وما بينهما ومائة فما فوقها فتمييزه واجب
الجر بالاضافة الا ما شذ كخمسة اثوابا ومائتين عاما فلا يدخل الجواز شيئا من واجب
النصب وواجب الجر فلا اعتراض عليه في الاطلاق وانما وجب النصب فيما كان كعشرين
ونحوها وامتنع جره لانه يضاف الى غير التمييز نحو عشري رجل فلو اضيف الى التمييز لزم
الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز او لا ولم يعكس الامر نفيا للاضافة الشيء الى
نفسه لان العدد هو التمييز في المعنى قاله في المتوسط وزعم انه الصواب او مضافا
نحو ولو جئنا بمثله مددا وملء الارض ذهبا فمددا تمييز لمثل وذهبا تمييز لملء
ولا يجوز جرهما بالاضافة لان مثل وملء مضافان مرة فامتنع اضافتهما مرة
اخرى والى ذلك اشار الناظم بقوله والنصب بعد ما اضيف وجبا ان كان
مثل ملء الارض ذهبا فصل من تمييز النسبة التمييز الواقع بعد ما يفيد التعجب اما بصيغته
الموضوعة له اولا فالاول نحو ابو بكر اكرم به ابا وما اشجعه رجلا والثاني نحو لله دره فارسا
فاما وبهجلا وفارسا تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم في النسبة والدر بفتح
الدال المهملة وتشديد الراء في الاصل مصدر در اللبن يدر بكسر الدال او ضمها درا
ودرورا اكثر ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه

وانما اضيف فعله الى الله تعالى قصد الاظهار التعجب منه لانه تعالى منشى العجايب بمعنى
قولهم لله دره فارسا ما اعجب فعله ويحتمل ان يكون التعجب من لبنه الذي
ارتضعه من ثدي امه اي ما اعجب هذا اللبن الذي نزل به مثل هذا الولد الكامل
في هذه الصفة وكونه فارسا من مميز النسبة انما يتمشى اذا كان الضمير المضاف اليه
الدر معلوم المرجع اما اذا كان مجهوله كان من مميز الاسم لا من مميز النسبة لان
الضمير مبهم فيحتاج الى ما يميزه قاله في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله
وبعد كل ما اقتضى تعجبا ميز من مميز النسبة التمييز الواقع بعد اسم التفضيل
وله حالتان تارة يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا فشرط نصب الواقع
بعد اسم التفضيل كونه سببيا وذلك اذا كان فاعلا في المعنى نحو زيد اكثر مالا وعلامة
ذلك ان يجعل مكان اسم التفضيل فعلا من لفظه ومعناه ويرفع التمييز
به مع صحة المعنى فتقول في مثالنا زيد كثر ماله والى هذه المسئلة اشار الناظم
بقوله والفاعل المعنى انصبن بافعلا مفضلا بخلاف ما اذا لم يكن فاعلا معنى
وهو ما كان اسم التفضيل بعضه نحو مال زيد اكثر مال بالخفض وعلامة ذلك
ان يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف الى جمع قايم مقام النكرة
فتقول في مثالنا مال زيد بعض الاموال ولا يستقيم في هذا المثال ان يكون مال
فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال مال زيد كثر ماله لانه يؤدي الى ان للمال مالا
وانما وجب نصبه في الاولى وجره في الثانية لان اسم التفضيل في الثانية مضاف الى
ما هو بعضه دون الاولى وانما جاز هو اكرم الناس رجلا بالنصب مع تخلف شرطه
وهو ان رجلا لا يصح ان يكون فاعلا في المعنى اذ لا يقال هو كرم رجل فتجره
عن هو تقول كرم رجل وانما بطل شرط النصب كان حقه الجر وانما نصب لتعذر
اضافة افعل مرتين لانه لو اضيف ثانيا الى رجل لزم اضافته مرتين وذلك ممتنع لان
المضاف الى شئ يمتنع اضافته الى غيره فصل ويجوز جر التمييز بمن نحو لله دره من فارس لانه على
معناها فجاز اظهارها واختلف في معنى من التي يصرح بها مع التمييز فقيل للتبعيض
ولذلك لم يدخل في طاب نفسا لان نفسا ليست اعم من المبهم الذي انطوت عليه
الجملة وقال الشلوبين زايدة عند سيبويه لمعنى التبعيض قال في الارتشاف ويدل على

انه عطف على موضعها نصبا قال الحطيئة طافت امامة بالركبان اونة باحسن من
توام ماو منتقبا و بحث الموضح فى الحواشي انها لبيان الجنس وهو ظاهر لان
المشهور من مذاهب النحويين ما عدا الاخفش ان من تزاد الا في غير الايجاب ويمتنع
جر التمييز بمن في ثلث مسايل احدها تمييز العدد كعشرين درهما لما سياتي الثانية تمييز
المحول عن المفعول كغرست الارض شجرا ومنه اي من المحول عن المفعول ما احسن زيدا ادبا
فانه محول عن المفعول والاصل ما احسن ادب زيد بخلاف ما احسنه رجلا فانه
ليس محولا عن المفعول اذ لا يصح ما احسن رجل زيد مع ان المراد بالرجل نفس زيد
الثالثة ما كان فاعلا في المعنى ان كان محولا عن الفاعل صناعة كطاب زيد نفسا
اذ اصله طابت نفس زيد او محولا عن مبتدا او غيره كان يكون مبتدا نحو زيد اكثر
مالا فما لا محول عن مبتدا اذ اصله مال زيد اكثر فحول المضاف وجعل تمييزا واقيم المضاف
اليه مقامه فارتفع على الابتداء مكانه بخلاف ما كان فاعلا في المعنى ولم يكن محولا نحو
لله دره فارسا وابرحت جارا بكسر التا خطابا للمؤنث اخذا من قول الاعشى اقول لها حين جد
الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا فانهما اي فارسا وجارا وان كانا فاعلين معنى اذ المعنى
عظمت فارسا وعظمت جارا الا انهما غير محولين عن الفاعل صناعة فيجوز دخول من عليهما
فتقول من فارس ومن جار كقوله يا سيدا ما انت من سيد موطأ الاكناف رحب الذراع
ومثل ذلك الفاعل في المعنى لغير المحول نعم رجلا زيد فرجلا وان كان فاعلا معنى اذ المعنى نعم
الرجل زيدا الا انه غير محول فلذلك يجوز دخول من عليه فتقول نعم من رجل قال ابو بكر بن
الاسود نحره ولم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهامي بفتح التا كيماني واقتصر في
النظم على الاستثناء مسئلتين فقال واجرر بمن ان شئت غير ذي العدد والفاعل
المعنى وان امتنع دخول من في المسايل الثلث المتقدمة لان وضع من المبينة ان يفسر بها
ويصحبها اسم جنس سابق تصح لحمل ما بعدها عليه نحو اساور من ذهب وامتنع
ذلك في العدد لعدم صحة الحمل لكون العدد الاعلى متعدد والتمييز مفرد وفي المحول
عن العامل والمفعول لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور وجاز دخولها في غير ذلك
لان التمييز نفس المميز في المعنى و في كلامه هذا امور منها انه قيد الفاعل المعنوي بان
يكون محولا صناعة ولم اقف عليه لغيره ومنها انه تبع الشارح في جعل لله دره فارسا ونعم

المؤمن رجل من تمييز الجملة واعترضه المرادي بانه تمييز مفرد لا تمييز جملة ومنها انه
حكم على برحت جارا انه غير محول والمنقول عن الاعلم انه مما انتصب عن تمام الكلام وانه
منقول عن فاعل وتقديره ابرح جارك فاسند الفعل الى غيره ثم نصبه تفسيرا وذهب
ابن خروف الى انه مما انتصب عن تمام الاسم فالقول بانه تمييز عن تمام الجملة وليس
محولا قول ثالث ومنها انه خالف كلامه في نعم رجلا زيد فقال هنا بجواز نعم من رجل
ومنع ذلك في شرح اللمحة فقال ولا تدخل من على ما كان منقولا او مشبها بالمنقول
او لعدد وتقدم قبل ذلك ان المشبه بالمنقول قولهم نعم رجلا زيد ووجه شبهه
بالمنقول ان المعنى نعم الرجل زيد فكان هذا هو الاصل ثم حول الاسناد عن الظاهر
الى المضمر وجعل المرفوع تمييزا لذلك الضمير اشياء فجعله محولا ومنع دخول من عليه
ومنها ان قوله اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا ليس فيه بيان ان فارسا وجارا
فاعلان معنى وكان حقه ان يرفعهما ويقول اذ المعنى عظمت فروسيتك وعظم جوارك
فيسند الفعل الى اصل التمييز او الى التمييز فيقول عظم فارس وعظم جار فصل لا يتقدم
التمييز على عامله اذا كان اسما جامدا كرطل زيتا او فعلا جامدا نحو ما احسنه زيدا لان
الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه وندر تقديمه على الفعل
المتصرف كقوله وهو رجل من طي انفسا تطيب بنيل المنا وداعي المنون ينادي
جهارا فنفسا تمييز مقدم على عامله وهو تطيب لانه فعل متصرف وقاس على ذلك
المازني والمبرد والكسائي قال الناظم في شرح العمدة وبقولهم اقول قياسا على سائر الفضلات
المنصوبة بفعل متصرف وجعله في النظم قليلا فقال وعامل التمييز قدم مطلقا
والفعل ذو التصريف نزرا سبقا ولم يجز سيبويه والجمهور ذلك لان الغالب في
التمييز المنصوب بفعل متصرف ان يكون فاعلا في الاصل وقد حول الاسناد عنه الى
غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التاخير لما فيه من الاخلال
بالاصل وقيل لان التمييز كالنعت في الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك
ما اشبهه قاله الفارسي واستحسنه ابن خروف والبيت ونحوه ضرورة كما
قال في المغني ويحتمل ان يكون نفسا منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور
والتقدير انطيب نفسا تطيب واما اذا كان العامل وصفا فقياس من اجاز التقديم

في الفعل

وللفعل ان يجيز مع الوصف لا مع اسم التفضيل والتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز
اذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد قاله ابن الضائع وهذا يرد قول الفارسي ان
التمييز كالنعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور والله اعلم هذا باب حروف الجر و
يسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم اي تربط بينهما وحروف
الصفات لانها تحدث صفة في الاسم من ظرفية او غيرها وهي عشرون حرفا كما في النظم ثلثة
مضت في باب الاستثنا وهي خلا وعدا وحاشا الجارات فلا حاجة الى اعادتها وثلثة
شاذة في عمل الجر احدها متى في لغة هذيل بالتصغير وهي عندهم بمعنى من الابتدائية حكى يعقوب
ذلك عنهم وسمع من بعضهم اخرجها متى كمه اي من كمه وقال شاعرهم وهو ابو ذويب الهذلي
في وصف السحاب شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج اي من لجج جمع لجة بضم اللام
وهو معظم الماء والنئيج بفتح النون وكسر الهمزة وسكون الياء اخر الحروف وبالجيم
المر السريع مع الصوت يقال ان السحاب في بعض الاماكن تدنو من البحر الملح فتمد منها
خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة
الى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى في زمن صعودها وترفعها ثم تمطر حيث
يشاء الله تعالى والثاني لعل في لغة عقيل بالتصغير قال شاعرهم لعل الله فضلكم علينا
بشيء ان امكم شريم بجر الجلالة بلعل وشريم بفتح الشين المعجمة المراة المفضاة
ولهم في لامها الاولى الاثبات كما مر والحذف كقوله علَّ صروف الدهر او دولاتها
الفوائد صروف ولهم في لامها الثانية الفتح والكسر وانشدوا عليهما لعل الله يمكنني
عليها جهارا من زهير او اسيد فهذه اربع لغات ولا يجوز الجر في بقية لغات لعل
الثالث كي ولا تجر معربا ولا اسما صريحا وانما تجر ثلثة لا رابع لها احدها ما الاستفهامية
يقولون اذا سالوا عن علة شيء كيمه والاصل كيما فحذفت الف ما وجوبا وجيء بهاء السكت
وقفا حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة والاكثر عندهم ان يقولوا لمه باللام
والمعنى لاي شيء كان كذا الثاني ما المصدرية وصلتها فانهما في تاويل الاسم كقوله
وهو النابغة اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع فكي جارة لمصدر مؤول
من ما وصلتها وهي حرف تعليل بمنزلة اللام اي انما يراد الفتى للضر والنفع اي لضر
من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع ويروى يرجى الفتى وكون ما فيه مصدرية قاله ابن

وهو قليل وتقول ما فيه كافة لكي عن عمل الجر مثلها في ربما وقول قيب الموضح في حاشيته
وان المصدرية مضمرة بعدها سهو الثالث ان المصدرية المضمرة وصلتها نحو جيئت
تكرمني اذا قدرت ان بعدها والاصل كي ان تكرمني فحذفت ان استغناء عنها بنيتها
بدليل ظهورها في الضرورة كقوله وهو جميل بن عبد الله فقالت اكل الناس
اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا فتغر وتخدعا مبنيان للفاعل و
المنح الاعطاء متعد لاثنين اولهما اكل الناس وثانيهما لسانك على حذف
مضاف والمعنى اصبحت مانحا كل الناس حلاوة لسانك والغرور والخداع فهو
عطف تفسيري وهو ارادة المكروه بالانسان من حيث لا يعلم وجعل ابن مالك
في التسهيل اظهارها ان بعد كي قليلا ولم يجعله ضرورة كما فعل الموضح والاولى
فيما اذا لم تذكر ان بعد كي ان تقدر كي مصدرية ناصبة للمضارع بنفسها
فتقدر اللام قبلها استغناء عن ذكرها بنيتها بدليل كثرة ظهورها معها نحو قوله
تعالى لكيلا تاسوا فهذه ستة احرف والاربعة عشر الباقية من العشرين تسمى
سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي من والى وعن وعلى وفي والبا واللام وهي بالنسبة الى
الوضع على ثلثة اقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان البا واللام
وما هو موضوع على حرفين وهو ثلثة من وعن وفي وما هو موضوع على ثلثة
احرف وهو اثنان الى وعلى وبدا منها بمن لانها ام حروف الجر قاله صاحب درة الغواص
وغيره مثال جرها المضمر والظاهر نحو ومنك ومن نوح ومثال الى الى الله مرجعكم اليه
مرجعكم ومثال عن لتركبن طبقا عن طبق رضي الله عنهم ومثال على وعليها وعلى
الفلك تحملون ومثال في وفي الارض آيات وفيها ما تشتهيه الانفس ومثال البا آمنوا
بالله وآمنوا به ومثال اللام لله ما في السموات له ما في السموات وسبعة تختص بالظاهر
وهي المشار اليها في النظم بقوله بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى والكاف والواو ورب
والتا وهي بالنسبة الى الوضع اربعة اقسام ما وضع على حرف واحد وهو ثلثة الكاف
والواو والتا وما وضع على حرفين وهو مذ خاصة وما وضع على ثلثة احرف وهو منذ
ورب وما وضع على اربعة احرف وهو حتى خاصة وتنقسم بالنسبة الى عملها في الظاهر
اربعة اقسام ايضا ما لا يختص بظاهر بعينه وهو ثلثة حتى والكاف والواو نحو حتى مطلع الفجر

يعني

يس كمثله شيء والطور وقد تدخل حتى والكاف في الضرورة على الضمير فالاول كقوله
خناثًا تقصد كل فج ترجي منك انها لا تخيب والكوفيون والفرا لا يخصون ذلك بالضرورة
قاله في المغني والثاني كقول العجاج يصف حمارا وحشيا خلى الذنابات شمالا كثبا ام
او عالٍ كها او اقربا فادخل الكاف على الهاء العائدة على الذنابات بفتح الذال المعجمة والنون وبعد
الالف يا موحدة جمع ذنابا وهي في الاصل شبه المخاط يقع من انوف الابل وهنا اسم
موضع بعينه وام اوعال اسم هضبة بعينها وهو في الاصل جبل منبسط على وجه الارض
وشمالا ظرف وكثبا بفتح الكاف والثاء المثلثة صفته ومعناه قريبا واو حرف عطف
والمعنى ان هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات ناحية شمالية قريبا منه وترك ام اوعال
كالذنابات او اقرب منها وقول الآخر وهو رؤبة يصف حمارا وحشيا واتنا وحشيات
فلا ترى بعلا ولا حلائلا كهو ولا كهن الا حاظلا فادخل الكاف في الاول على ضمير الحمار الوحشي
وفي الثاني على ضمير الاتان الوحشيات والبعل الزوج والحلائل جمع حليلة الرجل وهي امرأته
والحاظل بالحاء المهملة والظاء المشالة المانع من التزويج كالعاضل والمعنى انك لا ترى
بعلا مثل الحمار الوحشي ولا زوجات مثل الاتان الوحشيات الا مانعا وما يختص بالزمان
وهو مذ ومنذ والى ذلك اشار الناظم بقوله واخصص بمذ وقتا فاما قولهم ما رايته
مذ ان الله خلقه بفتح الهمزة على انها مصدرية وهي صلتها في تاويل مصدر مجرور بمذ في
الصورة الظاهرة فتقديره مذ زمن ان الله خلقه فمذ في الحقيقة انما جرت زمانا محذوفا
مضافا الى المصدر لا المصدر اي مذ زمن خلق الله اياه فاندفع بهذا التقدير السؤال واما
على رواية من كسر الهمزة فمذ فيه اسم لدخولها على الجملة وما يختص بالنكرات وهو رب
بضم الراء واليه الاشارة بقول الناظم وبرب منكرا نحو رب رجل كريم لقيته وقد تدخل
في الكلام النثر على ضمير غيبة ملازم للافراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق
للمعنى من افراد وتذكير وفرعهما كقوله ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا
وربه امراة وربه امراتين وربه نساء كل ذلك بافراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز
للمعنى وقد قال الشاعر ربه فتية دعوت الى ما يورث الحمد دائبا فاجابوا فاتى بالضمير مفردا
مفسرا بتمييز مجموع مطابق للمعنى وهو فتية هذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون
جواز مطابقته لفظا نحو ربها امراة وربهما رجلين وربهم رجالا وربهن نساء

اختلف في الضمير المجرور برب فقيل معرفة واليه ذهب الفارسي وكثيرون وقيل نكرة
اختاره الزمخشري وابن عصفور لانه عايد على واجب التنكير وجعل الناظم دخول
رب والكاف على الضمير نادرا فقال وما رووا من نحو ربه فتى نزر كذا كها ونحوه اتى
وما يختص بالله ورب بفتح الرا حالكونه مضافا للكعبة او لياء المتكلم وهو تا في
القسم واليه اشار الناظم بقوله والتا لله ورب نحو وتالله لاكيدن اصنامكم
وترب الكعبة وتربي لا فعلن حكاه الاخفش وتربنا ارحم وتحيا تك حكاه سيبويه
فصل في ذكر معاني الحروف الجارة والصحيح عند البصريين ان حروف الجر لا
ينوب بعضها عن بعض بقياس كما لا ينوب احرف الجزم واحرف النصب وما اوهم
ذلك فهو عندهم اما مؤول تاويلا يقبله اللفظ واما على تضمين الفعل
معنى فعل يتعدي بذلك الحرف واما على شذوذ انابة كلمة عن اخرى وهذا الاخير
هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتاخرين ولا يجعلون ذلك شاذا
ومذهبهم اقل تعسفا قاله في المغني لمن سبعة معان احدها التبعيض عند
الفارسي والجمهور وصححه ابن عصفور وعلامتها جواز الاستغنا ببعض عنها
نحو لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون اي بعض ما تحبون ولهذا قري بعض ما تحبون
قراه ابن مسعود المعنى الثاني بيان الجنس عند جماعة من المتقدمين و
المتاخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها اذا نبيت معرفة نحو فاجتنبوا
الرجس من الاوثان فان نبيت نكرة فهي ومجرورها في موضع جملة نحو يحلون
فيها من اساور من ذهب فمن ذهب بيان لاساور اي هي ذهب ومن الاولى للابتدا
عند الجمهور وزايدة على راي الاخفش ويدل له قوله تعالى وحلوا اساور المعنى
الثالث ابتدا الغاية المكانية باتفاق من البصريين والكوفيين بدليل المنتهي
الغاية بعدها نحو سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد
الاقصى وابتدا الغاية الزمانية وفاقا للكوفيين والاخفش والمبرد وابن درستويه
وخلافا لاكثر البصريين في منعهم ذلك ويدل له الكتاب العزيز قوله تعالى من اول
يوم احق ان تقوم فيه والحديث وهو قول انس مطرنا من الجمعة الى الجمعة رواه
البخاري من حديث شريك بن عبد الله بن ابي نمر وعن انس وقول بعض العرب من

الا

الآن الى الغد حكاه الاخفش في المعاني وقول الشاعر النابغة الذبياني يصف السيوف
تخيرن من ازمان يوم حليمة الى اليوم قد جربن كل التجارب فمن ان مان لابتداء الغاية
الزمانية وتخيرن وجربن مبنيان للمفعول والنون المتصل بهما نايب الفاعل وهي راجعة
الى السيوف المحدث عنها في بيت قبله وتخيرن اصطفين وجربن اختبرن ويوم حليمة
يوم مشهور من ايام العرب وهو اليوم الذي سار فيه المنذرين المنذر لقتال
ابن الاعرج الغساني وحليمة هي بنت الحارث بن ابي شمر والتجارب جمع تجربة وحمل
المخالفون هذه الادلة على حذف المضاف والتقدير في الاية من تاسيس اول يوم وفي
الحديث من صلوة الجمعة وفي البيت من استمرار ازمان وكل ما اشبهها واجيب بان
الاصل عدم الحذف وقد يكون ابتداء الغاية في غير المكان والزمان نحو من محمد ر
سول الله الى هرقل عظيم الروم والمعنى الرابع التنصيص على العموم او لتاكيد التنصيص عليه
وهي الزايدة فالاول الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو ما جاني من رجل فهي للتنصيص
على العموم الا ترى انه قبل دخول من يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس على سبيل العموم
ولهذا يصح ان يقال بل رجلان وبعد دخولها تصير نصا في نفي الجنس على سبيل العموم
فيمتنع ان يقال بل رجلان والثاني الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو ما جاني
من احد فهي لتوكيد التنصيص على العموم لان النكرة الملازمة للنفي تدل على
العموم نصا فزيادة من انما افادت مجرد التوكيد لان ما جا احد وما جاء من احد سيان
في افهام العموم دون احتمال فان قلت اذا كانت من تفيد التنصيص فكيف تكون زايدة
اجيب بان المراد من زيادتها تاتي في موضع يطلبه العامل بدونها فتصير مقحمة
بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها مخلا بالمعنى المراد كما قالوا في لا انها
زايدة في قولهم جئت بلا زاد مع ان سقوطها يخل بالمعنى ومن الزايدة ثلاثة
شروط عند الجمهور احدها ان يسبقها نفي اي اداة كانت او نهي بلا او استفهام بهل
خاصة وفي الحاق الهمزة بها نظر وفي الارتشاف لو قلت كيف تضرب من رجل او
تضرب من رجل لم يجز انتهى ولعل الفرق ان هل لطلب التصديق دايما والثاني ان
يكون مجرورها نكرة كما مر والثالث ان يكون مجرورها المنكر اما فاعلا نحو ما ياتيهم من
ذكر فذكر فاعل بياتيهم او مفعولا به نحو هل تحس منهم من احد فاحد مفعول تحس ومبتدا نحو هل

خالق غير الله فخالق مبتدا وغير الله نعت على المحل والخبر محذوف تقديره لكم وليس يرزقكم الخبر لان
هل لا تدخل على مبتدا مخبر عنه بفعل على الاصح واجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها
فقط نحو قد كان من مطر واجازها الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم
الناظم في التسهيل وعلله في شرحه بثبوت السماع بذلك نثرا ونظما الخامس معنى البدل
نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة اي بدل الاخرة وانكر قوم مجيء من للبدل وقالوا
التقدير ارضيتم بالحيوة بدلا من الاخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف
واما هي فللابتدا نقله في المغني واقره المغني السادس الظرفية عند الكوفيين مكانية
او زمانية فالاول نحو ماذا خلقوا من الارض اي في الارض والظاهر انها لبيان الجنس
مثلها في ما ننسخ من اية قاله في المغني والثاني اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة اي في يوم
الجمعة المغني السابع التعليل عند جماعة كقوله تعالى مما خطاياهم اغرقوا اي اغرقوا لاجل
خطاياهم فقدمت العلة على المعلول للاختصاص وقال الفرزدق في مدح زين العابدين
علي بن ابي طالب عليهم السلم يغضي حياء ويغضى من مهابته فما يكلم الا حين يبتسم
اي يغضى منه لاجل مهابته والاغضا بالغين والضاد المعجمتين ارخا الجفون واقتصر
النظم على قوله بعض وبين وابتدا في الامكنة بمن وقد تاتي لبعض الازمنة وزيد في نفي
وشبهه فجر نكرة وزاد في المغني ثامنا وهو المجاوزة نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر
الله اي عن ذكر الله وتاسعا وهو الانتهاء كقولك قربت منه فانه مساو لقولك تقربت
اليه قاله ابن مالك وعاشرا وهو الاستعلا عند الاخفش والكوفيين نحو ونصرناه من
القوم اي عليهم وخرجها المانعون على التضمين اي منعناه بالنصر من القوم وحادي
عشر وهو الفصل بالصاد المهملة وهي الداخلة على ثاني المتضادين ونحوهما نحو والله
يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب ونحو لا اعرف زيدا من عمرو وثاني
عشر موافقة الباء عند بعض البصريين وقيل بعض الكوفيين نحو ينظرون من طرف خفي
اي بطرف نقله الاخفش عن يونس وثالث عشر موافقة عند نحو لن تغني عنهم اموالهم
ولا اولادهم من الله شيئا اي عند الله قاله ابو عبيدة ورابع عشر مرادفة ربما كقوله
وانا لمما يضرب الكبش ضربة قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم وخامس عشر
الغاية قال سيبويه وتقول رايته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك واسقطها هنا

كما في بعضها من الرد له واللام لمعان احدها الملك نحو لله ما في السموات
المعنى الثاني شبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص والاستحقاق فالاول نحو
السرج للدابة والثاني نحو العمارة للدار لان الدابة والدار لا يتصور منهما الملك و
الفرق بينهما ان التي للاستحقاق هي الواقعة باين معنى وذات والتي للاختصاص
بخلاف ذلك والمعنى الثالث التعدية الى المفعول به نحو ما اضرب زيدا لعمرو لان ضرب
متعد فى الاصل ولكن لما بنى منه افعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا
فعدي بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وهذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين
الى ان الفعل باق على تعديته بتقبل وان اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية
للعامل لما ضعف باستعماله فى التعجب وهذا الخلاف مبني على ان فعل التعجب اذا
صيغ من متعد هل يبقى على تعديته اولا ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون
الى الثاني ومثل الناظم للتعدية في شرح الكافية بقوله تعالى فهب لي من لدنك
وليا وتبعه ابنه قال الموضح فى المغنى والاولى عندي ان يمثل للتعدية بنحو ما اضرب زيدا
لعمرو وكما مثل هنا ووجه الاولوية ان ابن مالك مثل بالاية لشبه التمليك فى شرح التسهيل
فصار المثال محتملا وقد علمت ان مثال الموضح ليس متفقا عليه فكيف يكون اولى
ولم اقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن فالاولى اسقاطه كما اسقط فى التسهيل
وشرحه المعنى الرابع التعليل كقوله وهو ابو صخر الهذلي وانى لتعروني لذكراك هزة كما
انتفض العصفور بلله القطر اي لاجل ذكري اياك المعنى الخامس التوكيد وهي الزائدة
وهو انواع منها المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله نحو قوله وهو ابن ميادة
الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك ابن مروان وملكت ما
بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد اي اجار مسلما وهو بالجيم وقال الدما
ميني لا يتعين الزيادة فيه لاحتمال ان يكون اجار بمعنى فعل الاجارة واللام صلة له
انتهى واما ردف لكم فالظاهر انه اي ردف ضمن معنى اقترب فاللام صلة له لا زائدة
وبه جزم فى المغنى فقال وليس منه ردف لكم خلافا للمبرد ومن وافقه بل ضمن ردف معنى
اقترب فهو مثل اقترب للناس حسابهم انتهى ومنها المعترضة بين المتضايفين كقولهم
يا بؤس للحرب والاصل يا بؤس الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل انجرار ما بعدها

بها او بالمضاف قولان قال في المغني ارجحهما الاول لان اللام اقرب ولان الجار
لايعلق اشي وهو مشكل لان من شان المضاف ان يجر المضاف اليه والا فلا اضافة
ومنها لام المستغاث فانها زايدة عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة اسقاطها
المعنى السادس تقوية العامل الذي ضعف اما بكونه فرعا في العمل كالمصدر واسمي
الفاعل والمفعول وامثلة المبالغة نحو عجبت من ضرب زيد لعمرو ونحو مصدقا لما
معهم ونحو زيد معطي للدراهم ونحو فعال لما يريد ومنع ابن مالك زيادتها
مع عامل يتعدى لمفعولين ورد بقوله ولا الله يعطي للعصاة مناهم واما
بتاخره عن المعمول مع اصالته في العمل نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون والاصل والله اعلم
ان كنتم تعبرون الرؤيا فلما اخر الفعل وتقدم معموله عليه ضعف عمله فقوي
باللام المقوية زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة اللازم
ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها بل هي بينهما فلها منزلة بين منزلتين
وهو مشكل فان الزايدة المحضة لا تتعلق بشي وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي
قوي عند الموضح فتكون متعلقة غير متعلقة في آن واحد وهو ممتنع لادائه الى
الجمع بين نقيضين المعنى السابع انتهاء الغاية نحو كل يجري لاجل مسمى اي الى اجل
المعنى الثامن القسم ويختص بالجلالة لانها خلف عن التا المثناة نحو لله لا يوخر
الاجل اي تالله المعنى التاسع التعجب نحو لله درك اي ما اكثر درك بالدال المهملة
المعنى العاشر الصيرورة عند الاخفش وتسمى ايضا لام العاقبة ولام المال نحو لدوا للموت
وابنوا للخراب فلكلكم يصير الى ذهاب فان الموت ليس علة الولد والخراب ليس علة
البناء ولكن صار عاقبتهما ومآلهما الى ذلك ومن منع الصيرورة في اللام ردها
الى التعليل بحذف السبب واقامة المسبب مقامه المعنى الحادي عشر البعدية
بالباء الموحدة فتكون مرادفة لبعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس اي بعده
وجعلها في باب المفعول له لام التعليل وتقدم فيه معنى الدلوك المعنى الثاني
عشر الاستعلاء خفيفة نحو ويخرون للاذقان جمع ذقن اي عليها ومجازيه نحو
ان اساتم فلها اي عليها قاله في المغني وتاتي للنسب نحو لزيد عم هو لعمرو خال
وللتبليغ نحو قلت لعبادي قاله ابن مالك وللتبيين نحو سقيا لك قاله سيبويه

الحرة

و للظرفية نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة اي فيه وبمعنى عند كقراءة
الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم اي عند مجيئه اياهم قاله
ابو الفتح وبمعنى من نحو ونحن لكم يوم القيمة افضل اي نحن افضل منكم يوم
القيمة وبمعنى عن اذا استعملت مع القول نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا
اي عن الذين امنوا قاله ابن الحاجب وللتمليك وشبهه نحو وهبت لزيد دينارا
او نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا قاله ابن مالك في التسهيل وتبعه الموضح
في المغني واقتصر في النظم على قوله واللام للملك وشبهه وفي تعدية ايضا و
تعليل قفي وزيد والباء الموحدة اثنا عشر معنى ايضا احدها الاستعانة وهي الداخلة
على آلة الفعل حقيقة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم او مجازا نحو بسم الله
الرحمن الرحيم لان الفعل لا يتاتى على هذا الوجه الاكمل بها حكاه في المغني وهو احد
قولي الزمخشري في البسملة والقول الثاني انها للمصاحبة وهو الاظهر عنده المعنى
الثاني التعدية بالتاء المثناة فوق وتسمى باء النقل وهي المعاقبة للهمزة في تصيير
الفاعل مفعولا واكثر ما تعدي الفعل القاصر نحو ذهب الله بنورهم اي اذهب
وقرئ اذهب الله نورهم وبهذه الاية رد على المبرد والسهيلي حيث زعما ان بين
التعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب
قاله في المغني المعنى الثالث التعويض وتسمى باء المقابلة وهي الداخلة على الاعواض
والاثمان حسا نحو بعتك هذا الثوب بهذا العبد فمدخول الباء هو الثمن او معنى نحو
كافات احسانه بضعف فمدخول الباء هو العوض قال في المغني ومنه ادخلوا الجنة
بما كنتم تعملون وانما لم تقدرها باء السببية كما قال المعتزلة وكما قال الجميع
يعني من اهل السنة في لن يدخل احدكم الجنة بعمله لان المعطي بعوض قد يعطى
مجانا واما المسبب فلا يوجد دون السبب وبهذا تبين انه لا تعارض بين
الحديث والاية لاختلاف محملي البائين جمعا بين الادلة انتهى المعنى الرابع الالصاق
وهو اصل معانيها قال سيبويه فانما هي للالصاق والاختلاط ثم قال وما اتسع من
هذا في الكلام فهذا اصله قال في المغني ثم الالصاق حقيقي نحو امسكت بزيد اي قبضت

على شيء من جسمه او على ما يحبسه من ثواب ونحوه ولو قلت امسكته احتمل ذلك وان
تكون منعته من التصرف ومجازي نحو مررت بزيد اي الصقت مروري بمكان
يقترب من زيد اشى فجعل الالصاق بما يقرب منه كالالتصاق به ثم الحقيقي نوعان
ما لا يصل الفعل الا حرفه كسطوت بزيد وما يصل الفعل بدونه نحو امسكت
بزيد فان البا افادت ان امساكك لزيد كان مباشرة منك له بخلاف امسكت
زيدا فانما يفيد منعه التصرف بوجه ما المعنى الخامس التبعيض اثبته الاصمعي والفارسي
والقتبي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه عينا يشرب بها عباد الله اي منها
فامسحوا برؤسكم وعليه بنى الشافعي مذهبه في مسح لبعض الراس في الوضوء
لما قام عنده من الادلة المعنى السادس المصاحبة وهي التي يصلح في موضعها مع
او يغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو وقد دخلوا بالكفر اي معه او كافرين المعنى السابع
المجاوزة وهي التي يحسن في مكانها عن قبل ويختص بالسؤال نحو فاسئل به
خبيرا اي عنه بدليل تسالون عن ابنائكم وقيل لا تختص بالسؤال بدليل ويوم
تشقق السماء بالغمام اي عنه وزعم البصريون انها لا تكون بمعنى عن اصلا و
تاولوا ما ورد من ذلك المعنى الثامن الظرفية وهي التي يحسن في مكانها في ثم
الظرفية مكانية وزمانية نحو وما كنت بجانب الغربي اي فيه والزمانية نحو نجيناهم
بسحر اي فيه المعنى التاسع البدل وهي التي تحسن في مكانها بدل كقول بعضهم
وهو رافع بن خديج الصحابي رض ما يسرني اني شهدت بدرا بالعقبة اي بدلها
المعنى العاشر الاستعلاء وهي التي تحسن في موضعها على نحو ومن اهل الكتاب من ان
تامنه بقنطار اي على قنطار قاله الاخفش ويدل له هل امنكم عليه الا كما امنتكم
على اخيه ونحو واذا مروا بهم يتغامزون اي مروا عليهم بدليل وانكم لتمرون
عليهم مصبحين المعنى الحادي عشر السببية وهي الداخلة على سبب الفعل نحو فبما
نقضهم ميثاقهم لعناهم اي لعناهم بسبب نقضهم ميثاقهم كما ان باء الاستعانة
هي الداخلة على آلة الفعل كما تقدم فلا يندرج احدهما في الاخر خلافا لابن مالك
فانه ادرج باء الاستعانة في باء السببية وعد من مفرداته المعنى الثاني عشر التوكيد
وهي الزائدة وتزاد مع الفاعل نحو كفى بالله شهيدا او مع المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم

الى التهلكة. ومع المبتدا نحو بحسبك درهم ومع خبر ليس نحو ليس زيد بقائم وتاتي
البا للقسم وهي اصل احرفه وتستعمل في القسم الاستعطافي وهو المؤكد لجملة طلبية
نحو بالله هل قام زيد اي اسئلك بالله مستحلفا وغير الاستعطافي وهو المؤكد
لجملة خبرية نحو بالله لتفعلن وللغاية نحو قد احسن بي اي الي وقيل ضمن احسن معنى
لطف وللتفدية نحو بابي انت وامي اي فداك ابي وامي واقتصر الناظم عن قوله
والظرفية استبن بباوفي وقد تبينا السببا بالبا استعن وعد عوض الصق ومثل
مع ومن وعن بها انطق وليفي ستة معان احدها الظرفية حقيقية مكانية او زمانية
فالاولى نحو في ادني الارض والثانية نحو في بضع سنين فادنى وبضع اكتسبا الظرفية
من المضاف اليهما فان ادنى اسم تفضيل من الدنو وبضع اسم لما بين الثلاث الى
التسع او مجازية اما يكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم في القصاص حيوة
او الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو اصحاب الجنة في رحمة الله او بالعكس ولقد كان
لكم في رسول الله اسوة حسنة وفي بعض النسخ لقد كان في يوسف الاية المعنى الثاني
السببية نحو لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم اى لمسكم عذاب عظيم بسبب ما افضتم اي خضتم
والثالث المصاحبة عند الكوفيين وهي التي يحسن موضعها مع نحو قال ادخلوا في امم
اي مع امم والرابع الاستعلا عند الكوفيين والقتيبي وهي التي يحسن موضعها على
نحو لاصلبنكم في جذوع النخل اي عليها وقيل ان في هنا ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب
لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء لما لقيه للمقبور والخامسة للمقايسة وهي الداخلة بين
مفضول سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع الحياة الدنيا في الاخرة الا قليل اي بالقياس الى
الاخرة والسادس بمعنى البا عند الكوفيين والقتيبي كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون
بطعن الاباهر والكلا اي بصيرون بطعن وهو بالبا الموحدة وكسر الصاد المهملة جمع
بصير لغة فوارس والاباهر جمع الابهر وهو عرق اذا قطع مات صاحبه والكلا جمع كلوة
وتاتي في بمعنى من نحو في تسع آيات اي منها قاله الموفق وللتعويض وهي الزايدة عوضا عن
اخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت اصله ضربت من رغبت فيه اجازه ابن
مالك وحده قال في المغني وفيه نظر وللتوكيد وهي الزايدة لغير تعويض اجازه الفارسي في
الضرورة واجازه بعضهم في الكلام وجعل منه وقال اركبوا فيها اي اركبوها واقتصر الناظم

على الظرفية والسببية كما يوخذ من قوله والظرفية استبن بها في وقد بتبيان السببا
وعلى اربعة معان احدها الاستعلا على مجرورها وهو الغالب نحو وعليها وعلى الفلك
تحملون او على ما يقرب منه نحو او اجد على النار هدي والثاني الظرفية كفي قاله الكوفيون
نحو ودخل المدينة على حين غفلة اي في حين غفلة والثالث المجاوزة كعن كقوله وهو مخيف
العامري اذا رضيت علي بنو قشير لعمر والله اعجبني رضاها اي اذا رضيت عني وبنو قشير
بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك اعاد الضمير عليها مؤنثا
ويحتمل ان يكون رضي ضمن معنى عطف قاله في المغني وقال الكسائي حمل على نقيضه
وهو سخط وقال ابو عبيدة انما ساغ هذا لان معناه اقبلت علي الرابع المصاحبة كمع
عند الكوفيين نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم اي مع ظلمهم وتاتي بمعنى
اللام نحو ولتكبروا الله على ما هديكم اي لهدايته اياكم وبمعنى عند نحو وله على
ذنب اي عندي ومرادفة من نحو اذا اكتالوا على الناس اي منهم وموافقة الباء نحو
حقيق ان لا اقول على الله الا الحق اي بان لا اقول وبه قرا ابي وزايدة للتعويض
وغيره فالاول ان الكريم وابيك يعتمد ان لم يجد يوما على من يتكل اي عليه فحذف
عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن مالك والثاني كقول حميد بن ثور
الله الا ان سرحة مالك على كل افنان العضاة تروق نا دعلى لان راق متعدية
بنفسها تقول راقني حسن الجارية ونص سيبويه على ان على لا تزاد ولا تجر في البيت
لاحتمال تضمين تروق تشرف وللاستدراك كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء
عمله على انه لا ييئس من رحمة الله اي لكنه واقتصر الناظم على قوله على للاستعلا
ومعنى في وعن ولعن اربعة معان ايضا احدها المجاوزة ولم يذكر البصريون سواه
نحو سرت عن البلد ورميت عن القوس والمثال الاول متفق عليه والثاني مختلف فيه
فقال ابن مالك هي فيه للاستعانة بمعنى الباء لانهم يقولون رميت بالقوس وعن
القوس حكاه الفرا وفيه رد على الحريري في انكاره ان يقال ذلك الا اذا كانت القوس
هي المرمية وحكي ايضا رميت على القوس قاله في المغني الثاني البعدية بمعنى بعد وحدها نحو
نحو لتركبن طبقا عن طبق اي حالا بعد حال ويحتمل ان يكون عن على بابها والتهدي طبقا
متباعدا في الشدة عن طبق آخر دونه فيكون كل طبق اعظم في الشدة عما قبله قاله الدماميني الثالث

الاستعلاء نحو قوله تعالى ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه اي عليها ويحتمل التضمين والمعنى
فانما يبعد الخير عن نفسه بالبخل قاله الدماميني وكقول الشاعر وهو ذو الاصبع
العدواني واسمه الحرثان بن الحارث بن محرث لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني
ولا انت دياني فتخزوني اي علي لان المعروف ان يقال افضلت عليه قاله في المغني وقوله
اصله لله فحذفت اللامان الجارة والاخرى شذوذا والحسب بفتح السين
الدين وما يعده الانسان من مفاخر آبائه والديان المالك وتخزوني تسوسني و
المعنى لله در ابن عمك لا افضلت في حسب علي ولا انت مالكي فتسوسني الرابع
التعليل نحو وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك اي لاجله قاله في المغني ويجوز ان يكون
حالا من ضمير تاركي اي ما نتركها صادرين عن قولك وهذا راي الزمخشري انتهى ويكون
عن مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اي منهم ومرادفة الباء نحو وما
ينطق عن الهوى اي به وللاستعانة نحو رميت عن القوس اي به كما تقدم عن ابن
مالك والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي بدل نفس وفي الحديث صومي
عن امك اي بدل امك والظرفية كقوله ولا تك عن حمل الرباعة وانيا اي في حمل بدليل
ولا تنيا في ذكري والزيادة للتعويض من اخرى محذوفة كقوله اتجزع ان نفس اتاها
حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع قال ابن جني اراد فهلا تدفع عن التي بين
جنبيك فحذفت عن من اول الموصول وزيدت بعده واقتصر في النظم على قوله
بعن تجاوزا عنى من قد فطن وقد تجي موضع بعد وعلى والكاف لها معان ايضا احدها
التشبيه نحو قوله تعالى فكانت وردة كالدهان والثاني التعليل اثبته قوم ونفاه الاكثرون
نحو واذكروه كما هداكم فالكاف تعليلية وما مصدرية اي لهدايته اياكم واجاب الاكثرون
بانه من وضع الخاص موضع العام اذ الذكر والهداية يشتركان في امر هو الاحسان فهذا
في الاصل بمنزلة واحسن كما احسن الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام
بخصوصية المطلوب والثالث الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون قيل لبعضهم
[illegible] كيف اصبحت قال كخير اي على خير وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى
الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف اي كصاحب خير وجعل منه اي من الاستعلاء
الاخفش قولهم كن كما انت اي على ما انت عليه والكاف بمعنى على وما موصولة وانت مبتدأ

حذف خبره هذا احد الاعاريب والثاني انما موصولة وانت خبر حذف مبتدا
اي كالذي هو انت والثالث ما زايدة ملغاة والكاف جارة وانت ضمير مرفوع انيب
عن المجرور والمعنى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى والرابع ان ما كافة
وانت مبتدأ حذف خبره اي عليه او كاين والخامس ان ما كافة ايضا وانت فاعل والاصل
كما كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير والسادس ان ما زايدة وشبه الشيء بنفسه
في حالين المعنى الرابع من معاني الكاف التوكيد وهي الزايدة نحو ليس كمثله شيء اي ليس
شيء مثله كذا قدره الاكثرون اذ لو لم يقدروه كذلك صار المعنى ليس شيء مثل
مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل لان
زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله ابن جني وقيل الكاف هنا غير زايدة
ثم اختلفوا فقيل الزايد مثل كما زيدت في فان امنوا بمثل ما امنتم به قالوا وانما زيدت
هنا لتنفصل الكاف من الضمير قال في المغني والقول بزيادة الحرف اولى من القول
بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل الكاف ومثل ليستا زايدتين ثم
اختلف فقيل مثل بمعنى الذات والمعنى ليس كذاته شيء وقيل بمعنى الصفة لان المثل
والمثيل بمعنى ليس كصفته شيء وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال
فصيروا مثل كعصف ماكول زاد في المغني في معاني الكاف المبادرة وذلك اذا اتصلت
بما في نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد
السيرافي وغيرهما وهو غريب جدا انتهى واقتصر الناظم على قوله شبه بكاف وبها
التعليل قد يعنى وزايدا لتوكيد ورد ومعنى الى وحتى انتهاء الغاية مكانية او زمانية
فمثال الى في المكان نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى ومثالها في الزمان نحو ثم اتموا
الصيام الى الليل ومثال حتى في المكان نحو اكلت السمكة حتى راسها ومثالها في الزمان
سلام هي حتى مطلع الفجر وتقدم ان من معاني اللام الانتهاء ولذا جمعها الناظم
بقوله للانتها حتى ولام والى ولما يجر بحتى في الغالب امران نحو حتى راسها او متصل
بالاخر نحو حتى مطلع الفجر كما مثلنا واذا اثبتنا انها لا تجر الا اخرا او متصلا به فلا يقال
نمت البارحة حتى نصفها لان النصف ليس اخرا ولا متصلا بالاخر قالت المغاربة
قال في المغني وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري وحده فاعترض عليه بقوله

بليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يؤوسا وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل
فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به انتهى وتنبيه
الدماميني بانها في حكم الملفوظ بها ولا اثر لخصوصية النطق بها في ذلك وبمعنى
التعليل نحو جئت كي اقرأ اي للقراءة وبمعنى الواو والتاء المثناة فوق القسم نحو والله
وتالله وبمعنى من ... في الزمان فيكونان بمعنى من ان كان الزمان ماضيا كقوله
وهو زهير بن ابي سلمى بضم السين لمن الديار بقنة الحجر اقوين مذ حجج ومذ دهر اي
من حجج ومن دهر والحجج بكسر الحا جمع حجة بكسرها ايضا وهي السنة والدهر الزمان والديار
مبتدا تقدم خبره في الجار والمجرور قبله وقنة بضم القاف وتشديد النون اعلا الجبل
والحجر بكسر الحا المهملة وسكون الجيم حجر ثمود ومنازلهم بناحية الشام عند وادي
القرى واقوين بسكون القاف وفتح الواو خلون من سكانهن وقوله وهو امرء القيس
الكندي قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وربع عفت اثاره منذ ازمان اي من ازمان
وقفا امر للواحد بلفظ الاثنين على حد القيا في جهنم او بلفظ الواحد والالف بدل من نون
التوكيد الخفيفة اجراء للوصل مجرى الوقف واصله قفن وعرفان بكسر العين مصدر عرف
معرفة وعرفانا والربع المنزل وعفت درست وانمحت اثاره جمع اثر وبمعنى مذ ومنذ
الظرفية فيكونان بمعنى في ان كان الزمان حاضرا نحو ما رايته مذ او منذ يومنا اي
في يومنا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يجرا في مضي فكمن هما وفي الحضور معنى في
ويكونان بمعنى من والى معا فيدلان على ابتداء الغاية وانتهائها معا فيدخلان على الزمان
الذي وقع فيه ابتدا الفعل وانتهائه ان كان الزمان معدودا نكرة نحو ما رايته مذ او منذ
يومين اي من ابتداء هذه المدة الى انتهى بها ورب ليست للتعليل دايما خلافا
للاكثرين ولا للتكثير دايما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا
وللتعليل قليلا قاله في المغني فالاول كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين
وكقوله عليه الصلوة والسلام يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة وقول بعض العرب
عند انقضاء رمضان يا رب صايمه لن يصومه وقايمه لن يقومه باضافة صايم وقايم الى
ضمير رمضان وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى المضي
وقول الشاعر فيا رب يوم قد لهوت وليلة بانسة كانها خط تمثال ورجح الدليل الثانية

والحديث والمثال مسوقات للتخويف والبيت مسوق للافتخار ولا يناسب واحد منهما التقليل قاله في المغني والثاني وهو التقليل كقوله وهو رجل من ازد السراة الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان وذي شامة سوداء في حر وجهه مجللة لا تنقضي لاوان ويكمل في تسع وخمس شبابه ويهرم في سبع معا وثمان وعن الفارسي انه عمرو الجبني سئل امرؤ القيس عن مراد الشاعر فقال يريد بذلك عيسى وادم عليهما الصلوة والسلام وتمر ويلده بسكون اللام وفتح الدال او ضمها واصله لم يلد بكسر اللام وسكون الدال فسكن اللام تشبيها لها بنا كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا لفتحة اليا او بالضم اتباعا لضمة الها والشامة الخال وهي النكتة السودا في الجسم المخالف للونها وفي رواية شامة غراء وهو غير مناسب للشامة اذا لغراء البيضاء والشامة سودا والحر من الوجه ما بدا من الوجنه وهو ما ارتفع من الخد قاله الدماميني ومجللة اي ناغر وجمال وروي محلحة بتقديم الجيم على الحا المهملة منكسة ويهرم اي يشيب قال الجلي فصل من هذه الحروف ما انظم مشترك بين الحرفية والاسمية وهو خمسة احدها الكاف وهل سمعتها في النثر والشعر معا او في الشعر فقط قولان والاصح منهما ان اسميتها مخصوصة بالشعر كقوله وهو العجاج بيض ثلث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم فالكاف هنا اسم بمعنى مثل لان حروف الجر مختصة بالاسماء وبيض جمع بيضا والنعاج جمع نعجه وهي هنا البقر الوحشيه ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج والجم بضم الجيم جمع جماء وهي التي لا قرن لها وبالفتح الكثير ويضحكن خبر بيض والبرد بفتحتين مطر منعقد والمنهم بضم الميم الاولى وتشديد الثانية وسكون النون الذايب يعني النسوة يضحكن عن اسنان مثل البرد الذايب لطافة ونظافة ومقابل الاصح انه لا يختص بالشعر وهو ظاهر اطلاق قول الناظم واستعمل اسما والثاني والثالث عن وعلى يستعملان اسمين عند الدماميني اذا دخلت عليهما من فتكون عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق فالاول كقوله وهو قطري الخارجي ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي فعن هنا اسم بمعنى جانب لان حروف الجر مختصة بالاسماء ودريئة بفتح الدال المهملة وكسر الرا وفتح الهمزة وهي الحلقة التي يتعلم بها الطعن والرمي

ومرة مصد رمرو الثاني كقوله وهو مزاحم بن الحارث العقيلي يصف القطا غدت من عليه بعد
ما تم ظموها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل فعلى هنا اسم بمعنى فوق لدخول من عليها
وكونها بمعنى فوق هو قول الاصمعي وقال ابو عبيدة بمعنى عند والضمير المجرور بها يعود
الى فرخها وغدت بالمعجمة من اخوات كان واسمها مستتر فيها يعود الى القطا وتصل
خبرها وهو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة اي تصوت من جوفها من شدة
العطش قال ابو حاتم قلت للاصمعي كيف قال غدت والقطا انما يذهب الى الماء ليلا
فقال لم يرد الغدوة وانما هذا مثل للتعجيل والعرب تقول بكر اليّ العشية ولا بكور هنا
قاله ابن السيد وتم بفتح المثناة فوق اي كمل وظموها بكسر الظاء المشالة وسكون الميم
وهمزة بعدها قال الدماميني ما بين الوردين يستعمل في الابل ولكنه استعاره للقطا
وقال ابن السيد مدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب الى الشرب ولا تنافي بينهما و
القيض بفتح القاف وسكون الياء اخر الحروف وبالضاد المعجمة قال الدماميني القشر الاعلى من البيض
وقال العيني اراد به الفرخ هنا وزيزاء بزائين معجمتين مكسورا وهما بينهما ياء مثناة تحت
وبالمد الغليظ من الارض ويروي ببيداء بالمد المهلكة والمجهل القفر الذي ليس فيه
اعلام يهتدي بها وهو مجرور باضافة زيزاء اليه ولا يجوز ان يكون مجهل نعتا لزيزاء عند
البصريين قاله ابن السيد في شرح ابيات الجمل والى استعمال عن وعلى اسمين اشار
الناظم بقوله وكذا عن وعلى من اجل ذا عليهما من دخلا وقد تكون على فعلا ماضيا
تقول علي يعلو علوا وعلا يعلي علاء قاله ابن خالويه في الطارقية وقد تكون الى
اسما واحد الالاء الله وهي نعمة تقول الى والى قاله ابو البقا في شرح لمع ابن جني والرابع
والخامس مما تستعمل اسما منذ ومذ وذلك في موضعين اشار اليهما الناظم بقوله
ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا او اوليا الفعل احدهما ان يدخلا على اسم مرفوع نكرة
او معرفة معدودا او لا نحو ما رايته مذ يومان فيومان منكر معدود او منذ يوم
الجمعة فيوم الجمعة معرف غير معدود وهما ح اي ح اذ رفع ما بعدهما مبتدآن وما بعدهما
خبر عنهما وجب التاخير اجراء للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي
من البصريين وطايفة من الكوفيين واختاره ابن الحاجب ومعناهما الامد ان كان
الزمان حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا قاله في المغني وقال الاخفش

فيكونان ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدأ وهو مذهب الاخفش وابي
اسحق الزجاج وابي القاسم الزجاجي ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته
مذ يومان بيني وبين لقائه يومان قاله في المغني ولا يخفى ما فيه من التعسف وقيل ظرفان
وما بعدهما فاعل لكان تامة محذوفة والتقدير مذ كان يومان او يوم الجمعة وهذا مذهب
جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضا والسهيلي وقيل ظرفان وما بعدهما
خبر لمبتدأ محذوف والتقدير من الزمان الذي هو يومان وهو قول بعض الكوفيين
وهو مبني على ان منذ مركبة من من الجارة وذو الطائية او منها ومن اذ وذكر ابو
حيان في النهاية ذلك بعبارة مختصرة فقال في نحو ما لقيته منذ يومان اربعة اقوال
فللبصريين قولان قال الفارسي مذ ذلك يومان فمنذ مبتدأ ويومان خبره وقال
ابن جني بيني وبين لقائه يومان فمنذ خبر ويومان مبتدأ وللكوفيين قولان احدهما
ان من حرف وذو موصولة وهو يومان مبتدأ وخبر والجملة صلة فحذفت الواو
والمبتدأ وضمت الميم اتباعا والثاني ان الاصل من اذ مضى يومان فيومان فاعل بفعل
محذوف انتهى والموضع الثاني ان يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله وهو
الفرزدق ويرثي يزيد بن المهلب ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسمى فادرك خمسة
الاشبار فادخل مذ على الجملة الفعلية وهي عقدت وخبر زال بدني في البيت بعده
وسمى بنفع وادرك لحق والمراد بخمسة الاشبار ارتفاع قامته او موضع تبره قاله
الدماميني او اسمية كقوله وهو ميمون الاعشى وما زلت ابغي المال مذ انا يافع وليدا
وكهلا حين شبت وامردا فادخل مذ على الجملة الاسمية واليافع بالياء التحتية الغلام
الذي راهق العشرين سنة يقال يفع وايفع فهو يافع ولا يقال موفع قاله في الصحاح
والوليد الصبي والكهل ما بعد الثلاثين وقيل بعد الاربعين الى الخمسين والى الستين
والامرد الذي ليس على وجهه شيء من الشعر ولم يجاوز حد الانبات فان جاوزه
ولم ينبت فهو الثط بالمثلثة والمهملة المشددة قاله الزركشي وهما اي حين
اذ دخلا على الجملتين ظرفان باتفاق مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف
الى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة يكون هو الخبر قاله
في المغني وهو مصرح بخلاف في المسالة فلا يحسن دعوى الاتفاق السابقة منه وصل

منذ منذ فحذف النون بدليل رجوعهم الى الضم للذال عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم
ولولا ان الاصل الضم لكسروا ولو قيل بالعكس وزيدت النون كان مذهبا كما قالوا
في ابن من اصله ابن فزيدت الميم وقال ابن ملكون هما اصلان لانه لا تصرف في الحرف وشبهه
ويرده تخفيفهم ان وكان قاله في المغني وقال المالقي اذا كانت منذ اسما فاصلها منذ
واذا كانت حرفا فهي اصل نظرا الى ان الحرف لا يتصرف فيه وفيه الرد السابق وبنو
تكسر ميمها عند عكل وسكون ذال مذ قبل متحرك اعرف من ضمها وضمها قبل ساكن
اعرف من كسرها لان القريب اولى من الغريب والمالوف خير من المنكور وضم ذال مذ لغة
بني غني وبنو غني حي من غطفان قاله في الصحاح ووجه الضم انهم قدروا النون محذوفة
لفظا لا نية على حد قوله ومن قبيل نادي بالكسر بلا تنوين فصل تزاد كلمة ما بعد من وعن
والبا كثيرا او بعد اللام قليلا فلا تكفهن عن عمل الجر والى ذلك اشار الناظم بقوله
وبعد من وعن وبا زيد ما فلم يعق عن عمل قد علما فمن نحو مما خطيئاتهم وقرى خطياتهم
وهو اظهر في الاستشهاد لظهور الاعراب فيه وبه مثل في المغني وعن نحو عما قليل
والبا نحو فبما نقضهم واللام كقول الاعشى الى ملك خير اربابه فان لما كل شي قرارا يريد
فان لكل شي واذا دخل شي من هذه الاحرف المقترنة بما على فعل او جملة اسمية اولت بما ها
موصول حرفي والجملة صلتها وتزاد ما بعد رب والكاف فيبقى العمل قليلا وتكفهما كثيرا
والى ذلك اشار الناظم بقوله وزيد بعد رب والكاف فكف وقد يليهما وجر لم يكف
فالعمل كقوله وهو عدي بن الرعلا الغساني ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة
نجلاء بجر رب ضربة مع اقترانها بما وطعنة مجرور بالعطف على ضربة ونجلاء بالجيم
والمد الواسعة البينة الاتساع صفة طعنة واضيف بين الى بصرى لاشتمالها على
اماكن او على تقدير مضاف اي اماكن بصرى وهي بضم البا بلد بالشام كورة
حوران وقوله وهو عمرو بن البراقة النهمي بالنون المكسورة وتنصر مولانا ونعلم انه كما الناس
مجروم عليه وجارم فجر الناس بالكاف المقرونة بما الزائدة والمجروم بالجيم من الجرم وروي
مظلوم عليه وظالم والغالب فيما اذا زيدت بعد رب والكاف ان تكفهما عن العمل فيد
خلان على الجملة قال سيبويه جعلوها مع ما بمنزلة كلمة واحدة كقوله وهو حسل
بن حري يرثي اخاه اخ ماجد لم يخز في يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه فسيف مبتدا لم

نحنه خبره والكاف مكفوفة بما الزايدة واراد بيوم مشهد يوم صفين لما قتل
اخوه مالك بها مع علي عليه السلام واراد بعمرو عمرو بن معدي كرب وسيفه هو
الصمصامة والمشهد مصدر ميمي ومضارب جمع مضرب بكسر الراء ومضرب السيف
نحو شبر من طرفه وجمعه على حد شابت مفارقه وانما للانسان مفرق واحد والعرب
يفعلون تسمية الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد وقوله وهو جذيمة
الابرش ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات فكف رب عن الجر وادخلها على
الجملة الفعلية وهي اوفيت اي نزلت وعلم اي جبل وشمالات بفتح الشين جمع
شمال ريح تهب من ناحية القطب فاعل ترفعن والغالب على رب المكفوفة ان تدخل
على فعل ماض كهذا البيت لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل
مجهول وقد تدخل على مضارع ينزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه نحو ربما يود الذين
كفروا لو كانوا مسلمين قال الرماني انما جاز ذلك لان المستقبل معلوم عند الله
تعالى كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا وقيل التقدير ربما كان
يود وكان شانيه ورده في المغنى وندر دخولها على الجملة الاسمية خلافا للفارسي
في المنع من الدخول كقوله وهو ابو داود الايادي بدالين مهملتين اولهما مضمومة
بعدهما واو ثم الف ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار فادخل رب
المكفوفة بما على الجملة الاسمية فان الجامل مبتدأ والمؤبل نعته وفيهم خبره والجامل
بالجيم القطيع من الابل مع راعيها وقيل اسم جمع الابل لا واحد له من لفظه و
المؤبل بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة المعد للقنية والعناجيج
بعين مهملة فنون فالف فجيمين بينهما مثناة تحتانية جياد الخيل واحدها
عنجوج كعصفور وهي الخيل الطويلة الاعناق والمهار بكسر الميم جمع مهر
بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة ودخول رب المكفوفة بما على الجملة
الاسمية نادر جدا حتى قال ابو علي الفارسي يجب ان تقدر ما اسما نكرة
مجرورا برب بمعنى شيء ويقدر الجامل خبرا لضمير محذوف والجملة صفة لما وفيهم
متعلق بحال محذوفة اي رب شيء هو الجامل المؤبل كائنا فيهم وانما قدر الفارسي
ضميرا محذوفا ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما ليحصل الربط بين الصفة والموصوف

فصل

فصل تحذف رب ويبقى عملها بعد الفاء كثيرا كقوله وهو امرؤ القيس الكندي فمثلك حبلى
قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول فمثل برب المحذوفة بعد الفاء ومعنى
طرقت اتيتها ليلا والهيتها شغلتها والتمائم التعاويذ واحدها تميمة وهي العوذة
التي تعلق على الصبي وقاية من العين والسحر ومحول من احول الصبي فهو محول اذا تم له
حول اي سنة وانما خص الحبلى والمرضع بذلك لانهما ازهد النسا في الرجال واقلهن
شغفا بهم وبعد الواو اكثر لان العرب تبدل من رب الواو ومن الواو الفا لاشتراكهما
في العطف كقوله وهو امرؤ القيس ايضا وليل كموج البحر ارخى سدوله علي بانواع الهموم
ليبتلي فجر ليل برب المحذوفة بعد الواو وشبه ظلام الليل في هوله وصعوبته
وشدة امره بموج البحر واستعار له سدولا وهي الستور واحدها سدل لما يحول
منه بين البصر وادراك المبصرات وعلي متعلق بارخى والباقي بانواع للمصاحبة
ويبتلي يختبر يقول رب ليل بهذه الصفة ارخى علي ستور ظلامه مع انواع
الاحزان ليختبرني اصبر على الشدائد ام اجزع منها وبعد بل قليلا لبعدها من الواو
كقوله وهو رؤبة او العجاج بل مهمه قطعت بعد مهمه فجر مهمه برب المحذوفة
بعد بل والمهمه المفازة البعيدة الاطراف والى حذف رب وابقاء جرها بعد هذه
الاحرف الثلاث اشار الناظم بقوله وحذفت رب فجرت بعد بل والفا وبعد الواو
شاع ذا العمل وبدونهن اقل كقوله وهو جميل بن معمر رسم دار وقفت في طلله
كدت اقضي الحيوة من جلله فرسم مجرور برب محذوفة ورسم الدار ما كان
لاصقا من آثارها بالارض كالرماد ونحوه والطلل ما شخص من آثار الدار و
اقضي اموت ويروى بدل الحيوة الغداة وهي ما بين صلوة الفجر وطلوع الشمس
ومن جلله بفتح الجيم فقيل من عظم امره في عيني والجليل العظيم وقد يحذف
حرف الجر غير رب ويبقى عمله واليه الاشارة بقول الناظم وقد يجر بسوى رب لدى
حذف وهو ضربان سماعي كقول رؤبة بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج بن رؤبة
خير بالجر والحمد لله جوابا لمن قال له كيف اصبحت والاصل بخير وعلى خير فحذف الجار وابقى
عمله ورؤبة هذا من فصحاء العرب قال الزمخشري وهو من مصنوع العرب للشيخ والمنصوم
يريد بذلك تحقيق انه بدوي لا حقيقة المصنوع لان هذين البيتين لا يصنعها

الادميون ومن قرائته ان الله لا يستحي ان يضرب مثلا ما بعوضة برفع بعوضة وتياسير
واليه اشار الناظم بقوله وبعض يري مطردا كقولك بكم درهم اشتريت ثوبك
فلدرهم مجرور بمن مقدرة عند الجمهور اي بكم من درهم خلافا للزجاج في تقديره
الجر بالاضافة واحتج الجمهور بوجهين احدهما ان كم الاستفهامية لا تصلح ان
تعمل الجر لانها قائمة مقام عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام
مقامه والثاني ان الجر بعد كم الاستفهامية لو كان بالاضافة لم يشترط
دخول حرف الجر على كم فاشتراط ذلك دليل على ان الجر بمن مضمرة لكون حرف
الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن بخلاف كم الخبرية فانه لما لم يشترط دخول
حرف الجر عليها كان تمييزها مجرورا بالاضافة لا بمن مضمرة خلافا للفراء وقولهم
اذ في الدار زيدا والحجرة عمرا فالحجرة مجرورة بحرف جر محذوف اي وفي الحجرة عمرا اذ
لو عطفت على المجرور بفي لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك
ممتنع عند سيبويه لضعف العاطف عن ان يقوم مقام عاملين مختلفين
خلافا للاخفش اذ قدر العطف على معمولي عاملين فجعل الحجرة معطوفة على الدار
وعمرا معطوفا على زيد والدار وزيد معمولان لعاملين مختلفين فان العامل
في الدار حرف الجر والعامل في زيد ان وكقولهم مررت برجل صالح الا صالح فطالح حكاه
يونس بجر صالح وطالح بحرف جر محذوف وتقديره ان لا امر بصالح فقد
مررت بطالح هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه ان لا اكن مررت بصالح
فبطالح قيل وتقدير سيبويه هو الصواب قال البطليوسي في شرح كتاب
سيبويه اذا قلت ان لا امر نقضت المعنى فانك قد قلت مررت بصالح
ثم تقول ان لا امر بصالح فيما يستقبل وانما المرور واقع فلا بد من اضمار
لكون فتقول ان لا اكن فيما يستقبل موصوفا بكوني مررت بصالح فانا قد
مررت بطالح نقله المرادي في شرح التسهيل عنه في باب كان واقره هذا
باب الاضافة وهي لغة مطلق الاسناد قال امرؤ القيس فلما دخلناه اضفنا
ظهورنا الى كل حاري جديد مشطب يريد لما دخلنا هذا البيت اسندنا ظهورنا
الى كل رحل منسوب الى الحيرة مخطط فيه طرائق واصطلاحا اسناد اسم الى غيره

على تنزيل الثاني من الاول منزلة تنوين او ما يقوم مقام تنوينه قاله الموضح وفي شرح
الشذور يحذف التنوين من الاسم الذي تريد اضافته [illegible] كتنوين
ثوب تنوين مقدر كتنوين دراهم لان غير المتصرف فيه تنوين مقدر منع من
ظهوره مشابهة الفعل والذي يدل على ان فيه تنوينا مقدرا نصبا التمييز في نحو هو
احسن وجها اذ لا ينصب نحو هذا الا عن تمام الاسم بالتنوين لقولك في ثوب ودراهم
ثوب زيد ودراهمه فتحذف من ثوب تنوينه الظاهر ومن دراهم تنوينه المقدر لان
التنوين يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما ويحذف ما فيه
نون تلي علامة الاعراب وهي اربعة الاول والثاني نون التثنية وشبهها فالاول
نحو تبت يدا ابي لهب فيدا تثنية يد والاصل يدان فحذفت النون للاضافة لانها تلي علامة
الاعراب وهي الالف والثاني نحو هذان اثنا زيد فاثنا شبيهة بالتثنية في الاعراب بالحروف
وليست تثنية حقيقة اذ لا يقال في مفردها اث والاصل اثنان فحذفت النون
للاضافة لما ذكرنا والثالث والرابع جمع المذكر السالم وشبهه فالاول نحو والمقيمي
الصلوة فالمقيمي جمع مقيم جمع مذكر سالم والاصل والمقيمين فحذفت نون الجمع
للاضافة لانها تلي علامة الاعراب وهي الياء والثاني نحو عشرو عمرو فعشرو شبيه بجمع
المذكر السالم في اعرابه بالحروف وليس بجمع حقيقة لانه لا مفرد له وانما حذفت نون
المثنى والجمع وشبههما لانها اشبهت التنوين في كونها على علامة الاعراب كما ان
التنوين يلي علامة الاعراب ولهذا لا تحذف النون التي تليها علامة الاعراب نحو بساطين
زيد وشياطين الانس لانها لا تشبه التنوين فيما ذكر لان النون في هذين المثالين تليها
علامة الاعراب وهي الحركة بناء على ان الاعراب واقع بعد اخر الكلمة من غير فاصل فتكون
الحركة فيهما بعد النون وهذا احد القولين في المسئلة والقول الثاني ان الاعراب مقارن
للحرف المعرب لا بعده والحذف للنون والتنوين من المضاف فاشار الناظم بقوله
نونا تلي الاعراب او تنوينا مما تضيف احذف وجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه
وهو الاصح لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله لا بمعنى اللام خلافا للزجاج
ولا بالاضافة خلافا للسهيلي وابي حيان في النكت الحسان ولا بحرف مقدر نائب عنه
المضاف خلافا لابن البادش فصل وتكون الاضافة على معنى اللام بكثرة لانها الاصل ولذلك

اقتصر عليها الزجاج وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى في بقلة ولهذا يذكره الا ابن مالك
تبعا لطايفة قليلة وضابط الاضافة التي تكون بمعنى في ان يكون الثاني وهو المضاف
اليه ظرفا للاول وهو المضاف سواء كان زمانا او مكانا فالزمان نحو مكر الليل
وتربص اربعة اشهر والمكان نحو يا صاحبي السجن وشهيد الدار فالليل ظرف للمكر و
السجن ظرف للصاحبين والتقدير مكر في الليل ويا صاحبان في السجن وضابط الاضافة
التي تكون بمعنى من ان يكون الاول وهو المضاف بعض الثاني وهو المضاف اليه وان
يكون المضاف اليه صالحا للاخبار به عنه اي عن المضاف كخاتم فضة لان الخاتم
الذي هو المضاف بعض جنس الفضة المضاف اليها وانه يصح الاخبار بالمضاف
اليه عن المضاف فانه يقال هذا الخاتم فضة فيخبر بالفضة عن الخاتم لان الخبر عن الموصوف
اخبار عن صفته فان انتفى شرط القسم الاول او الشرطان معا في القسم الثاني نحو ثوب
زيد وغلامه مما الاضافة فيه تفيد الملك وحصير المسجد وقنديله مما الاضافة
فيه تفيد الاختصاص فان المضاف في هذه الامثلة الاربعة ليس لبعض
المضاف اليه ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه فيها
ظرف للمضاف او انتفى الشرط الاول من شرطي القسم الثاني فقط نحو يوم الخميس
فان اليوم وان كان يصح ان يخبر عنه بالخميس فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم
ليس بعض الخميس فاضافته المسمى الى الاسم او انتفى الشرط الثاني من الشرطين فقط
نحو يد زيد فان اليد وان كانت بعض زيد لكنها لا يصح ان يخبر عنها بزيد فلا
يقال هذه اليد زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى الكل واذا انتفى ان تكون الاضافة
بمعنى من او في فالاضافة بمعنى لام الملك كما في ثوب زيد وغلامه او لام الاختصاص
كما في بقية الامثلة ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام
كما صرح به ابن جني والشلوبين والى ذلك يشير بعد النظم والثاني اجرر وانو من
او في اذا لم يصلح الا ذاك واللام خذ لما سوى ذينك فعلم منه ان كل اضافة امتنع
فيها ان تكون بمعنى من او في فهي بمعنى اللام تحقيقا حيث يمكن النطق بها كغلام
زيد او تقديرا حيث لا يمكن النطق بها نحو ذي مال وعند زيد ومع عمرو وامتحان هذا
بان تاتي في مكان المضاف بما يرادفه او يقاربه نحو مكان وصاحب ومصاحب وذهب الجمهور

للان الاضافة بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما افهم معنى في فهو على
معنى اللام مجازا قاله الشارح وذهب ابو الحسن الضايع انه الاضافة لا تكون
الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدر في ثوب خز ونحوه ويقول الثوب مستحق
للخز بما هو اصله وذهب تلميذه ابو حيان الى ان الاضافة ليس على تقدير حرف مما
ذكروه ولا على نيته فصل والاضافة على ثلاثة انواع نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف
اليه ان كان المضاف اليه معرفة كغلام زيد فغلام قبل الاضافة نكرة فلما اضيف
للمعرفة اكتسب التعريف منها وتخصيصه به اي تخصيص المضاف بالمضاف اليه ان
المضاف اليه نكرة كغلام امرأة فغلام قبل الاضافة نكرة خالية من التخصيص
فلما اضيف الى النكرة تخصص بها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف
فان غلام امرأة اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد قال في
المغني والى ذلك يشير قول النظم واخصص اولا واعط التعريف بالذي تلا وهذا
النوع هو الغالب ولذلك صدر به الكلام فكل من المتضايفين مؤثر في الاخر
فالاول يؤثر في الثاني الجر والثاني يؤثر في الاول التعريف او التخصيص ونوع يفيد
تخصيص المضاف دون التعريف وذلك قسمان قسم يقبل التعريف لكن يجب
تاويله بنكرة ولا قسم لا يقبله اصلا فالاول ضابطه ان يقع موقع ما لا يكون
معرفة كقوله ايا الموت الذي لا بد اني ملاق لا اباك تخوفيني ونحو رب رجل واخيه
وكم ناقة وفصيلها وجاء وحده هذه المضافات الى المعرفة يجب تاويلها بنكرة
لان لا لا تعمل في المعارف ورب وكم لا يجران المعارف والحال لا يكون معرفة فالاضافة
في هذه ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف والثاني ضابطه ان يكون المضاف
متوغلا اي شديد الدخول في الابهام يقال وغل في الشيء اذا دخل فيه دخولا بينا
كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما من كل وجه قال ابو البقاء اذا
اريد بغير المغايرة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه الحركة غير السكون وان
اريد بها غير ذلك لم تتعرف لان المغايرة بين الشيئين لا تخص وجها بعينه انتهى فجعل
المقتضي للتعريف وقوعها بين متضادين وبه قال السيرافي وجعل المانع من التعريف
شدة الابهام وبه قال ابن السراج وارتضاه الشلوبين وبيان الابهام فيهما ان

اذا قلت غير زيد فكل شيء الا زيدا غيره وكل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق نفيه
بالمماثلة اذا كان الجنس واحدا واشترك في وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات
المماثلة تنحصر وذهب سيبويه والمبرد الى ان سبب تنكيرهما ان اضافتهما
للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال الا ترى ان غيرك ومثلك بمنزلة
مغايرك ومماثلك واختاره ابو حيان في النكت الحسان وهذا النوع مرجعه
السماع ومنه شبهك وخدنك وضربك وتربك ونحوك وندك وحسبك
وشرعك واما مثلك وغيرك فاذا اريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة
لا يتعرفان بالاضافة ولذا لصح وصف النكرة بهما في نحو مررت برجل مثلك
او غيرك والنكرة لا توصف بالمعرفة وتسمى الاضافة في هذين النوعين وهما
ما يفيد تعريف المضاف او تخصيصه وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه
معنوية لانها افادت امرا معنويا وهو تعريف المضاف او تخصيصه وتسمى ايضا
محضة اي خالصة من تقدير الانفصال اذ ليس قولنا غلام زيد ومثلك في تقدير
غلام لزيد ومثل لك ونوع لا يفيد شيئا من ذلك التعريف والتخصيص وضابطه
ان يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادا بها الحال او الاستقبال
واليه الناظم بقوله وان يشابه المضاف يفعل وصفا فعن تنكيره لا يعزل
فخرج بالصفة المصدر المقدر بان والفعل فان اضافته محضة خلافا لابن طاهر
وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله ان وجدي بك
الشديد اراني عاذرا من عهدت فيك عذولا فوصف وجدي وهو مصدر
مضاف الى ياء المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع مفعولا له نحو جئت اكرامك
فان اضافته محضة خلافا للرياشي وخرج بتشبه المضارع اسم التفضيل نحو
افضل القوم فان اضافته محضة عند الاكثرين خلافا لابن السراج والفارسي
وابي البقا والكوفيين وجماعة من المتاخرين كالجزولي وابن ابي الربيع وابن
عصفور ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل افضل
القوم ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان المخالف خرج
ذلك على البدل بكون من بدل المعرفة من النكرة قال وذلك باطل لان البدل بالمشتق

قليل

يقل انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل وهذا الذي حكاه عن سيبويه
واختاره انما حكاه ابن مالك عن الفارسي واختاره خلف منه وزعم ان ذلك
قول سيبويه وخرج ايضا الصفة التي بمعنى الماضي نحو ضارب زيد امس فان
اضافته محضة على الصحيح خلافا للكسائي وخرج ايضا الصفة التي لم تعمل نحو
كاتب القاضي وكاسب عياله فان اضافتهما محضة وهذه الصفة الشبيهة بالمضارع
في ارادة الحال والاستقبال ثلثة انواع كما يؤخذ من امثلة النظم اسم الفاعل
المضاف لمعموله الظاهر او المضمر فالاول كضارب زيد الآن او غدا والثاني نحو حينا
الآن او غدا ومنه امثلة المبالغة كشراب العسل واسم المفعول المضاف لمعموله
سواء كان من ثلاثي ام لا فالاول كمضروب العبد الآن او غدا والثاني نحو مروع القلب
بفتح الواو المشددة والصفة المشبهة باسم الفاعل المضافة لمعمولها مجردة كانت
او لا فالاول كحسن الوجه الآن وعظيم الامل الآن وقليل الحيل الآن والثاني لمستقيم
الراي ومعتدل القامة فاسم الفاعل مضاف الى منصوبه معنى واسم المفعول و
الصفة المشبهة مضافان الى مرفوعهما معنى واضافة هذه الصفات الى معمولها
المعرفة لا تفيدها تعريفا والدليل على ان هذه الاضافة لا تفيد المضاف تعريفا وصف
النكرة بها اي بالوصف المضاف في نحو هديا بالغ الكعبة هديا نكرة منصوبة على الحال
وبالغ الكعبة نعتها ولا توصف النكرة بالمعرفة ووقوعه حالا في نحو ثاني عطفه فثاني حال
من الضمير المستتر في يجادل من قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم
والحال واجب التنكير والاصل عدم التاويل وقوله وهو ابو كبير الهذلي يمدح تابط
شرا كان زوج امه فاتت به حوش الفؤاد مبطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل حوش
بضم الحاء المهملة وسكون الواو والشين المعجمة صفة مشبهة حال من الهاء المجرورة
بالبا العايدة الى تابط شرا ومعناه حديد الفؤاد والمبطن الضامر البطن وهو وصف
محمود في الذكور والسهد بضم السين المهملة والهاء القليل النوم والهوجل
الاحمق ودخول رب عليه في قوله وهو جرير يهجو الاخطل يا رب غابطنا لو كان يطلبكم
لاقى مباعدة منكم وحرمانا ادخل رب على غابطنا ولو كان معرفة لما صح ذلك
والغبطة من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ارادة زوالها عنه عكس الحسد في

الدليل على انها اي هذه الاضافة وهي اضافة الصفة لمعمولها لا تفيد تخصيصا
ان اصل قولك ضارب زيد بالخفض ضارب زيدا بالنصب فالاختصاص بالمعمول
موجود قبل الاضافة فلم تحدث الاضافة تخصيصا وفيه رد على ابن مالك حيث رد
على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد ايضا التخصيص فان ضارب
زيد اخص من ضارب قال في المغني وهذا سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا
بالنصب وليس اصله ضارب فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان ياتي بالاضافة
انتهى وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضائع في اعتراضه على ابن عصفور حيث
قال فاما قوله فلا تخصيص فغير صحيح لانك اذا قلت هذا ضارب امراة فقد
خصصته المضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة انتهى وانما تفيد هذه الاضافة
التخفيف لان الاصل في الصفة ان تعمل النصب ولكن الخفض اخف منه اذ لا تنوين
معه ولا نون قاله في المغني وتقييده رفع القبح اما التخفيف فيحذف التنوين الظاهر
من المضاف كما في ضارب زيد وضاربات عمرو ومضروب العبد وحسن الوجه
ففي هذه الصفات تنوين ظاهر حذف للاضافة او بحذف التنوين المقدر كما في ضوارب
وحواج بيت الله ففي ضوارب وحواج تنوين مقدر حذف للاضافة بدليل نصبه
المفعول قاله الموضح في الحواشي او بحذف نون التثنية كما في ضاربا زيد ونون
الجمع السالم كما في ضاربو زيد ففي التثنية والجمع نون حذفت للاضافة واما
رفع القبح ففي نحو مررت بالرجل الحسن الوجه بالجر فان في رفع
الوجه على الفاعلية قبح خلو الصفة المشبهة عن ضمير يعود على الموصوف لفظا كما
قال في المغني وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به قبح اجراء وصف الفعل القاصر
وهو حسن مجرى بضم الميم وصف الفعل المتعدي في نصبه المفعول به ففي رفع
الوجه قبح وفي نصبه قبح وفي الجر تخلص منهما معا لان الصفة لا تضاف لمرفوعها
حتى يقدر تحويل اسنادها عنه الى ضمير موصوفها فيصير في الصفة ضمير يعود على
الموصوف ومن ثم امتنع الحسن وجهه بالجر لانتفاء قبح الرفع على الفاعلية لوجود الضمير
المضاف اليه الوجه لفظا فانه يعود على الموصوف وامتنع نحو الحسن وجه بالجر ايضا لانتفاء
قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز بخلاف المعرفة وسياتي ان الصفة المقرونة

قال

بال لا تضاف الى الخالي منها ومن الاضافة الى تاليها وتسمى الاضافة في هذا النوع
وهو اضافة الوصف لمعمولة لفظية لانها افادت امرا لفظيا وهو حذف التنوين
والنون للتثنية والجمع ورفع القبح ومرجعهما الى اللفظ والى ذلك اشار الناظم
بقوله وذي الاضافة اسمها لفظية وتسمى ايضا غير محضة لانها في تقدير الانفصال
لان نحو ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر في
فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا فصل تختص الاضافة اللفظية لكونها
غير محضة بجواز دخول ال على المضاف في خمس مسايل احديها ان يكون
اليه مقرونا بال واليها اشار الناظم بقوله ووصل ال بذا المضاف مغتفر ان
وصلت بالثان كالجعد الشعر فالجعد صفة مشبهة من جعد شعره جعودة
ضد بسط بسوطة والشعر بفتح العين مضاف اليه وهو الفرزدق ابانا بها
قتلى وما في دمائها شفاء وهن الشافيات الحوايم بجر الحوايم باضافة الشافيات
وابانا بفتح الهمزة الاولى والموحدة وسكون الهمزة الثانية قتلنا والضمير في
بها وهن للسيوف وفي دمائها للقتلى والحوايم العطاش التي تحوم حول الماء جمع حايمة
بالحاء المهملة من الحوم وهو الطواف حول الماء وغيره والشافيات جمع شافية
اسم فاعل من الشفاء والمعنى قتلنا بالسيوف في دماء القتلى التي تهريقها السيوف
شفاء وانما السيوف هي الشافيات لانها آلة السفك ولولاها ما حصل السفك
المسئلة الثانية ان يكون المضاف اليه مضافا لما فيه ال واليها اشار الناظم بقوله او
بالذي له اضيف الثاني فالاول كالضارب راس الجاني فالضارب صفة مقرونة
بال مضافة الى الراس وراس مضاف الى الجاني المقرون بال ونحو قوله لقد ظفر الزوار
اقفية العدي بما جاوز الآمال ملاسر والقتل فالزوار جمع زاير صفة مقرونة
بال مضافة الى اقفية جمع قفاء واقفية مضاف الى العدى المقرونة بال والامال
بالمد جمع امل وهو الرجا وملاسر اصله من الاسر فحذفت نونه من على لغة زبيد
وكنانة وبني خثعم من قبايل اليمن المسئلة الثالثة ان يكون المضاف اليه
مضافا الى ضمير ما فيه ال كقوله الود انت المستحقة صفوه مني وان لم ارج منك نوالا
فالمستحقة صفة مفردة بال مضافة الى الصفو وصفو مضاف الى الضمير ما فيه ال وهو الود

الواو والنوال العطا ومنع المزيد الاخيرة لما سياتي ولم يتعرض لها في النظم المسئلة
الرابعة ان يكون الوصف المضاف مثنى كقوله ان يغنيا عني المستوطنا عدن فانني
لست يوما عنهما بغني فالمستوطنا صفة مثناة مضافة الى عدن ولذلك حذفت
النون منها ويغنيا مضارع غني بكسر النون في الماضي وفتحها في المضارع و
الالف فيه علامة التثنية على لغة اكلوني البراغيث والمستوطنا فاعله وهي
جملة شرطية وجوابها فانني لست والمعنى ان يستغن عني المستوطنا عدن فانني
لست غنيا عنهما يوما من الايام المسئلة الخامسة ان يكون الموصوف المضاف
وجمع اتبع سبيل المثنى وطريقه وهو جمع المذكر السالم الذي يعرب بحرفين ويسلم
بنا الواحد فيه من تغيير الحركات ويختم بنون زايدة لبعد علامة الاعراب تحذف
للاضافة كما ان المثنى كذلك كقوله ليس الاخلاء بالمصغي مسامعهم الى الوشاة ولو كانوا
ذوي رحم فالمصغي صفة مجموعة جمع المذكر السالم مضافة الى مسامعهم ولذلك
حذفت النون منها والاخلاء الاصدقا والوشاة جمع واش وهو النمام بين الاخلا
والرحم القرابة والى مسئلتي المثنى والمجموع اشار الناظم بقوله وكونها في الوصف
كاف ان وقع مثنى او جمعا سبيله اتبع فهذه المسئلة الخمس يجوز فيها الجمع
بين ال والاضافة اما المسئلة الاولى وهي مسئلة الصفة المشبهة فانها
الاصل في ذلك وذلك لان التخفيف فيها بحذف الضمير او حذف الجار والمجرور
لان الاصل في الجعد الشعر الجعد شعره او شعر منه فلما اضيفت حذف الضمير
المجرور بالاضافة او بالحرف فحصل التخفيف بذلك اذ لا تنوين مع وجود ال
وقرن المضاف اليه بال عوضا عما فاته من الضمير او من التنوين لان التنوين وال
يتعاقبان على الاسم فولي المضاف ال كما يليه التنوين وحمل على الصفة المشبهة
نحو الضارب الرجل لمشابهته لها من حيث ان المضاف في الصورتين صفة مقرونة
بال والمضاف اليه مقرون بها واما المسئلة الثانية فلان ال اذا كانت في المضاف
اليه الثاني كان قريبة من كونها في المضاف لان المضاف والمضاف اليه كشيء واحد ولذا
يمتنع اذا كان بينهما اكثر من مضاف واحد فلا يجوز الضارب ابن اخت القوم كما جاز
نعم ابن اخت القوم واما الثالثة فاختلف فيها ومذهب الخلاف هل يبتذل الضمير لعايد

ن،

الى ما فيه ال منزلة الاسم المقرونة بال ام لا فالجمهور على الجواز والمبرد على المنع
واما الرابعة والخامسة فلان النون فيهما لا تحذف للاضافة بل لطول الصلة
كما حذفت من الصلة لغير اضافة كقوله الحافظوا عورة العشيرة في رواية من
نصب عورة ولذلك لم يشترط في المضاف اليه شيء مما تقدم قاله الشاطبي يعنا
وجمع التكسير وجمع المؤنث حكم المفرد ويجوز ايضا في الوصف المحلى بال الى
المعارف كلها سوا كان تعريفها بالعلمية ام الاشارة ام غيرهما كالضارب زيد
الضارب هذا والضارب الذي والضارب ربك والضارب غلام اجل السابر
العارف بجري المعرف بال بخلاف المضاف الى المنكر نحو الضارب رجل لامتناع
اضافة المعرفة الى النكرة وقال المبرد والرماني الضاربانك والضاربوك مما الوصف فيه
مقرون بال او مجرد منها موضع الضمير خفض لان الضمير نايب عن الظاهر واذا حذف
التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف وكذا نايبه وقال الاخفش وهشام
موضع الضمير نصب لان موجب النصب المفعول به وهي محققة وموجب الخفض الاضافة
وهي غير محققة ولا دليل عليها الا حذف التنوين والحذف سبب اخر غير الاضافة وهو
صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا وضعفه ابن مالك وقال سيبويه الضمير
كالاسم الظاهر فهو منصوب في الضاربانك لان الوصف المقرون بال لا يضاف عنده
الا الى ما فيه ال او الى مضاف الى ما فيه ال او الى مضاف الى ضمير ما فيه ال والضمير ليس واحدا منها
ومخفوض في ضاربك لان حذف التنوين دليل الاضافة ولا مانع منها الا اقتران
الوصف بال وهو مجرد عنها ويجوز في الضاربانك والضاربوك الوجهان الخفض و
النصب لانه يحتمل ان يكون حذف للاضافة فيكون الضمير في محل خفض وان يكون
للتخفيف الصلة فيكون في محل نصب وذهب الجرمي والمازني والمبرد وغيرهم الى ان
الضمير فيهما في محل خفض لا غير لان حذف النون للاضافة هو الاصل وحذفها للطول
لا ضرورة تدعو اليه مع الضمير بخلاف الظاهر فان ما ظهر فيه النصب احوج الى ذلك قاله
المرادي في التلخيص في باب اسم الفاعل وفيه رد على ابن مالك حيث قال واما
الضمير في نحو الزايرانك والمكرموك فجايز فيه الوجهان باجماع لانهما جايزان في الظاهر
الواقع موقعه انتهى مسئلة قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تانيثه

فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره وشرط ذلك في الصورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه عند سقوطه بالمضاف اليه مع صحة المعنى في الجملة فمن التصوير الاول قولهم قطعت بعض اصابعه فبعض نايب فاعل قطعت وانث الفعل المسند اليه لكون التنسب التانيث من المضاف اليه وهي الاصابع لصلاحيته للاستغناء عنه بالمضاف اليه فيقال قطعت اصابعه تعبيرا عن الجزء بالكل مجازا وقراة بعضهم وهو الحسن البصري تلتقطه بعض السيارة بتانيث تلتقط بالتاء المثناة فوق وقوله وهو الاغلب العجلي وهو من المعمرين طول الليالي اسرعت في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي فانث اسرعت مع انه خبر عن مذكر وهو طول لانه اكتسب التانيث من المضاف اليه وهو الليالي ونقضي ونقضن في الموضعين بقاف وضاد معجمة وحاصل ماذكره الموضح ثلثة انواع الاول ما كان المضاف بعضا وهو مؤنث و الثاني ماكان بعضا وهو مذكر والثالث ما كان وصفا للمؤنث وبقي عليه ما كان كلا كقوله تعالى يوم تجد كل نفس ووفيت كل نفس وما لم يكن شيئا من ذلك كقولهم اجتمعت اهل اليمامة ومن الغريب ان المضاف اليه قد يكتسب التانيث من المضاف كقوله فالي بنام اناس رجل بافتي فمنع صرف اناس لكونه سرى اليه معنى التانيث من الام ولا يبعد حمله على الضرورة قاله في الحواشي ومن التصوير الثاني وهو ان يكتسب المضاف اليه المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره قوله انارة العقل مكسوف بطوع هوي وعقل عاصي الهوي يزداد تنويرا فذكر مكسوف مع انه خبر عن مؤنث وهو انارة الا انها اكتسبت التذكير من اضافتها الى العقل و يحتمله ان رحمت الله قريب من المحسنين ويبعده لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث لا اضافة وذكر الفرا انهم التزموا تذكير قريب اذا لم يردوا قرب النسب قصد للفرق هذا نقله في المغني ونقله غيره عن الفرا اذا كان القرب في النسب كان التانيث واجبا بلا خلاف تقول هذه قريبة فلان ولا تقول هذه قريب فلان واذا كان القرب في المسافة جاز التذكير والتانيث وقيل التذكير في الاية على المعنى لان الرحمة بمعنى الغفران والعفو واختاره الزجاج وقيل بمعنى المطر قاله الاخفش واياك ان تظن ان التذكير لكون التانيث مجازي

لان ذلك وسم لوجوب التانيث فى نحو الشمس طالعة وانما يفترق حكم المجازي
الحقيقي الظاهرين لا المضمرين قاله فى المغني ردا على الجوهري ولا يجوز قامت غلام
هند بتانيث الفعل ولا قام امراة زيد بتذكيره لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء
عنه بالمضاف اليه فلا يقال قامت هند اذا كان القايم غلامها ولا قام زيد اذا كان
القايم امراته ومن ثم رد ابن مالك فى التوضيح على الجامع الصحيح قول ابي الفتح
في توجيه قراءة ابي العالية لا تنفع نفسا ايمانها بتانيث الفعل انه من باب قطعت
بعض اصابعه لان المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع
اليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الايمان فى الفاعلية ويلزم من ذلك
تعدية فعل المضمر المتصل الى ظاهره نحو قولك زيدا ظلم تريد انه ظلم نفسه وذلك
لا يجوز واقتصر الناظم على التصوير الاول فقال وربما اكسب ثان اولا تانيث ان
كان لحذف موهلا مسئلة ذهب البصريون الى انه لا يضاف اسم لما دفه كليث اسد ولا
يضاف موصوف الى صفته كرجل فاضل ولا تضاف صفة لموصوفها كفاضل رجل
ويشمل ذلك قول النظم ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى لان الغرض من الاضافة التعريف
او التخصيص والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص بها فان سمع ما يوهم شيئا من ذلك
يؤول وهذا معنى قول النظم واول موهما اذا ورد فمن ورد الاول وهو اضافة
الاسم لمرادفه قولهم جاءني سعيد كرز فسعيد وكرز مترادفان لكونهما المسمى واحد و
اضيف احدهما الى الاخر وتاويله ان يراد بالاول وهو المضاف المسمى وبالثاني وهو
المضاف اليه الاسم اي اللفظ الدال على المسمى اي جاءني مسمى هذا الاسم وتوجيهه
ان الاسم قبل اللقب فى الوضع تقدم عليه فى اللفظ وقصد بالمقدم المسمى لتعرضه
اليهما لا يليق بمجرد اللفظ من نداء او اسناد فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ
ليحصل بذلك مغايرة ما فكان قايل جاءني سعيد كرز قال جاءني مسمى كرز هذا
اذا نسب الى الاول ما ينسب الى الذوات اما اذا نسب اليه ما ينسب الى الالفاظ فانه
يجب تاويل الثاني بالمسمى والاول بالاسم كما اذا قلت كتبت سعيد كرز فانه
يتعين ان تقول كتبت اسم هذا المسمى قاله في الموضح ومن ورود الثاني وهو
اضافة الموصوف الى صفته قولهم حبة الحمقا بالمد وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت

في مجاري السيول فيمر السيل بها فيقطعها فتطاها الاقدام قاله الرضي وفي قولهم صلوة
الاولى وقولهم مسجد الجامع فتاويله ان يقدر موصوف اضيف اليه المضاف
المذكور فيقدر في الاول اسم عين وفي الثاني اسم زمان وفي الثالث اسم مكان
اي حبة البقلة الحمقا وصلوة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع وعدل عن تقدير
الرضي مسجد الوقت الجامع لما ذكرنا ومن ورود الثالث وهو اضافة الصفة الى
موصوفها قولهم جرد قطيفة بفتح الجيم وسكون الرا وفتح القاف وكسر الطا
وسحق عمامة بفتح السين الحا وسكون المهملتين وكسر العين وتاويله ان يقدر
موصوف ايضا ويقدر اضافة الصفة الى جنسها ويجر جنسها بمن لان الاضافة
فيهما بمعنى من لان المضاف اليه جنس للمضاف كالموصوف به اذ الموصوف محذوف
اي شي جرد من جنس القطيفة وشي سحق من جنس العمامة فشي موصوف وجرد
وسحق صفته والصفة فيهما مضافة الى جنسها معنى وصرح بمن معها البيان
مع الاضافة وذهب الكوفيون الى جواز الاضافة في جميع ذلك اذا اختلف اللفظان
من غير تاويل محتجين بنحو قوله تعالى حق اليقين والدار الآخرة بجانب الغربي وغير
ذلك فصل الغالب على الاسما ان تكون صالحة للاضافة والافراد عنها كغلام من العقلا
وثوب من غيرهم فانه يضافان الى الظاهر والمضمر فتقول غلام زيد وثوبه وتارة
لا يضافان فيقال غلام وثوب ومنها ما يمتنع اضافته لملازمته التعريف كالمضمرات
خلافا للخليل في نحو اياك فانه يقول انهما ضميران اضيف احدهما الى الآخر وتبعه
الناظم والاشارة واما ذلك واخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف اليه
وكغير اي من الموصولات النصة والمشتركة وكغير اي من اسما الشرط وكغير اي
اسما الاستفهام وانما لم تضف هذه المذكورات لشبهها بالحروف والحروف
لا يضاف وانما اضيفت اي في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها
الى مفرد مضاف اليه ومنها ما هو واجب الاضافة الى المفرد وهو نوعان الاول منهما
يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ فينون وهو المشار اليه في النظم بقوله وبعض
ذا قد يات لفظا مفردا محوطا اذا لم يقع نعتا ولا توكيدا ولعض واي قال الله
تعالى وكل في فلك فضلنا بعضهم على بعض وهل هما والحالة هذه معرفتان ونكرتان

قسم

ذهب سيبويه والجمهور الى انهما معرفتان بنية الاضافة ولذلك تاتي الحال منهما
كقولهم مررت بكل قايما وببعض جالسا واصل صاحب الحال التعريف وذهب الفارسي
الى انهما نكرتان باجماع ورد بان العرب تحذف المضاف اليه وتريده وقد لا تريده
ودل مجيء الحال بعد كل وبعض على ارادته ايا ما تدعوا فايا اسم شرط مفعول مقدم وما
صلة النوع الثاني ما يلزم الاضافة لفظا وهو المشار اليه بقول الناظم وبعض الاسماء
يضاف ابدا وهو ثلثة انواع الاول ما يضاف للظاهر مرة وللمضمر اخرى نحو كلا الرجلين
وكلاهما وكلتا المراتين وكلتاهما وعند زيد وعندك ولدى الباب ولديك وقصارى
الامر وقصاراه بضم القاف اي غايته وسوى زيد وسواك والثاني ما تختص بالظاهر
دون المضمر كاولي بمعنى اصحاب واولات بمعنى صاحبات وذي بمعنى صاحب وذات
بمعنى صاحبة قال الله تعالى نحن اولوا قوة اي اصحاب قوة واولات الاحمال اي صاحبات الاحمال
وذا النون اي صاحب النون وهو الحوت وذات بهجة اي صاحبة بهجة الثالث ما يختص
بالمضمر دون الظاهر واليه اشار الناظم بقوله وبعض ما يضاف حتما امتنع ايلاؤه
اسما ظاهرا حيث وقع وهو نوعان احدهما ما يضاف لكل مضمر متكلم او مخاطب او غايب
مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وهو مصدر ملازم للافراد والتذكير
على المشهور فمن اضافته الى ضمير الغيبة نحو واذا دعي الله وحده فمن اضافته الى
ضمير الخطاب نحو قوله وهو عبد الله بن عبد الاعلى القرشي وكنت اذ كنت الهي وحدكا
لم يك شيء يا الهي قبلكا والهي الاول منادى سقط منه حرف النداء لدلالة الثاني عليه
ومن اضافته الى ضمير المتكلم نحو قوله وهو الربيع بن ضبع الفزاري اصبحت لا احمل
السلاح ولا املك راس البعير ان نفرا والذيب اخشاه ان مررت به وحدي واخشى
الرياح والمطرا قال ذلك لكبر سنه وقد عاش ثلثماية واربعين سنة على ما قيل
والنوع الثاني من النوعين ما يختص بضمير المخاطب وهو مصادر مثناة لفظا ومعناها
التكرار لانهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لانها اول تضعيف
العدد وتكثيره وهي لبيك بفتح اللام وتشديد الموحدة بمعنى اقامة على اجابتك
بعد اقامة وسعديك بمعنى اسعادا لك بعد اسعاد والاستعمال اسعيدك الا بعد
لبيك لان لبيك هي الاصل في الاجابة وسعديك كالتوكيد لها قال المرادي ايراد

سيبويه بقوله لبيك وسعديك اجابة بعد اجابة انتهى وحنانيك بفتح المهملة
والنون بمعنى تحننا عليك بعد تحنن قال طرفة بن العبد حنانيك بعض الشر اهون
من بعض انشده سيبويه ودواليك بفتح الدال المهملة بمعنى تداولا بعد تداول
وهذا انسب من قول ابن الناظم ادالة بعد ادالة لان الادالة الغلبة يقال
اللهم ادلني على فلان وانصرني عليه وهذاذيك بذالين معجمتين بمعنى اسراعا لك
بعد اسراع قال العجاج ضربا هذاذيك وطعنا وخضا والمعنى اضرب ضربا هذ
هذا بعد هذا على التكرير واطعن طعنا جايفا والهذ السرعة في القطع وغيره
والوخض بالخاء والضاد المعجمتين الطعن الجايف وهو بفتح الواو وسكون
الخاء المعجمة لغة للطعن وعامله اي هذاذيك وعامل لبيك من معناه على حد
تعدت جلوسا والتقدير اسرع واجيب وعامل البواقي من الامثلة من لفظها
والتقدير اسعد واتحنن واتداول وتجويز سيبويه مبتدا ومضافا اليه في هذاذيك
في البيت السابق للعجاج وفي دواليك من قوله وهو سحيم بن الحسحاس اذا شق
برد شق بالبرد مثله دواليك حتى كلنا غير لابس الحالية مفعول لتجويز بتقدير نفعله
مبتدا وابن وهاذيك اي مسرعين ضعيف خبر تجويز للتعريف بالاضافة الى الضمير
والحال واجبة التنكير وجوابه انه مؤول بنكرة كما في جا زيد وحده ولان المصدر
الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا لا حالا وجوابه ان ذلك
يحتاج الى استقرا تام وفيه عسر وسحيم بالتصغير ومهملتين والحسحاس
بمهملات اربع قال ابو عبيد كان الرجل اذا اراد تاكيد المودة بينه وبين من يحبه
شق كل منهما برد صاحبه نرى ان ذلك ابقى للمودة بينهما وتجويز الاعلم وهو يوسف
الشنتمري لقب بالاعلم لانه كان مشقوق الشفة العليا وهذاذيك في البيت
السابق للعجاج الوصفية لضربا مردود خبر تجويز لذلك وهو التعريف لان ضربا
نكرة فلا يوصف بمعرفة ولان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه
مفعولا مطلقا والجواب عن التعريف ان الاعلم لا يقول بان الكاف اسم مضاف
اليه بل حرف خطاب كما سيصرح والجواب عن الثاني يعرف مما تقدم واما
قوله اي الاعلم مضافا اليه اي في هذاذيك وفي اخواته وهي لبيك وسعديك

وخنافنكر

وخيا نيك ودواليك ان الكاف المتصلة بها حرف لمجرد الخطاب مثلها الكاف في
ذلك مردود خبر قوله ايضا لقولهم بلام التعليل متعلق بمرد وزدحنا ينه باضافته
الى ضمير الغيبة ولبي زيد باضافته الى الظاهر فتعين ان تكون الكاف في لبيك و
اخواته اسما لقيام الاسم مقامها لان الاسم انما يقوم مقام مثله ولحذفهم النون لاجلها
ولم يحذفوها في ذلك وتانك ففي ذلك دليل على انها اسم مضاف اليه ولانها اي
الكاف الحرفية لا تلحق الاسما التي لا تشبه الحرف بها وكلما لا يشبه الحرف لا تلحقه الكاف الحرفية
فالكاف الحرفية لا تلحق لبيك واخواته لانها لا تشبه الحرف فهذه ثلث علل للرد على الاعلم
علتان وجوديتان وعلة عدمية فاستعمل مع الوجودي اللام لانها الاصل في التعليل
واستعمل مع العدمي البا تغايرا بينهما وتفننا في التعبير والجواب عن الاولى ان حنانيك
ولبي زيد شاذان وخارجان عن القياس كما نبه ابي فلا يصلحان للرد وقول
ابي حيان في الارتشاف ودعوى الشذوذ فيهما باطلة ضعيف وعن الثانية
ان النون يجوز حذفها لشبه الاضافة كما صرح به الاعلم في نفس المسئلة وكما في
اثنا عشر وانما لم تحذف في ذانك وتانك للالباس بالمفرد وشذت اضافة لبي الى ضمير
الغائب في نحو قوله انك لو دعوتني ودوني زوراء ذات مترع بيون لقلت لبيه لمن يدعوني
فدوني زوراء بالزاي ثم الراجملة حالية من ياء المتكلم والزوراء الارض البعيدة وذات
مترع صفتها والمترع من قولهم حوض ترع بفتح التا المثناة فوق والراي ممتلي
وبيون بفتح البا الموحدة وضم اليا المثناة تحتاني واسعة بعيدة الاطراف وكان
مقتضى الظاهر ان يقول لبيك ولكنه التفت من الخطاب الى الغيبة مثل حتى اذا
كنتم في الفلك وجرين بهم وشذت اضافة لبي الى الظاهر في قوله وهو اعرابي من بني
اسد دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور واليه اشار الناظم بقوله وشذ ايلا
يدي للبي وفي شرح المواقف ان يدي في البيت زايدة انتهى ومسورا علم منصوب
على المفعولية بدعوت ولما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت ونابني بمعنى
اصابني صلة ما وجملة فلبى معطوفة على جملة دعوت والاصل فلباني فالياء في
لبيك محذوف المفعول والمعنى دعوت مسورا للامر الذي نابني من نوايب الدنيا
فلباني واصل هذا ان رجلا دعا رجلا اسمه مسورا ليغرم عنه دية لزمته فجاءه

الى ذلك وخصه يد بالذكر لانهما اللتان اعطيتاه المال حتى تخلص من بابته وقيل كانت عادة العرب ذلك مطلقا فجاء النهي عن ذلك روي عن النبي صلعم انه قال اذا ادعى احدكم اخاه فقال لبيك فلا يقولن لبي يديك وليقل اجابك الله بما تحب قاله الشاطبي و قال سيبويه هذا البيت فيه رد على يونس في زعمه انه اي لبي مفرد واصله لبي بالف بعد الموحدة على وزن فعلى بسكون العين فقلبت الفه ياء مع الضمير كما قلبت في لدا وعلى لاتصال الضمير بها اذ يقال فيهما لديك وعليك ووجه الرد من البيت ان الياء قد وجدت مع الظاهر ولو كانت الفا كالف لدي وعلى لم تقلب مع الظاهر اذ يقال لدى الباب وعلى زيد ببقاء الالف على حالها وقول الناظم في شرح النظم ان خلاف يونس جار في لبيك واخواته وهم بفتح الهاء اي غلط وانما هو خاص بلبيك ومنها ما هو واجب الاضافة الى الجمل مطلقا اسمية كانت او فعلية وهو اذ من اسماء الزمان وحيث خاصة من اسماء المكان واليهما اشار الناظم بقوله والزموا اضافة الى الجمل حيث واذ فاما اذ فنحو واذكروا اذ انتم قليل باضافة اذ الى الجملة الاسمية واذكروا اذ كنتم قليلا باضافة اذ الى الجملة الفعلية واذ في هذين المثالين مفعول به لاذكروا وزعم الجمهور انها ظرف لمفعول محذوف اي واذكروا نعمة الله عليكم اذ انتم قليل واذ كنتم قليلا وشرط الاسمية ان لا يكون خبر المبتدأ فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية ان يكون فعلها ماضيا لفظا كما مثل ومعنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت وقد اجتمع اضافتها للاسمية والفعلية بقسميها في قوله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن وقد يحذف ما اضيفت اذ اليه من الجملة بانواعها للعلم به فيجاء به بالتنوين عوضا منه اي من المضاف اليه كقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون اي يوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذف جملة غلبت الروم وعوض منها التنوين وكسرت الذال لالتقاء الساكنين واذ باقية على بنائها على الاصح واليه اشار الناظم بقوله وان ينون يحتمل افراد اذ واما حيث فنحو جلست حيث جلس زيد باضافة حيث الى الجملة الفعلية وحيث زيد جالس باضافة حيث الى الجملة الاسمية ولما كان اضافتها الى الجملة الفعلية اكثر قدم مثال الفعلية على الاسمية و

شرطا

لاسمية

لاسمية ان لا يكون ثاني الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه وربما أضيفت حيث الى المفرد
كعند كقوله ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم فاضاف
حيث الى لي وهو مصدر مفرد ولا يقاس عليه خلافا للكسائي فانه قاس عليه .
ونطعنهم بضم العين يقال طعنه بالرمح يطعنه بالضم وطعن في نسبه يطعن
بالفتح هذا هو الصواب والحبا بضم الحا المهملة وتخفيف الموحدة جمع حبوة
بكسر الحا والمراد أوساطهم وبيض المواضي السيوف القواطع ولي العمايم شدها على الرؤس
ومنها ما يختص بالجمل الفعلية وهو لما الوجودية عند من قال باسميتها كابن السراج
وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة فقالوا انها اسم
وهي ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ واستحسنه في المغني لانها مختصة بالماضي نحو
لما جاءني اكرمته والصحيح عند سيبويه انها حرف وجود لوجود واستدل له الموضح
في شرح القطر بقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم ووجه الدليل منه انه لو كان
ظرفا لاحتاجت الى عامل يعمل في محلها النصب وذلك العامل اما قضينا او دلهم اذ
ليس معنا سواهما وكون العامل قضينا مردود بان القائلين بانها اسم يزعمون انها مضافة
الى ما يليها والمضاف اليه لا يعمل ما بعدها فيما قبلها واذا بطل ان يكون لها هنا عامل تعين
انه لا موضع لها من الاعراب وذلك يقتضي الحرفية انتهى ويجاب بان العامل قضينا
وكونه مضافا اليه ممنوع فان القايلين باسميتها لا يقولون باضافتها الى ما بعدها وقد
صرح في المغني بذلك في اذا على قول المحققين ان العامل فيها شرطها فقال لان اذا عند هؤلاء
غير مضافة كما يقول الجميع فيها اذا جزمت انتهى واذا عند غير الاخفش والكوفيين
فانها تختص بالجمل الفعلية واليها اشار الناظم بقوله والزموا اذا اضافة الى جمل الافعال
ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو واذا انعمنا على الانسان اعرض ومضارعين نحو
اذا يتلى عليهم يخرون ومختلفين نحو واذا سمعوا ما انزل الى الرسول الاية اذا تتلى عليهم
ايات الرحمن خروا وماضيا وامرا نحو اذا طلقتم النساء فطلقوهن واما نحو اذا السماء انشقت
مما استدل به الاخفش والكوفيون من جواز دخولها على الجمل الاسمية فمتأول وان احد من
المشركين استجارك في التاويل فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل اذا
انشقت السماء انشقت كما ان احد فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك والاصل وان

استبحاله احدلاان السما مبتدا والفعل الذي بعدها خبره وفي هذا القياس نظر لان شرط
المقيس عليه ان يكون متفقا عليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لان الاخفش
والكوفيين لم توافقوا على احد ان في الاية يتعين ان يكون فاعلا بفعل محذوف بل
يجيزون ابتدائيته لان ان الشرطية لا تختص عندهم بالافعال كما قاله الموضح وغيره
فلا فرق عندهم بين اذا وان في عدم الاختصاص بالجمل الفعلية واما قول
وهو الفرزدق اذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المدرع مما اليس بعد
المرفوع فعل يصلح للتفسير فعلى اضمار كان وباهلي مرفوع بها والجملة بعد
خبرها والتقدير اذا كان باهلي تحته حنظلية وقيل حنظلية فاعل باستقر
محذوفا وباهلي فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية ورد بان فيه
حذف المفسر ومفسره جميعا وسهله ان الظرف يدل على المفسر فكانه لم يحذف
والباهلي منسوب الى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والحنظلية
منسوبة الى حنظلة وهي اكرم قبيلة من تميم والمدرع الذي يكسى الدرع بالدال
المهملة يعني انه اذا ولد للرجل الباهلي من امراة حنظلية وله فذاك الولد النجيب
الشجاع الذي يتاهل للبس الدرع لشرف ابويه قال الدماميني والظاهر انه
المذرع بالذال المعجمة وهو الذي امه اشرف من ابيه وقد اشتهر ان حنظلة اشرف
من باهلة انتهى والقول باضمار كان معهود كما اضمرت وهي ضمير الشان في قوله
وهو القيس بن الملوح او الصمة القشيري او ابن الدمينة وبنت ليلى ارسلت
بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها افنفس ليلى خبر مقدم وشفيعها مبتدا
مؤخر على حد ولكن ملؤ عين حبيبها والخبر هنا واجب التقديم لئلا يعود
ضمير من المبتدا على الخبر المؤخر لفظا ورتبة والجملة خبر كان المحذوفة هي واسمها
ضمير شان والتقدير فهلا كان هو اي الشان وقيل التقدير فهلا شفعت
نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور اقيس وشفيعها على هذا خبر لمبتدا محذوف
اي هي شفيعها قلت ويرجح من وجه آخر وهو ان ضمير الشان موضوع لتقوية
الكلام فلا يناسبه الحذف ويجاب عنه بانه حذف تبعا للفعل فاغتفر فصل
وما كان من اسماء الزمان بمنزلة اذ واذا في كونه اسم زمان مبهم ماض كما ان اذ كذلك

اولما باني كما ان اذ كلك فانه بمنزلتهما فيما يضافان اليه فما كان بمنزلة اذ جاز ان يضاف
للجملتين الاسمية والفعلية واليه اشار الناظم بقوله وما كان معنى كاذ اضف
جوازا فلذلك تقول جئتك زمن الحجاج امير بالرفع على الابتداء والخبر او زمن
كان الحجاج اميرا لانه اي لان زمن بمنزلة اذ في افادته معنى المضي والناصب له جئت
لانه بمعنى الماضي فلا يعمل فيه الا ماض ماكان بمنزلة اذا جاز ان يضاف الى الجملة
الفعلية دون الاسمية فلذلك تقول اتيك زمن يقدم الحاج فزمن مضاف
الى الجملة الفعلية والناصب له آتيك لانه مستقبل ولا يعمل في المستقبل الا
مستقبل ويمتنع آتيك زمن الحاج قادم على الابتداء والخبر لانه اي لان زمن بمنزلة اذا
ولم اذا لا تضاف الى الجملة الاسمية فكذلك ماكان بمعناها هذا قول سيبويه في مشبه
اذ واذا ووافقه الناظم في مشبه اذ واقتصر عليه في النظم دون مشبه اذا واقتصر عليه في النظم
دون مشبه اذا محتجا بقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون فاضيف يوم وهو مشبه اذا
في الاستقبال الى الجملة الاسمية واذا لا تضاف اليها وقوله وهو سواد بن قارب
وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب فاضاف يوم وهو
مستقبل الى الجملة الاسمية واذا لا تضاف اليها وهذا المذكور من الآية والبيت
ونحوه عند سيبويه مما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضى فيوم
فيه مشبه اذ لا مشبه اذا فلذلك اضيف الى الجملة الاسمية ولو كان الزمان محدودا
كاسبوع ويومين وشهر لم تضف الى الجمل خلافا لبعض المغاربة فصل ويجوز في
الزمان المحمول على اذ واذا اذا اضيف الى جملة الاعراب على الاصل في الاسماء والبناء على
الفتح حملا عليهما اي على اذ واذا لانهما مبنيان لشبه الحرف في الافتقار
المتاصل الى جملة واقتصر في النظم على مشبه اذ فقال وابن او اعرب ما كاذ قد اجريا
فاذا كان ما وليه فعلا مبنيا بناء اصليا او عارضا فالبناء ارجح واليه اشار الناظم
بقوله واختر مثلو فعل بنيا واختلف في علته فقال البصريون للتناسب وقال ابن
مالك بل لشبهه الظرف حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة اليه والى غيره
وذلك ان قمت من قولك حين قمت قمت كان كلاما تاما قبل دخول حين عليه وبعد
دخولها حدث له افتقار لشبه حين وامثاله بان فالبناء الاصلي كقوله وهو النابغة

الذ بيلنى على حاين عاتبت المشيب على الصبا وقلت الما اصح الشيب وازع يروى على حين بخفض
على الاعراب وعلى حين بالفتح على البنا وهو الارجح لكونه مضافا الى مبنى اصالة وهو
عاتبت والبناء العارض نحو قوله لاجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل
حكيم يروى بخفض حين على الاعراب وفتحها على البنا لكونه مضافا الى مبنى وهو
يستصبين فانه مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون الاناث وماضيه
استصبيت فلانا اذا عدته ترصبيا اي جعلته في عداد الصبيان وان كان ما ليه
نعد مضارعا معربا او جملة اسمية فالاعراب ارجح من البنا عند الكوفيين والاخفش
وواجب عند جمهور البصريين لعدم التناسب واعترض عليهم في دعوى الوجوب
بقراة نافع هذا يوم ينفع بالفتح على البنا لا على الاصح عراب لان الاشارة
الى اليوم كما فى قراة الرفع فلا يكون ظرفا والتوفيق بين القرائتين ان يبقى واجاب
جمهور البصريين فان الفتحة فيه اعراب مثلها فى صميت يوم الخميس والتزموا لاجل
ذلك ان تكون الاشارة ليست لليوم والا لزم كون الشي ظرفا لنفسه واعترض عليهم
ايضا بنحو قوله تذكر ما تذكر من سليمى على حين التواصل غير دان يروى بفتح حين على
البنا والكسر على اعراب عند الكوفيين ومال الى مذهبهم ابو علي الفارسي من
البصريين وتبعه ابن مالك فقال بعد قوله فى النظم وقبل فعل معرب او مبتدا
اعرب ومن بني فلن يفندا اي لن يغلط فصل مما يلزم الاضافة لفظا ومعنى كلا
وكلتا فانهما تضافان للظاهر والمضمر كما تقدم ولا يضافان الالما استكمل ثلثة
شروط احدها التعريف فلا يضافان نكرة مطلقا فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امراتين
عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم اجازوا اضافتهما الى النكرة المختصة
نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف
وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها اي اى تاركة للغزل قاله فى المغنى وهو
مقيد لما اطلقه هنا والشرط الثاني الدلالة على اثنين اما بالنص مضمرا كان او مظهرا
فالاول نحو كلاهما وكلتاهما والثاني نحو كلا البساتين وكلتا الجنتين او بالاشتراك
بين المثنى والجمع نحو كلانا غنى عن اخيه حياته ونحن اذا متنا اشد تغانيا فان كلمة
نا مشتركة بين الاثنين والجماعة فلذلك صح اضافة كلا اليها وانما صح قوله ان

وان كانت حقيقة في الواحد كالآتي ذا ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل
المعنى لانها مشار بها الى اثنين وهما الخير والشر مثلها في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين
ذلك اي بين الفارض والبكر فالاشارة بذا في الموضعين يعود الى ما ذكر اي كلا
ماذكر من الخير والشر وبين ماذكر من الفارض والبكر والبيت قاله عبد الله ابن الزبعري يوم
احد قبل اسلامه والمدى بفتح الميم وبالدال المهملة الغاية والوجه بفتح الواو وسكون
الجيم مستقبل كل شيء والقبل بفتح القاف والباء الموحدة تطلق على امور منها الجهة
الواضحة ذكره ذلك بمعناه في القاموس ان للخير وللشر غاية ينتهيان اليها ويقفان
عندها وكلاهما امر يستقبله الانسان ويعرفه وضبط بعضهم القبل في البيت
بكسر القاف وفتح الباء على انه جمع قبيلة بمعنى ان كليهما بمثابة القبلة التي يتوجه اليها
المصلي والشرط الثالث ان يكون المضاف اليه كلا وكلتا كلمة واحدة فلا يضافان الى
كلمتين متفرقتين فلا يجوز كلا زيد وعمرو والى هذه الشروط الثلثة اشار الناظم
بقوله لمفهم اثنين معرف بلا تفرق اضيف كلتا وكلا فاما قوله كلا اخي وخليلي
واجدي عضدا في النائبات والمام الملمات باضافة كلا الى متفرق وهما اخي وخليلي
فمن نوادر الضرورات والخليل من الخلة وهي كما قال ابو بكر بن فورك صفاء المودة
التي توجب الاختصاص بتخلل الاسرار وقال غيره اصل الخلة المحبة والعضد و
الساعد بمعنى وهو من المرفق الى الكتف وكني به عن الاعانة والتقوية فان
العضد قوام اليد وبشدتها تشتد والنائبات المصائب والالمام النزول
والملمات جمع ملمة وهي نوازل الدهر وكلا مبتدا وواجدي بكسر الدال مفرد مضاف
الى مفعوله الاول وهو ياء المتكلم خبر المبتدا وعضدا مفعوله الثاني واجاز
ابن الانباري اضافتها الى المفرد بشرط تكررها نحو كلاي وكلاك محسنان
ويجوز مراعات لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين آتت ومراعات
معناهما وهو قليل وقد اجتمعا في قول الفرزدق كلاهما حين جد الجري بينهما
قد اقلعا وكلا انفيهما رابي فالحق قد اقلعا ضمير التثنية مراعاة للمعنى وافرد رابي
مراعاة للفظ ومنها اي بفتح الهمزة وتشديد الياء وتضاف للنكرة مطلقا سواء كانت
النكرة مفردة ام مثناة ام مجموعة نحو اي رجل واي رجلين واي رجال وتضاف للمعرفة اذا

[illegible] المعرفة مثناة نحو فاي الفريقين احق او كانت المعرفة مجموعة نحو ايكم احسن عملا
ولا تضاف اي اليه اي الى المعرفة حال كونها مفردة عن التثنية والجمع الا ان كان
بينهما اي بين اي والمعرفة المفردة جمع مقدر نحو اي زيد احسن اذ المعنى اي اجزاء زيد
احسن فبين اي وزيد لفظ مقدر يدل على الجمع وهو اجزاء او عطف مثلها
عليها بالواو كقوله فلئن لقيتك خاليين لتعلمن اي واي (؟) فارس الاحزاب
اذ المعنى اينا فارس الاحزاب والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله ولا تضف
لمفرد معرف ايا وان كررتها فاضف او تنو الاجزا والسر في ذلك كله ان اي الاستفهامية
اسم عام لجميع الاوصاف فلا يخلو اما ان يراد بها تعميم اوصاف
بعض ما هو متشخص باحد طرق التعريف فان كان المراد بها الاول اضيفت
الى منكر وطابقته في المعنى وكانت معه بمنزلة كل لصحة دلالة المنكر على
العموم مفردا او مثنى او مجموعا بحسب ما يراد من العموم فيقال اي رجل واي رجلين
واي رجلين واي رجال على معنى اي واحد من الرجال واي اثنين منهم واي
جماعة منهم وان كان الثاني اضيف الى معرف وامتنع ان تطابقه في المعنى وكانت
معه بمنزلة بعض لعدم صحة دلالة المعرف على العموم ولذلك وجب كونه اما مثنى
او مجموعا واما مكررا مع اي بالواو لان المفردين مع الواو في حكم المثنى لكونهما بمطلق
الجمع واما على تقدير مضاف دال على الجمع ولا تضاف اي الموصولة الا لمعرفة
نحو ايهم اشد لان معناها معنى الذي وهو معرفة ولا يجوز ان تضاف للنكرة
فلا تقول اضرب ايّ رجل هو افضل خلافا لابن عصفور في اجازته ذلك ولا تضاف
اي المنعوت بها والواقعة حالا الا النكرة فالاولى مررت بفارس اي فارس بخفض اي
نعتا لفارس والثانية مررت بزيد اي فارس بنصب اي على الحالية من زيد
انما وجب اضافتها الى النكرة فيهما لان النعت النكرة والحال يجبان يكونا
نكرتين ومعنى اي فارس كامل في الفروسية واليهما اشار الناظم بقوله و
اخصص بالمعرفة موصولة ايا وبالعكس الصفة واما اي الاستفهامية والشرطية فيضافان
اليهما اي الى المعرفة والنكرة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تكن شرطا او استفهاما
فمطلقا كمل بها الكلام لان معنى الاستفهام والشرط يؤدي بالمعرفة والنكرة وكلاهما ان

اي لم

امثلة مثال الاستفهامية المضافة الى معرفة نحو ايكم يا بني يعرشها ومثال الشرطية
المضافة الى معرفة ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي ومثال الاستفهامية المضافة
الى نكرة فباي حديث ومثال الشرطية المضافة الى نكرة قولك اي رجل جاءك فاكرمه
الحاصل ان اقسام اي خمسة وهي ضربان ما لا يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ وهو
اثنان المنعوت بها والواقعة حالا وما يجوز وهو ثلثة الموصولة والاستفهامية
والشرطية فالاولى نحو اضرب ايا افضل والثانية نحو قلت ثم اي والثالثة نحو
ايا ما تدعوا ومنها لدن وهي بمعنى عند فيكون اسما لمكان الحضور وزمانه
كما ان عند كذلك واليها اشار الناظم بقوله والزموا اضافة لدن فجر الا انها اي
لدن تختص عن عند بستة امور احدها انها ملازمة لمبدا الغايات الزمانية و
المكانية جمع غاية وهي المسافة وعند غير ملازمة لمبدا الغايات فمن ثم اي
من اجل ان لدن وعند يكونان لمبدا الغايات وان اختلفا في اللزوم وعدمه
تتعاقبان اي يتداولان على شيء واحد في نحو جئت من عنده ومن لدنه وقد
اجتمعا في التنزيل قال الله تعالى في حق الخضر اتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا
علما ولو جيء بعند فيهما او بلدن لصح ذلك ولكن ترك دفعا لتكرار اللفظ
بخلاف نحو جلست عنده فلا يجوز فيه جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا لان حرف
الابتدا وهو من غير موجود هنا والامر الثاني ان الغالب في لدن استعمالها مجرورة بمن
ونصبها قليل حتى انها لم تات في التنزيل منصوبة وجر عند بمن دون جر لدن
في الكثرة والامر الثالث انها مبنية على السكون وعلة بنائها شبهها بالحرف
في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم التصرف الا في لغة قيس فانها معربة
عندهم تشبيها بعند وبلغتهم قرئ لينذر باسا شديدا من لدنه باسكان
الدال واشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها بياء في الوصل وهي قراءة
ابي بكر عن عاصم وفي امالي ابن الشجري قال ابو علي فلعلما روي عن عاصم
من قراءته من لدنه بكسر النون فان ذلك لالتقاء الساكنين حيث سكنت
الدال اسكان الباء من سبع وليست كسرة اعراب انتهى فظهر بهذا ان لدن مبنية
دايما بخلاف عند فانها معربة دايما والامر الرابع جواز اضافتها الى الجمل كقوله وهو

القطامي صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب فاضاف
لدن الى جملة شب والصريع المصروع وهو المطروح على الارض غلبة وغوان
بغين معجمة مفتوحة جمع غانية وهي الجارية التي غنيت اي استغنت بحسنها
عن الحلي وراقهن ورقنه اي اعجبهن واعجبنه والذوائب جمع ذؤابة من الشعر
بهمزة بعد الذال المعجمة في المفرد وكان حقها ان تثبت في الجمع لكنهم استثقلوا
وقوع الف بين همزتين فابدلت الاولى واوا وهذا البيت لا دليل فيه اذ يحتمل ان
يكون على اضمار ان بدليل انها تظهر بعدها احيانا قاله ابن الشجري ويؤيده
تقدير سيبويه في لد شولا ان كانت شولا ورب ان فيه حذف الموصول الحرفي
وبقاء صلته والامر الخامس جواز نوانها عن الاضافة قبل غدوة كقوله وما زال مهري
مزجر الكلب فيهم لدن غدوة حتى دنت لغروب بنصب غدوة فنصبها بلدن
على التمييز لان لدن في آخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو
معروف في لغاتها العشر وقد تحذف نونها فشابهت حركات الاعراب من جهة
تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها فصارت لدن غدوة في
اللفظ كراقود خلا فنصب غدوة على التمييز بلدن كنصب خلا براقود وعلى التشبيه
بالمفعول به في نحو ضارب زيدا فان نونها تثبت تارة وتحذف اخرى كما في اسم
الفاعل فعملت عمله بل قال ابو علي النون في لدن زائدة نقل ذلك عنه ابن الشجري
وبه يتضح تشبيه لدن بضارب منونا حتى نصبت بعدها غدوة واليهما يشير قول
النظم ونصب غدوة بها او تنصبها انت على اضمار واسمها وابقاء خبرها و
الاصل لدن كان الوقت غدوة والذي دل على الوقت كلمة لدن قاله ابن
مالك وقال هذا احسن لان فيه ابقاء لدن على ما ثبت لها من الاضافة ويؤيده
من لد شولا فالنصب على هذا ليس بلدن وانما هو بكان المحذوفة فلا يصح عطفه
على ما قبله بدون تقدير وحكى الكوفيون في غدوة رفعها بعدها اي بعد لدن
على اضمار كان تامة اي لدن كانت غدوة وقال ابن جني تشبيها بالفاعل ورفع فلا
المرادي وظاهره انها مرفوعة بلدن والجر القياس كما تجر ساير الظروف وهو الغالب في
الاستعمال ولا تكون بعد ولدن الا منونة وان كانت معرفة ولا تنصب غدوة الا مع جود

النون في لدن دون حذفها وعند لا ينصب شيئ من المفردات بعدها والثاني
انها اى لدن لا تقع الا فضلة بخلاف عند فانها قد تكون عمدة نحو السفر من عند
البصرة فيجعل عند خبرا عن السفر والخبر عمدة وهذا يخالف تصحيحه في باب المبتدا ان
الخبر متعلقها المحذوف الا ان يقال لما سد مسده اعطى ماله من العمدية والثالث
المستقر من لدن البصرة لان ذلك يخرجها عما استقر لها من ملازمة الفضلية ومع
والغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفا وهي اسم لمكان الاجتماع ولهذا يخبر بها
عن الذوات نحو زيد معك ولزمان الاجتماع نحو جئتك مع العصر ومرادفه
عند فتجر بمن كقراءة بعضهم هذا ذكر من معي بكسر ميم من وحكاية سيبويه ذهبت
من معه بالجر وهو اسم بدليل جرها بمن وتنوينها عند افرادها عن الاضافة نحو جاء
معا وعرب لانه ثلاثي الاصل الا في لغة ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان ابو قبيلة وغنم بفتح
الغين المعجمة وسكون النون ابن تغلب بن وائل ابو حي فتبنى على السكون لتضمنها
معنى حرف المصاحبة ووضع ام لو بوضع قاله الشاطبي كقوله وهو الراعي كما قال
العيني فريشي منكم وهواي معكم وان كانت زيارتكم لماما الرواية بتسكين عين معكم
ولم يثبت سيبويه ذلك لغة بل حكم عليه بالضرورة وخالفه المتاخرون محتجين
بان ذلك ورد في الكلام نقل عن الكسائى ان ربيعة تقول ذهبت مع اخيك وجئت
مع ابيك بالسكون ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والريش اللباس الفاخر او المال
ونحوه ولماما بكسر اللام وتخفيف الميم وقتا بعد وقت واذا لقي مع الساكنة العين
ساكن آخر جاز كسرها على اصل التقاء الساكنين وفتحها استصحابا بالاصل او اتباعا
نحو مع القوم بكسر العين وفتحها وعبارة التسهيل وتسكين عينها قبل حركة
سكون لغة ربيعة فافادة مالم يفده الموضح وهو ان عينها تسكن قبل حركة نحو جئت
معك وتكسر قبل سكون نحو جئت مع الرجل ولكن الموضح حاول شرح قول النظم
ومع مع فيها قليل ونقل فتح وكسر لسكون يتصل وقد تفرد مع عن الاضافة فتنون
وتصير بمعنى جميعا فتنصب على الحال من الاثنين نحو جاءا معا قال فلما تفرقنا كاني
ومالكا لطول اشتياق لم نبت ليلة معا او من الجماعة المذكرين والمؤنثات فالاول
كقول الخنساء وافنى رجالي فبادوا معا فاصبح قلبي بهم مستفزا بفتح الفاء وبالزاي اسم

مفعول من استفزه الخوف اذا ازعجه والثاني كقول متمم بن نويرة اذا حنت الاولى سجعن لها
معا اي اذا صوتت الحمامة الاولى هدرن جميعا لاجل تصويتها واختلف في حركة معا اذا
نونت فذهب الخليل وسيبويه الى انها فتحة اعراب والكلمة ثنائية في حال الافراد كما كانت
في حال الاضافة وذهب يونس والاخفش الى ان الفتحة فيها كفتحة تاء فتى لانها لما افردت
ردت اليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا منقوصا في الاضافة تاما في
الافراد ولكن حذفت الفها في الوصل للساكنين الالف والتنوين كما حذفت الف فتى لذلك
قال ابن مالك وهذا هو الصحيح لقولهم الزيدان معا والزيدون معا فيوقعون معا في
موضع كما توقع الاسماء المقصورة نحو هم عدى ولو كان باقيا على النقص لقيل الزيدون
مع كما قيل هم يد واحدة على من سواهم واعترض بان معا ظرف في موضع خبر المبتدأ فلا يلزم
ما قاله ومنها غير وهي اسم دال على مخالفة ما قبله حقيقة ما بعده اما بالذات نحو مررت
برجل غيرك او بالصفات كقولك لشخص دخلت بوجه غير الذي خرجت به وليس المراد بالحقيقة
هنا الماهية والا لانتقض بنحو زيد غير عمرو فان ماهيتهما واحدة وهي الحيوان الناطق
والتركيب صحيح واذا وقع غير بعد ليس وعلم المضاف اليه جاز ذكره كقبضت عشرة
ليس غيرها برفع غير على انها اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غيرها مقبوضا
ونصبها على انها خبر ليس واسمها محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرها و
جاز حذفه لفظا فيضم غير بغير تنوين ثم اختلف في ضمة فقال المبرد والجرمي واكثر المتأخرين
ضمة بناء لانها اي غير كقبل وبعد في الابهام والقطع عن الاضافة ونية المضاف اليه
ونسب لسيبويه فهي اسم لليس وخبرها او الجزء الاخر محذوف فعلى تقدير الاسمية
فهي في محل رفع وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها لا هذه الضمة الموجودة
لانها ضمة بناء وعلى الخبرية فهي في موضع نصب والتقدير على الرفع ليس غيرها
مقبوضا وعلى النصب ليس المقبوض غيرها فحذف من الاول الخبر ومن الثاني الاسم
والى بناء غير على الضم اشار الناظم بقوله واضمم بناء غيرا ان عدمت ما له اضيف
ناويا ما عدما وقال الاخفش ضمة غير ضمة اعراب وحذف التنوين للاضافة تقديرا ولفظ
لان المضاف اليه ثابت في التقدير عنده لانها اسم ككل وبعض في جواز القطع عن الاضافة
لفظا لا ظرفا للزمان كقبل وبعد ولا للمكان كفوق وتحت وعلى هذا فهي اسم وعلامة

رفعه

رفعه الضمة الظاهرة لا خبر لان خبر ليس لا يرفع وهذان القولان في الضمة ويجوز
حركة فعلى البناء هي اسم او خبر وعلى الاعراب هي اسم لا خبر ويجوز قليلا الفتح مع التنوين
لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى ودونه نيته لفظ المضاف اليه فهي خبر لانه منصوب واسم ليس
محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرها او غيره والحركة على هذا اعراب باتفاق واعترض بان
غيرا لم يجوز بناؤها على الفتح اذا اضيفت الى مبني فيحتمل انها بنيت حال الاضافة ثم
حذف المضاف اليه وبقي البناء على حاله وعلى هذا فيحتمل ان يكون اسما وان يكون
خبرا نعم الفتح مع التنوين كالضم مع التنوين والحركة اعراب بالاتفاق لان التنوين اما
للتمكين فهو خاص بالمعرب او للتعويض فكان المضاف اليه مذكور وقيد حذف ما يضاف
اليه بقوله بعد ليس بناء على انه لا يجوز بعد لا النافية كما صرح به في المغني وقال انه
لحن وبالغ في الانكار على مرتكبه في شرح الشذور ورد بان ابا العباس كان
يقول لا غير بالبناء على الضم كقبل وبعد وكذا قال الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك
وانشد عليه في باب القسم من شرح التسهيل جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل سلفت
لا غير تسال وتبعهم صاحب القاموس ومنها قبل وبعد ويجب اعرابهما نصبا على الظرفية
او خفضا بمن فقط في ثلث صور احدها ان يصرح بالمضاف اليه كجئتك بعد الظهر وقبل العصر
ومن قبله ومن بعده ولا يختصان بالزمان فقد يكونان للمكان كقولك داري قبل
دارك وبعدها ولهذا سهل دخول من عليهما عند البصريين قاله الدماميني الصورة
الثانية ان يحذف المضاف اليه وينوى ثبوت لفظه فيبقى الاعراب وترك التنوين على
حالهما كما لو ذكر المضاف اليه كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف
بخفض قبل وبغير تنوين على نية لفظ المضاف اليه اي ومن قبل ذلك فحذف ذلك من
اللفظ وقدره ثابتا وقرئ في الشواذ لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض من غير تنوين
اي من قبل الغلب ومن بعده وهي قراءة الجحدري والعقيلي الصورة الثالثة ان يحذف
المضاف اليه ولا ينوى شيء لا لفظه ولا معناه فيبقى الاعراب المذكور بحاله من النصب على
الظرفية او الخفض بمن ولكن يرجع التنوين الذي كان حذف للاضافة لزوال مانعه
من الاضافة في اللفظ والتقدير كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض والتنوين
وقوله وهو عبد الله بن يعرب فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات بنصب قبلا

على الظرفية والرواية المشهورة بالماء الحميم والذي رواه الثعالبي بالماء الفرات فإن
للوضيح وهو الاوضح لانه العذب والحميم الحار ومنه اشتقاق الحمام وقيل الحميم
البارد فهو من الاضداد دونك وكن قتلنا الاسد اخفية فاشربوا ابدا على الذي
بنصب بعدا على الظرفية ويحتمل ان يكون التنوين فيه وفي البيت قبله للضرورة
وهي المسئلة المشهورة قال المرادي مسئله ٣ اذا نونت الغايات للاضطرار فمختار
سيبويه واصحابه تنوينه مرفوعا وعليه قوله فما شربوا على لذة خمر ومختار الخليل
واصحابه تنوينه منصوبا كقوله فساغ الى الشراب وكنت قبلا انتهى وهما تكونان في
هذا الوجه لعدم الاضافة لفظا وتقديرا ولان الى نونا كما ينونون سائر الاسماء النكرات
تنوين التمكن وقال بعضهم هما معرفتان بنية الاضافة وتنوينهما تنوين عوض
قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا القول عندي حسن ومعرفتان في حالتين
قبلها بالاضافة لفظا في الاول وتقديرا في الثاني فان نوي معنى المضاف اليه دون لفظه
بنيا لافتقارهما الى المضاف اليهما معنى كافتقار المضاف اليهما معنى كافتقار
الحروف لغيرها وبنيا على حركة فرارا من التقاء ساكنين وعلى الضم لتخالف حركة
الاعراب نحو لله الامر من قبل ومن بعد في قراءة الجماعة السبعة بالضم لغير تنوين
وهما في هذه الحالة معرفتان بالاضافة الى معرفة منوية والاصل والله اعلم
الامر من قبل الغلب ومن بعده وقال الجرمي انما يبنيان على الضم اذا كان
المضاف اليه معرفة اذا كانت نكرة فانهما يعربان سواء نويت معناه اولا انتهى و
اذا بنيت الظروف على الضم تسمى غايات لان الاصل فيها ان تكون مضافة
وغاية الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف اليه لانه تتمته اذ به تعريفه فاذا
حذف المضاف اليه وتضمنه المضاف صار آخر المضاف غايته قاله الدماميني
ومنها اول مقابل آخر ودون واسماء الجهات الست كيمين وشمال ووراء وامام وفوق و
تحت وهي على التفصيل المذكور في قبل وبعد من انها اذا اضيفت لفظا اعربت
نصبا على الظرفية او خفضا بمن واذا لم تضف لا لفظا ولا تقديرا اعربت الاعراب
المذكور ونونت واذا حذف المضاف اليهما فان نوي لفظه اعربت الاعراب
المذكور ولم تنون وان نوي معناه بنيت على الضم تقول جاء القوم واخر تخلف

بالضم فيهما يريد خلفهم وامامهم ولكنك حذفت المضاف اليهما ونويت معناه وبنيتهما
على الضم قال رجل من بني تميم لعن الاله تعالة بن مسافر لعنا يشن عليه من قدام بالضم و
الاصل من قدامه فحذف المضاف اليه ونوي معناه فبناه على الضم وتعالة بفتح المثناة
فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام علم رجل ويروي ابن مزاحم ويشن
بضم الياء المثناة تحت وفتح الشين المعجمة يصب وقال معن بن اوس لعمرك ما ادري
واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول بالضم والاصل اول الوقتين وذلك لان
لكل منهما وقتا يموت فيه يتقدم احدهما سابقا ولا يعرف عدو المنية في اول الوقتين
المقدرين لهما على اي الرجلين والمنية الموت وحكى ابو علي الفارسي ابدا بذا من اول
بالضم بنية معنى المضاف اليه والاصل من اول الامر وبالخفض على نية لفظه وبالفتح على
تقديرها ومنعه من الصرف للوزن والوصف لانه اسم تفضيل بمعنى الاسبق واستفدنا
من حكاية ابي علي ان اول له استعمالان احدهما ان يكون ظرفا كقبل والثاني ان يكون
صفة كالاسبق وقال اخر اذا انا لم اومن عليك ولم يكن لقاؤك الا من وراء وراء
بالضم وانشد سيبويه لا يحمل الفارس الا الليوث المحض من امامه ومن دون
بالسكون والقافية هنا لو كانت مطلقة الروي لكان مبنيا على الضم لانه في نية
الاضافة قاله الشاطبي وتقول جلست يمين وشمال وفوق وتحت بالضم فيهن و
الاصل يمينك وشمالك وفوقك وتحتك ومنها حسب بسكون السين ولها
في العربية استعمالان احدهما ان تكون بمعنى كاف اسم فاعل كفى فتستعمل مضافة
استعمال الصفات المشتقة فتكون نعتا لنكرة لانها لم تتعرف بالاضافة حملا على ما هي
بمعناه مررت برجل حسبك من رجل اي كاف لك عن غيره وحالا لمعرفة هذا عبد الله
حسبك من رجل بنصب حسب على الحال من عبد الله اي كافيا لك عن غيره و
تستعمل استعمال الاسماء الجامدة فترفع على الابتداء نحو حسبهم جهنم فحسبهم مبتدا
وسوغ الابتداء به الاختصاص بالاضافة وجهنم خبره ويجوز العكس وهو اولي
لان جهنم معرفة بالعلمية وحسب نكرة وتنصب اسما لان نحو فان حسبك الله
فحسبك اسم ان والله خبرها وهذا يؤيد الاعراب الاول ويجر بالحرف نحو بحسبك
درهم فحسبك مبتدأ ودرهم خبره ولا يجوز العكس لان حسبك نكرة مختصة ودرهم

غير مختص بعد الاستعمال الثاني يرد على من زعم انها اسم فعل بمعنى يكفي فان الفا
اللفظية نحو ان والباء في المثالين الاخيرين لا تدخل على اسماء الافعال باتفاق ولا
العوامل المعنوية على الاصح والاستعمال الثاني من اصل التقسيم ان يكون حسب
بمنزلة لا غير في المعنى فتستعمل مفردة عن الاضافة في اللفظ وينوي لفظ المضاف
اليه حسب هذه هي حسب المتقدمة في الاستعمالين السابقين ولكنها عند قطعها
عن الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى الدال على النفي تجدد لها ملازمتها الوصفية
او الحالية او الابتداء وبناؤها على الضم بعد ان كانت معربة بحسب العوامل
تقول في الوصفية رايت رجلا حسب وفي الحالية رايت زيدا حسب فحذف المضاف
اليه منهما ونوي معناه فبنيت على الضم قال الجوهري كانك قلت حسبي او حسبك
فاضمرت ذلك ولم تنون انتهى وعنى بالاضمار الحذف فكانه قال فحذفت المضاف
اليه منهما فاضمرته في نفسك ولم تنون لانك نويت معنى المضاف اليه فبنيتها
على الضم كقبل وبعد وتقول في الابتدا قبضت عشرة فحسب فحسب مبتدا حذف
خبره اي فحسبي ذلك والمعنى رايت رجلا لا غير ورايت زيدا لا غير وقبضت
عشرة لا غير ودخلت الفا في الاخيرة تزيينا للفظ كما تدخل على قط في قولك
فقبضت عشرة فقط واقتضى كلام ابن مالك في قوله في النظم قبل كغير بعد
حسب اول ودون والجهات ايضا وعل واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من
بعده قد ذكرا انها اي حسب تعرب نصبها اذا نكرت كقبل وبعد قال ابو حيان ولا
وجه لنصبها لانها غير ظرف وقد ذكرها مع الظروف الا ان تقول نصب تشبيها
اذا كانت نكرة انتهى وكلامه فان اراد ابو حيان بكونها نكرة قطعها عن الاضافة
لفظا فيقتضي ان استعمالها حينئذ اي حين اذ قطعت عن الاضافة منصوبة
سائغ في كلامهم واقتضى انها كانت مع الاضافة معرفة بالاضافة هذان
الاقتضاآن كلاهما ممنوع اما الاول فلانها اذا قطعت عن الاضافة وجب
بناؤها على الضم واما الثاني فلانها نكرة دايما اضيفت ام لم تضف وان اذا
ابو حيان تنكيرها مع الاضافة فلا وجه لاشتراط التنكير اي حين اذ كانت
مضافة لانها لم ترد في كلامهم الا نكرة كذلك لان اضافتها لا تفيد التعريف

لانها

انما هي في تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك في شرح العمدة وايضا
فلا وجه لتوقفه اي لتوقف ابي حيان في تجويز انتصابها على الحال اي حين اذ كانت
مضافة فانه اي فان نصبها على الحال مشهور في غالب الكتب حتى
في كتاب الصحاح للجوهري مع كثرة تداول الايدي له قديما وحديثا قال صاحب
الصحاح فيه تقول هذا رجل حسبك من رجل وتقول في المعرفة هذا عبد الله حسبك
من رجل فتنصب حسبك على الحال انتهى نص الصحاح ففي الاول وقعت نكرة نعت
على انها نعت لها وفي الثاني وقعت بعد معرفة فنصبت على انها حال منها وهي
في الصورتين نكرة وان كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من ان اضافتها لا
تفيد التعريف وايضا فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك اي بنصبها على
الحال اذا تنزلنا وقلنا ان لها حالة تعريف وحالة تنكير لان مراده بقوله واعربوا
نصبا اذا ما نكرا التنكير الذي ذكره في قبل وبعد وهو ان تقطع عن الاضافة
لفظا وتقديرا او تنصب على الظرفية بحيث يقال رايت زيدا حسبا او فحسبا
ولم يسمع ذلك للمطلق التنكير كما توهم ابو حيان وما ذكره الموضح من ان مراد
ابن مالك ذلك لا يدفع الانتقاد فالصواب ان يحمل عموم قوله وما من بعد
قد ذكر على المجموع لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه حسب وعل الا يتيمز واما على
فانها توافق فوق في افادة معناها وهو العلو وفي بنائها على الضم اذا كانت معرفة
بما اذا اريد بها علو معين كقولك اخذت الشيء الفلاني من اسفل الدار و
الشيء الفلاني من عل اي من فوق الدار كقوله وهو الفرزدق يهجو جريرا
ولقد سددت عليك كل ثنية فاتيت فوق بني كليب من عل اي من فوقهم و
التهمة طرقتا العقبة وتوافق فوق ايضا في اعرابها اذا كانت نكرة فيما اذا اريد بها
علو مجهول كقوله وهو امرئ القيس الكندي يصف فرسا مكر مفر مقبل مدبر معا
كجلمود صخر حطه السيل من عل اي بكسر اللام اي من شيء عال وتخالفها اي وتخالف
على فوق في امرين احدهما انها اي على لا تستعمل الا مجرورة بمن دائما والثاني انها
لا تستعمل مضافة بخلاف فوق فيهما كذا قال جماعة منهم ابن ابي الربيع وهو الظاهر و
ذكر ... النقاد ... هذه الالفاظ انها تجوز اضافتها وتقدم ... الجوهري بذلك

الصحاح فقال يقال اتيته من عل الدار بكسر اللام اي من عال وهو سهو قاله في شرح
الشذور ومقتضى قوله في النظم واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا انما
يجوز انتصابها على الظرفية اوغيرها كالحالية وما افرد شيئا من هذين الامرين
وهما جواز اضافتها وجواز نصبها على الظرفية اوغيرها موجود في كلامهم وانما
بسطت القول قليلا في شرح هاتين اللفظتين وهما حسب وعل لانه لم ار احدا من
الشراح وفاهما حقهما من الشرح وفيما ذكرته كفاية لمن تدبره والحمد لله على تيسير ذلك
فصل يجوز ان يحذف ما علم من مضاف ومضاف اليه فان كان المحذوف هو المضاف
فالغالب ان يخلفه في اعرابه المضاف اليه وهو في ذلك على قسمين سماعي قياسي
فالسماعي ما يصح استبداد القايم مقام المضاف بالاعراب في المعنى كقول عمر بن ابي
ربيعه لا تلمني عتيق حسبي الذي بي ان بي يا عتيق ما قد كفاني انا ذي يا ابن ابي
عتيق والقياسي ما لا يصح فيه ذلك وهو اما فاعل نحو وجاء ربك اي امر ربك
او نايب عن الفاعل نحو ونزل الملائكة تنزيلا اي نزول الملائكة قاله ابن
جني وفيه نظر او مبتدا نحو ولكن البر من امن بالله اي بر من امن قاله الشاطبي وفيه
نظر او خبر عن مبتدا نحو شر المنايا ميت بين اهله اي منية ميت او مفعول به نحو و
اشربوا في قلوبهم العجل اي حب العجل او مفعول مطلق كقول الاعشى ميمون الم
تغتمض عيناك ليلة ارمدا اي اغتماض ليلة ارمد او مفعول فيه نحو قولهم اتيتك
طلوع الشمس اي وقت طلوع الشمس او مفعول له نحو جئت زيدا فضله
اي ابتغاء فضله قاله ابن الخباز او مفعول معه نحو جاء زيد والشمس اي
وطلوع الشمس او حال نحو تفرقوا ايادي سبا اي مثل ايادي سبا او مجرور بالكاف
نحو كالذي يغشى عليه من الموت اي كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت
او بالاضافة نحو ولا يحول عطاء اليوم دون غد اي دون عطاء غد ثم تارة
يكون المحذوف مطرحا فهو الاكثر وتارة يكون ملتفتا اليه ويعرف ذلك
بعود الضمير ونحوه فالاول نحو واسئل القرية التي كنا فيها اي اهل القرية فاهل
مطرح ولو التفت اليه لقيل الذي كنا فيه والثاني نحو او كظلمات في بحر
لجي يغشاه موج اي كذي ظلمات بالافراد فحذف والتفت اليه فذكر الضمير في يغشاه

ولو كان مطرحا القيل يغشاها وشمل ذلك قول الناظم وما يلي المضاف يأتي خلفا
عنه في الاعراب اذا ما حذفا ومن غير الغالب ان المضاف اليه لا يخلف المضاف
في اعرابه بل قد يبقى على جره وشرط ذلك في الغالب ان يكون المضاف المحذوف
معطوفا على مضاف بمعناه كقولهم ما مثل عبد الله ولا اخيه يقولان ذلك فابقوا
اخيه على جره مع انه مضاف اليه مثل محذوفا وقبل المحذوف معطوف على مثل
المذكور وكلا مثل اخيه بدليل توحيد يقولان بالتثنية نظرا الى المذكور والمحذوف
ولو كان اخيه معطوفا على عبد الله لكان العامل فيهما واحدا وهو مثل وكان يجب
ان يقولوا يقول لذلك بالافراد لانه خبر اسم ما وهو مفرد وقوله وهو ابو داود
الحارثي بن الحجاج اكل امرئ تحسبين امرءا ونار توقد في الليل نارا فابقى نار على جره
مع انه مضاف اليه كل محذوفة معطوفة على كل المذكورة اي وكل نار وانما قدرناه
مجرورا بكل محذوفة ولم نجعله مجرورا بالعطف على امرئ المجرور باضافة
كل اليه لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين لان امرئ المجرور معمول لكل
وامرءا المنصوب معمول لتحسبين على انه مفعول ثان له ومفعوله الاول كل امرئ مقدم
عليه فلو عطفنا نارا المجرورة على امرئ المضاف اليه كل وعطفنا نارا المنصوبة
على امرءا المنصوب لزم ان يعطف بحرف واحد شيئين على معمولي عاملين مختلفين
وذلك ممتنع لان العاطف نايب عن العامل وعامل واحد لا يعمل جرا ونصبا ولا
يقوي ان ينوب مناب عاملين هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج
وهشام وذهب الاخفش والكسائي والفراء والزجاج الى الجواز والتقدير اتحسبين
كل امرئ امرءا وكل نار نارا فحذف المضاف اليه على جره واختير الحذف دون
العطف لان حذف ما دل عليه دليل مجمع على جوازه والعطف على معمولي عاملين
مختلف فيه كما قدمنا والحمل على المتفق عليه اولى من الحمل على المختلف فيه والى
ذلك اشار الناظم بقوله وربما جروا الذي ابقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما
لكن بشرط ان يكون ما حذف مماثلا لما عليه قد عطف وهذا الشرط اغلبي كما تقدم
ومن غير الغالب قراءة ابن جماز بالجيم والذي يريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة
بجر الاخرة على حذف مضاف اي عمل الاخرة فان المضاف المحذوف وهو عمل ليس معطوفا

على حدته بل المعطوف وجملة من مبتدا وخبر فيها المضاف وهو عمل على جملة
منها مضاف فيهما ان المحذوف والاصل والله اعلم يريدون عرض الدنيا والله يريد
عمل الاخرة ومن قدره عرض الاخرة فقد تجوز وان كان المحذوف المضاف اليه
وهو الجزء الثاني فهو على ثلثة اقسام لانه تارة يزال من المضاف وهو الجزء الاول
ما يستحقه من اعراب وتنوين ويبنى على الضم نحو قبضته عشرة ليس غير مما هو شبيه
بالغايات ونحو من قبل ومن بعد مما هو غايات كما مر في الفصل قبله وتارة يبقى
اعرابه ويرد اليه تنوينه وهو الغالب نحو وكلا ضربنا له الامثال من الفاظ الكل
ونحو ايا ما تدعوا من اسما الشرط وتارة يبقى اعرابه ويترك تنوينه كما لو كان في
الاضافة وشرط ذلك في الغالب ان يعطف عليه اي على المضاف اسم عامل في مثل
المضاف اليه المحذوف وهذا الى امثل ما مضى كقولهم خذ ربع ونصف ما حصل والاصل
خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل فحذفوا ما حصل الاول المضاف اليه ربع
لدلالة ما حصل الثاني المضاف اليه نصف وابقوا الاول وهو ربع على حاله فلم
ينون لان المضاف اليه منوي لفظا وعطف عليه نصف وهو اسم مضاف عامل فيما
حصل الجر بالاضافة اليه وما حصل المذكور مثل ما حصل المحذوف لفظا ومعنى
وهذه المسئلة لها شبه بباب التنازع فان ربع ونصف يتنازعان ما حصل
فاعمل الثاني لقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة وذهب سيبويه الى انها من
باب الفصل بين المضاف والمضاف اليه والاصل خذ ربع ما حصل ونصفه ثم
اقحم ونصفه بين المضاف والمضاف اليه فصار ربع ونصفه ما حصل ثم حذف
الها اصلاحا للفظ فصار ربع ونصف ما حصل ثم حذفت ومثل هذا عند
سيبويه والجمهور لا يجوز الا في الشعر واختار الناظم انه من الحذف من الاول
لدلالة الثاني فلا فصل فهي عنده جايزة قياسا وسماعا واليها اشار بقوله في
النظم ويحذف الثاني فيبقى الاول كحاله اذا به يتصل بشرط عطف او اضافة الى مثل
الذي له اضفت الاولا او غيره بالرفع اي غير مضاف وهو عامل في مثل المحذوف
كقوله علقت امالي فعمت النعم بمثل او انفع من وبل الديم فمثل مضاف الى محذوف دل عليه
المذكور والاصل بمثل وبل الديم وانفع من وبل الديم فحذف وبل الديم من الاول لدلالة

الثاني عليه والعامل النفع وهو غير مضاف وهو مجرور بالعطف مثل المجرور بالبا
المتعلقة بعلقت والوبل بسكون البا الموحدة المطر الشديد والديم بكسر الدال
جمع ديمة وهي المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق ومن غير الغالب قولهم فيما حكاه
ابو علي ابدا بذا من اول بالخفض من غير تنوين على نية لفظه المضاف اليه اي من اول الامر
وقراءة بعضهم وهو ابن محيص فلا خوف عليهم بالرفع من غير تنوين على الاهمال اي
فلا خوف شيء عليهم واما قراءة يعقوب لا خوف بالفتح من غير تنوين فعلى الاعمال
فصل زعم كثير من النحويين انه لا يفصل بين المتضايفين الا في الشعر خاصة لان
المضاف اليه منزل من المضاف منزلة جزئه لانه واقع موقع تنوينه فكما لا يفصل
بين اجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه وهو قول البصريين و
الحق عند الكوفيين ان مسايل الفصل سبع منها ثلثة جايزة في السعة بفتح السين
وهي النثر وضابطها ان يكون المضاف اما اسما يشبه الفعل وان يكون الفاصل
بينهما معمولا للمضاف وان يكون منصوبا او اسما لا يشبه الفعل والفاصل القسم
احدها ان يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراءة ابن عامر
وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم برفع قتل على النيابة عن الفاعل
بزين المبني للمفعول ونصب اولادهم وجر شركائهم فقتل مصدر مضاف وشركائهم
مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله واولادهم مفعوله وفصل به بين المضاف
والمضاف اليه وحسن ذلك ثلثة امور كون الفاصل فضله فان ذلك مسوغ لعدم
الاعتداد به وكونه غير اجنبي لتعلقه بالمضاف وكونه مقدر التاخير من اجل ان
المضاف اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية فسقط بذلك قول الزمخشري
في الكشاف واما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان
سمجا مردودا فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته
انتهى وقول الشاعر عتوا اذ اجبناهم الى السلم رافة فسقناهم سوق البغاث الاجادل فسوق
مصدر مضاف والاجادل مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله والبغاث
مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل سوق الاجادل البغاث و
السلم بكسر السين الصلح والبغاث بتثليث الموحدة اوله وبالمثلثة اخره نوع

مثلث الضبط واخره مثلث النقط وبينهما غين معجمة طاير ضعيف بصار ولا اجدل
وهو الصقر وانا ظرفه عطف على قوله اما مفعوله اي والفاصل اما مفعول
المضاف كما تقدم او ظرفه كقول بعضهم تركُ يوما نفسكَ وهواها سعي في رداها
فتركُ مصدر مضاف ونفسكَ مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله
ومفعوله محذوف وفيه ويوما ظرف للمصدر بمعنى انه متعلق به وفصل به بين
المضاف والمضاف اليه وهواها مفعول معه والتقدير تركُ نفسكَ شانها
يوما مع هواها سعي في رداها ويحتمل ان يكون الاصل تركك نفسك فيكون
من الاضافة الى المفعول بعد حذف الفاعل المسئلة الثانية من الثلث ان
يكون المضاف وصفا بمعنى الحال والاستقبال والمضاف اليه اما مفعوله الاول
والفاصل مفعوله الثاني كقراة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله
بنصب وعده وجر رسله فمخلف اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف
ورسله مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله الاول ووعده مفعوله
الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل ولا تحسبن الله مخلف
رسله وعده وقول الشاعر ما زال يوقن من يؤملكَ بالغنى وسواكَ مانع فضله
المحتاج فسواكَ مبتدأ ومانع خبره وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله الاول
وهو المحتاج وفضله مفعوله الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف
اليه والاصل وسواكَ مانع المحتاج فضله او ظرفه عطف على مفعوله الاول اي
والفاصل اما مفعوله الاول كما تقدم او ظرفه وذلك صادق بالجار والمجرور
كقوله عليه الصلوة والسلام هل انتم تاركوا لي صاحبي فتاركوا جمع تاركٌ
اسم فاعل تركٌ مضاف الى مفعوله وهو صاحبي بدليل حذف النون ولي
جار ومجرور ظرف تاركوا وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل هل
انتم تاركوا لي صاحبي وقول الشاعر فرشني بخير لا اكونن ومدحتي كناحت يوما صخرة
بعسيل فناحت اسم فاعل مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله ويوما
ظرف لناحت بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف ورشني امر
من رشت السهم اذا الزقت عليه الريش والمعنى اصلح حالي بخير ومدحتي معطوف على

وتعل متعلق بناحت وهو بفتح العين وبالسين المهملتين مكتنسة العطار التي
جمع بها العطر وهو كناية عن كون سعيه مما لا فائدة فيه مع حصول التعب والكد
المسئلة الثالثة ان يكون المضاف لا يشبه الفعل وان يكون الفاصل قسما
كقولك هذا غلام والله زيد بجر زيد باضافة غلام اليه وفصل بينهما بالقسم
حكاه الكسائي واحكي ابن الانباري هذا غلام ان شاء الله ابن اخيك بجر ابن
باضافة الغلام اليه والفصل بينهما بالشرط وهو ان شاء الله وزاد ابن مالك
الفصل باما كقول تابط شرا هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر
جدر في رواية الجر والاسار بكسر الهمزة الاسر والمسائل الاربع الباقية من السبعة
تختص بالشعر لفقد الضابط المذكور احديها الفصل بالاجنبي ونعني به معمول غير
المضاف وان كان عاملهما واحدا فاعلا كان الاجنبي كقوله وهو الاعشى ميمون
بن قيس انجب ايام والداه به اذ نجلاه فنعم ما نجلا فانجب فعل ماض ووالداه
فاعله وبه متعلق بانجب وايام ظرف زمان متعلق بانجب وهو مضاف واذ
مضاف اليه ووالداه فاصل بين المضاف والمضاف اليه وهو اجنبي من المضاف لانه
معمول لغيره اي انجب والداه به ايام اذ نجلاه يقال انجب الرجل اذا ولد نجيبا
ونجلاه بالنون والجيم نسلاه او مفعولا معطوف على فاعلا اي فاعلا كان كما مر
او مفعولا كقوله وهو جرير تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها كما تضمن
ماء المزنة الرصف فتسقي مضارع سقى متعد لاثنين وفاعله ضمير يرجع الى
ام عمرو في البيت قبله وندى مفعوله الاول وهو مضاف وريقتها مضاف اليه
والمسواك مفعوله الثاني فصل به بين المضاف والمضاف اليه اي تسقي ندى
ريقتها المسواك والمسواك اجنبي من ندى لانه ليس معمولا له وان كان عاملهما
واحدا وهو تسقي والامتياح بمثناة فوقانية فتحتانية فحاء مهملة الاستياك
والمزنة السحابة والرصف للنحيلين جمع رصفة وهي حجارة مرصوف بعضها
الى بعض وماء الرصف ارق واصفى او ظرفا كقوله وهو ابو حية النميري كما خط
الكتاب بكف يوما يهودي يقارب او يزيل فاضاف كف الى يهودي وفصل
بينهما بالظرف وهو اجنبي من المضاف لانه ليس معمولا له وخط مبني للمفعول وبكف

متعلق به و يقارب او بزيل لغتان لهودي المسئلة الثانية من السبع الفصل
بفاعل المضاف كقوله ما ان وجدنا للهوي من طب ولا عدمنا قهر وجد صب
فاضاف قهر الى مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد وهو
وجد والمثل ما وجدنا للهوي طبا ولا عدمنا قهر صب والصب العاشق
ويحتمل ان يكون منه اي من الفصل بالفاعل او من المفصول بالمفعول قوله
وهو الاحوص لئن كان النكاح احل شيء فان نكاحها مطر حرام في رواية الخفض
لمطر باضافة النكاح اليه والفصل بالها وهي محتملة للفاعلية والمفعولية بدليل
انه يروي بنصب مطر ورفعه فان كان بالرفع فالتقدير فان نكاح مطر اياها فهو من
الفصل بالمفعول وان كان بالنصب فالتقدير فان نكاح مطرا هي فهو من
الفصل بالفاعل والحاصل ان الها المتصلة بالنكاح اما ان تكون مفعوله
فتكون في تقدير اياها او فاعله فتكون في تقدير هي فعلى الاول فاعل النكاح
مطر وعلى الثاني المراة فانه يقال نكحته ونكحها قال الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره
وعلى التقديرين فالها مجرورة باضافة المصدر اليها وعلى هذا فيشكل خفض مطر
باضافة المصدر اليه لان المضاف لا يضاف لشيئين وسبب قول الاحوص ذلك
ان مطرا كان اقبح الناس منظرا وكان تحته امراة من اجمل النساء وكانت تريد
فراقه وهو يابي ذلك والمسئلة الثالثة الفصل بنعت المضاف كقوله وهو معاوية
بن ابي سفيان لما اتفق ثلثة من الخوارج ان يقتل كل واحد منهم واحدا
من علي بن ابي طالب عليه السلام وعمرو بن العاص ومعاوية بن ابي سفيان
فقتل علي وسلم عمرو ومعاوية نجوت وقد بل المرادي سيفه من ابن ابي شيخ
الاباطح طالب ففصل بين المتضايفين وهما ابي وطالب بنعت المضاف
وهو شيخ الاباطح اي من ابن ابي طالب شيخ الاباطح ويجوز في جعل شيخ الاباطح
نعتا للمضاف وهو ابي دون المضاف اليه وانما هو نعت للمضاف والمضاف اليه
معا والمرادي هو عبد الرحمن بن عمرو والشهير بابن ملجم بضم الميم وفتح الجيم على
صيغة اسم المفعول كما في تهذيب الاسما وهو قاتل علي عليه السلام والاباطح جمع
بطحا والمراد بها مكة لان ابا طالب كان شيخ مكة من اعيان اهلها واشرافها

المسئلة الرابعة الفصل بالندا بمعنى المنادي كقوله كان برذون ابا عصام زيد حمار دق
باللجام فاضاف برذون الى زيد وفصل بينهما بالمنادي الساقط حرفه وحمار خبر كان
اي كان برذون زيد حمار يا ابا عصام وبقيت خامسة وهي الفصل بفعل ملغى كقوله
باي تراهم الارضين حلوا الدبا الدبا الاضايب تراهم وسادسة وهي الفصل با
لمفعول لاجله كقوله معاود جراة وقت الحوادي اراد معاود وقت الحوادي
جراة والى هذا الفصل اشار الناظم بقوله فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا
او ظرفا اجز ولم يعب فصل يمين واضطرارا وجدا باجنبي وبنعت او ندا فصل
في احكام المضاف للبا الدالة على المتكلم يجب كسر آخره اي المضاف لمناسبة اليا
سواء كان صحيحا كغلامي وعبدي او شبيها بالصحيح كدلوي وظبيي ويجوز فتح
اليا واسكانها واختلف في ايهما اصل فقيل الفتح وقيل الاسكان وجمع
بينهما بان الاسكان هو الاصل الاول لانه اصل كل مبني والياء مبنية والفتح
اصل ثان لانه اصل ما يبنى وهو على حرف واحد وعلى القولين الاسكان اكثر
ويستثنى من هذين الحكمين وهما وجوب كسر اخر المضاف وجواز فتح اليا واسكانها
اربع مسايل لا ياتي فيها ذلك وهي المقصور كفتي وقذي بالذال المعجمة والمنقوص كرام
وقاض والمثنى وشبهه كابنين بالموحدة وغلامين واثنين بالمثلثة وجمع المذكر السالم
وشبهه كبنين ومسلمين وعشرين وهذه الاربعة اخرها واجب السكون لان اخر المقصود
والمثنى المرفوع الف واخر المنقوص والمثنى المجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم
مطلقا يا مدغمة في ياء المتكلم وليس شيء من الالف والحرف المدغم قابل للتحرك والياء
معها واجبة الفتح للخفة والتحرك لالتقا الساكنين والى ذلك اشار الناظم بقوله
آخر ما يضاف لليا اكسر اذا لم يك معتلا كرام وقذا او يك كابنين وزيدين فذي
جميعها اليا بعد فتحها احتذي وندر اسكانها بعد الالف في قراءة نافع ومحياي و
مماتي في الوصل بسكون ياي محياي ولبيان ان ذلك في الوصل عطف عليه ومماتي
والا فلا حاجة لذكره وندر كسرها ايضا اي بعد الالف في قراءة الاعمش والحسن البصري
قال هي عصاي بكسر اليا على اصل التقا الساكنين وهو اي الكسر مطرد في لغة بني يربوع في
المضاف الى ياء جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة والاعمش ويحيى بن وثاب وما انتم بمصرخي بكسر اليا

463

في الوصل ولذلك عقبه باني وهذه اللغة حكاها الفرا وقطرب واجازها ابو عمرو بن
العلا قاله الشاطبي وبذلك سقط ما قال المعري في رسالته اجمع اصحاب العربية
على كراهة قراءة حمزة وما انتم بمصرخي بالكسر قال الموضح في الحواشي والمعري انه
قصد في الطعن على علما الاسلام ولعل الذين كسروا لغتهم اسكان يا الاضافة
فالتقى معهم ساكنان ونظيره الكسر في شدو في مع القوم وان كان الكسر في
اليا اثقل انتهى وتدغم يا المنقوص والمثنى في حالة الجر والنصب والمجموع جمع السلامة
في يا الاضافة لاجتماع المثلين كقاضي دفعا ونصبا وجرا ورايت ابني بفتح النون
وزيدي بكسر الدال ومررت بابني وزيدي وتقلب واو الجمع السالم في حالة الرفع لان
الواو واليا اذا اجتمعا وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو يا وتقدمت او تاخرت
ثم تدغم اليا المنقلبة عن الواو في يا المتكلم لاجتماع المثلين كقوله وهو ابو ذؤيب
يرثي بنيه الخمسة حين هلكوا جميعا في طاعون واحد اودى بني واعقبوني حسرة
عند الرقاد وعبرة لا تقلع فاودى معناه هلك وبني فاعله وهو جمع ابن مضاف
الى ياء المتكلم واصله بنوي عمل فيه ما تقدم وان كان الواو قبلها ضم قلبت الضمة
كسرة كما في اودى بني وجا مسلمي وعشري وظاهر سياقه انه يبدا بقلب الواو ياء
على قلب الضمة كسرة وهو في ذلك تابع للترتيب الذكري في قول الناظم وتدغم
اليا فيه والواو وان ما قبل واو ضم فاكسره يهن واختار ابن جني تقديم قلب
الضمة على قلب الواو كما في اجر جميع جرو واصلها اجرو لانهم قلبوا الضمة كسرة
اولا لانها اضعف ثم تدرجوا الى قلب الواو ياء لاجلها فلم يقدموا على الحرف
الاقوى الا بعد ان قدموا على الحركة الضعيفة ولو عكسوا لكان اقداما على الاقوى
من غير تدريج قلت لا يمكنهم العكس في اجر لانه يؤدي الى قلب الواو ياء بغير
موجب بخلافه في مسلمي فان موجب قلب الواو يا اجتماع الواو واليا وسبق احدهما
بالسكون وانما قدم قلب الضمة في اجر والواو في مسلمي لان قلب الواو ياء
في اجر ناشئ عن قلب الضمة كسرة وقلب الضمة كسرة في مسلمي ناشئ عن قلب الواو ياء
او كان قبل الواو فتحة ابقيت لتدل على الالف المحذوفة لالتقا الساكنين كمصطفين
بفتح الفا جمع مصطفى بالقصر واما مصطفين بكسر الفا فانه جمع مصطفي بالنقص

الضمة

التشبيه من القلب ياء اتفاقا لسلامة اذ لا موجب لقلبها ياء واطلق الناظم نقالو القاسم
واجازت هذيل في الف المقصور قلبها ياء عوضا عن كسرة الحرف التي يستحقها ما قبل اليا
ولذلك اشار الناظم بقوله وعن هذيل انقلابها ياء حسن كقوله وهو ابو ذويب الهذلي
سبقوا هوي واعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع فهوي اصله هواي فقلبت الالف
ياء وادغمها في ياء المتكلم والواو في سبقوا تعود الى بنيته الخمسة في قوله اودي بني واعنقوا
تبع بعضهم بعضا في الموت وتخرموا بالخاء المعجمة والراء مبني للمفعول اي خرمتهم المنية واحدا
بعد واحد وهذيل بالتصغير قال ابن السيد يجوز ان يكون تصغير هذلول وهو المرتفع
من الارض ويجوز ان يكون تصغير مهذول وهو المضطرب من تصغير الترخيم فيهما
انتهي وهذيل حي من مضر وهو هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر اخو خزيمة بن مدركة
امهما هند بنت وبرة اخت كلب بن وبرة ولا يختص قلب الف المقصور ياء بلغة
هذيل بل حكاها عيسى بن عمر عن قريش وحكاها الواحدي في البسيط عن طي في قوله
تعالى فمن اتبع هداي وبها قرا ابو عاصم الجحدري وابن اسحق وعيسى بن عمر
هدي وهي عصي وروبت عن النبي صلعم قاله الشاطبي واتفق الجميع من
العرب على ذلك وهو قلبها لالف ياء مع ياء المتكلم في على ولدي الظرفيين كما قيد
المرادي وهو ظاهر فان الكلام في المضاف الى ياء المتكلم وعلى الحرفية ولا انضاف
وفي دعوى الاتفاق نظر فان بعض العرب لا يقلب فيقول لداي وعلاي قاله المرادي
في شرح التسهيل ولا يختص قلب الالف ياء بياء المتكلم بل هو عام في كل ضمير خفض اليه
عليه وبناه على الحكم في الي نحو الي وظاهر كلام المرادي السابق ان من يقول لداي
يقول اللاي فانه قال بعد ان قال ذلك وكذلك الي انتهى وافرد الى عن اخواتها
لانه يستعمل فا وان كانت تقع اسما لواحد الالا وهي النعم هذا باب اعمال المصدر واعمال
اسمه ومدلولهما مختلف فمدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث فدلالة اسم
المصدر على الحدث انما هي بواسطة دلالة على المصدر وتحقيق ماهيتهما ان يقال
الاسم الدال على مجرد الحدث من غير تعرض لزمان ان كان علما موضوعا على معنى كحماد وحماد
علمين للمحمدة بسكون الجيم والمحمدة بفتح الميم الاولى وكسر الثانية وكان [illegible]
[illegible] كضرب وقتل بفتح اولهما وثالثهما كان تجاوز فعله الثلاثة [illegible]

الثلاثي كغسل ووضوء بضم اولهما في قولك اغتسل اغتسالا وتوضأ وضوءا فانهما اي الغسل
بمنزلة القرب والوضوء بمنزلة الدخول في قولك قرب قربا ودخل دخولا فهو اسم مصدر جواب
الشرط وهو ان كان والشرط جوابه خبر المبتدا وهو قوله اولا الاسم الدال والاجود
في مثل هذا التركيب كما قال الموضح في الحواشي حذف الفا وجعل ما بعدها خبر المبتدا
والشرط معترض بينهما وجوابه محذوف على حذو قول الناظم والامر ان لم يك للنون محل فيه
هو اسم وما ذكره هنا من ان المبدو بميم زايدة لغير المفاعلة اسم مصدر تبع فيه ابن الناظم
وقال في شرح الشذور بانه مصدر ويسمى المصدر الميمي وانما سموه احيانا اسم مصدر
تجوزا انتهى والا يكن كذلك فمصدر ويعمل المصدر عمل فعله في التعدي واللزوم ان
كان يحل محله فعل اما مع ان المصدرية والزمان ماض او مستقبل فالاول كعجبت من
ضربك زيدا امس والثاني نحو يعجبني ضربك زيدا غدا فالمصدر في هذين المثالين يحل
محله ان وفعل ماض في الاول اي ان ضربت امس وان وفعل مضارع في الثاني اي ان تضرب
غدا واما مع ما المصدرية والزمان حال فقط كيعجبني ضربك زيدا الآن اي ما
تضربه الآن ولهذا يجوز في نحو ضربا زيدا من المصدر المؤكد لعامله كون زيدا
منصوبا بالمصدر لانتفاء هذا الشرط لانه لا يحل محله فعل مع ان او ما وانما هو منصوب
بضربت اتفاقا لان المصدر المؤكد لا يعمل واما المصدر النايب عن فعله نحو ضربا
زيدا ففيه خلاف فذهب ابن مالك في التسهيل الى جواز اعماله وصحح الموضح في
شرح القطر المنع وعلله بان المصدر هنا انما يحل محل الفعل وحده بدون ان وما انتهى
فزيدا في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل المحذوف النايب عنه
المصدر عند الموضح والى اعمال المصدر عمل فعله اشار الناظم بقوله بفعله
المصدر الحق في العمل ان كان فعل مع ان او ما يحل محله ويتقي من شروط
اعمال المصدر ان لا يكون مصغرا فلا يجوز اعجبني ضريبك زيدا ولا مضمرا فلا يجوز
ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح خلافا للكوفيين ولا محدودا فلا يجوز
اعجبتني ضربتك زيدا ولا موصوفا قبل العمل فلا يجوز اعجبني ضربك الشديد
زيدا ولا محذوفا فلا يقال ان بالبسملة متعلق بمصدر محذوف تقديره
ابتدائي خلافا للقوم ولا منفصلا من معموله باجنبي فلا يقال ان يوم تبلى السرائر

معمول لرجعه لانه قد فصل بينهما بالخبر ولا مؤخرا عن معموله فلا يجوز اعجبني زيد
ضربك قاله في شرح القطر آخذا من التسهيل وعمل المصدر مضافا اكثر من عمله
غير مضاف وهو متفق عليه ويضاف الى الفاعل تارة والى المفعول اخرى فالاول نحو
ولولا دفع الله الناس والثاني كقوله الا ان ظلم نفسه المرء بين اذا لم يصنها عن هوى
يغلبها العقلا وعمله منونا اقيس من عمله مضافا لانه يشبه الفعل بالتنكير نحو او اطعام
في يوم ذي مسغبة يتيما فاطعام مصدر وفاعله محذوف ويتيما مفعوله والتقدير
او اطعامه يتيما والمسغبة المجاعة من سغب اذا جاع ومنع الكوفيون اعمال المصدر المنون
وحملوا ما بعده من مرفوع ومنصوب على اضمار فعل وعمله معرفا بال قليل في السماع ضعيف
في القياس لبعده من مشابهة الفعل بدخول ال عليه كقوله ضعيف النكاية اعداءه يخال
الفرار يراخي الاجل فالنكاية مصدر مقرون بال وفاعله محذوف واعداءه مفعوله
والمعنى ضعيف نكايته اعداءه يظن ان الفرار من الموت يباعد الاجل وفي التنزيل قل ان
الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم واختلف في المصدر المقرون بال على اربعة
اقوال فسيبويه يعمله كاعمال المنون وجوزه الفارسي على قبح وابن طلحة ان كانت ال فيه
معاقبة للضمير كما في البيت ومنع عجبت من الضرب زيد عمرا ووافقه ابو حيان
ويرد عليهما قوله عجبت من الرزق المسيء الهه وللترك بعض الصالحين فقيرا اي
عجبت من رزق المسيء الهه ومن ان ترك بعض الصالحين فقيرا والى اعمال المصدر في
احواله الثلثة اشار الناظم بقوله مضافا او مجردا او مع ال واسم المصدر ان كان علما
لم يعمل اتفاقا لتعريفه بالعلمية والاعلام لا تعمل وان كان ميميا فكالمصدر في العمل
اتفاقا لانه مصدر حقيقة كما تقدم عن شرح الشذور كقوله وهو الحارث بن
خالد المخزومي ونسبه الموضح في المغني للعرجي تبعا للحريري اظلوم ان مصابكم رجلا
اهدى السلام تحية ظلم فمصاب مصدر ميمي مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله
وجملة اهدى السلام نعت رجلا وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا
وظلم خبران وظلوم منادى بالهمزة وان كان اسم المصدر غيرهما اي غير العلم
والميمي وهو ما جاوز فعله الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثي لم يعمل عند البصريين
لانه في الاصل موضوع لغير المصدر فالغسل موضوع لما يغتسل به والوضوء لما يتوضأ به

استعمل في الحدث واعماله عند الكوفيين والبغداديين لانه الآن دال على الحدث وعليه قوله
وهو القطامي اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا فعطائك اسم مصدر
مضاف الى فاعله والمائة مفعوله الثاني وحذف الاول اي عطائك اياي المائة على حد
يعطوا الجزية اي يعطوكم الجزية والرتاعا بكسر الراء جمع راتعة وهي الابل التي
ترعى لفت مائة والخطاب لزفر بن الحارث الكلابي وكان من خبره ان القطامي
اسر فخلصه زفر ورد عليه ماله واعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين اسروه
وما ذكره الموضح من التفصيل والخلاف في عمل اسم المصدر لا ينافيه قول
النظم ولاسم مصدر عمل بالتنكير لان ذلك صادق عليه ويكثر ان يضاف
المصدر الى فاعله لشدة اتصاله به ثم ياتي مفعوله منصوبا نحو ولولا
دفع الله الناس فدفع مصدر مضاف الى فاعله وهو الله والناس مفعوله
والمعنى ولولا ان دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلب المفسدون وتعطلت
المصالح ويقل عكسه وهو ان يضاف المصدر الى مفعوله ثم ياتي فاعله مرفوعا
كقوله وهو الاقيشر الاسدي افنى تلادي وما جمعت من نشب قرع القواقيز
افواه الاباريق فقرع بالقاف والعين المهملة مرفوع على الفاعلية بافنى وهو
مصدر مضاف الى مفعوله وهو القواقيز بقافين وزاي معجمة اقداح
يشرب بها الخمر واحدتها قاقوزة وقاقزة بزايين معجمتين فجمعها
قوازين كقوارير بمهملتين جمع قارورة وافواه فاعل المصدر وهو جمع فم واصله
فوه فلذلك ردت في الجمع والاباريق جمع ابريق وروي بنصب الافواه فيكون
من القسم الاول وتلادي بكسر التاء المثناة فوق المال القديم من تراث وغيره
وجمعت بتشديد الميم والنشب بفتح النون والشين المعجمة اسم يقع على الضياع
والدور والاموال الثابتة التي لا يقدر الانسان ان يرحل بها وقيل تختص اضافة
المصدر الى مفعوله بالشعر كهذا البيت ورد بالحديث وهو قوله وحج البيت
من استطاع اليه سبيلا فحج مصدر يحل محله ان والفعل وهو مضاف الى مفعوله
وهو البيت ومن الموصولة فاعله اي وان يحج البيت المستطيع وللمانع ان يجيب بان
الحديث يحتمل ان يكون مرويا بالمعنى فلا دليل فيه واما اضافته الى الفاعل ثم

بذكر المفعول في اللفظ وبالعكس وهو ان يضاف الى المفعول ثم لا يذكر الفاعل في اللفظ
وكثير فيهما فالاول نحو ربنا وتقبل دعائي والثاني نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير اي
مصدر مضاف الى الفاعل وهو ياء المتكلم ودعاء الخير مصدر مضاف الى المفعول وهو
الخير فحذف من الاول ومن الثاني الفاعل ولو ذكر لقيل دعائي اياك ومن دعائه الخير وهو
احد المواطن الاربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد
جره الذي اضيف له كمل بنصب او برفع عمله وتابع المجرور فاعلا كان المجرور او مفعولا
يجر على اللفظ او يحمل على المحل فيرفع ان كان المجرور فاعلا كقوله وهو لبيد العامري
يصف حمارا واتانا وحشيين حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم فطلب
بالنصب مصدر مفعول مطلق نوعي مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر
القاف وهو الغريم الطالب لانه يأتي عقيب غريمه وحقه مفعول المصدر والمظلوم
بالرفع نعت للمعقب على محله اي كما يطلب المعقب المظلوم حقه وينصب ان كان
المجرور مفعولا كقوله وهو زياد العنبري لا رويه قد كنت داينت بها حسانا مخافة
الافلاس والليانا فمخافة مفعول لاجله وهو مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف
اي مخافتي الافلاس والليان بكسر اللام وفتحها وهو الاكثر المطل بالدين معطوف
بالنصب على محل الافلاس والى ذلك اشار الناظم بقوله وجر ما يتبع ما جر ومن
راعى في الاتباع المحل فحسن هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين وذهب
سيبويه والجمهور الى منع الاتباع على المحل وما جاء من ذلك مؤول قال المرادي
والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتاويل خلاف الظاهر هذا باب
اعمال اسم الفاعل عمل فعله في التعدي واللزوم وهو ما دل على الحدث والحدوث
وفاعله فالدال على الحدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الاوصاف والافعال
وخرج بذكر الحدوث اسم التفضيل نحو افضل والصفة المشبهة نحو حسن فانهما لا
يدلان على الحدوث وانما يدلان على الثبوت وخرج بذكر فاعله اسم المفعول نحو مضروب و
الفعل نحو قام فان اسم المفعول انما يدل على المفعول لا على الفاعل والفعل انما يدل
على الحدوث والزمان بالوضع لا على الفاعل وان دل عليه بالالتزام وفي غالب النسخ
تقديم الحدوث والصواب خلافه لان الفصل لا يتقدم على الجنس في اصطلاح اهل الميزان فان

اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله مطلقا ماضيا كان او غيره معتمدا او غير معتمد تقول جا
الضارب زيدا امس او الآن او غدا وذلك لان ال هذه موصولة وضارب حال
محل ضرب ان اريد المضي ويضرب ان اريد غيره والفعل يعمل في جميع الحالات
فكذا ما حل محله والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن صلة ال ففي المضي وغيره
اعماله قد ارتضي وان لم يكن اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله بشرطين عدميين
وشرطين وجوديين فالعدميان احدهما ان لا يوصف والثاني ان لا يصغر خلافا
للكسائي فيهما والوجوديان احدهما كونه للحال او للاستقبال لانه انما عمل حملا
على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي لا للماضي لانه لم يشبه لفظ
الفعل الذي هو بمعناه خلافا للكسائي في اجازة عمله بمعنى الماضي وتبعه على ذلك
هشام وابو جعفر وجماعة واستدلوا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد وجه الدلالة منه ان باسط بمعنى الماضي وعمل في ذراعيه النصب وقال
المانعون لا حجة له وهو في باسط ذراعيه لانه على ارادة حكاية الحال الماضية والمعنى
يبسط ذراعيه فيصح وقوع المضارع موقعه بدليل ان الواو في وكلبهم واو الحال اذ
يحسن ان يقال جا زيد وابوه ضحك ولذا قال سبحانه وتعالى ونقلبهم بالمضارع
الدال على الحال ولم يقل وقلبناهم بالماضي ومحل الخلاف في رفع الظاهر
ونصب المفعول به اما رفع الوصف الماضي الضمير المستتر فجائز اتفاقا الشرط
الثاني اعتماده على استفهام او نفي او مخبر عنه او موصوف او ذي حال فالاستفهام
والنفي نحو اضارب زيد عمرا او ما ضارب زيد عمرا والموصوف نحو مررت برجل
ضارب ابوه عمرا وذو الحال نحو جا زيد راكبا ابوه فرسا [illegible]
من الاستفهام والنفي والمخبر عنه والموصوف وذي الحال فالاعتماد على
الملفوظ به من ذلك نحو مهين زيد عمرا ام مكرم فمهين رفع زيدا ونصب
عمرا اعتمادا على الاستفهام المقدر اي امهين ونحو مختلف الوانه فمختلف
رفع الوانه اعتمادا على الموصوف المقدر اي صنف مختلف الوانه وقوله وهو
الاعشى ميمون كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها واوهى قرنه الوعل فناطح
نصب صخرة اعتمادا على الموصوف المقدر اي كوعل ناطح والوعل [illegible] بفتح الواو وفتح العين

المهملة

المهملة او كسرها ككرس او كتف وقد يقال بضم الواو وكسر العين كدئل وهو نادر
المراد به هنا تيس الجبل بجيم وموحدة مفتوحتين ويقال له الابل بفتح الهمزة وتشديد
للياء المثناة اخر الحروف المكسورة ويوهنها يزعزعها ومنه الاعتماد على الموصوف
المقدر يا طالعا جبلا وطالعا نصب جبلا اعتمادا على الموصوف المقدر اي يا رجلا طالعا
وقول ابن مالك في النظم او حرف ندا تصريح منه انه اعتمد على حرف الندا وذلك سهو
لان المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف الندا لا يصلح ذلك لانه مختص بالاسم
لكونه من علاماته فكيف يكون مقربا من الفعل قاله ابن الناظم بمعناه والى هذين الشرطين
اشار الناظم بقوله كفعله اسم فاعل في العمل ان كان عن مضيه بمعزل وولي استفهاما
او حرف ندا او نفيا او جا صفة او مسندا واشار الى الاعتماد على المقدر بقوله وقد
يكون نعت محذوف عرف فيستحق العمل الذي وصف وفي المغني ان اشتراط الاعتماد
وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين
احدهما ان صح زيد قائم ابوه امس والثاني انهم لم يشترطوا الصحة نحو اقائم الزيد
ان كون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انتهى وذهب الاخفش الى انه يعمل وان لم يعتمد على شيء
من ذلك واستدل بنحو قوله خبير بنو لهب لبيت وتقدم في باب المبتدا انه محمول على التقديم
والتاخير فصل يحول لصيغة فاعل للمبالغة في الفعل والتكثير فيه الى خمسة اوزان فعال
بفتح الفاء وتشديد العين كضراب وفعول بفتح الفا كضروب بكثرة واليها اشار
الناظم بقوله فعال او مفعال او فعول في كثرة عن فاعل بديل الى فعيل بفتح الفا
وكسر العين وبعدها ياء كضريب او فعل بفتح الفا وكسر العين من غير ياء كضرب
بقلة واليهما اشار الناظم بقوله وفي فعيل قل ذا وفعل وتسمى هذه الخمسة امثلة
المبالغة فيعمل عمله بشروطه المتقدمة والى ذلك يشير قول الناظم فيستحق ما له من
عمل وقال القلاخ بالقاف المضمومة وبالخا المعجمة اخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس بولاج
الخوالف اعقلا فنصب جلالها بلباسا لاعتماده على صاحب الحال وذلك لان اخا الحرب ولباسا
حالان تقدم صاحبهما في البيت قبله واراد بالجلال بالجيم ما يلبس في الحرب من الدروع
والجواشن والولاج مبالغة في والج من الولوج وهو الدخول والخوالف بالخا المعجمة جمع
خالفة وهي في الاصل عماد البيت واراد بها البيت نفسه واعقلا بالعين المهملة

والقاف من العقل يقال عقل الرجل اذا اضطربت رجلاه من الفزع ونصبه على الحال
او على الخبرية لليس ان لم يمنع تقدم خبرها والمراد انه ثابت القدم في الحرب وبينه
وبينها مواخاة واذا قامت الحرب لا يلج البيت ويستتر فيه بل يظهر ويحارب وقال
ابو طالب عم النبي صلعم في مرثية ختنه امية بن المغيرة المخزومي ضروب بنصل السيف
سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر فنصب سوق بضروب لاعتماده على ذي
خبر محذوف اي هو ضروب وانت ضروب ونصل السيف شفرته ولذلك اضافه
الى السيف وقد يسمى السيف كاله نصلا والمراد انه كان يعرقب الابل السمان للضيفان
عند عدم الزاد وحكى سيبويه بمعناه انه لمنحار بوائكها فنصب بوائكها جمع بائكة
وهي السمينة الحسنا من النوق بمنحار بالحاء المهملة مبالغة في ناحر لاعتماده على مخبر عنه
وهو اسم ان وقال عبد الله بن قيس الرقيات فتاتان اما منهما فشبيهة هلالا واخرى
منهما تشبه البدرا فنصب هلالا بشبيهة مبالغة في مشبهة لاعتمادها على ذي
خبر محذوف تقديره اما فتاة منهما فشبيهة هلالا وقال زيد الخيل سمي بذلك لانه
كان له خمسة افراس مشهورة فاضيف اليها وسماه رسول الله صلى الله عليه واله واصحابه
وسلم زيد الخير بالراء اتاني انهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها فديد فنصب عرضي
جمع مزق بالزاي مبالغة في مازق لاعتماده على اسم ان المفتوحة على الفاعلية
لاتاني وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه يحامي عنه والجحاش بجيم
ثم حاء مهملة واخره شين معجمة جمع جحش وهو الصغير من الحمير خبر مبتدا محذوف
اي هم جحاش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء في جبل طيء والفديد بالفاء
الصياح والتصويت يقول ان هولاء القوم عندي بمنزلة جحوش هذا
الموضع التي تصوت عنده واعمال امثلة المبالغة قول سيبويه واصحابه
وحجتهم في ذلك السماع والحمل على اصلها وهو اسم الفاعل لانها محولة عنه لقصد
المبالغة ولم يجز الكوفيون اعمال شيء منها لمخالفتها لاوزان المضارع ولمعناه
وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول
العرب اما العسل فانا شراب ولم يجز بعض البصريين اعمال فعيل وفعل واجاز الجرمي
منهم اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وفطن فصل في تثنية ...

الفعل وجمعه تصحيحا وتكسيرا تذكيرا وتانيثا وتثنية امثلة المبالغة وجمعها المفرد هن
العمل والشروط والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشروط و
حيثما عمل قال الله تعالى والذاكرين الله فالذاكرين جمع ذاكر وفاعله مستتر فيه و
الجلالة منصوبة به ولا يحتاج الى شرط لاقترانه بال وقال تعالى هل هن كاشفات ضره فكاشفات
جمع كاشفة وفاعلها مستتر فيها وضره مفعولها وهي معتمدة على المخبر عنه وهو هن وقال
تعالى خشعا ابصارهم فخشع جمع خاشع جمع تكسير في قراءة غير ابي عمرو وحمزة والكسائي
وابصارهم فاعل به لاعتماده على صاحب الحال وقال وهو عنترة العبسي الشاتمي عرضي
ولم اشتمهما والناذرين اذا لم القهما دمي فدمي منصوب بالناذرين وهما تثنية
ناذر بالذال المعجمة واراد بهما ابني ضمضم حصينا ومرة واراد بدمي قتلي والمعنى انهما ينذران
على انفسهما في الخلاء انهما اذا لقياه قتلاه فاذا لقياه امسكا عنه هيبة له وجبنا منهما وقال
طرفة بن العبد ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر غفر بضم الغين والفاء جمع غفور من
امثلة المبالغة وفاعله مستتر فيه وذنبهم مفعوله واعتماده على اسم ان المفتوحة
على تقدير الباء وفخر بالخاء المعجمة جمع فخور من الافتخار ومعناه انهم زادوا على غيرهم بانهم
لا يفخرون بشرفهم ولا يعجبون بنفوسهم ولكنهم يتواضعون للناس ويروى فجر بالجيم
جمع فجور من الفجور وهو الكثير الفسق ويقع على القليل والكثير يقال فجر الرجل اذا كذب
ومعناه انهم لا يفسقون ولا يكذبون قاله ابن السيد في شرح ابيات الجمل فصل يجوز في
الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف العامل ان ينتصب به اي بالوصف وان يخفض باضافته
اليه للتخفيف مفردا كان الوصف او جمعا وقد قرئ في السبع ان الله بالغ امره وهل هن
كاشفات ضره بالوجهين النصب والخفض فالنصب على المفعولية والخفض بالاضافة ففي
الاية الاولى قراها حفص بالخفض والباقون بالنصب والثانية قراها غير ابي عمرو
وحده بالنصب واليها اشار الناظم بقوله وانصب بذي الاعمال تلوا واخفض واما
غير التالي للوصف فيجب نصبه لتعذر الاضافة بالفصل بالتالي واليه يشير قول الناظم
وهو لنصب ما سواه مقتضي نحو خليفة من قوله تعالى اني جاعل في الارض خليفة
وفي بعض النسخ رسلا من وجاعل الليل سكنا والصواب بعد فيهما للوصف فيهما
غير عاملة [illegible] على الاثر واذا اتبع المجرور بالوصف باحد التوابع الخمسة فالوجه جر التابع على

فتقول هذا ضارب زيد وعمرو بالخفض عطفا على لفظ زيد ويجوز نصبه باضمار
منون او فعل اتفاقا اي وضارب عمروا او يضرب عمروا ويجوز نصبه بالعطف على
المحل عند بعضهم وهم الكوفيون وطائفة من البصريين خلافا لسيبويه وجمهور
البصريين ويحتمل المذهبين قول الناظم واجرر وانصب تابع الذي انخفض
كمبتغي جاه ومالا من نهض ويتعين اضمار الفعل ان كان الوصف غير عامل بان كان
بمعنى الماضي فنصب الشمس في وجاعل الليل سكنا والشمس باضمار جعل اي باضمار
فعل مناسب لمعنى الوصف لا غير اي لا غير الفعل ويجوز اضماره فليس لك ان تجعلها
منصوبة باضمار وصف منون ولا بالعطف على المحل لان الوصف المذكور غير عامل
لكونه بمعنى الماضي الا ان قدر جاعل على حكاية الحال فيجوز نصبها باضمار وصف
منون او بالعطف على محل الليل لان جاعل على هذا عامل لكونه بمعنى يجعل
واما اذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في جميع الازمنة ففي اضافته اعتباران
احدهما انها محضة باعتبار معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل
وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال او الاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة
للنكرة ويعمل فيما اضيف اليه قاله اليمني في شرح الكشاف فعلى هذا يجوز ان تكون
الشمس معطوفة على محل الليل باعتبار عمل جاعل فيه لصدقه على الحال والاستقبال
وان تكون منصوبة باضمار فعل ماض باعتبار عدم عمله فيه لصدقه على الماضي و
على هذا يحمل تجويز الزمخشري كون الشمس معطوفة على محل الليل تنبيه اذا قصد
باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة في رفع السببي ونصبه على
التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة وجره بالاضافة
وهو في ذلك على ثلثة انواع احدها ما يجوز ذلك فيه اتفاقا وهو ما اخذ من فعل
قاصر كطاهر القلب والثاني ما يمتنع فيه ذلك اتفاقا وهو ما يتعدى لاكثر من
واحد والثالث ما اختلف فيه وهو ما يتعدى لواحد فقال الاخفش بالجواز مطلقا
وبعضهم بالمنع مطلقا وقال ابن عصفور وابن ابي الربيع ان حذف مفعوله اقتصارا
اجاز والا امتنع وهو الصحيح الذي يشهد به القياس والاستعمال وشرط ابن مالك
امن اللبس كقولك فلان ظالم العبيد اي ان عبيده ظالمون وذلك اذا قلته متلا بعد

قول القايل ليس عبيد فلان ظالمين فح يجوز ظالم العبيد بالرفع وظالم العبيد بالنصب وظالم العبيد بالجر كما في الحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وخفضه وشاهده من اللازم قول عبد الله بن رواحة تباركت اني من عذابك خايف واني اليك ثابت النفس باخع وشاهده من المتعدي لواحد قول الاخر ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما ولا الكريم بمناع وان حرما والله اعلم بالصواب

هذا باب اعمال اسم المفعول وهو ما دل على حدث ومفعوله فخرج بقوله ومفعوله ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر والافعال الدالة على الاحداث ويكون من الثلاثي المجرد كمضروب من المزيد به نحو مكرم بفتح الراء ومن الرباعي المجرد كمدحرج ومن المزيد فيه كمتدحرج ويعمل عمل فعل المفعول اي الفعل المبني للمفعول وهو كاسم الفاعل في انه ان كان مقرونا بال عمل مطلقا لما تقدم من انه واقع موقع الفعل لكونه صلة ال والفعل يعمل مطلقا وان كان مجردا من ال فالعمل يشترط الاعتماد على الاستفهام او النفي او المخبر عنه او الموصوف او ذي الحال ويشترط كونه للحال او الاستقبال لا للماضي كما مر في اسم الفاعل حرفا بحرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وكلما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه تقول في المجرد من ال المعتمد على المخبر عنه زيد معطى ابوه درهما الان او غدا فزيد مبتدا ومعطى خبره وهو اسم مفعول متعد لاثنين وابوه نايب الفاعل به وهو مفعوله الاول ودرهما مفعوله الثاني كما تقول في الفعل المبني للمفعول زيد يعطى ابوه درهما بلا فرق وتقول في المقرون بال المعطى كفافا يكتفي كما مثل الناظم وهو يحتمل الازمنة الثلثة كما تقول الذي يعطى ان اردت الحال او الاستقبال واعطي ان اردت الماضي فالمعطى مبتدا وهو متعد لاثنين ومفعوله الاول اقيم مقام الفاعل ضمير مستتر فيه عايد الى ال الموصولة به وكفافا مفعول ثان وجملة يكتفي من الفعل والفاعل خبر المبتدا وينفرد اسم المفعول المتعدي الى واحد اذا اريد به معنى الثبوت عن اسم المفعول المراد به الحدوث كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت عن اسم الفاعل المراد به الحدوث بجواز معاملته معاملة الصفة المشبهة قال في التسهيل في اخر باب الصفة المشبهة وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل

عومل معاملة الصفة المشبهة والاصح ان يجعل اسم مفعول المتعدي الى واحد
من هذا الباب انتهى يعني باب الصفة المشبهة وتقدم الكلام على اسم الفاعل
مستوفي في تتبيل هذا الباب واما اسم المفعول اذا اجري مجرى الصفة المشبهة فانه
يرفع السببي على الفاعلية على ما تقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل
كما يقتضيه حال اسم المفعول قاله الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت وعقبه
بقوله ويشكل هنا فيقال هلا قيل بان الرفع ليس على ان الصفة المشبهة بل
على ما يقتضيه حال اسم المفعول انتهى ويجاب بان حال اسم المفعول انما يراعى اذا
اريد به معنى الحدوث اما ان اريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببي على الفاعلية
وينصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجره
بالاضافة وعلى ذلك جاءت الشواهد فمن شواهد الرفع قوله بثوب ودينار وشاة
ودرهم فهل انت مرفوع بما هيهنا راس ومن شواهد النصب قوله لو صنت طرفك لم
ترع بصفاتها لما بدت مجلوة وجناتها ومن شواهد الجر قوله تمنى لقاء الجون مغرور
نفسه فلما رأى المذناع ثمت عرد وانما جاز اضافته لا ما هو مرفوع به في المعنى مسبوق بالنصب
وذلك بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير راجع للموصوف باسم المفعول ونصب الاسم
المرفوع به على التشبيه بالمفعول اذ لا يصح اضافة الوصف لمرفوعه لانه عينه في المعنى
فيلزم اضافة الشيء الى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلم يبق طريق الى اضافته
لمرفوعه الا بان يحول الاسناد عنه الى ضمير يعود الى صاحب الوصف ثم ينصب المرفوع
المحول عنه الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد عنه اشبه الفضلة لاستغناء الوصف
عنه بضمير الموصوف فينتصب انتصابها ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجراء
وصف المتعدي لاثنين والى ذلك يشير قول الناظم وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع
معنى كمحمود المقاصد الورع والاصل انك تقول الورع محمودة مقاصده بالرفع ثم حول الاسناد
عن المرفوع الى الضمير المضاف اليه وهو الها فيستتر في محموده ويعوض منه ال على راي
الكوفيين فتنصبه وتقول الورع محمود المقاصد بالنصب ثم بعد ان تنصب المقاصد تجره فتقول
وتقول الورع محمود المقاصد بالجر بعد ثلثة اعمال وقد تبين ان هذه الاوجه اضعفها الرفع
وهو دونهما في المعنى يتفرع عنها النصب ويتفرع عن النصب الجر هذا باب ابنية مصادر

الفعل الثلاثي المجرد اعلم ان الفعل الثلاثي المجرد ثلاثة اوزان لا رابع لها فعل بالفتح
في عينه ويكون متعديا بالواحد كضربه فانه متعد الى الهاء المتصلة به وقاصرا كقعد
وفعل بالكسر في عينه ويكون قاصرا كسلم بكسر اللام ومتعديا كعلمه فانه متعد الى الهاء
ولو مثل بفهم كان اولى لما سياتي وقدم الغالب في المفتوح والمكسور على غير الغالب فيهما
وفعل بالضم في عينه ولا يكون الا قاصرا ولا يتعدى الا بتضمين او تحويل كظرف بضم
الراء فاما فعل المفتوح العين وفعل المكسور العين المتعديان فقياس مصدرهما
الفعل بفتح الفا وسكون العين والى ذلك اشار الناظم بقوله فعل قياس مصدر
المعدى من ذي ثلثة والمراد بالقياس هنا انه اذا ورد شي ولم يعلم
كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا لا انك تقيس مع وجود السماع .
قال ذلك سيبويه والاخفش والجمهور فالاول وهو فعل المفتوح العين المتعدي
يشمل الصحيح والمعتل بالفا او العين او اللام والمضاعف والمهموز فالمهموز
كالاكل مصدر اكل والصحيح نحو الضرب مصدر ضرب والمضاعف نحو الرد مصدر رد
والمعتل الفا كالوعد مصدر وعد والمعتل العين كالبيع مصدر باع والمعتل اللام كالرمي
مصدر رمي والثاني وهو فعل المكسور العين المتعدي كذلك فالصحيح كالفهم مصدر فهم
واللثم مصدر لثم ومهموز الفا نحو الامن مصدر امن والمضاعف نحو المس مصدر مس ومعتل الفا
كالوطي ومعتل العين نحو الخوف ومعتل اللام نحو الغني يقال فني جناه فينا الوبه
واطلق ذلك تبعا لسيبويه والاخفش وقيده ابن مالك في التسهيل بان يفهم
عملا بالفم نحو شرب شربا ولقم لقما واما فعل المكسور العين القاصر فقياس مصدره
الفعل بفتح الفا والعين واليه اشار الناظم بقوله وفعل اللازم بابه فعل ويكون
في الصحيح والمهموز والمعتل بانواعه والمضاعف فالصحيح كالفرح مصدر فرح
والمهموز نحو الاشر مصدر اشر ومعتل الفا كالوجع ومعتل العين كالعور ومعتل
اللام نحو الجوي والمضاعف نحو الشلل مصدر شل الا ان دل فعل القاصر على حرفه
او ولاية فقياسه اي فقياس مصدره الفعالة بكسر الفا كولي عليهم ولاية وعراه بعلى
التصحيح التمثيل مما اذا تعدى بنفسه نحو وليا مرهم فلا لان الكلام في القاصر لا في المتعدي
ولم يمثل للحرفة استغناء بتمثيل الولاية لان الولايات في معنى الحرف لكنه لم يكتف بذلك في

المفتوح بل مثلهما كما سيأتي وبقي عليه ان يقول والا ان دل على لون فقياسه فعلة كالحمرة
والسمرة والادمة وقال ابن الحاج ان كان علاجا ووصفه على فاعل فقياس مصدره
المفعول نحو القدوم والازوف والعسول والصعود مصادر قدم من السفر وازف
الشيء وعسل بالشيء اذا لزمه ولزف به وصعد في الجبل قال وهذا مقتضى قول
سيبويه وقد غفل عنه اكثرهم انتهى واما فعل المفتوح العين اللازم فقياس
مصدره الفعول بضم الفاء والعين كالقعود والجلوس والخروج والدخول وفي
انقياسه ثلثة مذاهب ثالثها انه ينقاس فيما لم يسمع وهو الصحيح واليه
يشير قول الناظم وفعل اللازم مثل قعدا له فعول باطراد وقال ابن الحاج يقل
في معتل العين كفار وسار وغار وآب وانما يفرون من ذلك الى الفعل
كالصوم والعود والاوب والخيم وهو الجبن والحيض والغيم انتهى الا ان دل على
امتناع فقياس مصدره الفعال بكسر الفاء كالاباء مصدر ابي والنفار مصدر نفر
والجماح مصدر جمح والاباق مصدر ابق واعترض كالاباء بانه متعد تقول ابيت الشيء
اذا كرهته والكلام في اللازم او دل على تقلب واهتزاز فقياس مصدره الفعلان
بفتح الفاء والعين كالجولان مصدر جال والغليان مصدر غلى او دل على داء
فقياسه اي قياس مصدره الفعال بضم الفاء كمشى بطنه مشاء او دل على
سير فقياسه الفعيل بفتح الفاء كالرحيل مصدر رحل والذميل مصدر ذمل او
دل على صوت فقياسه الفعال بضم الفاء والفعيل بفتح الفاء فالاول كالصراخ
مصدر صرخ والعواء بالمد مصدر عوى والثاني نحو الصهيل مصدر صهل الفرس
والنهيق مصدر نهق الحمار والزئير بزاي فهمزة مكسورة مصدر زار الاسد والى
هذه المستثنيات اشار الناظم بقوله ما لم يكن مستوجبا فعالا الابيات الثلثة
او دل على حرفة او ولاية فقياسه الفعالة بكسر الفاء فالحرفة كتجر في المال تجارة بالمثناة
الفوقانية اوله وليس منه نحو الخشب بالقدوم نجارة بالنون وخاط الثوب خياطة
لانهما متعديان والكلام في القاصر والولاية نحو امر عليهم امارة اذا حكم وسفر بينهم
سفارة اذا اصلح وعرف على القوم عرافة اذا تكلم عليهم وابل ابالة اذا قام بمصالح الابل
وذكر ابن عصفور ان فعالة مقيس في الولايات والصنائع والحاصل ان فعل القاصر نظرا في

مصدره فعولا الا في هذه المعاني السبعة وهي الامتناع والتقلب والداء والصوت
والسير والحرفة والولاية والغالب في الامتناع فعال وفي التقلب فعلان وفي
الداء فعال وفي الصوت فعالا وفعيل وقد يجتمعان نحو نعق نعاقا ونعيقا وفي
وقد ينفرد فعال نحو نغم تغاما وقد ينفرد فعيل نحو صهل صهيلا واطرد انفراد
فعال في الدعاء وفعيل في السير واطرد في الولايات والحرف فعالة واما فعل
بالضم في عينه فقياس مصدره الفعوله بضم الفا كالصهوبة مصدر صهب الشعر
يصهب اذا احمرة صافيته والصعوبة مصدر صعب ضد سهل والسهولة مصدر
سهل الامر والعذوبة مصدر عذب الماء والملوحة مصدر ملح والفعاله بفتح الفا كالبلاغة
مصدر بلغ والفصاحة مصدر فصح والصراحة بمهملتين مصدر صرح والى ذلك يشير
قول النظم فعولة فعالة لفعلا وما جاء مخالفا لما ذكرناه من المصادر القياسية
فبابه السماع وهو معنى قول النظم وما اتى مخالفا لما مضى فبابه النقل واراد
بذلك انه ينقل ولا يقاس عليه كقولهم في فعل المفتوح العين المتعدي جحده
جحودا وشكره شكرا وشكرانا والقياس جحدا وشكرا وقالوا جحدا على القياس كقولهم
في فعل المفتوح العين القاصر مات موتا ونام نوما وحكم حكما وشاخ شيخوخة ونم
نميمة وذهب ذهابا بفتح الذال المعجمة والقياس فيها فعول وكقولهم في فعل المكسور العين
المتعدي علم علما بكسر العين والقياس فتحها وكقولهم في فعل المكسور العين القاصر
رغب رغبوتا بزيادة الواو والتا والقياس رغبا ورضي رضى بكسر الراء وبخل بخلا
وسخط سخطا بضم اولهما وسكون ثانيهما والقياس فيهن فتح الاول والثاني واما البخل
والسخط بفتحتين فعلى القياس كالرغب بفتح الراء والغين المعجمة وكقولهم في فعل
المضموم العين نحو حسن حسنا وقبح قبحا بضم اولهما وسكون ثانيهما وقياسهما
الفعولة والفعالة وذكر الزجاجي وابن عصفور ان الفعل بضم الفا وسكون العين
من ابنية مصدر فعل المضموم وهو خلاف ما قاله سيبويه فهذه نبذة من المصادر
وهي كثيرة لا تكاد تنضبط وذكر في التسهيل منها تسعة وتسعين مصدرا
منها احد وعشرون تنقسم ثلثة متوازنة فيما عدا حركة الفا وقد ذكرت امثلتها
في شرحي على التسهيل فلينظر منه وتركت ذلك خوف الاطالة والله اعلم بالصواب

مبحث مصادر الثلاثي وهي مصادر الرباعي المجرد والمزيد فيه والمزيد من الثلاثي
اعلم انه لا بد لكل فعل ماض غير الثلاثي من مصدر مقيس قياس مصدر ثقل
بالتشديد من مزيد الثلاثي اذا كان صحيح اللام التفعيل كالتسليم مصدر سلم
والتكليم مصدر كلم والتطهير مصدر طهر والتوحيد والتيسير والتحويل
والتصيير واليه اشار الناظم بقوله وغير ذي ثلثة مقيس مصدره كقدس التقديس
ومعتلها اي معتل اللام فقياسه التفعيل كذلك اي كقياس صحيح اللام في التقدير و
لكن تحذف يا التفعيل التي بعد العين وجوبا ويعوض منها التا الدالة على التانيث
لكونها قوي على قبول الحركات من حروف العلة فيصير بعد الحذف والتعويض
وزنه التفعلة كالتوصية بالصاد المهملة مصدر وصى على اولاده والتسمية مصدر
سمى والتزكية مصدر زكي ماله واليه الاشارة بقول الناظم وزكه تزكية وقد
يفعل مثل ذلك في صحيح اللام نحو ذكر تذكرة وجرب تجربة وقد يستغنون غالبا
عن التفعيل بتفعلة فيما لامه همزة نحو خطا تخطية وهنا تهنية وجزا تجزية
وجهوه بان مثل تخطيا يجوز فيه ابدال الهمزة قياسا مطردا لانها همزة متحركة بعد
زائدة كخطيئة فلما اطرد الابدال المذكور صارت اللام كانها وضعت يا فالتحق بباب
التعزية ومن غير الغالب تخطيا وتهنيا وتجزيا حكاه غير سيبويه وحكى سيبويه
نبا تنبا وزعم ابو زيد ان التفعيل فيه اكثر من التفعلة في كلام العرب وظاهر
كلام سيبويه انه لا يجوز فيه الا ما سمع وبهذا اخذ الشلوبين فيما حكى ابن
عصفور وقياس افعل اذا كان صحيح العين الافعال بكسر الهمزة كالاكرام مصدر
اكرم والاحسان مصدر احسن والايعاد مصدر اوعد والايلاء مصدر ايلى
من زوجته واليه اشار الناظم بقوله واجمل اجمال ومعتلها الى معتل العين قياسه
الافعال كذلك اي كقياس صحيح العين ولكن تنقل حركتها اي حركة العين
الى الفا الساكنة قبلها فتقلب العين الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها
الآن فيلتقي ساكنان وهما الالف المنقلبة عن العين والف المصدر ثم تحذف الالف
الثانية عند الخليل وسيبويه وذهب الاخفش والفرا الى ان المحذوف انما هي الالف
الاولى لانها بمنزلة وفي الحمد لله ومذهب سيبويه اولى لزيادتها وقربها من الطرف

على الهوتيني

على القولين تعوض عنها التا كاقام اقامة واعان اعانة واصلهما اقواما واعوانا فاعلا بالنقل والقلب والحذف والتعويض واليه الاشارة بقول الناظم ثم اقم اقامة وغالبا ذا التا لزم وقد تحذف التا للاضافة عند ابن مالك نحو واقام الصلوة وفي الحديث كما سنشار البدر والاصل واقامة الصلوة واستنا البدر محذ وفي التا لسد المضاف اليه مسدها وقد تحذف في غير الاضافة وحكى الاخفش اجاب اجابا وقياس ما اوله همزة وصل من الفعل الماضي الخماسي والسداسي ان تكسر ثالثه وتزيد قبل اخره الفا فتقول في نحو اقتدر اقتدارا واصطفى اصطفا وهما من باب الافتعال سلمت التا في الاول وقلبت طا في الثاني لما سيجي وانطلق انطلاقا وهو من باب الانفعال واستخرج استخراجا وهو من باب الاستفعال والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يلي الاخر مد وافتحا مع كسر تلو الثان مما افتتحا بهمزة وصل ولا بد من تقييد ما اوله همزة وصل بان لا يكون اصله تفاعل كتطاير ولا تفعل كتطير اذا ادغم التا في الطا واجتلبت همزة وصل فان مصدر ذلك لا يكسر ثالثه ولا تزاد الف قبل الاخر بل يضم الحرف التالية الاخرة نظرا الى الاصل نحو اطاير اطايرا والطير يطير اطيرا وجملة الافعال الماضية التي اولها همزة وصل ونالفا وخلافا خمسة وعشرون بناء ولا يكون الا خماسية او سداسية فان كان استفعل معتل العين عمل فيه ما عمل في مصدر افعل المعتل العين من نقل حركة العين الى الفا الساكنة قبلها وقلب العين الى الفا الساكنة قبلها وقلب العين الفا وحذفها لالتقاء الساكنين والتعويض تاء التانيث عنها فتقول استقام استقامة واستعاذ استعاذة والاصل استقواما واستعواذا فقل فيهما ما قررنا واليه اشار الناظم بقوله واستعذ استعاذة وجاء بيّنها على الاصل اغيمت السماء اغياما واستحوذ الشيطان استحواذا بالتصحيح وقياس تفعلل مما اوله التا وما كان على وزنه في الحركات والسكنات ضم ما قبل الاخر وان لم مبنيا به ان تضم رابعه فيصير مصدرا واليه اشار الناظم بقوله وضم ما يربع في امثال قد تلملما ومجموع ذلك عشرة ابنية تفعلل وتفعل وتفيعل وتمفعل وتفعيل وتفاعل وتفوعل وتفعتل وتفعول وتفعلت كتدحرج تدحرجا وتجلبب تجلببا وتشيطن تشيطنا وتمسكن تمسكنا وتفلس تفلسا وتغافل تغافلا وتجورب تجوربا وتقلنس تقلنسا وترهوك ترهوكا وتعفرت تعفرتا ويجب ابدال الضم كسرا ان كانت

اللام ياء نحو التواني والتوالي والاصل التواني والتوالي بضم ما قبل اليا فقلبت الضمة
كسرة لتسلم اليا من قبلها واوا فيؤدي الى ونوع واو قبلها ضمة في آخر اسم معرب وذلك
مرفوض في الاسما لان الاسما عرضة لان تضاف ليا المتكلم اذا اضيف اليها اسم في
آخره واو قبلها ضمة وجب قلب الضمة كسرة والواو ياء وادغامها في ياء المتكلم كمسلمي
رفعا وقياس مصدر فعلل وما الحق به فعللة كدحرج دحرجة وزلزل زلزلة والملحق بفعلل
ستة ابنية وهي بيطر بيطرة وحوقل حوقلة وجلبب جلببة وجهور جهورة وسلقى سلقية
وقلنس قلنسة وزاد بعضهم سنبل وشريف الزرع طال ورقه وعبد يطو تايل وبرنا
لحيته خضبها بالبرنا وهو الحنا وفعلالا بالكسر للفاء ان كان مضاعفا وهو ما كان
فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد كزلزال
ووسواس بسينين مهملتين ووشواش بشينين معجمتين وهو كلام فيه
اختلاط وهو اي فعلال في غير المضاعف سماعي كسرهف سرهافا يقال سرهفت
الصبي اذا احسنت غذاه ولم يسمع في دحرج دحراجا نص على ذلك الصيمري وغيره
ولا في الملحق بفعلل الا حيقال مصدر حوقل وبهذا يتبين تقييد قول الناظم فعللا او فعللة
لفعللا واجعل مقيسا ثانيا اولا ويجوز فتح اول المضاعف تخفيفا للثقل الحاصل
بالتضعيف والاكثر ان يعني بالمفتوح اوله اسم الفاعل لا المصدر نحو من شر الوسواس
اي الموسوس ولهذا وصف بالخناس وما بعدهما من صفات الذوات وقياس فاعل
بفتح العين كضارب وخاصم وقاتل الفعال بكسر الفا والمفاعلة نحو الضراب والمضاربة و
الخصام والمخاصمة والقتال والمقاتلة ولا فرق بين ان يكون فاعل للمشاركة
كما تقدم اولا نحو نادى نداء ومناداة والى ذلك الاشارة بقول الناظم لفاعل الفعال
والمفاعلة واللازم عند سيبويه المفاعلة لانهم قد يتركون الفعال ولا يتركون
المفاعلة قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جلاسا واصل الفعال هنا الفيعال
وقد نطقوا به لكن قليلا فقالوا ضاربت ضيرابا وقاتلت قيتالا ويمتنع الفعال فيما اوله
يا نحو ياسر ويامن فلا يقال ياسره يسارا ولا يامنه يمانا استثقالا الكسرة على
اليا حتى قال بعضهم انه لم يوجد منه الا اليسار لغة في اليسار جمع يعر وهو الجدي
وانما يقال مياسرة وميامنة وشذ ياومه يواما حكاه ابن سيده وحكى مياومة

القياس

القياس وما خرج عما ذكرنا فشاذ واليه الاشارة بقول النظم وغير ما مر السماع عادله كموهم
كذ بكذ ابا بالتشديد فيهما والقياس تكذيبا وقوله وهي تنزى دلوها تنزيا كما تنزى
شهلة صبيا والقياس تنزية ولكنه حمله على ما هو بمعناه اي تحرك دلوها تحريكا و
الشهلة بفتح المعجمة العجوز شبه يديها اذا اخذت الدلو بهما لتخرجه من البير
بيدي امراة ترقص صبيا وخص الشهلة بالذكر لانها اضعف من الشابة وفعلم تحمل
تحملا بكسر التاء والحاء المهملة وتشديد الميم والقياس تحملا وترامي القوم رميا بكسر الراء
والميم المشددتين وبالياء المشددة والقياس ترامياو حوقل حيقالا والقياس حوقلة
وهي الفتور عن الجماع الكبر واشذ منه حوقالا بالفتح لانه مخصوص بالمضاعف و
اقشعر جلده قشعريرة بضم القاف وفتح الشين والقياس في مصدر فعل بالتشديد
اذا كان صحيح اللام نحو كذب تكذيبا وفي مصدر معتلها تنزية وفي مصدر تفعل
نحو تحمل تحملا وفي مصدر تفاعل المعتل اللام نحو ترامي تراميا وفي مصدر فوعل نحو
حوقل حوقلة وفي مصدر افعلل نحو اقشعر اقشعرارا ولا يخفى ما في كلامه من اللف
والنشر على الترتيب فصل ويدل على المرة من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف التام بفعلة
بالفتح في الفاء كما في فعلها كجلس جلسة ولبس لبسة وبه بهذين المثالين على انه
لا فرق في ذلك بين ان يكون في مصدره زيادة على حروف الفعل كجلس جلوسا
او لا كلبس لبسا فان لم تكن زيادة فواضح انك تقتصر على زيادة التاء مع فتح اوله
وان كان ثمة زيادة فانك تطرحها فرقا بين مصدر الثلاثي وغيره وشذ لقيته
لقاءة واحدة واتيته اتيانة واحدة حكاهما سيبويه واذا اطرحت الزيادة فانك
تبني فعله من الباقي وتختمها بالتاء فرقا بين الواحد والجنس لان منزلة الجلسة
من الجلوس منزلة التمرة من التمر والاصل في الجنس وواحده ان يفرق بينهما
بالتاء الا ان كان بناء المصدر العام اي المطلق الصادق على القليل والكثير عليها اي
على فعلة بالتاء فيدل على المرة منه اي من المصدر العام المبني على فعلة بالوصف بالوحدة
ونحوها كرحم رحمة واحدة او فردة ويدل على الهيئة وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل
عند الفعل بفعلة بالكسر في الفاء فرقا بينها وبين المرة كالجلسة والركبة والقتلة
بكسر اولها وفيه العمل المتقدم الا ان كان بناء المصدر العام عليها اي على فعلة بكسر الفاء

يبدل على الهيئة منه بالصفة ونحوها كنشد الضالة فشدة عظيم او نشدة الملهوف
ويدل على المرة من غير الثلاثي رباعيا كان او غيره بزيادة التاء على مصدره القياسي
كانطلاقة واستخراجه فان كان البناء المصدر العام اي المطلق في القلة والكثرة
على التاء ولدل على المرة منه بالوصف بالوحدة كاقامة واحدة واستقامة واحدة
ودحرجة واحدة ولا يقال دحراجة لانه غير قياسي بل قيل غير مسموع كما نقله
عن الضميري والحاصل ان الفعل اذا كان له مصدران قياسي وسماعي لحقت
القياسي دون السماعي فان كان له مصدران قياسيان او سماعيان لحقت
الاغلب منهما قاله الشاطبي ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة لان بناء الفعلة
لا يتاتي فيه اذ يلزم من ذلك هدم بنية الكلمة لحذف ما قصد اثباته فيها فترك
ذلك واستغني عنه بنفس المصدر الاصلي الا ما شذ من قولهم اختمرت المراة خمرة
بالمعجمة والرا غطت راسها بالخمار وانتقبت نقبة غطت وجهها بالنقاب
وتعمم الرجل عمة غطى راسه بالعمامة وتقمص قمصة غطى جسده بالقميص وكان
القياس عدم الحذف الا انهم هدموا بنية المصدر وبنوا الفعلة حرصا على البيان
والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعلة لمرة كجلسة في غير ذي الثلث بالتا المرة وشذ
فيه هيئة كالخمرة والله اعلم بالصواب هذا باب كيفية ابنية اسماء الفاعلين تقدم ان هذا
الجمع غير سايغ والصفات المشبهة بها ياتي وصف الفاعل من مضارع الفعل الثلاثي المجرد
من الزوايد على وزن فاعل بكسر العين وزيادة الف بعد الفا بعد اسقاط
حروف المضارعة بكسرة في فعل بالفتح حال كونه متعديا الى المفعول كضربه فهو
ضارب وقتله فهو قاتل او لازما للفاعل كذهب فهو ذاهب وغذا بالغين
والذال المعجمتين بمعنى سال فهو غاد يقال غذا الما اذا سال وغذا العرق اذا
سال دما وغذا البول اذا انقطع وغذا الشيب اذا اسرع ويستعمل متعديا يقال
غذا الطعام الصبي وغذوته انا باللبن فيكون من قسم المتعدي وفي فعل بالكسر
حال كونه متعديا للمفعول كامنه فهو آمن وشربه فهو شارب وركبه فهو راكب وذا
مستفاد من قول الناظم كفاعل صغ اسم فاعل اذا من ذي ثلثة يكون وبقل في فعل
بالكسر القاصر على الفاعل كسلم فهو سالم وفي فعل بالضم كفره بمعنى حذق فهو فاره اي حاذق و

كذا نكرا

الى ذلك اشار الناظم بقوله وهو قليل في فعلت وفعل غير متعدي وانما قياس الوصف
من فعل المكسور العين اللازم فعل بفتح الفا وكسر العين في الاعراض جمع عرض بفتح
العين المهملة والراء كفرح واشر بالتنوين فيهما والاشر الذي لا يحمل النعمة و
العافية وافعل في الالوان والخلق فاللون كاخضر واسود والكحل اي اسود العينين من
غير اكتحال والمى اي اسود حمرة الشفتين و الخلقة نحو اعمى واعمش واجهر وهو الذي
لا يبصر في الشمس وفعلان بفتح الفا وسكون العين فيما دل على الامتلا وحرارة
الباطن فالاول كشبعان وريان والثاني نحو عطشان وصديان بمعنى عطشان
والى ذلك يشير قول الناظم بل قياس فعل وافعل فعلان نحو اشر ونحو صديان
ونحو الاجهر وقياس الوصف من فعل بالضم فعيل كظريف وشريف ودونه اي دون
فعيل فعل بفتح الفا وسكون العين كشهم بالشين المعجمة من الشهامة بمعنى الفخامة
وضخم بالضاد والخا المعجمتين من ضخم الشي اذا غلظ ودونهما اي دون فعيل
وفعل افعل كاخطب بالخا والطا المعجمتين يقال خطب اللون اذا كان احمر الى
الكدرة وفعل بفتحتين كبطل وحسن وفعال بالفتح في الفا كجبان وفعال بالضم
كشجاع وفعل بضمتين كجنب بضم الجيم والنون وفعل بكسر الفا وسكون العين
كعفر بالعين المهملة والفا اي شجاع ماكر وفي القاموس انه الخبيث الماكر والى ذلك
يشير قول الناظم وفعل اولى وفعيل بفعل كالضخم والجميل والفعل جمل وافعل
فيه قليل وفعل وقد يستغنون عن صيغة فاعل من فعل بالفتح بغيرها من
الصيغ فيتركون القياس المطرد ويستعملون غيره كشيخ واشيب وطيب وعفيف
ولم يقولوا شايخ وشايب وطايب وعاف بالتشديد كما استغنوا بترك
وتارك عن ودر ووادر وودع ووادع واليه يشير قول الناظم وبسوى الفاعل
قد يغنى فعل ومحل الاستغنا ما لم يستعمل له قياس اما ما استعمل له قياس
وسمع غيره فليس موضع الاستغنا نحو مال يميل فهو مايل واميل قاله الشاطبي
تنبيه جميع هذه الصفات المتقدمة الدالة على الثبوت صفات مشبهة باسم الفاعل
الا اذا قصد بها الحدوث فهي اسما فاعلين الا فاعلا كضارب من المتعدي وقايم
من اللازم فانه في الاصطلاح اسم فاعل الا اذا اضيف لفاعله اي مرفوعه في المعنى

فيما دل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين
اي بعيدها والاصل طاهر قلبه وشاحط داره فصفة مشبهة ايضا وقد اشبعنا الكلام
فيه في باب اعماله وكان ينبغي ان يوخر هذا التنبيه الى اخر الباب لئلا يوهم ان وصف
الفاعل من غير الثلاثي المجرد لا يكون صفة مشبهة وليس كذلك ومن امثلته الوضح
في باب الصفة المشبهة مستقيم الراي ومعتدل القامة فصل وياتي وصف الفاعل
من غير فعل الثلاثي المجرد بلفظ حروف مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف
المضارعة وشذ كسرها في معيان من عان ومغيرض من اغار ومبان من ابان بكسر الميم
فيهن اتباعا لحركة ما بعدها وبشرط كسر ما قبل الاخر تشبيها باسم فاعل الثلاثي
وشذ مسهب من اسهب ومحصن من احصن وملفج من الفج بفتح الاخر فيهن
مطلقا اي سواء كان مكسورا في المضارع كمنطلق ومستخرج فكسره حال كونه اسم
فاعل غير كسره حال كونه مضارعا او مفتوحا في المضارع كمتعلم ومتدحرج واما نحو
مختار ومنقاد ومنجاب بالادغام فكسر ما قبل الاخر فيهن مقدر اذا كن اسم
فاعل والى بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي اشار الناظم بقوله وزنة المضارع
اسم فاعل من غير ذي الثلاث كالمواصل مع كسر متلو الاخير مطلقا وضم
ميم زايد قد سبقا واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة احرف العلة
لان الواو لا تزاد اولا والياء والالف يوقعان في التباس اسم الفاعل بالمضارع
ولكون مخرج الميم قريبا من مخرج الواو لانهما من الشفتين وحركته بالضم
دون الفتح والكسر لان الفتح يؤدي الى التباسه باسم الموضع من الثلاثي
ولو في بعض الصور نحو مكرم والكسر يؤدي الى التباس باسم الالة منه
والله اعلم بالصواب هذا باب كيفية ابنية اسماء المفعولين تقدم ان هذا الجمع
غير سايغ واتي وصف المفعول من مضارع الفعل الثلاثي المجرد التام المتصرف
على زنة مفعول من المتعدي كمضروب ومقصود ومعلوم ومن اللازم كمد
خول عليه وممرور به نيبدت الميم لما مر في اسم الفاعل وفتحت للخفة
وما قبل الاخر فا من المكان ثم اشبعت الضمة فتولد منها الواو ولئلا يلزم وقوع
مفعل في كلامهم اي من اسم المفعول الثلاثي الاتي على زنة مفعول مبيع ومقول

ومرمي ودعوا الا انهما غيرت من صيغة مفعول في اللفظ فاصل مبيع مبيوع نقلت
حركة اليا الى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم اليا ثم حذفت الواو لا
لتقا الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف واصل مقول
مقوول بواوين نقلت حركة الواو الاولى الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية
لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف هذا مذهب
سيبويه في مبيع ومقول وذهب الاخفش الى ان المحذوف منهما عين الفعل وان
الضمة في مبيع قلبت كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي واصل مرمي مرموي
اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة التي قبلها كسرة
وادغمت الياء في الياء واصل مدعو مدعوو بواوين ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع
المثلين والى بناء اسم المفعول من الثلاثي اشار الناظم بقوله وفي اسم مفعول الثلاثي
المطرد زنة مفعول كآت من قصد ياتي وصف المفعول من غيره اي من غير الثلاثي
المجرد بلفظ مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة كما مر في اسم
الفاعل وفتح ما قبل آخره وان شئت قلت بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الاخر و
ذلك مستفاد من قول النظم وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر
ويبنى من المتعدي فلا يحتاج الى صلة نحو المال مستخرج ومن اللازم فيحتاج الى
صلة نحو زيد منطلق به وقد ينوب فعيل عن مفعول كدهين بمعنى مدهون وكحيل
بمعنى مكحول وجريح بمعنى مجروح وطريح بمعنى مطروح قال ابن مالك ومرجعه السماع
وان كان كثيرا واليه اشار الناظم بقوله وناب نقلا عنه ذو فعيل وقيل ينقاس فيما
ليس له فعيل بمعنى فاعل كقتيل لا فيما له فعيل بمعنى فاعل نحو قدير بفتح الدال ورحم بكسر
الحاء كقولهم قدير ورحيم بمعنى قادر وراحم وقد ينوب فعيل عن مفعل نحو عقدت
العسل فهو عقيد واعله المرض فهو عليل اي معقد ومعل والله اعلم بالصواب

هذا باب اعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي الى واحد ووجه الشبه بينهما
انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول في حسن حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون
وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات
فلذلك عملت النصب كاعماله اسم الفاعل واقتصرت على واحد لانه اقل درجات المتعدي

وكان اصلها ان لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها ماخوذة
من فعل قاصر ولكنها لما اشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عمله وهي الصفة
المصوغة لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفها دون افادة الحدوث
وخاصتها انها التي استحسن فيها ان تضاف لما هو فاعل لها في المعنى سواء كانت وصفا
لازما لا يمكن انفكاكه كطويل الانف وعريض الحواجب وواسع الفم او يمكن انفكاكه
كحسن الوجه ونقي الشعر وطاهر العرض فان الحسن والنقابة والطهارة مما يوجد ويفقد
فخرج باستحسان الاضافة الى الفاعل المتعدي نحو زيد ضارب ابوه فان اضافة
صفة وهو ضارب فيه اي هذا التركيب الى فاعل وهو ابوه ممتنعة اي لا يقال
ضاربي بيه لئلا توهم الاضافة فيه الاضافة الى المفعول وان الاصل زيد ضارب اباه
وخرج اسم الفاعل القاصر نحو زيد كاتب ابوه فان اضافة الوصف وهو كاتب فيه
الى الفاعل وهو ابوه وان كانت لا تمتنع على قلة لعدم اللبس بالاضافة الى الفاعل لكون
الكتابة لا تقع على الذوات لكنها على قلتها لا تحسن لان الصفة الدالة على الثبوت
لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه اي عن مرفوعها الى ضمير موصوفها
فيستتر في الصفة بدليلين احدهما انه لو لم تقدر الاسناد ... الى نفسه
اي نفسه لان الصفة نفس مرفوعها في المعنى واللازم باطل فالملزوم مثله والدليل
الثاني انهم يؤنثون الصفة بالتاء في نحو هند حسنة الوجه فلو لم تكن الصفة مسندة
الى الضمير هند لذكرت كما تذكر مع المرفوع قاله ابن عصفور ولهذا التحويل حسن ان
يقال في زيد حسن وجهه بالرفع زيد حسن الوجه بالاضافة فالحسن مسند الى ضمير
زيد فيكون مسندا الى جملته بعد ان كان مسندا الى وجهه وذلك حسن لان من حسن
وجهه حسن ان يسند الحسن الى جميع جملته مجازا عن الاسناد الى الجزء منه
فهو من الاسناد الى الكل وارادة البعض فهو مجاز قريب والباعث على ارتكابه
غرض التخفيف قال ابن ابي الربيع اذا قلت مررت برجل حسن وجهه حصل عدة امور
كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد لان الجار والمجرور كالشيء الواحد وكذلك الصفة و
الموصوف والفعل والفاعل والمضاف والمضاف اليه فلما ارادوا التخفيف لم
يمكنهم ان يزيلوا من اللفظ فنقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة فاستتر فيها لان الصفة

كانها جارية على من هي له حيث رفعت ضميره فحسن ان يقال ذلك وقبح ان
يقال في زيد كاتب ابوه زيد كاتب الاب لان من كتب ابوه لا يحسن ان تسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد
مسري من المضاف وهو الاب في كاتب ابوه الى المضاف اليه فهو من الاسناد الى المضاف اليه وهو
لها وارادة المضاف ووجه قرب الاولى وبعد هذا ان الجزء بعض الكل فيصح اطلاق كل
منهما وارادة الاخر بخلاف الابوة وقد تبين مما شرحنا ان العلم بحسن الاضافة في الصفة
الى مرفوعها موقوف على النظر في معناها وهو نسبة الحدث الى موصوفها على سبيل الثبوت
فما كان من الصفات ان يسند الى ضمير موصوفه فاضافته الى مرفوعه حسنة وما لا فلا لا موقوف
على معرفة كونها صفة مشبهة وح لا دور في التعريف المذكور في قول النظم صفة
استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم فاعل كما توهم ابن الناظم حيث قال في الشرح وهذه
الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة وتمييزها عما عداها لان العلم باستحسان الاضافة
الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متاخر عنه وانت تعلم ان العلم بالمعرف
يجب تقدمه على العلم بالمعرف انتهى وتقرير الدور منه ان العلم بالصفة المشبهة متوقف
على العلم باستحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها الى الفاعل موقوف على العلم بكونها
صفة مشبهة فجاء الدور ورده الموضح بانفكاك الجهة وتقريره ان الصفة المشبهة وان كانت
موقوفة على استحسان الاضافة الى الفاعل لكن استحسان الاضافة الى الفاعل ليس موقوفا
على معرفة كونها صفة مشبهة وانما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها
بحيث لو صح لها اسنادها عنه الى ضميره لا يكون فيه لبس ولا قبح فيحسن حينئذ الاضافة
الى الفاعل قصدا وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدوث وفاعله
التذكير والتانيث والجمع وشرط الاعتماد اذا تجردا من ال وتختص هذه الصفة المشبهة
[illegible] على ما هنا [illegible] انها تصاغ من الفعل اللازم وضعا وقصدا
دون الفعل المتعدي الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغة من اللازم وضعا
كحسن وجميل فانهما مصوغان من حسن وجمل وهما لازمان وضعا والمصوغة من
اللازم قصدا كضارب الاب ومضروب العبد فان اسمي الفاعل والمفعول اذا قصد بهما
الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما قال في التسهيل في اخر هذا الباب وهو اي اسم الفاعل
المراد به الحدوث يصاغ منهما اي من اللازم والمتعدي فمن اللازم كقائم ومن المتعدي نحو ضارب

الامر الثاني انها تكون للزمن الماضي المتصل بالزمن الحاضر الدايم كحسن الوجه دون الماضي
المنقطع والمستقبل فلا يقال حسن الوجه امس ولا غدا وهو اسم الفاعل يكون لا
الازمنة الثلاثة نحو حاسن امس او الآن او غدا والحاصل من هذه المادة انك اذا
اردت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن وان اردت حدوثه قلت حاسن ولا
تقول حسن قاله الشاطبي وغيره والى هذين الامرين اشار الناظم بقوله وصوغها من لازم
لحاضر الامر الثالث انها تكون مجاكية للمضارع في تحركه وسكونه والمراد تقابل حركة
بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق في اعيان الحركات
ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصريفي سواء كانت مصوغة من ثلاثي
ام غيره فالثلاثي كطاهر القلب وضامر البطن وغير الثلاثي نحو مستقيم الراي ومعتدل القامة
فامجارية ليطهر ويضمر ويستقيم ويعتدل وغير مجارية له اي للمضارع وهو الغالب في المبنية
من الثلاثي كحسن وجميل وضخم وملآن فانها ليست بجارية ليحسن ويجمل ويضخم ويملأ وقول
الزمخشري وابن الحاجب وابن العلج وجماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على
ان منها قوله من صديق او اخي ثقة او عدو شاحط دارا بالشين المعجمة والحاء والطاء
المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجارية ليشحط وجوابه ممكن اذ لهم ان يقولوا
ما ورد من ذلك اسم فاعل اجري الصفة المشبهة في الحكم لا انه صفة مشبهة حقيقة
ولا يكون اسم الفاعل الا مجاريا له اي للمضارع كضارب ويضرب ومنه قايم ويقوم
لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا وداخل ويدخل لان توافق اعيان
الحركات غير معتبر كما تقدم الامر الرابع ان منصوبها لا يتقدم عليها لانها فرع اسم الفاعل
في العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن بخلاف منصوبه فانه يجوز تقديمه عليه تقول زيدا
عمرو ضارب ومن ثم بفتح المثلثة اي من اجل جواز تقديم منصوب الفاعل عليه
صح النصب اي نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره باسم فاعل
محذوف في نحو زيدا انا ضاربه لان ما يعمل في المتقدم عليه يصح ان يفسر عاملا فيه وامتنع
نصب السببي المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب سببيه بصفة مشبهة محذوفة
في نحو زيد ابوه حسن وجهه فلا يجوز نصب الاب بصفة محذوفة معتمدة على زيد تفسرها
الصفة المذكورة المشتغلة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم وما لا يعمل

لا يفسر عاملا فوجب رفعه على انه مبتدا ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع ان يقال
وجه الاب زيد يحسنه بنصب الوجه الامر الخامس انه ينقسم كون معمولها سببيا اي اسما
ظاهرا متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن وجهه فوجهه معمول لحسن وهو
سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد واما متصل بضمير موصوفها معنى نحو
زيد حسن الوجه فالوجه معمول لحسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف
معنى اي الوجه منه اي من زيد هذا راي البصريين وقيل لا حذف وان ال في الوجه
خلف عن الضمير المضاف اليه وهو راي الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع ال
كقوله رحيب قطاب الجيب منها رقيقة بجس الندامى بضة المتجرد وقول ابن الناظم
في شرح النظم ما معناه ان جواز نحو زيد بك فرح بتقديم المعمول وهو بك مع انه غير
سببي على الصفة وهو فرح مبطل لعموم قوله يعني الناظم ان المعمول للصفة المشبهة لا
يكون الا سببيا ولا يكون الا مؤخرا مردود خبر قول ابن الناظم لان المراد بالمعمول في قول النظم
وسبق ما تعمل فيه مجتنب وكونه ذا سببية وجب ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل
كما افهمه قول النظم وعمل اسم فاعل المعدى لها على الحد الذي قد حدا واما عملها في الظرف
وهو بك فبما فيها من معنى الفعل لان الظرف مما يكتفي برائحة الفعل كما قاله التفتازاني
ولكن اعمالها في الحال نحو زيد حسن وجهه طلقا وفي التمييز نحو زيد حسن وجها ونحو ذلك
من الفضلات التي ينصبها القاصر والمتعدي بخلاف الفاعل فانه قوي الشبه بالفعل
فيعمل في متاخر ومتقدم وفي سببي واجنبي وتختص ايضا بامور منها انه لا يراعي لمعمولها
محل بالعطف وغيره ومنها ان لا تعمل محذوفة ومنها انها تؤنث بالالف ومنها انها
تخالف فعلها فتنصب مع قصوره ومنها دلالتها على الثبوت الاستمراري من غير تجدد
كحسن الوجه ومع التجدد نحو متقلب الخاطر ومنها استحسان اضافتها الى فاعلها
معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام ومنها انه يقبح حذف موصوفها واضافتها الى مضاف
الى ضمير موصوفها نحو مررت بحسن وجهه ومنها انه لا يجوز ان يفصل بينها وبين
معمولها بظرف او عديله عند الجمهور ويجوز في اسم الفاعل بالاتفاق ومنها انها
لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة ان كان
بمعنى الماضي او اريد به الاستمرار ومنها ان منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول به

ومنصوب اسم الفاعل مفعول به ومنها ان ال الداخلة عليها حرف تعريف والداخلة عليه اسم
موصول على الاصح فيهما ولمعمول هذه الصفة المشبهة ثلث حالات الرفع على الفاعلية
للصفة قال ابو علي الفارسي او على الابدال من ضمير مستتر في الصفة بدل بعض من كل ويرده تجويز
الكوفيين بامراة قويم الانف وانه يجوز برجل مضروب الاب بالرفع وليس هنا البدل
كلا ولا بعضا ولا اشتمالا والخفض بالاضافة اي باضافة الصفة اليه والنصب على التشبيه
بالمفعول به ان كان معرفة كالوجه وعليه او على التمييز ان كان نكرة كوجها والصفة مع
كل من الثلاثة وهي الرفع والنصب والخفض اما نكرة او معرفة مقرونة بال وكل هذه
الستة الحاصلة من ضرب وجوه الاعراب الثلاثة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها للمعمول
معه ست حالات لانه اي المعمول اما بال كالوجه او مضاف لما فيه ال كوجه الاب او مضاف
للضمير كوجهه او مضاف لمضاف للضمير كوجه ابيه او مجرد من ال والاضافة كوجه او مضاف الى
المجرد من ال والاضافة كوجه اب فالصور ست وثلثون صورة حاصلة من ضرب الستة
في مثلها وهي منقسمة الى جايز وممتنع فالجايز اثنتان وثلثون صورة والممتنع منها
اربع وهي ان تكون الصفة بال والمعمول مجردا منها ومن الاضافة الى تاليها وهو اي
المعمول مخفوض كالحسن وجه او الحسن وجه ابيه او الحسن وجهه او الحسن وجه اب لان
الاضافة في هذه الصور الاربع لم تفد تعريفا كما في نحو غلام زيد ولا تخصيصا كما في نحو
غلام رجل ولا تخفيفا كما في نحو حسن الوجه ولا تخلصا من قبح حذف رابط والتجوز
في العمل كما في الحسن الوجه وينقسم الجايز الى قبيح وضعيف وحسن فاما القبيح فهو
رفع الصفة مجردة كانت او مع ال المجرد منهما ومن الضمير والمضاف الى المجرد وذلك اربع
صور وهو حسن وجه وحسن وجه اب والحسن وجه والحسن وجه اب ووجه قبحها
خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظا وعلى قبحها فجايزة في الاستعمال لكون
الضمير تقديرا واما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من ال المعرف بال والمضاف
بها والى الضمير الموصوف والى المضاف الى ضميره ووجه ضعفه انه من اجراء وصف القاصر
مجرى وصف المتعدي وجر الصفة المضاف الى ضمير الموصوف والى المضاف الى ضميره وذلك
ست صور وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالنصب فيهن
وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالجر فيهما وهو عند سيبويه من الضرورات واجازه الكوفيون

في السعة

في السعة وهو الصحيح لوروده في الحديث في وصف النبي صلى الله عليه واله شثن
اصابعه وفي حديث ام زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال اعور عينه اليمنى ومع
جوازه ففيه ضعف لانه يشبه اضافة الشيء الى نفسه واما الحسن فهو رفع الصفة
المجردة من ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف والى المضاف الى
ضميره ونصب الصفة المجردة من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرف
بال والمضاف الى المعرف بها والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما او دفع
الصفة مع ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى
ضميره ونصب الصفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف والى المضاف
الى ضميره والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرف بال والمضاف
الى المعرف بها فهذه اثنتان وعشرون صورة وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن
وجهه وحسن وجه ابيه وحسن وجها وحسن وجه اب وحسن الوجه وحسن وجه الاب
وحسن وجه وحسن وجه اب والحسن الوجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن
الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن وجها والحسن وجه اب و
الحسن وجه الاب وذلك كله مستفاد من قول النظم فارفع بها وانصب وجر مع ال ودون
ال مصحوب ال وما اتصل بها مضافا او مجردا ولا تجرر بها مع ال سما من ال خلا ومن اضافة
لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وسما واوصل بعض المتاخرين الصور الحاصلة من
الصفة ومعمولها الى اربعة عشر الف صورة ومائتين ست وخمسين صورة وذلك
انه جعل الصفة اما بال او لا فهذه حالتان ومعمولها اما بال او مضاف او مجرد والمقرون
بال نوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو
حسن وجهه والثاني مضاف الى مضاف الى ضميره نحو حسن وجه ابيه والثالث مضاف
الى المعرف بال نحو حسن وجه الاب والرابع مضاف الى مجرد نحو وجه اب والخامس مضاف الى ضمير
مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو جميلة انفه من قولك مررت بامراة حسن وجه
جاريتها جميلة انفه والسادس مضاف الى ضمير معمول صفة اخرى نحو جميل خالها من قولك
مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها والسابع مضاف الى موصول نحو الطيبي كل ما التاثث
به الازر من قوله فعجتها قبل الخيار منزلة والطيبي كل ما التاثث به الازر والثامن مضاف

الموصوف بجملة نحو رايت رجلا حديد سنان رمح يطعن به والمجرد من الاضافة وال
يشمل ثلثة انواع للموصول نحو قوله اسيلات ابدا ذرفا في خصورها وبتراث ما الفت
عليه المساور والموصوف نحو جما نوال اعده من قوله نزور امرا جما نوال اعدة لمرابتو مستكفيا
ان من الدهر وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجه هذه اثنتا عشرة مضروبة في حالتي تنكير
الصفة وتعريفها تصير اربعا وعشرين وكل من هذه الاربع والعشرين مضروبة في
ثلثة احوال الاعراب تبلغ اثنتين وسبعين صورة ويضم اليها صورتها اذا كان معمول
الصفة ضميرا وهي ثلثة الاولى ان يكون مجرورا وذلك اذا باشرته الصفة المجردة من
ال نحو قولك مررت برجل حسن الوجه جميله الثانية ان تفصل الصفة من الضمير
وهي مجردة من ال نحو قريش نجبا الناس ذرية وكرامهم ها الثلثة ان يتصل به ولكن
تكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميله والضمير في هاتين الصورتين منصوب
فصارت خمسة وسبعين والصفة اما ان تكون لمفرد مذكر او المثناة او المجموع جمع سلامة
او جمع سلامة او جمع تكسير او لمفرد مؤنث والمثناة او المجموع جمع سلامة او جمع تكسير
هذه ثمان في خمسة وسبعين تصير ستمائة واذا نوعت نفس الصفة الى مرفوع ومنصوب
ومجرورة ضربتها في الستمائة تصير الفا وثمانمائة واذا نوعت الصفة ايضا من وجه الى
مفرد مذكر ومثناة ومجموعة والى مفرد مؤنث ومثناة ومجموعة كانت ثمانيا
فاذا ضربت فيها الالف والثمان مائة تصير اربع عشرة الفا واربعمائة قال يستثنى
من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صور
مائة واربع واربعون فالباقي اربعة عشرة الفا مائتان وست وخمسون بعضها جايز
وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم انتهى والله اعلم بالصواب هذا باب
التعجب وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه
عن نظايره او قل نظيره قاله ابن عصفور فخرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا
يقال ما اضرب زيدا تعجبا من ضرب واقع على زيد وبخفاء سببها الامور الظاهرة
الاسباب فلا يتعجب في شيء منها كما قالوا اذا ظهر السبب بطل التعجب وبقلة النظاير
والخارج عنها ما يكثر نظايره في الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه والتعجب له عبارات كثيرة
واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب فمن الكتاب نحو قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم

معمول (Sn.56, l.14)

عجبا كو ومن السنة قوله صلعم لابي هريرة سبحان الله ان المؤمن لا ينجس ومن كلام العرب
قولهم لله دره فارسا وانما لم يبوب لها في النحو لانها لم تدل على التعجب بالوضع
بل بالقرينة والمبوبة منها في النحو صيغتان اثنتان موضوعتان له احديهما ما افعله
نحو ما احسن زيدا واليها اشار الناظم بقوله بافعل انطق بعد ما تعجبا والكلام فيها
في شيئين في ما وافعل فاما ما التعجبية فاجمعوا على اسميتها لان في احسن ضميرا يعود عليها
اتفاقا والضمير لا يعود الا على الاسماء واجمعوا ايضا على انها مبتدأ لانها مجردة عن
العوامل اللفظية للاسناد اليها واما ما روي عن الكسائي انها لا موضع لها من الاعراب
فشاذ لا يقدح في الاجماع ثم بعد الاتفاق على انها اسم مبتدأ اختلفوا في معناها
فقال سيبويه وجمهور البصريين هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب
كما قالوا في قول الشاعر عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية اعجب وما بعدها
من الجملة الفعلية خبر موضعه رفع وقال الاخفش هي اي ما معرفة ناقصة اي موصولة
بمعنى الذي وما بعدها من الجملة الفعلية صلة لها فلا موضع له من الاعراب ونكرة ناقصة
اي نكرة موصوفة بمعنى شيء وما بعدها من الجملة الفعلية صفة لها فمحله رفع نعتا
لمحل ما وعليهما اي على قولي الاخفش من التعريف والتنكير الناقصين فالخبر اي خبر
المبتدأ الذي هو ما التعجبية محذوف وجوبا اي الذي او شيء احسن زيدا شيء عظيم
ورد بانه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين احدهما تقديم الافهام بالصلة والصفة
وتاخير الابهام بالتزام حذف الخبر والمعتاد فيما تضمن من الكلام افهاما وابهاما
تقديم الابهام والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده وروي عن الاخفش
قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور وذهب الفراء وابن درستويه الى ان ما
استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية
افعل فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما اصحاب اليمين و
الاصح ما ذهب اليه سيبويه واصحابه ان قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب منه
ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن
ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلو بافهام ولا شك ان
الافهام حاصل بايقاع افعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا فتعين كون الباقي وهو ما

مقتضيا للابهام واما افعل بفتح العين كأحسن ففيه خلاف فقال البصريون والكسائي
وهشام فعل ماض للزومه مع يا المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرني الى رحمة الله وما احسنني
ان اتقيت الله ففتحته التي في اخره بنا لا اعراب كالفتحة في ضرب من قولك زيد ضرب
عمرا وما بعده من الاسم المنصوب مفعول به فاعراب ما احسن زيدا مثل اعراب زيد
ضرب عمرا حرفا بحرف وقال بقية الكوفيين غير الكسائي وهشام افعل اسم لقولهم
اي العرب احيسنه وما اميلحه بالتصغير والمصغر وايغرهما والتصغير من خصايص
الاسما ففتحته التي في اخره اعراب لا بنا كالفتحة في عندك من قولك زيد عندك
وذلك لان مخالفة الخبر المبتدا في المعنى يقتضي عندهم نصبه اي نصب الخبر بخلاف ما
اذا كان الخبر هو المبتدا في المعنى كربنا الله او شبيها به نحو وازواجه امهاتهم فانه يقتضي
ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يحمل عليه حقيقة ولا حكما خالفه في الاعراب والناصب
له عندهم معنوي وهو معنى المخالفة التي اتصف بها ولا تحتاج الى شي يتعلق به الخبر واحسن
انما هو في المعنى وصف لزيد لا لضميره فلذلك نصب وزيد عندهم منتصب لانه بالمفعول
لان ناصبه وصف قاصر فاشبه نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه واجيب بان التصغير في
افعل شاذ ووجه تصغيره انه اشبه الاسما عموما بجموده وانه لا مصدر له او انهم ذهبوا بتصغيره
الى تصغير المصدر حيث لزم صيغة واحدة قاله ابو البقا واشبه افعل التفضيل خصوصا بكونه
على وزنه وبدلالته على الزيادة وبكونهما لا يبنيان الا مما استكمل شروطا ياتي ذكرها
وقد تحذف همزة افعل سمع ما خيره وما شره بمعنى ما اخيره وما اشره ولما حذفوا همزة
اخير حركوا الخاء بحركة اليا ومنهم من لم يحركها ويحذف الفها ويقول خيره وسمع
الكسائي تخفيفه الصيغة الثانية من صيغتي التعجب افعل به بكسر العين نحو احسن بزيد و
اليها اشار الناظم بقوله او جي بافعل قبل مجرور ببا واجمعوا على فعلية افعل لانه
على صيغة لا تكون الا للفعل فاما اصبع فنادر وفي كلام ابن الانباري ما يدل على
ان افعل اسم قال المرادي ولا وجه له بعد اتفاقهم على فعليته اختلفوا في حقيقته فقال البصريون
جمهورهم لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر فمدلوله ومدلول احسن في ما احسن زيدا من حيث
التعجب واحد وهو في الاصل فعل ماض صيغته على صيغة افعل بفتح العين وهمزته للصيرورة
بمعنى صار كذا فاصل احسن بزيد احسن زيد اي صار ذا حسن كاغد البعير صار ذا غدة

والهل

وابقل الارض اي صارت ذا بقل ثم غيرت الصيغة الماضوية الى صيغة الامر فصار حينئذ
بالرفع فقبح اسناد لفظ صيغة الامر الى الاسم الظاهر لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر
فزيدت الباء في فاعله ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء كامرر بزيد ولذلك
التزمت زيادتها صونا للفظ عن الاستقباح بخلافها اي بخلاف زيادة الباء في فاعل
الفعل الماضي نحو كفى بالله شهيدا فيجوز تركها لعدم الاستقباح كقوله وهو سحيم
عبد بني الحسحاس بمهملات عميرة ودع ان تجهزت غاديا كفى الشيب
والاسلام للمرء ناهيا فحذف الباء من فاعل كفى وقال الفراء والزجاج وابن كيسان والزمخشري
وابن خروف افعل بكسر العين في التعجب لفظه ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستتر مرفوع
على الفاعلية والباء للتعدية داخلة على المفعول به لا زائدة ثم اختلفوا في مرجع الضمير
المستتر في افعل فقال ابن كيسان من الكوفيين الضمير للحسن المدلول عليه باحسن كانه
قيل احسن يا حسن بزيد اي دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال لان ضمير
المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طلحة وقال غيره اي غير ابن كيسان من المتقدم
ذكرهم وهم الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشري من المتأخرين
الضمير المستتر في افعل للمخاطب المستدعي منه التعجب وكان القياس ان يقال في التانيث
احسني وفي التثنية احسنا وفي الجمع احسنوا واحسن وانما التزم افراده وتذكيره
واستتاره لانه اي افعل المستتر فيه الضمير كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير عن
حالها وضعف مذهب جمهور البصريين بثلثة اوجه احدها استعمال الامر بمعنى
الماضي وهو مما لم يعهد والمعهود عكسه والثاني استعمال افعل بمعنى صار وهو
قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل ورد ابن مالك قول الفراء وموافقيه باربعة اوجه
احدها انه لو كان امرا لزم ابراز الضمير الثاني انه لو كان امرا لم يكن الناطق به متعجبا
كما لا يكون الامر بالحلف ونحوه حالفا ولا خلاف في كونه متعجبا الثالث انه لو كان
مسندا الى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو احسن بك الرابع انه لو كان امرا
لوجب له من الاعلال ما وجب لاقم وابن ويجوز حذف الباء اذا كان المتعجب منه ان المصدرية
وصلتها كقوله واحبب البنا ان تكون المقدما اي بان تكون دون ان المشددة
وصلتها لعدم السماع فهذا حكم اختصت به ان عن ان ونظيره عسى ان تقوم قاله الموضح

في الحواشي وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي افعل بغير ما فاجازوا تحويل الثلاثي الى صيغة افعل فتقول احسنت رجلا واكرمت رجلا بمعنى ما احسنك وما اكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه ان افعل وما افعاله وافعل به في معنى واحد مسئلة لا يتعجب الا من معرفة او نكرة مختصة نحو ما احسن زيدا وما اسعد رجلا اتقى الله لان المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة في ذلك ويجوز حذف المتعجب منه اذا كان ضميرا في مثل ما احسنه ان دل عليه دليل والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف ما منه تعجبت استبح ان كان عند الحذف معناه يصح كقوله وهو علي بن ابي طالب عليه السلام جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما اي ما اعفها واكرمها وفي مثل افعل به ان كان افعل بكسر العين معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو اسمع بهم وابصر اي بهم وقوله اعزز بنا واكتف ان ندعى يوما الى نصرة من يلينا اي اكتف بنا وانما حذف للدليل مع كونه فاعلا لان لزومه للجر كساه صورة الفضلة خلافا للفارسي وجماعة ذهبوا الى انه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء كما في قولك زيد كفى به كما تبارز يد كفى كما تبا ورده ابن مالك بوجهين احدهما لزوم ابرازه حينئذ في التثنية والجمع والثاني ان من الضماير ما لا يقبل الاستتار كنا في اكرم بنا فان لم يدل عليه دليل لم يجز حذفه اما في افعله فلعروه اذ ذاك عن الفائدة فانك لو قلت ما احسن او ما اجمل لم يكن كلاما لان معناه ان شيئا صير الحسن واقعا على مجهول وهذا مما لا ينكر وجوده ولا يفيد التحدث به واما نحو افعل به فلا يحذف منه المتعجب منه لغير دليل لانه فاعل واما قوله وهو عروة بن الورد فذلك ان تلق المنية يلقها حميدا وان يستغن يوما فاجدر فحذف المتعجب منه ولم يكن معطوفا على مثله اي فاجدر به حميدا فشاذ او قليل مسئلة وكل من هذين الفعلين وهما ما افعله وما افعل به ممنوع التصرف اتفاقا قاله ابن مالك واليه الاشارة بقوله وفي كلا الفعلين قدما لزما منع تصرف بحكم حتما واجاز ابن هشام ان يؤتي بمضارع ما افعله فيقول ما يحسن زيد وهو قياس ولم يسمع فلا يقدح في الاجماع وليس افعل امرا من افعل لاختلاف مدلولي

الهمزة عند الجمهور لانها في التعجب للصيرورة وفي غيره للنقل فالاول وهو ما افعله نظير
تبارك وعسى وليس في الجمود وفي ملازمة المضي والثاني وهو افعل به نظير هب بمعنى
اعتقد وتعلم بمعنى اعلم في الجمود وفي ملازمة صيغة الامر وعلة جمودهما تضمنهما معنى
التعجب الذي كان يستحق ان يوضع ولم يوضع مسئلة ولعدم تصرف هذين الفعلين الدالين
على التعجب امتنع ان يتقدم عليهما معمولهما وامتنع ان يفصل بينهما وبين معمولهما بغير ظرف
ومجرور فلا تقول ما زيدا احسن بتقديم معمول احسن عليه ولا تقول بزيد احسن
بتقديم معمول احسن عليه وان قيل ان بزيد مفعول به كما يقول به الفرا واصحابه لعدم
التصرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل هذا الباب لن يقدما معموله وكذلك
لا يقول ما احسن يا عبد الله زيدا بالفصل بالمنادي بين احسن ومعموله بلا خلاف
كما يؤخذ من كلام الشرح والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصله به الزما وفي الكلام
الفصيح ما يدل على جوازه كقول علي عليه السلام لما راي عمار بن ياسر مقتولا اعزز على
ابا اليقظان ان ارك صريعا مجدلا اي مرميا على الجدالة بفتح الجيم وهي الارض قال ابن
مالك وهذا مصحح للفصل بالمنادي ولا تقول احسن لولا بخله بزيد بالفصل بلولا
الامتناعية ومصحوبها ولو جاز ذلك ابن كيسان قال المرادي ولا حجة له على ذلك واجاز
الجرمي الفصل بالمصدر نحو ما احسن احسانا زيدا ومنع الجمهور لمنعهم ان يكون له
مصدر واجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال نحو ما احسن راكبا زيدا واحسن راكبا
بزيد واختلفوا في الفصل بظرف او مجرور حال كونهما متعلقين بالفعل الدال على التعجب
والصحيح الجواز للتوسع فيهما واليه اشار الناظم بقوله وفصله بظرف او بحرف جر
مستعمل والخلف في ذاك استقر فذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين الى المنع
وذهب الفرا والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين الى الجواز
كقوله ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب وقوله وهو اوس بن حجر اقيم
بدار الحزم ما دام حزمها واحر اذا حالت بان اتحولا فصل باذا الظرفية بين احر ومعموله
وهو ان وصلتها وليس لسيبويه في ذلك نص ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب
لم يجز الفصل به اتفاقا كما قال ابن مالك في شرح التسهيل نحو ما احسن معتكفا في
المسجد واحسن بجالس عندك فلا يقال فيهما ما احسن في المسجد معتكفا واحسن عندك

بمجالسته لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله فصل وانما يبنى هذان الفعلان
مما اجتمع فيه ثمانية شروط احدها ان يكون فعلا فلا يبنيان من الاسم نحو الجلف بالجيم
وهو في الاصل الدن الفارغ وفي القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافي وقد جلف كفرح جلفا
وجلافة انتهى فما ثبت له فعلا فيبنى من فعله والحمار وهو الحيوان المعروف فلا يقال
ما اجلفه اي اجفاه وفيه ما تقدم عن القاموس ولا يقال ما احمره اي ابلده وشذ ما اذرع
المراة اي ما اخف يدها في الغزل بنوه من قولهم امراة ذراع بفتح اوله قال في القاموس
والذراع كسحاب الخفيفة اليدين بالغزل ويكسر واقتصر في الصحاح على الفتح وقال ابن
القطاع في الافعال ذرعت المراة خفت يدها في العمل فهي ذراع وعلى هذا لا شذوذ
في قولهم ما اذرع المراة ومثله في الشذوذ ما اقمنه بكذا وما اجدره بكذا فالاول بنوه
من قولهم هو قمن بكذا والثاني من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما احقه
بكذا ولا فعل لهما الشرط الثاني ان يكون الفعل ثلاثيا فلا يبنيان من رباعي مجرد
ولا مزيد فيه ولا ثلاثي مزيد حرفا او حرفين او ثلاثة نحو دحرج وتدحرج وضارب
وانطلق واستخرج لان بناهما من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه اما ما اصوله
اربعة فلانه يؤدي الى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود الا ترى انك لو بنيت
افعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما اضربه واطلقه واخرجه لفاتت الدلالة
على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب الا افعل فقيل يجوز بناؤهما منه قياسا مطلقا
سواء كانت الهمزة فيه للنقل ام لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من
اصحابه واختاره في التسهيل وشرحه وقيل يمتنع مطلقا الا ان يشذ منه شيء
فيحفظ ولا يقاس عليه وهو مذهب المازني والاخفش والمبرد وابن السراج
والفارسي ومن وافقهم وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل نحو ما اظلم الليل وما
اقفر هذا المكان ويمتنع ان كانت للنقل نحو ما اذهب نوره واليه ذهب ابن عصفور
قال الشاطبي وهذه التفرقة لم يقل بها احد ولا ذهب اليها نحوي ويكفيه في الرد مخالفته
للاجماع بناء على ان احداث قول خارق للاجماع ثم اطال في الرد عليه وشذ على هذين القولين
وهما المنع مطلقا والمنع في احد شقي التفصيل ما اعطاه للدراهم وما اولاه
للمعروف مما الهمزة فيه للنقل من المتعدي الى الواحد الى المتعدي الى اثنين قبل

500

التعجب فاذا تعجبت كان لك ثلثة اوجه احدها الانتصار على الذي كان فاعلا فتقول ما
اعطى زيدا وما اولاه والثاني ان تزيد عليه احد المفعولين مجرورا باللام فتقول ما
اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف والثالث ان تزيد عليهما المفعول الاخر منصوبا بمحذوف
عند البصريين وبالمذكور عند الكوفيين فتقول ما اعطى زيدا للفقراء الدراهم وما
اولاه للفقراء المعروف وان شئت نصبت الثلثة اذا لم يكن لبس فتقول ما اعطى زيدا
الفقراء الدراهم وما اولاه الفقراء المعروف وتقدير المحذوف عند البصريين اعطاهم
الدراهم واولاهم المعروف واختلف في بناء فعل التعجب من الثلاثي المزيد اذا جرى مجرى
الثلاثي نحو اتقى وامتلا وافتقر واستغنى فذهب ابن السراج وطايفة الى الجواز لانهم اجروه
مجرى الثلاثي المجرد من الزوايد لا مجرى المزيد بدليل قولهم في الوصف منه تقي وملي
وفقير وغني وذهب ابن خروف وجماعة الى المنع لان العلة التي من اجلها امتنع بناؤهما
من المزيد غير الجاري بمجرده هنا وهي عدم البنية وحذف زوايدهما لغير موجب
مع وجود الغنا عن ذلك باشد واشدد ونحوها وشذ على القولين من افعل المانعين
ما اتقاه لله وما املأ القربة لانهما من اتقى بتشديد التاء وامتلا وما افقرني الى
عفو الله تعالى وما اغناني عن الناس ان تنعت لانهما من افتقر واستغني وان كان
قد سمع تقى بمعنى خاف وملؤ بمعنى امتلا وفقر بضم القاف وكسرها بمعنى افتقر وغني بمعنى
استغنى لندوره وشذ ما اخصره لانه من اختصر وفيه شذوذ اخر سيأتي وهو انه
مبني للمفعول الشرط الثالث ان يكون الفعل متصرفا لان التصرف فيما لا يتصرف نقض له
وعدم التصرف على وجهين احدهما يكون بخروج الفعل عن طريقة الافعال
الدالة على الحدث والزمان كنعم وبئس والثاني يكون لمجرد الاستغنا عن تصرفه
بتصرف غيره وان كان باقيا على اصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع
حيث استغنى عن ماضيهما بماضي يترك وكلا القسمين مراد هنا فلا يبنيان من نحو
نعم وبئس ويذر ويدع فلا يقال ما انعم وما ابئسه وانعم به وابئس به وهما باقيان على
معناهما من انشاء المدح والذم ولاما اوذره ولاما اودعه وشذ ما اعساه واعس به
الشرط الرابع ان يكون معناه قابلا للتفاضل في الصفات الاضافيات التي تختلف بها احوال
الناس سواء كانت بالنسبة الى شخص واحد في حالين كالعلم والجهل او شخصين كالحسن

والقبح فتقول ما اعلمه يوم الخميس وما جهله يوم الاربعا وما احسنه وما قبحه لانهما لا تقبل
التفاضل ويشترك فيه الجميع فلا يبنيان من نحو فني ومات لانه لا مزية فيه لبعض
فاعليه على بعض حتى يتعجب منه الشرط الخامس ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول نحو يا لعونا
فلا يبنيان من نحو ضرب بضم اوله وكسر ما قبل آخره فلا يقال ما اضرب زيدا وانت
تريد التعجب من الضرب الذي وقع على زيد لئلا يلتبس المتعجب منه بالتعجب من فعل
الفاعل وشذ ما اخصره من وجهين الزيادة على الثالث والبناء للمفعول وبعضهم
يستثني من الفعل المبني للمفعول ما كان ملازما لصيغة فعل بضم اوله وكسر ثانيه نحو عنيت
بحاجتك وزهي علينا بمعنى تكبر فيجيز التعجب منه لعدم اللبس فتقول ما اعناه بحاجتك
وما ازهاه علينا وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء على ان علة المنع خوف الالتباس
واما من جعل علة المنع التشبيه بافعال الخلق بجامع ان كلا منهما لا كسب للمفعول فيه فينبغي
ان لا يستثني شيئا ويؤول ما ورد من ذلك على ان التعجب فيه من فعل مفعول في معنى
فعل فاعل لم ينطق به الشرط السادس ان يكون الفعل تاما فلا يبنيان من نحو كان وظل
وبات وصار وكاد لانهن نواقص فلا يقال ما اكون زيدا قايما بنصب الجزو ولا بجره
باللام لتغيير المعنى هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى جواز ما اكون زيدا
لاخيك دون ما اكون زيد القايم وحكى ابن السراج والزجاج عنهم ما اكون زيدا
قايما وهو مبني على اصلهم من ان المنصوب بعد كان حال فسهل الامر عليهم ولم يات بذلك
سماع الشرط السابع ان يكون الفعل مثبتا فلا يبنيان من فعل منفي سواء كان ملازما
للنفي نحو ما عاج بالدواء اي ما انتفع به ومضارعه يعيج ملازم للنفي ايضا قاله ابن
مالك في شرح التسهيل واعترض بانه قد جاء في الاثبات قال ابو علي القالي في نوادره
انشدنا ثعلب عن ابن الاعرابي ولم ارثيثه بعد ليلي لذة ولا مشربا اروى به فاعيج
اي انتفع به واما عاج يعوج بمعنى مال يميل فان العرب استعملته مثبتا ومنفيا
ام غير ملازم للنفي نحو ما قام زيد وما عاج اي مال فلا يقال ما اقومه وما اعوجه لئلا
يلتبس المنفي بالمثبت الشرط الثامن ان لا يكون اسم فاعله على وزن افعل فعلاء بالمد
فلا يبنيان من نحو عرج فهو اعرج من العيوب وشهل فهو اشهل من المحاسن بالشين
المعجمة وخضر الزرع فهو اخضر من الالوان ولمي فهو المى من الحلى واختلف في علة المنع من

فذكر

ذلك فقيل لان حق صيغة التعجب ان يبنى من الثلاثي المحض واكثر افعال الالوان والخلق
انما يجئ على افعل بتسكين الفاء وبزيادة مثل اللام نحو اخضر فلم يبن فعل التعجب
في الغالب مما كان منها ثلاثيا اجراء للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة
جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وساير الاعضاء في عدم
التعجب منها وقيل لان بناء هذا النوع على افعل ولم يبن منه افعل تفضيل لئلا
يلتبس احدهما بالاخر ولما امتنع صوغ افعل التفضيل منه امتنع صوغ فعلي التعجب
منه لجريانهما مجرى واحد في امور كثيرة وتساويهما في الوزن والمعنى وهذه
الشروط مستفادة من قول النظم وصغهما من ذي ثلث صرفا قابل فضل تم غير ذي
اسما وغير ذي وصف يضاهي اشهلا وغير سالك سبيل فعلا فهذه سبعة
شروط ويؤخذ الثامن قوله ذي ثلث فانه نعت لمحذوف وتقديره من فعل ذي ثلث
وبقي شرط تاسع لم يذكراه وهو ان لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من
القايلة فانهم لا يقولون ما اقيله استغناء بقولهم ما اكثر قايلته ذكره سيبويه ونحو
سكر وقعد وجلس ضد قام فانهم لا يقولون ما اسكره واقعده واجلسه استغناء بقولهم
ما اشد سكره واكثر قعوده وجلوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور قام وغضب
ونام وفي عد نام منها نظر فقد حكى سيبويه ما انومه وقد قالت العرب هو انوم
من فهد فصل ويتوصل الى التعجب من الزايد على ثلاثة ومما وصفه على افعل فعلاء باشد ونحوه
كما اقوى وما اضعف وما اكثر وما اقل وما اعظم وما احقر وما اكبر وما اصغر وما احسن
وما اقبح وما اشبه ذلك وينصب مصدرهما اي مصدر ما زاد على الثلاثة وما
وصفه على افعل فعلاء بعده اي بعد اشد ونحوه او باشدد ونحوه كاضعف واكثر و
اقلل واعظم واكبر واصغر واحسن واقبح وما اشبه ذلك ويجر مصدرهما بعد اي بعد
اشدد ونحوه بالباء لزوما فتقول على الاول ما اشد او اعظم دحرجته او انطلاقه في الزايد
على الثلاثة او حمرته او عرجه مما الوصف منه على افعل فعلاء وتقول على الثاني اشدد او اعظم
بها اي بدحرجته وانطلاقه وحمرته وعرجه وذلك مستفاد من قول النظم واشددا
او اشد او شبههما يخلف ما بعض الشروط عدما ومصدر العادم بعد ينتصب وبعد افعل
جره بالبا يجب وكالنادر الفعل المنفي والذي بني للمفعول يتوصل الى التعجب منهما باشد او باشدد ونحوه

اي مصدر الفعل المنفي والفعل المبني للمفعول لا صريحا نحو ما اكثر ان لا يقوم وما اعظم ما ضرب
بالبنا للمفعول واشدد بهما اي بان لا يقوم وبما ضرب فيأتي بالمصدر المؤول دون المصدر
الصريح اما في المنفي فليتمكن من ان يستعمل معه النفي وان يعمل فيه الفعل الذي تعجب بسببه واما
المبني للمفعول فليبقى لفظ النفي ولفظ الفعل المبني للمفعول لئلا يلتبس مصدره بمصدر
المبني للفاعل ولو امن اللبس جاز ايلاؤه للمصدر الصريح نحو ما اسرع نفاس هند من اسرع
بنفاسها قاله الشارح واما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر وهو الصحيح فمن النوع
فيؤتى له بمصدر صريح وان لا نقل له مصدر فمن النوع الثاني فيؤتى له بمصدر مؤول
تقول على الاول ما اشد كونه جميلا او تقول على الثاني ما اكثر ما كان محسنا واشدد
واكثر بذلك اي بكونه جميلا او بما كان محسنا واما الجامد نحو نعم وبئس ويدع ويذر
الذي لا يتفاوت معناه نحو مات وفني فالتعجب منهما البتة فلا يتوصل الى التعجب
منهما بشيء اما الجامد فلانه لا مصدر له فينصب ويجر والذي لا يتفاوت معناه
فانه وان كان له مصدر فليس فايلا للتفاضل الا ان اريد وصف زايد عليه فيقال
في نحو مات زيد ما افجع موته وافجع بموته كما يرشد اليه كلام الشارح ولا يختص التوصل
باشد بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط فتقول ما اشد ضرب زيد
لعمرو وما ورد من بناء فعل التعجب من غير استيفاء الشروط فنادر لا يقاس عليه
تقدمت امثلة في كلام الموضح وحكم عليها بالشذوذ ونبه عليها في النظم بقوله و
بالندور احكم لغير ما ذكر ولا تقس على الذي منه اثر والله اعلم بالصواب هذا باب نعم
وبئس وما جرى مجراهما لانشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وفي كيفية حكاية الخلاف في
حقيقتهما طريقان احدهما انهما فعلان عند جميع البصريين والكسائي من الكوفيين
بدليل اتصال تاء التانيث الساكنة بهما عند جميع العرب وفي الحديث من توضا
يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل افضل فتقول بئست المراة
حمالة الحطب واسمان عند باقي الكوفيين بدليل دخول حرف الجر عليهما في قول
بعض العرب وقد بشر ببيت والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة وقول الاخر
الى محبوبته على حمار بطي السير نعم السير على بئس العير واجيب بان الاصل ما هي بولد مقول
فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحذف وصفه واقيم معمول الصفة مقامهما

فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف والطريق الثانية وهي التي جوزها ابن عصفور
في تصانيفه المتاخرة فقال لم يختلف احد من البصريين والكوفيين في ان نعم وبئس
فعلان وانما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد اسنادهما الى الفاعل
فذهب البصريون الى ان نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائي الى
ان قولك نعم الرجل اسمان محكيان بمنزلة تأبط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس
الرجل للمذموم وهما في الاصل جملتان نقلتا عن اصلهما وسمي بهما وذهب الفراء الى ان الاصل
في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الذي هو
رجل واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم
الرجل عندهما رافعان لزيد وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو ويرد قول الكسائي
والفراء انهم لا يقولون ان نعم الرجل قائم ولا ظننت نعم الرجل قائما والطريق الاولى هي المشهورة
واصحهما ان نعم وبئس فعلان جامدان وعلى ذلك جرى الناظم فقال فعلان غير متصرفين
نعم وبئس وانما لم يتصرفا للزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فنقلتا عما وضعتا
له من الدلالة على المعنى وصارتا للانشاء فنعم منقولة من قولك نعم الرجل اذا اصاب نعمة وبئس منقولة من قولك
بئس الرجل اذا اصاب بؤسا ويجوز فيهما اربع لغات فتح الاول وكسر الثاني على الاصل المنقول
عنه وفتح الاول او كسره مع سكون الثاني وكسرهما عند بني تميم ولا يجيز الحجازيون فيهما
الا الاصل قاله الخضراوي في اول شرح الايضاح رافعان فاعلين عند البصريين و
الكسائي واما عند جميع الكوفيين القائلين باسميتهما فقال ابن العلج في البسيط ينبغي
ان يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم اما بدلا او عطف بيان ونعم اسم يراد به
الممدوح فكانك قلت الممدوح الرجل زيد معرفين بال الجنسية على احد القولين او
العهدية على القول الآخر ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين احدهما انها للجنس
حقيقة فالجنس كله ممدوح او مذموم والمخصوص مندرج تحته لانه فرد من افراده ثم نص
عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره ونسب الى سيبويه ورد باداءه الى
التكاذب في نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو والثاني انها للجنس مجازا لانك
لم تقصد الا مدح معين ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة واختلف القائلون بالعهد
على قولين ايضا احدهما انها المعهود ذهنا فهي مشار بها الى ما في الاذهان من حقيقة رجل

كما تقول اشتر اللحم ولا تريد الجنس وحدها يد الجنس ولا معهودا تقدم والثاني انها للعهد
في الشخص الممدوح كانك قلت زيد نعم هو قاله ابن ملكون والجمهور اليقين ومثالهما نعم
العبد وبئس الشراب ومعرفتين بالاضافة الى ما قارنها اي الالف واللام نحو ولنعم دار المتقين
ولبئس مثوى المتكبرين او معرفتين بالاضافة الى مضاف لما قارنها كقوله وهو ابو طالب
عم النبي صلعم فنعم ابن اخت القوم غير مكذب زهير حسام مفرد من حمايل فزهير
مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء وخبره ما قبله او خبر لمبتدأ محذوف وحسام مفرد
خبران لمبتدا محذوف اي هو حسام مفرد لا نعتان لزهير لان المعرفة لا تنعت بالنكرة
واقتصر الناظم على قوله رافعان اسمين مقارني ال او مضافين لما قارنهما او
ترافعان لفاعلين مضمرين مستترين وجوبا في نعم وبئس مفسرين بتمييز لكل منهما
مطابق لهما في المعنى قابل ال المذكور بعدهما والى ذلك اشار الناظم بقوله ويرفعان مضمرا
يفسره مميز نحو بئس للظالمين بدلا ففي بئس ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية
وبدلا تمييز مفسر له والتقدير بئس هو اي البدل وقوله في مدح هرم بن سنان لنعم
امرا هرم لم تعن نائبة الا وكان لمرتاع بها وزرا ففي نعم ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية
وامرا تمييز مفسر له والتقدير نعم هو اي المرء وهو مخصوص بالمدح ومن غير الغالب
قولهم ان فعلت كذا فبها ونعمت قال ابن عصفور التقدير فنعمت فعلة فعلتك فحذف
التمييز والمخصوص وقال في تفسير الحديث قيل الرخصة اخذ ونعمت رخصة الوضوء
وفي البسيط لا يحذف لبقاء الابهام ولعدم مفسر الضمير ولانه كالعوض من الفاعل
ثم قال الا ان يعوض منه شيء كالتاء في الحديث قوله صلعم من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت
ويدل على ان التمييز كالعوض من الفاعل الظاهر انه لا بد ان يكون مما يقبل ال فلا يكون
مثلا وغيرا وافعل من ولا كلهم ما خلافا للفراء والزمخشري ومن وافقهما ولا يكاد يجمع بينهما
واجاز المبرد وابن السراج والفارسي ان يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر توكيدا كقوله نعم
الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا او بايماء فجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة
والتمييز وهو فتاة ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقا سواء افاد معنى زايدا على الفاعل
ام لا وحجتهما ان التمييز لرفع الابهام ولا ابهام مع ظهور الفاعل ونقضه ابن مالك
بان من الاجماع على جواز له من الدراهم عشرون درهما وفي التنزيل ان عدة الشهور عند الله

اثنا عشر

اثنا عشر شهرا وقال ابو طالب ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان البرية دينا والثاني
انه قد جاء في الباب كقول جرير يهجو الاخطل والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وما
قاله سيبويه متعين ولا حجة فيما اورده عليه في الوجه الاول لانه من التمييز المؤكد وليس
الكلام فيه وما جاء في الباب ليس من التمييز بل من الحال المؤكدة وقيل ان افاد التمييز معنى
زايدا عن الفاعل الظاهر جاز الجمع بينهما والا فلا يجوز وصححه ابن عصفور فالاول كقوله
وهو ابو بكر بن الاسود المعروف بابن شعوب تخيره فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل
تهامي فجمع بين الفاعل الظاهر وهو المرء والتمييز وهو رجل المجرور بمن وقد افاد التمييز معنى
زايدا على الفاعل وهو كونه تهاميا بكسر التاء وهي اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد
الحجاز وفي النسبة اليها لغتان تهامي بكسر التاء وتهامي بفتحها فان كسرت شددت يا
النسب وان فتحت لم تشددها والثاني كقوله نعم الفتاة فتاة والى ذلك اشار الناظم
بقوله وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم قد اشتهر واختلف في كلمة ما بعد نعم وبئس
اذا وقع بعدها جملة فعلية او اسم مفرد على قولين فقيل هي فاعل فيهما ثم ان وقعت بعدها
جملة فعلية فهي معرفة ناقصة اي موصول والفعل بعدها صلتها والمخصوص محذوف
في نحو نعما يعظكم به اي نعم الذي يعظكم به وهو منقول عن الفارسي وان وقع بعدها
مفرد فهي معرفة تامة كما في نحو نعما هي اي نعم الشيء هي وكلمة هي المخصوص وهو منقول
عن سيبويه والاصل فنعم الشيء ابداؤها لان الكلام في الابداء لا في الصدقات ثم
حذف المضاف اليه فانفصل وارتفع وقيل هي تمييز فيهما فهي نكرة موصوفة بالجملة
الفعلية في المثال الاول وهو مذهب الاخفش ونكرة تامة في المثال الثاني وهو نعما هي
لعدم الجملة والى الخلاف في المتلوة بالجملة الفعلية اشار الناظم بقوله وما مميز وقيل
فاعل في نحو نعم ما يقول الفاضل وبسط القول في ذلك ان يقال اعلم ان ما هذه على ثلثة
اقسام مفردة اي غير متلوة بشيء ومتلوة بمفرد ومتلوة بجملة فعلية فالاولى نحو
دققته دقا نعما وفيها قولان معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز وعليهما فالمخصوص
محذوف اي نعم الشيء الدق او نعم شيئا الدق والثانية المتلوة بمفرد نحو نعما هي وبئسما
تزويج ولا مهر وفيها ثلثة اقوال معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز مركبة مع الفعل
قبلها تركيب ذا مع حب فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول الفراء وموافقيه والثالث

المتلوة بجملة فعلية نحو فنعما يعظكم به بيسما اشتروا وفيها عشرة اقوال ومرجعها الى
اربعة احدها انها نكرة فى موضع نصب على التمييز والثانى انها فى موضع رفع على الفاعلية
والثالث انها المخصوص والرابع انها كافة فاما القايلون بانها فى موضع نصب على
التمييز فاختلفوا على ثلثة اقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص
محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسى فى احد قوليه والزمخشرى
وكثير من المتاخرين والثانى انها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص
محذوف والثالث انها تمييز والمخصوص ما اخرى موصولة والفعل صلة لما
الموصولة والمحذوفة وهو قول الفرا قال المرادى ونقل عن الكسائى واما القايلون
بانها فى موضع رفع على الفاعلية فاختلفوا على خمسة اقوال الاول انها اسم معرفة
تام اى غير مفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف نقله فى التسهيل
عن سيبويه وقال به ابن خروف والثانى انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص
محذوف ونقل عن الفارسى والثالث انها موصولة والفعل صلتها مكتفى بها
وبصلتها عن المخصوص نقله ابن مالك فى شرح التسهيل عن الفرا والفارسى والرابع
انها مصدرية سادة بصلتها لاشتمالها على المسند والمسند اليه مسد الفاعل والاسم
المخصوص جميعا والخامس انها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف واما القايل بانها
المخصوص فقال انها موصولة والفاعل مستتر وما اخرى محذوفة هى التمييز وهو
قول الكسائى ونقله المرادى عن الفرا واما القايل بانها كافة فقال ان ما كفت
نعم عن الفاعل كما كفت قل وطال عنه فصارت تدخل على الجملة الفعلية فصل ويذكر المخصوص
وهو المقصود بالمدح او الذم بعد فاعل نعم وبئس الظاهر او بعد التمييز فيقال
نعم الرجل او رجلا ابو بكر وبئس الرجل او رجلا ابو جهل هذا هو الغالب وسر انهما كان
نعم وبئس للمدح العام والذم العام الشايعين فى كل خصلة محمودة او مذمومة
المستبعد تحقيقهما سلكوا بهما فى الامر العام طريقى الاجمال والتفصيل لقصد مزيد
التقرير فجاؤا بعد الفعل بما يدل على المخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم
الى المخصوص به اولا على سبيل الاجمال لكونه فردا من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص
حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوى الحكم ومزيد التقرير

ما يزيل ذلك الاستبعاد اختلف في رفع المخصوص فقيل هو مبتدا والجملة قبله
خبره ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش وقيل يجوز هذا
ويجوز ان يكون خبر المبتدا واجب الحذف اي الممدوح ابو بكر والمذموم ابو لهب وهو
مذهب الجمهور منهم الجرمي والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم وقيل
يتعين الثاني وقيل مبتدا حذف خبره والبه ذهب ابن عصفور وقيل بدل من الفاعل
واليه ذهب ابن كيسان واقتصر في النظم على القولين الاولين فقال ويذكر المخصوص
بعد مبتدا او خبر اسم ليس يبدو ابدا من غير الغالب انه قد يتقدم المخصوص على نعم
وبئس فيتعين كونه مبتدا على القول بفعليتهما والجملة بعده خبر نحو زيد نعم الرجل وعمر
وبئس الرجل وجوزوا على القول باسميتهما ان يكونا مبتدا والمخصوص الخبر وبالعكس
وقد يتقدم في الكلام اي شي يشعر به اي بالمخصوص بالمدح والذم يحذف المخصوص
جوازا للعلم به نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد انه اواب اي ايوب فحذف المخصوص بالمدح
وهو ضمير ايوب لتقدم ذكر ايوب في قوله تعالى واذكر عبدنا ايوب والى ذلك اشار الناظم
بقوله وان يقدم مشعر به كفى وليس منه اي من حذف المخصوص قول النظم العلم نعم المقتنى
والمقتفى والمرء ذو الحسن تقديم المخصوص لا من حذفه هذا اذا رفعنا العلم على الابتدا
اما اذا جعلناه خبر المبتدا محذوف تقديره هذا العلم على حد سورة انزلناها اي هذه
سورة او مفعولا لفعل محذوف تقديره الزم العلم ونحوه فيكون من الحذف لا من التقديم
كما ذكر الناظم فصل وكل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل
ملبس الوصف منه على افعل فعلا صالح للتعجب منه وانه يجوز ... على فعل بضم العين اما
بالاصالة كظرف وشرف وبالتحويل بان يكون في الاصل مفتوح العين كضرب وقتل او مكسورها
كعلم وفهم بضم العين فيهن بعدما حولت لتلتحق بالغرائز ولتصير قاصرة كنعم وحكم المضاعف
ان يدغم نحو حب ويجوز النقل كما سيأتي وحكم معتل العين واللام ان كان من باب قوة
قلب الضمة كسرة فتقلب الواو الثانية ياء نحو قوي او من باب شوية قلب الياء واو
للضمة قبلها ثم يفعل فيه ما فعل بقوة ويجوز فيهما الاسكان نحو قوي وشوي ولا
يدغم لعروض الاسكان والاجوف يقدر فيه الضم نحو طال وباع والناقص المضموم العين
نحو سرو ويجوز تسكينه والمفتوح والمكسور فقيل لا يغير وقيل بل يغير وقال ابن عقيل لا يجوز

نحو بلغ علم وجهل وسمع الى فعل بضم العين لعدم السماع بعد ضم العين اصالة او
تحويلا قال الفارسي والاكثرون يجري مجرى نعم وبئس في افادة المدح والذم و
حكم الفاعل الظاهر والمضمر وحكم المخصوص من وجوب الرفع وجواز حذفه اذا تقدم ما
يشعر به وجواز تقديمه تقول في المدح فهم الرجل ابو زيد وفهم رجلا زيد وفي الذم
خبث الرجل عمرو وخبث رجلا عمرو والمعنى نعم القاضي زيد هو وبئس الخبيث عمرو والى
ذلك اشار الناظم بقوله واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا ومن امثلة ساء
بالمد وهو المبني عليه في النظم بقوله واجعل كبئس ساء فانه في الاصل سوأ
بالفتح من السوء ضد السرور من ساءه الامر يسوءه اذا احزنه فهو متعد متصرف
فحول الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا قاصرا محكوما له
ولفاعله بما ذكرنا في بئس تقول في الفاعل المقرون بال ساء الرجل ابو جهل وفي المضاف
الى المقرون بال ساء حطب النار ابو لهب وفي المضمر المفسر بالتمييز ساء رجلا وفي التنزيل
وساءت مرتفقا ففي ساءت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى النار ومرتفقا
تمييز على حذف مضاف اي نار مرتفق لان التمييز لا بد وان يكون عين المميز في المعنى
والمرتفق المتكأ ومما يحتمل الفاعلية والتمييز ساء ما يحكمون فيجري في ما الخلاف المتقدم
فان جعلناها فاعلا فهي معرفة ناقصة اي ساء الذي يحكمونه وان جعلناها تمييزا
فهي نكرة موصوفة اي ساء شيئا يحكمونه وعليهما فالمخصوص بالذم محذوف
وقال الاخفش والمبرد يجري فعل المضموم العين في المدح والذم مجرى افعل الدال
على التعجب فلا يلزم فاعله ال او الاضمار وهو الصحيح وعلى هذا يجوز لك في فاعل فعل
المذكور ان تأتي به اسما ظاهرا مجردا من ال وان تجره بالباء الزائدة تشبيها بفاعل افعل
في التعجب وان تأتي به ضميرا مطابقا لما قبله فالظاهر المجرد من ال نحو فهم زيد رجلا
على ما افهم زيدا والمجرور بالباء وهو الاكثر نحو حسن بزيد رجلا على احسن بزيد وسمع من
العرب مررت بابيات جاد بهن ابياتا وجدن ابياتا حكاه الكسائي بزيادة الباء في الفاعل
اولا وتجريده منها ثانيا واصله جدن ابياتا وجدن ابياتا من جاد الشيء جودة اذا
صار جيدا واصل جاد جود بفتح العين فحول الى فعل بضم العين لقصد المبالغة و
التعجب وزيدت الباء في الفاعل وعوض من ضمير الرفع ضمير الجر فقيل بهن [illegible] ابياتا تمييز و

ابيانا على الاصل من عدم زيادة البا فلذلك ثبت ضمير الرفع ولم يأتيا تمييز وفي كلامهما
الجمع بين الفاعل والتمييز قال الطرماح حب بالزور الذي لا يرى منه الا صفحة او لمام اصله
حبب الزور بفتح الزاي بمعنى الزائر زيدت البا في الفاعل حملا على احبب بالزور وتمم
الحالان فعل المذكور يجوز فيه ان يسكن عينه وان ينقل حركتها الى فايه ولو كانت ضرب
الفا غير حلقية حلا فالظاهر التسهيل فتقول ضرب الرجل بفتح الضاد وسكون الراء و
بضم الضاد وسكون الراء وصفحة كل شيء جانبه واللمام بكسر اللام جمع لمة بالكسر و
تشديد الميم وهو الشعر يجاوز شحمة الاذن والى ذلك اشار الناظم بقوله
وماسوى ذا ارفع بحب او فجر بالبا ومثال الضمير المطابق ما قبله الزيدان كرما رجلين و
الزيدون كرموا رجالا حملا على ما اكرمهما رجلين وما اكرمهم رجالا فتقول
في المدح حبذا وفي الذم لا حبذا قال الاخر الا حبذا عاذري في الهوى ولا
حبذا الجاهل العاذل فجمع بين المدح والذم ومثله قول الاخر الا حبذا اهل الملا
غير انه اذا ذكرت مي فلا حبذا هيا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثل نعم حبذا ثم
قال وان تردذم فقل لا حبذا ثم قال وان تردذم فقل لا حبذا او دخولا في الذم
على حبذا لا يخلوا من اشكال لان لا تدخل على فعل ماض جامد ولا تعمل في اسم
اذا لم يكن جنسا ولا تكون غير مكررة اذا لم تعمل في الاسم الذي دخلت عليه للعالي قول
ابي الحسن وابي العباس وهو ضعيف ومذهب سيبويه ان حب فعل ماض وذا فاعل
واليه اشار الناظم بقوله الفاعل ذا وانهما باقيان على اصلهما من كونهما جملة فعلية
ماضوية لان الاصل عدم التغيير ولا تتصل تا على حب اذا عطف على حبذا كقوله حبذا
كقوله حبذا ربا وحب دينا اي وحبذا دينا فحذف ذا ولم يتغير المعنى ولا يفعل
ذلك بنحو اذ ما واخواته من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب وهو قول ابن درستويه
وابن برهان وابن خروف وابن كيسان وابن مالك قبل ولا يصح نسبته لظاهر
كلام سيبويه والخليل لان سيبويه قال الحكاية عن الخليل ولكن ذا وحب بمنزلة
كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع الا ترى انك لا تقول للمؤنث حبذه انتهى
فالمخصوص على هذا المذهب مبتدا والجملة من الفعل والفاعل خبره والرابط بينهما
اسم الاشارة وقيل مبتدا محذوف الخبر وقيل عكسه وقيل عطف بيان وقيل بدل وقيل

الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا ماضيا وما بعده من المخصوص فاعل والجملة فعلية
وقيل ركبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده من المخصوص خبر
والجملة اسمية واصل الخلاف في كون التركيب وعدمه وينشأ عن التركيب قولان
فعلية الجميع او اسميته ولكل دليل على مدعاه فاستدل مدعي التركيب بانه اداة اشارة
وبلزوم الافراد والتذكير وبامتناع الفصل ثم استدل مدعي غلبة الفعلية وهو
الاخفش وخطاب بتغليب الجزء الاول وتغليب الاكثر حروفا وبانه سلم مدعيها مما لزم
مدعي الاسمية من شذوذ وتخالف عنه ومن تمييز ما ليس بمبهم وهو الممدوح وبقولهم
لا تحبذه فجاء والها بمضارع واستدل مدعي غلبة الاسمية وهو المبرد في مقتضبه
وابن السراج في اصوله والسيرافي في شرح الكتاب بان الاسم اشرف ويستقل به الكلام
ويقع فيه التركيب كثيرا واما تحبذه فمضارع حبذه اذا قال حبذا واختلف
القايلون بعدم التركيب في علة كونه لا يتغير ذا عن الافراد والتذكير بل يقال حبذا
هند او حبذا الزيدان في تثنية المذكر والهندان في تثنية المؤنث او حبذا الزيدون
في جمع الذكور والهندات في جمع الاناث على ثلثة اقوال فقال ابن مالك لان ذلك كلام جرى
مجرى المثل الساير الذي لا يغير عن حالته في الاستعمال الاول كما في قولهم الصيف ضيعت
اللبن يقال لكل احد مذكرا كان او مؤنثا مفردا او مثنى او مجموعا بكسر التاء وافرادها
لانه في اصل خطاب للمراة كانت تحت رجل موسر فكرهته لكبر سنه فطلقها فتزوجها رجل
شاب فقير فبعثت الى زوجها الاول تستزوده فقال لها هذا والصيف منصوب على
الظرفية قال الجوهري والمثل بفتح المثلثة قول له كيس مشهور شبه مضربه
بمورده وقال ابن كيسان لان المشار اليه مصدر مضاف الى المخصوص محذوف اي
حبذا حسن هند وكذا الباقي ورده ابن العلج بانه لم ينطق به في وقت وقال الفارسي
في البغداديات لان ذا جنس شايع فالتزم فيه الافراد كفاعل نعم وبئس المضمر ولهذا
يجامع التمييز فيقال حبذا زيد رجلا ولا يتقدم المخصوص على حبذا فلا يقال زيد حبذا
كما يقال زيد نعم الرجل لما ذكرنا من انه كلام جرى مجرى المثل والى ذلك اشار الناظم بقوله
واول ذا المخصوص ايا كان لا تعدل بذا فهو يضاهي المثلا وقال ابن بابشاذ انما
امتنع تقديم المخصوص على حبذا لئلا يتوهم ان في حب ضميرا مرفوعا على الفاعلية يعود على المخصوص

وان

وان ذا مفعول به قال ابن مالك ونوهم هذا اسيد فلا ينبغي ان يكون المنع من اجله ثم عللہ بجريانه
مجرى المثل كما تقدم تنبيه اذا قلت حب للرجل زيد بخبر هذه من باب نعم المضموم العين المتقدم
ذكره في الفصل قبله ويجوز في حاء الفتح مع التخفيف وعدمه والضم بنقل حركة العين اليها تتمة
من ابن يجوز ان تسكن عينه وان تنقل حركته الى فائه وان لم تكن الفا حلقية فما بالك
بها اذا كانت حلقية والى هذا اشار الناظم بقوله وذي ذا انضمام الحا كثر فان قلت
حبذا لفتح الحا واجب للتركيب ان جعلتهما كالكلمة الواحدة والا فجائز والله اعلم بالصواب هذا باب
افعل التفضيل وهو الوصف المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في اصل الفعل واما
خير وشر في التفضيل فاصلهما اخير واشر فحذفت الهمزة بدليل ثبوتها في قراة ابي قلابه
من الكذاب الاشر بفتح الشين وتشديد الرا وقول الشاعر بلال خير الناس وابن الاخير
اختلف في سبب حذف الهمزة منهما فقيل الكثرة الاستعمال وقال الاخفش لانهما لما لم يشتقا
من فعل خولف لفظهما فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما واما قوله
وحب شيء الانسان ما منعا فزود انما يصاغ افعل التفضيل مما صيغ منه فعلا التعجب
وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه
على افعل فعلاء فيقال من باب ضرب يضرب هو اضرب ومن باب علم يعلم هو اعلم ومن باب
فضل يفضل هو افضل كما يقال في التعجب منها ما اضربه وما اعلمه وما افضله واضرب به و
اعلم به وافضل به والى ذلك اشار الناظم بقوله صغ من مصوغ منه للتعجب افعل للتفضيل
وابا اللذ ابي وشذ بناؤه من اسم عين نحو هو احنك البعيرين بنوه من الحنك وهو اسم
عين والمعنى اكلهما اي اشدهما اكلا ومن وصف لا فعل له كهو اقمن به اي احق بنوه من قولهم
هو قمن اي حقيق وهو الص من شظاظ بنوه من قولهم لص بكسر اللام اي سارق وشظاظ
بكسر الشين المعجمة وبظائين معجمتين اسم لص معروف من بني ضبه ونقل ابن القطاع له
فعلا فقال يقال لص اذا اخذ المال خفية فعلى هذا لا شذوذ فيه وشذ بناؤه مما زاد
على ثلاثة كهذا الكلام اخصر من غيره بنوه من اختصر ففيه شذوذان كونه مبنيا للمفعول وكونه
زايدا على الثلاثة كما تقدم في التعجب وفي بنائه من الفعل الماضي الذي على وزن افعل المذاهب
الثلاثة المتقدمة في التعجب فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز ان كانت الهمزة
لغير النقل وسمع شذوذا على القول بالمنع مطلقا وعلى المنع في احد شقي التفصيل هو اعطاهم

للبدلهم واولا لئيم المعروف وسمع شغف عن الثاني هذا المكان انقى من غيره وسمع بناء
فعل المفعول كهو ازهى من ديك نبوه من زهي بمعنى تكبر قال في الصحاح لا يتكلم به العرب
الا مبنيا للمفعول وان كان بمعنى الفاعل وحكى ابن دريد زهي اي تكبر فعلى ما حكاه ابن
دريد لا شذوذ فيه لانه من المبني للفاعل وسمع هو اشغل من ذات النحيين نبوه من
شغل بالبناء المفعول والنحيين تثنية نحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة ترق السمن
وذات النحيين امراة من بني تيم بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فاتى خوات
بن جبير الانصاري قبل الاسلام فساومها فحلت نحيا منهما مملوا فقال لها امسكيه حتى
انظر الى غيره ثم حل الآخر وقال امسكيه فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما اراد وهرب
ثم اسلم وشهد بدرا رضي الله عنه وسمع هو اعنى بحاجتك نبوه من عني بالبناء للمفعول وسمع
فيه عنى كرضي بالبناء للفاعل فعلى هذا لا شذوذ فيه وما توصل به الى التعجب مما لا يتعجب
بلفظه يتوصل به الى التفضيل والى ذلك اشار الناظم بقوله وما به الى تعجب وصل لمانع به الى
التفضيل صل ويجاء بمصدر ذلك الفعل تمييزا فيقال هو اشد استخراجا وحمرة
ويستثنى من ذلك تمييز المصوغ للفاعل والفاقد للاثبات فان اشد يأتي هناك ولا
يأتي هنا وذلك مستفاد من قول الموضح ويجاء بمصدر ذلك الفعل تمييزا لان المؤول
بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح في الحواشي فصل ولاسم التفضيل
ثلث حالات احديها ان يكون مجردا من ال والاضافة فيجب له حكمان احدهما في نفسه وهو
ان يكون مفردا مذكرا دائما ولو كان مسندا الى مؤنث او مثنى او مجموع نحو قولك زيد افضل
من عمرو وهند افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والهندان افضل من عمرو والزيدون
افضل من عمرو والهندات افضل من عمرو ونحو قوله تعالى ليوسف واخوه احب الى ابينا منا
ونحو قوله تعالى قل ان كان اباؤكم الاية الى قوله احب اليكم فافرد في الاية الاولى مع الاخبار
وفي الاية الثانية مع الجماعة ومن ثم اي ومن اجل ان افعل التفضيل اذا تجرد مما ذكر
لزمه الافراد والتذكير قيل في اخر بضم الهمزة جمع اخرى انثى اخر بالفتح انه معدول عن آخر
الموازن لافعل التفضيل وليس من باب افعل التفضيل حقيقة لانه لا يدل على مشاركة
وزيادة ولذلك لم يجعله ابن مالك من باب افعل ولا ملحقا به بل ملحقا بالملحق
به وهو اولى لانه به انسب لانه اشبهه في الوزن وكون معناه نسبيا وكونه لا يدل على زيادة

فاقد الصوغ (Sh. III. 150)

وعلى

وعلى الالحاق فهو يخالف باب افعل في ثلثة امور احدها انه يطابق ولو كان نكرة والثاني
لايليه من لالفظا ولا تقديرا الثالث انه لا يضاف ومن ثم ايضا قيل في قول ابي نواس الحسن بن هاني
الحكمي يصف الخمرة كان صغرى وكبرى من فقاقعها حصبا در على ارض من الذهب انه لحن حيث انث
صغرى وكبرى وكان حقه ان يقول كان اصغر واكبر بالتذكير واجيب عنه بانه لم يقصد حقيقة
المفاضله فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقول الفرزدق اذ غاب
عنكم اسود الليل كنتم كراما وانتم ما اقام الائم اي لئام والفقاقع بفتح الفا والقاف وبعد
الالف قاف مكسورة وفي اخره عين مهملة النفاخات التي تعلو اوجه الخمرة وسبب تلقيبه بابي
نواس بنون مضمومة بعدها واو ولا همزة انه كان له ذؤابتان تنوسان على عاتقه و
الحكم الثاني فيما بعد افعل اذ وُلي ايمن من جارة المفضول كما تقدم من الامثلة وهي عند المبرد
وسيبويه لابتدا الارتفاع في نحو افضل منه وابتدا الانحطاط في نحو شر منه واعترض ابن
مالك بانها لا يقع بعدها الى واختار انها للمجاوزة فان معنى زيد افضل من عمرو جاوز
زيد عمروا في الفضل واعترضه في المغني بانها لو كانت للمجاوزة لصح في موضعها عن ودفع بان
صحة وقوع المرادف موقع مرادفه انما هو اذا لم يمنع من ذلك مانع وها هنا منع مانع وهو الاستعمال
فان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من خاصة وقد يحذف من مع مجرورها
للعلم بهما نحو والاخرة خير وابقى اي من الحيوة الدنيا وقد جا الاثبات والحذف في انا اكثر منك
مالا واعز نفرا اي منك والى ذلك اشار الناظم بقوله وافعل التفضيل صله ابدا تقديرا
او لفظا بمن ان جردا واكثر ما يحذف من مع المفضول اذا كان افعل خبرا في الحال او في الاصل
فيشمل خبر المبتدا وكان وثاني ومفعولي ظن وثالث مفاعيل اعلم نحو زيد افضل وكان
زيد افضل وان زيدا افضل وظننت زيدا افضل واعلمت عمرو زيدا افضل ونقل
الحذف اذا كان افعل حالا كقوله دنوت وقد خلناك كالبدر اجملا فظل فؤادي
في هواك مضللا فاجمل حال من تاء المخاطب في دنوت وكالبدر مفعول ثان لخلناك
اي دنوت اجمل من البدر وقد خلناك مثله قاله ابن مالك في شرح التسهيل او اذا كان
افعل صفة كقوله وهو احيحة بن الجلاح تروحي اجدران بقيل غدا بجنبي بارد ظليل فاجدر صفة
لمحذوف وهو عامله المعطوف على تروحي اي تروحي واتي مكانا اجدر من غيره بان تقيلي فيه
غدا قاله ابن مالك في شرح الكافية وفيه اشارة الى ان الخطاب لناقته وهي من التروح

يحذفان (Aud. ...)

يعني الرواح وقت العشي واجد دبالجيم اي [illegible] ويقيل من القيلولة وهو النوم وقت الظهيرة

وقال ليعني ان الخطاب للفل وهي صغار النخل من تزوج البنت [illegible] الطال وانزكني بالقيلولة

عن نموها وزهوها وادعي ان السوابق واللواحق تشهد بذلك وجيبي تثنية جنب

مضاف الى بارد وظليل وهما وصفان لموصوفين محذوفين والاصل بجنبي مكان بارد

ظليل وحذف العاطف ويجب تقديم ومن مجرورها عليه اي على افعل ان كان المجرور بمن

استفهاما لان الاستفهام له صدر الكلام نحو انت ممن افضل والاصل انت افضل ممن

تقدم بمن على عامله وهو افضل والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تكن متعلق

من مستفهما فلهما كن ابدا مقدما وتمثيل الموضح احسن من تمثيل الناظم له بقوله

كمثل ممن انت خير لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله باجنبي لان المبتدا

اجنبي من الخبر بمعنى انه ليس معمولا على الصحيح وسياتي انه لا يفصل بين افعل ومن

بالمبتدا لانهما بمنزلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل الموضح تاخر ما له

صدر الكلام عن صدريته لان ذلك انما يمتنع بالنسبة الى العامل فيه فقط لا مطلقا او

كان المجرور بمن مضافا الى الاستفهام نحو انت من غلام من افضل والاصل انت افضل من

غلام من فقدمت من ومجرورها على افضل لانما اضيف الى ما له الصدر يستحق التصدير وما

احسن قول العماد المحلي عليك بارباب الصدور فمن غدا مضافا لارباب الصدور تصدرا

وقد يتقدم من مع مجرورها على افعل في غير الاستفهام وهو الاخبار كقوله وهو جرير ذا

سايرت اسما يوما ظعينة فاسما من تلك الظعينة املح والاصل فاسما املح من تلك

الظعينة فقدم من ومجرورها على املح وهو ضرورة عند الجمهور ونادر عند الناظم

حيث قال ولدا اخبار التقديم نزرا وردا وذلك لان افعل عامل غير متصرف في نفسه

فلم يكن له ان يتصرف في معموله بالتقدم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة الحالة الثانية

ان يكون افعل مقرونا بال فيجب له حكمان احدهما ان يكون مطابقا لموصوفه في التذكير

والتانيث والافراد والتثنية والجمع والى ذلك اشار الناظم بقوله تال وال طبق

نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والهندان الفضليان والزيدون

الافضلون او الافاضل والهندات الفضليات والفضل بضم الفا وفتح الضاد

المخففة كالكبر فيطابق موصوفه لزوما لانه نقص شبهه بافعل التعجب لاقترانه بال

ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع قال ابو سعيد على بن سعيد في كتابه المستوفي ما يلخص
ولا يستغني في الجمع والتانيث عن السماع فان الاشرف والاظرف لم يقل فيهما الاشارف و
الشرفى ولا الظارف والظرفى كما قيل ذلك في الافضل والاطول وكذا الاكرم والامجد قيل فيهما
الاكارم والاماجد ولم يسمع فيهما الكرمى والمجدى انتهى الحكم الثاني ان لا يؤتى معه بمن لان
من وال يتعاقبان فلا يجتمعان كال والاضافة فاما قوله ميمون الاعشى ولست بالاكثر منهم
حصى وانما العزة للكاثر فخرج جمعه بين ال ومن على زيادة ال في الاكثر او على انها اي من ليست
متعلقة بالاكثر المقرون بال وانما هي متعلقة باخرى منكرة حالكونه محذوفا مبدلا من المذكور
بدل نكرة من معرفة والاصل بالاكثر اكثر منهم او على ان من بمعنى في اي فيهم او لبيان الجنس
اي من بينهم او متعلقة بليس لما فيه من رائحة قولك انتفى واغتفر الفصل بين افعل و
تمييزه للضرورة وحصى تمييز اي عددا والكاثر بمعنى الكثير الحالة الثالثة ان يكون افعل مضافا
فان كانت اضافته الى نكرة لزمه امران التذكير والتوحيد كما يلزمان المجرد من ال والاضافة لاشتراكهما
في التنكير ولكونهما على معنى من والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لمنكور يضف او جردا الزم
تذكيرا وان يوحدا ويلزم المضاف اليه ان يطابق الموصوف نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين و
الزيدون افضل رجال وهند افضل امراة والهندان افضل امراتين والهندات افضل نساء اذا
قصد ثبوت المزية للاول على الجنس المضاف اليه واحدا واحدا او اثنين اثنين او جماعة
والمعنى زيد افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا والزيدان افضل من جميع الرجال
اذا فضلوا رجلين رجلين والزيدون افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجالا
وهند افضل من جميع النساء اذا فضلن امراة والهندان افضل من جميع النساء اذا فضلن
امراتين امراتين والهندات افضل من جميع النساء اذا فضلن نساء نساء فان قلت
النكرة في سياق الاثبات لا تعم فمن اين جاء قلت اجيب عنه بان العموم فيه باعتبار اصله
اذ اصله زيد افضل رجل ذ زيد افضل الناس اذا عدوا رجلا رجلا وكذا الباقي ولذلك
صحت الاضافة لان افعل لا يضاف الا لما هو بعضه فاما قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به
بالافراد ومقتضى القاعدة كافرين بالجمع ليطابق الواو في تكونوا فالجواب ما قاله
المرادي انه على حذف الموصوف والتقدير اول فريق كافر به وقال الفراء انما وحد لانه في
معنى الفعل اي اول من كفر ولو اريد به الاسم لم يجز الا الجمع وقال محمد بن مسعود بن الزكي

في كتاب البديع النكرة المضاف اليها اسم التفضيل يجب افرادها نحو انتما افضل رجل وانتما افضل
رجل وانتم افضل رجل ومنه ولا تكونوا اول كافر به وذلك هو القياس لان النكرة تمييز له
وقد خفضت بالاضافة فاشبهت مائة رجل فقد اجاز وا قياسا لا سماعا ان يثنى و
ان يجمع نحو انتما افضل رجلين وانتم افضل رجال انتهى والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب
المطابقة في الاضافة الى النكرة وان كانت الاضافة الى معرفة فهو ثلاثة اقسام يقصد به زيادة
على ما اضيف اليه وقسم يقصد به زيادة مطلقة وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه فان
اول افعل بما لا تفضيل فيه او قصد به زيادة مطلقة وجبت المطابقة للموصوف تشبيها
بالمعرف بال في الاخلاء عن لفظ من ومعناها قد يتواردان على مثال واحد كقولهم الناقص
والاشج اعدلا بني مروان فيحتمل اعدلا ان يؤول بما لا تفضيل فيه اي عادلاهم لانهما لم
يشاركهما احد من بني مروان في العدل ويحتمل ان يراد به زيادة مطلقة والناقص
هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لانه نقص ارزاق الجند
والاشج بالشين المعجمة والجيم وهو عمر بن عبد العزيز لقب بذلك لان بجبينه اثر
شجة من دابة ضربته والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لمنوى فهو طبق ما به قرن وان كان افعل
على اصله من افادة المفاضلة على ما اضيف اليه جازت المطابقة لشبهه بالمعرف بال كقوله
تعالى وكذلك جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها فاكابر مفعول اول لجعلنا في كل قرية
في موضع المفعول الثاني ومجرميها مضاف اليه اكابر ولو لم يطابق لقيل اكبر مجرميها و في
بعض النسخ هم اراذلنا ولو لم يطابق لقيل ارذلنا وجاز تركها اي ترك المطابقة لشبهه
بالمجرد لنية معنى من كقوله تعالى ولتجدنهم احرص الناس فاحرص مفعول ثان لتجد ولو لم
يطابق لقيل احرصي بالياء وهذا الوجه وهو ترك المطابقة هو الغالب في الاستعمال
وابن السراج يوجبه ويجعل افعل فيه كالمجرد ويلتزم فيه الافراد والتذكير ويرده
اكابر مجرميها فان قدر اكابر مفعولا ثانيا لجعلنا ومجرميها مفعولا اول كما قال ابن
عطية فيلزمه المطابقة في المجرد من ال والاضافة كما قال ابو حيان والى جواز الوجهين
اشار الناظم بقوله وما لمعرفة اضيف ذو وجهين عن ذي معرفة هذا اذا نويت معنى
من وذكر صاحب امثال السائرة ان افعل ياتي في اللغة لنفي المعنى عن الشيئين نحو
قوله تعالى اهم خير ام قوم تبع اي لا خير في الفريقين انتهى مسئلة يتعلق بافعل التفضيل حروف

5-18

الحى على تعلقها بافعل التعجب واما الخفض به فجائز ان كان المخفوض كلا وافعل بعضه واما
النصب به فيمتنع منه المفعول به ومعه والمطلق والتمييز ان لم يكن فاعلا معنى الا ان افعل
مضافا الى غيره ويجوز الباقي واما الرفع به فانه يرفع افعل التفضيل الضمير المستتر في كل
لغة نحو زيد افضل ففي افضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى زيد ويرفع الضمير
المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة حكاها سيبويه واشار اليهما الناظم بقوله
ورفعه الظاهر نزر كمررت برجل افضل منه ابوه او افضل منه انت بخفض افضل
بالفتحة على انه صفة لرجل وبرفع الاب وانت على الفاعلية بافعل على معنى فاقه في
حسن الفضل ابوه او انت واكثر العرب يوجب رفع افضل في ذلك على انه خبر مقدم
وابوه وانت مبتدا مؤخر وفاعل افعل ضمير مستتر فيه عايد على المبتدا والجملة من
المبتدا والخبر في موضع خفض نعت لرجل ورابطها الضمير المجرور بمن ويطرد ذلك الرفع
للظاهر اذا حل افعل التفضيل محل الفعل مع موافقة المعنى والفعل يرفع الظاهر فكذلك
ما حل محله والى ذلك اشار الناظم بقوله ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا وذلك اذا
كان افعل صفة لاسم جنس وسبقه نفي وكان مرفوعه اجنبيا وهو ما ليس ملتبسا بضمير الموصوف
به مفضلا ذلك الاجنبي على نفسه باعتبارين مختلفين نحو قول العرب ما رايت رجلا احسن في
عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن افعل تفضيل وهو صفة لرجل ورجل اسم جنس
مسبوق بنفي ومرفوعه الكحل وهو اجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل
مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين فباعتبار كونه في عين زيد
فاضل وباعتبار كونه في عين غيره مفضول والمعنى ان الكحل في عين زيد احسن في
نفسه في عين غيره زيد من الرجال ونظيره قول الاصوليين الواحد بالشخص
يكون له جهتان كالصلوة في الدار المغصوبة والسبب في اطراد رفع افعل التفضيل
الاسم الظاهر في مثل هذه الهيئة بالقراين التي قارنته لمعاقبة الفعل على وجه لا يكون
بدونها فانه يجوز ان يقال ما رايت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد فتوتى بالفعل
وهو يحسن مكان افعل التفضيل وهو احسن لا يتغير المعنى قاله ابن مالك وناقشه
ابو حيان في ذلك والاصل ان يقع هذا الاسم الظاهر المرفوع بافعل التفضيل بين ضميرين
اولهما للموصوف بافعل التفضيل وهو الها في عينه وثانيهما للظاهر وهو الها في منه فيكون المفضول

مذكورا كما مثلنا وقد يحذف الضمير الاول العايد الى الموصوف للعلم به نحو ما رايت رجلا
لحسن الكحل منه في عين زيد والمقدر كالملفوظ وقد يحذف الضمير الثاني العايد الى
الكحل فيكون المفضول مقدرا وتدخل من الجارة للمفضول اما على الاسم الظاهر وهو
الكحل في مثالنا او تدخل على محله اي محل الكحل وهو العين وتدخل على ذي المحل وهو زيد
فتقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد بدخول من على الاسم
الظاهر وهو الكحل او ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد بدخول من
على محل الكحل وهو العين ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من زيد بدخول
من على ذي المحل وهو زيد فتحذف مضافا اذا دخل من على المحل وهو العين و
مضافين اذا دخلت من على ذي المحل وهو زيد وقد لا يوتى بعد الاسم الظاهر
المرفوع بشيء اصلا وذلك اذا تقدم المفضل على افعل التفضيل فيستغنى عما بعد
المرفوع فتقول ما رايت كعين احسن فيها الكحل فيحذف ضمير الكحل ومحله وصاحب — زيد (Aud.140, A.III.114)
محله اختصارا وربما ادخلوا من على غير المفضول لفظا ما احد احسن به الجميل من زيد
اصله ما احد احسن به الجميل من الجميل بزيد الا انه اضيف الجميل الى زيد لملابسته
له في المعنى في التقدير من جميل زيد ثم حذف المضاف والمضاف اليه مقامه نظير ذلك
قوله لن تري وقالوا ما احسن به الجميل زيد والاصل ما احسن به الجميل من حسن الجميل — من (Aud.140, A.III.114)
من حسن الجميل بزيد فالجميل الثاني هو المفضول وهو الجميل الاول ثم انهم
اضافوا الجميل الى زيد لملابسته له في المعنى فصار التقدير من جميل زيد ثم حذفوا — في المعنى not in Aud or A.
المضاف وهو جميل واقاموا المضاف اليه مقامه فصار من زيد مثله قول النظم لن
تري في الناس من رفيق اولى به الفضل من الصديق والاصل من ولاية الفضل
بالصديق فالفضل الثاني هو المفضول وهو الفضل الاول ثم انهم اضافوا
الفضل الى الصديق لملابسته اياه في المعنى فصار التقدير من فضل الصديق ثم
حذفوا المضاف وهو فضل واقاموا المضاف اليه وهو الصديق مقامه فصار من
الصديق وهذا المثال داخل تحت القاعدة فان الاسم الظاهر وهو الفضل
اجنبي مسبوق بنفي بل منكشف بضميرين اولهما ضمير الموصوف وهو الهاء من به والثاني
ضمير الاسم الظاهر وقد حذفوا الاصل اولى به الفضل منه بالصديق والحاصل ان

الظرف

الضميرين تارة يكونان مذكورين وتارة يكونان محذوفين وتارة يذكر احدهما ويحذف الاخر واذا حذف ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير الموصوف وبالعكس ولما لم يمكنهم ان يجعلوا الاسم الظاهر مبتدا لئلا يفصلوا به بين افعل التفضيل ومن ذلك لا يجوز رفعوه على الفاعلية وشرطوا تقدم النفي عليه وقاس ابن مالك في شرح التسهيل النهي والاستفهام وتبعه الموضح في شرح القطر ولم يرد به سماع والاولى الاقتصار على ما قالته العرب هذا باب النعت ويرادفه الوصف والصفة الاشياء التي تتبع ما قبلها في الاعراب لفظا او تقديرا او محلا خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل ويشكل عليه نحو قام قام زيد ونعم نعم ولا لا فانها مشتملة على التوكيد ولا تبعية في شيء منها ودليل الحصر في الخمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف او لا الاول عطف نسق والثاني اما ان يكون على نية تكرار العامل او لا الاول البدل والثاني اما ان يكون بالفاظ مخصوصة او لا الاول التاكيد والثاني اما ان يكون بالنسق او لا الاول النعت والثاني عطف البيان ولها ابواب واذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق قال في التسهيل واختلف في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه وهو قول الخليل والاخفش واما البدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجمهور وبدل له ظهوره جارا جازا مع الظاهر ووجوبا مع المضمر نحو بزيد به وقال قوم منهم المبرد عامله متبوعه وهو ظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وابن خروف وقال ابن عصفور عامله عامل متبوعه على انه نايب عن العامل المحذوف انه عامل بالاصالة واما النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف واليها اشار في النظم بقوله تتبع في الاعراب الاسماء الاول نعت وتوكيد وعطف وبدل والنعت عند الناظم المشار اليه بقوله في النظم فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه او وسم ما به اعتلق من التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه او فيما به فخرج بقيد التكميل النسق والبدل فانهما لا يكملان متبوعهما لانهما لم يوضعا للايضاح والتخصيص ومجئ البدل للايضاح في بعض الصور عرضي وخرج بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد فانهما لا يدلان على معنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق به اما البيان فلان ثاني الاسمين

هو عين الاول واما التوكيد فلان الشيء هو الشيء لا معنى فيه قاله ابن مالك فى شرح العمدة

والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة كجاء زيد التاجر فى النعت الحقيقى والتاجر ابوه فى النعت السببي

المخصص للنكرة كجاءني رجل تاجر فى الحقيقى او تاجر ابوه فى السببي واختلف فى معنى الايضاح

والتخصيص فقيل الايضاح رفع الاشتراك اللفظى الواقع فى المعارف على سبيل الاتفاق فهو

يجري مجرى بيان المجمل والتخصيص دفع الاشتراك المعنوي الواقع فى النكرات على سبيل

الوضع فهو يجري تقييد المطلق بالصفة وقيل الايضاح رفع الاحتمال فى المعارف

التخصيص تقليل الاشتراك فى النكرات وهذا الحد ليس بجامع لانه غير شامل لانواع النعت

فان النعت قد لا يكون للايضاح والتخصيص بل قد يكون لمجرد المدح كالحمد لله رب العالمين

او لمجرد الذم كاعوذ بالله من الشيطان الرجيم او للتعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين

والعاصين او للتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي او للابهام نحو تصدق بصدقة

قليلة او كثيرة او الترحم نحو اللهم انا عبدك المسكين او التوكيد نحو فاذا نفخ فى الصور

نفخة واحدة وجوابه ان الاصل فى النعت ان يكون للايضاح وللتخصيص وكونه لغيرهما انما هو

بطريق العرض بجانب المعنى استعمال الشيء فى غير ما وضع له فصل ويجب موافقة النعت لما قبله فيما

هو موجود فيه من اوجه الاعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر ومن التعريف والتنكير تقول

فى التعريف جاءني زيد الفاضل برفعهما ورايت زيدا الفاضل بنصبهما ومررت بزيد الفاضل

بجرهما وتقول فى التنكير جاءني رجل فاضل ورايت رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل لكن

فلا يجوز تخالفهما فى الاعراب لان ذلك يخل بالتبعية ولا تخالفهما فى التعريف والتنكير لان

التعريف يقتضى كون ذلك المعين مدلولا عليه بحسب تعينه والتنكير يقتضى كون ذلك

المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه فالجمع بينهما جمع بين النفى والاثبات وهو محال

قاله الفخر الرازي والى ذلك اشار الناظم بقوله ... فى التعريف والتنكير ما لما تلا

اما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فان رفع الوصف الحقيقى والمجازى

ضمير الموصوف المستتر وافقه فيها ايضا ونعنى بالوصف الحقيقى ان يجرى على من هو له كجاءتني امراة

كريمة ورجل كريم ورجلان كريمان ورجال كرام ففى الوصف فى الجميع ضمير مستتر يعود على الموصوف

باعتبار حاله فى التذكير والتانيث والتثنية والجمع وكذلك تقول فى التعريف جاءتني

المراة الكريمة والرجلان الكريمان والرجال الكرام ونعنى بالوصف المجازى ان يجرى على غير من هو له

اذا حول الاسناد عن الظاهر الى ضمير الموصوف وجر الظاهر بالاضافة ان كان معرفة ونصب
على التميز ان كان نكرة نحو جاءتني امراة كريمة الاب بالاضافة وكريمة ابا بالتميز وجاءني رجلان
كريما الاب بالاضافة او كريمان ابا بالاضافة او كراما ابا بالتميز فيوافق النعت منعوته
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث مع موافقته له في اوجه الاعراب الثلاثة
وفي التعريف والتنكير ونكمل له الموافقة في اربعة من عشرة لان الوصف في ذلك كله دافع
ضمير الموصوف المستتر اصالة او تحويلا ويستثنى من ذلك شيئان احدهما الوصف باسم
التفضيل اذا استعمل بمن او اضيف الى نكرة فانه يلزمه الافراد والتذكير ولم يوافق
في التانيث والتثنية والجمع نحو مررت برجل افضل من زيد وبرجلين افضل من زيد
وبرجال افضل من زيد وبامراة افضل من زيد وبمراتين افضل من زيد وبنسا افضل
من زيد وكذا مررت برجل افضل شخص وبرجلين افضل شخصين وبرجال افضل شخوص
الى اخر المثل والثاني الوصف بما يستوي فيه المذكر والمونث من الاوصاف الاتية على
وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول اذا كان جاريا على موصوفه نحو رجل صبور و
امراة صبور وبرجل قتيل وامراة قتيل وان رفع الوصف الاسم الظاهر او رفع الضمير البارز
اعطى الوصف حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف في الافراد والتذكير والتانيث والتثنية
والجمع تقول في الوصف اذا رفع الظاهر مررت برجل قايمة امه بتانيث قايمة لانها مسندة
الى الام وان كان الموصوف مذكرا وبامراة قايم ابوها بتذكير قايم لانه مسند الى الاب و
ان كان الوصف مونثا كما تقول في الفعل قامت امه في المثال الاول وقام ابوها في المثال
الثاني وتقول مررت برجلين قايم ابوهما بافراد قايم وان كان المنعوت مثنى كما تقول في
الفعل قام ابواهما بافراد الفعل ومن قال من العرب كطي وازد شنوه قاما ابواهما بالحاق
علامة التثنية في الفعل المسند الى المثنى الظاهر قال في الوصف اذا اسنده الى المثنى الظاهر
قايمين ابواهما بتثنية الوصف وتقول في جمع التذكير مررت برجال قايم اباؤهم بافراد
قايم وان كان الموصوف جمعا كما تقول في الفعل قام اباؤهم بافراد الفعل عن علامة الجمع
ومن قال من العرب المتقدم ذكرهم قاموا اباؤهم بالحاق علامة الجمع في الفعل المسند الى
الجمع في الفعل المسند الى الجمع الظاهر كما في اكلوني البراغيث قال في الوصف اذا اسند الى الجمع
الظاهر قايمين اباؤهم بجميع الوصف جمع السلامة ولكنهم خالفوا حكم الفعل اذا كان الاسم

المرفوع بالوصف جمعا فاجاز والتكسير للوصف ثم قال سيبويه والمبرد وابو موسى جمع
التكسير في الوصف افصح من الافراد كقعام اباؤهم وقال الايدي والشلوبين وطايفة
افراد الوصف افصح من تكسيره وفصل اخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع كمررت
برجال قيام اباؤهم فالتكسير افصح وان كان لمفرد او مثنى كمررت برجل قاعد غلمانه و
برجلين قاعد غلمانهما فالافراد افصح واتفق الجميع على ان الافراد افصح من جمع السلامة
وتقول في الوصف اذا رفع الضمير البارز جاءني غلام امراة ضاربته هي وامة رجل ضاربها
هو كما تقول ضربته هي وضربها هو وجاءني غلام رجلين ضاربهما كما تقول ضربهما
من وقام ضارباه هما قال ضارباه هما وتقول جاءني غلام رجال ضاربهم كما تقول يضربهم من
قال ضربوه هم قال الضاربوه هم وجمع التكسير كضراب هم افصح من الافراد كما تقدم
حرفا بحرف وذلك مستفاد من قوله نظم وهو لدى التوحيد والتذكير او سواهما
كالفعل فصل والاشياء التي ينعت بها اربعة كما في النظم احدها المشتق وهو المشار اليه
في النظم بقوله وانعت بمشتق وهو في الاصل ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على
معنى منسوب الى المصدر والمراد به هنا ما دل على حدوث وصاحبه ممن قام به الفعل او
وقع عليه كضارب من اسماء الفاعلين ومضروب من اسماء المفعولين وما كان بمعنا
هما فما هو بمعنى اسم الفاعل امثلة المبالغة كضراب والصفة المشبهة نحو حسن واسم ال
التفضيل المبني من فعل الفاعل نحو افضل ومما هو بمعنى اسم المفعول كقتيل بمعنى مقتول
واسم التفضيل المبني من فعل المفعول نحو اجن من عمرو وخرج عن ذلك ما اشتق
لزمان او مكان او آلة فانه لا ينعت به فلا يرد نقضا الثاني مما ينعت به الجامد المشبه
للمشتق في المعنى واليه اشار الناظم بقوله وشبهه وهو ما يفيد من المعنى ما يفيد المشتق
كاسم الاشارة غير المكانية وذو بمعنى صاحب وفروعهما واسماء النسب وهي المنبه عليها
في النظم بقوله كذا وذي والمنتسب فاسم الاشارة ينعت به المعارف تقول مررت بزيد
هذا وذو بمعنى صاحب ينعت بها النكرات تقول مررت برجل ذي مال واسماء المنتسب
ينعت بها النكرات والمعارف تقول مررت برجل دمشقي وبالرجل الدمشقي بفتح
الميم وانما قلنا ان هذه الانواع الثلاثة افادت من المعنى ما يفيده المشتق لان
لفظة هذا معناها الحاضر ولفظة ذي مال معناها صاحب مال ولفظة دمشقي معناها

منسوب

منسوب الى دمشق فلما افادت ما يفيده المشتق من المعنى صح النعت بها ويقاس على هذه الامثلة ما اشبهها فيقاس على اسم الاشارة جميع الموصولات الا من وما وعلى ذي الصاحبية ذو الطائية وفروعها وعلى المنسوب بالياء نحو تمار وتامر ولابن مما هو منسوب الى التمر فيهن واما اسم الاشارة المكانية نحو مررت برجل هنا وهناك او ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل لانها ظروف وليست صفات الثالث مما ينعت به الجمل واليها اشار الناظم بقوله ونعتوا بجملة منكرا وللنعت بها ثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو ان يكون نكرة اما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون في موضع نصب نعت ليوما وهو نكرة لفظا ومعنى والرابط بينهما الضمير المجرور بفي او نكرة معنى لا لفظا وهو الاسم المعرف بال الجنسية كقوله وهو رجل من بني سلول ولقد امر على اللئيم يسبني فاعف ثم اقول لا يعنيني فجملة يسبني في موضع جر نعت وهو الذي لا اصل الشحيح النفس وصح نعته بالجملة نظرا الى معناه فان المعرف بال الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال ابو حيان في الارتشاف لا ينعت بالجملة المعرف بال الجنسية خلافا لمن اجاز ذلك انتهى ويجوز ان تكون الجملة حالا نظرا الى لفظه وبقي شرط آخر في المنعوت بالجملة وهو ان يكون مذكورا اذا لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن او في كما سياتي وشرطان في الجملة احدهما ان تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف اما ملفوظ به كما تقدم في قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله او مقدرا اما مرفوع كقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار اي هو عار او منصوب كقوله وما شيء حميت بمستباح اي حميته او مجرور بفي اذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه وهل حذف الجار والمجرور معا او حذف الجار وحده فانفصل الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه والثاني عن الاخفش او مجرور بمن عائد على ظرف او غيره فالاول نحو شهر صمت يوما مبارك اي منه والثاني نحو عندي بر كر بدرهم اي منه والشرط الثاني ان يكون الجملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب واليه اشار الناظم بقوله فاعطيت ما اعطيته خبرا فلا يجوز النعت بالجملة الطلبية ولا الانشائية فلا يقال مررت برجل اضربه ولا مررت بعبد بعتكه قاصدا لانشاء البيع لا الاخبار لان ذلك

الطلب والانشا لا خارجي مما يعرفه المخاطب فيخصص به المنعوت والى ذلك اشار
الناظم بقوله وامنع هنا ايقاع ذات الطلب فان جا من لسان العرب ما ظاهره ذلك
على اضمار القول والى ذلك اشار الناظم بقوله وان اتت فالقول اضمر تصب اي القول
لكثرة اضماره في الكلام كقوله وهو العجاج على ما قيل بين كان قوما اضافوه واطالوا
عليه حتى دخل الليل ثم جاؤا بلبن مخلوط بالما حتى صار لونه في العشية لون الذئب
حتى اذا جن الظلام واختلط جاوا بمذق هل رايت الذيب قط فظاهره ان جملة
الاستفهام وهي هل رايت الذيب نعت لمذق فوجب تاويلها على ان الصفة فيه
محذوف وجملة الاستفهام معمول الصفة اي جاؤا بلبن مخلوط بالما مقول عند رويته
هل رايت الذيب قط قال ابن عصفور الاصل بمذق مثل لون الذيب هل رايت الذيب
يقولون مررت برجل مثل كذا هل رايت كذا وفي الحديث كلاليب مثل شوك السعدان
هل رايتم شوك سعدان قالوا نعم يا رسول الله قال فانها مثل شوك السعدان ثم
حذف مثل لون الذيب وبقي هل رايت الذيب فتاوله بمقول عند رويته هذا
الكلام فمقول هو الصفة وجملة الاستفهام معمولة لها انتهى والمذق بفتح الميم
وسكون الذال المعجمة مصدر قولك مذقت اللبن اذا مزجته بالما والمراد به هنا
المذوق مبالغة والمعنى جاؤا بلبن ممازج فيه لون الورقة التي هي لون الذيب والسما
اللبن الرقيق والورقة بياض يضرب الى سواده الرابع مما ينعت به المصدر سماعا
بشروط احدها ان لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع الثاني ان يكون مصدر ثلاثي او
بزنة مصدر ثلاثي والثالث ان لا يكون ميميا والى ذلك اشار الناظم بقوله ونعتوا
بمصدر كثيرا فالتزموا الافراد والتذكيرا قالوا هذا رجل عدل بفتح العين ورضى بكسر الرا
وزور بفتح الزاي وفطر بكسر الفا والثلاثة الاول مصادر حقيقة والرابع اسم مصدر
فان فعله افطر وهو كثير ومع كثرته يقتصر فيه على السماع فان قلت كيف صح ان يكون
اسم المعنى نعتا للذات قلت صح ذلك عند الكوفيين على التاويل بالمشتق اسم
فاعل ومفعول اي عادل اسم فاعل عدل ومرضي اسم مفعول رضي وزائر اسم فاعل زار
ومفطر اسم فاعل افطر ويدل لهم ما جا من ذلك مضافا اضافة غير معنوية بحو مررت
برجل هدك وشرعك وحسبك فدل على لحظ معنى الصفة وعند البصريين على تقدير

مضاف

مضاف اي ذو كذا وهذا التزم افراده وتذكيره كما بينته بانه لم يصرح بذوفروعه فيقال
هذا رجل عدل وامراة عدل ورجلان عدل ورجال عدل ونساء عدل كما يقال هذا
رجل ذو عدل وامراة ذات عدل ورجلان ذوا عدل ورجال ذوو عدل ونساء ذوات
عدل وقيل لا تاويل ولا حذف مضاف بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة بجواز
ادغام ذو وانما التزم افراده وتذكيره وعلى القول الاول والاخير لان المصدر من حيث
هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فاجروه على اصاله واما قول العرب رجل ضيف
ورجال الضياف وضيوفا وضيفان وامراة ضيفة فقليل فصل واذا تعددت النعوت
فتارة تكون لواحد وتارة تكون لغيره فان كانت لواحد فسياتي الكلام عليها
في فصل يخصها وان كانت لغير واحد فهي على ضربين احدهما ان يكون المنعوت
مثنى او مجموعا من غير تفريق والثاني ان يكون مفرقا تفريقه اما لكون التثنية
والجمع لا يتاتيان فيه فيقوم العطف مقامهما واما التعدد عامل المنعوت فان
كان المنعوت مثنى او مجموعا من غير تفريق واتحد معنى النعت ولفظه استغني بالتثنية
والجمع عن تفريقها بالعطف نحو جاءني رجلان فاضلان ورجال فضلاء وان اختلف معنى النعت
ولفظه كالعاقل والكريم او لفظه دون معناه كالذاهب والمنطلق او معناه دون
لفظه كالضارب من الضرب بالعصى ونحوها والضارب من الضرب في الارض اي السير فيها
وجب التفريق بالعطف لان اصل التثنية والجمع بالواو خاصة لانها الاصل في ذلك و
الى ذلك اشار الناظم بقوله ونعت غير واحد اذا اختلف فعاطفا فرقه لا اذا ايتلف
نحو لا بكيتا ونابكي رجل حزين على ربعين مسلوب وبال فمسلوب وبال نعتان لربعين
وعطف احدهما على الاخر بالواو والمسلوب هو الذاهب بالكلية بحيث لم يبق له عين
ولا اثر والبالي هو الذي ذهبت عينه وبقي شيء من اثاره وبكا مقصود وقولك مررت
برجال شاعر وكاتب وفقيه فهذه الثالثة المتعاطفة بالواو نعوت لرجال والشاعر هو الذي
ياتي بالكلام منظوما والكاتب هو الذي ياتي به منثورا والفقيه من فقه بالضم
وهو الذي الفقه سجية له ويستثنى نعت الاشارة فلا يتاتى فيه التفريق فلا يجوز
مررت بهذين الطويل والقصير على النعت قال سيبويه والمبرد والزجاج وابن زيادة
وهو مقتضى القياس لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقها في اللفظ لانهم جعلوا التطابق في

527

الجامد عوضا عن الضمير وحمل المشتق عليه قال سيبويه والمبرد والزجاج والزيادي قال الزيادي وان قدرته بدلا او بيانا جاز وقد اجاز سيبويه هذان زيد وعمرو على البيان هنا مخالف للنعت نقله الموضح في الحواشي واذا تعددت النعوت مع تفريق المنعوت فان كان العامل فيهما واحدا فان اتحدا العمل فالاتباع نحو مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بشيخ وطفل وعجوز جلوس لان العطف بمثابة التثنية والجمع وان اختلف واختلفت نسبة العامل اليهما نحو ضرب زيد عمرا والظريفين فالقطع وان اتحدت نحو خاصم زيد عمرا واما القطع عند البصريين واتباع الاخير عند الفراء واتباع الاول عند الكسائي او اتباع ايهما شئت عند ابن سعدان والعامل متعددا واتحد لفظا النعت فان اتحد معنى اما وعمله ولفظه او جنسه جاز الاتباع مطلقا سواء كان المتبوعان مرفوعين بفعلين او خبري مبتدئين او منصوبين او مخفوضين فمثال ما اتحد عمله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان ورايت زيدا ورايت عمرو الظريفين ومررت بزيد ومررت بعمرو الكريمين ومثال ما اتحد معناه وعمله وجنسه كجاني زيد واتى عمرو الظريفان وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ورايت زيدا بعيني وابصرت خالدا الشاعرين وسقت النفع الى خالد ووسقت به لزيد الكاتبين ومنع ابن السراج الاتباع والنوع الثاني وفصل في الاول فقال ان قدر الثاني عاملا فالقطع او تاكيدا والاول هو العامل جاز الاتباع وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلي فعلين كجا زيد واتى عمرو الظريفان او خبري مبتدئين كهذا زيد وذاك عمرو العاقلان اخذا من كلام سيبويه فانه انما تكلم بالنص على ذلك فاوهم الاختصاص قاله ابن مالك في شرح التسهيل ثم قال والظاهر تعميم الحكم اذ لا فرق في القياس بين قولك ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان وقولك اصبت زيدا ووردت عمرو العاقلين وقولك مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين فاذا جاز الاول جاز هذا انتهى وجزم به في النظم فقال ونعت معمولي وحيدي معنى وعمل اتبع بغير استثنا وان اختلفا في المعنى والعمل واللفظ كجا زيد ورايت عمرا العاقلان او اختلفا في المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد ومخذل عمرو العاقلان

528

واختلفا في المعنى فقط كأزيد ومضى عمرو الرّاكبان أو اختلف العمل فقط كهذا مولم زيد بالجر

موجع عمرو بالنصب الشاعران وجب القطع عن المتبوع إما بالرفع على إضمار مبتدأ أو بالنصب

على إضمار فعل ويمتنع الاتباع لأنه يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفين في المعنى أو العمل

على معمول واحد من جهة واحدة بناء على أن العامل في المنعوت هو العامل في النعت

وهو الصحيح أما إذا اتحد العاملان معنى وعملا فالمختار في الاتباع لأن العاملين

من جهة المعنى شيء واحد فنزلا منزلة العامل الواحد عند الجمهور وقال ابن

السراج إذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا للأول والحاصل أن صور العاملين أربعة

إحديها أن يختلف العاملان في المعنى والعمل كرأيت زيدا ومررت بعمرو والصورة

الثانية أن يختلفا في العمل فقط كمررت بزيد ولقيت عمرا وفيهما أربعة أقوال

فالجمهور على منع الاتباع فيهما وأجازه الطوالة على جواز الاتباع فيهما للثاني دون

الأول والكسائي والفراء على منع الاتباع في الأولى وجوازه في الثانية لكن الكسائي

يتبع الثاني فيهما دون الأول والفراء بعكس ذلك الصورة الثالثة أن يختلف

المعنى فقط كوجد زيد على عمرو ووجد عمرو الضالة أجاز قوم فيها الاتباع وهم

القائلون بأن العامل التبعية ومنعه قوم وهم القائلون بأن عامل المنعوت و

النعت واحد الصورة الرابعة أن يتحدا معنى وعملا وتحته صورتان أن يتحد لفظا

أو لا فالأولى نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان فيجوز فيها الاتباع وقيده ابن

السراج بأن يعد الثاني توكيدا والثانية نحو جاء زيد وأتى عمرو الظريفان فأجاز

الجمهور فيها الاتباع ومنعه ابن السراج مطلقا هذا كله مع اتحاد جنس العاملين

فإن اختلفا كهذا زيد وجاء عمرو الظريفان ومررت بزيد وهذا عمرو الظريفان

ولقيت زيدا وأن عمرا في الدار القائمان فذهب الجمهور إلى منع الاتباع والأخفش

والجرمي إلى جوازه فصل إذا لم تتكرر النعوت وكان المنعوت معلوما بدون

النعت حقيقة أو ادعاء جاز اتباعه وقطعه ما لم يكن لمجرد التوكيد نحو نفخة

واحدة أو ملتزم الذكر نحو الجماء الغفير أو جاريا على مشار إليه نحو بهذا الرجل فلا

يجوز القطع في شيء منها وإذا تكررت النعوت لو حذفت تعين مسماه بدونها جاز اتباعها

كلها وقطعها كلها والجمع بينهما أي بين القطع والاتباع بشرط تقديم النعت المتبع عن النعت

المقطوع ولذلك قوله خرنق بكسر الخاء المعجمة والنون بينهما راء ساكنة بنت هفان لقيسية
اخت طرفة بن العبد لامه ترثي زوجها بشر بن عمرو بن مرثد ومن قتل معه من بني قومه
لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلين بكل معترك والطيبين
معاقد الازر فقومي فاعل يبعدن بفتح اليا والعين وهو دعاء خرج مخرج
النهي اي لا يهلكن وهو من بعد الرجل من بعد يبعد بعدا كفرح يفرح فرحا
اذا هلك وفي التنزيل كما بعدت ثمود فان قيل كيف دعت لقومها بان لا
يهلكوا وهم قد هلكوا اجيب بان العرب قد جرت على عادتها في استعمال هذه
اللفظ في الدعاء ولهم في ذلك غرضان احدهما انهم يريدون بذلك استعظام
موت الرجل الجليل وكانهم لا يصدقون بموته والثاني انهم يريدون الدعاء له بان يبقى
ذكره ولا يذهب لان بقاء ذكر الانسان بعد موته بمنزلة حيوته والعداة جمع
عادٍ وهو العدو بعينه ولا يجوز ان يكون عدو لان فعولا لا يجمع فعلة والجزر
جمع جزور وهي الناقة التي تتخذ للنحر والمعترك موضع القتال ومعاقد جمع معقد و
الازر جمع ازار والمعنى لا يهلكن قومي الذين هم سم على اعدائهم وآفة لابلهم لانهم
كانوا ينحرونها لاضيافهم وفي النزول في الحرب على ضربين احدهما في اول الحرب
وهو ان ينزلوا عن ابلهم ويركبوا خيلهم والثاني في اخرها وهو ان ينزلوا
عن خيلهم ويقاتلوا على اقدامهم اذا كان القتال في موضع وعر لا مجال فيه
للخيل والطيبون معاقد الازر كناية عن عفة الفرج يريدون انهم لا يعقدون
ازرهم على فرج زانية لان العرب اذا وصف الرجل بطهارة الازار والذيل اراد
دوانه لا يزني واذا وصفوه بطهارة الكم ارادوا انه لا يخون ولا يسرق واذا
وصفوه بطهارة الجيب ارادوا ان قلبه لا ينطوي على غش ولا مكر والمقصود من
البيت انه يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومي وعلى القطع باضمار
مبتدا تقديره هم ويجوز نصبهما على القطع ايضا باضمار فعل تقديره امدح واذكر
ويجوز رفع الاول وهو النازلون على الاتباع لقومي او على القطع باضمار هم ويجوز
نصب الثاني وهو الطيبون على القطع باضمار امدح واذكر على ما ذكرنا ويجوز عكسه
وهو نصب الاول ورفع الثاني على القطع فيهما لا على الاتباع في الثاني لانه يثبت سبق

مقطوع والاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة
اجنبية اولما فيه من القصور الحمال لان القطع ابلغ فى المعنى المراد من الاتباع اعتبار
بتكثير الجمل وسكت عن النعت الاول وهو الموصول لخفاء اعرابه فتمتنع ان اتبعت
الجميع وتقطعت ان قطعت الجميع فان اتبعت بعضا وقطعت بعضا فليس فيه
الا الاتباع لان القطع فى البعض والاتباع فى البعض مشروط بتقدم المتبع والى
جواز القطع والاتباع اشار الناظم بقوله واقطع او اتبع ان يكن معينا بدونها
وان لم يعرف مسمى المنعوت الا بمجموعها وجب اتباعها كلها للمنعوت لتنزيلها منه منزلة
الشىء الواحد واليه اشار الناظم بقوله واقطع وان نعوت كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهن اتبعت
وذلك كقولك مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان زيد هذا
الموصوف بهذه الصفات يشاركه فى اسمه ثلثة من الناس اسم كل واحد منهم زيد واحدهم
تاجر كاتب والاخر تاجر فقيه والاخر فقيه كاتب فلا يتعين زيد الاول من الاخرين الا
بالنعوت الثلثة فيجب اتباعها كلها وان تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الذي
تعين به الاوجه الثلثة الاتباع والقطع الى الرفع والى النصب والجمع بينهما بشرط تقديم
المتبع على الاصح واليه الاشارة بقول النظم او بعضها اقطع معلنا واذا كان المنعوت
نكرة تعين فى الاول من نعوته الاتباع لاجل التخصيص بخلاف ما اذا كان معرفة فانه
غنى عن التخصيص وجاز فى الباقى من نعوته القطع عن المتبوع سواء تعين مسماه
بدونها اولا لان المقصود من النعت التخصيص وقد حصل بتعينه الاول كقوله
وهو ابو امية الهذلى يصف صايدا ويأوى الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى
فاتبع النعت الاول وهو عطل بضم العين وتشديد الطاء المهملتين يقال
عطلت المراة اذا خلا جيدها من القلايد وقطع الثانى وهو شعثا بضم الشين
المعجمة وسكون العين المهملة وفى اخره مثلثة جمع شعثاء بالمد وهى المغبرة الراس
وهو منصوب بفعل محذوف وتقديره اخص شعثا ونحوه والمراضيع جمع
مرضع والسعالى جمع سعالة وهى اخت الغيلان فان لم يتقدم نعت اخر لم يجز
القطع الا فى الشعر وحقيقة القطع ان يجعل النعت خبر مبتدا او مفعولا لفعل فان كان
النعت المقطوع بمجرد مدح او ذم او ترحم وجب حذف المبتدا ان رفعت النعت وقدرت هو

والفعل ان نصبت النعت وقدرت في المدح امدح وفي الذم اذم وفي الترحم ارحم وعلى ذلك
يحمل قول النظم والرفع والنصب ان قطعت مضمرا مبتدا او ناصبا لن يظهرا كقولهم في
المدح الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو فهو مبتدا والحميد خبره وفي قوله تعالى
في الذم وامراته حمالة الحطب بالنصب لحمالة باضمار اذم فامراته مرفوع بالعطف على
فاعل يصلى المستتر فيه وقولك مررت بعبدك المسكين برفع المسكين ونصبه
وجملة النعت المقطوع مستانفة قال الشاطبي لان الصفة مع المقدر تعتبر جملة
مستقلة لا موضع لها من الاعراب انتهى ووجه وجوب حذف الرافع والناصب
انهم لما قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم جعلوا اضمار العامل اشارة على ذلك
كما فعلوا في الندا ولو اظهروا العامل وقالوا ادعو عبد الله مثلا الحق معنى الانشاء
وتوهم كونه خبرا مستانفا واذا كان النعت المقطوع لغير ذلك اي لغير المدح والذم
او الترحم جاز ذكره اي ذكر عامل وهو المبتدا او الفعل تقول مررت بزيد التاجر
بالاوجه الثلاثة بالجر على الاتباع والرفع على الخبرية لمبتدا محذوف والنصب على
المفعولية بفعل محذوف ولك ان تظهر كلا من المبتدا والفعل وتقول هو التاجر
واعني التاجر كانه على تقدير سوال سايل يقول من هو والمعنى من تصل ويجوز
لا يكثر حذف المنعوت ان علم وكان النعت اما مفردا صالحا لمباشرة العامل اما باختصاص
النعت بالمنعوت نكرت برجل راكب صاهلا اي فرسا صاهلا او بمصاحبة ما
يعينه نحو والنا له الحديد ان اعمل سابغات اي اعمل دروعا سابغات فحذف المنعوت
للعلم به مع ان النعت لا يختص بالمنعوت ولكن تقدم ذكر الحديد يا شعر به وحيث
حذف الموصوف اقيمت صفته مقامه لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت
مباشرة فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه غالبا ومن غير الغالب ولقد
جاءك من نباء المرسلين اي نبا من نباء المرسلين بناء على ان من لا تزاد في الايجاب
ولا تدخل على معرفة وكان النعت جملة او شبهها وكان المنعوت مرفوعا كما قال
الفارسي وكان بعض سم تقدره بعض من الاول كقولهم منا ظعن اي فريق
ومنا اقام نظعن واقام جملتان في موضع رفع نعتان لمنعوتين محذوفين
مرفوعين على الابتدا اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام والمنعوتان بعض اسم مقدم هو

الضمير

الضمير المجرور بمن هذا تقدير البصريين وقدر الكوفيون المحذوف موصولا اي الذي
ظعن والذي اقام وما قدره البصريون اقيس لان اتصال الموصول بصلته اشد
من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما والثاني كقولهم ما في الناس الا شكر او كفر
اي الا رجل شكر ورجل كفر والمنعوتان بعض اسم تقدم مجرور بفي وهو الناس و
كقوله ابو الاسود الحماني يصف امراة لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم فيه
حذف وتغيير وتقديم وتاخير واصله لو قلت ما في قومها احد يفضلها لم تاثم في مقالتك
فحذف موصوف بجملة يفضلها وهو احد وهو بعض اسم تقدم مجرور بفي وهو قومها
وكسر حرف المضارعة من تاثم على لغة غير الحجازيين وابدال الهمزة ياء لوقوعها ساكنة
بعد كسرة تشبيها بالالف وقدم جواب لو وهو لم تيثم على جملة النعت وهي يفضلها
حال كون الجواب فاصلا بين الجزء المقدم وهو في قومها الذي هو الجار والمجرور والمبتدا
المؤخر وهو احد المحذوف وانما قدر متاخرا لان النكرة المخبر عنها بظرف او جار ومجرور
مختص يجب تقديم خبرها عليها والحسب بفتح الحاء والسين المهملتين ما يعده
الانسان من مفاخر ابايه والميسم بكسر الميم الاولى وفتح السين المهملة الجمال و
اصله موسم قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ومثال شبه الجملة ومنا دون ذلك
اي فريق دون ذلك وقولهم ما في بني تميم الا نوق ما ترتبد وقولك ما منا على اهبة
اي الا رجل على اهبة فان لم يكن المنعوت بالجملة بعض اسم مقدم مخفوض بمن او في
لم يحذف الا في الضرورة كقوله ويرمي بكفي كان من ارمى البشر اي بكفي رجل كان
ويجوز حذف النعت ان علم كقوله تعالى ياخذ كل سفينة غصبا فحذف النعت وبقي المنعوت
اي كل سفينة صالحة بدليل انه قرئ كذلك فان تعييبها لا يخرجها عن كونها
سفينة فلا فايدة فيه حينئذ قاله في المغني وقول الشاعر وهو عباس بن مرداس
وقد كنت في الحرب ذا تدرء فلم اعط شيئا ولم امنع فحذف النعت وابقى المنعوت اي شيئا
طائلا والذي الجأ الى تقدير هذا النعت تحري الصدق فان الواقع انه اعطي شيئا
بدليل قوله امنع ولكنه لم يرتضه فيحتاج الى تقدير صفة يكتسي بها الكلام
جلباب الصدق ويتحلى بزينة الحق وعلله في المغني بدفع التناقض واعترض بان
عدم الاعطا لا يناقض عدم المنع وسبب قول عباس هذا البيت ان النبي صلعم

حين اعطى المؤلفة قلوبهم من نفل حنين مائة مائة اعطاه اباعر فسخطها وقال اتجعل
نهبي ونهب العبيد بين عيينة والاقرع وقد كنت في الحرب ذا تدرا فلم اعط شيئا
ولم امنع وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع وما كنت دون امرئ
منهم ومن تضع اليوم لا ترفع فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم اقطعوا لسانه عني فزادوه
حتى رضي والعبيد بالتصغير اسم فرسه ويعني عيينة بن حصين والاقرع بن حابس
والتدرأ بضم التاء الفوقانية المثناة واسكان الدال المهملة وفتح الرا السابقة على
همزة القوة والعدة وقوله وهو المرقش الاكبر ورب اسيلة الخدين بكر مهفهفة
لها فرع وجيد فحذف النعت فيهما وابقى المنعوت اي فرع فاحم وجيد طويل بدليل ان
البيت للممدوح ولا يحصل باثبات الفرع والجيد مطلقين بل باثباتهما موصوفين
بصفتين محبوبتين والفرع بالفا والعين الشعر والفاحم بالفا والحا المهملة
الاسود والجيد بكسر الجيم واسكان اليا مخففة العنق فكانه قال لها شعر اسود
وعنق طويل والجواز حذف كل من المنعوت والنعت اشار الناظم بقوله وما
من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل فصل ويجوز عطف بعض
النعوت على بعض بجميع حروف العطف الا ام وحتى قاله ابن خروف وصوبه الموضح في
الحواشي واذا تقدم النعت على المنعوت فان كانا معرفتين فكلمة النعت صالحة
لمباشرة العامل جعل المنعوت بدلا من النعت نحو الى صراط العزيز الحميد الله
في قراءة الجر وان كانا نكرتين نصب النعت على الحال نحو لمية موحشا طلل واذا
نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد على الظرف والظرف على الجملة غالبا فيهن
والله اعلم بالصواب هذا باب التوكيد والتاكيد ايض لغة فيه ولم ينفرد احدهما
بتصريف فيجعل اصلا يقال وكد توكيدا واكد تاكيدا والاكثر ولذلك شاع
استعماله بالواو عند النحاة والمراد به التابع وهو ضربان لفظي وسياتي في اخر الباب
ومعنوي وهو الفاظ مخصوصة ولذلك استغنى عن حده واما صيغة الفاظه
محصورة وغيرها كالتابع لها اللفظ الاول والثاني النفس والعين ويؤكد بهما لرفع
المجاز عن الذات والى التوكيد بهما اشار الناظم بقوله بالنفس او بالعين
الاسم اكدا نحو جاء الخليفة نفسه اي عينه على تقدير مضاف وان الحاجي غيره وتبقاه بكسر

المثلثة وسكون القاف واحد الأثقال وبفتحها متاع المسافر وحشمه فاذا كرر
النفس فقط او بالعين فقط او بهما معا بشرط تقديم النفس فقلت جاء الخليفة نفسه
او عينه او نفسه عينه ان تقع ذلك الاحتمال عن الذات وصار الكلام نصا على ما هو
الظاهر منه وان تقع المجاز وثبتت الحقيقة ونص ابن عصفور على ان التوكيد يضعف
احتمال المجاز ولا يرفع احتماله البتة ويجب في النفس والعين اتصالها لفظا بضمير مطابق
للمؤكد بفتح الكاف ليرتبط به ويجب ان يكون لفظهما صيغة من الافراد والجمع والى
ذلك اشار الناظم بقوله مع ضمير طابق المؤكدا تقول جاءني زيد نفسه عينه وهند
نفسها عينها والزيدون انفسهم اعينهم والهندات انفسهن اعينهن ولا
يجوز نفوسهم ولا عينهم ولا اعيانهم في التوكيد واما في التثنية فالافصح في النفس
والعين جمعها جمع قلة على أفعل بضم العين فيقال جاءني الزيدان او الهندان
انفسهما اعينهما ويجوز في غير الافصح نفسهما عينهما بالافراد ونفساهما عيناهما
بالتثنية عند ابن كيسان سماعا واجاز ذلك ابن اياز في شرح الفصول تبعا لابن معط
ووافقهم الرضي واقتصر في النظم على الجمع فقال واجمعهما بأفعل ان تبعا ما ليس واحدا
وانما ترك الاصل في المثنى كراهة اجتماع المثنيين وعدل الى الجمع لان التثنية
جمع في المعنى ويترجح افرادهما على تثنيتهما عند الناظم كما يؤخذ من عموم قوله في
التسهيل في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح ويختار في المتضايفين لفظا
او معنى الى متضمنيهما لفظ الافراد على لفظ التثنية ولفظ الجمع على لفظ الافراد
انتهى كلام الناظم وغيره يعكس ذلك فيرجح التثنية على الافراد ولم اقف عليه وهو نقل
عن بعض وقد قيل ان التثنية لم ترد الا في الشعر والالفاظ الباقية من السبعة
كلا وكلتا للمثنى نحو جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما وكل جميع وعامة لغيره
لغير المثنى والجمع مطلقا والمفرد بشرط ان يتجزى بعامله نحو جاء القوم كلهم او
جميعهم او عامتهم والهندات كلهن او جميعهن او عامتهن واشتريت العبد كله
او جميعه او عامته ويجب اتصالهن بضمير المؤكد لفظا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع
والى ذلك اشار الناظم بقوله وكلا اذكر في الشمول وكلا كلتا جميعا بالضمير موصلا
ولا فيه اي من التوكيد [illegible] جميعا لعدم الضمير خلافا لمن زعم [illegible] ابن عقيل فانه

قالوا ان جميعا توكيد لما الموصولة الواقعة مفعولا لخلق ولو كان كذلك لقيل جميعه
ثم التوكيد بجميع قليل ولا يحمل عليه التنزيل قاله في المغني ولا فتراقهما لعضهم
اذا كان فيه اخلا فا المضاد للزمخشري في قولهما ان كلا توكيد لاسم ان بل الصواب ان
جميعا في الاية الاولى حال من ماء الموصولة وكلا في الاية الثانية بدل من اسم ان وابدال
الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلثتكم وبدل
لكل لا يحتاج الى الضمير ويجوز في كل ان يلي العوامل اذا لم يتصل بالضمير نحو جاءني كل
القوم ويجوز مجيئها بدلا بخلاف جاءني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة قاله
في المغني قاله ابن مالك ويجوز كونها اي كلا حالا من الضمير الاستقرار المستقل اي انفراد
يعني فيها وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وتقديم الحال على
عاملها الظرفي قاله في المغني كلا وكلتا وكل وجميع وعامة يؤكد بهن لرفع احتمال تقدير
بعض مضاف الى متبوعهن من ثم اي من اجل الاحتمال المذكور جاز ان يقال جاءني الزيدان
كلاهما والمراتان كلتاهما لجواز ان يكون الاصل جاء احد الزيدين واحدى المراتين وانه
اطلق المثنى واريد به واحد كما قال الله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان بتقدير يخرج من
احدهما وهو الملح واللؤلؤ كبار الدر والمرجان صغاره وامتنع على الاصح ان يقال
اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور لان الاختصام
لا يكون الا بين اثنين ويدل على امتناع ذلك اطباقهم على منع جاء زيد كله
لعدم الفايدة هذا قول الاخفش والفرا وهشام وابي علي وذهب الجمهور الى الجواز
وتبعهم ابن مالك في التسهيل واحتج المجيز بان العرب قد تاتي بالتوكيد حيث
لا احتمال نحو جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون وجاز ان يقال جاء القوم كلهم واشتريت
العبد كله لرفع الاحتمال المذكور وامتنع ان يقال جاءني زيد كله لعدم الفايدة اذ
يستحيل نسبة المجيء الى جزئه المنفصل دون البعض الاخر والتوكيد بجميع غريب منه قول
امراة من العرب وهي ترقص ولدها فداك حي خولان جميعهم وهمدان وكل ال قحطان
والاكرمون عدنان فجميعهم توكيد لحي خولان وفداك من الفدية بالفاء الدال المهملة
ويجوز في الفاء الكسر فيكون مبتدا وحي خبره ويجوز فتحها فيكون فعلا ماضيا
وحي فاعله وخولان بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وهمدان بفتح الهاء وسكون الميم

وبالدال قبيلتان من اليمن وقحطان ابو اليمن وعدنان ابو معد وهو عطف
بيان على الاكرمون وقد يكون جميع بمعنى مجتمع ضد مفترق فلا يفيد توكيدا
كقوله فانني نهيتك عن هذا وانت جميع وكذلك التوكيد بعامة غريب ولذلك
اغفله اكثر المصنفين والنافلة الازمة بمنزلتها في اللزوم في النافلة فتصلح
في الموالمذكر فتقول اشتريت الامة عامتها والعبد عامته بالتاء مع المذكر كما
قال الله تعالى ويعقوب نافلة بالتاء وفي ذلك تعريض بالرد على الشارح حيث جاز
قول والذي في النظم واستعملوا ايضا لكلا فاعله من عم في التوكيد مثل النافلة على
الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب فان اكثرهم اغفله ثم قال وليس هذا
في حقيقة الامر نافلة على ما ذكره فان من اجلهم سيبويه ولم يغفله انتهى والافصح
ان المبرد خالف سيبويه فزعم ان عامتهم بمعنى اكثرهم فعنده يكون من بدل البعض
عكس معنى التوكيد فانه تخصيص والتوكيد تعميم فصل ويجوز اذا اريد تقوية التوكيد
ان يتبع كله باجمع وكلها بجمعا وكلهم باجمعين وكلهن بجمع فتقول جاء الجيش كله
اجمع والقبيلة كلها جمعا والقوم كلهم اجمعون والنسا كلهن جمع قال الله تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون واليه اشار الناظم بقوله وبعد كل اكدوا باجمعا جمعا اجمعين ثم جمعا
وقد يؤكد بهن استقلالا وان لم يتقدم عليهن كل نحو قولك جاء الجيش اجمع والقبيلة
جمعا والقوم اجمعون والنسا جمع قال الله تعالى لاغوينهم اجمعين ان جهنم لموعدهم اجمعين
واليه اشار الناظم بقوله ودون كل قد يجي اجمع جمعا اجمعون ثم جمع ولا يجوز تثنية
اجمع ولا جمعا عند الجمهور البصريين استغناء بكلا وكلتا عن تثنية اجمع وجمعا
والى ذلك اشار الناظم بقوله واغن بكلتا في مثنى وكلا عن وزن فعلا ووزن
افعلا كما استغنوا غالبا بتثنية سي بكسر السين المهملة وتشديد اليا عن تثنية
سوا بالمد فقالوا سيان ولم يقولوا سوا آن الا نادرا واجاز الاخفش والكوفيون
ذلك في تثنية اجمع وجمعا فتقول على رايهم جاء الزيدان اجمعان تثنية اجمع والهندان
جمعاوان تثنية جمعا قال ابن خروف ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى
ما لا دليل عليه وهذا الخلاف جار فيهما وان نهما نحو اكتع وكتعا واذا لم يفد توكيد النكرة
لم يجز اتفاقا لان العرض من التوكيد ازالة اللبس وفي شرح التسهيل لابن مالك ان بعض

الكوفيين اجاز توكيد النكرة مطلقا فيقدح فى دعوى الاتفاق وان افاد جاز عند الاخفش
والكوفيين وهو الصحيح لورود السماع ومنع جمهور البصريين مطلقا واليه
اشار الناظم بقوله وان يفد توكيد منكور قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل وحصل
الفائدة بان يكون المنكر المؤكد زمانا محدودا وهو ما كان موضوعا لمدة لها ابتدا
وانتهاء كيوم واسبوع وشهر وحول ويكون التوكيد من الفاظ الاحاطة والشمول
كقوله قد صرت البكرة يوما اجمعا وكاعتكفت اسبوعا كله وقوله لكنه شاقه ان قيل
ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب ومن انشده كالناظم وابنه شهر كان هو افقد
حرفه من التحريف وهو التغيير لان المعنى يفسد عليه لان الشاعر يتمنى ان يكون
عدة الحول من اوله الى اخره رجبا لما راى فيه من الخيرات ولا يصح ان يتمنى ان عدة بشهر
كله رجب لان شهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب حتى يتمنى ان يكون
كله رجبا ولا يجوز صمت زمنا كله لان النكرة غير محدودة فان الزمن يصلح للقليل و
الكثير ولا صمت شهرا نفسه لان التوكيد ليس من الفاظ الاحاطة ولا فائدة فى ذلك
ولا يجوز هذا اسد نفسه عند ابن عصفور خلافا لابن مالك اذ ليس من فوائد
التاكيد المعنوي رفع توهم استعمال اللفظ فى معناه المجازي الا بالنسبة الى
الشمول خاصة وقد اعترف ابن مالك بذلك واما جاء زيد نفسه ففايدته رفع
المجاز العقلي لا اللغوي بخلاف جاء اسد نفسه فانه لرفع المجاز اللغوي قاله العلامة
فى الحواشي واذا اكد ضمير مرفوع متصل بالنفس او بالعين وجب توكيده اولا بالضمير المنفصل
والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يؤكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل
عنيت ذا الرفع نحو قمت انت نفسك وقوما انتما انفسكما وقاما هما انفسهما
وقوموا انتم انفسكم وقاموا هم انفسهم وقمن هن انفسهن وقمتن انتن انفسكن
كراهة ايهام الفاعلية عند استتار الضمير المؤنث اذ لو قيل خرجت عينها لتوهمت
الباصرة او نفسها لتوهمت نفس الحياة وحملوا ما لا لبس فيه على ما الالبس كما فى مسئلة
ابراز الضمير والتفريق بين اعراب الفاعل والمفعول وما ذكرناه من التعليل
يبطل قول الصفار ان الفصل كالتوكيد وانما ذلك فى العطف بخلاف قاموا
انفسهم فيمتنع الضمير المنفصل لان الضمير لا يؤكد الظاهر لكون الضمير اقوى من الظاهر

بالاعرفية فيمتنع ان يكون تكلمة لما هو اضعف منه وبخلاف ضربتهم انفسهم ومررت بهم
انفسهم وقاموا كلهم لان التوكيد بالضمير المنفصل فيهن جايز كالواجب اما الاول
فلان الضمير المؤكد غير مرفوع واما الثالث فلان التوكيد بغير النفس والعين ولا
لبس لان كلهم المتصل بالضمير لا يلي العوامل اللفظية في الاختيار والى ذلك اشار
الناظم بقوله واكد وا بما سواهما والقيد لن يلتزم واما التوكيد اللفظي فهو اللفظ
المكرر به ما قبله من لفظه زاد في التسهيل او تقويته بموافقة معنى وكل منهما
يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة ولا يزيد على ثلثة مرات فالاول نحو زيد
زيد وقام قام زيد ولغم نعم وقمت قمت والثاني كتاكيد اسم بمرادفه نحو حقيق
جدير وصمت سكت زيد واجل جير وقعدت جلست او فعل باسم فعل نحو نزال
نزال او ضمير متصل بضمير منفصل نحو قمت انت والى ذلك اشار الناظم بقوله وما
من التوكيد لفظي يجي مكررا فان كان المؤكد جملة اسمية او فعلية فالاكثر اقترانها
بالعاطف وهو ثم خاصة كما صرح به في الارتشاف نحو كلا سوف تعلمون الاية
اي ثم كلا سوف تعلمون وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين ونحو اولى لك
فاولى الاية اي ثم اولى لك فاولى فارشد بقوله الاية الى ان المؤكد ما بعد ثم وفي
ذلك تعريض بالشارح حيث مثل باولى لك فاولى ولم يزد فاوهم ان المؤكد
الجملة المقرونة بالفا وياتي الجملة المؤكدة بدونه اي بدون العاطف نحو قوله عليه
الصلوة والسلام والله لاغزون قريشا الا اغزون قريشا والله لاغزون قريشا
ذكرها ثلث مرات ويجب الترك للعاطف عند اللبس وايهام التعدد نحو ضربت
ضربت زيدا اذ لو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم ان الضرب تكرر منك مرتين تراخت
احديهما عن الاخرى والغرض انه لم يقع الضرب منك الا مرة واحدة وان كان
المؤكد اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا منصوبا فالذي يفهم امره انه يتكرر بحسب الارادة
من غير شرط نحو قوله صلعم ايما امراة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها باطل باطل
باطل كرر الاسم الظاهر ثلث مرات وقوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء و
للشر جالب فكرر الضمير المنصوب المنفصل مرتين والمراء بكسر الميم المجادلة منصوب
على التحذير ودعا بتشديد العين من امثلة المبالغة وان كان المؤكد به

منفصلا مرتفعا جاز ان يؤكد به كل ضمير متصل والى ذلك اشار الناظم بقوله ومضمر
الرفع الذي قد انفصل اكد به كل ضمير اتصل نحو قمت انت واكرمتك انت ومررت
بك انت فيقع ضمير الرفع توكيدا لجميع الضماير المتصلة وان اختلفت في الوضع ووجه
ذلك ان الضمير المنفصل اصله للمرفوع دون المنصوب والمجرور لان اول احوال
الاسم الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ فلم يكن بد من انفصال الضمير واما
المنصوب والمجرور فلا بد لهما من لفظ يعمل فيهما فيتصلان به فاذا احتجنا الى
توكيدهما لتحقيق الفعل الثابت للشئ بعينه دون من يقوم مقامه او
يشبهه احتجنا الى ضمير منفصل ولا ضمير منفصل في الاصل الا ضمير الرفع فاستعملنا
في الجميع كما اشترك الجميع في نا نحو قمنا واكرمنا وغلامنا وهو القياس لان اصل
الضماير ان تاتي على لفظ واحد كالاسما الظاهرة هذا التعليل السيرافي وبقي عليه
ان يقول واستعير المرفوع للمنصوب والمخفوض في حالة التبعية اذ المرفوع لا
يتبع المنصوب وان كان المؤكد ضميرا متصلا وصل بما وصل به مؤكده والى ذلك
اشار الناظم بقوله ولا تعد لفظ ضمير متصل الا مع اللفظ الذي به وصل نحو
جعلت جعلت واكرمتك اكرمتك وعجبت منك منك لان اعادته مجردا ابهاما وصل به بخرجه
من الاتصال الى الانفصال والغرض انه متصل وان كان المؤكد فعلا او حرفا جوابا
يؤتى به في جواب نفي او اثبات فواضح امرهما فيكرر الفعل والحرف بغير شرط كقولك
قام قام زيد وبلى بلى ونعم نعم وقوله وهو جميل بن عبد الله لا لا ابوح بحب بثينة
انها اخذت على مواثقها وعهودا فكرر حرف الجواب وهو لا مرتين وبثينة بفتح الباء
الموحدة وسكون المثلثة وفي اخرها التانيث اسم محبوبته وتصغيرها بثينة وبه
اشتهرت ومواثق جمع موثق بمعنى ميثاق واصله مواثيق كمصابيح حذفت
ياؤه ضرورة وان كان المؤكد حرفا غير جوابي وجب لمن اراد التوكيد الفصل بينهما اي بين الحرفين
المؤكد والمؤكد ولا يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد ان كان ما اتصل بالحرف المؤكد
مضمرا لكونه كالجزء منه والى الامر الثاني اشار الناظم بقوله لذا الا مع الذي به يتصلا
جواب نحو قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فان
المفتوحة الثانية مؤكدة لان المفتوحة الاولى الواقعة مفعولا ثانيا ليعد وفصل بينهما

بالظرف ومابعده واعيد مع الثانية الضمير المتصلة به ان الاولى وهو الكاف
والميم ووجب ان يعاد هو اي لفظ المتصل بالحرف المؤكد او ضميره اي ضمير المتصل
بالحرف المؤكد ان كان ما اتصل بالحرف المؤكد اسما ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا فاضل
فان الثانية موكدة للاولى واعيد مع الثانية ما اتصل بالاولى وهو
لفظ زيد او ان زيدا انه فاضل فان الثانية مؤكدة للاولى واعيد مع الثانية ضمير
الظاهر الذي اتصل بان الاولى بعود الضمير هو الاولى من اعادته بلفظه وبه
جاء التنزيل قال الله تعالى ففي رحمة الله هم فيها خالدون ففي الثانية توكيد لفي
الاولى واعيد مع في الثانية ضمير رحمة ولا يكون الجار والمجرور توكيدا
للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر اقوى منه ولا يكون المجرور
بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب لم يبدل مضمرا من مظهر لا يقولون قام زيد
هو وانما جوز ذلك بعضهم بالقياس قاله في المغني وكذا اذا اعيد ظاهر مضاف
لظاهر فانه اختار اضافة التوكيد لضميره نحو وان كانوا من قبل ان ينزل عليهم
من قبله لمبلسين ولا يعاد الحرف المؤكد وحده نص على ذلك ابن السراج
ويؤخذ من كلام التسهيل ان الفصل بين الحرفين قايم مقام اعادة ما
اتصل وظاهر كلام الموضح خلافه وشذ اتصال الحرفين المؤكد والمؤكد من غير
فصل كقوله ان ان الكريم يحلم ما لم يرين من اجاره قد ضما فاكد ان الاولى بان الثانية
من غير فصل بينهما واجازه الزمخشري واختياره قال ابن مالك في شرح التسهيل
وقوله يعني الزمخشري مردود لعدم امام يستند اليه وسماع يعول عليه ولا حجة له
في هذا البيت فانه من الضرورات واسهل منه اي من هذا البيت في اتصال الحرفين
قوله وهو خطام المشاجعي وقيل الاغلب العجلي فصيرتها وكان وكان اعناقها
مشددات بقرن لان المؤكد حرفان وهما الواو وكان فلم يتصل اللفظ بمثله بل بغيره
لان التاكيد الاول وهو الواو الثانية مفصول بالمؤكد الثاني وهو كان الاولى و
والتوكيد الثاني مفصول بالتوكيد الاول والمؤكد الثاني قاله الموضح في الحواشي وخفف
كان الثانية للقافية وقال الفارسي في التذكرة في هذا البيت ولا يجوز ان يكون
على الزيادة يعني التوكيد لمكان العطف بالواو ولان هذا العطف لم يرد في موضع

نقله الشاطبي عنه في بالتنازع واتره والضمير في تراها واعناقها يرجع الى المطي
المذكورة قبله والقرن بفتحتين حبل يقرن به البعير واشد منه اي من البيت
الاول قوله وهو رجل من بني اسد فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء التوكيد
الحرف المؤكد وهو اللام موضوعا على حرف واحد فاتصل لفظ بمثله واسهل
من هذا البيت قوله وهو الاسود بن جعفر فاصبح لا يسالنه عن بما به اصعد
في علو الهوام تصوبا لان المؤكد بفتح الكاف وهو عن على حرفين والمؤكد
وهو الباء على حرف واحد ولاختلاف اللفظين وهما عن والباء صح توكيد
عن بالباء لانها بمعناها فهو توكيد بالمرادف وله منها لان احدهما ان عن
على حرفين والثاني ان لفظا المؤكد بخلاف للمابهم قاله في شرح الكافية و
الله تعالى اعلم هذا باب العطف وهو في الاصل مصدر عطفت الشيء اذا ثنيته
وعطف الفارس على قرنه اذا التفت اليه وهو في الاصطلاح ضربا عطف نسق
بحرف وسياتي في باب يلي هذا او عطف بيان بغير حرف واليهما اشار الناظم بقوله
العطف اما ذو بيان او نسق والكلام هنا في عطف البيان واليه اشار الناظم
بقوله والغرض الان بيان ما سبق وسمي بيانا لانه تكرار للاول بمرادفه لزيادة
البيان فكانك عطفته على نفسه وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه
ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة هذا معنى قول الناظم فذو البيان تابع شبه الصفة
حقيقة القصد به منكشفة فخرج بالمشبه للصفة النعت لان المشبه للشيء غير ذلك
الشيء فانه قال تابع غير الصفة وخرج بذكر الايضاح والتخصيص التوكيد والنسق
والبدل والاول وهو ايضاح المعرفة متفق عليه عند البصريين والكوفيين كقوله
اقسم بالله ابو حفص عمر ما ان بها من نقب ولا دبر فعمر عطف بيان على ابي حفص
للايضاح وتقدم في باب العلم شرح هذا البيت وسبب انشاده وقصد قائله
والثاني تخصيص النكرة نقله جمهور البصريين واثبته الكوفيون وجماعة
من البصريين منهم الفارسي وابن جني وجماعة من المتاخرين منهم الزمخشري
وابن عصفور وابن مالك وولده واشار اليه في النظم بقوله فقد يكونان منكرين
كما يكونان معرفين ويجوز ان يكون منه اي منه عطف البيان للنكرة قوله تعالى

مساكين فيمن يقرون كفارة فطعام مساكين عطف بيان على كفارة ويجوزون
صديد وصديد عطف بيان على ما والباقون من البصريين وغيرهم يوجبون
في ذلك البداية بدل كل من كل ويخصون عطف البيان بالمعارف محتجين بان
البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض
النكرات قد تكون اخص من بعض والاخص يبين غير الاخص وعطف البيان
كالنعت يوافق متبوعه في اربعة من عشرة وهي الاعراب الثلثة وهي الرفع والنصب
والجر والافراد والتذكير والتنكير وفروعهن ففرع الافراد التثنية والجمع
وفرع التذكير التانيث وفرع التنكير التعريف تقول جاءني محمد ابو سهل
مرفوع والرفع واحد من ثلثة وهي الرفع والنصب والجر ومفرد والافراد
واحد من ثلثة ايض وهي الافراد والتثنية والجمع ومذكر والتذكير واحد من
اثنين وهما التذكير والتانيث ومنكر والتنكير واحد من اثنين ايض وهما
التنكير والتعريف والى ذلك اشار الناظم بقوله فاولينه من وفاق الاول
ما من وفاق الاول النعت ولى وقول الزمخشري ان مقام ابرهيم عطف بيان على ايات بينات
مخالف لاجماعهم لان البصريين والكوفيين اجمعوا على ان النكرة لا تبين بالمعرفة
وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد المذكر ولا يجوز ان يكون بدلا لانهم نصوا على ان
المبدل منه اذا كان متعددا او كان البدل غير واف بالعدة تعين القطع وانما التقدير
منها مقام ابرهيم او بعضها مقام ابراهيم فهو مبتدا او خبر مبتدا وقوله اي الزمخشري
وقول الجرجاني يشترط في عطف البيان كونه اوضح واخص من متبوعه مخالف لقول
سيبويه في ياهذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان على هذا مع ان الاشارة اوضح واخص من
المضاف الى ذي الاداة لان تخصيصه لاشارته على تخصيص ذي الاداة ومخالف للقياس
ايض لان عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص
النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قاله الشارح نعم لو قيل
يشترط في عطف البيان ان يكون اجلى من المعطوف عليه لكان مذهبا لان
الجلي يبين الخفي ويصح في عطف البيان اذا قصد به ما يقصد بالبدل ان يعرب بدل
كل من كل لما فيه من البيان الا ان امتنع الاستغناء عنه فيمتنع ان يكون بدلا نحو هند قام زيد

خوها واخوها يتعين كونه عطف بيان على زيد ويجوز ان يكون بدلا منه لانه لا يصح
الاستغنا عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبر المبتدا فالجملة الواقعة خبر
لابد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه والرابط هنا هو الضمير المضاف اليه الاخ الذي
هو تابع لزيد فلو اسقط لم يصح الكلام فوجب ان يعرب اخوها بيانا لا بدلا لان البدل
على نية تكرار العامل فكانه من جملة اخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط او امتنع
احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث فالحارث يتعين كونه عطف بيان على زيد
ولا يجوز ان يكون بدلا منه لامتناع احلاله محل الاول اذ لو قيل يا الحارث لم يجز لان
يا وال لا يجتمعان هنا وقوله وهو طالب بن ابي طالب ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا
اعيذكما بالله ان تحدثا لغيد شمس ونوفل يتعين كونهما معطوفين عطف بيان
على اخوينا ويمتنع فيهما البدلية لانهما على تقدير البدلية يحلان محل اخوينا فيكون
التقدير يا عبد شمس ونوفلا بالنصب وذلك لا يجوز لان المنادى اذا عطف عليه
اسم مجرد من ال وجب ان يعطى ما يستحقه لو كان منادى ونوفل لو كان منادى
لقيل فيه يا نوفل بالضم لا يا نوفلا بالنصب وقوله وهو المرار الاسدي انا ابن التارك
البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر يتعين كونه عطف بيان على البكري ولا يجوز
ان يكون بدلا منه لان البدل في نية احلاله محل الاول ولا يجوز لو لم [illegible] يقال انا ابن
التارك بشر لان الصفة المقرونة بال كالتارك لا تضاف الا لما فيه ال كالبكري
ويجوز البدلية في هذا البيت عند الفرا لاجازته اضافة الصفة المقرونة بال الى
جميع المعارف نحو الضارب زيد وليس مذهبه بمرضي عند الجمهور والى ذلك اشار
الناظم بقوله وصالحا لبدلية يرى في غير نحو يا غلام يعمرا ونحو بشر تابع البكري
وليس ان يبدل بالمرضي ومن المستثنيات ان يضاف اسم التفضيل الى عام ويتبع
بقسميه نحو زيد افضل الناس الرجال والنسا لانه لو نوي احلال الرجال محل الناس
لنوي حلال ما عطف عليه وهو النسا محل الناس فيكون التقدير افضل النسا وذلك
لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من يضيف اليه يشترط فيه ان يكون منهم ومن ثم
خطئ من قال انا اشعر الانس والجن ومنها ان يتبع صفة اي بعضا نحو يا ايها الرجل
غلام زيد [illegible] الغلام لان الغلام لو نوي احلاله محل الرجل الرفع لان الرجل في

واجب الرفع لانه صفت اي ومنها ان يتبع مجرورا اي بمفصل نحو بأي الرجلين زيد وعمرو
مررت لانه لو نوي احلال زيد مع عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة اي
المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو اي زيد احسن
يعني اي اجزائه احسن لو عطف علي اي مثلها نحو اي وايك فارس الاحزاب و منها
ان يتبع مجرور كلا بمفصل نحو كلا اخويك زيد وعمرو عندي لانه لو نوي احلال
زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل اخويك لزم اضافة كلا الى مفرق وهي انما تضاف
الى مثنى غير مفرق وشذ كلا اخي وخليلي قال الموضح في الحواشي وهذه المسائل ثم
المستثنيات مبنية على ان البدل كلا بد وان يكون صالحا للاحلال محل الاول و فيه
نظر لانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد جوزوا في انك انت
كون انت توكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان انت وقال ابو سعيد علي بن مسعود
في كتابه المستوفي اولي ما يقال في نعم الرجل زيد ان زيد بدل من الرجل ولا يلزم
ان يجوز نعم زيد انتهى وقال الفخر الرازي وهذا الاستثنا مبني على ان المبدل منه في
حكم الطرح والبدل وهو المعتبر ومذهب سيبويه ان المبدل منه ليس مهدرا بالكلية
لانه قد يحتاج اليه الغرض اخر كقوله زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدره
الاول لم يصح كلامك انتهى ويفترق البيان من البدل بوجوه منها ان البيان لا
يقع ضميرا ولا تابعا لضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير ومنها انه لا
يقع جملة ولا تابعا لجملة ولا فعلا ولا تابعا لفعل ومنها انه ليس في نية احلاله محل
الاول وليس متبوعه في حكم الطرح بخلاف البدل في الجميع والله اعلم هذا باب عطف
النسق بفتح السين بمنسوق من نسقت الشئ نسقا بالتسكين اذا اتيت به
متتابعا وكثيرا ما يسميه سيبويه باب الشركة وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الا... الاتي ذكرها وهو معنى قول النظم تال بحرف متبع عطف النسق فخرج بالمتوسط
المذكورة عدا [illegible] وبتقييد الحرف بالاتي ما بعد اي التفسيرية من نحو قولك مررت
بغضنفر اي اسد فان اسد تابع لغضنفر بتوسط حرف التفسير وهو اي وليس
من الاحرف الاتي ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالاجماع على
الاحق وليس لنا عطف البيان بتوسط الحرف الا هذا وذهب الكوفيون الى ان اي حرف عطف

وهي اي الاحرف الموعود بها نوعان احدهما ما يقتضي التشريك في اللفظ بوجوب الاعراب
في المعنى ايضا مطلقا من غير قيد وهو اربعة الواو والفاء وثم وحتى تقول جاء القوم وزيدا
فزيدا وثم زيدا وحتى زيد فزيد مشارك القوم في اللفظ بالضمة وفي المعنى وهو المجي
والى ذلك اشار الناظم بقوله فالعطف مطلقا بواو ثم فا حتى وذهب الكوفيون الى ان حتى
ليست بعاطفة واما مقيدا بقيد وهو اثنان ام واو فشرطهما في اقتضا التشريك لفظا
ومعنى ان لا يقتضيا اضرابا لان القايل ازيد في الدار ام عمرو عالم بان الذي في الدار هو
احد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد ام مساو للذي قبلها في الصلاحية
لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو بواسطة ام فقد
شركهما في المعنى كما شركهما في اللفظ وكذلك او شركت ما بعدها لما قبلها فيما جي بها
لاجله من شك او تخيير او غيرهما فان اقتضيا اضرابا كانا مشتركين في اللفظ لا
في المعنى كما ذكر في التسهيل وسياتي بيان ذلك وذهب الجمهور الى ان او وام مشتركان
في اللفظ لا في المعنى دايما والصحيح عند ابن مالك الاول والثاني ما يقتضي التشريك
في اللفظ دون المعنى اما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله وهو بل عند الجميع من النحويين
نحو ما قام زيد بل عمرو ولكن عند سيبويه وموافقيه نحو ما قام زيد لكن عمرو ثم اختلف
هولاء القايلون بان لكن من حروف العطف على ثلثة اقوال احدها انها لا تكون عاطفة
الا اذا لم يدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي والثاني انها عاطفة ولا تستعمل
الا بالواو والواو زايدة قبلها لزوما وصححه ابن عصفور وزعم انه كلام سيبويه محمول عليه
والثالث انها عاطفة فقدم منها الواو او لا وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس
الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة واما لكونه بالعكس وهو ان ينفي عما بعده ما
ثبت لما قبله وهو لا عند النحاة الجميع نحو جا زيد لا عمرو وليس عند البغداديين.
كما نقله ابن عصفور ونقله ابو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين وجرى عليه
في التسهيل كقوله وهو لبيد واذا اقرضت قرضا فاجزه انما يجزي الفتى ليس الجمل
برفع الجمل عطفا على الفتى وخرجه المانعون على حذف خبر ليس للعلم به والاصل ليس
الجمل والى ذلك اشار الناظم بقوله واتبعت لفظا فحسب بل ولا لكن فصل في كيفية
استعمال حروف العطف وبيان معانيها اما الواو فلمطلق الجمع بين المتعاطفين

غير دلالة على الترتيب وعدمه على الصحيح خلافاً للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين
وقطرب من البصريين في زعمهم انها تفيد الترتيب والتعبير بمطلق الجمع مساو للتعبير
بالجمع المطلق من حيث المعنى ولا التفات لمن غاير بينهما بالاطلاق والتقييد وتطاول
الناس في الخلاف في ذلك حتى افرد بالتصنيف فاذا ثبت انها لمطلق الاجتماع في الحكم
فتعطف متاخراً في الحكم على متقدم عليه نحو ولقد ارسلنا نوحاً وابراهيم فابراهيم معطوف
على نوح عطف متاخر على متقدم وتعطف متقدماً في الحكم على متاخر نحو كذلك يوحي اليك
والى الذين من قبلك الله فالذين معطوف على الكاف مع اعادة الجار عطف متقدم على متاخر
وتعطف مصاحباً للمعطوف عليه في الحكم نحو فانجيناه واصحاب السفينة فاصحاب السفينة
معطوف على الهاء عطف مصاحب والى ذلك اشار الناظم بقوله فاعطف بواو لاحقاً او
سابقاً في الحكم او مصاحباً موافقاً فهذه ثلث مراتب وهي مختلفة في الكثرة والقلة
فمجيئها للمصاحبة اكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فيكون عند الاحتمال والتجرد
من القراين للمعية بارجحية وللتاخر برجحية وللناخر برجحان وللتقدم بمرجوحية هذا
مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث وانفردت الواو من بين سائر حروف
العطف بانها تختص باحد وعشرين حكماً الاول انها تعطف اسماً على اسم لا يكتفي الكلام
بدونه اي بالاسم المعطوف عليه كاختصم زيد وعمرو وتضارب زيد وعمرو واصطف زيد
وعمرو وسواء زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو فالمعطوف عليه في هذه الامثلة
وهو زيد لا يكتفي الكلام به فلا يقال اختصم زيد وتضارب زيد واصطف زيد
وسوى زيد وجلست بين زيد اذ الاختصام والتضارب والاصطفاف والمساواة
والبينية من المعاني النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعداً والواو لمطلق الجمع
فلذلك اختصت بها بخلاف غيرها من حروف العطف والى ذلك يشير قول الناظم
واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه ومن هنا اي من هذا المكان وهو اختصاص
الواو بذلك قال الاصمعي بفتح الميم في قول امرئ القيس لسقط اللوى بين الدخول فحومل
بالفاء في احدى الروايتين الصواب ان يقال بين الدخول وحومل بالواو على الرواية المشهورة
وهي اقيس لان البينية لا يعطف فيها بالفاء لانها تدل على الترتيب وحجة الجماعة
السماع واختلفوا في التخريج فقال يعقوب بن سكيت انه على حذف مضاف وان التقدير

بين اهل الدخول فحومل وقال خطاب المارديّ انه على اعتبار التعدد حكما لان الدخول
مكان يجوز ان يشتمل على امكنة متعددة كما تقول قعدت بين الكوفة تريد بين
دورها واماكنها وان التقدير بين اماكن الدخول فاماكن حومل فهو بمنزلة اختصم الذين في
فالمرون اذا كان كل فريق منهم خصما لصاحبه قال وهذا اصح من ان يجعل شاذا
اذا ثبتت الرواية انتهى والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء موضعان وسقط
بكسر السين المهملة ما تساقط من الرمل واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج
ويلتوي فان قلت قد قدمت ان المساواة من المعاني النسبية التي لا يعطف
فيها الا بالواو وقد جاء العطف فيها بام كقوله تعالى سواء عليهم أانذرتهم ام لم
تنذرهم قلت اجيب عنه بان هذا الكلام منظور فيه الى الحالة الاصلية اذ الاصل
سواء عليهم الانذار وعدمه فالعاطف بطريق الاصالة انما هو الواو قاله الموضح
في الحواشي الثاني مما تنفرد به الواو عطف سببي على اجنبي في الاشتغال ونحو نحو
زيدا ضربت عمرا واخاه وزيد مررت بقومك وقومه الثالث عطف ما تضمنه
الاول اذا كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى الرابع
عطف الشيء على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا الخامس عطف عامل قد حذف وبقي
معموله نحو والذين تبوؤا الدار والايمان السادس جواز فصلها من معطوفها بظرف
وعديله نحو ومن خلفهم سدا السابع جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة
نحو قوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثلثا لست عنها بمرعوي وقيل لا
تختص الواو بذلك بل الفاء وثم واو ولكن كذلك قاله التفتازاني الثامن جواز
العطف على الجوار في الجر خاصة نحو وارجلكم في قراءة ابي عمرو وابي بكر وابن
كثير وحمزة والتاسع جواز حذفها اذا امن اللبس كقوله كيف اصبحت كيف امسيت
العاشر ايلاؤها لا اذا عطفت مفردا بعد نهي نحو فلا الهدي ولا القلايد او نفي
نحو فلا رفث ولا فسوق او مؤول بنفي نحو ولا الضالين الحادي عشر ايلاؤها
اما مسبوقة بمثلها غالبا اذا عطفت مفردا نحو اما العذاب واما الساعة الثاني
عشر عطف العقد على النيف نحو احد وعشرين الثالث عشر عطف النعوت المفرقة مع
اجتماع منعوتها كقوله على ربعين مسلوب وبال الرابع عشر عطف ما حقه التثنية

الجمع كقوله الفرزدق ان الزرية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد الخامس عشر عطف
العام على الخاص نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات
واما عكسه واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح ينشاركها فيه حتى نحو مات
الناس حتى الانبيا فانها عاطفة خاصا على عام قاله في المغني السادس عشر اقترانها بلكن
نحو ولكن رسول الله السابع عشر امتناع الحكاية معها فلا يقال ومن زيدا بالنصب
حكاية لمن قال رايت زيدا الثامن عشر العطف لتلقين نحو قوله تعالى من امن منهم بالله
واليوم الاخر قال ومن كفر التاسع عشر العطف في التحذير والاغراء نحو ناقة الله و
سقياها ونحو المروة والنجدة العشرون عطف السابق على اللاحق نحو كذلك يوحي اليك
والى الذين من قبلك الله الحادي والعشرون عطف اي على مثلها كقوله اي واي فارس
الاحزاب واما الفا فللترتيب المعنوي وهو ان يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى
خلقك فسواك وقد تكون للترتيب الذكري والمراد به ان يكون وقوع المعطوف بها
بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا الا ان معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول واكثر
ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو فقد سالوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله
جهرة والتعقيب وهو ان يكون المعطوف بها متصلا بلا مهلة نحو اماته فاقبره وتعقيب
كل شيء بحسبه الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان كانت
مدة متطاولة ودخلت بصرة فبغداد اذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين وكثيرا ما تقتضي
الفا ايضا التسبيب وهو ان يكون المعطوف بها متسببا عن المعطوف عليه ان كان
المعطوف بها جملة او صفة فالاول نحو فوكزه موسى فقضى عليه والثاني لآكلون من شجر
من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم واعترض على المعنى الاول وهو الترتيب
المعنوي بقوله تعالى اهلكناها فجاءها باسنا فان الهلاك متاخر عن مجيء الباس في المعنى
وهو متقدم في التلاوة وذلك ينافي الترتيب قاله الفرا واعترض ايضا بنحو توضا
فغسل وجهه ويديه ومسح راسه ورجليه الحديث فان غسل الاعضا الاربعة متقدم
في المعنى ومتاخر في الحديث فلو كانت الفا للترتيب لما حسن ذلك والجواب من وجهين
احدهما ان المعنى على اضمار الارادة والتقدير اردنا اهلاكها فجاءها باسنا فمجيء الباس
مرتب على الارادة واراد الوضوء فغسل وجهه فغسل الاعضاء الاربعة مترتب على

ارادة الوضوء الوجه الثاني ان الفا فيها للترتيب الذكري لا المعنوي والحاصل ان الجمهور
يقولون بافادتها الترتيب مطلقا والفرا يمنع ذلك مطلقا وقال الجرمي لا ترتيب
في البقاع ولا في الامطار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان
كذا اذا كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد واعترض على المعنى الثاني وهو التعقيب
بقوله تعالى الذي اخرج المرعى فجعله غثاء احوى فان اخراج المرعى لا يعقبه جملة
غثاء احوى اي يابسا اسود والجواب من وجهين احدهما ان جملة فجعله غثاء
معطوفة على جملة محذوفة وان التقدير فمضت مدة فجعله غثاء احوى والثاني بان
الفا نابت عن ثم والعين ثم جعلناه غثاء كما جا عكسه وهو نيابة ثم عن الفا كقوله جرى
في الانابيب ثم اضطرب فاضطرب وتنبيها قريبا والى افادة الفا للترتيب والتعقيب
اشار الناظم بقوله والفا للترتيب باتصال وتختص الفا بانها تعطف على الصلة
ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من العايد على الموصول والى ذلك الاشارة بقول الناظم
واخصص بفا عطف ما ليس صلة على الذي استقر انه الصلة نحو اللذان يقومان
فيغضب زيد اخواك فاللذان مبتدا وهو اسم موصول وجملة يقومان صلته وجملة
يغضب زيد معطوفة على جملة يقومان الواقعة صلة وكان القياس ان لا يصح العطف
لخلوها عن ضمير يعود على الموصول لانها رفعت الظاهر وهو زيد لكنها لما عطفت
بالفا صح ذلك لان ما في الفا من معنى السببية اغنى عن الضمير لان الفا تجعل ما بعدها
مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لاشعارها بالسببية فكانك قلت اللذان ان
يقومان يغضب زيد اخواك واخواك خبر اللذان وعكسه وهو ان الفا تعطف
ما يصلح ان يكون صلة على ما لا يصلح لان يكون صلة نحو الذي يقوم اخواك
فيغضب هو زيد فالذي مبتدا ويقوم اخواك جملة فعلية صلة الذي وهي لا تصلح
ان تكون صلة لخلوها عن ضمير عايد على الموصول والذي سوغ ذلك عطف
جملة يغضب هو عليها لاشتمالها على العايد الى الموصول وهو الضمير المرفوع
بيغضب وانما ابرز لان الفعل كالوصف اذا جرى على غير من هو له ورفع
ضميرا وجب ابرازه وزيد خبر الذي ومثل ذلك جار في الخبر والصفة والحال فيعطف
على جملة الخبر ما لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عايد على المبتدا وعكسه فالاول

550

نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فجملة تصبح الارض بالرفع معطو
على جملة انزل الواقعة خبرا ان وكان القياس انه لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود
على اسم ان اذ المعطوفة على الخبر خبر ولكنها لما قرنت بالفا ساغ ذلك والثاني نحو قوله
وهو ذو الرمة غيلان وانسان عيني يحسر الما تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق فانسان
عيني مبتدا ومضاف اليه ويحسر الما بالرفع خبر المبتدا وهو لا يصلح كونه خبرا لخلوه من
عايد يعود على المبتدا الرفع الظاهر وهو الما ولكن سوغ ذلك عطف فيبدو وعليه
ومضاف اليه ويحسر الما بالرفع خبر المبتدا وهو لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عايد يعود
على المبتدا الرفع الظاهر وهو الما ولكن سوغ ذلك عطف فيبدو عليه فانه مشتمل
على ضمير مستتر فيه يعود على المبتدا هذا قول ابن عصفور وقال المرادي في باب المبتدا
النحويون ان الجملتين اذا عطفت احدهما على الاخرى بالفا التي للسببية ينزلها منزلة
الشرط والجزا فاكتفي بضمير واحد في احديهما كما يكتفى بضمير واحد في جملة الشرط والجزا
فاذا قلت زيد جا عمرو فاكرمته فالارتباط وقع بالضمير الذي في الثانية نص على ذلك
ابن ابي الربيع قال لانهما نزلتا منزلة زيد لما جا عمرو اكرمته فالاخبار اذا انما هو
بمجموعها والرابط انما هو الضمير انتهى كلام المرادي وقال الموضح في المغني كذا قالوا
البيت يحتمل ان يكون اصله يحسر الما عنه اي ينكشف عنه ونقل المكودي في باب
المضافة عن بعض النحاة انه جاز حذف ان الشرطية وانما اذا حذفت ارتفع المضارع
واستشهد له بهذا البيت وانسان العين هو المثال الذي يرى في السواد يحسر
بالحا المهملة يغور من قولهم حسر البحر اذا غار ويجم بالجيم من الجموم وهو الكثرة
ويغرق معطوف على يجم والمعنى ان الما اذا غار ظهر انسان العين واذا كثر غرق
واستتر ويعطف على الصفة ما لا يصلح كونه صفة لخلوه من عايد على الموصوف
وعكسه فالاول نحو مررت برجل يبكي فيضحك عمرو والثاني نحو مررت برجل
يبكي عمرو فيضحك هو ويعطف على الحال ما لا يصلح كونه حالا لخلوه من عايد
يعود على صاحب الحال وعكسه فالاول نحو عهدت زيدا يغضب فيطير الذباب و
الثاني نحو عهدته يطير الذباب فيغضب هو هذا وقد قال في المغني ويجب ان يدعى
ان الفا في ذلك كله قد اخلصت لمعنى السببية واخرجت عن العطف كما ان الفا كذلك في

جواب الشرط انتهى واما ثم فالترتب والتراخي على الاصح فيهما والى ذلك اشار الناظم
بقوله وثم للترتيب في انفصال نحو فاقبره ثم اذا شاء انشره وزعم قوم انها لا تفيد الترتيب
تمسكا بنحو قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها في الزمر واجيب فان ثم
فيها بمعنى الواو بدليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها في الاعراف والقصة
واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تتخلف عن التراخي بدليل قولك اعجبني ما صنعت اليوم ثم
ما صنعت امس اعجب لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبارين
وجعل منه ابن مالك ثم اتينا موسى الكتاب تماما الآية قال في المغني والظاهر ان ثم فيه واقعة
موقع الفاء وقد توضع ثم موضع الفاء كقوله وهو ابو داود وجارية بن الحجاج كهز الرديني
تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب ذا الهز متى جرى في انابيب الرمح يعقبه الاضطراب
ولم يتراخ عنه قال في المغني واعترضه قريبه فقال والظاهر انه ليس كذلك بل الاضطراب
والجري في زمن واحد وجوابه ان الترتيب يحصل في لحظات لطيفة والرديني صفة
للرمح يقال رمح رديني وقناة ردينية قال الجوهري وزعموا انه منسوب الى امراة
تسمى ردينة كانت تقوم القناة بخط هجر والعجاج بفتح العين الغبار والانابيب
جمع انبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب واما حتى فالعطف بها قليل عند البصريين
والكوفيون ينكرونه بالكلية ويحملون نحو جاء القوم حتى ابوك ورايت القوم حتى
اباك ومررت بالقوم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل
والعطف بحتى شرطه اربعة امور احدها كون المعطوف اسما لا فعلا لانها منقولة من حتى
الجارة وهي لا تدخل على الافعال فلا يجوز على العطف اكرمت زيدا بكل ما اقدر عليه
اقمت نفسي خادماله وبخل على زيد بكل شيء حتى منعني دانقا واجازه ابن السيد
الثاني كونه ظاهرا لا مضمرا كما كان ذلك شرط مجرورها فلا يجوز قام الناس حتى
انا ولا ضربت القوم حتى اياك وهذا الشرط ذكره ابن هشام الخضراوي قال
في المغني ولم اقف لغيره والثالث كونه بعضا من المعطوف عليه اما بالتحقيق بان يكون
جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها او فردا من جمع نحو قدم الحجاج حتى المشاة او نوعا
من جنس نحو اعجبني التمر حتى البرني او بعضا بالتاويل كقوله وهو ابن مروان النحوي في قصة
المتلمس حين فر من عمرو بن هند لما اراد قتله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها

فيمن نصب نعله ما قبلها وهو القى الصحيفة والزاد في تاويل القى ما يثقله ونعله بعض
ما يثقله قال ابو البقى فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل ان يكون منصوبا
بفعل محذوف يفسره القاها فالقاها على الاول توكيد وعلى الثاني تفسير
واما من رفع نعله فعلى الابتدا والقاها خبره واما من جرها فعلى ان حتى جارة و
القاها توكيد وكان من قصة المتلمس انه وطرفه هجيا عمرو بن هند ثم مدحاه بعد
ذلك فكتب لكل منهما صحيفة الى عامله بالحيرة وامر فيها بقتلهما وختمها و
اوهمهما انه كتب لهما بصلة فلما دخلا الحيرة فتح المتلمس بالصحيفة وفهم
ما فيها فالقاها في نهر الحيرة وفر الى الشام واما طرفة فابى ان يفتحها ودفعها
الى العامل فقتله او شبيها بالبعض في شدة الاتصال كقولك اعجبتني الجارية
حتى كلامها ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية حتى ولدها لان ولدها ليس جزءها
ولا شبيها به بخلاف كلامها فانه لشدة اتصاله بها صار كجزئها وضابط ذلك
انه يحسن الاستثناء المتصل حسن نحو حتى وان لم يحسن امتنع الا ترى انه
يحسن ان يقول اعجبتني الجارية الا كلامها تنزيلا لكلامها منزلة بعضها ويمتنع و
ان يقال اعجبتني الجارية الا ولدها على ارادة الاتصال لان مسمى الجارية لا يتناول
ولدها لان شرط الاستثناء المتصل ان يتناول ما قبل اداته ما بعدها نصا
وهذا ليس كذلك فلا يحسن استثناؤه فلا يصح عطفه بحتى والرابع كونه غاية
لما قبلها في زيادة حسية مرجعها الى الحس والمشاهدة نحو فلان يهب الاعداد الكثيرة
حتى الالوف فان الالوف غاية الاعداد في الزيادة الحسية او في زيادة معنوية مرجعها
الى المعنى نحو مات الناس حتى الانبياء والملوك فان الانبياء والملوك غاية الناس في
الزيادة المعنوية وهو الاتصاف بالنبوة والملك او في نقص حسيا ومعنوي كذلك
فالاول نحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة فان مثقال الذرة غاية في النقص
الحسي الثاني نحو غلبك الناس حتى الصبيان او النساء فان الصبيان والنساء في غاية
النقص المعنوي وهو الاتصاف بالصبا والانوثة والتحقيق كما قال في المطول
ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى وبالعكس
ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته الاجزاء

الآخر نحو مات كل اب حتى آدم وفي اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء وفي زمان
واحد نحو جاء في القوم حتى زيدا اذا جاؤك معا وزيدا اضعفهم وعلم من كلام
الموضح انه لو لم يكن ما بعد حتى من جنس ما قبلها تحقيقا او تاويلا او شبيها
او كان كذلك ولكنه لم يكن غاية له او كان غاية ولم يكن يدل على زيادة
او نقص حسيين او معنويين امتنع العطف بحتى فلا يجوز كلمت العرب حتى العجم
لاختلاف الجنس وكخرج الفرسان حتى فلان وهو من وسط الفرسان
لفقد الغاية لان الغاية لا تكون الا في الاطراف العالية او السافلة ولا جاء القوم
حتى زيد اذا لم يتصف بزيادة ولا نقص من رفعة والى ذلك اشار الناظم
بقوله بعضا بحتى اعطف على كل ولا يكون الا غاية الذي تلا وبقي عليها شرط
اخر وهو ان يكون شريكا في العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر
بالنصب قاله الموضح في الحواشي واما ام فقسمان منقطعة وستأتي ومتصلة والمسبوقة
اما بهمزة التسوية سواء وجدت لفظة سواء او لا المسبوقة بهمزة التسوية هي الداخلة
على جملة بحيث تكون الهمزة مع الجملة في محل المصدر فتكون الجملة المسبوقة
بهمزة التسوية هي والجملة المعطوفة عليها فعليتين نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم
لم تنذرهم اي سواء عليهم الانذار وعدمه واسميتين كقوله ولست
ابالي بعد فقدي مالكا أموتي ناء ام هو الآن واقع اي لست ابالي بعد موتي ام وقوعه
الآن ومختلفين بان تكون المعطوفة عليها فعلية والمعطوفة اسمية نحو سواء عليكم
أدعوتموهم ام انتم صامتون اي سواء عليكم دعاؤكم اياهم ام صمتكم او بالعكس
نحو ما ابالي ازيد قاعد ام قام اي ما ابالي بقعوده ام قيامه واما مسبوقة بهمزة يطلب
بها وبام التعيين لاحد الشيئين لحكم معلوم الثبوت فاذا قيل ازيد عندك
ام عمرو قيل في الجواب زيد او قيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين وتقع
ام المسبوقة بهمزة التعيين بين مفردين متوسط بينهما ما لا يسأل عنه نحو أأنتم
اشد خلقا ام السماء او متأخر عنهما ما لا يسأل عنه نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما
توعدون فالسؤال في الآية الاولى وقع عن المسند اليه ولم يسأل عن المسند
وفي الثانية بالعكس فوسط ما لا يسأل عنه في الآية الاولى وهو اشد خلقا واخر في الثانية

وهو

وهو ما توعدون وذلك لان شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها احد
احدهما ويلي ام المعادل الآخر ليفهم السامع من اول الامر الشيء المطلوب تعيينه
اذا استفهمت عن تعيين المبتدا دون الخبر ازيد قايم ام عمرو وان شئت قلت
ازيد ام عمرو قايم فتوسط الخبر او تؤخره لانه مسؤول عنه وتقول اذا استفهمت
عن تعيين الخبر دون المبتدا اقايم زيد ام قاعد وان شئت قلت اقايم ام
قاعد زيد فتوسط المبتدا او تؤخره لانه غير مسؤول عنه ويقع بين جملتين
فعليتين ليستا في تاويل مفردين كقوله وهو زيادة بن حمل بفتح المهملة
والميم فقمت للطيف مرتاعا فارقني فقلت اهي سرت ام عادني حلم لان التي
هي الواقعة بعد الهمزة فاعلا بفعل محذوف يفسره سرت لان همزة الاستفهام بالفعل
اولى من حيث ان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها متجددة واما
عن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب في باب الاشتغال نحو ازيدا ضربته و
المراد بالطيف هنا خيال المحبوبة التي رآه في النوم والمرتاع الخايف وارقني اسهرني
واهي بسكون الها بعد الهمزة وسرت سارت ليلا وعادني جاءني بعد اعراضه عني
الحلم بضمتين رويا النوم قال ابن الحاجب يريد اني قمت من اجل الطيف منتبها
مذعورا للقائه وارقني لما لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتبت هل كان الاجتماع على
التحقيق او كان في المنام واسميتين كقوله وهو الاسود بن يعفر التميمي لعمرك ما ادري
وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث منقر فشعيث في الموضعين بالتصغير
اوله شين معجمة واخره ثاء مثلثة اسم وهو مبتدا وابن خبره ولهذا يكتب بالالف والجملة
في موضع النصب بادري وهو معلق عنها بالاستفهام والاصل اشعيث بالهمزة في
اوله والتنوين في اخره فحذفت الهمزة والتنوين منهما للضرورة بناء على انه مصروف
نظرا الى الحي بدليل الاخبار عنه بابن ويحتمل ان يكون ممنوع الصرف نظرا الى القبيلة
والاخبار بابن لا يمنع من ذلك لجواز رعاية التذكير وضده باعتبارين قال السيرافي
لانه يهجو هذه القبيلة فيقول لم تستقر على اب لان بعضا يعزوها الى منقر وبعضا
يعزوها الى سهم انتهى والمعنى لا ادري اي النسبين هو الصحيح نسب شعيث ابن سهم ام
نسب شعيث منقر وسهم بفتح السين المهملة وسكون الهاء ومنقر بكسر الميم وسكون

...ن بميم وسكون النون النون وكسر القاف وبالراء قبيلتان واستغني عن
...ف الهمزة في هذا البيت وعن شرح قول النظم وربما حذفت الهمزة ان كان خفا
المعنى بحذفها امن ومختلفين نحو انتم تخلقونه ام نحن الخالقون لان الارجح
كون انتم فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور قاله في المغني والحاصل ان ام المتصلة
منحصرة في نوعين لانها اما ان يتقدم عليها همزة التسوية او همزة يطلب بها
وبام التعيين وانما سميت في هذين النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها
لا يستغني باحدهما عن الاخر وقيل لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة
الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى اي ورجح هذا على الاول بان اعتبار
هذا المعنى راجع اليها بانفسها لا الى امر خارج عنها بخلاف الاول فان الاتصال فيه انما هو
بين السابق واللاحق فاطلاق الاتصال عليها انما هو باعتبار متعاطفيها الذين
المتصلين بها فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وعورض بان الوجه الثاني
انما ياتي في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا همزة التسوية فيترجح الاول لشموله
النوعين وعليه اقتصر في المغني وتسمى ايضا في النوعين معادلة لمعادلة الهمزة في
افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان
من اربعة اوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى
معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر
وثالثها ورابعها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين وان
الجملتين لا تكونان معها الا في تاويل المفردين كما مر وليست تلك كذلك والى نوعي
الاتصال اشار الناظم بقوله وام بها اعطف بعد همز التسوية او همزة عن لفظ اي
مغنية وام المنقطعة هي الخالية من ذلك المذكور في المتصلة فلا يتقدم عليها همزة
التسوية ولا همزة يطلب بها وبام التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين
جملتين مستقلتين ولا يفارقها معنى الاضراب عند الجمهور والى ذلك اشار
الناظم بقوله وبانقطاع وبمعنى بل وفت ان تك مما قيدت به خلت وقد تقتضي
مع ذلك الاضراب استفهاما حقيقيا وهي الطلب نحو قول العرب انها لابل ام شاء اي بل اهي
شاء والابل اسم جمع والشاء ليس جمع شاة في اللفظ ولكنه جمع لا واحد له من لفظه قال ابو

وشاء خبر لمبتدأ محذوف اي بل اهي شاء فالهمزة داخلة على جملة وانما قدرنا بعدها مبتدأ لانها لا تدخل على المفرد لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل
الا على جملة ومن خلافا لابن جني وادعى ابن مالك انها
قد تدخل على المفرد وحمل قولهم انها لابل ام شاء على ظاهره دون تقدير مبتدأ
واستدل بانه قد سمع ان هناك لابلا ام شاء بالنصب وهذا لا يعرف الا من جهته وان
سلم فالتاويل ممكن بان تكون متصلة وحذفت الهمزة او منقطعة وانتصب شاء بمحذوف
اي ام اري شاء او استفهام انكاريا كقوله تعالى ام له البنات ولكم البنون اي بل اله البنات
اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى عن ذلك
وقد لا تقتضيه اي لا تقتضي ام المنقطعة الاستفهام البتة لا حقيقيا ولا انكاريا
نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور اي بل هل تستوي ولا يقدر
بل اهل اذ لا يدخل الاستفهام على استفهام وقول الشاعر فليت سليمي في المنام ضجيعتي
هنالك ام في جنة ام جهنم اي بل جهنم ولا تقديره بل في جهنم اذ لا معنى للاستفهام
لانه للتمني ونقل ابن الشجري جميع البصريين ان ام ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان
الكوفيين خالفوهم في ذلك انتهى وهذه الاية والبيت يشهدان للكوفيين
بان ام فيهما بمعنى بل خاصة كما انها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الاخطل كذبتك
عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا قال ابو عبيدة او المعنى
هل رايت واما او فانها بعد الطلب للتخيير بين المتعاطفتين نحو تزوج زينب او اختها
او للاباحة نحو جالس العلماء او الزهاد والفرق بينهما اي بين التخيير والاباحة امتناع
الجمع بين المتعاطفين في التخيير فلا يجوز ان يجمع بين زينب واختها في التزويج
لامتناع الجمع بين الاختين وجوازه اي الجمع بين المتعاطفين في الاباحة فيجوز
ان يجمع بين العلماء والزهاد في المجالسة وبعد الخبر وهو مقابل الطلب اي
الكلام الخبري الذي من شانه ان يحتمل الصدق والكذب للشك من المتكلم
نحو لبثنا يوما او بعض يوم فلبثنا كلام خبري واو للشك من القائلين ذلك
او للابهام على المخاطب نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فانا واياكم
لعلى هدى كلام خبري او في ضلال مبين للابهام فيكون للشاهد في الثانية وقال

وقال في المغني الشاهد في الاولى وقال الدماميني الشاهد في الاولى والثانية والمعنى
وان احد الفريقين منا ومنكم الثابت له احد الامرين كونه على هدى او كونه
في ضلال مبين اخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبده
فهو على هدى وان من عبد غيره من جماد وغيره فهو في ضلال مبين انتهى
و بعد الاجمال نحو وقالوا كونوا هودا او نصارى فقالوا الكلام خبري وهو
مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى فذكر الفريقين على الاجمال
بالضمير العائد اليهما ثم نقل ما قاله كل فريق اي قالت اليهود كونوا هودا وقالت
النصارى كونوا نصارى فاو لتفصيل الاجمال في فاعل قالوا وهو الواو والثاني
[illegible] اسم وفعل وحرف قاله ابن مالك في الخلاصة واصلها وعدل عنه في
التسهيل وشرحه الى التفريق المجرد وللاضراب كبل مطلقا عند الكوفيين و
ابي الفارسي وابن برهان نحو انا اخرج ثم تقول او اقيم اضربت عن الخروج ثم
اثبت الاقامة وكانك قلت لا بل اقيم حكى الفراء اذهب الى زيد او دع ذلك فلا
تبرح اليوم نقله في شرح الكافية ونقل ابن عصفور عن سيبويه انه اثبت
لاو الاضراب بشرطين تقدم نفي او نهي وتكرير العامل نحو ما قمت زيدا او لست عمرا
ولا تضرب زيدا ولا تضرب عمرا وتكون او بمعنى الواو عند الكوفيين والاخفش
والجرمي وذلك عند امن اللبس كقوله وهو حميد بن ثور الهلالي قوم اذا
اسمعوا الصراخ رايتهم ما بين ملجم مهره او سافع اي وسافع لان البينية من
المعاني السببية التي لا يعطف فيها الا بالواو كما تقدم ويحتمل ان تكون او لاحد
الامرين على بابها والمراد بين فريق ملجم وفريق سافع على حد اجلس بين العلماء
او الزهاد والصريخ صوت المستصرخ والملجم هو الجاعل اللجام في محله من الفرس
والسافع بالسين المهملة هو الاخذ بناصية فرسه ومنه لنسفعا بالناصية
والى معانيها اشار الناظم بقوله خير ابح قسم باو وابهم واشكك واضراب بها ايضا
نمي وربما عاقبت الواو اذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا وزعم اكثر النحويين اما الثانية في
الطلب والخبر فالاول نحو تزوج اما هندا واما اختها والثاني نحو جاءني اما زيد واما عمرو
م في العطف والمعنى فتكون بعد الطلب للتخيير والاباحة وبعد الخبر للشك والابهام

للتفصيل

للتفصيل نحو اما شاكرا واما كفورا وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة
والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثل او في القصد اما الثانية وقال ابو علي و
ابنا كيسان وبرهان بفتح البا والمنع من الصرف وهي مثلها في المعنى وتقدم لا في العطف
وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها الحرف قال ابن عصفور ويؤيد قولهم
انها مخالفة للواو العاطفة لزوما والعاطف لا يدخل على العاطف ومما قاله وهو
سعيد بن قرطة الاحوص خلافا للجوهري باليتما امنا شالت نعامتها ايما الى
جنة ايما الى نار فسانحذف الواو وكذا فتح همزتها وابدال ميمها الاولى يا انشاد
ان ايضا على سبيل الاجتماع والا فتح همزتها لغة تميمية وقيسية واسدية و
شالت نعامتها كناية عن موتها فان النعامة باطن القدم وشالت ارتفعت
ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس راسه وظهرت نعامة قدمه ولا خلاف
في ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد و
اما عمرو ونحو رايت اما زيدا واما عمرا واما لكن فعاطفة خلافا ليونس وتبعه
ابن مالك في التسهيل وانما تعطف بشروط ثلاثة افراد معطوفها وان تسبق بنفي او نهي
عند البصريين واليه اشار في النظم بقوله واول لكن نفيا او نهيا وان لا تقترن
بالواو وعند الفارسي والاكثرين فالنفي نحو مامررت برجل صالح لكن طالح بالجر
بما فقيل عطف على صالح وقيل بجار مقدر اي لكن مررت بطالح و
جاز ابقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه لتقدم ذكره والنهي نحو لا يقم زيد
لكن عمرو وهي حرف ابتداء جيء به لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة ان تليها جملة
لعدم افراد معطوفها كقوله وهو زهير بن ابي سلمى بضم السين ان ابن ورقاء لا تخشى
بوادره لكن وقايعه في الحرب تنتظر فوقايعه مبتدا وتنتظر خبره ولكن الداخلة على هذه
الجملة حرف ابتداء وابن ورقاء بالمد هو الحارث الصيداوي وبوادره جمع
بادرة وهي الحدة او تلت لكن واوا فهي حرف ابتداء ايضا وليست بعاطفة لان من شرط عطفها
ان لا تقترن بالواو نحو ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله فلكن حرف ابتداء
ورسول الله خبر لكان المحذوفة اي ولكن كان رسول الله وليس رسول الله المنصوب معطوفا
بالواو والداخلة على لكن على ابا احد من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب يونس من كون لكن

حرف استدراك والعاطف الواو ولان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والايجاب
لان المعطوف عليه هنا منفي والمعطوف موجب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو
فيجوز تخالفهما ايجابا وسلبا نحو ما قام زيد وقام عمرو وقام زيد ولم يقم عمرو وزعم
ابن ابي الربيع ان لكن حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول
سيبويه او سبقت بايجاب نحو قام زيد ولكن عمرو لم يقم فلكن حرف ابتداء واستدراك
وعمرو مبتدا ولم يقم خبره ولا يجوز ولكن عمرو بالا فراد على انه معطوف على زيد لفوات
شرطه وهو النفي او النهي خلافا للكوفيين في اجازتهم ذلك وليس بمسموع
وامالا فيعطف بها بشرطين افراد معطوفها وان تسبق بايجاب وامر ونفي او نهي
ومعناها بعد الاولين وهما الايجاب والامر سلب الحكم عما قبله حتى كانه مسكوت عنه
ولم يحكم عليه بشيء وجعله لما بعدها كقام زيد بل عمرو ولم يقم زيد بل عمرو فالقيام
في المثالين ثابت لعمرو ومسلوب عن زيد ومعناها بعد الاخرين وهما النفي والنهي
تقرير حكم ما قبلها من نفي ونهي على حاله وجعل ضده لما بعدها كلا الكن بل كقوله
ما كنت في منزل ربيع بل ارض لا يهتدي بها والى ذلك اشار الناظم بقوله وبل كلكن
بعد مصحوبيها كلم اكن في مربع بل تيها فتقرر نفي الكون في منزل الربيع عن نفسه
وتثبت لها الكون في ارض لا يهتدي بها ولا يقم زيد بل عمرو فيقرر نهي زيد عن القيام ويأمر
عمروا بالقيام واجاز المبرد وعبد الوارث مع هذا كونها ناقلة معنى النهي والنفي لما بعدها
فيجوز على قوله وقول عبد الوارث ما زيد قايما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا
واستعمال العرب على خلاف ما اجازاه ويلزمهما ان لا يعمل ما في قايما شيئا لان شرط عملها
بقا النفي في المعمول وقد انتقل عنه ومذهب الجمهور انها لا يفيد نقل حكم ما قبلها لما
بعدها الا بعد الايجاب والامر والى ذلك اشار الناظم بقوله وانقل بها للثان حكم
الاول في الخبر المثبت والامر الجلي نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمروا قال المرادي
تبعا للشارح فهي في ذلك لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها
انتهى فالقايم عمرو دون زيد والمامور بضربه عمرو دون زيد وتزاد لا قبل
بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي فالاول كقوله
وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة او افول والثاني كقوله وما هجرتك

لا بل

فيها ايضا
لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخي لا الى اجل واما ان يعطف بها فيشترط لها ثلثة قوله شروط
تقدم ايجاب او امر اتفاقا فالاول كهذا زيد لا عمرو والثاني نحو اضرب زيدا لا عمرا واذا
نداء
سيبويه او نداء خلافا لابن سعدان بفتح السين في منعه ذلك وزعمه انه ليس من
كلام العرب نحو يا ابن اخي لا ابن عمي الثاني ان لا يصدق واحد من متعاطفيها على الاخر نص عليه
السهيلي في نتايج الفكر فقال والشرط ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم
الخطاب نفي ما بعدها ونص عليه ايضا الابدي في شرح الجزولية وزاد فيكون
الاول لا يتناول الثاني وتبعهما ابو حيان قال الموضح وهو حق فلا يجوز جاءني رجل لا زيد
لان الرجل يصدق على زيد ويجوز جاءني رجل لا امراة اذ لا يصدق احدهما على الاخر قال
البدر الدماميني ماذكره السهيلي والابدي مبني على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر
في الاصول انه غير معتبر على الصحيح مع ان لبعض المتاخرين استشكل منع مثل قام
رجل لا زيد فانه مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فان امتنع قام رجل وزيد
ففي غاية البعد لانك ان اردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه
تاكيدا فلا مانع منه اذا قصد الاطناب وان اردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على
غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وان كان
معناها مختلفين وللبحث فيه مجال انتهى و قال الزجاجي في كتاب معاني الحروف
ان لا يكون المعطوف عليه معمولا لفعل ماض فلا يجوز عنده جاءني زيد لا عمرو قال لان العامل
يقدر بعد العاطف ولا يقال لا جاء عمرو الا على الدعاء ورده انه لو توقف صحة العطف
على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قايما ولا قاعدا قاله في المغني و
اجيب بان علة المنع عنده ترجع الى الباس الخبر بالطلب وهو الدعاء وذلك لا يتاتى في
مسئلة ليس والحق انه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز اختصم
زيد وعمرو وورث ابني زيد وعمرو وان زيدا لا عمرا قايمان والدليل على صحة ما قلناه
قول العرب جدك لا كدك قيل في تفسيره نفعك جدك لا كدك و قوله وهو امرؤ القيس الكندي
كان دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفي لا عقاب القواعل فعطف عقاب القواعل على عقاب
تنوفي وهو فاعل فعل ماض وهو حلقت ودثار بالمثلثة اسم راع وحلقت ذهبت
ولبونه بالاضافة الابل ذات اللبن وعقاب واحد العقبان طاير معروف وتنوفي بفتح التا

المثناة فوق والفاكهلي مقصور للضرورة بثلثة مشرفة قرب القواعل قاله في القاموس وقاله
في المغني نجيبل عالو والقواعل بالقاف وكسر العين المهملة جبال الصغار والمعنى كان هذا
الراعي ذهبت بابله التي يرعاها عقاب من عقبان تنوفي فطارت بها وارتفعت
فهو لا يستطيع ردها ولا يطمع فيها لا عقاب هذه الجبال الصغار لعدم ارتفاعها
واقتصر الناظم على قوله ولا نداء او امرا او اثباتا تلا فنداء وما عطف عليه مفعول مقدم
بتلا وتلا خبر لا والتقدير ولا نداء او امرا او اثباتا تلا واياك ان تظن ان لا معطوف على لكن
كما ظن المرادي فتنزل هذا اذا لم تقترن بعاطف ولم يكن مدخولها مفردا صفة لموصوف
مذكورا وخبرا او حالا فان اقترنت بعاطف نحو زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد
لما قبلها وليست عاطفة قاله في المغني وان كان مدخولها مفردا صفة للسابق او خبرا
او حالا فليست عاطفة ووجب تكرارها نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر ونحو زيد
لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا قاله في المغني فصل يعطف على الظاهر
والضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا والضمير المتصل المنصوب بلا شرط فالعطف على
الظاهر كقام زيد وعمرو والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو انا وانت قايمان والمنصوب
نحو اياك والاسد وعلى الضمير المتصل المنصوب نحو جمعناكم والاولين فالاولين معطوف
على الكاف والميم ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا الا بعد
توكيده بتوكيد لفظي مرادف له بان يكون بضمير منفصل نحو لقد كنتم انتم واباؤكم ونحو
اسكن انت وزوجك في احد الوجهين او بتوكيد معنوي كقوله دعوتم ومن يليكم
برؤيتنا وكنا الظافرينا او بعد وجود فاصل اي فاصل كان بين المتبوع وهو المعطوف
عليه والتابع وهو المعطوف نحو يدخلونها ومن صلح فمن صلح معطوف على الواو في
يدخلونها والفاصل بينهما الها او وجود فصل بلا النافية بين العاطف وهو حرف العطف
والمعطوف فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين نحو ما اشركنا ولا اباؤنا
فاباؤنا معطوف على نا ولا فاصلة بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو اباؤنا
وقد اجتمع الفصلان الفصل بالتوكيد بين التابع والمتبوع والفصل بلا بين العاطف
والمعطوف في نحو ما لم تعلموا انتم ولا اباؤكم فاباؤكم معطوف على الواو في تعلموا
وفصل بينهما بالتوكيد بانتم والفصل بالتوكيد بين التابع والمتبوع والفصل بلا بين الواو وابائكم

معطوف

مقول لك والى ذلك اشار الناظم بقوله وان على ضمير رفع متصل عطفت
فافصل بالضمير المنفصل او فاصل ما ويضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل
بدون ذلك لانه يوهم العطف على عامل الضمير المرفوع المتصل تنزل من عامله منزلة
الجزء لمررت برجل سواء والعدم بالرفع عطفا على الضمير المستتر في سواء لانه مؤول بمستو
اي مستو هو والعدم وليس بينهما فصل وهو فاش في الشعر واليه اشار الناظم بقوله
وبلا فصل يرد في النظم فاشيا كقوله وهو جرير في هجو الاخطل ورجي الاخيطل
من سفاهة رايه ما لم يكن واب له لينالا فعطف اب على الضمير المستتر في يكن ولم
يكن بينهما فاصل واما ما رواه البخاري في صحيحه من قوله صلعم كنت وابو بكر وعمر
فعلت وابو بكر وعمر انطلقت وابو بكر وعمر من غير فصل فيحتمل انه مروي بالمعنى ولا يكثر
العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض واليه اشار الناظم بقوله وعود خافض
لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا حرفا كان الخافض او اسما سواء كان مخفوض
الاسم مرفوع المحل كقيامك او منصوبه كضربك اذا قدرت الكاف مفعولا به ام كان
لا محل له من رفع او نصب كغلامك فالحرف نحو فقال لها وللارض فالارض معطوفة على
لها المخفوضة باللام واعيدت مع المعطوف والاسم نحو قالوا نعبد الهك واله ابائك فا
باؤك معطوف على الكاف المخفوضة باضافة اله اليها واعيد المضاف وهو اله مع المعطوف
والاصل فقال لها والارض ولعبد الهك وابائك وانما اعيد الخافض فيهما لان الضمير
المخفوض كالتنوين في شدة اللزوم قاله الحوفي وكما لا يعطف على التنوين لشدة لزومه
لا يعطف على ما اشبهه وليس عود الخافض بلازم وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين وتبعهم
الناظم فقال وليس عندي لازما اذ قد اتى في النثر والنظم الصحيح مثبتا بدليل قراءة ابن
عباس والحسن البصري وغيرهما كحمزة تساءلون به والارحام بالخفض عطفا على الها المخفوضة
بالباء وحكاية قطرب عن العرب ما فيها غيره وفرسه بالخفض عطفا على الها المخفوضة
باضافة غير اليها وليس في القراءة والحكاية اعادة خافض لا حرف في الاولى ولا مضاف
في الثانية قيل ويحتمل ان يكون منه اي من العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة
خافض وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام فالمسجد الحرام عطف على الها
المخفوضة بالباء ولو اعيدت لقيل وبالمسجد الحرام اذ ليس العطف على السبيل المخفوض لبعض

خلافا للزمخشري لانه صلة المصدر وهو صد فانه متعلق به وقد عطف عليه اي على المصدر وهو كفر و
القاعدة انه لا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته فلو عطف المسجد الحرام على السبيل لكان
من جملة معمولات صد لان المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته ومتى كان للمصدر معمولات
لا يعطف عليه الا بعد تمامها فلما عطف انه ليس من جملة معمولاته وانه معطوف على
الهاء من به اذ ليس معنا سواهما وقد انتفى احدهما فيتعين الاخر لا يقال الحصر ممنوع
لجواز ان يكون معمولا لمصدر محذوف والتقدير وصد عن المسجد الحرام لانا نقول
المصدر لا يعمل محذوفا عند المحققين وان كان لبعضهم نقله عن سيبويه قال
في المغني والصواب ان خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف
ومجموع الجار والمجرور عطف على به انتهى ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما
في المضي والاستقبال سواء اتحد نوعاهما في الفعلية كان يكونا مضارعين او ماضيين
ولا يشترط اتحادهما في المادة نحو لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه فنسقيه معطوف على نحيي
بدليل ظهور النصب في لفظه ونحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسألكم
اموالكم فعطف تتقوا على تؤمنوا ويسألكم على يؤتكم من عطف الشرط والجواب بدليل
ظهور الجزم فيهما ونحو قام وقعد اخوك ام اختلف نوعا فيعطف الماضي على المضارع
وعكسه فالاول نحو يقدم قومه يوم القيمة فاوردهم النار فاورد معطوف على يقدم
وزمانهما مستقبل والثاني نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات
الاية وتمامها تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا نعطف ويجعل وهو مضارع
وعكسه فالاول نحو يقدم قومه يوم القيمة فاوردهم النار فاورد معطوف على يقدم و
زمانهما مستقبل والثاني نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات الاية
وتمامها تجري من تحتها الانهر ويجعل لك قصورا نعطف ويجعل وهو مضارع
على جعل وهو ماض لاتحاد زمانيهما في الاستقبال والى ذلك اشار الناظم بقوله
وعطفك الفعل على الفعل يصح ويعطف الفعل ماضيا كان او مضارعا على الاسم
المشبه له في المعنى نحو فالمغيرات صبحا فاثرن ونحو صافات ويقبضن نعطف في الاولى
اثرن وهو ماض على المغيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لانه في تاويل و
اللاتي اغرن وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات لانها في المعنى يصففن

اجاز الاخفش العطف على معمولي عاملين ان كان احدهما جارا او اتصل المعطوف بالعاطف
او انفصل بلا كهذا المثال وقيل يجوز مطلقا حكاه الفارسي وابن الحاجب عن الفرا
والاصح في التسهيل المنع مطلقا لان العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن العاملين قال
في المغني والحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو واشهي
واتفقوا على انه لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين ان تاخر المجرور عن المرفوع
او المنصوب فلا يقال دخل زيد الى عمرو وبكر خالد وان زيدا في الدار وعمرا الحجرة
للفصل بين نائب الجار وهو العاطف والمجرور قاله السيد عبد الله ولا يجوز في المثال
الثاني كون الايمان مفعولا معه لعدم الفايدة في تقييد الانصار المعطوفين على المهاجرين
بمصاحبة الايمان اذ هو امر معلوم والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وهي انفردت
بعطف عامل مزال قد بقي معموله دفعا لوهم اتقي ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفا
وام المتصلة فالاول وهو حذف المعطوف عليه بالواو كقول بعضهم وبك اهلا وسهلا
جوابا لمن قال له مرحبا بك الواو الاولى لعطف جميع الكلام المتكلم الاول كالاول والواو
الثانية عاطفة على مرحبا المقدرة فهي لعطف المفردات وهي محل الاستشهاد قاله في
الحواشي والتقدير ومرحبا بك واهلا فبك متعلق بمرحبا واهلا معطوف على مرحبا
والثاني وهو حذف المعطوف عليه بالفا وهو خاص بالجمل نحو افنضرب عنكم
الذكر صفحا فجملة نضرب معطوفة على جملة محذوفة اي انهملكم بتقديم الها على الميم
ونحو افلم يروا الى ما بين ايديهم وما خلفهم فجملة لم يروا معطوفة على جملة محذوفة اي اعموا
افلم يروا وظاهره ان الفا عطفت على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة وان الهمزة في محلها
الاصلي وهو قول الزمخشري وطائفة ومذهب سيبويه والجمهور ان الهمزة قدمت من
تاخير تنبيها على اصالتها في التصدير ومحلها الاصلي بعد الفا والاصل فانضرب فالم يروا
والثالث وهو حذف المعطوف عليه بام المتصلة نحو ام حسبتم ان تدخلوا الجنة اعلمتم ان
الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف متبوع بدا هنا استبح والله
اعلم بالصواب هذا باب البدل هذه التسمية للبصريين واختلف في تسميته عند
الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير و
الغرض منه ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطية لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله

لافادة توكيد الحكم وتقريره ولذلك يقولون البدل في حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه
في حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا يده
اذ لو لم يعتد بزيد اصلا لما كان للضمير ما يعود اليه والبدل لغة العوض اصطلاحا هو
التابع المقصود بالحكم المنسوب الى متبوعه نفيا او اثباتا بلا واسطة هذا معنى قول النظم
التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا فخرج بالفصل الاول وهو المقصود
بالحكم ثلاثة توابع النعت والبيان والتوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم وهو متبوعها
وليست مقصودات بالحكم واما النسق فثلاثة انواع احدها ما ليس مقصودا بالحكم
اصلا وهو المعطوف بلا بعد الايجاب وببل ولكن بعد النفي كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد
بل عمرو او لكن عمرو اما الاول وهو المعطوف بلا فواضح امره لان الحكم السابق وهو
اثبات المجيء لزيد منفي عنه بلا واما الاخران وهما المعطوف ببل ولكن بعد النفي فلان الحكم
السابق هو نفي المجيء والمقصود به انما هو الاول دون الثاني النوع الثاني ما هو مقصود
بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لانه هو المقصود به وحده
وذلك كالمعطوف بالواو اثباتا ونفيا نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان
وهما الاول والثاني خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان اما الاول فلان المقصود
بالحكم انما هو المتبوع واما الثاني فلان التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده والنوع
ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات
نحو جاءني زيد بل عمرو او لكن عمرو وفي بعض النسخ ذكر لكن بعد بل وهو انما يتمشى
على قول الكوفيين وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بعد ذلك
للبدل واذا تاملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد واما ذكره الناظم وابنه ومن
قلدهما من شراح النظم وغيره علمت انهم عن اصابة الغرض بمعزل واقسام البدل التي اربعة
اشار الناظم اليها بقوله مطابقا او بعضا او ما يشتمل عليه يلفى او كمعطوف ببل الاول
بدل كل من كل وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط
الذين انعمت عليهم فصراط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل كل من كل وسماه
الناظم في النظم البدل المطابق وخالف الجماعة في تسميته بدل الكل من كل لوقوعه في اسم الله نحو الى
صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر فالله بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل

قيل

قبيل والذي حسن ذلك تاويل يقبضن بقابضات واثرن بمثيرات ويجوز العكس وهو عطف
الاسم المشبه للفعل في المعنى على الفعل الماضي او المضارع كقوله يا رب بيضا من العواهج ام
صبي قد حبا او دارج فعطف دارج على حبا لتاوله بدارج بدرج او حبى بحاب فالعواهج
جمع عوهج وهي في الاصل الطويلة العنق من الظبا والنوق والمراد بها هنا المراة التامة
الخلق ويجوز في ام الجر على البدلية من بيضا والرفع على الخبرية لمبتدا محذوف
ولا يجوز نصبها الا على القطع وقول العيني ام صبي بالنصب عطف بيان لبيضا سهو لان
بيضا مجرورة برب لا منصوبة وفتحها نائبة عن الكسرة لانها غير منصرفة لالف التانيث
الممدودة وجعل منه اي جعل الناظم في شرح التسهيل من عطف الاسم على الفعل
يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي فقدر مخرج معطوفا على يخرج لتاول المخرج
بيخرج وقدر الزمخشري عطف مخرج على فالق فيكون من عطف الاسم على الاسم ولكل منهما
رجحان فيرجح الاول سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر الشيء ومقابله
ويرجح الثاني عدم التاويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين والى ذلك اشار الناظم
بقوله واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل تجده سهلا فصل تختص الفا والواو بجواز
حذفهما مع معطوفهما للدليل واشتراكهما في ذلك ام المتصلة مثاله في الفا ان اضرب
بعصاك الحجر فانبجست اي فضرب فانبجست وهذا الفعل المحذوف معطوف على واوحينا
من قوله تعالى في سورة الاعراف واوحينا الى موسى اذ استسقاه قومه ان اضرب بعصاك
الحجر فانبجست فانبجست معطوف على ضرب المحذوف ووقع في بعض النسخ مكان فانبجست
اي ضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على وحينا وهو سهو لان انفجرت في
البقرة وليس في اثنائها ولا اوحينا وتلاوتها واذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب
بعصاك الحجر فانفجرت وتسمى الفا العاطفة على مقدر فصيحة ومثاله في الواو قوله وهو
النابغة الذبياني فما كان بين الخير لو جا سالما ابو حجر الا ليال قلائل فحذف الواو ومعطوفها
اي بين الخير وبيني وابو حجر بضم الحا المهملة والجيم كنية النعمان ابو الحارث الغساني
وقولهم راكب الناقة طليحان فطليحان خبر المبتدا وما عطف عليه في التقدير اي راكب
الناقة والناقة طليحان فحذف المعطوف مع العاطف بدليل تثنية الخبر والا لافرد ويحتمل
ان يكون الاصل احد طليحين فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كما قال الموضح في شرح بانت سعاد

فلا دليل فيه والطليح بفتح الطاء المهملة وكسر اللام واخره حاء مهملة من قولهم طلح البعير اذا اعيا ومثاله في تمام قول ابي ذويب فما ادري اشكلكم شكلي قال ابو الفتح فما ادري ما طريقكم طريقي ام غيره فحذف واقتصر الموضح على ذكر الفاء والواو وتبعا لقول النظم والفاء قد تحذف مع عطفت والواو اذ لا لبس وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله دفعا لوهم اتقي وتختص الواو بجواز عطفها عاملا قد حذف وبقي معموله مرفوعا نحو اسكن انت وزوجك فزوجك فاعل بفعل محذوف على سكن اي وليسكن زوجك فهو من عطف الامر على الامر او منصوبا نحو والذين تبوؤا الدار والايمان فالايمان مفعول بفعل محذوف معطوف على تبوؤا اي والفوا الايمان فهو عطف جملة على جملة او مجرورا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فبيضاء مجرور بمضاف محذوف معطوف على كل اي ولا كل بيضاء وانما لم يجعل العطف فيهن اي في امثلة الثلثة على الموجود في الكلام بدون حذف لئلا يلزم في المثال الاول وهو اسكن انت وزوجك رفع فعل الامر وهو اسكن الاسم الظاهر وهو زوجك بيان الملازمة انه لو جعل زوجك معطوفا على فاعل اسكن المستتر فيه لكان شريكه في عامله والامر بالصيغة لا يرفع ظاهرا فلا يعطف على فاعله الظاهر وقد يقال يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح كما قاله في المغني وفي التسهيل لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه انتهى ولو سلم فالاحتياج حذف فعل وحرف الامر شاذ كما ستاتي له في باب التحذير فلا يحسن تخرج التنزيل عليه ولئلا يلزم في المثال الثاني وهو والذين تبوؤا الدار والايمان كون الايمان متبوأ بيان الملازمة انه لو جعل الايمان معطوفا على الدار لكان معمولا لتبوؤا لان الايمان يشارك المعطوف عليه في عامله وهو فاسد من جهة المعنى لان الايمان لا يتبوأ انما يتبوأ المنزل اذ التبوء التهيء يقال بوأت له منزلا اي هياته له وفي اعراب الحوفي في سورة ال عمران يقال تبوأ فلان الدار اذا لزمها انتهى فعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج الى تقدير عامل اخر ولئلا يلزم في المثال الثالث وهو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة من عطف بيضاء على سوداء وشحمة على تمرة لزم العطف على معمولي عاملين وذلك لا يجوز على الاصح عند سيبويه واكثر

وانما لم يقل ذلك لان كل انما يطلق على ما يقبل التجزي فعند الاطلاق يدل كل على ذي اجزاء وذا
بعد لان الله تعالى منزه عن ذلك ولا يحتاج البدل المطابق الى ضمير يربطه بالمبدل منه لانه
نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدا في المعنى لا يحتاج لرابط والثاني
بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء بالنسبة الى الباقي من المبدل منه
او مساويا له او اكثر منه كاكلت الرغيف ثلثه فالثلث اقل من الباقي وهو الثلثان او نصفه
فالنصف مساو للنصف الباقي او ثلثيه فالثلثان اكثر من الثلث الباقي وذهب الكسائي
وهشام الى ان بدل البعض لا يقع الا على ما دون النصف فلا يسمى اكلت الرغيف نصفه
او اكثره بدل بعض عندهما ولا بد في بدل البعض من اتصاله بضمير يرجع الى المبدل منه ليربط
البعض بكله مذكور ذلك الضمير متصل بالبدل او بغيره فالاول كالامثلة المذكورة في
قوله ثلثه او نصفه او ثلثيه والثاني كقوله تعالى ثم عموا كثير منهم فكثير بدل من الواو الاولى
فقط والواو الثانية عايدة على كثير لانه مقدم رتبة والاصل والله اعلم ثم عموا كثير منهم وصموا
والذي يحملنا على ذلك انا لو جعلناه بدلا من الواوين معا لزم توارد عاملين على معمول
واحد وان جعلناه بدلا من احدهما وبدل الاخر محذوف فهو متوقف على اجازة حذف البدل وان
جعلناه بدلا من الواو الثانية فقد بقيت الاولى بلا مفسر وان جعلناه مبتدا والجملة
قبله خبر فقال البيضاوي انه ضعيف لان تقديم الخبر في مثله ممتنع انتهى وان جعلناه
فاعلا للحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين احدهما انه تخريج على
لغة اكلوني البراغيث والثاني انه يجب ان يقدر في العامل المهمل ضمير مستتر راجع
الى كثير ووجوب استتار الضمير في فعل الغايبين من غرايب العربية كما قاله في المغني
وان جعلنا خبر مبتدا محذوف والتقدير العمي والصم كثير منهم فهو تكلف ومقدر كقوله تعالى
ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل و
الضمير العايد على المبدل منه مقدر اي منهم قال ابن ابان قال النحويون من استطاع بدل بعض
وقال ابن برهان بدل كل واحتج بان المراد بالناس المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله
تعالى لا يكلف الحج من لا يستطيع انتهى قال الموضح في الحواشي والجماعة يقولون عام مخصوص ولا
ضير لان الكلام باخره ومقصوده وليس بظاهره المحض من غير نظر الى مقصوده والحق هو انما
محتملان انتهى وقال الكسائي من شرطية وجوابها محذوف والتقدير من استطاع فليحج ورد

بانه لاحاجة الى الحذف مع امكان بتميم الكلام وقال ابن السيد من فاعل حج والمصدر مضاف الى
مفعوله ورد بانه يقتضي انه يجب على جميع الناس ان مستطيعهم يحج وذلك باطل
والثالث بدل الاشتمال واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الاول
واختاره في التسهيل وعلله الجزولي بان الثاني اما صفة للاول كاعجبتني الجارية
حسنها او ملتبس منه صفة نحو سلب زيد ما له فان الاول اكتسب من الثاني كونه ما لكا
ورد بانه يلزم منه ان يجيز ضربت زيدا عبده على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك
قاله ابو حيان في التذكرة وقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثاني قال بدليل سرق
زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه وقيل لا اشتمال لاحدهما على الاخر وانما المشتمل المسند
الى الاول على معنى ان الاسناد الى الاول لا يكتفي به من جهة المعنى وانما اسند اليه على
قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير الاول وهذا القول صحح عنه السيرافي
وابو العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لاكتفاء المسند بالاول
وهذا المذهب قيل انه التحقيق وانه الذي نصره الاستاذ ابو اسحق بن ملكون
وقال ان النحويين يعني اكثرهم لم يفصحوا عنه كل الافصاح ولم يوضحوه كل الايضاح فلذلك
اختاره الموضح وقال وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الاجمال
وقال في الحواشي هذا هو الذي يظهر وبه قال المبرد والسيرافي وابن جني وابن البازش وابن
الابرش وابن الابرش وابن ابي العاطية وابن ملكون وذلك كاعجبني زيد علمه او حسنه او كلامه
الا ترى ان الاعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق
الحقيقة وكذلك سرق زيد ثوبه او فرسه فان زيدا مسروق مجازا والثوب والفرس مسروقان
حقيقة وهذا مطرد فان قلت فما تصنع بقوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال
فيه قلت كلمة عن دالة على المجاوزة والسوال متجاوز فاعله الى الشهر والى القتال بطريق
الحقيقة والمجاز كما بينا فلا اشكال فيهما انتهى ومع ذلك يرد عليه زيد ماله كثير اذا اعرب
ماله بدلا من زيد لا ان تقول الابتداء مشتمل على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة وافاد
لهذه الامثلة ان بدل الاشتمال تارة يكون مصدرا وتارة يكون غيره واذا كان مصدرا
فتارة يكون مكتسبا كالعلم وتارة غير مكتسب تارة يكون لازما كالحسن وتارة يكون متعديا
كالكلام وغير المصدر تارة يكون مشتملا اشتمال الظرف على المظروف كالثوب وتارة لا يكون

كذلك كالفرس وبدأ بالمصدر لانه الاكثر وبدل الاشتمال ارق في الضمير الرابط له بالمبدل منه
كما مر في بدل البعض ثم تارة يكون مذكورا وتارة يكون مقدرا فمثال المذكور المتصل بالبدل
ما تقدم من الامثلة ومثال المتصل بغير البدل قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال
فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر والرابط بينهما الهاء المجرورة بفي ومثال الضمير المقدر قتل
اصحاب الاخدود النار فالنار بدل من الاخدود ثم اختلف في الرابط فقيل محذوف متصل
بغير البدل اي النار فيه وهو قول البصريين وقيل لا تقدير فالاصل نارهم ثم نابت ال عن الضمير
وهو قول الكوفيين والاخدود شق في الارض واصحابه ثلثة انطيانوس الرومي بالشام
وبخت نصر بفارس ويوسف ونواس بنجران شق كل واحد منهم شقا عظيما في الارض
طوله اربعون ذراعا وعرضه اثنا عشر ذراعا وهو الاخدود وملؤه نارا وقالوا من لم
يكفر والقي فيه ومن كفر ترك قاله الكواشي وهذه الابدال الثلثة مسموعة وزعم
السهيلي ان بدل البعض والاشتمال من بدل الكل قال وذلك ان العرب تحذف المضاف
فاذا قالوا اكلت الرغيف ثلثه واعجبني زيد علمه فالمعنى اكلت بعض الرغيف واعجبني وصف
زيد ثم ابدل من البعض والوصف ثم حذف للدليل عليهما والرابع البدل المباين للمبدل منه وهو
ثلثة اقسام لانه لا بد ان يكون مقصودا بالحكم كما تقدم في الحد ثم الاول وهو المبدل منه ان لم
يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط اي بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا ان
البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ وان كان الاول مقصودا فتبين بعد ذكره
فساد قصده فبدل نسيان اي بدل شيء ذكر نسيانا وقد ظهر من هذا التقرير ان الغلط
متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان وهو القلب والي الناظم في قوله ودون قصد غلط
به سلب وكثير من النحويين لم يفرق بينهما فسموا النوعين بدل غلط قال ابن عصفور وهذان
النوعان جايزان قياسا ولم يرد بهما سماع وان كان قصد كل منهما صحيحا فبدل الاضراب واليه
اشار الناظم بقوله وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب ويسمى ايضا بدل بدآء بالدال المهملة
والمد قاله ابن عصفور وهذا النوع مختلف فيه فقيل بدل بدآء وقيل معطوف حذف عاطفه
قال في الحواشي وهو الواو وكلا لانه لم يثبت حذفها وقول الناظم في النظم خذ نبلا مدى يحتمل الثلثة
الغلط والنسيان والبدآء وذلك باختلاف التقدير بحسب الارادة وذلك لان النبل اسم جمع للسهم
والمدا بالقصر جمع مدية وهي السكين فان قال المتكلم بقوله خذ نبلا مدى انما اراد الاخبار بالمدية فسبقه

انه الى النبيل فبدل غلط وان كان اراد الامر باخذ النبيل ابتداء ثم بين له فساد تلك الارادة
السبق الامر باخذ المدى فالنبيل بدل نسيان وان كان اراد الاول وهو الامر باخذ النبيل ثم اضرب
عنه الى الامر باخذ المدى فجعل الاول وهو الامر باخذ النبل في حكم المتروك فبدل اضراب
في بداء لانه اضرب عن الامر الاول حين بدا له الامر الثاني والاحسن فيهن ان يؤتى
لئلا يتوهم انه اراد الصفة اي بلا اعادة كما تقول رايت رجلا حمارا تريد جاهلا او بليدا
فصل يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم وذهب ابن مالك في التسهيل الى انه لا يبدل مضمر
من المضمر وفقا مع السماع ونحو قمت انت ورايتك انت ومررت بك انت توكيد اتفاقا
من البصريين والكوفيين وكذلك نحو رايتك اياك توكيد عن الكوفيين وللمضمر
لا بد لخلافا للبصريين قال الناظم في شرح التسهيل وقول الكوفيين عندي اصح
لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع
المتصل نحو فعلت انت والمرفوع توكيد باجماع فليكن المنصوب توكيدا فان الفرق
بينهما تحكم بلا دليل قال الشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها
اذا ارادت التوكيد اتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جئت انت ورايتك انت
ومررت بك انت واذا ارادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت انت
ورايتك اياك ومررت بك بك فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في
غيره هكذا نقله سيبويه عن العرب وتلقى من غيره بالقبول وهم المؤتمنون على
ما ينقلون لانهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدها فلا يعارض هذا بقياس بان يقال
بان نسبة المنفصل الى المتصل الى اخر مقالة ابن مالك السابقة وذهب ايضا في التسهيل الى
انه لا يبدل مضمر من ظاهر وقال في شرحه والصحيح عندي ان يكون نحو رايت زيدا اياه من وضع
النحويين وليس بمسموع من كلام العرب لا نثرا ولا شعرا ولو سمع كان توكيدا ونحو عكسه
وهو ابدال الظاهر من المضمر مطلقا في جميع انواع البدل سواء كان كلا او بعضا او
اشتمالا او اضرابا ان كان الضمير المبدل منه لغايب نحو واسروا النجوى الذين ظلموا
فالذين ظلموا بدلا من الواو في اسروا بدل كل من كل في احد الاوجه الثلثة وقيل الذين
ظلموا مبتدا موخر واسروا النجوى خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل اسروا والواو حرف
دال على الجمع لا ضمير كما تقدم في باب الفاعل وكذا يجوز ابدال الظاهر من المضمر ان كان ضمير المبدل منه

تحاضر

خاص من متكلم او مخاطب شرط ان يكون الظاهر بدل بعض من كل كقوله اوعدني بالسجن
والادهم رجلي فرجلي شثنة المناسم فرجلي الاولى بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل و
كاعجبني وجهك فوجهك مرفوع على البدلية من تاء المخاطب بدل البعض من كل ونزاله لقى
لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجوا الله واليوم الاخر فمن الموصولة المجرورة
باللام بدل من ضمير المخاطبين المجرور باللام واعيدت اللام مع البدل للفصل او يكون
بدل اشتمال كاعجبني كلامك فكلامك بالرفع بدل اشتمال من تاء المخاطب وقول الشاعر وهو
النابغة الجعدي بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا فمجدنا وسناؤنا
بدل اشتمال لضمير المتكلم وهو نا او يكون بدل كل مفيد للاحاطة والشمول كالتوكيد نحو ربنا انزل
علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا فاولنا واخرنا بدل كل من الضمير المجرور
باللام ولذلك اعيدت اللام مع البدل والى ذلك اشار الناظم بقوله ومن ضمير الحاضر
الظاهر لا تبدله الا ما احاطة جلا او اقتضى بعضا او اشتمالا ويمتنع ابدال الظاهر من
الضمير بدل كل ان لم يفدها اي الاحاطة خلافا للاخفش فانه اجازه تبعا للكوفيين
رايتك زيدا على ان زيدا بدل من الكاف ورايتني عمرا على ان عمرا بدل من الياء وسمع ابكساني
الى ابي عبد الله وقال الشاعر بكم قريش كفينا كل معضلة وام نهج الهدى من كان ضليلا افصل
يبدل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله فالاسم كما تقدم في الاقسام الاربعة والفعل كذلك
عند الشاطبي اذا افاد زيادة بيان للاول فبدل الكل كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق
اثاما يضاعف فيضاعف بدل من يلق بدل كل قال الخليل لان مضاعفة العذاب هي
لقي الاثام وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله يرحمك فتسجد بدل من تصل بدل بعض
من كل وبدل الاشتمال كقوله ان علي الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجيء طايعا فان الاخذ كرها
والمجيء طائعا من صفات المبايعة وبدل الاضراب والغلط نحو ان تطعم زيدا تكسه اكرمك
انتهى كلام الشاطبي ملخصا وذلك داخل تحت اطلاق قول النظم ويبدل الفعل من الفعل
والجملة تكون كذلك الا في بدل الكل نحو تعدت جلست في دار زيد فانه لا يعتد به لانه انما
تميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني وهو لا يتحقق في الجمل لا
سيما التي لا محل لها من الاعراب قاله التفتازاني في شرح التلخيص وبدل البعض كقوله
تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فجملة امدكم الثانية اخص من الاولى

باعتبار متعلقيهما فتكون داخلة في الاولى لان ما تعملون يشمل الانعام وغيرها وبدل
الاشتمال كقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما فلا تقيمن
عندنا بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من الملابسة اللزومية توكيد له لاختلاف
لفظيهما ولا بدل بعض لعدم دخوله في الاول ولا بدل كل لعدم الاعتداد به كما نقد
ولا غلط لوقوعه في الفصيح وبدل الغلط كما تقدم والفرق بين بدل الفعل وجمل
والجملة ان الفعل يتبع ما قبله في اعرابه لفظا او تقديرا والجملة تتبع ما قبلها محلا
ان كان له محل والا فاطلاق التبعية عليها مجاز اذ التابع كل ثان اعرب باعراب
سابقه الحاصل والمتجدد وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال
في الافعال والجمل المتعذر عود الضمير عليها وقد يبدل الجملة من المفرد بدل كل كقوله
وهو الفرزدق والى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان اي بدل
جملة كيف يلتقيان من حاجة واخرى وهما مفردان قاله ابن جني والناصح ذلك لرجوع
الجملة الى التقدير بمفرد اي الى الله اشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما فتعذر
مصدر مضاف الى فاعله وهو بدل من هاتين قال الدماميني ويحتمل ان يكون كيف
يلتقيان جملة مستانفة نبه بها على سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين
والشام بلاد سميت بشام بن نوح فانه بالشين المعجمة بالسريانية او لان ارضها شامات
بيض وحمر وسود وعلى هذا لا يهمز وقد تذكر كذا في القاموس فصل واذا ابدل اسم
مضمن معنى حرف استفهام وهو الهمزة او حرف شرط وهو ان بدل تفصيل ذكر ذلك الحرف
اي المفيد للاستفهام والشرط مع البدل ليوافق المبدل منه في تادية المعنى فالاول وهو
الاستفهام ويكون عن معرفة الكيات وعن تعيين الذوات وعن بيان المعاني
فالاول كقولك كم مالك اعشرون ام ثلثون فعشرون وما عطف عليها بدل من كم بدل تفصيل و
الثاني كقولك من رايت ازيدا ام عمروا فزيد وما عطف عليه بدل من من بدل تفصيل
والثالث كقولك ما صنعت اخيرا ام شرا فخيرا وما عطف عليه بدل من ما بدل تفصيل وقرن
بالهمزة في الجميع المتضمن للمبدل منه معنى الاستفهام والثاني وهو الشرط ويكون
للعاقل وغيره وللزمان والمكان فالاول نحو من يقم ان زيد وان عمرو اقم معه فزيد و
عمرو بدل من من بدل تفصيل والثاني نحو ما تصنع ان خيرا وان شرا تجز به فخيرا وشرا بدل من

مابدل تفصيل والثالث نحو متى تسافر ان غدا وان بعد غد اسافر معك فغدا وبعد غد بدل
من متى بدل تفصيل والرابع حيثما تجلس ان يمين المحراب وان يساره اجلس معك ودو
نون بل في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط وقد يتخلف كل من التفصيل واعادة
حرف ففي الكشاف انه يومئذ بدل من اذا في قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها
لكن قال ابو البقاء ولهذا اقتصر على الاستفهام فقال ويبدل المضمن الهمز يلي همزا كذا
نعم في التسهيل مع كثرة جمعه فيه على ان مسئلة الشرط لا تخلو عن اشكال لانك
اذا قلت من يقم ان زيد وان عمرو كان اسم الشرط مرفوعا بالابتداء ضرورة فيكون
البدل مرفوعا بالابتداء ضرورة سواء قلنا البدل على نية تكرير العامل ام لا فيلزم
دخول ان الشرطية على المبتدا وهو غير جائز على الاصح وان جعلنا ما بعد ان مرفوعا
على الفاعلية امتنعت المسئلة لتخالف العامل لان ان لا يضمر الفعل بعدها الا اذا كان
هناك ما يفسره نحو وان امرأة خافت وجوابه ان انما جيء بها لبيان المعنى لا للعمل فلا
يلزم المحذور والله اعلم هذا باب النداء بالمد ويكسر النون ويجوز ضمها وهو الدعاء باحرف
مخصوصة وفيه فصول اربعة الفصل الاول في ذكر الاحرف التي ينبه بها المنادى اذا دعي في
ذكر احكامها وهذه الاحرف وفاقا وخلافا ثمانية الهمزة وحدها واي بفتح الهمزة وسكون
الياء حالكون الهمزة واي مصولتين ممدودتين فتقول ازيد واي زيد بقصر الهمزة
فيهما وآزيد وآي زيد بمد الهمزة فيهما ويا وايا وهيا ووا واما احكامها فالهمزة المقصورة للقريب
المسافة وليس مثلها في ذلك الهمزة الممدودة خلافا لصاحب المغرب ولا اي خلافا
لجماعة من المتاخرين الا ان ينزل القريب منزلة البعيد كالساهي فله بقية الاحرف ثمانها
اي بقية الاحرف للبعيد الحقيقي والى ذلك اشار الناظم بقوله وللمنادي الناء او كالناء
لبنا يا واي وكذا ايا ثم هيا والهمز للداني وذهب المبرد الى ان ايا وهيا للبعيد واي
والهمزة للقريب ويا لها وذهب ابن برهان الى ان ايا وهيا للبعيد والهمزة للقريب
واي للمتوسط ويا للجميع واجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدا او على صنع العكس
قاله الشارح واعملها لانها ام الباب فانها تستعمل في كل نداء خالص من الندبة والاستغاثة
او مصحوب بهما وتتعين يا وحدها في نداء اسم الله تعالى نحو يا الله وتتعين ايضا في باب الاستغاثة
نحو يا لله للمسلمين وتتعين هي او وا دون غيرها في باب الندبة والى ذلك اشار الناظم بقوله والمندوب

اويا ووا التي استعمالا منها في ذلك الباب لانها الاصل فيه وانما تدخل يا في باب الندبة اذا امن اللبس
بالمنادي كقوله وهو جرير يندب عمر بن عبد العزيز حملت امرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه
بامر الله يا عمرا تثبوب الف الندبة دليل على انه مندوب اذ لو كان منادي لقال يا عمر
يا لضم لانه منادي مفرد وهذا مفهوم من قول الناظم وغيره والدي اللبس اجتنب ويجوز
حذف الحرف المنادي به وهو يا خاصة سوا كان المنادي مفردا او جاريا مجراه او مضافا
فالاول نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف والثاني نحو سنفرغ لكم ايها الثقلان اي
يا ايها الثقلان والثالث نحو ان ادوا الي عباد الله اي يا عباد الله على احد الوجهين الا في
مسايل فانه يمتنع فيها حذف حرف النداء احدها المندوب نحو يا عمرا والثانية المستغاث نحو يا
لله وصنه المتعجب منه نحو يا للماء وللعشب اذا تعجبوا من كثرتهما والثالثة المنادي البعيد
نحو يا زيد اذا كان بعيدا منك وانما لم يحذف حرف الندا في هذه المسايل الثلث لان المراد
فيهن اطالة الصوت بحرف الندا والحذف ينافيه والرابعة اسم الجنس غير المعين كقول الاعمى
يا رجلا خذ بيدي قال ابن مالك في الكافية وشرحها واجاز بعضهم الحذف حرف الندا الا انه
الا اذا كان للمنادي مقبلا على المنادي ومنتهيا لما يقول له وهذا انما يكون في المعرفة
دون النكرة والخامسة المضمر المخاطب لان الحذف معه يفوت الدلالة على الندا والمضمر في
نداد وظاهر ذكر الناظم له في عداد هذه الكلمات انه مطرد وقصره ابن عصفور على
الشعر واختار ابو حيان انه لا ينادي البتة وفي الاقوال ثلثة ومحل الخلاف في ضمير المخاطب
ويأتي على صيغتي المنصوب والمرفوع فالاول كقول بعضهم يا اياك قد كفيتك والثاني نحو
قول الاخر وهو الاحوص يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذي طلقت عام جعتا قد احسن الله
وقد اساتا ابجر بسكون الموحدة وفتح الجيم منادي وانت الاول منادي وكان القياس
ان يقول يا اياك لانه مفعول حذف عامله ولكنه اناب ضمير الرفع عن النصب ولانه
لما اطرد مجيئه باللفظ المرفوع جاز مجيئه بلفظ ضمير الرفع واجاب المانع عن المثال والبيت
بان يا فيهما للتنبيه لا للنداء واياك في المثال من باب الاشتغال وانت الاولى في البيت
مبتدا والثاني كذلك او توكيدا او بدلا وفصل والموصول خبر واتفقوا على ان ضمير
المتكلم والغايب لا يجوز نداؤهما فلا يقال يا انا ولا يا اياي ولا يا هو ولا يا اياه والسادسة
اسم الله كما في نحو يا الله اذا لم يعوض في اخره الميم المشددة عن حرف الندا لان نداء اسم الله تعالى على خلاف

576

القياس فلو حذف حرف الندا لم يدل عليه دليل والحذف انما يكون للدليل واجازه بعضهم وعليه
قول امية بن ابي الصلت الثقفي رضيت بك اللهم ربا فلن ارى ادين الها غيرك الله واضيا اي يا الله
وارى من الراي في الامور وادين مضارع دان بالشيء اذا اتخذه ربا وادينا اي عادة و
الاصل ان ادين فحذفت ان فارتفع المضارع بعدها على حد قولهم تسمع بالمعيدي خير والهاء
مفعوله وراضيا منصوب برضيت اما على الحال من فاعله او على المفعولية المطلقة على حد
قولهم قم قايما اي قياما وعلى الوجهين فهو مؤكد له وما بينهما اعتراض وربا مفعول
رضيت والمعنى رضيت رضي بك ربا يا الله فلن ارى ان اتخذ الها غيرك يا الله و السابقة
والثامنة اسم الاشارة واسم الجنس لمعين لان حرف الندا في اسم الجنس كالعوض من اداة
التعريف فحقه ان لا يحذف كما لا تحذف الاداة واسم الاشارة في معنى اسم الجنس يجري مجراه
قاله الشارح خلافا للكوفيين فيهما احتجوا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم اي
يا هؤلاء وقوله وهو ذو الرمة اذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام يريد يا هذا
ولوعة مبتدا تقدم خبره في المجرور قبله وكقولهم اطرق كرا ان النعام في القرى وهو مثل
يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه اي طاطئ يا كروان راسك واخفض عنقك
للصيد فان اكبر منك واطول عنقا وهي النعام قد صيدت وحملت من البدو الى القرى و قد
مخنوق وهو مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يبخل بان يفدي نفسه بماله واصبح ليل وهو
مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء واصله ان امراة وقع عليها امرؤ القيس وكانت تكرهه
فقالت له اصبحت يا فتى فلم يلتفت اليها فرجعت الى خطاب الليل كانها تستعطفه
اي صر صبحا يا ليل كقوله يقولون نور صبح والليل قائم والاصل فيها اطرق يا كروان وافتح
على لغة من لا ينتظر فقلبت الواو الفا وافتد يا مخنوق واصبح يا ليل ونود يا صبح وذلك
عند البصريين مقصور في النظم وشذوذ في النثر قال المرادي في شرح النظم والانصاف القياس
اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يرد الا في الشعر واما
نحو ثم انتم هؤلاء فمتاول على ان انتم مبتدا وهؤلاء خبره او بالعكس وجملة تقتلون
حال فاقتصر في النظم على قوله وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثا قد يعرى فاعلما
وذلك في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه فانصر عاذله الفصل الثاني في اقسام المنادى
بفتح الدال و ذكر احكامه المنادى على اربعة اقسام احدها ما يجب فيه ان يبنى على ما يرفع به من حركة او حرف

ولو كان معربا على سبيل الفرض وهو ما اجتمع فيه امران احدهما التعريف سواء كان ذلك التعريف سابقا
على النداء نحو زيد في قولك يا زيد فزيد معرفة بالعلمية قبل الندا واستصحب ذلك التعريف بعد
الندا وهو مذهب ابن السراج وتبعه الناظم وقيل سلب تعريف العلمية وتعرف بالاقبال وهو
مذهب المبرد والفارسي ورد بنداء اسم الله تعالى واسم الاشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما
لكونهما لا يقبلان التنكير او كان التعريف عارضا في النداء بسبب القصد والاقبال نحو يا رجل
بمعين واليه ذهب الناظم وقيل تعريفه بال محذوفة ونابت يا عنها والامر الثاني الافراد
ونعني به ان لا يكون مضافا ولا شبيها به فيدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع على
حده وغيره تذكيرا وتانيثا فالمزجي نحو يا معدي كرب ومعناه فيما قال احمد بن يحيى عداه
الكرب اي تجاوزه حكى ذلك ابو الفتح عن الفارسي والمثنى نحو يا زيدان والجمع على حده
وهو الجمع المذكر السالم نحو يا زيدون وتثنية المنكر وجمعه السالم نحو يا رجلان ويا مسلمون
والجمع المكسر من التذكير نحو يا زيود وجمع السالم في التانيث نحو يا هندات وجمع تكسيره نحو
يا هنود وما كان مبنيا قبل الندا سوا كان علم مذكر ام علم مؤنث فالاول كسيبويه في لغة
من بناه والثاني نحو حذام في لغة اهل الحجاز ام غير علم نحو هؤلاء في لغة الضم وهذا وانت فما كان
معربا صحيح الاخر غير مثنى ولا مجموع على حده اظهرت فيه الضمة وما كان مثنى او مجموعا على حده
بنيته على نائب الضم وهو الالف في المثنى والواو في الجمع اتفاقا وما كان معتلا كفتى و
قاض او مبنيا قبل الندا قدرت فيه الضمة ففي نحو يا سيبويه ويا هؤلاء ويا هذا ضمة
مقدرة في اخره مجددة للندا ويظهر اثر ذلك التقدير في تابعه تقول يا سيبويه العالم
برفع العالم مراعاة لضمة المقدرة في اخره ونصبه مراعاة لمحله نصب على المفعولية كما تقول
في تابع المجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل برفع الفاضل مراعاة لضمة لفظ زيد لفظا
ونصبه مراعاة لمحله والعلم المركب الاسنادي المحكي ما كان قبل العلمية كلاما فيقدر
الضم في اخره تقول يا تابط شرا الاقدام بالرفع مراعاة لتقدير الضم في اخره والاقدام
مراعاة لمحله ومقتضى التشبيه ان المحكي ليس مبنيا والمنقول انه مبني وهذه النعوت
مقصودة فان سيبويه بينا نسبه للعلم وزيد بينا نسبه للفضل وتابط شرا بينا نسبه للاقدام
ومعناه جعل السلاح تحت ابطه واحترز بقوله المحكي من لغة من اعربه اعراب المتضايفين
فانه ينصب الاول ويجر الثاني بالاضافة ويصير من قسم المضاف وفي الرضي في باب العلم اما

فقال

نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب ثم فعلى هذا تقول في نحو
وهؤلاء وكم ومنذ علما يا كيف ويا هؤلاء ويا كم ويا منذ بضمة ظاهرة فيهن متجددة للنداء
والى هذا القسم اشار الناظم بقوله وابن المعرف البيتين والقسم الثاني من اقسام المنادى ما
يجب نصبه وهو ثلثة انواع احدها النكرة غير المقصودة جامدة كانت او مشتقة فمثالها في
شعر كقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقول الشاعر وهو عبد
يغوث بن وقاص الحارثي ايا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا لان
الواعظ والاعمى والشاعر لم يقصد واحدا بعينه وانما كرر والشاهد رد لما نقل عن المازني
انه انكر وجود هذا القسم مدعيا ان نداء غير المعين لا يمكن وان التنوين في ذلك شاذ او
ضرورة وعرضت اي اتيت العروض وهي مكة والمدينة وما حولهما ونجران بلد باليمن النوع الثاني
ما يجب نصبه سواء كانت الاضافة محضة وهي الخالصة من شائبة الانفصال نحو ربنا اغفر
اي يا ربنا او غير محضة وهي اضافة الصفة لمعمولها نحو يا حسن الوجه ونقل عن ثعلب وهو
احمد بن يحيى اجازة الضم في غير المحضة فيجيز يا حسن الوجه بغير الصفة لان اضافتها في تقدير
الانفصال ولنا البناء ناشئ عن مشابهة الضمير وهي مفقودة وانه لا سماع يقتضي ذلك
فان ادعي ان نحو يا حسن الوجه في قوة يا حسن باطل بل في قوة يا حسنا الوجه وهذه الشبهة صدرت
ممن يقال انه هذه الاضافة تفيد التخصيص نظرا الى ان حسن الوجه اخص من حسن النوع الثالث
الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه اما بعمل او عطف قبل النداء والعمل اما
في فاعل او مفعول او مجرور فالاول نحو يا حسنا وجهه فوجهه مرفوع على الفاعلية بحسن
الثاني نحو يا طالعا جبلا فجبلا منصوب على المفعولية بطالعا والثالث نحو يا رفيقا بالعباد
فبالعباد متعلق برفيقا والمعطوف نحو يا ثلثة وثلثين فيمن سميته بذلك اي بالمعطوف و
المعطوف عليه معا فيجب نصبهما للطول بلا خلاف اما نصب ثلثة فلانه شبيه بالمضاف من حيث
ان الثاني من تمام الاول لان التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف ولما كان حرف العطف
يقتضي معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة العامل صار كانه بعض اسم عامل في اخر فاشبه
ضاربا زيدا واما نصب ثلثين فبالعطف على ثلثة وتمتنع ادخال يا على ثلثين لانه الجزء
الثاني من العلم فاشبه شمس من عبد شمس ويا لا تدخل عليه خلافا لبعضهم في اجازته ولك
لتخلف المشبه في بعض الاحكام عن المشبه به وان ناديت جماعة هذه العدة عدتها فلا يخلو اما

لا يكون معينة او لا فان كانت غير معينة نصبتهما ابدا اما الاول فلانه اسم نكرة غير مقصودة
واما الثاني فلانه معطوف على منصوب وان كانت غير معينة ضممت الاول لانه نكرة مقصودة
معرفة بالقصد والاقبال وعرفت الثاني بال وجوبا لانه اسم جنس اريد به معين فوجب
ادخال اداة التعريف عليه وهي ال ونصبته او رفعته بالعطف على المحل او اللفظ كما في قولك
يا زيد والضحاك قاله الفارسي الا اذا اردت سريا فيجب ضمه لانه نكرة مقصودة ويجوز
تجريده من ال لان يا لا تدخل على ما فيه ال وانما جاز دخول يا عليه لانه ليس جزء علم والحالة
هذه ومنع ابن خروف مبتداء اعادة يا وتجنيبه في الحاق ال مردود خير منع ووجه رده ان
الثاني ليس بجزء علم وانه اسم جنس اريد به معين وينبغي ان ينتظم في سلك الشبيه
بالمضاف النعت والمنعوت اذا كان المنعوت مفردا نكرة مقصودة فان العرب تؤثر
نصبها على ضمها حكى الفرا يا رجلا كريما اقبل ووجهه انه يحتمل ان يكون نقل الى
الندا موصوفا فبقي على ما كان عليه حين صارت الصفة له كالمعمول للعامل وكالمعطوف
في التسمية وتعريف القصد لا يقتح في هذا فانه انما وردت على الصفة وموصوفها
معا لا على الموصوف وحده فان عورض بانه لو جاز النصب في المعرفة الموصوفة نحو
يا زيدا العاقل اجيب بان حاجة النكرة الى الصفة اشد من حاجة المعرفة اليها فان قيل لو كان
من قبيل الشبيه بالمضاف كان النصب واجبا لا راجحا اجيب باب الندا تارة يرد
على الموصوف وصفته وعند ذلك لا بد من النصب وتارة يرد على الاسم غير موصوف
فلا بد من البنا على الضم لان الصفة انما ترد على المنادي وحده فهو مفرد مقصود
ثم ترد الصفة فلما اختلف المدركان جاز الوجهان فان قيل اذا كانت نكرة مقصودة
فهي معرفة فكيف توصف بالنكرة وانما توصف بالمعرفة حكى يونس عن العرب يا فاسق
الخبيث واخبر سيبويه بذلك اجيب بانه يغتفر في المعرفة الطارية ما لا يغتفر في الاصلية
ويحتمل ان يكون المنادي محذوفا ورجلا حال من طة منه والتقدير يا زيد رجلا كريما
اقبل ويا عظيما ترجى لكل عظيم ويا لطيفا لم يزل ويا عليما لم يعجل فقال الموضح
ليس الجملة نعتا لما قبلها وانما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو مخاطب
بالبعد او عامل الحال هو عامل صاحبها والمنادي منصوب كما في يا طالعا جبلا اي لكونه
في حروف المضارعة البا والتا على حد يا تيم كلهم او كلكم انتهى فهو من التشبيه بالمضاف وفيه

رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا والى هذه القسم اشار الناظم بقوله والمفرد المنكر
والمضاف وشبهه انصب والقسم الثالث من اقسام المنادي ما يجوز ضمه وفتحه وهو نوعان احدهما
ان يكون المنادي علما مفردا موصوفا بابن متصل به اي بالعلم مضافا الابن الى علم اخر نحو يا زيد بن
سعيد بضم زيد على الاصل وفتحه اما على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير
حصين وعليه اقتصر في التسهيل وعلى تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا
كخمسة عشر وعليه اقتصر في النظم الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر واما على اقحام الابن واضافة
زيد الى سعيد لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه بلابه حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين
فعلى الوجه الاول فتحة زيد اتباع وعلى الثاني فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة
ابن على الاول فتحة اعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح
لخفته فان كان على الاتباع فهو نظير امرئ وابنم وان كان على التركيب فهو نظير لا ظريف فيمن
فتحهما وان كان على الاقحام فهو نظير يا زيد زيد اليعملات اذا فتحت الاول على قول سيبويه وذهب
المبرد الى ان الضم اجود وهو القياس وزعم ابن كيسان ان الفتح اكثر ومنه قوله وهو رؤبة عند
الجوهري او رجل من بني جرمان عند العيني وزعم انه الصواب يا حكم بن المنذر بن الجارود سرادق
المجد عليك ممدود بفتح حكم وقال المبرد انه لو قال يا حكم بالضم لكان اولى لانه الاصل ويتعين
الضم اذا كان الابن غير صفة فان كان بدلا او بيانا او منادى سقط منه حرف النداء او مفعولا
بفعل محذوف تقديره اعني ونحوه ويتعين الضم ايضا اذا كان المنادي غير علم وكان الابن
مضافا لغير علم كما في نحو يا رجل بن عمرو ويا زيد بن اخينا لانتفاء علمية المنادي وهو رجل
في الصورة الاولى وانتفاء علمية المضاف اليه في الصورة الثانية ويتعين الضم ايضا اذا فصل
بين العلم والابن كما في نحو يا زيد الابن عمرو لوجود الفصل بالفاصل ويتعين الضم ايضا
اذا كان الوصف غير ابن كما في نحو يا زيد الفاضل لان الصفة وهي الفاضل غير ابن والى ذلك
الاشارة بقوله النظم ونحو زيد ضم وافتحن البيتين ولم يشترط ذلك الكوفيون وهو
ان يكون الوصف ابنا بناء على ان علة الفتح التركيب وقد يلحق بباب لا نحو لا رجل ظريف
بفتحهما فجوزوا ذلك هنا وانشدوا عليه قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز فما كعب بن مامة
وابن سعدى باجود منك يا عمر الجواد الرواية بفتح عمر والجواد والقوافي منصوبة وكعب بن مامة
هو كعب الايادي وهو الذي آثر رفيقه على نفسه بالماء حتى هلك عطشا وابن سعدى وهو اوس بن

حارثة بن لام الطائي الجواد المشهور وسعدي امه ويروى اروى مكان سعدي قيل
والمراد به عثمان بن عفان وحكى الاخفش ان لبعض العرب بضم ابن اتباعا للمنادي وهو
نظير الحمد لله بضم اللام في تبديل حركة ما نقل منها للاتباع وفي كون ذلك من
كلمتين وفي تبعية الثاني للاول لكنه مخالف في كون اتباع معرب لمبني والحمد لله
بالعكس والوصف بابنة في جواز فتح المنادي معها كالوصف بابن في ذلك لان ابنة
هي ابن بزيادة التا نحو يا هند ابنة عمرو بضم هند وفتحها اتباعا لابنة لان الحرف
الساكن بينهما حاجز غير حصين وتاء التانيث في حكم الانفصال ولا اثر للوصف
ببنت عند جمهور العرب فنحو يا هند بنت عمرو واجب الضم ويمتنع الفتح لتعذر الاتباع
لان بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك البا الموحدة وجوزه ابو عمرو بن العلا سماعا بناء
على ان الفتح للتركيب ومثاله يا زيد بني عمرو بتصغير ابن لتعذر الاتباع ويجوز للتركيب
ومثل قوله ان يكون علما مفردا المثنى والمجموع مسمى بهما ففي النهاية اذا سميت بمسلمات
وبزيدين من حاكيا اعرابه قلت فيمن قال يا زيد بن عمرو بالفتح يا مسلمات بن عمرو
بالكسر ويا زيدين بن عمرو ويا زيدان بن عمرو وعلى من ضم تقول يا مسلمات بن عمرو ويا زيد
بن عمرو ويا زيدون بن عمرو ومن اجريا للاعراب في الواو اجرى مجرى النون في الدال
ينفتحها ويضمها انتهى وهذا مبني على القول بالتركيب واما على القول بالاتباع فلا
اذ لا اتباع في مسلمات اذا كسرت في المثنى والمجموع على حده كذلك قال في التسهيل
ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا فنحو يا عيسى بن مريم لا يقدر فيه الا الضم خلافا للفرا
والزمخشري واذا وقع الابن بين علمين في غير الندا او هو صفة لما قبله كان الحكم فيه ان
تحذف التنوين من الموصوف لفظا والالف من الابن خطا كما في الندا تقول جاءني زيد بن
عمرو بحذف تنوين زيد ويجوز ثبوته في الضرورة كقوله جارية من قيس بن ثعلبة تزوجت
شيخا غليظ الرقبة وان كان الابن خبرا انعكس الحكم فينون المخبر عنه وتكتب الف ابن خطا
تقول زيد ابن عمرو بتنوين زيد وكذا ان لم يقع الابن بين علمين تقول جاءني زيد ابن
اخينا بتنوين زيد واثبات الف ابن خطا فالحكم المذكور معلق بشرطين ان يقع الابن بين
علمين وان يكون الابن صفة للعلم الذي قبله فمتى زال احد الشرطين عاد الاسم الى اصله
من التنوين قاله الفخر الدانى وغيره النوع الثاني ان يتكرر المنادي حال كونه مضافا نحو يا سعد سعد

الاوس فالمنادى من السعدين واجب النصب والوجهان وهما الضم والفتح جاريان في سعد الاول
والى ذلك اشار الناظم بقوله في نحو سعد سعد الاوس ينتصب ثان وضم وافتح
اولا تصب فان ضممته وهو الاكثر لانه منادى مفرد فالثاني بيان للاول وبدل منه او منادى
ثان باضمار يا او ومفعول باضمار اعني او توكيد له قال ابن مالك ولم يعترضه ابو حيان بانه
لا يجوز التوكيد لاختلاف وجهي التعريف لان تعريف الاول بالعلمية وبالندا والثاني
بالاضافة وقال الموضح في الحواشي وثم مانع اقوي من ذلك وهو اتصال الثاني بالم
يتصل به الاول وان فتحته اي الاول فقال سيبويه مضاف لما بعد الثاني والثاني مقحم اي
زايد بينهما وهذا مبني على جواز اقحام الاسماء والاكثرون يا باه وعلى جوازه ففيه
فصل بين المتضايفين وهما كالشئ الواحد وكان يلزم ان ينون الثاني لعدم
اضافته وقال المبرد مضاف لمحذوف مماثل لما اضيف اليه الثاني والاصل يا سعد الاوس
سعد الاوس فحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وهو نظير ما ذهب اليه في نحو قطع الله
يد ورجل من قالها وهو قليل في كلامهم والكثير العكس وسعد الثاني بيان او بدل
او توكيد لان المضاف اليه الاول مراد او منادى ثان وقال الفرا الاسمان الاول والثاني ... المذكور
ولا حذف ولا اقحام وهو ضعيف لما فيه من تنازع عاملين على معمول واحد وقال بعضهم
وهو الاعلم الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر ثم اضيفا الى الاوس كخمسة عشر زيد وفيه تكلف
تركيب ثلثة اشيا وسعد الاوس هو سعد بن معاذ وهو سعد بن النعمان بن امرء القيس
بن زيد بن عبد الاشهل بن خشم بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك وهو اخو الخزرج
القسم الرابع من اقسام المنادي يجوز ضمه ونصبه وهو المنادي المستحق الضم اذا اضطر الشاعر
الى تنوينه سواء علما او نكرة مقصودة فالعلم كقوله وهو الاحوص سلام الله يا مطر عليها
عليها وليس عليك يا مطر السلام بتنوين مطر الاول مع بقاء ضمه على البناء والنكرة
المقصودة نحو قوله وهو جرير اعبدا حل في شعبى غريبا الوما لا ابالك واغترابا بتنوين عبدا
مع نصبه على الاعراب اجراء للنكرة المقصودة مجرى النكرة غير المقصودة واجاز فيه سيبويه
وجها اخر وهو ان يكون حالا كانه قال اتفخر عبدا اي في حال عبودية وهو لا يليق الفخر
بالتعيين قاله ابن السيد واختار الخليل وسيبويه والمازني الضم مطلقا لانه الاكثر في
كلامهم واختار ابو عمرو بن العلا وعيسى بن عمر ويونس والجرمي والمبرد النصب مطلقا ووافقنا انهم

وسيبويه ضم العلم كمطر في البيت الاول ووافقا ابا عمرو وعيسى في نصب اسم الجنس كعبدا في
البيت الثاني قال ابن مالك ان بقاء الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير مرجوح في
اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير واختلف في تنوين المضموم فقيل تنوين تمكين لان هذا
المبني يشبه المعرب وقيل تنوين ضرورة واليه ذهب ابن الخباز قال في المغني ويقول الا ان
لان الاسم مبني على الضم وخير في النظم بين الضم والنصب فقال واضمم او انصب ما اضطرارا نون
مما له استحقاق ضم بينا وتظهر فائدتهما في التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب
وتابع المنون المنصوب يجب نصبه ولم يحرضه مسئلة ولا يجوز نداء ما فيه ال لان نداءه
يفيد التعريف وال تفيد التعريف فلا يجمع بين معرفتين فلا يقال يا الرجل عند
البصريين الا في اربع صور احدها اسم الله تعالى اجمعوا على ذلك فاذا ... تقول يا الله
باثبات الالفين الف يا والف الله ويالله بحذفهما معا ويا الله بحذف الثانية فقط و
ابقاء الاولى وعلل سيبويه جواز نداء الجلالة بان ال لا تفارقها وهي عوض من همزة
اله فصارت بذلك كانها من نفس الكلمة انتهى وهذا التعليل يناسب اثبات الف
الجلالة في الندا كما ان الفعل المبدوء بهمزة الوصل اذا سمي به قطعت همزته تقول
جاءني اضرب واضرب بضم الهمزة في الاولى وكسرها في الثاني ووجه حذفها في الوصل
النظر الى اصلها ووجه حذف الف يا ان اثباتها يؤدي الى التقاء الساكنين على غير
حده لكونهما من كلمتين ووجه اثباتها مع حذف الثانية اجراء المنفصل من كلمتين
مجرى المتصل في كلمة واحدة والاكثر ان يحذف النداء وهو يا خاصة ويعوض عنه الميم المشددة
تقول اللهم بحذف حرف الندا وزيادة الميم في اخره ولم تزد مكان المعوض عنه لئلا
يجتمع زيادتان الميم وال في الاول وخصت الميم بذلك لان الميم عهد زيادتها اخرا كزرقم
وستهم قاله السيرافي وما ذكره من ان الميم عوض عن يا هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون
الى ان الميم بعض امنا بخير فيجيزون يا اللهم في السعة ويبطل ذلك انه حذف على غير قياس
وقد التزم وانه لا يمتنع اللهم امنا بخير والاصل عدم التكرار وقد يجمع بينهما اي بين يا والميم
المشددة في الضرورة النادرة كقوله وهو ابو خراش الهذلي اني اذا ما حدث الما قولي
يا اللهم يا اللهما والى ذلك اشار الناظم بقوله والاكثر اللهم بالتعويض وشذ يا اللهم
في قريض وقد يخرج اللهم عن الندا فيستعمل على وجهين اخرين احدهما ان يذكرها المجيب تمكينا

الجواب

بالجواب في نفس السامع يقول لك زيد قايم فتقول انت اللهم نعم او اللهم لا الثاني ان تستعمل
على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك انا لا ازورك اللهم ان تدعوني الا ترى ان وقوع
الزيادة معروفة بتقدم الدعاء قليل قاله في النهاية الصورة الثانية الجملة المحكية المبدوة
بال نحو المنطلق زيد فيمن سمي بذلك نص سيبويه وقال لا بمنزلة تابط شرا لانه لا يتغير عن حاله
اذ قد عمل بعضه في بعض انتهى وتقتضى ما قدمناه في نص قطع الهمزة والى هاتين اشار الناظم الا مع
محكي الجمل وفاته عليه المبرد ما سمي به من موصول بصلته وبالحق نا الذي قام ويا التي قامت وصوبه الناظم
في شرح التسهيل ومع تصويبه لم يثبته في بقية كتبه فان قلت لم قال سيبويه فيمن سمي بالذي
قام انه لا ينادى مع انه ايضا محكي لانه قد عمل بعضه في بعض كما في الجملة قلت الفرق بينهما ان
الذي قام محكي بحالته التي تثبت له قبل التسمية وهو قبلها لا ينادى لوجود ال وذلك
المانع باق ونحو المنطلق زيد ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود ال بل كونه جملة وذلك
المانع قد زال بالتسمية فان قلت المانع شيئان الجملة وال فاذا زال احدهما بقي الاخر قلت لو صح
هذا امتنع نداؤه وانت تسلم الجواز واذا ثبت الجواز تعين ان المنادى هو المجموع وال
ليست داخلة على المجموع بل هي على جزء الاسم فاشبه ما لو سميت بقولك عبد المنطلق واما الذي وصلته
فانما يحكى حكاية المفردات لا حكاية الجمل فالمنادى انما هو الذي دون صلته والاعراب يقدر
في اخر الذي ولهذا اذا سميت بايهم ضربته واي موصولة ثم تحكي اعراب الرفع في اي بل تعربها بحسب
العوامل فتقول رايت ايهم ضربته ومررت بايهم ضربته كما انك اذا سميت باسم مفرد عامل فيما
بعده حكيت الاسم المفرد العامل فيما بعده تقول رايت ضاربا زيدا ومررت بضارب زيدا
ولما كانت الصلة لا دخل لها في ~~ذلك~~ كان مثل الموضح بالموصول مجردا عن الصلة وليس محل النزاع
وكانه اشار بذلك الى الفرق والصورة الثالثة اسم الجنس المشبه به كقولك يا الخليفة هيبة نص
عليه ذلك ابن سعدان قال الناظم في شرح التسهيل تقديره يا مثل الخليفة فلذلك حسن
دخول يا عليه لانها في التقدير داخلة على غير ال قال الشاطبي وفيما قاله نظر اذ ليس تقدير مثل
بمن بل القبيح الجمع بين يا وال والا لجاز يا القرية لانه في تقدير يا اهل القرية وذلك لا يقول به
ابن مالك وابن سعدان فدل على انه غير صحيح انتهى وعندي ان تقدير ابن مالك صحيح
ومزيل للقبح بدليل قولهم قضية ولا ابا حسن لها فان تقديره ولا مثل ابي حسن فلولا
ان تقدير مثل مزيل القبح دخول لا على المعرفة لما كان هذا التقدير وجه وللزم عمل لا في المعرفة و الشاطبي

لايتوصل بعمل الا فى المعارف الصورة الرابعة ضرورة الشعر واليها اشار الناظم بقوله وباضطرار حصل
جمع يا وال كقوله عباس يا الملك المتوج والذي عرفت له بيت العلا عدنان فجمع بين
يا وال في الشعر ضرورة ولا يجوز ذلك في النثر خلافا للبغداديين والكوفيين في اجازتهم ذلك
محتجين بالقياس والسماع اما القياس فقد جاز يا الله وبالاجماع فيجوز يا الرجل قياسا
عليه بجامع ان كلا منهما فيه ال وليست من اصل الكلمة واما السماع فقد انشد فيا الغلامان
اللذان فرا اياكما ان تكسبانا شرا وهذا لا ضرورة فيه لتمكن قايله من ان يقول فيا غلامان اللذ
فرا واجاب المانعون عن القياس بالفرق بكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ
الفصل الثالث في اقسام تابع المنادى المبني واحكامه واقسامه اربعة احدها ما يجب نصبه مراعاة
لمحل المنادى بان محله نصب وهو ما اجتمع فيه امران احدهما ان يكون التابع نعتا او بيانا
او توكيدا والامر الثاني ان يكون التابع مضافا مجردا من ال فالنعت نحو يا زيد صاحب عمرو
البيان نحو يا زيد ابا عبد الله والتوكيد نحو يا تميم او كلهم كلكم بنصب صاحب وابا وكل وجوب
او حكى عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء والطوال جواز رفع المضاف من نعت
وتوكيد وتبعهم ابن الانباري وان كان مع تابع المنادى ضمير جي به دالا على الغيبة باعتبار
الاصل نحو يا تميم كلهم وعلى الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلكم وقد اجتمعا في قوله فيا ايها
المهدي الخناس كلامه كانك تضغوا في ازارك خرنق وتضغو بضاد وغين معجمتين تصوت
وخرنق بكسر الخاء المعجمة والنون والدال الثعلب وفيه رد على الاخفش حيث منع مراعاة الحال وقال
واما قالهم يا تميم كلكم فان رفعوه فهو مبتدا وخبره محذوف اي كلكم مدعو وان نصبوه
فبفعل محذوف اي كلكم دعوت والى نصب التابع المضاف اشار الناظم بقوله تابع ذي
الضم المضاف دون ال الزمه نصبا القسم الثاني ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى وهو نعت اي
في التذكير واية في التانيث ونعت اسم الاشارة فيهما اذا كان اسم الاشارة وصلة لنداء ما
اي للنداء نعته نحو يا ايها الناس ويا ايتها النفس فاي واية مبنيان على الضم لكون كل منهما
منادى مفردا وها للتنبيه فيهما زايدة لازمة للفظ اي واية عوضا عن المضاف اليه مفتوحة
الهاء ويجوز ضمها اذا لم يكن بعدها اسم اشارة على لغة بني مالك بني اسد وقد قرئ بها
والناس والنفس مرفوعان على التبعية وجوبا مراعاة للفظ اي واية وانما جاز الرفع مراعاة
للفظ مع ان المتبوع مبني لانه مشبه للمعرب في حدوث ضم بسبب الداخل عليه وكذا القول في امثاله

الى

والى ذلك اشار الناظم بقوله وايها مصحوب ال بعد صفة يلزم بالرفع نحو قولك يا هذا الرجل
ويا هذه المراة ان كان المراد او لا نداء الرجل والمراة وانما اتيت باسم الاشارة وصلة لندائهما
ويجب رفع نعتهما مراعاة للضم المقدر في اسم الاشارة وانما لزم رفعهما لانهما المقصودان
بالنداء والمنادى المفرد لا ينصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وذو اشارة كاي في
الصفة ان كان تركها يفيت المعرفة وان كان المراد نداء اسم الاشارة دونهما جاز فيهما
الرفع والنصب على ما سياتي ولا يوصف اسم الاشارة ابدا في هذا الباب وغيره الا بما فيه ال
نحو مررت بهذا الرجل وجوزوا فيه ان يكون بيانا لاسم الاشارة واستشكله ابن عصفور بان
البيان يشترط فيه ان يكون اعرف من المبين والنعت لا يكون اعرف من المنعوت فكيف
يكون الشيء اعرف وغير اعرف واجاب بانه اذا قدر بيانا قدرت ال فيه لتعريف الحضور فهو
يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول ال والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا
قدر نعتا قدرت ال فيه للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة
فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت اعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه
ولا توصف اي واية في هذا الباب المعقود للنداء الا بما فيه ال من معرف بها او موصول فيقال يا
ايها الرجل ويا ايتها المراة ويا ايها الذي نزل عليه الذكر ويا ايتها التي قلت ولا يقال يا ايها
الحارث والصعق مما هي فيه للمح الاصل والغلبة او باسم الاشارة العاري من كاف الخطاب
نحو يا ايهذا الرجل ولا يجوز يا ايها ذلك الرجل خلافا لابن كيسان والى ذلك اشار الناظم
بقوله وايهذا ايها الذي ورد ووصف اي بسوى هذا يرد والقسم الثالث ما يجوز رفعه ونصبه
فالنصب اتباعا لمحل المنادى والرفع على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلا لحركة البناء
العارضة بسبب دخول حرف النداء العامل ومقتضى هذا التنزيل ان يكون حرف النداء هو
الرافع للتابع بناء على ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل والا فلا
رافع والقول بان الرافع التبعية قول ضعيف لا يحسن التخريج عليه والمخلص من ربقة
هذا الاشكال انه يحاول في المنادى المضموم ان يكون نائب فاعل في المعنى والتقدير نحو يا زيد
يدعى زيد فيرفع تابعه بالحمل على ذلك وهو نوعان احدهما النعت المضاف المقرون بال نحو يا زيد الحسن
الوجه برفع الحسن ونصبه على ما قرر والنوع الثاني ما كان مفردا من نعت او بيان او توكيد
وكان معطوفا مقرونا بال فالنعت نحو يا زيد الحسن بالرفع والحسن بالنصب والبيان نحو يا بشر غلام

بالرفع وبشرا بالنصب في التوكيد نحو يا تميم اجمعون بالنصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه
ارفع وانصب المعطوف المقرون بال كقولك يا زيد والضحاك قال الله تعالى يا جبال اوبي
معه والطير قراءة السبعة بالنصب عطفا على محل الجبال واختاره ابو عمرو بن العلا ويونس وعيسى بن عمر الثقفي
والجرمي وقرئ في غير السبعة بالرفع عطفا على لفظ الجبال واختاره الخليل وسيبويه
والمازني وقدروا النصب في الطير عطفا على فضلا من قوله ولقد اتينا داود منا فضلا
والتقدير واتيناه الطير وجملة الندا معترضة بين المتعاطفين وقال المبرد ان كانت ال
في المعطوف للتعريف مثلها في الطير فالمختار النصب في المعطوف او لغيره وهي الزايدة
مثلها في اليسع فالمختار الرفع وجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه انه
الاكثر ووجه اختيار النصب ان ما فيه ال لم يجر ان يلي حرف الندا فلم يجعل لفظه كلفظ
ما وليه ولذلك قرا جميع القرا ما عدا الاعرج بنصب الطير ووجه التفصيل ان ال
في نحو اليسع لم تفد تعريفا فكانها ليست فيه فيا زيد واليسع مثل زيد ويسع وال
في نحو الطير موثرة تعريفا وتركيبا فاشبه ما هي فيه المضاف والى ذلك اشار الناظم
بقوله وان يكن مصحوب ال نسقا ففيه وجهان ورفعا ينتقي والقسم الرابع ما يعطى حالكونه
تابعا ما يستحقه اذا كان منادى مستقلا وهو البدل والمنسوق المجرد من ال فيضم ان كان
مفردا وينصب ان كان مضافا والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعلا كمستقل نسقا
وبدلا وذلك لان البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنايب عن العامل تقول في البدل المفرد
يا زيد بشر بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر وكذلك تقول في المنسوق المفرد والمجرد من
ال يا زيد وبشر بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر وتقول في البدل المضاف يا زيد
يا عبد الله بالنصب كما تقول يا يا عبد الله وكذلك تقول في المنسوق المضاف المجرد من ال
يا زيد وبشرا و بالنصب كما تقول يا ابا عبد الله وهكذا حكمهما اي البدل والمنسوق
المجرد من ال مع المنادى المنصوب فيضمان ان كانا مفردين وينصبان ان كانا مضافين
تقول يا عبد الله بشر ويا عبد الله وبشر بضمهما ويا عبد الله اخا زيد ويا عبد الله واخا زيد
بنصب الاخ فيهما قال في التسهيل خلافا للمازني والكوفيين في تجويز يا زيد وعمرو واوقال
في شرح التسهيل اجراء المنسوق العاري من ال مجرى المفرد بعيد الا ان قال وما رواه غير
بعيد من الصحة اذا لم ينو اعادة يا لان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على اسمين كما يقصد

ان

ان يشتركا في عامل واحد انتهى الفصل الرابع في المنادي المضاف الى يا الدالة على المتكلم وهو
اربعة اقسام احدها ما فيه لغة واحدة وهو المنادي المعتل بالالف او اليا فان ياؤه المضاف
وهو اليها واجبة الثبوت والفتح نحو يا فتاي ويا قاضي فلا يجوز حذفها للالباس ولا
اسكانها لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم والكسر لثقلهما على اليا والقسم الثاني فيه
لغتان وهو الوصف المشبه للفعل المضارع في كونه بمعنى الحال والاستقبال فان ياؤه
ثابتة لا غير فانها في حكم الانفصال فلم تمازج ما اتصلت به فليست كيا قاض وهي اما مفتوحة
او ساكنة نحو يا مكرمي ويا ضاربي وهل اصلها السكون او الفتح قولان تقدما في باب المضاف
الى ياء المتكلم واحترز بالمشبه للفعل من الوصف بمعنى الماضي فان اضافته محضة وفي بابه
اللغات الست الآتية والقسم الثالث ما فيه ست لغات وهو ما عدا ذلك المتقدم من القسمين
وليس باب ولا ام نحو يا غلامي فالاكثر فيه حذف اليا والاكتفاء بالكسرة نحو يا عباد فاتقون اجرى
المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة نحو والليل اذا يسر ثم ثبوتها ساكنة
على الاصل في البناء نحو يا عبادي لا خوف عليكم وثبوتها مفتوحة للتخفيف نحو يا عبادي
الذين اسرفوا وانما كان السكون والفتح في مرتبة واحدة نظرا الى اختلافهم في اصل وضعها
كما تقدم ثم قلب الكسرة فتحة وقلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لان الالف اخف
من اليا نحو يا حسرتا والاصل يا حسرتي بكسر التا وفتح اليا ثم قيل يا حسرتا بقلب اليا الفا و
اجازه الاخفش والفارسي والمازني حذف الالف المنقلبة عن اليا والاجتزاء بالفتحة عنها فتقول
يا حسرة كقوله ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو اني فالبا في بلهف متعلقة
براجع ومجرورها قول محذوف اصله تقول ولهف منادي سقط منه حرف النداء والاصل
يا لهفا فحذفت الالف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة والمعنى ولست راجعا ما فات
مني بقولي يا لهفي ولا بقولي لو اني فعلت والحاصل ما فات لا يعود بكلمة التلهف ولا بكلمة التمني
ولا بكلمة لو ومنهم من يحذف اليا ويكتفي من الاضافة بنيتها ويضم الاسم المضاف لليا كما تضم
المفردات في غير الاضافة وانما يفعل ذلك الضم فيما يكثر فيه ان لا ينادى الا مضافا كالام والاب
والرب حملا للقليل على الكثير كقول بعضهم يا ام لا تفعلي بضم الميم يونس وقراءة اخرى رب
السجن احب الي بضم ربه لان الام والرب للكثرة فيهما ان لا ينادى الا مضافين للعلم بالاصل
ثم يا ابي فحذفت اليا تخفيفا وبنيا على الضم تشبيها بالنكرة المقصودة بخلاف يا عدوي

فلا يجوز يا عدو بخلاف اليا وضم الواو وقاله شارح اللباب لانه مضاف لليا لم يكثر وظاهر
كلام الموضح ان تعريف المضموم على هذه اللغة بالاضافة المنوية لا بالقصد والاقبال وقد
صرح في النهاية بالثاني فقال جعلوه معرفة بالقصد فبنوه على الضم وهذه الضمة هي
في يا رجل اذا قصدت رجلا بعينه انتهى ولعل هذا هو الذي حمل الناظم على اسقاط و
اقتصاره على خمس لغات في قوله واجعل منادى صح ان يضف ليا كعبد عبدي عبد
عبدا عبديا والاظهر ان تعريفه بالاضافة المنوية لانهم جعلوه لغة في المضاف الى اليا ولو كان
تعريفه بالقصد لم يكن لغة فيه و القسم الرابع ما فيه عشر لغات وهو الاب والام فيهما
مع اللغات الست المتقدمة اربع اخرى يأتي ذكرها وافصح الست حذف اليا وابقاء
الكسرة نحو يا اب ويا ام بكسرهما ثم اثبات اليا ساكنة او متحركة بالفتح نحو يا ابي ويا امي
ثم قلبها الفا نحو يا ابا او يا اما ثم حذف الالف وابقاء الفتحة نحو يا اب ويا ام بفتحهما و
اقلها الضم نحو يا اب ويا ام بضمهما والاربعة الباقية ان تعوض تاء التانيث من
ياء المتكلم وتكسرها وهو الاكثر في كلامهم لان الكسرة عوض من الكسر الذي كان يستحقه
ما قبل ياء المتكلم وزالت حين جاءت التاء اذ لا يكون ما قبل التاء الا مفتوحا وتوجيه
الفرا بان اليا في النية رده الزجاج بانه لا يقال يا ابتي وتفتحها وهو الاقيس لان التاء بدل
من ياء حركتها الفتح فتحريكها بحركة اصلها هو الاصل في القياس وقيل لان الاصل يا
ابتا ويرده ما رد قول الفراء او تضمها على التشبيه بنحو ثبة وهبة وهو شاذ حكى سيبويه
عن الخليل انه سمع يا امه بالضم واجازه الفرا والنحاس ومنعه الزجاج وقد قرئ بهن
فبالكسر قراء الجميع الا ابن عامر وبالفتح قرأ ابن عامر وبالضم قرئ في الشواذ وربما جمع
بين التاء والالف فقيل يا ابتا ويا امتا وعليه قوله يا ابتا علك او عساكا جمع بين العوض و
المعوض فهو كقوله اقول يا اللهم يا اللهما وسبيل ذلك الشعر وزعم ابن مالك ان الالف
في يا ابتا هي التي يوصل بها آخر المندوب والمنادى البعيد والمستغاث وانها ليست
بدلا من اليا والاولى قول ابن جني وربما جمع بين اليا والتا فقيل يا ابتي ويا امتي وعليه قوله
ايا ابتي لا زلت فينا وانما لنا امل في العيش ما دمت عائشا وهو مزورة خلافا لكثير من
الكوفيين والاول اسهل من هذا لذهاب صورة المعوض منه وهو اليا وربما قيل يا ابات
وعليه قوله كأنك فينا يا ابات غريب فقيل ان الياء ابت ثم اشبع وقيل اراد يا ابتاه فقلب

اراد يا ابا على لغة القصر ثم قدر لحاق اليا وابدل منها التا واقتصر في النظم على قوله وفي الندا ابت
امت عرض واكسر او افتح ومن اليا التا عوض ولا يجوز تعويض تا التانيث عن يا المتكلم
الا في الندا خاصة فلا يجوز جاني ابت ولا رايت امت ولا مررت بامت والدليل على ان التا في يا ابت
ويا امت عوض من اليا انهما لا يكادان يجتمعان عند البصريين وطايفة من الكوفيين
والدليل على انها التانيث انه يجوز ابدالها في الوقف ها عند جمهور البصريين وذهب
الفراء الى انه يوقف باليا وحجة البصريين انها تشبه ناصبا قلت وحجة الفراء انها عوض
من حرف لا يتغير وقف وقد وقف ابو عمرو بها التا وهو راس البصريين وسمت في المصحف
بالتا ويجوز تشبيهها بابدالها فصل واذا كان المنادى مضافا الى المضاف الى اليا نحو يا غلام غلامي
فاليا ثابتة لا غير ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادي وهي اما ساكنة او مفتوحة
كقولك يا ابن ويا ابن خالي ويا ابنة خالي ويا بنت خالي الا ان كان المنادي ابن عم او ابن ام
او ابنة عم او ابنة ام او بنت ام او بنت عم فالاكثر حذف اليا والاجتزا بالكسرة عن اليا كقولك
يا ابن عم ويا ابن ام بكسر الميم فيهما ثم قال الزجاجي لا تركيب بل اضافتان وقال في الارتشاف
نقلا عن اصحابه انهم جعلوا الاسمين بحكم اسم واحد وانهم حذفوا اليا حذف من
خمسة عشر اذا اضافوها لليا فليس الاضافة واحدة اثنين او ان يفتحا ثم قيل للتركيب
المزجي كقولك يا ابن عم ويا ابن ام بفتح الميم فيهما وقيل الاصل عما واما بقلب اليا الفا
فحذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها والاول قيل هو مذهب سيبويه والبصريين
والثاني قول الكسايي والفرا وابي عبيد وحكي عن الاخفش وقد قري في السبع قال
يا ابن ام بالوجهين الكسر والفتح واليهما اشار الناظم بقوله وفتح او كسر وحذف اليا استمر
في يا ابن ام يا ابن عم لا مفر والعرب لا يكادون يثبتون اليا ولا الالف فيهما الا في الضرورة كقوله
وهو ابن زيد الطائي واسمه حرملة بن المنذر في مرثية اخيه يا ابن امي ويا شقيق نفسي
خليتني لدهر شديد وقوله وهو ابو النجم العجلي واسمه الفضل بن قدامة يا ابنة عما لا تلومي
واهجعي وانمل كما ينمي خضاب الاشجعي ويروى لا يخرق اللوم حجاب مسمعي والله اعلم هذا باب
في ذكر اسماء لازمة الندا فلا يستعمل في غيره فلا يقع فاعله ولا مفعوله ولا مضافا اليها
وهي كثيرة منها فل وفلة بضم الفا فيهما عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس
الانسان ففل بمعنى رجل وفلة بمعنى امراة قال ابن مالك وجماعة منهم ابن عصفور وابن العلج فل وفلة

كناية عن علم من يعقل ففل بمعنى زيد وفله بمعنى هند ونحوهما من الاعلام الاناسي ولم يبين
ابن مالك ذلك صريحا وانما لزم من قوله ويقال يا فله للرجل ويا فلة للمراة بمعنى يا فلان
ويا فلانة فظاهره أن فل وفلة كناية عن علم من يعقل لانه جعلهما بمعنى فلان وفلانة
وهما كنايتان عن علم من يعقل قاله المرادي ومما قاله ابن مالك هو والجماعة وهم بفتح
الهاء مصدر وهم بالكسر اذا غلط وانما ذلك الذي هو بمعنى زيد وهند هو فلان وفلانة
لا فل وفله والحق انما قاله ابن مالك مبني على ان اصل فل وفلة فلان وفلانة وهو مذهب
الكوفيين وقد صرح بذلك فلا وهم الا على قول ابن عصفور فانه لا يقال الا ان اصلهما فلان
وفلانة ومذهب سيبويه ان لام فل يا محذوفة كيد ومادته ف ل ي وتصغيره فلي اذا سمي به
ومذهب الكوفيين ان لامه نون واصله فلان ثم رخم بحذف الالف والنون ومادته ف ل ن
وتصغيره فلين ورد بانه لو كان اصله فلانا لقيل في ترخيمه فلا ولما قيل في التانيث فله
ولما اختص بالندا كما ان فلانا ليس كذلك واما قوله وهو ابو النجم العجلي تضل منه ابلي بالهوجل
في لجة امسك فلانا عن فل فقال ابن مالك هو فل الخاص بالندا استعمل في غير الندا مجرورا يعني
للضرورة وصرح بذلك في النظم ايضا فقال وجر في الشعر فل وليس كذلك والصواب ان الاصل
هنا المجرور بعل فلان وانه حذف منه الالف والنون والتقدير امسك فلانا عن فلان اي
عن ذكره في لجة بفتح اللام مختلط الاصوات وليس حذف الالف والنون منه للترخيم وانما هو
للضرورة كقوله وهو لبيد درس المنا بمتالع فابان فتقادمت بالحبس فالسوبان اي
المنازل فحذف الزاي واللام ضرورة ودرس عفا ومتالع بضم الميم والتا المثناة فوق
اسم موضع وقيل جبل وكذلك ابان بالموحدة والحبس بفتح الحا المهملة واسكان الموحدة
وفي اخره سين مهملة والسوبان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة
وفي اخره نون اسم موضع ومنها لؤمان بضم اوله وهمزة ساكنة ثابتة بمعنى كثير اللوم
والخبث ونومان بفتح اوله وواو ساكنة ثابتة بمعنى كثير النوم ولا يقاس عليهما وهذا
معنى قول الناظم وقل بعض ما يخص بالندا لؤمان نومان له ومنها فعل بضم الفا وفتح العين
المعدول عن فاعل كغدر بالغين المعجمة وفسق سبا للمذكر بمعنى يا غادر ويا فاسق واختار
ابن عصفور كونه قياسا فيقاس عليه ما اشبهه واختار ابن مالك كونه سماعيا واليه
اشار في النظم بقوله وشاع في سب الذكور فعل ولا تقس ومنها فعال بفتح الفا وكسر اللام بمعنى

عن فاعلة او فعيلة كفساق وخباث سبا للمؤنث بمعنى يا فاسقة يا خبيثة وقوله وهو الحطيئة
يهجو امراته اطوف ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع فقعيدته مبتدا ولكاع خبره
في غير النداء اخبر ضرورة وقيل لا ضرورة والخبر قول محذوف والتقدير قعيدته يقال لها يا لكاع
فحذف الخبر وحرف النداء وقعيدة الرجل امراته سميت بذلك لزومها البيت ومعنى لكاع
خبيثة ويقاس تعال هذا الذي هو سب المؤنث وفعال بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل و
تراك بمعنى اترك من كل فعل ثلاثي مجرد تام متصرف تصرفا كاملا فخرج نحو دحرج لانه رباعي
وشذ دراك من ادرك وخرج نحو كان لانه ناقص وخرج نحو نعم وبئس لانهما جامدان وخرج
نحو يذر ويدع لانهما ناقصا التصرف فهذا مذهب سيبويه وخالفه المبرد في البابين فقال
لا يقال منهما الا ما سمع ولا يقيس فيهما والاصل اصح واليه اشار في النظم بقوله واطرد في سب
الانثى وزن يا خباث والامر هكذا من الثلاثي والله اعلم هذا باب الاستغاثة وهو نداء
من يخلص من شدة او يعين على مشقة اذا استغيث اسم منادى وجب كون الحرف الذي
ينادي به المستغيث يا لانها ام حروف النداء ووجب كونها مذكورة لان الغرض من ذكرها اطالة
الصوت كما تقدم والحذف مناف لذلك وغلب في المنادى المستغاث جره بلام واجبة الفتح
لانه واقع موقع المضمر ولام الجر تفتح معه والى ذلك اشار الناظم اذا استغيث اسم منادى
خفضا باللام مفتوحا كقولك يا لله للمسلمين وقول الشاعر يا لقومي ويا لامثال قومي لاناس
عتوهم في ازدياد الا ان كان المستغاث يا المتكلم نحو يا لي و معطوف على مستغاث ولم تتكرر معه يا فتكسر
اللام يا لزيد ولعمرو وللمسلمين فان اعدت معه يا فتحت اللام يا لزيد ويا لعمرو للمسلمين
وعليه البيت السابق والى ذلك اشار الناظم بقوله وافتح مع المعطوف ان كررت يا وفي
سوى ذلك بالكسر ائتيا ولام المستغاث له مكسورة دائما على الاصل كقوله وهو عمر يا لله
للمسلمين بكسر لام المسلمين وقول الشاعر يبكيك ناء بعيد الدار مغترب يا للكهول
وللشبان للعجب بكسر لام العجب الا ان يكون المستغاث له ضميرا غير يا المتكلم فيفتح لامه
نحو يا لزيد لك او له ويجوز ان يكون المستغاث به وله ضميرين بقول يا لك لي تستغيث
المخاطب ليعينك قاله في النهاية ويجوز ان يتبع المستغاث باللام فالاكثر ان يختم
بالالف عوضا من اللام ومن ثم لا يجتمعان واليه اشار الناظم بقوله ولام ما استغيث
عاقبت الف كقوله يا يزيد الآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان فيزيد مستغاث والالف فيه

عوض من اللام ولآمل بكسر اللام مستغاث له وهو اسم فاعل امل ونيل بفتح النون مصدر نال

مفعول امل والغنى مقابل الهون والغنى مقابل الفاقة والفاقة الفقر والهوان الذل

ويقد يخلو المستغاث منهما اي من اللام والالف فيعطى ما يستحقه لو كان منادى

غير مستغاث كقولك يا زيد لعمرو وكقوله الا يا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض

للاريب فالاحرف تنبيه واستفتاح وقوم مستغاث مضاف لياء المتكلم محذوفة اجتزاء

بالكسرة وللعجب مستغاث له والغفلات عطف عليه والاريب العالم بالامور ويجوز

نداء المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث من غير فرق والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثله

اسم ذو تعجب الف وهو على قسمين احدهما ان يرى امرا عظيما فينادي ذي خشيته

كقولهم يا للماء وللدواهي اذا تعجبوا من كثرتهما والثاني ان يرى امرا يستعظمه فينادي

من له نسبة اليه ومكنة فيه نحو يا للعلماء ويجوز الاستغناء عن اللام بالالف

نحو قوله يا عجبا لهذه الفليقة هل تذهبن القوباء الرقية وهذا البيت لاعرابي

اصابته قوبا فقيل له اجعل عليها شيئا من ريقك وتعهدها بذلك فانها تذهب

نتعجب من ذلك والفليقة الداهية وقد يخلو المتعجب منه من اللام والالف نحو يا عجب

والله اعلم هذا باب الندبة بضم النون حكم المندوب وهو المتفجع عليه حقيقة كقول

جرير يندب عمر بن عبد العزيز وقمت فيه بامر الله يا عمرا او حكما كقول عمر بن

الخطاب وقد اخبر بجدب شديد اصاب قوما واعمراه واعمراه والمتوجع منه لكونه

محل الم كقول قيس العامري فواكبدا من حب من لا يحبني ومن عبرات ما لهن فناء

لكونه سبب الم كقول قيس الرقيات تبكيهم الدهماء معولة وتقول سلمى وا رزيتيه

وكقول القايل وامصيبتاه لان الرزية والمصيبة سبب الالام الذي حصل له وصوت

المندوب صورة المنادى في المخاطب وليس منادى الا ترى انك لا تريد منه ان

يجيبك ويقبل عليك ومن ثم منعوا في الندبة يا غلامك لان خطاب احد

المسميين يناقض خطاب الاخر ولا يجمع بين خطابين واجازوا في الندبة و

اغلامك فلذلك قال حكم المندوب حكم المنادى وقال الناظم ما للمنادى اجعل

المندوب فيضم ان كان مفردا كما في نحو وازيدا وينصب ان كان مضافا كما في نحو

امير المؤمنينا وينطق كما في نحو اصاد عجبي واذا اضطر شاعر الى تنوينه جاز

ونصبه كقوله وا فقعسا واين مني فقعس الا انه لا يكون نكرة كرجل فلا يقال وارجلاه
للرياشي مدعيا انه في الحديث واجبلاه فان صح فهو نادر ولا معرفا مبهما كاي والمضمر واسم
الاشارة والموصول فلا يقال وايهاه ولا وانتاه ولا واهذاه ولا وامن ذهباه لان القصد
من الندبة الاعلام لعظمة المصاب فلذلك لا يندب الا المعرفة السالمة من الابهام والى ذلك
اشار الناظم بقوله وما نكر لم يندب ولا ما ابهما الا ما كان موصولا وغير مبدو بال صلته
مشهورة فيندب عند الكوفيين خلافا للبصريين نحو وامن حفر بير زمزماه فانه في الشهرة
بمنزلة واعبد المطلباه وذلك شاذ عند البصريين واتفق الجميع على منع ندبة الموصول
المبدو بال وان اشتهرت صلته فلا يقال والذي حفر بير زمزماه اذ لا يجمع بين حرف
الندبة وال وبذلك يفيد قول النظم ويندب الموصول بالذي اشتهر وتقدم الخلاف
في نظائره واصل زمزم زمم ابدلت الميم الثانية زايا قاله في القاموس الا ان الغالب انه يختم
بالالف اطالة للصوت كقوله وهو جرير وقمت فيه بامر الله يا عمرا والى ذلك اشار الناظم
بقوله ومنتهى المندوب صله بالالف واما الحاقها توابع المندوب فقال ابن الخباز
في النهاية انه لا خلاف في جواز لحاقها اخر الصفة اذا كانت ابنا بين علمين نحو وا زيد
بن عمراه واما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل ان لا يلحق البيان
والتوكيد وعندي انها تدخل اخر البدل لانه قائم مقام المبدل منه فيقولوا واغلاماه زيداه
ويدخل العطف النسقي نحو وازيد وعمراه انتهى ويدخل التوكيد اللفظي كما تقدم من قول
عمر واعمراه واعمراه ويحذف لهذه الالف ما قبلها من الف نحو واموساه والى ذلك اشار الناظم
بقوله متلوها ان كان مثلها حذف واجاز الكوفيون قياسا قلب الالف ياء فقالوا
واموسياه او من تنوين ظاهر او مقدر في صلة نحو وامن حفر بير زمزماه بحذف التنوين
من زمزم فانه منصرف باعتبار انه علم على القليب فان اعتبر انه علم على البير فهو
غير منصرف وفيه تنوين مقدر كما صرح به في اول باب الاضافة وتنوين في مضاف
اليه نحو واغلام زيداه او في محكي نحو واقام زايداه فيمن اسمه قام زيد والى ذلك
اشار الناظم بقوله كذاك تنوين الذي به كمل من صلة او غيرها واجاز الكوفيون
حذف التنوين واثباته مع فتحه فيقولون واغلام زيدناه محافظة على بقاء
الف الندبة ومع كسره وقلبه الالف ياء فيقولون واغلام زيدنيه على اصل التقاء

الساكنين ولجاز الفراحذف التنوين لالتقاء الساكنين كما في اجتماع الالفين و
يحذف بهذه الالف ما قبلها من ضمة بنائية نحو وازيداه او وامنذاه فيمن اسمه منذ
او كسرة اعرابية نحو واعبد المطلباه او بنائية نحو واحذاماه لان ما قبل الالف لا يكون مضموما
ولا يكون مكسورا فان وقع حذف الكسرة والضمة في لبس ابقيا وجعلت الالف ياء بعد الكسرة نحو
واغلامكي اذ لو قيل واغلاماه التبس بالمذكر وواوا بعد الضمة نحو واغلامهمو وغلامكمو
اذ لو قيل واغلامهما واغلامكما التبس المذكر بالمؤنث في الاولى والجمع بالمثنى في الثانية
والى ذلك اشار الناظم بقوله والشكل حتما اوله مجانسا ان يكن الفتح بوهم لابسا ولك في
الوقف زيادة هاء السكت بعد احرف المد الثلثة توصلا الى زيادة المد نحو وازيداه
وواغلامكيه واغلامكموه والى ذلك اشار الناظم بقوله وواقفا زد هاء سكت ان
ترد فان وصلت حذفتها الا في الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنبي واحر قلباه
ممن قلبه شبم ولك ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على التقاء الساكنين واجاز
الفرا اثباتها في الوصل بالوجهين فصل اذا ندب المضاف الى الياء الجايز فيه اللغات
الست فعلى لغة من قال يا عبد بالكسر او يا عبد بالضم او يا عبدا بالفتح مع حذف الياء
او يا عبدا بالالف المنقلبة عن الياء او يا عبدي بالاسكان في الياء يقال في هذه اللغات الخمس و
اعبدا وعلى لغة من قال يا عبدي بالفتح في الياء او يا عبدي بالاسكان في الياء يقال واعبديا
بابقاء الفتح على الاول وهو يا عبديا بالفتح واختلف على الثاني وهو يا عبدي
بالاسكان وقد تبين من جواز واعبدا او واعبديا في يا عبدي بالاسكان ان لمن
اسكن الياء ان يحذفها في الندبة ويقول واعبدا او يفتحها ويقول واعبديا والى ذلك
اشار الناظم بقوله وقايل واعبديا واعبدا من في الندا اليا ذا سكون ابدا والفتح راي
سيبويه وهو اقيس واقل عملا والحذف راي المبرد والحاصل انه اذا ندب على لغة من حذف
الياء فان كان ما قبلها مفتوحا زيدت لفتحة على حالها واتى بالف الندبة وان كان مكسورا
او مضموما جعل بدل الضمة والكسرة فتحة وزيدت الالف وعلى لغة من ابدل الياء الفا حذفت
الالف المبدلة وزيد الف الندبة كما يفعل ذلك بالمقصور وعلى لغة من اثبتها الياء
مفتوحة زيدت الالف ولم يحتج الى عمل لان الياء متهيئة بالفتحة لمباشرة الالف او في
لغة من ثبتت الياء ساكنة جاز حذف الياء لالتقاء الساكنين وابقاؤها مفتوحة

واذا قيل غلام غلامي لم يجز في الندبة حذف الياء لان مضاف اليها وهو غلام الثاني غير منادي
مضاف اليه المنادي والمضاف الى المنادي غير منادي وحكم المندوب حكم المنادي فلما
لم يحذف في الندبة والله اعلم هذا باب الترخيم وهو لغة التسهيل والتليين يقال صوت رخيم
اي سهل لين واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلثة انواع ترخيم
النداء وترخيم الضرورة وهما مذكوران في هذا الباب وترخيم التصغير وسياتي في باب
التصغير يجوز ترخيم المنادي اي حذف اخره تخفيفا وذلك بشرط كونه معرفة لان المعارف
كثر نداؤها فدخلها التخفيف بحذف اخرها وخص الاخر بذلك لانه محل التغيير غير
مستغاث مجرور باللام ولا مندوب ولا ذي اضافة ولا ذي اسناد فلا يرخم نحو قوله الاعمي
يا انسانا خذ بيدي لانه نكرة ولا نحو قولك يا لجعفر لان المستغاث المجرور باللام عند سيبويه
شبيه بالمضاف اليه لانه مجرور مثله فكان غير منادي اذ لم تعمل اداة النداء في لفظه وانما
عملت في موضعه فان لم يجر باللام جاز ترخيمه نص على ذلك سيبويه في كتابه ووافقه عليه شراح
كالصفار وابن خروف والسيرافي وعبارة التسهيل تقتضيه فانه قيد المنادي بكونه
مبنيا لو المستغاث المجرور معرب وغير المجرور المفرد مبني وشاهد ترخيمه قوله اعام لك ابن
صعصعة بن سعد قال ابن الضائع وهذا ضرورة وقد ناداه بغير يا وذلك ممنوع وسمع ترخيمه
ومعه اللام كقوله كلما نادى مناد منهم يا لتيم الله قلنا يا لما وهو ضرورة اتفاقا ولا يرخم
نحو واجعفراه لان المندوب ليس منادي حقيقة وان كان صورته صورة المنادي لانه
لا يطلب اقباله ولا يرخم يا امير المؤمنين لان المضاف اليه منزل من المضاف منزلة التنوين
مما قبله فليس باخر المنادي حقيقة ولا يرخم يا تابط شرا علما لان اصله الجملة وجزؤها
الثاني ليس منادي ونقل عن الكوفيين اجازة ترخيم ذي الاضافة بحذف عجز المضاف
اليه تمسكا بقوله ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي ميتة فيجيب اراد يا ابا عروة
فحذف حرف النداء ورخم بحذف التاء واجيب بانه نادر وتبعد بفتح التاء المثناة
فوق وسكون الموحدة وفتح العين من البعد بفتحتين وهو الهلاك ومنه بكسر الميم
هيئة من الموت واندر من هذا حذف المضاف اليه باسره كقوله يا عبد هل تذكرني ساعة
اراد يا عبد عمرو وعبد عمرو علم عليه وذكر ابن مالك في النظم والتسهيل وشرحه انه قد يرخم ذو
الاسناد وان عمرو نقل ذلك عن العرب نقل في شرح التسهيل ونص يعني سيبويه في باب

النسب على ان من العرب من يرخمه فيقول في تابط شرا يا تابط وترتب على ترخيمه النسب اليه قال و
خلاف في النسب اليه انتهى والاشتهار المنع فالمسئلة عن سيبويه اعتنى بذكرها وبنبه على
ان صاحب المنع هو الناقل للاجازة عن العرب والذي نقل عن سيبويه وقع له في باب
الاضافة الى الحكاية فقال فاذا اضفت الى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد
القيس وخمسة عشر فلزمه الحذف كما لزمهما وذلك كقولك في تابط شرا تابطي قال ويدل
على ذلك ان من العرب من يفرد فيقول يا تابط فيجعل الاول مفردا فكذلك في
الاضافة يعني في النسب هذا نصه في المسئلة في باب النسبة ونص في باب الترخيم على
المنع فقال واعلم ان الحكاية لا ترخم لانك تريد ان ترخم غير منادى وليس مما يغيره
النداء وذلك نحو يا تابط شرا قال ولو رخمت هذا لرخمت رجلا يسمى يا دار عليه بالجر انتهى
انتهى فاذا كان للمجتهد في المسئلة الواحدة نصان متعارضان في بابين فالعمل على المذكور
في بابه لانه يقصد تحقيقه وايضاحه بخلاف ما ذكر في غير بابه فانه لم يعتن به كما اعتنى
بالاول لكونه ذكره استطرادا هذا اذا لم يثبت انه رجع عن احدهما ولم يكن هناك تاريخ
وقول الناظم وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقل يوهم انه لم ينقل عنه غيره وقد عرفت ما فيه وعمرو هذا
المذكور في النظم هو امام النحو رحمه الله وسيبويه لقبه وهو لفظ فارسي معناه رايحة التفاح
قال البطليوسي في شرح الفصيح الاضافة في لغة العجم مقلوبة والسيب التفاح وويه
الرايحة والتقدير رايحة التفاح وقيل كانت امه ترقصه بذلك في صغره وقيل كان كل
من يلقاه يشم منه رايحة التفاح وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك
لطافته لان التفاح من لطيف الفواكه وقيل لانه كانت وجنتاه كانهما لون التفاح وقيل كان
لون التفاح وكنيته ابو بشر ولكن غلب اللقب عليه حتى اذا اطلق لم ينصرف الا اليه وقد
لقب سيبويه جماعة غيره منهم محمد بن موسى بن عبد العزيز المصري ومحمد بن عبد
العزيز الاصفهاني وابو الحسن علي بن عبد الله الكرخي المعري ثم ان كان المنادى مختوما
بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا سواء كان تعريفه بالعلمية او بالقصد والاقبال وسواء
كان على اربعة احرف ام اقل والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوزنه مطلقا في كل
ما انث بالها تقول في هبة علما يا هب بحذفها وفي جارية معينة يا جاري بحذفها
ومنع المبرد ترخيم ما فيه التاء من النكرات المقصودة ويرده السماع قالوا يا شا ادجني بالجيم

المضمومة وبالنون اي يا شاة ايتمي ولا تستوحشي يقال شاة داجن اذا الفت البيوت و
استانست قاله ابن السكيت وقال العجاج لا تستنكري عذيري سيري واشفاقي
على بعيري اراد يا جارية فحذف الندا ورخم بحذف الها وتقدم ان حذف حرف الندا لا يجوز
مع اسم جنس المعين الا عند الكوفيين والعذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة وهو
الامر الذي يحاوله الانسان مما يعذر عليه وسيري واشفاقي بدل تفصيل من عذيري
وان يكن المنادي مجردا من التا اشترط لجواز ترخيمه كونه علما زايدا على ثلثة احرف والى ذلك
يشير قوله النظم واختلف في ترخيم ما من هذه الها قد خلا الا الرباعي فما فوق العلم كجعفر علم
رجل وسعاد علم امراة فيقال فيهما يا جعف ويا سعا ولا يجوز ذلك الترخيم في نحو انسان
لمعين لان تعريفه بغير العلمية واجاز بعضهم ترخيمه قياسا على قولهم اطرق كرا ويا صاح
وهو قياس شاذ ولا يجوز ذلك في نحو زيد من كل ثلاثي ساكن الوسط ولا في نحو حكم من كل
ثلاثي محرك الوسط لانهما وان كانا علمين فليسا زايدين على ثلثة احرف فحذف اخرهما
اجحاف هذا مذهب الجمهور وقيل يجوز الترخيم في محرك الوسط كحكم وحسن فيقال يا حك
ويا حس دون سكنه كزيد وعمرو وهذا التفصيل للفرا اجرى حركة الوسط مجرى الحرف
قياسا على اجرائهم نحو سقر لحركة وسطه مجرى زينب في ايجاب منع الصرف لا مجرى
هند في اجازة الصرف وعدمه وقيل يجوز الترخيم فيهما وهو قول لبعض الكوفيين اما المحرك
الوسط فلما مر واما الساكن الوسط فيقاس على نحو يد في غير الترخيم فان اصلها
يدي بسكون الدال ودخلها الحذف وجوبا فنحوها جوازا اولى فصل المحذوف للترخيم
اما حرف واحد وهو الغالب نحو يا جعف وسعا وقراة بعضهم وهو ابن مسعود ونادوا
يا مال والذي حسن الترخيم لاهل النار ضعفهم عن اتمام الاسم لانهم في غنية عن الترخيم
واما حرفان وذلك اذا كان الحرف الذي قبل الاخر من احرف اللين وهو الالف والواو والياء
حال كون حرف اللين ساكنا بنا على اطلاق اللين على هذه الاحرف سواء كانت ساكنة
او متحركة والمحققون يخصون احرف اللين بالساكنة فالقيد على الاول لتخصيص وعلى
الثاني كاشف وفي بعض النسخ مطرف العلة وهو اصوب لان الاصل في القيد التخصيص زايدا
الاصلين مكملا اربعة فصاعدا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومع الاخر احذف الذي
تلا ان زيد لينا ساكنا مكملا اربعة فصاعدا وقبله حركة من جنسه على الاصح لفظا كزيد من

ومسكين ومنصور وتقديرا كمصطفون ومصطفين علمين سواء كان الحرفان الاخيران زايدين
ام اصليا وذلك نحو مروان فان الالف والنون فيه زايدتان واسماء بالمد علما منقولا من
جمع اسم فهمزته اصلية لانها بدل من لام الكلمة واصلها اسماو ابدلت الواو همزة لتطرفها
اثر الف زايدة فوزنه افعال ومنصور علما ومسكين علما منقولين من وصفي المفعول
والفاعل فالراء من الاول والنون من الثاني اصليتان وما قبلهما زايد فيحذف
عند الترخيم من مروان الالف والنون وتقول يا مرو ومن اسماء الالف والهمزة وتقول
يا اسم ومن منصور الواو والراء وتقول يا منص ومن مسكين اليا والنون وتقول
يا مسك ومن مصطفون ومصطفين الواو واليا والنون وتقول فيهما يا مصطف
كما سيأتي قال الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك يا مروان مطيتي محبوسة ترجو
الحباء وربها لم ييأس اراد يا مروان فرخم بحذف الالف والنون والحبا بكسر الحاء المهملة
ويا الباء الموحدة والمد العطاء وربها صاحبها وقال ابو زبيد الطائي على ما زعم اللحياني او
لبيد على ما زعم النحاس في شرح الكتاب يا اسم صبرا على ما كان من حدث ان الحوادث
ملقي ومنتظر اراد يا اسماء فرخم ف الالف والهمزة والمعنى اصبري على الحوادث فان
بعضها ملقي وبعضها منتظر بخلاف نحو شمال بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح
الهمزة من غير مد علما فتقول في ترخيمه يا شما بحذف اللام لان زايده وهو الهمزة غير حرف
لين قال في النهاية واختلف في نحو معد هل الزايد الاول او الثاني فمن قال الزايد الاول
حذف الاخر لتطرفه ثم حذف الذي قبله لان لفظه كلفظه ومن قال الزايد الثاني حذفه
وابقى ما قبله وهذه المسألة ذكرها سيبويه في محمر ومسود وبخلاف نحو هبيخ بفتح
الهاء واليا الموحدة والمثناة التحتانية المشددة وفي اخره خاء معجمة الغلام الممتلي
وقنور بفتح القاف والنون والواو المشددة بعدها راء مهملة الصعب اليبوس من كل
شيء حالكونه هبيخ وقنور علمين فتقول في ترخيمهما يا هبي ويا قنو بحذف اخرهما فقط
ولا يحذف ما قبله لتحرك حرف اللين بينهما وهو اليا في هبيخ والواو في قنور وبخلاف
نحو مختار ومنقاد علمين فتقول في ترخيمهما يا مختا ومنقا بحذف اخرهما فقط ولا
يحذف ما قبله لاصالة الالفين فيهما فانهما منقلبان عن اصل فاصل مختار ومنقاد مختير
مخير ومنقود بفتح اليا والواو او كسرهما فلما تحركا وانفتح ما قبلهما قلبا الفين عن اصل

واجاز الاخفش

واجاز الاخفش ان يقال في ترخيمهما يا مخت ويا منق بحذف الالف من كل منهما مع
الاخر نظرا الى الحالة وبخلاف نحو سعيد وثمود وعماد فتقول في ترخيمهن يا سع ويا
ثمو ويا عما بحذف الدال فيهن فقط ولا يحذف ما قبلها من اليا والواو والالف وان كان
كل منهما حرف لين زايدا لان السابق على حرف اللين حرفان لا ثلثة وهذا محترز قوله
فحكمها اربعة واجاز الفرا حذف اليا والالف مع الاخر من نحو سعيد وعماد في كل لغة
لا حذف الواو مع الاخر في نحو يا ثمود في لغة من يجعله اسما براسه ولا ينتظر المحذوف
فيقول يا سع ويا عم ويا ثم واما من ينتظر في نحو ثمود فيوجب حذف الواو والدال
ولا يجيز يا ثمو بحذف الدال فقط لان بقاء الواو يستلزم عدم النظير اذ ليس في
العربية اسم متمكن في اخره واو لازمة قبلها ضمة ورد بانه يلزم بقاء الاسم المتمكن على
حرفين وذلك خلاف القياس والواو حينئذ لا يحكم لها بحكم الا بل الحكم الحشو فلا
يلزم ما قاله وبخلاف نحو فرعون وغرنيق بضم الغين المعجمة وسكون الرا وفتح النون طاير
من طيور الما طويل العنق حالكونه علما فتقول في ترخيمهما يا فرعو ويا غرني بحذف
اخرهما فقط ولا تحذف الواو واليا لعدم مجانسة الحركة لهما والجرمي والفرا لا يشترطان
المجانسة فيجيزان حذف اللين وان كان قبله فتحة فيقولان يا فرع ويا غرن لبقا الاسم
المتمكن على ثلثة احرف والى ذلك اشار الناظم بقوله والخلف في واو ويا بهما فتح قفي
ولا خلاف في جواز حذف الواو واليا مع الاخر من نحو مصطفون ومصطفين علمان فتقول
فيهما يا مصطف بحذف الواو والنون من الاول واليا والنون من الثاني لان اصلهما مصطفيون
ومصطفيين بضم اليا في الاول وكسرها في الثاني ولكنهما قلبوها الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها ثم حذفوا الالف لالتقاء الساكنين فالحركة المجانسة وهي الضمة في الاول والكسرة
في الثاني وان لم تكن ملفوظة فهي مقدرة والحركة المجانسة في التقدير كالمجانسة في اللفظ
كما سبق في قوله وقبله حركة من جنسه لفظا او تقديرا وهو ماخوذ من قول التسهيل
مسبوق بحركة مجانسة ملفوظة او مقدرة والمحذوف للترخيم اما حرف او حرفان كما تقدم
واما كلمة براسها فذلك في مركب مزجي واليه اشار الناظم بقوله والعجز احذف من مركب وقل
ترخيم جملة فتقول في ترخيم معدي كرب وبعلبك وسيبويه وخمسة عشر علما يا معدي
ويا بعل ويا سيب ويا خمسة ومنع الفرا ترخيم المركب من العدد اذا سمي به ومنع اكثر الكوفيين ترخيم

المختوم بويه والمنقول ان العرب لم ترخم المركب المزجي وانما اجازه النحويون قياسا واما ذو
وحرف وذلك في اثنا عشر علما تقول اذا رخمته يا اثن بحذف الالف وعشر كما تقول في ترخيم
لو لم تركبه نص على ذلك سيبويه لان عشر في موضع النون فتنزلت هي والالف منزلة الزيادتين
في اثنان علما ولذلك اعرب وقد يحذف المضاف اليه وآخر المضاف جميعا نحو يا صاح في
يا صاحبي قاله ابن خروف والجوهري وابن بري وغيره وقال جماعة وهو مرخم صاحب
على غير قياس فصل الاشهر في لسان العرب ان ينوى المحذوف فلا يغير ما بقي عن حاله من حركة
او سكون بل يبقى على فتحه ان كان مفتوحا تقول في جعفر يا جعف بالفتح وعلى كسره ان كان
مكسورا تقول في حارث يا حار بالكسر وعلى ضمه ان كان مضموما تقول في منصور يا منص
بتلك الضمة الموجودة قبل الترخيم وعلى سكونه ان كان ساكنا تقول في هرقل يا هرق
بالسكون وتقول في ثمود وعلاوة وكروان اعلاما يا ثمو ويا علاو ويا كرو بابقاء الواو على
صورتها في المسائل الثلث من غير ابدال لانها ليست طرفا في التقدير لان الحرف المحذوف
بعدها في نية الملفوظ به وتسمى لغة من ينتظر واليها اشار الناظم بقوله وان نويت
بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما فيه الف ويجوز ان لا ينوى المحذوف فيجعل الباقي
بعد الحذف اسما برأسه فيجعل الحرف الذي قبل المحذوف كانه آخر الاسم في اصل الوضع
من غير حذف فلا يبقى على حاله بل يضم وتسمى لغة من لا ينتظر واليها اشار الناظم بقوله
واجعله ان لم ينو محذوف كما لو كان بالآخر وضعا تمما فتقول يا جعف ويا حار ويا هرق
بالضم فيهن وكذا تقول يا منص بضمة حادثة للبناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم
بدليل ان هذه يجوز اتباعها وتلك يجوز اتباعها وتقول يا ثمي بابدال الضمة كسرة والواو ياء
كما تقول في جمع جرو بتثليث الجيم ودلو على افعل بضم العين الاجري والادلي والاصل
الاجرو والادلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء لئلا يلزم منه عدم النظير
لانه ليس في العربية اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها وما تجرد بناؤه حكمه
حكم المعرب وخرج بالاسم الفعل نحو يدعوا وجعله علما عارضا وخرج بالمعرب المبني
اصالة نحو هو واسماء البلدان نحو سنبو والبيهو من الاقليم الصعيدي فالظاهر انها
غير عربية كهند وخرج بذكر الضم نحو دلو لان ما قبل الواو ساكن وخرج باللزوم نحو
ابوك فان الواو فيه لست بلازمة فانها تقلب الفا في النصب وياء في الجر وتقول في علاوة

بابدال

يا بدل الواو همزة لتطرفها بعد الف زائدة كما في كساء فان اصله كساو لانه من كسوت
فابدلت الواو همزة لما ذكر وتقول يا كروا بابدال الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم يكن
بعدهما ساكن كما في عصا والعلاوة بكسر العين المهملة ما علقته على البعير
بعد تمام الوقر والكروان بفتح الكاف والراء طاير طويل العنق وهو ذكر الحبارى فصل
يختص ما فيه تاء التانيث باحكام منها انه لا يشترط لترخيمه علميته بل مطلق التعريف
كاف ولو بالقصد ولا زيادة على ثلثة احرف كما مر في قوله ثم ان كان المنادى مختوما
بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا تقول في هبة علما يا هب وفي جارية لمعينة يا جاري
ومنها انه اذا حذفت منه التاء لا تنوى من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف حرف قبلها لان تاء
التانيث في حكم كلمة منفصلة عما قبلها والى ذلك اشار الناظم بقوله والذي قد رخما
بحذفها وفره بعد فتقول في ترخيم عقنباه بفتح العين المهملة والقاف وسكون
النون بعدها موحدة فالف فتاء تانيث صفة للعقاب يقال عقاب عقنباة
اي ذات مخالب حداد يا عقنبا بالالف ولا يحذف لما مر ومنها انه لا يرخم الا على نية المحذوف
خوفا لالتباس بالمذكر تقول في ترخيم مسلمة بضم الميم وحارثة بالحاء المهملة
والثاء المثلثة وحفصة يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح فيهن تقول يا مسلم ويا حارث
ويا حفص بالضم فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف لئلا يلتبس بالمذكر لا ترخيم
فيه والى ذلك اشار الناظم بقوله والتزم الاول في كمسلمة فان لم تخف لبسا جاز ترخيمه
على لغة من لا ينتظر المحذوف كما في نحو همزة علما بضم الهاء وفتح الميم وبالزاي وهو المغتاب
يستوي فيه المذكر والمؤنث يقال رجل همزة وامراة همزة في التنزيل ويل لكل همزة
ومسلمة بفتح الميم علم على رجل وليست التاء فيه المميزة بين المذكر والمؤنث فتقول
اذا رخمتهما على لغة من لا ينتظر يا همز ويا مسلم بالضم فيهما اذ لا لبس والى
ذلك اشار الناظم بقوله وجوز الوجهين في كمسلمة ومنها ان تاءه مرخما المؤنث ... بترخيمه
تاما ممنوعة ترخيم كقوله وهو امرؤ القيس الكندي افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد
ازمعت صرمي فاجملي اراد يا فاطمة وازمعت بزاي معجمة وعين مهملة اي احكمت عزمك والصرم
القطع والاجمال الاحسان ولكن يشاركه في هذا الحكم الاخير مالك وعامر وحارث وغيرهن كثير
من تركت الترخيم لكثرة استعمالهن في النداء ووجه اختصاص ما فيه تاء التانيث بذلك انه

لا يتوقف على كثرة استعماله فافترقا فصل ويجوز ترخيم غير المنادي بثلثة شروط احدها
ان يكون ذلك في الضرورة الشرط الثاني ان يصلح الاسم المراد ترخيمه في الضرورة للندا
لمباشرة حرف الندا واليها اشار الناظم بقوله ولاضطرار رخموا دون ندا ما للندا يصلح
فلا يجوز ترخيم الضرورة فقول العجاج والفا مكة من ورق الحمى بكسر الحا المهملة وكسر الميم
واصله الحمام بالتخفيف فحذفت الميم الثانية وقلبت الالف ياء للقافية وقيل حذفت
الالف وابدلت الميم ياء ويحتمل ان يكون حذف منه الالف والميم للضرورة كقوله
درس المبا بمتالع وكسرت الميم الاولى للقافية واليا اشباع وورق بضم الواو جمع
ورقا وهي التي في لونها بياض الى سواد الشرط الثالث ان يكون المرخم في الضرورة اما زايد
على الثلثة وذلك ماخوذ من قول النظم نحو احمدا او مختوما بتاء التانيث فالاول كقوله
وهو امرء القيس الكندي لنعم الفتى يعشو الى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر
اراد ابن مالك فرخم في غير الندا ضرورة وترك ما بقي فكا اسم براسه وبونه على لغة
من لا ينتظر ويعشو يسير في العشا و الظلام والخصر بفتح والصاد المهملتين
شدة البرد والثاني كقول الاسود بن يعفر وهذا ردا اي عنده يستعبر ليلبسني محقي
امال بن خنظلة فرخم في غير الندا ضرورة ولا يمتنع الترخيم في الضرورة على لغة من ينتظر
المحذوف عند سيبويه وجمهور البصريين خلافا للمبرد قالوا ودليلنا القياس على الندا
والسماع ومنه قول اوس التميمي ان ابن حارث ان اشتق لرؤيته او امتدحه فان الناس
تدعلموا اراد ابن حارثة فرخمها بحذف التا على لغة من ينتظر وقوله وهو جرير الا اضحت
حبالكم رماما واضحت منه شاسعة اماما اراد امامة بضم الهمزة علم امراة فرخمها
بحذف التا على لغة من ينتظرها ما جمع رمة بضم الراء المهملة وهي القطعة البالية
من الحبل وانشد المبرد وما عهدي كعهدك يا اماما قال ابن مالك في شرح الكافية
والانصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا تدفع احديهما بالاخرى انتهى وفهم
من عدم اشتراط التعريف في ترخيم الضرورة انه يجي في النكرات كقوله ليس حي
على المنون بخال اي بخالد والله اعلم هذا باب المنصوب على الاختصاص والاختصاص
في الاصل مصدر اختصصته بكذا اي خصصته به وفي الاصطلاح تخصيص حكم علق
بضمير ما تاخر عنه من اسم ظاهر معرف والباعث عليه فخر او تواضع او زيادة بيان فالاول نحو علي

الهادي الجواد

ايها الجواد يعتمد الفقير والثاني نحو اني ايها العبد فقير الى عفو الله والثالث نحو نحن العرب
اقري الناس للضيف وهو خبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصيغة
الامر نحو احسن بزيد والامر بصيغة الخبر نحو والوالدات يرضعن والمنصوب على الاختصاص
هو اسم ظاهر غير نكرة ولا مبهم معمول لاخص مضارع خص واجب الحذف كما يجب حذف ناصب
المنادي وان كان المنصوب على الاختصاص ايها في التذكير افرادا وتثنية وجمعا استعملا
في الاختصاص كما يستعملان في النداء فيضمان لفظا وينصبان محلا ويفصل بهما ها التنبيه
وجوبا ويوصفان لزوما باسم لازم الرفع مراعاة للفظهما محلى بال الجنسية نحو انا افعل كذا
ايها الرجل فانا افعل مبتدا وخبر وايها في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف وتقديره
اخص والرجل نعت اي على اللفظ واللهم اغفر لنا ايتها العصابة بكسر العين فايتها بالضم
في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والعصابة نعت ايتها على
اللفظ وجملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال بمعنى انا افعل كذا مخصوصا
من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصايب وما ذكر من ايها
وايتها مبنيان على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص محذوفا هو مذهب الجمهور
وذهب الاخفش الى ان كلا منهما منادي قال ولا ينكر ان ينادي الانسان نفسه
الا ترى الى قول عمر كل الناس افقه منك يا عمر وذهب السيرافي الى ان ايا في الاختصاص
معربة وزعم انها تحتمل وجهين احدهما ان تكون خبر لمبتدا محذوف والتقدير انا افعل
كذا هو ايها الرجل اي المخصوص به الثاني ان يكون مبتدا والخبر محذوف والتقدير ايها
الرجل المخصوص انا المذكور فان كان المنصوب على الاختصاص غيرهما اي غير ايها وايتها
نصب لفظا سواء كان [illegible] او مضافا فالاول نحو نحن العرب اقري الناس للضيف
والثاني نحو قوله صلى الله عليه وآله انا معاشر الانبياء لا نورث فالعرب والمعاشر منصوبان
على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره اخص العرب واخص معاشر والى هذا الباب
اشار الناظم بقوله والاختصاص كنداء البين والمنصوب على الاختصاص يشارك
المنادي في ثلثة احكام احدها افادة الاختصاص بالمتكلم كما ان المنادي يفيد الاختصاص
بالمخاطب والثاني ان كل واحد منهما لا يكونان الا للحاضر والثالث ان الاختصاص واقع في
معرض التوكيد ويتبدا وقد يكون كذلك كقولك لمن هو مصغ اليك كان الامر كذا يا فلان ويفارق

المنادي في احكام لفظية ومعنوية فاما الاحكام اللفظية فامور احدها انه ليس معه حرف نداء
لا لفظا ولا تقديرا بخلاف المنادي فانه لا يخلو عن ذلك الثاني انه لا يقع في اول الكلام
بل في اثنائه اي وسطه كالواقع بعد نحن في المثال وبعد انا في الحديث المتقدم وهذا
الحديث بلفظ نحن قال الحافظ غير موجود وانما الموجود في سنن النسائي الكبرى
انا معاشر الانبيا كما شرحنا او بعد تمامه اي الكلام كالواقع بعد انا ونا في المثالين قبله وهما
انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابة فالمخصوص وهو ايها في المثال
الاول وايتها في المثال الثاني وقعا بعد تمام الكلام لان كلام من قولك انا افعل كذا وقولك اللهم
اغفر لنا كلام تام بخلاف المنادي فانه يقع في اول الكلام نحو يا الله اغفر لنا والثالث انه
يشترط ان يكون المقدم عليه اسما بمعناه في التكلم والخطاب والغائب كونه اي كون المقدم
على المخصوص ضمير متكلم يخصه او يشارك فيه الاول نحو انا افعل كذا ايها الرجل والثاني
اللهم اغفر لنا ايتها العصابة وقد يكون المقدم ضمير خطاب كقول بعضهم بك الله نرجو
الفضل فبك متعلق بنرجو والله منصوب على الاختصاص والفضل مفعول نرجوا
وفي هذا المثال شذوذ ان كونه بعد ضمير خطاب وكونه علما قاله في شرح الشذور
ولا يكون المقدم ضمير غائب ولا اسما ظاهرا فلا يجوز نحو معشر العرب ختمت المكارم ولا نحو
العالم يقتدي الناس والرابع والخامس انه يقل كونه علما وانه ينتصب مع كونه مفردا معرفة
كما في هذا المثال وهو بك الله نرجو الفضل ومثله سبحانك الله العظيم والمنادي يكثر كونه
علما ويضم مع كونه مفردا والسادس ان يكون بال قياسا كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف
والمنادي لا يكون كذلك والسابع والثامن والتاسع والعاشر انه لا يكون نكرة ولا اسم
اشارة ولا موصولا ولا ضميرا قاله في الارتشاف والمنادي يكون كذلك الحادي عشر ان
ايا هنا لا توصف باسم الاشارة وقد توصف به في النداء الثاني عشر ان صفة اي هنا واجبة
الرفع بلا خلاف كما قاله في الارتشاف وفي النداء فيها خلاف اجاز المازني نصبها الثالث
عشر ان ايا هنا اختلف في صفتها هل هي اعراب وبنا وفي النداء بلا خلاف الرابع عشر العامل
المحذوف هنا لم يعوض عنه شيء وعوض عنه حرفه في النداء الخامس عشر ان العامل المحذوف
هنا فعل الاختصاص وفي النداء فعل دعاء والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر انه لا يكون تاليا
لحرف النداء وانه لا يعني به الا نفس المتكلم وانه لا يجوز فيه الترخيم والتاسع عشر وابن شروح انه لا يستغنى

وانه

وانه لا يندب واما الاحكام المعنوية فامور احدها ان الكلام مع الاختصاص خبر ومع الندا
انشاء والثاني ان الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه والثالث
انه مفيد لفخر او تواضع او زيادة بيان بخلاف الندا فيهما والله اعلم هذا باب التحذير وهو
في الاصل مصدر حذر بالتشديد والمراد هنا تنبيه المخاطب على امر مكروه ليجتنبه ويكون
بثلثة اشياء باياك واخواته وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب نحو نفسك
وبذكر المحذر منه وهو الاسد وان ذكر المحذر بلفظ ايا فالعامل في محلها النصب فعل
محذوف لزوما لانه لما كثر التحذير بلفظ ايا جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والتزموا معه
اضمار العامل سواء عطفت عليه المحذر منه نحو اياك والشر ام كررته نحو اياك اياك المرا
ام لم تعطف ولم تكرر نحو اياك الاسد والى ذلك اشار الناظم بقوله اياك والشر ونحوه
نصب محذر بما استتاره وجب ودون عطف ذا لايا انسب تقول اذا عطفت
عليه المحذر منه اياك والاسد فاياك في محل النصب بفعل محذوف تقديره احذر ونحوه
ثم قيل يجب تقديره بعد اياك والاصل اياك احذر لانه لو قدر قبله لاتصل به فقيل
احذرك فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وذلك خاص بافعال القلوب
وما الحق بها وقيل الاصل احذر تلاقي نفسك والاسد ثم حذف الفعل وهو احذر وفاعله وهو
ضمير المخاطب المستتر فيه فصار تلاقي نفسك والاسد ثم حذف المضاف الاول وهو تلاقي و
انيب عنه الثاني وهو نفسك فانتصب فصار نفسك والاسد ثم حذف المضاف الثاني
وهو نفس وانيب عنه الثالث في التركيب وهو الكاف فانتصب بعد ان كان مجرورا بالاضافة
وانفصل لتعذر اتصاله فصار اياك واختلف في اعراب ما بعد الواو فقيل هو معطوف
على اياك والتقدير احذر نفسك ان تدنو من الاسد والاسد ان يدنو منك وهذا
مذهب كثيرين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور واعترض بان اياك محذر والاسد
محذر منه والعطف يقتضي المشاركة في المعنى واجيب بان مقتضى العطف الاشتراك
في معنى الحرف ولا يمتنع ان يكون احدهما خائفا والاخر مخوفا منه قاله الفخر الرازي في
شرح المفصل وذهب ابن خروف وابن طاهر الى ان ما بعد الواو منصوب بفعل اخر محذوف
وهو عندهما من قبيل عطف الجمل واختار ابن مالك قولا ثالثا وهو ان يكون معطوفا
عطف مفرد لا على تقدير الاول بل على تقدير اتق تلاقي نفسك والاسد فحذف المضاف واقيم

607

للمضاف اليه مقامه قال ولا شك ان هذا اقل تكلفا انتهى فظاهر صنيع الموضح موافقته

اذا لم تعطف ولم تكرر اياك من الاسد واختلف في تحقيق العامل المحذوف فقال الجمهور

عامله فعل متعد لواحد والاصل باعد نفسك من الاسد ثم حذف باعد وفاعله المستتر

فيه فصار نفسك من الاسد ثم حذف المضاف وهو نفس فانفصل الضمير وانتصب فصار

اياك من الاسد فاياك منصوب بباعد محذوفا ومن الاسد متعلق بذلك المحذوف

وقيل عامله فعل متعد لاثنين وتقدير احذرك من الاسد قال ابن الناظم تبعا

لابي البقا فحذف احذر وفاعله وانفصل الضمير لتعذر اتصاله نحو اياك الاسد بحذف

من ونصب الاسد ممتنع على تقدير الاول وجوزه الجمهور لما يلزم عليه من حذف

ونصب المجرور وهو غير مطرد الا مع ان وان وكي كما تقدم في باب التعدي واللزوم

وجائز على تقدير الثاني وهو راي ابن الناظم وابي البقا لان احذر يتعدى الى اثنين من

غير واسطة قال الله تعالى ويحذركم الله نفسه فالكلام على تقدير الجمهور انشائي وعلى

تقدير ابن الناظم خبري ولا خلاف في جواز اياك ان تفعل على التقديرين فجوازه على

الاول لصلاحيته لتقدير من اي من ان تفعل لان حرف الجر يحذف مع ان قياسا مطردا

كما تقدم وجوازه على الثاني واضح لتعدي الفعل اليه بنفسه من غير تقدير واسطة ولا

يكون ايا الا في تحذير المتكلم لان المتكلم لا يحذر وشذ قول عمر لتذك لكم الاسل

والرماح والسهام واياي وان يحذف احدكم الارنب بفتح الهمزة والسين المهملة وفي اخره لام وهو هنا مارق ورهف من الحديد

كالسيف والسكاكين ونحوهما وفي الصحاح الاسل شجر الرماح ويقال لكل نبت له شوك

طويل والرماح جمع رمح والسهام جمع سهم واياي وان يحذف احدكم الارنب فقيل الكلام

جملتان ثم قال الزجاج اصله اياي وحذف الارنب واياكم وحذف الارنب فحذف من كل

جملة ما اثبت في الاخرى وقال الجمهور اصله اياي باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا انفسكم

ان يحذف احدكم الارنب ثم حذف من الاول المحذوف وهو حذف الارنب وحذف من الثاني

المحذر وهو باعدوا انفسكم وقيل الكلام جملة واحدة ثم اختلف فقيل حذفت اربعة

اشياء واصله اياي باعدوا عن حذف الارنب وحذف الارنب يعني فحذف فعل وفاعل

ومفعول مقيد وما عطف على هذا المفعول المقيد فعن الواو وعطفت شيئين على شيئين

وقال السيرافي حذفت شيئان فقط واصله باعدوا ولا يحذف احدكم الارنب ولا يخفى ما في هذه

من الصعف

من الضعف اما قول الزجاج فان فيه دعوى حذف اياكم ولا يليق حذفها لما استقر ها
في هذا الباب من انها بدل من اللفظ بالفعل واما ما اختاره في الموضح ففيه حذف
من الاول لدلالة الثاني وهو قليل وفيه مخالفة لما يفهم من صيغة في اياك والاسد
انها جملة واحدة واما القول الثالث ففيه كثرة حذف وتكرار فان مباعدتهم له عن حذف
الارنب مباعدة لحذف الارنب عنه وكذا هو في قول السيرافي وان لم يصرح به فان
باعدوني ليس امرا بالمباعدة المطلقة بل المباعدة عن شيء خاص وكذا مباعدة حذف
الارنب لما هي عنه فرجع القولين الاخيرين الى قول واحد وان ظن شارحون انهما غيران
ولا يكون ايا في هذا الباب لغايب لاختصاص التحذير بالمخاطب وشذ قول بعضهم
الى المعرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب قال سيبويه حدثني من لا اتهم عن
الخليل انه سمع من اعرابي والشواب بالشين المعجمة وفي آخره موحدة مشددة جمع شابة
ويروى سوآت بالسين المهملة جمع سوءة والمعنى اذا بلغ الرجل ستين سنة فلا يتولع
بشابة او لا يفعل سوءة والكلام جملة واحدة والتقدير فليحذر تلاقي نفسه
وانفس الشواب فحذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وانيب عنه الثاني ثم الثاني
وانيب عنه الثالث فانتصب وانفصل وابدل انفس باياكم لما تلاقيهما في المعنى وفيه شذوذان
اخران احدهما اجتماع حذف الفعل المجزوم بلام الامر وحذف حرف الامر وهو اللام
مع ان لام الامر لا تحذف الا في الضرورة كقوله محمد تفد نفسك كل نفس اي لتفد فحذفها
مع مجزومها اشد الشذوذ والثاني اقامة المضمر وهو ايا الثانية مع الظاهر وهو
الانفس واضافتها الى الشواب لان المستحق للاضافة الى الاسماء الظاهرة اتفاقا
والى المضمرات على الاصح انما هو المظهر لا المضمر لان الاضافة اما للتعريف واما
للتخصيص والضمير غني عن ذلك لانه اعرف المعارف وذهب الخليل الى ان اياه ضميران
اضيف احدهما الى الاخر والى الشذوذ اشار الناظم بقوله وشذ اياي واياه
اشذ وان ذكر المحذر بفتح الذال المعجمة بغير لفظ ايا او اقتصر على ذكر المحذر منه فانما
يجب الحذف للعامل ان كررت او عطفت فالاول وهو ذكر المحذر بغير لفظ ايا مع التكرار
نحو نفسك نفسك ومع العطف نحو نفسك وعينك والثاني وهو الاقتصار على
ذكر المحذر منه مع التكرار نحو الاسد الاسد ومع العطف نحو [illegible] فالعامل

في هذه الامثلة الاربعة محذوف وجوبا لان العطف كالبدل من اللفظ بالفعل والتكرار
بمنزلة العطف وفي غير ذلك يجوز الاظهار للعامل كقوله وهو جرير خل الطريق لمن
يبني المنار به وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر فاظهر العامل وهو خل لان المحذر منه وهو
الطريق خال من التكرار والعطف والمنار بفتح الميم وتخفيف النون جدود الارض
والبرزة الارض الواسعة والبا الظرفية والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه ستر
فعاله لن يلزم الا مع العطف والتكرار والله اعلم هذا باب الاغراء بالمد وهو في الاصل مصدر
غريت والمراد به هنا تنبيه المخاطب على امر محمود ليفعله وحكم الاسم المنصوب فيه حكم الاسم
المحذر والذي لم يذكر فيه ايا فلا يلزم حذف عامله الا في عطف او تكرار لما تقدم تقول
في العطف المروة والنجدة بنصبهما بتقدير الزم وقوله وهو مسكين الدارمي في التكرار
اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح بنصب اخاك بتقدير الزم وجوبا
واخاك الثاني توكيد والهيجا بالقصر هنا والاكثر فيها المد الحرب ولا يعطف في
التحذير والاغراء الا بالواو خاصة لان المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان
فان فقد العطف والتكرار جاز اظهار العامل نحو الزم اخاك ويقال الصلوة
جامعة بنصبهما فتنصب الصلوة بتقدير احضروا وجامعة على الحال من الصلوة
وناصبها احضروا المحذوف ولو صرح بالعامل في الصلوة لجاز لعدم العطف و
التكرار ويقال برفعهما على الابتداء والخبر وبرفع الاول على الابتداء وحذف الخبر و
نصب جامعة على الحال ونصب الاول على الاغراء ورفع الثاني على الخبرية لمبتدا
محذوف والى حكم الاغراء اشار الناظم بقوله وكمحذر بلا ايا اجعلا مغرى به في كل ما قد فصلا
والله اعلم هذا باب اسماء الافعال وهل هي اسماء لالفاظ الافعال او لمعانيها من الاحداث
والازمنة او اسما للمصادر النائبة عن الافعال او هي افعال اقوال قال بالاول
جمهور البصريين وبالثاني صاحب البسيط ونسب الى ظاهر قول سيبويه و
الجماعة وبالثالث جماعة من البصريين وبالرابع الكوفيون فعلى القول بانها افعال
حقيقة او اسما لالفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب عند الاخفش وطايفة
واختاره ابن مالك وعلى القول بانها اسماء لمعاني الافعال موضعها رفع بالابتدا و
اغني مرفوعها عن الخبر وهو مذهب لبعض النحويين وعلى القول بانها اسما للمصادر النائبة

عن الافعال

من الافعال موضعها نصب بانفعالها نصب بافعالها النايبة عنها لوقوعها موقع ما هو
موضع نصب وهو قول المازني وطايفة والصحيح ان كلا منها اسم لفعل وانه لا
موضع لها من الاعراب واسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا كشتان فانه اسم
نايب عن فعل ماض وهو افترق وصه فانه اسم ناب عن فعل امر وهو اسكت واوه
فانه اسم ناب عن فعل مضارع وهو اتوجع والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل
الذي هو نايب عنه من الحدوث والزمان والمراد بالاستعمال كونه ابدا عاملا غير معمول
لعامل يقتضي الفاعلية او المفعولية فخرجت الحروف نحو ان واخواتها فانها وان نابت
عن الفعل في المعنى والاستعمال لكنها قد تهمل اذا اتصلت بها ما الكافة فليست ابدا عاملة
وخرجت المصادر والصفات النايبة عن افعالها في نحو ضربا زيدا فانه نايب عن اضرب واقايم
الزيدان فانه نايب عن يقوم فان العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها الا ترى
ان ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب واقايم مرفوع بالابتدا واسم الفعل وروده
بمعناه من غير تغير كصه ومه وآمين فصه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف لا بمعنى كفف لان اكفف
متعدي ومه لا يتعدي قاله في شرح الشذور وتبعا لغيره ورد بان ذلك
غير مطرد فان آمين لا يتعدي آمين بالمد والقصر وبالامالة لا بتشديد الميم بمعنى
استجب ونزال بالنون والزاي والبناء على الكسر بمعنى انزل وبابه وهو منقاس من كل فعل
ثلاثي تام متصرف ولا ينقاس في غيره وشذ دراك بمعنى ادرك وبدار عن بادر قال بدارها
عن ابل بدارها واجاز ابن طلحة بناؤه من افعل قياسا على ادراك وعلى بنائهم فعل التعجب
من افعل وشذ من رباعي قرقار اي صوت من قرقر بطنه واجاز الاخفش ان يقال
دحراج وقرطاس قياسا على قرقار ولا يجوز من هب وزع وهاب وداع للجمود
الا كوان قايما للنقص ويجوز من التامة ولم يقس المبرد شيئا من الباب لانه اتباع
ما لم يسمع من الاسما ورد بانه باب واحد كثر استعماله على منهاج واحد فكان
حقيقا بالاتساع وبناؤه على الحركة لالتقاء الساكنين وكانت كسرة على الاصل
وبنو اسد تفتحه اتباعا وتخفيفا ووروده بمعنى الماضي والمضارع المبدو بالهمزة
قليل كشتان وهيهات فشتان بفتح النون وفي فصيح ثعلب ان الفرا لا يكسرها بمعنى
فيرق كذا اطلق الجمهور وفيده الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والاحوال [illegible] ونحو العلم

والجهل والصحة والسقم قال الزمخشري يكون ولا يستعمل في غير ذلك لا تقول شتان الخصمان عن
مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد بمعنى افترقا عنه انتهى وفي هيهات حكى
الصغاني ان فيها ستا وثلثين لغة هيهات وايهات وهيهان وايهان وهيآهات
وآيهات كل واحد من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته وكل واحد
منها منونة وغير منونة فتلك ست وثلثون وحكى غيره هيهاتا وايهاك بكاف
الخطاب وايها وأيها وهيهنا فهذه احدى واربعون لغة وكلها بمعنى بعد واوّه وآه
فاوّه بمعنى اتوجع واف وفيها اربعون لغة ذكرتها في صدر الكتاب وكلها بمعنى
التضجر وواو وي وواها الثلثة بمعنى اعجب بفتح الهمزة كقوله تعالى وي كانه لا يفلح
الكافرون فوي اسم فعل مضارع بمعنى اعجب والكاف حرف تعليل وان مصدرية
مؤكدة اي اتعجب لعدم فلاح الكافرين هذا قول الخليل وسيبويه وقال ابو الحسن
وي بمعنى اعجب والكاف حرف خطاب وقيل الكاف للتشبيه بمعنى الظن فهما
كلمتان وقال الكسائي وي محذوف من ويلك قال عنترة ولقد شفى نفسي و
ابرى سقمها قول الفوارس ويك عنترة اقدم فهما كلمة واحدة وقول الشاعر
وابابي انت وفوك الاشنب كانما ذر عليه الزرنبا ونجيل فهو عندي اطيب فوا
اسم فعل بمعنى وبابي جار ومجرور خبر مقدم وانت بكسر التاء مبتدأ مؤخر وفوك
بكسر الكاف مبتدأ والاشنب من الشنب بفتح الشين المعجمة والنون حدة
في الاسنان ويقال برد وعذوبة كذا قال الجوهري وكانما ذر بالبناء للمفعول
خبر فوك وهو من ذررت الحب بالذال المعجمة والزرنب ايضا كجعفر ضرب من
النبات طيب الرائحة الاريج وورقه كورقة ~~الطرفا وقيل كورق الخلاف~~ ونوع
الاخر وهو ابن النجم على ما قاله الجوهري واها لسلمى ثم واها واها هي المنى لو اننا
نلناها فواها اسم فعل بمعنى اعجب قال الجوهري اذا تعجب من طيب شيء قيل واها له
اي ما اطيبه والى ذلك اشار الناظم بقوله ما ناب عن فعل كشتان فصل اسم الفعل
ضربان احدهما مرتجل وهو ما وضع من اول الامر كذلك اي اسما للفعل كشتان وصه
ووي فانها موضوعة من اول الامر اسماء لتلك الافعال والثاني منقول وهو ما
وضع من اول الامر لغير اسم الفعل ثم نقل من غيره اليه وهو اي المنقول نوعان النعت الى المنقول

نوعان احدهما منقول من ظرف للمكان او جار ومجرور فالمنقول من الجار والمجرور نحو عليك زيدا
فانه نقل عن موضوعه الاصلي واستعمل اسم فعل بمعنى الزم زيدا ومنه عليكم انفسكم
فعليكم اسم فعل وفاعله مستتر فيه وجوبا وانفسكم مفعول به على حذف مضاف
اي الزموا شان انفسكم والمنقول من ظرف المكان نحو دونك زيدا بمعنى خذه ومكانك
بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت وامامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تاخر ومن المنقول
من الجار والمجرور اليك بمعنى تنح وكان المناسب ان يذكره مع عليك ولكنه ذكر المتعدي
من الظرف والجار والمجرور على حدة والقاصر منهما على حدة وذكر اربعة ظروف واحد متعد
وهو دونك وثلثة قاصرة وهي مكانك وامامك ووراءك وهي منقسمة بالنسبة
لما انت فيه ولما تقدمك ولما تاخر عنك وذكر جارين ومجرورين احدهما متعد وهو
عليك والثاني قاصر وهو اليك وزعم الكوفيون ان اليك تاتي بمعنى امسك فتتعدي
بنفسها قيل وقد يتعدي عليك بالباء كقوله الا نظل فعليك بالحجاج لا تعدل به احدا
اذا نزلت عليك امور وفيه بحث لاحتمال ان تكون الباء زايدة وشذ مجيء على اسم فعل
بمعنى الزم وعليه اسم فعل ليلزم والباء بذلك سماعي عند البصريين والكسائي يقيس بقية
الظروف على ما سمع بشرط الخطاب نحو عليك واختلف في الكاف المتصل بعليك
واخواته فقال ابن بابشاذ حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا في
موضعها من الاعراب فقال الكسائي نصب على المفعولية وقال الفراء رفع على الفاعلية
وقال البصريون جر فقيل على ما كان قبل اقامته مقام الفعل بناء على انها اسماء
للافعال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها اسماء للمصادر واختار الموضح في
الحواشي فقال ان على معدا اسم للزوم فقولي عليك بمعنى الزامك فالكاف في موضع خفض
ورفع انتهى واستفدنا ذلك من ان اسم الفعل انما هو الجار فقط والمجرور خارج منه وذلك
خلاف ما صرح به هنا والنوع الثاني منقول من مصدر وهو نوعان مصدر استعمل فعله
ومصدر اهمل فعله فالنوع الاول نحو رويد فانهم قالوا ارود ارودا بمعنى امهله امهالا ثم
صغروا الارواد الذي هو مصدر ارود تصغير الترخيم فحذفوا الهمزة والالف الزايدتين
واوقعوا التصغير على اصوله فقالوا رويدا وسمي تصغير ترخيم لما فيه من حذف
الزوايد والترخيم حذف واقاموه مقام فعله الدال على الامر واستعملوه تارة مصدرا

فقالوا رويد زيد وتارة منونا ناصبا للمفعول به فقالوا رويدا زيدا فرويد فيهما بمعنى ارود وفاعله مستتر فيه وجوبا لانه نايب عن فعل امر ورويد مفعول به مجرور في الاول منصوب في الثاني وتارة منونا غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا يا زيد وقد لا يقيمونه مقام فعله فيستعملونه منصوبا حالا عند سيبويه نحو ساروا رويدا اي مرودين او حال الكون السير رويدا او نعتا للمصدر مذكورا او مقدرا فالاول نحو ساروا رويدا والثاني نحو ساروا سيرا رويدا ثم انهم نقلوه من المصدرية وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا بفتح الدال من رويد ونصبها من زيد والدليل على ان رويد هذا المفتوح اسم فعل لا مصدر كونه مبنيا ولو كان مصدرا كان معربا والدليل على بنائه كونه غير منون معربا كان منونا والدليل على انه مصغر ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب يا ثالثة والدليل على انه تصغير ارواد تصغير ترخيم كما قاله البصريون مجيئه متعديا ولو كان تصغير رود بمعنى المهل والرفق موافقا لهم تمشي على رودا اي على مهل كما قال الفرا كان قاصرا والنوع الثاني المهمل فعله قولهم بله زيدا اي دعه فانه في الاصل مصدر فعل مهمل وذلك المهمل مرادف لدع ودع لا مصدر له من لفظه وانما له مصدر من لفظ وانما له مصدر من معناه وهو الترك يقال بله زيد بالاضافة الى المفعول كما يقال ترك زيد بالاضافة الى المفعول واما ما جاء في الحديث من ودعهم الجمعة فشاذ ثم قيل بعد ان نقلوه وسموا به فعله بله زيدا بنصب المفعول وبنائه على الفتح وفاعله ضمير مستتر وجوبا لانه نائب عن فعل الامر وبله وهذا اسم فعل والدليل على انه اسم فعل كونه مبنيا والدليل على بنائه غير منون وسكت الموضح عن هذا التعليل لانه لا يتم به التعريف فان بله المرادفة لكيف تشاركها في اعنا وعدم التنوين يقال بله زيد برفع زيد على الابتداء وبله خبر مقدم عليه اي كيف زيد وبذلك تم لبله ثلاثة اوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد روي بالاوجه الثلاثة قول الشاعر تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق وقد تاتي لغير ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل من اسمائه عليكا وهكذا دونك مع اليكا كذا رويد بله ناصبين ويعملان الخفض مصدرين فصل يعمل اسم الفعل عمل مسماه في التعدي واللزوم غالبا فان كان مسماه لازما كان اسم فعله كذلك فيقتصر على الفاعل نحو

والدليل

والمو تيل على اسميتها وجود التنوين في بعضها واذا ثبت النوع ثبت الجنس قد ويستشكل
صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دالة على معنى مفرد لان المخاطب بها من لا يعقل فهي بمنزلة
النعيق للغنم والجواب ان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه العالم بالوضع معنا
وهذه كذلك لهذا لم يقل ان حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل لاحتمام
معناه حتى يرد ما ذكر والنعيق لا حرف له فلا لفظ فيه قاله الموضح في حواشيه ومن
خطه نقلت وهي نوعان احدهما ما خوطب به من لا يعقل مما يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به
ولكن اسم الفعل مركب لتحمله الضمير واسم الصوت مفرد لعدم تحمله الضمير وهذا النوع
قسمان احدهما ان يكون لدعاء ما لا يعقل والثاني للزجر فالدعاء كقولهم في دعاء
الابل للشرب جئ جئ بكسر الجيم فيهما مكررين مهموزين كالامر من جاء قاله السمين و
في المحكم انهما امر للابل بورود الماء انتهى ويقال جاجات الابل اذا دعوتها للشرب
نقلت حي حي نقله الجوهري عن الاموي واقره والاسم الجي على مثل البيع والاصل جا
بهمزتين ساكنة فمتحركة ابدلت الهمزة الاولى ياء ويقال في الابل اذا دعيت للعلف
هاها والاسم الهيء قال ابو عمرو والهيء الطعام والجيء الشراب قال وما كان على الجيء والهيء
استداحيكا كقولهم في دعاء الضان حاحا وفي دعاء المعز عاعا بالحاء المهملة في الاول
في الاول وبالعين المهملة في الثاني حالكونهما غير مهموزين والفعل منهما حاحيت وعاعيت
قال سيبويه ابدلوا الالف من الياء لشبهها بها لانه قولك حاحيت انما هو صوت بنيت منه
فعلا ليفي على فعللت وليست فاعلت قال والذي يدلك على انها ليست فاعلت قولهم
في الاسم الحيحاء والعيعاء بالفتح فيهما انتهى والمصدر حيحاء وعيعاء بكسر اولهما والاصل حيحاي
ابدلت الياء همزة لتطرفها اثر الف زائدة قال والزاجر قد ينطق بالفعل والمصدر جميعا
يا عنز هذا شجر وماء عاعيت لو ينفع العيعاء والزجر كقولهم في زجر البغل عدس بفتح العين
والدال المهملتين وبالسين قال يزيد بن مفرغ الحميري يهجو عباد بن زياد بن ابي سفيان
عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق فعدس صوت يزجر به البغل وقد
يسمى البغل به والتقدير على التسمية به يا عدس فحذف حرف النداء وامارة بكسر الهمزة اي
امر وحكم وقولنا مما يشبه اسم الفعل احتراز من نحو قوله وهو النابغة الذبياني يا دار مية بالعلياء
فالسند اقوت وطال عليها سالف الامد فان قوله يا دار مية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه

اسم الفعل لكونه غير مكتفي ولذلك احتاج الى قوله اقوت وخاطب الدار زجعا لم يدري
من تغيرها وذهب الكوفيون الى ان قوله يا دارمية اسم موصول وبالعليا صلته والعليا
ما ارتفع من الارض والسند عطف على العليا وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه اي
يصعد والفا فيه بمعنى الواو واقوت بلغا فخلت والسالف الماضي والامد الدهر
وقوله وهو امرء القيس الكندي الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك
بامثل فايها الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفي به ولهذا
احتاج الى قوله انجلي النوع الثاني ما حكي به صوت مسموع والمحكي صوته قسمان حيوان
وغيره فالاول كغاق بالغين المعجمة والقاف لحكاية صوت الغراب وشب لحكاية صوت
مشافر الابل عند الشرب والثاني نحو طاق بالطا المهملة والقاف حكاية لصوت الضرب وطق
بفتح الطا المهملة حكاية لصوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب بفتح القاف وسكون
الموحدة حكاية لصوت وقع السيف على الضريبة وهي الدقة والنوعان من اسماء الاصوات
مبنيان لشبههما بالحروف المهملة كلام الابتدا في انها لا عاملة ولا معمولة كما ان اسماء الافعال
مبنية لشبهها بالحروف المهملة كليت في انها عاملة غير معمولة وتقدم ذلك في اول هذا الكتاب
بخلاف اسماء الاصوات فانه لم يتقدم لبنائها ذكر فيتعين حمل قول الناظم والزم بناء النوعين
فهو قد وجب على نوعي اسماء الاصوات وهما المذكورات في قوله وما به خوطب ما لا يعقل
من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل كذا الذي اجدى حكاية كقب وربما اعرب بعض اسماء
الاصوات لتركيبه فقط او لتركيبه مع نقله عن معناه وجعله اسما للمحكي صوته او
للمصوت به فيكون مرادفا لاسم متمكن فالاول كقوله كما رعت بالجوب الظماء الصوادي
يا بروي الجوب بالوجهين على الحكاية وعدمها اي كما رعت بهذا اللفظ الذي تصوت به
وهو جوب بفتح الحا المهملة وبالبا الموحدة وهو زجر الابل واما جوت بضم الجيم وبالتا المثناة
فوق المفتوحة فهي لدعاء الابل لا لزجرها والثاني كقوله اذا لته من الجنابح غاق هذا بمنزلة
قولك مثل جناح الغراب والثالث كقوله وقفت في عرش يا مالها ازل تالها بالموضح في
حواشيه وهذان النوعان الاخيران ينبغي ان لا يجوز فيهما الاعراب انتهى والله اعلم هذا باب نوني
التوكيد الثقيلة والخفيفة للتوكيد الفعل بنون ثقيلة وخفيفة نحو ليسجنن وليكونا وهما في
اصلان عند البصريين لتخالف بعض احكامهما كابدال الخفيفة الفا نحو وليكونا وحذفهما

نحو للهين الفقير وكلاهما ممتنع في الثقيلة قاله سيبويه وعورض بان الفرع قد يختص بما
ليس للاصل احيانا وقد قال سيبويه نفسه في ان المفتوحة انها فرع المكسورة ولها
اذا خففت احكام تخصها ومذهب الكوفيين ان الخفيفة فرع الثقيلة وذكر الخليل
ان التوكيد بالثقيلة اشد من التوكيد بالخفيفة انتهى ويدل له ليسجنن وليكونا
من الصاغرين فان امراة العزيز كانت اشد حرصا على سجنه من كينونته صاغرا او يؤكدهما
الامر مطلقا من غير شرط لانه مستقبل دائما وسواء في ذلك الامر بالصيغة نحو نومن و
الامر باللام نحو ليقومن زيد بكسر اللام والدعا نحو فانزلن سكينة علينا ولا يؤكد بهما
الماضي لفظا ومعنى مطلقا لانهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافي الماضي
واما قوله صلى الله عليه واله وسلم فاما ادركن احد منكم الدجال وقول الشاعر دامن سعدك
لو رحمت متيما فهذان الفعلان مستقبلان معنى واما المضارع المجرد من لام الامر فله
حالات احدها ان يكون تأكيده بهما واجبا اي لابد منه وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا
جوابا للقسم غير مفصول من لامه اي لام القسم بفاصل نحو تالله لاكيدن اصنامكم فاكيدن فعل
مضارع مثبت مستقبل جواب القسم وهو تالله وليس مفصولا من لام القسم بفاصل ولا
يجوز توكيده بهما اذا كان منفيا لفظا او تقديرا فالاول نحو والله لا اقوم والثاني نحو تالله
تفتؤ تذكر يوسف فتفتؤ منفي بلا المحذوفة اذ التقدير لا تفتؤ وحذف لا في جواب القسم
مطرد او كان المضارع حالا كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيامة وقول الشاعر يمينا لابغض كل امرء
يزخرف قولا ولا يفعل فاقسم في الاية وابغض في البيت معناهما الحال لدخول اللام عليهما
ولما لم يؤكدا بالنون لكونها تخلص الفعل للاستقبال وذلك ينافي الحال او كان المضارع
مفصولا من اللام بمعموله او بحرف تنفيس فالاول مثل قوله تعالى ولئن قتلتم لالى الله
تحشرون فاللام في لئن موطئة لقسم محذوف واللام في لالى مؤكدة للجواب وهو تحشرون والاصل
والله لئن او قتلتم لتحشرون الى الله والثاني نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى فيعطيك
معطوف على جواب القسم وهو ما ودعك والمعطوف على الجواب جواب وقول البيضاوي
تبعا للزمخشري واللام في لسوف يعطيك للابتداء دخلت على الخبر بعد حذف المبتدا و
التقدير ولانت سوف يعطيك لا للقسم فانها لا تدخل على المضارع الا مع النون المؤكدة
خلاف لما عليه الجمهور من ان ذلك مع اتصال اللام بالفعل لا مع انفصاله عنها فاذا حصل فصل

بينهما امتنعت النون وثبتت لام القسم وحدها كقوله فوربي لسوف يجزى الذي اسلفته
سيئا اوجميلا م انشده ابن مالك شاهدا على ذلك والحالة الثانية ان يكون توكيده
بهما قريبا من الواجب وذلك اذا كان المضارع شرطا بان الشرطية المؤكدة بما الزايدة
نحو واما تخافن من الاجوف فاما تذهبن من السالم فاما ترين من الناقص ومن ترك توكيده
قوله يا صاح اما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي اراد يا صاحبي فحذف
المضاف اليه واخر المضاف معا قاله ابن خروف والمشهور انه ترخيم صاحب فقط وترك
توكيد تجدني فخفف النون وهو قليل في النثر وقيل مختص بالضرورة الحالة الثالثة ان يكون
توكيده بهما كثيرا وذلك اذا وقع المضارع بعد اداة طلب نهي ودعاء او عرض وتمن او
استفهام فالاول كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون والثاني كقول خرنق
لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر فاكدت يبعد بالنون الخفيفة بعد حرف
الدعا والثالث نحو قول الشاعر يخاطب امراة هلا تمنن بوعد غير مخلفة كما عهدتك في
ايام ذي سلم فاكد تمنن بكسر النون الاولى بعد حرف العرض واصله تمنين حذفت
نون الرفع مع الخفيفة حملا على حذفها مع الثقيلة لتوالي النونات وحذفت الياء لالتقاء
الساكنين وغير خالن من ياء المخاطبة ومخلفة بتاء التانيث مضاف اليها وذي سلم
موضع بالشام والرابع نحو قول الاخر يخاطب امراة ايضا فليتك يوم الملتقى ترينني لكي
تعلمي اني امرؤ بك هائم فاكد ترينني بتشديد النون الاولى على حذفها ما تقدم بعد حرف
التمني والخامس نحو قوله افبعد كندة تمدحن قبيلا فاكد تمدحن بعد حرف الاستفهام
وكندة بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة في كهلان وقبيلا ترخيم قبيلة للضرورة
الحالة الرابعة ان يكون توكيده بهما قليلا وذلك بعد لا النافية وبعد ما الزايدة التي لم
تسبق بان الشرطية فالاول كقوله واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة
فاكد تصيبن بعد لا النافية تشبيها لها بالناهية صورة وجملة لا تصيبن خبرية في
موضع الصفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظالمين لانها
قد وصفت بانها لا تصيب الظالمين خاصة فكيف تكون مع هذا خاصة بهم وقيل لا ناهية
واقيم المسبب والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهي عن التعرض الى
النهي عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض واسند السبب الى فاعله فالاصابة

خاصة بالمتعرضين وعلى هذا لا يكون التوكيد هنا قليلا بل كثيرا ولكن وقوع الطلب
صفة للنكرة ممتنع فوجب اضمار القول اي واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك م الثاني
كقوله في المثل نظما اذا مات منهم ميت سرق ابنه ومن عضة ما ينبتن شكيرها فاكد
ينبتن بعد ما الزائدة وهذا مثل يضرب لمن كان اصلا تفرع عنه ما يشبهه والمعنى
هاهنا اذا مات الاب سرق الولد شخص والده فيصير كانه هو قاله العيني وانظر
الموضح في الحواشي فقال هذا مثل لمن اظهر خلاف ما ابطن والعضة شجرة وشكيرها
شوكها وقيل صغاره ورقها يعني ان كبار الورق انما ينبت من صغارها اي ما ظهر
من الصغار يدل على الكبار وقولهم بعين ما اربينك تقوله لمن يخفي عنك امرا انت
بصير به اي اني اراك بعين بصيرة بالم تجنينه يقال لمن يفعل فعلا يتالم به ولا بد له
منه وهو خطاب لامراة في الاصل والها للسكت وقولهم بجهد ما تبلغنه يقال لمن حملته
فعلا فاباه اي لا بد لك من فعله بمشقة وقوله وهو حاتم الطائي قليلا به ما يحمدنك وارث
اذا نال مما كنت تجمع مغنما وما زائدة في الا ناكن الخمسة وهي على معنى النفي اي ما يحمدنك
وكذا الباقي ولا يقاس عليهن ولا تحذف ما منهن الحالة الخامسة ان يكون التوكيد
بهما اقل وذلك بعد لم وبعد اداة جزاء بغير اما الشرطية فالاول كقوله وهو ابو حيان لا
الفقعسي يصف جبلا قد عم الخصب وحفه النبات يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه
معمما اراد ما لم يعلمن بنون التوكيد الخفيفة المبدلة في الوقف الفا والثاني كقوله من تثقفن منهم
فليس بآيب ابدا وقتل بني قتيبة شافي فاكد يثقفن بالنون الخفيفة بعد من الشرطية و
يثقفن بمعنى يجد واكيب الراجع وبنو قتيبة من باهلة وانما انقسمت هذه الحالات
الى خمس واجب واكثر وكثير وقليل واقل لان اخرها مشبه بما قبله مشبه بما قبله وهكذا
الى الاول وذلك ان التوكيد بالنونين انما يؤتى به لمسيس الحاجة اليه وهي اما في الحالة
اولى وهي المشار اليها في النظم بقوله او مثبتا في قسم مستقبلا فلان القسم انما يؤتى به
للتحقيق فهو اشد احتياجا الى التوكيد واما الحالة الثانية وهي المشار اليها في النظم
بقوله او شرطا اما تاليا فلان ان الشرطية لما اكدت بما الزائدة اشبهت القسم في تاكيده
باللام واما الحالة الثالثة وهي المشار اليها في النظم بقوله ويؤكدان افعل ويفعل
اتيا ذا طلب فلان ما بعد اداة الطلب اشبه ما بعد ان في استدعا الجواب واما الحالة الرابعة

وهي المشار اليه في النظم بقوله وقل بعد ما وبعد لا فلان لا النافية اشبهت لا الناهية
صورة وما الزائدة اشبهت لا النافية كذلك واما الحالة الخامسة وهي المشار
اليه في النظم بقوله ولم وغيرها من طوالب الجزا فلان لم للنفي والنفي اشبه النهي معنى وغيرها
من ادوات الشرط اشبهت لم في الجزم ولا يؤكد بها في غير ذلك الا ضرورة كقوله
ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات والذي سهل ذلك ان ربما للقلة
والقلة تناسب النفي والعدم والنفي شبيه بالنهي كذا علل التفتازاني وقد تؤكد
جواب الشرط كقوله ومهما تشامنه فزارة تمنعا اي يمنعن وهو قليل في الشعر نص
عليه سيبويه وقال شبهوه بالنهي حيث كان مجزوما وغير واجب فصل في حكم اخر الفعل
المؤكد بالنونين اعلم ان هنا اصلين يستثنى من كل منهما مسئلة واحدة الاصل الاول
ان اخر المؤكد يفتح كما اشار اليه الناظم بقوله واخر المؤكد افتح تقول في المضارع ليضربن
زيد وفي الامر اضربن يا زيد واختلف في هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد والفارسي
بنا للتركيب وقال سيبويه والسيرافي والزجاج عارضة للساكنين وهما اخر الفعل و
النون الاول ويستثنى من ذلك الاصل الاول ان يكون المضارع مسندا الى ضمير بالمثنوين
ذي لين الف او واو وياء فانه يحرك اخره بحركة تجانس ذلك اللين من فتحة او ضمة
او كسرة كما شرحه قريبا واليه اشار الناظم بقوله واشكله قبل مضمر لين بما جانس من
تحرك قد علما والاصل الثاني ان ذلك الضمير اللين يجب حذفه ان كان يا او واوا
والى ذلك اشار الناظم بقوله والمضمر احذفنه الا الالف تقول لتضربن يا قوم بضم الباء
واضربن يا هند بكسرها والاصل اضربون واضربين بتشديد النون فيهما فالتقى ساكنان
الواو والنون المدغمة في الاول والياء والنون المدغمة في الثاني ثم حذفت الواو في الاول
والياء في الثاني لالتقاء الساكنين اما على قول من اشترط في حد التقاء الساكنين
بان يكون حرف اللين والمدغم في كلمة واحدة فواضح لانه هنا في كلمتين فليس التقا
ساكنين على حده واما من لم يشترط فلان الكلمة لما تمت واستطالت وكانت
الضمة والكسرة يدلان على الواو والياء حذفتا هنا مع الثقيلة واما مع الخفيفة
فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا ويستثنى من ذلك الاصل الثاني ان يكون اخر
الفعل المضارع الفا كيخشى فانك تحذف اخر الفعل وهو الالف وتبدلها واو مضموم

والياء

الياء المكسورة لرفع التقاء الساكنين والى ذلك اشار الناظم بقوله واحذفه من رافع
هاتين وفي واو ويا شكل مجانس قفي فتقولوا يا قوم اخشون بضم الواو ويا هند اخشين
بكسر اليا والاصل اخشيون واخشيين فحذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف
العلة ثم حذفت اليا لالتقاء الساكنين وهما اليا والواو في الاول واليا آن في الثاني
وان شئت قلت تحركت اليا فيهما وانفتح ما قبلهما فقلبت الفا فحذفت الالف
لالتقاء الساكنين وبقي التقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمة في الاول و
بين اليا والنون المدغمة في الثاني فلم يجز حذف الواو واليا لعدم ما يدل عليهما فحركت
الواو بما يناسبها وهو الضم وحركت اليا بما يناسبها وهو الكسر تخلصا من التقاء
الساكنين فان اسند هذا الفعل الذي اخره الالف الى غير الواو واليا وهو الاسم الظاهر
والضمير المستتر والالف والنون لم يحذف اخره وهو الالف بل تقلبه يا والى ذلك اشار الناظم
بقوله وان يكن في اخر الفعل الف فاجعله منه رافعا غير اليا والواو يا فتقول اذا اسندته
الى الظاهر ليخشين زيد والى الضمير المستتر ليخشين يا زيد والى الالف ليخشيان يا زيدان و
الى النون لتخشيان يا هندات فصل تنفرد النون الخفيفة باربعة احكام احدها انها لا تقع بعد
الالف نحو قوما واقعدا فلا يقال قومان واقعدان بسكون النون لئلا يلتقي ساكنان على غير
حدهما خلافا ليونس والكوفيين اجازته وحجتهم كما قال الخضراوي انه قد يلتقي ساكنان
في الوصل نحو محياي ومماتي ونحو انذرتهم ونحو هؤلاء ان كنتم والتقت حلقتا البطان
ونحو لام راو كاف ها وعين صاد ثم صرح الفارسي في كتابه الحجة بان يونس يبقي النون ساكنة ونظير
ذلك بقراءة نافع ومحياي بسكون اليا وصلا وذكر الناظم في شرح التسهيل عن يونس انه يكسرها
وحمل على ذلك الكسر قراءة بعضهم فدمرانهم تدميرا على انه امر لاثنين والنون المكسورة نون
توكيد خفيفة وجوزه الناظم في قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان بتخفيف النون مكسورة بناء على
كون الواو للعطف ولا للنهي قال الشارح ويجوز ان يكون الواو للحال ولا للنفي والنون
علامة الرفع واما الشديدة فتقع بعدها اي بعد الالف اتفاقا من البصريين والكوفيين
ويجب كسرها والى امتناع الخفيفة بعد الالف وجواز الثقيلة بعدها اشار الناظم بقوله ولم
تقع خفيفة بعد الالف لكن شديدة وكسرها الف كقراءة باقي السبعة ولا تتبعان بتشديد
النون وانما كسرت وكان اصلها الفتح لانها هنا زايدة بعد الف زايدة فاشبهت نون الاثنين في

نحو غلامان وفتحت غير ذلك لانه حرفان الاول منهما ساكن ففتحت كما فتحت نون اين هذا تعليل
سيبويه الحكم الثاني من احكام الخفيفة انها لا تؤكد الفعل المسند الى نون الاناث وذلك
لان الفعل المذكور يجب ان يؤتى بعده بالف فاصلة بين النونين وهما نون الاناث ونون
التوكيد قصدا للتخفيف والى ذلك يشير قول النظم والفا زد قبلها مؤكدا فعلا الى نون
الاناث مسندا فيقال اضربنان بانسوة وقد مضى قريبا ان الخفيفة لا تقع بعد الالف عوض
في التعليل عن تعليل تصريف العزي للفصل بين النونات يعني الثلاثة نون جماعة
الاناث والمدغمة فيها لم يترتب عليه قوله ومن اجاز ذلك وهو يونس والكوفيون فيما
تقدم اجازه هنا بشرط كسر النون فرارا من التقاء الساكنين على غير حده اذ ليس هنا
ثلث نونات واعترض بان تحريكها يخرجها عن وضعها فالوجه منع الالف واشار ابن
الحاجب الى جوابه بان الثقيلة هي الاصل والخفيفة فرعها وادخلت الالف مع الثقيلة
فتلزم مع الخفيفة وان لم يجتمع النونات لئلا يلزم الفرع مزية على الاصل واعترضه
التفتازاني بان اصالة الثقيلة انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان
يجري على الاصل في جميع الاحكام انتهى ولك ان تقول نصرة لابن الحاجب المجوز لوقوع
الخفيفة بعد الالف وهو يونس والكوفيون وهم القايلون باصالة الشديدة
وفرعية الخفيفة قال الشاطبي والحجة لهم فيما ذهبوا اليه ان الخفيفة مخففة من الثقيلة
وقد اجمع الجميع على ان الثقيلة وقد اجمع الجميع على ان الثقيلة تدخل بعد الالف
فكذا الخفيفة انتهى فهذا فرع جار على اصلهم الحكم الثالث من احكام الخفيفة انها
تحذف قبل الساكن والى ذلك يشير قول النظم واحذف خفيفة لساكن ردف كقوله
وهو الاضبط بن قريع وهو جاهلي قديم قبيل الاسلام بنحو خمسمائة سنة لا تهين الفقير
علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه فحذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وابقي
الفتحة دليلا عليها واصله لا تهينن من الاهانة وكنى بالركوع عن انحطاط الحال الحكم
الرابع من احكام الخفيفة انها تعطى في الوقف حكم التنوين فان وقعت بعد فتحة قلبت الفا
والى ذلك يشير قول النظم وابدلنها بعد فتح الفا وقفا كقوله تعالى لنسفعا وليكونا وقول
الشاعر وهو الاعشى ميمون واياك والميتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا
الاصل فيهن لنسفعن وليكونن واعبدن بالنون الخفيفة فابدلت في الوقف الفا لفتح

بحالهن

كما ان تنوين المنصوب يبدل في الوقف الفا نحو رايت زيدا ومن ثم كتبت بالالف كما كتبت
رايت زايدا بالالف وقياس من قال رايت زيد بحذف الالف على لغة ربيعة ان يقول
في الوقف على اضربن اضرب بالسكون وان وقعت بعد ضمة او كسرة حذفت ويرجع ما حذف
في الوصل من واو وياء لاجلها والى ذلك يشير قول الناظم وابد غير فتحة اذا تقف واردد
اذا حذفتها في الوقف ما من اجلها في الوصل كان عدما تقول في الوصل اضربن يا قوم و اضربن
يا هند بضم الباء في الاول وكسرها في الثاني والاصل اضربون واضربين بسكون النون
فيهما فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين كما مر في الوصل قبله فاذا وقفت حذفت
النون لشبهها بالتنوين الواقع بعد الضمة او كسرة في نحو جاء زيد ومررت بزيد في اللغة الفصحى
ثم يرجع بالواو والياء لزوال التقاء الساكنين بحذف النون فتقول اضربوا واضربي وفي
شرح الخضراوي وذكر سيبويه ان الخليل قال وقياس من قال جاءني زيد ومررت بزيد
وبالاشباع في لغة ازد السراة ان يقول هنا هل تضربوا وهل تضربي فيبدل من النون
واوا وياء ثم تحذف كما تحذف مع المبدل منه ولا ترد نون الاعراب وتقول في المعتل على هذا
للرجال اخشوا واو للمراة اخشي كما تقول مع النون لا تخشيون ولا تخشيين ثم تستثقل
واوان اولهما مضمومة فتحذف واو الجماعة للساكنين وتبقى بدل النون وكذا العمل في الياء
المكسورة فيجهل التوكيد واذا قلت هل تخشون يا قوم وهل تخشين يا هند ثم ابدلت
ثم حذفت الضمة والكسرة ثم الواو والياء لم يجهل التوكيد لعدم نون الرفع هذا حاصل ما ذكره
الموضح في حواشيه عن الخليل ويونس قال الخضراوي واذا وقفت على اضربان واضربنان
عند من يجوزهما ابدلت النون الفا فيلتقي الفان فتبدل الثانية همزة كما في حمراء
فتقف على همزة ساكنة كذا حكى سيبويه عنهم ونصه ويقولون في الوقف اضربا واضربنا
فيمدون وهو قياس قولهم لانها تصير الفا فاذا اجتمعت الفان مد الحرف انتهى والله اعلم
هذا باب ما لا ينصرف واختلف في اشتقاقه هل هو من الصرف وهو الخالص من اللبن و
المنصرف خالص من شبه الفعل والحرف او من الصريف وهو الصوت لان الصرف وهو التنوين
صوت في الاخر او من الانصراف وهو الرجوع وكان الاسم ضربان ضرب اقبل على شبه الفعل
فمنع مما منع منه وضرب انصرف او من الانصراف الى جهات الحركات او من الصرف الذي
هو القلب لانه قلب الى الاسم ان اشبه الحرف في الوضع او المعنى او الاستعمال بني كما مر في بحث المعرب

والمبني وسمي متمكن لعدم تمكنه في باب الاسمية والا يشبه الحرف اعرب ثم المعرب ان اشبه الفعل
في فرعيتين من تسع احداهما من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى او في واحدة تقوم
مقامهما وذلك لان في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية
في المعنى وهو احتياجه الى الاسم في الاسناد منع الصرف كما سياتي في بيانه ويسمى غير امكن لعدم
امكنيته والا يشبه الفعل صرف وسمي امكن لتمكنه في باب الاسمية وامكن اسم تفضيل وبناؤه
من مكن مكانه اذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن خلافا لابي حيان ومن قال لان
بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ وقد امكن غيره فلا حاجة الى ارتكابه و
الصرف هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به امكن واليه اشار الناظم بقوله الصرف
تنوين اتى مبينا معنى به يكون الاسم امكنا وذلك المعنى المدلول عليه بهذا التنوين هو عدم
مشابهته اي الاسم للحرف وللفعل كزيد من المعارف وفرس من النكرات وقد علم من هذا
التقرير ان غير المنصرف هو اسم المعرب الفاقد هذا التنوين المذكور فيدخل في ذلك نحو
جوار وأعيم تصغير اعمى ويستثنى من ذلك نحو مسلمات مما جمع بالف وتاء مزيدتين فانه
منصرف مع انه فاقد له اذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم وجزم ابن مالك في شرح
الكافية بان الصرف عبارة عن التنوينات الاربعة الخاصة بالاسم وذكر انه لاجل ذلك
عدل عن تعريف الاسم بالتنوين الى تعريفه بالصرف وقال ابن معروف واضع كتاب اغلاط
الزمخشري ما عدا تنوين القوافي يسمى صرفا وتمكينا وان من خالف ذلك لم يفهم كلام
سيبويه انتهى وحيث منع التنوين منع الجر تبعا له عند الجمهور وذهب الزجاج و
الرماني الى ان العلتين اقتضتا منعهما معا والعلل المانعة من الصرف تسع جمعها ابن
النحاس في بيت واحد فقال اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد
كملا ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان احدهما ما يمتنع صرفه لعلة واحدة وهو شيئان احدهما
الف التانيث مطلقا اي مقصورة كانت او ممدودة واليه اشارة بقول النظم فالف التانيث
مطلقا منع صرف الذي حواه كيف ما وقع لان وجود الف التانيث في الجملة علة
ولزومها بمنزلة علة ثانية وهو الذي عبر عنه الزمخشري في مفصله بتكرير السبب الواحد
ويمتنع صرف مصحوبها كيف ما وقع اي سواء وقع نكرة كذكرى بالقصر مصدر ذكر وصحراء
بالمد ام معرفة كرضوى بفتح الراء والقصر اسم جبل بالمدينة وزكرياء بالمد علم نبي

ام صحرا

ام تعز باكا ... تم تمثيله ام جمعا كجرحي بالقصر جمع جريح واصدقاء بالمد جمع صديق ام بما

كما تقدم تمثيله ام صفة كحبلى بالقصر وحمراء بالمد واصلها عند سيبويه حمري بالقصر

بوزن سكري فلما قصدوا المد زادوا قبل الفها الفا اخرى والجمع بينهما محال وحذف احدهما

يناقض الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الالف الاولى لفات المد ولو حذفت الثانية

لفاتت الدلالة على التانيث وقلبها الاولى ايضا مخل بالمد المطلوب فلم يبق الا قلب الثانية

همزة وذهب بعضهم الى ان الالف الاولى للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث

افعل ومؤنث فعلان وضعف بانه يفضي الى وقوع علامة التانيث حشوا وذهب بعضهم

الى ان الالفين معا للتانيث ورد بعدم النظير اذ ليس لنا علامة تانيث على حرفين

والشيء الثاني الجمع الموازن لمفاعل او مفاعيل في كون اوله حرفا مفتوحا وثالثه الفا غير عوض

يليها كسر اصلي ملفوظ به او مقدر على اول حرفين بعد الالف ولا فرق في الحرف الاول

من الكلمة بين الميم وغيرها كدراهم ومساجد بكسر ما بعد الالف لفظا ودواب ومداري

بكسر ما بعد الالف تقديرا اذ اصلهما دوابب ومداري بالكسر فيهما او ثلثة اوسطها

ساكن غير منوي به وبما بعد الانفصال كمصابيح ودنانير فان الجمع متى كان بهذه

الصفة كان فيه فرعية اللفظ لخروجه عن صيغ الاحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على

الجمعية ... حق المنع من الصرف والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الاحاد العربية

انك لا تجد مفردا ثالثه الف بعدها حرفان او ثلثة الا واوله مضموم كعذافر بالعين

المهملة والذال المعجمة والفاء والراء الجمل الشديد او الالف عوض من احدى يائي النسب تحقيقا

كيمان وشآم واصلهما يمني وشامي او تقديرا كتهام فان الالف في تهامة موجودة قبل

النسب فهي كالعوض وكانه نسب الى تهمة مثل شام بسكون العين او تهم كيمن بفتح العين

او ما تلي الالف ساكنا كعيال بفتح العين المهملة والياء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة

وهي الثقل يقال القى عليه عبالته اي ثقله او مفتوح كبراكاء بفتح الموحدة والراء وهي الثبات

في الحرب او مضموم كتتمرك مصدر تدارك او عارض الكسر لاجل اعتلال الاخر كتوان

وتدان واصلهما توانى وتدانى بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة واعلا اعلال قاض

او ثاني الثلاثة محرك كطواعية وكراهية مصدرين او الثاني والثالث عارضان للنسب

مستويا بهما الانفصال وضابطه ان لا يسبقا الالف في الوجود سواء كانا مسبوقين بالالف

كظغاري وباري نسبة الى ظغار وو بار قبيلتين او غير منفكين عن الالف كحواري وهو الناصر وحوالي وهو المحتال بخلاف نحو قماري وكراسي فان اليائين فيهما موجودتان في المفرد وهو قمري وكرسي فليست الياآن عارضتين في الجمع فقماري ونحوه بمنزلة مصابيح والى ذلك اشار الناظم بقوله وكل جمع مشبه مفاعلا او المفاعيل بمنع كافلا واذا كان على مفاعل معتلا منقوصا فقد تبدل كسرة فتحة فتقلب ياؤه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويجري مجرى الصحيح فلا ينون بحال اتفاقا ويقدر اعرابه في الالف كعذارى جمع عذراء بالمد وهي البكر ومدارى جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحك به المراة راسها وهذا الاستعمال غير غالب والغالب ان تبقى كسرته وياؤه على حالهما فاذا خلا من ال ومن الاضافة اجري في حالتي الرفع والجر مجرى قاض وسار ونحوهما من المنقوص المتصرف في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو هؤلاء جوار ومررت بجوار قال الله تعالى ومن فوقهم غواش والفجر وليال عشر فغواش مرفوع على الابتداء وليال مجرور بالعطف على الفجر والى ذلك اشار الناظم بقوله وذا اعتلال منه كالجواري رفعا وجرا اجره كساري واجري في حالة النصب مجرى دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته من غير تنوين نحو رايت جواري قال الله تعالى سيروا فيها ليالي وسبب ذلك ان في آخر نحو جوار مزيد اثقل لكونه ياء في آخر اسم لا ينصرف فاذا خلا مما هي فيه من الالف واللام والاضافة تطرق اليه التغيير وامكن فيه التخفيف بالحذف والتعويض فحذفت الياء وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بصيغة الجمع وقدر اعرابه رفعا وجرا استثقالا للضمة والفتحة النائبة عن الكسرة على الياء المكسور ما قبلها ولم يخفف في النصب لعدم الثقل ولا مع الالف واللام ولا الاضافة لعدم التمكن من التعويض لان التنوين لا يجامع الالف واللام ولا الاضافة وذهب الاخفش الى ان الياء لما حذفت تخفيفا بقي الاسم في اللفظ كسلام وكلام وزالت صيغة منتهى الجموع فدخله التنوين الصرف ورد بان المحذوف في قوة الموجود والا لكان آخر ما بقي حرف اعراب واللازم باطل فالملزوم مثله وذهب الزجاج الى ان التنوين عوض من ذهاب الحركة على عن الياء وان الياء حذفت لالتقاء الساكنين وهو ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الالف في نحو موسى اولى لانها لا تظهر بحال واللازم منتف فالملزوم كذلك وذهب المبرد الى ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل رجوع

اليه في الشعر فحملوه في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لاجله اليا في الرفع والجر لتوهم
التقا الساكنين ثم عوضوا عما حذفوا التنوين الظاهر وهو بعيد لان الحذف لملاقاة
ساكن متوهم الوجود مما لم يعهد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله قاله الشارح وقال المرادي
المشهور عن المبرد ان التنوين عنده عوض عن الحركة كما نقل في شرح الكافية وسراويل
ممنوع الصرف مع انه مفرد واختلف في سبب منع صرفه فقيل انه اعجمي حمل على موازنه من العربي كذا با
بير وقيل انه منقول من جمع سرواله سمي به المفرد الجنسي واختلف في سماع سروالة فقال
ابو عباس انها مسموعة وانشد عليها عليه من اللوم سروالة فليس يرق لمستعطف وقيل
لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش
انه سمع من العرب سراويله وقال ابو حاتم من العرب من يقول سروالة وقيل سراويل جمع
سروال كشمال جمع شمال حكاه الحريري في المقامات ونقل ابن الحاجب ان من العرب
من يصرفه وانكر ابن مالك ذلك عليه ورد بانه ناقل ومن نقل حجة على من لم ينقل والى
المنع من الصرف اشار الناظم بقوله والسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع وان سمي
شخص بهذا الجمع الذي على زنة مفاعل او مفاعيل او بما وازنه من لفظ اعجمي مثل سراويل
وسراحيل بمهملة ومعجمتين او من لفظ ارتجل للعلمية مثل كشاجم بالشين المعجمة والجيم
اسم شاعر [illegible] ظاهر سياق انه بفتح الكاف وفي القاموس زيادة على الصحاح كشاجم
لعلا بطا اسم اشهى ولا خلاف ان عالطا بضم العين وكسر الموحدة وهو الضخم
يمنع الصرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وان به سمي او بما لحق به فالانصراف منعه
يحق والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة وقيل قيام العلمية مقام الجمعية فلو
طرى تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني لفوات ما يقوم مقام الجمعية وهو
مذهب المبرد ولا ينصرف على مقتضى التعليل الاول لوجود الصيغة وهو مذهب
سيبويه وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف
وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح النوع الثاني يمتنع صرفه بعلتين وهو نوعان احدهما
ما يمتنع صرفه حال كونه نكرة ومعرفة وهو ما ضع صفة وهو اما مزيد في اخره الف ونون
للفعلي وهو وزنا فعل في المكبر او فعيل في المصغر او معدول عن لفظ اخر اما ذو
الزيادتين فهو فعلان بفتح الفا كرطان لا يقبل التا الدالة على التانيث اما لان مؤنثه فعلى

بالف التانيث المقصورة كسكران وغضبان وعطشان فان مؤنثاتها سكرى وغضبى وعطشى
اولكونه لامؤنث له اصلا كلحيان لكبير اللحية فالاول متفق على منع صرفه لانه صفة جات
على فعلان والمؤنث منه على فعلى وانما كان ذلك مانعا فيه لتحقق الفرعيتين به
فرعية المعنى وفرعية اللفظ اما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهي فرع على الجمود
لان الصفة تحتاج الى موصوف ينسب معناها اليه والجامد لا يحتاج الى ذلك
واما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين المضارعتين لالفي التانيث في نحو حمراء
في انهما في بنا يخص المذكر كما ان الفي التانيث في حمراء في بنا يخص المؤنث وانهما لا
تلحقهما التا ولا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة والمزيد فرع على المجرد فلما اجتمع
في فعلان المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف واما ما نقل عن بني اسد انهم
يقولون سكرانة ويصرفون سكران فقال الزبيدي ذكر يعقوب ان ذلك
ضعيف ردي وقال ابو حاتم لبني اسد مناكير لا يوخذ بها والثاني وهو ما لا مؤنث
له كلحيان مختلف فيه والصحيح منعه من الصرف لانه وان لم يكن له فعلى موجودا
فله فعلى تقديرا لانا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى اولى به من فعلانة لان باب
سكرى اوسع من باب ندمان والمقدر في حكم الموجود بدليل الاجماع على منع
اكثر مع انه لا مؤنث له وحكى ان من العرب من يصرف لحيانا حملا على ندمان لانه لو كان
له مؤنث لكان بالتا بخلاف فمصان بتشديد الصاد المهملة اليُم بهمزة بعد اللام
سيفان بسين مهملة فيا مثناة تحتانية فقا للطويل الممشوق الضامر
البطن واليان بفتح الهمزة وسكون اللام وبالياء المثلثة التحتانية لكبير الالية
من ذكور الغنم وندمان من المنادمة وهي المكالمة لا من الندم على ما فات فلن مؤنثا
نها فعلانة فلذلك صرفت واما ذو الوزن فهو افعل غالبا بشرط ان لا يقبل التا
اما لان مؤنثه فعلى كاعمر او فعلى بضم الفا كافضل ولكونه لا مؤنث له اصلا كاكمر
للعظيم الكمرة وهي الحشفة وآدر بالمد للكبير الانثيين فهذه الانواع الثلاثة
ممنوعة من الصرف للوصف الاصلي ووزن افعل ووزن الفعل به اولى لان في اوله
زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم فكان لذلك اصلا في الفعل لان ما زيادته
لمعنى اولى مما زيادته لغير معنى وانما اشترطان تلحقه تا التانيث لان ما تلحقه من الصفة

كأرمل وهو الفقير ضعيف الشبه بلفظ المضارع لان تاء التانيث لا تلحقه والى ذلك اشار
الناظم بقوله ووصف اصلي ووزن افعلا ممنوع تانيث بتا كاشهلا واما صرف
اربع في نحو مررت بنسوة اربع مع كونه صفة لنسوة وفيه وزن الفعل لانه وضع اسما للعدد
فلم يلتفت لما طرأ له من الوصفية وايضا فانه قابل للتا في نحو مررت برجال اربعة والى
ذلك اشار الناظم بقوله والغين عارض الوصفية كاربع وانما منع صرف باب ابطح وهو
المكان المنبطح من الوادي واجرع وهو المكان المستوى وابرق وهو المكان الذي
له لونان وباب ادهم للقيد واسود للحية السوداء وارقم للحية التي فيها نقط سود
وبيض كالرقم مع انها وضعت اسما لانها وضعت صفات ولم يلتفت الى ما طرأ لها من
الاسمية وفي الايضاح ان سيبويه ذكر ان جميع العرب يمنع صرف وستة ادهم
للقيد واسود سالخ وارقم لنوعين من الحيات واجرع وابطح وابرق والى ذلك
اشار الناظم بقوله وعارض الاسمية اي الغنية وربما اعتد بعضهم بالاسمية الطارئة
فصرفها وصرح ابن جني بان هذه الاسماء كلها تصرف وتفترق باب ابطح وباب ادهم
من جهة باب ابطح صفات خاصة بالامكنة الموجودة معها فهم ذلك المعنى وباب ادهم صفات
عامة ويفترق هذان البابان وباب اجدل في الصرف وعدمه فاما ادهم وابطح فاصلها
الوصفية ثم طرأت عليهما الاسمية فلهذا منعا من الصرف واما اجدل للصقر واخيل للطائر ذي
خيلان بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لجميع البدن قال
الفراء هو الشقراق ونسمى اخيل لانه يتخيل لانه يتخيل في لونه الخضرة من غير خلوصها
وافعى للحية واختلف في اشتقاقها فقال ابو علي مشتقة من يافع فاصلها ايفع وقال
ابن جني من فوعة السم حرارته فاصلها افوع فنقلت فاؤه على الاول وعينه على الثاني
الى موطن لامه وقال غيرهما من مادة الافعوان فلا نقل الفق لهم ارض مفعاه اي كثيرة
اي كثيرة الافاعي فانها في الاصل وفي الحال فلهذا صرفت في لغة الاكثر وبعضهم منع
صرفها والى ذلك يشير قول الناظم واجدل واخيل وافعى مصروفة وقد ينلن المنعا
للمح معنى الصفة فيها وهي القوة في اجدل والتلون في اخيل والايذا في افعى لكن المنع في افعى
لكن المنع في افعى ابعد منه في اخيل واجدل لانهما من الخيول وهو الكثير الخيلان ومن
الجدل وهو الشدة واما افعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارن تصور ايذائها

مع الكل سكت منع صفعلة
والعدل ومر داهق
العشرين كالفعل
ايقاع كوالبيون
مانع نعت مثله

فاشبهت المشتق قاله المرادي تبعا للشارح قال القطامي كان العقيليتين يوم لقيتهم
فراخ القطا لاقين اجدل بازيا فمنع صرف اجدل وهو مفعول لاقين وبازيا يجوز ان
يكون صفة اجدل ويجوز ان يكون معطوفا على اجدل باسقاط العاطف وهو من بزي
اذا تطاول وقال حسان بن ثابت الانصاري ذريني وعلمي بالامور وشيمتي فما طير
يوما عليك باخيلا فمنع صرف اخيل والعرب تتشائم بالاخيل تقول هو اشام من اخيل
ويجمع على اخايل ومن غير الغالب اينعل نحو احيمر وافيضل من المصغر فانه لا ينصرف
للوصفية ووزن الفعل فانه على وزن ابيطر قاله المرادي تبعا للشارح ولما الوصف
ذو العدل فهو ان احدهما موازن فعال بضم الفا ومفعل بفتح الميم والعين وهما مسموعان
من الواحد الى اربعة باتفاق وفي الباقي من العشرة على الاصح وقيل في العشرة والخمسة
فما دونها سماعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج وقيل يقاس على فعال
خاصة لانه اكثر والصحيح كما قال الموضح هنا وفي الحواشي ان البنائين مسموعان
في الفاظ العشرة كما حكاه الشيباني ولا يعارض بقول ابي عبيدة والبخاري في
صحيحه ان العرب لا تتجاوز الاربعة لان غيرهما سمع ما لم يسمع ونقل السخاوي انه
يعد لا يضا على فعلان بضم الفا من الواحد الى العشرة كقوله طاروا اليه زرافات ووحدانا
وهي معدولة من الفاظ العدد الاصول حال كونها مكررة فاصل جا القوم آحاد واحدا بعد
واحد فعدل عن واحد واحد الى آحاد تخفيفا للفظ وكذا الباقي ولا تستعمل هذه الا
الا نعوتا نحو اولي اجنحة مثنى وثلث ورباع فمثنى وثلث ورباع نعوت لاجنحة او نحو
نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلث ورباع فمثنى وثلث ورباع احوال من النساء
او اخبارا نحو صلوة الليل مثنى مثنى فمثنى الاول خبر صلوة ومثنى الثانية تكرير له وانما كرر
لقصد التوكيد لا لافادة التكرير التاسيس لانه لو قيل صلوة صلوة الليل مثنى لكفى
في المقصود وزعم الفراء ان هذه الاسما معارف بنية الالف واللام فعلى هذا هي في
الاية بدل كما قال الحوفي اذ لا ينعت النكرة بالمعرفة ولا يجيء الحال معرفة الا بتاويل
ومنهم من يذهب بها مذهب الاسما فلا يستعملها استعمال المشتقات في التبعية كقوله
وخيل كفاها ولم يكفها ثناء الرجل ووحدانها النوع الثاني اخر بضم الهمزة وفتح الخاء في
نحو مررت بنسوة اخر والى منع العدل مع الوصف في هذين النوعين اشار الناظم ومنع عدل مع

والفوق

والفرق ان انثى المفتوح لا تدل على انثى بآخر كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك تعطف عليها
مثلها من جنس واحد كقولك عندي امراة واخرى وانثى المكسور تدل على الانثى ولا
يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما ان مذكرها كذلك واذا سمي بشيء من هذه الانواع
الثلثة وهي الوصف ذو الزيادتين والوصف الموازن للفعل
والوصف المعدول بقي على منع الصرف عند الجمهور لان الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها
العلمية وبقي كل من الزيادة والوزن والعدل على حاله وقال الاخفش في المعاني وابو العباس
انه لو سمي بشيء واحاد واخواته انصرف لانه اذا كان اسما فليس في معنى اثنين وثلاثة
واربعة اربعة فليس فيه الا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسي وارتضاه
ابن عصفور ورد بان هذا مذهب لا نظير له اذ لا يوجد شيء ينصرف في المعرفة
ولا ينصرف في النكرة وانما المعروف العكس وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا
فانه قال الوصف يزول فيخلفه التعريف الذي للعلم والعدل قائم في الحالين جميعا
انتهى ووجه الجمهور ان شيئا لا اصل من العدل حاصل والعلمية محققة فسبب المنع موجود
فالوجه امتناع الصرف واما قول ثعلب والفراء وغيرهما من الكوفيين مثنى وثلاث ورباع
مصروفة فليس مرادهم الصرف الحقيقي وانما مرادهم بذلك العدل لانهم يسمون العدل
صرفا ولا مشاحة في الاصطلاح النوع الثاني ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة
احدها العلم المركب تركيب المزج المشار اليه في النظم بقوله والعلم امنع صرفه مركبا تركيب
مزج نحو معد يكرب كبعلبك وحضرموت علمين لبلدين وسيبويه في لغة من اعربه
فان هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب
وقد يضاف اول جزئيه الى ثانيهما تشبيها بعبد الله فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل
ويجر الجزء الثاني بالاضافة ثم ان كان في الجزء الثاني ما يمتنع صرفه كالعجمة كرام هرمز
هرمز منع من الصرف والا صرف كحضرموت وان كان آخر الجزء الاول ياء كمعد يكرب
فانه يقدر فيه الحركات الثلث ولا تظهر فيه الفتحة تشبيها بالالف فلازم في التركيب
زيادة الثقل ما كان جايزا في الافراد قاله ابن مالك حكما وتعليلا وقال غيره
يفتح في النصب ويسكن في الرفع والجر كقاضي القوم والمشهور في لغة الاضافة صرف كرب
ومنعه بالكسرة وسيبويه بالفتحة فقال سيبويه والفارسي ممنوع الصرف لانه مؤنث وقال غيره

وصف معتبر في لفظ مثنى وثلث واخر لانها جمع لاخرى واخرى انثى اخر بالفتح للتحا
مغاير واخر بالفتح من باب اسم التفضيل فان اصله ااخر بهمزتين مفتوحة
فساكنة ابدلت الساكنة الفا واسم التفضيل قياسه ان يكون في حالة التجرد من
الالف واللام والاضافة مفردا مذكرا ولو كان جاريا على مثنى او مجموع او مونث فالاول نحو ليوسف واخوه
احب الى ابينا منا والثاني نحو قل ان كان اباؤكم وابناؤكم الى قوله احب اليكم من الله
ورسوله والثالث نحو هند احب الي من عمرو فكان القياس ان يقال مررت بامرأة اخر
وبنساء آخر وبرجال آخر وبرجلين آخر بفتح الهمزة مع المد وتبين فيهن ولكنهم قالوا في التانيث
قالوا اخرى في الجمع المونث المكسر قالوا اخر بضم الهمزة وفي جمع المذكر السالم قالوا
آخرون وفي المثنى قالوا آخران وبذلك جاء التنزيل قال الله تعالى فتذكر احديهما الاخرى
فعدة من ايام اخر وآخرون اعترفوا فآخران يقومان والنحويون اخر بضم الهمزة بالذكر
دون ما عداه لان في آخر الف التانيث وهي اوضح من العدل في منع الصرف واما آخرون
وآخران فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب لان اعرابه بالحركات واما آخر بفتح
الهمزة فلا عدل فيه وانما العدل في فروعه وهي المونث والمثنى والجمع وانما امتنع من الصرف للوصف
والوزن وفي جعل آخر من باب التفضيل اشكال لانه لا يدل على المشاركة والزيادة في
المغايرة ومن ثم قال الموضح في الحواشي الصواب ان آخر مشابه لافضل من جهات ثلث احدها
الوصف والثانية الزيادة والثالثة انه لا يتقوم معناه الا باثنين مغاير ومغاير له كما ان افعل
انما يتقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما اشبهه من هذه الجهات استحق
احكامه في جميع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغي ان لا تستعمل تصاريفه مع التنكير الا
مع ال والاضافة لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى
المشابهة فعلى هذا اذا قيل مررت بنسوة اخر كان معدولا عن اخر بالفتح والمدعي
يقول عدلا عن الاخر لانه نكرة بجريه نعتا لنكرة ولا عن اخر من لما بينا من انتفاء حقيقة التفضيل
من هذه الكلمة وكثير غلط في المسئلة انتهى وان كانت اخرى بمعنى آخرة بكسر الخاء وهي المقابلة
للاولى نحو قالت اخريهم لاوليهم وقالت اوليهم لاخريهم جمعت على اخر مصروفا لانها غير معدولة
ذكر ذلك الفراء لان مذكرها آخر بالكسر مقابل اول بدليل وان علينا النشاة الاخرى اي الاخرة
بدليل ثم الله ينشئ النشاة الاخرة والقضية واحدة فليست اخرى بمعنى آخرة من باب اسم التفضيل

مبنيه على الفتح كعشر من خمسة عشر قيل وهو الصحيح لانه لو كان مؤنثا غير منصرف لم
يجيء فيه الصرف لانه محرك الوسط ودفع بانه تكون كلمة مؤنثة عند قوم مذكرة عند اخرين
واجاز الفارسي الوجهين لاحتمال الامرين وقد يبنيان على الفتح تشبيها بخمسة عشر
حكاه سيبويه وغيره فيفتح اخر الجزئين الا في نحو معديكرب فيفتح اخر الثاني فقط
وفي البسيط ليس البنا مطردا عند عامة البصريين والكوفيين وعلى اللغات الثلث
وهي اعرابه اعراب ما لا ينصرف واضافة اول جزئيه الى ثانيهما وبناؤهما على الفتح
فان كان اخر الجزء الاول معتلا باليا كمعديكرب وقالي قلا وجب سكونه مطلقا في
الرفع والنصب والجر سواء كان معربا في لغة الاضافة او مبنيا كما في غيرها وقد تقدم
شرح ذلك الثاني العلم ذو الزيادتين الالف والنون واليه اشار الناظم بقوله كذاك
حاوي زائدي فعلانا سواء كان اوله مفتوحا او مكسورا او مضموما كمروان
وعمران وعثمان ولا فرق بين اعلام الاناسي كما تقدم وغيرها نحو غطفان بفتح
الغين المعجمة والطا المهملة وبالفا اسم قبيلة من قبايل العرب سميت باسم ابيها
وهو غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان واصبهان بكسر الهمزة وفتح الموحدة علم بلد
سميت بذلك لانه اول من نزلها اصبهان بن فلوح بن لمطي بن يافث فهذه الالفاظ
ممنوعة الصرف اتفاقا لان الالف والنون فيها زيدتا معا وما كان من الاسماء في
اخره الف ونون واحتملت النون فيه الاصالة والزيادة ففيه وجهان الصرف وعدمه
اعتبارا باصالتها وزيادتها فمن ذلك رمان وحسان ودهقان وشيطان علما
فان اعتقدت انها من الرم والحس والدهق والشيط لم تصرفها وان اعتقدت انها من
الرمن والحسن بالنون والدهقنة والشيطنة صرفتها واذا تمحضت جهة الاصالة صرفت
كما اذا سميت بطحان من الطحن او بطيان من الطين او بسمان من السمن ونحو ذلك
واختلف في ابان بتخفيف البا علما فمن صرفه راى ان وزنه فعال فالهمزة والبا و
النون اصول ومن منعه الصرف راى ان وزنه افعل وانه منقول من ابان الشيء يبين
والجمهور على المنع كما قال ابن يعيش واذا ابدل من النون الزايدة لام منع من الصرف
اعطا للبدل حكم المبدل منه وذلك نحو اصيلاح مسمى به اصله اصيلان تصغير اصيل
على غير قياس ولو ابدل من حرف اصلي نون صرف وذلك نحو حنان مسمى به اصله حناء ابدلت

همزته نونا الثالث لعلم المؤنث ويتحتم منعه من الصرف ان كان بالتا واليه اشار الناظم
بقوله كذا مؤنث بها مطلقا سواء كان علم مؤنث ام مذكر كفاطمه وطلحة وانما
لم يصرف لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التانيث في لفظه وهي ملازمة
له ومن ثم لم يؤثر في الصفة نحو قايمة لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد
منها وتارة تقترن بها اونا يدا على احرف ثلثة كزينب وسعاد تنزيلا للحرف
الرابع منزلة تاء التانيث او ثلاثيا محرك الوسط لفظا كسقر ولظى اقامة لحركة الوسط
مقام الحرف الرابع خلافا لابن الانباري في جعله ذا وجهين كهند واما
محرك الوسط تقديرا كدار ونار علي امراتين فيلحق بباب هند او ثلاثيا عجميا
كماه وجور بضم الجيم علمي بلدين لان العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية
تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لانها هنا لم تؤثر منع الصرف
وانما اثرت تحتمه وقيل هو ذو وجهين كهند او ثلاثيا منقولا من المذكر الى المؤنث
كزيد اسم امراة لانه حصل بنقله الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب
سيبويه والجمهور وذلك ماخوذ من قول الناظم وشرط منع العار كونه ارتقى فوق الثلاث
او كجور او سقر او زيد اسم امراة لا اسم ذكر ويجوز في نحو هند ودعد وجمل من
الثلاثي الساكن الوسط اذا لم يكن اعجميا ولا مذكر الاصل الصرف وتركه من
صرفه نظر الى خفة اللفظ وانها قد قاومت احد السببين ومن لم يصرفه و هو
اولي نظرا الى وجود السببين في الجملة وهما العلمية والتانيث والى ذلك اشار
الناظم بقوله وجهان في عادم تذكير سبق وعجمة كهند والمنع احق واوجب الزجاج نحو
اي المنع وعلله بان السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف
انتهى وقال عيسى بن عمر الثقفي وابو عمرو الجرمي وابو العباس المبرد وابو زيد في
نحو زيد اسم امراة انه كهند في جواز الوجهين وعلم منه انه لو كان علم المؤنث ثنائي
اللفظ كيد جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه واذا سمي مذكر بمؤنث وجب
منع صرفه باربعة شروط احدها كونه اكثر من ثلاثة احرف لفظا كزينب او تقديرا
كجيل مخفف جيئل الثاني ان لا يكون مسبوقا بتذكير انفرد به تحقيقا كرباب
علم امراة فانها منقوله من مذكر فلو سمي بها مذكر صرفت او تقديرا كجنوب وشمال

فانما

فانهما صفتان لمذكر مفرد الشرط الثالث ان لا يكون مسبوقا بتذكير غالب
كذراع فانه مؤنث بدليل ذراع بأيتها فاذا سمي به مذكرا انصرف لغلبة استعماله
قبل العلمية في المذكر كقولهم انت ذراعي وعضدي يعني انت ناصري و
منجدي الشرط الرابع ان يكون التانيث موقوفا على تاويل غير لازم وذلك
كتانيث الجموع كرجال فان تانيثها يبتنى على تاويلها بالجماعة وذلك غير لازم
لانها قد تؤول بالجمع وهو مذكر فاذا سمي به مذكرا انصرف الرابع العلم الاعجمي فان
فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع الاعجمية فيمتنع من
الصرف ان كانت علميته في اللغة الاعجمية كما هو ظاهر مذهب سيبويه وذهب
الشلوبين وابن عصفور انه لا يشترط ويظهر اثر الخلاف في نحو قالون فيصرف
على الاول لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف
على الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل ان يسمى به وزاد على احرف ثلثة كابراهيم
واسمعيل فلو كان ثلاثيا ضعف فيه فرعية اللفظ المجيئه على اصل ما يبنى عليه
الاحاد العربية فلا تؤثر العجمة في الثلاثي بخلاف التانيث فوكا واحدا في لغة
جميع العرب وكالتفات الى من نقل خلافه قاله في شرح الكافية والمراد بالاعجمي ما
نقل من لسان غير العرب باي لغة كانت وتعرف عجمة الاسم بوجوه احدها
نقل الائمة والثاني خروجه عن اوزان الاسماء العربية كابراهيم والثالث ان
يعري من حروف الذلاقة وهو خماسي او رباعي وحروف الذلاقة ستة وهي الميم و
الراء والباء الموحدة والنون والفاء واللام ويجمعها مر بنفل والرابع ان يجتمع فيه
من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج وجق و
الصاد والجيم نحو صولجان والكاف والجيم نحو اسكرجه والراء بعد النون اولا الكلمة
نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو مهندز واليه اشار الناظم بقوله والعجمي الوضع والتعريف
مع زيد على الثلاث صرفه امتنع واذا سمي بنحو لجام بالجيم وهو آلة تجعل في فم الفرس ونحو
وفرند بكسر الفاء والراء وسكون النون قال الجواليقي فارسي معرب وهو جوهر السيف
صرف لحدوث علميته ونحو نوح ولوط من الثلاثية الساكنة الوسط وشتر بفتح الشين
المعجمة والتاء المثناة فوقا اسم قلعة من اعمال اران بفتح الهمزة وتشديد الراء اقليم با

وريحان مصروفة لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها صرح بذلك السيرافي وابن برهان
وخروف وقبيل الساكن الوسط كنوح ولوط ذو وجهين الصرف وعدمه كهند والمحرك
اي المحرك الوسط كشتر منحتم المنع كزينب اقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع وهذا
التفصيل قال به عيسى بن عمر الثقفي وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري الخامس العلم
الموازن للفعل الماضي او المضارع او الامر والمعتبر من وزن الفعل انواع ثلثة
احدها الوزن الذي يخص الفعل والمراد به ما لا يوجد في غير الفعل الا في علم او عجمي
او نادر فالعلم كخضم بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين علما لمكان وقال
الجوهري اسم لعنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة قال لولا الاله
ما سكنا خضما اي بلاد خضم وشمر بالشين المعجمة وتشديد الميم علما لفرس
والاعجمي كبقم لصبغ وبذر لماء والنادر ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول نحو
دئل اسما للقبيلة فلا يمتنع وجدان هذه الامثلة اختصاص وزانها بالفعل
لان النادر والاعجمي لا حكم لهما ولان العلم منقول من فعل فلا اختصاص فيه بلق
الذي لا يوجد في غير الفعل ما كان على صيغة الماضي المفتتح بهمزة الوصل او تاء
المطاوعة كانطلق واستخرج ونحو تقاتل وتضالح حال كونهما اعلاما وحكم همزة
الوصل في الفعل المسمى به القطع لان المنقول من فعل بعد عن اصله فلم يستحق
ما استحق بنظايره من الاسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقتدار
فان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يبعد عن اصله
فلم يستحق الخروج عما هو له الثاني الوزن الذي الفعل به اولى لكونه غالبا فيه وعلى
هذين النوعين اقتصر الناظم فقال كذاك ذو وزن يخص الفعل او غالب
فالغالب كاثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة حجر
الكحل واما مضموم الهمزة والميم فاسم موضع واصبع بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحد
الاصابع وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلثة احوال الهمزة في ثلثة احوال البا
والعاشرة اصبوع وابلم بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة بينهما سعف المقل وانما يكون
الثلثة لغالبا فان وجود موازنها في الفعل اكثر منه في الاسم كالامر من ضرب فانه موازن
اثمد والامر من ذهب فانه موازن اصبع بفتح الباء والامر من كتب فانه موازن ابلم الثالثة الوزن

الذي للفعل به اولى لكونه مبدوا بزيادة تدل على معنى في الاسم نحو افكل بفتح الهمزة و
الكاف وسكون الفا بينهما وهو الرعدة يقال اخذه الافكل اذا اصابته رعدة
واكلب بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام جمع كلب فان الهمزة فيهما لا تدل على معنى
وهي في موازنهما من الفعل نحو اذهب مضارع ذهب واكتب مضارع كتب دالة
على المتكلم فكان المفتتح باحدهما من الافعال اصلا للمفتتح بهما من الاسماء
ثم لا بد مع كون الوزن لازما باقيا في اللفظ على حالته الاصلية غير مخالف لطريقة
الفعل فخرج بالقيد الاول وهو اللزوم نحو امرء علما فانه في الرفع نظير اكتب وفي
النصب نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب فلم يلزم وزنا واحدا في الاحوال الثلثة
ولم يبق على حالة واحدة ففارق الفعل بكون حركة عينه تتبع حركة لامه والفعل
لا اتباع فيه وخرج بالقيد الثاني وهو البقاء على حالته الاصلية نحو رد وقيل وبيع
مبنيات للمفعول فانها لم تبق على حالتها الاصلية فان اصلها فعل بضم الفا
وكسر العين دخلها الادغام والاعلال فالادغام في رد والاعلال بالنقل والقلب
في قيل وبالنقل فقط في بيع وصارت صيغة رد بمنزلة صيغة قفل بضم القاف
وسكون الفا وصيغة قيل وبيع بمنزلة صيغة ديك بكسر الدال وسكون اليا آخر
الحروف فوجب صرفها لذلك ولو سميت بضرب بضم الضاد وسكون الراء حال كونه
مخففا من ضرب بضم الضاد وكسر الراء انصرف اتفاقا لان التخفيف سابق على
التسمية وانما الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية هل ينزل منزلة الاصلي
ام لا وذلك كما لو سميت بضرب بضم اوله وكسر ما قبل آخره ثم خففته بتسكين ما قبل
آخره فاذا فعلت ذلك انصرف ايضا عند سيبويه لانه عنده كالسكون الاصلي
واختاره ابن مالك وخالفه المبرد والمازني ومن وافقهما فمنعوه من الصرف لانه
تغيير عارض بعد التسمية وخرج بالقيد الثالث وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل نحو لبب
بالضم في اليا الموحدة فيما رواه الفرا جمع لب بضم اللام بتشديد البا الموحدة وهو
العقل وجمع لب على لبب قليل والاكثر ان يجمع على الباب ويقال بنات البب عروق
في القلب تكون منها الرقة ولم يسمحا لكونه علما ينصرف لانه قد باين الفعل بالفك

ابو الحسن الاخفش وخولف نعن سيبويه منع الصرف لوجود الموازنة كالكسب ولان الفعل
رجوع الى اصل متروك كتصحيح استحوذ وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل
اجماعا ولان الفك فيه يدخل الفعل لزوما كاشدد بره في التعجب وجوازا كاردد ولم
يردد وشذوذا البلد ولا يؤثر وزن هو بالاسم اولى كفاعل نحو كاهل علما فانه
وان وجد في الفعل كضارب امرا من ضارب الا انه في الاسم اولى لكونه فيه اكثر
ولا موجود فيهما على السواء نحو فعل بفتح العين وفعلل نحو شمر ومن بسر وجعفر و
دحرج وقال عيسى بن عمر الثقفي البصري شيخ الخليل وسيبويه الا ان يكونا
منقولين من الفعل فانهما يؤثران فالاول كالامر من ضارب بفتح الراء والثاني كضرب
ودحرج اعلاما وظاهر كلام الشاطبي تبعا للتسهيل ان خلاف عيسى انما هو في
المشترك ونصه وخالف في ذلك عيسى فكان لا يصرف الوزن المشترك المنقول
من فعل ويقول كل فعل ماض يسمى به فانه لا ينصرف اذا كان فارغا من فاعله
واحتج على ذلك بقوله وهو سحيم بن وثيل اليربوعي انا ابن جلا وطلاع الثنايا
متى اضع العمامة تعرفوني وجه الحجة منه ان جلا فعل ماض خال من فاعل وهو علم
ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون سمي بجلا من
قولك زيد جلا اي هو ففيه ضمير مستتر يعود على زيد وهو من باب المحكيات فهو
وفاعله جملة محكية كقوله نبئت اخوالي بني يزيد فيزيد مسمى به من قولك
المال يزيد ففيه ضمير مستتر والدليل عليه رفعه على الحكاية والا لو كان مجردا عن
الضمير لجره بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع ويحتمل ان يكون
ليس بعلم بل هو وفاعله جملة في موضع خفض صفة لمحذوف اي انا ابن رجل جلا الامور
اي كشفها وفي كلا الاحتمالين نظر اما الاول فان الاصل عدم استتار الضمير و
اما الثاني فلانه لا يحذف الموصوف بالجملة الا اذا كان بعض اسم مقدم
مخصوص بمن او في كما تقدم في باب النعت هنا وقد قال سيبويه ان قول عيسى
خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون الرجل يسمى بكعسب وهو فعل من الكعسبة
وهو العدو والشديد مع تقارب الخطا السادس العلم المختوم بالف الالحاق
المقصورة كعلقى باتفاق وارطى على الاصح حال كونهما علمين لانهما ملحقان بجعفر البالغ

لهما من الصرف العلمية وشبه الفا الالحاق بالف التانيث في الزيادة والموافقة المثال هي
فيه فانهما على وزن سكرى وشبه الشي بالشي كثيرا ما يلحقه به كجا ميم اسم رجل فانه
عند سيبويه ممنوع من الصرف لشبهه بها بيل في الوزن والامتناع من الالف واللام فلما
اشبه الاعجمي عومل معاملته والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يصير علما من ذي الف
زيدت لالحاق فليس ينصرف وقيل ان ارطى اهمل فالمانعه من الصرف العلمية وو زن
الفعل ولذلك قلت على الاصح وانما لم يمنع الصرف مع الف الالحاق الممدودة كعلباء فانه
ملحق بقرطاس لتخلف شبهها بالف التانيث الممدودة لان همزة الالحاق لا تشبه همزة
التانيث من جهة ان همزة الالحاق منقلبة عن ياء لا عن الف وهمزة التانيث منقلبة
عن الف لا عن ياء فافترقا في الحكم لاجل افتراقهما في التقيي بهذا علل ابن ابي الربيع
وايضا ان الحرف اذا كان منقلبا عن مانع منع كالهمزة في صحراء فانها بدل من الف
التانيث واذا كان منقلبا عن غير مانع لم يمنع كهمزة علباء وعلقى بنت والارطى شجر
وتبقى عليه الف التكثير ومن ادخلها في الف الحاق فقد سها اذ ليس في اصول الاسم سدا سي
فيلحق به السابع معرفة المعدولة عن اصلها وهي خمسة انواع احدها فعل بضم الفا وفتح العين في
التوكيد وهي جمع وكتع من تكتع الجلد اذا اجتمع وبصع بالصاد المهملة من البصيع وهو العرق
المجتمع وبتع بوحدة فمثناة فوقانية من البتع وهو طول العنق والمانع لها من الصرف
التعريف والعدل اما التعريف فانها على الصحيح معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد فشابهت
بذلك العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية هذا كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور
وابن مالك وقال ابو سليمان السعدي من اصحاب ابن الباذش انها معارف بالعلمية
وهي اعلام على الاحاطة لما يتبعه وابطله بعضهم بجمعها بالواو والنون مع انها ليست
بصفات ورده في شرح الكافية فقال وليس بغير جمع لعلم لان العلم اما شخصي او
جنسي فالشخصي مخصوص ببعض الاشخاص فلا يصح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس
فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل انتهى قلت علم الاحاطة من
قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتسبيح وفي ارتكابه توفية بالقاعدة وهي انه لا
يعتبر في منع الصرف من المعارف الا العلمية ويلزم من اعتبار الاضافة عدم النظير وجر
بالكسرة كما تقدم في اول الكلام تنبيه اما العدل فانها معدولة عن فعلاوات لان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء و

السبب الآخر في جمع وبابه العلمية وان كل واحد منها علم الجنس المعنوي كسبحان علما للتسبيح

وتبعا وانما قياس فعلى اذا كان اسما كصحراء انه يجمع على فعالى كصحاري وصحارا
واختار الناظم وابنه غير هذا التعليل فقالا لانه جمعا مؤنثا جمع فعلا جمع المذكر
بالواو والنون كذلك كان حق مؤنثه ان يجمع بالالف والتا فلما جاؤا به على فعل علم
انه معدول عما هو القياس فيه وهو جمعاوات وقال الاخفش والفارسي وابن
عصفور معدولة عن فعل بضم الفا وسكون العين من جهة ان مفردانها
فعلى افعل كحمرا واحمر فانهما يجمعان على حمر وقال اخرون معدولة عن فعالى من
جهة ان مفردها اسم على فعلى كصحرا والصحيح ما قاله الموضح لان جمع المذكر
بالواو والنون مشروط فيه اما العلمية فلان الناظم وابنه منفاها واما الوصفية
فلانها مغايرة للتوكيد اتفاقا واذا بطل المشروط لجمعه بالواو والنون شاذ عندهما
فكيف يقاس عليه الجمع بالالف والتا ولان فعلا لا يجمع على فعل الا اذا كان
مؤنثا لافعل الصفة كحمرا ولا على فعالى الا اذا كان اسما محضا لامذكر له كصحرا
وجمع واخواته ليس كذلك واليهما اشار الناظم بقوله والعلم امنع صرفه ان عدلا كفعل
التوكيد او كثعل الثاني من المعدول سحر اذا اريد به سحر يوم بعينه واستعمل ظرفا مجردا
من ال والاضافة كجيت يوم الجمعة سحر فانه ممنوع من الصرف للتعريف والعدل اما التعريف
ففيه خلاف فقيل هو معرفة بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت صرح به في التسهيل
وقيل شبه لعلمية لانه يعرف بغير اداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وفي
كلام الموضح ايماء اليه واما العدل فان صيغته معدولة عن السحر المقرون بال
لانه لما اريد به معين كان الاصل فيه ان يذكر معرفا بال فعدل عن اللفظ بال
وقصد به التعريف فمنع الصرف وقال السهيلي والشلوبين الصغير معرب مصروف
واختلفا في منع تنوينه فقال السهيلي هو على نية الاضافة وقال الشلوبين هو
على نية ال وقال صدر الافاضل ابو الفتح ناصر بن ابي المكارم المطرزي تلميذ الزمخشري
هو مبني على الفتح لتضمنه معنى اللام كامس ورد بامور منها انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح
اولى به لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة فيه لئلا يوهم الاعراب كما اجتنبت في
قبل وبعد ومنها انه لو كان مبنيا لجاز الاعراب جوازجين في قوله على حين عاتبت لتعلقهما
في ضعف السبب المقتضي للبنا لكونه عارضا ومنها ان دعوى منع الصرف اسهل من دعوى البنا

لان

لان البنا ابعد من الاعراب الذي هو الاصل في الاسماء ودعوى الاسهل ارجح من دعوى غير
الاسهل واذا ثبت ان سحر غير مبني ثبت انه غير مضمن معنى حرف التعريف وانما هو معدول
عما فيه حرف التعريف والفرق بين التضمين والعدل ان التضمين استعمال الكلمة في معناها
الاصلي مزيدا عليه معنى اخر والعدل تغيير صيغة اللفظ مع ابقاء معناه فسحر المذكور
عند الجمهور مغير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الافاضل وارد على
صيغته الاصلية ومعناها وهو التنكير مزيد عليه معنى حرف التعريف واحترز بالقيد
الاول وهو ان يراد به سحر يوم بعينه من المبهم فانه يصرف اتفاقا نحو نجيناهم بسحر اي
من الاسحار وبالقيد الثاني وهو ان يستعمل ظرفا من المعين المستعمل غير ظرف فانه
يجب تعريفه بال او الاضافة للدلالة على التعيين نحو طاب السحر سحر ليلتنا وبالقيد الثالث
وهو ان يجرد من ال والاضافة من ان يكون بال او الاضافة فانه يصرف اتفاقا نحو جئتك
يوم الجمعة السحر او سحره واليه اشار الناظم بقوله والعدل والتعريف مانعا سحر اذا به التعيين
قصدا يعتبر الثالث من المعدول فعل بضم الفا وفتح العين علما لمذكر اذا سمع ممنوع الصرف
وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية وهو المشار اليه في النظم بقوله او كفعلا نحو عمر مما ليس بصفة
في الاصل والمحفوظ من ذلك عمر وضمر وزفر وقثم وزحل وجمح وجشم وقزح وعصم وجحا
ودلف وهذل وبلغ وثعل فانهم قدروه معدولا عن فاعل غالبا لان العلمية لا تستقل
بمنع الصرف وامكن العدل دون غيره فان الغالب في الاعلام النقل فعمر مثلا معدول
عن عامر فان عامرا ثابت في الاحاد النكرات بخلاف عمر مع ان صيغة فعل تكثر فيها
العدل التحقيقي كغدر وفسق فانهما معدولان عن غادر وفاسق وكجمع وكتع فانهما معدولان
عن جمعاوات وكتعاوات وكاخر فانها معدولة عن اخر بفتح الهمزة والخاء والمد
وفائدة العدل في الاعلام تخفيف اللفظ وتحقيق العلمية ونفي الوصفية وبعضها
منقول عن افعل نحو ثعل فان ورد فعل مصروفا حكم بعدم عدله كادد واما طوى
فيمن منع صرفه فالمعتبر فيه التانيث باعتبار البقعة لا العدل عن طاو لانه اي العدل قد
امكن غيره وهو التانيث فلا وجه لتكلفه اي العدل ويؤيده اي اعتبار التانيث
انهم يصرفون طوى باعتبار المكان فلو كان العدل معتبرا فيه لما انصرف اذا عني به
المكان واحترز بقوله علما من فعل الوارد جمعا كغرف وقرب واسم جنس كصرد ونغر

وصفة كحطم ولبد او مصدر كهدى وتقى فانها مصروفة اتفاقا وبقوله اذا سمع ممنوع الصرف
عما سمع مصروفا كادد وعما لم يسمع فيه ولا علم منع الصرف فان فيه خلافا فقال سيبويه يصرف
حملا على الاصل في الاسماء وقال غيره يمنع صرفه حملا على الغالبة في فعل علما قاله الشيخ خالد
قاله الحضراوي وبقوله وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية عن مثل طوى وتقدم
شرح الرابع من المعدول فعال بفتح الفا علما لمؤنث كحذام وقطام في لغة بني تميم وتميم
ابو قبيلة وهو تميم بن اد بن طابخة بن الياس بن مضر فانهم يمنعون صرفه واختلف
في علة ذلك فقال سيبويه العلمية والعدل عن فاعلة لان الغالب على الاعلام ان تكون
منقولة وقال المبرد للعلمية والتانيث المعنوي كزينب ويرجحه انهم لا يدعون العدل
في نحو طوى كما تقدم فان ختم فعال علما لمؤنث بالراء كسفار اسما لما من مياه العرب
ملحوظ فيه معنى التانيث ولهذا قال سيبويه اسم لماء وقال الجوهري اسم لبئر
وهو المناسب لان الكلام في اعلام المؤنث والما مذكر وكوبار اسما لقبيلة بنوه
على الكسر الا قليلا منهم اي من تميم قال الفرزدق متى تردن يوما سفار تجد بها
اديهم يرمي المستجير المعورا وانما كان الكثير الكسر عندهم لان مذهبهم الامالة فاذا كسر
توصلوا اليها ولو منعوها الصرف لامتنعت قاله الخليل وقد اجتمعت اللغتان الاعراب
والبناء في قوله وهو الاعشى ميمون الم تروا ارما وعادا اودى بها الليل والنهار ومر دهر
على وبار فهلكت جهرة وبار فبنى وبار الاولى على الكسر واعرب وبار الثانية رفعا على
الفاعلية بهلكت ويحتمل ان تكون الواو والاولى عاطفة والثانية ضمير الاحرف اطلاق
وبار فعلا ماضيا من البوار والجملة معطوفة على هلكت وفاعل هلكت مستتر فيها
عائد على وبار المكسور والمعنى هلكت وبادت وقال اولا هلكت على القبيلة
وثانيا وباروا على اهلها فلا شاهد فيه على لغة الاعراب وعلى هذا يكتب
باروا بالواو والالف كما يكتب ساروا او ربما اسم قبيلة ثمود واودى بها
اهلكها واهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر تشبيها له بنزال في التعريف والعدل
والوزن والتانيث كقوله وهو لجيم بن صعب في امراته اذا قالت حذام فصدقوها
فان القول ما قالت حذام فبناها على الكسر مع انها فاعل قالت في الموضعين
واذا سمي بباب حذام مذكر زال موجب البناء وهو التشبيه بنزال لانه ليس الا مؤنثا معدولا

تعرب

فمعرب غير متصرف ومن العرب من يصرفه قاله سيبويه واعلم ان التشبيه بنزال فيما ذكر
تيم على مذهب المبرد فانه يقول نزال معدول عن مصدر معرفة مؤنث وبني لتضمنه معنى
لام الامر وظاهر كلام سيبويه انه معدول عن نفس الفعل فيكون التشبيه في العدل
والوزن والى ذلك اشار الناظم بقوله وابن على الكسر فعال علما مؤنثا وهو
نظير جشم عند تميم الخامس من المعدول امس اذا اريد به اليوم الذي يليه يومك ولم
يضف ولم يقترن بالالف واللام ولم يصغر ولم يكسر ولم يقع ظرفا فان بعض بني تميم
يمنع صرفه مطلقا رفعا ونصبا وجرا لانه علم على اليوم الذي يليه يومك معدول عن
الامس المعرف بال فيقولون مضى امس بالرفع بلا تنوين وشاهدت امس ومارايت
زيدا من امس بالفتح فيهما كقوله لقد رايت عجبا مذ امسا عجايزا مثل السعالي
خمسا فامس مجرور بالفتحة والالف فيه للاطلاق وليس فتحة هنا فتحة بناء خلافا
للزجاج ووهم الموضح في ذلك في شرح القطر والشذور وزعم بعضهم ان امسى
فعل ماض وفاعله مستتر فيه عايد على المصدر المفهوم منه اي مذ امسى هو اي
المساء وفيه بعد وهذا الاطلاق للقليل من بني تميم وجمهورهم يخص ذلك الاعراب
الممنوع الصرف بحالة الرفع خاصة دون حالتي النصب والجر فيبنيه على الكسر فيهما
كقوله اعتصم بالرجاء ان عن باس وتناس الذي تضمن امس برفع امس على الفاعلية
بتضمن ولم ينونه وعن بالنون من عن يعن اذا عرض ويروى عز بالزاي بمعنى
غلب وتناس امر من المتناسي وهو ان يري من نفسه انه نسيه والحجازيون يبنونه
على الكسر مطلقا في الرفع والنصب والجر على تقديره متضمنا معنى اللام المعرفة قال اسقف
نجران او تبع بن الاقرن منع البقاء تقلب الشمس وطلوعها من حيث لا تمسي و
طلوعها حمراء صافية وغروبها صفراء كالورس اليوم اعلم ما يجيء به ومضى بفصل قضاء
امس فامس فاعل مضى وهو مكسور كما ترى والقوافي بجرورة ومكسورة كما انشد ها
ولا يعارض هذا رفع امس بتضمن في البيت السابق لان احدى اللغتين لا تصادم
الاخرى فان اردت بامس يوما من ايام الماضية مبهما اي امسا ما من الاموس او عرفته
بالاضافة نحو امس يوم الخميس او عرفته بالاداة نحو الامس او صغرته نحو اميلس او كسرته
نحو اموس فهو معرب اجماعا اعراب المنصرف وان استعملت المجرد من ال والاضافة والمراد به

ان كون

معين ظرفا فهو مبني اجماعا لتضمنه معنى الحرف فصل يعرض الصرف لغير المنصرف لاحد اربعة
امور احدها ان يكون احد سببيه المانعين له من الصرف العلمية ثم ينكر فتزول منه العلمية
ويبقى السبب الثاني وهو اما التانيث او الزيادة او العدل او الوزن او العجمة او التركيب
او الف الالحاق المقصورة تقول رب فاطمة وعمران ويزيد وابراهيم ومعدي كرب وارطي
لقيتهم بالجر والتنوين في هذه الانواع السبعة لذهاب احد موجبي منع صرفها
وهو العلمية واليه اشار الناظم بقوله واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه اثرا
ويستثنى من ذلك المصروف ما كان صفة قبل العلمية كاحمر وسكران اذا نكرا فسيبويه
يبقيه غير منصرف للوزن والزيادة وعود الوصف الاصلي بناء على ان الزايل لعلة
كالذي لم يزل وخالفه الاخفش في الحواشي على كتاب سيبويه فقال بصرفه بناء على
ان الصفة اذا زالت لا تعود ورد بان زوال الصفة كان لمانع وهو العلمية واذا
زال المانع رجعت الصفة وذكر ابن مالك في شرح الكافية ان الاخفش رجع عن مخالفة
سيبويه ووافقه في كتابه الاوسط وان اكثر المصنفين لا يذكرون الا المخالفة وذكر
موافقته اولى لانه اخر قوليه انتهى والسبب الثاني التصغير المزيل لاحد السببين المانعين
من الصرف كحميد وعمير في تصغير احمد وعمر فان الوزن والعدل زالا بالتصغير فيصرفان
لزوال احد السببين اما زوال الوزن بالتصغير فواضح واما زوال العدل به فقال الموضح
في الحواشي ان نحو عمر قد حكموا فيه بانه معدول الصيغة والتصغير لا يزيل شيئا مما
ثبت اذا لم يكن معتادا له فالحكم بصرفه بعيدا انتهى وجوابه ان ذلك في العدل
التحقيقي اما العدل التقديري فلا لانهم انما ارتكبوا حفظ القاعدة لما راوه
غير منصرف فاذا صرف فلا حاجة لتقديره وعكس ذلك وهو ان ينصرف مكبرا
ولا ينصرف مصغرا نحو تحلئ بكسر التاء المثناة فوق وسكون الحاء المهملة وكسر
اللام وبالهمزة اخره وهو القشر الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر فلا حاجة
لتقديره حال كونه علما فانه ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا لاستعمال العلتين بالتصغير
وهما العلمية والوزن فانه يقال في تصغيره تحيلئ بضم اوله وفتح ثانيه وسكون
ثالثه وكسر رابعه فهو على زنة تدحرج وتبيطر السبب الثالث ارادة التناسب للمنصرف
كقراءة نافع والكسائي سلاسلا بالصرف لمناسبة اغلالا وقواريرا قواريرا لمناسبة فهما ولمناسبة

بسبب الاول اخر ساير الايات والثاني الاول عند صرفه قال الجبيصي ونحو قراءة الاعمش ولا يغوثا ويعوقا
بصرفهما للتناسب ود او سواعا ونسرا وافاد بهاتين القراءتين انه لا فرق فيما يمتنع
صرفه بين ان يكون بعلة واحدة او بعلتين فان الصرف في ذلك للتناسب الا على قول
من صرف الجمع الذي لا نظير له في الاحاد اختيارا او الا على قول من زعم ان صرف
ما لا ينصرف جاير مطلقا على لغة السبب الرابع الضرورة اما بالكسرة كقوله اذا ما غزا
في الجيش حلق فوقهم عصايب طير تهتدي بعصايب والقوا في مجرورة
او بالتنوين كقوله وهو امرؤ القيس ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك
الويلات انك مرجلي فصرف عنيزة بالتنوين وهي بضم العين المهملة ونون
وياء تصغير فزاي فتاء تانيث اسم ابنة عمه وقيل لقبها واسمها فاطمة وقيل
فاطمة غيرها والخدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال الهودج قاله الاعلم وفي
الصحاح الخدر الستر ومعنى انك مرجلي بالجيم انك تصيرني راجلة اي ماشية
لعقرك ظهر بعيري قال الدماميني ينبغي ان يحمل كلامهم في امثال ذلك على انه
يجوز للمضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين
عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين المحققين و
انما يكون تنوين ضرورة انتهى وعن بعضهم اطراد ذلك في لغة حكاها الاخفش
وقال كان هذه لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه في الشعر فجرت السنتهم على ذلك في الكلام
واجاز الكوفيون الا ابا موسى الحامض من شيوخهم والاخفش والفارسي من البصريين
للمضطر ان يمنع صرف المنصرف قال الموضح في الحواشي وهو الصحيح لكثرة ما ورد من
وهو من تشبيه الاصول بالفروع واباه ساير البصريين اي باقيهم واحتج عليهم بنحو
قوله وهو الاخطل طلب الازارق بالكتايب اذ هوت بشبيب غايلة النفوس غدور
فمنع صرف شبيب للضرورة وهو علم مصروف وهو شبيب بن يزيد راس
الخوارج الازارقة وبالغ في امره حتى ادعى الخلافة وسمي امير المؤمنين وكانت زوجته
غزالة ايضا خارجية وكانت شديدة الباس حتى كان الحجاج مع هيبته يخاف منها
والازارق جمع الازرق بزاي فراء مفعول طلب والاصل الازارقة بالهاء فحذفها للضرورة
والكتايب الجيوش وهوت من هوى به الامر اطمعه وغره والغايلة الشر وغدور فعول من الغدر

بالغين المعجمة بدلا من غايلة فاعل هرت وعن ابي العباس احمد بن يحيى تغلب انه اجاز ذلك
وهو منع صرف المنصرف في الكلام مطلقا وفصل بعض المتاخرين بين ما فيه العلمية
وغيره فاجازه مع العلمية لوجود احد السببين ومنعه مع غيرها ويؤيده انه لم يسمع
الا في العلم وحكى الفخر الرازي عن اكثر الكوفيين والاخفش ان السبب الواحد يمنع
الصرف ولم يفرق بين العلمية وغيرها وهو جار على اصلهم فانهم يدعون ان الفعل
اصل للمصدر فزالت فرعية الاشتقاق وما بقي الا فرعية الافتقار فينتج
من هذا ان ما لا ينصرف اشبه الفعل في فرعية واحدة وهي الافتقار فيكون
السبب الواحد يمنع الصرف قلت ويلزم من ذلك ان تكون جميع الاعلام
ممنوعة من الصرف ومعلوم ان الامر ليس كذلك والى المسايل الثلث
اشار الناظم بقوله ولاضطرار او تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا
ينصرف فصل المنقوص وهو الذي في اخره يا ساكنة لازمة المستحق لمنع الصرف
ان كان غير علم حذفت ياؤه رفعا وجرا ونون باتفاق سواء كان جمعا لا نظير له في
الاحاد ام مصغرا فالاول كجوار فانما نعه من الصرف صيغة منتهى الجموع والثاني
نحو اعيم تصغير اعمى فان مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل وهو ابيطر
بناء على ان وزن افعل لا يتعين في الوصف وهو كل كما تقدم بيانه وكذا ان كان
علما كقاض علم امرأة فان مانعه من الصرف العلمية والتانيث المعنوي وكيرمي
علما فان مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل المنقول عنه فتقول جاءني جوار واعيم
وقاض ويرم ومررت بجوار واعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف اليا
في الجميع في حالتي الرفع والجر واليه اشار الناظم بقوله وما يكون منه منقوصا
ففي اعرابه نهج جوار يقتفي هذا قول سيبويه والخليل وابي عمرو وابن ابي اسحق
وجمهور البصريين خلافا ليونس وعيسى بن عمر من البصريين والكسائي في نحو
زيد والبغداديين فانهم يثبتون اليا ساكنة رفعا ومفتوحة جرا فيقولون
في الرفع جاءني جواري واعيمي وقاضي ويرمي باثبات اليا ساكنة فيهن مقدرا
فيها الضمة ويقولون في الجر مررت بجواري واعيمي وقاضي ويرمي بفتح اليا فيهن كما
تفتح في النصب محتجا بقوله وهو للفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا. عجبت مني ومن يعيلى لما رأتني خلقا

مقولها

مقلوليا بفتح اليا من بيبليا مصغرا علم رجل ولم ينونه لانه لا ينصرف
للعلمية ووزن الفعل كبيبيطر والفه للالحاق وخلقا بفتح الخا المعجمة و
اللام وفي اخره قاف العتيق جدا والمراد هنا رثاثة الهيئة والمقلولي بفتح الميم
المتجافي المنكشف وقال عبد الله بن ابي اسحق الحضرمي النحوي ان الفرزدق اخطا
في فتح اليا من بيبليا ورد بانه من اجراء المعتل مجرى الصحيح في الشعر وذلك عند
الجمهور ضرورة كقوله وهو الفرزدق في غير العلم لما بلغه مقالة عبد الله المذكور فلو كان
عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا فاظهر الفتحة في حال الجر ضرورة وكان القياس
ان يقول مولى موال على حد والفجر وليال هذا باب اعراب الفعل المضارع اجمع النحويون
على انه اذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوني التوكيد والاناث كان مرفوعا
كيقوم وانما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو على الاقوال اصحها قولهم رافع المضارع تجرده
من الناصب والجازم وفاقا للفراء وغيره من حذاق الكوفيين والاخفش واليه اشار
الناظم بقوله ارفع مضارعا اذا تجرد من ناصب وجازم كيسعد لا بوقوعه موقع الاسم
خلافا للبصريين غير الاخفش والزجاج قالوا ولهذا اذا دخل عليه لن ولم امتنع رفعه لان الاسم
لا يقع بعدهما فليس حينئذ حالا محل الاسم ولا بنفس حروف المضارعة خلافا للكسائي
ولا مضارعته للاسم خلافا لثعلب من الكوفيين والزجاج من البصريين واعترض قول
الفرا بان التجرد امر عدمي والعدم لا يكون سببا لوجود غيره واجيب بان التجرد وجودي
وهو كونه خاليا من ناصب وجازم كالهدم الناصب والجازم واعترض قول البصريين
بانه غير مطرد لانتقاضه بنحو هلا تفعل وسوف تفعل فان المضارع فيهما مرفوع
وليس حالا محل الاسم لان الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض ولا بعد حرف التنفيس
واجيب بان الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس فلم يغيراه اذا تقرر
العامل لا يغيره الا عامل اخر واعترض قول الكسائي بان جزء الشيء لا يعمل فيه واعترض قول
ثعلب بان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من انواع
الاعراب الى عامل يقتضيه واجيب بان الكوفيين يزعمون ان اعراب المضارع باصالة
لا بالحمل على الاسم ومضارعته اياه وناصبه اربعة عند البصريين وعشرة عند الكوفيين
احدها لن وهي لنفي سيفعل اي لنفي الفعل المستقبل الى غاية ينتهي اليها نحو لن نبرح

عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان نفي البراح مستمر الى رجوع موسى ولما الى غير غاية
نحو لن يخلقوا ذبابا فان نفي خلق الذباب مستمر ابدا لان خلقهم الذباب محال
وانتفاء المحال مؤبد قطعا والا لكان ممكنا لا محالا ولا تفيد لن تأبيد النفي
خلافا للزمخشري في انموذجه لانها لو كانت للتابيد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله
تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولزم التكرار بذكر ابدا في قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا
ولن يجتمع مع ما هو لانتهاء الغاية نحو قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي
ابي وتابيد النفي في لن يخلقوا ذبابا لامر خارجي لا من مقتضيات لن ولا تقتضي
تاكيده اي النفي خلافا للزمخشري في كشافه في تفسير لن تراني بل قولك لن اقوم
محتمل لان تريد به انك لا تقوم ابدا وانك لا تقوم في بعض ازمنة المستقبل وهو
موافق لقولك لا اقوم في عدم افادة التاكيد والتابيد ولا تقع لن دعائية بان
يكون الفعل بعدها دعاء خلافا لابن السراج وابن عصفور وآخرين مستدلين بقوله
تعالى فلن اكون ظهيرا للمجرمين مدعين ان معناه فاجعلني لا اكون ولا حجة لهم فيها لامكان
حملها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى ان لا يظاهر مجرما جزاء لتلك
النعمة التي انعم الله بها عليه قاله الموضح في شرح القطر واختاره في المغني غيره فقال وياتي
لن للدعا كما اتت لا لذلك وفاقا لجماعة والحجة في قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت
لكم خالدا خلود الجبال انتهى وهي بسيطة على وضعها الاصلي عند سيبويه والجمهور
وليس اصلها لا النافية فابدلت الالف نونا خلافا للفراء وحجته انهما حرفان نافيان
ثنائيان ولا اكثر استعمالا ويرده ان الابدال لا يغير حكم المهمل فيجعله معملا او
ان المعهود انما هو ابدال النون الفا كنسفعا لا العكس ولا اصلها لا ان فتكون مركبة
من لا النافية نظرا الى معناها ومن ان المصدرية نظرا لعملها فحذفت الهمزة تخفيفا
كما في ويله والالف للساكنين خلافا للخليل والكسائي والخارزنجي وحجتهم تقارب لفظها
منهما وان معناهما من النفي والتخلص للاستقبال حاصل فيها وقد جاءت على الاصل
في الضرورة انشد ابو زيد لجابر الانصاري فانا لمسك فان العيش خلو الى كانه
عسل مشوب يرجي المرء ما لا ان يلاقي ويعرض دون ابعده الخطوب اي لن يلاقي ورد
عليهم باربعة امور اقربها انما يصح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلو وهو نحو لا

يظهر

يظهر احدهما كما قاله الشلوبين وتركنا الثلثة الباقية خوف الاطالة الناصب الثاني كي
المصدرية وهي الداخل عليها اللام لفظا نحو لكيلا تاسوا او تقديرا نحو جئتك
كي تكرمني اذا اقدرت ان الاصل لكي وانك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها
فان لم تقدر اللام كانت كي تعليلية فاما المصدرية فناصبة بنفسها كما ان
المصدرية كذلك واما التعليلية فجارة والناصب بعدها ان مضمرة لزوما في النثر وقد
تظهر في الشعر كقوله كيما ان تغر وتخدعا وسياتي وما ذكره من ان كي مشتركة بين
الناصبة والجارة هو مذهب سيبويه والجمهور وحجتهم قولهم جئتك لكي اتعلم
وقولهم كيمه وعن الاخفش ان كي جارة دايما وان النصب بعدها بان مضمرة او ظاهرة ورد
بقوله تعالى لكيلا تاسوا فان زعم ان كي تاكيد اللام كقوله ولا للما بهم ابدا دواء رد
بان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين ان كي ناصبة دايما ويرد
قول العرب كيمه كما يقولون لمه فان اجابوا بان الاصل كي تفعل ماذا يلزمهم كثرة
الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف
الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت فان ادعوا ان حذف
المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت في صحيح البخاري في تفسير وجوه يومئذ
ناضرة كيما فيعود اي كيما يسجد قلنا ان ثبت حذف يسجد فهو غريب لا يقاس
عليه على ان الحافظ الشهاب بن حجر قال لم اقف على حذفه وتتعين المصدرية
ان سبقتها اللام نحو لكيلا تاسوا لئلا يدخل الجار على الجار وتتعين التعليلية
ان تاخرت عنها اللام او ان فالاول نحو قوله وهو عبد الله بن قيس الرقيات
كي لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس فكي هنا تعليلية لتاخر اللام من لتقضيني
عنها منصوب بان مضمرة فاما حكاية الاخفش لكي ما اضربك بالرفع فخرجه على
جعل ما موصولة وكي جارة مؤكدة اللام كما اكدت الكاف بمثل في ليس كمثله شيء
ومثل بالكاف في مثل كعصف ماكول و الثاني نحو قوله وهو جميل بن عبد الله لا لحسان
خلافا للزمخشري فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا فكي
هنا تعليلية لتاخر ان عنها وكل الناس مفعول اول لمانحا ولسانك مفعوله الثاني
وتغر بضم المعجمة وبالراء المهملة ويجوز الامران المصدرية والتعليلية ان تقد

سبق اللام وتاخران او وجد فالاول كما في نحو كيلا يكون دولة فان قدرت قبلها
اللام فهي مصدرية وان لم يقدر قبلها اللام فهي تعليلية فيكون على الاول منصوب
بنفس كي وعلى الثاني منصوبا بان مضمرة بعد كي والاولى ان تكون مصدرية
كما ذكره الموضح في باب حروف الجر والثاني كما في قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي
فتتركها شنا ببيداء بلقع فكي تحتمل ان تكون مصدرية لدخول اللام قبلها
ويحتمل ان تكون تعليلية لتاخر ان بعدها فان كانت مصدرية فان موكدة لها
لمعنى السبك وان كانت تعليلية فاللام مؤكدة لها لمعنى التعليل وكونها
تعليلية اولى من كونها مصدرية لان تاكيد الجار بجار اسهل من تاكيد
حرف مصدري بحرف مصدري قاله الموضح في الحواشي والشن بفتح
الشين المعجمة القربة الخلق مفعول ثان لتترك والبيدا بفتح البا الموحدة
والمد الارض القفر التي تبيد اي تهلك من يدخل فيها والبلقع الارض القفر
التي لا شيء فيها التصنيف الثالث ان المصدرية وتقع في موضعين احدهما في
الابتداء فيكون في موضع رفع على الابتدا في نحو وان تصوموا خير لكم والثاني بعد
لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع على الفاعلية في نحو الم يان
للذين امنوا ان تخشع قلوبهم وفي موضع نصب على المفعولية في نحو فاردت
ان اعيبها وفي موضع جر في نحو من قبل ان ياتي يوم ومحتمله لهما في نحو والذي
اطمع ان يغفر لي خطيئتي اصله في ان يغفر لي فحذفت في فنصب ما بعدها او بقي
على جره واكثر العرب على وجوب اعمالها وبعضهم يهملها جوازا حملا على ما اختها
اي المصدرية بجامع ان كلا منها حرف مصدري ثنائي واليه اشار الناظم
بقوله وبعضهم اهمل ان حملا على ما اختها حيث استحقت عملا كقراءة ابن
محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم والقول بان اصله يتمون وهو منصوب بحذف
النون وحذفت الواو للساكنين لفظا واستصحب ذلك خطا والجمع باعتبار معنى
من تكلف وكقوله ان تقران على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا فان الاولى
والثانية مصدريتان غير مخففتين من الثقيلة وقد اهملت الاولى فاعملت الثانية و
اعمالها النصب ريته حملا على اختها المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم قاله ... الخ

وما ذكره

وما ذكره الموضح تبعا للناظم من ان ان هذه المصدرية مهملة هو قول البصريين وزعم
الكوفيون انها المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المتصرف الجري والقياس
فصلها منها بقد واحدى اخواتها وتاتي ان مفسرة بمنزلة اي وزايدة دخولها وخروجها
سواء ومخففة من ان المشددة فلا تنصب المضارع في هذه الاحوال الثلثة ولكل ضابط
يضبطها فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتاخر عنها جملة ولم
تقترن بجار نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك اي اصنع وانطلق الملا منهم ان امشوا اي
امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق هنا المشي بل انطلاق السنتهم بهذا الكلام كما انه
ليس المراد بالمشي المتعارف بل الاستمرار على المشي فخرج وآخر دعواهم ان الحمد لله رب
العالمين لعدم تقدم الجملة وقلت له ان افعل كذا لان الجملة السابقة فيها حروف
القول وفي شرح ابن عصفور الصغير على الجمل انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول
ولا يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا لعدم تاخر الجمل بل يجب الاتيان باي او ترك
حرف التفسير وليس من التفسير به كتبت اليه بان افعل لدخول الجار رض عليه
الموضح في القواعد الصغرى وعن الكوفيين انكار ان التفسيرية البتة قال في المغني وهو متجه
لانك اذا قلت كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما ان الذهب نفس العسجد في
قولك هذا عسجد اي ذهب ولهذا لو جيئت باي مكان ان لم تجده مقبولا في الطبع انتهى
واعترضه الدماميني ورده الشمني بما يطول ذكره والزايدة هي التالية لما التوقيتية نحو فلما
ان جاء البشير القاه على وجهه والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله وهو باعث الشكوى
كان ظبية تعطو الى وارق السلم يمين جوظبية اي كظبية وتعطو تتطاول الى الشجر لتتناول
منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل اورق والسلم بفتحتين شجر له شوك
او الواقعة بين فعل القسم المذكور ولو كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من
الشر مظلم او المتروك كقوله اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق اي اقسم
والله لو كنت حرا هذا قول سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور انها في ذلك حرف
جيء به لربط الجواب بالقسم ويبعده ان الاكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك
قاله في المغني والواقعة بعد اذا كقوله فامهله حتى اذا انكانه معاطي يد في لجة الماء غامر
... ربعة مواضع واكثرها الواقعة بعد لما واقلها الواقعة بين الكاف ومجرورها

وزعم الاخفش انها تزاد في غير ذلك وانها تنصب المضارع كما تجر من والبا الزايدتان
الاسم وجعل منه وما لنا ان لا نتوكل على الله واجيب بان ان مصدرية لا زايدة
والاصل وما لنا في ان لا نتوكل وانما لم تعمل الزايدة لعدم اختصاصها بالافعال
بخلاف من والبا الزايدتين فانهما لما اختصا بالاسم عملا فيه الجر والمخففة من
ان المشددة هي الواقعة غالبا بعد علم خالص سوا دل عليه بمادة علم ام لا فالاول
نحو علم ان سيكون والثاني نحو افلا يرون ان لا يرجع وقيد العلم بالخالص احترازا
من اجري مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت الا ان تقوم قال سيبويه يجوز فيه
النصب لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم
انتهى ومن اجرى مجرى الظن قراءة بعضهم افلا يرون ان لا يرجع بالنصب او
بعد ظن مؤول بالعلم نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة في قراءة الرفع ويجوز في تالية
ظن ان تكون ناصبة اجراء للظن على اصله من غير تاويل والنصب هو الارجح لان
التاويل على خلاف الاصل ولهذا الترجيح اجمعوا عليه اي على النصب في الم احسب الناس
ان يتركوا بحذف النون واختلفوا في وحسبوا ان لا تكون فتنة فقراه غير ابي عمرو والاخرين
حمزة والكسائي بالنصب وقرا ابو عمرو وحمزة والكسائي بالرفع لوجود الفصل بين
ان والفعل بلا وانما لم يقرا بالرفع في يترك لعدم الفصل فعلم ان التعويل في كون
ان ناصبة او مخففة بعد افعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ
الا ترى انك ترفع في رايت ان لا يقوم زيد ان اردت اليقين مثلا افلا يرون
ان لا يرجع وتنصبه ان اردت الظن مثل وحسبوا ان لا تكون فتنة خلافا للمبرد فانه
لا يجوز اجراء العلم مجرى خلافه فتنصب ان الواقعة بعد الفعل ولا اجرا غيره مجراه
فيرتفع الفعل الواقع بعد ان الواقعة بعده فالعلم عنده لا يجري مجرى غيره ولا يجري
غيره مجراه والنوعان عند سيبويه جايزان والفرا وابن الانباري ينصبان بعد العلم
الصريح والى النواصب الثالثة اشار الناظم بقوله وبلن انصبه وكي كذا بان لا بعد
علم والتي من بعد ظن فانصب بها والرفع صحح واعتقد تخفيفها من ان فهو مطرد ومن
غير الغالب واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين فان هذه هنا مخففة من المثقلة
ولم تقع بعد علم ولا ظن الناصب الرابع اذن والصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان

وعلى البسيطة

وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة بنفسها لا ان مضمرة بعدها وهي على القول با
بالحرفية حرف جواب وجزاء عند سيبويه وقال الشلوبين هي كذلك في كل موضع وقال
الفارسي في الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذن اظنك
صادقا اذ لا مجازاة هنا قال الرضي لان الشرط والجزاء اما في الاستقبال او في الماضي
ولا مدخل للجزاء في الحال والمراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام اخر
ملفوظ او مقدر سواء في صدره او في حشوه او في اخره والمراد بكونها للجزاء ان
يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء المضمون كلام اخر وكان القياس
الغاؤها لعدم اختصاصها ومن ثم قالوا وشرط اعمالها ثلثة امور احدها ان تصدر
في اول الجواب لانها حينئذ في اشرف محالها فان وقعت حشوا في الكلام بان اعتمد ما بعدها
على ما قبلها اهملت وذلك في مسائل ثلاث احدها ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها
نحو انا اذن اكرمك الثاني ان يكون جوابا للشرط قبلها نحو ان تاتني اذن اكرمك الثالث
ان تكون جواب قسم قبلها مذكور نحو والله اذن لا اخرج او مقدر كقوله وهو كثير عزة
لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها واسكنني منها اذن لا اقيلها برفع اقيلها لان اذن لم تتصدر
لكونها جواب قسم مقدر والتقدير والله لئن وجواب الشرط محذوف واهملت اذن
لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافا لما وقع في المغني تبعا للشارح
وضمير مثلها عايد على المقالة التي قالها عبد العزيز بن مروان لكثير امدح عبد العزيز
بقصيدة فاعجب بها فقال له تمن علي عطك فتمنى ان تكون كاتبا له فلم يجبه
الى ذلك واعطاه جائزة والمعنى ان عاد الامير الى تمنيتي وامكنني منها لم اترك
مقالتي الاولى واتمنى عليه ان اكون كاتبا له كما فعلت اولا وعبد العزيز هنا هو ابو
السيد عمر بن عبد العزيز واما قوله لا تتركني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطير بنصب
اهلك باذن مع انها وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها فضرورة او لا ضرورة والخبر
جران محذوف اي اني لا استطيع ذلك او لا اقدر عليه ثم استونف باذن فنصبت وجملة
اني على هذا معترضة بين اذن وما هي جواب له والاصل لا تتركني اذن اهلك وذهب الفراء
الى عدم اشتراط التصدر والشطير بشين معجمة الغريب وقال الاصمعي البعيد وهو
مفعول ثان لتتركني لا حال ولهذا الشرط اشار الناظم بقوله ان صدرت

عليها اي على اذن واو او فاء جاز النصب والرفع باعتبارين فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف
من تمام ما قبلها بسبب ربط بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف
جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها وقد قرئ في الشواذ واذا لا
يلبثوا فاذن لا يؤتوا بالنصب بحذف النون فيهما والاولى قراءة ابن مسعود والثانية
قراءة ابي ابن كعب والغالب الرفع وبه قرا السبعة فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب
وارفعا اذا اذن من بعد عطف وقعا قال في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك
اذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها
حشوا او على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب
لان ما بعدها مستانف او لان المعطوف على الاول اولى انتهى الامر الثاني ان يكون
المضارع بعدها مستقبلا قياسا على بقية النواصب واليه اشار الناظم بقوله ونصبوا
باذن المستقبلا فيجب الرفع في نحو اذن تصدق جوابا لمن قال انا احب زيدا لانه حال
ولا مدخل للجزاء في الحال كما تقدم انفا الامر الثالث ان يتصل بان يكون المضارع متصلا بها
بصنعها مع الفصل عن العمل فيما بعدها واليه اشار الناظم بقوله في النظم والفعل بعد موصلا
ويفصل بينهما القسم وهو المشار اليه بقوله في النظم او قبله اليمين كقوله اذن والله
نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب فنصب نرميهم باذن مع وجود الفصل
بالقسم لانه زايد مؤكد فلم يمنع الفصل به من النصب هنا كما لم يمنع من الجر في قولهم
ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها حكاه ابو عبيد واغتفر فيه بوالله الف
حكاه ابن كيسان عن الكسائي بخلاف الفصل بغير القسم ولو كان ظرفا او عديله فانه
جزء من الجملة فلا تقوى اذن معه على العمل فيما بعدها واغتفر فيه في المغني الفصل بلا النافية
وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالندا والدعا والكسائي وهشام
الفصل بمعمول الفعل والارجح حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وحكي
سيبويه عن بعض العرب الغاء اذن مع استيفاء شروط العمل وهو القياس لانها غير
مختصة وانما اعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها
على الجملة وتاخرها عنها وتوسطها بين جزئيها كما حملت على ما ليس لانها مثلها في
نفي الحال والمرجع في ذلك كله الى السماع فصل ينصب المضارع بان مضمرة وجوبا في خمسة

احرف

احدهما بعد اللام ان سبقت بكون ناقص ماض لفظا ومعنى او معنى لا لفظا في الاول بما والثاني
بلم دون غيرهما من ادوات النفي نحو وما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم فيظلم
ويغفر منصوبان بان مضمرة بعد اللام عند البصريين لا باللام واللام متعلقة
بمحذوف كالزائدة وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذي دخلت عليه اللام وخالفهم
الكوفيون فيهن وقد صرح بالخبر الذي زعم البصريون من قال سموت ولم تكن اهلا
لتسموا ولكن المضيع قد يصاب فهذا بمنزلة ما قدروه من قولك ما كان زيد مريدا
للفعل ومقدرا له واحتج الكوفيون بقوله لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت
حيا لاسمعا اذ لو كانت ان هي الناصبة لاسمع لزم تقديم معمول صلتها عليها وذلك
ممتنع وعورض بمجيء ذلك في صريح ان في قوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا والجواب واحد
وعلة امتناع ذكر ان بعد لام الجحود ان ما كان ليفعل رد على من قال كان سيفعل
فاللام في مقابلة السين فكما لا تذكر ان مع السين كذلك لا تذكر مع اللام وزعم
بعضهم انه يجوز اظهار ان بشرط حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القران
ان يفترى ورد بان ان يفترى في تاويل مصدر مخبر به عن القران وهو مصدر
مثله وفي هذا الرد نظر لان المراد بالقران المقروء لا القراءة والحق ان هذا ليس
مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه مريدا ونحوه وزعم بعضهم ان هذا الحكم لا يختص
بكان بل يجوز في ساير اخواتها نحو ما اصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه يجوز في ظن قياسا
على كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل ووسع بعضهم الدايرة فاجاز ذلك في كل فعل
تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل كذا وتسمى هذه اللام لام الجحود من تسمية العام
بالخاص فان الجحود عبارة عن انكار الحق لا عن مطلق النفي والنحويون اطلقوه و
ارادوا الثاني والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وبعد نفي كان حتما اضمرا الموضع
الثاني بعد او العاطفة ان صلح في موضعها حتى المرادفة الى نحو لالزمنك او تقضيني
حقي اي حتى تقضيني وقوله لاستسهلن الصعب او ادرك المنى فما انقادت الامال
الا لصابر اي حتى ادرك او صلح في موضعها الا الاستثنائية نحو لاقتلنه اي الكافر
او يسلم اي الا ان يسلم وقوله وهو زياد الاعجم وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها
او تستقيما اي الا ان تستقيم فلا اكسر كعوبها ولا يصلح هنا معنى الى لان الاستقامة لا

تكون غاية للكسر وغمزت بالغين والزاي المعجمتين عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح
والكعوب النواشز في اطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا اخذ في
اصلاح قوم انضوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي تنشاء عنها فسادهم الا
ان يصلح يحصل صلاحهم بحالة اذا غمز قناة معوجة حيث يكسرها ام تنفع من اطرافها
ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا ان يستقيم وان والفعل في هذه
الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر منصيد من الفعل المتقدم
اي ليكونن لزوم مني وقضاء منه لحقي وليكونن استسهال مني للصعب او ادراك للمنى
وليكونن قتال مني او اسلام منه وليكونن كسر مني لكعوبها او استقامة منها واليه اشار
الناظم بقوله كذاك بعد او اذا يصلح في موضعها حتى او الا ان خفي الموضع الثالث من
حتى الجارة ان كان الفعل مستقبلا باعتبار زمن التكلم بما قبلها نحو فقاتلوا التي تبغي
حتى تفيء فتفيء مستقبل باعتبار زمن المتكلم بالامر بالقتال والقاء الى المخاطب به
او مستقبلا باعتبار ما قبلها من غير اعتبار تكلم نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول فان
قول الرسول وان ماضيا بالنسبة الى زمن الاخبار وقصه علينا الا انه مستقبل بالنسبة لما
زلزلوا وحتى التي ينتصب الفعل بعدها معنيان فتارة تكون بمعنى كي التعليلية
وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى
الى الغائية وذلك اذا كان ما قبلها غاية لما بعدها نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس
اذا عرفت ذلك فالمثال الاول من امثلة الموضع مما يصلح للمعنيين معا فيحتمل
ان يكون المعنى كي تفيء والمثال الثاني حتى فيه بمعنى الى خاصة اي الى ان يقول الرسول
والى هذا الموضع اشار الناظم بقوله وبعد حتى هكذا اضمار ان حتم ويرفع الفعل من
بعدها ان كان حالا او مؤولا بالحال مسببا عما قبلها فضلة تم الكلام قبله نحو مرض
زيد حتى لا يرجونه فلا يرجونه حال لانه في قوة قولك هو الان لا يرجى ومسبب عما قبلها
لان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لان الكلام تم قبله بالجملة الفعلية
ومنه حتى يقول الرسول برفع تقول في قراءة نافع لانه مؤول بالحال اي حتى حالة
الرسول والذين امنوا معه انهم يقولون ذلك الخ والحال المؤول تفسيره الخ وهو ان
يفرض ما كان واقعا في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمن فيعبر عنه بالمضارع فائدة

لأدلة

ويليه بالحال تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار صورتها في مشاهدة السامع ليتعجب منها
وانما وجب رفع الفعل بعد حتى عند ارادة الحال حقيقة او مجازا لان النصبة يؤدي الى
تقدير ان وهي للاستقبال والحال ينافي الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل
الربط معنى وذلك لانها لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظي فشرطت
السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرا لما فات من الاتصال اللفظي وانما اشترطت الفضلية
لئلا يبقى المبتدا بلا خبر وذلك انه اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء والجملة الواقعة
بعدها مستانفة فان فقد شرط من الثلاثة وجب النصب فيجب النصب في مثل لن نبرح
عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى لانتفاء الحال ويجب النصب في مثل ما سرت حتى تطلع الشمس
خلافا للكوفيين وما سرت الى البلدة حتى ادخلها واسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية فيهن
اما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب
عن عدم السير واما الثالث فلان السبب لم يتحقق وجوده فلو رفع لزم ان يكون مستانفا
مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له وذلك لا يصح لان ما قبلها غير مسبب فيلزم
وقوع المسبب مع نفي السبب والشك فيه قال المرادي بخلاف ايهم سار حتى يدخلها وايهم
سرت حتى تدخلها برفعهما فان السير ثابت محقق وانما الشك في عين الفاعل في الاول وفي
عين الزمان في الثاني واجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخل اداة النفي على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة
بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة
وكل احد يمنع ذلك ويجب النصب في نحو سيري بفتح السين حتى ادخلها لعدم الفضلة
فسيري مبتداء وحتى ادخلها خبره ولو رفع الفعل لصار المبتدا بلا خبر ولكن انما يجب
النصب في مثل كان سيري امس حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة وحتى ادخلها الخبر
ولم تقدر الظرف وهو امس خبرا لكان بل قدرته متعلقا بنفس السير فان قدرت كان
تامة وامس متعلقا بسيري او ناقصة وامس متعلقا باستقرار محذوف على
انه خبر كان يرفعه لان ما بعد حتى حال مسبب فضلة وحتى فيه ابتدائية وعلامة كونه
حالا او مؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى واليه اشار الناظم بقوله وتلو حتى
حالا او مؤولا به ارفعن وانصب المستقبلا الموضع الرابع والخامس بعد فاء السببية والواو المعية بعد

جا لكونهما مسبوقين بنفي او طلب محضين والبهما اشار الناظم بقوله وبعد فا جوابي نفي او طلب محضين
والواو كالفا ان تفد مفهوم مع فالنفي يشمل ما كان بحرف او فعل واسم وما كان تقليلا
مرادا به النفي فالاول نحو لا يقضى عليهم فيموتوا والثاني نحو ليس زيد حاضرا فيكلمك و
الثالث نحو انت غير آت فتحدثنا والرابع نحو قلما تاتينا فتحدثنا والنفي مع الواو
كذلك نحو وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ وقس الباقي والطلب
يشمل الامر والنهي والدعا والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام فهذه سبعة
مع النفي صارت ثمانية وزاد الفرا الترجي مثال الفا بعد التمني يا ليتني كنت معهم
فافوز ومثال الواو بعده يا ليتنا نرد ولا نكذب بالنصب في قراءة حمزة وحفص
ومثال الفا بعد النهي ولا تطغوا فيحل عليكم غضبي ومثال الواو بعده قوله وهو ابو
الاسود الدئلي لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وشرط النهي
عدم النقض بالا فلو نقضت النهي بالا لم يجز النصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب
فيجب في يغضب الرفع قاله في شرح الشذور تبعا لسيبويه مثال الفا بعد الامر
قوله وهو ابو النجم العجلي يا ناق سيري عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا والعنق
بفتحتين ضرب من السير والفسيح الواسع ومثال الواو بعده قوله وهو الاعشى
او الحطيئة فيما زعم ابن يعيش او ربيعة بن جشم فيما زعم الزمخشري او دثار بن
سنان النمري فيما زعم ابن بري فقلت ادعي وادعو ان اندى لصوت ان ينادي
داعيان فادعو مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد الواو واندى افعل
من الندا بفتحتين وهو بعد الصوت ولصوت بكسر اللام متعلق به وان ينادي
بفتح الهمزة وكسر الدال الخ وداعيان تثنية داع فاعل ينادي والمعنى فقلت
ينبغي ان يجتمع دعاي ودعائك فان ارفع صوت وابعده دعاء داعيين معا
وقد اجتمع النصب في جوابي الطلب والنفي في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم
الاية وتمامها بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من
حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين لان فتطردهم جواب النفي وهو ما
عليك من حسابهم من شيء وفتكون جواب النفي وهو ولا تطرد من قبيل اللف والنشر
من غير ترتيب فاندفع ما يقال ان هذه الاية ظاهرها ان فتكون جواب فتطرد

جوابان

جوابان للطلب والنفي والجواب يجاب والشئ الواحد لا يكون له جوابان كما نص عليه النحاة ومثال
الفاء بعد الدعاء قوله رب وفقني فلا اعدل عن سنن الساعين في خير سنن وبعد العرض
قوله يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا وبعد التحضيض قولك
هلا اتقيت الله فيغفر لك وهو والعرض متقاربان يجمعهما التنبيه على الفعل الا
ان في التحضيض زيادة توكيد وحث وفي العرض لبنا ورفقا وبعد الاستفهام قوله
هل تعرفون لباناتي فارجو ان تقضى فيرتد بعض الروح للجسد وشرط الاستفهام
ان لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربته فيجازيك فان الضرب اذ وقع بتعذر سبك
مصدر مستقبل منه والترجي ياتي وقال في شرح الشذور ولم يسمع نصب الفعل
بعد الواو من الا بعد واحد من اربعة وهي النفي والنهي والامر والتمني ولذلك اقتصر
الموضح في التمثيل عليها وقال ابو حيان ولا احفظه بعد الدعا والعرض والتحضيض
والترجي فينبغي ان لا يقدم على ذلك الا بسماع انتهى واحترز الناظم بتقييد النفي
والطلب بمحضين من النفي التالي تقديرا بالهمزة ومن النفي المتلو بنفي آخر ومن النفي
بالا فالاول نحو الم تاتني فاحسن اليك بالرفع اذ لم ترد الاستفهام الحقيقي وانما اردت ان تحمل
مخاطبك على الاقرار والاعتراف باتيانه اليك واحسانك اليه قال الشيخ عبد القاهر
في شرح مختصره معنى قولنا الهمزة للتقرير انك الجات المخاطب الى الاقرار بامر
قد كان تقول اضربت زيدا ولا يكون غرضك ان يعلمك امرا لم تكن تعلمه
ولكن اردت ان تقرره اي تحمله على ان يقر بفعل قد فعله انتهى والمعنى انت
اتيتني فاحسنت اليك على حد قوله تعالى اليس الله بكاف عبده اي الله كاف عبده لان
نفي النفي اثبات قال في التلخيص وهذا مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي بما
دخله النفي لا بالنفي انتهى فثبت بهذا ان الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت
الفعل فلا ينصب المضارع في جوابه لعدم تمحض النفي وما ورد منه منصوبا
فلمراعاة صورة النفي وان كان تقديرا او لانه جواب الاستفهام والثاني
نحو ما تزال تاتينا فتحدثنا والثالث نحو ما تاتينا الا فتحدثنا فان معناهما الاثبات
فلذلك وجب رفع الفعل بعدهما اما الاول فلان زال للنفي وقد دخل عليها نفي
ونفي النفي اثبات واما الثاني فلانتقاض النفي بالا ولكن في نحو ما تاتيني فاكرمك

اربعة اوجه احدها ان تقدر الفا لمجرد عطف الفعل على لفظ ما قبلها فيكون شريكه
في اعرابه فيجب هنا الرفع لان الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف
عليه وكانك قلت ما تاتيني فما تكرمني فهو شريكه في النفي الداخل عليه الثاني ان يقدر
الفا لمجرد السببية ويقدر الفعل الذي بعدها مستانفا ومعنى استينافه ان يقدر
خبر المبتدا محذوف فيجب الرفع ايضا لخلو الفعل من الناصب والجازم والمعنى ما
تاتيني فانا اكرمك لكونك لم تاتيني وذلك كارها لا تيانه والفرق بين هذا
الوجه والذي قبله في النفي ان النفي في الذي قبله يشمل ما قبل الفا وما بعدها
وفي هذا الوجه اضيف النفي فيه الى ما قبل الفا خاصة الثالث ان تقدر الفا لعطف
مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها وتقدر النفي منصبا على
المعطوف دون المعطوف عليه فيجب النصب والمعنى ما يكون منك اتيان
يعقبه مني اكرام بل يكون منك اتيان ولا يكون مني اكرام الرابع ان تقدر الفا
ايضا لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن يقدر
النفي منصبا على المعطوف عليه فينتفي المعطوف لانه مسبب عنه وقد انتفى ويكون
المعنى ما يكون منك اتيان فكيف يكون مني اكرام والحاصل في الرفع وجهان
وفي النصب وجهان واحترز من الطلب باسم الفعل ومن الطلب بما لفظه الخبر و
سياتي الكلام عليهما بعد اسطر واحترز بتقييد الفا بالسببية وتقييد الواو
بالمعية من الفا والواو العاطفتين على صريح الفعل اذا لم يقصد السببية والمعية
ومن الاستينافيتين فالفا العاطفة على صريح الفعل نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون
فانها للعطف فعطفت يعتذرون على لفظ يؤذن فهو شريك له في رفعه وفي
النفي الداخل عليه وكانه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون ولو قرى بالنصب على
انه جواب النفي لم يمتنع والمعنى لو اذن لهم لاعتذروا ومثل لا يقضى عليهم فيموتوا
ولكنهم اوثروا الرفع لتناسب رؤس الاي قاله الفرا وفرق ابن عصفور بان الاذن
والاعتذار منفيان بالقصد وانتفاء الموت لازم لانتفاء القضا عليهم و
لم يقصد نفيه كما قصد نفي الاعتذار وبانه لو رفع القضا عليهم لماتوا وليس الاذن
سببا للاعتذار والفا الاستينافية نحو قوله وهو جميل صاحب بثينة الم تسال الربع

فيتطوق

فينطلق وهل يجبر بك اليوم بيداء سملق فينطلق مرفوع وهو مبني على مبتدأ محذوف
اي فهو ينطلق ولا يضر اقترانه بالفاء فانها فيه للاستيناف لا للعطف نحوه ولا للسببية اذا
لعطف يقتضي الجزم لما بعدها لكونه معطوفا على مجزوم وهو تسأل والسببية تقتضي
النصب له لكونه في جواب الاستفهام ونوزع في اقتضاء السببية النصب فانه
قد جاء الرفع مع تحقق السببية في لا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم ودفع
بان اقتضائها النصب صحيح على قول الاكثر قال في المغني والتحقيق ان الفاء فيه
العطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما يقدر النحويون كلمة هو
ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى والربع المنزل والقواء بفتح القاف
والمد الاقفر من قصره الخالي الذي لا انيس به والبيداء القفر الذي يبيد من يسلك
فيه اي يهلك والسملق بفتح السين المهملة القاع الاملس الصفصف وتقول مع
الواو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالرفع على الاستيناف اذا نهيته عن الاول فقط
واجبت له الثاني وكانك قلت لا تاكل السمك لك شرب اللبن وبالنصب ان قصدت النهي عن
الجمع بينهما بناء على ارادة المعية وكانك قلت لا تاكل السمك مع شرب اللبن او قصدت
النهي عن كل منهما على حدته جزمت على العطف وكانك قلت لا تاكل السمك ولا
تشرب اللبن والفرق بين النصب والجزم في حالتي العطف انه في النصب من عطف مصدر
مؤول من ان والفعل على مصدر مفيد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر
على الفعل وفي الجزم من عطف الفعل على الفعل فاذا سقطت الفاء من المضارع
الواقع بعد الطلب المحض وقصد بالفعل الذي سقطت منه الفاء معنى الجزاء للطلب
السابق عليه جزم الفعل والمراد بقصد الجزاء انك تقدره مسببا عن ذلك الطلب
المتقدم كما ان جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط واختلف في تحقيق جازمه فالجمهور
يجعلونه جوابا لشرط مقدر فيكون مجزوما عندهم باداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط
لا جوابا للطلب المقدم فيكون مجزوما بنفس الطلب وهو قول الخليل وسيبويه
والسيرافي والفارسي ثم اختلفوا في علته فقال الخليل وسيبويه انما جزم الطلب
لتضمنه معنى حرف الشرط كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك وقال الفارسي والسيرافي
في ليته لنيابته منابه الجازم الذي هو حرف الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا

زيدا النيابة عن اضرب لتضمنه معناه خلافا لزاعمي ذلك ومذهب الجمهور ارجح لان الحذف
والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل
ولا كذلك في الحذف ولا نائب لشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط
ولانا لا نرجح في ضربا زيدا ان زيدا منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله
محل فعل مقرون بحرف مصدري وذلك نحو تعالوا اتل تقدم الطلب وهو تعالوا
وتاخر المضارع المجرد من الفا وهو اتل وقصد به الجزاء فجزم بحرف شرط مقدر
والتقدير تعالوا ان تاتوني اتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم وعلامته
حذف الواو ومثاله وهزي اليك بجذع النخلة تساقط فانه مجزوم باتفاق
السبعة بخلاف خذ من اموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة وان
كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى ان تاخذ منهم صدقة
تطهرهم وانما اريد خذ منهم صدقة مطهرة لهم فتطهرهم صفة لصدقة ولو قرئ
بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس وبخلاف نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني في قراءة
الرفع فانه قدر مع فاعله جملة في موضع نصب صفة لوليا لا جوابا لهب كما قدر من جزم
وقس على ذلك بقية انواع الطلب والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد غير النفي جزما
اعتمد ان تسقط الفا والجزاء قد قصد واما النفي فلا يجزم الفعل في جوابه فلا
يقال ما تاتينا تحدثنا خلافا للزجاج والكوفيين ولا سماع معهم ولا قياس لان
الجزم يتوقف على السببية ولا يكون انتفاء الاتيان سببا للتحديث وشرط
غير الكسائي من النحويين لصحة الجزم بعد النهي صحة وقوع ان لا في موضعه وهو ان تضع
موضع النهي شرطا مقرونا بلا النافية مع صحة المعنى قاله الموضح في شرح القطر والمرادي
في شرح النظم وظاهر قول الناظم وشرط جزم بعد نهي ان تضع ان قبل لا دون تخالف
يقع انك تضع قبل لا الناهية بالها وشرح على ذلك الشاطبي رحمه الله ثم بفتح الثا المثلثة
اي من اجل هذا الشرط جاز لا تدن من الاسد تسلم بالجزم لصحة قولك ان لا تدن من الاسد
تسلم لان السلامة متسببة عن عدم الدنو ووجب الرفع في نحو لا تدن من الاسد ياكلك
المعنى لصحة قولك ان لا تدن من الاسد ياكلك بالجزم لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو
وانما يتسبب عن الدنو نفسه ولهذا الشرط اجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى تمنن تستكثر

واما قوله صلعم من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم فجزم في يؤذنا
بحذف اليا على الابدال من يقرب بدل اشتمال لا على الجواب للنهي لعدم صحة ان لا تقرب
يؤذنا لان الايذا انما ينسبب عن القرب لا عن عدمه ولم يشترط الكسائي ذلك والكوفيون
قاطبة هذا الشرط واحتجوا بالقياس على النصب فانه يجوز لا تدن من الاسد فيا
كلك بالنصب وفي التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وبقول ابي
طلحة للنبي صلعم لا تشرف يصبك سهم ويروى لا تتطاول يصبك وفي الحديث لا
ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض واجاب البصريون بانه لو صح القياس
على النصب لصح الجزم بعد النفي قياسا له على النصب ويصبك بدل من تشرف او
تتطاول ويضرب مدغم وفي رد القياس نظر فانهم قايلون بجواز الجزم بعد النفي كما
تقدم والحق الكسائي في جواز النصب بالامر بالفعل ما دل على معناه اي الامر من اسم
مطلقا سواء كان فيه لفظ الفعل ام لا نحو نزال فنكرمك وصه فنحدثك ووافقه ابن
جني وابن عصفور بعد نزال وتراك ونحوهما مما فيه معنى الفعل وحروفه ومعناه نحو صه
وصه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه او ما دل على الامر من خبر مثبت نحو حسبك الحديث
فينام الناس بنصب ينام عند الكسائي خاصة فحسبك مبتدا والحديث خبره والجملة متضمنة
معنى اكفف وعن الموضع يجوزون قولهم لان المسموع حسبك ينام الناس واختلف
في اعرابه فقال المرادي مبتدا وخبره محذوف اي حسبك السكوت وهو لا يظهر وقال
جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدا بلا خبر لانه في معنى ما لا يخبر عنه ومذهب الجمهور منع النصب
بعد اسم الفعل والخبر المثبت لان النصب انما هو باضمار ان والفا عاطفة على مصدر
متوهم ونزال وحسبك ونحوهما لا تدل على مصدر لانها غير مشتقة ولا خلاف في جواز جزم
بعدها اي بعد اسم الفعل والخبر المثبت اذا سقطت الفا لقدم مقتضى السببية والى
ذلك اشار الناظم بقوله والامر ان كان بغير افعل فلا تنصب جوابه وجزمه اقبلا اه كقوله
وهو عمرو بن الاطنابة الانصاري وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي
فجزم تحمدي في جواب اسم الفعل وهو مكانك فانه في معنى اثبتي وقولي مصدر مبتدا
خبره مكانك تحمدي على حد قولي لا اله الا الله وجشأت بالجيم والشين المعجمة والهمزة
ارتفعت وجاشت بالجيم والشين المعجمة غثت من الغثيان وقولهم ايها العرب اتقي

احرى نعل خيرا بنيت عليه بجزم يثب لان النفي وبعدما وان كان فعليين اصيلين ظاهر
الخبر الا ان المراد بهما الطلب اي ليتق الله وليفعل فلذلك جزم في جوابهما والحق
الترجي بالتمني في نصب الفعل المقرون بالفا بعد ان نمرة وبه ابدليه قراءة حفص عن
عاصم فاطلع بالنصب في جواب لعلي ابلغ الاسباب والى ذلك اشار الناظم بقوله و
الفعل بعد الفا في الرجا نصب كنصب ما الى التمني ينتسب ومذهب البصريين
ان الترجي ليس له جواب منصوب وتاولوا قراءة النصب بان لعل اشربت معنى
ليت لكثرة استعمالها في توقع المرجو وتوقع المرجو ملازم للتمني وفي الارتشاف
وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين
فصل وينصب المضارع بان مضمرة جوازا بعد احرف خمسة ايضا مصدرا من اذا عا د
احدها اللام الجارة [illegible] كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا وهو المشار
اليه بقول الناظم وان عدم لا فان اعمل مظهرا او مضمرا وامرنا لنسلم لرب العالمين وامرت لان
اكون اول المسلمين فاضمرت في لنسلم واظهرت في اكون وما ذكره الموضح من ان الناصب
هو ان هو مذهب جمهور البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو اللام
وجوزوا اظهار ان بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب اللام كما قالوا ولكن لنيابتها
عن ان المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز ان يكون الناصب ان المقدرة له
وان تكون كي ولا يتعين ان لذلك ودليلهم صحة اظهار كي بعدها فيحصل لنا قولان
اذا قلنا اللام ناصبة وقولان اذا قلنا انها غير ناصبة ودخل تحت قوله اللام لام العاقبة
نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ولام التوكيد وهي الزائدة نحو انما يريد
الله ليذهب عنكم الرجس فان سبقت اللام بالكون المذكور وجب اضمار ان كما هو
حكمه ولعليله وان قرن الفعل بلا نافية او زائدة مؤكدة وجب اظهارها لئلا يتوالى
مثلان وهما لام كي ولام لا من غير ادغام وهو ركيك في الكلام والى ذلك اشار الناظم
قوله وبين لا ولام جر التزم اظهار نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة بادغام النون في
النافية لتقارب مخرجيهما لئلا يعلم اهل الكتاب بادغام النون في لا مؤكدة والحاصل
ان لان بعد اللام ثلاث حالات وجوب الاضمار وذلك بعد لام الجحود ووجوب الاظهار
ان اذا اقترن الفعل بلا وجواز الامرين وذلك بعد كي ولام العاقبة ولام [illegible]

الرابعة ان تضمر من الحروف الخمسة التي تضمر ان بعدها جوازا او والواو والفا وثم اذا كان العطف
بها على اسم صريح ليس في تاويل الفعل وهو نوعان مصدر وغيره فغير المصدر كقول
حصين بن حمام المري ولولا رجال ورزام ذرام وال سبيع او اسوءك علقما فاسوءك
معطوف على رجال وهو ليس في تاويل الفعل وذرام جمع ذمر والمصدر نحو وما كان
لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالنصب
تبعا والتقدير او ان يرسل في تاويل مصدر منصوب عطف على وحيا والتقدير
الا وحيا او ارسالا ووحيا مصدر ليس في تاويل الفعل وقوله وهو الشخص المسمي
بميسون الكلابية زوج معوية بن ابي سفيان وام ابنه يزيد ولبس عباءة وتقر عيني
احب الي من لبس الشفوف فتقر منصوب بان مضمرة جوازا وهي والفعل في تاويل
مصدر مرفوع بالعطف على لبس والتقدير عباءة وقرة عين ولبس بالواو والعاطفة على قولها
قبله لبيت تخفق الارياح فيه احب الي من قصر منيف وفي بعض النسخ للبس باللام
وهو تحريف نبه عليه الموضح شرح بانت سعاد وقوله لولا توقع معتر فارضيه ما كنت او
ثر اترابا على ترب فارضيه منصوب بان مضمرة جوازا بعد الفا وان وارضي في تاويل
مصدر معطوف على توقع والتقدير لولا توقع معتر فارضائي اياه وتوقع ليس في تاويل
الفعل والمعتر بالعين المهملة والتا المثناة فوق المعترض للمعروف والاتراب
جمع ترب بكسر التا المثناة فوق وسكون الراء وترب الرجل من يولد في الوقت الذي
ولد فيه فيساويه في سنه والمعنى لولا توقع من يصرف عن فعل المعروف وارضاؤه ما
آثرت الشاب المساوي على المساوي له في سنه وقوله وهو انس بن مدركة الخثعمي اني وقتلي
سليكا ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت البقر فاعقله مضارع عقل منصوب
بان مضمرة جوازا بعد ثم وان واعقله في تاويل مصدر معطوف على قتلي والتقدير وقتلي
سليكا ثم عقلي اياه وقتلي ليس في تاويل الفعل وسليكا بالتصغير اسم رجل مفعول
قتلي وكالثور خبر ان والمراد بالثور ذكر البقر لان البقر تتبعه فاذا عاف الماء عافته فيضرب
ليرد الماء فترد لترد معه وقيل المراد بالثور ثور الطحلب وهو الذي يعلو على وجه الماء فيصد
البقر عنه فيضربه صاحب البقر ليفحص عن الماء فتشربه والمناسب للتشبيه الاول لان
العرب من وقوع الفعل به تخويف لغيره احترز الموضح بقوله ليس في تاويل الفعل عن الاسم

الواقع صلة للالف واللام فانه في تاويل الفعل تقول الطاير فيغضب زيد الذباب رفع في يغضب ونحو بالان والاسم وهو طاير في تاويل الفعل واللداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتدا نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويغضب نصب جملة معطوفة على صلة ال ولعطفها بالفاء لم تحتج لربط والذباب خبر المبتدا وصح عطف الفعل عن الاسم لان الاسم هنا في تاويل الفعل لكونه صلة الموصول اي الذي تقدير فيغضب زيد الذباب فتحصل من كلامه او كلام واحد ان للواو والفا حالتين حالة يجب فيها اضمار ان بعدهن وحالة يجوز فيجب اذا كانت الفا للسببية والواو للمعية بعد نفي او طلب محضين واو بمعنى الى او الا ويجوز اذا عطفن على اسم خالص من التاويل بالفعل وان لم تشاركهن في الجواز دون الوجوب واطلق في النظم العاطف فقال وان على اسم خالص فعل عطف تنصبه ان ثابتا او منحذف ولا ينتصب الفعل المضارع بان مضمرة في غير هذه المواضع العشرة وهي الخمسة المذكورة في وجوب اضمار ان والخمسة المذكورة في جواز الا شاذا وهي في ذلك على قسمين تارة يكون في الكلام مثلها فيحسن حذفها وتارة لا يكون فالاول كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه بنصب تسمع باضمار ان والذي حسن حذفها من تسمع ذكرها في ان تراه قاله الموضح في شرح الشذور وقول طرفة الا ايهذا الزاجري احضر وان اشهد اللذات هل انت مخلدي بنصب احضر بان مضمرة ويؤيده ورود ان والثاني كقول عامر الهذلي ولهنهت نفسي بعدما كدت افعله بالنصب وقولهم خذ اللص قبل ياخذك بالنصب وقراءة بعضهم بل يقذف بالحق على الباطل فيدمغه بنصب يدمغه وقراءة الحسن تامروني اعبد بالنصب فحذفت ان فيهن وليس معها ما يحسن حذفها والجميع شاذ واليه اشار الناظم بقوله وشذ حذف ان ونصب في سوا ما مر فاقبل منه ما عدل روي وفيه ارشاد الى انه لا يقاس عليه وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين الى انه يقاس عليه واجاز الاخفش حذف ان قياسا ولكن يشترط رفع الفعل مثل تامروني اعبد وتسمع بالمعيدي في رواية الرفع فيهما وذهب بعض المتاخرين الى انه لا يجوز حذفها الا في الاماكن العشرة المذكورة رفعتا ونصبت فصل وجازم الفعل نوعان جازم لفعل واحد وجازم لفعلين احدها

لا الطلبية نهيا كانت نحو لا تشرك بالله او دعاء نحو لا تواخذنا او التماسا نحو لا تفعل فالنهي
من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس من المساوي وجزمها فعلي المتكلم المبدو بالهمزة
والمبدو بالنون حال كونهما مبنيين للفاعل نادر كقوله وهو النابغة الذبياني لا اعرفن
ربربا حورا مدامعها مردفات على اعقاب اكوار فلا ناهية واعرفن مجزوم بها
ومؤكد بالنون الحقيقة مسند الى ضمير المتكلم وهذا النوع مما اقيم فيه المسبب مقام
السبب اي لا يكون ربرب فاعرفه والربرب برائين مهملتين وبائين موحدتين القطيع
من البقر الوحشية والحور بضم الحاء المهملة جمع حوراء من الحور بفتحتين وهو
شدة بياض العين في شدة سوادها ومدامعها مرفوع بحوراء واراد بها
العيون لانها مواضع الدمع من اطلاق الحال وارادة المحل ومردفات حال
من ربرب لوصفه بما بعده والاعقاب جمع عقب كل شيء اخره والاكوار جمع
كور بضم الكاف وهو الرجل بادائه وقوله وهو الوليد بن عقبة لا الفرزدق
اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها ابدا ما دام فيها الجراضم فلا ناهية او دعائية
كما في المغني ونعد مجزوم بها وهو مسند الى المتكلم المعظم نفسه وهو على النهي نادر لان
المتكلم لا ينهى نفسه الا على المجاز تنزيلا له منزلة الاجنبي ودمشق بكسر الدال
المهملة وفتح الميم وقد تكسر كما في القاموس وبالشين المعجمة قصبة الشام والجراضم
بضم الجيم وبالضاد المعجمة الاكول المواسع البطن وعنى به معاوية ويكثر جزمها
فعلي المتكلم مبنيين للمفعول نحو لا اخرج ولا نخرج لان المنهي غير المتكلم وهو
الفاعل المحذوف والنائب عنه ضمير المتكلم والاصل لا يخرجني احد ولا يخرجنا احد
فحذف الفاعل وانيب عنه ضمير المتكلم وعدل عن الفعل المبدو بياء الغيبة
الى المبدو بالهمزة والنون ليتمكن من الاسناد الى ضمير المتكلم على حد الالتفات من
الغيبة الى التكلم وما ذكره من التفصيل بين المبني للفاعل والمبني للمفعول طريقة
بعضهم وعبارة الشارح وقد يجب فعل المخاطب والغايب كثيرا وقد يجب
فعل المتكلم فسوى بين المخاطب والغايب في الكثرة ولم يفصل في المتكلم بين
المبني للفاعل والمبني للمفعول وهو موافق لظاهر الكافية والتسهيل وليس اصل
لا الطلبية لام الامر زيدت عليها الالف فانفتحت خلافا لبعضهم وليست لا

النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للكسائي
الثاني اللام الطلبية امرا كانت نحو لينفق ذو سعة او دعاء نحو ليقض علينا ربك
او التماس بتخليقها فالامر من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس من المساوي ويقع
في فعل المتكلم المبدو بالهمزة والمبدو بالنون خلافا لكونهما مبنيان للفاعل قليلا لان
المتكلم لا يامر نفسه نحو قوله صلعم قوموا فلاصل لكم اي لاجلكم والفا زايدة
وقوله تعالى ولنحمل خطاياكم فاصل وتحمل مجزومان بلامها للامر فعلامة جزم الاول
حذف اليا وعلامة جزم الثاني السكون واقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب نحو قوله
تعالى فبذلك فلتفرحوا بالتاء المثناة فوق في قراءة لعثمان وابي وانس وزيد
ونحو قوله صلعم لتاخذوا مصافكم وقول الشاعر لتقم انت يا ابن خير قريش كي لتقضي
حوايج المسلمينا وزعم الزجاجي انها لغة جيدة والجمهور جعلوا جزمها لفعل المخاطب
اقل من جزمها لفعل المتكلم وقالوا الاكثر الاستغناء عن هذا وهو جزم فعل المخاطب
بفعل الامر نحو افرحوا وخذوا وقيل واصل لام الطلب السكون لان الاصل عدم الحركة لكن منع
منه انها قد تكون في الابتداء بالساكن متعذر فكسرت وقد تفتح عند سليم فاذا دخل
عليها الواو او الفا او ثم رجعت الى سكونها الاصلي غالبا والثالث والرابع لم ولما اختها
ويشتركان في امور الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب للمضي وجواز دخول
همزة الاستفهام عليهما فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه الى المضي ويقلب
زمانه الى المضي وفاقا للمبرد لانه يقلب لفظ الماضي للمضارع خلافا لابي موسى ونسب الى
سيبويه وتنفرد لم عن لما بمصاحبته اداة الشرط نحو فان لم تفعل فما بلغت رسالتك ولا يجوز
لما تفعل لان الشرط يليه مثبت لم تقول ان قام زيد قام عمرو ولا يليه مثبت لما لا تقول
ان قام زيد فعدل بين النفي والاثبات وانما لم تقع قد بعد الشرط لانها تقتضي نحو
تحقيق وقوعه وتقربه من الحال والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه وقابلية الاستقبال
وتنفرد لما ايضا بجواز انقطاع نفي منفيها نحو هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن
شيئا مذكورا لان المعنى انه قد كان بعد ذلك شيئا مذكورا قاله الموضح في شرح القطر
تبعا لابن مالك وقال في الحواشي لا دليل في هذا لان قبله هل اتى على الانسان حين
من الدهر فالنفي انما هو باعتبار ما ذكر من ذلك الحين لا مطلقا انتهى بخلاف لما فان نفي

منفيها مستمرا الى زمن الحال ومن ثم اي ومن اجل انه نفي منفي لم يجز انقطاعه جاز ان يقال
في لم يكن الانسان شيئا مذكورا ثم كان شيئا مذكورا امتنع فيها ان يقال لما يكن ثم
كان لما فيه من التناقض لان امتداد النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان
ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الاخبار بانه سيكون فيما يستقبل صحيح
ولما بينا في الاستمرار النفي في الحال قاله الدماميني وتنفرد لما عن لم بجواز حذف مجزومها
نحو قاربت المدينة ولما بحذف المجزوم اي ولما ادخلها وذلك لانها نفي لقد فعل و
الفعل قد يحذف بعد قد كقوله وكان قد واما قوله وهو ابراهيم بن علي بن محمد الهرمي
احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم اي وان لم تصل
فضرورة والاعازب بزي بالعين المهملة والزاي المعجمة وبالغين المعجمة و
الراء المهملة التباعد وتنفرد لما ايضا بتوقع ثبوته اي ثبوت منفيها نحو بل لما يذوقوا
عذاب اي الى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه ولما يدخل الايمان في قلوبكم اي الى
الآن ما دخل في قلوبكم وسوف يدخل ولم لا تقتضي ذلك والعلة فيه ان لما لنفي قد فعل
وهو مفيد للتوقع بخلاف لم فانها لنفي فعل ولا دلالة فيه على التوقع والتوقع في لما غالب لا
لازم كما ان التوقع بقد كذلك ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم
من ثم اي ومن اجل ان لما يغلب عليها التوقع امتنع ان يقال لما يجتمع الضدان
لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال وقد تعارض ان المصدرية ولم فتجزم
بان فتنصب بلم وقد تهمل لم حملا على لا النافية فيرتفع بعدها الفعل كقوله لم يوفون
بالجار ومن ثم قال الفراء اصل لم لا فابدلت الالف ميما كما قال في لن اصلها لا فابدلت
الالف نونا والصحيح في لما قول الجمهور انها مركبة من لم وما وقيل بسيطة والنوع الثاني
جازم لفعلين وهو احدى عشرة كلمة وهي بالنظر الى الخلاف في حقيقتها ومعناها
انواع حرف باتفاق وهو ان بكسر الهمزة وسكون النون وهي ام الباب وحرف على الاصح وهو
اذما فعند سيبويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذما تقم اقم فمعناه ان
تقم اقم وقال المبرد وابن السراج والفارسي انها ظرف زمان وان المعنى في المثال متى تقم اقم و
احتجوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل عدم التغيير واجيب بان التغيير قد تحقق
بدليل انها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على انها نزع منها ذلك المعنى البتة واعترض

بانه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين الحال او
الاستقبال ثم اذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى المضي مع بقاء ذاته على اصلها واسم
وهو من بفتح الميم ومهما نحو اي وابن وايان واني وحيثما واسم على كافيه وهو مهما فقد
الجمهور انها اسم بدليل عود الضمير اليها في قوله تعالى مهما تاتنا به من اية وزعم
السهيلي وابن يسعون بمهملتين انها حرف وهذه الانواع الاربعة ستة اقسام
احدها ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط وهو ان واذما نحو ان تعودوا نعد
واذما تقم اقم والثاني ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من نحو
من يعمل سوءا يجز به والثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط
وهو ما ومهما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله مهما تاتنا به من اية الاية والرابع ما وضع
للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وايان نحو متى اضع العمامة تعرفوني ونحو
ايان نؤمنك تامن غيرنا والخامس ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط
وهو اين واني وحيثما نحو اينما تكونوا يدرككم الموت ونحو اني تاتها تستجر بها ونحو
حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان والسادس ما هو متردد بين الانواع
الاسم الاربعة وهو اي فانها بحسب ما تضاف اليه فهي في ايهم يقم اقم معه من باب
من وفي اي الدواب تركب اركب من باب ما وفي اي يوم تصم اصم من باب متى وفي اي
مكان تجلس اجلس من باب اين وهذه الكلمات كل منهن يقتضي فعلين يسمى اولهما
شرطا لتعليق الحكم عليه ويسمى ثانيهما جوابا لانه مرتب على الشرط كما ترتب الجواب على
السؤال وجزاء لان مضمونه الشرط والى ذلك اشار الناظم بقوله فعلين مقتضين
شرطا قدما يتلوا الجزاء وجوابا وسما وفهم من قوله وجازم لفعلين ان اداة الشرط
جازمة لهما معا وهو مذهب الجمهور من البصريين واختاره ابن عصفور والابدي
واعترض بان كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف
كرفع ونصب ويجاب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على اخر عمل فيهما بخلاف
الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل
الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط كما ان المبتدا مرفوع بالابتدا والخبر
مرفوع بالمبتدا ونسب الى الاخفش واختاره في التسهيل وقيل الشرط والجواب تجازما كما

الاو فيين

الكوفيون في المبتدا والخبر انهما ترافعا وهذا نقله ابن جني عن الاخفش وقيل الاداة والشرط كلاهما
جزم الجواب كما قيل الابتدا والمبتدا كلاهما رفع الخبر ونسب هذا القول لسيبويه والخليل ورد
بان العامل المركب لا يحذف احد جزئيه ويبقى الاخر وفعل الشرط قد يحذف وبان العامل
المركب لا يفصل بين جزئيه وقد جاء الفصل نحو وان احد من المشركين استجارك واجيب
بان فعل الشرط هو المحذوف وهذا مفسره وقيل الجواب مجزوم بالجوار قاله الكوفيون
قياسا للجزم على الجر ورد بانه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور ولا يشترط في
الشرط والجزا ان يكونا من نوع واحد بل تارة يكونان مضارعين نحو وان تعودوا نعد وتارة
يكونان ماضيين نحو وان عدتم عدنا وتارة يكونان مختلفين ماضيا فمضارعا نحو من
كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه وفي الخاطريات لابن جني قال ابو بكر انما حسن لان اعتماد الا
في المعنى على خبر كان وهو مضارع فكانه قال من يرد نزد وليس مثل قولك ان اتيتني اكرمك
قال الموضح فتتبعت ما ورد به التنزيل من ذلك فاذا فعل الشرط فيه كلمة كان وتارة
يكونان عكسه مضارعا فماضيا وهو قليل حتى خصه الجمهور بالشعر ومن هيا الفرا ومن تبعه
جوازه في الاختيار نحو قوله صلعم من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه رواه
البخاري ومنه ان نشا ننزل عليهم من السما اية فظلت اعناقهم لها خاضعين فظلت
ماض وهو معطوف على الجواب وهو نترك فيكون جوابا لان تابع الجواب جواب ورده الناظم
في شرح التسهيل بعين الحديث والاية وعن بيان الاية [illegible]
وقالوا لانا اذا اعملنا الاداة في لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد هيانا العامل
للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز وللاكثرين ان يجيبوا عن الحديث بانه يجوز روايته
بالمعنى فليس نصا في الدليل وعن الاية بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع
ويتحصل من قول الناظم وماضيين او مضارعين تلفيهما او متخالفين تسع صور
لان الشرط له ثلثة احوال فانه يكون ماضي اللفظ او مضارعا عاديا من لم او مصحوبا
بها والجزا كذلك واذا ضربت ثلثة في ثلثة بلغت تسعة منها ثمانية تجوز في
الاختيار اتفاقا وواحدة مختلف فيها وهي ان يكون الشرط مضارعا والجزا ماضيا
عاديا من لم كما في الحديث والاية ورفع الجواب المسبوق بماض او بمضارع منفي بلم قوي
نحو قول زهير يمدح هرم بن سنان وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم

برفع تقول والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ماض رفعك الجزا حسن والاحسن ذلك انما الاداة
لما لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضيا مع قربه فلا تعمل في الجواب مع بعده والمراد بالخليل
هنا الفقير المختل الحال وليس المراد به الصديق والمسالة مصدر سئل يقال سئاله سوالا
ومسئلة ويروي مسغبة مكان مسئلة وعلى هذا انشد الجوهري والمسغبة المجاعة
والحرم بفتح الحا المهملة وكسر الرا مصدر كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدا حذف
خبره اي لا غايب مالي ولا عندي حرمان على احد الاحتمالات ونحو ان لم تقم اقوم برفع
اقوم لان مجزوم لم كالماضي في عدم الاعمال للاداة فيه فهو كالماضي ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف واليه
اشار الناظم بقوله ورفعه بعد مضارع وهن كقوله وهو ابو ذويب الهذلي فقلت
تحمل فوق طوقك انها مطبقة من ياتها لا يضيرها برفع يضيرها وعليه قراءة طلحة بن سليمان
في الشواذ اينما يكونوا يدرككم الموت برفع يدرككم ووجه ضعفه ان الاداة قد عملت في فعل
الشرط فكان القياس عملها في الجواب وتخريجه عند سيبويه على نية التقديم والتاخير
او اضمار الفا والاول عنده اولى ان تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع المذكور كقوله
انك ان يصرع اخوك تصرع والمبرد يقطع بتقدير الفا فيهما لان ما يحل محلا يمكن
ان يكون له لا ينوي به غيره وهذان التخريجان ضعيفان لان التقديم والتاخير يحوج
الى جواب ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الاصل وخلاف فرض المسئلة
لان الفرض انه الجواب واضمار الفا مع غير القول مختص بالضرورة فصل يشترط في الشرط
بستة امور احدها ان يكون فعلا غير ماضي المعنى فلا يجوز ان قام زيد امس قمت
واما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى ان ثبت اني كنت قلته والثاني ان لا
يكون طلبا فلا يجوز ان قم ولا ان لا تقم والثالث ان لا يكون جامدا فلا يجوز ان
عسى ولا ان ليس والرابع ان لا يكون مقرونا بحرف تنفيس فلا يجوز ان سوف يقم و
الخامس ان لا يكون مقرونا بقد فلا يجوز ان قد قام ولا ان قد يقم والسادس ان لا يكون
مقرونا بحرف نفي غير لم ولا فلا يجوز ان لما تقم ولا ان لن تقوم اذا تمهد ذلك فنقول
كل جواب يصلح جعله شرطا بان كان ماضي اللفظ دون المعنى مجردا من قد وغيرها او
مضارعا مجردا او منفيا بلم او لا فالاكثر خلوه من الفا ويجوز اقترانه بها ويبقى الماضي
على حاله ويرفع المضارع نحو ومن جا بالسيئة فكبت ونحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا

قاله

قاله الشارح وقال غيره اذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو الي وكل بوا
متنع جعله شرطا لخلوه عما شرط فان الفا تجب فيه لتربطه بشرطه لان الجزم الحاصل به الربط
مفقود وليس على تقدير الظهور وخصت الفا بذلك لما فيها من معنى السببية ولمنا
سبتها للجزا معنى وذلك من حيث انه حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزا
يتعقب على الشرط كذلك والممتنع جعله شرطا الجملة الاسمية نحو وان يمسسك بخير
فهو على كل شيء قدير فهو مبتدا وقدير خبره وعلى كل شيء متعلق بقدير فان قلت قدير
صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها عليها قلت قد مضى في بابها ان اعمالها في الظرف
وعديله لما فيها من رائحة الفعل وذلك لا يمنع التقديم والجملة الطلبية نحو ان كنتم
تحبون الله فاتبعوني وقس عليه بقية انواع الطلب من النهي والدعا ولو بصيغة
الخبر والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني والترجي ولا نطيل بامثلتها فالذكي
ينال بالمثال الواحد ما لا يناله الغبي بالف شاهد وقد تكون الجملة الواحدة اسمية
طلبية في آن واحد وقد اجتمعا في قوله تعالى وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده
فجملة من ذا الذي ينصركم اسمية لان صدرها اسم وهو من وطلبية لان من فيها
استفهامية وهي مبتدا وذا اسم اشارة خبرها والذي نعت له او بيان ويحتمل
ان تكون ذا ملغاة والخبر الموصول والجملة جواب الشرط والتي فعلها ماض معنى نحو ان كان
قميصه قد من قبل فصدقت قاله الموضح في شرح الشذور وقال الشاطبي هو على
اضمار قد اي فقد صدقت والتي فعلها جامد نحو ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي
ان يؤتيني خيرا من جنتك او مقرونا بقد نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او بتنفيس نحو
وان تعاسرتم فسترضع له اخرى وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله او بنفي نحو
وما تفعلوا من خير فلن يكفروه او بما نحو فان توليتم فما سالتكم من اجر وان نحوه
فانا قوم والحاصل ان الفا تدخل لامتناع الجملة من ان تقع شرطا اما لذاتها
او لما اقترن بها من نفي واثبات فالاول ثلثة انواع الجملة الاسمية والجملة
الطلبية والجملة التي فعلها جامد والثاني ثلثة انواع ايضا ما ولن وان النافية
والثالثة ثلثة انواع ايضا قد لفظا او تقديرا والسين وسوف وقد تحذف الفا
في النثر كقوله صلعم لابي بن كعب لما سأله عن اللقطة فان جا صاحبها والا استمتع بها اخرجه

التجاري او في الضرورة كقوله وهو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت . من يفعل الحسنات الله يشكرها
. الشر بالشر عند الله مثلان اراد فالله يشكرها وعن المبرد انه منع ذلك مطلقا وزعم ان
الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره ويرد بالحديث المتقدم ونحو قوله ومن لا يزل
ينقاد للغي والصبا سيلفى على طول السلامة نادما اراد فسيلفى بالفا اي سيوجد
والى الربط بالفا اشار الناظم بقوله واقرن بفا حتما جوابا لو جعل شرطا لان او غيرها لم ينجعل
ويجوز ان تغني اذا الفجائية عن الفا في الربط لانها اشبهت الفا في كونها لا يبتدا بها
ولا تقع الا بعد ما هو معقب بما قبلها من بعدها فقامت مقامها ان كانت الاداة
الجازمة ان لانها ام باب الجوازم الشرطية او كانت الاداة غير الجازمة اذا الشرطية
. لانها تشبه ان في كونها ام باب الشروط غير الجوازم والجواز فيهما جملة اسمية موجبة
غير طلبية وغير مقرونة بان التوكيدية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
فجملة هم يقنطون جواب ان والرابط اذا الفجائية ونحو اذا دعاكم دعوة من الارض
اذا انتم تخرجون فانتم تخرجون جواب اذا الشرطية مرتبطة باذا الفجائية وقد تجمع
بين الفا واذا الفجائية تاكيدا خلافا لمنع ذلك قال الله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار
الذين كفروا قال الزمخشري اذا هذه هي الفجائية وقد تقع في المجازاة سادة مسد
الفا فاذا جاءت الفا معها تعاونتا على وصل الجزا فيتاكد ولو قيل اذا هي شاخصة
او فهي شاخصة كان سديدا انتهى والى خلف اذا الفجائية للفا اشار الناظم
بقوله وتخلف الفا اذا المفاجاة فصل واذا انقضت الجملتان جملة الشرط وجملة
. الجواب ثم جئت بمضارع مقرون بالفا او بالواو فاجزمه بالعطف على لفظ
الجواب ان كان مضارعا مجزوما وعلى محله ان كان ماضيا او جملة وارفعه على
الاستيناف وانصبه بان مضمرة وجوبا لان مضمون الجزا لم يتحقق وقوعه فاشبه .
الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام وهو قليل قرا عاصم وابن عامر فيغفر لمن
يشاء بالرفع على الاستيناف والباقون بالجزم عطفا على قوله يحاسبكم وقرا
ابن عباس وابو حيوة والاعرج في غير السبع بالنصب بان مضمرة وجوبا
بعد الفا وقرى بهن اي بالرفع والنصب والجزم ايضا في قوله تعالى من يضلل الله فلا
هادي له ونذرهم بالرفع على الاستيناف وبه قراءة ابو عمرو وعاصم مع اليا والباقون مع

النون .

النون والجزم بالعطف على محل جملة قال الهاذي له وبه قرا الكسائي وحمزة مع اليا والنصب بان مضمرة
وجوبا بعد الواو ولم اقف على من قرا به والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل من بعد
الجزا ان يقترن بالفا او الواو بتثليث قمن واذا توسط المضارع المقرون بالفا او
الواو بين الجملتين جملة الشرط وجملة الجواب فالوجه الجزم بالعطف على الشرط المجزوم
لفظا او محلا ويجوز النصب بان مضمرة وجوبا بعد الفا والواو واليه اشار الناظم
بقوله وجزم او نصب لفعل اثر فا او واو ان بالجملتين اكتنفا وامتنع الرفع اذ لا
يصح الاستيناف قبل الجواب قال سيبويه سالت الخليل عن قولك ان تاتني و
تحدثني احدثك بالنصب فقال هذا يجوز والوجه الجزم وجا النصب مصرحا به
بقوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما الرواية
بنصب يخضع ولا يصح الوزن الا به والهضم بالضاد المعجمة من قولهم هضم اخاه
اذا لم ينصفه ويوفه حقه وقابل الظلم والهضم مع انه نوع منه اقتباسا من قوله تعالى
فلا يخاف ظلما ولا هضما والنصب في مسئلة التوسط امتن منه في مسئلة التاخر
لان العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام
والامر والنهي ونحوها قاله الشاطبي ونقل عن الكوفيين انهم اجروا ثم مجرى الفا والواو
في نحو ان تاتني ثم تحدثني اكرمك بنصب تحدثني واحتجوا بقراءة بعضهم ومن
يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله بنصب
يدركه وهي قراءة قتادة والجراح وقد قرئ بالرفع وهي قراءة طلحة بن سليمان وق[رأ]
ابراهيم النخعي والجزم قراءة الجماعة وهذه القراءات لم يثبت البصريون بها حكما
لندورها فصل يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت الاداة ان حال كونها مقرونة بلا
النافية كقوله وهو الاحوص يخاطب مطرا وكان المطر دميم الخلقة وتحته امراة
جميلة فطلقها فلست لها بكفوء والا يعل مفرقك الحسام فحذف الشرط لدلالة
قوله فطلقها عليه وابقا جوابه اي والا تطلقها يعل وقد يتخلف واحد من ان و
الا تقرن بلا وقد يتخلفان معا فالاول ما حكاه ابن الانباري في الانصاف عن العرب
من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبا به اي ومن لا يسلم عليك فلا تعبا به
قاله الشاطبي وهذا نص على الجواز والثاني نحو وان امراة خافت من بعلها فحذف الشرط مع

اشفاء اقتران ان بلا والثالث كقوله متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر ولم ينج الا في الصفاد يزيد
اي متى تثقفوا تؤخذ والحذف الشرط مع اشفاء الامرين والقسر القهر والظنة بكسر
الطاء المشالة التهمة والصفاد بكسر المهملة ما يوثق به الاسير من قيد ونحوه ويحذف
جواب ما علم من جواب شرطه ماض نحو وان كان كبر عليك اعراضهم فان استطعت ان
تبتغي نفقا في الارض وتمامها في الارض او سلما في السماء فتاتيهم باية فان استطعت شرط
حذف جوابه لدلالة الكلام والتقدير فافعل والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط
الاول والمعنى ان استطعت منفذا تحت الارض تنفذ فيه فتطلع لهم باية او سلما
تصعد به الى السماء فتنزل منها باية فافعل ويجوز حذف الشرط والجزا معا وابقا
الاداة كقول النمر بن تولب فان المنية من يخشها فسوف تصادفه اي اينما يذهب
تصادفه اي اينما يذهب تصادفه وقد اجتمع حذف جواب وشرط في قوله صلعم
فان جا صاحبها والا استمتع بها فحذف من الاول الجواب ومن الثاني الشرط والتقدير
فان جا صاحبها فردها اليه وان لم يجئ فاستمتع بها ويجب حذف الجواب ان كان الدال
عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى ولا يصح جعله جوابا صناعة اما لكونه جملة
اسمية مجردة من الفا نحو انت ظالم ان فعلت اي فانت ظالم واما لكونه جملة منفية
بلم مقرونة بالفا نحو قوله فلم ارقه ان ينج منها واما لكونه مضارعا مرفوعا نحو اتي
اقوم ان قمت والجواب في ذلك كله محذوف وجوبا لدلالة المتقدم عليه وليس
المتقدم بجواب عند جمهور البصريين لان اداة الشرط لها صدر الكلام فلا
يتقدم عليها الجواب ولا التزام المرجح كون الفعل التالي للاداة ماضيا
كما يلتزم حيث يحذف الجواب ولان المتقدم لا يصلح كونه جوابا اما الجملة الاسمية
فلعدم اقترانها بالفا واما الفعلية المجزوم فعلها بلم المقترنة بالفا فلان
الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفا واما رفع المضارع فانه ينافي جعله جوابا
وذهب الكوفيون والمبرد وابو زيد الى انه لا حذف والمتقدم هو الجواب و
اجابوا عن الاول بان الفا لم تدخل لانها لا تناسب الصدر ولانها خلفت عن العمل
ولا عمل مع التقديم وعن الثاني بان الفا قد تدخل على المنفي بلم واجاز الزمخشري
في فلم تقتلوهم الاية ان يكون التقدير ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم وعن الثالث

بان رفع المضارع لضعف الحرف ان يعمل مؤخرا وجميع ذلك ضعيف والذي يدل
على ان المتقدم ليس جوابا ان المتكلم اخبر جازما ثم بدا له التعليق فهو كالتخصيص بعد
التعميم بخلاف من بني كلامه من اول الامر على الشرط فان الجواب المعنوي يتاخر في كلامه
فيكون جوابا في الصناعة والمعنى والى حذف الجواب وبقاء الشرط وعكسه اشار الناظم
بقوله والشرط يغني عن جواب قد علم والعكس قد ياتي ان المعنى فهم وكان الدال
على جواب الشرط ما تاخر من جواب قسم سابق عليه اي على الشرط نحو لئن اجتمعت الانس و
الجن الاية وتمامها على ان ياتوا بمثل هذا القران لا ياتون بمثله فجملة لا ياتون جواب
قسم سابق على الشرط وهو ان يدل على تقدمه تقدم اللام في لئن لانها موطئة لقسم
قبلها وجواب الشرط محذوف وجوبا استغناء عنه بجواب القسم كما يجب اغناء جواب
الشرط عن جواب قسم تاخر عنه نحو ان تقم والله اقم فحذف القسم استغناء بجواب
الشرط وهو اقم والحاصل انه متى اجتمع شرط وقسم استغني بجواب المتقدم منهما عن جواب
المتاخر لشدة الاعتناء بالمتقدم والى ذلك اشار الناظم بقوله واحذف لدى
اجتماع شرط وقسم جواب ما اخرت فهو ملتزم هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر واذا
تقدمهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع تاخره ولم يجب خلافا لابن مالك في التسهيل و
... وخالف ذلك في النظم فقال وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا
بلا حذر نحو زيد والله ان يقم اقم وجاز جعل الجواب للقسم لتقدمه نحو زيد والله ان تقم
لاقومن والارجح مراعاة الشرط تقدم او تاخر كما ذكره ابن عصفور وغيره وجرى عليه
الناظم في الخلاصة وانما رجح جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لان سقوط
الشرط مخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فانه مسبوق لمجرد التوكيد و
المراد بذي خبر ما يطلب خبرا من مبتدا او اسم كان ونحوه ولا يجوز جعل الجواب للشرط
مع تاخره عن القسم ان لم يتقدمهما ذلك الا ما استدل به وهو قوله لئن كان ما حدثته
اليوم صادقا اصم في نهار القيض للشمس باديا واركب حمارا بين سرج وفروة
واعر من الخاتام صغرى شماليا فهو عند البصريين ضرورة او اللام من لئن زائدة
لا موطئة للقسم وهذان البيتان قالتهما امرأة عقيلية وحيث حذف الجواب جوازا او
وجوبا اشترط في غير الضرورة مضي الشرط لفظا او معنى كما مثلنا فلا يجوز انت ظالم ان تفعل

ولا والله ان تقم لا اقوم لكون الشرط مضارعا غير منفي بلم عند البصريين والفرا واجازه بقية
الكوفيين قياسا واحترز بقوله في غير الضرورة عما جاء في الشعر كقوله لئن تك قد
ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع فحذف الجواب مع ان الشرط مضارع
غير منفي بلم فاذا دخل شرط على شرط فتارة يكون بعطف وتارة يكون بغيره فان كان
بعطف فاطلق ابن مالك ان الجواب لاولهما لسبقه وفصل غيره فقال ان كان العطف
بالواو فالجواب لهما لان الواو للجمع نحو ان تاتني وان تحسن الي احسن اليك وان كان
العطف باو فالجواب لاحدهما لان او لاحد الشيئين نحو ان جاء زيدا وان جاءت
هند فاكرمه او فاكرمها وان كان العطف بالفا فالجواب للثاني والثاني وجوابه
جواب للاول وان كان بغير عطف فالجواب لاولها والشرط الثاني مقيد للاول
لتقييده بحال واقعة موقعه كقوله ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل
عز زانها كرم فتجد جواب لان تستغيثوا وان تذعروا بالبنا للمفعول مقيد
للاول على معنى ان تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا واذا دخل الاستفهام على
الشرط فعن يونس ان الجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط قياسا على مسئلة
تقدم القسم على الشرط نحو ان قام زيد يقوم فصل في اوجه لو للو ثلاثة اوجه وضعفها
فتكون ستة احدها ان تكون مصدرية فترادف ان المصدرية في المعنى والسبك
الا انها لا تنصب واكثر وقوعها في الماضي والمضارع بعد ود نحو ودوا لو تدهن اي الادهان
او بعد يود نحو يود احدهم لو يعمر اي التعمير ومن القليل قوله قتيلة مصغر قتيلة
بالقاف والتاء المثناة فوق بنت النضر بن الحارث الاسدية يخاطب النبي صلعم
حين قتل اباها النضر صبرا بالصفراء بعد ان انصرف من غزوة بدر ما كان ضرك
لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق اي ما كان ضرك منك وسبب قتل
النبي صلى الله عليه وسلم واليه اياها انه كان يقرا اخبار العجم على العرب ويقول
محمد ياتيكم باخبار عاد وثمود وانا اتيكم باخبار الاكاسرة والقياصرة يريد
بذلك اذى النبي صلعم فلما اسمع النبي صلعم هذا البيت وهو من جملة ابيات
انشدتها بين يديه قال لو سمعته قبل قتله لعفوت عنه ثم قال لا يقتل قرشي
بعد هذا صبرا والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه بالغين والظا المعجمتين في

القاموس الغيظ الغضب او شدته او سورته او اوله والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول
من احنقه بالحاء المهملة اذا اغاظه فهو توكيد للمغيظ ولو المصدرية لا جواب لها وممن
ذهب الى المصدرية الفراء وابو علي الفارسي وابو البقا التبريزي وابن مالك وذهب
الاكثرون الى المنع ويدعون ان لو في نحو يود احدهم لو يعمر شرطية وان مفعول يود وجواب
لو محذوفان والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر الف سنة لسره ذلك قال في المغني ولا خفا
بما في ذلك من التكليف ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا
بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على يدهن لما كان بمعنى ان تدهن ويشكل عليهم
دخولها على ان في نحو وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا وجوابه ان لو
انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره يود لو ثبت ان بينها انتهى ولو المصدرية
اذا وليها الفعل الماضي تبقي على مضيه او الفعل المضارع تخلص للاستقبال كما ان ان كذلك
كذلك والوجه الثاني من اوجه لو ان تكون للتعليق اي لتعليق الجواب على الشرط في المستقبل
مرادفة لان الشرطية الا انها لا تجزم على الافصح كقوله وهو قيس بن الملوح مجنون ليلى
ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الارض سبسب لظل صدى صوتي وان كنت
رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب فلو تلتقي شرط ولظل جوابه والاصدا بالمد جمع
صدى بالقصر وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها والصدا ايضا ذكر البوم
والرمس القبر او ترابه والاول عن القاموس والثاني عن الصحاح والسبسب بمهملتين
وموحدتين المفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية ويهش يرتاح من هششت بكسر العين
قال في الصحاح هششت لفلان بالكسر اهش هشاشة اذا ارتحت له انتهى والطرب خفة سرور
ولصوت بكسر اللام متعلق بهش ومتعلق بطرب محذوف مماثل المتعلق بهش والتقدير
يهش لصوت صدى ليلى ويطرب له واذا كانت لو للتعليق في المستقبل ووليها ماض تعلق
لفظا اول الفعل المستقبل معنى كما ان ان كذلك نحو وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية
ضعافا خافوا عليهم اي ان شارفوا ان يتركوا وانما اول الترك بمشارفة الترك لان الخطاب
للاوصيا وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده اموات قاله في المغني وانكر ابن الحاج في نقده
على المقرب وتبعه ابن الناظم مجي لو للتعليق في المستقبل قال ابن الحاج وهذا لا تقول
لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع ان وقال ابن الناظم وعندي ان لو هكذا ودم لغير الشرط

فالماضي وما تمسكوا به من نحو قوله وليخش الذين لو تركوا لا حجة فيه لصحة حمله على المضي انتهى ورد
عليه الموضح في المغني بايات ومثال شاهد فلينظر منه او تلاها مضارع تخلص للمستقبل
كقولك لا يلفك الراجوك الا مظهرا خلق الكرام ولو تمكون عديما كما ان ان الشرطية
كذلك الوجه الثالث ان تكون للتعليق اي لتعليق الجواب على الشرط في الزمان الماضي و
هذا القسم هو اغلب اقسام لو واليه اشار الناظم بقوله لو حرف شرط في مضي ويقل
وها مستقبلا لكن نقل هي مع الماضي مفيدة لثلثة امور احدها الشرطية اعني عقد السببية
والمسببية بين الجملتين بعدها والثاني تقييد الشرطية بالزمان الماضي وبهذا الوجه
وما يذكر بعده فارقت ان فان ان لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا
الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي الا
ترى انك تقول ان جئتني غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد ولم تجئ قلت لو جئتني امس اكرمتك
وفي الاسبق من الازمنة الثلثة خلاف قال الفخر الرازي والحق قول الزجاج ان المقدم هو
المستقبل فاذا وجد صار حاضرا فاذا انقضى صار ماضيا انتهى الثالث الامتناع وقد
اختلف النحاة في افادتها له وكيفية افادتها اياه على ثلثة اقوال احدها انها لا تفيده بوجه وهو
قول الشلوبين زعم انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب والثاني انها
تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وردهما في المغني والثالث انها تقتضي امتناع
شرطها دائما مثبتا كان او منفيا خلافا للشلوبين ولا تقتضي امتناع جوابها ولا ثبوته
للمعربين ثم ان لم يكن لجوابها سبب غير ذلك الشرط لزم امتناعه ايضا لما لازمه له شرعا
او عقلا او عادة فالاول نحو قوله تعالى في بلعم بن باعورا ولو شئنا لرفعناه بها فلو هنا دالة
على ان مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منفية ويلزم من نفيها ان يكون رفع المنسلخ
منفيا اذ لا سبب للرفع الا المشيئة وقد انتفت فيكون منفيا لان انتفاء السبب يستلزم
انتفاء المسبب ضرورة كما ان ثبوت السبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعي والثاني
كقولهم لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد
انتفى بدخولها عليه فينتفي وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد
انتفى فيكون منفيا لان انتفاء السبب المساوي يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم
العادي والثالث كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اي السموات والارض فسادهما وهو

خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الآلهة للزومه له على وفق العادة عند تعدد
الحاكم من التمانع في الشيء وعدم الاتفاق عليه فينتفي الفساد بانتفاء التعدد المفاد
بلو نظرا الى الاصل فيها وان كان القصد من الاية العكس لانها انما سيقت لاثبات
الوحدانية ونفي التعدد فوجب ان يقال ان معناها انتفاء التعدد لانتفاء الفساد
المبينهما من التلازم العادي ولا بان لو كان لجواب لو سبب غير شرطها لم يلزم من امتناع
شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته ثم تارة يكون ثبوته بالاولى نحو لو كانت الشمس طالعة
كان الضوء موجودا فانه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء لاحتمال
ان يكون بالسراج مثلا فاثبات الضوء مع طلوع الشمس اولى ومنه الاثر المروي عن عمر نعم
العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف الله انتفاء لم يعصه
حتى يكون قد خاف وعصى لان انتفاء العصيان له سببان احدهما خوف العقاب وهو وظيفة
العوام الذي والاجلال والاعظام وهو وظيفة الخواص والمراد ان صهيبا من قسم
الخواص وانه لو قدر خلوه من الخوف لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وانما لم
تدل لو على انتفاء الجواب ها هنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة
وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم
الخوف فعند الخوف اولى واذا تعارض هذان المفهومان تعين مفهوم الموافقة ومن نسب
هذا الاثر بهذا اللفظ الى النبي صلى الله عليه وآله فقد وهم وانما الوارد ما رواه ابو نعيم
في الحلية ان النبي صلعم قال في سلم مولى ابي حذيفة انه شديد الحب لله تعالى لو كان لا يخاف
الله تعالى ما عصاه وتارة يكون بالمساوي كقوله صلى الله عليه وآله في درة بنت ام سلمة
لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة رواه الشيخان فان حلها له
عليه السلام منتف من وجهين كونها ربيبته وكونها ابنة اخيه من الرضاعة وهما متساويان
في منع الحل وتارة يكون بالادون كقولك فيمن عرض عليك نكاحها لو انتفت اخوة
الرضاع لما حلت من النسب فان حلها منتف من وجهين اخوة الرضاع والنسب الا ان حرمة
الرضاع ادون من حرمة النسب واذا كانت للتعليق في الماضي ووليها مضارع اول بالماضي
والى ذلك اشار الناظم بقوله وان مضارع تلاه صرفا الى المضي نحو لو يطيعكم في كثير من
الامر لعنتم اي لو اطاعكم لعنتم وتختص لو مطلقا شرطية كانت او مصدرية بالفعل على الاصح

والناظم اقتصر على الشرطية فقال وهي في الاختصاص بالفعل كان ويجوز ان يليها قليلا
اسم مرفوع معمول لفعل محذوف وجوبا يفسره ما بعده واسم منصوب كذلك او خبر لكان
محذوفة او اسم هو في الظاهر مبتدا وما بعده خبره فالاول كقول عمر لابي عبيدة لو غيرك
قالها يا ابا عبيدة وكقوله وهو الغطمش الضبي اخلاي لو غير الحمام اصابكم عتبت ولكن
ولكن ما على الدهر معتب فغير فاعل بفعل محذوف يفسره اصابكم والتقدير لو اصابكم
غير الحمام وهو بكسر الحا الموت وعتبت جواب لو ومعتب بفتح الميم والتا مصدر ميمي
بمعنى العتاب وقوله في المثل لو ذات سوار لطمتني اخذا من قول حاتم الطائي حين
لطمته جارية وهو ماسور في بعض احياء العرب وسبب لطمها ان صاحبة المنزل امرته
ان يفصد ناقة لها لتاكل دم فصدها فنحرها فقيل له في ذلك فقال هذا فصدي فلطمته
الجارية فقال لو ذات سوار فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير والتقدير لو لطمتني
ذات سوار وذلك السوار الحرة لان الاما عند العرب لا يلبس السوار وجواب لو محذوف
تقديره لهان على ذلك والثاني لو زيدا رايته اكرمته والثالث نحو التمس ولو خاتما من حديد
اي ولو كان خاتما والرابع كقوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري
في لي لو اسم هو في الظاهر مبتدا وشرق خبره قيل وهو مذهب الكوفيين واختلف
البصريون في تخريجه فقال الفارسي حلقي فاعل محذوف وشرق خبر مبتدا محذوف والاصل لو
شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتدا اخرا وخرجه غيره على اضمار كان الشانية و
اسمها وجملة ما بعد لو اسمية خبر كان ويجوز ان يلي لو كثيرا ان المشددة الموصولة وصلتها
نحو ولو انهم صبروا وموضعها عند الجميع رفع ثم اختلف في رفعه فقال سيبويه وجمهور
البصريين مبتدا ثم قيل لا خبر له لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف
ثم قيل يقدر مقدما على المبتدا اي ولو ثابت صبرهم على حد واية لهم انا حملنا وقال
ابن عصفور يقدر مؤخرا على الاصل اي ولو صبرهم ثابت وقال الكوفيون والمبرد
والزجاج والزمخشري فاعل بثبت مقدرا اي ولو ثبت صبرهم والدال عليه ان فانها
تعطي معنى الثبوت كما قال النحاة الجميع في ان الواقعة بعد لو الموصولة من كون ان وصلتها
في موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدرا في كلا كلمة ما في السماء نجما اي ما ثبت ان في السما
نجما ورجح هذا بان فيه ابقا لو على اختصاصها بالفعل وبعده ان الفعل لم يحذف بعد لو ويخبر هاهنا

من ادوات الشرط لا مفسرا بفعل بعد الا كان والمقرون بل البعد ان قاله الموضح في شرح بانت
سعاد واليها اشار الناظم بقوله لكن لو ان بها قد تقترن واختصت من بين سائر
ما يؤول بالاسم المرفوع بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن وجواب
لو اما ماض معنى نحو لو لم يخف الله لم يعصه وماض وضعا وهو اي الماضي وضعا لما مثبت
فاقترانه باللام نحو لو نشاء لجعلناه حطاما اكثر من تركها نحو لو نشاء جعلناه اجاجا
قال عبد اللطيف في باب اللامات هذه اللام تسمى لام التسويف لانها تدل على تاخير
وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه عنه كما ان اسقاطها يدل على التعجيل اي ان الجواب
يقع عقب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت في لو نشاء لجعلناه حطاما وحذفت في لو
نشاء جعلناه اجاجا اي لو نشاء من غير تاخير جعله حطاما وتقديم جعله اجاجا لشدة
العقوبة اي اذا استوى الزرع على سوقه وقوي به الاطماع جعلناه حطاما كما قال
الله تعالى حتى اذا اخذت الارض زخرفها الاية انتهى واما منفي بما عطف على مثبت
فالامر بالعكس والاكثر تجرده من اللام ويقل اقترانه بها فالاول نحو ولو شاء ربك
ما فعلوه والثاني نحو قوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي فادخل اللام
على ما النافية ولا تدخل اللام على ان وغيرها وتقدم في باب ان توجيه ذلك قيل وقد يجاب
لو بجملة اسمية مقرونة باللام نحو ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من خير صرح بذلك ابن
مالك في شرح التسهيل فقال لان اللام في لمثوبة جواب لو وان بين الماضي والاسمية
تشابها من هذه الجهة قال الزمخشري وانما جعل جوابها جملة اسمية دلالة على استقرار
مضمون الجزاء وقيل الجملة مستانفة صرح به ابو حيان في البحر فقال اللام في لمثوبة
لام الابتداء لا الواقعة في جواب لو وهو احد احتمالي الزمخشري او جواب قسم مقدر
صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل فقال واذا وليها جملة اسمية فهي
جواب قسم وارتضاه في المغني فقال والاولى ان تكون لام لمثوبة لام جواب للقسم بدليل
كون الجملة اسمية واما القول بانها لام جواب لو وان الاسمية استعيرت مكان الفعلية ففيه
تعسف انتهى وان لو في هذين الوجهين الاخيرين وهما الاستئناف وجواب القسم
للتمني فلا جواب لها على الاصح الآتي الوجه الرابع من اوجه لو ان تكون للتمني نحو لو تاتيني
فتحدثني بالنصب واختلف فيها فقال ابن الضائع وابن هشام هي قسم براسها فلا تحتاج

الى جواب وقال بعضهم هي لو الشرطية اشربت معنى ليت الوجه الخامس ان تكون للعرض نحو لو
تنزل بنا فتصيب خيرا ذكره في التسهيل الوجه السادس ان تكون للتقليل نحو تصدقوا
ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمي وغيره فصل في اما بفتح الهمزة وتشديد الميم
وهي حرف شرط اي متضمن معنى الشرط وحرف توكيد دايما وتفصيل غالبا بدليل المعنى
الاول وهو الشرط مجي الفا بعدها غالبا نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم
واما الذين كفروا فيقولون ولو كانت الفا للعطف لم تدخل على الجزا اذ لا يعطف
الخبر على مبتداه ولو كانت زايده لصح الاستغنا عنها ولما لم يصح الاستغنا
عنها ولا عطفها الخبر على مبتدائه تعين انها فاء الجزاء وان اما للشرط ويدل على
المعنى الثالث وهو التفصيل استقراء مواقعها وعطف مثلها عليها نحو فاما
اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فاما الذين اسودت وجوههم واما الذين
ابيضت وجوههم فاما من اعطى واتقى واما من بخل واستغنى الايات الثلث وقد
يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها
فالاول نحو يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا
فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وتتمته
في المغني واما الذين كفروا فلهم كذا وكذا والثاني منه هو الذي انزل عليك
الكتاب منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم
زيغ الاية وتتمته في المغني قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون الاية فالوقف دونه وهو
وقف تام فيقف القاري لهذه الاية على قوله تعالى الا الله ويبتدي بما بعدها
والمعنى واما الراسخون في العلم فيقولون امنا به وذلك مبني على ان المراد بالمتشابه من القران
ما استاثر الله تعالى بعلمه اي اختص به فلا يشاركه فيه غيره ولا طريق لمخلوق الى معرفته
الا بتوفيق منه سبحانه وتعالى وهذا التقدير الذي قدمه الموضح في هذه الاية
هو احد ادلة الحشوية على جواز الخطاب بالمهمل وتقرير الدليل منه انهم
قالوا الوقف على قوله تعالى وما يعلم تاويله الا الله واجب حتى يكون قوله والراسخون
كلاما مستانفا اذ لو لم يقف على قوله والراسخون في العلم حتى يكون عطفا على قوله الا
الله فاذا خاطبنا الله بما لا نعلمه كان المراد به ما تلي من اساقيلكو. تحالاوهو باطل

لا تخلوا

لايخلوا اما ان يكون حالا عن الله وعن الراسخين في العلم حتى كان الله تعالى والراسخين في
العلم قالوا امنا به كل من عند ربنا وذلك في حق الله تعالى محال او يكون حالا عن الرا
سخين فقط وح يخصص المعطوف بالحال دون المعطوف عليه وهو ايضا غير جايز لانه
مناف للقاعدة المقررة في العربية ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فثبت ان الوقف
على قوله تعالى الا الله واجب ولذا كان الوقف عليه واجبا فقد خاطبنا الله بما لا تفهمه
وهو المهمل واجيب عنه بانه يجوز تخصيص المعطوف بالحال حيث لا لبس كقوله
تعالى ووهبنا له اسحاق ويعقوب نافلة فان نافلة فان نافلة حال من المعطوف فقط
وهو يعقوب لان النافلة ولد الولد وانما هو يعقوب دون اسحق قاله العيني ومن
تخلف التفصيل قولك اما زيد فمنطلق هذا هو المنقول وبحث فيه الموضح في الحواشي نقلا
والظاهر ان اما زيد فمنطلق لا يقال الا اذا وقع تردد في شخصين نسبا واحدهما الى ذلك
فهو على هذا للتفصيل اي واما غيره فهو ليس كذلك انتهى واما المعنى الثاني وهو التوكيد فقد ذكره
الزمخشري فقال حرف يعطي الكلام فضل بالمعجمة اي زيادة توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت
تصد توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب
انتهى وزعم ان ذلك التوكيد مستخرج من كلام سيبويه فسر اما بمهما يكون من شيء قال الزمخشري
وهذا التفسير مدل بفايدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط انتهى وقال الطيبي
ما معناه وتحريره مهما فرض من الموانع والحوادث فانه لا يمنع زيدا من الذهاب فانه بصدد
الذهاب لا محالة انتهى وهي نايبة عن اداة شرط وجملته وموضعها صالح لهما وهي قايمة
مقامهما لتضمنها معنى الشرط وليس اما بمعنى مهما وشرطها لانها حرف والحرف لا يصلح
ان يكون بمعنى اسم وفعل قاله المرادي ولهذا المذكور من النيابة تاول بمهما يكن من شيء
كما يؤخذ من تفسير سيبويه السابق قال الموضح في الحواشي فشيء في كلام سيبويه
علم يراد به خاص وكان تامة والمعنى مهما يوجد شيء من موانع مصدر جوابها فجوابها ثابت
للمسند اليه فما ظنك اذا انتفت الموانع وانما عمم سيبويه العبارة لانه لا يمكنه ذكر حدث
خاص لانه لم يفسرها باعتبار كلام معين بل فسرها بما يشمل جميع مواردها ويتلخص لها
تقييد ثلثة امور احدها التوكيد اذ معنى قولك اما زيد فمنطلق انه منطلق لا محالة وهذا لا
يعطيه الكلام بدونها والثاني معنى الشرط اذ المراد مهما قدر مانع من انطلاقه فانطلاقه واقع

ومن هنا كان الانطلاق واقعا لا محالة والثالث معنى التفصيل وهذا لا يشعر به مهما ولهذا لا يكاد
يعثر عليها الا مردفة بأخرى مثلها معطوفة عليها وقد تخلو من هنا بدليل قولهم اما العسل
فانا شراب واما حقا فانك ذاهب حكاهما سيبويه انتهى كذا وانما تقدر بمهما هو قول
الجمهور وقال بعضهم اذا قلت اما زيد فمنطلق فالاصل ان اردت معرفة حال زيد
فزيد منطلق حذفت اداة الشرط وفعل الشرط وانيبت اما منابه ذلك وعلى القولين
لا بد لاما من جملتين ولا بد لها من فا تالية لتاليها نحو اما زيد فمنطلق والاصل ان يقال اما
فزيد منطلق فيجعل الفا في صدر الجواب كما هي مع غير اما من ادوات الشرط ولكن خولف
هذا الاصل مع اما فرارا من قبحه لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه ففصلوا بين
اما والفا بجزء من الجواب وهو واحد من ستة احدها المبتدا كما مثلنا والثاني الخبر نحو اما
في الدار فزيد والثالث جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح والرابع
اسم منصوب لفظا او محلا نحو واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث والخامس اسم
منصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفا نحو اما زيد فاضربه والسادس ظرف نحو اما اليوم فاضرب
زيدا ولاجل ذلك اشار الناظم بقوله اما كمهما يك من شيء وفا لتلو تلوها وجوبا الفا
ان دخلت الفا على قول قد طرح اي حذف استغناء عنه اي عن القول بالمقول فيجب حذفها
معه للاستغناء عنهما بالمقول كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد
ايمانكم فاكفرتم مقول لقول محذوف والقول ومقوله جواب اما اي فيقال لهم اكفرتم ولا
تحذف الفا في غير ذلك الا في ضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في
عراض المواكب والاصل فلا قتال فحذف الفا ضرورة قال ابو الفتح هذا البيت مما هجي به
قديما بنو اسد بن ابي العيص بن امية بن عبد شمس فعراض بالعين المهملة والضاد المعجمة
الشق والناحية لا جمع عرصة بمهملتين وهي الساحة والمواكب جمع مركب وهم القوم
الركوب على الابل في ندور نحو قوله صلعم اما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في
كتاب الله الحديث خرجه البخاري والاصل فما بال واما استفهامية مبتدا وبال بمعنى
شان خبرها والى حذف الفا اشار الناظم بقوله وحذف ذي الفا قل في نثر اذا لم يك
قول معها قد نبذا فصل ذكر وجهي لولا ولوما على ما في النظم للولا ولوما وجهان احدهما ان يدلا على
امتناع جوابهما لوجود تاليهما فيختصان بالجمل الاسمية واليه اشار الناظم بقوله لولا ولوما يلزمان الا

اذا امتنا عا بوجود بعقد انحو لولا انتم لكنا مؤمنين وقوله لوما الاصاخة للوشاة لكان من بعد سخطك
في رضاك رجاء وبهذا رد على المالقي حيث زعم ان لوما لا تاتي الا للتخصيص وكون المرفوع بعد لولا
مبتدا هو الصحيح وهو قول سيبويه وقيل مرفوع بلولا اصالة وهو قول الفرا وقيل مرفوع بها
بنيابة وهو قول حكاه الفرا عن بعضهم وقيل مرفوع بفعل محذوف وهو قول الكسائي وعلى القول
الصحيح فقال الجمهور يجب في الخبر ان يكون كونا مطلقا محذوفا وذهب غيرهم انه يجوز ان يكون
كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه ويجوز ان يكون كونا مقيدا كالقيام والقعود
فيجب ذكره ان لم يعلم دليله والا جاز حذفه وذكره والخبر في هذه الاية يحتمل ان يكون كونا
مطلقا والتقدير لولا انتم موجودون ويحتمل ان يكون كونا مقيدا والتقدير لولا انتم صددتمونا
عن الهدى بعد اذ جاءنا بدليل نحن صددناكم عن الهدى بعد اذ جاءكم ولم اقف على الخلاف
في المرفوع بعد لوما ولم يبعد مجيئه الوجه الثاني ان يكونا للتخصيص بمهملة ومعجمتين واليه
اشار الناظم بقوله وبهما التخصيص من فيختصان بالجمل الفعلية لان التخصيص طلب بحث وانزعاج ومضمون الجملة الفعلية حادث ومتجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها
للثبوت وعدم الحدوث نحو لولا انزل علينا الملائكة ونحو لوما تاتينا بالملائكة ويساويهما في
افادة التخصيص والاختصاص بالافعال هلا والا والا بفتح اولها وتشديد اللام في الاولين
وتخفيفها في الثالث نحو هلا ضربت زيدا والا اهنته والا شتمته فيتادب والى ذلك اشار
الناظم بقوله وهلا الا الا واولينها الفعلا واما قوله فهلا نفس ليلى شفيعها فتقديره
فهلا كان هو اي الشان وقد يلي حرف التخصيص اسم معلق بفعل على جهة كون الاسم معمولا
للفعل وذلك الفعل اما مضمر نحو قوله صلعم لجابر حين اخبره بانه تزوج ثيبا فهلا بكرا تلاعبها
وتلاعبك فبكرا معلق بفعل محذوف اي فهلا تزوجت بكرا او مظهر مؤخر عن حرف
التخصيص قوله قوله تعالى ولولا اذ سمعتموه قلتم فلولا بمعنى هلا وفي المغني انها هنا للتوبيخ
واذ متعلق بقلتم وقلتم فعل مظهر مؤخر من تقديم وسمعتموه مجرور باضافة اذ اليه
اي فهلا قلتم اذ سمعتموه واليهما اشار الناظم بقوله وقد يليها اسم بفعل مضمر علق او بظاهر
مؤخر والله اعلم هذا باب الخبر بالذي وفروعه التي واللذين واللتين والذين واللاتي
وبالالف واللام وكثيرا ما يصار الى الاخبار لقصد الاختصاص وتقوي الحكم او تشويق
السامع او لعاية المبتدأ او لقوة ملكته في التصرف في الكلام ولذلك يسميه بعضهم في الصدر الاول

باب السبك اي سبك النحو وهي تسمية قديمة وقد بالغ فيه النحويون ووضعوه على ابواب النحو كباب
الفاعل والمبتدا والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات والتوابع والاعمال وغير ذلك ليحصل
للطالب بالامتحان فيه ملكة يقوى بها على التصرف وهو باب واسع وضعه النحويون
للعبد ريب في الاحكام النحوية كما وضع التصريفيون مسايل التمرين الاتية وهي كيف تبني
من كذا مثل كذا في القواعد التصريفية والكلام فيه في فصلين احدهما في بيان حقيقته و
ثانيهما في بيان شروط ما يخبر عنه الفصل الاول في بيان حقيقته وهي ان تدخل الموصول
على اول الكلام الذي فيه الاسمية المخبر عنه واقعا على معنى ذلك الاسم ثم تعوض من
ذلك الاسم ضميرا كائنا على حسبه في الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث ويكون ذلك الضمير عايدا على ذلك الموصول فيكون الموصول ايضا مطابقا
للضمير فيما تقدم ثم تضيف ذلك الاسم الذي اردت الاخبار عنه خبرا عن الموصول وباقي
الجملة صلة الموصول وبيان ذلك انك اذا قيل لك كيف تخبر عن زيد المبتدا من قولنا
زيد منطلق بالذي متعلق بتخبر فاعمد الى ذلك الكلام الذي فيه زيد فاعمل فيه اربعة اعمال
احدها ان تبتدا بموصول يكون في موضع رفع على الابتداء ومطابق ذلك الموصول لزيد
في افراده وتذكيره وذلك الموصول المطابق لزيد فيما ذكر هو الذي الواقع في الابتدا العمل
الثاني تؤخر زيدا الى اخر الكلام لانك تريد ان تجعله خبرا عن الموصول العمل الثالث ان
ترفع اي زيدا الى اخره للذي العمل الرابع ان تجعل في مكانه اي مكان زيد الذي نقلته
عنه ضميرا مطابقا له في معناه وفي اعرابه فتقول الذي هو منطلق زيد فالموصول وهو
الذي مبتدا من حيث كونه موصولا يحتاج الى صلة وعايد ومن حيث كونه مبتدا
يحتاج الى خبر وجملة هو منطلق مبتدا وخبر على الترتيب والجملة من المبتدا والخبر صلة
الذي والعايد منها الى الموصول الضمير المرفوع على الابتداء الذي جعلته خلفا عن زيد
فاعرابه الذي هو الان وهو زيد كمال الكلام والى ذلك اشار الناظم بقوله ما قيل اخبر
عنه بالذي خبر عن الذي مبتدا قبل استقر وما سواهما فوسط صلة عايدها خلف معطي
التكملة وقد تبين بما شرحناه ان زيدا في المثال المذكور مخبر به لا عنه وان الذي بالعكس
اي مخبر عنه لا به وذلك خلاف ظاهره وظاهر السوال وهو قولهم كيف تخبر عن زيد منطلق
بالذي فظاهر هذا السوال ان زيدا مخبر عنه وان الذي مخبر به فوجب تاويل كلامهم على احد اوجه

لابن

لابن عصفور انهم اراد وبقولهم الاخبار بالذي ان تخبر عن المسمى ويكون الاسم المخبر عنه
في وقت الاخبار الذي فوعن المسمى بالذي فاذا قيل اخبر عن زيد بالذي كان على معنى اخبر
عن مسمى زيد في حالة تعبيرك عنه بالذي وثانيها لابن الضايع بمعجمة فمهملة الاقرب ان يكون الكلام
محمولا على المعنى وذلك ان زيدا هو المخبر عنه في الحقيقة وان كان في اللفظ خبرا فعبر واعنه
بانه مخبر عنه نظرا الى الحقيقة وثالثها انه على القلب وان عن بمعنى البا ورابعها انه لما كان
المخبر هو المبتدا في المعنى صح ان يطلق عليه انه مخبر عنه اذا كان المخبر عنه مثنى او مجموعا على حده
او مؤنثا جي بالموصول على وفقه لوجوب مطابقة الخبر للمبتدا والى ذلك اشار الناظم
بقوله وباللذين والذين والتي اخبر مراعيا وفاق المثبت تقول في نحو بلغت من اخويك
الى العمرين بكسر الرا رسالة اذا اخبرت عن التا من بلغت بالذي الذي بلغ من اخويك الى العمرين
رسالة انا فالذي مبتدا وانا خبره وما بينهما صلة وعايدها ضميرها مستتر في بلغ لانه
امكن اتصاله فلا يعدل الى انفصاله فان اخبرت عن اخويك بالتثنية قلت اللذان بلغت
منهما الى العمرين رسالة اخواك فاللذان مبتدا واخواك خبره وما بينهما صلة وعايدها ضمير التثنية
المجرور بمن واخبرت عن العمرين بالجمع قلت الذين بلغت من اخويك اليهم رسالة العمرون فالذين
مبتدا والعمرون خبره وما بينهما صلة وعايدها ضمير الجمع المجرور بالى اخبرت عن الرسالة
قلت التي بلغتها من اخويك الى العمرين رسالة بالرفع فالتي مبتدا ورسالة خبره وما بينهما صلة
وعايدها الها من بلغتها وكان محق ضمير الرسالة ان يكون مكانها منفصلا ويكون التقدير
التي بلغت من اخويك الى العمرين اياها رسالة لكن حيث امكن الاتصال فتعين اتصاله ضمير
بالفعل لانه اذا امكن لم يجز العدول عنه الى الفصل الا في الضرورة وفي اي حين
اذ فقد وصلة فيجوز لك حذفه واثباته لانه عايد متصل منصوب بالفعل وتقدم في باب
الموصول ان العايد اذا كان منصوبا متصلا بالفعل جاز حذفه نحو وما عملته ايديهم
وشرط الضمير العايد الى الموصول في هذا الباب ان يكون ضمير غيبة ولو كان خلفا عن حاضر
واجاز ابو ذر الخشني المطابقة في الخطاب فتقول في الاخبار عن تا المخاطب الذي
ضربتنا انت ويلزمه اجازة ذلك في المتكلم نحو الذي قمت انا اذ لا فرق ورد بانه يلزم
ان يكون فايدة الخبر حاصلة في المبتدا وذلك خطا والخبر في هذا الباب واجب التاخير
عند الجمهور ونقل ابن العلج عن المبرد انه يجوز تقديم خبرا عن الذي ومبتدا والله اعلم

باب الضوا الفصل الثاني في شروط ما يخبر عنه فيجب استحضارها عند ارادة الاخبار اعلم ان الاخبار بالذي او احد فروعها من التانيث والتثنية والجمع اشترط للمخبر عنه سبعة شروط احدها ان يكون قابلا للتاخير لما مر من انه يجب تاخيره فلا يخبر عن اي من قولك ايهم في الاستفهام من قولك ايهم في الدار لانك تقول الذي هو في الدار ايهم فتزيل الاستفهام عن صدريته واجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقدمه نحو ايهم الذي هو في الدار فايهم خبر مقدم والذي مبتدا مؤخر وخالف ابن الصايغ بل ايهم مبتدا والذي خبره والاقرب قول ابن عصفور وان كان الاصح عند الجمهور المنع مطلقا وكذا القول في جميع اسماء الاستفهام واسماء الشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشان وعلى القول بان له صدر الكلام يخبر عن شيء منها لما ذكرنا من ازالة ما له صدر الكلام عن صدريته وبيان ذلك انك لو قلت في الاخبار عن اسم الشرط في قوله ايهم يكرمني اكرمه ايهم وعن كم الخبرية من قولنا كم عبد ملكت الذي اياه عبد ملكت كم وعن ما التعجبية من قولنا ما احسن زيدا الذي هو احسن زيدا ما وعن ضمير الشان من قولنا هو زيد قايم الذي هو زيد قايم هو فتزيل ما له صدر الكلام عن صدريته وثم مانع اخر وهو ان الضمير الحال محل المخبر عنه لا يتضمن معناه ولا يعمل عمله اما في مسئلة الاستفهام فلان الضمير لا يستفهم به واما في مسئلة الشرط فلان الضمير لا يجزم واما في مسئلة كم فلان الضمير لا يضاف واما في مسئلة ما التعجبية فلان الضمير لا يخبر عنه بافعل في التعجب واما في مسئلة ضمير الشان فلا يتقدم على الجملة الواقعة صلة الموصول وفي التسهيل ان الشرط ان يقبل الاسم او ما يخلفه التاخير وذلك لان الضماير متصلة كانت من قمت يخبر عنها مع انها لا تتاخر ولكن يتاخر خلفها وهو الضمير المنفصل فتقول اذا اخبرت عن التا من قمت الذي قام انا فعلى هذا يصير المتصل منفصلا لكونه خبرا ويصير المتكلم غايبا العود على الذي فلذلك لك عزاه للتسهيل الشرط الثاني ان يكون المخبر عنه قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز مما هو ملازم التنكير لانك لو قلت في جاء زيد ضاحكا وفي ملكت تسعين نعجة الذي جاء زيد اياه ضاحك والتي ملكت تسعين اياها نعجة كنت قد نصبت الضمير في الاول على الحال وفي الثانية على التمييز وذلك ممتنع لان الحال والتمييز كل منهما واجب التنكير وكذا القول في نحوه وهذا القيد وهو قبول التعريف المذكور في النظم في قوله

690

قبول تاخر و لتعريف لما اخبر عنه ههنا وقد حتما لم يذكره الناظم في التسهيل لجعله اللفظ

وذكره بلفظ غيره فقال معنويا عنه بضمير قال شراحه ابو حيان ومتابعوه المرادي وابن عقيل

وناظر الجيش والسمين واللفظ له قوله معنويا عنه بضمير اي عن ذلك الاسم الذي تريد

ان تخبر عنه وتحترز بذلك من الاسماء التي لا يجوز اضمارها كالحال والتمييز والاسماء العاملة

عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة و

اسماء الافعال انتهى الشرط الثالث ان تكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه بالاجنبي في صحة

وقوعه موقعه قبل الاخبار كزيد من ضربت زيدا فانه يصح وقوع عمرو ومثله موقعه في

تركيب اخر فتقول ضربت عمرا بخلاف الهاء في زيد ضربته فلا يصح وقوع اجنبي موقعها لفوات

العايد الى المبتدا فلا تخبر عن الهاء في نحو زيد ضربته لانها لا يستغنى عنها بالاجنبي كعمرو و بكر

لما ذكرنا وانما امتنع الاخبار عما هو كذلك ... زيد ضربته هو

... وهو هو المتاخر في اخر التركيب هو الذي كان متصلا بالفعل قبل الاخبار

... المتصل الآن وهو الهاء خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلا بالفعل فصلته

... ثم هذا الضمير المنصوب المنفصل وهو الهاء من ضربته اذ قدرته رابطا للخبر بالمبتدا الذي

هو زيد بقي الموصول وهو الذي بلا عايد وان قدرته عايدا على الموصول بقي الخبر بلا رابط

ولا سبيل الى كونه عايدا عليهما اذ عود ضمير مفرد على شيئين محال هذا من جهة الصناعة

واما من جهة المعنى فقال الفارسي لا فايدة في هذا الاخبار لان الخبر لا زيادة فيه

على المبتدا فهو كقولك الذاهب جاريته صاحبها انتهى الشرط الرابع ان يكون المخبر عنه قابلا

للاستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن الاسم المجرور بحتى او مذ ومنذ لانهن لا يجررن

الا الظاهر والاخبار يستدعي اقامة ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم اول الباب فلا

يخبر عن راسها من قولك اكلت السمكة حتى راسها بالجر فلا تقل الذي اكلت

حتاه راسها ولا عن يومين من قولنا ما رايته مذ او منذ يومين فلا تقل الذان ما

رايته منذهما يومان لان حتى ومذ ومنذ لا يجررن ضميرا والى هذين الشرطين اشار الناظم

بقوله كذا الغنى عنه باجنبي او بمضمر شرط كذلك لا يجوز الاخبار عن مضاف دون

مضاف اليه ولا عن مصدر عامل دون معموله ولا عن موصوف دون صفته و لا

عن صفة دون موصوفها فعلى هذا اذا قيل لنا اخبر عن عمرو الكريم جاز ...

عن زيد خاصة وامتنع الاخبار عن الباقي لان الضمير تخلف زيدا ولا يخلفهن تقول في الاخبار
عن زيد الذي سر اباه قرب من عمرو الكريم زيد ولا تقل في الاخبار عن الاب والذي
سر ابا زيد قرب من عمرو الكريم اب ولا عن قرب الذي سر ابا زيد هو من عمرو الكريم قرب
ولا عن عمرو الذي سر ابا زيد قرب منه الكريم عمرو ولا عن الكريم الذي سر ابا زيد قرب
من عمرو هو الكريم اما الاب فلان الضمير الحال محله لا يضاف واما القرب فلان الضمير الحال
محله لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره من المعمولات عند البصريين وذهب الكوفيون الى
ان ضمير المصدر يعمل عمل المصدر واما عمرو والكريم فلان الضمير الحال محل عمرو وفي
والضمير الحال محل الكريم لا يوصف به ثم ان اخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا
وهما ابو زيد او عن العامل ومعموله معا وهما قرب من عمرو او عن الموصوف وصفته معا
وهما عمرو الكريم فاخرت ذلك المخبر عنه برمته وجعلت مكانه ضميرا مطابقا له في معناه
واعرابه جاز ذلك فتقول في الاخبار عن المتضايفين وهما ابا زيد الذي سره قرب من
عمرو الكريم ابو زيد وكذا البواقي فتقول في الاخبار عن العامل ومعموله الذي سر ابا
زيد قرب من عمرو الكريم ففي سر ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلف عن قرب وكان
القياس ان يوضع في محله لكن ضرورة الاتصال الجاءت الى تقديمه واتصاله بعامله
فاستتر فيه وتقول في الاخبار عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم الذي
سر ابا زيد قرب منه عمرو الكريم الشرط الخامس جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن
من نحو ما جاءني احد لانه لو قيل الذي ما جاءني احد لزم وقوع احد في الايجاب
فانه خبر الذي وفاعل جاءني ضمير مستتر فيه وهو ضمير احد ونص في التسهيل في باب
العدد على ان نفي ضمير احد مسوغ لوقوع احد في الايجاب كقوله احد لم يعنه شان
طارق فان قلت الضمير في جاءني يعود على الموصول لا على احد قلت لا حد لانه
خبر الموصول والخبر في هذا الباب نفس المبتدا الشرط السادس كونه في جملة خبرية
فلا يخبر عن الاسم المفعول لفعل طلب كالواقع في مثل اضرب زيدا فلا تقل في الاخبار
عن زيد الذي اضربه زيد لان الطلب لا يقع صلة للموصول لما مر في بابه الشرط السابع ان
يكون المخبر عنه في احدى جملتين مستقلتين ليس في الاخرى منهما ضمير ولا بين الجملتين
عطف بالفاء وذلك نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو فلا يقال الذي قام وقعد عمرو

إن يكون راجعا الى غيرها فان كان راجعا الى نفس ال استتر ذلك الضمير في الصلة وجوبا ولم
يكن الصفة جارية على من هي له تقول في الاخبار عن التاء من بلغت من اخويك الى
العمرين رسالة في المثال المتقدم المبلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا ففي المبلغ ضمير مستتر
مرفوع على الفاعلية ولم يبرز لانه في المعنى لانا اي الضمير المستتر خلف عن ضمير المتكلم
المؤخر مجعول خبرا وال للمتكلم لان خبرها انا وهو ضمير المتكلم والمخبر في هذا الباب نفس
الخبر والصفة نفس موصوفها فيكون الضمير المستتر في المبلغ يرجع لال فلذلك
وجب استتاره وان رفعت صلة ال ضميرا راجعا لغير ال وجب بروزه وانفصاله
من الصلة لما تقرر ان الصفة اذا جرت على غير من هي له امتنع أن ترفع ضميرا مستترا
والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تكن ما رفعت صلة ال ضمير غيرها ابين وانفصل
كما اذا اخبرت عن شيء من بقية اسما المثال المتقدم تقول في الاخبار عن الاخوين
المبلغ انا منهما الى العمرين رسالة اخواك وتقول في الاخبار عن العمرين المبلغ انا من
اخويك اليهم رسالة العمرون وتقول في الاخبار عن الرسالة المبلغها انا من اخويك
الى العمرين رسالة بالرفع فانا فيهن فاعل المبلغ وهو ضمير منفصل فعله لغير ال وذلك
لان التبليغ فعل المتكلم المسند الى المتكلم في بلغت وال فيهن لغير المتكلم لانها نفس
الخبر الذي اخبرته وهو الاخوان في الاول والعمرون في الثاني والرسالة في الثالث ولا فرق
في ذلك بين المتنازع فيه وغيره تقول في الاخبار بال عن المتنازع فيه من نحو ضربت
وضربني زيد الضاربه انا والضاربي زيد وانما ابرزنا فاعل الاول لان ال الاولى
كال الثانية في انها نفس الخبر الذي هو زيد والضرب الاول ليس لزيد وتقول في
الاخبار بال عن المتنازع فيه على راي الاخفش فانه يغير الترتيب بان يتقدم
المتنازع فيه ويجعله معمولا للاول بعدما كان معمولا للثاني اذا اخبرت عن التاء من ضربت
في المثال المذكور الضارب زيدا والضاربه هو انا فقدمت زيدا وجعلته معمولا لال و
المتنازعين لانه كان يطلبه منصوبا واضمرت في الوصف الاول ضميرا غايبا عايدا على
ال عوضا عن التاء المخبر عنها ليصح له ان يعود على الموصول فاستتر في الوصف لجريانه
على من هو له لان ال نفس انا لان الذي فعل الضرب هو انا في المعنى ثم جئت بموصول
ثان لان ال لا تفصل من صلتها فلا يصح ان تعطف وصفا على وصف هو صلة لال اخرى ثانية

وزيد لان جملة قعد عمرو ليس فيها ضمير يعود على الموصول ولا هي معطوفة بالفا فلا يصلح ان تكون
معطوفة على جملة الصلة بخلاف ما اذا كان من احدى جملتين غير مستقلتين كالشرط
والجزاء نحو ان قام زيد قعد عمرو فيجوز الاخبار عن زيد فتقول الذي ان قام قعد عمرو زيد
لان الشرط والجزا كالجملة الواحدة وبخلاف ما اذا كان في احدى جملتين مستقلتين
وتضمنت الثانية ضميره او كانت معطوفة بالفا فانه يجوز الاخبار لحصول الرابط
بين الجملتين بالضمير او بالفا فالاول كالمتنازع فيه من نحو ضربني وضربت زيدا
ونحو اكرمني واكرمته عمرو وتقول في الاخبار عن زيد الذي ضربني وضربته زيد وعن
عمرو الذي اكرمني واكرمته عمرو والثاني كاحد المرفوعين من نحو يطير الذباب فيغضب
زيد تقول في الاخبار عن الذباب الذي يطير فيغضب زيد الذباب وفي الاخبار
عن زيد الذي يطير الذباب فيغضب زيد ويكتفي بضمير واحد في الجملتين الموصول
بهما لان ما في الفا من معنى السببية نزلهما منزلة الشرط والجزا فجاز ذلك جوازه قولك
الذي ان يطير فيغضب زيد الذباب وان كان الاخبار بالالف واللام اشترط
عشرة امور هذه السبعة والثلاثة الاخر وهي ان يكون المخبر عنه من جملة فعلية وان يكون فعلها
منصرفا ليصاغ منه الوصف الصريح وان يكون الفعل مقدما غير مسبوق بشي وفي بعض النسخ
مثبتا فلا يخبر بال عن زيد من قولك زيد اخوك لانه من جملة اسمية لا يساغ منها صلة
لال ولا من قولك عسى زيد ان يقوم لان الفعل جامد ولا من قولك ما زال زيد قايما لان
الفعل غير متقدم بل النفي متقدم عليه وال لا يفصل بينها وبين صلتها بنفي ولا غيره والى
الى ذلك اشار الناظم بقوله واخبروا هنا بال عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما
ان صح صوغ صلة منه لال فيخبر عن المفعول النايب عن الفاعل من نحو ضرب زيد
فتقول المضروب زيد وتخبر عن كل من الفاعل والمفعول في نحو قولك وقى الله البطل
اذا اخبرت عن الفاعل الواقي البطل الله وتقول اذا اخبرت عن المفعول الواقيه الله البطل
برفع الاول على الفاعلية والثاني على الخبرية ولا يجوز الان ان تحذف الها من الواقيه
خلافا للشارح لان عايد الالف واللام لا يحذف الا في الضرورة كقوله ما المستفز الهوى
محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر اي المستفزه فصل واذا رفعت صلة ال اسما ظاهرا
كالمثال المتقدم فلا اشكال فيه واذا رفعت ضميرا فلا يخلو اما ان يكون لمعان الفعل او

هكان.

مكان ياء المتكلم بها الغيبة ليعود الى ال وفصلت ضمير الفاعل وهو هو لان الصفة جرت
على غير صاحبها لان الى نفس انا والذي فعل الضرب ثانيا انما هو زيد كما ان فاعل
الضرب في الجملة الاولى هو المتكلم وهذا اولى مما ذهب اليه المازني من مراعاة ترتيب
الاصلي بان يؤتى لكل من الموصولين بخبر يخصه فيه خبر الاخر لفظا ومعنى فعلى
هذا تقول في الاخبار عن تاء المتكلم الفوقانية في المثال المذكور الضاربه انا هو والضاربه
زيد انا ووجهه انا اخبرنا اولا عن الفاعل وهو التاء الفوقانية فقصدنا وا وادخلنا وقعنا
ال الاولى على المضروب كما اوقعنا ال الثانية على الضارب ثم وصلناها صلة بضمير المفعول
العايد على ال ثم ابرزنا ضمير الفاعل لجريان الصفة على غير من هي له ثم جئنا بضمير
المفعول خبرا عن الموصول الاول ثم جئنا بها الغايب مكان التاء المتكلم ليعود على ال
وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ثم جئنا بالمخبر وهو انا ثم يقال المؤلف
بموافقة المازني وشرح كلامه بما تقدم عليك مؤاخذة من ثلاثة اوجه احدها انك
سالت عن الاخبار عن الفاعل فاخبرت عن المفعول في الجملة الاولى وعن الفاعل
في الجملة الثانية والوجه الثاني انك اخرت المخبر عنه من الجملة الاولى لما كان فيها الى جملة
اخرى بعدها والوجه الثالث ان قولك هو في الجملة الاولى لا يعلم له مرجع الا بتقديم
الجملة الثانية والغرض انها متاخرة واختار الموضح في الحواشي ان يقال الضاربته انا او
الضاربه زيد انا فتاتي للوصف الاول بمفعول يعود على زيد وهو الهاء وتفصل الفاعل
وهو انا وتجعله خبرا فتجعل مكان التاء التي فصلتها ضميرا مثلها في المعنى والاعراب
لكن تجعله غايبا ليعود على الموصول وتجعله مستترا لان الذي هو نفس الخبر الذي هو انا
والضرب فعل المتكلم فجرت الصفة على صاحبها وتاتي للوصف الثاني بالهاء مكان تاء
المتكلم وهي المفعول والعايد وزيد الفاعل وانا الخبر انتهى والله اعلم هذا باب العدد
بفتحتين وهو ما ساوي نصف مجموع حاشيته القريبتين والبعيدتين على
السواء كالاثنين فان حاشيته السفلى واحد والعليا ثلثة ومجموع ذلك اربعة ونصف
الاربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى
تجمع مع العليا والمراد به هنا الالفاظ الدالة على المعدود كما يقال الجمع للفظ الدال
على الجماعة اعلم ان الواحد والاثنين يجريان والثلثة والعشرة وما بينهما ... [illegible]

مع المذكر فتقول واحد واثنان وبواحدة واثنتان مع المؤنث فتقول واحدة واثنتان على لغة اهل
الحجازيين وثنتان على لغة بني تميم ويشاركهما في ذلك ما وازن فاعلا مطلقا
والعشرة اذا ركبت فتقول الجزء الثالث والثالث عشر والمقامة الثالثة والثالثة
عشرة والثلاثة واخواتها تجري على عكس ذلك فتؤنث مع المذكر وتذكر مع
المذكر فتقول ثلاثة رجال بالتاء وثلاث اماء بتركها قال الله تعالى سخرها عليهم سبع
ليال وثمانية ايام قال ابن مالك وانما حذفت التاء من عدد المؤنث واثبتت في
عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة واخواتها اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة
فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع مذكر لتقدم رتبته
وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته انتهى الحكم الثاني من حكم واحد واثنين
انهما لا يجمع بينهما وبين المعدود فلا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك رجل
يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة
الى الجمع بينهما فاما قوله ثنتا حنظل فقليل واما البواقي وهي الثلاثة والعشرة
وما بينهما فلها ثلاثة احوال الاول ان يقصد بها العدد المطلق والثاني ان يقصد بها
معدود ولا يذكر والثالث ان يقصد بها معدود ويذكر فاما اذا قصد بها العدد المطلق
فانها كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لانها اعلام مؤنثة خلافا لبعضهم
واما اذا اريد بها معدود ولم يذكر في اللفظ فالفصيح ان تكون بالتاء للمذكر وبحذفها
للمؤنث كما لو ذكر المعدود فتقول صمت خمسة تريد اياما وسهرت خمسا تريد ليالي
ويجوز ان تحذف التاء في المذكر كالحديث ثم اتبعه بست من شوال واما اذا قصد بها
معدود وذكر فلا يستفاد العدة والجنس الا من العدد والمعدود جميعا وذلك لان قولك
ثلاثة يفيد العدة دون الجنس وقولك رجال يفيد الجنس دون العدة فان قصدت الافادتين
وهما العدة والجنس جمعت بين الكلمتين وهما العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال
وثلاث اماء بالتاء مع المذكر وتحذفها مع المؤنث والى ذلك اشار الناظم بقوله ثلاثة
بالتاء قل للعشرة في عد ما احاده مذكره في الضد جرد فصل الفاظ الاعداد بالنسبة
الى الاستعمال اربعة انواع مفرد وهو عشرة الفاظ واحد واثنان وعشرون وتسعون
وما بينهما ومضاف وهو ايضا عشرة الفاظ مائة والف وثلاثة وعشرة وما بينهما ومركب وهو تسعة

عشر ومابينهما ومعطوف وهو احد وعشرون وتسعة وتسعون ومابينهما فمميز العشرين
والتسعين ومابينهما والاحد عشر والتسعة عشر ومابينهما والاحد والعشرين والتسعة
والتسعين ومابينهما مفرد منصوب ومميز المائة والالف مفرد مجرور بالاضافة ومميز الثلاثة
والعشرة ومابينهما ان كان اسم جنس وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبا كشجر وتمر
واسم جمع وهو ما دل على الجمع وليس له مفرد من لفظه غالبا كقوم ورهط خفض بمن نحو
ثلاثة من الشجر غرستها وخمسة من التمر كلتها وعشرة من القوم لقيتهم وتسعة من الرهط
صحبتهم قال الله تعالى فخذ اربعة من الطير وعلل الاخفش امتناع الاضافة الى اسم الجنس
بانه قد يقع على الواحد ولا يضاف هذا الجمع الى الواحد فكذا ما اشبهه قال الموضح في
الحواشي قلت وكذا اسم الجمع بالنسبة الى الصيغة فان صيغته كصيغة الواحد وان كان
لا يطلق على الواحد والدليل على انه يعامل لفظا معاملة الواحد انه قد يعود عليه
ضمير الواحد ويفرد الخبر عنه نحو الركب سائر انتهى وقد يخفض مميز اسمي الجنس والجمع
باضافة العدد اليه فاسم الجمع نحو وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون وفي الحديث ليس فيما
دون خمس ذود صدقة من تمر وقال الشاعر ثلاثة انفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي والذود
من الابل ما بين الثلاثة الى العشرة وهو مؤنث لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح وداله
الاولى معجمة والثانية مهملة والانفس جمع نفس وهي مؤنثة وانما انث عددها لان
النفس كثر استعمالها مقصودا بها انسان قاله المرادي واسم الجنس كقوله جندب
المثنى كان خصية من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل اسم جنس مخفوض بالاضافة
على حد تسعة رهط قال الموضح واتفق الجميع على الخفض بمن واما بالاضافة ففيه مذاهب
احدها الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضح هنا تبعا لابن عصفور والثاني الاقتصار
على ما سمع وهو مذهب الاكثرين والثالث التفصيل في اسم الجمع فان كان مما يستعمل
للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم
ونسوة لم يجز حكاه الفارسي عن ابي عثمان المازني وعلله المبرد بان العدد لا يضاف لو
احد ولا لما يدل على الكثرة واما ثلاثة قروء فمسموع انتهى وان كان مميزها جمعا تعين
باضافة العدد اليه نحو ثلاثة رجال وثلاث اماء ويعتبر التذكير والتانيث مع اسمي الجمع والجنس
بحسب حالهما باعتبار عود الضمير عليهما تذكيرا وتانيثا فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما

فان كان ضميرهما مذكرا انث العدد وان كان مؤنثا ذكر فتقول في اسم الجنس ثلثة من الغنم
عندي بالتا في ثلثة لانك تقول غنم كثير بالتذكير بالضمير المستتر في كثير وثلث من
الابط بترك التا من الثلث لانك تقول بط كثيرة بالتانيث للضمير المستتر في كثيرة
وتقول ثلثة من البقر بالتا او ثلاث بتركها لان ضمير البقر يجوز فيه التذكير والتانيث
باعتبارين وذلك لان في البقر لغتين التذكير والتانيث قال الله تعالى ان البقر
تشابه علينا بتذكير الضمير وقد قرئ تشابهت علينا بتانيثه وحاصل ما ذكره من
امثلة اسم الجنس ثلثة انواع ما فيه لغة التذكير فقط وهو الغنم وما فيه لغة التانيث
فقط وهو البط وما فيه لغتان التذكير والتانيث والبقر ولم يمثل لاسم الجمع وفصل
فيه ابن عصفور فقال ان كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط و
النفر وان كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالحامل والباقر والتذكير والتانيث
يعتبران مع الجمع بحال مفرده فان كان مفرده مذكرا انث عدده وان كان مؤنثا ذكر
فلذلك تقول ثلثة اصطبلات جمع اصطبل بقطع الهمزة المكسورة وثلثة حمامات جمع
حمام بتشديد الميم بالتا فيهما اعتبارا بالاصطبل والحمام فانهما مذكران ولذا تقول ثلث
اعتبارا بالجمع خلافا للبغداديين والكسائي ونقل سيبويه والفراء ان كلام العرب على خلاف
ذلك وتقول ثلث سحابات بترك التا اعتبارا بالسحابة فانها مؤنثة ولا يعتبر من
حال الواحد حال اللفظ في التانيث والتذكير حتى يقال ثلث طلحات بترك التا نظرا الى
تانيث لفظة واحده وهو طلحة ولا يعتبر حال معناه تذكيرا وتانيثا حتى يقال ثلث اشخص
بتركها ايضا نظرا الى تانيث معنى واحده وهو شخص تريد نسوة لان الشخص تقع على
المذكر والمؤنث بل المعتبر انما يستحقه المفرد باعتبار ضميره فيعكس حكمه في العدد كما
تقول طلحة حضر وهند شخص جميل بالتذكير فيهما ثلثة طلحات وثلثة اشخص بالتا فيهما
فاما قوله وهو عمر بن ابي ربيعة فكان مجني دون من كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان
ومعصر وفيه ضرورة فكان القياس فيه ثلثة شخوص بالتا ولكنه كنى بالشخوص عن النساء
والذي سهل ذلك قوله كاعبان ومعصر اي هن كاعبان ومعصر فاتصل باللفظ ما
يعضد المعنى المراد وهو التانيث ومع ذلك فليس بقياس خلافا للناظم بل قال انه اذا اتصل
باللفظ ما يرجح جانب المعنى تبع والكاعب الجارية حين يبدو ثديها للنهود والمعصر بضم الميم

وكسر الصاد المهملة الجارية اول ما ادركت وسميت بذلك لكونها دخلت في عصر
الشباب قاله الخليل وان كان المعدود صفة منويا موصوفها فالمعتبر في التذكير و
التانيث حال الموصوف المنوي لا حالها فان كان الموصوف مذكرا انث العدد وان كان مؤنثا
ذكر قال الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها بتذكير الى لان الموصوف مؤنث
اي عشر حسنات امثالها ولولا ذلك لا الاعتبار لقيل عشرة بالتا لان المثال الذي هو واحد
الامثال مذكر وتقدم انه يعتبر مع الجمع حال مفرده وتقول عندي ثلثة ربعات بالتا في ثلثة
ان قدرت الموصوف رجالا وبتركها ان قدرت الموصوف نساء لان ربعات بفتح البا في الاصل
اسم ثم استعملت في الصفة وهي جمع ربعة بسكونها يوصف بها المذكر والمؤنث يقال رجل
ربعة وامراة ربعة وهي المربوع لا طويل ولا قصير واعتبار توهم الموصوف كاعتبار تبيينه
ولهذا ترى العرب يقولون ثلثة دواب بالتا ان قصدوا ذكرا لان الدابة وهي لغة كل ما يدب على
الارض صفة في الاصل غلبت عليها الاسمية فكانهم قالوا ثلثة احمرة جمع حمار دواب وسمع
من كلامهم ثلث دواب ذكور بترك التاء لانهم اعتبروا تانيث اللفظ واجراء الدابة مجرى الاسم
الجامد نظرا الى الحال فلا يجرونها على موصوف قال ابن مالك واحسن من قول ابن عصفور و
اما ثلث دواب فعلى جعل الدابة اسما فصل الاعداد التي تضاف للمفرد وعشرة وهي نوعان
احدهما الثلثة والعشرة وما بينهما وذلك ثمانية الفاظ وحق ما تضاف اليه ان يكون جمعا مكسرا
لمطابق العدد المعدود ولفظا من ابنية القلة ليتطابق المعنى والى ذلك اشار الناظم
بقوله والمميز اجرر جمعا بلفظ قلة في الاكثر نحو ثلثة افلس من الجوامد واربعة اعبد من
المشتقات الجارية مجرى الجوامد وسبعة ابحر من المايعات وثمانية احمال وتسعة
صبية وعشرة ارغفة وقد يتخلف كل واحد من هذه الامور الثلثة وهي الجمع والتكسير و
القلة فيضاف المفرد في مسئلتين احديهما ان يكون اسم جمع وذلك قليل نحو
تسعة رهط وخمس ذود والثانية في لفظ واحد وذلك ان كان مائة نحو ثلثمائة وتسعمائة
لان المائة وان افردت لفظا فهي جمع معنى لانها عشر عشرات وهو عدد قليل قاله الموضح
في الحواشي وشذ في الضرورة قوله وهو الفرزدق ثلث مئين للملوك وفي بها ردائي
وجلت عن وجوه الاهاتم وجه شذوذه ان المائة اذا جمعت كان اقل مفهوم ما تهاثلثمائة
وهو مما يفيد الكثرة فكان غير مناسب ويضاف لجمع التصحيح في مسئلتين احدهما ان يهمل تكسير

الجملة نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات فان سماء وصلوة وبقرة لم يسمع لها
جمع تكسير اصلا فضلا عن ان يكون للقلة فلما لم يسمع لها جمع تكسير اضيف اليها
وهي جمع تصحيح لانه يفيد القلة عند سيبويه واتباعه والثانية ان يجاور بالراء
المهملة ما اهمل تكسيره وان كان هو مسموع التكسير نحو سبع سنبلات فانه كسر علي
سنابل ولكنه في التنزيل مجاور لسبع بقرات المهمل تكسيره فلذلك حسن تصحيحه
وقد جاء في التنزيل مكسرا نحو سبع سنابل وبقي مسئلتان احديهما ان يكون تكسير
الكلمة غير مقيس نحو ثلث سعادات فان جمع سعاد على سعايد خلاف القياس كذا
قال ابن مالك وهو مبني على ان فعايل انما يطرد في المؤنث بالعلامة نحو رسالة ورسايل
وان نحو عجايز يحفظ ولا يقاس عليه والثانية ان يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال
نحو في تسع ايات قال الموضح كذا ظهر لي فان تكسير آية على آي جاير لكنه ليس بالقياس
وجعلها ابن مالك مما اهمل تكسيره قال وفيه نظر ويضاف لبناء الكثرة في مسئلتين احديهما
ان يهمل بناء القلة نحو ثلثة جوار واربعة رجال وخمسة دراهم فان جارية ورجلا
ودرهما لم يستعمل لها جمع قلة واما ارجل لجمع رجل بكسر الراء وسكون الجيم والثانية
ان يكون لها بناء قلة ولكنه شاذ قياسا او سماعا فينزل لذلك منزلة المعدوم ويعدل
منه الي جمع الكثرة فالاول وهو الشاذ قياسا نحو ثلثة قروء فان جمع قرء بالفتح على اقراء شاذ
كما سيأتي في باب جمع التكسير نعم ان جعل قروء جمعا لقرء بالضم كان قياسا والقرء بالفتح
والضم يطلق على الطهر والحيض والثاني وهو الشاذ سماعا نحو ثلثة شسوع بمعجمة فمهملة
فمهملة فان اشساعا وان كان قياسا لان مفرده شسع بكسر اوله وسكون ثانيه احد سيور
النعل وافعال قياس فيه كحمل واحمال بالحاء المهملة ولكنه قليل الاستعمال النوع
الثاني من النوعين المائة والالف وحقهما ان يضافا الى مفرد نحو فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلدة نحو فلبث فيهم الف سنة وانما كان حقهما ذلك لان المائة اجتمع فيها ما افترق
في عشرة وعشرين من الاضافة والافراد لانها مشتملة عليهما فاخذت من العشرة الخفض
ومن العشرين الافراد والالف عوض عن عشر مائة وهي تمييز بمفرد مخفوض فعوملت الالف
معاملة ما عوضت منه وقد تضاف المائة الى الجمع كقراءة الاخوين حمزة والكسائي ثلث مائة
سنين بحذف التنوين للاضافة قيل ووجهه تشبيه المائة بالعشرة اذ كانت عشر العشرات

والعشرة

والعشرة لتغيير للاحاد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد وبين نون فقيل هو عطف
بيان اي بدل من ثلثمائة ورد بان البدل على نية طرح الاول وعلى تقدير طرحه
يكون المعنى ولبثوا في كهفهم سنين فيفوت التنصيص على كمية العدد واجاب بان
نية الطرح غالبة لا لازمة ولا يكون سنين تمييزا لانه يقتضي انهم اقل ما لبثوا تسعمائة
وتسع سنين قاله الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله ومائة والالف
للفرد اضف ومائة بالجمع نزرا قد ردف وقد يميز المائة بمفرد منصوب كقوله وهو الربيع
بن ضبع الفزاري اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والفتاء فعاما تمييز
منصوب بعد المائتين قال ابن مالك وذلك يقوي ما اجازه ابن كيسان في نحو الالف درهما
والمائة دينارا بالنصب ويؤيده قول حذيفة ونحن ما بين الستمائة الى السبعمائة بالنصب
فاجري ال في تصحيح نصب التمييز مجرى التنوين والنون وروي بخفض مائة على
زيادة ال او تقدير مضاف مماثل للمصحوب بال او ابدال مائة من المخفوض على انابة المفرد
عن الجمع مثل في جنات ونهر والحق ان البيت ضرورة والرواية شاذة فصل واذا
تجاوزت العشرة جيئت بكلمتين الاولى النيف بفتح النون وتشديد الياء مكسورة وقد
تخفف كميت واصله النيوف من ناف ينوف اذا زاد قال ابو زيد وهو التسعة فما دونها
وقال ابو جعفر النحاس في شرح المعلقات النيف من العدد ما جاوز العقد الى الثلثة
هذا قول اهل اللغة وفي الصحاح والقاموس كلما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ
العقد الثاني انتهى والعقد ما كان من مرتبة العشرات او المئات او الالف وحكمتها
اي للكلمة الاولى وهي النيف في التذكير والتانيث بما ثبت لها قبل ذلك التركيب
فاجريت الثلثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس واجريت ما دون ذلك وهو
الواحد والاثنان على القياس الا انك تاتي باحد واحدى بابدال الواو همزة فيهما الا
ان الاول شاذ لازم غالبا والثاني مطرد على الاصح كاشاح واكاف وهذا نبهوا
على الاصل في احد فقالوا واحد وقد نبهوا عليه في احدى واتوا باحد واحدى مع
التركيب مكان واحد وواحدة مع الافراد خوفا من الالتباس بالصفة ويبنى الجميع من
النيف والعقد بعد التركيب على الفتح ليعادل خفة ثقل التركيب اما بناء الكلمة
الاولى فلانها نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها واما بناء الثانية فلتضمنها معنى حرف العطف

وقيل لوقوعها موقع التنوين لا اثنين واثنتين فتعربهما بالالف رفعا وبالياء جرا
ونصبا كالمثنى لوقوع ما بعدهما موقع النون وليسا مضافين للعقد وقيل
مضافان اليه وعليهما فالعقد مبني لتضمنه معنى حرف العطف وذهب ابن
كيسان وابن درستويه الى ان اثنين واثنتين مبنيان لتركبهما مع العقد كسائر
اخواتهما ورد بانهما لو كانا مبنيين لزم اليا لانها نظير الفتحة في الواحد عشر هنا
ثمانوا لا يد يضطها لك ولا ثماني فلك فتح اليا لانها مفتوحة في ثمانية قال السهيلي
في الروض ولك اسكانها كما في معد يكرب ويقل حذفها مع ابقاء كسر النون لانها
زائدة فحذفت وبقيت الكسرة دليلا عليها فاشبهت يا عباد فاتقون
ويقل حذفها مع فتحها اي النون لانها لما كانت تضم في الاحوال اذا كان الاخر نون
كقوله لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان جعلت فتحة بناء على التركيب
الكلمة الثانية من الكلمتين العشرة وترجع بها الى القياس في التذكير مع المذكر
والتانيث مع المؤنث فتجردها من التا مع المذكر وتؤنثها مع المؤنث رجوعا
الى الاصل لئلا يجمع بين علامتي تانيث وتبنيها على الفتح مطلقا سواء كانت مع
اثنين اثنتين ومع غيرهما املا وهما مع اثنين واثنتين فلانها واقعة موقع النون
المحذوفة لشبه الاضافة والاسم اذا وقع موقع الحرف بني واما بناؤها مع غيرهما
فلانها واقعة موقع التنوين وهو حرف مبني على السكون وخالفت في البناء حكم ما
وقعت موقعه تنبيها على الفرعية واختير الفتح طلبا للتخفيف واذا كانت
العشرة مختومة بالتاء كانت شينها ساكنة في لغة الحجازيين فانهم ينطقون بها ساكنة كراهة
توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وكسرتها في لغة اكثر بني تميم تشبيها بتا كتف
ويعضهم وهم الاولون من بني تميم بفتحها ابقاء لها على اصلها من الفتح وبذلك
قرا يزيد بن القعقاع فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن العين من
عشر فيقول احد عشر احترازا من توالي المتحركات قاله في الفصل وقد تبين بما ذكرنا
انك تقول عندي احد عشر عبدا واثنا عشر رجلا بتذكيرهما اي النيف والعقد
من المثالين وثلثة عشر عبدا بتانيث الاول وهو الثلثة وتذكير الثاني وهو العشر
وتقول عندي احدى عشرة امة واثنتا عشرة جارية بتانيثهما اي النيف والعقد من المثالين

وانما جمعوا بين تانيثين في احدى عشرة لاختلاف لفظي العلامتين وفي اثنتي عشرة
اما لان التا بدل من اليا وليست للتانيث او لانها زايدة للالحاق باصلها
واما لان اثنان واثنتان معربان وعشرة مبنية والمعرب غير المعرب فكانهما اسمان
مضاف اليه واما لانهما متضايفان حقيقة بدليل حذف النون قال الموضح كل ذلك قد قيل
والسوال عندي من اصله ليس بالقوي لانهم قالوا في اسم الفاعل خامس عشر في
المذكر وخامسة عشرة في المؤنث فانثوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك
مجمع عليه وكذا في البواقي فدل على انهم اعتبروا حالة الكلمتين قبل التركيب انتهى
وتقول عندي ثلث عشرة جارية بتذكير الجزء الاول وتانيث الجزء الثاني والى
هذا الفصل اشار الناظم بقوله واحدا ذكر وصلنه بعشر الابيات الستة فاذا جاوزت
التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة في التانيث استوي لفظ المذكر والمؤنث تقول
عندي عشرون عبدا وعشرون امة وثلاثون عبدا وثلاثون امة والمدار في التذكير والتانيث
على التمييز وتمييز ذلك كله مفرد منصوب نحو اني رايت احد عشر كوكبا ان عدة الشهور
عند الله اثنا عشر شهرا وواعدنا موسى ثلثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين
ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون
ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة واما قوله تعالى
وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما فاسباطا ليس تمييز لانه جمع وانما هو بدل من اثنتي
عشرة بدل كل من كل والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة قاله الشلوبين وابن ابي
الربيع وغيرهما ولو كان اسباطا تمييزا عن اثنتي عشرة لذكر بتشديد الكاف العددان
وقيل اثني عشر بتذكيرهما وتجريدهما من علامة التانيث لان السبط واحد الاسباط
مذكر فكان يجب ان يجرد التا من عدده وزعم الناظم في شرح الكافية انه لا حذف وان
اسباطا تمييز وانما ذكر وارجح حكم التانيث في اسباطا لكونه وصف بامما جمع امة كما رجح
اي التانيث في شخوص ذكر كاعبان ومعصر في قوله فكان مجني دون من كنت اتقي
ثلث شخوص كاعبان ومعصر وكان القياس ثلثة شخوص لان الشخص مذكر ولكنه
لما فسره بكاعبان ومعصر وهما مؤنثان رجح تانيثه وذكره الناظم في الاية مخالف لقوله
في شرح التسهيل ان اسباطا بدل لا تمييز انتهى والقول بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل

قولهم ان المبدل منه في نية الطرح غالبا ولو قيل بوقطعناهم اسباطا الفا ثنتي فايدة كمية العدد
وحمله غير الغالب لا يحسن تخريج القران عليه والقول بانه تمييز مشكل على قول لم ان تمييز
العدد المركب مفرد واسباطا جمع وقال الحوفي يجوز ان يكون اسباطا نعت لفرقة
ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه وانما نعت اسباطا وانث العدد وهو
واقع على الاسباط وهو مذكر لانه بمعنى فرقة وامة كقوله ثلثة انفس يعني رجالا انتهى
فارتكب الوصف بالجامد والكثير خلافه وذهب الفراء الى جواز جمع التمييز وظاهر الاية
يشهد له ويشهد له ايضا ما روي عن قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قضي في
دية الخطا عشرين بنت مخاض وعشرين بني مخاض وتخريج ابي حيان على ان بني
مخاض حال من عشرين او نعت لها والتمييز محذوف خلاف الاصل والى تمييز المركب
اشار الناظم بقوله وميز وامركبا بمثل ما ميز عشرون فسق بينهما فصل ويجوز في
العدد المركب غير اثني عشر واثنتي عشرة ان يضاف الى مستحق المعدود فيستغنى عن
التمييز نحو هذه احد عشر زيد فهذه مبتدا واحد عشر خبره وزيد مضاف اليه وانما لم
تضف اثنا عشر واثنتا عشرة لان ما بعد اثنين واثنتين واقع موقع النون فكان
الاضافة تمنع من النون فكذلك تمنع مع ما وقع موقعها وكذلك البناء في تبيح عند
البصريين بقاء البناء في جزئين معا كما يبقى مع التمييز وحكى سيبويه الاعراب في اخر
الجزء الثاني بحسب العوامل مع بقاء الجزء الاول على بنائه على الفتح كما في بعلبك فنحو
هذه احد عشر زيد ورايت احد عشر زيد ومررت باحد عشر زيد بفتح احد في الجميع
ورفع عشر في الاول ونصبه في الثاني وجره في الثالث والفتحة في النصب على هذه اللغة
غير الفتحة في اللغة الاولى لان تلك فتحة بناء وهذه فتحة اعراب وقال سيبويه في هذه
اللغة هذه لغة رديئة وقال الاخفش حسنة واجازها واختارها ابن عصفور
وزعم انها الفصحى ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاشياء الى اصلها من الاعراب ورد
ابن مالك في شرح التسهيل بان المبني قد يضاف نحو كم رجل عندك انتهى وقد
يفرق بين ما بناؤه اصلي فلا يرد الى الاعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب
فيعود اليه بادنى ملابسة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان اضيف عدد مركب
يبقى البنا وعجزه قد يعرب وحكى الكوفيون وجها ثالثا وهو ان تضيف الجزء الاول الى

مبنيان فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الجزء الثاني بالاضافة [illegible] حكى
الاخفش انه سمع ممن سمع من ابي فقعس الاسدي وابي الهيثم العقيلي ما فعلت
خمسة عشرك برفع خمسة وجر عشرك وابان وانبه هذا الوجه وهو اعراب المتضايفين
دون اضافة الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشرك ورايت خمسة عشرك ومررت بخمسة
عشرك بجر عشر في الاحوال الثلثة واعراب خمسة بحسب العوامل مستندا لا بقوله وهو بفتح
ن طارق على ماقيل كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته فبنت مفعول
ثان بكلف ومفعوله الاول مستتر فيه قايم مقام الفاعل وثماني مضاف اليها وعشرة
بالتنوين مجرورة باضافة ثماني اليها ولم يضف الى مستحق معدود والعنا بفتح العين
المهملة التعب والمشقة والشقوة بكسر الشين المعجمة الشقاوة وقول ابن مالك في
التسهيل ولا يجوز باجماع ثماني عشرة الا في الشعر مردود بان الكوفيين اجازوا ذلك
مطلقا في الشعر وغيره كما قال الموضح فليس نقل الاجماع بصحيح فصل ويجوز ان تصوغ
اي تشتق من لفظ اثنين وعشرة وما بينهما اسما فاعلا على وزن فاعل كما تصوغه من فعل
المفتوح العين والى ذلك اشار الناظم بقوله وصغ من اثنين فما فوق الى عشرة كفاعل
من فعلا اذ تقول ثان وثالث ورابع الى عاشر كما تقول من فعل المتعدي ضارب ومن اللازم
ذاهب الا ان الاشتقاق من اسماء العدد سماعي لانه من قبيل الاشتقاق من اسماء
الاجناس كترتب يداك من التراب واستحجر الطين من الحجر على ما هو مبين في علم الا
الاشتقاق وليستثنى من ذلك اذا اريد به معنى فاعل فان له فعلا كما صرح به في
التسهيل فيكون مصوغا من المصدر قال في شرح التسهيل وقولهم مصوغ من العدد
تقريب على المتعلم وفي الحقيقة انه مصوغ من الثلاث الى العشر وهي مصادر ثلثت الى
عشرت التسعة انتهى وفي الصحاح عشرت القوم اعشرهم عشرا اذا صرت عاشرهم واسم
الفاعل من العدد يجب فيه ابدا ان يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث على القياس كما
يجب ذلك في ضارب ونحوه من اسماء الفاعلين فاما ما دون الاثنين فانه وضع
لذلك الحكم من اول الامر فقيل في المذكر واحد وفي المؤنث واحدة وهما من وحد يحد
ثم لك في اسم الفاعل المذكور وهو ثان وعاشر وما بينهما ان تستعمله بحسب المعنى الذي تريده
فصل
على سبعة اوجه احدها ان تستعمله مفردا عن الاضافة ليفيد الاتصاف بمعناه مجردا عن الا

بالعشرة فتقول ثالث ورابع ومعناه حـ واحد موصوف بهذه الصفة وهي كونه ثالثا ولا بعاه
النابغة الذبياني توهمت ايات لها فعرفتها لستة اعوام وذا العام سابع والمعنى وقع في وهمي
اي ذهني علامات للمرأة فعرفت العلامات بعد ستة اعوام وهذا العام الذي
انا فيه سابع الوجه الثاني تستعمله مع اصله الذي صيغ هو منه ليفيد ان الموصوف
به بعض تلك العدة المعينة لا غير واليه اشار الناظم بقوله وان ترد بعض الذي منه بني تضف
اليه مثل بعض بين فتقول خامس خمسة اي بعض جماعة منحصرة في خمسة اي واحد من
خمسة لا زايد عليها ويجب اضافته الى اصله كما مثل كما يجب اضافة البعض الى كله
كيد زيد قال الله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين فثاني حال من الها في اخرجه واثنين
مضاف اليهما وقال الله تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة فثالث خبر ان وثلثة
مضاف اليهم وزعم الاخفش وقطرب من البصريين والكسائي وثعلب من الكوفيين انه
يجوز اضافة الاول وهو الفرع الى الثاني وهو الاصل ونصبه اياه فعلى هذا يجوز
ثالث ثلثة بجر ثلثة ونصبها كما يجوز في ضارب زيد جر زيد ونصبه وزعم الناظم في التسهيل
ان ذلك جايز في ثان فقط دون غيره وعلله في شرح التسهيل بان العرب تقول ثنيت
الرجلين اذا كنت الثاني منهما يعني ولا تقول ثلثت الرجال اذا كنت الثالث منهم ثم قال
فمن قال ثاني اثنين بهذا المعنى عذر لان له فعلا ومن قال ثالث ثلثة لا يعذر لانه
لا فعل له وتعقبه ابو حيان فقال ثنيت الرجلين مخالف لنقل النحاة ثم هو ليس نظير
ثنيت الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثاني الاثنين قال الموضح وما نقله ابن مالك عن العرب
قاله ابن القطاع في كتاب الافعال واذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين
ولا يتوقف في ذلك الا ظاهري جامد انتهى الوجه الثالث ان تستعمله مع ما دون اصله
الذي صيغ منه بمرتبة واحدة ليفيد معنى التصيير والتحويل واليه اشار الناظم بقوله و
ان ترد جعل الاقل مثل ما فوق فحكم جاعل له احكما فتقول هذا رابع ثلثة بالتنوين ورابع
ونصب ثلثة اي جاعل الثلثة بنفسه اربعة قال الله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم
ولا خمسة الا هو سادسهم اي الا هو مصيرهم اربعة ومصيرهم ستة ويجوز حينئذ اذا كان
بمعنى مصير اضافته الى ما دونه واعماله بشرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على
نفي او استفهام او ذي خبر او حال او موصوف كما يجوز الوجهان وهما الاضافة والاعمال في جاعل

ومستعمل نحوهما من افعال التحويل والاشتقاق لا يستعمل به الا مستعمل ثان فلا يقال ثان
واحد ولا ثاني واحد نص على ذلك سيبويه واجازه بعضهم وهو الكسائي وحكاه عن العرب
فقال يقولون ثاني واحد وحكى الجوهري ثان واحدا وانما ساغ عمل فاعل من العدد لان له
فعلا كما ان جاعلا كذلك يقال كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اي صيرتهم ثلثين
اثلثهم فانا ثالثهم وهكذا الى اذا كانوا تسعة وثمانين فتسعتهم اي صيرتهم تسعين
اتسعهم فانا تاسعهم الا ان المضارع من ربعتهم وسبعتهم مفتوح العين لا مكسورها
فاذا تجاوزت ذلك قلت كانوا تسعة وتسعين فامايتهم على فعلتهم وكذا كانوا
تسعمائة وتسعا وتسعين فالفيتهم فانا ممئ ومؤلف ومن الغرائب ما وقع في شرح
موجز ابن السراج لابي الحسن بن الاهوازي كان القوم عشرة فحدعشتهم الى تسعشتهم
وهم محدعشون وانا محدعش ومتسعش قال وكذا العقود يقال معشر ومثلث ومن
المائة والالف ممئ ومؤلف لان فعلهما امأى وآلف الوجه الرابع تستعمله مع العشرة
ليفيد الاتصاف بمعناه حال كونه مقيدا بمصاحبة العشرة وهو انه واحد موصوف بهذه الصفة
تقول حادي عشر بتذكيرهما على القياس وحادية عشرة بتانيثهما على القياس ايضا وكذا
تصنع في البواقي تذكر اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث تقول الجزء الخامس عشر بتذكيرهما
والمقالة السادسة عشرة بتانيثهما وحيث تستعمل الواحد والواحدة مع العشرة فيهما
[illegible] فانك تقلب فاءهما وهي الواو الى موضع لامهما وهي الدال وتقول حادوا
حادوه وتصيرهما اي الواو يا لان الواو اذا تطرفت اثر الكسر قلبت ياء وتاء التانيث في
حكم الانفصال لانك تقول حاديا عشر القاضي فتحذف اليا لالتقاء الساكنين وهما
اليا والتنوين ولا تقل حادية لتحرك اليا فتقول حاد بحذف اليا ووزنه عالف و
حادية باثبات اليا ووزنها عالفة لانهما من الوحدة وحكى الكسائي عن بعض العرب واحد
عشر على الاصل فلم يلتزم القلب كل العرب الوجه الخامس ان تستعمله معها اي مع العشرة
مع ثاني اثنين وهو مختص بالعدد فيما ذكروا فهذه الحالة ثلثة اوجه احدها وهو الاصل
ان تاتي باربعة الفاظ اولها الوصف وهو اسم الفاعل والثاني العشرة حال كون الوصف
مركبا مع العشرة واللفظ الثالث ما اشتق منه الوصف والرابع العشرة حال كون ما اشتق منه
الوصف مركبا ايضا مع العشرة وتضيف جملة التركيب الاول وهو الوصف المركب مع العشرة

الى جملة التركيب الثاني وهو ما اشتق منه الوصف المركب مع العشرة فتقول ثالث عشر ثلثة عشر فالوصف
وهو ثالث وما اشتق منه هو ثلثة وكل منهما مركب مع العشرة وهذه الالفاظ الاربعة
مبنية على الفتح وجملة التركيب الاول مضافة وجملة التركيب الثاني مضاف اليها
الوجه الثاني من هذه الحالة ان تحذف العشرة من التركيب الاول استغناء بها في التركيب
الثاني وتعرب الجزء الاول من التركيبين لزوال التركيب منه وتضيفه الى جملة التركيب
الثاني فتقول هذا ثالث ثلثة عشر برفع ثالث بلا تنوين وبثالث ثلثة عشر قال ابو حيان
وهذا الوجه اكثر استعمالا وجايز اتفاقا واعرابه اسم الفاعل فيه لعدم التركيب وقياس
من اجاز الاعمال في ثاني اثنين ان يجيزه هنا انتهى الوجه الثالث من هذه الحالة ان تحذف
العقد وهو العشرة من التركيب الاول وتحذف النيف وهو الثالث في مثالنا من التركيب
الثاني ولك في هذا الوجه المشتمل على الحذفين المذكورين وجهان احدهما ان
تعربهما لزوال مقتضي البناء وهو التركيب فيما يجري الاول وهو الوصف بمقتضى
العوامل في الرفع والنصب والجر وتجر الثاني وهو العقد بالاضافة دايما فتقول جاني
ثالث عشر ومررت بثالث عشر في الاحوال الثلثة واعرابه ثالث بحسب العوامل
جزم به لكن ابن عصفور وقال ابو حيان وينبغي ان لا يتقدم على هذا بسماع لما فيه
من الاجحاف الوجه الثاني من هذين الوجهين ان يعرب الجزء الاول وهو الوصف
بحسب العوامل ويبنى الجزء الثاني وهو العقد على الفتح حكاه الكسائي ويعقوب بن
سكيت وابن كيسان ووجهه انه اعرب الاول لزوال التركيب وقدر ما حذف من الثاني
فبقي لبنائه بحاله لنية الصدور نظير لا حول ولا قوة الا بالله فيمن فتح قوة فانه
بني مع كلمة اخرى ثم حذفها وبقي البنا بحاله قاله ابن مالك قال ابو حيان
ولا يقاس على هذا الوجه لقلته وزعم بعضهم وهو ابو محمد بن السيد انه يجوز بناؤهما
لحلول كل واحد منهما محل المحذوف من صاحبه فتقول جاء ثالث عشر ورايت ثالث
عشر ومررت بثالث عشر ببناء الجزئين على الفتح في الاحوال الثلثة وهذا مردود لانه
لا دليل اي حين اذ على ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين
بخلاف ما اذا اعرب الجزء الاول فانه يدل على ان هذين الاسمين منتزعان من
تركيبين ولم يذكر الناظم في التسهيل وابنه في شرح النظم هذا الاستعمال الثالث وهو

ان

708

ان يحذف امعقد من الاول والنيف من الثاني بل ذكر امكانه في الكتابين المذكورين انك
تقتصر على التركيب الاول باقيا بناء صدره وذكروا اي الناظم وابنه ان بعض العرب يعرب
لمه ابنه حكى ذلك ابن السكيت وابن كيسان قال الموضح ونحن من ما قدمته من الاستعمال
الثالث بوجهيه وان ما حكاه ابن كيسان وابن السكيت من الاعراب الاول انما هو فيما اذا
حذف العقد من الاول والنيف من الثاني فيما اذا اقتصر على التركيب الاول خاصة وما ذكره
الناظم وابنه يجب حمله على تركيب واحد والا فقد قال ابو حيان انه باطل لانه
يلبس بالبس اصله تركيبين ورده الموضح في الحواشي بان الذي اجازه ابن مالك
في التسهيل لا يسمع بشرواته يقال حادي عشر وليس في كلامه ما يقتضي انه منتزع من تركيبين
انتهى وعبارة النظم ناطقة بما قال ابو حيان فان قول وشاع الاستغنا بحادي عشر
معناه استغنى بحادي عشر عن بقية التركيب وتلخص في هذه المسألة خمسة
اوجه الاول الاتيان باربعة الفاظ واليه يشير قول الناظم فجيء بتركيبين وهو قليل
الاستعمال حتى ان بعضهم صنعه الثاني انه يحذف عقد الاول والبه يشير قول الناظم
اوفاعلا بحالتيه اصف الحم كيب الثالث حذف هذا وبنفا الثاني و بناما بقي الرابع حذف فهما
واعراب ما بقي الخامس اعرابا بالوصف مع حذف عقده وبناء عشر مع حذف بنفه الوجه السادس
من اوجه استعمال اسم الفاعل ان يستعمله معها اي مع العشرة لا فادة معنى رابع ثلثة
فيكون بمعنى جاعل وليس بمسموع فتاتي ايضا باربعة الفاظ ولكن يكون اللفظ الثالث منها
دون ما اشتق منه الوصف فتقول رابع عشر وثلثة عشر اجاز ذلك سيبويه وجماعة
من المتقدمين قياسا ومنعه بعضهم وهم الكوفيون واكثر البصريين وقوفا على
السماع وعلى الجواز فيتعين بالاجماع ان يكون التركيب الثاني من التركيب في موضع خفض
باضافة التركيب الاول اليه ويمتنع النصب وان كان الوصف فيه بمعنى جاعل لان عمل
الوصف انما يتاتي مع تنوينه او اقترانه بال وهما منتفيان مع التركيب ومن ثم اجاز
بعض النحويين هذا ثان احد عشر وثالث اثني عشر بتنوين الوصف ونصب ما بعده لعدم
تركيب الوصف مع العشرة ولكن اذا اتيت بتركيبين ان تحذف العشرة من التركيب الاول
فتقول رابع ثلثة عشر وليس لك مع ذلك الحذف للعشرة من الاول وان تحذف النيف من التركيب
الثاني وتقول رابع عشر بفتحهما للالباس بما اصله تركيبين ومقتضى البناء في الجزئين

حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه وبزوال الالباس باعراب الاول كما ذكر في الوجه الخامس
ولم اره مسطورا الوجه السابع تستعمله مع العشرين واخواتها الى التسعين فتقدمه
في اللفظ وتعطف عليه العقد بالواو خاصة فتقول حادي وعشرون وحادية وعشرون وكذا
الباقي والى ذلك اشار الناظم بقوله وقبل عشرين اذكروا وبابه الفاعل من لفظ
العدد بحالتيه قبل واو يعتمد وهذا المختص باسم الفاعل بل للعشرين واخواتها مع
النيف ثلثة احكام وجوب تاخرها عنه لان الاقل سابق الاكثر طبعا ووجوب عطفها
عليه ليرتبطا ووجوب كون العاطف الواو لانه عدد واحد والواو للجمع والله اعلم بالصواب
هذا باب كنايات العدد وهي ثلثة كم وكاي وكذا ولكل منها كلام يخصها وشرح
يكشف عن حقيقة امرها اما كم فتنقسم الى استفهامية بمعنى اي عدد قليلا كان او كثيرا
ويستعملها من يسئل عن كمية الشيء والى خبرية بمعنى عدد كثير ويستعملها من يريد الافتخار
والتكثير ويشتركان في خمسة امور احدها كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والحقيقة
والمقدار والكمية والثاني كونهما مبنيين وسبب بنايهما مشابهة الحرف في المعنى وهو
في الاستفهامية حرف الاستفهام وفي الخبرية حرف التكثير الذي كان يستحق الوضع او في
الوضع على حرفين والثالث كون البناء فيهما على السكون وهو الاصل في البناء والرابع لزوم
التصدير لكل منهما له صدر الكلام والخامس الاحتياج الى التمييز لان كلا منهما عدد مجهول
ويفترقان في خمسة امور ايضا احدها ان كم الاستفهامية تميز بمنصوب مفرد والى ذلك
اشار الناظم بقوله ميز في الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين نحو كم عبدا ملكت بفتح
تاء الخطاب اما افراده فلازم خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه نحو كم شهودا لك
والصحيح مذهب جمهور البصريين وما اوهم الجمع يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفا
وذهب الاخفش الى جواز جمعه ان كان السوال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا اردت
اصنافا من الغلمان واما نصبه ففيه ايضا ثلثة مذاهب احدها انه لازم ولا يجوز جره
مطلقا وهو مذهب بعض النحويين والثاني انه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على
الخبرية واليه ذهب الفراء والزجاج والفارسي والثالث انه يجر بمن مضمرة جوازا ان جرت كم بحرف
والى ذلك اشار الناظم بقوله واجز ان تجره من مضمرا ان وليت كم حرف جر مظهرا نحو بكم درهم بنيت
ثوبك هذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه جره الا اذا دخل على كم حرف جر ليكون عوض حرف الجر الداخل

علم كم عوضا من اللفظ بمن المضمرة وذهب الزجاج الى ان جر التمييز انما هو باضافة كم اليه و
رد بان كم بمنزلة عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر في تمييزه فكذلك ما كان بمنزلته
قاله ابن عصفور وتمييز الخبرية مجرور باضافتها اليه حملا لكم على ما هي مشابهة له من العدد
وقال الفراء على اضمار من لان من كثر دخولها على تمييز كم الخبرية فجاز اضمارها للدلالة
الحال عليه وهذا القول نقله ابن الخباز في شرح الجزولية وابن مالك في شرح الكافية
عن الخليل مفردا ومجموع لان كم بمنزلة عدد مفرد يضاف الى مميزه تارة الى جمع كالعشرة
فما دونها وتارة الى مفرد كالماية فما فوقها فاستعمل بالوجهين اجراء له مجرى الضربين
نحو كم رجال جاؤك كما يقال عشرة رجال جاؤك وكم امراة ملكت كما تقول ماية امراة ملكت
والافراد اكثر في الاستعمال وابلغ في المعنى من الجمع حتى ادعى بعضهم ان الجمع على نية معنى
الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ودخل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم
صدقوني والى ذلك اشار الناظم بقوله واستعملنها مخبرا كعشرة او ماية والامر الثاني ان
الخبرية تختص بالزمان الماضي كرب لان التكثير فيهما فلهذا لا يجوز ان تقول كم غلمان
سامل كم لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل
مجهول ويجوز في الاستفهامية كم عبدا تشتريه لان الاستفهام ليقين المجهول والامر الثالث
مما تختص به الخبرية ان المتكلم بها لا يستدعي اي لا يطلب جوابا من المخاطب لانه
مخبر بخلاف المتكلم بالاستفهامية فانه مستخبر والامر الرابع انه في المتكلم ما يخبر به يتوجه
اليه التصديق والتكذيب لانه مخبر والاخبار يحتمل الصدق والكذب بخلاف المتكلم
بالاستفهامية لانه منشئ والانشاء لا يحتمل ذلك والامر الخامس مما تختص به الخبرية
ان المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام لانه خبر والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام
تقول كم رجال في الدار عشرون بل ثلثون بخلاف المبدل من الاستفهامية فانه يجب
اقترانه بهمزة الاستفهام لتضمنها معنى الاستفهام ولهذا يقال كم مالك اعشرون
ام ثلثون فكم في موضع رفع بالابتداء ومالك خبره عند سيبويه وعند الاخفش بالعكس
واعشرون بدل من كم وام عاطفة وفيها معنى الاستفهام وتسمى معادلة الهمزة
ثلثون معطوفة على عشرون تتميم يروى قول الفرزدق وهو همام بن غالب التميمي في هجو
جرير كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري

فقيل ان تميما تجيز نصب مميز الخبرية بمفرد اي كثيرا من عماتك وخالاتك من جماعة خدمي و
على الانتصاب بتضمنهما انفسكم اي خبرية بعدد عماتك وخالاتك الاتي كن يخدمنني فقد تبينته و
عليه اي على الجر والنصب فيهما اي كم مبتدا وجملة قد حلبت خبر و افراد الضمير حملا على
لفظ كم او التاني في حلبت بجماعة لانها في المعنى عمات وخالات و يروي برفعهما على الابتداء
لتخصيص المعطوف عليه بوصفه بلك وبعدها بمحذوفة مدلول عليها بالمذكورة اذ ليس
المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذف لك مع خالة استدلالا عليها بلك الاولى
وقد حليت العمة او الخالة وخبر الاخرى محذوف والا التبس قد حلبت لان المخبر عنه في هذا
الوجه متعدد لفظا ومعنى نظيره زينب وهند قامت والمثاني سلبت على هذا الوجه
لانها عمة واحدة وخالة واحدة وخالة واحدة وكم على هذا الوجه محلها نصب على المصدرية
او على الظرفية الزمانية اي كم حلبة على المصدرية وكم وقتا على الظرفية واهدعا
بسكون الدال المهملة من الفدع بفتح الفا والدال وهو اعوجاج الرسغ من اليد و
الرجل حتى ينقلب الكف والقدم الى انسيهما بكسر الهمزة والسين المهملة وبالنون
الساكنة والياء المثناة تحت المشددة وهو الجانب الايسر على راي ابي زيد والايمن على
راي الاصمعي والعشار بكسر العين جمع عشرى وهي الناقة التي اتى عليها يوم من ارسل
عليها الفحل عشرة اشهر ومعنى على على كره مني لان على تستعمل في الضرر كما ان اللام
تستعمل في النفع نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت واما كاين فمرادفة لكم الخبرية في حمسة
امور في افادة التكثير وفي الابهام وفي لزوم التصدير وفي البناء وفي الخبر والتميز الا
ان جره بمن ظاهرة لا بالاضافة بخلاف كم قال الله تعالى وكاين من دابة لا تحمل رزقها وقد
ينصب تمييز كاين كقوله اطرد الياس بالرجا فكاين آلما حم يسره بعد عسر فالما بمد الهمزة
على وزن فاعلا من الم بالم اذا توجع منصوب على التمييز بكاين واطرد امر من طرد
يطرد كقتل يقتل والياس بالياء المثناة تحت القنوط والرجا بالقصر للضرورة
الامل وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر تقول لا تقنط ونزج حصول الفرج بعد
الشدة فكم من عديم قدر الله غناه بعد فقره وكاين تخالف كم في امور منها انها
مركبة من كاف التشبيه واي المنونة وكم بسيطة على الاصح وقيل مركبة من الكاف وما
الاستفهامية ثم حذفت الفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة

بالتركيب

بالذكر ومنها انها لا تقع استفهامية عند الجمهور خلافا لابن قتيبة وابن عصفور
ابن مالك ومنها انها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور فانهما اجازا
بكاين تبيع هذا الثوب ومنها ان خبرها لا يقع مفردا واما كذا فيكني بها عن العدد القليل
والكثير وتوافق كاين في اربعة امور التركيب فانها مركبة من كاف التشبيه وذا الاشارة
والبنا والابهام والافتقار الى التمييز بمفرد وتخالفها في ثلثة امور احدها انه يجب في
تمييزها النصب فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة لان عجزها اسم لم يكن له
قبل التركيب نصيب في الاضافة فابقي على ما كان عليه خلافا للكوفيين اجازوا في
غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا اثواب بالجر قياسا على العدد الصريح
وقال الزجاجي يجوز الجر على ضرب من الحكايات وقال الحوفي على البدل من ذا والثاني
انها ليس لها الصدر فلذلك تقول قبضت كذا وكذا درهما والثالث انها لا تستعمل غالبا
الا معطوفا عليها كقوله عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد
والى كاين وكذا اشار الناظم بقوله ككم كاين وكذا وينتصب بتمييز ذين او به صل من
نصب هذا باب الحكاية وهي ايراد لفظ المتكلم على حسب ما اورده وهي ثلثة انواع
حكاية الجمل وتختص بالقول وحكاية المفرد وتختص بالعلم وحكاية حال المفرد وتختص
باي ومن الاستفهاميتين فحكاية الجمل مطردة بعد القول وبنوعه من الفعل والوصف
بانواعهما قولهم انا قتلنا المسيح قال اني عبد الله ام تقولون ان ابراهيم الاية قل
ان ربي يقذف بالحق والقايلين لاخوانهم هلم الينا فتحكى الجمل على ترتيب اللفظ
ويجوز حكايتها على المعنى فتقول في حكاية زيد قايم قال عمرو قايم زيد بعكس الترتيب وان
كانت الجملة ملحونة تعين المعنى في حكايتها على الاصح صونا عن ارتكاب اللحن ولئلا
يتوهم ان اللحن نشا من الحاكي نعلي هذا اذا قال شخص جاء زيد بالجر واردت
حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد بالرفع ولكنه خفض زيدا التنبيه بالاستدراك
على لحنه والمتوهم انه نطق به على الصواب وعلى القول الثاني تقول قال
فلان جاء زيد بالجر مراعاة للفظ وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم
ليس بقرشيا ردا على من قال ان في الدار قرشيا وكقول ذي الرمة سمعت الناس ينتجعون
غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا فاسمع قوما يقولون الناس ينتجعون غيثا فحكى ذلك

سمع ورفع الناس صبيلح اسم ناقته قاله الزجاجي في جمله قال ابن مالك في شرح الكافية
يمكن ان يكون من هذا ما كتب بوا وفي خط الصحابة فلان ابن ابو فلان بالواو وكانه
قيل فلان ابن المقول فيه ابو فلان فالمختار فيه عند المحققين ان يقرا بالياء وان
كان مكتوبا بالواو كما يقرا الصلوة والزكوة بالالف وان كانتا مكتوبتين بالواو تنبيها
على ان المنطوق به منقلب عن واو انتهى وعندي انه يقرا بالواو لوجهين احدهما
ان الغرض انه محكي وقراته بالياء تفوت ذلك بخلاف الصلوة والزكوة فانهما غير
محكيين والثاني انه يحتمل ان يكون وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم في اول
احواله وذلك لا يغير واما حكاية حال المفرد فانه مستفهم فان كان المسئول عنه نكرة
مذكورة والسؤال باي او بمن حكي في لفظ اي ولفظ من ما ثبت لتلك النكرة
المسئول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتانيث وافراد وتثنية حقيقة
او صالحة لوصفها بها وجمع سالم موجود فيه او صالح لوصفه به تقول لمن قال رايت
رجلا وامراة وغلامين وجاريتين وبنتين وبنات اياً في حكاية رجلا اييّن
بالتثنية في حكاية غلامين وايتين في حكاية جاريتين وايّين بالجمع في حكاية بنين
واياتٍ في حكاية بنات وقولنا في التثنية او صالحة لوصفها بها ليشمل مثل رايت
شباعا او كاتبا فانك تقول في حكايتهما ايين مع انهما ليسا مثنيين صناعة
الا انهما يوصفان بالتثنية فتقول الظريفين وقولنا في الجمع السالم او صالح
لوصفه به ليشمل مثل رايت رجالا ونساء فانك تقول في حكاية الاول ايين وفي
حكاية الثاني ايات مع انهما ليسا جمع سلامة الا انهما يوصفان بجمع السلامة
فتقول رايت رجالا صالحين ونساء صالحات وقس على ذلك حكاية المرفوع
بالفاعلية والمجرور واختلف في الحركات اللاحقة لاي فقيل حركات حكاية واي
بمنزلة من في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف وقيل هي حركات اعراب فاذا
وقعت سؤالا عن مرفوع بالفاعلية نحو قام رجل فقيل ايٌ فاعل بالفعل
وهو سابق عليها في التقدير لان الاستثبات يزيل الصدر فكانك اعدت
ما قاله السائل وكانك انما ذكرت ايا فقط ويجوز ان يصرح بالفعل نحو
توكيدا قاله الكوفيون ومقتضى قواعد البصريين انه يتعين كونه مبتدأ والخبر محذوف

تقديره

تقديره اي قام لان الفاعل لا يتقدم والاستفهام لا يتاخر والكوفيون يجيزونهما
فان سالتم بها عن منصوب او مجرور فقياس قول البصريين انها مبتدا و
الخبر محذوف والحركة للحكاية او معمولة لمحذوف متاخر ولك ان تصرح به توكيدا
مع التاخر فتقول ايا رايت وباي مررت وعند الكوفيين معمولهما وعلى القول
بجواز تقديم العامل فهو الاولى للمطابقة وكذلك تقول في من اذا حاكيت بها النكر
رفعا ونصبا وجرا وافرادا وتثنية وجمعا على حدها تذكيرا وتانيثا كما تقدم من
الامثلة الا ان بينهما فرقا من اربعة اوجه احدها ان ايا عامة في السوال فيسال بها عن العاقل
كما قلنا من قولنا رايت رجلا الخ وعن غيره كقول القايل رايت حمارا او حمارين او اتانا
او اتانين او حمرا او اتنا ومن خاصة بالسوال عن العاقل الفرق الثاني ان الحكاية في اي
عامة في الوقف والوصل يقال جاني رجلان فتقول ايان بالوقف والاسكان وايان با
بالوصل والحكاية في من خاصة بالوقف فتقول لمن قال جاني رجلان منان بالوقف والاسكان
في النون وان وصلت قلت من يا هذا بالسكون وبطلت الحكاية لما سياتي انك تقول
في حكاية المذكر منوا ومنا ومني وهذه الاحرف الاطلاق لا تكون الا في الوقف فاما قوله
وهو شمر بن الحارث الضبي او تابط شرا اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا
ظلاما والقياس من انتم فنادر في الشعر وحمله سيبويه على لغة من قال ضرب منومنا
قال للغا يجوز منون على هذا فهو عنده معرب كاي مجموع بالواو والنون وقال الكسائي
ربما اضطر الشاعر فنادر هذه الزوايد في الوصل قال ابن خروف وتوجيه سيبويه اجود وهو
ان يكون معربا وجمعه كاي وحكى الكوفيون ان منهم من يقول منو انت ومنان انتما ومنون
انتم فيكون البيت على هذا ولا يقبل عليه خلافا ليونس وحجته انه سمع لبعض العرب يقول
ضرب من منا ومنو منا لمن قال ضرب رجل رجلا حكاه عند سيبويه ووجهه انه ازال
الاستفهام عن صدريته واعرب احدهما فاعلا والاخر مفعولا في الاولين وحكاهما في
الوصل في الباقيين واستبعده سيبويه وفي هذا البيت شذوذان احدهما
انه حكى الضمير في اتوا وهو معرفة وليس وجه شذوذه انه حكى مقدرا خلافا للشارح والثاني
انه حرك النون وحكمها السكون وعموا بكسر العين المهملة اي انعموا وظلاما يجوز فيه ابن السيد
كونه ظرفا اي انعموا في ظلامكم وكونه تمييزا اي من جهة ظلامكم انتهى والاول اولى ويؤيده انه ينشد

عموا صباحا وهو انشاد صحيح وقع في قصيدة حائية منسوبة الى جذع بن سنان انتهى
ونص ابن الحاجب في الامالي على انه لا يحسن ان يكون ظرفا اذ ليس المراد انهم نعموا في
الظلام او في الصباح وانما المراد انهم نعم ظلامهم او صباحهم انتهى لغو قال الثالث ان ايا
يحكى فيها حركات الاعراب غير مشبعة فتقول في حكاية المفرد المرفوع ايٌّ وحكاية المنصوب
ايًّا وفي حكاية المجرور ايٍّ وتجب في من الاشباع للحركات في حكاية المفرد المذكر خاصة
على اللغة الفصحى فتقول لمن قال جاءني رجل منو ولمن قال رايت رجلا منا ولمن قال مررت
برجل مني ومن العرب من يحكى بمن اعراب المسؤول عنه فقط ولم يرد علامة التانيث
والتثنية والجمع فيقول لمن قال قام رجل او رجلان او رجال او امراة او امراتان او
نساء منو في الجميع وفي النصب منا وفي الجر مني وما ذكره من ان الواو والالف تشات من
حركات الاشباع وان الحركات حكاية هو قول السيرافي زعم ان الحركات حكاية ولكنهم
اشبعوا بيانا للحركة في الوقف اذ لا يوقف على متحرك ورد بان الحركات انما تبين بهاء السكت
وبالالف في انا وحيهلا خاصة وبان الموضع موقف ولا حركة فيه وقال المبرد والفارسي
الحكاية متشبهة بالاعراب فالحروف اجتلبت اولا للحكاية فلزم تحريك ما قبلها وصوبه ابن
خروف وصححه ابو حيان وقال بعضهم الحروف عوض عن التنوين فاذا قيل منو فالحركة
بالضمة والواو بدل التنوين وكذا منا ومني ورده ابو حيان بان ذلك لغة قليلة
وهذه الحروف يتكلم بها جميع العرب وقال بعضهم الحروف عوض عن لام العهد لان قياس
النكرة اذا اعيدت ان تعاد بلفظ المعرفة لئلا يتوهم انها غيرها الفرق الرابع انما قيل
تاء التانيث في اي واجب الفتح تقول اية وايتان كما تقول آية وآيتان ويجوز الفتح والاسكان
في من اذا اتصل بها تاء الحكاية تقول منه بفتح النون وقلب التاء هاء ومنت بسكون
النون وسلامة التاء من القلب هاء وانما قلبت مع فتح ما قبلها ولم تقلب مع سكونه اعتبارا
اعتبارا باحالة الوقف ومنتان بفتح النون الاولى ومنتان بسكونها والارجح الفتح
في المفرد والاسكان في التثنية وانما عبر بتاء الحكاية دون تاء التانيث لان تلك التاء
لا يسكن ما قبلها قاله الموضح في الحواشي وهو الحق وظاهر كلامه هنا انها للتانيث
والقول بانها في اية للتانيث وفي منه للحكاية مجرد عناية وانما كان الارجح الفتح في
المفرد لان التاء فيه متطرفة فهي ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان ولا كذلك

التثنية وتقول في حكاية الجمع بالالف والتاء منات باسكان التاء للوقف هذا حكم غير العطف
اما العطف فاذا قال جاني امراة ورجل فانك تقول من ومنو واذا قال جاني رجل وامراة
فانك تقول ومنه تلحق العلامة اخر الكلام لانه محل الوقف دون ما قبله لانه في
حكم الوصل وكذا اذا قال جاني رجال ونساء قلت من ومنات فاذا قال مررت
بنسوة ورجل قلت من ومني واذا خلطت ما لا يعقل بمن يعقل جعلت السؤال
عما لا يعقل باي وعمن يعقل بمن فاذا قال رايت رجلا وحمارا قلت من وايا واذا
قال مررت بحمار ورجل قلت اي ومني واذا قال رايت ثوبا وغلاما قلت ايا ومنا
وكذلك ما اشبهه ذكره الزجاجي ثم انتقل الى النوع الثالث وهو حكاية العلم وجعله
قسيما لقوله اولا فان كان المسؤل عنه نكرة فقال وان كان المسؤل عنه علما لمن يعقل
غير مقرون بتابع من التوابع الخمسة وادات السؤال من غير مقرونة بعاطف جاز
... فتقول من زيدا لمن قال رايت زيدا ومن زيد بالخفض لمن
قال مررت بزيد فالفتحة والكسرة للحكاية والرفع في موضعهما مقدر لان الواقع بعد
من مبتدا خبره من عند الجمهور وخبر مبتداؤه من عند سيبويه وان كان المحكي
مرفوعا كقولك من زيد لمن قال جاني زيد برفع ما بعد من على اللغتين ويختلف
التقدير فعلى لغة الحكاية يكون الاعراب مقدرا لاشتغال الحرف المحكي بحركة الحكاية
فالرفع في اللفظ غير الرفع في التقدير وعلى لغة الغير فالحكم ظاهر وتبطل الحكاية في نحو
اي زيد لان اداة السؤال غير من وفي نحو ومن زيد لاجل العاطف الداخل على من
وفي نحو من غلام زيد لانتفاء العلمية خلافا ليونس في اجازته حكاية جميع المعارف
وفي نحو من شدقم لانتفاء العقل وفي نحو من زيد الفاضل لكونه تابع وهو النعت
... بالعلم كرايت زيد بن عمرو وعلما معطوفا
بالواو خاصة كرايت زيدا وعمرا فيجوز فيه تمام الحكاية على خلاف في الثانية فتقول لمن
قال رايت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو ولمن قال مررت بزيد بن عمرو من زيد بن عمرو
بنصب زيد في الاول وخفضه في الثاني وتقول لمن قال رايت زيدا وعمرا من زيدا
وعمرا بنصبهما ولمن قال مررت بزيد وعمرو من زيد وعمرو بخفضهما وذهب يونس
وجماعة الى ان عطف احد الاسمين على الاخر يبطل الحكاية وبنو تميم لا يحكون ... مطلقا

ويوجبون رفع ما بعد من ومدرك الحجازيين ان الدام على كثرة في كلامهم فاجاز وافيها الحاجة
لما فيهما من ربط احد الكلامين بالاخر وشرطوا ان يكون الحكاية بمن دون اي لوجهين
احدهما كثرة استعمالهم لها دون اي قاله سيبويه والثاني ان من مبنية لا يظهر
معها قبح الحكاية لسكونها على كل حال بخلاف اي فانه لو حكى بها اي زيدا واي زيد
برفع اي فيهما ونصب زيد في الاول وجره في الثاني لظهر قبح في اختلاف اعراب
المبتدا والخبر قاله ابن الضائع والاول اولى وعليه اعتمد سيبويه وزاد ابن خروف
وجها ثالثا وهو كون من على حرفين واما شرط انتفاء التابع فلانهم استغنوا
باطالته على الحكاية واستثنى النعت بابن لانه صار مع المنعوت كشيء واحد واستثنى
عطف النسق لانه ليس فيه بيان للمتبوع فلا يبين الا بالحكاية واما اشتراط انتفاء
اقتران العاطف بمن فلان الغرض بالحكاية بيان ان المسؤل عنه هو المتقدم في المذكور
لا غيره فاذا عطفت جملة السؤال عنه هو المتقدم في المذكور لا غيره فاذا عطفت جملة السؤال
على كلام المسؤل صار في ذلك بيان ان المسؤل عنه هو الاول فلم يحتج للحكاية والى ذلك
اشار الناظم بقوله والعلم احكينه من بعد من ان عريت عن عاطف بها اقترن والله
اعلم هذا باب التانيث اعلم ان المعاني المدلول عليها بالالفاظ اشخاص الجواهر
وهي على قسمين حيوان وجماد والحيوان ضربان ذكر وانثى ولما كان التانيث فرع
التذكير لان الاصل في جميع الاشيا التذكير كما قال سيبويه احتاج المؤنث لعلامة
تميزه من المذكر وهي تاء متحركة بوجوه الاعراب وتختص بالاسماء كقائمة وهاء
وتبدل في الوقف هاء فلذلك رسمت بالها او تاء ساكنة وتختص بالافعال الماضية
وتمت واما الف مفردة عن الف قبلها كحبلى وسكرى والف قبلها الف زايدة تنقلب
اي الالف الثانية همزة كحمراء هذا مذهب الجمهور من البصريين وذهب بعضهم الى ان
الهمزة والالف قبلها معا علامة التانيث وذهب الكوفيون الى ان الهمزة للتانيث وليست
مبدلة من الف التانيث الالفان المقصورة والممدودة يختصان بالاسماء الظاهرة
والى التاء والالف اشار الناظم بقوله علامة التانيث تاء او الف ولا يجمع بينهما
الا بمثل حبلاة واما علقاة فالالف مع وجود التاء للالحاق بجعفر ومع عدمها للتانيث
العرب وقد انتق اسماء كثيرة بتا مقدرة ويستدل على ذلك التقدير بالضمير العائد عليها

وعدو الزين

فالنار والحرب والسلم السلم فاجنح لها ... كصعود
مؤنثات بدليل عود الضمير المؤنث عليها ولا يخفى ما في ترتيب الايات من المناسبة
وما في مقابلة الحرب بالمصالحة من الطباق وبالاشارة اليها نحو هذه جهنم فجهنم مؤنثة
بدليل الاشارة اليها باشارة المؤنث وهي هذه وبثبوتها اي التا في تصغيره بجعينة
ونحو اذينة مصغري عين واذن من الاعضاء المزدوجة فان التصغير يرد الاشياء الي
اصولها وغير المزدوج مذكر كالراس والقلب وبثبوتها في فعله نحو ولما فصلت العير
فالعير مؤنثة بدليل تانيث فعلها وبسقوطها من عدده كقوله وهو حميد الارقط
يصف قوسا عرنتها ارمي عليها وهي فرع اجمع وهي ثلاث اذرع واصبع فاذرع جمع ذراع
وهي مؤنثة بدليل سقوط التا من عددها وهو ثلث والى ذلك اشار الناظم بقوله
وفي اسام قدروا التا كالكتف ويعرف التقدير بالضمير ونحو كالرد في التصغير فصل
الغالب في التا ان يكون لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر كقائم وقائمة ومن غير الغالب
في الاسما غير الصفات نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وفي الصفات التي تدل على المقصود من
وهي الصفات المختصة بالمؤنث كحايض وطامث فان قصد بها الحدوث في احد الازمنة
لحقتها التا فقيل حايضة وطامثة وان لم يقصد بها ذلك لم تلحقها فيقال حايض وطامث
بمعنى ذات اهلية للحيض والطمث ولا تدخل هذه التا الفاصلة صفة المؤنث من صفة
المذكر في خمسة اوزان احدها فعول بفتح الفا بمعنى فاعل كرجل صبور بمعنى صابر وامراة
صبور بمعنى صابرة وانما لم تدخله التا لعدم جريانه على الفعل ودخول التا على الصفة
محمول على فعلها قاله الشاطبي ... اي من فعولا بمعنى فاعل وما كان منه ... بغيا ... اصله ...
اجتمعت فيه الواو والبا وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو يا ثم ادغمت اليا في
اليا ولو كان فعيلا بمعنى فاعل لحقته التا وسئل المازني في جماعة من نحاة الكوفة
عن هذه الاية بحضرة الواثق بالله فلم ياتوا بوجه الصواب فساله الواثق عنها فاجابه
بما قاله الموضح واما قولهم امراة ملالة من الملال بمعنى ماله وقد لحقته التا ... فيه
ليست للفصل وانما هي للمبالغة بدليل دخولها في المذكر نحو رجل ملولة والمراة ...
اصله عدووة بواوين ثم ادغم فشاذ لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه حمل ...
... كما في عكسه وهو حمل صديق على عدوه في قوله الم انحل ان صديقي والقياس صديقة

وهم يحملون الضد على ضده كما يحملون النظير على نظيره وقد [illegible] جوازا الفاصلة
نحو [illegible] ركوبة وانما الحقته وان لم يجر على الفعل فرقا بين المقصود به الوزن [illegible]
فعيل بمعنى [illegible] بمعنى مجروح والعلة فيه تقدم [illegible]
بالتا فانها بمعنى مجدودة ولحقتها التا [illegible] بمعنى فاعل لحقته التا الفاصلة نحو
امراة رحيمة وظريفة وانما الحقت فعيلا بمعنى فاعل دون فعيل بمعنى مفعول فرقا بينهما وخصت
بفعيل بمعنى فاعل لانه يجري على الفعل لان الوصف من رحم وظرف ياتي على فعيل المراد فصار
كفاعل من فعل بخلافه بمعنى مفعول فان قلت مررت بقتيلة بني فلان لحقت التا خشية
الالباس بالمذكر لانك لم تذكر الموصوف المامون معه الالباس والوزن الثالث مفعال
بكسر الميم كمنحار يقال رجل منحار وامراة منحار اي كثيرة النحر بالحاء المهملة وشذ ميقانة
بالقاف والنون من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان لا يسمع شيئا الا ايقنه وامراة
ميقانة وانما لم تدخل التاء الفاصلة هنا لانه صفة لا تجري على الفعل ولانه يشبه المصادر
الميمية بزيادة الميم في اوله قال ابن الانباري الوزن الرابع مفعيل بكسر الميم كمعطير من العطر
وشذ امراة مسكينة لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على فقيرة وسمع امراة مسكين
على القياس حكاه سيبويه والوزن الخامس مفعل بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين
كمغشم بالغين والشين المعجمتين وهو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه من شجاعته
ومدعس بالدال والعين والسين المهملات من الدعس وهو الطعن يقال رمح مدعس
وعلة عدم الحاق التا في هذين الوزنين ما تقدم في الثالث والى هذه الاوزان الخمسة
اشار الناظم بقوله ولا تلي فارقة فعولا الابيات الثلاثة وتاتي التا لفصل الفرد من
الجنس الجامد الذي لا يصيغه مخلوق كتمر وتمرة بفتح التاء المثناة فوق وسكون الميم
دائما اي لفصل الجنس من واحده وجبا وجباة بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب
من الكماة احمر وكمء وكماة بفتح الكاف وسكون الميم وفتح الهمزة وهي التي تميل الى الغبرة
والسواد وقول الموضح خاصة يخرج لسيارة وميارة لانهما جمعا سيار ومائر ولكن اسماء
الاجناس لغلبة التانيث عليهما قال الله تعالى وجاءت سيارة وعلى تقدير كونهما
من اسماء الاجناس فالقيد مصروف الى الجامد وهذان مشتقان وتاتي لفصل الواحد
من الجنس الذي يصنعه المخلوق قليلا نحو لبن ولبنة وقد تكون التا لازمة فيما يشترك فيه

المذكر

المذكر والمؤنث كربعة وهو المعتدل والمعتدلة من الرجال والنساء لا بالطويل ولا بالقصير وتاتي
التاء عوضا من فاء كعدة واصلها وعد بكسر الواو وكرهوا ابتداء الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة
الواو الى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا منها التاء في غير محل المعوض عنه لان تاء التانيث
لا تقع صدرا او تاتي عوضا عن عين كاقامة او من لام كسنة واصلها سنو او سنه بدليل
قولهم في الجمع بالالف والتاء سنوات او سنهات فكرهوا تعاقب حركات الاعراب على الواو ولا
عند الهاء وعلى الهاء لخفائها فحذفوا الواو والهاء وعوضوا منه التاء في محل المعوض منه على
القياس او عوضا من حرف زايد لمعنى وهو ياء النسب كاشعثي واشاعثة وازرقي وازارقة
ومهلبي ومهالبة لنسبته الى اشعث وازرق ومهلب فالتاء فيهن عوض من ياء النسب الاتي
انهما لا يجتمعان ولذا يقال الاشعثيون والاشاعثة وكذا الياء في او عوضا من حرف زايد [معنى]
وهو ياء مفاعيل كزنديق وزنادقة فالتاء عوض من ياء زناديق فاذا جيء بالياء لم يجأ بالتاء [بل]
يقال زناديق فالياء والتاء متعاقبان هنا قاله في شرح الكافية والزنديق هو الذي لا ينتحل
دينا وقيل هو الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر وتاتي التاء للتعريب بالعين المهملة اي تعريب
الاسماء الاعجمية كموازجة جمع موزج بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاء المعجمة بعدها جيم وهو
الخف وقيل الجورب والقياس موازج فدخلت التاء في جمعه ليدل على ان اصله اعجمي فعرب و
الفرق بين المعرب وغيره ان العرب اذا استعملت العجمي فان خالفت بين الفاظه فقد عربته والا فلا
وتاتي التاء للمبالغة في الوصف كراوية لكثير الرواية وانما انثوا المذكر لانهم ارادوا انه غاية في ذلك
الوصف والغاية مؤنثة ولتاكيدها اي المبالغة الحاصلة بغير التاء كنسابة وذلك لان فعالا يفيد [المبالغة]
بنفسه فاذا دخلت عليه التاء افادت تاكيد المبالغة لان التاء للمبالغة وتاتي التاء لتاكيد التانيث
كنعجة لان انفراد المؤنث باسم غير المذكر يفيد التانيث كعجوز واتان فكان يكفي ان يقال نعج
لانه يفيد التانيث بنفسه فدخول التاء فيه لتاكيد التانيث فصل لكل واحدة من الفي التانيث
المقصورة والممدودة اوزان نادرة ولا تعرض لها في هذا المختصر لكون الناظم لم يذكرها
واوزان مشهورة في الاستعمال وتقدم في باب ما لا ينصرف ان المقصورة اصل للممدودة فلذلك
بدأ بها فالمشهور من اوزان المقصورة اثنا عشر وزنا احدها فعلى بضم الاول وفتح الثاني كاربى
بالراء المهملة والباء الموحدة اسم للداهية بالدال المهملة وجمعها دواه واعظمها الموت
وبادى شعبى بمعجمة ومهملة فموحدة اسم لموضع [illegible]

اعتقا با وزعم ابن عتيقة انه رابع لها في لسان العرب ويرد عليه رزقي بالمزن اسما حية من الصقل تجيب
به الالبن وجنفى بالجيم والنون والفا اسما لموضع وجعبى بالجيم والعين المهملة والباء الموحدة
اسما لعظام النمل جمع عظيم لا عظم والمراد به كبار النمل اللاتي تعضض ولهن افواه واسعة
قاله القالي وحزبى بالزاي والحا المهملتين والبا الموحدة لموضع وحلكى بالحاء المهملة
لدويبة قال ابو علي الفارسي هي مقصورة حكاه عنه ابن جني في النقد وقد تبين من عدم
اشتهار ما ذكره ان الناظم لفعلى في الاوزان المشهورة مشكل لانها من اوزان النادرة
بل قال خطابا لنا ردي انها شاذة الوزن الثاني فعلى بضم الاول وسكون الثاني سواء
كان كبهمى بالموحدة اسما لنبت قاله الجوهري يقال ابهمت الارض كثر بهماها او صفة
لا مذكر لها كحبلى او ما لها مذكر كالطولى انثى الاطول او مصدرا كرجعى مصدر رجع الوزن
الثالث فعلى بفتحتين اسما كان كبردى بالموحدة لنهر بدمشق او مصدرا كمرطى بالطاء
المهملة مشية او صفة كحيدى بالحاء والدال المهملتين بينهما ياء مثناة تحتانية
يقال حمار حيدى اي يحيد عن ظله اذا تخيل منه الوزن الرابع فعلى بفتح اوله وسكون
ثانيه بشرط ان يكون اما جمعا كقتلى جمع قتيل وجرحى جمع جريح او مصدرا كدعوى مصدر دعى
او صفة كسكرى وسيفى مؤنثي سكران وسيفان للطويل فان كان فعلى اسما كارطى
وعلقى ففي الفه وجهان ومبنيان على الصرف وعدمه فمن صرف قدر الالف للالحاق ومن
منع قدرها للتانيث وارطى شجر الرمل يدبغ به الاديم يقال اديم ماروط اي مدبوغ ويقال
يكون ارطى افعل لانه يقال اديم مرطى حكاه في الصحاح وعلقى نبت الوزن الخامس فعالى
بضم اوله وتخفيف ثانيه كحبارى بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء المهملة وسمانى
بالسين المهملة والنون لطائرين ذكرين او انثيين وفي الصحاح ان الالف حبارى
ليست للتانيث وهو وهم بفتح الها من صاحب الصحاح فانه قد وافق على انه ممنوع
الصرف ومنع الصرف دليل على ان الفه للتانيث الوزن السادس فعلى بضم اوله وتشديد
ثانيه مفتوحا كسمهى بالها للباطل وللكذب وللهوي بين السماء والارض الوزن
السابع فعلى بكسر اوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه كسبطرى بمهملات وموحدة
ودفقى بالدال والفا والقاف لضربين من المشي فالاول مشي فيها تبختر والثاني مشي
فيها تدفق واسراع الوزن الثامن فعلى بكسر اوله وسكون ثانيه مع تشديد الذكرى مصدر

ذكر ذكرا وذكرى مما توافق فيه كلمتان فيما عدا الف التانيث وجمعوا ذلك محلى بالحاء المهملة والجيم
تمعا المجمل بفتحتين اسم الساربرذ نزى بالنا مشاله والراء والباء الموحدة جمعا ثقر ايا نحو
وكرسة مسماى وبيته ولا ثالث لهما في الجموع وذلك معلوم من عدم الاتيان معهما بالكاف
ولكن ذكره تاكيدا الوزن التاسع فعيلى بكسر اوله وثانيه مشددة نحو حثيثى بحاء مهملة وثائين
مثلثين بينهما باء مثناة تحتانية اسم مصدر حث على الشئ اذا حضه عليه وخليفي
بالخاء المعجمة والفاء الخلافة وفى الاثر عن عمر لولا الخليفى لاذنت وحكى الكسائى خصيصا
قومه بالمد وهو شاذ ونياسه القصر كما مثل به فى التسهيل الوزن العاشر فعلى بضم اوله
وثانيه وتشديد ثالثه ككفرى بالفاء والراء وفى القاموس انه مثلث الكاف والفاء والكفرى و
الكافور وعاء الطلع اى طلع النخل سمى بذلك لانه يكفره اى تستره ويغطيه والشيبانى
يجعله للطلع نفسه والفرا يجعله للطلع حين يتشقق قال القالى والاول هو الصحيح لان
الاشتقاق يدل على صحته وحذرى وبذرى بذالين معجمتين ورائين مهملتين
وبحاء مهملة فى الاول وباء موحدة فى الثانى وهما من الحذر والبذر وقال ابن ولاد البذرى
بالذال المعجمة الباطل الوزن الحادى عشر فعيلى بضم اوله وفتح ثانيه مشددة كخليطى
بالخاء المعجمة والطاء المهملة اسم للاختلاط يقال وقعوا فى خليطى اذا اختلط عليهم
امرهم وقبيطى بالقاف والياء الموحدة والطاء المهملة اسم للناطف الوزن الثانى
عشر فعالى بضم اوله وتشديد ثانيه نحو شقارى بالشين المعجمة والقاف والراء المهملة
وخبازى بالخاء المعجمة والباء الموحدة والزاى اسمين لنبتين وخضارى بالخاء المعجمة
والضاد المعجمة والراء المهملة اسم لطائر تنبيه نحو حتى مما كان على وزن فعيلى بكسر الفاء
وتشديد العين المكسورة وخليطى مما كان على وزن فعيلى بضم الفاء وتشديد العين
المفتوحة ليست من الاوزان المختصة بالمقصورة بدليل وجودها فى اوزان الممدودة
فالاول كما فى عروآء بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة قوة الحمى ومسها فى اول
رعدتها كما فى القاموس زيادة على الصحاح والثانى كما فى فخراء بكسر الفاء وتشديد الخاء
المعجمة من الفخر والفخير الرجل الفخور والثالث كما فى دخيلى بضم الدال المهملة وتشديد الخاء
المعجمة ولم يحفظ بالمد غيره يقال هو عالم بدخيلا امورك اى بباطنها ومشهورات
الممدودة سبعة عشر وزنا احدها فعلاء بفتح اوله وسكون ثانيه اسما كان نحو

رُغبًا مصدر رغب بالراء المهملة والغين المعجمة اوصفة كحمرة وديمة هطلاء والديمة بكسر الدال المهملة وسكون الياء المثناة تحت قال ابو زيد هو المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق واقله ثلث النهار او ثلث الليل والهطل تتابع المطر والمعنى والمغنى كطرفا بالطاء والراء المهملتين وبالفاء ويضاف للغاية بالموحدة فيقال طرف الغاية وهو شجر ومنها اتخذ منبره صلعم وفي القاموس بانها اربعة اصناف منها الاثل الواحدة طرفاة وطرفة وفي الصحاح قال سيبويه واحد وجمع والوزن الثاني والثالث والرابع افعلا بفتح العين وافعلا بكسرها وافعلا بضمها كقولهم يوم الاربعا بفتح اليا وكسرها وضمها سمع فيه الاوزان الثلاثة وهو اليوم المعروف وفي تحشية التسهيل لخط مؤلفه اسم اليوم الاربعا بفتح البا وكسرها وبفتح الهمزة وضم البا عمود الخيمة وبضمها موضع والوزن الخامس فعللا بفتح اوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه كعقرباء اسم المكان والوزن السادس فعالى بكسر الفاء كقصاصا بقاف وصادين مهملتين اسم القصاص والوزن السابع فعللا بضم الاول والثالث كقرفصا بقاف فراء ففاء فصاد مهملة لنوع من القعود يقال قعد القرفصا اذا قعد على قدميه ومس الارض بالتينية والوزن الثامن فاعولا بضم الثالث كعاشورا لعاشر المحرم وحكى ابو عمر والغتبني فيه القصر والوزن التاسع فاعلا بكسر الثالث كقاصعا بالقاف والصاد والعين المهملتين اسم لاحد جحرة اليربوع وهو حيوان فوق الفارة يداه اقصر من رجليه عكس الزرافة ومن اسماء جحرته ايضا غابيا ونافقا والوزن العاشر فعليا بكسر الاول وسكون الثاني نحو كبريا بمعنى تكبر والوزن الحادي عشر مفعولا نحو مشيوخا بالشين والخاء المعجمتين للشيوخ وضبطه ابن مالك بالحاء المهملة قال ومعناه اختلاط الامر والوزن الثاني عشر فعالا بفتح اوله وثانيه نحو براسا بالباء الموحدة والراء والسين المهملتين بمعنى الباس يقال ما ادري اي البراسا هو اي اي الناس هو وبراكا بالموحدة والراء المهملة بمعنى البروك وهو ان يبركوا ابلهم وينزلوا عن خيلهم ويقتتلوا رجالة وبراكا كل شيء معظمه وشدته يقال وقع في براكا الامر وفي براكا القتال اي في معظمه وشدته قال بشر بن ابي حازم ولا ينجي من الغمرات الا براكا القتال او الفرار ونقله القالي والوزن الثالث عشر فعلا بفتح اوله وكسر ثانيه نحو تريثا وكريثا بمثلثتين وراءين مهملتين بينهما يا وبالقاف

في الاوزن

فى الاول نوعان من البشر بضم الموحدة وسكون المهملة قال الكسائى برقوشا ممدود وهو اطيب الكمأة
بسرا وقال ابو الجراح تمر قريشا غير ممدود والوزن الرابع عشر فعولا بفتح اوله وضم ثانيه نحو دبوقا
بالدال المهملة والباء الموحدة والقاف العذرة بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة
الوزن الخامس عشر فعللا بفتحتين نحو خفقا بالخاء المعجمة والفاء والقاف اسما لموضع قاله ابن
الناظم في بعض النسخ الشرح وانما هو بالجيم والنون والقاف كما هو الغالب في نسخ ابن الناظم ونصه
وفعللا كجنفا اسم مكان ولا نظير له الا دأثا بفتح الدال المهملة والهمزة والثاء المثلثة اسما
للامة وقوما بالقاف والراء اسما موضع ذكره في الصحاح في مادة الفاء ولم يذكره في مادة
القاف قال في القاموس في فصل الفاء وقول الجوهري قرما موضع سهو وانما هو بالقاف
وقال في فصل القاف وقرما كجمزا ويمد موضع باليمامة لبني امرئ القيس وموضع بين
مكة والمدينة وعلى هذا التقدير فعد الناظم له لكونه مشهورا من اوزان الممدودة مشكل
لانه وزن نادر جدا وفي المحكم لابن سيده ان جنفا بالجيم والنون والفاء والقصر موضع
انه بالمد ايضا موضع فذكره فيما يختص بالمد مشكل والوزن السادس عشر فعيلا بكسر اوله وفتح
ثانيه نحو سيرا بالسين المهملة والياء المثناة تحت ثوب مخلوط بحرير وقيل ما عمل من
القز وقيل برد فيه خطوط صفر وايضا بنت وايضا الذهب والوزن السابع عشر فعيلا بضم
اوله وفتح ثانيه كخيلا بالخاء المعجمة والياء المثناة التحتية الكبر والعجب والله اعلم هذا
باب المقصور والممدود المقصور هو الاسم المتمكن الذي حرف اعرابه الف لازمة كالفتى
والعصا بخلاف اذا ورايت اخاك فلا يسمى مقصورا والممدود هو الاسم المتمكن الذي
آخره همزة بعد الف زايدة ككساء ورداء بخلاف اولاء وشاء فلا يسمى ممدودا قصر
الاسماء ومدها ضربان قياسي وهو وظيفة النحوي وسماعي فهو وظيفة اللغوي وقد اعتنى
اللغويون بهما حتى وضعوا في ذلك كتبا وضابطا لباب عند النحويين ليرجع اليه ان الاسم
المعتل بالالف ثالثة اقسام احدها ماله نظير من الصحيح الاخر يجب فتح ما قبل اخره قياسا
وهذا النوع مقصور بقياس والى ذلك اشار الناظم بقوله اذا اسم استوجب من قبل
الطرف فتحا وكان ذا نظير كالاسف فلنظيره المعل الاخر ثبوت قصر بقياس ظاهر ومثله
سيبويه بمصدر فعل بكسر العين لازما نحو جوي جوى بالجيم وهوى هوى وعمي عمى فان
نظيرها من الصحيح الاخر فرح فرحا وبطر بطرا واشر اشرا وفتح ما قبل اخرها واجب طردا لان فعلا

قياس مصدر فعل بفتحتين قال ابن عصفور وغيره تبعا لسيبويه والفراء يشهد الغرا بالغين
المعجمة المفتوحة والمد مصدر غري بكسر الراء فهو غر وفي الصحاح في فصل الغين المعجمة و
الراء غري بالشيء بالكسر اذا اولع به والاسم الغرا بالفتح والمد وانشدوا لكثير اذا قلت مهلا
غادت العين بالبكا غراء ومدتها مدامع نهل هذا قول ابن عصفور وموافقيه وفيما
قالوه نظر لان ابا عبيدة حكى عن خالد بن مكتوم غاريت بين الشيئين غراء اي واليت
بينهما ثم انشده اي بيت كثير المتقدم وعلى قول ابي عبيدة هذا فالمد قياسي لانه مصدر
فاعلت لان غاريت غرا بالكسر له نظير من الصحيح يجيء قبل اخره الف كقاتلت قتالا
ثم قال ابو عبيدة وغاريت فاعلت من غريت بالشيء اغرى به وانشد ابو عبيدة والجوهري
اسلوا ابدل مهلا وفاضت بدل غادت وحفل بدل نهل بضم النون وتشديد الهاء اي كثيرة
شائعة دل عليه رواية حفل بضم الحاء المهملة وتشديد الفاء اي ممتلئة ولا يبعد عندي
ان يقال الغرا بالفتح والمد اسم مصدر كالكلام والسلام وقياس المصدر غري بالقصر
وما حكاه ابو عبيدة من باب فاعل لانه باب فعل وكلا استشهد استشهد بحيث
ما رواه وقد جزم الجوهري بان الغري بالفتح والمد اسم مصدر غري والغري بالكسر و
المد مصدر غاريت واختلفوا في الغري في بيت كثير فابن عصفور يرى انه بالفتح
والمد وابو عبيدة يرى انه بالكسر والمد وتابعه على ذلك الجوهري فلم يتواردا على محل
واحد ومنها فعل بكسر اوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بكسر اوله وسكون ثانيه نحو فرية
من فري بالفاء والراء الكذب ومرية ومري بالراء الجدال فان نظيره من الصحيح قربة وقرب
بكسر القاف فيهما ومنها فعل بضم اوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بضم اوله وسكون
ثانيه نحو دمية ودمى بالدال المهملة الصورة المنقوشة في الحائط ويطلق على الصورة
الجميلة على سبيل التشبيه ومدية ومدى بالدال المهملة السكين وزبية وزبى بالزاي
المضمومة وسكون الموحدة الحفرة تحفر للاسد وكسوة وكسى بالكاف والسين
المهملة فان نظيرها من الصحيح حجرة وحجر وقربة وقرب بضم الحاء والقاف فيهما والى
ذلك اشار الناظم بقوله كفعل وفعل في جمع ما كفعلة وفعلة ومنها اسم مفعول
ما زاد على الثلاثة نحو معطى من رباعي ومقتفى من الخماسي ومستدعى من السداسي فان
نظيره من الصحيح مكرم ومحترم ومستخرج بفتح ما قبل الاخر فيهن القسم الثاني من اقسام

المعتل بالالف ان يكون له نظير من الصحيح يجب قبل اخره الف وهذا النوع ممدود بقياس والى ذلك
اشار الناظم بقوله بما استحق قبل اخر الالف فالمد في نظيره حتما حف وله امثلة منها
ان يكون الاسم مصدرا لافعل بسكون الفا وفتح العين او لفعل بكسر الفا وسكون العين
اوله همزة وصل فالاول كاعطى اعطا والثاني نحو ارتاى ارتياء قال الجوهري ارتاى
افتعل من الراي والتدبير انتهى والاصل ارتاي ارتئايا قلبنا ليا في الفعل الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وفي المصدر قلبت همزة لتطرفها اثر الف زايدة واستقصى الامر استقصا
تتبعه والى ذلك اشار الناظم بقوله كمصدر الفعل الذي قد بديا بهمزة وصل كارعوى
كارتاى فان نظير ذلك اي نظير ما كان مصدر الافعل من الصحيح اكرم اكراما ونظير ما كان
مصدر الفعل اوله همزة وصل من الصحيح اكتسب اكتسابا فانه من افتعل واستخرج استخراجا
فانه من استفعل ومنها ان يكون مفرد الافعلة سواء كانت الهمزة فيه مبدلة عن واو
او ياء فالاول نحو كسا واكسية والثاني نحو ردا واردية والاصل كساو ورداي فان نظيره من
الصحيح حمار واحمرة وسلاح واسلحة ومن ثم اي من اجل ان افعلة حقها ان تكون جمعا
للممدود ولا تكون جمعا للمقصور قال الاخفش ارحية جمع رحي من اليائي واقفية جمع قفي من الواوي
من كلام المولدين لان رحي وقفي مقصوران والرحا الطاحونة مؤنثة والقفا مؤخر العنق
يذكر ويؤنث واما قوله وهو مرة بن محكان التيمي في ليلة من جمادي ذات اندية لا
يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا ولم ينبذ بالنصر فيه وجه وقيل ليس بضرورة ولكنه
جمع بالبنا للمفعول ندى بالقصر على نداء بالمد كجمل وجمال بالجيم ثم جمع نداء الممدود على اندية
نا ندية على هذا جمع الجمع وهذا القول بعيد لانه لم يسمع ندا جمعا ولو سمع لنقل والا لزم متقف
فالملزوم كذلك ومنها ان يكون مصدر الفعل بالتخفيف والفتح حال كونه والاعلى صوتا كالرغا
والثغا بضم المهملة والمثلثة اولهما وفتح ثانيهما او اعجامه والرغا صوت ذوات الخف والثغا
صوت الشاة من الضان والمعز فان نظيره من الصحيح الصراخ او دالا على دا نحو المشيا يقال
مشى بطنه مشيا ان نظيره من الصحيح الدوار بضم الدال وفي اخره را مهملة زاد في القاموس
فتح الدال قال وهو يشبه الدوار ان ياخذ في الراس وان عطا بضم الزاي القسم الثالث ان يكون
لا نظير له من الصحيح فهذا انما يدرك قصره ومده بالسماع فمن المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان
والسنى الضوء والثرى بالمثلثة التراب والحجى بكسر الحا المهملة وبالجيم العقل وهو صفة يميز بها

بين الحسن والقبح وبين الممدود وسماها في خصال الحسن والسيما المسك بالشين المعجمة والثرا
بالمثلثة الكثرة المال والحذا بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة النعل بالنون والعين المهملة والى
ذلك اشار الناظم بقوله والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل كالحجى وكالحذا مسئلة اجمعوا
جواز قصر الممدود للضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله وقصر ذي المد اضطرارا
مجمع عليه كقوله لابد من صنعا وان طال السفر وان تحنى كل عود ودبر فقصر صنعا للضرورة
وجوابا لشرط محذوف اي لابد منه ويحنى من حنى ظهره اذا احدودب والعود بفتح العين
المهملة وسكون الواو والمسن من الابل والدبر بفتح الدال وكسر الباء الموحدة من دبر
البعير بالكسر يدبر دبرة ودبورا اذا عقر ظهره وقوله فهم مثل الناس الذي يعرفونه
واهل الوفا من حادث وقديم فقصر الوفا للضرورة وهو ممدود واراد ان هؤلاء
القوم الذين مدحتهم مثل الناس يعرفونهم ويضربون بهم مثلا في كل نوع من انواع الخير
وانهم مع هذا اهل الوفا بالعهود من حادث متجدد وقديم ماض ومنع الفرا قصر الممدود
للضرورة فيما له قياس يوجب مده نحو سعلا افعل لان فعلا تانيث افعل لا يكون
الا ممدودا فلا يجوز عنده ان يقصر للضرورة ورد بقول الاقيشر فقلت لو باكرت مشمولة
صفرا كلون الفرس الاشقر فقصر صفرا للضرورة وهي فعلا انثى افعل فلهذا لم يعتد
بخلافه وحكى الاجماع على الجواز تبعا للنظم واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة فاجاز
الكوفيون متمسكين بنحو قوله سيغنيني الذي اغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناء
فمد غنا للضرورة مع انه مقصور وورد في الاختيار كقراءة طلحة بن مصرف يكاد سنا برقه
بالمد ووافقهم ابن ولاد وابن خروف ومنعه البصريون وقالوا القراءة شاذة ورووا
الغناء في هذا البيت مصدر غانيت لانه يقال غانيت غناء كقاتلت قتالا لا
الغنيت نحو رضيت رضي وهو تعسف والى الخلاف في ذلك اشار الناظم بقوله
والعكس بخلف يقع والله اعلم هذا باب كيفية التثنية وهي جعل الاسم القابل لها
دليل اثنين بزيادة في اخره والاسم القابل للتثنية على خمسة انواع احدها
الصحيح وهو ما ليس في اخره حرف علة كرجل وامرأة والثاني المنزل منزلة الصحيح
وهو ما كان اخره ياء او واو قبلها سكون كظبي ودلو والثالث المنقوص وهو
ما كان بياء ساكنة قبلها كسرة لازمة من المعرب كالقاضي والقاضية فحكم الاول والثاني

الالف عن حالتها في التثنية تقول رجلان وامراتان وظبيان ودلوان والقاضيان والقاضيتان وشذ في تثنية الية بفتح الهمزة وخصية بضم الخاء المعجمة اليان وخصيان بحذف التاء والقياس اليتان وخصيتان قال عنترة متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا والروانف بالراء والنون والفاء اطراف الالية وقيل اليان وخصيان تثنية الية وخصية المؤنثين ولنا هما تثنية الى وخصي المذكرين النوع الرابع المقصور وهو ما اخره الف لازمة من المعرب وهو نوعان ما يجب قلب الفه ياء في التثنية وذلك في ثلاث مسايل احدها ان يتجاوز ثلثة احرف بان تكون الفه رابعة كحبلى وحبليان وملهى وملهيان بفتح الميم وسكون اللام وهو ما يلهى به او خامسة كمعطى ومعطيان او سادسة كمستدعي ومستدعيان وشذ قولهم في تثنية قهقرى وهو الرجوع الى الخلف وخوزلى بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وفتح الزاي وهي مشية فيها تثاقل وقيل مشية بتبختر قهقران وخوزلان بالحذف للالف دون قلبها ياء المسئلة الثانية ان تكون الالف ثالثة مبدلة من ياء كفتى والفتى وقد تقدم رحى وعمى فتيان بقلب الالف يا وشذ في تثنية حمى بكسر الحاء المهملة حموان بالواو حكاه الفراء مع ان الفه مبدلة من ياء تقول حميت المكان حماية والقياس حميان المسئلة الثالثة ان تكون الالف غير مبدلة من شيء وهي المجهولة الاصل وقد اميلت كمتى لو سميت بها قلت في تثنيتها ميتان اما قلب الالف في الجميع فلان علامة التثنية لا بد من فتح ما قبلها وما اخره الف لا يمكن تحريكه لان الالف لا تقبل الحركة فلا يمكن حذف الالف لالتباس المثنى بالمفرد عند الاضافة واما وجه قلبها ياء في المسئلة الاولى فيا لحمل على الفعل لان التصريف في الاسم محمول عليه في الفعل وانت لو ثنيت فعلا مما زاد على الثلاثة لقلبت الالف الى الياء سواء كان اصلها الواو ام لا واما في المسئلة الثانية فهي الرجوع الى الاصل واما في المسئلة الثالثة فلان الامالة انما تحصل بنحو الالف الى الياء فردت اليها في التثنية والى هذه المسايل الثلاث اشار الناظم بقوله اخر مقصور يثنى اجعله يا ان كان عن ثلثة مرتقيا كذا الذي اليا اصله نحو الفتى والجامد الذي اميل كمتى والنوع الثاني من نوع المقصور ما يجب قلبها واوا في التثنية وذلك اذا كان الفه ثالثة مبدلة من الواو ولم يتجاوز ثلثة احرف كعصا وعصوان

دني وقنوان ومني بالتخفيف وسنوان وهي جمع في المن بالتشديد بدليل قول بوزن
الشاعر وقد اعددت للعذال عندي جميع في راسها منوصليب وشذ قولهم في تثنية
رضي رضيان بالياء والاصل رضوان وقاس عليه الكسائي واجيب بانه شاذ لا يقاس
عليه المسالة الثانية من المسئلتين ان تكون الالف غير مبدلة من شيء ولم
تمل نحو اذا لقول ان سميت بها ثم ثنيتهما الوان وذوان وانما قلبت الالف
في هاتين المسئلتين واوا لان التثنية ترد الاشيا الى اصولها وعدم الامالة دليل
على عدم ملاحظة اليا والى هاتين المسئلتين اشار الناظم بقوله في غيرذا تقلب
واوا الالف واولها ما كان قبل قد الف النوع الخامس الممدود وهو ما كان اخره همزة
قبلها الف زايدة وهو اربعة انواع احدها ما يجب سلامة همزته وهو ما همزته اصلية
كقرا بضم القاف وتشديد الراء المهملة ووضا بضم الواو وتشديد الضاد المعجمة.
تقول في تثنيتهما قراآن ووضاآن بتصحيح الهمزة وسلامتها من القلب واوا والى
ذلك اشار الناظم بقوله وغيرما ذكر صحح وبقية الذا سكت والوضا الوضي الوجه ما خوذان
من قر وذ وضو وانما لم تقلب الهمزة فيهما لقوتها بالاصالة وعدم انقلابها عن غيرها النوع
الثاني ما يجب تغيير همزته بقلبها واوا وهو ما همزته بدل من الف التانيث كحمرا عند
الجمهور وحمراوان وانما قلبت هنا لان بقاها على صورتها يؤدي الى وقوع همزة بين
الفين وذلك كتوالي ثلث الفات واختير قلبها واوا لبعد تشبيهها بالالف لان اليا تشبه
الالف في وقوع كل منهما للتانيث قاله المبرد وهو منقوض بمطايا والاجود ان يقال
قلبت واوا حملا على النسب لان التثنية وجمع التصحيح والنسب يجري مجرى واحدا وقال
الشاطبي والى هذا اشار الناظم بقوله وما كصحرا بواو ثنيا وزعم السيرافي انه اذا كان
قبل الف واو وجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما الا الالف فتقول في عشوا
بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهي التي لا تبصر ليلا وتبصر نهارا عشوا
آن بالهمز وجوز الكوفيون في ذلك الوجهين التصحيح والقلب واوا وشذ عند الجمهور بقلبين
حمرايان بقلب الهمزة يا وشذ قرفصاان في تثنية قرفصا بضم القاف وسكون الراء وضم
الفا بعدها صاد مهملة ضرب من القعود وخنفسا ان تثنية خنفسا بضم الخاء المعجمة
وسكون النون قال الجوهري وفتح الفا ومقتضى الضيا ضمها ومقتضى القاموس جوازهما

وسينهما مهملة دويبة سودا وعاشوران تثنية عاشورا العاشر والتاسع من المحرم قاله
في القاموس بحذف الالف والهمزة معا والى ذلك اشار الناظم بقوله وما شذ على النقل قصر
والنوع الثالث ما يترجح فيه التصحيح وهو اقرار الهمزة على حالها على الاعلال وهو قلب الهمزة
واوا وهو ما همزته بدل من اصل نحو كساوحيا بالحا المهملة والياء المثناة تحت اصلهما
كساو وحياي قلبت الواو والياء فيهما همزة لتطرفهما اثر الف زايدة وانما يترجح التصحيح
لان فيه اقرار الحرف على صورته الاصلية بخلاف الاعلال وشذ على الوجهين كسايان
بابدال الواو ياء النوع الرابع ما يترجح فيه الاعلال وهو قلب الهمزة واوا على التصحيح وهو
عدم القلب وهو ما همزته بدل من حرف الالحاق كعلبا بكسر العين المهملة وسكون اللام
والباء الموحدة عصبة صفرا في العنق قال ابو النجم تمر في الحلق على علبائه وقوبا بضم القاف
وسكون الواو وبعدها باء موحدة داء معروف يتقشر ويتسلخ يعالج بالريق اصلهما علباي
وقوبي بياء زايدة فيهما الحقتهما بقرطاس بكسر القاف وسكون الراء وهو ما يكتب فيه
او برمح اليه وقرناس بضم القاف وسكون الراء بعدهما نون فسين مهملة شبه الانف يتقبل
من الجبل ثم ابدلت اليا فيهما همزة لتطرفها اثر الف زايدة فعلبا ملحق بقرطاس وقوبا ملحق
بقرناس وانما يترجح الاعلال على التصحيح فيهما تشبيها لهمزتهما بهمزة حمراء من جهة
ان كلا منهما بدل من حرف زايد غير اصلي وزعم الاخفش وتبعه ابو موسى الجزولي ان الا رجح
فيهذا الباب فيه التصحيح على الاعلال وان سيبويه انما قال ان القلب في علبا اكثر منه
في كسا مع اشتراكهما في العلة فلذلك قال الناظم ونحو علبا كساء وحيا بواو وهمز من غير
ترجيح والله اعلم هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم ويسمى الجمع الذي على هجايين وهما
الواو والنون رفعا واليا والنون نصبا وجرا ويسمى ايضا الجمع الذي على حد المثنى اي على طريقة
المثنى لانه اعرب بحرفين الواو واليا وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زايدة تحذف للاضافة
كما ان المثنى اعرب بحرفين الالف واليا وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زايدة تحذف
للاضافة اعلم انه يحذف في هذا الجمع المذكر السالم يا المنقوص وكسرتها التي قبلها فتقول في
جمع القاضي مما ياؤه اصلية والراعي مما ياؤه منقلبة عن واو القاضون والراعون والاصل فيهما
القاضيون والداعيون حذفت ضمة اليا للاستثقال ثم حذفت اليا لالتقاء الساكنين
وحذفت اليا لالتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل اليا لئلا يلزم قلب الواو يا

لوقوعها ساكنة اثر كسرة ثم عوض من الكثرة الضمة لمناسبة الواو ان نشئت قلت استثقلت الضمة
على اليا فيهما فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت اليا لالتقاء
الساكنين وتحذف لهذا الجمع الف المقصور ونفتحها التي قبلها فتقول في جمع موسى علما
الموسون والاصل الموساون حذفت الالف لالتقاء الساكنين وابقيت الفتحة لتدل
على الالف المحذوفة واليه اشار الناظم بقوله واحذف من المقصور في جمع على حد المثنى
ما به تكملا والفتح ابق مشعرا بما حذف ذهب والكوفيون الى قلب الفتحة ضمة فيما الفه
زايدة فاجاز وفي جمع موسى موسون بفتح السين وضمها فالفتح بناء على ان وزنه
مفعل والفه اصلية او سيء اسم اذا حلقته بالموسي والضم بناء على ان وزنه فعلى
والفه زايدة من ماس راسه موسا حلقه واتفق الجميع على بقاء الفتحة فيما الفه منقلبة
عن اصل ياء او واو فتقول المصطفون والاعلون وفي التنزيل وانتم الاعلون وانهم عندنا
لمن المصطفين واصلهما الاعليون والمصطفيين تحرك باهما المبدلتان من واو في
الاصل لانهما من العلو والصفوة وانفتح ما قبلهما انقلبتا الفين ثم حذفا لالتقا
الساكنين وبقيت الفتحة قبلهما دليلا عليهما ويعطى الممدود في جمعه جمع المذكر السالم
حكمه في التثنية من وجوب التصحيح فيما همزته اصلية ومن وجوب القلب الى الواو فيما
همزته بدل من الف التانيث ومن جواز الامرين فيما همزته بدل من الف الالحاق او
بدل من اصل فتقول في جمع وضا وقرا وصنعين المذكر وضاون وقراون بالتصحيح
بسلامة الهمزة لاصالتها وتقول في جمع حمرا علما لمذكر عاقل حمراوون بالواو لان همزته
بدل من الف التانيث واحترز بقوله علما لان حمرا صفة لا تجمع جمع السلامة ويجوز بوجهان
التصحيح والاعلال في نحو علبا وكسا اعلامين لمذكرين عاقلين فتقول علباون وكساون
بالتصحيح وعلباوون وكساوون بابدال الهمزة واوا لانها في علبا للالحاق بقرطاس
وفي كسا بدل من اصل وفي الارجح من الوجهين الخلاف السابق بوجهيه والتقييد بالعلمية
شرط لصحة الجمع والله اعلم هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم من التغيير بسببها
في هذا الجمع المؤنث السالم ما سلم في التثنية لان التثنية وجمع السلامة اخوان تقول
في جمع هند علما لمؤنث هندات بزيادة الف وتا كما تقول في تثنيتها هندان بزيادة
الف ونون من غير حذف شي منهما الا ما ختم بتاء التانيث فانه تاؤه تحذف في الجمع

تا الالف والثالث لا يجمع بين علامتي تانيث وتسلم في تثنيته لفقد العلة المذكورة
تقول في جمع مسلمة مسلمات ولا تقول مسلمتات لما تقدم وتقول في تثنيتها مسلمتان
باثبات التا ولا تقول مسلمان بحذفها للالتباس بتثنية المذكر وجمع المقصور والممدود
تغير فيهما ما تغير في التثنية تقول في جمع المؤنث بالف التانيث المقصورة حبليات
بالياء المثناة التحتانية وبالممدودة صحراوات بالواو كما تقول في تثنيتهما حبليان
بالياء وصحراوان بالواو وانما قلبوا المقصور قصيا لانهم لا يجمعون بين الفين والحذف متعذر
لان الكلمة بنيت عليها وخصت بالقلب الى اليا لان اليا يؤنث بها كتقومين وانما قلبوا
الممدودة واوا لان بقاها يودي الى اجتماع ثلث الفات فان الهمزة من مخرج الالف وخصت
بالقلب واوا لان اليا قريبة من الالف فلو قلبت يا لادي الى اجتماع ثلث الفات
• واذا كان ما قبل التا الدالة على التانيث في المفرد حرف علة اجري عليه اي على حرف العلة
بعد حذف التا ما يستحقه من تصحيح واعلال لو كان اخرا في اصل الوضع قبل مجي تلك التا التانيث
فتقول في جمع نحو ظبية وغزوات ظبيات بسلامة حرف العلة يا او واوا ومن القلب
الفا لسكون ما بعدها وتقول في جمع نحو مصطفاة وقناة بالقاف والتاء المثناة فوق
مصطفيات وقنيات بقلب الالف يا فيهما رجوعا الى الاصل في قناة ولزيادتها على
الثلث في مصطفاة لانها من الصفو قال الله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء وتقول
في جمع نحو قناة بالقاف والنون وهي الرمح والحفرة قنوات بالواو ورد الى اصلها لانها
تالثة وتقول في جمع نحو بناءة بفتح النون والياء الموحدة بعدها الف زايدة فهمزة بدل
من واو قال الجوهري البنوة والبناوة ما ارتفع من الارض وضبطها الشيخ عبد القادر المكي
بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة فتاء تانيث الصوت الخفي انتهى وفيه نظر
باقرار الهمزة وبناوات بقلبها واوا والمام من ان ما همزته بدل من اصل يجوز فيه التصحيح
والاعلال تقول في نحو بناءة بفتح الموحدة وتشديد النون مؤنث بناات او بنايات
لان الهمزة فيه بدل من ياء لانه من بني وتقول في جمع نحو قراءة بضم القاف وتشديد الرا وهي
النا سكة قراءات بالهمزة لما مر من ان الهمزة الاصلية يجب سلامتها والى ذلك اشار
الناظم بقوله وان جمعته بتاء والف فالالف اقلب قلبها في التثنية وتاء ذي التا
الزمن تنحيته فصل اذا كان المجموع بالالف والتا اسما ثلثيا ساكن العين غير معتلها ولا مدغما

وان كانت ذاته نحو جوزة فتح عينه اتباعا للفتح فانه سواء في ذلك العاقل وغيره وصحيح الفا واللام او احدهما نحو نخلات او المعتل نحو سجدة ودعد علم امراة يقول في جمعهما بالالف والتا سجدات ودعدات بفتح عينهما قال الله تعالى كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم بفتح السين جمع حسرة بسكونها وقال عبد الله بن عمر والعرجي باظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلا من البشر بفتح البا الموحدة جمع ظبية بسكونها والقاع المستوي من الارض وليلاي بالاضافة الى يا المتكلم مبتدا حذف منه همزة الاستفهام بدليل معادلتها بام ومنكن خبر المبتدا وعدل من الاضمار الى التصريح باسمها ثانيا للاستلذاذ وقال قائله وهو اعرابي من بني عذرة وحملت زفرات الضحى فاطقتها وما لي بزفرات العشي يدان بتسكين الفا من زفرات في الموضعين فضرورة حسنة لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد والتكسير كقوله ... الا ان ... نصبا بسكون السين واذا فعلوا ذلك في الافراد ففي الجمع اولى والزفرات من زفر يزفر زفرا اذا اخرج بانين وانما اضاف الزفرات الى وقتي الضحى والعشي لان من عادة المتيم ان يقوى به الهيام في هذين الوقتين وان كان الاسم المستوفي للشروط الخمسة مضموم الفا نحو خطوة وجمل بالجيم علم امراة او مكسورها نحو سدرة ... جاز في عينه الفتح والاسكان مطلقا عن القيد الآتي والاتباع لحركة الفا ان لم تكن الفا مضمومة واللام ياء كدمية بالدال المهملة واليا المثناة تحت وهي الصورة من العاج وزبية بالزاي والبا الموحدة واليا المثناة تحت وهي حفيرة للاسد فيقال في جمعهما دميات وزبيات بفتح عينهما واسكانها واذا فتحت لم تقلب اليا الفا لئلا يلتقي ساكنان وامتنع الاتباع فيهما لثقل اليا بعد الضمة ولا مكسورة واللام واو كذروة بكسر الذال المعجمة وقد تضم وسكون الرا اعلى السنام ورشوة بكسر الرا على احدى اللغات الثلاث وسكون الشين المعجمة وهي الجعل فلا يقال في جمعهما ذروات ورشوات بكسر عينهما اتباعا لهما لثقل الواو بعد الكسرة وشذ جروات بالكسر في الرا اتباعا للجيم جمع جروة بكسر الجيم على احد اللغات الثلث وسكون الرا الانثى من ولد الكلب والسبع والصغيرة من القثا والى ذلك اشار الناظم بقوله والسالم العين الثلاثي اسما انل اتباع عين فاءه بما شكل ويمتنع التغيير في العين

خمسة انواع لم تستوف الشروط الخمسة احدها ما فاقد الثلثة نحو زينبات وسعاد الانهار ربابات عينات
لا ثلاثيات النوع الثاني فاقد الاسمية المقابلة للوصفية نحو ضخمات بالضاد والخاء
المعجمتين جمع ضخمة وهي الغليظة وعبلات بفتح العين المهملة وسكون الموحدة
جمع عبلة وهي التامة الخلق لانهما وصفان لا اسمان وشذ كهلات بالفتح في انها جمع
كهلة وهي التي جاوزت الثلاثين سنة وكان حقه الاسكان لانه صفة ولكنها
فتحة خلاف القياس النوع الثالث فاقد سكون العين نحو جيرات بفتح الجيم وسمرات
بضم الميم ونمرات بكسر الميم لانهن قد كانت الوسط ومفردهن شجرة وسمرة ونمرة بنون
انثى النمر نعم يجوز الاسكان تخفيفا في سمرات مما كانت عينه مضمومة ونمرات مما كانت
عينه مكسورة كما كان الاسكان جائز تخفيفا في المفرد نحو نمرة ونمرة باسكان الميم
فاستصحب مع الجمع لان ذلك الاسكان حكم تجدد لاجل الجمع حتى يقال ان التغيير حاصل
بسبب الجمع النوع الرابع فاقد صحة العين نحو جوزات من الواوي وبيضات من اليائي مما
قبل حرف العلة فيه فتحة فلا تغير لاعتلال العين في قول هذيل وزيدت الجوزات بسكون
الواو وهذيل يحرك ذلك بالفتح ولم تستثقل فتحة العين المعتل لعروضها عندهم وعليه
قراءة بعضهم ثلث عورات بفتح الواو وقول الشاعر الهذلي في وصف جملة اخو بيضات رائح متأوب
رفيق بمسح المنكبين سبوح بفتح الياء من بيضات يقول جملي في سرعة سيره كالظليم
الذي له بيضات يسير ليلا ونهارا ليصل اليها والرائح من الرواح وهو الذهاب
والمتاوب من تاوب اذا جاء اول الليل والرفيق بمسح المنكبين هو العالم بتحريكهما
في السير والسبوح حسن الجري ويقي من المعتل ضرب اخر وهو ما كان حرف العلة
فيه ساكنا وقبله حركة تجانسه نحو تارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وهذيل تفتح
في جميع الباب قاله في المصباح واتفق جميع العرب على الفتح في عيرات جمع عير بكسر العين
المهملة وسكون الياء المثناة تحت وبالراء وهي الابل التي تحمل الميرة بكسر الميم وسكون
المثناة تحت الطعام وهو شاذ في القياس لانه مؤنث بدليل ولما فصلت العير فهو
جمع عير وبعضهم يحفظ الاسكان واختلف الناس في عيرات اختلافا كثيرا وحاصله
هل هي بكسرة ففتحة او بفتحتين على قولين والاول قول الجمهور ثم اختلفوا في المفرد
فقال اكثرهم عير بكسرة اصلية اسم جمع للابل تحمل الابل لانها تتراى تذهب وتجي وقيل

بلنة منقلبة عن ضمة جمع تكسير لغير بالفتح وهو الحمار كسقف وسقف ثم فعل به ما فعل ببيض
من قلب الضمة كسرة قالوا ولهيل القافلة الحمير ثم توسعوا فاطلقوها على كل قافلة والقول
الثاني اختلف القايلون به ايضا على قولين احدهما للمبرد وهو انه جمع عير وهو الحمار والثاني
لتلميذه ابي اسحق وهو انه جمع عير وهو الذي في الكتف او القدم وقيل له هل كل مونث
قال نعم فان يونس قال كل شيئين منفصلين في الانسان مونثان كاليدين
الرجلين النوع الخامس فاقد عدم الادغام نحو حجات جمع حجة بفتح الحا المرة من الحج
وحجات جمع حجة بضم الحاء للدليل فلا تغير العين عن سكونها لادغام عينه فلو حركت انفك
ادغامه فكان يثقل فتفوت فايدة الادغام والله اعلم هذا باب جمع التكسير ويفارق جمع
السلامة في سبعة اشياء احدها ان جمع السلامة مختص بالعقلا والتكسير لا يختص
الثاني انه يسلم بناء فيه المفرد ولا يسلم في التكسير والثالث انه يعرب بالحروف وجمع
التكسير بالحركات والرابع ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا يؤنث مع التكسير قاله
ابو البقا جمع التكسير لفظا هو ما تغير فيه صيغة الواحد اما بزيادة ليست عوضا من شيء
من غير تبديل شكل كصنو للمفرد وصنوان لجمعه قال في الصحاح اذا خرج نخلتان او ثلث من
اصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان والجمع صنوان برفع النون بخلاف
زيدون فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين او بنقص من غير تبديل
شكل كتخمة بضم التا وفتح الخا المعجمة للمفرد وتخم لجمعه او تبديل شكل من غير زيادة ولا
نقص كاسد بفتح الهمزة والسين للمفرد واسد بضم الهمزة والسكون السين لجمعه
او بزيادة وتبديل شكل كرجال ورجل او بنقص وتبديل شكل كرسل ورسول او بهن اي
بالنقص والزيادة وتبديل الشكل كغلمان وغلام فان غلمان زيد في اخره الف ونون
ونقص منه الالف الواقعة قبل الميم وبعد اللام في غلام وتبديل شكله بكسر فائه
واسكان عينه هذا تقسيم ابن مالك واعترض عليه بانه لا تحرير فيه لان صنوان
من باب زيادة وتبديل شكل وتخم من باب نقص وتبديل شكل لان الحركات التي
في الجمع غير الحركات التي في المفرد قاله المرادي ويجاب عنها بانه نظر الى ظاهر اللفظ
او لانه لا يرى تقديرا لتغيير كما يؤخذ من كلامه الاتي والمشهور تقسيم التغيير الى قسمين
لفظي وتقديري فاللفظي ما تقدم والتقديري نحو فلك ودلاص وهجان ومذهب سيبويه ان

فلكا

فُلكا واخواته جمع تكسير فيقدر في فلك زوال الضمة الواحد وتبدل بها ضمة مشعرة بالجمع وفلك
اذا كان واحدا كقفل واذا كان جمعا كبدن وكذا القول في اخواته والباعث له على ذلك انهم قالوا
في تثنيته فلكان فعلم انهم لم يقصدوا به ما قصد بجنب ونحوه مما يشترك فيه
الواحد وغيره حتى قالوا هذا جنب وهذان جنب وهم جنب والفارق عنده بين ما يقدر
تغيره وما لا يقدر تغيره وجدان التثنية وعدمها وقال ابن مالك في باب امثلة الجمع
من التسهيل والاصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغير التغير اللفظي
له سبعة وعشرون بناء منها اربعة موضوعة للعدد القليل وهو من الثلاثة الى العشرة بدخول الغاية
على القول الغاية في المغنيا ولو قال وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما لكان اولى وهو افعل
بضم العين كاكلب جمع كلب وافعال كاجمال بالجيم جمع جمل وافعلة بكسر العين كاحمرة جمع حمار
وفعلة بكسر الفا وسكون العين كصبية جمع صبي وخصت هذه الاوزان الاربعة بالقلة
لانها تصغر على لفظها نحو اكيلب واجيمال واحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع فانها ترد الى
واحدها في التصغير وتصغير الجمع يدل على التقليل واليها اشار الناظم بقوله افعلة افعل
ثم فعلة ثمت افعال جموع قلة وليس من جموع القلة فعل بضم الفا وفتح العين كغرف ولا فعل
بكسر الفا وفتح العين كنعم ولا فعلة بكسر الفا وفتح العين كقردة خلافا للفرا وثلثة وعشرون
موضوعة للعدد الكثير وهو ما تجاوز العشرة وستاتي قريبا وقد يستغنى ببعض ابنية القلة
عن بناء الكثرة وضعا او استعمالا اتكالا على القرينة قاله في التسهيل قال الشاطبي وحقيقة
الوضع ان تكون العرب لم تضع احد البنائين استغناء عنه بالاخر والاستعمال ان تكون
وضعتهما معا ولكنها استغنت في بعض المواضع عن احدهما بالاخر انتهى فالاول كارجل
جمع رجل بسكون الجيم واعناق جمع عنق وافئدة جمع فؤاد قال الله تعالى وارجلكم الى الكعبين
فاضربوا فوق الاعناق وافئدتهم هوا فاستغني فيها ببناء القلة عن بناء الكثرة لانهم لم
يستعملوا لها بناء كثرة والثاني كاقلام جمع قلم قال الله من شجرة اقلام والمقام مقام المبالغة
والتكثير قطعلوا استعمل فيه وزن القلة مع انه سمع له وزن كثرة وهو قلام وقد يعكس
فيستغنى ببعض ابنية الكثرة عن بناء القلة وضعا واستعمالا اتكالا على القرينة
فالاول كرجال جمع رجل بضم الجيم وقلوب جمع قلب وصردان بكسر الصاد جمع صرد بضمها
وفتح الرا اسم الطاير تقول خمسة رجال وخمسة قلوب وخمسة صردان فيستغنى بجمع الكثرة عن

جمع القلة لعدم وضعه وليس منه اي من هذا القسم وهو ما لم تضع العرب له بنا قلة ما مثل به الناظم
وابنه من قولهم في جمع صفاة وهي الصخرة الملساء صفي بضم الصاد وكسر الفا وتشديد اليا لقوله
في جمع قلتها اصفا حكاه الجوهري وغيره بل هو من القسم الثاني وهو ما وضعت العرب له بنا
قلة ولكنها استغنت ببناء الكثرة عنه كقوله تعالى يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء
فقروء لثلاثة جمع الكثرة مع وجود جمع القلة كقوله صلعم دعي الصلوة ايام اقرائك
وعلى هذا يحمل قول الناظم وبعض ذي بكثرة وضعا يفي كارجل والعكس جاء كالصفي ايضا الاول
من ابنية القلة افعل بضم العين وهو جمع لنوعين كل منهما لجمعه شرطا احدهما فعل بفتح
الفا وسكون العين حال كونه اسما لا صفة صحيح العين لا معتلها سوا صحت لامه ام عتلت
بالياء او الواو وليست فاؤه واوا كوعد ولا لامه مماثلة لعينه كرق وذلك نحو كلب واكلب
وظبي واظب وجرو واجر واصلهما اظبي واجرو بضم البا والراء فقلبت ضمتهما كسرة والواو في
اجرو ياء وحذفت اليا الاصلية من اظبي والمنقلبة في اجرو على حد الحذف في قاض وغاز
بخلاف نحو ضخم فلا يجمع على افعل فانه صفة وشذ ما قالوا اعبد جمع عبد مع انه صفة لغلبة الاسمية
قال ابن مالك وبخلاف نحو سوط وبيت فلا يجمعان على افعل لاعتلال العين بالواو
في الاول واليا في الثاني وشذ قياسا لا سماعا اعين جمع عين قال الله تعالى واعينهم
تفيض من الدمع وشذ قياسا وسماعا اثوب جمع ثوب واسيف جمع سيف قال معروف
بن عبد الرحمن وحميد بن ثور على خلف لكل دهر قد لبست اثوبا حتى اكتسى الراس
قناعا اشيبا والقياس اثوابا وثيابا وقال الاخر كانهم اسيف بيض يمانية عضب مضاربها
باق بها الاثر والقياس سيوف واسياف والبيض بكسر اليا جمع ابيض ويمانية نسبة
الى يمان وعضب قاطع والمضارب جمع مضرب السيف نحو شبر من طرفه والاثر بضم الهمزة
والثاء المثلثة اثر الجرح يبقى بعد البرء قاله العيني وشذ ايضا وجه جمع وجه لان فاءه
واو وشذ اكف جمع كف لان لامه مماثلة ويحفظ في افعل ثمانية اوزان فعل كذيب
اسما وجلف صفة وفعلة بكسر الفا اسما كالنعمة وصفة كشدة وفعل بكسر اوله وفتح ثانيه
كضلع وفعل بضم اوله وسكون ثانيه كقفل وفعل بضمتين كعنق وفعل بفتحتين
كجبل وفعله ككلمة كاكم اسم وفعل بفتحة فضمة كضبع ثلثة امثلة في مفتوح الفا والثانية
في مكسورها واثنان في مضمومها والجميع انما يقع في اسما الا فعلا بكسر اوله وسكون ثانيه

يتبع فيقع فيهما في الصفات النوع الثاني مما يجمع على افعل الرباعي المؤنث بلا علامة الذي
اخره مدة الف او يا سوا فتح اوله او كسر او ضم فالمفتوح كعناق انثى الجدي والمضموم نحو
عقاب طاير معروف وبالياء نحو يمين فتقول في جمعها اعنق واذرع واعقب وايمن وشذ
افعل في نحو مكان وشهاب وغراب وحينئذ من امثلة تخرج بالرباعي نحو دار ونار فادور
فقياس مطرد عند سيبويه وخرج بالتانيث نحو حمار وعمود ورغيف وبالعلامة نحو سحابة
ورسالة وبمدة قبل الاخر زينب والى هذين النوعين اشار الناظم بقوله لفعل اسما صح عينا
افعل وللرباعي اسما ايضا يجعل ان كان كالعناق والذراع في مد وتانيث وعد الاحرف
البناء الثاني من ابنية القلة افعال وهو جمع لاسم ثلاثي لا يستحق افعل السابق مالا
على فعل بفتح اوله وسكون ثانيه ولكنه معتل العين بالياء او الواو نحو سيف واسياف
وثوب واثواب او لا على فعل بفتح الفا وسكون العين فيشمل ثمانية اوزان ثلثة
مع فتح الفا نحو جمل ونمر وعضد وثلثة مع كسرها نحو حمل وعنب وابل واثنان مع ضمها نحو
قفل وعنق فتقول في جمعها اجمال وانمار واعضاد واحمال بالمهملة واعناب واابال بابدال
الهمزة الثانية الفا واقفال واعناق والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ما افعل فيه مطرد من الثلاثي
اسما بافعال يرد ولكن الغالب في فعل بضم الاول وفتح الثاني ان يجي جمعه على فعلان
بكسر اوله وسكون ثانيه كصرد بالصاد والراء المهملتين وهو طاير ضخم الراس يصطاد
العصافير قيل وهو اول طاير صام لله تعالى وجرذ بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهري
ضرب من الفار ونغر بالنون والغين المعجمة والراء المهملة جمع نغرة قال الجوهري كهمزة
وهو طاير كالعصافير حمر المناقير وخزز بخاء معجمة وزايين معجمتين قال الجوهري ذكر
الارنب فيقال في جمعها صردان وجرذان ونغران وخزان اليه اشار الناظم بقوله
وغالبا اغناهم فعلان في فعل كقولهم صردان وشذ نحو ارطاب جمع رطب كما شذ في
فعل المفتوح الفا الصحيح العين الساكنها نحو احمال جمع حمل بفتح الحاء المهملة و
سكون الميم وافراخ جمع فرخ بالفاء والراء والخاء المعجمة واجراب جمع جرب بالراء المهملة
والباء الموحدة وازناد جمع زند بالزاي المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الاعلى
الذي يقدح به النار والزند بمعنى السفلى قال الله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن
حملهن يقال الحمل بالفتح لما في البطن وبالكسر لما يحمل على الظهر وبالوجهين لحمل النخلة قاله الفرا

وقال الله تعالى اتخذوا احبارهم وقال الحطيئة بضم الحا وفتح الطا المهملتين وفي اخره همزة
تصغير حطاه بفتح الحا وسكون الطا وهي الضرطة والحطاة ايضا الصرعة يقال حطات
الرجل اذا صرعته بالارض واختلف في تلقيبه بذلك فقيل لقصره وقيل لانه ضرط في
يوم بين قوم فقيل له ما هذا فقال الحطيئة وقيل لانه كان محطوا الرجل المحطوه هي التي
لا اخمص لها واسمه جرول بن اوس وكنيته ابا مليكة قاله ابن السيد ماذا تقول لافراخ بذي
مرخ زغب الحواصل لا ماء ولا شجر يخاطب بذلك عمر بن الخطاب وكان قد سجنه لهجوه
اياه واراد بالافراخ بالخاء المعجمة الاولاد وهو محل الاستشهاد والقياس في جمع فرخ
افرخ او فراخ ومرخ بفتح الميم والراء وبالخاء المعجمة واد كثير الشجر قريب من فدك وزغب
بضم الزاي وسكون الغين المعجمة من الزغب وهو الشعرات المصفر على ريش الفرخ
والحواصل جمع حوصلة الطير واراد ما فوق لك في اولاد صغار رجال الاماء عندهم ولا شجر
اذا شكوا اليك حالهم وقال اخر وهو الاعشى وجدت اذا اصطلحوا خيرهم وزندك اثقب اززادها
فجمع زندا على ازناد وقياسه ازند وسمع ايضا فعال وافعال في شكل وسع ولفظ ولحظ
ومحل ورمي ورد وهو اصل اللحيين وسطل وجفن ولجن وبجد ونرد وجلد وقف وثلج
وليس منه افنان من قوله تعالى ذواتا افنان انما هو جمع فنن وهو الغصن واما افنان
وهو النوع فجمعه فنون على القياس كصكت البنا الثالث من ابنية القلة افعلة بكسر العين
وهو جمع لاسم مذكر رباعي بمدة الف او واو او يا قبل الحرف الاخر سواء كان مفتوح
الفا ام مكسورها ام مضمومها فالالف مع فتح الفا نحو طعام ومع كسرها نحو حمار
ومع ضمها نحو غراب واليا نحو رغيف والواو نحو عمود فتقول في جمعها على افعلة اطعمة
واطعمة وحمار واحمرة وغراب واغربة ورغيف وارغفة وعمود واعمدة وشذ كتاب
وكتب والقياس اكتبه ولم يقولوه قاله المهابازي ووقع في الصحاح انك اذا
جمعت النهار قلت في كثيره نهر وفي قليله انهر والصواب انهرة كما في المحكم لان
النهار مذكر والى هذا البنا اشار الناظم بقوله في اسم مذكر رباعي بمد ثالث
افعلة عنهم اطرد والتزم بنا افعلة في فعال بالفتح وفعال بالكسر حال كونهما مضعفي
اللام او معتليها فالاول وهو مضاعف اللام واراد بتضعيفها تماثلها للعين
ومضاعف الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس واحد كبتات بفتح الموحدة وتاءين مثناتين

وبى قال الجوهري هو الزاد والجهاز وقال ابو عبيدة متاع البيت وفي الحديث لا يؤخذ
منكم عشر البنات وزمام بكسر الزاي قال الجوهري هو الخيط الذي يشد في البرة
او في الخشاش ثم يشد في طرفه المقود وقد يسمى المقود زماما وزمام النعل
ما يشد فيه الشسع والخشاس بالكسر الذي يجعل في عظم انف البعير وهو من خشب والبرة
من صفر فتقول في جمع بنات ابنة وفي جمع زمام ازمة والاصل ابنبة وازممة فالتقى
متماثلان فنقلت حركة اولهما الى الساكن قبله ثم ادغم احد المثلين في الاخر والثاني
وهو معتل اللام مما كان لامه واوا او ياء كقفا بفتح القاف والبا الموحدة وإنا بكسر الهمزة
الاولى فتقول في جمعها على افعلة اقبية وابنية بالف بعد الهمزة والاصل اينية بهمزتين
مفتوحة فساكنة ابدلت الساكنة الفا من جنس حركة ما قبلها واليه اشار الناظم
بقوله في فعال وفعال مصاحبي تضعيف او اعلال ويحفظ افعلة في شحيح ونجى
ونجد وهو ما ارتفع من الارض ووهي مصدر وهي السقا اذا تخرق وسد وسد بالسين
المهملة فيهما وضما كل بناء سد به موضع وقدح وقن وخال وباب وقفا وجايز
بالجيم والزاي الخشبة الكبيرة في وسط البيت وواد وناحية وظنين بالظاء المشالة
بمعنى متهم ونضيضة بنون وضادين معجمتين المطر القليل وعيي بفتح العين المهملة
وكسر اليا الاولى وتشديد الثانية وجز بكسر الجيم وتشديد الراء المهملة وعيل
بفتح العين المهملة وتشديد اليا المثناة تحت وعقاب ورمضان وخوان الى
الربع الاول فاما شحيح ونجى وظنين وعيي فقالوا فيها اشحة وانجية واظنة واعيية مع
انها صفات واما عقاب فقالوا فيه اعقبة مع انه مؤنث واما نجد ووهي وسد وسد
وقدح وقن وخال وقفا وباب وجز فقالوا فيها انجدة واوهية واسدة واقدحة
واقنة واخولة وابوبة واقفية واجزة مع انها ثلاثية واما رمضان وخوان ونضيضة
فقالوا فيها ارمضة واخونة وانضة مع انها زايدة على الاربعة احرف واما عيل فقالوا
فيه اعولة مع خلوه عن مدة قبل اخره واما جايز وناحية فقالوا فيهما اجوزة وانحية
مع ان المدة فيهما ليست قبل الاخر البناء الرابع من ابنية القلة فعلة بكسر اوله وسكون
ثانيه ولم يطرد في شيء من الابنية بل هو محفوظ في ستة اوزان فعل بفتحتين نحو
ولد وفتى وفعل بفتح اوله وسكون ثانيه نحو شيخ وثور وفعل بكسر اوله وفتح ثانيه نحو ثنية

بكسر الثاء المثلثة وفتح النون والقصر كعرى حكاه الفارسي اي الامر الذي يجاد مرتين وربث
لا ثنى في الصدقة اي لا يؤخذ في السنة مرتين والثنى ايض الثاني في السعادة وهو الثنيان
بضم المثلثة وهو الذي يكون دون المسيد في المرتبة قال ابن مالك وفعال لمفتتح اوله
نحو غزال و فعال بضم اوله نحو غراب او فعيل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو صبي وخصي و
جليل تقول في جمعها على فعلة ولدة وقينة وشيخة وثيرة وغزلة وغلمة وصبية
وخصية وجلة والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعلة جمعا بنقل يدري ولم
اطراده قال ابو بكر بن السراج هو اسم جمع لا جمع والبناء الاول من ابنيته الكثرة فعل بضم
اوله وسكون ثانيه وهو اخف اوزان الكثرة لكونه ثلاثيا مجردا ساكن الوسط
وهو جمع لشيئين احدهما افعل مقابل فعلا بالمد كاحمر وابيض ومتنع مقابلة
لها اي لفعلا المانع خلقي نحو اكمر لعظيم الكمرة بفتح الكاف وهي حشفة الذكر وآدر بفتح
الهمزة الممدودة والدال المهملة لعظيم الادرة بضم الهمزة وسكون الدال وهي الخصية
المنتفخة بخلاف نحو آلى بمد الهمزة الكبير الالية والاصل االى بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت
الساكنة الفا كآدم فان المانع من اليا بفتح الهمزة وسكون اللام وفي اخره همزة
قبلها الف مسبوقة بياء مثناة تحتية تخلف الاستعمال فانهم قالوا في المذكر الى على
وزن افعل ولم يقولوا في المؤنث اليا على وزن فعلا والثاني مما يجمع على فعل
فعلا بفتح الفاء وسكون العين مقابله افعل كحمرا وبيضا وممتنع مقابلتها
اي لا افعل لمانع خلقي كرتقا بالراء المهملة والتاء المثناة فوق والقاف من الرتق
وهو انسداد الفرج باللحم وعفلا بالعين المهملة والفاء من العفل بفتح العين
والفاء وهو شيء يجمع في قبل المراة يشبه الادرة للرجل بخلاف نحو عجزا بالجيم والزاي
الكبيرة العجز فان المانع من اعجز تخلف الاستعمال فان العرب قالوا في المؤنث عجزا ولم
يقولوا في المذكر اعجز فلا يقال رجال الى ولا نساء عجز الا ما سمع فيحفظ ولا يقاس عليه
هذا مقتضى كلامه وهو في ذلك تابع للتسهيل ونقل المرادي وابن عقيل في شرحي
على التسهيل عن ابن مالك انه ذكر في غير التسهيل ان فعلا يطرد في هذا النوع لما طراده
في احمر وحمرا وما ذكروا من انهم لا يقولون امراة اليا ولا رجل اعجز هو على الشهير للغات وقد حكيت
امراة اليا ورجل اعجز فعلى هذا يقال رجال الى ونساء الى ورجال عجز وتقول في جمع نحو ابيض بكسر

الاول تصحيح العاين لئلا يثقل الجمع ووزنه فعل بالضم على الاصل لا فعل بالكسر والفعل
اشار الناظم بقوله فعل لنحو احمر وحمرا البناء الثاني من ابنية الكثرة فعل بضمتين وهو
حسن لانه لما فرع من فعل بالاسكان اعقبه بفعل بالتحريك لانهما وزنان لم يختلفا
الا بالحركة والسكون وهو مطرد في شيئين احدهما في وصف على فعول بفتح الفا
نحو صبور وصبر وغفور وغفر بخلاف حلوب وركوب فانهما بمعنى مفعول والثاني
في اسم رباعي في العدد بمدة الفا وياء او واو وقبل لام صحيح غير متعلقة مطلقا من غير
تقييد بحرف معين من احرف العلة او غير مضاعفتان كانت المدة الفا للتعبير ومادة
الف ثلثة اوزان مفتوح الفاء نحو قذال للمذكر وهو جماع مؤخر الراس ومعقد العذار
من الفرس خلف الناصية واتان بالمثناة الفوقانية المؤنث من الحمير حمار ومكسور الفا نحو
للمذكر وذراع للمؤنث ومضموم الفا نحو قراد للمذكر وكراع للمؤنث وما مدته ياء نحو قضيب
للمذكر وكثيب للمؤنث وما مدته واو عمود للمذكر وقلوص للمؤنث وهي الشابة من النوق وما
مدته ياء او واو مع التضعيف نحو سرير للمذكر وذنوب للمؤنث وخرج بقوله لام غير معتل نحو
كساء وقباء فلا يجمعان على فعل لاجل اعتلال اللام لانهما لو جمعا على فعل لزم قلب الضمة كسرة لتنقلب
واو كساء ياء ولتسلم ياء قباء فيصيرا على وزن فعل بضم الفا وكسر العين وهو بناء قد رفضوه
لما فيه من ثقل الخروج من ضم الى كسر والخوان ذلك غالب لا لازم فقد قال ابن يعيش ما نصه وقالوا
في المعتل ثني وثن والاصل ثني بضم النون فابدلوا من الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا كما
فعلوا ذلك في ادل واجر وخرج بقوله مضاعفة ان كانت المدة الفا نحو عنان وسنان فلا
يجمعان على فعل لاجل تضعيفها اي اللام مع الالف فلا يقال في جمعهما عنن ولا سنن لما فيه
من ثقل التضعيف مع الضم وشذ عنان بكسر العين لما يقاد به الفرس وبفتحها للمطر وفيه
تناسب الاعلى للاعلى والاسفل للاسفل وعنن وحجاج بحاء مهملة مكسورة وجيمين
العظم المستدير حول العين وقيل هو الاعلى الذي ينبت عليه الحاجب وحجج ووطواط
بفتح الواو بمهملتين الضعيف ووطط ويحفظ فعل بضمتين في فعل بفتح الفا وكسر العين
اسما نحو نمر وصفة نحو خشن وفي فعيل صفة نحو نذير وفي فعيلة مطلقا اسما نحو صحيفة
وصفة نحو خبيثة وفي فعل بفتح اوله وسكون ثانيه نحو سقف ورهن وفي فاعل نحو بازل
وشارف وفي فعل بفتحتين نحو نصف وفي فعال بكسر الفا وفتحها صفة نحو كتان بكسر الكاف

وصناع بفتح الصاد اي حاذقة وفي فعله بفتح اوله وكسر ثانيه نحو ورخة وفي فعالة بفتحتين نحو
خشبة وفي فعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو ستر والى فعل بضمتين اشار الناظم
بقوله وفعل لاسم رباعي بمد قد زيد قبل لام اعلالا فقد مالم يضاعف في الاعم ذو
الالف اليا الثالث فعل بضم اوله وفتح ثانيه ولو قدم على فعل بضمتين كان اولى
لانه اخف منه وهو مطرد في شيئين احدهما في اسم على فعله بضم اوله وسكون ثانيه
ويستوي فيه صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها فالصحيح كقربة وقرب وغرفة وغرف و
المعتل اللام نحو مدية ومدي وزبية وزبى والمضاعف اللام نحو حجة وحجج ومدة ومدد
والثاني في الفعلى بضم الفا انثى افعل صفة كالكبري انثى الاكبر والوسطى انثى الاوسط و
الصغرى انثى الاصغر بخلاف حبلى فانها ليست انثى افعل لانها صفة لا مذكر لها فلا تجمع على حبل
وشذ فعل في فعله صفة نحو بهمة بضم الباء الموحدة وسكون الها وهو الرجل الشجاع الذي
لا يدري من اين يؤتى لشدة باسه والجمع بهم قاله في الصحاح وفعلى مصدر نحو رؤيا يقال
راي في منامه رؤيا على فعلى من غير تنوين وجمع الرؤيا رؤى بالتنوين مثل رعى قاله
الجوهري فعله بفتح اوله وسكون ثانيه نحو نوبة بفتح النون والباء الموحدة وقال عليهما
الفراء وفعله بفتح اوله وسكون ثانيه معتل اللام نحو قرية وقرى و فعله بفتح
اوله وسكون ثانيه صحيح اللام نحو بدرة بفتح الموحدة وهي عشرة الاف درهم
وجمعها بدر وروبة بكسر اوله وفتح ثانيه ولم اقف على جمعها على فعل بضم اوله
وفتح ثانيه فذكرها هنا فيه نظر و فعله بكسر اوله وفتح ثانيه معتلا نحو لحية
ولحي و فعلة بضم اوله وفتح ثانيه نحو تخمة بالتاء المثناة فوق والخاء المعجمة ولما
فعل بضم اوله وفتح ثانيه اشار الناظم بقوله جمعا لفعلة عرف ونحو كبرى البنا
فعل بكسر اوله وفتح ثانيه وهو جمع لاسم تام على زنة فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه
غير واحد فعل كحجة وحجج وفي التنزيل ثماني حجج وكسرة وكسر وقربة بالقاف والياء المثناة تحت
وهي الكذبة وقرى وخرج بذكر الاسم الصفة نحو صغرة وكبرة وعجزة وبالتمام نحو عدة
وزنة فانهما نقصا الفا وعوض منها التاء واليه اشار الناظم بقوله ولفعلة فعل
وقد يجي جمعا لفعلة نحو لحية ولحى وقد يجي جمعا لفعلة بفتح الفا وسكون العين نحو سدرة وسدر وكلاهما
في تبته واجدة التين نبن حملا على مدر ومما المعوض من لامه تاء التانيث كفرة وعرى

فعلة الاجوف بفتح اوله نحو ساحة وحوج وقامة وقوم وفي فعل مصدرا نحو ذوب وذكرو
في فعلة بفتح اوله وسكون ثانيه صحيح الاصول نحو قصعة وقصع وجفنة وجفن وفي
فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه صفة نحو ذربة بكسر الذال المعجمة وسكون الراء وبالباء الموحدة
كما في الصحاح والضيا وصمة بكسر الصاد المهملة يقال في جمعها ذرب وصم والذربة المراة
الحديدة اللسان والصمة الرجل الشجاع وفي فعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو هدم بكسر
الها وسكون الدال المهملة الثوب الخلق جمعوه على هدم رواه ابن سيده وفي فعله بضم
اوله كصورة وصور والصور بكسر الصاد لغة في الصور بضمها جمع صورة قاله في الصحاح
البنا الخامس فعلة بضم اوله وفتح ثانيه وهو مطرد في وصف لفاعل من كونه زنة
فاعل معتل اللام بالياء او الواو نحو رام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة والاصل فيهن
رمية وقضية وغزوة قلبت اليا والواو الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وقيل اصلها
فعلة بفتح الفاء وان الفتحة حولت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحيحها واليه اشار الناظم
بقوله في نحو رام ذو اطراد فعلة فخرج بقوله وصف نحو واد وبالتذكير نحو عادية و
بالعقل نحو اسد ضار وبوزن فاعل نحو ظريف وبالمعتل اللام نحو ضارب فلا يجمع شيء
من ذلك على فعلة وشذ في صفة على غير فاعل نحو كمي وكماة وفي فاعل اسما نحو
باز وبزاة ووادو وداة وفي فاعل صحيح اللام نحو هادر وهدرة بالدال المهملة
وهو الرجل الذي لا يعتدي به البنا السادس فعلة بفتحتين وهو مطرد في وصف
فاعل صحيح اللام نحو كامل وكملة وساحر وسحرة وسافر وسفرة وبار وبررة قال الله
تعالى وجاء السحرة بايدي سفرة كرام وفي التسهيل بررة جمع بر على غير القياس واليه اشار
الناظم بقوله وشاع نحو كامل وكملة فخرج بالوصف الاسم نحو واد وباز وبالتذكير
نحو طالق وحايض وبالعقل نحو لاحق وسابق صفتي فرسين وبصحة اللام نحو قاض وغاز و
فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة بفتحتين باطراد وشذ في غير فاعل نحو سيد وسادة
فوزنها فعلة وفي بعض نسخ الصحاح وزن سادة فعالة وهو سهو وقوله شاع تبع
فيه النظم وكان الاولى ان يعبر بمطرد لانه لا يلزم من الشايع الاطراد البنا السابع فعلى
بفتح اوله وسكون ثانيه وهو جمع لما دل على آفة من هلك او توجع او نقص ما من فعيل
حال كونه وصفا لمفعول فالتوجع نحو جريح وجرحى واسير واسرى والهلك نحو قتيل وقتلى

فلا ينقاس فيه فعول وشذ في فوج فووج وهم الجماعة من الناس ومكسورها نحو حمل بالمهملة
وضرس وضروس ومضمومها نحو جند وجنود وبرد وبرود واليه اشار الناظم بقوله
كذاك يطرد في فعل اسما مطلق الفا الا في ثلاثة من مضموم الفا لم يطرد فيها فعول احدها
بمعنى المبين كحوت فان جمعه حيتان والثاني بمعنى الثم مدي فان جمعه امدي
قال سيبويه لا يكسر على غير ذلك قال في المحكم المدي من المكاييل معروف وقال ابن
الاعرابي هو مكيال ضخم لاهل الشام واهل مصر والجمع امداء وقال الجوهري هو القفيز
الشامي وهو غير المد وشذ في جمع نؤي بنون مضمومة بعدها همزة ساكنة نؤي
بضم النون وكسر الهمزة وتشديد اليا قال الشاعر خلت الا ايا صرا ونؤيا محافلها
كاشربة الاضنين فالاحرف استثناء وايا صر منصوب على الاستثناء وهو بالبا
المثناة التحتانية والصاد المهملة جمع ايصر حبيل قصير يشد في اسفل الجبال وتد
والنؤي بضم النون وكسر الهمزة وتشديد اليا جمع نؤي وهي حفيرة تجعل حول الخبا لئلا
يدخل ماء المطر واصل الجمع نؤوي على وزن فعول اجتمع فيه الواو واليا وسبقت
احديهما بالسكون قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم اليا ثم ادغمت احدى اليائين في
الاخرى لتماثلهما فصار نؤيا ويقال فيه ايضا نئي بكسرتين اتباعا لكسرة الهمزة واناء
ويحذفون الهمزة ثم يقولون اناء على القلب مثل با روانا وو الاضنين بكسر الهمزة جمع اضناة
وهي لعذبر والمستثنى الثالث من فعل بضم الفا المضاعف فانه لا يجمع على فعول كمد بضم
الميم المكيال فانه يجمع على امداد وشذ في جمع حص بالحاء المهملة المضمومة والصاد
المهملة وهو الورس كما قال الجوهري وقال غيره الزعفران قال عمرو بن كلثوم مشعشعة
كان الحص فيها اذا ما الما خالطها سخينا حصوص فاعل شذ ويحفظ فعول في فعل بفتحتين
اسما كاسد واسود وشجن بالشين المعجمة والجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون
والشجن ايضا الحزن والجمع اشجان وندب بفتح النون والدال المهملة وبالباء الموحدة
الخطر واثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد والجمع ندوب وذكر بفتحتين مقابل الانثى
والجمع ذكور وطلل وطلول البناء الثاني عشر فعلان بكسر اوله وسكون ثانيه ويطرد
ايضا في العلظ اربعة اسم على فعال بضم الفا كغلام وغلمان وغراب وغربان او على فعل
بضم اوله وفتح ثانيه كصرد لطاير وصردان وجرذ بالجيم والراء والذال نوع من ... والجمع جرذان

او فعل بضم اوله وسكون ثانيه حال كونه فعل واوي العين نحو نون وحيتان وكوز وكيزان بالزاي
او على فعل بفتحتين كتاج بالجيم وتيجان وساج وسيجان وخال وخيلان وهي النقط
المخالفة لبقية لون البدن وجار وجيران ونار ونيران وقاع وقيعان والالف في الجميع
منقلبة عن الواو الا في خال فانها منقلبة عن الياء والخال اخو الام الفه منقلبة عن واو
وجمعه اخوال وقل فعلان في فعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو حسل وحسلان وخرص
خرصان وخشف وخشفان وخيط وخيطان ورئد ورئدان وشقذ وشقذان
وشيح وشيحان وصنو وصنوان وقنو وقنوان هذه تسعة الفاظ ذكرها ابن جني
ونظمها ابن مالك في بيتين فقال للحسل والخرص في التكسير فعلان وهكذا
تلا خشفان وخيطان رئد وشقذ وشيح هكذا جمعت ومثل ذلك صنوان وقنوان
الحسل ولد الضب والخرص سنان والخشف الغزال والخيط قطيع النعام والرئد
المثل وايضا فرخ الشجرة وقيل ما لان من اغصانها والشقذ ولد الحربا والشيح نبت
الصنو والقنو مثلان وفي فعل بفتحتين نحو خرب بفتح الخاء المعجمة والراء ذكر الحبارى
سمي بذلك لسكونه في الخراب وجمعه خربان بكسر الخاء قاله في الصحاح وفي فعال بفتح اوله
نحو غزال وغزلان وفي فعال بكسر اوله نحو صوار بكسر الصاد المهملة وحكي ضمها وهو القطيع
من بقر الوحش وجمعه صيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وفي فاعل نحو
حايط وحيطان وفي فعيل نحو ظليم بفتح الظاء المشالة ذكر النعام وجمعه ظلمان بكسر الظاء
وضمها وفي فعول نحو خروف وخرفان وفي فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه نحو نسوة ونسوان
وفي وصف على فعل نحو ضيف وضيفان او على فعال نحو شجاع وشجعان البناء الرابع
عشر فعلان بضم اوله وسكون ثانيه ويكثر في الفاظ ثلثة في اسم على فعل بفتح اوله وسكون
ثانيه كظهر بالمشالة وظهران وبطن وبطنان او فعل بفتحتين حال كونه صحيح العين نحو
ذكر وذكران وجذع للثني من المعز وجذعان قال الموضح في الحواشي هنا مثال ابي حيان
وهو خطأ لان جذع صفة لا اسم انتهى وهذا الاعتراض بالنظر الى الوصف الاصلي لا
باعتبار غلبة الاسمية وعلى فعيل نحو قضيب وقضبان ورغيف ورغفان وكثيب وكثبان
وقل فعلان بضم الفاء في فاعل نحو راكب وركبان وراجل ورجلان وجمع راجل على رجل كصحب
ورجالة ورجال وفي افعل نحو اسود وسودان واحمر وحمران وزعم الفراء ان سودان وحمران جمع

سود وحمر فهو جمع الجمع لا جمع المفرد ورد بان فعلا صفة لا تجمع على فعلان وفي فعال بضم الفا
كحوار بالحاء المهملة وحولان والكثير حيران وزقاق بزاي وقافين وهو السكة وزقان بادغام
عينه في لامه لزوال المانع من التقاء المثلين وعبر عن المقيس بالكثير وعن المحفوظ
بالقليل ولم يخالف التسهيل الا في جذع فانه جعله من قسم المحفوظ بناء على انه صفة
البناء الخامس عشر فعلاء بضم اوله وفتح ثانيه والمد في فعيل وصفا لمذكر عاقل بمعنى
فاعل او بمعنى مفعل ومفاعل حال كونه غير مضاعف ولا معتل اللام فالاول كظريف
ظرفا وكريم وكرما وبخيل وبخلا والى ذلك اشار الناظم بقوله ولكريم وبخيل فعلا
كذا لما ضاهاهما قد جعلا ويستثنى من ذلك صغير وصبيح وسمين فقط فانهم
استغنوا فيهن بفعال قال سيبويه ولا يقولون صغرا ولا صبحا ولا سمنا والثاني
كسميع بمعنى مسمع واليم بمعنى مؤلم فانه يقال في جمعهما سمعا والما قاله ابن مالك وشذ
فيهما والثالث نحو جليس وخليط بمعنى مجالس ومخالط فانه يقال في جمعهما جلسا وخلطا
وشذ اسير واسرا وقتيل لانهما بمعنى مفعول كذا فعلا في فاعل دالا على معنى غير مكتسب
كالغريزة بالغين المعجمة والراء والزاي وهي الطبيعة التي طبع الانسان عليها كعاقل
وعقلا وصالح وصلحا وشاعر وشعرا فان العقل والصلاح والشعر من الاوصاف
المشبهة بالاوصاف الغريزية كالكرم والبخل من جهة ان كلا منهما غير مكتسب وشذ
فعلا في نحو جبان وجبنا وخليفة وخلفا قال سيبويه وقولهم خلفا محمول على المعنى في
خليف لانه لا يقع الا على مذكر والتاء لا تثبت في تكسيره وقال ابو علي جمع خليفة
خلائف على حد كرائم اموالهم جمع كريمة وسمح بسين مهملة مفتوحة وميم ساكنة وفي آخره
حاء مهملة الكريم وجمعه سمحا لا بالخاء المعجمة خلافا لابي حيان وودود ووددا ور
وزبيلا لانها ليست على فعيل ولا على فاعل البناء السادس عشر افعلاء بكسر ثالثه وهو
نائب عن فعلاء في المضعف من فعيل بمعنى فاعل كشديد واشداء وعزيز واعزاء وفي
المعتل اللام من فعيل بمعنى فاعل كولي واوليا وغني واغنيا وانما ناب افعلاء عن فعلاء
فيهما المعتل اللام والمضعف لانهم لو قالوا في غني غنيا لتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله
فينقلب الفا فيلتقي الفان فيحذف احدى الالفين فتختل الكلمة كذا قالوا وفيه نظر
لان حرف العلة بعده الف فلا يعل لاجلها ولو قالوا اشددا التقى حرفا التضعيف لزوال

ولا يمكن الادغام لان فعلا وزن خاص بالاسم فلا يدغم وشذ تقي وتقوي وسخي وسخو وشني
افعلا في غير المضعف والمعتل نحو نجيب وانجبا وصديق واصدقا وهين واهونا واما ظنين
واظنا فشاذ وان كان مضعفا لانه بالظاء المشالة بمعنى متهم فهو صفة بمعنى مفعول لا
فاعل وبالطاء المهملة اسم لا صفة والى ذلك اشار الناظم بقوله وناب عنه افعلاء في
المعل لاما ومضعف وغير ذلك قل البنا السابع عشر فواعل ويطرد في الفاظ سبعة اولها
الف زايدة او واو غير ملحقة بخماسي وذلك في فاعلة اسما كانت او صفة كناصية وكاذبة وخاطئة
فناصية اسم وكاذبة وخاطئة صفة فيقال في جمعها نواص وكواذب وخواطي وفي اسم على
فوعل كجوهر وكوثر وجواهر وكواثر او اسم على فوعلة كصومعة وزوبعة وصوامع وزوابع
والصومعة بيت النصارى قاله في القاموس والزوبعة بالزاي وبالباء الموحدة المفتوحتين
رئيس من رؤساء الجن ومنه يسمى الاعصار زوبعة وهو ريح تثير الغبار ويرتفع الى السماء
كانه عمود قاله في الصحاح او اسم على فاعل بالفتح في العين كخاتم على احد اللغتين وخاتم
وقالب على لغة الفتح وقوالب وطابع كذلك وطوابع او اسم على فاعلاء بالكسر في عينه وما
كقاصعا وقواصع وراهطا ورواهط ونافقا ونوافق والثلاثة اسماء لجحرة اليربوع فالراهطا
بالراء والطاء المهملتين هي التي يخرج منها التراب ويجمعه والقاصعا بالقاف والصاد
والعين المهملتين حفرة يحفرها ثم ياتي بالتراب الذي اخرجه من الراهطا
فيسد به فم الجحر لئلا يدخل عليه والنافقا بالنون والفا والقاف حفرة يكتمها ويظهر
غيرها وهو موضع يرققه فاذا اوتي من قبل القاصعا ضرب النافقا براسه فخرج او اسم
على فاعل بكسر العين كجايز وجوايز وهو بالجيم والزاي الخشبة المعترضة بين الحائطين
ومنه جايزة الطاحون وقيل الخشبة التي يحمل عليها خشب البيت وكاهل وهو مجمع الكتفين
وكواهل وفي وصف على فاعل بكسر العين لمؤنث لا تدخله تاء الفرق كحايض وحوايض
وطالق وطوالق وفي وصف على فاعل لغير عاقل من المذكر كصاهل صفة فرس وصواهل و
شاهق صفة مكان وشواهق وطالع صفة نجم وطوالع وشذ فواعل في وصف على
فاعل لمذكر عاقل فمن ذلك قولهم فوارس في جمع فارس ونواكس في جمع ناكس قال الفرزدق
واذا الرجال راوا يزيد رايتهم خضع الرقاب نواكس الابصار وفي جمع سابق صفة لمذكر
سوابق وفي جمع هالك هوالك قال وايقنت اني عند ذلك ثاير غداة اذ وهالك في

الهوالك وزعم بعضهم ان ذلك كله غير شاذ وانه جمع لفاعلة وكانه قيل طايفة هالكة و
هوالك وكذا الباقي نقله الموضح في الحواشي واقره وقال ابن الحاجب في شرح المفصل اما
فوارس فالذي حسنه انتفاء الشركة بينه وبين المونث لانهم لا يقولون امراة فارسة
واما هالك فجار في مثل هالك في الهوالك والامثال كثيرا ما تخرج عن القياس واما
نواكس فضرورة وخرج بقولنا ثانيهما الف زايدة نحو آدم فان الفه غير زايدة
فيقال في جمعه اوادم بزنة افاعل لا فواعل وبقولنا او واو غير ملحقة تجاسر نحو
مدوكس فانه ملحق بسفرجل فيقال في جمعه مداكس بزنة تفاعل لا فواعل والى ذلك
اشار الناظم بقوله فواعل لفوعل وفاعل وفاعلا مع نحو كاهل وحايض وصاهل
وفاعلة وشذ في الفارس مع ما ماثله البنا الثامن عشر فعايل ويطرد في كل رباعي مونث
بالتاء مدة سواء كانت المدة الفا او ياء او واوا وسواء كان اسما او صفة وسواء كان
تانيثه بالتا كسحابة وسحايب وصحيفة وصحايف وحلوبة وحلايب ورسالة ورسايل
وذوابة وذوايب وظريفة وظرايف او كان تانيثه بالمعنى كشمال بكسر الشين المعجمة
مقابل يمين وبفتحها مهب من ناحية القطب وجمعها شمايل قال الله تعالى عن اليمين
وعن الشمال وحكى اللحياني في جمع اسماء الريح شمالا وشمايل وعقاب وعقايب و
عجوز وعجايز وسعيد علم امراة وسعايد وشذ دليل ودلايل او كان تانيثه بالالف
المقصورة كحبارى وحبايرا وبالممدودة كجلولا وجلايل بالجيم قرية بناحية فارس
وشذ ضرة وضراير وكنة وكناين وظنة وظناين وحرة وحراير لانهن ثلثيات
واليه اشار الناظم بقوله وبفعايل اجمعن فعاله وشبهه ذا تاء او مزالة البناء
التاسع عشر فعالي بفتح اوله وكسر رابعه ويطرد في الفاظ سبعة احدها فعلاة بفتح
اوله وسكون ثانيه كموماه وهي الفلاة الواسعة التي لا نبات فيها وجمعها موام قاله
صاحب الصحاح الثاني فعلاه بكسر اوله وسكون ثانيه كسعلاه بالسين والعين المهملتين ا
اخبث الغيلان وجمعها سعالي قال عجايز امثال السعالي خمسا والثالث فعلية بكسر اوله
وسكون ثانيه وكسر ثالثه كهبرية بالباء الموحدة والراء والياء المثناة التحتانية مخففة
وهي ما يتعلق باصول الشعر مثل نخالة الطحين وقيل هما تطاير من دقاق القطن و
جمعها هبارى الرابع فعلوة بفتح اوله وسكون ثانيه وضم ثالثه وفتح رابعه كعرقوة بالعين

المهملتين والقاف وهي الخشبة المعترضة على راس الدلو وجمعها عراق والخامس الحنطاو
ذايل به ان يخرج منه حبنطى بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة
وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والالف ليلحق بسفرجل فاذا حذف اول زايديه وهو النون
قيل في جمعه حباط وقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة وفتح
الواو ما يلبس على الراس وزيد وزيد فيه النون والواو ليلتحق بقمحدوة فاذا حذفا اول زا
يديه وهو النون قيل في جمعه قلاس واحترز بحذف اول زايديه من حذف ثانيهما فانه يقال
في جمعهما حبانط وقلانس على فعالل والسادس فعلا بفتح اوله وسكون ثانيه اسما كانت
كصحراء وصحارا وصفة لا مذكر لها كعذرا وهي البكر وعذارى السابع ذو الالف المقصورة للتانيث
كحبلى وحبالى او الالحاق كذفرى بكسر الذال المعجمة وسكون الفا وفتح الراء المهملة وهو الموضع
الذي يعرق من قفا البعير خلف الاذن والفه للالحاق بدرهم وهجرع والجمع ذفار وعلقى
وعلاق تمم التشطر من ابنيته الكثرة فعالي بفتح اوله ورابعه ويشاركه الفعالي بكسر
في رابعة في صحرا وما ذكر بعده من نحو عذرا وحبلى وذفري فتقول في جمعها صحاري
وصحار وعذاري وعذار وحبالي وحبال وذفاري وذفار وعلاقي وعلاق بالفتح والكسر
في الجمع والى ذلك اشار الناظم بقوله وبالفعالى والفعالي جمعا صحراء والعذراء والقيس
اتبعا وينفرد فعالي بالكسر عن فعالي بالفتح بما ذكر قبل صحراء وليس لفعالي بالكسر
الا وصف على فعلان او فعلى بفتح اولهما نحو سكران وسكرى وغضبان وغضبى فتقول
في جمعهما سكارى وغضابى بالفتح ولا تقل سكارى وغضابى بالكسر ويزيد في هذين
الوصفين فعالى بضم الفاء وفتح اللام نحو كسالى على فعالى بفتحهما ويحفظ فعالى بفتح الفا و
اللام من نحو حبط وحباطى ويتيم ويتامى وايم واياما وطاهر بنات بني عون وطهارى
ومهر ومهارى وشاة رئيس اذا اصيب راسها ورآسي ويحفظ فعالى بالضم في نحو قديم
وقدامى واسير واسارى والحاصل ان هذه الاوزان بالنسبة الى فعالى بالضم ثلثة اقسام
احدها ما فعالى بالضم ارجح فيه من فعالى بالفتح وهو شيئان فعلان وفعلى وصفان
والثاني ما فعالى بالضم فيه لازم وهو قديم واسير والثالث ما فعالى فيه ممتنع وهو بقية حبط
ويتيم وطاهر ومهري ورئيس بمعنى مراوس البناء الحادي والعشرون فعالي بالفتح في الفا و
التشديد في اليا وبعد فعالي في كل ثلاثي ساكن العين اخره يا مشددة زايدة على الثلاثة

متجددة كبختي بضم الموحدة وسكون الخاء المعجمة وبخاتي وكرسي وكراسي وقمري بضم القاف وقماري
بخلاف نحو عربي وعجمي لانهما محركا العين ونحو مصري وبصري لان ياءهما متجددة للنسب والى ذلك
اشار الناظم بقوله واجعل فعالي لغير ذي نسب جدد وشذ قبطي وقباطي نسبة الى قبط
وفي الصحاح القبط اهل مصر ورجل قبطي والقبطية ثياب بيض رقاق من كتان والجمع
قباطي وفي الصحاح ايضا البخت من الابل معرب وبعضهم يقول هو عربي وينشد لابن قيس الرقيات
يهب الخيل والالوف ويسقي لبن البخت في قصاع الخلنج الواحد بختي والانثى بختية والجمع
بخاتي غير منصرف لانه بزنة جمع الجمع ولك تخفيف اليا فتقول البخاتي قال الموضح فاليا
في البخاتي متجددة للنسب بختي وبخاتي كقمري وقماري الا ترى ان اليا في القمري ليست
للنسب الى قمر ولكنها في بختي للنسب الى بخت وبختي وبخت كتركي وترك فكما لا يقال
في تركي تراكي كان القياس ان لا يقال في بختي بخاتي انتهى وقد تكون اليا في الاصل للنسب
الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب نسيا منسيا او كالمنسي فيعامل الاسم
معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مهري ومهاري واصل المهري بعير منسوب الى مهرة قبيلة من
قبايل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل قاله المرادي وبه تندفع شبهة
الموضح ويحفظ فعالي في انسان وظربان فانهم قالوا في جمعهما اناسي وظرابي ولما كان
اناسي يتبادر الى الفهم انه جمع انسي حتى قال به بعضهم اشار الى جوابه بقوله فاما اناسي
فجمع انسان لا جمع انسي لان انسي اخره ياء النسب وتقدم ان ما ختم بياء النسب لا يجمع
على فعالي واناسي اصله اناسين فابدلوا النون ياء وادغموا اليا المبدلة من النون فيها
فيها كما قالوا ظرابي واصله ظرابين فابدلوا النون ياء بدليل ان العرب نطقت
بذلك على الاصل فقالت اناسين وظرابين وبهذا يتبين ان ابدال النون يا
فيهما ليس بلازم كما توهمه ابن عصفور ولو كان اناسي جمع انسي لقيل في جمع جني
جناني وفي جمع تركي تراكي قال ابن مالك في شرح الكافيه وهذا لا يقول به
احد انتهى والظربان بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة وبالباء الموحدة قال الجوهري
دويبة كالهرة منتنة الريح تزعم العرب انها تفسو في ثوب احدهم اذا اصادها فلا يذهب
رايحته حتى يبلى الثوب وقال في المحكم الظربان دويبة تشبه الكلب اسود الاذنين طويل الخرطوم
الراس ابيض الجسم منتن الريح كثير الفسو انتهى لبنا بثاني والعشرون فعالل وشبهه بالنوع

ابنية وهو الرباعي والخماسي مجردين ومزيدا فيهما الاول الرباعي المجرد ويكون مفتوح الفاء واللام
الاولى ومكسورهما ومضمومهما فالمفتوح جعفر وهو النهر الصغير وجمعه جعافر والمكسور
نحو زبرج بالزاي والباء الموحدة والراء والجيم وهو من اسماء الذهب والسحاب الرقيق الذي
فيه حمرة وجمعه زبارج والمضموم برثن بالباء الموحدة والراء المهملة والثاء المثلثة بوزن ق وهو
مخاليب الضبع كالاصابع للانسان وجمعه براثن والثاني الخماسي المجرد كسفرجل وجحمرش
بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة العجوز الكبيرة
والمرأة السمجة ويجب في جمع الخماسي حذف خامسه تخفيفا لان الثقل به هنا حصل فتقول
في جمع سفرجل سفارج بحذف اللام وفي جمع جحمرش جحامر بحذف الشين وانت بالخيار
في حذف الرابع والخامس ان كان الحرف الرابع من الخماسي مشبها للحرف الزائد بان كان من الحروف العشرة التي تزاد
في الكلم وهي حروف سألتمونيها وشبيه بها اما بلفظ احد هذه الحروف كخدرنق بفتح الخاء المعجمة
والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون بعدها قاف وهي العنكبوت قال المتنبي
قواض مواض نسج داود عندها اذا وقعت فيه كنسج الخدرنق فالنون وهي حرف
اصلي لانها لا يحكم بزيادتها متوسطة الا بشروط ثاني ولكنها من لفظ الحروف التي
تزاد او يكون من مخرجه اي من مخرج الحرف الزائد كفرزدق جمع فرزدقة وهي القطعة
من العجين لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر فان الدال هي الحرف الرابع وليست
بلفظ حروف الزيادة ولكنها من مخرج التاء المثناة الفوقانية وهو طرف اللسان واصول
الثنيتين العليين والحاصل انك اذا جمعت الخماسي فان لم يكن رابعه شبيها
بالزائد تعين حذف خامسه وان كان رابعه شبيها بالحرف الزائد لا يتعين حذف
خامسه بل يتخير الحاذف فان شاء حذف الرابع وابقى الخامس فيقول خدارق وفرازق وان
شاء حذف الخامس وابقى الرابع فيقول خدارن وفرازد وهو الاجود ومذهب سيبويه وقال
المبرد لا يحذف الا الخامس ومحل الخلاف اذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائد فان اشبهه
تعين حذفه ثم قولا واحدا نحو قذعمل فتقول في جمعه قذاعم الثالث للرباعي المزيد نحو
مدحرج ومتدحرج والرابع الخماسي المزيد نحو قرطبوس قال ابن السيد بفتح القاف
الداهية وبكسرها الناقة العظيمة الشديدة وخندريس بفتح الخاء المعجمة وسكون
النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء مثناة تحتانية فسين مهملة الخمر ويجب في

الجمع حذف زايد هذين النوعين الاخيرين وهما الرباعي المزيد والخماسي المزيد ففي مزيد
الرباعي يقتصر على حذف زايد فتقول في جمع مدحرج ومتدحرج وخارج بحذف الميم
والتا فقط وفي مزيد الخماسي تحذف زايده وخامسه فتقول في جمع قرطبوس وخندريس
قراطب بحذف الواو والسين وخنادر بحذف اليا والسين الا اذا كان زايد الرباعي
لينا رابعا قبل الاخر فيثبت ويجمع ملبهوفيه على فعاليل ثم ان كان الزايد يا صحيحة فقنديل او كان واوا والفا قلبا يا نحو فرعوهما بعد الكسرة نحو عصفور وعصافير
وسرادح بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالدال والحاء المهملتين المكان
اللين والناقة الكبيرة اللحم وقال الفرا العظيمة وجمعه سراديح البنا الثالث والعشرون
شبيه فعالل وهو ماماثله عددا وهيئة وان خالف زنة كمفاعل وفياعل وفواعل
ويطرد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم من نحو احمر وسكران وصايم ورام وبيت كبرى
وسكري فانها تقدم لها جموع تكسير فلا تجمع على فعالل ولا تحذف زيادة ان كانت
واحدة سوا كانت اولا او وسطا او اخرا الالحاق او غيره وسوا كانت حرف علة او
كاصفل وافاضل ومسجد ومساجد وجوهر وجواهر وزينب وصيارف وعلاق
علاق فالزيادة في الاولين لغير الحاق وفي الباقي للالحاق ويحذف ما زاد على بناء
اي على الزيادة الواحدة فتحذف زيادة واحدة من نحو منطلق وزيادتان اثنتان
نحو مستخرج ومقتدر بتشديد الكاف ويتعين ابقاء الزايد الفاضل على غيره وتحصل
الفضل بواحد من سبعة امور التقدم والتحرك والدلالة على المعني ومقابلة الاصل
وهو كونه للالحاق والخروج عن حروف سالتمونيها وان لا يودي الى مثال غير موجود
وان لا يؤدي حذفه الى حذف الاخر الذي ساواه في جواز الحذف ورجعها في
التسهيل الى ثلثة امور المزية من جهة المعني والمزية من جهة اللفظ وان لا يغني حذفه
عن حذف غيره فالمزية من جهة المعني كالميم مطلقا سوا كان معها مرفيها شل
للاصل ام لا سوا كان ثاني الزايدين ملحقا ام لا ولا فرق في ذلك بين خماسي و
السداسي فتقول في جمع منطلق مطالق بحذف النون وابقاء الميم لا نطالق بحذف الميم
وابقاء النون لان الميم تفضل النون بدلالتها على الفاعل وتصدرها ووجوب
تحريكها واختصاصها بالاسم وتقول في جمع مستدع مداع بحذف السين والتا معا لان بقاءهما

يخل ببنية الجمع وابقاء الميم لان لهما مزية عليهما على ما تقدم لاستدعى ولا تنزع بحذف الميم
والتا من الاول لانه بنا غير موجود والميم والسين من الثاني لانه وان كان بناء موجود
كتناطب لكن حذف الميم يفوت الدلالة على اسم الفاعل فان فالمبرد في نحو مقعنسس ما احد
زايدتين للالحاق فانه يقول في جمعه تعاسس وبحذف الميم والنون وتبقى السين ترجيحا لما
الاصل لان السين زيدت للالحاق باحرنجم وبقاء الملحق اولى من غيره وخالفه سيبويه
في ذلك وكالهمزة والياء التحتانية المصدرتين في اول الكلمة كالندد ويلندد بفتح اولهما
وثانيهما وسكون النون فيهما وهما بمعنى الالد وهو الشديد الخصومة نص عليه الجوهري
وصاحب الضيا ومنه خصم الد وفي التنزيل الد الخصام فتقول في جمعها الادد بحذف
النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما وتحريكهما ولكونهما في موضع يقعان فيه دالتين
على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تدل على معنى اصلا والاصل الادد ويلادد فادغم
احد المثلين في الاخر والمزية من جهة اللفظ كالتاء من استخرج علما تقول في جمعه تخاريج
بحذف السين وابقاء التاء لان له نظيرا وهو تماثيل ولا تقل سخاريج بحذف التاء وابقاء
السين لان سفاعيل معدوم والمزية من جهة كون الحرف لا يغني حذفه عن حذف غيره وهي
ما ذكره بقوله واذا كان حذف احدى الزيادتين مغنيا عن حذف الاخرى دون العكس
فبين من المغني حذفها الياء حيزبون بفتح الحاء المهملة وسكون الياء المثناة
تحت وفتح الزاي وضم الباء الموحدة العجوز وفيه ثلث زوايد الياء والواو والنون
تقول في جمعه حزابين بحذف الياء وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وانما
رجحت الواو بالبقاء لان الياء اذا حذفت اغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة
قبل الاخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور من قلبها ياء ولا تقل حيازب بحذف الواو وسكون
الموحدة قبل النون لان ذلك وهو حذف الواو لا يغني عن حذف الياء بل هو محوج الى
حذفها ايضا وتقول لتصير صورته على مفاعل لانه لا يقع بعد الف التكسير ثلاثة احرف اوسطها
ساكن الا وهو حرف معتل كمصابيح وقناديل فان تكافات الزيادتان في الترجيح
فالحاذف مخير اذ لا مزية لاحدهما على الاخرى نحو نوني سرندي بفتح السين والراء المهملتين
وسكون النون وفتح الدال المهملة وهو الجريء على الامور وقال الجوهري الشديد
وقيل القوي وعلندى بفتح العين المهملة واللام وسكون النون وفتح الدال البعير الضخم وقيل

بنيت وقيل الغليظ الضخم من كل شيء قاله الجوهري وابقيهما المقصورتين فان النون زجحت بالتقديم
على اللام والالف رجحت بتقدير الحركة لالحاقها بسفرجل فلما تكافات الزيادتان تخير الحا
قاله الشاطبي تقول في جمع سرندي سراند بحذف الالف وابقاء النون وسراد بحذف النون وابقاء
الالف وتقول في جمع علندي علاند بحذف الالف وابقاء النون وعلاد بحذف النون وابقاء
الالف فان حذفت الالف بقي سرندي وعلندي ينقل الى سرند وعلند كجعفر فيقال في جمعهما
سراند وعلاند كجعافر وان حذفت النون بقي سرد وعلد ينقل الى سردي وعلدي كارطي
فيقال في جمعهما سراد وعلاد بقلب الالف ياء لانكسار ما قبلها ثم حذف رفعا وجرا
ويعوض منها التنوين كجوار والى التخيير اشار الناظم بقوله وخير وافي زايدي سرندي
وكل ما ضاهاه كالعلندي والله اعلم هذا باب التصغير وهو لغة التقليل واصطلاحا
تغيير مخصوص ياتي بيانه وله فوايد وعلامات وشروط وابنية اما فوايده فسبعة تقليل
ذات الشيء نحو كليب وتحقير شانه نحو رجيل وتقليل كميته نحو دريهمات وتقريب زمانه
نحو قبيل العصر وبعيد المغرب وتقريب مسافته نحو فويق المرحلة وتحيت البريد وتقريب
منزلته نحو صديقي وزاد الكوفيون معنى اخر وهو التعظيم نحو دويهية وخرجها البصريون
على التقليل لان الداهية اذا عظمت قلت مدتها وزاد بعضهم معنى اخر وهو التحبيب
نحو بنية واما علاماته فثلاث ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة واما شروطه
فاربعة احدها ان يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف وشذ ما احيسنه عند
البصريين الثاني ان لا يكون متوغلا في شبه الحرف فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف
ونحوهما الثالث ان يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كميت لانه على صيغة
التصغير ولا مسيطر لانه على صيغة تشبه صيغة التصغير قاله ابن مالك وفيه كلام ياتي
الرابع ان يكون قابلا لصيغة التصغير فلا يصغر الاسماء المعظمة كاسماء الله تعالى وانبيائه
وملائكته ونحوها ولا جمع الكثرة وكل وبعض ولا اسماء الشهور والاسبوع عند سيبويه
والمحكي وغير وسوى والبارحة والغد والاسماء العاملة واما ابنيته الموضوعة فهي
ثلثة ابنية لا زايد عليها فعيل وفعيعل وفعيعيل فالاول التصغير الثلاثي نحو فليس و
الثاني لتصغير الرباعي نحو دريهم والثالث لتصغير الخماسي نحو دنينير وهذه الاوزان
الثلثة من وضع الخليل فقيل له لم بنيت المصغر على هذه الابنية فقال لاني وجدت معاملة الناس

على فلس ودرهم ودينار فان قلت النون الاولى من دنينير ليست في مكبره قلت اصل دينار
بتشديد النون ابدلت النون الاولى ياء فاذا صغر رجع الى اصله لان التصغير يرد
الاشياء الى اصولها ووزن المصغر بهذه الابنية اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه
مجرد اللفظ تقريبا وليس بجار على مصطلح التصريف الا ترى ان وزن احيمد ومكيرم
وسفيرج في التصغير فعيعل ووزنها التصريفي افيعل ومفيعل وفعيلل واصل
هذه الابنية الثلاثة فعيل وذلك لانه لا بد لكل تصغير من ثلاثة اعمال ضم الحرف الاول
ان لم يكن مضموما وفتح الحرف الثاني ان لم يكن مفتوحا واجتلاب ياء ساكنة ثالثة
وتسمى ياء التصغير ثم ان كان الاسم المصغر ثلاثيا اقتصر على ذلك العمل وهي بنية فعيل كفليس
تصغير فلس ورجيل تصغير رجل فان كان المكبر مضموم الاول مفتوح الثاني كصرد
فيقدران في مصغره كصريد فالضمة والفتحة في المصغر غيرهما في المكبر كما في فلك مفردا
وجمعا جزم به ابن اياز ويؤخذ منه انه لو كان المكبر على هيئة المصغر كمبيطر فانه
يصغر بتقدير الحركات كفلك وبه صرح السهيلي في الروض فقال تحذف الياء التي
كما تحذف الف هداهد ثم تلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير ثم اورد
على نفسه سؤالا واجاب عنه فقال فان قيل هلا قلتم لا يصغر اذ لا يعقل مصغر على لفظ
مكبر والا فما الفرق فالجواب بان الفرق قد يظهر في الجمع فانك تجمع صيغة المكبر على مباطر
في هذا الباب اما المصغر فلا يجوز فيه الا مبيطرون وذلك لانه لو كسر حذفت ياؤه لانه خماسي ثالثه
زائد فيزول علم التصغير انتهى وهذا ما تقدم الوعد به والحاصل انه لا بد من ضم اوله وفتح
ثانيه لفظا او تقديرا وزيادة ياء ثالثة ومن ثم اي ومن اجل اشتراط فتح الثاني ووقوع
الياء ثالثة لم يكن نحو زميل بضم الزاي وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت
ولغيزى بضم اللام وتشديد الغين المعجمة المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي
تصغيرا لان الحرف الثاني منهما وهو الميم في الاول والغين في الثاني غير مفتوح بل ساكن ومدغم
فيما بعده ولان الياء فيهما غير ثالثة بل رابعة لان المدغم حرفان ادغم احدهما في الآخر والزميل الجبان
الضعيف واللغيزى من اللغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز وان كان المصغر متجاوزا
ثلاثة احرف [illegible] كسر ما بعد ياء التصغير ثم ينظر ان لم يكن بعد [illegible] المكسور حرف لين الف
او واو او ياء قبل الآخر في المكبر فهو بنية فعيعل كقولك في تصغير [illegible] وان كان بعده اي بعد الحرف

المكسور حرف لين قبل الآخر في المكبر فهو نيته نعيعيل لان ذلك الحرف اللين موجود قبل آخر المكبر كان ياء سلمت في التصغير لمناسبتها الكسرة قبلها كقنديل وقنيديل وان كان حرف اللين واوا او الفا قلبا ياء لسكونهما وانكسار ما قبلهما كعصفور وعصيفير بقلب الواو ياء ومصباح ومصيبيح بقلب الالف ياء والى ذلك اشار الناظم بقوله نعيلا اجعل الثلاثي البيتين ويتوصل في التصغير في هذا الباب المعقود له الى مثالي فعيعل وفعيعيل مما زاد على اربعة احرف بما يتوصل به في التكسير في باب الجمع المعقود له قبل هذا الباب الى مثالي فعالل وفعاليل وللحاذق هنا من وجوب وتخيير ماله في التكسير فتقول في تصغير سفرجل مما يجب فيه حذف خامسه ومزيد ق مما فيه تخيير بين حذف رابعه وخامسه ومستخرج مما يحذف منه زيادتان وهما السين والتاء ويتعين فيه ابقاء الفاضل وهو الميم والندد ويلندد مما يحذف منه زيادة فقط وهي النون ويتعين ابقاء الفاضل وهو الهمزة والياء وحيزبون مما تحذف منه الياء او الواو تتقى سفيرج بحذف خامسه وهو اللام ومنهم من لا يحذفها قال الاخفش سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم انتهى وفزيزد بحذف خامسه وهو الثاني او فريزق بحذف رابعه وهو الدال ومخيرج بحذف السين والتاء وابقاء الميم لفضلها عليهما والبد وأليد بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما وحزيبين بحذف الياء وقلب الواو ياء وتقول في تصغير سرندي وعلندي مما تكافأت فيه الزيادتان بتخيير الحاذف في احدهما سرينذ وعليند بحذف الالف وابقاء النون او سريد وعليد بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة فلم يصح وبفتح ما قبلها لانها للالحاق بسفرجل كما مر والف الالحاق لا تبقى في التصغير كما سياتي ثم اعلت كياء قاض والى ذلك اشار الناظم بقوله وما به لمنتهى الجمع وصل به الى امثلة التصغير صل ويجوز لك في بابي التكسير والتصغير ان تعوض مما حذفته ياء ساكنة قبل الآخر ان لم تكن موجودة لان ذلك لا يخل ببنائهما بخلاف بقاء الزوايد فانه يخل به فتقول في تصغير سفرجل وتكسيره سفيريج سفاريج بالتعويض والى ذلك اشار الناظم بقوله وجايز تعويض ما قبل الطرف ان كان بعض الاسم فيهما انحذف وتقول في تكسير احرنجام مصدر احرنجم وتصغيره حراجيم وحريجيم بترك التعويض عن المحذوف لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الالف الكائنة قبل الميم وملبيه

وما يبين التكبير والتصغير مخالفا لما شرحناه فيهما فخارج عن القياس المطرد فمثاله في جمع
التكسير جمعهم اي العرب مكانا على امكن وفيه شذوذان احدهما انه مذكر وحق مثله
ان ياتي على مثال افعلة والثاني انه شبه فيه الاصلي بالزايد فحذف والزايد
بالاصلي فثبت فقالوا امكن والقياس في بناء مكان على افعل ان يقال اكون
بحذف الميم الزايدة وابقاء عين الكلمة قاله ابن الناظم في شرح شافية ابن الحاجب
وجمعهم رهطا وكراعا بضم الكاف على اراهط واكارع والقياس فيهما كرع واكرع و
رهوط وارهاط وجمعهم باطلا وحديثا على اباطيل واحاديث والقياس فيهما بواطل واحدثة
وحدث وما ذكره من ان هذه جموع للمنطق به على غير قياس هو مذهب لبعض النحويين
ومذهب سيبويه انها جموع لواحد مهمل استغني به عن جمع المستعمل وزعم ابن جني
ان اللفظ تغير الى هيئة اخرى ثم جمع فكان امكن جمع مكن كفلس وكان اراهط جمع ارهط
وكان اباطيل جمع ابطيل او ابطول وكان احاديث جمع احدوثة وقال ابن خروف ان
احدوثة انما يستعمل في المصايب والدواهي لا في معنى الحديث الذي يتحدث به واختار
ابن الحاجب انها جموع على غير المفرد كنساء جمع المراة ومثاله في التصغير تصغيرهم اي العرب مغربا
وعشاء على مغيربان وعشيان بزيادة الف ونون وقياسهما مغيرب وعشي باسقاط
الالف والنون وتصغيرهم انسان وليلة على انيسيان ولييلية بزيادة الياء فيهما وقياسهما
انيسان ولييلة باسقاط الياء منهما وذهب معظم الكوفيين الى ان انسانا اصله انسيان
من النسيان فلا يكون تصغيره على انيسيان شاذا وتصغيرهم رجلا على رويجل بزيادة
الواو وقياسه رجيل وصبية وغلمة بكسر اولهما وسكون ثانيهما جمع صبي وغلام وبنون
جمع ابن على اصيبية واغيلمة وابينون بزيادة الهمزة في اولها وقياسها صبية وغليمة وبنيون
وتصغيرهم عشية على عشيشية بزيادة شين ثانية وقياسها عشية وقيل هذه الالفاظ مما
استغني فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل فمغيربان وعشيان كانهما تصغير مغربان و
عشيان وانيسيان ولييلية كانهما تصغير انسيان وليلاة ورويجل كانه تصغير راجل واصيبية
واغيلمة وابينون كانه تصغير ابنى واختاره في التسهيل وقال في النظم وحايد عن القياس كل ما
خالف في البابين حكما رسما فصل واعلم انه يستثنى من قولنا يكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز ثلاثة
اربع مسايل احدها ما قبل علامة التانيث وهي نوعان تاء كشجرة والف كحبلى المسالة الثانية

المسئلة

المدة الزايدة قبل الالف التانيث كحمرا المسئلة الثالثة ما قبل الف فعلان كجمان وا...
الرابعة ما قبل الف فعلان الذي لا يجمع على فعالين صفة كان او اسما مفتوح الفاو مكسور
او مضمومها نحو سكران وعمران وعثمان فهذه المسائل الاربع يجب فيها ... تبقى بعد
ياء التصغير ... ما كانت عليه من الفتح قبل التصغير اما فتح ما قبل تاء
التانيث فللخفة واما فتح ما قبل الفي التانيث فلبقائهما على حالهما واما فتح ما قبل الف افعال
فللمحافظة على الجمع واما فتح ما قبل الالف والنون فلمشابهتهما بالفي التانيث تقول
شجيرة وحبيلى وحميرا واجيمال وافيراس وسكيران وعميران وعثيمان لانهم يجمعوها
على فعالين وتقول في تصغير سرحان بكسر السين وهو الذيب وسلطان مما هو على
خمسة احرف اخره الف ونون زايدتان وليس له مؤنث على وزن فعلى سريحين وسليطين
بقلب الالف فيهما لانهم جمعوهما على فعالين فقالوا سراحين وسلاطين والتكبير والتصغير
اخوان وانما لم يقولوا اسكارين وعمارين وعثامين لان الالف والنون فيها شابها الفي
التانيث بدليل منع الصرف فكما لم تتغير الفا التانيث لا تتغير ما اشبههما ولما لم تكن
الالف والنون في سرحان وسلطان كذلك حصل التغيير وعلم من تقييد الالف بالتانيث
انهما لو كانت للالحاق كارطى وعلبا انه لا يبقى فتح ما قبلها بل يقال في تصغيرهما اريطى
وعليبي فرقا بين الالحاق والتانيث والدليل على ان الفهما للالحاق لا للتانيث
تنوينهما فارطى ملحق بجعفر وعلبا ملحق بقرطاس والى ذلك اشار الناظم بقوله
لتلو يا التصغير البيتين فصل ويستثنى ايضا من قولنا يتوصل الى مثالي فعيعل وفعيعيل
ما يتصل به من الاوزان الى مثالي فعاعل ومفاعيل ثماني مسائل جاءت في النظم على
غير ذلك لكونها مختومة بشيء قدر انفصاله عن البنية وقدر التصغير واردا على ما قبل
ذلك الشيء وكان ذلك الشيء غير موجود في المكبر وذلك المقدر انفصاله مما وقع بعد
اربعة احرف سواء كانت كلها اصولا ام لا من الف تانيث بيان لما ممدودة لعقف الهاء
كقرفصا النوع من القعود وسياتي حكم المقصورة او تاء به اي التانيث كحنظلة ولحنظلة
الحنظل او علامة نسب كعبقري نسبة الى عبقر تزعم العرب انه اسم بلد الجن فينسبون
اليه كل شيء عجيب او الف ونون زايدتين كزعفران وسلطان بحيلين وعلامة
وهي الالف والنون او الياء والنون كمسلمين بفتح الميم او علامة جمع تصحيح لمذكر وهي الواو والنون

اوليا

والياء والنون كجعفرين بكسر الراء علامة جمع تصحيح للمؤنث وهي الالف والتاء كمسلمات ولكن لما
عجز المضاف كامرئ القيس وعجز المركب المزجي كبعلبك فهذه المذكورات كلها ثابتة في التصغير
لتقديرها منفصلة عما قبلها وتقدير تصغير ما قبلها فتقول قريفصا وحنيظلة
وعبيقري وزعيفران وجليجلان ومسيلمان وجعيفرين ومسيلمات وامرئ القيس و
بعيلبك وانما لم تحذف الف التانيث الممدودة وما ذكر بعدها لانها اشبهت كلمة اخرى فلو
حذفت لالتبس تصغيرها هي فيه بتصغير ما كان مجردا عنها واما في جمع التكسير فانك تحذف
كل واحد منها بتمامه ان امكن تكسيره اذ لا لبس الا المضاف فان تكسيره كتصغيره كما سيأتي
فتقول قرافص بحذف الالف وحناظل بحذف التاء وعباقر بحذف ياء النسب وزعافر وجلاجل
بحذف الالف والنون فيهما ولم يسغ تكسير البواقي وهي التثنية والجمعان المصححان و المضاف
وصدر المركب لوجوب الحذف الا ان المضاف يكسر المضاف كما في التصغير فتقول في تكسيره
امارئ القيس كما تقول في تصغيره اميرئ القيس بلا فرق لانهما كلمتان كل منهما ذات اعراب فيهما
ينبغي للناظم ان لا يستثنيه في النظم والى ذلك اشار الناظم بقوله والف التانيث حيث
مد والياءات الاربعة فصل وتثبت في التصغير الف التانيث المقصورة ان كانت رابعة مخففة
الاسم كحبلى فتقول حبيلى وتحذف اذا كانت سادسة للاستثقال كلغيزى فتقول لغيغز
بحذف الالف وجوبا وتعويض الهاء جوازا او سابعة كبردرايا بفتح الباء الموحدة وسكون الراء
وفتح الدال المهملة وبعدها راء فالف فياء مثناة تحتانية اسم موضع ووزنه فعللايا
قاله ابن القطاع فتقول في تصغيره بريدري وذلك انك لما حذفت الف التانيث بقي بردراي
فقلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها عند التصغير وادغمت في الياء الاخيرة عند حذف الف التانيث
وفي بعض النسخ بدل لغيزى قبعثرى وبدل بردرايا حولايا بحاء مهملة ومثناة تحتانية
اسم مكان وليسا بصواب اما قبعثرى فالفه ليست للتانيث باتفاق صاحبي الصحاح
والقاموس واما حولايا فان الفه سادسة لا سابعة ولم يذكره صاحبا الصحاح والقاموس وكذا
تحذف الخامسة ان لم يتقدمها مدة زائدة كقرقرى بقافين وراءين مهملتين اسم موضع
فتقول قريقر لان بقاء الالف الخامسة فصاعدا يخرج البناء عن مثالي فعيعل وفعيعيل فان
قيل فحبيلى فعيلى وليست من ابنية التصغير الثلاثة قلنا نعم ولكنها توافق فعيعلا فيما عدا الكسرة
التي منع منها مانع الالف فان تقدمها مدة زائدة حذفت ايتهما شئت لتكافئهما في عدم مزية احدهما

على الاخرى نحو اري بضم المهملة وبا الموحدة والراء وقويثا بفتح القاف وكسر الواو وبالمثناة
التحتانية والمثلثة تقول في تصغير جاري جبير بحذف المدة الزائدة قبل الرا او حبير بحذف
الف التانيث وقلب المدة يا لوقوعها في موضع يجب تحريكها فيه بالكسر وادغامها في يا
التصغير وابو عمرو يعوض عن الف التانيث ها فيقول حبيرة تقول في تصغير قويثا
بحذف المدة وهي اليا او قويث بحذف الف التانيث وادغام اليا في يا التصغير والى ذلك
اشار الناظم بقوله والف التانيث ذو القصر البيتين فصل وان كان ثاني المصغر
لينا الفا او واوا او يا منقلبا عن لين يرد ثانيه الى اصله الذي انقلب عنه فترد ثاني
نحو قيمة وديمة وميزان وباب بوحدتين الى الواو لانها الاصل المنقلب عنه والاصل قومة
من القوام ودومة من الدوام وموزان من الوزن وبوب قلبت الواو في الثلاثة
الاول يا لسكونها وانكسار ما قبلها وفي الرابع الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا
صغرتها قلت قويمة ودويمة ومويزين وبويب برد الواو الى اصلها لتحركها وانضمام ما
قبلها وقلبت الالف في ميزان يا لانكسار ما قبلها ويرد ثاني نحو موقن وموسر وناب
بالنون وهو السن الى اليا لانها الاصل المنقلب عنه والاصل ميقن من اليقين وميسر من اليسر
ونيب من النيب فبقيت اليا في الاولين واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وفي الثالث
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت مييقن ومييسر ونييب برد اليا الى
اصلها والى ذلك اشار الناظم بقوله واردد لاصل ثانيا لينا قلب بخلاف ثاني نحو متعد
فانه غير لين لانه تا ناشئة فوق مبدلة عن واو اذ اصله موتعد ابدلت الواو تاء وادغمت
في التا الاخرى لاجتماع المثلين فتقول في تصغيره متيعد لا مويعد خلافا للزجاج والفارسي
فانهما يردانه الى اصله لزوال موجب قلبها وهو بناء الافتعال والصحيح الاول وهو مذهب
سيبويه وعللوه بانه اذا قيل فيه مويعد اوهم ان مكبره موعد وموعد ومتيعد لا ايهام فيه
مع ان سيبويه لم يلتفت للالباس في مواضع كثيرة وبخلاف ثاني نحو ادم فانه منقلب
عن غير لين لانه منقلب عن همزة تالية همزة والاصل ءادم بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت الثانية
الفا فتقلب الالف واوا كالالف الزائدة من نحو ضارب وكالالف المجهولة الاصل نحو صاب
بالصاد المهملة والباء الموحدة اسم نبت فتقول في تصغيرها اويدم وضويرب وصويب
والى ذلك اشار الناظم بقوله والالف الثاني المزيد يجعل واوا كذا ما الاصل فيه يجهل وان

ثاني المصغر لينا مبدلا من حرف صحيح غير همزة او همزة لا تلي همزة فانه يرد ايضا الى اصله
فقد ثاني دينار وقيراط الى النون والى الرا فتقول في تصغيرهما دنينير وقريريط كما
تقول في تكسيرهما دنانير وقراريط واصلهما دنار وقراط والياء فيهما بدل من اول المثلين
فلما صغرتهما زال سبب الابدال وترد ثاني نحو ذيب بالياء الى الهمزة فان اصله ذئب بالهمزة
والياء فيه بدل من الهمزة فاذا صغرته قلت ذويئب بالهمزة رجوعا الى الاصل لان قلب الهمزة
ياء انما كان لانكسار ما قبلها وقد زال بالتصغير والضابط ان ما ابدل لعلة لا تزول
بالتصغير لم يرد الى اصله وما ابدل لعلة تزول بالتصغير يرد الى اصله هلم جرا فان
قلت فقد قالوا في تصغير عيد عييد فصغروه على لفظه ولم يردوه الى اصله وقياسه عويد لانه
ولانه من عاد يعود فلم يردوا اليا الى اصلها وهو الواو قلت انما قالوا ذلك شذوذا كراهية
التباسه بتصغير عود كما قالوا في تكسيره اعياد فرقا بينه وبين جمع عود اعواد فوفقا بين
التصغير والتكسير من واد واحد وهذا الحكم الذي ذكرناه في التصغير ثابت في التكسير الذي
يتغير فيه الاول كما ذكرنا في باب ونيب وانياب وعيد واعياد بخلاف ما لا يتغير فيه الاول من نحو قيم
وديم والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ في عيد عييد وحتم للجمع من ذا ما لتصغير علم
واذا صغر ما حذف منه بعض اصوله فاء او عين او لام او اثنان منها وجب رد المحذوف ان كان
بقي بعد الحذف على حرفين فالمحذوف الفا نحو كل وخذ وعدة علما والمحذوف العين نحو
وقل وباع علما وسه وهو الدبر والمحذوف اللام نحو يد ودم وحر بكسر الحاء المهملة وهو
الفرج والمحذوف الفا واللام نحو قه وله وشه اعلاما والمحذوف العين واللام نحو رم علما
تقول في تصغيرها اكيل واخيذ ووعيدة برد الفا وسييه وقويل وبييع وستيه برد العين
ويديه ودمي وحريح برد اللام ووقي ووليّ ووشيّ برد الفا واللام ورايّ برد العين واللام
والى ذلك اشار الناظم بقوله وكمل المنقوص الخ وانما وجب رد المحذوف في الجميع
ليتمكن من بناء فعيل ولانه لو لم يرد لوقعت يا التصغير طرفا فكان يلزم تحريكها بحركات
الاعراب وحقها ان لا تكون الا ساكنة واذا سمي او وضع ثنائيا على حرفين فان كان ثانيه صحيحا نحو
هل وبل لم يزد عليه شيء حتى يصغر فيجب ان يضعف او يزاد عليه يا وهو الاولى فيقال في تصغير هل
هليل بالتضعيف او هلي بزيادة ياء وقيل ان شئت الحقته بالاسماء فقلت في هل هلي
او بما كلهم ولو فقلت هليوم ثم اعللته اعلال سيد وفيه زيادة عمل فينبغي ... بين الاول وترجيحه

الابدي واقتضاه كلام التسهيل وحجتهم ان ما حذفت لامه قاله الموضح في الحواشي وتبعه
تممنا وجه الاتضعيف قبل التصغير لئلا يلزم اثبات اسم معرب على حرفين اخرهما حرف
لين متحرك وهذا لا نظير له بخلاف ما كان ثانيه صحيحا فان نظيره من الاسماء المعربة يد ودم
ويقال في لو وكي وما الحرفية اعلاما لو وكي بالتشديد فيهما وذلك لانك زدت على
واو لو واوا وعلى ياء كي ياء ثم ادغمت احد المثلين في الاخر وما بالمد وذلك لانك زدت على
الالف الفا فالتقى الفان فابدلت الثانية همزة لاجل اجتماعها مع الالف الاولى والتقائهما
ساكنين على حد الابدال في حمراء وقيل زيدت الهمزة من اول الامر فاذا صغرن بعد
التضعيف اعطين حكم دو وحي بفتح اولهما وتشديد ثانيهما فالدو البادية والحي
القبيلة وما بالمد وهو الذي يشرب فتقول في تصغير لو بالتشديد لوي كما تقول في تصغير
دو دوي واصلهما قبل الادغام لويو ودويو اجتمع فيهما الياء والواو والسابق منهما ساكن
فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وتقول في تصغير كي بالتشديد كيي بثلاث ياءات اوليها
اصلية وثانيها ياء التصغير وثالثها المزيدة للتضعيف كما تقول في تصغير حي حيي بثلاث ياءات
اوليها واخريها اصليتان ووسطاها ياء التصغير وتقول في تصغيرها بالمد موي بالتشديد
بقلب الالف الثانية المزيدة ياء لوقوعها بعد ياء التصغير وادغامها فيها ولم تهمز لزوال
علة ابدالها همزة وتقلب الالف الاولى واوا لكونها بعد التضعيف صارت مجهولة الاصل
كما تقول في تصغير الماء المشروب موية بقلب الالف واوا ردا الى اصلها الا ان هذا الماء
المشروب لامه هاء تردها اليها واصله موه بدليل جمعه على امواه فقلبت واو الالف على
القياس وابدلت الهاء همزة على غير القياس فصل وتصغير الترخيم حقيقته ان يجعل المزيد
فيه مجردا معطى ما يليق به من فعيل ان كان ثلاثي الاصول او فعيعل ان كان رباعي الاصول سمي
بذلك لما فيه من الحذف المفضي الى الضعف يقال صوت رخيم اذا لم يكن قويا وطريقة ان تعمد
الى الاسم ذي الزيادة الصالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم لعدم اخلالها بالزنة فتحذف
ثم توقع التصغير على اصوله ومن ثم اي من اجل انه مختص بالمزيد لا يتاتى تصغير الترخيم
في نحو جعفر من الرباعي الاصول وسفرجل من الخماسي الاصول المجردتان من الزوائد ولا يتاتى
في نحو مستخرج ومحرنجم لامتناع بقاء الزيادة فيهما في تصغير غير الترخيم لاخلالها بالزنة فلا يكون
تصغيرهما بحذف زوائدهما لان حذف زوائدهما واجب في تصغير غير الترخيم ومقتضى الحذاقة انه ا

تصغير الترخيم بالاعلام خلافًا للفراء وثعلب فانهما قالا تصغر فاطمة ومالك واسود اعلاما اما
على فعيل ولا يفعل فيهن صفات ولم يكن له الا صيغتان فقط وحمد ثعيل الحميد في تصغير
احمد وحامد ومحمود حميد وحمد وحماد ولم يلتفت للالباس ثقة بالقراين وزوا[يدها]
لا يخل بقاؤها في تصغير غير الترخيم بدليل صحة قولك احيمد وحويمد ومحيميد وحميدون
وحميدان وحميميد وفعيعل كقريبص تصغير قرطاس واما فريطب تصغير قرطبوس فهو مما
حذف فيه مع زوايد خامسة فليس تصغير ترخيم لا فعيعل الا من دون زيادة وهي اليا ونحو
يحذف لهذا التصغير اصل يشبه الزايد نحو بريه وسميع مصغري ابراهيم واسمعيل فان
الميم واللام بلفظ الزوايد وان كانا اصليين بلا خلاف وانما اختلفوا في الهمزة فقال
سيبويه زايدة بدليل سقوطها وردة المبرد بحذف الميم واللام مع اصالتهما وبان
همزتهما كهمزة اسطبل وانبني على الخلاف في الهمزة اختلاف في كيفية تصغيرهما لغير ترخيم فيقول
سيبويه بريهيم وسميعيل ويقول المبرد ابيره واسيمع وانما حذف الميم واللام كما
يحذف الخامس والاول هو المسموع حكى ابو زيد بريهم فهو سيبويه بقوله بحذف
الهمزة لانها زايدة والمبرد يقول بحذف الاخير لانه يشبه الزايد قاله الموضح في الحواشي
والى ذلك اشار الناظم بقوله ومن بترخيم يصغر اكتفى بالاصل فصل وتلحق التا [ثا]نيث
تصغير ما لا يلبس من مؤنث عار منها لفظا ثلاثي في الاصل او في الحال الراهن لئلا تجتمع عيتان في
التصغير والتقدير نحو دار دماعينه واووسن من المضاعف وعين مما عينه ياء واذن مما
فاه همزة فيقال في تصغيرها دويرة وسنينة وعيينة واذينة وهذا الحكم مستمر بعد
التسمية فمن ذلك عمرو بن اذينة وعيينة بن حصن او ثلاثي في الاصل دون الحال نحو يد
فيديه وكذا ان عرضت ثلاثيته بسبب التصغير كسماء بالمد مسمى اسواء صغرته تصغير
الترخيم ام لا فتقول في تصغيره سميه والاصل سميي بثلاث ياآت اولها ياء التصغير
وثانيها بدل المدة وثالثها بدل لام الكلمة فحذفت احدى اليائين على القياس المقرر
في نحو البيت فبقي الاسم ثلثيا فلما عرضت ثلثيته بسبب التصغير لحقته التا كما
تلحق مع الثلاثي المجرد ولو سميت بسماء مذكر القلب في تصغيره سمي بغير تا لتذكير مسماه
وحمراء وحبلى حال كونهما مصغرين تصغير الترخيم فتقول في تصغيرهما بصيغة الترخيم حميرة
وحبيلة بالتا عوضا عن الف التانيث وتقول في تصغيرهما غير تصغير الترخيم حميرا و حبيلى

ولا تاتي بالتاء لاجتماع بين علامتي تانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله واختم بتاء التي
ماصغرت من مونث عار ثلاثي بخلاف نحو شجر وبقر من اسماء الاجناس فلا تلحقهما التاء
انتهيا فلا يقال في تصغيرهما شجيرة بقيرة لئلا يلتبسا بالمفرد المصغر فاما من ذكرهما فلا
اشكال وبخلاف نحو خمس وست من اسماء العدد المونث فلا يقال في تصغيرهما خميسة
وسيتة لئلا يلتبسا بالعدد المذكر المصغر وبخلاف نحو زينب وسعاد فلا يقال
في تصغيرهما زيينبة وسعيدة لتجاوزهما الثلاثة فان الحرف الرابع قايم مقام فلا يجمع بينهما لما
في ذلك من الاستثقال والى ذلك اشار الناظم بقوله ما لم يكن بالتا يري ذا لبس
وشذ ترك التاء في تصغير حرب بفتح الحاء المهملة وسكون الراء المهملة وبالموحدة
وعرب بفتح العين والراء المهملتين ودرع بكسر الدال ونعل بفتح النون ونحوهن
كذو دوقوس وعرس وناب مع تانيثهن وعدم اللبس وجمع المتاخرون
من ذلك عشرين لفظا وهي اسم الجنس كشجر واسم الجمع كغنم واسم العدد كخمس وناب
للناقة المسنة وحرب وقوس ودرع وفرس وعرس بكسر العين وعرس بضمها وذود وضحى
وطست وطس وشول وقدر ونصف بفتحتين وحرف وعرب ونعل وسمع في بعضها
التانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ ترك دون لبس وندر لحاق تا فيما ثلاثيا كثر اجتماعهما اى التاء في
تصغير وراء وامام وقدام مع زيادتهن على الثلثة فقالوا وريئة بضم الواو وفتح الراء بعدها
بالتحتانية مكسورة مشددة فهمزة مفتوحة فالياء الاولى ياء التصغير والثانية المبدلة من
المدة التي قبل الهمزة واميمة بضم الهمزة وفتح الميم وبياء مشددة مكسورة فميم مفتوحة
فالياء الاولى بالتصغير والثانية بدل من الف امام وقديديمة بضم القاف وفتح الدال وياء
ساكنة ودال مكسورة بعدها ياء مثناة تحتانية وميم مفتوحة الياء الاولى بالتصغير و
الثانية بدل من الف قدام ووجه الحاق التاء بها ان جميع الظروف غيرهذه مذكرة فلو لم يظهر
التانيث فيها لظن انها مذكرة اذ لا يعلم تانيثها بالاخبار عنها لانها ملازمة للظرفية ولا
بوصفها ولا باعادة الضمير عليها بل بالتصغير فقط والى ذلك اشار الناظم بقوله وندر
لحاق تا فيما ثلاثيا كثر فصل التصغير من جملة التصاريف في الاسم فيصغر المتمكن كما مر
ولا يصغر من غير المتمكن الا اربعة احدها افعل بفتح العين في التعجب والثاني اسم مركب تركيبا مزجيا
علما كان او عددا فالعلم كبعلبك وسيبويه في لغة من بناهما على الفتح في بعلبك وعلى الكسر في

سيبويه فاما من غيرهما اعراب الا ينصرف فلا اشكال في تصغيرهما لانهما من اقسام المتمكن بعد وا
نحو خمسة عشر وافعل في التعجب والمركب المزجي تصغيرهما تصغير المتمكن في ضم اولهما وفتح ثانيهما
واجتلاب ياء التصغير ثالثة نحو ما احيسنه وبعيلبك وسيبويه وخميسة عشر اما افعل
التعجب فقال الخليل في قولهم ما امليح زيدا انما يعنون الشئ الذي يتصف بالملح فانهم قالوا
زيد مليح واما المركب المزجي فلان الجزء الثاني بمنزلة تاء التانيث والتنوين من حيث انه
نازل منه منزلة ذيله وتتمته نزولهما بها تلك المنزلة فلذلك صغر والصدر والثالث اسم
اشارة وسمع ذلك منه في خمس كلمات وهي ذا في التذكير وتا في التانيث وذان في تثنية
المذكر وتان في تثنية المؤنث واولا في جمعهما والرابع الاسم الموصول وسمع ذلك منه
في خمس كلمات وهي الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث وتثنيتهما اللذان واللتان
وجمع الذي الذين والاولى هذه الكلمات العشر من غير المتمكن تخالف تصغير المتمكن في
ثلثة امور احدها اجتلاب الياء الساكنة والثاني التزام كون ما قبلها اي الياء مفتوحا و
الثالث لزوم تكميلها بنفسها عن الاخر الثالثة ويخالفه اي تصغير المتمكن في امور ثلثة
احدها بقاء فائها على حركتها الاصلية التي كانت قبل التصغير من فتح او ضم تنبيها على
الفرق بين تصغير المتمكن وغيره والثاني زيادة الالف في الاخر ان امكن عوضا من ضم الحرف
الاول وذلك في غير المختوم بزيادة تثنية وزيادة جمع والثالث ان ياء التي للتصغير
قد تقع ثانية وذلك في ذلك في ذا وتا تقول في تصغيرهما ذيا وتيا فيبقى الحرف الاول
على فتحة وتاتي بياء التصغير ساكنة مدغمة في الياء المنقلبة عن الف ذا وتا وتزيد الفا
في الاخر عوضا عن ضم الحرف الاول والاصل ذييا وتييا بثلاث ياءات اولاها عين
الكلمة وثانيها ياء التصغير وثالثها لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع زيادة الالف
في اخره فحذفت الياء الاولى لان ياء التصغير جي بها لمعنى ولا تحذف الثالثة لان ذلك
يقتضي وقوع ياء التصغير طرفا اذا كانت الالف في زنة حركة وهي الضم ووقوع ياء
التصغير طرفا ممتنع لانها ان بقيت ساكنة لم يمكن بقاء الالف بعدها كانت ثقلت يا في
ذلك وقوع فيما فر منه او ازالة الالف المجعولة عوضا وان حركت فيا التصغير كالف
التكسير فلا تتحرك فتعين سعا الاولى للحذف وهذا انما يستقيم على قول البصريين ان
ذا ثلاثي الوضع وان الفه عن ياء وعينه ياء محذوفة واما على قول الكوفيين ان الالف زائدة

وهو موضوع على حرف واحد كهلا وتقول في تصغير ذان وتان ذيان وتيان بابقا اولهما
على فتحة وادغام ياء التصغير فيما بعدها ولم يؤت بالف بعد النون للطول بزيادة علامة
التثنية وتقول في تصغير اولا اُلَيّا بابقاء اوله على ضمة في حال التكبير وبالقصر في لغة من قصر
وهم التميميون وبالمد في لغة من مد وهم الحجازيون اما على لغة القصر فلا اشكال
لهما على لغة المد فقال الفارسي الحقنا ياء التصغير ثالثة وقلبنا الالف بعدها
يا وزدنا الالف قبل الاخر اذ ليس لنا تصغير خماسي الا وقبل آخره مدة وقال المبرد
الحقنا الف التصغير في اخر الا على القاعدة في المبهمات لا التبست لفظة المد بلفظة القصر
بيانه من وجهين احدهما ان ياء التصغير تقع ثالثة قبل الالف فتقلب الالف بعدها
ياء ثم تدغم فيها ياء التصغير وتكسر كما في غزيل فتنقلب الهمزة ياء كما في عطا فتجتمع ثلث
ياآت فتحذف الاخيرة ثم تدخل الف التصغير والوجه الثاني ان اولاء فعال فاء اجاءت
الالف اخرا صار اولاآ على فعالي كحبارى فيجب حذفها خامسة واما اذا قدمت فانها تصير
رابعة وما كان خمسة ورابعه لين فانه لا يسقط فلما خافوا المحذور المذكور ادخلوا
الالف بعد البائين وقال الزجاج همزة اولا منقلبة عن الف المد فاذا قلبت اللف للمد
بالوقوعها بعد يا التصغير رجعت الهمزة الى اصلها ثم تاتي الف التصغير فتنقلب همزة
لوقوعها بعد الف وتقول في تصغير الذي والتي اللذيا واللتيا بابقاء اولهما على فتحة
وفتح ثانيهما وزيادة حرفين ياء التصغير والالف وادغام ياء التصغير وفتح ياء التكبير لاجل
الالف وتقول في تصغير اللذان واللتان اللذيان واللتيان بفتح اولهما وثانيهما وتشديد
ثالثهما ولم يؤت بالف بعد النون للطول بعلامة التثنية قال الموضح في الحواشي هذا
الذي اراده من القول وهم يقولون ان التثنية ترد على المفرد المصغر ثم يختلف
سيبويه والاخفش فسيبويه يحذف الالف حذفا اعتباطيا لمجرد تخفيف الكلمة
لطولها بعلامة التثنية فلا يقدرها البتة والاخفش يحذفها لالتقاء الساكنين
فيقدرها واصل الخلاف بينهما اذا ثني المفرد المصغر فهل يقدر ان الفه بقيت مجتمعة
مع الف التثنية ثم حذفت للساكنين ولم تقلب ياء فرقا بين تثنية المتمكن وغيره
او يعتقد انها حذفت قبل مجي الف التثنية لمجرد التخفيف الاول للاخفش والثاني لسيبويه
ويظهر اثر الخلاف في جمع المذكر فسيبويه بضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء والاخفش بفتحهما

كلافي

كما في الاعلون وتقول في تصغير الذين الذيون رفعا واللذين جرا ونصبا بضم ما قبل الواو وكسر ما قبل اليا وهو قول سيبويه لانه يرى ان الالف حذفت تخفيفا كما تقدم في التثنية نكا بين الوجهين لها والاخفش بفتح ما قبل الواو والبا لانه يقدر الحذف للساكنين والدال على الف مفتوحة وفي شرح الشافية للجاربردي واما الذيون فلانهم زادوا في الذين قبل اليا أو قيل النون الفا فصار الذيان ثم ابدلوا الفتحة ضمة والالف واوا لئلا يلتبس بالتثنية انتهى وإذا اردت تصغير اللاتي لجمع المؤنث صغرت التي لمفرده فقلت اللتيا كما تقدم ثم جمعت بالالف والتاء فقلت اللتيات واستغنوا بذلك الجمع المصغر مفرده عن تصغير اللاتي واللائي وقيل اللتيا عند سيبويه فانه قال في اللائي واللاتي لا يحقران استغنا بجمع التي المحقرة بالالف والتا كما في دراهم دريهمات بل المؤنث اولى مما لا يعقل هينا الجمع والاخفش يصغرهما ويقلب الالف واوا لانهما صارا حين حقرا بمنزلة صارت اذ اجرى عليهما حكمه ويحذف اليا التي هي لامهما لان الف التصغير تزاد فيبقى الاسم على خمسة سوى يا التصغير وانما كانت اليا هي المحذوفة لانها طرف والمازني يصغرهما ولكن يحذف الالف لانها زايدة واليا ... فيصير اللذيا واللتيا واللاتي اللتيا وهذا يلتبس تصغير الواحد ولا تصغير من اسما الاشارة اتفاقا عند الجميع لالتباس بتصغير ذا ويشكل عليه تصغيرهم عمرا وعمر على عمير مع الالتباس ولا تصغر الاشارية استغنا عن تصغيرها بتصغير ... في قوله في النظم منها تاوتي قال المبرد وذلك يوهم ان تي صغر كما صغر تا وقد نصوا على انهم لم يصغروا من الفاظ المؤنث الا تا خاصة وهو المفهوم من التسهيل فانه قال ولا تصغر من غير المتمكن الا ذا والذي وفروعهما اللاتي ذكرها ولم يذكر من الفاظ المؤنث غير تا خاصة انتهى وانما جوزوا تصغير الاشارة والموصول اشار في النظم بقوله وصغروا شذوذا ذا الذي التي وتابع الفروع وانما ساغ تصغيرهما لانهما يوصفان ويوصف بهما والتصغير وصف في المعنى ولهذا منعوا اعمال اسم الفاعل مصغرا كما منعوا اعماله موصوفا قاله ابو الحسن الباذش وحكى ... البلي تصغير اوه على اويه وبقي المنادى المبني نحو يا زيد فانه يصغر فيقال يا زبيد والله اعلم هذا باب النسب وسماه سيبويه باب الاضافة وابن الحاجب باب النسبة والغرض منها ان تجعل المنسوب من المنسوب اليه او من اهل تلك البلدة او الصنعة وفايدتها فايدة الصفة وانما افتقرت الى علامة لانها معنى حادث فلا بد لها من علامة وكان من حروف اللين لخفتها

وبكثرة زيادتها وانما الحقت علامتها بالاخر لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض لموضع زيادتها
هو الاخر وانما لم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وانما كانت
مشددة لتدل على نسبته الى المجرد منها ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات اولها لفظي وهو
ثلثة اشياء الحاق ياء مشددة اخر المنسوب اليه وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها وثانيها معنوي
وهو صيرورته اسما لما لم يكن له وثالثها حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشتقة في رفعه
المضمر والظاهر باطراد واعلم انك اذا اردت النسبة الى شيء من بلد او قبيلة او غيرهما
فلا بد لك من عملين في اخره احدهما ان تزيد عليه ياء مشددة تصير حرف الاعراب وعليها
اولها حركات الاعراب رفعا ونصبا وجرا لصيرورتها بمنزلة الاخر العمل الثاني ان تكسر
اي الاخر لمناسبة الياء كما في ياء المتكلم والمخاطبة مثل قولك في النسبة الى دمشق بفتح
الميم دمشقي والى ذلك اشار الناظم بقوله ياكيا الكرسي زاد والنسب وكل ما تليه كسره
وجب وتحذف تحذف الياء المزيدة للنسب لوجود في الاخر وامور متصلة بالاخر الاول
التي في الاخر فسننه تحذفها الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة احرف فصاعدا سواء
كانت زايدتين او كانت احديهما زايدة والاخرى اصلية فالاول ما هو في اخره ياآن
زايدتان سواء كانتا للنسب ام لا نحو كرسي مما اخره ياآن ليستا للنسب وشافعي مما اخره ياآن
ان للنسب فتقول في النسب اليهما كرسي وشافعي فتحذف الياء المشددة منهما وتجعل
مكانها ياء النسب فيتحد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب اليه ولكن يختلفان التقدير وتقدرها
مع الياء المجردة للنسب غيرهما بدونها ويظهر هذا الاختلاف التقديري اثره في الصناعة
وذلك انه اذا سمي بخاتي جمع بختي بياء موحدة فخاء معجمة فتاء مثناة فوقانية علما لرجل
فانه يكون غير منصرف استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية قال في الصحاح البخت
نجني والجمع بخاتي غير منصرف لانه بزنة جمع الجمع انتهى بتكرير الجمع فاذا نسب اليه
انصرف لزوال صيغة منتهى الجموع لان الياء التي كانت تحصل الصيغة زالت وخلفتها
ياء اخرى غيرها وهي اجنبية لم تبن الكلمة عليها فوزنه قبل النسب مفاعيل وبعده مفاعي
وقيده بقوله علما ليرتب عليه قوله فاذا نسبت اليه لان جمع التكسير اذا لم يكن علما او
جاريا مجرى العلم لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى مفرده ثم ينسب اليه فسقط ما قيل
ان قوله علما فقط لا مفهوم له وقيل العلم بكونه لرجل احتراز عما اذا كان لامرأة فانه تمنعه

من الصرف التاليته والتانيث المعنوي لا صيغة منتهى الجموع والثاني وهو ما احدى يائيه زايدة
والاخرى اصلية مخوي بالتشديد باسم مفعول من الرمي اصله مرموي كمضروب اجتمع
فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم اليا من
قلبها واوا وادغمت اليا المنقلبة عن الواو والزايدة في اليا الاصلية لاجتماع المثلين
فاذا نسب اليه حذفت الياء المشددة وجعلت مكانها يا النسب وقلت مرمي هذا هو
الافصح وبعض العرب يحذف اليا الاولى لزيادتها ويبقي الثانية لاصالتها ويقلبها الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الالف واوا لوجوب كسر ما قبل يا النسب والالف
لا تقبل الحركة ولم تقلب الالف ياء لئلا تجتمع الكسرة والياآت فتقول مرموي
واطلق في النظم قوله ومثله مما حواه احذف وهو مقيد بكونه بعد ثلاثة احرف
فصاعدا وان وقعت اليا المشددة بعد الحرفين حذفت الاولى فقط فرارا
من الاجحاف وتعينت الحذف لسكونها وقلبت الثانية الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ثم قلبت الالف واوا لكراهة اجتماع الياآت فتقول في امية اموي وجا
[illegible] آت [illegible] قبلها كسرة وان وقعت الياء المشددة بعد حرف واحد لم
تحذف واحدة منهما بل تفتح الياء الاولى كما في نمر وتردها الى اليا وان كان اصلها
الواو والا بقيت على صورتها وتقلب اليا الثانية واوا لئلا تجتمع الياآت تقول في
حي وطي حيوي وطووي لانهما من طويت وحييت للام الثاني كما يحذف اليا النسب
التانيث فتقول في مكة مكي بحذف التا لان بقاها توقع في اثبات التانيث
في نسبة المذكر واجتماع تانيثين في نسبة مؤنث نحو امراة مكية وايقاع تا التانيث
حشوا وقول المتكلمين في علم الاصول الدينية في النسبة الى ذات ذاتي وقول العامة في
النسبة الى الخليفة خليفتي باثبات تاء التانيث فيهما لحن اي خطاء لخروجه عن القاعدة
يقال للمخطي لاحن لانه يعدل بالكلام عن الصواب وصوابهما ذووي وخلفي بحذف التا
منهما [illegible] ربما بني على ان ذاتي منسوب الى ذات لغتهم لا يقولون ذلك [illegible]
في شرح الشيخ الى نفسه وهو ممنوع لانا نقول هذه التسمية ليست بلغتهم حتى يلزم
ذلك بل انما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك انتهى والدليل على انها اصطلاحية ان استعمال
ذات مرادا بها الحقيقة لا اصل له في لغة كما قال ابن الخشاب وابن برهان وانما المعروف فيها

ذات بمعنى صاحبة وحيث نسب اليها فلا بد من حذف تائها ثم رد لامها المحذوفة واذا ردت
العين الى الصحة فيصير على تقدير ذوات ثم تقلب الالف واوا فتقول ذووي كما مر الثالث
مما يحذف لياء النسب الالف ان كانت مجاوزة الاربعة وكانت رابعة متحركا ثاني
كلمتها فالاول لا يقع الا في ثلثة في الف التانيث كحباري بالحاء المهملة والباء الموحدة والرا
الطاير وفي الف الالحاق كحبركي بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون الراء بعده كاف
قال الجوهري القراد وقال الزبيدي الطويل الظهر القصير الرجلين فانه ملحق بسفرجل و
في الالف المنقلبة عن اصل كمصطفى فانها عن واو الصفوة فتقول حباري وحبركي ومصطفي
بحذف الالف فيهن وجوبا للطول والثاني وهو ما الفه رابعة وثاني كلمتها متحرك
لا يقع الا في الف التانيث كجمزى بفتح الجيم والميم والزاي صفة يقال حمار جمزى اي
سريع من الجمز وهو ضرب من السير تقول في النسب اليها جمزي بحذف الالف وجوبا
لان حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف اخر فالالف فيها في حكم الخامسة واما الساكن ثاني
كلمتها فيجوز فيها القلب واوا تشبيها بالف ملهي والحذف تشبيها بتا التانيث لزيادتها
والارجح في التي للتانيث كحبلى الحذف لان شبهها بالف التانيث اقرب من شبهها
بالمنقلبة عن اصل والارجح في التي للالحاق كعلقى فانه ملحق بجعفر وفي المنقلبة عن اصل
كملهى من اللهو فالفه منقلبة عن واو القلب غير الارجح وانما كان الارجح فيهما القلب محافظة
في الاول على حرف الالحاق ورجوعا الى الاصل في الثاني والقلب في نحو ملهى مما الفه منقلبة
عن اصل خير منه في نحو علقى مما الفه زايدة للالحاق والحذف بالعكس اللغوي فالحذف
في نحو علقى خير منه في نحو ملهى لان حرف الزايد خير من حذف الاصلي الامر الرابع مما يحذف
لياء النسب يا المنقوص مجاوزة اربعة خامسة او سادسة كمعتد ومستعل فتقول في
النسب اليهما معتدي ومستعلي بحذف يا المنقوص وجوبا للطول واما اليا الرابعة فكا
لالف المقصور الرابعة من نحو مسعى ومعنى مما ثاني ما هي فيه ساكن والفه منقلبة عن يا
او واو فيجوز فيها القلب واوا والحذف ولكن الحذف ارجح من القلب بل قال بعضهم ان القلب
مختص بشعر من شذوذ تغييرات النسب حتى قيل لم يسمع الا في قوله فكيف لنا
بالشرب ان لم يكن لنا دراهم عند الحانوي ولا نقد جعل اسم الموضع حانية ونسب اليه وقيس
في الثالث من الف المقصور المنقلبة عن ياء او واو كفتى وعصى ومن يا المنقوص الثالثة كعم بفتح

المهملة

المهملة من عمي عليه الامر اذا التبس ورجل عمي القلب اي جاهل شجي بالشين المعجمة والجيم من شجي
اي حزن [illegible] واو فتقول فتوي وعصوي وعموي وشجوي فاما قلبها في فتي
واوا ان كسرتي اصلها فلئلا يجتمع الكسرة والياآت واما في عصي فرجوع الى اصلها واما
في عم وشج فلانا لما اردنا النسب اليهما فتحنا عينهما كما في نمر فقلبت اليا الفا لتحركها و
انفتاح ما قبلها ثم الالف واوا كما قلبت الف فتي حكما وتعليلا وحيث قلبنا اليا واوا
من تقدم فتح ما قبلها على قلبها الما ران قبلها واو مسبوق بقلبها فان قلت فلم اوجب
فتح العين في قاض عند من قال قاضوي بقلب اليا واوا ونظيره من الصحيح لا يفتح عينه
فالجواب انه نظير فتح لام تغلب عند بعض العرب نقله المرادي عن بعض النحويين وجب
[illegible] ثلثي مكسور العين سواء كان مفتوح الفا ام مضمومها ام
مكسورها فالمفتوح الفاء نحو [illegible] بالنون والمضموم الفا نحو [illegible] والمكسور الفا
نحو [illegible] فتقول في النسب اليها نمري ودئلي وابلي بفتح العين فيهن كراهة لتوالي اليائين
والكسرتين وذهب بعض الى بقا كسرة العين فيما فاؤه مكسورة كابلي بكسرتين كسرة
الاتباع و[illegible] لان الكسرة تعمل في جهة واحدة فلا تستثقل [illegible]
ما يحذف ليا النسب [illegible] فتقول في النسب الى
زيدان وزيدون حال كونهما [illegible] بحذف علامة التثنية
الجمع لئلا يجتمع على الاسم الواحد اعرابان الاعراب بالحروف والاعراب بالحركة في يا النسب
وحذفت تبعا لما قبلها لانهما زيادتان زيدتا معا فيحذفان معا [illegible] بهما
فانما ينسب [illegible] لا اليهما [illegible] في لزوم الالف
والاعراب على النون اعراب ما لا ينصرف للعلمية والزيادة [illegible] وهو تميم [illegible] مقبل
لا خلف بن الاحمر خلافا للموضح [illegible] امل عليها بالبلى الملوان قال في
النسب [illegible] باثبات الالف والنون كما تقول سلماني وسبعان تثنية سبع اسم موضع
والملوان الليل والنهار [illegible] في لزوم اليا والاعراب
على النون منونة قال في النسب زيديني باثبات اليا والنون كما تقول غسليني ومن اجراه
زيدون مجرى هارون في لزوم الواو وجعل الاعراب على النون ومنع الصرف للعلمية
وشبه العجمة واجراه مجرى عربون في لزوم الواو والاعراب على النون منونة [illegible]

ثالماطرون بان في النسب على اللغا الثلاث زيدوني باثبات الواو والنون كما تقول هاروني
وعربوني وماطروني واما جمع تصحيح المؤنث ففيه تفصيل نحو تمرات بالمثناة مما كان
جمع اسم مفتوح العين في حالة الجمع ان كان باقيا على جمعيته ولم ينقل الى العلمية
فالنسب الى مفرده لئلا يجتمع تانيثان حين ينسب مؤنثا قاله ابو حيان فتقول
تمري بالاسكان في الميم لان مفرده ساكن العين قبل الجمع وان كان علما من كما
اعرابه حالة الجمع حذف الالف والتا معا ونسب اليه على لفظه المفتوح حالة الجمع
متنع صرفه للتانيث والعلمية نزلت تاه منزلة تا مكة ونزل الفه منزلة الف حمرا لكون
ثاني ماهي فيه متحركا فحذفهما على التدريج فحذف اولا التا كما في مكة ثم الالف كما في
حمرا وقال زيد بالفتح في حكاية الاعراب ومنع الصرف وانما سكنت العين في حال بقائه
على الجمعية وفتحت في حال نقله الى العلمية للفرق بين النسب اليه جمعا والنسب اليه
علما لان علامة الجمع تحذف في كلا الحالين واما نحو [illegible] مما هو جمع صفة فقال
الموضح بحثا ففي الفه وجهان القلب واوا والحذف لانها كالف حبلى بجامع ان كلا
منهما صفة ساكن ثاني ماهي فيه وعلى كلا الوجهين تحذف التا [illegible] نحو كما
تقول حبلوي وحبلي وليس في الف نحو مسلمات من الجموع القياسية ونحو سرادقات
من الجموع الشاذة الا الحذف لكونها خامسة فتقول مسلمي وسرادقي فتحذف الالف و
التا والسرادق قال في القاموس الذي يمد فوق صحن الدار والبيت من الكرسف والغبار
الساطع والدخان المرتفع المحيط بالشيء واما الامور المتصلة بالاخر فستة ايضا
احدها اليا المثناة تحت المكسورة المدغمة فيها يا اخرى سواء كان ماهي فيه ياثي
العين كطيب او واويها كهين فيقال في النسب الى طيب وهين طيبي وهيني بحذف
اليا الثانية المدغم فيها وابقاء الياء الاولى الساكنة كراهة اجتماع كسرتين واربع
ياات ولم تحذف الاولى لئلا يرجع الى تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله فيلزم
الثقل ولم تقلب الفا ويلزم زيادة التغيير مع اللبس لو انقلبت بحذف نحو بفتح
الهما والبا الموحدة وتشديد اليا المثناة تحت وبالخا المعجمة العلام الممتلي وسل العلام
الناعم فيقال في النسب اليه هبيخي باثبات اليا الثانية لانفتاح اليا المدغمة فيها وبحذف
نحو مهيم تصغير مهيام مفعال من هام على وجهه اذا ذهب من العشق او من هام اذا عطش و

مهوّم اسم فاعل من هوّم الرجل اذا هزّ راسه من النعاس او تصغير مهيم اسم فاعل من هيّم الحب اذا جعله هايما تقول في النسب الى ذلك كله مهيمي باثبات اليا المكسورة المدغمة فيها يا اخرى لانفصال اليا المكسورة من الاخر بالياء الساكنة التي هي عوض من الف مهام او من الواو الثانية من مهوّم او من اليا الثانية من مهيم هذا حاصل كلام ابي حيان وتلميذه الشهاب الحلبي السمين وكان القياس ان يقال في النسب الى طي بتشديد اليا وبالهمزة طيئي بحذف الياء الثانية فقط ولكنهم بعد الحذف قلبوا اليا الباقية وهي الاولى الفا على غير قياس لانها ساكنة فقالوا طاي ولو قيل حذفت الياء الاولى الساكنة وقلبت اليا الثانية المتحركة الفا كان القلب على القياس الامر الثاني مما يحذف لياء النسب يا فعيلة بفتح اوله وكسر ثانيه بشرط صحة العين وانتفاء تضعيفها كحنيفة وصحيفة تحذف منه تا التانيث اولا ثم تحذف اليا ثانيا فرقا بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث ثم تقلب الكسرة فتحة كما في نمر فتقول حنفي وصحفي وشذ قولهم في النسب الى السليقة وهي الطبيعة سليقي وفي النسب الى عميرة كلب والى سليمة الازد عميري وسليمي والقياس فيهن سلقي وعمري وسلمي بحذف اليا وابدال الكسرة فتحة كما في عميرة بن كلب وسليمة بن ازد ولكنهم فرقوا بينهما والسليقي من يتكلم بسليقته اي طبيعته معربا من غير تعلم اعراب قال ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي اقول فاعرب ولا يجوز حذف اليا في نحو طويلة لان العين معتلة فكان يلزم قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير مع اللبس ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال قاله الجاربردي ولا يجوز الحذف في نحو جليلة لان العين مضعفة فيلتقي بعد الحذف مثلان فيثقل ولو ادغموا لزم زيادة التغيير مع اللبس الامر الثالث مما يحذف لياء النسب يا فعيلة بضم اوله وفتح ثانيه بشرط ان لا تكون العين مضعفة كجهينة وقريظة بالمشالة تحذف تاء التانيث اولا ثم تحذف اليا ثانيا فتقول جهني وقرظي وشذ قولهم في النسب الى ردينة ردح رديني باثبات اليا ويقولون في النسب الى عيينة وتويمة عيني وتومي ولا يشترط هنا صحة العين لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا ينقلب الفا فلا يلزم المحذور السابق ولا يجوز ذلك الحذف في نحو قليلة بضم القاف لان العين مضعفة وحذف اليا يودي الى الثقل لو لم يدغم احد المثلين في الاخر وزيادة التغيير مع اللبس لو ادغم الامر الرابع مما يحذف لها النسب واو فعولة بفتح الفا بشرط صحة عينها وعدم

تضعيفها كشنوءة حي من اليمن تحذف تاء التانيث اولا ثم تنسب ثانيا لانهم لما
حذفوا تاء التانيث وهي حرف صحيح دال على معنى استقبحوا ان يبقوا بعد ذلك حرفا
معتلا زايد الغير معنى ثم تقلب الضمة فتحة فتقول شنائي واما في اسم شنوي فعلى
لغة من قال ازد شنوة بتشديد الواو وقاله ابن السكيت وما ذكرناه في فعيلة
وفعيلة من وجوب حذف اليا منهما وقلب الكسرة فتحة في الاولى فلا نعلم فيه
خلافا واما فعولة فذهب سيبويه والجمهور الى وجوب حذف الواو والضمة تبعا و
اجتلاب فتحة مكان الضمة وذهب الاخفش والجرمي والمبرد الى وجوب بقائهما
معا وذهب ابن الطراوة الى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة بحالها ولا يجوز
الحذف في فعولة بفتح الفاء لاعتلال العين لما مر في طويله ولا يجوز ذلك في نحو
ملولة لاجل التضعيف في العين وحذف الواو يؤدي الى التقاء مثلين والادغام
ممتنع لان فعل بفتحتين واجب الفك كطلل فيثقل اللفظ به الامر الخامس مما يحذف
الياء النسب بافعيل بفتح اوله وكسر ثانيه المعتل اللام يا كانت او واوا نحو غني وعلي
الياء الاولى تقلب الكسرة فتحة كما تقدم ثم تقلب الياء الثانية لتحركها وانفتاح ما
قبلها ثم تقلب الالف واوا لكراهة اجتماع الياآت مع الكسرتين فتقول علوي وغنوي الامر
السادس مما يحذف ليا النسب بافعيل بضم اوله وفتح ثانيه المعتل اللام نحو قصي
تحذف الياء الاولى ثم تقلب الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الالف واوا
للمار فتقول قصوي ... وهما فعيل المعتل الام فهو مما تقدم
في فعيلة وفعيلة ولكنهما انما ذكرا هنا كي استطرادا وهذا الموضع موضعهما وان
كان فعيل بفتح الفاء وفعيل بضمها صحيحي اللام لم يحذف منهما شيء وذلك نحو قولهم
في عقيل وعقيلي وعقيلي وشذ قولهم في ثقيف وقريش وهذيل ثقفي وقرشي
وهذلي فصل حكم الهمزة الممدودة في النسب كحكمها في التثنية فهي اما للتانيث او اصلية
او منقلبة عن حرف اصلي او عن حرف الالحاق فان كانت للتانيث قلبت واوا
لكون الهمزة اثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلث ياآت مع الكسرة وشذ صنعاني
في النسبة الى صنعاء اليمن وبهراني في النسبة الى بهرا اسم قبيلة من قضاعة فابدلوا
من الهمزة النون لان الالف والنون مشابهان لالفي التانيث ومن العرب من يقول صنعاوي وبهراوي

على القياس او كانت اضاً مسلمة من القلب غالبا لقوتها باصالتها نحو ترابي في ترا وهو الرجل
التاسك ومنهم من يقلبها واوا استثقالا والاجود التصحيح قاله التسهيل
او كانت بدلا من حرف زايد للالحاق نحو علباء او كانت بدلا من اصل نحو كساء اصله
كساو قلبت الواو همزة لوقوعها طرفا اثر الف زايدة فالوجهان السلامة والقلب واوا
وانهما متفق الكسائي بالتصحيح وكساوي بالقلب واوا رجوعا الى الاصل وعلباوي
بالقلب واوا تشبيها بالف التانيث وعلبائي بالتصحيح تشبيها بالاصلية والعلباء عصب
العنق والهمزة فيه منقلبة عن ياء زيدت للالحاق بقرطاس ولا يخفى ما في الامثلة
من النشر على خلاف الترتيب فصل ينسب الى صدر العلم المركب ويحذف العجز استثقالا
النسبة الى الكلمتين معا لحذفوا الثانية كما حذفوا تاء التانيث ان كان التركيب تركيب اسناد
كتابطي وزيدي في النسبة الى تابط شرا وبرق نحره او مزجيا سواء كان صدره صحيحا معتلا
وسعدي او معدودي في النسب الى بعلبك وسعدي كرب ولغاجز في اليائين ابقاها
على حالها وقلبها واوا لانك اذا حذفت الجزء الثاني صار الجزء الاول منقوصا وياء
المنقوص اذا كانت رابعة جاز فيها التصحيح والقلب واوا نحو قاضي وقاضوي والارجح
التصحيح كما تقدم وفي النسب الى المزجي خمسة اوجه احدها ما ذكره الموضح تبعا للناظم
من الاقتصار في النسب على الصدر وهو مقيس اتفاقا الثاني ان ينسب اليهما معا
الا تركيبهما فتقول بعلي بكي ومعدي كربي واختاره ابو حاتم واخرون وانشدوا عليه
البيت في تزوجتها رامية هرمزية بفضلة ما اعطى الامير من الرزق فنسبها الى رام
هرمز بلدة من نواحي خوزستان الرابع ان ينسب الى جميع المركب فتقول بعلبكي و
معدي كربي الخامس ان يبنى من جزئي المركب اسما على فعلل وتنسب اليه قالوا في النسب
الى حضرموت حضرمي او اضافيا كامرئي بكسر الراء تبعا لكسر الهمزة ومرئي بحذف الهمزة
الاولى وفتح الميم والراء في النسب الى امرئ القيس قيل وامرئي شاذ عند سيبويه والمطرد عنده
مرئي بحذف الهمزة وفتح الميم والراء لكنها تكلمت به العرب قال ذو الرمة يهجو امرئ القيس
اذا المرئي شب له بنات عقدن براسه ابة وعارا واستثنى محمد بن حبيب امرأ القيس
الكندي فانه ينسب اليه مرقسي الا ان كان المركب الاضافي كنية كابي بكر وام كلثوم او كان
معرفا صدره بعجزه كابن عمر وابن الزبير فانك تحذف صدره وتنسب الى عجزه لانه المقصود بدلالة نفي

كية وكلثومي ... ورنبيري وربما الحق بهما ماجيس فيه نسر لقة لم في البنسب الى عبد الاشهل
النسب الى حب ... ن ... فيحذف صدرهما ونسبوا الى عجزهما اذ لو عكسوا وحذفوا
العجز ونسبوا الى الصدر هما وقالوا عبدي لا التبس الى عبد غير مضاف والاشهل
صفة لرجل ومناف اسم لصنم والحاصل ان المركب الاضافي ينسب الى عجزه في ثلثة
مواضع احدها ما كان كنية الثاني ما يعرف صدره بعجزه الثالث ما يخاف اللبس من
حذف عجزه وما سوى هذه المواضع الثالثة ينسب فيه الى الصدر وشذ بنا فعلل
من جزئي المضاف منسوبا اليه والمحفوظ من ذلك تيملي وعبدري ومرقسي وحبقسي و
وعبشمي في النسب الى تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس بن حجر الكندي وعبد
القيس وعبد شمس فصل الى نسب الى ما حذفت عينه وصحت لامه رددتها وجوبا
في مسئلة واحدة نحو رب بتخفيف الباء واصلها التشديد فخفف بحذف عينه الساكنة
مسمى به فاذا نسبت اليه قلت ربي برد العين ساكنة ولا تحرك لثقل اجماعا واذا نسب الى
ما حذفت لامه رددتها وجوبا في مسئلتين احديهما ان تكون العين معتلة كشاة
واصلها شوهة بسكون كصفحة ثم لما القيت الواو والهاء لزم انفتاحها فانقلبت الفا ثم حذفت لامها
وهي الهاء وعوض منها التاء بدليل قولهم في تكسيرها شياه بالهاء وقلبا الواو ياء لانكسار
ما قبلها والتكسير يرد الاشياء الى اصولها فاذا نسب الى شاة رددت لامها اتفاقا ثم
اختلفوا في عينها هل تبقى على فتحها العارض فتستمر الفا او ترد الى سكونها الاصلي فتسلم
من القلب الفا ذهب سيبويه الى الاول وابو الحسن الاخفش الى الثاني فتقول شاهي
على مذهب سيبويه لانه لا يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصلي بل تبقى العين
مفتوحة فيقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وابو الحسن يقول شوهي بسكون الواو
ولا يقلبها الفا لانه يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصلي فيمتنع القلب والصحيح
مذهب سيبويه وبه ورد السماع قالوا في النسبة الى غد غدوي وحكي عن ابي الحسن انه
رجع في كتابه الاوسط الى مذهب سيبويه المسئلة الثانية مما يجب رد لامه ان
اللام قد ردت في تثنية كاب وابوان او في جمع تصحيح لمؤنث كسنة وسنوات في غير لغة
اهل الحجاز واسنهات في لغة اهل الحجاز فتقول في النسب الى اب وسنة ابوي وسنوي و
يرد اللام كما ردت في التثنية والجمع بالالف والتاء لان النسب قوي على الرد لانه احمل للتغيير فلذ

دبر

وجب فيه رده وما وجب رده في غيره وجب فيه رده وما لا يجوز رده في غيره اطها دللزينة في الرد

تقول في النسب الى ذو وذات ذووي باتفاق سيبويه وابي الحسن لانه عنده مما نقل

بالتحريك ولامها بالان طويت اكثر من قوة وذهب الخليل [illegible]

نظرا الى ان الاصل السكون والى ان لامها واو وانه من باب قوة وعلى القولين قلبت الفاو

قلبت الالف واوا في النسب وذات هي ذو بزيادة التا وانما قيل في النسب اليهما ذو

وي لامرين اعتلال العين ورد اللام في تثنية ذات ذواتا قال تعالى ذواتا افنان بالواو على الاصل

وقالوا ذواتي المفطر وهو القياس لقولهم ذات جمال لا غير ولان الالف الاولى من ذاتا

على منقلبة عن واو والالف الثانية علامة رفع وتثنية والتاء للتانيث كما في

مسلمتان وانما صحت العين حال التكميل وعلت حال النقص لئلا يجتمع اعلالان

في حال التمام والسلامة من ذلك حالة النقص وتقول في النسب الى اخت اخوي كما تقول

في النسب الى اخ اخوي وتقول في النسب الى بنت بنوي كما تقول في النسب الى ابن بنوي

اذا رددت محذوفه كقولهم في الجمع بالالف والتا اخوات وبنات بحذف التاء والرد الى

صيغة المذكر الاصلية وتقدم انما وجب رده في الجمع وجب رده في النسب وسره اي حكمه

رد صيغة المؤنث الى صيغة المذكر ان الصيغة اي صيغة اخت وبنت كلها التاء فيهما و

ان التاء وان كانت بدلا من واو محذوفة فهي للالحاق بقفل وجذع الحاقا للثنائي

بالثلاثي فوجب ردها اي رد صيغة اخت وبنت الى صيغة المذكر فوجد حذف التاء منهما

كما وجب حذف التاء في النسب الى مكة وبصرة نحو مكي وبصري و في الجمع بالالف والتاء نحو

مسلمات لئلا تقع تاء التانيث حشوا هذا قول سيبويه والخليل اجرى التاء فيه وان كانت

للالحاق مجرى تاء التانيث لاختصاصها بالمؤنث وفتح اولهما في النسب كما فتح في الجمع

بالالف والتا ويونس ... على احد قالت في الجمع فيجريهما مجرى تاء التانيث وحذفها

ويخالف في النسب فلا يحذف التا ويجمع بينها وبين ياء النسب فيجريها مجرى الملحق به

ويبقي اسما على حركته فيقول فيهما اختي وبنتي ... [illegible]

بجمع وتاء التانيث اذا كان ما قبلها صحيحا يجب فتحه نحو قصعة وصبغة ولا يسكن الا

اذا كان معتلا نحو نتاة وقناة ولانها ... وقفها وتاء التانيث ... لو وقف

عليها ... وذلك المذكور من كونها ليست للتانيث ... معها تا الالحاق

عمه همامع تاء التانيث بدليل مسئلة جمع بالالف والتا وذلك انهم والمحذوف من ا
وحذفوا التا التي هي فيه ثم جمعوه بالالف وتاء مزيدتين وقالوا اخوات وبنات ولو جمعوه على
لفظ المفرد من تجرد ولا حذف لقالوا اختات وبنتات والزم الخليل ان ينسب
الى هنت ومنت باثبات الالف انه ونحوه مجمعون على نزاعانية ال فى ذلك بحذف
التا ويجاب عن مسئلة الجمع بالفرق بين الجمع والنسب لان الجمع لا لبس فيه بخلاف
النسب اذ حذف التا فيه يلبس المنسوب الى المؤنث بالمنسوب الى المذكر وعن مسئلة
هنت ومنت بان التا فيهما ليست كالتا فى اخت وبنت لان التا من هنت فى الوصل
خاصة وتبدل هاء فى الوقف فليست بلازمة وفي منت في الوقف خاصة وتذهب
فى الوصل بخلاف تاء اخت وبنت فانهما ثابتتان وصلا ووقفا على صورتهما وفي
المسئلة مذهب ثالث للاخفش وهو حذف التا ورد المحذوف وابقاء الاسم على
وزنه فتقول اخوي وبنوي بسكون الخاء والنون وضم الهمزة وكسر اليا الموحدة ويجب حذف
التا من ابنة اتفاقا فيقال ابنى وبنوي كما ياتي في ابن ويجوز رد اللام وتركها في نحو ذلك
وهو ما صحت عينه ولم ترد لامه في تثنية ولا جمع نحو يد ودم مما لامه معتلة محذوفة
ولم يعوض منها شيء وشفة مما لامه صحيحة محذوفة وعوض منها تاء التانيث تقول يدي
برد المحذوف وقلبها ياء او واوا كراهة اجتماع الكسرة والياآن او يدي بغير رد المحذوف
ويدوي بالفتح القلب ودمي وشفي بغير رد بغير رد او شفهي بحذف التا ورد لها المحذوف
وما ذكره في شفي وشفهي بالرد وعدمه قاله الجوهري وغيره وقول ابن الخباز انه لم
يسمع الا شفهي بالرد لا يدفع ما قلناه من جواز الامرين ان سلمناه فان المسئلة التي
نحن فيها وهي جواز رد اللام وتركه قياسية لا سماعية حتى يقتصر على المسموع منها و
قال في سفه ان لامها واو فانه يقول اذا رد اللام شفوي بالواو والصواب ما قدمناه من
انه يقال شفهي بالهاء لان لامها هاء بدليل رجوعها فى قولك شافهت والشفاه
بالهاء لان اسناد الفعل الى التا والتكسير يردان الاشيا الى اصولها واصل شفة
فعل بسكون العين اما يد فلا خلاف فيها واما دم فعلى الصحيح عند سيبويه والاخفش
وذهب المبرد الى انه فعل بفتح العين وضعفه الجاربردي واما سفه فنص صاحب الضياء على
انها بسكون الفا واذا ثبت ان هذه الثلاثة اصلها السكون فيانى فيها الخلاف بين سيبويه

فالاخفش

والاخفش من الرد الى انه يكون الاصلي وعدمه وتقول في اسم وابن مما حذف لامه وعوض منه همزة الوصل
ابني واسمي بعدم رد اللام فان رددت اللام حذفت الهمزة وقلت بنوي وسموي سقاوهم
ولا تقول ابنوي واسموي بالهمزة ورد اللام لئلا يجمع بين العوض وهو الهمزة والمعوض منه
وهو الواو وبابت الحركة في الرد الى السكون الاصلي وعدمه فسيبويه يقول سموي بكسر السين
وضمها وفتح الميم والاخفش بسكن الميم ويقولان بنوي بالفتح لا غير وتقول في اسم بزيادة
الميم ابنمي وابني وبنوي ولا تقول ابنموي لما ذكر وعلى الاول فالنون تابعة في الكسر
للميم كما تتبعها في الاعراب واذا نسبت الى ما حذفت فاؤه او عينه ورددتها اي الفا
او العين وجوبا في مسئلة واحدة وهي ان تكون اللام معتلة كيرى علما واصل يري ان نقلت
حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة وهي عينه وكشية وهي كل لون يخالف معظم اللون واصلها
وشية بكسر الواو نقلت الكسرة الى الشين ثم حذفت الواو وهي فاؤها وعوض منها تاء
التانيث فتقول في النسب الى يرى علما يرئي بفتحتين على الياء والراء فكسرة قبل الياء وهو
العين وهي الهمزة على قول سيبويه في ابقاء الحركة بعد الرد للمحذوف وذلك لانه يصير بعد الرد
يرأى بفتح الياء والراء والهمزة بوزن جمزى بالجيم والزاي فيجب حذف الالف لانها رابعة متحركة
وبناء من قول ابي الحسن يرئي بسكون الراء وكسر الهمزة وحذف الالف ويرأوي بقلب الالف واوا
كما تقول في النسب الى ملهى ملهي بحذف الالف وملهوي بقلبها واوا لانه اذا رد المحذوف
يرد الساكن الى اصله فاذا رد المحذوف وهو الهمزة رجعت الراء الى سكونها الاصلي فيصير
يرأي على وزن جرجي والمقصور اذا كانت الفه رابعة ثاني ما هي فيه ساكن كحبلى يجوز في
الفه وجهان حذفها وقلبها واوا وتقول في النسب الى شية على قول سيبويه في ابقاء الحركة
بعد رد المحذوف وشوي بكسر الواو وفتح الشين وذلك لانك لما رددت الواو
الاولى المحذوفة وحذفت التاء صار الوشي بكسرتين متجاورتين كسرة الواو وكسرة الشين
بكسر الهمزة والياء فقلبت الكسرة الثانية فتحة كراهية لتوالي الكسرتين والياءين كما تفعل في ابل
اذا [illegible] اليه فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم انقلبت الالف واوا لان الف
المقصور الثالثة يجب قلبها واوا وتقول على قول ابي الحسن وشيي بكسر الواو والياء الاولى وسكون
الشين بينهما لانه يرد العين الى سكونها الاصلي وحيث عاد السكون الاصلي امتنع قلب الياء
الفا اذ لا مقتضي له ويمتنع الرد في غير ذلك المذكور من الوجوب تقول في النسب الى اسم بفتح السين المهملة

وبلها وهو الذي مما حذفت عينه فعلي بكسر العين مصدر وعد مما حذفت فاؤه
آسماءً مسماة دية وزنة بكسر الواو فحذف من الاول عينه وهي اللام ومن الثاني فاؤه
وهي الواو وعوض منهما تاء التانيث بالابدال مرجوعه الى الاصل في اسماء جمع سه
الوعد بفتح الواو بغير تاء سهي بلا رد ولا سهي برد العين وعدي برد الفاء لانهم
للمنسوب فجعلتم وانما لم يرد المحذوف منهما فرقا بين النسبة الى ما حذف منه اللام
وما حذف منه العين او الفاء ولم يعكس لان اللام محل التغيير فهو اولى بالرد وجاء
عدوي في النسب الى عدة وليس هنا رد للفاء المحذوفة والاولى ان يقال وعدي
بل هو كالعوض عن المحذوف واذا سميت بثنائي ابو سع حالكونه معتل الثاني
ضعفته اي الثاني قبل النسب فزدت عليه من جنس مثله فتقول في لو وكي
علمين لووي وكيي بالتشديد فيهما وذلك انك زدت على الواو واوا وعلى الياء ياء
ثم ادغمت احديهما في الاخرى فتقول في لا علما لائي بالمد وذلك انك زدت على
الالف الفا اخرى فاجتمع الفان فابدلت الثانية همزة هربا من تحاون ساكنين
فقيل زيدت الهمزة من اول الامر فاذا نسبت اليهن قلت لووي بتشديد الواو
وكيوي لما تقرر ان حرف العلة المشدد اذا كان بعد الحرف الاول ان كان ياء ترد
الياء الاولى الى اصلها وتفتح كما في غزو وتقلب الثانية واوا لئلا يجتمع الياءات
اذا كان في لوي بقيت لئلا يلتبس اجتماع الواوين والياءين لاستثقال الاجتماع
الاربع ولائي او لاوي لما تقرر ان الهمزة اذا كانت بدلا من اصل يجوز فيها الفصيح
والقلب واوا وهذا اذا قلنا زدنا على الالف الفا ثم ابدلناها همزة وامامن قال زدنا
همزة من اول الامر فانه يقول لائي لا غير ولا يجوز لاوي الاعلى حد قول بعضهم قراوي
في النسبة الى قرا الحنا نحما تقول في النسب الى دو بفتح الدال المهملة تشديد الواو وهو
البلد بدوي وامي بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء وهي القبيلة والكسا بالمد
دوي بتشديد الواو وحيوي بفتح الياء كساني بالتصحيح وكساوي بقلب الهمزة
واوا ولا يخفى ما في كلامه من التنظير باللف والنشر على الترتيب وحاصل الفصل
ان المنسوب اليه المحذوف وحد اصوله ثلثة انواع محذوف الفاء ومحذوف العين ومحذوف
اللام والاولان نوعان مما يجب فيه الرد وما يمتنع فالاول ما لامه معتلة نحو شية فتقول وشيي علما

جمع

والثاني ما لامه صحيحة نحو عدة وسنة والثالث نوعان واجب الرد وجائزه والاول ثلثة انواع ما تر
لامه في التثنية كاب واخ وما ترجع في الجمع بالالف والتا كاخت وبنت وسنة وما عينه
معتلة كشاة وذو وذات والثاني ما عدا ذلك نحو يد ودم وسفة والنسبة الى ثنائي ال
الوضع خارجة عن هذا والله اعلم مصنف ويبنسب الى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها
ان اشبهت الواحد لكونها اسم جمع له مفرد لفظه او لا فالاول كصحبي وركبي والثاني
كقومي ورهطي ولا يرد الى مفرده في اللفظ فلا يقال صاحبي وراكبي ولا الى مفرده
في المعنى فلا يقال رجلي لان اسم الجمع بمنزلة المفرد او لكونها اسم جنس كشجري لا يقال
يحتمل ان يكون منسوبا الى مفرده وهي شجرة وحذفت التا كما في مكي لانا نقول ليس
الامر كذلك وانما هو منسوب الى الجماعة بدليل قولهم في النسب الى الشعير شعيري
باثبات اليا بعد العين ولو كان منسوبا الى الشعيرة لقيل شعري بحذف اليا
المثناة تحت لان شعيرة فعيلة وقياس فعيلة فعلي كعرضي وفريضة قاله الخطاب
المارديني في التوشيح او لكونها جمع تكسير حالكونه لا واحد له من لفظه كابابيل وعباديد
والعباديد الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه او له واحد ولكنه شاذ كمحاسن جمع
حسن حكاه ابو زيد نزلوا الشاذ منزلة المعدوم او حالكونه جاريا مجرى العلم لاختصا
صها بطائفة باعيانهم حتى التحق بالاعلام والاصول في نسبه الى الاصول لانه غلب على علم خا
ص حتى صار كالعلم عليه وامثلته كلاب وانمار علمان لقبيلة وضباب ومعافر فعلمان
اعلاما فليس مما نحن فيه لانه واحد بالشخص وانسلخ عنه الجمعية بواسطة العلمية
فالنسب اليه على لفظه من غير شبهة فلا تردد فيقال كلابي وانماري وضبابي ومدايني
ومعافري وقد يرد الجمع المسمى به الى الواحد ان امن اللبس قاله في التسهيل ومثل
بالفراهيد بالفاء والهاء والدال المهملتين علما على بطن من الازد واليه ينسب خليل
ابن احمد الفراهيدي فقالوا الفراهيدي على لفظ الجمع والفرهودي نسبا الى الواحد
لامن اللبس اذ لنا قبيلة تسمى بالفرهود وفيه نظر قال في الصحاح الفرهد بالضم
الغليظ والفرهود حي من يحمد وهو بطن من الازد انتهى فاللبس حاصل اذا قيل فر
هودي فانه يوهم انه منسوب الى الفرهود اذا قيل انه ابو بطن وفي نسخة ... لكون
اسم الجمع والجنس والجمع الذي لا واحد له والجاري مجرى العلم برد الجمع المكسر ...

ينسب اليه ولم ينسب الى الجمع على حاله ليحصل الفرق بين المنسوب الى الجمع على حاله والنسب الى مسمى به
هذا التعليل لسيبويه وعلله غيره بان المطلوب من النسب الى الجمع الدلالة على ان بينه وبين
ذلك الجنس ملابسة وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النسب اليه
جمعا وبينه مسمى به فتقول في النسب الى فرايض جمع فريضة وقبايل جمع قبيلة وحمر
بالسكون جمع احمر وحمراء فرضي وقبلي بفتح اولهما وثانيهما وذلك لانك رددتهما
الى فريضة وقبيلة ونسبت اليهما فحذفت اليا المثناة تحت وتاء التانيث وقلبت
الكسرة فتحة كما في نمر واحمري وحمراوي وذلك لان حمرا اما جمع احمر او جمع حمراء فان كان
جمع احمر رددته اليه وقلت احمري وان كان جمع حمراء رددته اليها وقلت حمراوي بالواو لان
الهمزة فيه للتانيث وهمزة التانيث يجب قلبها واوا في النسب وانما قال يرد للتكسير الى
مفرده ولم يقل يرد الجمع الى مفرده وانما يحذف منه علامة الجمع ويظهر اثر ذلك
في نحو تمرات وتمار فان نسبت الى تمرات وتمار فان نسبت الى تمرات قلت تمري بفتح الميم
وان نسبت الى تمار قلت تمري بالسكون فصل وقد يستغنى عن با النسب بصوغ
المنسوب اليه على فعال بفتح اوله وتشديد ثانيه وذلك غالب في حرفهم حرفة كبزاز
بزايين معجمتين لبايع البز ونجار بالنون والجيم لمن حرفته النجارة وعواج لبياع العاج
وعطار لبياع العطر ومن غير الغالب ما اشار اليه بقوله وشذ قوله وهو امرؤ القيس
الكندي وليس بذي رمح فيطعنني به وليس بذي سيف وليس بنبال اي بذي نبل
بدليل ما قبله فاستعمل فعال في غير الحرف بمعنى ذي كذا وحمل عليه قوم من المحققين
كما قال ابن مالك وما ربك بظلام للعبيد اي بذي ظلم والذي حملهم على ذلك ان النفي
منصب على المبالغة فيثبت اصل الفعل والله تعالى منزه عن ذلك وامثال فعال
كثيرة ومع كثرتها فقال سيبويه غير مقيسة فلا يقال لصاحب الدقيق دقاق ولا
لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب البر برار ولا لصاحب الشعير شعار والمبرد يقيس
هذا او بصوغ المنسوب اليه على فاعل او على فعل بفتح اوله وكسر ثانيه بمعنى ذي كذا
فالاول كتامر اي ذي تمر ولابن اي ذي لبن وطاعم اي ذي طعم وكاس اي ذي كساء
الثاني كطعم اي ذي طعام ولبن اي ذي لبن ونهر اي ذي نهار قال الراجز لست بليلي
ولكني نهر لا ادلج الليل ولكن ابتكر انشده سيبويه في كتابه اي ولكني نهاري يعني عامل بالنهار

والله اعلم فصل وما خرج من النسب عما قررناه في هذا الباب فشاذ وذلك تسعة اقسام احدها
بالتحريف فقط كقولهم اموي بالفتح في الهمزة نسبة الى امية بضم الهمزة وبصري بالكسر في
البا نسبة الى البصرة بفتح البا ودهري للشيخ الكبير بالضم في الدال نسبة الى الدهر بفتح
الدال الثاني بالزيادة فقط كقولهم مروزي بزيادة الزاي نسبة الى مرو وربانى و
فوقاني وسفلاني وتحتاني نسبة الى الرب وفوق وسفل وتحت قاله طاهر بن احمد
الحلبي وبنى الثالث بالنقص فقط كقولهم بدوي بحذف الالف نسبة الى البادية وخراسي
بحذف الالف والنون نسبة الى خراسان وجلولي بحذف الالف والهمزة نسبة الى جلولاء
بالجيم والمدينة بناحية فارس وحروري بحذف الالف والهمزة نسبة الى حروراء
بالمهملات والمدينة بظاهر الكوفة ينسب اليها الخوارج الحرورية والرابع بالحذف
والتحريف نحو عالية وعلوي وشتا وشتوي وخريف وخرفي بفتح فسكون وخرفي
بفتحتين والخامس بالزيادة والتحريف نحو انف وانافي والسادس بالزيادة والحذف
نحو رازي نسبة الى الري والسابع بالقلب فقط نحو طائي وصنعاني وبهراني وروحاني
نسبة الى طي وصنعا وبهرا وروحا الثامن بالقلب والتحريف نحو توب حاري نسبة
الى الحيرة بالحاء المهملة فاما الانسان فيحري والتاسع بتوفير ما يستحق التغيير نحو
اميي نسبة الى امية وبحراني نسبة الى البحرين اسم موضع ولذلك اسباب اقتصر الموضح
منها على اربعة احدها الاستغنا بشيء عن شيء ومثل له بمثالين اموي وبصري اذ الاول
كان منسوب الى المكبر وهو امية والثاني كان منسوب الى البصر وهو حجارة بيض توجد
في البصرة وثانيها التفرقة بين نسبتين الى لفظ واحد قصدا الى ازالة اللبس ومثل له
بمثالين دهري ومروزي فالاول للفرق بينه وبين الدهري بفتح الدال وهو
القايل بالدهر من الملحدة والثاني للفرق بينه وبين المنسوب الى المروة وثالثها
العدول عن الثقل الى الخفة ومثل له بمثال واحد وهو بدوي ورابعها تشبيه
الشيء بالشيء ومثل له بمثالين جلولي وحروري بحذف الهمزة تشبيها للممدود
بالمقصور والله اعلم بالصواب هذا باب الوقف وهو قطع النطق عند اخر الكلمة
والمراد هنا الاختياري باليا المثناة التحتانية لا الاختباري بالموحدة ولا الاضطراري
مسلتقد لرعب ركها الترنمي ويقابله الابتدا عمال فيكون الوقف استراحة عن ذلك العمل و

ويتفرع عن قصدنا الاستراحة في الوقف ثلثة مقاصد تبيان لتمام الغرض من الكلام
ولتمام النظم في الشعر ولتمام السجع في النثر وهو احد عشر نوعا الاسكان ب
الروم ج الاشمام د ابدال الالف ه ابدال تاء التانيث هاء و زيادة الالف ز الحاقها
السكت ح اثبات الياء والواو وحذفهما ط ابدال الهمزة ي التضعيف يا نقل الحركة
والمذكور هنا سبعة جمعها بعضهم في بيت فقال نقل وحذف واسكان
ويتبعها التضعيف والروم والاشمام والبدل واما الحاق هاء السكت فلا يبان
الحركة ثم الموقوف عليه تارة يكون منونا وتارة يكون غير منون فاما اذا وقفت
على منون غير مؤنث بالتاء فالمعرب فيه ثلث لغات حذف التنوين مطلقا والوقف
بالسكون مطلقا وهو لغة ربيعة وابدال التنوين مطلقا الفا بعد الفتحة وواوا بعد
الضمة وياء بعد الكسرة وهو لغة الازد والتفصيل بين المفتوح وغيره فارجح
اللغات الثلث واكثرها ان يحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة ويسكن ما قبل التنوين
لهذا زيد ومررت بزيد بسكون الدال في المثالين وان تبدل الفا بعد الفتحة اعرابية
كانت الفتحة كرايت زيدا او بنائية كايها بكسر الهمزة وسكون الياء التحتانية بمعنى
انكفف وويها بفتح الواو بمعنى اعجب والى ذلك اشار الناظم بقوله تنوينا اثر
فتح اجعل الفا وقفا وتلو غير فتح احذفا وانما ابدل التنوين بعد الفتحة الفا لان
التنوين يشبه الالف من حيث كان اللين في الالف يقاربه الغنة في التنوين فاجروا الفا
لما بينهما من المقاربة ولم يبدل بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء لمكان ثقل الواو
والياء في انفسهما واذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء ازداد الثقل ولم يكن
في الفتحة مع الالف ثقل فتركوها على حالها واما المؤنث بالتاء فان تنوينه يحذف
مع الفتحة كما يحذف مع غيرها وتبدل التاء هاء ومن وقف بالتاء فانه يبدل من
التنوين الفا بعد الفتحة ويقول فاطمتا على احدى اللغتين واذا وقف على المقصور
المنون وجب اثبات الالف في الاحوال الثلثة وفيه ثلثة اقوال احدها انه بدل
في الصحيح فالالف في النصب بدل من التنوين وفي الرفع والجر بدل من الكلمة فاذا قلت
هذا فتى ومررت بفتى ووقفت عليها فالالف هي الاصلية نظير الدال من زيد واذا قلت
رايت فتى فالالف هي المبدلة من التنوين نظير الالف في رايت زيدا وحذفت الالف الاصلية

p.643

(■) اختباره

الاشمام

لاجتماع الساكنين هذا مذهب سيبويه فيما نقل الثقات وقبل معظم النحويين عليه القول الثاني
ان الالف بدل من التنوين في الاحوال الثلثة واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفا
هذا مذهب ابي الحسن والفرا والمازني والقول الثالث انها الالف المنقلبة في الاحوال الثلثة
ولكن التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروي عن ابي عمرو والكسائي وابن
كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل وفي الالف الموقف عليها
لغات اشهرها ان تقر على صورتها الثانية قلبها ياء لان اليا ابين من الالف وهي لغة
فزارة وبعض قيس والثالثة قلبها واوا لان الواو ابين من اليا وهي لغة بعض طي و
الرابعة قلبها همزة لان الهمزة اخت الالف وهي ابين الحروف كلها وهي لغة لبعض طي
ايضا وليس من لغتهم التخفيف ويحتمل القلب فيهن ان يكون من الالف الاصلية
وان يكون من المبدلة من التنوين على الخلاف السابق وشبهوا اذا بالنون المضروب
فابدلوا نونها في الوقف الفا هذا قول الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله واشبهت
اذن منونا نصب فالفا في الوقف نونها قلب وزعم بعضهم ان الوقف عليها بالنون واختاره
ابن عصفور في شرح الجمل وبنى على ذلك انها تكتب بالنون قال الموضح وليس كما ذكر
لاجماع القراء السبعة على خلافه فانهم اجمعوا على الوقف على نحو ولن تفلحوا اذن ابدا
بالالف لكن في حواشي مبرمان على الكتاب قال عسل الناس يقفون على اذن بلا الف
والمازني يخالفهم ويقول هي حرف بمنزلة لن وهي بلن اشبه منها بالاسماء قال وهذا
قول حسن وهو قول المبرد في الكفاية وهذه حجته وذهب ابو سعيد علي بن مسعود في
المستوفي الى ان اصل اذن اذا لما يستقبل من الزمان الحق النون عوضا عن المضاف
اليه كما في يومئذ وعلى هذا يصح وجه الوقف عليها بالالف واذا وقف على ها الضمير
موصولة بحرف ساكن [illegible] جنس حركتها فان كانت الها مفتوحة ثبتت صلتها وهي الف
لخفتها كرايتها ومررت بها باثبات الالف بعد الها وان كانت الها مضمومة او مكسورة وكان
ما قبلها متحركا حذفت صلتها وهي الواو في المضمومة والياء في المكسورة كرايته بحذف الواو
ولبعد الها ومررت به بحذف اليا بعد الها لاستثقال الواو والياء وهل هما من نفس الضمير
او في نفسه وهي او زايدتان للاشباع رجح ابن الضايع الاول والزجاج الثاني واختلف [illegible]
[illegible] سيبويه فالزجاج نسب اليه الاول والمازني نسب اليه الثاني فان وقفنا بالالف

بن اخواج هو وهي من حكم الحذف الى او من هو ولا اليا من هي لتحصيهما بالحركة عن الحذف بل
يقال في الوقف هو وهي بالسكون فلذلك قيدنا الكلام بقولنا ساكن وان نقلنا بالهاء
فلا يحتاج الى ذلك واحترزنا بقولنا وكان ما قبلها متحركا من ان يكون قبل الهاء ساكن
ثابتا او محذوف للجزم او الوقف فانه يجوز حذف صلتها في الاختيار واثباتها فتقول
منه ومنهو وعليه وعليهي ولم يبعه ولم يبعهو ولم يرمه ولم يرمهي وادعه وادعهو
وادمه وادمهي قاله الشاطبي وفي غير ذلك لا يجوز اثبات صلة الضم اذا كانت واوا
او ياء الا في الضرورة فيجوز ثبوتها كقوله وهو روية ومهمه مغبرة ارجاوه كان لون ارضه
سماوه باثبات الواو فيهما لفظا لا خطا لان صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لها في
الخط كالتنوين قاله الموضح في الحواشي والمهمه المفازة والارجاء النواحي والتشبيه فيه مقلوب
والاصل كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه فحذف المضاف وعكس التشبيه مبالغة وقوله
تجاوزت هندا رغبة عن قتاله الى ملك اعشو الى ضوء ناره باثبات الياء فيهما لفظا
لا خطا كما تقدم والضمير لهند وهو علم رجل والى ذلك اشار الناظم بقوله واحذف
ووقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح في الاضمار وذكر في التسهيل انه نقل في ضمير
الغايبة منقولا فتحة الهاء لما قبله اختيارا كقوله لست في نجم اخافه ارادا خافها فنقل
حركة الهاء الى الفاء بعد سلب حركتها وحذف الالف واستشكل قوله اختيارا فانه
يقتضي جواز القياس عليه وهو قليل واذا وقف على المنقوص وجب اثبات يائه في
ثلاث مسايل احديها ان يكون المنقوص محذوف الفاء كما اذا سميت بمضارع
وفي بالفاء او القاف اسم مضارع وعي بالعين المهملة فانك تقول في الرفع هذا يفي ويعي
وفي الجر مررت بيفي وبيعي بالاثبات للياء فيهما رفعا وجرا لان اصلهما يوفي ويوعي
فحذفت فاوهما لوقوعها بين يا مفتوحة وكسرة فلو حذفت لامهما في الوقف لكان اجحافا
بهما اذ لم يبق من اصولهما غير حرف واحد ساكن المسئلة الثانية ان يكون المنقوص محذوف
العين نحو مرا لكونه اسم فاعل من اري واصله مرأي بضم اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه
بوزن مرعي فنقلت الكسرة وهي حركة عينه وعينه هي الهمزة الى الراء قبلها وهو ساكن
صحيح ثم اسقطت الهمزة للتخفيف ثم اعل اعلال قاض ولم يجز حذف الياء وهي لامه
في الوقف لما ذكرنا من الاجحاف به من حذف عينه ولامه وابقائه على اصل واحد

ص. 643

هن

هذا اشار الناظم بقوله في نحو لزوم رد اليا اقتفى المسئلة الثالثة ان يكون المنقوص
نحو ربنا اننا سمعنا مناديا وغير منون نحو كلا اذا بلغت التراقي فيجب ثبات اليا فيهما
وقفا لانها تحصنت في الاول بالف التنوين وفي الثاني بال فان كان المنقوص مرفوعا او مجرورا
جاز اثبات يائه في الوقف لانها كانت ثابتة في الوصل ولم يحدث ما يوجب حذفها
وجاز حذفها فرقا بين الوصل والوقف ولكن الارجح من الوجهين مختلف فالارجح في
المنون الحذف عند سيبويه نحو هذا قاض ومررت بقاض ويجوز هذا قاضي ومررت
بقاضي باثبات اليا ومر مجه يونس وبذلك قرا ابن كثير ولكل قوم هادي وما عند الله باقي
وما لهم من دونه من والي باثبات اليا فيهن والارجح في غير المنون وهو المقرون بال
الاثبات نحو هذا القاضي ومررت بالقاضي والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف يا المنقوص
ذي التنوين ما لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما وغير ذي التنوين بالعكس ويجوز الوقف عليهما
بالحذف كهذا القاض ومررت بالقاض وبذلك وقف الجمهور على المتعال والتلاق
من قوله تعالى وهو الكبير المتعال لتنذر يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الارجح
وحجة من اثبت اليا في المنون حالة الوقف ان اليا انما جاز حذفها لاجل التنوين والتنوين
في الوقف فوجب ان تعود وحجة من حذفها في الوقف انه قدر الوقف المنكر بحذف
اليا والتنوين ثم ادخل عليه الالف واللام بعد حذفها وحجة الاول قوي واعلم ان المنقوص
غير المنون اربعة انواع احدها ما سقط تنوينه بدخول ال وقد تقدم والثاني ما سقط
تنوينه للندا نحو يا قاضي فالخليل يختار به الاثبات لان الحذف مجاوز ولم يكثر
ويونس يختار الحذف لان الندا محل حذف والثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف
نحو رايت جواري نضيا فيوقف عليه باثبات اليا كما تقدم في المنصوب والرابع ما سقط
تنوينه للاضافة نحو قاضي مكة فيجوز فيه الوجهان الجايزان في المنون قالوا لانه لما زالت
الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في المنون
والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف المنقوص ذي التنوين المبينين فصل ولك في
الوقف على المحرك الذي ليس فيه هاء التانيث خمسة اوجه احدها ان تقف بالسكون المجرد
عن الروم والاشمام سواء في ذلك المنون وغيره والمعرب والمبني هذا هو الاكثر والاغلب وهو
الاصل لان ... الحركة ابلغ في تحصيل غرض الاستراحة قال ابو حيان وعلامته خاء فوق الحرف

هكذا جعلها سيبويه رحمه الله والمراد خف او خفيف وناقشه الموضح فقال بما هي راي جيم او رآ
ميم وكلاهما مختصر من اجزم انتهى والظاهر انها راس حاء مهملة مختصرة من استرح
لما مر من ان الوقف استراحة وجعلها بعض الكتاب دايرة لان الدايرة صفر وهو لخلوه
لا يشي فيه من العدد وجعلها بعضهم دالا وكانهم لما راوها بعرقها يوطئوها
الا ويتبين ذلك السكون في الوقف على تاء التانيث اذ لا يتاتى فيها الاوجه الثاني
والوجه الثاني ان تقف بالروم وهو اخفاء الصوت بالحركة فلا تتمها بل تختلسها
تنبيها على حركة الاصل قاله الجاربردي لا تختص بحركة بعينها بل يجوز في
الحركات كلها ويحتاج في الفتحة الى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها
خلافا للفرا في منعه اياه اي الروم في الفتح واكثر القرا السبعة على اختيار قوله
ووافقهم ابو حاتم على المنع لانه يشبه التوبا فيفضي الى تشويه صورة الفم وعلامة
الروم خط بين يدي الحرف وهذه صورته والوجه الثالث ان تقف بالاشمام ويختص
بالمضموم ولا يكون في المفتوح والمكسور لان في الاشارة الى الفتحة والكسرة تشويها
لهيئة الفم وروي الاشمام عن بعض القرا في الجر وحمل ذلك على الروم على اصطلاح بعض
الكوفيين الاتي والاشمام حقيقته الاشارة بالشفتين الى الحركة بعيد الاسكان
من غير تصويت يسمع والمراد ان تضم شفتيك بعد الاسكان وتدع بينهما بعض
انفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم انك اردت بضمهما
الحركة فهي شي يختص بادراك العين دون الاذن لانه ليس بصوت يسمع بل هو تحريك
عضو وبعض الكوفيين يسمي الروم اشماما والتحقيق خلافه فان الروم فيه مع حركة
الشفة صويت يكاد الحرف يكون به متحركا فيدركه الاعمى والبصير بخلاف الاشمام
فانها يدركه البصير دون الاعمى وعلامة الاشمام نقطة بين يدي الحرف وهذه صورته
واشتقاقه من الشم كانك اشممت الحرف رايحة الحركة بان هيات العضو للنطق بها
والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل واسكن في الوقف وبين ما هو ساكن
على كل حال والوجه الرابع ان تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه في اسم او فعل نحو هذا خالد
وهو يفعل بتشديد الدال من خالد واللام من يجعل وعلامته راس شين فوق الحرف
وهذه صورته وهو قليل المجي التضعيف في محل التخفيف ولهذا لم يوثر عن بعد

بغير تعريف (Ṣh.1270, l.4)

(MASH. 72, note 3); Ṣh.1269, l.18; Ṣn.IV.257, l.20.

فيه ضمي

الاذن (Ṣh.1269, l.10)

(cf. Ṣn.IV.258, l.2)

(Jab.106) لمجيء

الفرالا عن عاصم في مستطر في سورة القمر وهو لغة سعد بن وشبهم ضمة اسوديل

ـتة وهي ان يكون الحرف الموقوف عليه متحركا لان التضعيف كالعوض من الحركة

قاله الجاربردي وان لا يكون الحرف الموقوف عليه همزة بحذفا ورشا للتلهمزة ولاند غم

ولابد غم فيها في موضع اللام ولا ياء كالقاضي ولا واو وثمة ولا الفا كخشي لاستثقال

حرف العلة ولا تاليا لساكن كزيد وعمرو ولئلا يجتمع ثلثة سواكن الذي قبل

Sk. N. • 150

الاخر والمدغم والموقوف عليه قيل وان لا يكون منصوبا وشذ لقد خشيت ان ارى

جدبا بالجيم والموحدة ورد بان الموقوف عليه الالف لا الحرف الذي كان متحركا وصلا

الوجه الخامس ان تقف بنقل حركة الحرف الى ما قبله كقراءة بعضهم وهو ابو عمرو

وتواصوا بالصبر بنقل الكسرة الى البا وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر وجاءت الخيل

اثافي زمر بنقل ضمة الراء الى القاف قبلها والنقر بسكون القاف صوت مخرجه من

طرف اللسان وما يليه من الحنك الاعلى يسكن به الفرس اذ اضطرب بفارسه واختلف

في قايل هذا البيت فقال الصغاني قايله فدكي بن اعبد المنقري وقال ابن السيد

اظنه لعبد الله بن ماوية الطائي وجزم بذلك الجوهري وقال سيبويه هو لبعض السعديين

وماوية اسم امرء وذكر الموضح انه وجد حاشية بخط الشيخ بهاء الدين بن

النحاس ان [illegible] النقر بالقاف المضمومة يريد النقر باسكانها والعامل في اذ ما في ابن

ماوية من معنى شجاع او بطل ومقدام او مشهور انتهى ونقل غيره [illegible] ونقله

مستوفى [illegible] وشرطه ان يكون ما قبل الاخر ساكنا ليقبل الحركة المنقولة لان

المتحرك لا يقبل حركة اخرى وان يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه فان المتعذر

تحريكه كالالف والحرف المدغم لا يقبل الحركة وان يكون ذلك الساكن لا يستثقل

تحريكه فان المستثقل تحريكه كالواو والياء لا تنقل الحركة اليه للاستثقال وان لا

يكون الحركة التي يراد نقلها فتحة على الاصح عند جمهور البصريين لان المفتوح ان

كان منصوبا لزم من النقل فيه حذف الف التنوين وحمل عليه غير المنون قاله المرادي

وانه لا يؤدي النقل الى بناء نظير له لان ذلك لا يجوز وان يكون المنقول منه

صحيحا اذا علمت ذلك فلا يجوز النقل في نحو جعفر لتحرك ما قبل الاخر لان المتحرك

لا يقبل حركة اخرى وعن هذا احترز بقوله ان يكون ما قبل الاخر ساكنا ولا

Jrb. 100, l. 7
This condition is superfluous here, because the discussion is on pause upon the mobile: but it is apposite in Jrb on the 5th.

Hon. Zh. 382. l. 3

J p. 641

لا /

مُفْوِنا

ويشدد لان ماقبل الاخر متعذر التحريك وعن هذا احترز بقوله وان يكون ذلك
الساكن لا يتعذر تحريكه ولا في نحو يقول ويبيع لان ماقبل الاخر مستثقل تحريكه
وعنه احترز بقوله ولا يستثقل لان الالف في انسان والمدغم في يشد لا يقبلان
الحركة لان الالف والمدغم واجبا السكون الا ان سكون الالف ذاتي وسكون المدغم
عرضي والواو المضموم ماقبلها في يقول والياء المكسور ماقبلها في يبيع استثقل
الحركة عليهما لانهما ثقيلان في انفسهما فلو نقل اليهما حركة زاد ثقلهما ولا يجوز
النقل في نحو سمعت العلم لان الحركة فتحة لانهم انما نقلوا الضمة والكسرة لقوتهما
نكرهوا حذفهما والفتحة خفيفة فاغتفر حذفها قاله الجاربردي وعنه احترز
بقوله وان لا تكون الحركة فتحة واجاز ذلك النقل في الفتحة الكوفيون والاخفش
طرد الباب ولا يجوز النقل في هذا علم بكسر العين لان النقل فيه يؤدي الى بناء لا
نظير له لانه ليس في العربية فعل بكسر اوله وضم ثانيه وعنه احترز بقوله وان
يؤدي الخ ولا يجوز النقل في نحو غزو وظبي لان المنقول منه غير صحيح ويختص الشرط
الاخيران في كلامه وهو ان لا تكون الحركة فتحة وانه لا يؤدي النقل الى بناء
لا نظير له بغير المهموز فيجوز النقل في نحو الله يخرج الخبء فتقول الخبا وان
كانت الحركة فتحة لانك لو قلت الخب بالاسكان من غير نقل و[illegible] استثقالا
واضحا [illegible] بدل الجلالة له بالذي لو افق التلاوة ويجوز النقل في نحو هذا رد فتقول
رد بكسر الراء وضم الدال وان ادى النقل الى صيغة فعل بكسر اوله وضم ثانيه لثقلهما
واذا سكن ما قبل الهمزة كان النطق بها اصعب ومن لم يثبت في اوزان الاسماء
بضمة في اوله فكسرة في ثانيه وزعم ان الدئل منقول عن الفعل لم يجز في نحو يقفل من
قولك مررت بقفل النقل لانه بعد النقل يصير بقفل بضم الفاء وكسر الفاء ويجوز في
نحو بطء من قولك مررت ببطء لانه مهموز وعدم النظير في النقل من الهمزة مغتفر
لثقل الهمزة الا عند بعض تميم يفرون منه الى تحريك الساكن بحركة الفاء اتباعا
فيقولون هذا رد بكسرتين ومررت ببطء بضمتين سواء اذا نقلت حركة الهمزة فالحجازيون
يحذفون الهمزة ويقفون على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبدا فيقولون هذا
الخب بالنقل والحذف فيسكنون الباء ويرومون او يشمون او يضعفون وفيه الحجازيون اذا

792

S.642

Pers. ed. 333

نقلي لا يحذف الهمزة لانه خار اي دفع اجتماع الساكنين والحرص على الاعراب من الزوال ثم منهم
من يثبت الهمزة فيقول هذا البطء ورايت البطء ومررت بالبطء بسكون الهمزة في الاحوال
كلها ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة فيقولون هذا البطو ورايت البطا ومررت
بالبطي والجبء بالخاء المعجمة والباء الموحدة ما خبئ في غيره والردء للمعين والبدء ضد
النسخة ولهذا الوقف بالنقل الى متحرك فلغة لخم وانشد عليها الجوهري لبعض الرجاز
ما زال شيبان شديدا هبصه حتى اتانا قرنه فوقصه قال اراد فوقصه فلما وقف
على الهاء نقل ضمتها الى الصاد قبلها فحركها وفي النهاية يقول في ضربه ضربه في الشعر وقد
استعملته لعامة في النثر والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير الهاء التانيث الابيات
الخمسة فصل واذا وقف على تاء التانيث التزمت التاء وسلمت من القلب هاء ان كانت
منفصلة نحو كنت ورب ولعلت واما لات فوقف عليها الكسائي وحده بالهاء على غير القياس
وقول ابي حيان واما ربت وثمت ولعلت فالقياس فيهن على لات سايغ فيوقف عليهن
بالوجهين مردود لان الخارج عن القياس عليه لا يقاس وفعل نحو قامت ونعمت وانما التزمت
التاء في الحرف والفعل خوف اللبس بالضمير في قولك ربه وضربه وحمل ما لا لبس فيه على
ما فيه لبس وفي الخاطريات لابن جني قال سيبويه لو سميت رجلا بضربت ثم حقرته
لقلت ضريبه ووقفت عليه بالهاء لانه قد انتقل من الفعل الى الاسم او منفصلة باسم
وقبلها ساكن صحيح كاخت وبنت لان التاء فيهما لما سكن ما قبلها صارت كانها
ليست للتانيث وانما جيء بها ليلحق بنات الاثنين ببنات الثلثة فهي للالحاق
بقفل وجذع وجاز ابقاؤها على صورتها وابدالها هاء ان كانت قبلها حركة ولا تكون
الا فتحة نحو ثمرة وشجرة فرقا بينها وبين التاء الاصلية كوقت وبيت او كان قبلها
ساكن معتل ولا يكون الا الفا نحو صلوة وزكوة وذات ومسلمات واولات لان
الساكن المعتل كالمتحرك تقديرا لانه في موضعه ومنقلب عنه ولان الالف من الفتحة
والفتحة بمنزلة الحرف المتحرك ولذلك يلتقي معها الساكنان نحو ذوات بخلاف ما اذا كان
الساكن صحيحا والى ذلك اشار الناظم بقوله في الوقف تا تانيث الاسم هاء جعل
ان لم يكن بساكن صح وصل لكن الارجح في جمع التصحيح كمسلمات وهندات وما شبهه
وهو اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه وما سمي به من الجمع تحقيقا او تقديرا فالاول

هو اسم الجمع ولا فانه لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو ذات والثاني
وهو ما سمي به من الجمع تحقيقا كعرفات واذرعات فانهما جمع عرفة واذرعة تحقيقة
وعرفة موقف الحاج واذرعة قرية من قرى الشام والثالث وهو ما سمي به من الجمع
تقديرا كهيهات فانها في التقدير جمع هيهية واصلها هيهيات حذفت لامها وهي الياء وزنها
فعلات واصل فعللات ثم سمي بها الفعل فصار معناها بعد وقيل هيهات مفرد واصله
هيهية على وزن فعللة من المضاعف كالقلقلة الوقف خبر الارجح بالتاء متعلق بالوقف
ولهذا كان الارجح الوقف بالتاء لانهم لما ارادوا ان يكون في جمع المؤنث السالم زيادتان
لم يمكنهم ان يزيدوا الواو ولا الياء مع الالف لانهم لو زادوهما لانقلبتا همزة فزادوا
التاء معه لانها تصير بدلا من الواو كما في تخمسه فصارت علامة التانيث واغنت
عن ان يقال في مسئلة مسلمات فلما افادت هذه التاء الجمع والتانيث واغنت
عن علامة التانيث الملحقة بالواحد بقيت في الوقف ولم تبدل هاء وعاملوا ما الحق
بالجمع معاملته لانهم لما اجروه مجراه في الاعراب اجروه مجراه في غيره ومن يوقف بد
بالابدال هاء قولهم كيف الاخوة والاخواه ودفن البناه من المكرماه حكاه
قطرب عن طي بابدال تاء الجمع هاء في الوقف تشبيها بتاء التانيث الخالصة وقرا الكسائي
والبزي هيهاه بابدال التاء هاء والمنقول عن الكسائي ان من كسرها وقف عليها
بالياء ومن نصبها وقف بالتاء والهاء وفي الجاربردي ان من قدرها جمعا وقف
عليها بالتاء ومن قدرها مفردا وقف عليه بالهاء وفي الايضاح لابن الحاجب هيهات اسم
للفعل فلا يتحقق فيه افراد وجمع وانما ذلك لشبهها بتاء التانيث لفظا دون
افراد وجمع والارجح في غيرهما اي غير جمع التصحيح وغير ما اشبهه الوقف بالابدال هاء
فرقا بينها وبين التاء الاصلية نحو وقت وموت هذا تعليل سيبويه وقيل فرقا
بينها وبين تاء التانيث اللاحقة الفعل نحو ضربت ولم يعكسوا لانهم قالوا ضربه
فضربة التبس بالضمير المفعول قاله الجاربردي مقتصرا عليه ومن الوقف بالتاء
اي بترك الابدال هاء قراءة نافع وابن عامر وحمزة ان شجرت بالتاء وقال ابو النجم الشاعر والله
نجاك بكفي مسلمة من بعد ما وبعدمت كانت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة
ان تدعى امت فلم تبدل التاء منهن والمراد بقوله بعدمت بعد ما فابدل في التقدير من الالف هاء

794

ابدل الهاء تاء لبو لغتي بقية القوافي هذا التعليل الجاربردي وذكر ابن جني في الخاطريات انه ابدل الالف هاء ثم الهاء تاء تشبيها لها بهاء التانيث فوقف عليها بالتاء وذكر انه عرض ذلك على شيخه ابي علي فقبله والقاصم راس الحلقوم وهو الموضع الناتي من الحلقوم واختلف في ذات من نحو عليم بذات الصدور فقال الاخفش والفراء وابن كيسان يوقف عليها بالتاء لانها مضافة فهي متوسطة ابدا وقال الكسائي والجرمي يوقف عليها بالهاء لانها تاء تانيث فيقول ذاه قاله الحوفي والى ذلك اشار الناظم بقوله وقل ذا في جمع تصحيح وما ضاهى وغير ذين بالعكس انتمى فصل ومن خصائص

S. 644

الوقف اجتلاب هاء السكت للتوصل الى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل الى بقاء السكون في الابتدا وسميت هاء السكت لانها يسكت عليها دون اخر الكلمة ولها ثلثة مواضع احدها الفعل المعل بحذف اخره سواء كان الحذف للجزم نحو لم يغزه ولم يخشه ولم يرمه بالحاق هاء السكت فيهن جوازا ومنه اي من الحذف للجزم لم يتسنه على القول بانه من السنة واحدة السنين وان لامها واو فيه والاصل يتسنو قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف للجازم ثم لحقته هاء السكت في الوقف هذا اختيار المبرد واما اذا قلنا ان لام سنة هاء على راي الحجازيين فالهاء في يتسنه اصلية لانها لام الفعل وهو مجزوم بالسكون واما على القول بانه من الحما المسنون فاصله لم يتسنن بثلاث نونات ابدلت الثالثة الفا كراهة اجتماع الامثال كما قالوا في تظنن تظنى والاصل تظنن وفي نظيره تقضي البازي والاصل تقضض فالهاء على هذا للسكت والفاعل في الجميع ضمير مفرد مستتر عايد على الطعام والشراب لانهما كالجنس الواحد ومعنى لم يتسنه لم يتغير بمرور الزمان قيل كان طعامه تينا او عنبا وشرابه عصيرا او لبنا وكان الكل على حاله او كان الحذف لاجل البنا كما في فعل الامر على قول البصريين نحو اغزه واخشه وارمه ومنه اي من الحذف للبنا فبهداهم اقتده وهو امر من يقتدي والهاء للسكت ساكنة ومن كسرها فهي ضمير المصدر واشبعها ابن عامر برواية ابن ذكوان وبغير اشباع برواية هشام والهاء التي للسكت في ذلك كله جايزة لا واجبة تقول تقول في الوقف لم يغز ولم يخش ولم يرم واغز واخش وارم بغير هاء السكت وهي لغة لبعض العرب قال

سيبويه حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس والاجود الوقف بالهاء لان هذه الالف انما حذفت
لاماتها وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها فلو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات بسبب
الوقف فيذهب الدليل والمدلول عليه ولا تجب الهاء الا في مسئلتين واحدة ان وهي
ان يكون الفعل قد دخله الحذف وبقي على حرف واحد في اللفظ كالامر من وعي يعي
تقول فيه عه بحذف فائه ولامه كمضارعه المجزوم واجتلاب هاء السكت وجوبا
لئلا يلزم الابتدا بالساكن او الوقف على المتحرك قال الناظم في النظم وغيره تبعا
لغيره وكذا تجب ها السكت في الفعل اذ بقي بعد الحذف على حرفين احدهما زائد
نحو لم يعه انتهى كلام الناظم وهذا الذي قاله الناظم مردود باجماع المسلمين على
وجوب الوقف اذا ارادوا ان يقفوا على نحو ولم اك ومن تق بترك الهاء خوف الالتباس
بالضمير المنصوب على ان الموضح وافق الناظم في شرح القطر وقال بمقالته فصار
ممن يترك الالزام فما كان جوابه هو فهو جواب الناظم والى ذلك اشار الناظم بقوله
وقف بهاء السكت البيتين الموضع الثاني ما الاستفهامية المجرورة بالحرف وبالمضاف
وذلك انه يجب حذف الفها اذا جرت ولم تركب مع ذا فالمجرورة بالحرف نحو عم وفيم والمجرورة
بالمضاف نحو مجيء م جئت وفيه تقديم وتاخير والاصل جئت مجيء م وهو سوال عن صفة المجي
وعلى اي صفة جئت ثم اخر الفعل لان الاستفهام له صدر الكلام فلا يمكن تاخير
المضاف وانما حذفت الفها اذا جرت بحرف او بمضاف فرقا بينها وبين ما المجرورة وهي
ما الموصولة والشرطية في مثل سالت عما سالت عنه او عن مثل ما سالت عنه فما فيهما
موصولة ونحو بما تفرح افرح وكلما جيتني اكرمتك فما فيهما شرطية ولم يعكسوا
فيحذفوا في الخبرية ويثبتوا في الاستفهامية لان الف الاستفهامية متطرفة
لفظا وتقديرا بخلاف الف الخبرية فانها ليست بمتطرفة تقديرا لانها في حشو الصلة
والشرط وزعم المبرد ان حذف الف الموصولة مع تثبيت لغة نحو سل عما شئت ولذا
حذفت الف ما الاستفهامية المجرورة ووقفت عليها الحقتها الها حفظا للفتحة
الدالة على الالف المحذوفة ووجبت الها ان كان الخافض لما الاستفهامية اسما كقولك
بمجيء م جئت واقتضاء م اقتضى وترجحت اثباتها ان كان الخافض لها حرفا نحو عم يتساءلون
وبما اي فبم السكت قال ابن جني بخلف عنه والفرق ان المجرورة بالحرف متصلة بوجه الحرف

يستقل بمعناه فكأنه معه كالجزء ولذلك جازت الهاء واما المنصل فمستقل بفايدته في ملوله
ملا فوادي فالاسم معه كالمنفصل وهو على حرف واحد فلذلك وجبت معه الهاء وما
ذكره الموضح من وجوب حذف الف ماء الاستفهامية اذا جرت فمسلم في المجرورة
بالحرف واما قول حسان على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد فضرورة وحكاه
الاخفش لغة واما المجرورة بالاسم فقال الشاطبي ليس حذف الالف بلازم فيها بل
يجوز ان تقول مجيء ما جئت نص على ذلك اشار الناظم بقوله وما في الاستفهام
البيت الموضع الثالث كل مبني على حركة بناء دايما ولم يشبه معرب فهذه ثلثة قيود
تخرج بالاول المعرب وبالثاني ما بناؤه غير دايم وبالثالث ما اشبه المعرب وسيصرح
بذلك فاذا استوفيت القيود جاز لحاق ها السكت وذلك المستوفي لها كيا المتكلم
وكهي وهو فيمن فتحهن في الوصل وككاف الخطاب فانه تقول في الوقف غلاميه وهوه
بالحاق هاء السكت محافظة على الفتحة وفي التنزيل ماهيه وماليه وسلطانيه والاصل ما لي
وسلطاني وقال حسان الشاعر الصحابي رضي الله عنه اذا ما ترعرع فينا الغلام فما ان يقال
له من هوه ومن لم يفتح وقف بالسكون ولم يات بهاء السكت لعدم فايدتها قال الجار
بردي وضربني مثل غلامي في جواز الوجهين ولذا يقال حال الوقف اكرمتك
بالاسكان واكرمتكه فمن الحق الهاء اثر انه لا يجحف بالكلمة بجعلها على حرف واحد
ساكن مع انه في التقدير منفصل لانه هو ضمير المفعول ومن اسكن فلان امتزاجه بالفعل
جعله لا يعتد به منفردا انتهى ولا تدخلها السكت في نحو جاز يد لانه معرب بالحركات
وحركة الاعراب تعرف بالعامل فلا يحتاج الى بيان ها السكت وشذ اعطنى ابيضه
حكاه سيبويه وقال اراد ابيض فضعف والحق الهاء وملحق المثنى والمجموع على حده
نحو مسلمانه ومسلمونه لان اعرابهما بالحروف وليست حركة النون باعراب قال ابن
الضايع وغلط ابن خروف في المنع ولا تدخلها السكت في نحو اضرب ولم يضرب لانه
ساكن وهاء السكت انما تدخل لبيان الحركة ولا في نحو لا رجل بالفتح ويا زيد المبني
ومن قبل وبعد بالضم فيهن لان بناهن عارض غير دايم فالحركة فيهن شبيهة بحركة الاعراب
لعروضها بسبب شيء هو العامل فلا تدخلها هاء السكت وشذ قوله وهو ابو مروان يارب
يا اول ما اطلقه ارض من تحت واضحى من علمه فلحقت ما بني تشابه ارضا فاذا بنا من دانيه

الہ الفارسي في النظم وفيه بحث مذكور في باب ... فليراجع مطالب وارمض واضحى مبنية
للمجهول وقيل الها في علم بدل من الواو لاصل علوه لا تدخلها السكت في الفعل الا
... ومركب من المتعدي ... وتام من اللازم لانه بني على حركة لمشابهة البناء
المعرب في ... نحو مررت برجل ضربه ... نحو جاء الذي ضربه ... نحو زيد
ضربه ... نحو جاء زيد وقد ضربه وشرطا نحو ان ضربه زيد ضربته كما ان المضارع
كذلك والحاصل ان حركة البناء الجارية مجرى حركة الاعراب تكون في اربعة انواع
في اسم لا والمنادى المفرد والظروف المقطوعة عن الاضافة والفعل الماضي وفيه
ثلثة مذاهب المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه والجواز مطلقا لان حركة لازمة
والثالث انها تلحقه اذا لم يخف لبس نحو قدم وتمنع ان حصل لبس نحو ضربه لالتباس
بالمفعول والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصلها بغير تحريك بنا البيت مسئلة
قد يعطي قد يعطى الوصل حكم الوقف من اسكان مجردا ومع الروم والاشمام ومن f. 647.
تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت وذلك قليل في الكلام المنثور بالنسبة
الى عدمه كثير في الشعر لانه محل الخروج عن القياس فمن الاول وهو النثر قراءة بعضهم
وجئتك من سبإ بنبإ باسكان همزة سبإ في الوصل وقراءة غير حمزة والكسائي
لم يتسنه واقتده فبهداهم اقتده قل باثبات هاء السكت في الدرج فيهما وانى بالنظر
الاول وقال في المثاني لبيد كيفية الوصل وحكاية سيبويه ثلثة اربعة باقاء تا ثلثة
على حالها ونقل همزة اربعة اليها ومن الثاني وهو الشعر قوله وهو ... كما في
الكتاب او ربيعة بن صبيح كما قال ابن يسعون لقد خشيت ان ارى جدبا في عامنا ذا
بعد ما اخصبا جدبا بالجيم وتشديد الموحدة الجدب نقيض الخصب والقصبا
القصب بتخفيف الباء الموحدة فنقل الوقف على تشديدها فشددها على حد قراءتهم في
غير الآن بالتشديد ثم اتى بحرف الاطلاق وهو الالف وبقي تضعيفها بحاله في
الوصل تشبيها له في الوقف في التضعيف واليه اشار الناظم بقوله وربما اعطي لفظ
الوصل ما للوقف نثرا وفشا منتظما والله اعلم هذا باب الامالة وهي مصدر املت الشيء f. 626
امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها من مال الشيء يميل ميلا اذا انحرف عن القصد
وفي الاصطلاح ان تذهب بالفتحة الى جهة الكسرة وتقرب الفتحة شيئا من ...

فتصير

798

S. 639

S. 626. dials.

p. 805

فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة فان كان بعدها اي الفتحة الف ذهب بالالف الى جهة اليا فتصير الالف
بينها وبين اليا كما ينبغي بامالة الفتحة والالف وان لم يكن بعد الفتحة الف فاتما تمال الفتحة وحدها
سواء كانت الفتحة قبل تاء التانيث ام لا ثم وليسمى الامالة فايدة وحكم ومحل واسباب و
اسباب تقتضيها وموانع تعارض تلك الاسباب وموانع هذه الموانع تركت بينها وبين انع
اما فايدتها فتناسب الاصوات وصيرورتها من نمط واحد وبيان ذلك انك اذا قلت
عابد كان لفظك بالفتحة والالف تصعدا واستعلاء فاذا عدت الى الكسرة كان انحدار
وتسفلا فيكون في الصوت بعض اختلاف فاذا املت الالف قرب من اليا وامتزج بالفتحة طرف
من الكسرة وتقاربت الكسرة الواقعة بعد الالف وتصير الاصوات من نمط واحد وقد ترد للتنبيه
على اصل او غيره مما سياتي واما حكمها فانها وجه جايز فلهذا يجوز تفخيم كل ممال لان الاصل
اذ الالف اذا لم تمل كانت حقيقة فاذا اميلت ترددت بين الالف والاصل في الحرف ان لا
يمازج صوته صوت غيره قاله الجاربردي واما محلها فالاسماء المتمكنة والافعال غالبا
وياتي للتنبيه على غير الغالب واما اصحابها فتميم وقيس واسد وعامة نجد ولا يميل الحجازيون
الا مواضع قليلة واما الاسباب التي تمال لاجلها فثمانية احدها كون الالف مبدلة من يا متطرفة
في الاسماء والافعال مثاله في الاسماء الهدى والفتى ومثاله في الافعال هدى واشترى فالالف فيهن
مبدلة من ياء بدليل الهديان والفتيان وهديت واشتريت اخذا من قول الشاطبي المقرئ
وتثنية الاسماء تكشفها وان رددت اليك الفعل صادفت منهلا ولا يمال نحو ناب
بالنون وهو انيس مع الالف مبدلة عن ياء بدليل قولهم في تكسيره انياب لعدم التطرف
الا ان يكون مجرورا فان من العرب من يميله نحو نظرت الى ناب وسبب الامالة هنا كسرة
الاعراب لا غير وان كانت عارضة قاله الشاطبي النحوي وانما الحق نحو فتاة مؤنث فتى ونواة
وان لم يكن الالف طرفا في اللفظ لان تاء التانيث في تقدير الانفصال فالالف فيهما مبدلة
من ياء فهي وان لم تتطرف لفظا فهي متطرفة حكما والسبب الثاني كون اليا تخلفها اي الالف
في بعض التصاريف كالف ملهى مما كان بدلا من واو والف ارطى مما كان زايدا للالحاق و
الف حبلى مما كان زايدا للتانيث والف رضى مما كان بدلا من واو في الافعال فهذه الامثلة و
شبهها تمال لان اليا تخلف الالف فيها في بعض التصاريف كالتثنية والجمع في الاسماء
والبنا للمفعول في الافعال كقولهم في التثنية ملهيان وارطيان وحبليان وفي الجمع ملهيات وارطيات

وبليات وفي البناء للمفعول غزي وعلى هذا الاخير يشكل قول الناظم في النظم وغيره ان امالة الف
تلا في والقرا فالاها لمناسبة امالة الف ... وقوله في شرح الكافية وقول ابنه في شرح النظم
ان امالة الف يحي لمناسبة امالة الف تلي بل امالتها لتحولها يا اذا بنيتهما للمفعول نحو تلي
ويحي بضم اولها وكسر ما قبل اخرهما فتخلف اليا فيهما الالف فلا حاجة الى دعوى
التناسب اذا امكن غيره واجاب المرادي عن ذلك لما ذكر التناسب فقال ان السبب
المقتضي لامالة نحو دعا انما الف عن واو ولم يعتبره القرا يعني بالقاف ولذلك لم يميلو
هذا النوع حيث وقع ولذا اما لوا منه ما جاور الممال فلما املوا تلاها ونحوه وليس من
عادتهم امالة ذلك علم ان الداعي الى امالته عندهم انما هو التناسب وقال هنا يجوز
الامالة في نحو دعا وغزا لانه يؤول الى اليا اذا بني للمفعول انتهى وعندي ان هذا
الجواب لا يرفع الاشكال لان الاشكال لان الاشكال على اصطلاح النحويين والجواب
على اصطلاح القرا فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد ويستثنى من ذلك المذكور
وهو كون اليا تخلف الالف في بعض التصاريف ما رجوعه الى اليا مختص بلغة شاذة
او رجوعه الى اليا بسبب مزاحمة الالف بحرف زايد فلا يمال شي من ذلك فالاول
وهو اختصاص رجوع الالف الى اليا بلغة شاذة كرجوع الف عصى وقفى المنقلبة
عن واو الى اليا في قول هذيل اذا اضافوهما الى ياء المتكلم حيث يقولون عصي وقفي
بتشديد اليا والاصل عصوى وقفوى اجتمعت الواو واليا وسبقت احديهما بالسكون
قلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا والثاني وهو رجوع الالف الى اليا بسبب مزاحمة الالف
بحرف زايد كرجوعهما اي الف عصى وقفى اليهما اي الى اليا اذا صغرا عند الجميع فقيل
عصية وقفية بتشديد اليا فيهما والاصل عصيوة وقفيوة ففعل به ما تقدم وقلبت
يا لمزاحمتها ياء التصغير وهي حرف زايد ولمزاحمة المخالطة والمجاورة او جمعا
عصى وقفى على فعول بضم الفا نحو عصي وقفي بتشديد اليا فيهما والاصل عصوو وقفوو
وقلبت الواو الاخيرة يا لكراهة اجتماع واوين فصارا عصوي وقفوي فاجتمعت الواو
واليا سبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا وقلبت
الضمة التي قبلها كسرة لتسلم اليا من القلب واو ثم كسرت فاؤهما اتباعا للكسرة بعدهما
وقرا الحسن يا ذا جالهم وعصيهم بضم العين حيث وقع ردا الى الاصل نحو فالياء التي

المدغم فيها هي الف غيضي وفني وقلبت بالممازجتها اليا المنقلبة عن عن واو نعول نحو
حروف زايد السبب الثالث كون الالف مبدلة من عين فعل نحو ول عند اسناده الى التا
المثناة فوقها الى نحو كنت قلت تكسر الفاء وحذف العين سواء كانت تلك الالف المبدلة من
عين الفعل منقلبة عن ياء مفتوحة او مكسورة فالاول نحو باع وكال والثاني نحو هاب
من واو مكسورة نحو خاف وكاد ومات فانك تقول فيها اذا اسندتها الى تا
الضمير بعت وكلت وهبت وخفت وكدت بكسر الفا في لغة الجميع ومت في لغة من قال
مت بالكسر في الميم تحذف عين الفعل فيصير في اللفظ على وزن قلت والاصل فعلت
بكسر العين اما بطريق الاصالة كما في هبت وخفت وكدت ومت واما بطريق
التحويل كما في بعت وكلت فان اصل حركة عينهما الفتح ثم نقلا الى فعل بكسر العين
ثم تنقل الكسرة في الجميع الى فاء الكلمة وتحذف العين لالتقاء الساكنين وقيل
في بائي العين المفتوح لا تحويل ولكن لما حذفت العين حركة الفا بكسرة محضة
للدلالة على ان العين يا فهذه وما اشبهها تمال لما ذكرناه بخلاف المنقلبة
عن واو مفتوحة نحو قال وعن واو مضمومة نحو طال في لغة الجميع ومات في لغة من ضم
لا تمال لانك اذا اسندتها الى تاء الضمير قلت وطلت ومت بضم الفا فيهن اما قلت
فبالتحويل واما طلت ومت فعلى الاصل وقيل ان مات يمال في لغة الكسر والامالة في
لغة الضم السبب الرابع وقوع الالف قبل اليا المفتوحة متصلة كبايعته وسايرته ذكره
ابن الدهان ومثاله باية وقد اهمله الناظم في النظم سيبويه والاكثرون وذكره في
التسهيل فقال او متقدمة على يا تليها السبب الخامس وقوعها الى الالف بعد اليا
حال كونها متصلة بها من غير حاجز بينهما كبيان بتخفيف اليا وكيال وبياع بتشديدها
لان الامالة مع التشديد اقوى للتكرار السبب ومنفصلة عنها بحرف واحد كشيبان
على امن الشيب وجاوت يداه والاول اقوى لان انخفاض الصوت بالساكنة اظهر منه في
المتحركة لقربها من حرف المد او منفصلة عنها بحرفين احدهما وعبارة التسهيل ثانيهما
الها نحو دخلت هند بيتها وشرطه ان لا يفصل بين اليا والها بحرف مضموم نحو هند
لم تسع بيتها قاله الموضح في الحواشي السبب السادس وقوع الالف قبل الياء منفصلة نحو
عالم وكاتب السبب السابع وقوع الالف قبل الكسرة متصلة نحو عالم وكاتب السبب

ووقوعها اي الالف بعدها اي الكسرة منفصلا منها اما بحرف واحد نحو كتاب وسلاح فالفاصل بين الكسرة والالف في الاول التا وفي الثاني اللام او منفصلة بحرفين كلاهما متحرك وهو الثاني ها او اولهما غير مضموم فيمال نحو يريد ان يضربها دون هو يضربها او منفصلة بحرفين اولهما ساكن فيمال نحو شملال بكسر الشين المعجمة وهي الناقة الخفيفة وسرداح بمهملات وهي الناقة العظيمة دون رايت عنبا الاعلى وجه شاذ او منفصلة بهذين الحرفين الساكن فالمتحرك وبالها نحو درهماك وهذا ساقط من اصل التسهيل وفيه فصل بثلثة احرف ساكن وها وغيرهما وذكر ابن الحاجب وغيره ان امالة ذلك شاذة وهو ظاهر لان اقل درجة الساكن والهاء ان بمنزلة منزلة حرف واحد متحرك غيرها وذلك لا امالة معه ولم يذكر الفارسي في الايضاح ان امالة درهمان بالنون شاذة مع تنصيص على الامالة للكسرة السابقة اعني لا لكسرة نون التثنية فلذلك مثل به الموضح مضافا للكاف تبعا لقول النظم ندرهماك من علم لم يصدّ السبب التناسب زاده التناسب اذا لم يوجد سبب غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد اما لو التناسب بلا داع وذلك اذا وقعت الالف بعد الف في كلمتها او وقعت في كلمة اخرى فقد تمالان فقد اميلتا اي الالفان لسبب من الاسباب المتقدمة فالاول وهو الذي وقعت فيه الالف بعد الف في كلمتها وقد اميلت الالف الاولى بسبب كرايت عمادا وقرات كتابا فان الالف الاولى فيهما قد اميلت لسبب وهو كونها واقعة بعد كسرة وقد فصل بينهما حرف واحد وهو الميم في المثال الاول والتا في المثال الثاني فتمال الالف الاخيرة منهما المنقلبة عن التنوين لمناسبة الالف الاولى والثاني وهو ما اميلت فيه الالف لكونها واقعة في كلمة اخرى وقد اميلت لسبب كقراءة ابي عمرو والاخوين والضحي بالامالة مع ان الفها منقلبة عن واو الضحوة لمناسبة سجي وقلي وما بعدهما فان رعاية التناسب في الفواصل عندهم غرض مهم والحاصل من ارادة التناسب ان الالف الممالة لسبب اما ان تكون سابقة على الالف التي لا سبب فيها واتية بعدها فان كانت سابقة عليها فتمال كما في عمادا فتمال الالف الاولى لكسرة العين ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لاجل مناسبة الامالة وان كانت اتية بعدها فاما ان تقع ذلك في الفواصل ام لا فان وقع في الفواصل فتمال للتناسب الفواصل فالضحى تمال لمناسبة ما بعد وان لم تكن في

فلا تمال ولذلك يمتنع اذا اما لو افتحة ذال بعماد للكسرة زائد لا يجيزون امالة الف منع انهما في كلمة
واحدة فكيف اذا كانا في كلمتين واما الموانع لسببي الامالة من الكسرة والياء الظاهرتين §.632 اسباب
او المقدرتين فثمانية ايضا كعدد الاسباب وهي الراء غير المكسورة واحرف الاستعلاء السبعة
اي الخاء والغين المعجمتان والصاد والضاد والطاء والظاء والقاف وانما منعت المستعلية
الامالة طلبا لتجانس الصوت كما اميل فيما تقدم لطلبه لان هذه الاحرف تستعلي
الى الحنك فلو اميلت الالف في صاعد لانحدرت بعد صعاد ولو املتها في هابط
لصعدت بعد انحدار وكلاهما شاق لكن الثاني اشق فلذلك كانت هذه الاحرف بعد
الالف اقوى مانعا كما سيجيء واما الراء فان لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة
فشبهت بالمستعلية للتكرار الذي فيها بل قيل هو اشد مانعا وشرطها المنع بالراء امران §.634
احدهما كونها غير مكسورة والثاني اتصالها بالالف ما قبلها ولا تكون الا مفتوحة
نحو فراش وراشد فالراء منعت لسبب المتقدم في الاول والمتأخر في الثاني او بعدها
وتكون مضمومة ومفتوحة نحو هذا حمار ورأيت حمارا وبعضهم يميل [illegible] الراء
وبعضهم يجعل الراء المؤخرة المفصولة بحرف واحد نحو هذا كافر كالمتصلة في منع الامالة
وشرط المنع بحرف الاستعلاء المتقدمة على الالف ان يتصل بها اي بالالف نحو صالح §.632
وضامن وطالب وظالم وغائب وخالد وقاسم ومنفصل بحرف واحد نحو غنائم لان
الفصل بحرف واحد كلا فصل الا ان كان حرف الاستعلاء مكسورا نحو [illegible]
من المتصل و[illegible] من المنفصل بحرف فان اهل الامالة يميلون لان حرف الاستعلاء
المكسور لا يمنع الامالة لان الكسرة في التقدير بعد الحرف فمناسبة صوت الالف للكسرة اولى
بخلاف ما اذا كان مفتوحا فان الفتح يقوي المستعلي من حيث كان الفتح معه يمنع الامالة
وكذلك حرف الاستعلاء الساكن بعد الكسرة نحو مصباح ومصلاح ومطواع ومقلات
بالقاف والتاء الفوقانية وهي التي لا يعيش لها ولد فانه لا يمنع الامالة ايضا لان الكسرة
لمجاورته وهو ساكن تقدرت انها اتصلت به فتنزل لذلك منزلة المكسور ومن العرب
من ينزل هذا الساكن منزلة المكسور ويجعله مانعا من الامالة وشرط حرف
الاستعلاء المؤخر عنها اي عن الالف كونه اما متصلا بالالف كساخر بالخاء المعجمة
وباطل بالحاء المهملة فيهما وواقف ومنفصلا من الالف بحرف واحد كنافق وناعق

منفصلا من الالف بحرفين كمواثيق ومنا شيط وبعضهم يميل هذا الف بهذه الامثلة فان الاستعلا
والمنع بالمتاخر اقوي من المنع بالمتقدم ولذلك قيد المتقدم بان لا يكون مكسورا ولا
ساكنا بعد مكسور ولا مفصولا بحرفين واطلق في المتاخر وسبب ذلك ان التصعد بعد
التسهيل اصعب عندهم من التسفل بعد التصعد اسهل من العكس وشرط الامالة في
بكفها المانع ان لا يكون سببها كسرة مقدرة كخاف فان الفه منقلبة عن واو مكسورة
ولا يا مقدرة كطاب فان الفه منقلبة عن يا نسبا ماله الفخاف الكسرة المقدرة
في الواو المنقلب عنها الالف وسبب امالة الف طاب اليا المقدرة المنقلبة الفا فكسرة خاف
ويا طاب مقدرة في الفيهما فان السبب المقدر هما وهو الكسرة واليا لكونه موجود
في نفس الالف المنقلبة عن الواو المكسورة او عن اليا اقوي من السبب الظاهر في
اللفظ وهو الكسرة واليا الملفوظ بهما لانه اي السبب الظاهر اما متقدم عليها اي على
الالف نحو كتاب وبيان او متاخر عنها نحو عالم طايع والكاين في نفس الالف اقوي من
المتقدم عليها والمتاخر عنها فمن ثم اميل نحو خاف وطاب مع تقدم حرف الاستعلا
وحاف وزاغ مع تاخره لان السبب مقدر في نفس الالف بخلاف ما اذا كانت الكسرة
مقدرة بعد الالف كما في نحو جاد من جد في الامر وجواد جمع جادة واصلهما جادد وجوادد
فادغم لاجتماع المثلين فلا يكون كالكسرة الملفوظة فلا يجوز الامالة على الافصح
وبعضهم اجاز امالته اعتدادا بالكسرة المقدرة كما في خاف ومقتضيه تقدم ان المانع
يكفه لان السبب المقدر متاخر عن الالف مسئلة ويؤثر مانع الامالة وان كان
منفصلا في كلمة اخري مستقبلة بنفسها كالو كانا في كلمة واحدة وهذا المنفصل
تارة يكون متصلا بالالف من غير حاجز نحو منا قاسم فلا تمال لاتصال المستعلي في
اللفظ اذا ادرجت فهذا مثل قولك مررت بفاضل وتارة يفصل بينهما بحرف
واحد نحو منا فضل ويمال قاسم فهذا مثل قولك بناعق وتارة يفصل بينهما بحرفين
نحو بيدها سوط فهذا مثل قولك منا شيط قاله الشاطبي ولا يؤثر سببها اي الامالة
الا منفصلا في كلمة واحدة والفرق ان المانع اقوي من السبب فلذا يمال نحو بيوقا سم لوجود
الفا المستعلية وان كانت منفصلة عن الالف في كلمة اخري ولا يمال نحو لي بها لانفصال
السبب لان الالف في كلمة والكسرة في كلمة اخري هذا ملخص كلام الناظم في شرح الكافية وبينه شرح

الخلاصة

الخلاصة [illegible] في التمثيل وثانيهما في الحكم وذلك
[illegible] في التي المنقلبة عنها الالف لا يؤثر في
المنع لما تقرر من أخر شرط الامالة التي يكفها المانع ان لا يكون بينهما ما يفيد
[illegible] فما بالك مع انفصاله والمثل الجديد
السالم من الطعن كتاب قاسم فان سبب الامالة الكسرة الظاهرة فيكفها المانع
وان كان منفصلا والاعراض الثاني ان نصوص النحويين كابن عصفور وغيره
[illegible] المذكورين وهما يؤثر مانع الامالة ان كان منفصلا و
يؤثر سببها الا متصلا قال ابن عصفور في مقربه بعد ان ذكر باب الامالة
[illegible] وسواء كانت الكسرة متصلة ام منفصلة ام منفصلة نحو [illegible]
المنفصلة [illegible] الكلمة لم
تمنع الامالة [illegible] نحو مال قاسم [illegible]
[illegible] قبل انتهى يعني لا تمال الالف لان القاف بعدها من قبلها نعم من الامالة
وان انفصلت وهذا النص مجرد من الحكمين وقع في شرح الحرف ولبته لابي عبد الله محمد التفرئ
بالنون والفاء والزاي وقولا ما في شرح [illegible] من قوله وان سبب المنع قد يؤثر منفصلا
فيقال اني احمل بالامالة ونى قاسم بترك الامالة الحجات [illegible] في النظم للخلاصة و
الكافية والكف قد يوجه [illegible] المذكورتين في كلام ابن
عصفور والتبريزي وهما ما اميل الكسرة العارضة وما اميل من الفات التي هي صلات
الضماير لا شعار قد يفصل من قول النظم والكف قد يوجبه ما يفصل في غير المتفقين
بالتقليل وانما اثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب الا متصلا لان ترك الامالة
هو الاصل فيصار اليه بادنى سبب ولم يخرج عنه الا بسبب محقق ولما نافع المانع f.634
للامالة فهو الراء المكسورة المجاورة الالف فانها تمنع الحرف المستعلي تمنع الراء
يمنعا الامالة لان الراء من شانها التكرار فكان الحرف منهما في تقدير حرفين وكان
الكسرة فيها بتقدير كسرتين فتكون احدى الكسرتين في مقابلة المانع والاخرى سبب
الامالة وهذا [illegible] غشاوة وادغما في ابرار ريبع [illegible] الاول
[illegible] في الماني او اميل ان كتاب الابرار ريبع [illegible] مفتوحة قبل الالف واميل

ورابع وجودهما اي القاف لمستعلية والراء المفتوحة لان كل منهما في الاستعلاء
والراء المفتوحة مانع من الامالة والراء المكسورة في ذلك كالمتصلة وبعضهم اي العرب
يجعل المنفصلة من الالف بحرف كالمتصلة في كونها تمنع المانع نص سيبويه الا
في قوله وهو سماعهم النعامي يهجو رجلا من بني تميم بن قادر عسى الله يغني عن
قادر بمنهمر جون الرباب سكوب بامالة قادر مع وجود الفصل بين الالف والراء
المكسورة بالدال فصل قد تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة اسباب الا الالف وقد تعتبر §. 638
وشرطهما ان لا يكون الفتحة في حرف ولا في اسم يشبهه لان الامالة نوع من التصرف §. 639.
وهو لا يدخل الحرف ولا فيما اشبهه الا ما يستثنى فلا تمال الا بكسر الهمزة والتشديد لاجل
الكسرة هي من اسباب الامالة ولا يمال على نحو على الرجوع الى الياء في نحو عليك وعليه وهو من
اسباب الامالة ولا تمال الى لاجتماع الامرين وهما الكسرة والرجوع الى الياء في نحو
اليك واليه وانما امتنعت الامالة في هذه الكلمات الثلث وجود السبب المقتضي
لها لكونها حروفا ولو سميت بشيء منها فان كانت الالف رابعة كالا امالتها لان
الالف الرابعة في الاسم يحكم عليها بانها عن ياء وان كانت ثالثة كعلى والى لم يجز
امالتها لان التسمية تجعل الالف من نبات الواو لان [illegible] واكثر من نبات اليا
وكذلك تقول في تثنيتهما علوان والوان قاله الجاربردي ويستثنى من ذلك اي
من المشبه للحرف لا [illegible] ونا للمتكلم المعظم نفسه او ومعه غيره خاصة وانهم طردوا
الامالة فيهما لكثرة استعمالهما اذا كان قبلهما كسرة او يا فقالوا مر بنا وفيها ونظر اليها
واليها بالامالة لوقوع الالف مسبوقة بالكسرة او اليا مفصولة بحرف فلذلك كررها
مرتين وامالوا متى وانى ومتى من الاسماء المبنية وبلى من حروف الايجاب ولا
النافية في قولهم افعل هذا اما لا فشاذة من وجهين عدم التمكن لكونها [illegible] وانتفاء
السبب المجوز للامالة لان الالف في غير المتمكن اصل غير منقلبة عن شيء فضلا
عن ان تكون منقلبة عن ياء ولا ترجع الى اليا ولا قبلها كسرة والذي سهل امالتها
بنيابتها عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها والحرف الثاني من الحروف الثلثة §. 638
التي تمال الفتحة قبلها الراء بشرط كونها مكسورة وكون الفتحة في غيرها مثناة تحتانية
وكونهما اي الفتحة والراء متصلتين من غير حاجز بين الحرف المفتوح والراء ولا فرق اي

ان تكون

806

البقر (A.IV.255, 1.6).
نحو ی الصحح

ان تكون الياء بحرف مستعمل من ... راوي في راء نحو لشر را وفي غيرهما نحو من الكبر او
بسا كن غير راء مثناة تحتانية نحو من عمرو ... والمرادي او بمكسورة نحو لاشر بخلاف
نحو اعوذ بالله من الغير نحو نسج السين لان الفتحة فيهما على الياء نص على ذلك سيبويه
بخلاف من غيرك لكون الفصل بالياء المثناة التحتانية الساكنة ويشترط ايضا
ان لا يكون بعدها حرف استعلاء نحو من المشرق فانه مانع من الامالة نص على ذلك
سيبويه ايضا ولا يشترط ان لا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء لان الراء المكسورة
تغلب المستعلي اذا وقع قبلها فتمال نحو من الضرر قال المرادي والتحرير ان يقال تمال
كل فتحة في غير ياء قبل راء مكسورة متصلة بها او مفصولة بمكسورة او ساكنة غير ياء
وليس بعد الراء حرف استعلاء انتهى واشتراط الناظم في النظم تطرف الراء مردود نص
سيبويه على امالتهم فتحة الطاء من قولك رايت خبط رياح بكسر الراء وذكر غيره انه يجوز
اماله فتحة العين في نحو العرد والراء في ذلك ليست متطرفة ولعله انما خص الطرف لكثرة
ذلك فيه الحرف الثالث من الحرف الثلاثة التي تمال الفتحة قبلها هاء التانيث وانما
يكون هذا الحكم وهو امالة الفتحة قبلها في الوقف خاصة كرحمة ونعمة وانما اميلت
الفتحة قبلها التانيث وان لم يكن من اسباب الامالة لانهم شبهوا هاء التانيث
بالفه اي بالف التانيث المقصورة لاتفاقهما في المخرج وهو اقصى الحلق وفي المعنى وهو
الدلالة على التانيث والزيادة على اصول الكلمة والتطرف في اخر الكلمة والاختصاص بالاسماء
الجامدة والمشتقة ولا فرق في ذلك بين هاء التانيث وهاء المبالغة وعن الكسائي امالة
الفتحة قبل هاء السكت ايضا لشبهها بهاء التانيث في الوقف والخط نحو كتابيه و
الصحيح المنع خلافا لثعلب وابن الانباري فانهما صححا جواز الامالة فيما قبلها
وبه قرا ... الخاقاني في قراءة الكسائي وفي غالب النسخ وما قال ثعلب وابن
الانباري وليس بصواب كما بيّنا والله اعلم هذا باب التصريف وهو في اللغة مطلق
وفي الصناعة تغير خاص في بنية الكلمة لغرض معنوي او لفظي فالتغيير جنس وباضافته
الى البنية وهي الصيغة خرج ... فانه لا يتعلق بصيغة الكلمة بل بالعوارض اللاحقة
للكلمة من فاعلية ومفعولية واضافة وغيرها وبالغرض المذكور التحريف والتصحيف
فالتغيير الاول المعنوي كتغيير المفرد الى التثنية والجمع المصحح وذلك نحو زيد مثلا الى

(ee) الواء 2.9) / A.IV.266, 2. (M. تَغْلِبُ 1260, 1.4).

بهم 625

ضرّب وضرّب بالتشديد للمبالغة في الفعل وضرب لوجود حركة في الفعل ويضرب
واضرب وضارب ومضروب وكضراب ومضرابة وضروب وضريب وضريب
للمبالغة في الوصف والتغيير الثاني اللفظي كتغيير قول من الاجوف وغزو ورمى الى
قال وغزا ورمى بقلب حرف العلة الفا لتحركه وانفتاح ما قبله والابدال في اتعد
والحذف في قل والادغام في رد ونحو التصغير والتكسير والنسب والوقف والامالة
بعلم النحو من حيث التعلق بالمركبات وذكرت معه وابن الحاجب وطايفة ذكروا
في علم التصريف وهو الاولى ولهذين التغييرين للغرضين المذكورين احكام
وهي قوانين الحرف على وضعه الاصلي كالياء في ييامن وايبض والواو في سواد
والاعلال وهو تغيير الحرف عن وضعه الاصلي كقلب الياء في بائع وايان وموقن
وبايع وقلب الواو في قام ولقام وقيام ونحو ذلك كقلب احد الاصول من محله
الى آخر كانيق جمع ناقة وحادي وتسمى معرفة تلك الاحكام علم التصريف وانما سمي هذا
العلم تصريفا لما فيه من التقليب يقال صرفت الرجل في امري اذا جعلته يتقلب
فيه بالذهاب والاياب وصروف الدهر تقلباته وتحولاته من حال الى حال فهذا العلم
فيه هذا المعنى من جهة متعلقه اذ هو متعلق بالتصرفات الموجودة في الالفاظ العربية
كما تقدم في الغرضين فهو من باب تسمية الشيء باسم متعلقه وموضوعه الاسماء المتمكنة
والافعال المتصرفة في اللغة العربية فلا يدخل التصريف في الاسماء الاعجمية كابراهيم
واسمعيل كما قال ابن جني وان كانت متمكنة لان التصريف من خصائص لغة
العرب ولا يدخل التصريف في الحروف لانها مجهولة الاصل موضوعة وضع الاصوات
لا تقابل بالفاء والعين واللام لبعد معرفة اشتقاقها ولهذا كانت الفاتها اصلا
غير زايدة ولا منقلبة عن حرف علة ولا يدخل التصريف فيما يشبهها اي يشبه الحروف
وهي الاسماء المتوغلة في البناء كالضماير واسماء الاستفهام والشرط واسماء الافعال
والموصولات واسماء الاشارة والافعال الجامدة وهي التي لم تختلف ابنيتها لاختلاف
الازمنة نحو نعم وبئس وعسى وليس لانها اشبهت الحروف في الجمود وما دخله التصريف
من الحروف وما اشبهها فهو شاذ يوقف عند ما سمع منه فمن ذلك مجيء الحذف في سوف
والابدال في لعل عينا وهمزة انها والحذف والابدال في لعل والقسم ... والذي

دعهما

ونوعهما ولا يبدل الي في كلام عربي والحد ... في غاية اللبس عند اتصالنا الفاعل فلذلك انت اي
لاجل ان التصريف لا يدخل الحروف وما لا اشبهها من الاسماء والافعال لا يدخل في
فيما كان من الاسماء موضوعا على حرف واحد او على حرفين اذ لا يكون كذلك
او ضع على حرف وحرفين الا الحرف او ما الحروف ... فانهما موضوعان على حرف واحد قد
قيل فانهما موضوعان على حرفين وما اشبه الحرف كنا وقمت فانهما موضوعة على حرف واحد
ومن فنا فانها موضوعة على حرفين وهذا الحكم معلوم مما تقدم من ان التصريف
لا يدخل المبنيات ولكن ذكر توطية وتمهيد القوله واما ما وضع في الاصل على اكثر من
حرفين ثم حذف بعضه لعارض فيدخله التصريف نظرا الى اصله وذلك نحو يد ودم
بحذف لامهما ... بحذف فائه ولامه وقم وبع بحذف عينهما في الافعال وقس على ذلك
فصل ينقسم الاسم الى مجرد من الزوائد واقله الثلاثي كرجل لانه يحتاج الى حرف يبتدا به
وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدا به والموقوف عليها اذ يجب ان يكون
المبتدا به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا في الصفة وهو ... بينهما فصلوا
بينهما فان قيل المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا واياما كان يلزم التنافي مع
احدهما اجيب بانه لما ... الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا
يتحقق التنافي وغايته الخماسي كسفرجل وبينهما اي بين الثلاثي والخماسي الرباعي كجعفر
ولم يجوزوا اسداسيا لئلا يتوهم انه كلمتان والمزيد فيه واقله اربعة كقتال وغايته
سبعة كاستخراج وبينهما ذو الخمسة كاكرام وذو الستة كانطلاق وامثلته كثيرة
بلغت في قول سيبويه ثلثمائة مثال وثمانية امثلة وزاد الزبيدي عليه نيفا وثمانين
مثالا وذكرها لا يليق بهذا المختصر فلا نشتغل بها وما للاختصار بل تذكر اماكن
الزيادات ... لتضبط ونقليلا للانتشار فنقول الزيادة تكون واحدة واثنين
وثلثا واربعا ومواضعها اربعة ما قبل الفا وما بين الفا والعين وما بين العين و
اللام وما بعد اللام ولا تخلو من ان تقع متفرقة او مجتمعة فالزيادة الواحدة قبل الفا نحو اجدل وما
بين الفا والعين نحو كاهل وما بين العين واللام نحو غزال وما بعد اللام نحو علقى و
الزيادتان المتفرقتان بينهما الفا وبينهما العين نحو عاقول وبينهما اللام نحو قصيرى
وبينهما الفا والعين نحو جادل لعصا ز وبينهما العين واللام نحو خيزلى وبينهما الفا والعين واللام

ص.368

احنلى والمجتمعتان قبل الفا نحو مسطرق وبين الفا والعين نحو جوانب وبين العين
اللام نحو خطاطيف وبعد اللام نحو علابط والثلث المتفرقات نحو تماثيل والمجتمع
قبل الفا نحو مستخرج وبين العين واللام نحو سلاليم وبعد اللام نحو عنتفوان و
احتمال ثنتين و تسعة احدها ما طرة نحو افعوان والاربعة نحو اشهيبة مصدر اشهب
وابنيته الثلاثي المجرد احد عشر بناء والقسمة العقلية تقتضي ان يكون اثنى عشر
بناء وذلك لان الحرف الاول واجب الحركة لانه مبتدا به والابتدا بالساكن ممتنع
فاحواله ثلثة والحركات الخالصة ثلث الفتحة والكسرة والضمة والحرف الثاني يكون
محركا وساكنا فاحواله اربعة فاذا ضربت ثلثة احوال الحرف الاول في اربعة احوال الحرف
الثاني خرج من ذلك اثنا عشر بناء واما الحرف الاخير فلا عبرة به في وزن الكلمة لانه حرف
اعرابها وامثلتها في الاسم والصفة فلس سهل بفتح اوله وسكون ثانيه فرس بطل
بفتحتين كتف حذر بفتحة فكسرة عضد طع بفتحة وضمة جبر نكس بكسرة فسكون
زيم اي متفرق بكسرة ففتحة ابل بلز بكسرتين قفل حلو بضمة فسكون صرد حطم بضمة
ففتحة دئل بضمة فكسرة عنق جنب بضمتين فبدا بمفتوح الفا مع الاربعة ثم بالمكسور
ثم بالمضموم مع الاربعة والمهمل منها فعل بكسر اوله وضم ثانيه لانهم كرهوا الانتقال
من الكسرة الى الضمة لان الكسرة ثقيلة والضمة اثقل منها و اما قراءة ابي السمال بفتح
للسين المهملة وتشديد الميم وفي اخره لام والسماء ذات الحبك بكسر الحا وضم الباء
ونسبها ابو الفتح بن جني في المحتسب لابي مالك الغفاري فقيل لم تثبت هذه القراءة
وعلى تقدير ثبوتها فقيل اتبع الحا من الحبك للتاء من ذات في الكسر والاصل حبك بضمتين
فكسر الحا اتباعا لكسر التا قبلها ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن غير حاجز حصين
كما اتبع في قراءة الحمد لله بضم اللام اتباعا لضم الدال قبلها وقيل لا اتباع واصله الكسر على
التداخل في حرفي الكلمة اذ يقال الحبك بضمتين وبكسرتين فركب هذا القارئ
منهما هذه القراءة فاخذ من لغة الكسرتين كسر الحا ومن لغة الضمتين ضم الباء و
اعترض بان التداخل انما يكون بين حرفي كلمتين لا بين حرفي كلمة واحدة ووجهه الجا
بري بانه تلفظ بالحاء المكسورة من اللغة الاولى وغفل عنها وتلفظ بالباء المضمومة
من اللغة الثانية وقال ابن جني اراد بقراءته بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال

الى الفراء والمشهور فيه نطق بالباء ومنه ورده ابن مالك في شرح الكافية والحبك
تكسر كل شيء كالرمل والماء اذا مرت بهما الريح ثم عم قوم اهمال فعل بضم الفاء وكسر العين
رابعها لما فيه من الاستثقال من ضم الى كسر واجابوا عن دئل اسم دويبة سميت به قبيلة
من بني كنانة ورئم بضم الراء وكسر الهمزة اسم جنس للاست بانهما ليسا من اصل
الاسماء وانهما منقولان من الفعل المبني للمفعول واعترض بان ذلك ممكن في
الدئل علم قبيلة لا في الرئم لانه اسم جنس والنقل لا يكون الا في الاعلام
دون اسماء الاجناس واجيب بان السيرافي ذهب الى ان النقل قد يجيء في اسماء
الاجناس فلا معنى للتوقف فيه ثم جنح المثبتون لفعل في الاسماء الاصول بوعل بضم
الواو وبكسر العين المهملة لغة في الوعل بفتح الواو وحكاه الخليل فثبت بهذا ان
فعل بضم اوله وكسر ثانيه ليس بمهمل ولا منقول بل هو قليل
على القولين فانه انما اهمل او قل عند العرب لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول
دائما على الاول وغالبا على الثاني والرباعي المجرد خمسة ابنية مفتوح الاول و
الثالث اسما كجعفر وصفة كسلهب للرجل الطويل ومكسورهما اسما كزبرج بكسر الزاي وسكون
الموحدة وكسر الراء وبالجيم للذهب وصفة كخرمل للمرأة الحمقاء ومضمومهما اسما
كبرثن بالجيم وصفة كجرشع للجمل العظيم ومكسور الاول مفتوح الثالث اسما
كفطحل بالفاء والطاء والحاء المهملتين لزمن الطوفان او زمن خروج نوح من
السفينة وصفة كسطبر للطويل ومكسور الاول مفتوح الثالث اسما كدرهم
وهو معرب وانما صح التمثيل به لانه على زنة الوضع العربي وصفة كهجرع للطويل
الا الاصح ولا ثالث لهما وزيد ضفدع وصندد وهبلع ... ل وقيل ... و
... الاخفش والكوفيون مضموم الاول مفتوح الثالث كجخدب بضم الجيم وسكون
الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة وهو الجراد الاخضر الطويل الرجلين كالجندب
وقيل ذكر الجراد والجيم السمين من الابل والمختار عند جمهور البصريين واستظهره
في التسهيل انه فرع عن مضمومهما استثقالا للضمتين في ذلك ليس بينهما
حاجز حصين ولانه لم يسمع فتح الثالث في شيء من الرباعي الا وسمع فيه الضم من غير
لسناده الا بسمع فيه الضم من غير عكس كجخدب وطحلب الاخضر الذي يعلو الماء ويرتفع من الاسما

وجرشع بالجيم والراء والشين المعجمة والعين المهملة للعظيم من الابل ويقال للطويل وبرثن بضم الموحدة وسكون الراء وضم الثاء المثناة فوق احد براثن الاسد وهو بمنزلة الظفر للانسان وبرجد بضم الموحدة وسكون الراء وضم الجيم وبالدال المهملة لكساء مخطط وعرفط بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الفاء وبالطاء المهملة لشجر البادية اي الاضم بالرفع على النيابة عن فاعل ليسمع وللخماسي المجرد اربعة من الابنية امثلتها مفتوح الاول والرابع اسما سفرجل وصفة شمردل للطويل وسفحطل للتبسل الذي اربعة ترون ومفتوح الاول والثالث ومكسور الرابع اسما وصفة كفهبلس لحشفة الذكر وصفة جحمرش بفتح الجيم وسكون المهملة وكسر الراء وبالشين المعجمة للعجوز المسنة قاله السيرافي وقيل الافعى العظيمة وقيل لم يات هذا الوزن الا صفة وان التهبلس المراة العظيمة ومكسور الاول مفتوح الثالث قرطعب بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء المهملة وبالموحدة الشيء التافه الحقير يقال ما عليه قرطعبة وصفة جردحل للجمل الضخم ومضموم الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسما نحو قبعثر للاسد وصفة قذعمل بضم القاف وفتح الذال وسكون المهملة وكسر الميم للبعير الضخم فاوزان الاوزان المتفق عليها عند الجميع عشرون وزنا احد عشر للثلاثي وخمسة للرباعي واربعة للخماسي وجعل مضموم الفاء المكسور العين متفقا عليه اما لضعف القول باهماله ولذا قال وزعم قوم اهماله واما للتغليب وما ذكره من اصالة جميع حروف الرباعي والخماسي هو مذهب البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى ان كل اسم زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة فان كان على اربعة كجعفر ففيه زيادة واحدة وهي الحرف الاخير وما قبله ذهب الفراء الى الاول والكسائي الى الثاني وان كان على خمسة احرف كسفرجل ففيه زيادتان قاله الشاطبي وما عن ذي عماد كونه من الاسماء بان نقص بعضها او بزيادة في اوله كمنطلق او وسطه كظريف او فيهما معا او في اخره كحبطي او نقص اصل كيد ودم فاصلهما يدي ودمي وبقصر حرف بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء الموحدة والطاء المهملة الضخم

اصله علابط

f. 401

التافه الحقير

812

اصله علابط بدليل تصغيره على علبط ولا يدل على وجود الالف بعد اللام ثم لم يتوا
لى اربع متحركات في كلمة واحدة الا في عارض كزيادة او تقدير الانفصال
نحو شجرة او تغيير وتشكل اي حركة مغيرة نحو الفون الثالث نحو ثالثة في نحو جحدب
بضم الجيم وسكون الحا المعجمة وفتح الدال او بكسر اوله نحو جرنفش بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء
وضم الفا وبالعين المهملة القطن الفاسد وكذا بضم الاول والثالث نحو ثالثة في
نحو زئبر بكسر الزاي وسكون الهمزة بعدها وضم الموحدة واصلها الكسر وهو ما يعلو الثوب الجديد
واما سرخس بفتح السين المهملة والراء وسكون الخاء المعجمة وبالسين المهملة لبلد وبلخش
بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة لنوع من الجواهر فاعجميان للعربيان
اذ ليس في امثلة الرباعي مفتوح الاول والثاني فصل في تقسيم الفعل المجرد من الزوائد
اقله ثلاثة كضرب وقعد واكثره اربعة كدحرج ودحرج اي ذلل واما مزيده فاقله اربعة كاكرم
وغايته ستة كاستخرج وبينهما الخماسي كانطلق ومزيد الرباعي اقله خمسة كتدحرج وغايته ستة
كاحرنجم ومزيد الثلاثي اوزانه كثيرة ومشهورها خمسة وعشرون وزنا ومزيد الرباعي اوزانه
ثلاثة تفعلل كتدحرج وافعنلل كاحرنجم وافعلل كاقشعر واختلف في هذه الثالثة فقيل
هو بناء مقتضب وقيل نحى باحرنجم وزاد بعضهم في مزيد الرباعي وزنا رابعا وهو فعلل
كاحرنجم واوزان الثلاثي المجرد ثلاثة مفتوح العين ومكسورها ومضمومها كضرب وعلم
وشرف لان الفاء لا تكون الا مفتوحة لرفضهم الابتداء بالساكن وكون الفتحة اخف واللام
مفتوح دايما للخفة والعين لا يكون الا متحركة لئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو ضربت
والحركات منحصرة في الفتح والضم والكسر واما ما جاء من نحو نعم بفتح الفا وكسرها مع سكون العين
فمن العين الاصل لضرب من الخفة واصل فيهما فعل بكسر العين واما نحو نصر بضم اوله
وكسر ثانيه فمبني وكان احدهما انه اصل براسه واليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون
ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني والثاني انه فرع عن فعل الفاعل واليه ذهب
جمهور البصريين ونقل عن سيبويه فمن قال انه وزن اصل استدل بان نحو جن وسل
من هذه دمه واولع به الوسن بحاجته يعني عني بها وزهي علينا بمعنى تكبر وحم زيد وزكم
ووهك وثلج وسقط في يده ودهصت الدابة ونفست المراة ونتجت الناقة وزعم الهلال
واغمي عليه زيد واخواتها لم تستعمل الا مبنية للمفعول جران عد وزنها باخر من قال

ص 482

وتقرير الدليل منه إن فعل المفعول لو كان فرعا لفعل الفاعل لكان مستلزما لوجوده وجود ذلك الغير
ضرورة كون الفرع يستلزم وجوده وجود اصله واللازم باطل فالملزوم مثله بيان
الملازمة ان الفرعية تابعة للاصل ولا يوجد فرع بغير اصل ونحن وجدنا فعل الابنية للمفعول
غير مغيرة عن المبني للفاعل وجواب بالنقض وهو ان لنا جموعا لم يسمع لها واحد كعبابيد
وابابيل والجمع فرع الافراد اتفاقا فلو كان ما ذكرتم صحيحا لزم كون الجمع اصلا بنفسه
وانتم لا تقولون به فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك ومن قال انه مغير
من فعل الفاعل مستدلا بترك الادغام في نحو سوير وترك الابدال في نحو ووري
بعد وزن فاعلا وتقرير الدليل ان الياء والواو متى اجتمعتا وسبقت احديهما
بالسكون فان الواو تقلب ياء وتدغم الياء في الياء وان الواوين متى اجتمعتا في اول
كلمة ابدلت الاولى همزة لزوما فلما لم يحصل ادغام ولا ابدال دل ذلك على انهما
مغيران عن فعل الفاعل وهو ساير واوري فكما لا تدغم الالف من ساير ولا تهمز
من واري فكذلك ما تغير عنهما واجاب الاولون عن ترك الادغام والابدال وقالوا اما ترك
الادغام فلئلا يلتبس بمجهول فعّل لانه اذا قيل سيّر بالادغام لم يعلم انه مجهول سيّر
وسير واما ترك الابدال فلان الواو الثانية في ووري ليست متاصلة في الواوية
لانها منقلبة عن الف واري وللرباعي وزن واحد كدحرج زلزل ويأتي في دحرج بالضم
في اوله والكسر فيما قبل اخره الخلاف السابق في فعل المفعول فصل في كيفية الوزن
ويسمى التمثيل لمماثلته موزونه الميزان الحروف الموزون في تعداد الحروف وهيئتها
وفايدة الوزن بيان احوال بنية الكلم في ثمانية امور الحركات والسكنات والاصول
والزوايد والتقديم والتاخير والحذف وعدمه والميزان لفظ فعل فتقابل الاصول
بالفاء والعين واللام على الترتيب المستفاد من الفاء لكون حروف مخارجها
معطاة لموزونها من تحرك وسكون اصليا فوزن فلس وابن فلس من الاسماء
فعل بسكون العين ووزن ضرب من الافعال فعل بفتح العين وكذلك يقال في وزن
قلم من الاسماء ووزن شد من المضاعف فعل بفتح العين لان اصلهما قبل القلب والادغام
قوم وشدد بفتح العين فيهما فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها في الاول
الاول وادغمت الدال في الدال لاجتماع المثلين في الثاني ويقال في وزن علم بكسر العين

وكونه

671

814

لكن لك يقال في وزن هابه من الايب وما من المضاعف فعل بكسر العين فيهما لان اصلهما
هيب وملل بكسر العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام ويقال في وزن طرف
وملّ بضم العين ولكنك يقال في وزن طال وحب فعل بضم العين فيهما لان اصلهما
طول وحبب بضم العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام فحصل ... للكلمة في
الحركات الاصلية والسكنات فان بقي شيء من اصول الكلمة زدت في الميزان لاما ثانية
... جعفر فعلل او زدت لاما ثانية وثالثة في وزن الجماسي فقلت في وزن جحمرش
فعلل وما ذكره الموضح في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه وما ذكره في غيره اختلف فيه على
مذهبين احدهما ما ذكر وهو قول البصريين بناء على ان الجميع اصول وهو الصحيح والثاني
ان ما زاد على الثلاثي زايد قاله الكوفيون بناء على قولهم ان منتهى الاصول ثلثة كما تقدم
عنهم ثم اختلفوا على ثلثة مذاهب احدها انه لا يوزن لانه لا يهتدى الى كيفية وزنه والثاني
انه يوزن ويقابل اخره بلفظه والثالث انه يوزن ويقابل الذي قبل اخره بلفظه وهو
مبني على ان الزايد هل هو الاخر او ما قبله فالفرا على الاول والكسائي على الثاني فهل
... فعلل كما يقول البصريون او فعلل بزيادة الراء او فعقل بزيادة الفاء او لا يدري
ما هو اربعة اقوال ويقابل الحرف الزايد بلفظه ليتميز عن الاصل الا فيما يستثنى فيقال في
وزن اكرم بزيادة الهمزة ... بيطر بزيادة الياء وجهور بزيادة الواو افعل وفيعل وفعول
على طريق اللف والنشر على الترتيب ويقال في وزن اقتدر بزيادة الهمزة والتاء افتعل و
لكن لك يقال في وزن اصطبر مما فاؤه صاد وقلبت تاء الافتعال فيه طاء وادكر مما
فاؤه ذال معجمة قلبت تاء الافتعال فيه والاكثر افتعل لان الاصل فيهما ... وتاء
... تاء الافتعال والاول طاء وفي الثاني دالا مهملة ويقال في وزن استخرج مما
... الزيادة والاصول استفعل ... بزيادة اذا كان تكرارا ...
سواء كان للالحاق ام لا وانه يقابل عند الجمهور بما قوبل به ذلك الاصل لان تكرار
الاصل في علم الصرف بمنزلة التوكيد اللفظي في علم النحو فكما ان ذلك يعطى حكم الاول
فيتبعه في اعرابه فهذا يوزن بما يوزن به الاصل اعلاما بان هذا تكرار لما سبق
كقولك في وزن حلتيت بكسر الحاء المهملة وهو صمغ الانجذان بفتح الهمزة وضم الجيم
و... ام ... نبات جيد لوجع المفاصل وفي وزن سحنون بضم ... المهملة

بسكون الحاء المهملة وبنونين وهو اول المطر والربيع وفي وزن اغرودن بالغين المعجمة وبالذال المهملة تقول اغرودن الشعر اذا طال واغرورق النبت اذا نضر فعليل وفعلول وافعوعل لما ونشره فالتاء في حلتيت للالحاق بقنديل والنون في سحنون للالحاق بعصفور فاغرودن سيرا حلتيق وذهب بعضهم الى ان الزايد بتما بل بلفظها ولو كان تم لفظها في الاصل فيقال في وزن حلتيت فعليت وفي وزن سحنون فعلون وفي وزن اغرودن افعوذن واذا كان موزون تحويل من مكان الى مكان وليس الا القلب المكاني او حذف لبعض الاصول تبت انت تمثيله في الميزان تقول في الميزان فعنون وزن نآى بالمد ماضي بناء فلع لانه من النأي والاصل نأي تحول اللام وهو الياء موضع العين وهي الهمزة فصار نيأ فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار نآ بالمد وتقول في وزن الحادي وهو ميد العدد عالف لانه من الوحدة والاصل الواحد فالفا هي الواو الى موضع اللام وهي للدال ولا يمكن الابتدا بالالف فتقدم الحاء عليها فصار الحادو وتقلب الواو يا لوقوعها متطرفة اثر كسرة فصار الحادي وتقول في وزن هب مما حذفت فاوه يعل والاصل يوهب حذفت فاوه لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة في الاصل يفعل فتح لحرف الحلق فيكون الحذف من يفعل بالكسر قاله التفتازاني في طابه واخواته وتقول في وزن بع امر من باع والاصل بيع حذفت عينه لالتقا الساكنين وتقول في وزن قاض مما حذفت لامه فالع والاصل قاضي حذفت لامه لالتقا الساكنين وقد يرد وزن بعض الكلمات كاسطع واهراق وذلك لانا نعتبر الحركة والسكون باصلهما والفا في ذلك اصلها السكون وسين والهاء ساكنان فيلزم في الميزان التقا الساكنين الصواب ان يقال في وزنهما افعل لان اصلهما اطوع واريق الدميين والهاء زيدتان تبين فيما يعرف به الاصول والزوايد قال الناظم رحمه الله تعالى ان يلزم فاصل والذي لا يلزم الزايد مثل تا احتذي يعرف الحرف الاصلي بانه الذي يلزم في جميع التصاريف ويعرف الزايد بانه الذي لا يلزم في جميع التصاريف ومثله بتا احتذي فانها زايدة لانها تحذف في بعض التصاريف تقول احتذاء حذوته ولا حتفال او لئيس بشغل في كلا تعريفين تطرقا التعريف الاول وهو تعريف الاصل فلانا نجد من كوكب وبابه من ترنقل زيدتان كما ستعرفه قريبا مع انهما لا يسقطان في جميع الامثلة

التعريف

816

التعريف الثاني وهو تعريف الزايد [illegible] افا[illegible] وتعين من مال [illegible] من غير [illegible]
[illegible] في نعد وفي ولم تعن فتعريف الاصل غير جامع وتعريف الزايد غير مانع واجاب عنه
المرادي بان الاصل اذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود بخلاف الزايد والزايد اذا الزم
فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزايد ما هو ساقط في اصل الوضع تحقيقا او تقديرا
وتحريفا القول فيما يعرف به الزوايد يقال اعلم انه لا يحكم على حرف بالزيادة [illegible] بقية
اصول حروف الكلمة عند التردد فيها على اصليين ثم الزايد [illegible] تكرار الاصل وغيره فالا
[illegible] تكرار الاصل لا يختص باحرف بعينها بل يكون في جميع الحروف الا الالف فانها
لا تقبل التضعيف وسواء كانت [illegible] حروف سالتمونيها ام لا والزايد لتكرار اصل شرطه
[illegible] اللام كجلبب بزيادة الثانية للالحاق بدحرج وجلباب مصدره ويطلق على
الملحفة او مماثل العين مع الاتصال كقتل بالتشديد وزيادة احدى التائين على الخلاف
في انها الاولى او الثانية او مع الانفصال بزيادة بينهما كعقنقل بفتح العين المهملة
والقافين وبينهما نون ساكنة وهو الكثيب العظيم المتداخل الرمال او مماثل الفا والعين
[illegible] بفتح الميمين وسكون الراء الاولى وكسر الثانية وفي اخره سين مهملة قبلها يا
تحتانية ساكنة وهو الداهية ومرمريت للبقر ولا ثالث لهما او مماثل العين واللام كصمحمح
بمهملات التشديد بوقال الجوهري الغليظ القصير وقال ثعلب راس صمحمح اي اصلع
غليظ شديد والحاصل انه متى تكرر حرفان في كلمة وهما اصل فيها حكم بزيادة احد
[illegible] وفي تعيين الزايد خلاف وذكر في التسهيل انه يحكم بزيادة ثاني
المماثلات وثالثها في نحو صمحمح يعني الحاء الاولى والميم الثانية وبزيادة ثالثها
ورابعها في نحو مرمريس يعني الميم الثانية والراء التي تليها واستدل له بنص على زيادة
الحاء الاولى في صمحمح والميم الثانية في مرمريس بحذفهما في التصغير حيث قالوا صميمح و
مريريس ونقل عن الكوفيين ان صمحمح وزنه فعلل واصله صمحح ابدلوا الوسطى ميما او
[illegible] وحدها كقرقف بقافين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وهو الخمر و
سندس وهو رقيق الديباج او مماثل بعين المفصولة بالاصل كحدرد بمهملات اسم
لرجل ولم يجئ فعلع بتكرير العين غيره فاصلي خوابما واذا بحي الرباعي [illegible]
[illegible] بكسر السينين المهملتين بوزن فعلل لان

اصالة الاثنين متحققة ولا يدري ايهما الثالث فحمل للاصول وللبرجد الباقيين باولى من الحكم باصالتهما وحكي عن الخليل والكوفيين ان وزنه فعفل تكررت فاؤه وهو بعيد
وان صح اسقاط ثالثه فيقال لمه وهو امر من لملمت بمعنى لممت فقال الكوفيون ذلك الثالث الصالح للسقوط زائد بعد حرف مماثل للثاني فاصل لملم لمم ولمم فاستثقل
توالي ثلثة امثال فابدلوا من اخرها حرفا يماثل الفاء وزد بانهم قالوا في مصدره فعلله
ولو كان مضاعفا في الاصل لجاء على تفعيل وقال الزجاج من البصريين ذلك الثالث
الصالح للسقوط زائد بغير مبدل من شيء وقال بقية البصريين اصل واختار الشارح
مذهب الكوفيين وقال الزاولي من جعله بناء ذكر راموا فقه في نعت الثلاثي المضاعف
كما يقول البصريون في مثاله كقصقصت وكفكفت وكبكبت انتهى والنوع الثاني من
الزايد وهو ما زايد لغير تكرار ومختص باحرف عشرة جمعت في كلمة مرارا وهي قوله سألتمونيها
يا هول استنمّ اسلمني وتاه هويت السمان اهوت سليمان سالتمونيها نوت
التمسها فويت لا انسى ما انت وسهيل اسامه تمل انت ولي صبها وجمعها الناظم
في بيت واحد اربع مرات فقال هنا وتسليم تلا يوم انسه نهاية مسئول امان وتسهيل
وينبغي ان يعد والشين المعجمة نحو في اكرمكش في خطاب المؤنثه فان قالوا هذه مختصة
بالوقف قلنا وها السكت كذلك وخصت هذه الاحرف بالزيادة دون غيرها ودون
غيرها لان اولها من حروف المد واللين لانها اخف الحروف وغيرها من الاحرف
يرجع اليها فالهمزة مجاورة للالف في المخرج وتنقلب الى احرف اللين عند التخفيف
والميم مجاورة للالف في المخرج الواو وهو الشفه وفيها غنة والنون فيها غنة
تمد في الخيشوم امتداد الالف في الحلق والتا حرف مهموس ابدلت من الواو في
تجاه والسين حرف [illegible] فيه صفير ويقرب مخرجها من مخرج التاء والهاء وان
كانت حرفا الكنها تشبه النون وتقربه من مخرجها وامثالها بالزيادة
الالحاق نحو كوثر والدلالة على معنى كحروف المضارعة وامكان النطق كهمزة
الوصل وها السكت في قه ولبيان الحركة كسلطانيه والمد ككتاب بالعوض كزنادقة
والتكثير كقبعثري قاله ابن عصفور ولها شروط [illegible]
[illegible] تكون في الاول لتعذر الابتدا بالساكن بل تكون ثانية [illegible] وثالثة

نادور ابعة نحو عجيد خامسة نحو سلامي بضم السين المهملة عظام صغار في اصابع اليدين
الرجلين سادسة نحو قبعثري وسابعة نحو بردرايا ويستثنى من ذلك ما اصحبت اكثر من
اصلين من مضاعف الرباعي نحو ضوضي فانها فيه بدل من اصل لا زائدة نحو وغزا نحو ويال
[illegible] الالف فيه ليست زائدة لكونها لم تصحب اكثر من اصلين والواو والياء اختها بثلاثة
شروط احدها ما ذكر في الالف وهي ان تصحب اكثر من اصلين والثاني الا تكون الكلمة
[illegible] فيها من باب سمسم من الرباعي المضاعف والثالث لا تتصدر الواو مطلقا سواء
كانت قبل اربعة اصول ام لا وان لا تتصدر الياء قبل اربعة اصول في غير المضارع وذلك نحو يلزر
[illegible] في زيادتهما تاثيلن وقضيب وعجوز في زيادتهما ثالثين وحذيرة وعرنوة في
زيادتهما رابعتين والحذيرة بكسر الحاء المهملة وسكون الذال وكسر الراء قطعة من الارض
غليظ العرقوة بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف الخشبة المعترضة على راس
الدلو بخلاف نحو بيت وسوط فان الواو والياء فيهما لم يصحبا اكثر من اصلين بخلاف يؤيؤ
ووعوع فانهما من باب سمسم واليؤيؤ بضم الياءين التحتانيتين بعدهما واو مهموزة
اسم طائر يشبه الباشق والوعوعة مصدر وعوع السبع بعينين مهملتين اذا صوت
وورنتل ويستعور لتصدر الواو مطلقا والياء قبل اربعة اصول في غير مضارع والورنتل
بفتح الواو والراء المهملة وسكون النون وفتح التاء المثناة فوق الشر وزعم قوم ان
الواو فيه زائدة وهو ضعيف اذ لا نظير لذلك والصحيح ان الواو اصلية ولم يذكره الجو
[illegible] في لامه فقيل زائدة واليه ذهب الفارسي وابن مالك وقيل اصلية وعلى
[illegible] وزنه فعنلل لان اللام الاخيرة على الاول زائدة وعلى الثاني اصلية واما
يستعور بمثناة تحتانية فسين مهملة فمثناة فوقانية فعين مهملة فواو فرا
مهملة [illegible] كعنفر فقط هذا هو الصحيح لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة
في مثاله في المضارع نحو يدحرج وهو شجر يستاك بعيدانها قاله المرادي وقال الجوهري
اسم موضع عند حرة المدينة وكساء يجعل على عجز البعير واسم من اسماء الدواهي يقال
ذهب في اليستعور اي في الباطل قاله الجاربردي وتزاد الميم بثلاثة شروط
وهي ان تتصدر وتتاخر عنها ثلاثة اصول فقط وان لا يلزم فيه الا تشتبها نحو ذلك
[illegible] كان السجود ومنبج بفتح الميم وسكون النون وكسر الباء الموحدة والجيم قال الجوهري اسم

676

موضع بخلاف نحو صيخام بعدم نظيره ثم و مهدد لانها لم يتاخر عنها ثلثة اصول في الضرغام الد
والهميد الصيبي وبرزجوش لانها لم يتاخر عنها ثلثة اصول فقط بل ازيد من ذلك و بفتح
الميم وسكون الراء وفتح الزاي وضم الجيم وفي اخره شين معجمة المرد نوش بالميم والراء
والدال المهملة والقاف وفي اخره شين معجمة بقلة طيبة الريح ومرعز بالميم والعين المهملة
وفي اخره زاي وهو ما لان من الصوف فانهم قالوا ثوب ممرعز فاثبتوها اي الميم لزوما
في الاشتقاق وبهذا رد ابن مالك على سيبويه في قوله ان الميم فيه زايدة ويشترط
لزيادة الميم ايضا ان لا تكون كلمتها ثنايية مولعة من موالب كمرمر ومهمم وتزاد الهمزة 072
المصدرة بالشرطين الاولين وهما ان تتصدر وان يتاخر عنها ثلثة اصول فقط ولو قال
بالشرط الثاني لكفى لان فرض الكلام في الهمزة المصدرة فشرط تصدير المصدر لغو نحو افكل
بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة يقال اخذه الافكل اذا اخذته
الرعدة وافضل اسم تفضيل بخلاف همزة نحو كنابيل بكاف مضمومة ونون مفتوحة
فهمزة ساكنة فباء موحدة فياء مثناة تحت كخزعبيل اسم موضع باليمن شرط التصدير
فما كل لان المتاخر عنها اصلان لا ثلثة واصطبل بقطع الهمزة المكسورة لان المتاخر عنها
اربعة اصول لا ثلثة فان اصطبل خماسي كجردحل وتزاد الهمزة المتطرفة بشرطين وهما
ان يسبقها الف وان تسبق تلك الالف باكثر من اصلين سواء فتحت اول كلمتها
ام كسر ام ضم فالاول نحو حمراء والثاني نحو علباء والثالث نحو قرفصاء فالهمزة في الاولى والثانية
سبقت بثلثة اصول وفي الثالث باربعة اصول بخلاف همزة نحو ماء وشاء فان الالف
قبلها مسبوقة باصل واحد وبناء وابناء فان الالف مسبوقة باصلين لا باكثر وبخلاف
نحو بناء ودواء الجزء فان الحرف لم تسبق بالف وتزاد النون متاخرة بالشرطين المذكورين 677
في الهمزة المتطرفة وهما ان يسبقها الف وان تسبق تلك الالف باكثر من اصلين سواء
في ذلك الاسم والصفة نحو عثمان وغضبان وتزاد مثل الهمزة ايضا في المثنى والمجموع على
حده وما حمل عليهما بخلاف نون نحو امان وشان فان الالف فيهما سبقت باصلين
لا باكثر منهما وتزاد النون متوسطة بثلاثة شروط ان يكون ما قبلها ساكنا وتقع بالسكون
وان تكون بين الفين وان تكون غير مدغمة وذلك كغضنفر وهو الاسد وعقنقل بعين
مهملة وقافين وهو الكثيب الرمل العظيم وقرنفل وهو نوع من العطر وجحنفل

والخو

وهو التبر بخلاف نون عنبر فان قبلها حرف وبعدها حرفان ونون عرنتن بضم العين المعجمة
وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق لانها متحركة لا ساكنة ونون عجنس
بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون في اخره ساين مهملة الجمل الضخم فانها
مدغمة تعارضت فيها زيادة النون مع زيادة التضعيف فتقدم التضعيف لانه اكثر وجعل
وزنه الكثر وجعل وزنه فعلل بعد بس وقال ابو حيان والذي ذهب اليه ان النونين زايدة
وحروفه فعنل وتزاد نونه مضطردة في المضارع نحو نضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو
غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو سرحان وسادسة نحو زعفران وسابعة نحو عبيثران
678 وسوبنت طيب نوع وتزاد التاء في التانيث كقايمة وقامت وفي المضارع كتقوم وفي الماضي
المطاوع من الثلاثي والرباعي كتعلم بتشديد اللام وتدحرج وفي الاستفعال نحو الاستخراج
في التفعل نحو التكسر وفي الافتعال نحو الاقتدار وفي التفاعل كالتصابي ومر وجهن من الفعل
والوصف وفي التفعيل والتفعال نحو الترديد والترداد دون فروعهما لان فروعهما لا
680 تافيهما وتزاد السين في الاستفعال كالاستخراج وفروعه واهملها الناظم في نظمه وابنه في شرحه
679, 681 وتزاد الهاء واللام قليلة في الاستعمال فزيادة الهاء كامهات واهراق وزيادة اللام نحو طيسل
بفتح الطاء المهملة وسكون الياء اخر الحروف وفتح السين المهملة للكثير بالمثلثة بدليل
سقوطها اي الهاء في المصدر نحو الامومة وفي الجمع ايضا كقوله فرجت الظلام بامائكا وقد غلب
الامهات فيمن يعقل والامات في البهايم وقيل الامهات جمع امهة قال امهتي خندف والياس ابي فانها
للمفرد والجمع ووزن امهة فعلهة والهاء للتكثير او للالحاق عند من اثبت فعلا وجوز ابن
جني اصالتها فيكون وزن امهة فعلة كابهة وهي العظمة ويقويه حكاية الخليل في كتاب
العين تامهت اما اي اتخذت اما فمن جعل الهاء فيها اصلية وزنه فعللة كتاب مصطرب
وكان الفارسية ... وفي الصحاح امهات جمع امهة اصل الام انتهى وسقوطها في
الاراقة مصدر اراق وبذلك يرد على المبرد في دعواه عدم زيادة الهاء قالوا ولولا جواز
الا دعوى ... غلط من قال لانها لما ابدلت الهمزة في هراق توهم انها فاء فادخلت الهمزة عليها
فسلمت وبسقوط اللام في الطيس وهو العدد الكثير وكل ما على وجه الارض من التراب و
القمام او هو خلق كثير النسل كالذباب والنمل والهوام قاله في القاموس واهمل تمثيل الناظم
... في الشرح وكثير من النحويين لها بنحو ... ولم يرده وتمثيلهم للام وفي ذلك ... سماء

الاشارة في الرسالة تذكيرا او تانيثا من ذو وجوابها لان كلا من هاء السكت في لمه ولم يعد فالكث وتلك كلمة براسها وليست جزءا من غيرها ولا بمنزلة منزلة الجزء مما قبلها لئلا يقال عليه ولكن لك تاء التانيث كلمة براسها وليست جزءا من غيرها كقايمة وقد مثل بها وما خلا من هذه القيود حكم بها الثلثة الاان قام حجة اي دليل على الزيادة كونها تسعة فيها سقوط الحرف في اصل كسقوط الف ضاربة من اصله وهو المصدر فلذلك حكم بزيادة همزة شمال بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون الميم بينهما وهو ريح الشمال واحبنطا بسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وبالهمزة في اخره للالحاق باحرنجم والمحبنطى الصغير البطن وميم دلامص بضم الدال وكسر الميم وبالصاد المهملة ملحق بعلابط وابنم هو ابن والميم للمبالغة ونون خنظل بفتح الحاء المهملة والظاء المعجمة وبينهما نون ساكنة وسنبل بضم السين المهملة وسكون النون وفتح الموحدة وياء ملكوت بفتح الميم واللام وبينهما قاف بكسر العين وسكون الفاء وسين قندوس بضم القاف والميم وبينهما دال ساكنة وفي اخره سين مهملة العظيم وهو ملحق بعصفور وفي خط ابن المرحل قدموس ... وسين استطاع بفتح الهمزة لسقوطها في الشمول بضم الشين المعجمة مصدر شملت الريح تشمل شمولا اذا تحولت شمالا قاله في الصحاح وفي حبط بفتحتين راجع الى احبنطا وهو مبني على انها خلفت همزة فوزنها افعنلا وقيل هذا الوزن مفقود وانما هو افعنلى من حبط الديك اذا انتفش للقتال ثم انقلبت الالف همزة وفي الدلاصة راجع الى دلامص وهو الشيء البراق كقولهم درع دلاص ويقال فيها دمالص ... لمصرواية سيبويه وابو عثمان ... يان اصالة ميمهن وان ذوات الاربعة وافقت ذوات الثلثة وفيها ... لغات سادسها ... وهو ايضا دليل على الزيادة وفي البنوة راجع الى ابنم فهو ابن بزيادة الميم وفي الملك راجع الى ملكوت قال في الصحاح والملكوت من الملك كالرهبوت من الرهبة وفي العفر بفتح اوله وهو التراب ... راجع الى عفريت بكسر العين وفي قدم بكسر القاف وفتح الدال راجع الى قندوس وكان حقه ان يعود وفي التقدم فيكون بها التمثيل لما تقدم لمحمد بن معلى الازدي القندوس السيد المتقدم في قومه وجمعه قناديس وقال حمدا القناديس من اشم ... انف الجبل المنتهى وفي الطاعة راجع الى استطاع واصله اطوع كاكرم نقلت حركة الواو الى

الواو

الواو الى فاء الكلمة وهي الطا فانقلبت الفا لانها كانت واوا متحركة ... ضموا من هذه
الحركة البسين هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ويدل على ان اصله الطاع
قولهم لستطيع بضم حرف المضارعة وفي قولهم خطلت الابل اذا ... ها الى الخطل
راجع الى الخنطل وفي قولهم اسبل الزرع راجع الى سنبل الدليل الثاني على الزيادة لزوم
عدم النظير متقدما ... في تلك الكلمة التي ذلك الحرف منها فلذلك حكم بزيادة
نون ترجس بفتح الرا ... وكسر الجيم نوع من الرياحين وان قيل هذه الكلمة عجمية
فكيف حكمتم بالزيادة قلنا تكلمت بها العرب وتصرفوا فيها بالتثنية والجمع
والتصغير وغير ذلك ... فاجروها مجرى العربي ولهذا حكمنا على الجام بان الفا زائدة
لكن لك واو لو رورق ... ابراهيم لفقدانهم بجم وبوارز وابارهم وهندلع بضم
الها ... سكون النون وفتح الدال وكسر اللام اسم بقلة وتانض بالمثناة الفوقانية
التاء المثناة فوق وسكون النون وضم الضاد المعجمة وهو ضرب من
الشجر ... وروي بضم اوله وفتح ثانيه وضمهما وقيل ان ضم التا اتباع
لضم النون نقله السخاوي في سفر السعادة وتخيب بضم التا المثناة فوق والخا
المعجمة وكسر اليا المثناة تحت مع التشديد وفي اخره يا موحدة وهو الباطل يقال
وقعوا في وادي تخيب اي باطل قاله الكسائي لانتفا ... تفعلل بفتح اوله وكسر ثالثه
رابعه نرجس وتفعلل بضم اوله وفتح ثالثه وكسر رابعه راجع كهندلع وتفعلل بفتح
اوله وضم ثالثه راجع لتنضب وتفعلل بضم اوله وثانيه وكسر ثالثه مع التشديد راجع
... قيل وفي ذكرهم ... انه منقول من الفعل ... لم يصوا ... ذلك ومنعوه من الصرف
والدليل الثالث سقوط من فرع كسقوط الف كتابا في جمعه على كتب والدليل الرابع
سقوط لغير علة ... نظير كسقوط با ابطل من اطل والايطل الخاصرة والدليل الخامس
كون الحرف مع عدم الاشتقاق وفي موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق نحو
عنفقة ... الا المكررة فان النون فيه محكوم بزيادتها مع انه لا يعرف له اشتقاق
لان النون في موضع لا يكون فيه مع الاشتقاق الا زايدة نحو جحنفل من الجحفلة وهو
الحافر كالشفة للانسان والجحنفل العظيم الشفة والدليل السادس كونه مع عدم الاشتقاق
في ... تكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة اذا وقعت اولا وبعدها ثلثة ... نحو

افكل يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو احمر والافكل الرعدة والدليل
السابع اختصاصه بموضع لا يقع فيه الاحرف من حروف الزيادة كالنون في كنثا
وللعظيم اللحية وتاؤه مشناة ومثلثة وفي حنطا وللعظيم البطن وطاؤه مهملة
ومعجمة والدليل الثامن لزوم عدم النظير بتقدير اصالته في تلك كلمة في نظير الكلمة
التي ذلك الحرف منها نحو تنضب على لغة من ضم التاء والضاد وهو ولد الثعلب فان
تاءه زائدة وان لم يلزم من تقدير اصالتها عدم النظير فيها لو جعلت اصلا لكان
وزنه فعلل نحو برثن وهو موجود ولكن يلزم عدم النظير فيها على لغة الفتح لانه
ثبت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم ايضا اذ الاصل اتحاد
المادة والدليل التاسع دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة فصل في زيادة همزة
الوصل سميت بذلك لانها يتوصل بها الى النطق بالساكن كما قاله الشلوبين وقال
تلميذه ابن الضائع سميت بذلك لسقوطها عند وصل الكلام بما قبلها وهي من
الاضافة تكون بمعنى ملابسة وهي همزة سابقة في اول الكلمة موجودة في الابتداء
مفقودة في الدرج ولا تكون في المضارع مطلقا سواء كان ثلاثيا او رباعيا مجردا
او مزيدا فيه لان المضارع مبدو بحرف المضارعة وهي متحركة ابدا فلم يحتج لهمزة الوصل
ولا تكون في حرف غير ال عند سيبويه ولا في فعل ماض ثلاثي مجرد كامر واخذ ولا في
فعل رباعي في العدد كاكرم واعطى فالهمزة في ذلك كله همزة قطع بل تكون في الفعل الخماسي وهو ما فيه
زيادتان كانطلق واقتدر والسداسي وهو نوعان الثلاثي الذي فيه ثلاث زوائد
كاستخرج والرباعي الذي فيه زيادتان كاحرنجم وفي امرهما اي الخماسي والسداسي
واستخرج واحرنجم وفي امر الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظا نحو اضرب بخلاف نحو هب وعد
وقل لما ثاني مضارعه تحركت فلا يحتاج الى همزة وصل وتكون في اسم لتحرك اوله
الا انه من الفعل الخماسي والسداسي تبعا لافعالهما وضابطهما كل مصدر بعد الف
فعله الماضي اربعة احرف فصاعدا ومجموع ذلك احد عشر بناء الاول الانفعال
كالانطلاق والثاني الافتعال كالاكتساب والثالث الافعلال كالاحمرار والرابع
الافعيلال كالاحميرار والخامس الاستفعال نحو الاستخراج والسادس الافعيعال كا
لاعشيشاب والسابع الافعوال كالاجلواد والثامن الافعنلال كالاقعنساس والتاسع

كالسلنقى

ابن

كالسلنقى والعاشر الا بفعلال كالاحرنجام والحادي عشر الانفعلال كالاقشعرار واثنا عشرة في احدها
تنوطه وهو اسم واصله عند البصريين سمو وعند الكوفيين وسم حذفت لامه
على الاول وفاؤه على الثاني وعوض منها الهمزة واست وهو الدبر واصله سته بفتح و
لامه وتاء التأنيث كجمل وجمال في جمع الاستاه است وبيته ونسته فحذف اللام ثم قيل هي يا
من بنيت لان الابن يبنى على الاب كبناء الحائط على الاس وقيل واو على الصحيح لان
جميع الاسماء المحذوفة اللام المعوض عنها الهمزة لامها واو الا استا فكان الحمل على الاكثر
اولى واما الاستو لان البنوة مثل الفتوة وكلام فتى باء وهو فعل بفتحتين وابنم بمعنى ابن والميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما في زرقم بمعنى الازرق
وليست هي من لام الكلمة بدلالة ولا لكانت اللام في حكم الثابتة فلا يحتاج الى الهمزة
وصل وتتبع نونه ميمه في الاعراب وابنة هي ابن بزيادة الهاء والحاجة الى الاعادة وامرؤ
اسم ما لم يحذف منه شيء الا انه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها الى الساكن
قبلها مع الالف واللام نحو المرء اعلوه لذلك ولكثرة الاستعمال وامرأة هي امرء بزيادة
الهاء واثنان واثنتان اصلهما ثنتان وثنيتان كجملان وشجرتان بدليل قولهم في
النسبة ثنوي بفتحتين فحذفت اللام واسكنا الثاء وجيء بهمزة الوصل ايمن المخصوص
بالقسم وهو اسم مفرد مشتق من اليمن وهو البركة وهمزته همزة وصل عند البصريين وعند
الكوفيين جمع يمين وهمزته همزة قطع والحاصل ان بعض هذه الكلمات عوض عن لام هي
واو كابن وابنة وابنم وبعضها عن لام هي ياء وذلك في اثنين واثنتين وبعضها
عن لام هي ... وذلك في است وبعضها ... حذف متوسطه وذلك في امرء والمرأة و
بعضها من حذف واقع احيانا وذلك في ايمن وبعض ابن بزيد والمتلوة بالصفة
كالصابر والمضروب وايم لغة في ايمن فانه قال في ايم هي ايمن فحذفت اللام قلنا وابنم
ابن فزيد فيه الميم ثم كانجوا انهم فزوجوا بناولهم ان يتخلصوا بالفرق بان ابنما حرف
له بزيادة الميم اتباعا النون للميم في حركاتها بسبب العوامل فصار كالكلمة الاصلية حتى
ذهب الكوفيون الى انه معرب من مكانين بخلاف ايم لغة ايمن فانه لم يصر هذه المثابة ثم
لا خصوصية لمعارضة بذكرها فان مؤنثات هذه الاسماء هي هذه بعينها بزيادة التاء حيث
تركا لغرابتها الكلمة فكان ينبغي ان يقول وام لغة في ال عند طي فانهم يبدلون لام التعريف ميما

يتقولين في تصغير المرجل ولنا المرجع الى الضابط وهو ان كل همزة تثبت في التصغير فهي همزة
قطع والا فهي همزة وصل وتركوا ال الموصولة للخلاف في اسميتها ولشبهها بال المعرفة صورة
مسئلة اختلف في اصل همزة الوصل هل هو السكون او الحركة فالاول مذهب الفارسي
واختاره الشلوبين والثاني مذهب سيبويه وهو الظاهر لوجوب التحريك في كل حرف
يبتدا به كلام الابتداء وعلى هذا فاصل حركة الهمزة الكسر كما في ... وانما
ضمت في نحو اخرج كراهية الخروج من الكسر الى الضم وعلى الاول ... بحركة ما قبل الاخر
فكسرت في اضرب وضمت في اخرج وامتنع ان تفتح في اذهب لالتباس بالمضارع حالة 668
الوقف فكسرت لانه اخف من الضم ويتحصل لهمزة الوصل بالنسبة ... في الاسم و
الفعل والحرف سبع حالات الاولى وجوب الفتح في المبدوء بها ال لاجل كثرة الاستعمال
والثانية وجوب الضم في نحو انطلق واستخرج حال كونهما مبنيين للمفعول وفي امر ...
العين في الاصل نحو اقتل اكتب كراهة الخروج من الكسر الى الضم لان الحاجز الساكن غير
حصين وربما كسرت قبل الضمة الاصلية حكاه ابن جني في ... عن بعض العرب
انه الاصل ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجه ... الاعتداد بالساكن
وعدم الاعتداد به بخلاف امشوا اقضوا فان الهمزة فيهما مكسورة لان عينهما في الاصل
مكسورة وانما ضمت لمناسبة الواو والاصل امشيوا واقضيوا اسكنت الياء للاستثقال
ثم حذفت لالتقاء الساكنين وضمت العين لمجانسة الواو ولتسلم من القلب ...
... استثقلت الضمة على الياء فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركته ثم حذفت
لالتقاء الساكنين والضمة على الاعلال الاول محتلبة وعلى الثاني منقولة ...
... ان الضم على الكسر ... بعد ضم عينه كسرة في ... ضم الهمزة راجحا وكسرها
مرجوحا قاله ابن الناظم في الشرح تبعا لابيه في الكافية وشرحها وضعف ...
الضمة اللازمة من اللفظ لاتصال محلها بياء المؤنثة نحو ... جاز في الهمزة و
جهان اجودهما الضم لان الاصل اغزوي استثقلت الكسرة على الواو فنقلت
ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظرا الى ان الضمة الاصلية مقدرة لان
المقدر كالموجود والكسر نظرا الى الحالة الراهنة ومرجع الوجهين الى الاعتداد بالعارض
وعدمه ولم يجز هذان الوجهان في امشوا لان الاصل كسر الهمزة ... ...

العارض معارضة اصليين ولا كذلك الغزي لان هذا العارض دليل الاصل هو الكسر مختار
لاعتداده دون الضم في اشبوا وفي تطيمة ابي على الفارسي انه يجب اشمام ما قبل
بالمجانبة تنبيها على الضم الاصلي وخلوص ضم الهمزة من غير اشمام وفي التسهيل لابن
مالك ان همزة الوصل تعني في اختيروا نقيد تشم قبل الضم المشم يعني اذا اشمت امثالها
اشمت الهمزة والاظهر فيه مخالفة لكلام ابي على من وجهين وجوب الاشمام واخلاص ضم
الهمزة والرابعة رجحان الفتح على الكسر في ايمن وايم لثقل الخروج من كسر الهمزة الى ياء ثم
الى ضم الميم ثم ضم النون والخامسة رجحان الكسر على الضم في ظلم اسم لان الكسر اخف من الضم
لانه اعمال عضلة واحدة والضم اعمال عضلتين والسادس جواز الضم والكسر والاشمام في
همزة ... حالكونهما مبنيين للمفعول فالضم في اختوروا نقودوا والكسر والاشمام
في اختيروا نقيدوا والسابعة وجوب الكسر فيما بقي من الاسماء العشرة والمصادر والافعال
الكثيرة والاصل مسئلة لا تحذف همزة الوصل المفتوحة في ال وايمن وايم اذا دخلت عليها 669
همزة الاستفهام كما حذفت همزة الوصل المكسورة في نحو اتخذناهم سخريا في قراءة غير ابي
عمرو والاخوين وفي نحو استغفرت لهم في قراءة الجمع الكسر هو الاصل والاصل اتخذناهم وا
استغفرت همزة مفتوحة للاستفهام مكسورة للوصل فحذفت همزة الوصل لا
ستغنائه عنها بهمزة الاستفهام وكما حذفت المضمومة في نحو اضطر الرجل الاصل اضطر
بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت وترك مقتضى القياس في المفتوحة
... الاستفهام بالخبر ولا يتحقق لان همزة الوصل لا تثبت في الدرج الا ...
... سيبة على حدثان الدهر انى ومن جمل فاثبت همزة اثنين ضرورة
بل الوجه ان تبدل ... قال الخضراوي ولم يذكر ابو محمد وجماعة غير البدل ولم يقرا الحذف
ولا جاء في كلامهم وروي تسهيلها بين الهمزة والالف مع القصر وهو القياس لان الابدال شاذ
السالكة وقال ابن الناظم تسهيل هنا فيما ذكر اصحاب سيبويه بالبدل ونقل الشلوبين
عن ابي بكر ان هذه الالف اجتلبت للفرق كالف اضربان وانه خطا من قال انها
مبدلة من الهمزة لانها ليست همزة قطع واجاب الشلوبين بانها قد اشبهت همزة القطع
في ... ومحوه فلا يعتد بتغير صورتها بابدالها للفرق بين الخبر والاستخبار
هو ... اجتلاب همزة ... واحتج بان تجمع بينها وبين الساكن في نحو الان

هذا تسهيل (Lit. 248)

عنك لكمال الالتفات الى حركتها الاصلية الجر بخلاف لمعا ضربان ولا فرق في ذلك بين
همزة الوهم وايمن تقول احسن عندك وايمن الله يمينك بالمد على الابدال والتسهيل
رجح ومنه اي من التسهيل قوله أأن دار الرباب تباعدت وبتت حبل ان قلبك طائر
بتسهيل الهمزة الثانية منهما الخبر ولان شرطية وجوابها محذوف [illegible] ان قلبك طائر جزع
قرئ بهما اي بالمد والتسهيل نحو آلذكرين آلآن في السبع واسم [illegible] باب الابدال بكسر
الهمزة مصدر ابدل وهو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف [illegible] مطلقا فخرج بقيد f.682
المكان العوض فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه كتاء عدة [illegible] ابن ويقيد
الاطلاق القلب فانه مختص بحروف العلة الاحرف التي تبدل لغيرها اربعة اقسام ما
يبدل ابدالا شايعا للادغام وهو جميع الحروف الا الالف وما يبدل ابدالا نادرا وهو
ستة احرف وهي الحاء والخاء والعين المهملة والقاف والضاد والذال المعجمتان قولهم
في وكنة وهي بيت الطائر في الجبل وقنة وفي اغن اخن وفي دبع دبخ وفي خطر عطر وفي
جلذ جضد وفي تلعثم تلعذم وما يبدل ابدالا شايعا لغير ادغام وهو قسمان ماهو
غير ضروري في التصريف وهو اثنان وعشرون حرفا يجمعها هجاء قولك لجد صرم شكس ا
امرطي ثوب عزته وما هو ضروري في التصريف وهو تسعة يجمعها هجاء قولك
هدأت موطيا وهي الهاء والدال المهملة والهمزة والتاء المثناة من فوق والميم و
الواو والطاء المهملة والياء المثناة تحت والالف وخرج بقولنا شايعا [illegible]
نادرا نحو قولهم في اصيلان اصيلال تصغير اصيل على غير قياس كما حققه في شرح الهادي [illegible] كلام
سيبويه يدل عليه وقال ابن السيد كانه تصغير اصلان وهو عكس [illegible] المصغر الا انه جمع
اذا صغر ان يصغر على لفظ واحده [illegible] هنا جاء مصغرا على لفظ جمعه وفي الصحاح الاصيل الوقت
بعد العصر الى المغرب [illegible] اصل واصال واصايل ويجمع ايضا على اصلان مثل بعير وبعران
ثم صغروا الجمع فقالوا اصيلان ثم ابدلوا من النون لاما وقالوا اصيلال انتهى فهذان نقلان
مخالفان لصنيع الموضح وصنيعه اولى من وجهين [illegible] الحمل على تصغير المفرد [illegible] وذاك
من الحمل على تصغير الجمع شذوذ الكثرة لمغيره بان تصغير مغربان وعشيان تصغير عشية
ونحوهما مقتضيها اولى من وجه لسلامته من دعوى الزيادة التي الاصل عدمها وخرج اصيحي
انطلام على جنيد وفي نحو على [illegible] ماجري مجرى اصيلان [illegible]

من النون

من النون لقرب المخرج وكان الهوا يقول اصيه لي تصغير آصال وجعلوا زيهم اللام عوضا عما
لانهم لو جاءوا به علي الاصل لقالوا اويصال وشبهه بدهر وادهر ثم قالوا ادهاد بر وزعم
انهم ارادوا داهير والطجع بابدال اللام من الضاد وعلج بابدال الجيم من اليا المشددة لا
لاشتراكهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان ولاشتراكهما في الجهر وانما اختص ذلك بيا
بالوقف لانه مزيد لخفائها فانا لنا بعثه وقفت فيها اصيلالا اسايلها اعيت جوابا وما بالربع
من احد والمعنى وقفت بدار الحبيبة احيانا وسالتها عن الحبيبة فعجزت عن الجواب
وما بها احد يجيبني قال منظور بن امية الاسدي في ذيب لما لماء ان لا يعم
ولا شبع ما الهاني جقف فالطجع الدعة سعة العيش والها عوض من الواو والارطا
شجر من شجر الرمال والحقف المعوج من الرمل والجمع حقاف واحقاف فالطجع قال
المازني بعض العرب يكره الجمع بين فاين مطبقين وبدل لها مكان الضاد اقرب
الحروف اليها وهي اللام وقال اعرابي من البادية خالي عويف وابو علج المطعمان اللحم
بالعشيج بريد ابو علي والعشي فابدل الجيم من اليا المشددة وهذا من اجراء الوصل مجرى
الوقف قاله السيد في شرح الشافية وتسمي هذه اللغة عجعجة قضاعة قال الجوهري و
عجعجة في قضاعة يحولون اليا جيما مع العين يقولون هذا رعج خرج معج اي هذا راعي
خرج معي ابتهي وقد يحولون اليا جيما وان لم تجتمع مع العين قال ابو عمرو قلت لرجل من بني
حنظلة ممن انت فقال فقيمج فقلت من ايهم فقال من مرج يريد فقيمي ومري وقد يبدل
من اليا المخففة حملا علي المشددة كقولهم لاهم ان كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج ياتيك
بج وبهات ينزي زوتج يريد اللهم ان كنت قبلت حجتي فلا يزال ياتي بي شاحج هذه
صفته والشاحج بمعجمة ثم مهملة فجيم من شحج البغل اذا صوت والاقمر الابيض والنهات
النهاق وينزي يحرك ووفرتج الي وفرتي وهي الشعر الى شحمة الاذن ومعنى هذا بما سكنت
من السكون صده الحركة قال يعقوب اهدات الصبي اذا جعلته تضرب ويده لينام و
موطيا والحسن الثاني هدات وهو اسم فاعل من اوطات جعلته وطيا الا انك خففت
همزته بابدالها يا لانفتاحها وانكسار ما قبلها فاليا فيه بدل من الهمزة وذكره الها في
الطرز بادة الى ما في التسهيل انجمها فيه في هجا قولك طويت دايما وفيه منافسة من ثلثة
اوجه اسقاط الها لكام وتكرار واعمال الماضي في دايما وهو منقوة ابدا قال المصنف في التنبيه

ثم انه لما ذكر الهاء هنا اي في باب الابدال تلميحا مع عدة ابدالها منهما اي من الهمزة والواو اي مع عدم تكلمه عليها
هنا ان ابدالها من غيرها انما يطرد في الوقف على نحو رحمة ونعمة وذلك مذكور في باب الوقف
فاستغنى به فاما ابدالها من غير التاء فمسموع لا يقاس عليه كقولهم في اياك هياك وفي لك
قايم لهنك قايم وفي ارقت الماء هرقت الماء وفي رايت السي هردت الشي وفي اجنت
الدابة هرحت الدابة فابدلوا في الجميع الهاء من الهمزة لاتفاقهما مخرجا لانهما من اقصى الحلق
فصل في ابدال الهمزة تبدل من الواو والياء وجوبا في اربع مسايل منها ان تتطرفا بعد
الف زايدة للالحاق بعد الف زايدة سواء كسر اول كلمتهما ام فتح ام ضم نحو كساء
ودعا فالهمزة فيهما مبدلة عن واو الاصل كساو وسماو ودعاو ونحو بناء وظباء وقباء
فالهمزة فيهما مبدلة عن ياء والاصل بناي وظباي فابدلنا الواو والياء همزة لتطرفهما
ثم الف زايدة على احد القولين وقيل ان الواو والياء ابدلنا الفين لتحركهما ووقوعهما
بعد فتحة لم يحجز بينهما الا ساكن معتل زايد مع انهما في مظنة التغيير وهو الطرف فقلبنا
الفين فاجتمع ساكنان فوجب اما الحذف او التحريك لا سبيل الى الحذف لانه يفوت
المد بينهن ان حذفت الاولى وتفوت لام الكلمة ان حذفت الثانية ولما امتنع الحذف
تعين التحريك وكانت الثانية اولى لاربعة اوجه احدها ان تحريك الاولى يفوت حكمها
وهو المد الثاني ان التغيير في الاخر اولى الثالث ان حرف الاعراب محرك تقديرا فلا بعد
في تحريك لفظا الرابع ان في تحريكه تحصيلا لظهور الاعراب الذي يحصل به الفرق
بين المعاني ونحو علباء وقوباء فالهمزة فيهما مبدلة من ياء زايدة للالحاق بقرطاس
وقرناس بخلاف نحو قاول وبايع ونحو اداوة وهداية لان الواو والياء لم يتطرفا فيهن
اما الاولان فلوقوعهما عينا واما الاخيران فلان كلمتهما بنيت على تاء التانيث
بخلاف التانيث العارض فانه لا يمنع الابدال كبناءة وبناء بخلاف غزو وظبي لعدم
تقدم الالف عليهما وبخلاف نحو واو واسما للحرف واي جمع اية لاصالة الالف فيهما اما
واو فوزنه فعل بفتحتين وفي كون عينه ياء او واوا قولان الاول للاخفش والثاني لابي
الحسن وعلى القولين فالالف منقلبة عن اصل واما آي فاصله اي بفتحتين قلبت
الياء الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والواو والياء كساير الحروف في ذلك
الحكم الالف فانها اذا تطرفت بعد الف زايدة ابدلت همزة وذلك في نحو حمراء بالف مقصورة

بالف مقصورة كسكرى فزيدت الف قبل الاخر كما زيدت في كتاب وغلام فالتقى الفان لا يمكن
النطق بهما فابدلت الالف الثانية همزة لانها من مخرج الالف وظهرت الحركة التي كانت
مقدرة فيها المسئلة الثانية من ابدال الهمزة من الواو والياء ان تقع احديهما عينا لاسم
فاعل فعل اعل عينه اي في الفعل نحو قائل وبائع اصلهما قاول وبايع ولكنهم اعلوهما
حملا على الفعل فكما قالوا قال وباع فقلبوا عينيهما الفا كذلك قلبوا عين اسم فاعلهما
الفا ووقعها متحركة بعد الف مفصولة بحاجز غير حصين ثم قلبوا الهمزة على حد القلب
في كساء هذا قول اكثرهم وقال المبرد دخلت الف فاعل على الف قال ونحوهما
فالتقى الفان فحذف الالتباس فوجب تحريك احدهما وكانت العين
كان اصلها الحركة والالف اذا حركت صارت همزة وتكتب ياء على حكم التخفيف
ولا تسقط قاله المرادي بخلاف نحو عين فهو عاين وعور فهو عاور لان العين لما صحت
في الفعل خوف الالتباس بعان وعار صحت في اسم الفاعل وما ذكره … من ان اسم
الفاعل فرع الفعل في الاعلال والتصحيح منتقض من وجهين احدهما ان اسم الفاعل
قد يعل بحمله على الاعلال ولم يكن له فعل اصلا كجائز بالجيم والزاي وهو البستان وجائزة
مؤنثه وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه الثاني ان الصحيح ان الوصف فرع عن
المصدر لا عن الفعل المسئلة الثالثة من ابدال الهمزة من الواو والياء ان تقع احديهما
بعد الف مفاعل وقد كانت احديهما مدة زائدة في واحد نحو عجوز وعجائز وصحيفة
وصحائف وسيأتي توجيهه بخلاف قسور وهو الاسد وقساور لان الواو ليست بمدة
ومعيشة ومعايش لان المدة في الواحد اصلية فلا تبدل لان اصلها الحركة لكونها
عين الكلمة فاذا وقعت بعد الف مفاعل تحركت بحركتها فتعاصت عن الابدال
وشذ مصيبة ومصائب ومنارة ومنائر بالابدال مع ان المدة في الواحد اصلية
لانها عين الكلمة وهذا سهل ابدالها همزة تشبيه الاصلي بالزائد وتشارك الواو
والياء في هذه المسئلة وهي مسئلة الجمع الالف فتبدل همزة نحو قلادة وقلائد ورسالة
ورسائل وذلك لانك لما جمعت قلادة ورسالة على مفاعل وقعت الف الجمع
ثالثة ووقع بعدها الف قلادة ورسالة فاجتمع الفان فلم يمكن بقاؤهما فتعين حذف
احدهما او تحريكها فلو حذفت الاولى فاتت الدلالة على الجمع ولو حذفت الثانية

لتغير بناء الجمع [..]ن هذا الجمع لا بد ان يكون بعد الفه حرف مكسور بينهما وبين حرفين
فيكون كفاعيل فلم يبق الا حركة الالف الثابتة بالكسر ليكون كعين مفاعل فلما حرك
انقلبت همزة ثم شبهت واو عجوز ويا صحيفة بالف قلادة ورسالة لان قبلها حرفا
من جنسها وهما ساكنان فجريا مجرى الالف هذا تعليل ابن جني وقال الخليل انما
همزت الالف واليا والواو في رسايل وسحايف وعجاين لان حروف اللين فيهما ليس
اصلهن الحركة وانما هي حروف مبنية لان تدخلها الحركات فلما وقعن بعد الالف همزن ولم
يظهرن [..] لا اصل لهن في الحركة انتهى المسئلة [..] انهم ابدلوا الهمزة من الواو
واليا ان تقع احدهما ثاني حرفين لينين بينهما الف مفاعل [..] الليتان بايئن
كمنا يف جمع نيف وهو الزيادة على العقد وهو من ناف ينيف وقول الشاطبي اصله
نيوف لكنه مبني على انه من ناف نيوف وتقدم في العدد بيانه اوواوين كاوايل جمع
اول ومختلفين بان تكون احدهما يا والاخرى واو كسيايد جمع سيد اذ اصله
سيود اجتمع فيه الواو واليا وسبقت احديهما بالسكون قلبت وادغمت اليا في اليا [..]
جمع صايد فابدل ما بعد الف الجمع همزة في الامثلة الاربعة استثقالا للمثلين [..]
متصلة بالطرف واما قوله وهو جندل بن المثنى الطهوري حتى عظامي واراه ثغري
العينان بالعواور بغير ابدال فلصله بالعواوير بياء مثناة تحتانية تحتمل الراء
جمع عوار بضم العين مع تخفيف الواو وهو الرمد الشديد فهو مفاعيل لكنه [..]ن
لا مفاعل كمساجد فلذلك صحح فيه الواو لبعده من الطرف ثم حذفت اليا وبقي التصحيح
بحاله لان حذف اليا عارض وبالتخفيف الاصل لان المحذوف في حكم الموجود وقاعل كحل
الا عتبار باضمير يرجع الى الدهر في ابيات قبله وعكسه قول الاخر وهو حكيم بن معية الربعي
فيها عيايل اسود ونمر فابدل الهمزة من يا مفاعيل لان [..] مفاعل لان عيايل جمع
عيل بكسر اليا المشددة وقبلها عين مهملة مفتوحة على وزن فيعل واصله عيول
قلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا واجد العمال قاله صاحب الضيا والياء ثابتة في عيايل
بالاشباع مثلها في قوله وهو الفرزدق تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد
الصياريف بزيادة اليا فلذلك اعل فابدل الهمزة من اليا ونفي مصدر نوعي مضاف الى المفعول
فاعله تنقاد وهو المبض مصدر نوعي مضاف فلا [..] والاصل كنفي الدراهم نفي الصياد

ميتة (Sz. IV.356, l.10)

715

وما ذكره

715. ومماذكره من انه لا فرق في الليبناء بين البابين اعني الواوين والواو والياء وهو مذهب سيبويه والخليل
ومن وافقهما وذهب الاخفش الى ان الهمزة في الواوين فقط ولا همزة في اليائين ولا في الواو مع اليا
فتقول بنايف وسيايا وذهب اليه وصوا بي على الاصل وشبهته ان الابدال في الواوين انما كان لثقلهما
ولان لذلك نظيرا وهو اجتماع الواوين اول الكلمة ولما اذا اجتمعت اليا آن او اليا والواو فلا
ابدال لانه اذا التقت اليا آن او اليا والواو اول الكلمة فلا همز نحو يين بين اسم موضع ونحو يوم
والصحيح ما ذهب اليه سيبويه من الابدال مطلقا للقياس والسماع اما القياس فلان الابدال
في اوايل انما هو بالحمل على كساوي د التشبيه به من جهة قربه من الطرف في كسا [illegible] د الافرق
بين اليا والواو في زال انهما واما السماع فحكى ابو زيد في سيقة سيايق بالهمزة وهو فيعلة
683 715. من [illegible] اق يسوق وحكى الجوهري في تاج اللغة جيد وجيائد بالهمز وفهم من اطلاقه مفا
ان هذا الابدال لا يختص بتالي الف الجمع حتى لو بنيت من نحو [illegible] مثل عوارض لقلبت فواعيرا
الهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف في ذلك الاخفش [illegible] والاصح قد هب الى منع
683 الابدال في المفرد لخفته بخلاف الجمع وهنا مسئلة تختص بالواو وعلمانه اذا اجتمع واوان وقعتا
الاولى مصدرة في اول الكلمة والثانية اما متحركة مطلقا وساكنة متاصلة الواوية ابدلت الاولى
همزة وجوبا لامرين احدهما ان التضعيف في اول الكلمة قليل وانما جاء منه احرف معلومة كددن
فلما قل التضعيف بالحروف الصحاح في اول الكلمة امتنع في الواو لثقلها والثاني انهم
[illegible] يجيزون البدل في وجوه ونحوه وهي واو مفردة لاجل ثقلها بالضمة كالواوين
[illegible] ان يلتزموا الابدال اذا وجد الواوان لان الواوين اثقل من واو وضمة وهذان
التعليلان لسيبويه ويدخل تحت ذلك صورتان احديهما ان تكون الواو الثانية متحركة
والصورة الثانية ان تكون الواو الثانية ساكنة متاصلة الواوية فالصورة الاولى نحو جمع
واصلة وواقية [illegible] [illegible] واو [illegible] كضاربة وضوارب [illegible] [illegible] وواق بوا [illegible]
فابدلت الواو الاولى همزة واعل واق اعلال قاض فانه دخلت عليه ال تثبت ياؤه
منقوله ضربت صدرها الي وقالت يا عديا لقد وقتك الاواقي الصورة الثانية نحو الاولى
انثى الاول مقابل الاخر بالكسر [illegible] وولي [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
متاصلة الواوية قلبت الواو الاولى همزة لما مر وجمعها اول واصله وول فوعل بما تقدم
[illegible] نحو ووفي [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو [illegible]

ساكنة منقلبة عن فاعل بفتح العين وهو وافي وواصي فليست متاصلة الواو بل هي بدل من الف زائدة وبخلاف نحو اولي نومن تخفيفا من اولي يومن ومضمومة همزة وهي في الاولى الاصل تفضيل من وال اذ الجا فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية منقلبة عن همزة فليست متاصلة الواوية ويفهم من نفي الوجوب الجواز وخرج باشتراط المصدرية نحو هووي ونووي في المنسوب الى هوى ونوى فلا تبدل الواو الاولى همزة لعدم تصدرها فصل في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك الابدال في بابين احدهما باب الجمع الذي هو على وزن مفاعل وذلك اذا وقعت الهمزة بعد الف اي الجمع وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع وكانت لام الجمع ... واوا وخرج باشتراط العروض في الهمزة نحو المراة والمرائي فان الهمزة موجودة في المفرد لان المراة بكسر الميم من الرؤية فلم تغير في الجمع بالابدال لان هذه الهمزة اصلية في الجمع وسبب الابدال عوضها فيه على انه قد سمع المرايا بالابدال شذ وذلك قوله مثل المرايا ولعاب الاقط ... وخرج باشتراط اعتلال اللام نحو صحايف وعجايز ورسايل جمع صحيفة وعجوز ورسالة فلا تغير الهمزة في شيء من ذلك ايضا وان كانت في الجمع لفقد علة الابدال اذ اما ما حصل فيه ما شرطنا من وقوع الهمزة بعد الف الجمع وكون الهمزة عارضة في الجمع وكون لام الجمع معتلة فيجب فيه عملان قلب كسرة الهمزة فتحة ثم قلبها اي الهمزة ياء في ثلث مسايل وهي ان تكون لام الواحد همزة او ياء اصلية او واوا منقلبة ياء وقلبها اي الهمزة واوا في مسئلة واحدة وهي ان تكون لام الواحد واوا ظاهرة في اللفظ ... القلب بالفتح ... مسايل تحتاج الى اربعة امثلة مثال ما لامه همزة خطايا جمع خطيئة فعيلة من الخطأ اصلها خطايئ على وزن مفاعل ... المكسورة هي ياء خطيئة وهمزة بعدها هي لامها ثم ابدلت الياء المكسورة همزة على حد ابدال المتقدم في صحايف جمع صحيفة فصار خطائئ بهمزتين الاولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة ثم ابدلت الهمزة الثانية وهي لام الكلمة ياء لما سبق من ان الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء ان لم تكن بعد همزة مكسورة فاذا كانت بعد الهمزة مكسورة ثم فتحت كسرة الهمزة الاولى تخفيفا اذ كانوا قد يفعلون ذلك الفتح فيما لامه صحيحة نحو مدارى في جمع مدرى بكسر النون وسكون الدال المهملة وفتح الراء المثلثة ... مسئلة تكون مع الملتبسة ...

ص. 685 / 686

ص. 726

قرون النسا وعذاري جمع عذري وهي البكر والمداري والعذاري بكسر الراء فيهما قال امرئ القيس
الكندي ويوم عقدت للعذاري مطيتي فيا عجبا من رحلها المتحمل وقال ايضا غدايره مستشزرات
الى العلى تضل المداري في مثنى ومرسل بفتح الرا فيهما فاذا فعل ذلك فيما لامه راء وهو صحيح
فعل ذلك الفتح هنا فيما لامه غير صحيحه اولى لثقل الكسرة وتضل بالضاد المعجمة اي تغيب
والمثنى الشعر المفتول والمرسل بخلافه والغرض بيان كثرة الشعر ثم قلبت اليا المفتوحة
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا بالفين بينهما همزة والهمزة تشبه الالف لكونها
من مخرجها وهي متوسطة بين الفين بل ثلث الفات وذلك مستكره فابدلت الهمزة يا
ولم تبدل واوا لان الياء اخف منها فصار خطايا بعد خمسة اعمال اولها ابدال الهمزة وثانيها
ابدال الهمزة الثانية يا وثالثها قلب كسر الهمزة الاولى فتحة ورابعها قلب اليا الفا وخامسها
قلبها الالف يا على الترتيب هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الخليل الى
ان المدة الواحدة لا تبدل فهذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين بل بعد تقديم الهمزة على
اليا فيصير خطائي ثم يفعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة ثم قلب اليا الفا ثم قلب الالف
يا واعترض بانهم قد نطقوا به على الاصل سمع من يقول اللهم اغفر لي خطائئ بهمزتين
ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ثانية البتة ومثال ما لامه يا اصلية قضايا جمع قضية
اصلها قضائي بيائين الاولى يا فعيلة والثانية لام قضية ثم ابدلت اليا الاولى همزة كما في صحائف
فصار قضائي ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة فصار قضاءي ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة فصار قضاءى
ثم قلبت اليا الفا فصار قضاءا فاجتمع شبه ثلث الفات ثم قلبت الهمزة المتوسطة بين الالفين
يا رجوعا الى اصلها فصار قضايا بعد اربعة اعمال احدها ابدال اليا الاولى همزة والثاني
قلب كسرة الهمزة فتحة والثالث قلب اليا الثانية الفا والرابع قلبها همزة يا على الترتيب ومثال
ما لامه واو وقلبت في الواحد يا مطية وهي الراحلة فان اصلها مطيوة فعيلة من المطا وهو
الظهر او من المطو وهو المد يقال مطوت بهم في السير اي مددت لجتمع فيها الواو واليا
وسبقت احديهما بالسكون ثم ابدلت الواو يا ثم ادغمت اليا فيها اي في اليا وذلك على
هذا الابدال والادغام في سيود وميوت اذ قيل فيهما سيد وميت بقلب الواو يا وادغام
اليا في اليا وجمعها مطايا واصله مطايو بياء مكسورة قبل الواو ثم قلبت الواو يا
لتطرفها بعد الكسرة فصار مطائي ثم كما قلبت الواو يا لتطرفها في الغازي والداعي واصلهما

الفاز و والدنا وقلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ثم قلبت الياء الاولى همزة كما في صحائف
فصار مطائي ثم ابدلت الكسرة فتحة فصار مطاءي ثم ابدلت الياء الفا فاجتمع شبه ثلث الفات
ثم ابدلت الهمزة المتوسطة بين الالفين ياء فصار مطايا بعد خمسة اعمال احدها قلب الواو ياء
والثاني قلب الياء الاولى همزة والثالث ابدال الكسرة فتحة والرابع ابدال الياء الفا والخامس
ابدال الالف ياء ولم ترجع الى اصلها لان الواو اثقل من الياء او لانها لما اعلت في المفرد
اعلت في الجمع ومثال ما لامه واو ظاهرة سلمت في الواحد هراوة وهي العصا الضخمة وجمعها
[illegible] هراوى وذلك انا قلبنا الف هراوة في الجمع همزة على حد القلب في رسالة
ورسائل فصار هرائو ثم ابدلت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة فصار هرائي ثم فتح الكسرة
فصار هراءي فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا بهمزة بين الفين
ثم قلبت الهمزة واوا ليشاكل الجمع واحده فصار هراوى بعد خمسة اعمال احدها
قلب الالف همزة والثاني ابدال الواو ياء والثالث قلب الكسرة فتحة والرابع قلب الياء الفا
الخامس قلب الهمزة واوا وشذ في هذا الباب ثلثة انواع احدها تصحيح الهمزة التي بعد
الالف كقوله حتى اين والمناء بالهمزة والقياس المنايا ولكنه اتى به على الاصل والثاني
وتصحيح الهمزة التي هي لام بعدها كقولهم اللهم اغفر لي خطائي بهمزتين والقياس خطاياي
وهذا اشذ مما قبله والثالث ما بعد الالف [illegible] لا يقتضيه القياس نحو هديّة وهداوى
[illegible] والقياس هدايا بل الباب الثاني من البابين اللذين يقع فيهما ابدال الواو والياء
الهمزة باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة والذي يبدل منهما ابدا نحو الثانية لا الاولى
لان افراط الثقل بالثانية حصل واذا اجتمع همزتان في كلمة فلهما ثلثة احوال لانه
لا تخلو الهمزتان المذكورتان من ان تكون الاولى متحركة والثانية ساكنة او بالعكس
بان تكون الاولى ساكنة والثانية متحركة او يكونا متحركتين [illegible] يكونا ساكنتين
معا فان كانت متحركة الاولى بفتحة او كسرة او ضمة والثانية ساكنة ابدلت الثانية
حرف علة الفا او ياء او واوا من جنس حركة الاولى كراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق
بالثانية الساكنة فتبدل الفا بعد الفتحة نحو [illegible] والاصل أأمن بهمزة مفتوحة
فهمزة ساكنة ابدلت الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها ومنه آمن ومن ابدال
الهمزة الثانية الفا قول عائشة رضي الله عنها وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم [illegible]

اذا خصت ان اتزر وهو بهمزة مفتوحة فالف قال المطرزي وعوام المحدثين يقرؤنه بالف
مهموزة وتاء مشددة ولا وجه له في العربية لانه افتعل مضارع ووزنه افتعل بكسر العين
مشتق من الازار ففاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة فابدلت الهمزة الثانية
الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها واجاز البغداديون ابدالها تاء وادغامها في التاء وتمثيل بهل من البصاد
والكمائية والاهل نقيل الهمزة الثانية تاء وادغامها في التاء وحكى الزمخشري اتزر بالادغام
وقال ابن مالك انه مقصور على السماع كاتكل واذا جاز في الماضي جاز في المضارع
وفي حديث آخر وان كان قصيرا فليتزر به رواه مالك في الموطا في جميع رواياته
وتبدل همزة الثانية ياء اذا كسرت نحو ايمان اصله اءمان بهمزتين مكسورة فساكنة قلبت
الهمزة الثانية يا لسكونها وانكسار ما قبلها وشذت قراءة بعضهم وهو الاعمش راوي ابي
بكر صاحب عاصم ائمة بالتحقيق واجاز الكسائي ان يبتدأ ائتمن بهمزتين نقله عنه ابن الانباري
في كتاب الوقف والابتداء وقال انه قبيح لان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة انتهى
وتبدل الهمزة الثانية واوا بعد الضم نحو اوتمن بالبناء للمفعول اصله اءتمن بهمزتين مضمومة
فساكنة قلبت الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها واجاز الفارسي ان يبتدأ بهمزتين مضمومة فساكنة نقله عنه ابن الانباري في كتاب الوقف والابتداء ورده بان
العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة ذكر هذا الرد على الكسائي في اجازته
الهمزتين مثل هذا تقرأن بهمزتين لا غير انتهى وان كانت الهمزة الاولى ساكنة والهمزة الثانية
متحركة وهو القسم الثاني فلا يكونان في موضع الفاء لتعذر الابتداء بالساكن بل في موضع
العين او في موضع اللام فان كانا في موضع العين ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين
وصحت نحو سال بفتح السين وتشديد الهمزة فعال للمبالغة لكثرة السؤال ورآل
ورآس بفتح اوله وتشديد ثانيهما على زنة فعال للنعت لبايع اللؤلؤ والرؤس
وان كانتا في موضع اللام ابدلت الثانية ياء مطلقا سواء كانت طرفا ام غير طرف فتقول
فيهما مثل قمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة من قرا قرأى بكسر القاف وفتح
الراء وسكون الهمزة والاصل قرأأ بهمزتين اولاهما ساكنة فالتقى في الطرف همزتان فوجب
ابدال الثانية ياء وان كانت اولاهما ساكنة يمكن ادغامها بحيث تصير مع الفي لعل كا
لشيء الواحد لان الطرف محل التغيير فيه ذلك كما اغتفر في نحو سال قاله الشارح بقوله

بنا مثال اسفرجل منه اي من قرا اقرا يا همزتين بينهما يا مبدلة من همزة وهي غير طرف والاصل قرأأ
ابثلث همزات ابدلت الثانية بالالف لانها في موضع اللام وصحت الاولى والثالثة قال المرادي
وان كانتا متحركتين وهو النوع الثالث فان كانتا في الطرف او كانت الثانية مكسورة
ابدلت الثانية في الصورتين يا مطلقا سواء انفتح ما قبلها ام انضم ام انكسر
يجوز ابدالها واوا لان الواو الاخيرة لو كانت اصلية ووليت كسرة او ضمة لقلبت يا الثالثة
فصاعد وكذلك تقلب رابعة فصاعدا بعد فتحة فلو ابدلت الهمزة الاخيرة واوا فيما يجي
بصدده لابدلت بعد ذلك يا فتعينت اليا وان لم تكن الهمزة الثانية طرفا وكانت
مضمومة ابدلت واوا مطلقا سواء انضم ما قبلها او انفتح او انكسر وان كانت الثانية
مفتوحة فان انفتح ما قبلها او انضم ابدلت واوا فيهما وان انكسر ما قبلها ابدلت يا
والحاصل ان الهمزتين المتحركتين لا يخلوا اما ان يكونا في الطرف اولا فالاول له ثلثة انواع
لان الهمزة الاولى اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة والثاني تسعة انواع قائمة من
ثلثة احوال الثانية فالمتطرفة تبدل يا في جميع انواعها وغير المتطرفة منها اربعة تبدل
فيها يا وهي المفتوحة بعد كسرة والمكسورة بعد فتحة او كسرة او ضمة وخمسة تبدل فيها
واوا وهي المفتوحة بعد فتحة او ضمة والمضمومة بعد فتحة او كسرة او ضمة امثلة المتطرفة
بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة ان تبني من قرا مثل جعفر او زبرج او برثن تقول
قرأأ وقرئئ وقرؤؤ بهمزتين ثم تبدل الهمزة الثانية يا لما تقدم ولا تقع طرفا بعد اعلال الثالثة
فيصير قرأي بفتح الاولى وقرئي بكسرها وقرؤي بضمها ثم ان كان ما قبل اليا متحركا كما
في المثال الاول فان اليا تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير مقصورا وان كان
قبلها كسرة كما في المثال الثاني فان اليا تحذف حركتها للاستثقال ويعل اعلال
قاض ويصير منقوصا وان كان قبلها ضمة كما في المثال الثالث فتبدل الضمة [illegible] تقلب
كسرة لتسلم اليا من القلب واوا ويعل اعلال قاض ويصير منقوصا ايضا وامثلة المكسورة
بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة ان تبني من ام بفتح الهمزة وتشديد الميم بمعنى
قصد مثل اصبع بفتح الهمزة او كسرها او ضمها [illegible] من مكسورة تقول في الاول وهو
فتح الهمزة اأمم بهمزتين مفتوحة فساكنة على مثال اصبع بفتح الهمزة وكسر البا ثم تنقل حركة
الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة الساكنة قبلها لتتمكن من ادغامها في الميم الثانية لاجتماع المثلين

ثم تبدل الهمزة الثانية المنقول اليها كسرة بعدها ياء لما تقدم من ان الهمزة المكسورة بعد
مفتوحة تقلب ياء ولكن انفصل في الباب في ايمة مثل تقول في بنا مثل اصبع بكسر الهمزة والبا
من ام امم همزتين مكسورة فساكنة فتنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة
قبلها التوصل الى ادغام المثلين اذ اجتماعهما موجب للادغام ثم تبدل الهمزة
الثانية ياء وتقول في بنا مثل اصبع بضم الهمزة وكسر البا من ام ام همزتين مضمومة
فساكنة ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها توصلا الى الادغام ثم
تبدل الهمزة الثانية ياء وذلك اي النقل واجب واما قراءة ابن عامر والكوفيين كعاصم و
الهمزة والكسائي وخلف والاعمش ائمة جمع امام بالتحقيق من غير ابدال فمما يوقف عنده
ولا يتجاوز والقياس ايمة بقلب الهمزة ياء فان قلت كان القياس بقلب الثانية الفا
لسكونها وانفتاح ما قبلها كا انية جمع اناء قلت لما وقع بعدها مثلان وارادوا
الادغام نقلوا حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة قبلها وادغموا الميم في الميم فصار
ائمة قلبوا الهمزة الثانية ياء محضة وامثلة المضمومة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة
اوب بفتح الهمزة وضم الواو وتشديد الموحدة وهو المرعي وان تبني من ام بفتح الهمزة
واللام وبينهما ياء ساكنة موحدة وهو سعف المقل فتقول ام همزة مفتوحة او مكسورة ٨
او مضمومة و وامضمومة فاستوفى الاقسام الثلاثة فاصواحذف قوله مفتوحة لا ستغنا
عنه بذكراته وصار ذكرا وب وصار ذكرا وب زايدا واصل الاول وهو اوب اءبب
بهمزتين مفتوحة فساكنة وضم البا الاولى على وزن افلس واصل الثاني والثالث
اممم وامم بكسر الهمزة في الاولى وضمها في الثاني فنقلوا فيهما حركة اول المثلين الى
الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية ثم ابدلوا الهمزة واوا لانه يجانس حركتها وادغموا
المثلين في الاخيرين لاجتماعهما ومثال المفتوحة بعد مفتوحة اوادم جمع آدم اصله ءادم بهمزتين
بعدهما الف قلبت همزة الثانية واوا لما سياتي ومثال المفتوحة بعد مضمومة اويدم تصغير آدم
اصله ابدم بهمزتين مضمومة مفتوحة قلبت الثانية منهما واوا لان الهمزة الثانية اذا كانت
مفتوحة ولم يكن طرفا تقلب واوا سواء كان ما قبلها مفتوحا كما في تكسير آدم او مضمومة
كما في تصغيره والتمثيل بجمع آدم وتصغيره مبني على انه عربي واضطرب فيه كلام الزمخشري
فذهب في الكشاف الى انه اعجمي بزنة فاعل كازر وذهب في المفصل الى انه عربي على وزن افعل

lacuna (ditto-graphed ed., p. 353, 21.1,2).

ومثال بمفتوحة بعد مكسورة ان تبني من ام مثال اصلي وزن صبع بكسر الهمزة وفتح اليا تقول
ايم بهمزة مكسورة وياء مفتوحة والاصل امم بهمزتين مكسورة فساكنة نقلت كسرة
الميم الاولى وهي الفتحة الى الساكن قبلها توصلا الى ادغام المثلين ثم ابدلت الهمزة
الثانية ياء وان كانت الهمزة الاولى من الهمزتين المتحركتين همزة مضارعة للمتكلم ما
كان المضارع اولازما ونحو ام القوم وان من كذا مضارعي امّت القوم وانّ
من كذا جاز في الهمزة الثانية التحقيق تشبيها بهمزة المتكلم لدلالتها على معنى زايد
كلمتها بهمزة الاستفهام نحو انذرتهم وذلك في خمسة افعال رواه ابو زيد في
كتاب الهمزتين فصل في ابدال اليا من اختيها الالف والواو واما ابدالها من الالف
ففي مسئلتين احديهما ان ينكسر ما قبلها كقولك في جمع مصباح مصابيح وفي جمع
مفتاح مفاتيح وكذلك في تصغيرهما كقولك في تصغير مصباح مصيبيح وتصغير
مفتاح مفيتيح تنقلب الالف في التكسير والتصغير ياء لانكسار ما قبلها الثانية
ان تقع قبلها ياء التصغير كقولك في تصغير غلام غليّم لان ما بعد ياء التصغير لا يكون الا
متحركا والالف لا تقبل الحركة وما قبل الالف لا يكون الا متحركا وياء التصغير لا يكون الا
ساكنة فوجب قلبها لالف حرفا يتحرك بعد ياء التصغير ولا يمنع سكون ما قبلها فقلبت
الالف يا للمناسبة ما قبلها ولانها لو قلبت واوا لزوم بعد ذلك قلبها يا كما في سيد
واما ابدالها اي اليا من الواو ففي عشر مسايل احديها ان تقع بعد كسرة وهي اما طرف كانت
في فعل مبني للفاعل او للمفعول او في اسم كرضي وقوي مبنيين للفاعل ويحيي مبنيا
للمفعول والغازي والداعي في اسم الفاعل قلبت الواو في هذه الامثلة الخمسة يا لوقوعها
طرفا بعد كسرة واصلها رضو لانه من الرضوان وقوو لانه من القوة وعفو لانه من
العفو والغازو والداعو لانهما من الغزو والدعوة وتقع الواو قبل تا التانيث
كشجية اسم فاعل من الشجو بالشين المعجمة والجيم وهو الحزن واكسية جمع كساء وغازية
اسم فاعلة من الغزو وعريقية وعرقية في تصغير عرقوة وترقوة فقلب الواو في الجميع
لوقوعها بعد كسرة لان تاء التانيث في حكم الانفصال ولم تقز قوايبن كون التاء بنيت
الكلمة عليه بنيت على التا بدليل انه ليس لنا اسم معرب اخره واو قبلها ضمة فلها على ان
عرقوة بمنزلة عنفوان وشذ سواسوة بالتصحيح جمع سوء بفتح السين المهملة والمد

مطرد (lith. ed. 353, l. 13). 685

بمعنى

بمعنى مستو يقال الناس سواسية في هذا الامر اي مستوون فيه فانه جمع مستو بحذف الزوائد

الا انه زيد فيه سين اخرى وقالوا سواسية على الاصل في الاعلال ووقع للجوهري انه جعل

سواسية كلمة وسية كلمة اخرى وردكل منهما بوزن يخصها والاكثر ما تقدم وعليه قوله سوا

سية سود الوجوه كان لونهم طرف الخبر المحروق النخل ووزنها فعاقل ففيه شذوذ من جهات

احديها تكرار الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار العين في التصغير في

عشيعشة الثانية جمع فعال على هذا الوزن وانما قياسه افعلة كقبا واقبية الثالثة ان

قياس الفاء اذا تكررت زايدة ان تكون بعين مكرره معها ايضا كمرمريس اذا تكررت

وحدها فقياسها ان تكون اصلا نحو قرقف وسندس وفي حواشي الصحاح لابن بري

سواسية جمع سواء على غير الواحد كباطل واباطيل وكانه جمع سوساة ووزن سوساة فعلاة

كشوشاة لا فعلاة لندور رباب سلس ولا فوعلة لندور باب كوكبة ولا فعفلة لان الفاء لم

تكرر وحدها فيطرح كون سواسية فعالية وفواعلة وفعافلة ويتعين فعاللة وهذا

حسن نقله الموضح في الحواشي لن الشابعة عمن بقاف وتاشناة فوق بهي حدم جمع مقتو

اسم فاعل من المقتو وهو الحدمة اصله مقتو وقلبت الواو الثانية بالتطرف بعد الكسر ثم اعل

اعلال ناص قال متى كنا لاهلك مقتوينا اي خداما وقال ابي الاعمش من بني حنيفة كالاحسن مقتوى الملوك

والجند اي خدمة الملوك وكان حق الجمع مقتوية ولكن النسبة قال في المحكم قال ابو علي اخبرني

ابو بكر عن ابي العباس انه لم يسمع مثله في هذه الاحرف واحدا اخبرني به ابو عبيدة وهو سواسوة

ومعناه سواء انتهى وتقع الواو قبل الف التانيث المقصورة كان تبنى من الغزو مثل

هندبا فتقول غزويا او الممدودة كان تبنى من الغزو مثل اربعا فتقول اغزياوا وقبل الالف

والنون ان ابن تين الاسماء عربيين لالفي التانيث كقولك في مثال قطران بفتح القاف و

كسر الطاء من الغزو غزوان بقلب الواو ياء لتطرفها اثر كسرة لان الفي التانيث وما ضاهيها

في حكم الانفصال المسئلة الثانية من ابدال الياء من الواو ان تقع الواو عينا لمصدر الفعل

الذي اعلت فيه اي في الفعل ويكون قبلها كسرة وبعدها الف فهذه اربعة شروط كصيا

وقيام بين مصادر الثلاثي وانقياد واعتياد من مصادر المزيد والاصل فيهن صوا

وقوام وانقواد واعتواد قلبت الواو فيهن ياء لانها لما اعلت في فعلها بقلبها الفا و

استثقل بقاؤها في المصدر صحيحة بعد الكسرة وقبل حرف يشبه الياء فلذا اعلت في المصدر بقلبها

يا جاء المصدر على فِعَلة في الاعتلال ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد بخلاف نحو سوار
بكسر اوله فانهما اسما جنس فلا تقلبا الواو فيهما يا لانتفاء المصدرية وبخلاف نحو لاوذ
لواذا وجوار بالجيم فان لواذا وجوارا وان كانا مصدرين لانتفا[ء] [illegible] الى
عين الفعل فيهما وهو لاوذ وجاور وبخلاف راح رواحا لعدم الكسرة قبلها وبخلاف نحو
حال حولا وعاد اليه عودا فان حولا وعودا وان كانا مصدرين اعل فعلهما وهو
حال وعاد بقلب عينهما الفا لا بقلب الواو فيهما يا لعدم الالف بعدهما وقل الاعلال
فيه اي فيما عدا الالف نحو قوله تعالى جعل الله لكم قيما وارزقوهم وقوله تعالى جعل الله
الكعبة البيت الحرام قيما للناس في قراءة نافع وابن عامر في النساء وفي قراءة ابن عامر في
المائدة واصلها قوما قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وشذ التصحيح مع وجود
الشرط في قوله نارت الضيقة تنور نورا بالنون والراء المهملة بمعنى نفرت والقياس
نيارا ولكنه جاء بالتصحيح قال العجاج انشده ابن جني وتخلص بالنايس النوار اقلها
بصنوح الكاذبة ولم يسمع له نظير المسئلة الثالثة ان تقع الواو عينا لجمع صحيح اللام قبلها
كسرة وهي في الواحد اما معلة منه نحو دار وديار وحيلة بحاء مهملة وياء مثناة تحتانية
وحيل وديمة وديم وقيمة وقيم وقامة وقيم والاصل دوار وحول ودوم وقوم لكن لما انكسر ما قبل
الواو في الجمع كانت في المفرد معلة بقلبها الفا في الاول والاخير وياء فيما بينهما ضعفت
فتسلطت الكسرة عليها واستفدنا من تكثير الامثلة انه اذا كانت الواو معلة في الواحد
لا يشترط وقوع الالف بعدها كما في ديار خلافا للمبرد وشذ ايضا نحو حاجة
وحوج والقياس حيج لان قبلها كسرة والواو اعلت في الواحد واما مشبهة بالمعتل
وشرط القلب في هذه ان تكون بعدها في الجمع الف كسوط وسياط وحوض وحياض
وروض ورياض والاصل فيها سواط وحواض ورواض وانما لما انكسر ما قبل الواو
في الجمع وكانت الواو في الواحد ساكنة ضعفت فتسلطت الكسرة عليها وقوي
تسليطها وجود الالف فان فقدت الالف صحت الواو نحو كوز وكوزة وعود بفتح
العين المهملة المسن من الابل وهو الذي جاوز في السن البازل والمخلف جمعه
له سبع بسنين وعودة لانه لما عدمت الالف فات الاعلال فان خفف النطق بالواو بعد
الكسرة فصحت ولم يجز اعلالها لانه انضم الى عدم الاعتلال تحصين الواو ببعدها من الطرف

بسبب هاء التانيث وشذ ثيرة في جمع ثور ثيرة بابدال الواو ياء والقياس ثورة بالتصحيح وقيل
الاصل ثورة لسكون الواو وفاعل بقلب الواو ياء ثم فتحت الياء وزعم المبرد انه مقصور من ثيارة
والاصل ثيارة فالثورة اعل مقصوره لكن ذلك نقله ابن مالك عنه والمعروف عنه انما قال ثيرة
ثيارة ملائكه ليفرق بين التي جمع ثور من الحيوان لاجمع ثور من الاقط والمخصص انهم لما قالوا
في جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة في
جمعه عليه وليس الثورة من الاقط ما يحمل جمعه في القلب عليه قاله الجاربردي وتصحيح نواء
تحركت في الواحد نحو طويل وطوال ... قياسا واستعمالا قوله تبين لي ان القماءة ذلة
وان اعزة الرجال طيالها بابدال الواو ياء والقياس طوالها كما رواه القالي وفي شرح الكافية
... ما الطيال جمع طويل فيمكن ان يجعل من باب جواد وجياد كان جمع طايل من طال
اذا فاق في الطول انتهى والقماءة بالمد القصر قيل وصنه اي ومن شذوذ اعلال الواو المتحركة
صيانة جمع صائن وهي من الخيل التي تقوم على طرف سنبك يدا ورجل وهي من الصفات
المحمودة في الخيل لا يكاد ... في الغراب الخاص الجياد جمع جواد وهو الذي يسرع في
جريه وقيل الذي يجود بالركض وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين
واقفة وجارية يعني اذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة في مواقفها واذا اجريت كانت سراعا
خفافا في جريها وكان القياس الجواد بالتصحيح لان الواو متحركة في الواحد وقيل الجياد في
الاية ليس بشاذ وانما هو جمع جيد بتشديد الياء لا جمع جواد والحاصل ان الواو تصح ان تحركت
في الواحد كطويل وطوال ... اي الواحد بالياء او بالواو فالاول لجمع ريان نقيض
عطشان فعلان من الري اصله رويان اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احديهما
بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء والثاني لجمع جو بفتح الجيم وتشديد الواو وهو
ما بين السماء والارض و... بلدة باليمامة فيقال في جمعهما رواء وجواء كرجال بتصحيح
العين وهي الواو في الاصل رواي وجواو ابدلت الياء والواو همزة لتطرفهما اثر الف زايدة
ويجوز مع ذلك ... اعلال ... لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين بابدالها ياء للكسرة
... واعلال اللام بابدالها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زايدة نحو كساء ورداء
فاقتصر على اعلال اللام لانه محل التغيير ولكن لكون ما اشبههما مما اعلت فيه اللام بابدالها
همزة وصحت فيه العين ... هذا الموضع وهو ابدال الياء من الواو اذا وقعت عينا الخ ليس بمطرد

الخلاصة وفي عين هذا الاجتماع فتامله بل الكلام في الخلاصة في دعوي القياس وفي
نقل السماع يخالف كلامه في التسهيل اما في دعوي القياس فان اعتماده هنا علي
التصحيح قياسا لانه جعله الغالب في كلام العرب وعلل قد انبنا علي الغالب وقياس
عليه فهو مختار نصه هنا فيما كان علي فعال من المصادر انه يلزم ان لا يغير ولا يعل
وفي التسهيل علي خلاف ذلك لانه قال قبل ذلك اليا بعد كسرة من واو هي عين مصدر
لفعل معتل العين ولم يقل قبل الف كما قال ذلك في الجمع واورده بذلك دون المصدر
فاقتضي ان فعالا تقلب واوه ياء في القياس لانه لم يتتبعه واما في نقل السماع فانه
زعم هنا ان الغالب في كلام العرب تصحيح فعل والنادر هو الاعلال حيث قال والفعل
منه صحيح غالبا نحو الحول وجعل في التسهيل التصحيح قليلا والغالب الاعلال حيث
قال وقد يصح ما حقه الاعلال حيث قال وقد يصح ما حقه الاعلال من فعل مصدرا او جمعا
فاتي بعد المشعرة بالتقليل علي عادته اذا اراد تقليل المنقول وقال في
شرح الكافية وبه بتصحيح ما وزنه فعل كالحول [illegible] المصدر المذكور مشروط بوجود
الالف فيه حتي يكون علي فعال انتهي فعلمت ان الاعلال المذكور يكون في غير فعال
نحو انقاد انقيادا والاصل انقوادا واطلق فعالا وقد علم انه اذا كان معتل اللام
صح نحو رواء وجراء المسئلة الرابعة ان تقع الواو طرفا رابعة فصاعدا لان ما هي فيه اذا
لا يعدم نظيرا يستحق الاعلال فيحمل هو عليه قاله الشارح وسواء كانت في فعل او اسم
تقول في الفعل عطوت بمعنى اخذت وزكوت بمعنى نميت فتثبت الواو علي صورتها ثالثة
فاذا جئت بالهمزة او التضعيف قلت اعطيت وزكيت بابدال الواو ياء لانها صارت رابعة
وتقول في اسم المفعول من اعطيت وزكيت اذا اتصل به علامة تثنية معطيان ومزكيان
بابدال الواو ياء وانما ابدلت في الفعل الماضي المزيد وفي مفعوله الواو وان لم تكن
بعد كسرة لانهم حملوا الماضي وهو اعطيت وزكيت على المضارع وهو يعطي ويزكي
وحملوا اسم المفعول وهو معطيان ومزكيان على اسم الفاعل وهو معطيان ومزكيان بكسر
الطا والكاف قبل الواو فيهما اي من المضارع واسم الفاعل قبل الاخر كسرة وهم يحملون الفرع
على اصله كما يحملون الاصل على فرعه وقال سيبويه وشيخه [illegible] ومن علامة ذلك
[illegible] والاصل تغازونا وتداعونا فابدلت الواو ياء في تغازيا وتداعيا ويتغادي ويتكي

الكسر قبل الهمزة حتى يحمل الماضي عليه نحو تغازي المحول عن سؤال سيبويه بيان الاعلال وهو قلب الواو ياء
تمت في تغازي وتداعي قبل مجي الباء في أولاهما وهو توجيه حسن وحاصله انهم اعلوا
وتداعي باعلال تغازي وتداعي بكسر ما قبل آخرهما قبل مجي التاء ثم استصحبوا الاعلال بعدما
أتوا بالتاء استصحابه مع هاء التانيث نحو المعطاة المسئلة [illegible] الواو وكذا وجب
قلب الواو ياء بعد الكسرة المجردة عن مثلها نحو ميزان اصله موزان لانه من الوزن وميقات اصله
موقات لانه من الوقت قلبت الواو فيهما بالسكونها وانكسار ما قبلها بخلاف نحو [illegible]
وهو وعا الشيء وسوار لان الواو فيهما متحركة لا ساكنة ونحو اجلواذ بالجيم والذال المعجمة
وهو دوام السير مع السرعة واعلواط بالعين والطاء المهملتين وهو المتعلق بالعنق
يقال اعلوط بعيره اذا تعلق بعنقه وعلاه لان الواو فيهما مشددة لا مفردة واجلياذ شاذ
لا يقاس عليه قال في التسهيل المسئلة السابعة ان تكون الواو عينا لفعل بالنسبة محلا لكونها
لامه نحو [illegible] والاصل الدنوي والعلوي
لانهما من الدنو والعلو قلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو والضمة وعلامة التانيث في
الصفة فخففت بقلبها ياء والدليل على ذلك كونها صفة جريانها على موصوفها
كما مثل هذا هو الاصل واستعمالهم غير جارية على موصوف زائل عن الاصل ومعامل
معاملته [illegible] المصافة [illegible] بالتصحيح فشاذ [illegible]
[illegible] وهو الواو وكانت على الاصل في الفعل نحو استحوذ وفي الاسم نحو القود بالتصحيح
فيهما والقياس فيهما استحاذ والقاد بالاعلال ولكنه ترك تنبيها على الاصل وبنو تميم
يقولون القصيا بالاعلال على القياس فان كانت فعلى بالضم اسما اي غير صفة لم تقلب لامها
بابدالها ياء بل تقر [illegible] على اصلها فرقا بين الاسم والصفة ولم يعكسوا لان الاسم
اخف من الصفة كقوله وهو ذو الرمة ادار الحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض
او يترقرق باقرار [illegible] على حالها في حزوى بحاء مهملة مضمومة ثم زاي ساكنة اسم موضع
دار منادى بالهمزة وحذف الضم لانه نكرة مقصودة ولكنه لما وصف بالجار و
المجرور بعده سوغ نصبه لان النكرة المقصودة اذا وصفت ترجح نصبها على ضمها وفي الحديث
يا عظيما يرجى لكل عظيم [illegible] بفتح العين الدمع وماء الهوى ومعناه لكنه يهمل
اضيف اليه ويرفض يسيل بعضه في اثر بعض [illegible] في العين متحير [illegible]

ومعلوم كون الموضع [illegible] ان لا يجتمع [illegible] ت واوا بكل يائي الصفة وتسلم في الاسم تبع فيه الناظم
وفي المرادي انه مخالف لقول اهل التصريف فانهم يعكسون فيبدلونها في الاسم دون
الصفة ويجعلون حزوى وشاذا قال الناظم في بعض كتبه وما قلته مؤيد [illegible]
لقول ائمة اللغة حكى الازهري عن الفرا وعن ابن السكيت انهما قالا ما كان من النعوت
مثل الدنيا والعليا فانه بالياء فانهم يستثقلون الواو مع الضمة اوله وليس فيه اختلاف
الا ان اهل الحجاز اظهروا الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا انتهى المسألة
السابعة ان تلتقي الواو والياء ويجتمعان في كلمة واحدة والسابق منهما ساكن متأصل
ذاتا وسكونا بالنصب على التمييز فاذا اجتمعت هذه الشروط وجب قلب الواو ياء
تقدمت الواو او تأخرت لانها اثقل من الياء تحصيلا للتخفيف كما امكن ويجب
اي حين اذ قلبت الواو ياء ادغام الياء المنقلبة عن الواو في الياء السالمة لاجتماع المثلين
ذلك فيما تقدم فيه الياء على الواو سيد وميت اصلهما سيود وميوت لانهما من
ساد يسود اذا تقدم قومه ومات يموت على احدى اللغتين ووزنهما عند المحققين من
البصرة فيعل بكسر العين وذهب البغداديون الى انه فيعل بفتح العين نضيغم
وصيرف نقل الى فيعل بكسر العين قالوا لانا لم نر في الصحيح ما هو على فيعل بالكسر
وهذا ضعيف لان للمعتل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح فانه نوع في الانفراده
فيجوز ان يكون بناء مختصا بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة كقضاة
ورماة ولو كان سيد فيعلا بالفتح لقالوا سيد بالفتح [illegible] او فيما تقدمت فيه
الواو على الياء طي وليّ بالتشديد مصدر طويت ولويت اصلهما طوي ولوي بفتح
اوله وسكون ثانيه فلما قلبت الواو منهما ياء وادغمت في الياء [illegible] الصحيح في الواو
من كلمتين نحو يدعو ياسر بتقدم الواو على الياء و[illegible] بتقدم الياء على الواو
او كان السابق منهما عارضا من الواو والياء [illegible] بتحريك [illegible]
بتحريك الياء بالضم او كان الساكن عارض الذات [illegible] جوازا وهو ثلاثة انواع المبدل من
الف نحو سوير والمبدل عن ياء كما اذا بنيت من البيع موازن بيطر قلت بيعم [illegible]
بلام سيم فاعله فقلت بويع والمبدل عن همزة نحو رويا [illegible] الراء وفتح [illegible]
تحت مخفف رؤيا بالهمزة فيمتنع ذلك لا ابدال فيه ولا ادغام لعروض الحرف الاول [illegible]

[illegible] (A.N. 385, 3.6.)

اوهم

اويم مخفف ايم وهو مثال ايلم من الايم ابدلت الهمزة الثانية واوا لانضمام ما قبلها
فصار اويم وهذا الابدال واجب فقلبت الواو يا وادغمت في اليا فصار ايم وهذا
الابدال والادغام واجب لان الواو وعارضت الذات وجوبا اذ اصلها الهمزة فان العروض
الذي يحمي عن الابدال التمامي العروض الحاصل لان الواجب كان السابق منها عارض السكون
نحو قوي بسكون الواو وان اصله الكسر لانه فعل ماض ثم اسكن للتخفيف كما يقال في
علم بكسر اللام علم بسكونها واجاز بعضهم فيه الادغام بعد القلب وشذ مما ذكرنا ثلثة انواع
نوع اعل وما [illegible] من الشروط كقراءة بعضهم ان كنتم للرويا تعبرون وهو الابدال والادغام
مع ان الواو عارضة الذات لانها مخففة من الهمزة سمع الكسائي هذه القراءة وحكى
[illegible] وقال ابن مالك في شرح الكافية وحكى بعضهم اطراده على لغة ونوع صحح مع
استيفائه اي الشروط نحو ضيون بفتح الضاد المعجمة وسكون اليا وهو السنور يذكر
وانما لم يدغم لانه موضوع [illegible] على وجه الفعل قاله الجوهري وايوم بفتح الهمزة
وسكون اليا على زنة افعل لانهم يقولون انما كانوا في يوم تحصل لهم فيه شدة
يوم اي كثير الشدة وعوي بفتح الواو الكلب [illegible] نبح ورجاء بالجيم والمد [illegible] حيوة
بفتح الحا وسكون اليا قال في الصحاح وانما لم يدغم حيوة لانه اسم رجل ممنوع الصرف
للعلمية والتانيث ونوع ابدل فيه اليا واوا [illegible] بينهما على عكس القاعدة نحو
غوي الكلب عوة والقياس عية ونهو بضم النون والهاء وتشديد الواو ومن [illegible]
القياس نهي والاصل نهوي لانه فعول من النهي واطرد في تصغير ما يكسر على مفاعل من مجرد
الواو نحو جدول وجداول واسود اسما للحية واساود الاعلال والتصحيح فاعل الطرد فتقول
في صغير جدول واسود جديل واسيد وبالتصحيح جديول واسيود بالاعلال اما الاعلال
وهو الارجح فهو جار [illegible] سيد وميت [illegible] الى القياس واما التصحيح فلانك اجريت
هذه اليا مجرى الف جداول واساود لان كل واحد من يا التصغير والف التكسير [illegible]
[illegible] فلو كان [illegible] صفة تعين فيه الاعلال لانه لم يجمع على اساود قوله الشارح
[illegible] يقولنا من محرك الموسط نحو عجوز وعمود فانهما وان كسرا على مفاعل
فلا [illegible] الا ان واجب فيهما تقول عجيز وعميد ولا يجوز التصحيح والفرق [illegible] المتحرك
ومعنى الساكن وعدم الاعتداد بحركة التصغير [illegible] فيها قال ابن [illegible] بان المسئلة [illegible]

[illegible] او [illegible] القسى [illegible] سواء في ذلك المتعدي
فاللازم فالاول نحو [illegible] الثاني نحو [illegible] والاصل
فيهما مرضوو ومقوو وبيان لبعد العين ولهما مفعول وثانيهما لامهما قلبت
لامهما ياء حملا للاسم على الفعل فانه اذا [illegible] الحرف الذي قبله
مكسور فصار مرضويا ومقويا فاجتمعت فيهما الواو والياء وسبقت احديهما
بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وابدلت الضمة كسرة لتسلم اليا من القلب
واوا وشذ [illegible] راضية مرضوة بالتصحيح وجعله في التسهيل مرجوحا
[illegible] والاصل [illegible] والامغزوو [illegible]
بواوين واو مفعول ولام الكلمة فادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين
والا [illegible] شاذ كقوله وقد علمت عرسي مليكة انني انا
الليث معديا عليه وعاديا فاعل معديا واصله معدوو [illegible] الرجل وجنته و
تصغير اسمها وانشده مازني معدوا بالتصحيح واشتهر بالاعلال وابن جو
بساط الناظم بقوله وصحح المفعول نحو عدوا واعلال ان تحر الاجود فالتصحيح حملا
على فعل الفاعل والاعلال حملا على فعل المفعول والتصحيح اولى لان الحمل على فعل
الفاعل اولى بالمسالة [illegible] الواو [illegible] بضم الفا جمعا نحو [illegible]
[illegible] ودلو ودلي الاصل عصوو وقفوو ودلوو واستثقلوا اجتماع
اوين في الجمع فقلبوا الواو الاخيرة ياء ثم اعلت الاولى بالقلب ياء والادغام وكسر ما
قبل اليا التصحيح والتصحيح شاذ قالوا ابو واخو جمع اب واخ حكاهما ابن
ونحو نجاء مهملة [illegible] وهو الجهة حكى سيبويه عن بعض العرب انكم لتنظرون في
نحو كثيرة ونحو [illegible] وهو [illegible] الذي هو [illegible] او [illegible] وبفتح الموحد
وسكون الها وهو [illegible] وجمعه بهو حكاه ابو حاتم عن ابي زيد والجموع المذكورة
مضمومة الاول والثاني والاصل فيها ابوو واخوو ونحوو [illegible] بهوو [illegible]
ادغمتا وليهما في الثانية فان كان مفردا وجب التصحيح وعتو عتو الكبير [illegible]
[illegible] الارض [illegible] المال [illegible] اذا زاد [illegible] واذا علا [illegible] الامثلة
مصادر مفردة مضمومة الاول والثاني الاصل فيها عتوو وعلوو ونموو وسموو [illegible]

ادعمز

848

ادغمت اولهما في الثانية وقد يصار تقلب الواو الاخيرة ياء وعلى ذلك الوقف كاعل الصبي [illegible]
[illegible] اذا كبر وقسا ثلم قسيا والذي في النظم يقتضي التسوية بين الجمع والمفرد فانه قال كذلك
ذا الوجهين جا الفعول من ذي الواو لام جمع او فرد يعن الا ان الاعلال في الجمع اولى لثقله
والتصحيح في المفرد اولى لخفته [illegible] الواو [illegible] بضم الفاء وتشديد
العين حال كونه جمعا لصحيح اللام نحو جمع صايم ونيم جمع نايم وعينهما واو واصلهما صوم
ونوم فاجتمع في الجمع واوان وضمة وكان الجمع ثلث واوات مع ثقل الجمع فعدلوا الى التخفيف
بقلب الواوين يائين لان اليائين اخف من الواوين والاكثر فيه التصحيح على الاصل نحو
صوم ونوم والكثير الشايع الاعلال واليه اشار الناظم وشاع نحو نيم في نوم ويجب
التصحيح ان اعلت اللام لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام وذلك نحو شوى
وغوى باعجام اولهما وضم وتشديد ثانيهما جمعي شار وغاو اسمي فاعل من شوي يشوي
وغوي يغوي والافصح في الماضي فتح الواو لا كسرها وفي المضارع بالعكس والاصل في
الجمع شوو وغوو فاعلت اللام بقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم بحذفها لا
لتقاء الساكنين فلو اعلت العين بقلبها يا لتوالى على الكلمة اعلالان وذلك مستكره
عندهم او فصلت من العين عطف على قوله اعلت اي ويجب التصحيح ان فصلت اللام
من العين بالف نحو صوام ونوام لبعدها اي العين ح اي حين اذا فصلت بالف من
الطرف وشذ قوله وهو ابو النجم الكلابي الا طرقتنا مية بنة منذر فما ارق النيام الا
كلامها وقياس النوام بالتصحيح واليه اشار الناظم بقوله ونحو نيام شذوذه نمي اي روي
686 وصح ابدال الواو من اختيها الالف واليا [illegible] ثالث في [illegible] واحدة [illegible] بعد ضم
ما قبلها سواء كان في الفعل او الاسم فالاول نحو بويع وضورب مبنيين للمفعول و
اصلها قبل البناء للمفعول بايع وضارب فلما بنيتهما للمفعول ضممت اولهما فتعذر بقاء
الالف بعد ضم لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فقلبت الالف واوا لمجانسة حركة
ما قبلها وفي [illegible] والثاني نحو ضويرب مصغر ضارب ان لم تكن
الالف ثابتة منقلبة عن يا نحو ناب [illegible] اللبس فانها ح ترجع الى اصلها وهو اليا فتقول
[illegible] وثانيها ابدالها اي الواو من اليا في اربع مسائل احديها ان تسكن اليا [illegible] مفردة
[illegible] سواء كانت في اسم او في فعل فالاول نحو موقن وموسر اصلهما ميقن وميسر

اسمي فاعل من اليقين والسمن انقلبت اليا فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة والثاني نحو يوقن ويوسر
فسلامتها من الابدال ان تحركت للهيام لانها تحصنت بالحركة عن الابدال نحو هيام بضم الهاء
وتخفيف اليا قال الجوهري هو اشد العطش والهيام كالجنون من العشق والهيام
دا يأخذ الابل فتهيم في الارض ولا ترعى او ادغمت اليا في مثلها كحيض جمع حايض فلا
تبدل اليا فيه واوا لان المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع اللسان بهما دفعة
واحدة ولذلك يجوز الجمع بين ساكنين اذا كان الاول حرف لين والثاني مدغما لان
لان لين الحرف الاول وامتداده كالحركة فيه والمدغم كالمتحرك واذا كان كذلك لم
تتسلط الحركة على ما قبلها واوا وهذا المثال خارج ايضا بقوله في غير جمع لان
حيض جمع والمثال الجيد ان تبني من البيع مثل حلمن فتقول بياع ولا يعل لما ذكرنا
او فما قبل اليا المفردة في غير ما ذكر يجب في هذه المسئلة قلب الضمة الواقعة قبل اليا المفردة
في الجمع كسرة لثقل الضمة واليا والجمع وذلك كهيم جمع اهيم وهيما وبيض جمع ابيض
وبيضا في جمع اسما او فعلا او عينا كعيط جمع عايط على حد قولهم بازل وبزل و
العايط بمهملتين الناقة التي لا تحمل ويجمع على عيط وعود المسئلة الثانية ان تقع
اليا بعد ضمة وهي اما لام فعل نحو الرجل ونهو بضم اولهما وضم ثانيهما اذا تعجب من
عقله وقضائه بمعنى ما انهاه اي ما اعقله والنهية العقل وما اقضاه اي ما احكمه
والقضا الحكم والاصل نهي وقضي من نهيت وقضيت فابدلت اليا فيهما واوا
لوقوعها بعد ضمة او لام اسم مختوم بتا التانيث بنيت الكلمة عليها اي اول الامر
ولم يسبق لها حذف كان يبني من الرمي اسما مختوما بالتا على مقدرة بفتح الميم وسكون
القاف وضم الدال فانك تقول مرموة بالواو والاصل مرمية ابدلت اليا واوا
لوقوعها بعد ضمة بخلاف ما اذا دخلت انما بعد بنا الكلمة فيجب قلب الضمة
كسرة لتسلم اليا نحو توانى توانية فان اصله قبل دخول التا توانيا بالضم في النون
لانه من باب التفاعل فاذا بنيت توانيا كتكاسل تكاسلا بضم السين وعند ...
اي ضمة النون كسرة لتسلم اليا من القلب واوا ثم طرأت التا لا بناء الكلمة عليها
... وهو ابدال الضمة كسرة بحاله على ما كان عليه ولم يتغير لحكمه ...
الى اصله او ابدال البنا ... لان ذلك بنية ذي الى وقوع اسم معرب في اخره واو قبلها ضمة

لازمة

لازمة لان التا العارضة في حكم الانفصال فلا يعتد بها ونثم ... المسـ... الزابين
كان تبنى من الرمي اسما على وزن سبعان بفتح السين المهملة وضم الباء الموحدة
اسم الموضع الذي ... فيه خديه ابنا الاحمر بل تميم بن ابي مقبل على الصحيح الا ديا
الحول بالسبع ... امل عليها بالبلى الملوان يعني الليل والنهار ... تقول رميان بضم
الميم والاصل رميان فابدلت الياو لوقوعها بعد ضمة لكن ان تقول اذا بنيت من الغزو
ومثل طربان فانه يقال غزيان نستطي من قبل الالف والنون حكم ما وقع اخرا محضا كرضى
ومقتضى هذا ان لا يجيء في مثل سبعان من الرمي رموان لانه لا يجوز ان يقال في مثال
عضد من الرمي رمو لانه ليس لنا اسم متمكن اخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب ان
تقلب الضمة كسرة لتسلم اليا فتقول رمي فكذا يجب ان يقال رميان باعلال الحركة
دون الحرف قاله الموضح في الحواشي المسئلة الثالثة ان ... اليا لا لفعلى ... الفا
... نحو تقوى وشروى بالشين المعجمة بمعنى المثل يقال لك شرواه اي مثله
حكاه ابن جني في شرح ... تصريف المازني وفتوى بالفاء المثناة الفوقية
والاصل تقيا وشريا وفتيا لانهما من تقيت وشريت وفتيت ابدلت اليا فيهن واوا
فرقا بين الاسم والصفة وخصوا الاسم بالاعلال لانه اخف من الصفة فكان احمل للثقل
قال الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح الخلاصة وشذ سعيا ... بعية وريا اسما
للرائحة وطغيا اسما لوله البقرة الوحشية انتهى كلامهما في الحكم المذكور وفيه نظر
اما الاول ... وهو سعيا من السعي يحتمل انه منقول من صفة نحو ريا وصديا مونثي ريان
وصديان واستصحب التصحيح بعد جعله اسما كما ولم الفا وسمي واما الثاني وهو
ريا من الري وقال ... سيبويه وغيره ريا صفة غلبت عليها الاسمية وليس بشاذ
الاصل ... ريا ... واما ... وطغى من الطا ... ان ... الاكثر ... فيهم
فلعلهم استصحبوا ... التصحيح ... التخفيف كذا العقنوا ... الموضح ثم قال
في الحواشي ... ان مراده شذ وذا الاستعمال فاني قرات بخطه حاشية هنا
... الواو ... ما الفعل ... لا انتفاء السبب ومستلزم مزيد النقل
انه ... الغين ورواة ضبطه مختلفة فقال الاصمعي يروى بضم الطا على
... وقال ... بن يحيى بفتح الطاء على ... سكري و ... ابو عبيده بفتح الطا

(Pers. cd. 358, 2.1)

للتي قاله ابن المص [illegible] ان تكون الياء المضموم ما قبلها عينا الفعلى بالضم في الفا اسماء كطوبى
بمعنى طيبا مصدر الصاد لطيبت واسم الجنة بالجيم ومنه شجرة طوبى او وصف جارية مجرى الاسماء
في عدم جريانها على موصوف وايلائها العوامل [illegible] كوسى والخورى بالخاء
المعجمة والراء المهملة مؤنثات اطيب والاكيس [illegible] اسماء تفضيل جارية مجرى الاسماء الجامدة
والذي [illegible] الاسماء الجامدة ان افعل تفضيل يجمع على فاعل فيقال في
جمع الافضل والاكبر الافاضل والاكابر [illegible] وهو اسم جامد للرعدة
فكلل واللص [illegible] الطيبى والكيسى والخورى بضم اولها ابدلت اليا واوا لسكونها وانضمام ما قبلها
فان كانت فعلى بالضم صفة [illegible] اي جارية على موصوف وجب قلب ضمة كسرة لتسلم اليا
من القلب واوا فرقا بين الصفة والاسم ولم يسمع من ذلك الا كلمتان قسمة ضيزى
بالضاد والزاي المعجمتين اي جائرة بالجيم والراء المهملة من قولهم ضازه حقه يضيزه
اذا بخسه حقه وجار عليه فيه ومشية بكسر الميم حيكى بالحاء المهملة اي يتحرك [illegible]
الحائك في مشيته اذا حرك منكبيه واصلهما ضيزى وحيكى بضم اولهما فابدلت
الضمة كسرة لتصح اليا على حد قولهم في جمع ابيض بيض هذا كلام النحويين وقال الناظم في
النظم وان تكن عينا لفعلى وصفا فذاك بالوجهين عنهم يلفى وقال ابنه في شرحه يجوز في
عين فعلى صفة ان تسلم [illegible] واوا وان تبدل الضمة كسرة لتسلم اليا من القلب فيقول
الطوبى والطيبى والكوسى [illegible] والضوقى والضيقى [illegible] ابن حملة على [illegible] و بين
رعاية الوزن اخرى انتهى ففيه مخالفة لكلام النحويين سيبويه واتباعه من وجهين
احدهما ان الناظم وابنه اجازا في فعلى صفة وجهين والنحويون جزموا باحدهما وهو
تقليب ياء فعلى اسما واوا كطوبى وكوسى ولا تقلب في الصفة ولكن يكسر ما قبلها فتسلم اليا
كقولهم قسمة ضيزى ومشية حيكى [illegible] الثاني انهم ذكروا الذي يفعل في باب الاسما
فحكموا لها بحكم الاسماء [illegible] الضمة وقلب اليا واوا وذكرها الناظم في باب الصفات واجاز
فيها الوجهين ونص على ان الوجهين مسموعان من العرب وما [illegible]
من هذا مقلوبا الا فعلى افعل فصل [illegible] الاسما والافعال S. 684.
وذلك [illegible] مشربا بغير شرف من كونه في النظم [illegible] الواو والياء [illegible]
الناظم بقوله تحريك [illegible] الشرط هو التحريك [illegible] فصل [illegible]

الشرط الثاني ان تكون حركتهما اصلية وهو المشار اليه بقوله اصلي ... احترز به عن ... الحركة
الحركة نحو ... جيل وتوم بفتح اولهما وثانيهما حالكونهما مخففين ... بفتح الجيم وسكون
اليا المثناة التحتانية وفتح الهمزة بعدها اسما للضبع وتوم بفتح التاء المثناة فوقية وسكون
الواو وفتح الهمزة وهو الولد يولد معه آخر في بطن واحد ويقال لهما توأمان ولم يعتبر
الحركة الشرط الثالث ان ينفتح ما قبلهما وهو المشار اليه بقوله بعد فتح فلذا صحت في
العوض والحيل والسور لان الكسرة في الاولين والضمة في الثالث لا يجانسان الالف الشرط
الرابع ان تكون الفتحة متصلة وهو المشار اليه بقوله متصل بينهما ولذلك صحتا
في ضرب وسد وضرب ياسر لان الفتحة في كلمة والواو والياء في كلمة اخرى الشرط الخامس
ان يتحرك ما بعدهما ان كانتا عينين وان لا يليهما الف ولا ياء مشددة ان كانتا لامين
وهو المشار اليه بقوله ان حرك الثاني وان سكن كف اعلال غير اللام وهي لا يكف
اعلالها الساكن غير الف او ياء التشديد فيها قد الف ولذلك صحت العين في بيان وطويل
وخورنق اسم قصر بالعراق لسكون ما بعدها وهو الالف في بيان والياء في طويل والواو
في خورنق وصحت اللام في رميا وغزوا في الافعال وفتيان وعصوان في الاسماء لسكون الالف
وعلوي وفتوي لسكون اول ياي النسب لانهم لو اعلوا قبل الالف لاجتمع ساكنان فيحذف
احدهما فيصير اللفظ رمى وغزى فيلتبس المثنى بالمفرد وفي نحو فتيان وعصوان في
عليه واما نحو علوي وفتوي فلان ابدال واوه الفا لانه يؤدي الى التسلسل لان ياء
النسب يوجب قلبه الفا واوا فلو كانت تحرك الواو وانفتاح ما قبلها يوجب
قلبها الفا لكنا لا نزال في قلبها الى الالف وقلبها الى الواو واعلت العين في قام وباع من
الافعال وباب وناب ... لتحرك ما بعدهما واعلت اللام في غزا ودعا من الواوي
ورمى وبكى من اليائي اذ ليس بعدهما الف ولا ياء مشددة ... انما وليت غير الالف
والياء المشددة من السواكن كما في يخشون ويمحون واصلهما يخشيون ويمحوون فقلبت الياء
الياء في يخشيون الفا والواو في يمحوون الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفتا اي الالفان
... الساكنين ... الالف واو الجماعة وما مثل به من يمحون بالواو المفتوح ما قبلها تابع
... في نسخته الكاتبة ولم يثبت لغة الا ان يقرأ بالحاء المهملة ... الشرط السادس
ان لا يكون بعدهما اي الواو والياء ... انما ذكره ابن الحاجب ...

من بين هذه الصفات المجردة وعور فهو عور من الصفات المضمومة واحترز بقوله المخبر الوصف
منه على افعل من نحو خاف فانه وان كان مكسور العين فالوصف منه على فاعل نحو
خائف في الشرط السابع [illegible] يكون آخذاً في الوار وعينا مصدر هذا الفعل الذي
الوصف منه على افعل كالهيف بفتحتين وهو ضمور البطن ورقة الخصر والعود
بفتحتين وهو فقدان احدى العينين والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله
وصح عين فعل وفعلا ذا افعل كاغيد واحولا وانما لزم تصحيح الفعل المذكور
حملا على افعل الموافقة له في المعنى في اختصاص كل منهما بالخلق والالوان نحو
اعور واحول وحمل المصدر على فعله والشرط الثامن ان لا تكون الواو عينا في فعل الدال
على [illegible] اي التشارك في الفاعلية والمفعولية نحو اجتوروا بالجيم المجاورة و
ازدوجوا بالشين [illegible] من المشاورة لان حركته التا في حكم السكون فانه في معنى تجاوروا
وتشاوروا فان لم يدل على التفاعل وجب اعلاله مثل نحو اختان بمعنى خان و
احتاج فاما الياء فلا يشترط فيها ذلك وهو الدالة على التفاعل فتعل [illegible] من الالف
في امتزج وهذا اعلى في استاق يعني ان معناه تسابقوا اي تضاربوا بالسوق ولان
اليا اشبه بالالف من الواو وكانت احق بالاعلال منها والى ذلك اشار الناظم بقوله
وان يبين تفاعل من افتعل والعين واو سلمت ولم تعل الشرط التاسع ان لا يكون العين
اي الواو واليا متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال وهو القلب الفا فان كانت احديهما
كذلك اي متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال صحت الاولى واعلت الثانية نحو الحيا
والهوى والحيا [illegible] الحاء المهملة المفتوحة مصدر حيى اذا [illegible] والاصل فيهن الحيي
والهوي والحور لانه من الحوة وهي سمرة الشفتين فقد استحق من الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فلو قلبت اعيتهن الفا لتحققت المذكورة لتوالي اعلالان اعلال العين و
اعلال اللام ولزم اجتماع الفين فيجب حذف احدهما لالتقاء الساكنين ثم يحذف
الاخرى لملاقاة التنوين عند التنكير فيصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو
ممتنع فاقتصر على اعلال اللام لكن محل التغيير الطرف [illegible]
والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لحرفين ذا الاعلال استحق صحح اول [illegible]
[illegible] الاول [illegible] هو اليه اشار الناظم بقوله وعكس قد يحق [illegible]

ستة احدها ان اصلها ايية بفتح اليا الاولى كقصبة فالقياس اعلالهما لكنه يجتمع اعلالان في العين و
اللام لكن عكسوا شذوذا و ابدلوا الياء الاولى لتحركها وانفتاح ما قبلها دون الثانية
هذا قول الخليل الثاني ان اصلها ايية بسكون العين كحية فابدلت تقليب اليا الاولى الفا
اكتفاء بشطر العلة وهو فتح ما قبلها فقط دون تحركها قاله الفراء وعيره واختاره
ابن مالك وقال في التسهيل انه اسهل الوجوه لكونه ليس فيه الا الاجتزاء بشطر العلة
واذا كانوا قد اعلوا عليه فيما لم يجتمع فيه يا آن نحو طاي وسمع اللهم تقبل توبتي وصامتي
فيما اجتمع فيه يا آن اولى ولكنه اثقل الثالث ان اصلها آيية كضاربة حذفت العين استثقالا
لتوالي ياءين اولهما مكسورة ولذلك كانت اولى بالحذف من الثانية ونظيرة في الحذف بالة
الاصل بالية قاله الكسائي ورد بانه كان يلزم قلبها همزة لوقوعها بعد الف زايدة
في مثلها اي الرابع ان اصلها آيية بضم اليا الاولى كسمرة فصحبت العين الف ... ومانه
انما كان يجب قلبها ... لكسرة الخامس ان اصلها ايية بكسر اليا الاولى كنبقة فقلبت اليا الاولى
الفا ... مالان كلا يجوز فيه الفك والادغام كحيي ومحيا السادس ان اصلها ايية
كالاول الا انهم اعلت الثانية على القياس فصار اياة كحياة ونواة ثم قدمت الى موضع العين
في ذنها فلعة قلت قد ادعيت ان القول الاول اسهل الاقوال ... وهو نحو
... في الاولى بقلبها الفا وهي على ... لانها محركة
وقبلها مفتوح واعلال الثانية ممتنع لعدم انفتاح ما قبلها واما ... قيل ان اصلها
ايية ... بسكونها ... يلزم على كل قول من هذه
الاقوال ... محذور اما على القول بان اصلها ايية بفتح اليا الاولى ... يلزم اعلال
الاول دون الثاني ... كما تقدم واما على القول بان اصلها ايية بسكون اليا الاولى
فانه يلزم اعلال الحرف الساكن و... يقلبها الفا والقاعدة ان علة القلب
مركبة ... تحركها وانفتاح ما قبلها ولم ... واما على القول بان اصلها ايية على
وزن فاعلة فانه يلزم حذف العين وهي اليا الاولى بغير سبب لحذفها والقول الاول وهو
ان اصلها ايية ... من ذلك ... هذا القول الاول ... اخر وهو تقديم اليا
... الادغام وهو ... اليا في اليا ... اجتمع فيه موجب الاعلال
وهو تحرك اليا الاولى وانفتاح ما قبلها وموجب الادغام وهو اجتماع المتماثلين السابق اولهما

فيه الاعلال الى الادغام وفيه اليه من وهو تقديم الادغام على الاعلال بدليل ابدال الهمزة
لا الفاً فتامله وجه الدلالة من ذلك ان ابدال الهمزة ياءً انما هو لاجل الادغام لانه لما نقل لاجل
حركة الميم الاولى للساكن قبلها عن الهمزة الثانية قلبت ياء مراعاة لحفظ حركة الحرف المدغم
فيه وانما ابدلوها ياء لانها من جنس الحركة التي هي الكسرة فلو بدئ بالاعلال لابدلت الهمزة الثانية الفا
لوجود شرطه فلما ابدلوها ياء بعد النقل ولم يبدلوها الفا قبل ذلك علم ان عنايتهم بموجب
الادغام اهم من عنايتهم بموجب الاعلال لانهم اذا كانوا يقدمون ما هو من متعلقات
الادغام على الاعلال فلان يقدموا الادغام على الاعلال بطريق الاولى وفي شرح الشافية
للجاربردي وانما يجيء الادغام في باب قوي مع ان اصله قوو ولان الاعلال مقدم على
الادغام انما قلنا الاعلال مقدم لان سبب الاعلال موجب للاعلال وسبب الادغام
مجوز للادغام ويدل لتقديم امتناع التصحيح في رضي وجواز الفك في حيي انتهى وفصل
بعضهم فقال اذا اجتمع موجب الاعلال والادغام فلا يخلو اما ان يكونا في العين او في
اللام فان كان في العين قدم موجب الادغام وان كان في اللام قدم موجب الاعلال والعلة
في ذلك ان الطرف محل التغيير في ذلك كما اعتبر في العين الشرط العاشر ان لا تكون احد
الواو والياء عينا لما آخره زيادة تختص بالاسماء كالالف والنون والف التانيث واليه اشار
الناظم بقوله وعين ما آخره قد زيد ما يخص الاسم واجب ان يسلما فاين لك صحتا اي الواو والياء
في نحو الجولان مصدر جال يجول بالشيء اذا طاف به على وجه والهيمان مصدر هام يهيم اذا ذهب
من العشق ونحوه والصوري بفتح الصاد المهملة والواو والراء المهملة اسم واد بالمدينة
وقال المرادي اسم ماء وخلا عنه الصحاح والقاموس والحيدى بفتح الحاء المهملة والياء
التحتانية والدال المهملة المايل وحمار حيدى اي يعدل عن ظله لنشاطه لان الاسم بزيادة
الالف والنون والف التانيث يبعد شبهه بما هو الاصل في الاعلال وهو الفعل وشذ الاعلال
في ماهان وداران وكيف يجوز هاتان ودوران هنا قول سيبويه والمازني وخص المبرد التصحيح
بما كان مختوما بالف ونون الاعلال وان ماهان وداران لاشتقاقهما والتصحيح نحو الجولان
الهيمان شاذ لان الالف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل ... الالف ...
قال الفاتحة فيه ومؤنثه قوله في زعفران زعفران فيبقيا في التصغير فلو ... قيل
الفرطان والغليان وخرجنا العلة لان الالف واللام محل التغيير صح العين في بعضها نحو ضيعان نحو دغار

هي لي بالتصحيح [illegible] اللام وذهب الاخفش الى ان تصحيح ما فيه الف التانيث المقصورة كعر
لما لا يقاس عليه لان هذه الالف في اخر الاسم لفظا كالف التصليت بفعلان على التثنية
نحو فعلا فلم تخرجه [illegible] عن صورة [illegible] سيبويه واتباعه ان تصحح هنا
النوع قياس لان الف التانيث مختص [illegible] الاسم فهي كالالف [illegible] في الطوفان [illegible]
على القولين فاذا بنيت من القول طوبى [illegible] اسم الى وزن [illegible] فعلى فعلى الاخفش تقول
649 قالي وباعي وعلى قول سيبويه تقول قولي وبيعي لان تصحيح نحو الخصوص عنده قياس فصل
ابدال التاء المثناة فوقية من الواو والياء المثناة تحتية اذا كانت الواو او الياء فاء الافتعال
غير مبدلتين من همزة ابدلت فاء الافتعال تاء مثناة فوقانية على اللغة الفصحى وادغمت
التاء المنقلبة في تاء الافتعال وفي سائر تصرفها اي صيغة الافتعال كالفعل الماضي
المضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء بينهما
من تقارب [illegible] نحو اتصل واتعد اي قبل الوصل والوعد ففاؤهما واو لانهما
من [illegible] واصلهما اوتصل واوتعد قلبت الواو تاء مثناة فوقانية وادغمت
في تاء الافتعال لان الادغام يرفع الثقل ولم تقلب الواو او ياء مثلثة تحتانية على القياس
القياس لانها ان قلبت ياء او لم تقلب لزم قلبها تاء في هذه اللغة فالاولى الاكتفاء
باعلال واحد كذا ذكره ابن الحاجب قال التفتازاني وفيه نظر لانه لو قلبت ياء تحتانية
لا يجوز قلب الياء التحتانية فوقانية لتدغم كما في الياء المنقلبة عن الهمزة انتهى واجيب بانه
يجوز هنا للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة للزوم ابدالها
من الواو وايتسر اصله ايتسر ففاؤه ياء لانه من اليسر قلبت ياؤه تاء وادغمت في تاء
الافتعال [illegible] الادغام لانه يصير الحرفين كحرف واحد قال الاعشى ميمون بن قيس
يهجو علقمة بن علاثة فان تتعدني اتعد [illegible] وسوف [illegible] القوارض اصل
تتعدني [illegible] ولقد بك من الوعد ابدلت الواو [illegible] وادغمت التاء والقوا
جمع قارضة وهي الكلمة المؤذية وقال طرفة العبيد بان الفقر في نجو [illegible] تضايق عنها ان تولجها
الابر اصلها [illegible] من الولوج بجيم وهو الدخول ابدلت [illegible] وادغمت في التاء
[illegible] موضع الولوج [illegible] والابر جمع ابرة [illegible] وفي ذلك
الادغام بقوله ذي اللين فاء في افتعال [illegible] وقيدنا بهذه اللغة بقولنا الفصحى احترازا

لغة لبعض الحجاز [illegible] ثم تبدلونها من جنس حركة ما قبلها فيقولون ياتعد كـ
إيتعاد إيتسار او فيه الواو والياء بقولنا غير مبدلتين من همزة كما في التسهيل احترازا
من نحو اوتمن ايتمانا وايتزر نحوه والى بقوله وشذ في ذي الهمز نحو ائتكلا من الازار ايتزر بابدال 702
الهمزة ياء تحتانية ولا يجوز ابدال هذه الياء التحتانية تاء فوقانية وادغامها في التاء
لان هذه الياء التحتانية بدل من همزة وليست باصلية وقول من قال اتزر من ايتزر
خطاء قال التفتازاني ويشذ نحو اتزر في افتعل من الاكل اتكل بتشديد التاء الفوقانية و
اليه اشار الناظم بقوله وشذ في ذي الهمز نحو ائتكلا وجعله في التسهيل قليلا فقال
قد يقال اتكل وهي بدل من الهمزة قال الموضح في حواشيه على التسهيل مثاله في الواو قول بعضهم
اتزر وفي الياء قول بعضهم اتزر انتهى وقول الجوهري في اتخذ انه افتعل من الاخذ وهم
لانه لا يجمع من اخذ [illegible] فيقال ايتخذ لعدم ادغام قاله التفتازاني وقد نقل ابن
وهو من تخذ بمعنى اخذ كاتبع من تبع قاله الفارسي [illegible] بعضهم الى ان تخذ ابدل
تاء لان فيه لغة وهو وضع الواو فالتاء ليست باصل على هذا ية ال اتخذ
كالغة حكي عن البغداديين انهم اجازوا الابدال في ذي الهمزة وحكوا من ذلك الفا
ظ نحو اتزر واتمن اتمل واتكل من الازار والامانة والاهل والاكل ومنه الحديث وان
كان قصيرا فليتزر به كذا في جميع روايات الموطا وقد تقدم فصل في ابدال الطاء
من تاء الافتعال الذي فاؤه صاد او ضاد او طاء او ظاء وتسمى هذه الاحرف الاربعة
باق اللسان معها عن اخذ الاعلى فينحصر الصوت بين اللسان وما حاذاه من الحنك
الاعلى وعدل عن قول غيره الحروف المطبقة لان هذه التسمية متجوز فيها لان المطبق
اللسان والحنك واما الحرف فهو مطبق عنه وانما ابدلت تاء الافتعال طاء بعد المطبق لا
جتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة اذ التاء من حروف
الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فابدل من التاء حرف استعلاء من مخرج المطبقة
وهي الطاء لكونها من مخرج التاء والى ذلك اشار الناظم بقوله طا تا افتعال رد اثر
مطبق فتقول في افتعل من صبر اصطبر والاصل اصتبر فقلبت التاء طاء [illegible]
الطاء [illegible] وهو الصاد لانه [illegible] شاهد لمكايد [illegible]
وادغام الطاء بعد الصاد وجهان فيقال اصطبر والادغام [illegible]

فيقال

فيقال اصّبر بصاد مشددة قال سيبويه فحدثنا هرون ان بعضهم قال انه يصطلحا [illegible]
يصطلحا انتهى [illegible] اضطرب والاصل اضترب ابدلت التاء طاء ولا تدغم الضاد
في الطاء لان الضاد المعجمة [illegible] فادغامها في غيره يفوت استطالتها وجاء قليل
اصّلح واصّرب بقلب الثاني الى الاول ثم الادغام قال التفتازاني وهذا عكس الادغام
فيعلل رعاية لصفير الصاد واستطالة الضاد ومن ذلك الطاء المهملة [illegible] والاصل
اطتهر ابدلت التاء طاء ثم يجب الادغام لاجل المثلين [illegible] في كلمة واحدة [illegible]
[illegible] ولا مانع من الادغام ومن ذلك المعجمة [illegible] بمعجمة فمهملة والاصل اظتلم
ابدلت التاء طاء ثم [illegible] على الاصل [illegible] الادغام مع ابدال الاول وهو
الظاء المعجمة طاء مهملة من جنس الثاني على القياس [illegible] وهو ابدال التاء
وهو الطاء المهملة ظاء معجمة من جنس الاول كما هو عند [illegible]
[illegible] وهو زهير بن ابي سلمى يمدح هرم بن سنان المزني [illegible]
[illegible] روي فيظّلم بتشديد المهملة فيظطلم بمعجمة
المعجمة فيضطلم بالاظهار وروي فيه وجه رابع وهو فينظلم على زنة ينقطع قال الجلبي
والمعنى ان هرما هو الجواد الذي يعطيك عطاؤه عفوا الى [illegible] بر [illegible]
[illegible] سايله ويظلم احيانا بالبناء للمجهول اي يطلب منه في غير موضع الطلب فيظلم اي
يتحمل ذلك ممن ساله [illegible] استجداه في الاوقات التي مثله يطلب فيها وفي
الاوقات التي مثله لا يطلب فيها [illegible] الجار [illegible] المهملة [illegible]
[illegible] وزاي لاستثقال مجيء الدال بعدها [illegible]
[illegible] الدال فالدال بما ذكرنا [illegible] اجتماع المثلين
في كلمة واحدة واولهما ساكن يوجب الادغام [illegible] منع ازدين والاصل ازتين قلبت
[illegible] الزاي في [illegible] ذكرنا [illegible] من ان حرف الصفير لا يدغم الا في مثله
والادغام بقلب الدال [illegible] ضعيف ومن ذلك المعجمة [illegible] المعجمة مهملة
[illegible] عا
[illegible] المهملة معجمة [illegible] غير القياس فيقول
[illegible] المعجمة [illegible] والحاصل [illegible] ذكر
[illegible] ادغام [illegible] المعجمة [illegible] المهملة [illegible] المهملة بقلب المعجمة انتهى

756.

[illegible] بدليل تلميحه على نون والتكسير يرد
الاشيا الى اصولها لحذفها لخفائها [illegible] ولكونها من مخرجها
وان اضيف الى ظاهر او مضمر رجع به الى اصله وهو الواو وقيل فوزيد وفوك لان
الاضافة ترد الاشيا الى اصولها وربما بقي الابدال مع الاضافة الى الظاهر والمضمر نحو
قوله صلعم لخلوف فم الصايم اطيب عند الله من ريح المسك وقول رؤبة يصبح ظمآن
وفي البحر فمه وزعم الفارسي ان الميم لا تثبت الا في الشعر ويرده الحديث المتقدم
وابدلت الميم من النون بشرطين سكونها ووقوعها قبل البا الموحدة سواء كانتا
في كلمة او في كلمتين فالاول نحو انبعث اشقاها والثاني نحو من بعثنا من مرقدنا والى
ذلك اشار الناظم بقوله وقبل با اقلب ميما النون اذا كان مسكنا كمن بت انبذا وانما
ابدلت الميم من النون قبل البا لان النطق بالنون الساكنة قبل البا عسر لاختلاف
مخرجهما مع منافرة لين النون وغنتها لشدة البا فاذا وقعت النون ساكنة قبل البا
قلبت ميما لانها من مخرج البا وبقدر النون في الغنة وابدلت الميم من النون [illegible]
في [illegible] وبه قال ذا المنطاق التمتام وكفك المخضب البنام اراد يا
رحمة [illegible] علم امراة والمنطق النطق والتمتام من التمتمة وهي تكرير التا
والبنام الاصابع واصله البنان ابدلت الميم من النون شذوذا حيث لم يتقدمها
موحدة وجاء عكس ذلك وهو ابدال النون من الميم في قولهم في صفة الشراب
بالقاف والتا الفوقانية والنون واصله قتام ابدلت الميم نونا وهذا اخر الابدال
وحاصل ما ذكره ان الهمزة تبدل من ثلثة احرف وهي الالف والواو واليا تبدل من
ثلثة احرف وهي الهمزة والالف والواو والواو تبدل من ثلثة احرف وهي الهمزة والالف
واليا والالف تبدل من ثلثة احرف وهي الهمزة والواو واليا والالف تبدل من ثلثة
احرف وهي الهمزة والنون واليا والميم تبدل من حرفين وهما الواو والنون
التا تبدل من حرفين وهما الواو والبا والطا تبدل من التا والدال تبدل من التا
تبدل هذه الحروف من غير ما ذكر والله اعلم [illegible]
[illegible] الساكن [illegible] قبله وذلك النقل يقع في اربع مسايل [illegible]
[illegible] النقل في مسئلة الاولى ان يقع [illegible]

منه يان كان واوا والحركة المنقولة ضمة او يا والحركة المنقولة كسرة نحو يقوم ويبيع فانه
بسكون القاف وضم الواو واصله يقوم بسكون الموحدة وكسر اليا مثل يضرب استثقلت
الضمة على الواو في الاول والكسرة على اليا في الثاني فنقلت الضمة من الواو والكسرة من اليا
الى الساكن الصحيح قبلهما وهو القاف في الاول واليا الموحدة في الثاني وبقيت الواو
واليا على حالهما لانهما يجانسان الحركة المنقولة منهما فان الواو تجانس الضمة والياء تجانس
الكسرة ويجب بعد قلبه اي الحرف المعتل حرفا يناسب تلك الحركة ان لم يناسبها اي الحركة
المنقولة من المعتل نحو يخاف مضارع خاف ويخيف مضارع اخاف اصلهما يخوف بسكون
الخاء وفتح الواو ويخيف بفتح الها ويخوف بسكون الخا كيكرم نقلت حركة الواو
وهي الفتحة في الاول والكسرة في الثاني الى الساكن الصحيح قبلهما وهو الخا فانقلبت في
الاول الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان وانقلبت في الثاني يا لسكونها
وانكسار ما قبلها لان الواو لا تجانس الفتحة ولا الكسرة والى ذلك اشار الناظم بقوله
صح انقل التحريك من ذي لين آت عين فعل ولم يكن الساكن معتلا
نحو بايع وطاوع وعوق وبين بتشديد الواو واليا اما نحو طاوع وبايع فلان الساكن قبل
اليا والواو وهو الالف لا يقبل الحركة واما نحو عوق وبين فلان نقل حركة الواو واليا الى
الواو قبلهما يوجب قبلهما الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيلتقي ساكنان
فان حذف الاول قلت عوق وبين وان حذف الثاني قلت عاق وبان فلما كان
الالف والحذف يؤدي الى الالتباس ترك وهذا مفهوم من قول الناظم لساكن صح
وكان فعل تعجب نحو ما اقوم زيدا وما ابين وما اقومه وابينه فان لم يكن كذلك جاز وفيه
التصحيح على نظيره من نحو في التعجب نحو الدلالة على المزية وهو اسم التفضيل نحو هذا
المثال ابين من غيره واقوم منه وكان غير مضاعف نحو ابيض واسود تشبيها بالصاد والهاء
لنبا اليه الالتباس مثال عنا ابيض لو نقلت حركة عينه الى ما قبلها لانقلبت الفا
نحو ابياض ثم تحذف الهمزة لكونها همزة وصل لعدم الحاجة اليها لتحرك ما بعدها
فيصير باض فيلتبس بالماضي فاعل من البصاصة وهو لغوة البشرة وكذلك يلتبس اسود
بساد بالتشديد او معتل اللام نحو اهوى وحيي فلا يعل لئلا يتوالى اعلالان اعلال
العين واعلال اللام واشار الى هذه الثلاثة الناظم بقوله ما لم يكن فعل تعجب

كابيض واسود بين الاسم على المسئلة مشابهة الاسم [illegible] وزنه دون
او في زيادته دون وزنه فالاول وهو المشبه في الوزن دون الزيادة مقيام فانه مشبه
ليقام في الوزن دون الزيادة واصله قبل الاعلال مقوم بفتح الواو وسكون القاف
على مثال مذهب فنقلت حركة الواو الى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف وقلبوا
الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان [illegible] وهو المشبه في الزيادة
دون الوزن [illegible] البيع [illegible] الاول [illegible] الاول [illegible] كسر
المهملة وكسر الميم [illegible] الذي على [illegible] الادم مما يلي منبت الشعر
[illegible] الاعلال بيع [illegible] الهيع [illegible] التحتانية ساكنة واصله بيع بكسر او
وسكون [illegible] وكسرتها فنقلت كسرة اليا التحتانية الى اليا الموحدة [illegible] كذا
[illegible] التحتانية ساكنة وهي اليا الساكنة منقلبة [illegible] واو
تقول بكسر اوله وسكون ثالثه فنقلبت كسرة الواو الى [illegible] فقلبت الواو يا لسكونها
[illegible] فاعلاله بالنقل والقلب واعلال تبيع بالنقل فقط وانما كان تبيع وتقيل
[illegible] الفعل في زيادته دونه وزنه كان في اولهما التا ولان نعلا لا يكسر الاول والثالث
من الابنية [illegible] بالاسماء فان اشبهه في الوزن والزيادة معا او باينه فيهما معا
[illegible] لتميزه عن الفعل فالاول وهو المشبه فيهما معا نحو [illegible] وسود [illegible] فانما
[illegible] اكرم في الوزن [illegible] زيادة الهمزة [illegible] اعلال لقيل بنهما باض واساد فيلتبس [illegible] بفعل
ولما كان هنا مظنة [illegible] وان يقال [illegible] من [illegible] ما اشبه الفعل في الوزن والزيادة
معا ومع ذلك [illegible] الاعلال كيزيد علما فاشار الى جوابه بقوله [illegible]
من الفعلية [illegible] نعم [illegible] مضيا [illegible] من ذلك [illegible]
[illegible] من لم يصر [illegible] انفعل [illegible] حالة الفعلية ثم سمي به واما من بعرفه فهو عنده
نعال وليس من هذا [illegible] وهو المباين في الوزن والزيادة [illegible]
الميم فانه مباين للفعل في [illegible] وزيادة الميم وهذا التخصيص هو [illegible] ولا
لمن يكسر حرف المضارع لقلته وقال [illegible] كانت [illegible] في [illegible]
له وقال [illegible] الان زيادته وهي الميم خاصة بالاسم [illegible]
[illegible] في [illegible] اشم

لفظه به واصح ومسر معنه فلان كلامه يلوب الته وصفه مقصود بها المبالغة كمعطر للانثي
لعطر فسوى بينهما في التصحيح وقد يقال حيث البحث انه صحح ما قالا اي الناظم وابنه
كون لزوم ... في ... ذو بن شبيها بحيث ورته بكسر حرف المضارعة في اللغة المذ
في زيادته وفي بنا فالاول باطل والملزوم مثله ثم يقال على تسهيل التنزيل وارخا العنان
لو كان ... الاعلال كان لان ... اي الناظم وابنه من ان زيادته خاصة بالاسماء وهو
مشبه لتكلم بكسر حرف المضارعة لم يلزم العرب جميعهم يلزم ... وفيما نصارته ...
دون ... والجواب ان ما ذكره الناظم وابنه من ان علة التصحيح تحط الحمل على مفعال
مرادهما انه ... كما احتج اليه الخليل وقال سيبويه ... يعني الخليل ... مفعل
لاي شيء ام لم يجر مجرى الفعل فقال لان مفعلا انما هو مفعال لانهما ... سواء
وقد يعتوران الشيء الواحد نحو مفتح ومفتاح ومنسج ومنساج ومقول ومقوال ثم قال
سيبويه وانما اتمت لما ذكرت يعني ... انها مقصورة من مفعال انتهى وهذه العلة
مطردة في كلمة الجميع ولا ينتقض بمثال لانه ليس مبنيا على فعل كما قال المبرد بلادها
بالتصحيح ناجاز تتبيع وتقول بالتصحيح وا هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ومثل فعل ذا
الاعلال اسم ضاهي مضارعا وفيه وسم مفعل صحح كالمفعال ... عند ... ...
اي بكسر الهمزة او استفعال نحو ... استقوم فانه يحمل على فعله في الاعلال فتنقل
حركتهم الى فائه ثم تقلب الفا لتجانس الفتحة فيلتقي الفان ... بعد النقل حذف احد
الالف لالتقاء الساكنين واختلف النحويون في المحذوف منهما ... الزيادتها
... ... بحصول الاستثقال بها واليه ذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم
وذهب الاخفش ... الى ... المحذوفة بدل عين الكلمة ثم بعد النقل والقلب والحذف
يؤتى بالتاء الدالة على التانيث عوضا من المحذوف المحذ وفه سواء قلنا هي الاولى ...
ولكن ... التاء انما ... الاصول وهذا يقوي ... الاخفش ...
... التي جعلت عوضا فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس
عليه ... اجابة ... الاخفش ... ذلك ...
... والاقامة امة الصلوة بحذفت التاء لسد الاضافة مسدها وللمشاكلة
... وهذه المسئلة اشار الناظم بقوله ... الفا الافعال واستفعال ازل

الاعلال والتا الزم عوض وحذفه [illegible] لم يعارض [illegible]

والحذف ويجب [illegible] النقص في ذوات الواو [illegible] لالتقاء الساكنين [illegible] S.709

سيبويه [illegible] الثانية لما ذكرناه من انها زايدة وقريبة من الطرف وذهب الاخفش الى

المحذوف عين الكلمة لان العين كثيرا ما يعرض لها الحذف في غير هذا الموضع فحذفها

اولى ويجب ايضا في ذوات اليا الحذف [illegible] كسرة لئلا تنقلب اليا واوا [illegible]

وات الواو [illegible] والاصل مقوول ومصوون [illegible] الاولى عين

الكلمة [illegible] مفعول [illegible] حركة العين [illegible] فالتقى ساكنان وهما

وان [illegible] واو مفعول [illegible] وعين الكلمة عند الاخفش ويظهر اثر

الخلاف في الميزان فوزنه على الاول مفعل وعلى الثاني مفول مثال اليائي بياع التسمية

[illegible] ومديون اصلهما مبيوع ومديون نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان حينئذ

[illegible] واو مفعول ثم كسر ما قبل اليا لئلا تنقلب واوا فتلتبس بالواوي وعند [illegible]

الاخفش ثم قلبت الضمة كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي [illegible]

اولى لان التقا الساكنين انما يحصل عند الثاني ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف

قياسهم [illegible] الواو علامة والعلامة لا تحذف قلنا لا نسلم انها علامة بل الاشبه

الضمة [illegible] الا مكرما [illegible] بنقل ضمة الواو [illegible]

انما هي الميم [illegible] على كونها علامة المفعول [illegible] فيه من غير [illegible]

اذا اجتمع الزايد [illegible] المحذوف [illegible] الاصلي [illegible] دون [illegible]

التقى ساكنان [illegible] حرف [illegible] قلنا كل ذلك [illegible]

يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا [illegible] ليس كذلك [illegible]

[illegible] وبنو تميم [illegible] اليائي دون الواوي لان اليا اخف عليهم من الواو [illegible]

ويجيزون كما يقولون [illegible] وقال شاعرهم [illegible] وكانها

تفاحة مطيوبة وكان الكسائي يقول [illegible] الى [illegible]

العباس [illegible] قد كان قومك يحسبونك سيدا واخال انك سيد معيون وكان Aud. 259

القياس [illegible] وهو من عيت الرجال [illegible]

[illegible] على القياس وهيوب [illegible] على الاصل واخالك بكسر الهمزة [illegible] بنو اسد [illegible]

Lithographed ed., p.363, 22. Long hiatus here.

864

p. 364, l. 35

f. 759

الثلاثة [illegible] بحص اعنى بها [illegible] فتح الفاء فلانه لما [illegible] اللام مع حركتها بقيت الفاء مفتوحة
اما [illegible] فانه لما نقلت حركة اللام الى الظاء [illegible] [illegible] وحذفت اللام بقيت الفاء مكسورة
وكذلك [illegible] [illegible] وظلت وظلتم وظللتم وظللن بلا فرق ويقال ظلت
افعل بكسر الظاء [illegible] اذا عملته بالنهار دون الليل وذكر ابو الفتح ان كسر الظاء من ظلت
[illegible] حجازى وفتحها لغة تميم و[illegible] العكس فان الفتح جاء فى القرآن والقرآن
نزل بلغة [illegible] فظلتم تفكهون وظاهر اطلاق الموضح ان هذا الحذف مطرد
[illegible] مكسور [illegible] وهو مذهب الشلوبين و[illegible] سيبويه شذوذ
وانه لم يرد الا فى لفظين من الثلاثى وهما [illegible] ظللت و[illegible] لفظ
[illegible] الى ابيه على الثلاثة وهو [illegible] فى احست [illegible] ذهب [illegible] اطراده [illegible] عصفور
وقال فى التسهيل [illegible] لغة سليم وحكى [illegible] الانبارى [illegible] لفظ من [illegible]
[illegible] فى [illegible] واطلاق [illegible] شامل للمفتوح والمكسور وللثلاثى والمزيد
ان [illegible] المضاعف المكسور العين مضارعه [illegible] اتصل بنون [illegible] جاز
[illegible] الاتمام وحذف العين بعد نقل حركتها الى الفاء نحو يقررن بالاتمام و[illegible] يقرن
[illegible] ونقل حركتها الى الفاء نحو اقررن بالاتمام والفك وقرن [illegible]
[illegible] حركتها الى الفاء وهى القاف ولا يجوز فى [illegible] بفتح [illegible] من الضلال والنقيض
[illegible] يقضضن [illegible] بفتح اللام وكسرها من ظل يظل [illegible] يظل مثل ضل يضل
فى الارتشاف [illegible] الاتمام [illegible] [illegible] وقرن بالفتح
[illegible] بالمكان اقربه بكسر الماضى وفتح المضارع [illegible] الامر منه اجتمع
[illegible] [illegible] باجتث وهو قليل [illegible]
[illegible] [illegible] فى المكان بالفتح [illegible] بالكسر [illegible] وقرت بالكسر
[illegible] عينا بالكسر [illegible] بالفتح وذهب بعضهم الى ان [illegible] على قراءة فتح
[illegible] قراءة الكسر من [illegible] [illegible] فيكون قرن
[illegible] [illegible] الكافية [illegible] الحاق المضموم بالمكسور
[illegible] واحتج بان فك المدغوم اثقل من [illegible] المكسور
[illegible] المفتوح قد [illegible] الى الحذف فى قرن المفتوح القاف ففعل ذلك بالمضموم

نى بالجواب نعال ولم اره [illegible] لا والسلام باب الادغام اللاتي [illegible] هو [illegible]

ويقال فيه الادغام بتشديد الدال وهو [illegible] سيبويه واصحابه والاولى عبارة الكوفيين

وهو لغة الادخال واصطلاحا نقلت [illegible] بشان ووضعت اياه بحرفين في نعمة واحدة

بعد ادخال احدهما في الاخر فيجب ادغام اول المثلين لما كن اوطهما متحرك ثانيهما

بثلثة شروط احدها ان لا يكون اول المثلين [illegible] سكت فان كان هاء سكت [illegible]

لا يدغم لان ابو [illegible] على الطاء سوى البعوث وقد روي عن [illegible] اخى ادغ [illegible] ماليه

وهو ضعيف [illegible] جهة القياس [illegible] في انك [illegible] منفصل [illegible] لفا [illegible]

[illegible] الادغام [illegible] كانت الهمزة متصلة بالفا وجب الادغام نحو

الثالث ان لا يكون مدة في [illegible] ومبدلة من غيرها دون [illegible] وم فان كان

مد [illegible] لا خلم بدهم بطى باسر ويدعوا [illegible] لئلا يذهب المد [illegible] الادغام فان لم

يلن في [illegible] الادغام كلى مغز واصله مغزو و [illegible] مفعول [illegible] نهب

المدة في [illegible] هذا القوة الادغام فيه ولو كانت مدة مبدلة من غيرها دون [illegible] يجب الادغام

بل [illegible] ان لم يلبس نحوا تا ثاور ويا في وقف حمزة ويمتنع ان البس [illegible] ولينا

[illegible] لو ادغم لالتبس بقوو وان كانت المدة مبدلة من غيرها ابدا [illegible]

وجب الادغام [illegible] اصله [illegible] تهمه [illegible] كثيرا بدلت [illegible] ثانية

واوا وادغم في الواو الثانية ويمتنع [illegible] الادغام اذا تحرك اول المثلين وسكن ثانيه

نحو ظللت و [illegible] لان شرط الادغام تحرك المدغم فيه وجب [illegible]

المثلين [illegible] [illegible] في [illegible] اسما كانت و [illegible]

فالاول كضب وطب وحب والثاني كسكن [illegible]

بالكسر [illegible] الضم تسكن اول المثلين وادغم في الثاني فان كان اي المثلان

في كلمتين [illegible] اولهما اخر كلمة وثانيهما [illegible] كلمة اخرى [illegible]

جائز لا واجبا بشرطين [illegible] ان لا يكونا همزتين [illegible] فالاول

[illegible] ان لا يلي اولهما [illegible] شهر [illegible] رمضان فيه [illegible]

عند جمهور البصريين وقد روي عن ابي عمرو الادغام [illegible]

اخفاء الحركة واجاز الفرا [illegible] الشرط [illegible] من الاصل عشر [illegible]

ادغام

[illegible] بدال الثاني مهملتين بفتحتين وهو [illegible] اللعب فان مثل ذلك لا يجوز
يستعمل [illegible] سكون اول المثلين والا بين [illegible] متفق [illegible] الترتيب [illegible] ان لا يتصل [illegible]
[illegible] [illegible] بفتح السين المهملة جمع جاس فان فيه مثلين متحركين
ويمتنع ادغام اولهما في الثاني لان قبلهما مثلا آخر مدغما في اول المثلين المتحركين
فلو ادغم المدغم فيه التقى ساكنان [illegible] الادغام السابق الشرط الرابع ان لا يكونا
[illegible] [illegible] ملحق [illegible] مثلين نحو قردد وهو المكان الغليظ المرتفع
[illegible] [illegible] وغيرها [illegible] مثلين هيلل اذا قال لا اله الا الله [illegible] اي احد
المثلين [illegible] نحو قعنسس اي تاخر ورجع والملحق [illegible] المثلين وهو [illegible]
الثابتة على المختار وغير احد المثلين وهو الهمزة والنون [illegible] نحقه ان يقول
[illegible] على خبر كان وهو [illegible] مثلين ولكنه اتى به [illegible] الف اما على [illegible]
[illegible] يعربون كلا بالالف [illegible] او على ان احد المثلين اسم كان مضمر والملحق
خبرها [illegible] انها اي نحو قردد ومهدد وهيلل واقعنسس محكم غيره اما في قردد
ومهدد فلان احد داليهما مزيدة للالحاق بجعفر واما هيلل فلان اليا مزيدة [illegible]
بنحو دحرج وهي غير احد المثلين واما اقعنسس فان احد السينين [illegible] والنون
فيه للالحاق بنحو احرنجم ولا يجوز ادغام احد المثلين في الآخر في شيء من الملحقات
[illegible] الى ذهاب مثال الملحق به الشرط الخامس [illegible] [illegible] الشرط السادس ان لا يكون
[illegible] بفتحتين نحو طلل بالطاء المهملة وهو الشاخص [illegible] آثار الديار ومدد
بالمهملة وهو كل [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] بالذال المعجمة جمع ذليل
ضد الصعب [illegible] [illegible] على فعل بكسر اوله وفتح ثانيه جمع لمة بكسر
اللام وتشديد الميم وهو الشعر المجاوز شحمة الاذن [illegible] جمع [illegible] [illegible] وتشديد
اللام وهي الستر الرقيق ويخاط [illegible] [illegible] بعض الوموض وتسمى في عرفنا [illegible]
[illegible] [illegible] جمع درة وهي اللؤلؤة [illegible] بالجيم جمع جدة بضم
[illegible] الطريقة [illegible] [illegible] في هذه الانواع الستة الاخيرة وهي التمد [illegible]
الملحق [illegible] [illegible] المذكورة في الخامس والثامن وما بينهما يمتنع الادغام فيها
[illegible] [illegible] الاول لما تقدم من ان الادغام تفوت المقابلة في الالحاق [illegible] النوع الاول

مما لا لبقه فانه وان كان الهمزتان يدغم بينهما على لغة الادغام في الكلمة تماما
الثلاثة الباقية فلانها تخالف الهمزة لا تفاق سيبويه ولا ادغام بنوع الاظهار بالعقد
لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازن من الاسماء دون ما لم يوازنه وكذا ما وازنه
الامثلة الاربعة بصيغة لا بجملة فانه يمتنع ادغامه نحو خششا لعظم الخلف الاذن فانه
موازن بصيغة لفعل بضم اوله وفتح ثانيه نحو ضعف قاله المازني وفي الصحاح
بخلافه فانه قال الخشاء اصله الخششاء على فعلى فادغم وبخوبه لذا ... ينه
موازن بصيغة لفعل بضمتين نحو ذلل وجمع عقبة جمع جب فانه
... نحو كلل ونحو الدجان بفتحتين مصدر ... معنى دب
... موازن بصيغة لفعل بفتحتين نحو طلل الشرط والثلثة ... من الاحرف هي
... حركة ثانية عارضة نحو اخصص ... منهما ... الفك ...
الاخر ... حركة همزة من اي وهي الفتحة الى الضاد من ... حرصت ... من انقض
... ساكنين والحركة فيه عارضة لا يتعيد بها ... يكون المثل ...
... في قوله ... تبتين في افتعل كاستتر ... من استرو
... ثالث ... يجوز ... الفك قال الله تعالى ويحيى من حي عن بينة
... عام فمن ادغم نظر الى انهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازم
ومن فك نظر الى اجتماع المثلين في باب حي كالعارض لكونه مختصا بالماضي دون المضارع
واللام العارض لا يعتد به وباب ... وكلاهما فصيح والفك اكثر في كلامهم ... حركة
ثانى ... لازمة نحو لن يحيي ... حييا لم يجز الادغام خلافا للفراء ... او تقول
استتر ... بالفك ... وهي
... الهمزة اي همزة الوصل ... ما بعدها
... في الماضي ... بفتح اوله ... بايتهما ... تقول
في المضارع يستتر ... وثانيهما ...
... المضارع
تميز ... ما اصله التشديد نحو ماعرض ... ولكن ... بكون
... اصله ويحتمل ان يكون ... استتر ... يفرق بينه ... المضارع والمضعف

757

في المضارع ستتر الذي وزنه تفتعل يستتر ثم اطرد لان ما جاء على اربعة احرف وفي هذه
تسبع على وزن تفعيل وفي مصابع الذي اصله استتر يستتر بفتح اوله لان
ابنيته على حسب اخرى اصله يستتر لنقلها فادغم وفي مصدره ستثمار واصله
ستتار فلما اريد الادغام نقلت الحركة وطرحت الهمزة ويجوز بوجهان الادغام
والفك ... فيما فيه مثل ... بين الفوقانيتين الزايدتين في
... مضارع تجلى وتتذكر وذكر الذاهب في شرح الكافية وتبعه به
في شرح خلاصة ابن مالك ... الاولى في الثانية جتلب همزة الوصل للنطق
بها الى ان نطق بالتا المتعكسة للادغام نقلت في تجلى اتجلى انتهى ...
قلت ... احد من الفصحا فيما اعلم ادخل همزة ... على الفعل المضارع والماضي
... الحرفي فان وقف ابتدا بالاظهار ولا يجوز
ادخال الف الوصل عليه لان الف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع وذكر ... في
بعض كتبه هذه المسئلة على الصواب وقال يجوز ادغام ... اذا كان ... في التا
بعد مدة او حركة نحو ولا تيمموا وتكاد تميز انتهى ... في الوصل نحو
ولا تبرجن ... تمنون والاصل تتيمموا وتتبرجن وتتمنون
اوليهما في اخر بهما فان اردت التخفيف في الابتدا حذفت ... وهي التا
وقال سيبويه والبصريين لان الاستثقال بهما حصل ... لدلالتهما على المضارعة
... هشام الضرير واصحابه من الكوفيين وحجتهم ان الثانية في تتفعل لمعنى
كالمطاوعة مثلا وبحذفها يخل بعض المعنى ... في الوصل ... الا ...
... الاصل تتنزل فحذف ... احدى التائين ولو كان ماضيا لقيل تنزلت
لان التانيث واجب مع المجازي اذا كان ضميرا متصلا ...
الاصل تتمنون ... هذا الحذف في النون الثانية لعين نون المضارعة ومنه ...
... بضم النون وتشديد الجيم المكسورة
وسيبويه ... تشديد جيم ... مضارع
نجي بحذف ... الثانية وتضعيفها ولا يجوز في المضارع بيات ونفسه وتنزلت
ونحوهن اذا ابتدات بالنون ان تحذف نون الثانية الا شذوذ كقراة بعضهم وتزل

المائلة لعجمي [illegible] بطرف امال الاعادة [illegible] ولا يجوز [illegible] اي النون التاسع
في الجيم نا جاصة واجانة بتشديد الجيم فيهما [illegible] على نجاصة وانجانة بادغام
النون في الجيم والاجاصة واحدة الاجاص والاجانة واحدة الاجاجين وهي [illegible]
كثرها قال الصاحب الفصيح قصرية تغسل فيها ويقال انجانة كما يقال
انجاصة وهي لغة يمانية فيهما انكرها الا [illegible] ابن السكيت [illegible]
[illegible] جيم لا يكاد يعرف ولان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم [illegible] اما في
نحو تخفيف نجيه وهي الجيم [illegible] فقيل نجيه وتنجي المفعول [illegible]
والمد [illegible] هو اي النجا [illegible] ضعيف من جهات احدها انه لو كان كذا
فعل ماض مبني للمجهول نحو قضي الامر الثانية انابة ضمير المصدر مع انه
[illegible] الفعل والثالثة انابة غير المفعول به مع وجوده فاله [illegible] بان
بان تسكين اليا المفتوحة للتخفيف لغة وبه قرا [illegible] نجي [illegible] وقوا
الحسن [illegible] بسكون اليا فيهما وعن الثانية بقوله تعالى وحيل
بينهم فان النائب ضمير المصدر وعن الثالثة بقراءة ابي جعفر ليجزي قوما
على كانوا يكسبون فانا ب غير المفعول مع وجوده المسئلة التاسعة والثانية من المسائل
الثلاث التي يجوز فيها الادغام والفك ان تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما بالسكون
او فعل امر مبنيا على السكون فانه يجوز فيه الفك والادغام قال الله تعالى [illegible]
من دينه فقرا بالفك وهو لغة اهل الحجاز وبالادغام وهو لغة تميم [illegible]
الساكن وفي بعض الاحوال لم [illegible] وأهل الحجاز [illegible] بذلك و
قال الله تعالى ومن يشاقق [illegible] بالفك و [illegible] من غير
[illegible] بلغت [illegible] الادغام في الامر على لغة تميم [illegible] الوصل لعدم
لاحتياج اليه وحكى الكسائي انه سمع من عبد القيس اردد واعضض و [illegible] الهمزة
الوصل ولم يحك ذلك احد من البصريين واذا [illegible] نحو ردوا
او بالمخاطبة نحو ردي او نون توكيد نحو ردن [illegible] الحجازيين [illegible] العرب
لانها [illegible] بان الفعل حينئذ على هذه العلامات [illegible] واذا
اتصل به [illegible] غايبة [illegible] ولم يرده [illegible] المدغم [illegible]

الغائبة نحو ردها ولم يردها فان لم تلحقه هاء الغيبة لم يعتد بها كان الاتباع قليلا الالف
نحو ردا وحكى الكوفيون ردها بالضم لا مع الهاء وردّ بالكسر والفتح وذلك في مضموم
العين وذكر ثعلب ان الاوجه الثلاثة قبل هاء الغائب وغلطوه في تجويزه الفتح
و الكسر فالصحيح انه لغية حكى الاخفش عن ناس من بني عقيل مده وعضه بالكسر
والتزم اكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا رد القوم بالكسر لانها حركة التقاء الساكنين
الاصل ومنهم من فتح وهم بنو اسد وعليه قول جرير فغض الطرف البيت واما
الضم و... في التسهيل وبعضهم ضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح انتهى وحكى ابن
المضم جن وهو قليل فان لم يتصل بالفعل هاء الغائبة او هاء الغائب او ساكن
ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو رد وعض وفر وهي لبني اسد وناس من بني تميم و
الكسر مطلقا نحو رد وعض وفر وهي لغة كعب ونمير والاتباع لحركة الفاء نحو رد وعض
وفر وهذا كثير كالمهم والتزم الادغام في هلم لثقلها بالتركيب وفي كيفية تركيبها
خلاف فقال الجمهور البصريون مركبة من ها التنبيه ومن لم التي هي فعل امر من قولهم
لم الله شعثك اي جمعه وكانه قيل اجمع نفسك الينا فحذفت الفها تخفيفا ونظرا
الى ان اصل لام لم السكون وقال الخليل ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج
اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم
الاولى الى اللام وادغمت وقال الفراء مركبة من هل التي للزجر ولم بمعنى اقصد فخففت
الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم ونسب بعضهم هذا القول للكوفيين
وقيل بسيطة حكاه ابن النحاس في التسبيط والقول بالتركيب هو الصحيح حتى نقل
بعضهم الاجماع عليه اي من اجل ثقلها بالتركيب التزموا فيها الفتح للتخفيف
ولم يضموها اي في اخرها كما جاء في مرهو ... ولا كسروها لما يلزم من تكسير
اصل التقاء الساكنين لعدم التركيب وحكم الجرمي في هلم الفتح والكسر عن بعض بني
تميم واذا اتصل بها هاء الغائب نحو هلمه لم تضم بل فتح ... ويختلف فيها العرب على
لغتين احديهما الا تلزم طريقة واحدة فلا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة اليه
فيقولون هلم يا زيد وهلم يا زيدون وهلم يا هند وهلم يا هندات وهلم يا هند
وهي لغة لاهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال الله تعالى قل هلم شهداءكم هلم الينا وهي عندهم اسم

نعم يعني احضر في المتعدي ويعني ائت في اللازم واللغة الثانية ان تلحقها الضماير البارزة
بحسب من هي مسندة اليه فيقول هلم هلمي وهلما وهلموا وهلممن بالفك وهي لغة بني تميم
وهي عندهم فعل امر وذهب بعض النحويين الى ان هلم في لغة بني تميم اسم غلب فيه جانب
الفعلية واستدل بالتزامهم ادغامها ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد في
والكسر والاظهار واجيب بان التزام الادغام ... الجايزين لا يخرجها عن الفعلية
احد الجايزين في كلام العرب كثير ...
محافظة على الصيغة سواء كان متصلا بالنيا ام لا نحو ...
الشاذ ... الفصل بالجار والمجرور في الاصل اجب لمحبتي
الى الله ... البارز وجب فك الادغام في لغة
بكر بن وايل لان ماقبل الضمير البارز المرتفع لا يكون الا ساكنا ...
ونشد ... والفرق بينه وبين نحو رد ولم يرد حيث جاز فيه الفك والادغام
ان يكون المضارع المجزوم عارض يزول بزوال الجازم والامر محمول عليه وسوى بينهما
في لغة بكر بن وايل قال سيبويه زعم الخليل ان ناسا من بكر بن وايل يقولون ردن
ومدن وردت وهذه لغة ضعيفة كانهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتا
... بعد دخولها وقد يفك الادغام في غير ذلك شذوذا نحو لححت
عينه بحائين مهملتين اي لصقت بالرمص بفتح الميم وهو وسخ يجتمع في الموق
فان سال فهو غمص وان جمد فهو رمص قاله في الصحاح ... اي تغيرت ريحه
وضبب البلد اي كثر ضبابه ودئب الانسان اي ... شعره في جبينه ... الفرس
اي اصطكت عرقوباه وقطط الشعر اي اشتدت جعودته ... عما جاء با
التضعيف ... كالقود بالتصحيح او في ضرورة كقول ابو النجم العجلي الحمد لله
... الاجلل الواسع الفضل الوهوب المجمل والقيان الاجل بالاهتمام والحمد لله الذي
هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله فجعله الله خالصا لوجهه الكريم
لديه بمنه وكرمه امين والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي
العربي الذي لا نبي بعده وعلى اله واصحابه ... وازواجه وذريته واهل بيته
الطيبين الطاهرين ... الامجدين وتابعيهم ... وسلم تسليما دائما

Tsr.

MS Hdoeh
3. 3. 94.

17. Feb. 94. The Tsr
ظاہر اشرح الفیہ ابن مالک معلوم می شود و نامش ہم معلوم میشود

Bought from سید وصی علی
Thana Saadatganj
Mahalla Rustamnagar
Lucknow
by cheque No. 1/3 0955 for Rs. 50.-